الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
جامعة 8 ماي 1945 قالمــة

الكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية
القسم: التاريخ

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه علوم

الشعبـة: تاريخ
الاختصاص: تاريخ عام

من إعداد:

الإمام بريك

بعنوان

المهاجرون السوافة في البلاد التونسية، ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1882 – 1962م)

بتاريخ: 05 ديسمبر 2024م أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد قدادرة شايب	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد رمضان بورغدة	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
السيد عثمان زقب	أستاذ التعليم العالي	بجامعة حمة لخضر – الوادي	ممتحنا
السيد محمد السعيد عقيب	أستاذ التعليم العالي	بجامعة حمة لخضر – الوادي	ممتحنا
السيد عبد الناصر عمر	أستاذ محاضر أ	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيدة سعاد بولجويجة	أستاذة محاضرة أ	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنة

السنة الجامعية: 1445– 1446هـ / 2024 – 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾

[سورة النساء الآية 100]

الإهداء

إلى شهداء الواجب الذين ضحّوا بأنفسهم في سبيل إعلاء كلمة الله تعالى والوطن.

إلى روح والدي الطاهرة الذي غرس فيّ حبّ العلم والإخلاص في العمل وكل القيم والمبادئ النبيلة.

إلى أمّي الغالية التي غمرتني بحنانها ودعائها ولا زالت دعواتها ترافقني دوما.

إلى زوجتي وجميع أولادي وبناتي الذين آزروني وشجّعوني على مواصلة البحث وإنهائه؛ رغم تقصيري في حقهم وإنشغالي عنهم خلال سنوات إنجاز البحث.

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم كل باسمه.

إلى جميع الأساتذة الزملاء والزميلات الذين لم يبخلوا عليّ بالنصح والتوجيه والمساعدة.

إلى جميع المهاجرين والمجاهدين الذين فتحوا لي قلوبهم وأناروا جوانب من هذا العمل.

إلى هؤلاء جميعا؛ أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الشكر أولاً وأخيراً لله عزّ وجلّ على نعمه وتوفيقه لي في إتمام هذه الدراسة.

يسعدني في بداية صفحات هذه الأطروحة أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير والإحترام إلى أستاذي المشرف؛ الأستاذ الدكتور **رمضان بورغدة** على مرافقته العلمية الكاملة للبحث من الناحيتين المعرفية والمنهجية، وذلك من خلال وقوفه على جميع جزئيات البحث، وتصويباته الدقيقة وملاحظاته البناءة ونصائحه وتوجيهاته، التي بفضلها ارتقى البحث إلى هذه المرتبة العلمية.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة؛ صالح فركوس، شايب قدادرة، يوسف قاسمي، محمد شرقي – رمضان بورغدة – الذين كان لهم شرف تأطيرنا ونصحنا وتوجيهنا طيلة مدة التكوين في الماجستير.

كما أتوجه بالشكر أيضا إلى جميع زملائي وزميلاتي الأساتذة بجامعة الوادي من خلال نصحهم ومساعداتهم أذكر منهم الأساتذة؛ محمد السعيد عقيب، عثمان زقب، عاشوري قمعون، على غنابزية، موسى بن موسى، عمار غرائسة، السعيد المثردي، واعظ نويوة، ...

ويسعدني أن أتقدم بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة – كل باسمه – الذين سيكون لنا شرف الاستفادة من ملاحظاتهم وتقويماتهم وتوجيهاتهم القيمة التي من شأنها أن ترقى بهذا العمل إلى درجة علمية أفضل.

أشكر أيضا كل القائمين على المؤسسات العلمية الذين قدّموا لي التسهيلات في الوصول إلى مصادر البحث، وأخص بالذكر محمد غمام علي مدير ملحقة متحف المجاهد بولاية الوادي، موظفي الأرشيف الوطني التونسي، موظفي المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، الأستاذة الأفاضل من تونس: حفيظ طبابي، عبد الكريم الماجري، العيد غزالة، محمد عمار شعابنية...

إلى كل الطلبة والطالبات الذين قدّموا لي المساعدة في التواصل بالمهاجرين وعائلاتهم، وأخص بالذكر عمار عوادي، فتحي سبوعي.

وإلى كل من لم تسع هذه الصفحة لذكر أسمائهم أقول؛ **شكرا جزيلا.**

الإمام بريك

قائمة المختصرات الواردة في هوامش البحث

المختصر	الدلالة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
تق	تقديم
ج	جزء
مج	مجلد
س	سنة
ع	عدد
ص	صفحة
ط	طبعة
(د .س)	دون سنة نشر
P	Page
T	Tome
op. cit.	opere citato
Ibid	Ibidem
Loc. cit.	loco citato
S / C / D	S = Série / C = Carton / D = Dossier
A.M.M.E	Archives du Musée Moudjahid El-Oued
A.N.F	Archives Nationales de France
A.N.O.M	Archives Nationales d'Outre-Mer
A.N.T	Archives Nationales de Tunisie
A.Q.O	Archive du Quai d’Orsay
A.R.G	Archives de la Résidence Générale
C.E.R.E.S	Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales
CHEAM	Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie moderne
CPGCFG	Compagnie des Phosphates de Gafsa et Chemin de Fer Gafsa
I.S.H.M.N	Institut Supérieur d’Histoire du Mouvement National
IBLA	Institut des Belles Lettres Arabes.
INED	Institut National d'étude démographique
S.H.A.T	Service Historique de l'Armée de Terre

المقدمة

ارتبطت هجرة سكان وادي سوف، الواقعة بالجنوب الشرقي للجزائر بالوجود الاستعماري الفرنسي بالمنطقة، خاصة بعد عام 1882م، حينما شهدت مدينة الوادي الاستقرار النهائي للسلطات الفرنسية بإنشائها أول مركز عسكري (**Poste Militaire d'El-Oued**)، الذي تحوّل سنة 1885م إلى الملحقة العسكرية بالوادي (**Annexe Militaire d'El-Oued**)، مما أدّى إلى استقطاب البلاد التونسية لأعداد كبيرة من سكان وادي سوف على مراحل زمنية متتابعة بحكم قربها الجغرافي والروابط التاريخية التي تجمع بين السوافة والتونسيين، واشتدت وتيرة الهجرة مع بداية القرن العشرين وأخذت منحنيات تصاعدية مع تقدم الزمن وتطوّر الحركة الوطنية الجزائرية بشقيها السياسي والإصلاحي، ثمّ الثوري بعد اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من شهر نوفمبر عام 1954م.

وقد ساهم المهاجرون الجزائريون بالبلاد التونسية – ومنهم السوافة – في تطوّر جميع أشكال الحركة الوطنية، وشكّلوا فيما بعد قاعدة خلفية للثورة الجزائرية بالبلاد التونسية.

1) التعريف بالموضوع:

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الدراسات المرتبطة بالتّاريخ المحلّي، وهو مكرّس لحركة هجرة سكان وادي سوف– الواقعة في الجنوب الشرقي للجزائر – إلى البلاد التونسية من خلال البحث في موضوع: " **المهاجرون السوافة في البلاد التونسية؛ ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1882 – 1962م)**".

2) دوافع اختيار الموضوع:

لقد اجتمعت العديد من العوامل التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه، من أبرزها ما يلي:

- أثناء إنجازي لبحث رسالة الماجستير خلال الفترة (2011 – 2013م) حول موضوع " الثورة الجزائرية في وادي سوف 1954 – 1962م "؛ استرعى انتباهي الدور الكبير الذي لعبه المهاجرون السوافة بتونس في إنجاح الثورة بالمنطقة، وهو ما شكّل لديّ الرّغبة لخوض غمار البحث في هذا الموضوع والجوانب المرتبطة به.

- قلّة الدّراسات التّاريخية الأكاديمية التي سلّطت الضوء على هجرة السوافة إلى كامل البلاد التونسية.

- الرغبة الشخصية في خوض غمار البحوث التاريخية ذات الطابع المحلي، إيمانا مني بأنها تشكل جزءا مؤثرا في التاريخ العام.

- إحياء الذاكرة المحلية وحمايتها من الضياع؛ وذلك باستغلال المصادر الحيّة المتمثلة في المهاجرين والمجاهدين الذين صنعوا الحدث في بلاد المهجر، وجمع عدد من الشهادات قبل أن يقبر أصحابها.

- الاطلاع على الأرصدة الأرشيفية المحفوظة على مستوى متحف المجاهد بالوادي أو بالأرشيف الوطني التونسي، ومحاولة استنطاق مضامينها وتوظيفها لخدم الحقيقة التاريخية والبحث العلمي.

3) أهداف الدراسة:

أتطلّع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- إثراء المكتبات المحلية والجامعية والوطنية بدراسة تاريخية أكاديمية تكرّس لتاريخ هجرة السوافة إلى تونس باعتبارها جزءا من ظاهرة الهجرة الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية.

- الكشف عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء هجرة السوافة إلى البلاد التونسية، والإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بحياة المهاجرين السوافة وأوضاعهم المعيشية في البلاد

التونسية، والدور الذي لعبه المهاجرون السوافة في الكفاح الوطني من أجل تفكيك النظام الاستعماري واستعادة السيادة الوطنية من خلال نشاطاتهم في جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

4) إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية البحث حول ماهية الظروف والدوافع التي أحاطت بهجرة السوافة إلى البلاد التونسية، مع دراسة الأوضاع العامة التي ميّزت حياتهم بالمهجر، ودور هؤلاء في دعم الحركة الوطنية والثورة التحريرية، والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف كان واقع هجرة السوافة إلى تونس خلال الفترة 1882- 1962م؛ وما الدّور الذي لعبه هؤلاء في دعم الحركة الوطنية والثورة الجزائرية؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الظروف والعوامل التي أحاطت بهجرة السوافة إلى البلاد التونسية؟.
- ما هي السّياسة التي اتّخذتها سلطات الحماية الفرنسية في تونس اتجاه المهاجرين السوافة؟.
- ما هي طبيعة الوضع القانوني والتنظيم الإداري والأوضاع المعيشية للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية؟.
- ما هي أهم إسهامات المهاجرين السوافة في الكفاح الوطني من أجل التحرر في كل من الجزائر وتونس؟

5) حدود الدراسة:

ينحصر الإطار الزمني للبحث بين سنتي 1882م و1962م؛ فالسنة الأولى تمثل بداية الاستقرار النهائي للفرنسيين بمنطقة وادي سوف بإقامة أول مركز عسكري بالوادي

(Poste Militaire d'El-Oued)، وما رافقها من عمليات تهجير[1] واضطراب للوضع الأمني، وينتهي باستقلال الجزائر عام 1962م، ما فتح المجال أمام عودة الغالبية العظمى من المهاجرين السوافة إلى موطنهم وادي سوف وإلى وطنهم الجزائر.

أمّا الإطار المكاني فيشمل معظم مناطق البلاد التونسية التي شهدت استقرار للمهاجرين السوافة خلال فترة الدراسة.

6) مناهج البحث:

اعتمدت في هذه الدّراسة على مجموعة من المناهج التي فرضتها طبيعة هذا الموضوع، وهي

- **المنهج التاريخي:** اعتمد في رصد الأحداث التاريخية وجمع مادتها الخبرية المتنوعة من الوثائق الأرشيفية والشهادات الحية والمصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث.
- **المنهج التحليلي:** القائم على تحليل المادة التاريخية التي تتضمّنها مصادر ومراجع البحث ونقدها وتفسيرها حسب كل مجال من مجالات البحث.
- **المنهج الإحصائي:** تمّ استخدامه في جمع البيانات الإحصائية وصياغتها في شكل جداول و أعمدة بيانية ودوائر نسبية، ثم تحليلها ومناقشتها وتفسيرها.
- **المنهج المقارن:** اعتمدته في مقارنة الاحصائيات المختلفة؛ سواء المتعلقة بمقارنة تعداد المهاجرين السوافة بباقي المجموعات الجزائرية، أو بمقارنة تعداد العمال السوافة مع باقي المجموعات العمالية الأخرى، إضافة إلى مقارنة الحالة الاقتصادية للأسر المهاجرة مع غيرها من الأسر المستقرة بوادي سوف.

1- في هذا الصدد يقول إبراهيم العوامر أن الكثير من أهل منطقة وادي سوف قد شُرّدوا عنوة من طرف الجنرال الفرنسي" لاكروا "(Lacroix) عند مجيئه إلى المنطقة سنة 1882م، حيث هُجّروا شمالا نحو جهة النمامشة وشرقا نحو مناطق الجريد التونسي وخاصة حامة توزر. ينظر: إبراهيم العوامر، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، تع، الجيلاني العوامر، ط 02، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007، ص 327.

7) الدراسات السابقة:

لقد أثارت هجرة الجزائريين إلى البلاد التونسية اهتمام وانشغال عدد من الباحثين سواء كانوا من الفرنسيين أو من الجزائريين أو التونسيين، وتعتبر دراسة "جرمان مارتي"(**Marty Germaine)** من أولى الدراسات الأكاديمية التي تناولت هجرة الجزائريين وغيرهم من الطرابلسية والمغاربة إلى العاصمة التونسية[1]، هذه الدراسة التي أنجزت سنة 1947م نشرت منها بعض الفصول التي تخص المجموعات الجزائرية السبعة بالحاضرة تونس بمجلة معهد الآداب العربية **(IBLA)** سنة 1948م، خصصت منها 06 صفحات للسوافة (من الصفحة 315 إلى 320)، وما يؤاخذ عن هذا العمل غياب الإشارة إلى المصادر أو المراجع التي استعملتها في إنجاز دراستها، والتي تضمن التقيد بروح الأمانة العلمية في البحث العلمي، رغم أهميتها من الناحية المعرفية[2]!.

ومن الباحثين الفرنسيين أيضا؛ نذكر أستاذ الآداب بجامعة الجزائر " جان جاك روجر "**(Jean Jacques Rager)**، الذي تناول أوضاع المسلمين الجزائريين في فرنسا وباقي البلدان الإسلامية بما فيها تونس، هذه الدراسة نشرت من قبل كلية الآداب بجامعة الجزائر سنة 1950م، وقد عالجت موضوع هجرة السوافة إلى تونس باقتضاب شديد، وهذا حسب رأيي يعود إلى تشعب وشمولية موضوع دراسته[3].

1- Germaine Marty, **Étude sur les Musulmans allogènes à Tunis : Tunisiens, Algériens, Tripolitains, Marocains**, Mémoire du diplôme d'études supérieures d'histoire et de géographie, faculté des lettres, Alger, 1947.

2-Germaine Marty, **Les Algériens à Tunis**, Revue IBLA, N° 43 et 44, 11e Année, 3e et 4e Trimestres, Tunis, 1948.

3- Rager, Jean-Jacques, **Les Musulmans Algériens en France et dans les Pays Islamiques**, Edited by Société d'édition "les belles lettres", Paris, 1950.

أما بالنسبة للباحثين التونسيين؛ فقد تطرق يوسف الجفالي في دراسته إلى الجالية الجزائرية بجهة الكاف، التي قدّمت بعض الإشارات القليلة عن وجود عدد من العائلات المهاجرة من وادي سوف، باعتبار أن هذه المنطقة بعيدة وغير جذابة لباقي السوافة[1].

إضافة إلى الباحث جمال حقي[2]، الذي تناول موضوع هجرة الجزائريين إلى تونس في مناسبتين؛ عالج في الدراسة الأولى أوضاع المهاجرين الذين تعود أصولهم إلى الجنوب الجزائري (المزابية – السوافة – الورقلية)؛ وتطرق في الدراسة الثانية بشكل أوسع إلى هجرة الجزائريين إلى البلاد التونسية، وما يؤاخذ على هاتين الدراستين هو الغياب الكامل للمصادر الحية من المهاجرين الجزائريين الذين عايشوا فترة الدراسة، ويعتبرون مصادر لا يمكن تغييبها.

كما تناول عبد الكريم الماجري[3] بشكل عام أوضاع الجاليات المغاربية بتونس (الجزائريون– الطرابلسية – المغاربة) خلال الفترة (1830 – 1939م)، وقد أفادني هذا البحث بالخصوص في معرفة الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بصفة عامة خلال فترة الدراسة، وموقف السلطات التونسية والفرنسية بالجزائر من تطور هجرة الجزائريين.

أمّا بالنسبة للباحثين الجزائريين، فقد تناول الباحث بشير مديني موضوع هجرة الجزائريين إلى تونس في مناسبتين أيضا[4]؛ في الأولى تطرق إلى أوضاع الجالية الجزائرية

1– يوسف الجفالي، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881 إلى 1929م**، شهادة الكفاءة في البحث، إشراف؛ الكراي القسنطيني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1992/1993م.

2- Jamal Haggui, **Les Algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque colonial (1881-1956**), mémoire de D E A en Histoire contemporaine, sous la direction de Habib Kazdaghli, Université de Manouba, Tunis, 2003 – 2004.

- Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunisie de 1871 à 1962 du communautarisme au nationalisme**, Thèse du Doctorat en histoire Contemporaine, sous la direction de Guy Pervillé et de Habib Kazdaghli Université de Toulouse Le Mirail, France, 2010.

3– عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس (1830 – 1939م)**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر، إشراف، محمد الهادي الشريف، جامعة تونس، 2006–2007.

4– بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس: السوافة نموذجا (1876 – 1954)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف إبراهيم مياسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2006م.

في العاصمة تونس خلال الفترة (1876 – 1954م) متخذا من السوافة كنموذج للدراسة، وعالج في الدراسة الثانية مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وقد اعتمد الباحث في جمع مادته المصدرية على عدد معتبر من الأرصدة الأرشيفية المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي وبالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، إلا أنني لاحظت غياب المصادر الشفوية في كلتا الدراستين؛ على الرغم من أنه من أبناء المهاجرين السوافة.

أما دراسة عبد القادر عزام عوادي[1]، فهي في الأصل مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في التاريخ بالمركز الجامعي بالوادي، دار موضوع بحثها حول هجرة سكان وادي سوف إلى العاصمة تونس خلال الفترة (1912م–1962م)، وقد اعتمد هذا الطالب – على عكس سابقيه –على بعض الشهادات الحية والبعض من مذكرات ووثائق المهاجرين، الشيء الذي أضفى على بحثه قيمة علمية؛ إلا أن الدراسة لم تكن متشعبة وشاملة لجميع جوانب البحث، بسبب التوظيف المحدود لوثائق الأرشيف التونسي (07 وثائق فقط)، الأمر الذي جعله يعالج بعض جوانب الموضوع باقتضاب شديد؛ كالأوضاع العامة للمهاجرين وتنظيمهم الإداري ووضعهم القانوني.

8) نقد المصادر والمراجع:

لقد حرصت في إنجاز بحثي هذا على الاستفادة من الدراسات السابقة الذكر، وذلك بالوصول للأرصدة الأرشيفية المحفوظة خاصة بالأرشيف الوطني التونسي من أجل التعامل المباشر مع مضامينها دون وسيط، إضافة إلى استدراك النقائص التي وقع فيها من سبقني

بشير مديني، مساهمة **الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية 1830 – 1962**، أطروحة دكتوراه، إشراف بوعزة بوضرساية، قسم التاريخ جامعة الجزائر 2 بوزريعة، 2014/ 2015.

1– عبد القادر عزام عوادي، **هجرة سكان وادي سوف إلى تونس خلال (1912م–1962م)**،ط 01،دار الألمعية للنشر والتوزيع،قسنطينة، الجزائر، 2014.

من الباحثين– ما عدا الباحث عوادي – الذين غيّبوا شهادات المصادر الحية وما تركوه من مذكرات ووثائق، وقد حاولت استنطاقها وتوظيفها كلما وجدت إلى ذلك سبيلا، لأنه حسب رأيي لا يمكن إنجاز بحث متكامل حول الهجرة في ظل غياب أو تغييب شهادة من عايش هذا الحدث !.

❖ **أهم المصادر:**

- **الوثائق الأرشيفية:** تنوعت بين وثائق الأرشيف الوطني التونسي التي وظّفت بأكبر عدد ممكن وغطّت أكثر محاور البحث؛ نذكر منها:

السلسلة(A): تتعلق بالإدارة الجهوية والمحلية والحدود، والتنظيم الإداري وبالموظفين كالقياد والكواهي والخلفاء والشيوخ، من أهم الصناديق المستعملة في البحث:

– **الصندوق 01:**(الملف 14.2 = شيخ المدينة وتنظيم الشيوخ الجزائريين بالعاصمة تونس)– (الملف 14.2 = وثائق خاصة بشيخ السوافة أحمد الفاسي) –(الملف 2/20 = وثائق خاصة بشيخ السوافة علي بن سلطان) – (الملف 4/20 شيخ السوافة محمد بن القدري).

– **الصندوق 100:**الملف 1/43= المهاجر السوفي الشايع ميلود يطلب تعيينه شيخا للجزائريين بقفصة.

– **الصندوق277:** الملف 04 = حرية الحركة لقبائل الطرود السوفية وغريب التونسية بمنطقة الحدود.

– **الصندوق 278:**(الملف 07 = الأهالي الجزائريين؛ السوافة)–(الملف 14= الأهالي الجزائريين؛ تقارير حول الوضعية السياسية للمهاجرين).

- **الصندوق279:**(الملف 01 = تحصيل الضرائب في البلاد التونسية من قبل الشيوخ الجزائريين) – (الملف 10= طلبات مقدمة من طرف التونسيين والجزائريين إلى سلطات الحماية).

- **السلسلة(E):** تتعلق بمختلف أنشطة المؤسسات والمصالح الإدارية خلال الحماية وعلاقاتها مع السلطة المركزية:

- **الصندوق250:** الملف 07 = مراقبة الأيادي العاملة من الأهالي الجزائريين.

- **الصندوق509:** الملف 252= جمعية الشباب السوفي الزيتوني.

- **الصندوق 550** :(الملف 1/16= شرطة الإقليم؛ أحداث 07 نوفمبر 1911م) – (الملف 15/30= أشخاص مراقبون: محمد بن عمر السوفي وابنه صالح).

- **السلسلة(D):** تتعلق بالشؤون الدينية بالبلاد التونسية خلال فترة الحماية وتوفر معلومات هامة حول المؤسسات الدينية كالزوايا والمساجد والقائمين عليها كالأئمة والطرق الصوفيّة:

- **الصندوق35:** الملف 28 = طلبة جامع الزيتونة.

- **الصندوق53:** الملف 08 = سكنى الطلبة الزيتونيين.

- **الصندوق 172:** الملف 3/1 شخصيات دينية: علي بن الشيخ حسين.

- **الصندوق 178:** الملف 3/2 = شخصيات دينية: محمد العروسي شيخ التجانية بوادي سوف.

- **السلسلة(F):** تتكون من قسمين: الوثائق المتعلقة بالعائلة الحسينية وأخرى متعلقة بالشؤون الدبلوماسية والقنصلية.

- **الصندوق01 :** الملف 20 = شيخ السوافة أحمد بن محمد بن سعد.

- **سلسلة الحركة الوطنية(MN):** وهي مجموعة المراسلات الموجهة من مصالح الأمن العمومي إلى الكاتب العام للحكومة التونسية وتتعلق بمراقبة النشاط السياسي والنقابي خلال فترة الحماية.

- **الصندوق21:** الملف 01 = تقرير أمني صادر عن سلطات حلق الوادي فيما يخص اجتماعات أعضاء الحزب الدستوري التونسي سنة 1922م، من بينهم محمد بن الحاج علي السوفي.

- **الصندوق 36:** الملف 02 = مذكرة موجزة عن الأحداث والمظاهرات الرئيسية التي وقعت في البلاد التونسية بداية من جانفي 1936م.

أما الأرصدة الأرشيفية المحفوظة بالمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية**(I.S.H.M.N)** بمنّوبة فقد وظفنا البكرتين:

- **البكرة (B586):** السلسلة: تونس 1944- 1949م من وثائق الكاي دورساي**(Quai d'Orsay)** بباريس: وظفنا منها الملف 01 من الصندوق 159 المتعلق بتعريف شركة قوسفاط قفصة بنشأة المراكز المنجمية وأهم المجموعات العمالية فيها، إضافة إلى التعريف بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال السوافة.

- **البكرة (S505):** السلسلة **2H** الملف 312 من رصيد المصلحة التاريخية للجيش الفرنسي البري بقصر فانسان**(S.H.A.T):** موجز للمعلومات القيادة العليا للقوات الفرنسية بالبلاد التونسية بقسم الجنوب خلال الفترة 1955- 1958م.

لقد غطّت مضامين هذه الوثائق جوانب معتبرة من فصول البحث، ويبقى النقص قائم في ظل غياب وثائق شركة فوسفاط قفصة مثلا التي تعرضت للإتلاف والضياع بسبب

الإهمال[1]، إضافة إلى غياب وثائق وتقارير أمنية توثّق لفترة الثّورة الجزائرية والتي لم تفرج عنها السلطات التونسية إلى يومنا.

- **المصادر الحيّة والمذكرات الشخصية:** حاولت توظيف أكبر قدر ممكن من الشخصيات التي ارتبطت بموضوع البحث، كما قمت باستغلال العديد من المصادر ذات الصلة بموضوع البحث، التي أرى أنها تشكل مصدرا مهما ومكملا للوثائق الأرشيفية، إضافة إلى المذكرات الشخصية التي دوّنها أصحابها والتي توثّق لجوانب مهمة من نضال المهاجرين السوافة؛ أمثال الهادي بوغزالة حمد[2] ومسعود بن علي[3] وغيرهم، إضافة إلى الاستعانة ببعض المصادر المطبوعة مثل كتاب عبد الحميد بسر الذي غطى جانبا من النشاط السياسي والثوري للمهاجرين من خلال كتابه " الشهيد القائد الطالب العربي".

- **تقارير مسؤولي إدارة البلدية المختلطة بالوادي:** وأخص بالذكر هنا تقريري مسؤول المصالح المدنية بالبلدية " جون بيقورو " **(Jean Pigoreau)** سنتي 1954م و 1955م[4]، التقرير الأول خصصه لدراسة أوضاع عمال المناجم بمراكز قفصة، وبالتالي ساعدني في تصور الواقع الاقتصادي للمهاجرين بالحوض المنجمي، والثاني تعلق بهجرة السوافة إلى خارج حدود المنطقة، الذي وظّفت من خلاله بعض الإحصائيات المهمة، ورغم أن التقريرين عالجا بعض الجزئيات من موضوع بحثي؛ إلا أنني قد استفدت كثيرا من المعطيات التاريخية التي حاولت توظيفها في مختلف جوانب البحث.

1- مقابلة مع الباحث حفيظ طبابي، بتونس بتاريخ 23 مارس 2019م، مراسلة عبر شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك مع الباحث محمد عمار شعابنية بتاريخ 23 أكتوبر 2022م.

2 – الهادي بوغزالة حمد، **شاهد من الثورة؛ مذكرات**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م.

3- مسعود بن علي، **مسيرتي خلال مرحلتي التحرير والبناء**، تصدير عاشوري قمعون، ط01، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2021.

4 - Jean Pigoreau, **Les souafa des mines de Gafsa,** Administrateur des Services Civils à El - Oued, El – Oued le 06 Avril 1954, Producteur: (CHEAM),Publication: France Archives,

- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans de l'Annexe d'El – Oued**, L'Administrateur des Services Civils, El – Oued, 30 Septembre 1955.

- **الجرائد:** لعبت الجرائد دورا مهما في إثراء المادة العلمية للبحث؛ وذلك من خلال إبراز إسهامات الطلبة الزيتونيين سواء في الصحافة التونسية (الوزير – لسان الشعب – الإرادة – الأسبوع – الصباح – الفكر) أو في الصحافة الإصلاحية بالجزائر وعلى وجه الخصوص جريدة البصائر، وقد تعاملت مباشرة مع مادتها الخبرية من خلال تصفح إسهامات هؤلاء التي كانت في غالبها تعالج قضايا ذات أبعاد وطنية وإصلاحية وثقافية.

❖ **أهم المراجع:**

إضافة إلى المراجع التي ذكرتها كدراسات سابقة؛ فإنني قد استعنت بمراجع أخرى كانت لها قيمتها العلمية في البحث، وتباين توظيفها من موضع للآخر حسب طبيعة كل عنصر وكل مرحلة من البحث، ومن بين هذه المراجع العديدة أذكر مثلا؛ مؤلفات حفيظ طبابي التي غطت جوانب من الوضع الاقتصادي لعمال المناجم بقفصة وعلى سبيل المثال كتاب "عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري"، إضافة إلى مؤلفات أبي القاسم سعد التي لا يمكن الاستغناء عنها باعتباره عنصرا فاعلا في المعادلة السياسية والإصلاحية آنذاك.

9) خطة البحث:

للإجابة عن إشكالية الدارسة؛ قسمت بحثي إلى مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة، أرفقتها بمجموعة من الملاحق الوظيفية وبقائمة للمصادر والمراجع وبفهرس عام للدراسة.

تطرقت في الفصل التمهيدي إلى الجذور التاريخية للتواصل بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية قبل سنة 1882م، من خلال إبراز الروابط التاريخية التي جمعت بين السوافة والتونسيين، والتي فتحت الطريق أمام هجرة الأفراد وبعض العائلات باتجاه البلاد التونسية، إضافة إلى موقف السلطات في البلدين تونس والجزائر من هجرة هؤلاء.

أما الفصل الأول، فقد كرّسته لدراسة ظاهرة "هجرة سكان وادي سوف إلى البلاد التونسية(1882 – 1962م)؛ فقد عالجت فيه العوامل التي أدّت إلى حركة الهجرة نحو

البلاد التونسية، ومراحل وأشكال وخصائص تلك الهجرة، والتوزيع الجغرافي للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية.

وتناولت في الفصل الثاني الوضع القانوني للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية، الذي لا يختلف عن الوضع القانوني لباقي المهاجرين الجزائريين، إضافة إلى التنظيم الإداري لهؤلاء وعلاقة الشيوخ السوافة بالرعية وبالسلطة.

أما الفصل الثالث، فخصّصته لدراسة " الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية"، برصد تطور العمالة السوفية في البلاد التونسية من خلال بيانات رقمية وجداول إحصائية، كما سلطت الضوء على الأوضاع الاقتصادية في الحاضرة تونس، في الحوض المنجمي، وفي باقي المدن التونسية.

وفي الفصل الرابع تطرقت إلى الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمهاجرين السوافة، ودورهم في الحركة الوطنية التونسية.

أما الفصل الخامس والأخير، فتناول الأدوار التي لعبها المهاجرون السوافة بالبلاد التونسية وأثرها على النضال الوطني من أجل التحرّر بكل أبعاده الإصلاحية والسياسية والعسكرية في كل من الجزائر وتونس.

10) صعوبات البحث:

لقد واجهتني خلال إنجاز بحثي هذا مجموعة من الصعوبات التي حاولت قدر الإمكان التذليل منها وهي:

❖ غياب بعض الوثائق الأرشيفية التي كنت أراها مهمة ومكمّلة لبعض جوانب الدراسة؛ مثل أرشيف شركة فوسفاط قفصة وأرشيف منجم المظيلة، وقد حاولت جاهدا الحصول

عليها، لكن للأسف لم أتمكن من ذلك، حيث تعرضت هذه الوثائق إلى الإهمال والضياع، هذا ما أكّده لي كل من الباحثين: حفيظ طبابي ومحمد عمار شعابنية[1].

❖ إحجام بعض الأشخاص الذين كان لهم دورا في بعض الأحداث التي ارتبطت بموضوع البحث عن التعاون معي عن طريق الإدلاء بشهادتهم أو الإجابة عن بعض تساؤلاتي التي أحاول من خلالها تسليط الضوء على جوانب معينة من موضوع البحث، وذلك لأسباب صحية ولظروف خاصة.

❖ رداءة بعض الوثائق الأرشيفية المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي بسبب عامل تأثير الزمن أو بسبب سوء الحفظ، خاصة ما كتب باليد والتي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وقد حاولت الاستعانة ببعض المتخصصين في اللغة الفرنسية لاستنطاق تلك الوثائق، لكن تعذر عليهم ذلك، ومن أمثلة ذلك نذكر بعض وثائق السلسلة (A)، الصندوق 278، الملف 03، والتي تعود إلى الفترة 1899- 1890م.

❖ عناء وتكلفة السفر بسبب كثرة التنقل إلى العاصمة تونس ومدينة منّوبة (وعلى حساب مالي الخاص)؛ من أجل البحث في أرصدة الأرشيف الوطني التونسي، المكتبة الوطنية التونسية، معهد الآداب العربية للآباء البيض (IBLA)، مكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (جامعة 09 أفريل)، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر بمنّوبة.

ولا شك أن عمل الإنسان قد يعتريه الخطأ والنقصان، فإن أصبت فذلك من فضل الله عليّ، وإن أخطأت فمن تقصيري ومن الشيطان، كما أتطلّع في هذا الجانب إلى مساهمة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة في تقويم هذا العمل، من خلال رصدهم لمواطن النقص وتقديم ملاحظاتهم وتوجيهاتهم العلمية البناءة التي من شأنها أن تجعل هذا البحث في أفضل حلّة علمية.

1- – مقابلة مع حفيظ طبابي، بالعاصمة تونس يوم 23 مارس 2019م. – مراسلة مع محمد عمار شعابنية، على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 04 مارس 2020 الساعة 9:55 مساء.

الفصل التمهيدي

الجذور التاريخية للتواصل بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية قبل سنة 1882م

أولا: بعض صور التواصل بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية.

ثانيا: هجرة السوافة إلى البلاد التونسية قبل سنة 1882م.

ثالثا: مواقف السلطات التونسية والاستعمارية من الهجرة قبل سنة 1882م.

شهدت العلاقات الجزائرية التونسية تطورا إيجابيا منذ إلحاق البلدين كإيالتين إلى الخلافة العثمانية خلال القرن السادس عشر الميلادي، وذلك بحكم الانتماء السياسي والديني الواحد، إضافة إلى اللغة والتاريخ والمصير المشترك والعادات والتقاليد، كما أسهمت الخصائص البشرية والتضاريس الطبيعية الممتدة على طول الحدود الجغرافية المشتركة والتي تجاوزت مسافة الألف كيلومتر في تشكيل نواة تواصل حضاري وخلق ارتباط تاريخي وثيق بينهما.

وقد عبّر عن هذه الفكرة المؤرخ الفرنسي " شارل أندري جوليان "(**Charles-André Julien)** بقوله:« **إذا أمكن أن نكتب تاريخا للمغرب الأقصى مستقلا بذاته، فقد لا يمكن فصل الجزائر وتونس بعضهما عن بعض، وهما قطران لا يوجد بينهما حواجز طبيعية، وقد خضعا لنفس الضرورات**»[1]، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي للبلاد التونسية الذي بوأها أن تكون بوابة الشرق بالنسبة للجزائر وباقي البلدان المغاربية، والجسر الرابط بينها وبين غيرها من بلدان المشرق العربي، فكانت البلاد التونسية على مرّ التاريخ الوطن الثاني للجزائريين، وقد وصف شاعر الثورة مفدي زكرياء وحدة الشعبين في قوله:

وهل الجزائر غير تونس لحمة ووشيجة وأرومة وأصولا

لقد أكّدت المصادر التاريخية الأولى التي أرّخت لمنطقة وادي سوف قدم العلاقات التاريخية وعلى قوة التواصل بينها وبين المدن التونسية، خاصة منطقة الجريد وما جاورها التي كانت مجالا مفتوحا لتحرك قبائل عدوان وطرود السوفيتين بحكم قربها الجغرافي والحدود السهلة التضاريس، وتأخر استقرار السلطات العسكرية الفرنسية بالمنطقة إلى غاية 1882م.

1 – شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى**، تع، محمد مزالي والبشير بن سلامة، مؤسسة تاوالت الثقافية، ليبيا، 2011، ص22.

أولا: بعض صور التواصل بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية:

ساهم الاتصال الجغرافي والتداخل البشري والتاريخ المشترك والدين واللغة والعادات والتقاليد المشتركة في مدّ جسور التواصل بين الشعبين الجزائري والتونسي، مما ساعد في نسج علاقات الأخوة والاتحاد والتكافل بينهما، وسنقتصر في هذا المقام على ذكر أربع (04) صور من هذا التواصل بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية:

01- التواصل البشري (رابطة الدم والنسب):

ساهمت الأصول الاثنية المشتركة بين المجموعات العرقية التي لها نفس انتماءات وروابط الدم والعادات والتقاليد المشتركة في المنطقتين في توثيق هذا التواصل، فأغلب سكان وادي سوف هم من قبائل طرود وعدوان وسليم وهلال[1]، وهذه القبائل لها امتداد تاريخي في البلاد التونسية، ومنذ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب شهدت المنطقة هجرة واستقرار بعض القبائل العربية، نجم عنها توطيد العلاقات الإنسانية بين سكان شمال إفريقيا.

فقبائل آل عدوان رفقة بني هلال وسليم كانوا مستقرين بنواحي الكاف والقيروان، ولما ضاقت عنهم مجالات الحياة لكثرة عددهم، نزحوا نحو منطقة وادي سوف في بداية القرن الثالث عشر الميلادي، أما طرود فحين دخل العرب إفريقية كانوا بنواحي طرابلس، ثم تقدموا غربا فاستوطنوا مناطق من البلاد التونسية كقابس والقيروان وقفصة، ثم استقروا بالمنطقة أواخر القرن الرابع عشر الميلادي[2]، وكانت قبائل عدوان وزناتة قبلهم استقرارا في المنطقة،

1- إبراهيم العوامر، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، تع، الجيلاني العوامر، ط 02، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007، ص 342.

2- المصدر نفسه، ص ص 175 – 202.

وسبب نزولهم من الجريد إلى وادي سوف، هو طردهم من طرف حاكم تونس بسبب الاضطرابات التي كانوا يحدثونها[1].

وما شجّع هذه القبائل العربية على ترك مواطنها الأصلية والاستقرار في المنطقة هو خلوها نسبيا من السكان، وقد وصفها محمد العدواني[2] بقوله: «**نزلنا أرضا خالية بين ثلاثة أوطان: الزاب للطعام، والجريد للتمر، ووادي ريغ للصوف** »، فالمنطقة قليلة المعاش، وعندما شكا أهلُها من حالها ردّ عليهم أحد الحكماء: « **لا يجتمع الحرمة وتمام النعمة**»[3]. ومن جهة أخرى فإن المنطقة كانت ملاذا مناسبا للفارين من أعدائهم وملجأ للمنفيين، فقد وصفت المنطقة منذ الأمد بأنها بلاد المنعة، أي الملاذ والمهرب فقيل: « **سوف مانعة الهارب**»[4]، وفي موضع آخر:« **عليكم بسوف فهي أم الهارب**»[5].

وقد فرضت طبيعة التضاريس القاسية وشح الموارد على قبائل المنطقة انتهاج نمط الترحال والتنقل في أرجائها القريبة والبعيدة، فمسرح الأحداث الذي عاشته قبيلة عدوان خلال القرن السابع عشر الميلادي قد شمل أراضي وادي سوف والزيبان والجريد وقابس ونواحي تبسة[6]، كما استغلتقبيلة طرود علاقات الصداقة والقرابة التي تربطها بالقبائل التونسية في توسيع تواصلها، مثل قبائل دريد إذ تربطهما علاقات تاريخية منذ زمن دخول عرب بني

1- Henri Duveyrier, **Sahara algérien et tunisien. Journal de route**, **Journal de route**, publié et annotépar Ch. Maunoir et H.Schirmer.Librairie Maritime et Coloniale, Paris, 1905, p 15.

2- **محمد العدواني:** هو رحالة ومؤرخ سوفي عاش في النصف الثاني من القرن 17م وبداية القرن 18م، ترك مخطوطا مهما في الأخبار، وتعرض للدراسة والترجمة من طرف الفرنسيين، وقد حققه الدكتور أبو القاسم سعد الله وطبعه سنة 1996م، يعتبر وثيقة حية عن الحالة الاجتماعية والسياسية، التي كانت عليها تونس والجزائر وطرابلس في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، ولولا هذا الكتاب لما وجد لتاريخ سوف أي ذكر في العهود القديمة، إذ أسّس لتاريخ المنطقة قبل القرن 17م، ويعتبر الوحيد في زمانه، بل هو أول مؤرخ اهتم بوادي سوف.

3- محمد العدواني، **تاريخ العدواني**، تق وتح وتع أبو القاسم سعد الله، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 147، وأيضا ص ص 253 – 254.

4- المصدر نفسه، ص ص 18 – 30.

5- نفسه، ص 117.

6- نفسه، ص 17.

هلال وبني سليم[1]، وعندما يذهب أهالي طرود إلى نفزاوة فإنهم يتوقفون في منطقة الصابرية[2] بلدة قبائل غريب حلفاء وأصدقاء السوافة، وهذا الطريق لا يغادر أراضي هذه القبيلة التي تحوز على مجال واسع يشمل مناطق دوز وقبلي والفوار ومدينة توزر ونفطة وحزوة[3].

فكانت القبائل من الجانبين تتنقل في الفضاء الحدودي دون ضوابط وحواجز، وتعبر في الاتجاهين وتتوزع على المجال الجغرافي بين البلدين، وقد حقق هذا نوعا من التلاحم الاجتماعي والاقتصادي ساهمت فيه كثير من العوامل من بينها: التاريخ المشترك وتشابه نمط العيش والتصاق مجالاتها الجغرافية الطبيعية وخصائصها المناخية[4]، إضافة إلى المراعي المشتركة بموجب منح حق وحرية ممارسة الرعي والتنقل في الفضاء الحدودي[5].

وإذا رجعنا إلى شجرة الأنساب التي تشكل قبائل وعروش سكان وادي سوف، فإننا نجد أن كثيرا منها جذورها وأصولها تونسية، فمثلا يذكر الشيخ محمد الطاهر التليلي[6] أن أسرته انحدرت إلى منطقة وادي سوف من بلدة فريانة قرب قفصة في حدود النصف الأخير من القرن الثاني عشر للهجرة (حوالي سنة 1760م) على عهد علي باشا باي، وأن لقب هذه الأسرة عرف بأولاد تليل، ولهم زاوية بفريانة مازالت قائمة مشهورة بالعلم والتعليم، وقد تخرج منها علماء أجلاء كثيرون انتشروا في البلاد التونسية وفي الشرق الجزائري[7]، وكان سبب

1- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص 236.

2- تقع الصابرية في الطريق الفاصلة بين الحدود مع وادي سوف ومنطقة دوز.

3-Henri Duveyrier, **relations commerciales de la ville d'El-Oued (Souf)dans leSahara algérien**, Afrique intérieure, Faits commerciaux N°2, Annales du commerce extérieur,Département de l'Agriculture, du Commerce et des Travaux publics, tome II, Paris, 1867, p 10.

4- إدريس رائسي، **القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)**، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 2016م، ص ص 76-77.

5 - حسان الجيلاني، **قصة العودة – مذكرات عائد من الرديف إلى وادي سوففي صائفة الاستقلال**، ج01، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 18.

6- هو أحد أعلام الحركة الاصلاحية بوادي سوف، ولد بقمار سنة 1910م، التحق بالزيتونة سنة 1927م، تحصل على شهادة التطويع سنة 1934م، انخرط في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، توفي سنة 2003م تاركا العديد من المؤلفات بين المطبوع والمخطوط في الفقه والأدب.

7- محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، مخطوط، لدي نسخة منه، ص 02.

مجيء الجدّ الأول – أحمد التليلي– إلى قمار على ما ذكره ابن أبي الضياف في مؤلفه – إتحاف أهل الزمان – أن علي باي[1] المذكور بعث الشيخ أحمد التليلي ومعه وفد من أعيان خنقة سيدي ناجي للصلح بين علي باي وبين أهالي وادي سوف[2]، فتولى أحمد التعليم والقضاء، ثم تولى من بعده ابنه قاسم وظيفة القضاء في المنطقة[3].

يؤكد الشيخ العربي بن عمار[4] أن جدّه الأول المسمى عبيد نزح من مدينة توزر الجريد إلى قرية سيدي عون الشريف بوادي سوف في القرن الثامن عشر الميلادي، وتزوج هناك من إحدى بنات الولي سيدي عون مؤسس القرية[5].

أما أبو القاسم سعدالله فيذكر أنّ أجداده من أمه (لقب هالي منذ 1934م) قد قدموا من الجريد التونسي وتعاطوا التجارة مع الجريد وبسكرة[6]، لذا فإن بلاد الجريد تعتبر امتدادا بشريا إلى وادي سوف والزاب وتماسين، فكانت الهجرة قائمة والتحركات السكانية مستمرة عبر مختلف مراحل التاريخ، وتجاوزت الروابط علاقة الجوار إلى النسب والمصاهرة[7].

ويتّضح من الجدول الآتي الأصول التونسية لأهم القبائل والعمائر السوفية:

1- يذكر أحمد بن أبي الضياف أن أسرة التليلي بفريانة كانت تربطها علاقات وطيدة بأولاد الباي حسين بن علي، فكان البايات يكرمون وفادتهم، وينزلونهم بدار الضيافة ويرونهم بعين الاجلال، ينظر: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مج 4، ج 7، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ص 154.

2- التجاني زغودة، " **الشيخ العلامة محمد الطاهر التليلي القماري كما عرفته** "، متوفر على الرابط الالكتروني: https://binbadis.net، تاريخ الاطلاع، 18 ماي 2019م، الساعة 21.00.

3- أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005، ص 200.

4- هو **العربي** بن **أحمد** بن **صالح** بن **عمار**، من مواليد قرية **سيدي عون** بوادي سوف خلال سنة 1924م، هاجر رفقة والدته سنة 1931م إلى مدينة توزر، وتمكن من حفظ القرآن الكريم بين زاوية سيدي المولدي بمدينة توزر وكتّاب سيدي أبي العظام بحي باب الجديد بالحاضرة **تونس** التي هاجر إليها سنة 1934م، تمكن سنة 1938م من الانخراط في جامع الزيتونة، في سنة 1956م التحق بالتعليم العمومي الرسمي كمدرّس، ترك 08 مؤلفات بين مطبوع ومخطوط في الأدب والدين والتاريخ .... ينظر: العربي بن عمار، **مذكرات حياتي في سطور**، مخطوط، ص 01.

5- العربي بن عمار، **عائلة الشيخ العربي بن عمار**، مخطوط. ص 01.

6 – أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 23.

7- حسان الجيلاني، **قصة العودة**، ج 01، المرجع السابق، ص 17.

المنطقة	العائلات السوفية من أصول تونسية
القيروان	فصيلة أولاد جديدي مثلا ينسبون إلى محمد الجديدي الفحقي القيرواني صاحب الزاوية الشهيرة بالقيروان– عميرة الجلايصة التي تفرقت بين وادي سوف والجريد والزاب– عرش السواكرية.
نفطة	فصيلة أولاد الحداد– أولاد الداب – أولاد العمودي– أولاد ميداني.
نفزاوة	قبيلة الأعشاش – عميرة الجبابنة – عميرة أولاد جاء بالله – فصيلة الدبابشة – عميرة السوامش
توزر	أولاد علية – عميرة الشراردة المتكونة من 06 فصائل – أولاد جامع من الجنوب التونسي
سوسة	فصيلة العوامر التي ينتسب إليها صاحب الصروف.
ماطر	فصيلة الأمطارية (أولاد ماطر) انتقلوا إلى نفطة واستوطنوها وبقي منهم إلا القليل في منطقة عميش.
غريب	أولاد مصطفى الزبيديين (أولاد زايد) – الكواردية – الصوالح.
نابل	عرش النوابلية – أولاد عياد.
فريانة	عميرة الرضوين أصلهم من العرب الذين هم بضواحي فريانة قرب قفصة، وقد تصاهروا مع أولاد نصير
الشابية	عميرة مصغونة، ومنها عائلات الشكايمة وأولاد زقب.
جبل الظاهر	أولاد الدراجي من جبل الظاهر بالجنوب التونسي.
سيدي بوزيد	ألقاب: زيد – بوزيدي
قابس	عرش القوابيس (القوابسية)
صفاقس	الغرايسة – الأعليات.

الجدول رقم 01: أهم القبائل والعمائر السوفية ذوات الأصول التونسية[1].

من خلال ما سبق يتبين مدى الارتباط الوثيق بين هذه القبائل السوفية وبين أصولها من القبائل التونسية التي تجمع بينهما رابطة الدم والنسب والعقيدة، وهذا ما يشعر كل طرف بضرورة الالتزام بنصرة من تجمعه معه رابطة القرابة، إضافة إلى واجب الولاء والتحالف، وقد تدعم هذا التواصل بالمصاهرة المتبادلة بين العائلات السوفية والتونسية التي غذّت روح هذا التواصل إلى يومنا هذا.

في حين نجد أن بعض العائلات المستقرة بالجريد التونسي تنحدر أصولهم من قبيلة المصاعبة وعميرة الزبدة(الزبيد) السوفيتين[1].

1– إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 346 – 366. ينظر أيضا: أحمد بن الطاهر منصوري، **الدر المرصوف في تاريخ سوف**، ج1، مطبعة الحفيد، الوادي، 2000، ص ص69 – 99.

وأيضا: محمد فضيل بن عمر، **تاريخ وأنساب المصاعبة وأولاد أحمد والأعشاش والفرق الهلالية**، تح وتق، الطاهر عمارة الأدغم، ط2، مطبعة الرمال، الوادي، 2016، ص ص 131– 138.

02-التواصل التجاري:

مثّلت تجارة القوافل عصب الحياة الاقتصادية لمجتمع وادي سوف في ظل قساوة الطبيعة الصحراوية التي جعلت سبل كسب الرزق من موارد المنطقة صعبة المنال، فاضطر الأهالي منذ الزمن القديم أن يمتاروا التمور من الجريد التونسي ونفزاوة وفزان الليبية، ومن تماسين وتقرت وورقلة، وهذا نظرا لتأخر غراسة النخيل بالمنطقة، حيث من الراجح أنها كانت بعد الفتح الإسلامي واستقرار القبائل العربية بالمنطقة، وتطورت أكثر في حدود منتصف القرن السادس عشر الميلادي[2]، إن هذه الظروف حتّمت على الأهالي السوافة اتباع نمط التنقل وممارسة التجارة خارج حدود منطقتهم.

وقد كشف المستكشف الفرنسي "هنري دوفرييه "[3](Henri Duveyrier) في تقاريره، عن حجم المعاملات والمبادلات التجارية التي كانت قائمة بين وادي سوف والبلاد التونسية، مقارنة بالأسواق الداخلية بالجزائر والأسواق الخارجية بغدامس وغات والسودان، وأكد أن القنوات التجارية الأربعة الرئيسية التي يتعامل معها تجار وادي سوف هي: مدينة تونس؛ الجريد؛ قابس؛ وغدامس، وبعد هذه المراكز الرئيسية تأتي أسواق بسكرة، تبسة، القرارة، ورقلة، قسنطينة في الجزائر، ومن خلال أسواق غدامس الليبية تتم المعاملات مع غات والسودان[4].

لقد احتلت أسواق البلاد التونسية الأولوية من حيث الأهمية التجارية للتجار السوافة، ذلك ما أكده صاحب التقرير بقوله: «**إنّ العلاقات التجارية التي تربط وادي سوف بتونس العاصمة، بما في ذلك الجريد والقيروان والنقاط الأخرى على طول الطريق، هي الأكثر**

1- Julia A. Clancy-Smith, **Rebel and Saint, Muslim Notables, Populist Protest, Colonial Encounters (Algeria and Tunisia, 1800–1904)**, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, Oxford, 1994, p 131

2- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 230- 231.

3- كُلِّف " هنري دوفرييه "(1840 – 1892م) سنتي 1860 و1861م بمهمة بحث واستكشاف عن واقع ومستقبل التجارة في المناطق الداخلية من أفريقيا من قبل وزارة التجارة الفرنسية، وقد زار مدن الجنوب الجزائري والجنوب التونسي وغدامس الليبية، من بينها منطقة وادي سوف التي زارها مرتين خلال شهري فيفري ثم جوان سنة 1860م، ينظر:

-HenriDuveyrier, **Sahara algérien et tunisien…** Op.cit. p 13– p 141.

4-Ibid. p 121. Et Henri Duveyrier,**relations commerciales…** Op.cit. p 26.

أهمية إلى حد كبير، إذ لا يعتقد المرء أنه يبالغ في القول إنها تشكل نصف إجمالي حركة أسواق وادي سوف»[1].

وما عزّز هذا التوجه أكثر هو استمرار الاضطرابات الناجمة عن التوسع الاستعماري الفرنسي منذ سنة 1830م واحتلاله لمدن الشرق الجزائري، خاصة بعد احتلال قسنطينة ومنطقة الزيبان، مما أدى إلى تثبيط المبادلات التجارية مع هذه المناطق ودفع بالتجار إلى الاعتماد على التبادل التجاري مع البلاد التونسية[2]، زد على ذلك قيام السلطات الاستعمارية بمنع أسواق الشمال على قوافل التجارة القادمة من وادي سوف سنة 1847م، بسبب الدعم المادي الذي وفره السوافة لرجال المقاومة الشعبية من النمامشة المطاردين من طرف القوات الاستعمارية الفرنسية[3].

وعند زيارة المستكشف الفرنسي براكس[4](M.Prax) سنة 1847م لمنطقة وادي سوف وجد فيها 14 عائلة ثرية من أصحاب المال والتجارة، يقدر إجمالي رأسمالها بمبلغ مليون و290 ألف فرنك، منها 500 ألف فرنك لمحمد الصغير من سيدي عقبة، 400 ألف فرنك

1 -Henri Duveyrier, **relations commerciales…**Op.cit. **p** 04.

2- Julia A. Clancy-Smith, op. cit.p 86.

3- André Roger Voisin, **Le Souf monographie**, lu et révisé par Ali Abid, édition EL Walid, El-oued, Algérie, 2004, p 72.

4- السيد براكس، ضابط سابق في البحرية الفرنسية، تمّ تكليفه من قبل وزارة الحرب الفرنسية بمهمة علمية استكشافية، تهدف إلى دراسة الوضع التجاري والسياسي لواحات الجزائر، وعلاقاتها مع الساحل وداخل إفريقيا، بدأ رحلته من مدينة تونس إلى بسكرة عبر الجريد ووادي سوف وتقرت، وقد زار عدة مناطق من وادي سوف خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1847م، واستطاع أن يعود بالملاحظات والحقائق، ليس فقط في الجغرافيا والصناعة والتجارة والعلاقات السياسية والأخلاق والعادات، وتقاليد ولغات الصحراء الجزائرية، ولكن أيضًا لجميع الأجزاء المجاورة للصحراء الكبرى، ينظر:

- M. Prax, **voyage dans les oasis méridionales de l'Algérie,** Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies, bulletin et actes de la Société orientale**,** T 03, Paris, 01/01/1848, pp 389 – 396.

- Oscar Mac Carthy,**L'Algérie**, Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies, bulletin et actes de la Société orientale**,** T 03, Paris, 01/01/1848, P 210

لكن مهمة براكس (M. Prax) تحمل أيضا جانبا من التجسس حسب تعبير الباحثة الأمريكية (**Julia A. Clancy-Smith**) التي صرحت قائلة: « **ليس من قبيل الصدفة، أن يتم إرسال الملازم براكس في هذا الظرف، حيث جمع معلومات عن النفوذ السياسي والتجاري الذي مارسته تونس على وادي سوف وتقرت، وعن درجة دعم باي تونس للاجئين الجزائريين**...»، ينظر: Julia A. Clancy-Smith, op. cit, p 144.-

للسيد تواتي ابن الناصر، ويصل المبلغ الإجمالي المستغل في التجارة مع تونس وغيرها من المناطق إلى مليون ونصف المليون فرنك بإضافة باقي أموال الملاك الصغار[1]، وهذا ما ساهم في ازدهار وتطور تجارة المنطقة.

وأثناء زيارته لمنطقة وادي سوف ووقوفه على أسواقها سنة 1860م، ذكر المستكشف "هنري" (Henri) أن هناك اتصالات متكررة للتجار الأجانب من غدامس ونفزاوة والجريد، والحاضرة تونس نفسها مع التجار السوافة، ويوجد أيضًا بعض التجار من غدامس والعديد من الجريد في المنطقة، ويضيف أن شيوخ ورغمة وقصور مدنين، قدموا من تونس إلى المنطقة للتفاوض على إمكانية فتح سوق مدينة الوادي لهم، وأن قبائل غريب بمنطقة الصابرية التي تتعامل تجاريا مع وادي سوف، يعيش نصفها في نفزاوة والنصف الآخر في قرى وادي سوف، كما أن تجارة وادي سوف مع قابس تتم من طرف سكان المطوية[2]، ومن جهة أخرى فقد مثّل الطرود السوافة حلفاء استراتيجيين لتجار قبيلة أولاد سيدي عبيد من مدينة توزر التونسية[3].

وكانت أسواق الحاضرة تونس أفضل الأسواق التي تعاملت معها القوافل التجارية السوفية، مما ساهم في نشاط الحركة التجارية نحوها، وتنوع الطرق والمحطات التجارية التي سلكتها تلك القوافل في مبادلاتها والتي اتخذت ثلاث اتجاهات رئيسية[4]:

- **الاتجاه الأول:** الطريق الآمن والمباشر والأنسب للتجار: الحاضرة تونس – مجاز الباب – تبرسق – السير عبر الحدود الجزائرية التونسية – وادي سوف.
- **الاتجاه الثاني:** من الحاضرة – زغوان –القيروان– الجريد – وادي سوف.

1- M. Prax,l'**Algérie méridionale ou Sahara algérien ;Le Souf,** Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies, bulletin et actes de la Société orientale**,** T 04, Paris, 1848, pp 197 -198.
2-HenriDuveyrier, **Sahara algérien et tunisien…**,Op.cit. p 16 – pp 138 - 141.
3-Nicolas Puig**, Bédouinssédentarisés et sociétécitadine à Tozeur (Sud-Ouest Tunisien),** Éditions KARTHALA,Paris, 2003, p 62.
4-M. Prax, **Tunis, commerce avec l'Algérie,**Annales du commerce extérieur,Département de l'Agriculture, du Commerce et des Travaux publics, tome II, Paris, 1867, **p 15.**

- **الاتجاه الثالث:** الحاضرة – عنابة – قسنطينة– بسكرة – وادي سوف.

مكّنت هذه الاتجاهات المختلفة التجار السوافة من لعب دور الوسيط الأبرز بين الأسواق التونسية والأسواق الداخلية بالبلاد؛ كأسواق بسكرة، ورقلة، القرارة، قسنطينة، وتبسة[1]، لأن المنطقة عرفت كأكبر سوق يؤمها التجار من مختلف الواحات، وهي من أهم المراكز الأساسية التي تنطلق منها القوافل وتعود إليها، حيث تعتبر كهمزة وصل بين الشمال والجنوب، فكانت المواصلات بينها وبين الأسواق المقابلة لها في تونس منظمة تنظيما دقيقا، إذ يتمكن التاجر يوميا من إيجاد قافلة يسافر معها ذهابا وإيابا[2]، خاصة القوافل المغادرة لبلدات الجريد والمتجهة إلى وادي سوف كانت تضمن التنقل للركاب بشكل شبه يومي[3].

هذا ما جعل من القوافل التجارية وسائل النقل الوحيدة والآمنة في نفس الوقت، فلم تقتصر خدماتها على توفير السلع المختلفة التي تفتقدها الأسواق الجزائرية، ولا على ازدهار الوضع الاقتصادي وما ينعكس عنه إيجابا في الجوانب الاجتماعية والثقافية، بل تعداه إلى خدمات أخرى لفائدة حركة الأفراد والجماعات من عمال وحجيج ودعاة وطلبة العلم وغيرهم، فكان لزاما على من يرغب في السفر والتنقل نحو البلاد التونسية أو إلى البقاع المقدسة وغيرها ينتظر مرور القوافل التجارية بالمنطقة لينظم إليها، مثلما فعل السوفي أحمد بن محمد الذي يمتهن الحمالة في الحاضرة تونس، الذي اضطر إلى مغادرة منطقة الزقم عبر قافلة تجارية صغيرة تتكون من 05 جمال، و07 بغال نحو مكان عمله[4].

وفي هذا الصدد ترصد لنا أحد القوافل السوفية خلال رحلتها من الحاضرة تونس إلى وادي سوف يوم 19 جوان 1861م معلومات مهمة عن مكوناتها التي تمثلت في:

1- Henri Duveyrier, **relations commerciales…**, Op.cit. **p** 16.

2- محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 152 – 155.

3- Julia A. Clancy-Smith,Op.cit. p 131

4- M. Prax, **Tunis, commerce avec l'Algérie,**Op. cit. p 15.

مكونات القافلة	العدد		
الإبل	100		
سائقو الجمال	50		
التجار	10 سوافة	04 من خنقة سيدي ناجي	10 من الجريد
العمال	30 سوافة	20 من ورقلة ووادي ريغ	07 من بني ميزاب
الحجاج	عودة 25 حاجا من أهالي تقرت		
مجموع الأشخاص	**156**		

الجدول رقم 02: إحصائيات حول مكونات أحد القوافل السوفية خلال رحلتها من الحاضرة تونس إلى وادي سوف سنة 1861م[1].

والجدير بالذكر أنه في هذه القافلة كان هناك 500 بندقية مملوكة إما للتجار أو للعمال، حيث كان بحوزة أحد التجار السوافة الذي هو من قرية الزقم 30 بندقية، إن هذا العدد الهائل من البنادق، له تفسيره المتمثل في الربح الوفير لتجارة الأسلحة، حيث أن البندقية المشتراة في تونس تكلف 27 ريالا (20 فرنك و25 سنتيما)، وتباع في الصحراء الجزائرية بسعر 40 ريالا (30 فرنك)، وأن عدد البنادق التي ينقلها التجار سنويًا من الحاضرة التونسية إلى الجزء الجنوبي من الجزائر بمعدل 2.000 بندقية سنويًا[2].

وفي المقابل فإن هذه الكميات الهائلة من الأسلحة التي جعلت من منطقة وادي سوف منطقة مسلحة، وذات وزن سياسي وعسكري في المنطقة لها ما يبررها، فهي كانت تعيش حياة قبلية مليئة بالتقلبات والجفاء، وسياسيا تتنازع عليها أهواء بايات تونس وحكام الجريد، وأهواء باشوات الجزائر وحكام قسنطينة[3].

لم تكن الطرق دائما آمنة، وكان على القوافل أخذ احتياطاتها الأمنية بالتزود بالأسلحة، إذ أكّد أحمد باي (باشا تونس) في رسالته للقنصل الفرنسي بتونس سنة 1852م،

1- Henri Duveyrier ,**relations commerciales…**,op, cit, .p 17.
2- Ibid. p p 17 -18.

3- محمد العدواني، المصدر السابق، ص 24.

أن قافلة تجارية للسوافة تعرضت بمنطقة الجريد التونسي لإغارة من قبائل جزائرية وسرقوا إبلهم وسلعهم[1].

وقد قدّم لنا المستكشف براكس (Prax) معلومات مفيدة عن قرى ومدن المنطقة، يمكن إبرازها من خلال الجدول الموالي:

بعض مناطق وادي سوف	عدد البنادق في كل منطقة	عدد النخيل	قيمة الضرائب المدفوعة لسلاطين تقرت	عدد الشيوخ في كل منطقة	عدد التجار المتعاملين مع الحاضرة تونس	عدد التجار المتعاملين مع قسنطينة	عدد العبيد المجلوبين إلى وادي سوف	الإبل المتجهة لجلب القمح من الزيبان
الدبيلة	150	2.000	300	04	/	/	/	30
البهيمة	350	3.000	800	06	04	10	10	80
الزقم	1.000	3.000	800	10	30	30	100	80
تغزوت	1.000	4.000	800	12	40	150	200	180
كوينين	2.000	4.000	800	15	50	150	250	200
قمار	2.000	6.000	2.000	15	100	200	150	300
الوادي	6.000	16.000	/	20	100	/	/	/
المجموع	**12.500**	**38.000**	**5.500**	**82**	**324**	**540**	**710**	**870**

الجدول رقم 03: إحصائيات عامة حول منطقة وادي سوف سنة 1847م[2].

ومن خلال قراءتنا لهذا الجدول يمكن أن نستنتج ما يلي:

- إنّ قرى منطقة وادي سوف كانت مناطق مسلحة، هذا ما يوحي لنا شدة توتر الوضع الأمني، جراء الانقسامات والصراعات[3] القائمة بين تلك القرى المنقسمة حول النزاع

1- إدريس رائسي، المرجع السابق، ص 120.

2- M. Prax, **Tunis, commerce avec l'Algérie**, Op. cit.p 29.

3- وصف الباحث الفرنسي " أندريه روجيه فوزان " (André Roger Voisin) هذه الصراعات بالحروب الداخلية وقد حصرها من سنة 1700م إلى 1844م، ينظر: André Roger Voisin, op. cit. p 70.

بين سلاطين بني جلاب بتقرت، وشيخ العرب ببسكرة، إضافة إلى أن الجزائر كانت تشهد في هذه الفترة مقاومة شعبية، كان لقرى وادي سوف نصيب فيها من حيث الدعم والإيواء.

- امتناع مدينة الوادي عن دفع الضرائب لسلاطين بني جلاب، وهذا ما يعطي شبه استقلالية لهذه المدينة نظرا لقوتها الدفاعية؛ 6.000 قطعة سلاح.

- تعتبر مناطق قسنطينة، الزاب، الحاضرة تونس أهم الأسواق التي يتعامل معها السوافة، مما يسمح لهم بلعب دور الوسيط في نقل السلع.

- تتم إدارة كل منطقة من مدن وادي سوف بشكل منفصل من قبل مجلس من الأعيان يسمى "مجلس الكبار"[1]، كل شيخ هو ممثل قبيلة أو قسم من قبيلة، ويتم تعيينه من قبلها، هذا التعيين بموافقة شيخ تقرت باستثناء مدينة الوادي، التي لا تعترف بسيادة الشيخ بن جلاب الذي يحكم تقرت.

- التجار الذين يذهبون إلى تونس العاصمة يتاجرون برأسمال قيمته 2.000 ريال على الأقل و14.000 ريال على الأكثر.

- إضافة إلى أهمية تجارة البنادق، نلاحظ أيضا تجارة العبيد التي تدر أرباحا طائلة على أصحابها، بعد شرائهم من غات وغدامس من قبل تجار وادي سوف، الذين يقودونهم إلى تقرت وجهة التل باتجاه قسنطينة، حيث يكلّف العبد 400 ريال في وادي سوف؛ ويباع

1- حسب التقارير الفرنسية التي تعود إلى سنة 1855م حول التنظيم السياسي لمنطقة وادي سوف، فإن مجلس الأعيان تميز بمبدأ القيادة المزدوجة، فلكل قرية زعيمان غير رسميين، وهذا من أجل تفادي النزاعات القبلية في حالة انتخاب زعيم واحد، ينظر:

- Nico Kielstra, **The decline of tribal organization in the Souf (S.E. Algeria),** Revue de l'Occident musulman et de laMéditerranée, n°45, 3e trimestre, Édisud, Aix-en-Provence, France, 1987, pp 12 - 13

في التل بمبلغ 500 فرنك[1]، لتتراجع هذه التجارة بعد أن حظر أحمد باي التونسي تجارة الرقيق في تونس بحلول عام 1846م[2].

وبعد إخماد مقاومة شريف ورقلة في أواخر سنة 1854م، قام رئيس المكتب العربي وارنييه (**Warnier**) بجرد البضائع الممنوعة المتوفرة في أسواق وادي سوف، وصرح قائلا: **«إن تجارة التهريب ليس لها وكلاء أكثر نشاطًا أو جرأة من سكان وادي سوف، الذين على الرغم من كل الإجراءات التي تم اتخاذها، قد تسببوا في التدفق الكبير للمنتجات البريطانية والتونسية إلى أسواقنا، عندما وصلنا إلى هنا وجدنا في قرى وادي سوف كمية كبيرة من البنادق، كلها تقريبا من صنع بريطاني؛ تراوح سعرها من ثلاثين إلى خمسة وثلاثين فرنكًا، البارود موجود أيضا بكثرة، أخبرنا السوافة أنهم حصلوا على هذه الذخائر من صفاقس وقابس، حيث توجد متاجر تابعة لتجار مالطيين، في هذه السنوات الأخيرة استورد السوافة كمية كبيرة من البارود البريطاني، وجزء كبير منها تم إرساله إلى منطقة القبائل»**[3].

وحتى بعد فرض الحكم الفرنسي غير المباشر على المنطقة في شهر ديسمبر 1854م، استمرت تجارة التهريب، وإن كان بمزيد من الحذر، وقد أكدت التقارير الفرنسية لسنة 1856م أن سكان وادي سوف وميزاب متخصصين في تجارة السلاح، وبشكل عام يعتبرون مهربين عنيفين[4]، وقد رفض السوافة القوانين الفرنسية المتعلقة بمنع تجارة البارود المهرب من تونس، وقام البعض منهم باغتيال شيخ قبيلة أولاد أحمد سنة 1857م، بعدما أخبر حاكم تقرت " علي باي بوعكاز" بأماكن البارود المهرب[5].

1- M. Prax,**Tunis, commerce avec l'Algérie**, Op. cit. p 29.
2- Julia A. Clancy-Smith,op. cit. p 131.
3- Ibid. p 166.
4- Ibid.pp 164-165.
5- Nico Kielstra, op. cit. p 16.

وقد فضّل تجار الجنوب الجزائري ومن بينهم السوافة جلب امداداتهم التجارية من أسواق الحاضرة تونس دون غيرها من المدن التونسية للاعتبارات الآتية[1]:

- كثرة أسواق مدينة تونس المليئة بالبضائع المختلفة.
- الراحة والاطمئنان اللذان يجدهما المشترون من التجار بسبب حسن المعاملة وحسن الاستقبال.
- رخص الأسعار في أسواق مدينة تونس المفتوحة على أسواق العالم.
- توفر البنادق والرصاص في هذه الأسواق دون غيرها.

وقد مثّل طريق منطقة الجريد – قابس منفذا استراتيجيا لتجار جنوب شرق الجزائر تجاه البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت الرحلة من تقرت أومن وادي سوف إلى البحر عبر جنوب تونس أقصر بعدة أيام من الطرق عبر شمال الجزائر، ولعقود بعد سنة 1830م كانت طرق وادي سوف – الجريد – قابس خارجة عن متناول النظام الاستعماري، وكان هذا عاملاً حاسمًا في تجارة التهريب في الأسلحة والسلع الأخرى المحرمة، وأيضا في شكل الوضع السياسي على طول الحدود التونسية الجزائرية[2].

فمناطق الجريد التونسي ووادي سوف والزيبان ووادي ريغ كانت تتحرك بدون حدود إلى حوالي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، حيث شكلت وحدة متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وروحيا وثقافيا، وكان لانتشار الطرق الصوفية فيها سيما الطريقة الرحمانية أثره في جعل المنطقة خاضعة لنبض واحد في السراء والضراء[3].

1- Henri Duveyrier, **relations commerciales…**,op, cit, p p 17 - 18.
2- Julia A. Clancy-Smith,op.cit. p 130.
3- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج05، طبعة خاصة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 255.

لم يقتصر الأمر على قيام البلاد التونسية بتزويد الجزائر بمجموعة واسعة من السلع المصنعة والمواد الغذائية، ولكن أيضًا كان الريال التونسي العملة المفضلة لمقاطعة قسنطينة، وحتى المناطق البعيدة مثل بني ميزاب، توات، وغدامس كانت كلها تتعامل بالعملة التونسية، فحتى بعد سنة 1830م احتفظ الريال التونسي بمكانته المهيمنة في الصحراء الجزائرية على عملة " الدورو " (duro)، وهي عملة قدمها النظام الاستعماري لممارسة سيطرة أشد على الحياة المالية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات الصحراوية[1].

وعلاوة على ذلك، فقد ساهمت بعض الطرق الصوفية من جهتها في تنشيط الحركة التجارية بين الجانبين اعتمادا على إمكانياتها المادية المعتبرة، إذ سخّرت عائلة الشريف القادرية بنفطة حوالي 600 رأسا من إبلها في حركة القوافل التجارية، وكان بعض التجار السوافة يكترون منهم عددا من الجمال لنقل بضائعهم[2]، كما سخّرت عائلة بن عزوز الرحمانية بنفطة إبلها التي كانت تستخدم للنقل والتهريب، وقد كان مقرّ زاويتها أيضًا مكانًا لتخزين البضائع، ولإيواء الأسلحة والإمدادات الموجهة لدعم زعماء المقاومة الشعبية مثل شريف ورقلة، هذا ما جعل موقع الزاوية الرحمانية في نفطة مناسبا بشكل خاص لتسهيل حركة البارود المهرّب بين جنوب تونس وشرق الجزائر[3].

ولم تكن أسواق الحاضرة تونس المصدر الوحيد لحركة تهريب البارود والأسلحة النارية، إذ مثلت موانئ قابس وصفاقس منافذ مهمة لقوافل المهربين، فمن قابس تعبر القوافل واحات نفزاوة باتجاه الجريد مرورا بقفصة وتوزر ونفطة إلى منطقة وادي سوف، ومنها تتشعب إلى تقرت، ورقلة، الزيبان، ميزاب، والأغواط[4].

03- التواصل الديني:

1- Julia A. Clancy-Smith,op.cit.p 130.
2- M. Prax, **Tunis, commerce avec l'Algérie**, op.cit. p 29.
3 -Julia A. Clancy-Smith,op.cit. p 145.
4- Ibid. p 164.

مثّل الدين الإسلامي أحد أهم جسور الوحدة والتواصل بين المسلمين قاطبة، فهو يدعوهم إلى الاتحاد والتعاون والتضامن، وينهاهم عن الفرقة والخذلان، إضافة إلى استخلاص هؤلاء الدروس والعبر من الهجرة النبوية، وما ميّزها من المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وقد جسّد الشعبان الجزائري والتونسي هذا الأمر، خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر:

03 -01-الطرق الصوفية:

ساهمت الطرق الصوفية في ربط وتقوية الصلات الروحية بعد انتشارها بين البلاد التونسية ووادي سوف، وكانت طرق الشابية، القادرية، الرحمانية، والتجانية، أبرز جسور هذا التواصل الذي سنبرز بعض ملامحه بـ:

❖ الطريقة الشابية:

هذه الطريقة تونسية المنشأ، ويعود أصل التسمية إلى منطقة الشابة القريبة من مدينة المهدية التونسية، أسسها الشيخ أحمد بن مخلوف الشابي أواخر القرن الخامس عشر ميلادي[1]، وقد نشطت أولا في نواحي القيروان، ثم تأسست عنها زوايا عديدة في تونس والجزائر، فانتشرت في نواحي الجريد التونسي وادي سوف وتبسة وعنابة وخنشلة والخنقة[2]، وامتدت إلى قرى وادي سوف من خلال الرحلات الدعوية التي قام بها الشيخ مسعود الشابي أوائل القرن السابع عشر الميلادي، الذي تنقل بين قرى الزقم، تكسبت، كوينين وتغزوت[1]، لنشر مبادئ الطريقة الشابية، حيث تعلم وتفقه عنه الكثير من الرجال، وتمكن من بناء

1- أحمد بن تيشة، **الصلات الروحية بين الطرق الصوفية في بلاد المغرب أثناء العهد العثماني(الجزائر وتونس أنموذجا)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد مكحلي، قسم العلوم الانسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2015/2014م، ص ص 111 - 112.

2 - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج 04، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص ص 275 - 276.

مسجدين بالوادي وقمار حملا اسمه[2]، أولهما بالوادي سنة 1597م، والثاني بقمار سنة 1600م[3]، وبعد رجوعه أرسل ابنه علي الشابي، ثم توالى نزول شيوخ الشابية مثل أحمد بن عبد العزيز وحسن عياد وغيرهما، وأسسوا في المنطقة بعض المساجد[4].

وفي الجهة المقابلة وإلى الجريد التونسي، انتقل الشيخ عمار بن رمضان أحد أحفاد مسعود الشابي من زاوية ششار بخنشلة التي كانت أبرز زاويا الشابية بالجنوب الشرقي، واستقر بتوزر أين أسس زاوية عرفت باسم " بيت الشريعة"[5]، التي كانت همزة وصل بين منطقة الجريد والجنوب الشرقي الجزائري، حيث ظل شيوخها على صلة مستمرة بأهالي وادي سوف، كما فتحت أبوابها واهتمت بتدريس مختلف العلوم للطلبة الوافدين إليها من الجزائر[6].

❖ الطريقة القادرية:

ساهمت الطريقة القادرية بدورها في تمتين وتقوية أواصر التواصل بين المنطقتين، فمعظم زوايا الشرق والجنوب الجزائريين ذات صلة بزاويتي نفطة والكاف القادريتين[7]، فهذه الطريقة تسربت إلى وادي سوف عبر تونس بداية بتأسيس المساجد، وأصبح لها مقاديم يمثلونها، وفي نهاية القرن التاسع عشر الميلادي أرسل الشيخ إبراهيم بن أحمد[8]، أربعة من مريديه إلى منطقة وادي سوف كمعلمين للقرآن ولنشر الطريقة وهم: الشيخ علي دربال الذي أسس مسجدا بعميش سنة 1870م، والشيخ محمد الجدير الذي أسس مسجدا بحاسي خليفة

1- محمد العدواني، المصدر السابق، ص ص 111-132.

2- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 242 – 243.

3-André Roger Voisin, op. cit. p 88.

4محمد العدواني، المصدر نفسه، ص 20. وأيضا ص ص 111-132.

5 – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي،ج04**، المرجع السابق ،ص 276.

6 -أحمد بن تيشة، المرجع السابق، ص ص 111 – 112.

7- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج04**، نفسه، ص 47.

8- هو الشيخ إبراهيم بن أحمد بن محمد بن عطية الشريف مؤسس زاوية نفطة بتونس سنة 1835م. ينظر: عاشوري قمعون، **دور عائلة الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف في الحركة الوطنية الجزائرية**، مجلة البحوث والدراسات، ع 03، السنة 03، المركز الجامعي، الوادي، جوان 2006،، ص 72.

سنة 1876م، وأسس الشيخ محمد الصالح اللبي مسجدا بالدبيلة، والشيخ شيباني علي مسجدا بالسويهلة[1]، ثم نزل الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف إلى المنطقة ووضع قواعد زاوية بمنطقة عميش أتمها ابنه الشيخ الهاشمي الشريف حوالي سنة 1880م[2].

لذا فقد كان لعائلة الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف الدور البارز في ربط هذا التواصل، فأبناؤه انتشروا في القطرين لنشر الطريقة وتأسيس الزوايا، فالابن الأكبر الشيخ محمد تولى الزاوية الأم بمنطقة نفطة، وفي وادي سوف أسس الشيخ الهاشمي زاوية عميش وأصبح نائبا لأخيه الأكبر، وأسس الشيخ الحسين زاوية قمار، والشيخ محمد الإمام زاوية صحن الشعانبة جنوب مدينة الوادي، وفي ناحية ورقلة نشر الشيخ محمد الطيب الطريقة وأسس بها زاوية الرويسات، وكان له أتباع في الأغواط وغرداية من بينهم قبائل الشعانبة، بينما أسس الأخ الخامس زاوية في تبسة، وفي البلاد التونسية أسس باقي الأخوة زوايا أخرى، فكان للشيخ محمد العربي زاوية قفصة، وللشيخ محمد الأزهر زاوية الكاف، وللحاج أحمد زاوية قابس[3]، وتعتبر زوايا القادرية بمدن الكاف ونفطة وبوزلفة من أهم الزوايا التي لها الفضل في نشر الطريقة عبر جميع أرجاء البلاد التونسية[4].

وبهذا تكون هذه العائلة قد ربطت أواصر الأخوة والمصاهرة بين العديد من المدن الجزائرية مثل وادي سوف، تبسة، سوق أهراس، عنابة...، وبين مدن البلاد التونسية كالقصور، قبلي، قفصة، توزر، نفطة، قابس، تمغزة...[5].

1- الإمام بريك وآخرون، **الشيخ الأمين غمام عمارة سيرته وآثاره 1920 – 1983م**، ط1، مطبعة سخري، الوادي، 2011، ص ص 31 – 78.

2- عاشوري قمعون، **دور عائلة الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف...**، المرجع السابق، ص 72 – 76.

3- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج04، المرجع السابق، ص ص 47 – 48.

4- Octave Depont et Xavier Coppolani, **Les confréries religieuses** musulmanes, Alger, 1897, p 218.

5- عاشوري قمعون، **دور عائلة الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف...**، المرجع نفسه، ص 73.

ومن بين زوايا القادرية بالجريد التونسي التي فتحت أبوابها وكانت منارة علمية وقبلة يقصدها الطلبة السوافة بكثرة، هي زاوية توزر المعروفة بزاوية " سيدي المولدي بوعراقية " التي تأسست سنة 1824م، لما وفرته من إمكانيات علمية ودينية وتجهيزات الإيواء والإطعام مجانا[1].

وقد زاد من التلاحم بين المنطقتين تحالف الشيخ إبراهيم مع الأمير عبد القادر واتفاقه معه على عقد أحلاف مع القبائل المجاورة للحدود الجزائرية التونسية، حيث اتصل بجميع القبائل وتزوج منها، وقد قدّم الدعم لمقاومة الأمير عبد القادر ولخلفائه بن ناصر ابن شهرة، والشريف محمد بن عبد الله، والثائر بوشوشة، حيث جنّد أتباع الطريقة القادرية في كل من مدن غرداية، ورقلة، الأغواط، ووادي سوف إلى صفوف المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال[2].

وإضافة إلى الدور السياسي للطريقة القادرية في دعم المقاومة الشعبية، فإنه كان لها دورا بارزا في تعزيز الحركة التجارية بين الجزائر والبلاد التونسية وبلاد السودان، فقد ساهمت عائلة الشريف القادرية بنفطة التي كانت تمتلك حوالي 600 جمل، في تسهيل حركة القوافل التجارية، وكان بعض التجار السوافة يكترون منهم عددا من الجمال[3]، وهذا سهل احتكاك السوافة بالجريدية الذين أصبحت تجارتهم متلازمة، ومن جهته فقد جنّد شيخ الزاوية القادرية بوادي سوف – الشيخ الهاشمي الشريف – العديد من الأهالي السوافة الذين يمارسون التجارة الصحراوية، وقام بربط علاقات تجارية مع السودان وغات[4].

❖ الطريقة الرحمانية:

1- الإمام بريك وآخرون، المرجع السابق،ص 50.

2 – حسان الجيلاني، **جهاد الشيخين الهاشمي الشريف وابنه عبد العزيز الشريف**، ط 01، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2017، ص 180.

عاشوري قمعون، **دور عائلة الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف...**، المرجع السابق، ص 73.

3- M. Prax, **Tunis, commerce avec l'Algérie**, Op. cit. p 29.

4- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 04، المرجع السابق، ص ص 47- 48.

هذه الطريقة جزائرية المنشأ، وسميت بالرحمانية نسبة لمؤسسها الشيخ محمد بن عبد الرحمان الأزهري الجرجري (1720 –1793 م)، الذي ولد في منطقة بن إسماعيل بجبال جرجرة[1]، وقد انتشرت هذه الطريقة في وادي سوف أولا عن طريق الشيخ محمد بن عزوز البرجي الذي زار مدينة الوادي سنة 1800م، حيث نصبت له خيمة ومكث بها أربعة أيام ينشر تعاليم طريقته، وقد مثلتها في وادي سوف زاوية سيدي سالم[2] العزوزية، التي تأسست سنة 1820م، وتعززت ببناء مسجد مجاور لها سنة 1830م[3].

وقد حاول من جهته الشيخ الحسين بن علي بن عمر الطولقي الذي قدم من نفطة إلى وادي سوف سنة 1870م تأسيس زاوية رحمانية أخرى بحي الأعشاش، استجابة لطلب من عائلة موساوي، إلا أن شيخ عرش الأعشاش حال دون ذلك، متذرعا بوجود زاوية سيدي سالم في نفس الحي، وموافقا له ببناء مسجد فقط، فاستطاع الشيخ الحسين أن يساهم في بنائه من ماله الخاص[4].

وبعد انتشارها الواسع في الجزائر دخلت الطريقة الرحمانية إلى البلاد التونسية عبر منفذين رئيسيين:

- **أولهما:** منطقة الكاف التي تأسست فيها أول زاوية رحمانية عن طريق الشيخ يوسف بوحجر أحد أتباع المؤسس الشيخ محمد بن عبد الرحمان، لم تلبث أن أصبحت بمثابة الزاوية الأم للطريقة بالبلاد ما بين سنتي 1821 و1843م.

1- عبد الباقي مفتاح، **أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية**، الوليد للنشر، الوادي، 2004، ص ص 61 – 63.

2 – نسبة لمؤسسها سيدي سالم المولود في وادي سوف سنة 1772م، والذي يعود نسبه إلى الولي المعروف بسيدي المحجوب دفين القيروان، تلقى تعاليم الطريقة عن يد الشيخ محمد بن عزوز البرجي، ثم عن خليفته الشيخ علي بن عمر الطولقي، ينظر: عبد الباقي مفتاح، **أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية**، المرجع نفسه، ص ص 174 – 175.

3- أحمد بن الطاهر منصوري، **الدر المرصوف في تاريخ سوف**، ج2، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، 2011، ص ص 44 – 45.

4- عاشوري قمعون، " **العلاقات الثقافية بين منطقة سوف وبلاد الجريد التونسية** "، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 42، ع 160، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جويلية 2015، ص 152.

- **ثانيهما:** منطقة نفطة التي استقر فيها شيخ الطريقة الرحمانية محمد بن عزوز بعد احتلال الفرنسيين لجهة بسكرة، حيث أسس زاوية أصبح لها نفوذ واسع بمنطقة الجريد بلغ أوجها في زمن شيخها مصطفى ابن عزوز[1]، وقد تمّ اختيار مكان بناء الزاوية على حافة مزارع نخيل التمر الشاسعة في نفطة، بالقرب من الطريق الوحيد المؤدي إلى وادي سوف[2].

وبفضل الزاويتين السابقتين زاد انتشار الطريقة الرحمانية في الكثير من مناطق البلاد التونسية، فأسس محمد بن عزوز بن الحفناوي بن عبد الحفيظ زاوية تمغزة، وأسس أبوبكر بن خالد زاوية توزر سنة 1846م، وأسس إبراهيم خريف زاوية محمد التباني بنفطة سنة 1845م[3]، إضافة إلى زوايا أخرى أغلبها مرتبطة بالزاوية الأم بنفطة، كزاوية سيدي عبد الملك بسريانة، وزاوية سيدي البشير بالحاضرة، وزاوية القصرين...[4]، وقد بلغ عدد الفروع التابعة لزاويتي طولقة ونفطة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي35 زاوية[5].

وكان مؤسس زاوية سيدي سالم بالوادي كثير الزيارة هو وأبنائه للشيخ مصطفى بن محمد بن عزوز مؤسس زاوية نفطة[6]، وبعد وفاته تولى ابنه مصباح شؤون الزاوية، الذي عمل على نشر الطريقة في جميع أنحاء وادي سوف كالزقم وكوينين وقمار، وأسس لها نظام داخلي لتستقطب الطلبة من وادي سوف، وادي ريغ، وبلاد النمامشة أين تتولى إيوائهم

1- التليلي العجيلي،**الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية(1881-1939)**، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992، ص ص 51 - 52.

2- Julia A. Clancy-Smith,op.cit.p134.

3- محمد العيد قدع، **الروابط الاجتماعية والثقافية بين إقليمي وادي سوف والجنوب التونسي (1881 - 1962م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(ل م د)، إشراف علي غنابزية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، 2019-2020م، ص 268.

4 - أحمد بن تيشة، المرجع السابق، ص 90.

5- محمد العيد قدع، **الروابط الاجتماعية والثقافية**، المرجع نفسه، ص 268.

6- عبد الباقي مفتاح، المرجع السابق، ص 175.

والإنفاق عليهم[1]. وبذلك فقد لعبت هذه الزاوية دورا رائدا في تحفيظ القرآن، وتعليم المبادئ الأولية لعلوم الدين واللغة العربية، حتى يكون الطلبة مؤهلين للالتحاق بجامع الزيتونة.

وقد عزّز هذا التلاحم الصلات الوثيقة التي تربط شيوخ زاوية سيدي سالم بوادي سوف بشيوخ زاوية ابن عزوز بنفطة مثل مؤسس الزاوية" سالم بن محمد الأعرج "[2]، وكذلك خليفته وابنه الشيخ محمد الصالح الذي كان كثير التردد على زيارة الشيخ مصطفى وزاويته بنفطة أواخر القرن 19م وأوائل 1916م[3].

كما لعبت زاوية نفطة الرحمانية دورا مهما في المجال التعليمي والديني باستقبال وإيواء الطلبة من وادي سوف وبسكرة وتقرت وتبسة في مدرستها التي أسسها الشيخ مصطفى بن محمد بن عزوز خلال القرن التاسع عشر الميلادي[4]، فكان لها دور اجتماعي وسياسي كذلك، حيث شكّلت مركزا لتواصل الحجاج والتجار السوافة الذين كانوا يزورن الزاوية عند مرور القوافل التجارية[5]، ومأوى للاجئين السياسيين وقاعدة خلفية وملجأ لزعماء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي، أمثال ناصر بن شهرة وشريف ورقلة، كما نزل فيها محيي الدين بن الأمير عبد القادر في الفترة 1870- 1871م حين دعا إلى الجهاد[6]، كما قام الشيخ مصطفى بن عزوز بتوجيه المؤن والأسلحة والمشورة والمعلومات عبر الحدود إلى زعماء ورجال المقاومة الشعبية في الجزائر[7].

---

[1]- أحمد بن الطاهر منصوري، **الدر المرصوف في تاريخ سوف**، ج2، المرجع السابق، ص 45.

2- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 04، المرجع السابق، ص 153.

3عاشوري قمعون، **العلامة الشيخ إبراهيم بن عامر 1875- 1932م**، مجلة المنهل، ع2، السنة 01، ديسمبر 2015، ص 148.

4- عاشوري قمعون، **العلاقات الثقافية...**، المرجع السابق، ص ص 151 – 152.

5-Henri Duveyrier, **Sahara algérien et tunisien…**,Op.cit. p 49.

6- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي،ج04**، المرجع نفسه، ص 153.

7- Julia A. Clancy-Smith,op.cit. pp125 - 143.

هذا ما دفع القناصل الفرنسيين في تونس إلى الاحتجاج رسميا لدى أحمد باي على الأنشطة السياسية لعائلة ابن عزوز الرحمانية بنفطة، ومن بين التهم الموجهة إلى الشيخ مصطفى هو التحريض على التمرد من زاويته، ونشر شائعات ودعاية معادية لمصالح فرنسا، وإيواء المتمردين الجزائريين في مقر إقامته[1].

وقد كاتب القنصل الفرنسي بتونس أحمد باي في نوفمبر 1851م بما يلي: « **الشيخ عزوز شخص خطير يجب أن يُعتقل إلى أبعد مكان ممكن عن الحدود مع الجزائر**»، كما أكد مساعد القنصل الفرنسي بتونس " شارل تيسو " (**Charles Tissot**) أنه حصل على أدلة دامغة بشأن مشاركة شيخ الرحمانية في تجارة الأسلحة والبارود عبر جنوب تونس، وأن مصطفى بن عزوز هو العنصر الأكثر نشاطًا في تهريب البارود الذي يتم بلا توقف بين قابس والجزائر[2].

❖ الطريقة التجانية:

أسّست في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، من قبل الشيخ أحمد بن محمد الشريف الحسين التجاني[3]، المولود بعين ماضي القريبة من مدينة الأغواط سنة 1150 هـ/ 1737م، انتقلت الطريقة إلى وادي سوف بأمر من أحمد التجاني إلى أحد أتباعه بنشرها هناك، وهو محمد الساسي القماري، فنجح في دعوة تسعة أفراد من مدينة قمار وأحمد بن سليمان من تغزوت، والذين بدورهم زاروا شيخهم في عين ماضي سنة 1201هـ/ 1786م، ثم رافقهم الحاج علي التماسيني سنة 1204هـ/ 1789م[4]، الذي كان له دور كبير في نشر الطريقة التجانية في ربوع وادي ريغ ووادي سوف، وهكذا تم تأسيس زاوية بقمار سنة

1- Julia A. Clancy-Smith,op.cit. p149.
2- Ibid. p p 148 - 154.
3- ابن سالم بن الطيب بالهادف، **سوف تاريخ وثقافة**، مطبعة الوليد، الوادي، 2007، ص 80.
4- أحمد بن الطاهر منصوري، **الدر المرصوف...**،ج2، المرجع السابق، ص 40.

1204هـ/1789م على يد محمد الساسي القماري الذي سلم مفاتيحها فيما بعد إلى الحاج علي التماسيني، وظلت تحت رعاية أبنائه من بعده[1].

شهدت هذه الطريقة انتشارا واسعا في القطرين الجزائري والتونسي بعد تأسيس أول زاوية في تاريخها بمنطقة قمار سنة 1789م، ثم بتماسين سنة 1803م[2]، لتمتد جذورها إلى البلاد التونسية، حيث تأسست بالحاضرة تونس زاوية الطرنجة بحي باب الخضراء سنة 1838م، وزاوية بوعرادة بمنطقة سليانة خلال الفترة 1856- 1864م، وزاوية باب المنارة سنة 1866م عند مرور الشيخ محمد العيد التماسيني بتونس لأداء فريضة الحج، وبمنطقة توزر زاوية الطاهر بن عبد الصادق القماري[3].

وقد تعزز هذا التواصل بتقوية وتطور العلاقات الروحية والعلمية بين زاويتي تماسين وقمار من جهة وبين زوايا التجانية بالبلاد التونسية من جهة أخرى بـ:

- زيارة الشيخ إبراهيم الرياحي إلى تماسين مرورا بقمار رفقة شيخ زاوية توزر الطاهر بن عبد الصادق القماري سنة 1822م.
- استقبال وفود الحجيج من طرف بايات تونس ووزرائهم، كاستقبال الباشا محمد باي للشيخ محمد العيد التماسيني سنة 1856م، واستقبال الباشا الصادق باي لنفس الشيخ سنة 1866م، وكانت هذه المناسبات فرصة لتلاقي وتمتين العلاقات بين شيوخ الطريقة وعلماء تونس كالشيخ محمد النيفر والشيخ محمد بيرم وغيرهم.

1- موسى بن موسى، **الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها (1900 – 1939)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2005 – 2006، ص 83.

2- السعيد عقبة، " **جامع الزيتونة ودوره في تكوين النخبة العلمية بزاويتي تماسين وقمار** "، الندوة الدولية بين جامع الزيتونة والزاوية التجانية بتماسين حول الأداء الصوفي والتحديات الراهنة، الزاوية التجانية بتماسين، 12 – 13 نوفمبر 2016، تماسين، ص ص 04 – 05.

3 – أحمد بن تيشة، المرجع السابق، ص 87.

- التواصل العلمي والفكري بين الجانبين، إذ حرصت الزاوية التجانية على جلب العديد من العلماء والفقهاء من تونس للتدريس بزواياها، إضافة إلى المراسلات العلمية والفقهية في العديد من المسائل الفقهية كالمراسلات التي كانت بين الشيخ لخضر بن أحمد حمانة القماري والشيخ إبراهيم الرياحي سنة 1849م[1]، أو عندما يستعصي على أهل وادي سوف حل مسألة فقهية وقع فيها خلاف، فإنهم يلجؤون إلى علماء تونس، مثل النزاع الذي نشب بين المشتري القماري والبائع التغزوتي لبستان النخيل سنة 1839م، فكان الحل توجيه الاستفتاء إلى الشيخ إبراهيم الرياحي بالحاضرة تونس، لتصل فتوى الشيخ سنة 1840م وينتهي النزاع بالصلح والتراضي[2].

كما قدمت زوايا الطريقة التجانية بتونس خدمات إيواء وإطعام لطلبة الطريقة الوافدين من قمار وتماسين وغيرهما، خاصة زاوية باب منارة القريبة من جامع الزيتونة، وقد كان الشيخ أحمد بن دغمان القماري من أوائل الوافدين لاستكمال دراسته بالجامع الأعظم سنة 1854م بعد رحلته العلمية بالجريد التونسي[3]، إذ لا يستبعد أبو القاسم سعد الله أن الشيخ دغمان قد درس في زاوية نفطة الرحمانية أولا، وبعد تخرجه درّس بمدينة الكاف لفترة، ثم رجع إلى مدينة قمار ليتولى التعليم والقضاء في الزاوية التجانية، ثم لدى المكتب العربي بمدينة الوادي، وقد كانت بينه وبين الشيخ المكي بن عزوز مراسلات وتبادل الأفكار[4].

وقد كانت مراكز الطريقة التجانية في البلاد التونسية تتلقى دائمًا إعفاءات ضريبية من البايات التونسيين، ولا سيما محمد الصادق باي (1859-1882)، فالبايات نظروا باهتمام خاص بأمر التجانية، ورعاية الدولة التونسية للتجانية لم تتوقف عند الحدود، فقد منح

1- السعيد عقبة، المرجع السابق، ص 05.

2- إبراهيم العوامر، المصدر السابق،ص ص 291- 292.

3 - السعيد عقبة، المرجع نفسه،ص ص 06 - 08.

4 - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج04، المرجع السابق،ص ص 498 - 499.

حسين باي (1824-1835) مبالغ كبيرة من المال لزعيم تملاحت بتماسين التيجاني علي التماسيني الذي استخدم الأموال لبناء مسجد وحمام في الحاضرة تونس[1].

3- 2: مراكز الإشعاع العلمي والديني:

اشتهرت منطقتا توزر ونفطة منذ القرن التاسع عشر الميلادي باسم الكوفة والبصرة، نظرا لنشاط حركتي التدريس والتعليم بهما[2]، وقد نهل العلم منهما أبرز علماء وادي سوف الأوائل كالشيخ خليفة بن حسن القماري الذي عاش خلال القرن الثامن عشر الميلادي (1711- 1792م)، الذي انتقل بعد تكوينه العلمي الأول بمسقط رأسه قمار إلى الحواضر العلمية القريبة من موطنه مثل الجريد التونسي (توزر - نفطة)، والزاب (خنقة سيدي ناجي- سيدي عقبة)[3]، وكذلك الشيخ علي بن خزان المتوفي خلال 1805م، الذي كانت له رحلات علمية إلى منطقة الجريد، والشيخ علي بن القيم القماري المتوفي خلال 1842م الذي استكمل تعليمه الديني في نفطة وتوزر، واشتغل بالتدريس بعد عودته إلى بلدته قمار، وأيضا سالم بن محمد الأعرج المتوفى خلال 1860م، الذي كان كثير الزيارة إلى زاوية مصطفى بن عزوز بنفطة، والشيخ الهاشمي الشريف (1853- 1923م) الذي تلقى مبادئ العلوم على يد شيوخ الزاوية القادرية بنفطة، ثم واصل تعليمه بالحاضرة التونسية[4].

زاوية أخرى لا تقل أهمية عن باقي زوايا الجريد، وهي زاوية سيدي علي السُّني- الملقب بسلطان الجريد - بمنطقة نفطة، التي مثلت توأما لجارتها زاوية توزر، حيث نهل من

1- Julia A. Clancy-Smith,op.cit. p 136.

2 - عاشوري قمعون، **العلاقات الثقافية...**، المرجع السابق،ص 153.

3- سليم سعداني، **جواهر الإكليل في ملخص الشيخ الخليل - للشيخ خليفة بن حسن الأقماري**، مجلة الذاكرة، مج 01، ع 01، دورية علمية محكمة تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الجزائري ، ص 172.

4- سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف في الفقه والثقافة والأدب**، شركة مزوار للطباعة والنشر والإشهار والتوزيع، الوادي، 2006م، ص ص 09 - 17.

معينهما عشرات المئات من الجزائريين من العلوم الشرعية واللغوية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، من بينهم الشيخ صالح وابنه عمار – جدّ ووالد الشيخ العربي بن عمار–[1].

فلمنطقة الجريد التونسي تقليد ثابت في مقاومة التدخل الخارجي، إذ كشفت تقارير القياد التي تعود إلى السنوات الأولى من حكم أحمد باي (1837– 1855م)، أن أهل الجريد مستعصون على الحل، لا سيما عندما يحين الوقت لتقديم الضرائب للحكومة المركزية، وقد كتب أحد القياد إلى الخزندار (أمين خزانة الدولة) في سنة 1844م: « **كل الجريد وقح ووقح؛ نحن هنا في توزر بين عامة الناس نخشى على حياتنا**»، فقد شكلت تاريخيا قطبا دينيا لا يقاوم، إذ استقطبت الطلاب والعلماء من مناطق مختلفة من تونس والجزائر وبلدان الجوار، فهي بيئة خصبة لإنتاج وتكاثر رجال الدين المتشددين[2]، حسب رؤية الفرنسيين.

كذلك من صور التواصل الديني الزيارات العلمية التي تكررت من طرف بعض شيوخ الدين التونسيين إلى بلدات وادي سوف، كالشيخ إبراهيم البحتري التوزري والشيخ المكي بن عزوز والشيخ محمد الخضر بن الحسين وبعض شيوخ الشابية[3].

إضافة إلى دور الطرق الصوفية والمراكز العلمية والدينية، فقد كان لقوافل الحج أيضا دورا بارزا في ربط التواصل بين المنطقتين، حيث مثلت مدن البلاد التونسية محطات عبور مناسبة للجزائريين والمغاربة، كما كانت وادي سوف منطقة عبور ومحطة استراحة للمسافرين، فقد شهدت سنة 1608م نزول طوائف من المغرب والأندلسيين للاستراحة بها زمنا، ثم مواصلة السير تجاه تونس أين رحب بهم والي تونس " عثمان داي "، وشهدت أيضا مرور الرحالة المغربي العياشي سنة 1662م، وقد سجلت مدينة تونس سنة 1791م أداء حوالي 300 حاج من أهالي سوف لمناسك الحج، وقد وقع غرق 04 سفن للحجيج من بينها

1 – العربي بن عمار، **ديوان السراج الوهاج على تشطير البردة والمنهاج وملحقات أخرى**، ط1، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم ، تونس، 2004، ص 11.

2- Julia A. Clancy-Smith,op.cit. p 133- 134.

3– سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف**...،المرجع السابق، ص 22.

سفينة غرقت بميناء رادس هلك فيها 36 حاجا من أهالي وادي سوف من بينهم الطاهر بن الشيخ خليفة بن الحسن القماري صاحب نظم " جواهر الاكليل في نظم مختصر خليل "[1]، كما مثّل ميناء قابس أحد المنافذ المناسبة للحجيج الذين يقصدون مكة[2].

وبعد الاحتلال الفرنسي لشمال الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، أصبح الجنوب التونسي طريق الحج الصحراوي المفضل من قبل العديد من سكان شمال إفريقيا، الذين يسعون إلى تجنب القيود المفروضة على الحج من قبل السلطات الاستعمارية التي كانت دائمًا على دراية بالجوانب السياسية للحج[3].

ومن جهة أخرى فقد اتخذت الهجرة أيضا الطابع الديني، حيث دعت الطرق الصوفية خصوصا القادرية والرحمانية القبائل الجزائرية إلى الهجرة إلى الإيالة التونسية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر[4]، خاصة وأن أبرز الطرق الصوفية في الجنوب التونسي هي في الواقع امتداد للزوايا الأم في الجزائر[5].

وقد فتحت الزوايا أبوابها للمهاجرين، حيث تمكن الذين وصلوا من وادي سوف من الحصول على العديد من الحدائق في بستان النخيل القديم في مدينة توزر، أين تركزوا في حي مسغونة، وسط مدينة توزر أين توجد الزاوية القادرية بتوزر باسم وليّها الصالح سيدي المولدي والمشهور بسيدي المولدي بوعراقية وهو ابن مؤسسها الشيخ بوبكر بن أحمد الشريف الذي أسسها سنة 1824م[6].

04- التواصل الاستراتيجي:

1 - إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 232 - 275.

2- Julia A. Clancy-Smith,op.cit. p 147.

3- Ibid.p 131.

4- إدريس رائسي، المرجع السابق، ص ص 29-30.

5- التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص 142.

6- Nicolas Puig, op.cit., p 90.

تمثل هذا التواصل في سياسات التحالفات العسكرية والولاءات السياسية التي كانت قائمة بين السوافة من جهة وبين السلطات والقبائل التونسية من جهة أخرى، فاحتكاك السوافة بالتونسيين جعلهم يتبوؤون مركزا استراتيجيا في معادلات الصراعات بين السلطة التونسية والجماعات والقبائل المستعصية لها.

ورغم انتمائهم السياسي والجغرافي للإيالة الجزائرية فإن عرش طرود وبحكم استقراره بحوض مجردة السفلى بالإيالة التونسية منذ أمد بعيد، فإنه كان مواليا للسلطة المركزية بتونس، لذا يمكن اعتبار عرش طرود ضمن الجزائريين الذين فقدوا كل صلة بموطنهم الأصلي في منتصف القرن التاسع عشر[1].

كما كان بعض طرود يترددون على القيروان لمعارف لهم هناك ويأتون ببعض السلع، فحاول عرفة الشابي كسبهم من أجل المحافظة على الاستقلال السياسي للقيروان من تنافس الأتراك والإسبان بعد اضمحلال الدولة الحفصية، فتعرف الشابي على رؤساء التجار وأغدق عليهم بالهدايا مقابل تأييدهم ومناصرتهم له ضد السلطان الحفصي الحسن بن أبي عبد الله، فأعد السوافة 500 فرس و800 رجل، واستطاعوا هزيمة الوالي والظفر بغنائم ثمينة، حملت إلى الشابي الذي قسمها بين جيوشه وطرود الذين لم يقبلوا القسمة وانصرفوا بغيظهم إلى وادي سوف عازمين على عدم نصرته مرة أخرى وكان ذلك في حدود 1536م[2].

وقد حاول مؤسس الأسرة المرادية في تونس " مراد باي الأول " استمالة وكسب السوافة لصالحه، في نزاع الأسرة الحاكمة مع الشابية، خاصة بعد غضب السوافة من الشابيين بالقيروان بسبب عدم انصافهم في قسمة الغنائم التي كانوا قد حازوها، فأرسل الباي سنة 1629م إلى وادي سوف رسولا منه محملا بالهدايا لزعمائهم ملتمسا منهم الذهاب معه لزيارة الباي لتوطيد الروابط بين الطرفين، فانطلق الجماعة مع الرسول ومعهم 20 جملا

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس (1830 – 1939م)**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر، إشراف، محمد الهادي الشريف، جامعة تونس، 2006-2007، ص 141.

2- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 227 – 229. محمد العدواني، المصدر السابق، ص 180.

مهريا مؤدبا هدية للباي، واستقبلهم الباي استقبالا حسنا واستضافهم 03 أيام، ويصف العوامر ذلك بقوله: « **فلما قدموا جعل لهم حفلة عظيمة وأكرمهم إكراما لا يستحقه أمثالهم وأنزلوا قصورا عالية وبسط لهم فرشا وألبسهم لباس الخز والديباج**»[1].

وقد طلب منهم الباي دوام التخاطب بينه وبينهم وعدم التراخي فيه، وأعطاهم هدايا قيمة بعدما وعدوه على أن لا يردوا أمر طلبه منهم، وهكذا استمرت المودة والمراسلات واشتدت الروابط بين السوافة والباي وكثرت الهدايا[2].

ولقد استغل بايات تونس في كسبهم للسوافة العوامل الآتية[3]:

- شجاعة السوافة واستماتتهم في القتال، خاصة بعد دورهم الرئيسي السابق في إلحاق الهزيمة بجيش الباي وتحقيق النصر للشابيين سنة 1536م.
- عزم السوافة على عدم مناصرة الشابيين مرة أخرى، بعدما لم يروا العدل في قسمة الغنائم التي كان لهم الفضل الأول في غنمها.
- إغداق الباي للسوافة بالهدايا الثمينة، ومنحهم المنزلة العالية، وربما قلدهم بعض الوظائف السامية، مما جعلهم يعزمون على مناصرة الباي ضد أعدائه من الشابيين بالقيروان.
- علاقات الطرود الوطيدة بقبائل دريد التونسية التي كانت موالية للشابي، ما جعل الباي يحرض السوافة على استمالة دريد إليه، حتى صار بعض رؤسائهم يزورونه رفقة أعيان السوافة ويعودون بالهدايا العظيمة، وهكذا خرجت قبائل دريد وجميع ورغمة عن الشابي وانظمت لقوات الباي.

1- محمد العدواني، المصدر السابق، ص ص 183- 187. إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 233 – 235.
2- إبراهيم العوامر، نفسه، ص ص 234 – 236.
3- المصدر نفسه، ص ص 227 – 237.

وهكذا وبعد قدوم مستغيث الباي حمودة باشا المرادي إلى وادي سوف سنة 1632م، انطلق منها نحو تونس زهاء ألف مقاتل غالبيتهم من الطرود، فقدمت لهم أسلحة دولية وأجريت لهم نفقات يومية، والتقى الجيشان، جيش عبد الصمد الشابي وجيش حمودة باشا، وكانت النتيجة انتصار هذا الأخير، وقتل الكثير من مقاتلي الفريقين من بينهم حوالي مئة من أهالي وادي سوف، حتى سمى القدماء من السوافة هذا العام بعام المجزرة[1].

وقد شهدت سنة 1741م استيلاء أفراد من قبيلة النمامشة على ممتلكات قافلة حجاج من المغرب الأقصى متجهين إلى الشرق عبر تونس[2]، وبعد تقدهم بشكوى إلى سلطات تونس، قرر باي تونس "علي باشا "إرسال وفدا من الشيوخ؛ كالشيخ محمد بن الحاج أحمد أحد شيوخ خنقة سيدي ناجي، والشيخ أحمد التليلي ليقنعوا الناهبين برد ما نهبوه لكنهم امتنعوا[3]، فقرر الباي معاقبتهم ومطارتهم في الأراضي الجزائرية، فاتجه البعض من الفاعلين للاحتماء في وادي سوف، بينما ذهب البعض الآخر تجاه خنقة سيدي ناجي، وقد وصل طابور عسكري إلى سوف، لكن الهاربين تمكنوا من الهروب بعد التخلي عن أمتعتهم بسبب التعب الكبير الذي لحق بالعساكر جراء كثافة الرمال، وبعد قضائه ثلاثة أيام في منطقة قمار أين ألحق أضرارا بممتلكات أهلها، كسر الجيش المعسكر وعاد إلى تونس بعد تفشي الطاعون في كل مكان[4]..

لقد مثّل السوافة رفقة القبائل التونسية الثائرة في الجنوب التونسي مثل قبائل قبلي ونفطة ومطماطة حلفاء استراتيجيين للثائر الليبي الشيخ غومة المحمودي ضد السلطات العثمانية، حيث اتصل أهالي وادي سوف بهذا الثائر سنة 1854م حينما كان موجوداً ببلدة مطماطة، وطبلوا منه الانتقال إليهم ليشترك معهم في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وفي سنة

1- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص 237.

2 - Ernest Mercier, **Histoire de Constantine**, Edité par J. Marle et F. Biron, imprimeurs-éditeurs,imprimeAvec le concoursde la Société archéologique,Constantine, 1903, p 257- 258.

3 – سحابات زهيرة، **الحضور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني 1628-1830م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف عسال نور الدين، قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 195.

4- Ernest Mercier, op.cit. pp 257- 258.

1858م وعقب المعارك التي خاضها ضد قوات الباي، قرر الشيخ غومة الانتقال إلى سكان وادي سوف، أين استقر فيها عدة أشهر، وعند تفشي مرض الجدري في المنطقة قرر المحمودي الرجوع إلى طرابلس، فتبرع له السوافة بحوالي 28 جملا لنقل معداته[1].

ومن جهة أخرى كانت المناطق الشرقية للجزائر ملاذا آمنا للمجموعات الرعوية البدوية التونسية التي اعتادت عبور الحدود إلى داخل البلاد خلال القرن التاسع عشر الميلادي للتهرب من الضرائب مع اقتراب محلة الباي، وقد شهدت منطقة الجريد اندلاع اضطرابات بسبب العنف والابتزاز في جباية الضرائب، وصلت الأمور إلى ذروتها في ربيع سنة 1851م، مما دفع بمجموعات كبيرة من سكان نفطة وعلى رأسهم شرفاء البلدة إلى اللجوء إلى وادي سوف في تعبير جماعي عن احتجاجهم على برنامج الإصلاحات المالية لأحمد باي وعلى سياسة وكيله في الجريد أحمد زروق، حيث صرحوا في أحد رسائلهم للباي بما يلي:« **لقد هربنا من نفطة إلى منطقة وادي سوف وهجرنا منازلنا لأن الحاكم أحمد زروق انتهك حرمة زاوية الجريد وتقاليدها الراسخة؛ لم يبق لدينا شيء ؛ هربنا حفاة وعراة؛ هربنا خوفًا من الخراب التام في العذاب**»[2].

لقد استغل هؤلاء روابط القرابة والدين والتجارة التي تجمع بين وادي سوف والجريد منذ العصور القديمة، وتتراوح تقديرات عدد الأشخاص المعنيين من خمسمائة إلى سبعمائة[3]، إذ وضعت هذه الهجرة أحمد باي في مأزق، استغلته السلطات الاستعمارية في الجزائر كدليل على أن الباي الحسيني لم يكن على قدم المساواة مع رعيته[1].

وفي حدود سنة 1875م أحسن أهل وادي سوف إيواء حوالي 500 أسرة من قبيلة الهمامة، بعد أن فرّوا من غضب الباي التونسي الذي قتل الكثير منهم، فمكثوا في قرى

1- محمد امحمد الطوير، **ثورة الشيخ غومة المحمودي نموذجاً للتواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري والتونسي والليبي**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصلبين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م، ص ص 06 – 08. – إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 303 – 305.

2-Julia A. Clancy-Smith, op. cit, pp 146 - 147.

3- يقدّر أندريه فوازان عدد هؤلاء بحوالي 500 عائلة، ينظر: - André Roger Voisin, op. cit. p 73.

المنطقة فترة قبل أن يتدخل قنصل فرنسا بتونس لدى الباي الذي قبل شفاعة القنصل وأعطاهم الأمان[2].

إن هذا الترابط الوثيق بين منطقتي وادي سوف والجريد التونسي جعل بعض شيوخ السوافة يشكّكون في انتماء منطقة نفطة إلى تونس، فهم يؤكدون على أنها تابعة للجزائر قبل تولي حمودة بايحكم تونس في بداية هذا القرن[3].

من جانب آخر فقد ساهم تواصل السوافة بالتونسيين واحتكاكهم بهم في تحضّر وتمدّن بعض هؤلاء بأخذهم بعض أخلاق وعادات وتقاليد الحضر، إذ ذكر " هنري دي فايريه " (Henri Duveyrier) أن سكان الزقم كانوا أكثر تحضرا من باقي السوافة، لأنهم وباختلاطهم بسكان الحاضرة تونس جلبوا الحضارة وادخلوها إلى بلدتهم قدر المستطاع، مثل الطبخ التونسي[4]، واللباس التقليدي والتراث الغنائي، وتشابه اللهجة السوفية مع اللهجات الجريدية...

ويجب أن ننوه في هذا المقام بدور العوامل الجغرافية في دعم وتسهيل التواصل بين المنطقتين، فالحدود التونسية قريبة جدا من قرى ومراعي وادي سوف الشرقية والشمالية، ولا تتجاوز المسافة بين مدينة الوادي والحدود التونسية مسافة 80 كيلومترا، إضافة إلى سهولة اجتياز هذه الحدود من أي نقطة كانت، وذلك لانبساط سطح الأرض وخلوها من الحواجز التضاريسية كالجبال والهضاب المرتفعة[5].

1- Julia A. Clancy-Smith, op. cit, p 146.

2- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 321 – 322.

3-Adrien Berbrugger, **Des frontières de l'Algérie,**Revue africaine : journal destravaux de la Société historique algérienne, 4eAnnée, N° 24, Octobre 1860, p 407.

4- HenriDuveyrier, **Sahara algérien et tunisien…** Op.cit. p 124.

5- ينظر **الملحق رقم 01**؛ خريطة موقع وحدود إقليم وادي سوف خلال الفترة الاستعمارية، حيث يأخذ الموقع الجغرافي شكلا متطاولا مما جعل المنطقة تشترك مع حدود الجنوب الغربي للبلاد التونسية لمسافة طويلة تجاوزت 550 كيلومترا، وقدتمّ حساب هذه المسافة اعتمادا على موقع قوقل خرائط: https://www.google.com/maps تاريخ الاطلاع: 25 جانفي 2018م.

ثانيا: هجرة السوافة إلى البلاد التونسية قبل سنة 1882م:

قبل تناول موضوع الهجرات الأولى للسوافة إلى البلاد التونسية قبل سنة 1882م، سنحاول التطرق إلى الوضع السياسي السائد في وادي سوف قبل الاستقرار النهائي للسلطات الاستعمارية بالمنطقة، هذا الوضع الذي تميز خصوصا بعدم الاستقرار والاضطراب الأمني، وإذا كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة صعبا للغاية، فإن الوضع السياسي كان خطيرا جدا، لدرجة أنه كان عاملا أساسيا في دفع هجرة السوافة إلى البلاد التونسية في هذه الفترة الحرجة التي عاشتها المنطقة:

01 – الوضع السياسي بالمنطقة:

اتسم الوضع السياسي في وادي سوف بالاضطراب نتيجة عاملين أساسيين، هما:

- **انقسام السوافة حول أطراف الصراع القائم على حكم منطقة الجنوب الشرقي:**

لم يكن أهالي وادي سوف بعيدين عن الخلافات الداخلية لعائلة بن جلاب التي تحكم إمارة تقرت، ولا عن تنافس تقرت نفسها مع تماسين، ولا عن صراعات عائلتي بوعكاز وبن قانة، وقد لعب السوافة دورًا نشطًا للغاية في تلك الصراعات، مما أدى إلى انقسامهم إلى صفين متنازعين:

- الصف الأول الذي مثله طرود ويضم أهالي الوادي، قمار، البهيمة والدبيلة، انحازوا إلى عائلة بوعكاز، وأعلنوا ولاءهم لصالح تماسين. وكان حلفاؤه قبائل سعيد أولاد عامر وأولاد السايح بوادي ريغ، وكذلك قبائل الشعانبة ومخادمة ورقلة.

- الصف الثاني مثله أولاد سعود، الذي شكله سكان قرى الزقم وتغزوت وكوينين، كان يتكئ على التحالف مع بن قانة ويعتمد على سلاطين تقرت ووادي الريغ[1].

ونتيجة لهذا الانقسام شهدت المنطقة في غالب الأوقات أوضاعا سياسية وأمنية غير مستقرة، فعلاقة السوافة مع القائم بإمارة تقرت الشيخ أحمد بن الشيخ محمد بن الجلالبية كانت علاقة عداوة وتوتر، بسبب رفض بعض القرى لنفوذ سلاطين بني جلاب وامتناعهم عن دفع الإتاوات السنوية، ولإخضاع هذه القرى هاجم السلطان بمحلته المنطقة في سنة 1766م، ووقع قتال شديد بين أهالي الوادي ومحلة حاكم تقرت قتل فيه خلق كثير، كما هاجمنفس الحاكم مدينة قمار في غفلة أهل الوادي، وقطع جنوده بعض النخيل وأحرقوا جريده وأفسدوا الزرع، فوقع بينهم وبين أهالي قمار قتال عنيف[2].

كما أنّ سلطان تقرت الشيخ فرحات بن جلاب الذي كان مستقلا عن الحكم التركي، يطالب في كل مرة السوافة الاعتراف بسلطته وبدفع الجبايات إليه، بينما شيخ العرب ببسكرة ممثل السلطة التركية، كان يرسل بعض جنوده الأتراك من حين إلى آخر لتحصيل الجبايات، وأمام هذا الموقف الحرج تعرضت المنطقة لحملات تأديب، كالحملات التي قادها فرحات بن جلاب سنوات 1788م، 1789م، 1790م، مثقلا كاهل سكانها بالضرائب[3].

بقيت أوضاع المنطقة حرجة حتى بعد وصول الفرنسيين إليها سنة 1854م، فعلي باي بن فرحات الذي عينه الفرنسيون قائدا عاما على تقرت والوادي وورقلة، لم تحصل في أيامه راحة بالمنطقة، بسبب سياساته الظالمة وفرضه ضرائب باهظة[4].

1 - L. CH. Féraud, **Les Ben – Djellab Sultans de Touggourt, notes historiques sur la province de Constantine**, Revue africaine: journal des travaux de la Société historique algérienne, V 26, ALGER, 1882, p 108.

2 – إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 266 – 267.

3– نفسه، ص ص 271 – 274.

4– نفسه، ص ص 313–314.

واستمرت الصراعات الداخلية بين الأهالي، فهذه مشادات بين قمار وتغزوت، مما استدعى قدوم القوات الفرنسية بقيادة الجنرال " لاكروا فانبوا " (Lacroix Vanbois) إلى سوف لتسوية الأمور، ولتحذير أهلها من المشاركة في ثورة الشيخين المقراني والحداد سنة 1871م، ولتعبئة عائلتي ابن قانة وبوعكاز لصد أي هجوم محتمل[1]، كما تجدد القتال مجددا في فصل الصيف من نفس السنة بين فريق بن قانة في المنطقة (تغزوت، كوينين، والزقم) وبين فريق بوعكاز (قمار، الوادي، والدبيلة) بسبب التنافس على صفقات بيع البارود إلى الثائر بوشوشة، مما أدى إلى جرح 24 شخصا، أجبر من خلالها باعة البارود على دفع 25 ألف فرنك إلى قمار وحلفائها ترضية لهم[2].

وشهدت سنة 1872م دخول طابور فرنسي بقيادة الجنرال " قاليفي " (Gallifet) الذي فرض على الأهالي غرامة مالية تتكون من 2.400 رأس غنم و1.700 جمل[3].

في شهر نوفمبر 1873م اغتال 04 رجال من السوافة القايد الجديد للمنطقة " العربي المملوك "[4] وهو في طريقه إلى بسكرة رفقة 12 فارسا يحرسونه، قبل أن يهربوا إلى تونس، وكان من أسباب الاغتيال معارضة أعيان المنطقة لتعيينه قائدا عليهم، خاصة وأنه قد عارض تأثير التجانية في تماسين وقمار، إضافة إلى سياسة التعسف التي تبناها إزاء الأهالي[1].

وقد نجم عن هذا الاغتيال اشتداد الصراع بين أعيان المنطقة على تقلد المناصب وبسط النفوذ، أمثال حمو موسى وأحمد بن التواتي الذي تمّ عزله بصفته خليفة على طرود

1- إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837 – 1934)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 189 – 190.

2- Nico Kielstra, op. cit. p 18.

3-Loc. cit.

4- العربي المملوك؛ هو مغامر إيطالي الأصل، اعتنق الاسلام، خدم الجيش الفرنسي في الجزائر، كان ضابطا في فرقة الصبايحية، عين قائدا على وادي سوف يوم 22 ماي سنة 1872م، وبعد سنة ونصف واجه مشاكل مع السكان الذين اتهموه بالفساد، ينظر: أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 05، المرجع السابق، ص 70.

أواخر سنة 1875م، وتعيين خصمه حمو موسى، لتقرر فيما بعد الإدارة تعيين ضابطا أجنبيا عن المنطقة خليفة على طرود سنة 1876م، وهذا ما جعل طرود يعلنون عن نيتهم في الهجرة إلى تونس، تزامنا مع ظهور إشاعات مفادها أن باي تونس سيعين ممثلا عنه ليحكم المنطقة باسمه مادامت السلطة الفرنسية أصبحت كأنها غير موجودة[2].

إن الاضطرابات التي شهدتها منطقة وادي سوف خلال القرن التاسع عشر الميلادي أدت إلى تهجير الكثير من الأهالي، ففي أوائل شتاء سنة 1882م وصل " لاكروا فانبوا " (Lacroix Vanbois) بمحلة عسكرية إلى وادي سوف، ودعا الناس إلى الخضوع والانقياد، فخرج عن طاعته بعض الأهالي الذين اشتبكوا مع العدو عدة مرات استشهد فيها البعض، وانتقاما من هؤلاء قام هذا القائد بتشريد الكثير من الناس، فذهب معظمهم إلى ناحية النمامشة وبعضهم إلى نواحي الجريد التونسي خصوصا حامة توزر[3]. وفي ظل هذا الوضع الداخلي المضطرب، ومع خطر التوسع التدريجي للاستعمار الفرنسي نحو إحكام سيطرته على الجنوب الشرقي من الجزائر، كانت البلاد التونسية هي الوجهة المفضلة للسوافة.

- **مشاركة السوافة في المقاومات الشعبية بالجنوب الشرقي:**

رغم عزلتها الجغرافية، لم تكن منطقة وادي سوف غائبة عن المشهدين السياسي والمسلح منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، فقد سجل أهلها حضور جماعة منهم في الاجتماع الذي دعا إليه الأمير عبد القادر بعد مبايعته، معلنين ولاءهم لسلطته[4]، وذلك بفضل تحالف الشيخ إبراهيم الشريف – شيخ الطريقة القادرية في نفطة ووادي سوف – مع

1 - Nico Kielstra, op. cit. pp 18 - 19.et - André Roger Voisin, op. cit, p 77.

2 – ibid, (Nico Kielstra), p 20.

3– إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 288 – 327.

4– المصدر نفسه، ص 289.

الأمير عبد القادر الذي اتصل به لتجنيد أتباعه ومريديه في الناحية الجنوبية الشرقية من الوطن، فقام بتحالفات مع القبائل المجاورة[1].

من جهة أخرى جعلت هذه العزلة الجغرافية من المنطقة التي كانت خارج السيطرة الاستعمارية، ملجأ وملاذا آمنا للثائرين الذين كانوا يبحثون عن نقطة ارتكاز ينطلقون منها لمحاربة العدو، الذين وجدوا مختلف أنواع المساعدات والتأييد من أهالي هذه المناطق[2]. فبعد احتلال بسكرة سنة 1844م لجأ خليفة الأمير عبد القادر وقائد الجهاد بالمنطقة محمد الصغير بن أحمد بالحاج إلى وادي سوف ليعتصم بها[3]، كما انضم السوافة أيضا إلى حاكم تقرت الشيخ سلمان بن جلاب خليفة الأمير عبد القادر في المنطقة، وشاركوا في معركة المقارين سنة 1854م ضد قوات الاحتلال الفرنسي[4].

كما موّن السوافة ثورة شريف ورقلة " محمد بن عبد الله " بالذخيرة والسلاح من تونس، وأرسلوا قوافل إلى مخيمه، محملة بالحبوب والمواد الغذائية التي تم الحصول عليها من الجريد[5]، وانضم الكثير منهم إلى مقاومة ابن ناصر بن شهرة سنة 1860م، الذي هاجم القوات الفرنسية مرات عديدة بمنطقة وادي سوف، الذي ظهر في عهده ثوار آخرين أمثال القائد النعيمي، ومحمد بوعلاق اليعقوبي المتمرد على السلطة التونسية[6].

1- عاشوري قمعون، **دور عائلة الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف...**، المرجع السابق، ص ص 72 – 73.

2- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1900)**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 354 – 386.

3 - L. CH. Féraud, op. cit. p 110.

4- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص 312.

5- Julia A. Clancy-Smith, op.cit. p 200.

6- إبراهيم العوامر، المصدر نفسه، ص 315.

كما جمع الثائر الطيب بن عمران الشعنبي السوفي حوالي 264 مقاتلا من طرود وشعانبة وادي سوف، وعسكر بهم جنوب ورقلة في فيفري 1864م، متعاونا مع الثائر بن ناصر بن شهرة، إلا أنه لم يستطع مجابهة القوات الفرنسية، فتقهقر إلى تونس[1].

وفي سنة 1870م التف كثير من شعانبة الوادي وأهل وادي سوف حول الثائر محمد بن تومي بوشوشة؛ قائد المقاومة الجزائرية في الجهة الجنوبية من الصحراء، الذي استولى يوم 05 ماي 1871م على ورقلة، وعين الثائر بن ناصر بن شهرة خليفة عنها، وقد اشتكى له أهالي المنطقة من أفعال وظلم علي باي، وأخبروه عن أمواله في قمار، فتوجه إلى غرب قمار مرورا بالطيبات، وانضم إليه العديد من أهل المنطقة[2]، وعندها قاد هجوم على قمار خلّف 60 قتيلا و100 جريح من السكان المحليين، إلا أن تحالف سكان الزقم وكوينين مع قمار رده على عقبه وجعله يقبل عرض السوافة بتعويضه عن الخيول التي قتلت خلال المواجهة بمبلغ 25 ألف فرنك، ثم اتجه بجيشه نحو تقرت[3].

وحسب التقارير السرية التونسية بتاريخ جانفي 1871م، أن محي الدين بن الأمير عبد القادر وناصر بن شهرة رفقة جمع من السوافة القاطنين بنفزاوة، قد توجهوا إلى منطقة وادي سوف، كما أن لزّام محصولات نفطة عثروا على نفر من أهل وادي سوف متوجهين ناحية الغرب حاملين جانبا من البارود وزنه 63 رطلا، هذا ما جعل محمد الصادق باي تونس يشعر بخطر هذه التحركات وتأثيرها على علاقاته مع فرنسا، فأمر بتوقيف محي الدين وجماعته[4].

---

1 - André Roger Voisin, op. cit, p 76.

2- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 318 – 319.

3 - Nico Kielstra, op. cit. pp 17 - 18.

4- عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي**، الجزائر وتونس وليبيا: 1816 – 1871، ط2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 29 – 31.

ومن الملاحظ أن غالبية زعماء المقاومة الشعبية في الجنوب الشرقي حين يفقدون مراكز قياداتهم وتضعف شوكتهم، يلجؤون إلى البلاد التونسية عبر وادي سوف أمثال سلمان بن جلاب وشريف ورقلة وغيرهم[1]، وهذا ما شجع العائلات السوفية المشاركة في هذه المقاومات على اللجوء إلى تونس خشية انتقام القوات الاستعمارية وعملائهم.

واستمر الوضع على حاله، إذ لم تتمكن القوات الفرنسية من احتلال أرض وادي سوف نهائيا إلا سنة 1882م، أين تمركزت أولا بالدبيلة، حيث واجهت الكثير من الهجومات من الأهالي، قبل أن تستقر بمدينة الوادي سنة 1887م.

وتجدر الإشارة إلى أن البلاد التونسية كان لها أيضا دورا مهما في استقطاب الوافدين وتشجيع حركة الهجرة من السوافة وغيرهم، خاصة مدينة تونس التي مثلت العاصمة السياسية والاقتصادية و الثقافية لإيالة تونس، إذ توجد بها كل المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية المركزية، وتتواجد بها مجموعة من الحرف التي تتطلب يد عاملة تكميلية مثل نقل المواد الأولية وتوزيع المواد المصنعة وحمل المواد الثقيلة من وإلى السوق، فإمكانية الحصول على شغل بها لا يتطلب تخصصا معينّا، بل يكفي أن يكون الشخص قادرا على تحمل مشقة الشغل الموكل له حتى يضمن كسبه، ولا ننسى أن أغلب الحرفيين والميسورين ينتسبون الى العائلات البرجوازية ويستنكفون من بعض الأعمال، فنجدهم في حاجة ماسة إلى هؤلاء العمال الوافدين من خارج مدينة تونس، خاصة بعد انخفاض عدد العبيد السود إثر تحجير تجارة الرقيق في عهد أحمد باي سنة 1846م[2].

02 – إحصائيات حول هجرة السوافة إلى البلاد التونسية قبل 1882م:

1– إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 175. إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 312 – 313.

2– عبد الكريم الماجري، **أهالي وادي سوف بالبلاد التونسية من خلال المصادر الأرشيفية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م، ص ص 03 – 04.

أجمعت الدراسات التاريخية التي تناولت تواصل وادي سوف مع البلاد التونسية على قدم هجرة السوافة نحو هذه البلاد، إذ كانت قائمة منذ القرن الثامن عشر الميلادي[1]، ففي القديم كانت هجرة سكان وادي سوف من أجل التجارة، وخاصة قبيلة طرود التي اشتهرت بهجرتها إلى تونس[2]، بحكم الصلات الحضارية التي تربطها بالقبائل التونسية، وقد حافظ هذا العرش على خصوصياته في دفع الإعانة، فتم إحصاءه على حدة، بعدما فرض عليه المجبى من طرف الباي حسين بن علي سنتي 1625 – 1626م[3].

وقد سجلت الوثائق المحفوظة بالأرشيف التونسي مساهمة بعض الجزائريين من قسنطينة، وادي سوف، تقرت وورقلة، في الصدقات التي كانت تجمع في بيت خزندار التونسي، حيث سجل أحد الدفاتر إحسان ثلاثة رجال من الدبيلة وهم علي بن توات وابنه إبراهيم ومبارك بن عون، عن كل واحد منهم 10 ريالات، وذلك في سنة 1780م ثم في سنة 1781م، كما دفع علي بن الحاج صالح الدبيلي أيضا مبلغ 06 ريالات سنة 1783م[4].

أما بعد احتلال فرنسا للجزائر وتوسعها نحو الصحراء فتطورت هذه الهجرة، ففي مطلع القرن التاسع عشر بلغ عدد السوافة المتواجدين في مينة تونس فقط حوالي500 فرد[5].

وفي سنة 1847م وأثناء رحلته الاستكشافية قدّم السيد براكس (M.Prax) أول الإحصائيات المهمة عن تعداد سكان مدينة تونس خلال زيارته لها، حيث قدّر تعداد سكانها بحوالي 194.160 نسمة[1]، مقسمين على النحو التالي:

1- Nico Kielstra, op. cit. p 12.

2 - Adrien Berbrugger,op. cit. p 412.

3– عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 142.

4 – الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر 2145: وهو بيان لما احتوت عليه دفاتر بيت خزندار من الإحسان والصدقات والعوايد لفائدة سكان سائر أماكن البلاد والهدايا الموجهة إلى بلدان أجنبية أهمها الجزائر والدولة العثمانية وطرابلس والشام،خلال الفترة 1777 – 1783م.

5– بشير مديني، **الهجرة السوفية نحو تونس**، الملتقى الأول لتاريخ الثورة بتونس، الأمانة الولائية لأبناء الشهداء، الوادي، فيفري 2000، ص 13.

جزائريون		المسلمون الآخرون		المسيحيون		اليهود
زواوة[2]	5.000	تونسيون	35.000	مالطيون	5.000	
قسنطينة. عنابة.العاصمة. وهران.تلمسان...	1.200	أتراك	3.000	إيطاليون	2.000	
سوافة	1.000	عبيد أحرار	1.000	صقليون	900	8.000
بنو ميزاب	1.000	غدامس وفزان	5.00	فرنسيون	200	
وادي ريغ	500	بلاد الشام	50	نمساويون	200	
توات	20	المغرب	50	إسبانيون	100	
المجموع	8.720		39.600		8.400	8.000
المجموع الكلي	**64.720**					

الجدول رقم 04: تعداد الذكور البالغين من السكان في مدينة تونس سنة 1847م[3].

نلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي:

- مدى تنوع الجاليات العربية والأجنبية المستقرة بالحاضرة تونس، والذي يعطي لنا انطباعا عن مدى الأهمية الاقتصادية لهذه المدينة لدى الوافدين.
- القيمة العددية وتنوع الأصول الجغرافية للمهاجرين الجزائريين من بينهم السوافة.

هذا التنوع رافقه تنوع آخر من حيث تخصص كل مجموعة جزائرية في القيام بأعمال ومهن معينة، فيمارس البعض التجارة في الحاضرة، ويمارس الآخرون مهن مختلفة، ولا سيما مهن صانع الأحذية والحلاق والنجار، فمثلا المهاجرون التواتية الموجودون في تونس هم: جزارون، طهاة، تجار،عمال بستنة، أما مهاجرو وادي ريغ (الرواغة)، فيعملون في الحمامات المغربية، أو كحراس ليليين في الأسواق، وكذلك عمال وطهاة ومسؤولون عن إدارة الخيول

1- نظرًا لأن المسلمين لا يسجلون المواليد أو الوفيات، فلا يمكن الحصول على عدد سكان بلدة أو بلد عربي إلا بطريقة تقريبية، وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أنه في القبائل يعرف المرء بالضبط عدد البنادق في خدمة كل دوار، وبالتالي تعداد السكان الذكور البالغين، الذي يضرب في العدد 03 للحصول إلى التعداد الكلي التقريبي، ينظر:
M.Prax,**Tunis; Descriptionetpopulationdecetteville,**Revue de l'Orient etdeL'Algérie et de colonies, bulletin et actes de la Société orientale, T VI. - Deuxième semestre 1849.p 337.

2- منذ سنة 1816م استكثر الباي محمود باشا من جند زواوة بعد ثورة جند الترك عليه، وجعل لهم المرتب، واعتنى بشأنهم واعتضد بشوكتهم ضد الثورات التي كانت تهدد سلطته، ينظر:أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان...**، مج 03، ج3، المصدر السابق، ص 121.

3 -M.Prax, **Tunis,** op.cit.p 338.

في قصر الباي وعند بعض المسؤولين، ولم تمتد حماية القنصلية الفرنسية بعد لتشمل هؤلاء العمال[1].

وقد تخصص مهاجرو بني ميزاب في إدارة الحمامات المغاربية، أو كتجار فحم وحطب، أو بيع الفول المطبوخ، إذ يسيّر هؤلاء التجار 250 متجراً في مختلف أحياء المدينة وضواحيها، ويمارس 30 مزابيا تهريب البضائع من تونس العاصمة إلى عنابة وقسنطينة، كل هؤلاء السكان محميون من قبل القنصلية الفرنسية[2].

أما أهالي وادي سوف في تونس فيمارسون؛ الحمالة، ويقودون عربات النقل، وناقلات المياه، ومنهم العمال والجزّارون، ولديهم شيخ يعيّنه الباي بلقب " الأمين"، هذا " الأمين " يعين عمال السّخرة الذين يجب أن يعملوا في قصر الباي مقابل أجرة 0 فرنك و25 سنتيم يوميا، وقد نجا من هذه الأعمال حوالي مائة سوفي فقط، وضعوا تحت الحماية الفرنسية[3].

استطاع هؤلاء العمال أن يوفروا أموالا لا تقل عن مبلغ 500 فرنك، وغالبًا ما تكون بين ألف (1.000) إلى ألفين (2.000) فرنك، يعودون إلى بلادهم ليستقروا هناك بشكل دائم، فمن بين سكان وادي سوف هناك من يذهب إلى تونس مرة أو مرتين في السنة كتجار، ويأخذون إلى هذه المدينة المواد الغذائية الموجودة في أسواق الواحات.

وقد كانت كل منطقة من مناطق وادي سوف ممثلة بمهاجريها في الحاضرة تونس، وهم موزعين كالآتي:

مدن وقرى سوف	تعداد السوافة	مكان إقامتهم في تونس
الوادي	800	باب الجزيرة
الزقم	500	نهج المَرّ
كوينين	300	حمام الرميمي
البهيمة	200	سوق أولاد بوعزيز

1- M.Prax, **Tunis,** op.cit..pp 350 - 356.
2 - Ibid. p 356.
3-Ibid.p 355.

تغزوت	100	باب سعدون
قمار	25	باردو
الدبيلة	05	حلق الوادي
المجموع	**1930 سوفيا**	/

الجدول رقم 05: توزيع المهاجرين السوافة في الحاضرة تونس حسب أصولهم الجغرافية[1].

يوضح هذا الجدول مدى تنوع المناطق الطاردة للهجرة، وتحكم الانتماء الجغرافي والقبلي في توزيع هؤلاء بالحاضرة تونس، فلكل منطقة حي سكني خاص بهم، كما مثّل مهاجرو مدينتي الوادي والزقم أكبر المجموعات المهاجرة، وذلك بحكم العلاقات التاريخية والتجارية التي ربطتهما بالحاضرة تونس.

وقد سجّل دفتر أداء الإعانة من طرف الجزائريين (الدفتر الجبائي رقم 642) لسنة 1857م وجود 06 عائلات سوفية كانت خاضعة لاستخلاص الإعانة في منطقة بنزرت، وتراوح عدد الذكور البالغين من عرش طرود الذين فرض عليهم المجبى ما بين 240 و250 نفرا خلال الفترة 1856- 1860م، بينما سجّل دفتر إحصاء سكان مدينة توزر[2] لأداء الإعانة لسنة 1277هـ (1860-1861م) وجود 185 نفرا من الذكور البالغين من أهالي وادي سوف، حيث مثّلوا نسبة 30% من جملة النزلاء البرانية البالغ عددهم 613 نفرا، لكنه وبحكم وضعهم القانوني واعتبارهم محميين فرنسيين، تمّ إعفاء هؤلاء من دفع مال الإعانة ابتداء من سنة 1862م[3].

لكن هذه الإحصاءات لا تعبر عن التعداد الحقيقي للسوافة الموجودين بالبلاد التونسية، لأن هناك من الجزائريين الذين وفدوا على البلاد التونسية ولم تتعرض لهم الدفاتر

1-- M.Prax, **Tunis,** op.cit.p 355.

2 – فرضت ضريبة المجبى من طرف محمد باي في جوان 1856م على الذكور البالغين من التونسيين والمسلمين الوافدين على البلاد التونسية باعتبارهم من رعايا الباي،وخصّ السوافة بواد مستقل في آخر صفحات الدفتر بعنوان "النزلاء بتوزر من أهل سوف"، ينظر: عبد الكريم الماجري،**أهالي وادي سوف...**، المرجع السابق،ص 04.

3- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 131 -142.

الجبائية[1]، واقتصر الإحصاء على الذكور البالغين المطالبين بدفع مال الإعانة، ولم يحص سكان المدن الخمسة المعفاة من هذه الضريبة (تونس، صفاقس، سوسة، القيروان والمنستير)[2].

ومن ناحية أخرى فقد أشارت مراسلات القياد سنوات (1860 – 1881م) إلى امتلاك الجزائريين، ومن بينهم السوافة، لعدد من أشجار النخيل بواحات الجريد، إذ ذكرت بعض المراسلات أن أبناء بو عكاز بن عبيد السوفي قد باعوا جميع غلة النخيل بخمسة ألاف ومائتين وخمسين ريالا، ورغم قدم حضور السوافة بالواحات فقد حافظوا على أصولهم وهويتهم المجالية ولم يفرطوا في انتسابهم إلى منطقتهم وتمسكوا بنسب السوفي، ولهذا خصّهم القائمون بالإحصاء بواد خاص في الدفتر الجبائي عنوانه "النزلاء بتوزر من أهل سوف"[3].

وشهدت سنة 1876م حرص وعزم السلطات الفرنسية على إحصاء الجزائريين المهاجرين بالبلاد التونسية، فكانت الإحصائيات مقسمة إلى ثلاثة مصادر على النحو الآتي[4]:

❖ **المصدر الأول:**

رسالة القنصل الفرنسي بتونس " تيودور روسطون "**(Théodore Roustan)** التي وجّهها إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 14 أوت 1876م، رصد من خلالها عدد الجزائريين

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 142.

2- عبد الكريم الماجري، **أهالي وادي سوف...**، المرجع السابق، ص 04.

3- المرجع نفسه، ص 05.

4 – إضافة إلى هذه المصادر الثلاثة؛ يذكر الباحث **جمال حقي** في هذا الصدد أنه لا توجد أرقام ومعلومات دقيقة عن التعداد الإجمالي للجزائريين المقيمين في البلاد التونسية خلال هذه الفترة،ففي سنة 1876م قدّر الوزير خير الدين عددهمالإجمالي بأكثر من 15.000 نسمة، في نفس التاريخ قدّر قنصل فرنسا عددهم بأكثر من 25.000 نسمة.ينظر:

- Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunisie de 1871 à 1962 du communautarisme au nationalisme**, Thèse du Doctorat en histoire Contemporaine, sous la direction de Guy Pervillé et de Habib Kazdaghli Université de Toulouse Le Mirail, France, 2010, p 72.

الذين استقروا بصفة نهائية بالإيالة التونسية إلى غاية سنة 1876م، فحملت المعلومات الآتية:

المقاطعات	المجموعات والمناطق	التعداد
قسنطينة	السوافة والنمامشة وتقرت وواحات أخرى	2.000
	قبائل عربية مختلفة	500
	منطقة القبائل الصغرى	1.000
الجزائر	ورقلة	800
	منطقة القبائل الكبرى	6.000
	المزابية	1.200
	عرب رحل وقبائل مختلطة	500
وهران	عرب رحل وحضر	600
	جزائريون من أهم المدن الساحلية قد استقروا منذ زمن بعيد مع عائلاتهم	4.000
المجموع	/	**16.600**

الجدول رقم 06: تعداد المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية حسب مراسلة روسطون[1].

مقارنة بالإحصائيات التي قدمها " براكس " (M.Prax) عن تعداد المهاجرين الجزائريين أثناء زيارته للحاضرة تونس سنة 1847م، والمقدرة بحوالي 26.160 جزائريا (8.720 × 03 = 26.160)، نرى أنّ إحصائيات القنصل روسطون بعيدة عن التعداد الحقيقي، خاصة بعد التدفق المطرد للهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية تزامنا مع التصعيد والتوسع الاستعماري واشتداد المقاومة المسلحة في الجزائر.

❖ **المصدر الثاني:** الإحصائيات التي قدمتها السلطات العسكرية الفرنسية في المقاطعات الجزائرية الثلاثة عن تعداد الجزائريين الذين هاجروا إلى البلاد التونسية بصفة شرعية ونهائية من بداية الاحتلال إلى غاية سنة 1876م، حيث صرحت بالتعداد الآتي:

1- A.N.O.M, Série 9H 100 (60[1]), **Emigration en Tunisie, mission de consulat Général de la France à Tunis à Monsieur le Gouvernement Général d'Algérie**, Tunis le 14 Août 1876.

المقاطعة	مجموع المهاجرين بالبلاد التونسية
الجزائر	1.198
قسنطينة	4.456
وهران	667
المجموع	**6.321**

الجدول رقم 07: تعداد الجزائريين الذين هاجروا إلى البلاد التونسية بصفة شرعية ونهائية من بداية الاحتلال إلى سنة 1876م[1].

مقارنة بين المصدرين السابقين نجد تفاوتا واسعا وتباينا كبيرا بين تلك الاحصائيات، وهذا الاختلاف يفسره القنصل الفرنسي بتونس روسطون بقوله: « **هذه الحصيلة لا تمثل سوى حصيلة الهجرة الشرعية، ولكن هناك عدد كبير من الجزائريين قد اجتازوا الحدود دون ترخيص رسمي من السلطات الاستعمارية**[2]».

من جهة أخرى فقط لاحظنا في الإحصائيات المقدمة من طرف السلطات العسكرية بالجزائر غياب إحصائيات متعلقة بالأقاليم العسكرية بالجنوب الشرقي الجزائري، مثل بسكرة وتقرت إضافة إلى منطقة وادي سوف، وبالتالي فإن هذه الإحصائيات بعيدة كل البعد عن التعداد الحقيقي لهؤلاء.

❖ **المصدر الثالث:** الدفتر رقم 3968 الذي أعدته القنصلية الفرنسية بتونس لتسجيل المهاجرين الجزائريين الذين تحصلوا على شهادة الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، وقد بلغ عدد المسلمين 330 رجلا تتراوح أعمارهم ما بين 17 سنة و80 سنة، كما تضمن معلومات أكثر تفصيلا عن الأصول الجغرافية بالجزائر ومناطق الإقامة والمهن الممارسة بالبلاد التونسية، وفيما يلي تعداد المسجلين وأصولهم الجغرافية:

1- A.N.O.M, Aix-en-Provence, Gouvernement Général d'Algérie, Série 9H 100 (60[1]),**Emigration en Tunisie, état numérique des indigènes qui ont émigré en Tunisie sans esprit de retour**, 1876.

2- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص145 – 150.

الأصول الجغرافية	عدد الذكور البالغين
وادي سوف	73
قسنطينة	51
عنابة	46
مدينة الجزائر	25
وهران	11
بسكرة	10
مليانة	10
وادي ميزاب	09
جيجل	08
قالمة	07
المدية	06
مستغانم	06
سيدي بلعباس	05
تلمسان	05
البليدة	04
ورقلة	04
باقي المناطق الأخرى	50
المجموع الكلي	**330**

الجدول رقم 08: تعداد الذكور البالغين من المهاجرين الجزائريين المسلمين المسجلين بالقنصلية الفرنسية بالبلاد التونسية سنة 1876م[1].

من خلال هذا الجدول يتضح أن المناطق الشرقية تمثل أكبر المناطق الطاردة للهجرة نحو البلاد التونسية، ويحتل السوافة المرتبة الأولى باعتبار روابط التواصل السالفة الذكر، إضافة إلى القرب الجغرافي وسهولة اجتياز الحدود السهلة التضاريس، وضعف الرقابة الأمنية على المنافذ الحدودية.

هذا العدد الضئيل (330) يعكس في الحقيقة مدى رفض المهاجرين الجزائريين الاعتراف بسلطة الاحتلال عليهم وعلى بلدهم الجزائر، في ظل آمالهم المعلقة على نجاح المقاومات الشعبية في ردع الاحتلال الفرنسي.

يتوزع هؤلاء المحميون السوافة في البلاد التونسية حسب المدن التونسية التالية:

المدن	تونس	سوسة	بنزرت	مناطق أخرى	المجموع
تعداد السوافة	62	3	2	6	**73**

الجدول رقم 09: توزيع المهاجرين السوافة في البلاد التونسية سنة 1876م[1].

1- A.N.T, **Registre d'immatriculation des musulmans et des israélites Algériens en Tunisie 1876**, N° 3968.

يتبين من هذه الإحصائيات أهمية مدينة تونس كمركز مهم لاستقطاب المهاجرين الجزائريين، وهذا نظرا للأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الأخيرة.

أما بالنسبة للأصول الجغرافية لهؤلاء المهاجرين من منطقة وادي سوف فهي كالتالي:

المناطق	الوادي	الزقم	المصاعبة	كوينين	تغزوت	مناطق أخرى	المجموع
التعداد	29	06	06	06	06	12	**73**

الجدول رقم 10: مناطق الهجرة من منطقة وادي سوف سنة 1876م[2].

بالنسبة لإعمار هؤلاء المسجلين السوافة، فإن نصفهم تراوحت أعمارهم ما بين الـ 20 والـ 40 سنة، وفي الواقع هذه الإحصائية تتفاوت عن الطرح الذي قدمته جيرمان مارتي بشأن متوسط أعمار المهاجرين السوافة: « وصل السوافة إلى تونس في حوالي سن 40 عاما »[3].

وفيما يلي أهم المهن والنشاطات التي مارسها المهاجرون السوافة المسجلين في القنصلية:

المهن	العدد		المهن	العدد
عامل يومي	30		سمسار (وسيط تجاري)	01
تاجر	14		سائق عربة	01
جزار	05		نحاس	01
خادم	02		طباخ	01
مزارع	02		عامل فرن	01
مالك عقار	02		حمّال	01
خياط	01		/	/
المجموع	**62**			

الجدول رقم 11: التوزيع المهني للمهاجرين السوافة سنة 1876م[4].

1- Jamal Haggui, **Les Algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque colonial (1881-1956**), mémoire de D E A en Histoire contemporaine, sous la direction de Habib Kazdaghli,Université de Manouba, Tunis, 2003 – 2004, p 23.
2- Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 22 -23.
3- Ibid, op.cit., pp 38 -39.
4- A.N.T, Registre d'immatriculation des musulmans et des israélites Algériens en Tunisie 1876, N° 3968.

تحتل مهنة عامل يومي أكثر المهن التي يمارسها السوافة في تونس، وهذا نظرا لأن هؤلاء غير مؤهلين لنشاطات أكثر تخصصا وتقدما بسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي السيئين الذي تعيشه منطقة سوف، إضافة إلى اعتياد هؤلاء على ممارسة هذا النمط في منطقتهم بحكم الطبيعة الصحراوية القاسية والفقيرة الموارد.

من جانب آخر فقد لاحظنا حرص البعض من هؤلاء المهاجرين السوافة على تسوية وضعيتهم القانونية بالبلاد التونسية، وهذا ربما خشية الترحيل باتجاه الجزائر، حيث شهدت الصفحة الأولى من السجل تسجيل 04 سوافة من بين 17 مسجلا، إذ ورد اسم المهاجر الشيخ بلقاسم بن مسعود في الترتيب الخامس، هذا المهاجر الذي تنحدر أصوله من منطقة تغزوت، ويبلغ من العمر 52 سنة، يمتهن التجارة، أما الثاني من السوافة فهو علي بن أحمد بن عاشور صاحب الـ 36 عاما، أصوله من مدينة الوادي مهنته خادم،ويليه محمد الصالح عبادة من الزقم صاحب الـ 47 عاما مهنته جزار، ثم من الزقم أيضا علي بن محمد الصالح الذي يبلغ من العمر 32 عاما، ويمتهن الجزارة كذلك، وكل هؤلاء يقيمون بالحاضرة تونس[1].

1- A.N.T, **Registre d'immatriculation des musulmans et des israélites Algériens en Tunisie 1876**, N° 3968.

ثالثا: مواقف السلطات التونسية والاستعمارية من الهجرة قبل سنة 1882م.

01- موقف السلطات التونسية:

بموجب البند الرابع من الاتفاقية الجزائرية التونسية حول ترسيم الحدود بين البلدين بالجزائر سنة 1628م، مُنِح المهاجرون الجزائريون بالبلاد التونسية صفة "رعايا الباي" (**sujets du bey**)، حيث نص هذا البند على ما يلي: « إن رعايا هاتين الدولتين الذين سيعبرون هذه الحدود في المستقبل، لم يعد من الممكن استردادهم من قبل الحكومة التي كانوا سيتخلون عنها وعن إقليمها، وبذلك أصبحوا من رعايا الوصاية التي كانوا سيهاجرون إليها.»[1]، وبذلك فإن أي شخص سوف يستقر خارج الحدود سيفقد جنسيته ويصبح تحت حماية الدولة الأخرى، فيخضع لسلطتها ولقوانينها ومحاكمها الشرعية، وقد استفاد المهاجرون الجزائريون بالبلاد التونسية من هذه الصفة – رعايا الباي – التي بقيت سارية المفعول إلى ما بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

- موقف محمد باي (1855– 1859م):

تشير مراسلات قنصل فرنسا بتونس" ليون روش " (Roches Léon)[2] مع سلطات بلاده بالجزائر وبباريس، إلى أن موقف محمد باي بقي غامضا تجاه هجرة الجزائريين إلى الإيالة التونسية، فهو من ناحية لا يستطيع تسليم كل من هاجر ولجأ إليه واحتمى به، كما يرفض التعاون مع الفرنسيين ضد الجزائريين نظرا لانتمائهم إلى الأمة الإسلامية، بينما تعهد

1 – وقّع الطرفان الجزائري والتونسي معاهدة أولى حول رسم الحدود بين البلدين سنة 1614م، لكن التونسيين خرقوا بنود المعاهدة فيما بعد، ببنائهم مراكز عسكرية في الخط الفاصل بين البلدين، مما دفع بالجزائريين إلى توجيه حملة عسكرية ضد التونسيين، أدت إلى هزيمة التونسيين في معركة ستارة بمدينة الكاف يوم 17 ماي 1628م، الذين اضطروا إلى طلب السلام، وإلى إبرام اتفاقية جديدة حول رسم الحدود تضمنت 04 بنود. ينظر:

- Alphonse Rousseau, **Annales tunisiennes; ou, Aperçu historique sur la régence de Tunis**,Bastide, libraire – éditeur,Alger, 1864, pp 44-45.

2- ليون روش (1809–1901)، مترجم عسكري في الجزائر وسكرتير الأمير عبد القادر (1837–1839) ؛ مستشار الجنرال بوجو (Bugeaud) لتنظيم المكاتب العربية (1840)؛ القنصل العام في طرابلس الغرب (ماي 1852 – جوان 1855) ، في تونس (جويلية 1855 – أكتوبر 1863) وفي اليابان (1864–1868).

بطرد كل من أبدى استعدادا لإحداث الشغب ضد الجزائر المستعمرة، وبإبعاد القبائل المهاجرة وتوطينها بعيدا عن المناطق الحدودية، وبالمقابل طالب بتطبيق نفس الإجراءات على القبائل التونسية المهاجرة إلى الجزائر، لكن هذه العهود بقيت حبرا على ورق، لأن محمد باي كان سيء النية وضعيف الشخصية حسب وصف القنصل الفرنسي بتونس " ليون روش " (LéonRoches)[1].

وخلال هذه الفترة تدعم وضع المهاجرين الجزائريين بعد صدور الإصلاحات الدستورية التي جعلت من نظام الحكم التونسي نظاما مقيدا لأول مرة، وذلك بصدور عهد الأمان في سبتمبر 1857م من طرف محمد باي بعد فرضه من طرف القناصل الأجانب[2]، خاصة قنصل إنجلترا " ريتشارد وود "(Richard Wood) وقنصل فرنسا " ليون روش " (Léon Roches)، مانحا حقوقا سياسية واقتصادية واجتماعية للأهالي والأجانب، ومعلنا الحرية والمساواة بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم ودياناتهم في الملكية والتجارة والتنقل أمام القانون[3].

- موقف محمد الصادق باي (1859 – 1882م):

إذا كانت مواقف الباي السابق غامضة، فإن محمد الصادق باي تعهد منذ توليه السلطة بتنفيذ ما اتفق عليه سابقه مع الفرنسيين، كما أنه وبعد إصدار قانون التجنيس في 14 جويلية 1865م، وبضغط من القنصل الفرنسي بتونس أصدر أمرا عليا في سبتمبر

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 116 - 117.

2- من أسباب فرض قانون الأمان قضية اليهودي المدعو " باطو " أحد خدمة القايد نسيم شمامة رئيس اليهود، الذي شتم مسلما وسبّ دينه في أوت 1857م، ولما عرضت القضية على الباي أمر بقتل اليهودي بالسيف، فاحتج اليهود في باريس لدى الحكومة الفرنسية التي انتهزت الفرصة في ذلك بإرسال قطع من أسطولها وللتدخل في الشؤون الداخلية للإيالة، ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مج2، ج4، ص ص 233 - 235.

3- الشيباني بنبلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)**، تق، عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، زغوان، تونس، نوفمبر 1995، ص60.

1865م التزم فيه باعتبار المهاجرين الجزائريين كرعايا فرنسيين لا كرعايا للباي كما كانوا سابقا، وهكذا نال هؤلاء عدة مزايا من بينها التمتع بالحماية الفرنسية، وعدم دفع ضريبة المجبى إلى سلطات الباي، وعدم الخضوع إلى المحاكم الشرعية التونسية[1].

لكن مراسلات القنصل الفرنسي بتونس " أودلف بوتميليو "(Adolphe François de BOTMILIAU) لسنة 1871م، أشارت إلى أن السلطة العليا بتونس كانت من ناحية غير جدية في كل ما تعهدت به، فهي غير قادرة على تنفيذ تعهداتها لعدم وجود أي قوة عسكرية على الحدود، إضافة إلى أن سلطة الباي على القبائل التونسية – حسب رأي القنصل – هي سلطة اسمية فقط، إذ يصعب على الباي التدخل وإجبار قبيلة جزائرية لاجئة في حال تم احتضانها من طرف قبيلة تونسية[2].

فسلطة محمد الصادق باي تعاملت مع هجرة الجزائريين على أساس القيم الإسلامية التي تدعو إلى التضامن والتكافل، فتعهد بإبعاد الجزائريين عن المناطق الحدودية، واعتذر عن منعهم من الدخول إلى الإيالة التونسية، لكن السلطات الفرنسية اتهمت التونسيين سنة 1874م بالدعاية "الذكية والخبيثة" لتشجيع المواطنين الجزائريين على الهجرة[3]، وأمام إلحاح القنصل الفرنسي بتونس " فالا " (vallat)، أصدر الباي أمرا عليّا يوم 16 أفريل 1874م منع فيه دخول الجزائريين إلى البلاد التونسية بصفة غير قانونية، لكن الجزائريين تجاوزوا

1- أحمد بن جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830- 1954)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، يوسف مناصرية، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2011/2010م، ص ص 163 -164.

2- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 120.

3- Kamel Kateb, **La gestion administrative de l'émigration algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914)**,Population, Revue Bimestrielle de l'Institut national d'études démographiques. Année 52, numéro 2, Paris, 1997, p 407.

القوانين الفرنسية والتونسية، واضطروا إلى الهجرة بصفة غير شرعية[1]، بعد أن كان الرعايا العثمانيون يسافرون بحرية بين ولايات الخلافة العثمانية[2].

ومن جهة أخرى، فإن تزايد أعداد المهاجرين الجزائريين الذين استقروا في الواحات التونسية قد أثار تغييرات في الوضع المعيشي غير مرحب بها لدى بعض التونسيين، فتوترت العلاقات بين سكان الجريد التونسي والوافدين الجدد، وأمام هذا الوضع تمت دعوة الشيخ مصطفى بن عزوز للتوسط في فض النزاع بين الطرفين، وقد كشفت إحدى الشكاوى المقدمة إلى مجلس مدينة توزر من قبل سكان الواحة في الفترة 1861-1862م على التظلم الاقتصادي التالي: « **لقد عانينا من إصابة وخسارة فادحة في سبل العيش من جماهير المهاجرين من الجزائر... من خلال الحياة السهلة، اشتروا زيت الطهي وسلعًا أخرى، بحيث ارتفع سعر هذه المواد وهناك نقص في السلع** »[3].

ومع ذلك فقد انتهج البايات الحسينيون سياسة " مسك العصا من المنتصف "في تعاملهم مع قضايا المهاجرين الوافدين من الجزائر، فهم من جهة يتعاطفون مع هؤلاء سلطة وشعبا، ولا يستطيعون طردهم، ومن جهة أخرى يدركون أن الخطر الفرنسي قادم لا محالة أمام الانهيار التدريجي لأحوال الدولة التونسية، والتدخل الأجنبي في شؤون الدولة؛ خاصة الجانب الفرنسي منه، وهذا ما دفع بالبايات إلى إتباع سياسة المهادنة والاسترضاء مقابل الضغوطات الاستعمارية.

وبالنظر إلى القوانين والإصلاحات التي صدرت قبل سنة 1881م، كصدور عهد الأمان في سبتمبر 1857م، ودستور سنة 1861م، والإصلاحات التي أصدرها الوزير الأول

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 124 - 143.

2 -Anne-Marie Planel, **Les ressortissants de la protection consulaire française en pays musulman ; Le cas des Algériens de Tunisie sous le Second Empire,** Mélanges de la Casa de Velázquez, Revue semestrielle, T 51-1 ,Ciudad Universitaria, Madrid,2021,[En Ligne],Disponible sur: https://journals.openedition.org/mcv/14661, (Consulté le: 13/05/2021).

3- Julia A. Clancy-Smith, op. cit, pp 145 - 150.

التونسي خير الدين باشا بين سنتي 1868م و1873م، فإن السوافة على غرار الجالية الجزائرية بتونس تمتعوا بحق امتلاك العقارات والأراضي مع الإعفاء من الضرائب، وهو ما سمح للسوافة بامتلاك أراضي بمنطقتي المحمدية وطبرية نواحي الحاضرة تونس[1]، وهذا الأمر كان مشجعا لهؤلاء على الاستقرار بالبلاد التونسية.

2 – موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية:

تراوحت مواقف السلطات العسكرية بالجزائر بين التشجيع واللامبالاة لهجرة الجزائريين، خاصة تجاه الذين شاركوا في المقاومة ويشكلون خطرا وتهديدا على الوجود الفرنسي بالجزائر، إضافة إلى انشغالها بحركة المقاومة التي شهدتها مختلف مناطق الجزائر خلال الفترة (1830 – 1848م)[2]، هذه المواقف المتناقضة إزاء هذه الحركات مردها في المقام الأول إلى أن الإدارة الفرنسية لم تر في هجرة المواطنين سوى وسيلة لزيادة الأراضي المتاحة للاستعمار، وفي المستقبل يتم تجريد كل قبيلة أو جزء من القبيلة المهاجرة من ممتلكاتها المشتركة أو الخاصة بتأخير شهر واحد إذا لم تكن قد حصلت على الأمان من القائد الأعلى للمقاطعة أو من القسم الفرعي، وسوف تعلن هذه الأراضي ملكاً للدولة[3].

ومنذ سنة 1830م حتى فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، كانت المراسلات الدبلوماسية والعسكرية الفرنسية تدور وبقلق شديد حول ثلاث قضايا هي: الحدود بين الجزائر وتونس، تجارة وتهريب البنادق، والدعم المعنوي والمادي الذي تحظى به المقاومة الشعبية الجزائرية من طرف شيوخ الصوفية، فكانت هناك دعوات لا تنتهي تطالب

1– بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس: السوافة نموذجا (1876 – 1954)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف إبراهيم مياسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005م، ص 95.

2– عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 112 – 114.

3-Kamel Kateb, **Européens, "indigènes" et Juifs en Algérie (1830-1962)** , Préface de Benjamin STORA, Collection travaux et documents : Cahiers n° 145, ÉditionsINED(Institut National d'étude démographique), Paris, 2001, pp 54 – 55.

بإغلاق الحدود والحدّ من تحركات الجزائريين، وخاصة الشخصيات الدينية، وقمع تجارة الأسلحة "المهربة" بين البلدين. بينما كانت السلطات الفرنسية والتونسية قد حددت بشكل أو بآخر الحدود الشمالية بحلول أربعينيات القرن التاسع عشر، فإن الصحراء الشاسعة الممتدة بين جنوب غرب تونس وجنوب قسنطينة ظلت "مرتعًا لاضطراب سياسي شبه دائم"، على الأقل في عيون المستعمرين[1].

واكتفت السلطات الفرنسية في الفترة الأولى من الاحتلال بإرسال جواسيس من بين الجزائريين الذين لجأوا إلى الجريد كان هناك أيضًا جواسيس مدفوعون لفرنسا، إضافة إلى إرسال جواسيس محليين ومخبرين أوروبيين هناك وهم يحملون عدة أهداف من بينها: تقييم نفوذ الدولة التونسية في الريف ومراقبة أنشطة المهاجرين ومدى تورط البايات في الشؤون الجزائرية[2].

لذا كان رد النظام الاستعماري أمام التدفق المطرد للهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية منذ بداية الاحتلال متأخرًا إلى حد ما، فمثلا في القطاع القسنطيني وابتداء من سنة 1850م صدرت سلسلة من المراسيم الصارمة للحد من هجرة الجزائريين المسلمين، سواء لأغراض التجارة أو الدين أو شؤون الأسرة، حيث تم تطبيق هذه القوانين لأول مرة، فكانت هذه الإجراءات مدفوعة بانتفاضة الزعاطشة سنة 1849م، واكتشاف النظام الاستعماري التدريجي للدور الخطير الذي تلعبه الطرق الصوفية وأهميتها بالنسبة للمجتمع[3].

ومنذ شهر أفريل من سنة 1856م، أوضح منشور للشؤون الخارجية الفرنسي الإطار القانوني الذي يمكن للجزائريين الذين هاجروا لأسباب اقتصادية وليست سياسية التسجيل للاستفادة من الحماية القنصلية الفرنسية في الخارج، هذا المنشور الوزاري الذي كان سارياً حتى سنة 1869م، يكمل اللوائح المدنية الأولى التي يعود تاريخها إلى الأمر الملكي

1- Julia A. Clancy-Smith, op. cit, p 155
2- Ibid, p p 145 - 150.
3- Ibid., p143

الصادر في 22 جويلية 1834م الذي قرر إلحاق الجزائر بفرنسا، واعتبر سكان الجزائر من مسلمين ويهود مجرد رعايا فرنسيين، أطلق عليهم تسمية " الأهالي " (L'indigène)، والذي بموجبه يصبح لكل جزائري مقيم في الخارج الحق في الحماية القنصلية الفرنسية، باستثناء المبعدين والمنفيين الطوعيين والذين لا يعلنون عن نيتهم العودة إلى الجزائر[1].

وأمام التدفق الهائل للمهاجرين الذي صعب تحديده منذ بداية الاحتلال من طرف السلطات التونسية ومن قبل القنصلية الفرنسية، هذه الأخيرة التي حاولت مراقبة وإحصاء هؤلاء المهاجرين بدعوتهم للتسجيل للتمتع بالحماية الفرنسية، ولتوظيف حمايتهم كسلاح دبلوماسي يسمح لها بإرساء سيادتها محليًا على الممثليات الأوروبية الأخرى في تونس، وكوسيلة للضغط على حكومة الباي، حيث بلغ عدد الجزائريين المسجلين على أنهم فرنسيين 120 شخصا سنة 1834م، ليبلغ عددهم 1750 شخصا سنة 1848م، و6.000 شخصا سنة 1865م؛ السنة التي صدر فيها قانون التجنيس[2].

وحسب مراسلة من طرف الحاكم العام بالجزائر إلى القنصل الفرنسي بتونس في أوت 1857م، يطالب فيها الأول الثاني بعدم إرجاع الجزائريين لبلدهم ووجوب البحث عن طرق أخرى للتخلص منهم وإرسالهم إلى طرابلس أو مصر أو سوريا في حالة عدم قبول الباي لهم، ولا يختلف هذا الموقف عن سلطات باريس، حيث بارك وزير الجزائر والمستعمرات سنة 1860م خروج الجزائريين من بلدهم داعيا إلى عدم التعرض لحركة الهجرة مهما كان عدد المهاجرين، بل وتمكينهم من تسريح السفر، لأن خروجهم يوفر للمعمرين الأراضي التي يحتاجونها[3].

1- Anne-Marie Planel,**op. cit,**,[En Ligne].
2- Loc. cit.
3- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 114 – 115.

لكن السلطات الاستعمارية التي كانت تخشى تحركات هؤلاء المهاجرين المقيمين بالحدود وقيامهم بالتمرد ضدها في أي لحظة، أبلغت سلطات الباي بضرورة التعاون بين البلدين من أجل التصدي لتحركات القبائل الثائرة[1].

وقد اشتكى نائب قنصل فرنسا بمدينة صفاقس في تقريره بتاريخ 18 جوان 1865م، عن تجاوزات النهب والسرقة وفرض فدية المرور، التي تقوم بها قبائل الهمامة وجلاص التونسيتان في حق القبائل الجزائرية المنطلقة من وادي سوف إلى مداخل وأبواب مدينة تونس، ويضيف التقرير أن هاتين القبيلتين محميتان من قبل باردو وتفتخران بالإفلات من العقاب[2].

وقد أشار القنصل الفرنسي شارل دو بوفال (Charles De Beauval) الذي مثل بلده خلال الفترة (1863-1864م) في رسالة للباي محمد الصادق إلى وجود جالية جزائرية معتبرة بتونس خاصة الميزابية والسوفية، كما عبّر عن انشغال واهتمام السلطات الفرنسية بأوضاعها، وقد أشار ابن أبي الضياف إلى أن مضمون الرسالة قد شاع بين المهاجرين بأن قنصل الفرنسيين رقّ قلبه بالرحمة بأحوال هذه البلاد وفقرائها[3].

ليصدر نابليون الثالث (Napoléon III) قانون سناتيس كونسيلت (Senatus Consulte) في 14 جويلية 1865م بشأن حالة الأشخاص والتجنيس في الجزائر الذي نص في مادته الأولى أنّ: « **الأهلي المسلم فرنسي، ومع ذلك لا يزال خاضعا للقانون الإسلامي، يجوز قبوله للخدمة في الجيوش البرية والبحرية، ويمكن استدعاؤه للوظائف والمناصب المدنية في الجزائر، ويمكن بناءً على طلبه، أن يُقبل بالتمتع بحقوق المواطن الفرنسي: في هذه الحالة، يخضع لقوانين فرنسا المدنية والسياسية**[4]».

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 116.

2-Jean Ganiage, **Les Origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)**,préface, Khalifa Chater, Berg-édition,Tunis, 2015, p 115.

3- أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مج 3، ج 5، ص ص 116 – 118.

4-Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie,N°151, cinquième année, 1865, Imprimerie typographique et lithographique Bouyer,Alger, 1866,p 365.

وفي تونس وبعد شهر من صدور قانون سناتيس كونسيلت، سارع القنصل الفرنسي " مولان "(Moulin)، إلى إبلاغ الشؤون الخارجية الفرنسية عن تقسيم المهاجرين الجزائريين حسب مكان ميلادهم؛ الجزائر أو تونس إلى فئتين:

- **الفئة الأولى:** هم جميع السكان الأصليين الذين ولدوا على التراب الجزائري، والذين لا تزال جنسيتهم الفرنسية موضع خلاف ومشكوك فيها، لدرجة أنه يكفي عادةً بالنسبة للقنصلية أن يعترف الشيخ بهم كجزائريين حتى يكون لهم الحق في الحماية القنصلية، هؤلاء هم السكان الأصليون الذين ينتمون إلى قبائل السوافة والورقلية والمزابية، تضم هذه الفئة ما يقرب من 3.500 فرد.

- **الفئة الثانية:** تتكون من جميع السكان الأصليين الذين ولدوا في الوصاية – تونس – ولكنهم تمكنوا من إثبات أصلهم الجزائري من خلال إصدار وتقديم وثائق رسمية من الجزائر: هذه الفئة ليست محمية من قبل القنصلية العامة ولا تعترف بهم السلطة التونسية بهذه الصفة إلا عندما يكون لديها تذكرة الحماية[1](Patente de protection) التي تصدرها القنصلية الفرنسية بتونس[2].

أما المترجم الأول بالقنصلية" أودلف فلورات "(Adolphe Fleurat) فإنه يعطي إحصائيات مختلفة في ملاحظاته المتعلقة بتسجيل وإقامة الجزائريين في تونس العاصمة يوم 20 جانفي 1866م، حيث كشف أن 2.659 جزائريًا كانت تديرهم القنصلية في سنة 1865م تقدم منهم 43% فقط بطلب للحصول على تذكرة الحماية، صنفهم كما يلي:

- J . E. Sartor , **De la Naturalisation en Algérie، (sénatus-consulte du 5 juillet 1865), Musulmans, Israélite, Européens**, Retaux frères, Libraires – Editeurs, Paris, 1865. pp 61 – 62.

1- تضم هذه التذكرة اسم وأصاف حاملها، وقد كتب فيها: « كل من يقف على هذا الأمر يعلم أن حامله المسمى .... هو في حماية دولة فرنسا، وأوصينا برعيه واحترامه، ولا أحد من حكام الدولة التونسية يتقاضاه بنوع من تصرف، فإن الأحكام ونطرها في ذلك لحكام الدولة الفرنسية »، للاطلاع على نموذج من تذكرة الحماية؛ ينظر إلى الرابط الالكتروني:
-https://journals.openedition.org/mcv/docannexe/image/14661/img-2.jpg

2- Anne-Marie Planel, op. cit ,[En Ligne].

- 1.138 جزائريا مسجلين في سجل الحاصلين على تذكرة الحماية، يتوزعون إلى 765 مسلما و373 يهوديا.
- 1450 جزائريا أعزبا غير مرخص لهم بتذكرة الحماية ولكنهم مسجلين في سجل القنصلية: من بينهم 1.000 سوفي و450 مزابيا.
- 71 جزائريا غير مرخص لهم وغير مسجلين في أي سجل أو مذكرة، ولكنهم محميين من قبل القنصلية العامة تحت مسؤولية شيوخ الجماعة، يتوزعون إلى 49 ورقليا، و22 قبائليا.

وبعد صدور قانون سناتيس كونسيلت يوم 14 جويلية 1865م، استغل المهاجرون الجزائريون وضعيتهم القانونية الجديدة، وأصبحوا يرفعون تظلماتهم وشكاويهم ضد ممارسات سلطات الباي إلى القنصلية الفرنسية بتونس، فيذكّرونها في كل مرة بحقهم المشروع في الحماية الفرنسية، وقد جاء في أحد الشكاوي التي أرسلها بعضهم بتاريخ 31 أوت 1865م ما يلي[1]: « **لقد سمعنا أن الحكومة الفرنسية قد أعلنت أن للجزائريين نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها شعب فرنسا، يسعدنا معرفة هذا البيان اليوم؛ ولكن بعد ذلك لماذا هذه المظالم ولماذا نتعرض لهذه التجاوزات؟ هل فرنسا بقوتها وصوتها الهائل غير مبالية، أم تتجاهل المآسي والمظالم التي يتعرض لها رعاياها في هذا البلد، أم لا تريد حمايتهم هنا؟**»

وهكذا وبعد تغير وضعية المهاجرين بتونس، أصبح بإمكانهم التقاضي في المحاكم القنصلية الفرنسية، فيروي القنصل" ليون روش "(Léon Roches) في رسالة له سنة 1862م، عن عملية اغتيال مزدوجة حدثت خلال شهر رمضان، قُتل فيها مسلم محمي فرنسي (سوفي لم يحدد اسمه) برصاص المواطن الإيطالي " بيترو ألاشي "(Pietro Alachi) على الطريق إلى جبل زغوان، كلاهما كانا عاملين في موقع تزويد المياه في مدينة تونس، وعهد بهما

1 - Anne-Marie Planel, op. cit ,[En Ligne].

الباي إلى شركة رأسمالية فرنسية، ومع ذلك رُجِم القاتل الإيطالي بالحجارة فور وصوله إلى العاصمة من قبل مواطني الضحية الأولى، ورغبة منه في تجنب المزيد من الانتقام بين الطوائف، أمر القنصل شيوخ السوافة بالتنديد بثلاثة من قادة الشغب، وبعد تحقيق جنائي قاده ضباط قنصليون، وجدت المحكمة أنه من المناسب مقاضاة شخصا وحيدا وهو علي بن إبراهيم الغور، ولكن باسم المسؤولية الجماعية للمجموعة القبلية، وحكم القنصل أيضًا على السوافة بدفع غرامة كبيرة[1].

وقد تمكن قلة من المهاجرين السوافة الحصول على جوازات سفر، إذ كشف أرشيف القنصلية الفرنسية بتونس عن عينات من جوازت سفر حملت البيانات الآتية:

الاسم	السن	مكان الولادة	مكان الإقامة	المهنة	تاريخ الإصدار	الملاحظات المكتوبة على جواز السفر
عمارة بن محمد	25 سنة	وادي سوف	مدينة الجزائر	حمّال	1847/09/17م	يطرد من الحماية حتى يأتي بشهادة تثبت دفعه الضرائب إلى سلطان الزيتونة
الحاج سالم بن مبروك	45 سنة	وادي سوف	وادي سوف	حمّال	جوان 1849م	يسافر بنية العودة إلى الجزائر
محمد بن المكي	30 سنة	وادي سوف	وادي سوف	تاجر	1849/05/26م	يسافر بنية العودة إلى الجزائر
الحاج بن سعيد	/	وادي سوف	مدينة الجزائر	حمّال	1849/08/30م	/

الجدول رقم12: عينات من المهاجرين السوافة بصفة شرعية بعد حصولهم على جوزات سفر صادرة بالجزائر من بين سنتي 1847م و1849م[2].

نلاحظ أن القلة فقط من السوافة الذين تحصلوا على جوازات السفر، وهذا راجع إلى تأخر استقرار السلطات الفرنسية بالمنطقة، إضافة إلى عدم رغبة البعض في الاستفادة من صفة الحماية الفرنسية وبقائهم كرعايا للباي، حيث بقي الكثير من الجزائريين ومن بينهم

1- Anne-Marie Planel, op. cit ,[En Ligne].

2- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 369 – 378.

السوافة خارج الحماية الفرنسية، وقد ذكر " براكس " سنة 1847م أن التجار وبعض الحرفيين من الجزائريين هم من رعايا باي تونس.

وهكذا انقسم الجزائريون المقيمون في البلاد التونسية إلى ثلاث فئات: أولئك الذين يحملون الجنسية التونسية، وأولئك الذين أصبحوا كرعايا فرنسيين يخضعون للولاية القضائية الفرنسية؛ وأولئك الذين بقوا مترددين في الانتماء إلى واحدة من هاتين الولايتين، أو أولئك الذين يفضلون البقاء بين الجنسيتين[1]، وهذا ما أكدته مراسلة الوزير خير الدين باشا إلى رئيس بلدية تونس بتاريخ 15 سبتمبر 1874م، التي ذكر فيها أن الجزائريين المتواجدين آنذاك بتونس ينقسمون إلى الثلاث الفئات السالفة الذكر[2].

في سنة 1874م اتهمت السلطات الفرنسية عن حق أو عن خطأ التونسيين بالدعاية "الذكية والخبيثة" لتشجيع المواطنين على الهجرة، ولم يمنع ذلك السلطات الفرنسية من التفاوض بشأن ضبط منح الجنسية التونسية لهؤلاء الرعايا الفرنسيين[3].

ورغم الإجراءات المتخذة من الطرفين التونسي والفرنسي للحدّ من الهجرة أو تنظيمها؛ فإن موجات الهجرة قد تواصلت، حيث ذكر" **جان جاك روجر** "**(Jean Jacques Rager)** أن حوالي 2000 من السوافة ومن سكان تقرت هاجروا إلى تونس في فترة السبعينيات من القرن التاسع عشر ميلادي[4].

وفي ختام هذا الفصل يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

- ساهمت عوامل عديدة في ربط جسور التواصل بين السوافة والتونسيين من بينها: الدين، اللغة، الخصائص البشرية والجغرافية، الصلات التاريخية والمصير المشترك، روابط النسب والمصاهرة...

1- Anne-Marie Planel, op. cit ,[En Ligne].

2- بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس**، المرجع السابق، ص 95.

3- Kamel Kateb, **Européens, "indigènes" et Juifs en Algérie (1830-1962)** , op. cit. p 53.

4- Rager, Jean-Jacques, **Les Musulmans Algériens en France et dans les Pays Islamiques**, Edited by Société d'édition "les belles lettres", Paris, 1950, p 16.

- لعبت الطرق الصوفية أيضا دورا رئيسيا في توطيد هذا التواصل من خلال الزوايا المنتشرة في المنطقتين، خاصة زوايا الجريد التونسي – زوايا نفطة وتوزر– التي كانت مقصدا للطلبة السوافة، وساهمت في تكوين تواصل علمي وديني.

- ساهمت القوافل التجارية وقوافل الحجيج في تسهيل حركة الأفراد والجماعات بين المنطقتين، وأدى هذا إلى تأسيس ورسم أولى بذور الهجرة باستقرار عديد العائلات السوفية في البلاد التونسية قبل سنة 1882م.

- كان للأوضاع السياسية المضطربة التي عاشتها منطقة سوف خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دورا بارزا في دفع الأفراد والعائلات إلى الهجرة نحو البلاد التونسية.

- رصدت الإحصائيات الأولية لتعداد المهاجرين الجزائريين في البلاد التونسية، كالتي قدمها براكس (Prax) سنة 1847م، أو التي قدمتها القنصلية الفرنسية بتونس سنة 1876م، عن الأهمية العددية للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية، رغم تأخر استقرار السلطات الاستعمارية بالمنطقة.

- تباينت مواقف السلطات الرسمية في تونس والجزائر من موجة الهجرة الجزائرية التي شهدتها البلاد التونسية، بين مؤيد ومعارض، وتحكمت المصالح الظرفية في تحديد موقف كل طرف، فالسلطات الاستعمارية تغير موقفها من اللامبالاة إلى تقييد الهجرة بداية من سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، أما السلطات التونسية فمواقفها تغيرت وفقا للضغوطات الاستعمارية.

- إن هذا التواصل قد هيّأ الأرضية والمناخ المناسبين لهجرة واستقرار بعض العائلات السوفية في البلاد التونسية قبل سنة 1882م، وهذا تزامنا مع موجة الهجرة الواسعة التي شهدتها الجزائر منذ بداية الاحتلال، هذه الهجرات الأولية كانت مقدمات لتدفق موجات كبيرة شهدتها المنطقة بعد استقرار الفرنسيين.

الفصل الأول

هجرة سكان وادي سوف إلى البلاد التونسية (1882 – 1962م)

أولا: العوامل المتحكمة في دفع حركة الهجرة نحو البلاد التونسية.

ثانيا: مراحل وأشكال وخصائص الهجرة.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية.

دخلت منطقة وادي سوف بداية من سنة 1882م مرحلة جديدة وعسيرة من مراحل الحكم الاستعماري الفرنسي في الجزائر، هذه المرحلة التي شهدت الاستقرار الأول للسلطات الفرنسية بالمنطقة، والتي تميزت بتردي الأوضاع الأمنية في ظل الحكم العسكري المطبق على الجنوب الجزائري، إضافة أيضا إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بها نتيجة السياسات الاستعمارية.

وإذا سلمنا بحقيقة أقدمية الهجرة السوفية نحو البلاد التونسية – من خلال الفصل التمهيدي – نظرا للروابط التاريخية والدينية التي تجمع التونسيين بالجزائريين عامة وبسكان الشرق الجزائري خاصة، وبدور العوامل الجغرافية في تسهيل وتعزيز التواصل الحضاري بين الجانبين، فإنّ هذه المرحلة قد أفرزت وضعا جديدا كان طابعه العام تطور ونمو ظاهرة هجرة السوافة داخل البلاد وخارجها، هروبا من الوضع العام الذي أصبحت تعيشه المنطقة بعد استقرار السلطات الاستعمارية وتزامنا مع فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية.

وقد مثّلت البلاد التونسية أبرز مناطق جذب المهاجرين السوافة، حيث اتخذت هجرتم إليها أشكالا ومراحل مختلفة ابتداء من سنة 1882م إلى غاية 1962م، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا الفصل من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الدوافع الحقيقة التي كانت وراء هجرة السوافة نحو البلاد التونسية؟.
- ما أهم المراحل والأشكال والخصائص التي ميّزت هذه الهجرة؟.
- ما أبرز مناطق استقرار المهاجرين السوافة؟.

أولا: العوامل المتحكمة في حركة الهجرة نحو البلاد التونسية[1]:

لفتت ظاهرة هجرة السوافة نحو البلاد التونسية انتباه واهتمام الإداريين والعسكريين الفرنسيين الذين تولوا تسيير ملحقة الوادي إداريا أو عسكريا، أو ممن استقروا وتوظفوا في مؤسساتها، أو ممن زاروا المنطقة أثناء رحلاتهم الاستكشافية العلمية[1]، ومن الملاحظ أن أغلب هؤلاء يعوزون دوافع الهجرة إلى الدافع الاقتصادي أو الديني بدرجة أقل، ويتناسون بذلك الأوضاع السياسية والأمنية الحرجة، إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي ساءت بفعل سياسات السلطات العسكرية بالمنطقة.

وفي الواقع لم تكن أوضاع المنطقة المزرية هي الدوافع الوحيدة للهجرة، فالبلاد التونسية أيضا شهدت متغيرات جديدة مست جميع المجالات، جعلت منها منطقة جذب للمهاجرين من المغرب العربي ومن دول أوروبا، لذا فإنّ دوافع الهجرة تعدّدت وتغيرت حسب الظروف المحلية والجوارية، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال البحث عن دوافع الطرد والجذب التي كان لها التأثير المباشر على دفع موجات هجرة السوافة نحو البلاد التونسية:

أ – منطقة وادي سوف منطقة طاردة للهجرة:

تعلقت عوامل الطرد بالظروف المختلفة التي شهدتها منطقة وادي سوف بعد استقرار السلطات الاستعمارية بها، والتي دفعت بالأهالي السوافة إلى مغادرتها دون عودة خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال تسليط الضوء على دوافع الطرد التالية:

1– يجب أن نذكّر في بداية هذا العنصر، بأن أشكال التواصل بين المنطقتين والتي تمّ التطرق إليها في الفصل السابق (التمهيدي) تعتبر أيضا من دعائم حركة الهجرة نحو البلاد التونسية، بحكم أن غالبية المجتمع السوفي أصبحت لديهم قابلية مطلقة للهجرة نحوها، وهذا نظرا لتلك الروابط المتينة التي ميّزت العلاقات بين الطرفين.

01: عوامل الطرد السياسية والأمنية:

خضعت المنطقة منذ استقرار السلطات الفرنسية إلى الحكم العسكري، الذي عجّل بالهجرة القسرية للعائلات السوفية[2]، وفي هذا الصدد يقول الشيخ إبراهيم العوامر أن الكثير من أهل منطقة وادي سوف قد شُرّدوا عنوة من طرف الجنرال الفرنسي" لاكروا "(Lacroix) عند مجيئه إلى المنطقة سنة 1882م، حيث هُجّروا شمالا نحو جهة النمامشة وشرقا نحو مناطق الجريد التونسي وخاصة حامة توزر[3]، وقد أكّد المجاهد والباحث عبد الحميد بسر أنه وباستقرار السلطات الاستعمارية بوادي سوف أصبحت منطقة طرد أمام فقدان أهلها لفرص العيش الآمن، فلجئوا إلى الهجرة كمنفذ ومتنفس مقابل المضايقات والملاحقات التي اتخذتها الإدارة الحاكمة تجاه السكان[4]، ومن منطقة الزقم هجّرت 27 عائلة دفعة واحدة إلى تونس سنة 1891م[5]، هذاالإضافة إلى فرار الوطنيين الذين صدر في حقهم أوامر بالقبض عليهم من طرف السلطات الاستعمارية[6].

وبعد استقرار الفرنسيين في منطقة الدبيلة سنة 1882م، بقي الوضع الأمني مضطربا وغير مستقر، إذ تعرض هؤلاء إلى هجمات ومناوشات من طرف رجال المقاومة السوافة، حيث شهدت أحد هجمات سنة 1906م مقتل تسعة جنود فرنسيين[7]، تواصلت فيما بعد الاضطرابات في المنطقة، حيث وقعت انتفاضات شعبية[8] قادها في المرة الأولى الشيخ

1- من بين هؤلاء نذكر: Claude Bataillon - Jean-René Vanney - André Roger Voisin - Jean Pigoreau - Germaine Marty - Gaston Cauvet.

2- إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف؛ دراسة تاريخية**، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 266 – 267.

3- إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 323 – 327.

4- عبد الحميد بسر، **الشهيد القائد الطالب العربي قمودي**، مطبعة مزوار، ط01، الوادي، 2014م، ص 99.

5- محمد المولدي صيشي، **اللجة أم القرى بسوف**، مخطوط، ص 77.

6 - Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans de l'Annexe d'El – Oued**, L'Administrateur des Services Civils, El – Oued, 30 Septembre 1955. pp 03 - 08.

7- André Roger Voisin, op. cit. p 77.

8- أصطلح محليا على تسمية الانتفاضة بكلمة " هدّة "، فعرفت الحادثتان بهدّة عميش الأولى والثانية. وعميش هي المناطق التي تقع جنوب مدينة الوادي.

الهاشمي الشريف[1] رئيس الطريقة القادرية يوم 15 نوفمبر 1918م[2] احتجاجا على عمليات التجنيد التي شملت العديد من الشباب بعد صدور قانون جويلية 1917م الذي أدخل فيه قانون التجنيد الإجباري حيز التنفيذ على الأهالي بالجنوب، إضافة إلى ثقل الضرائب الملقاة على كاهل السكان[3].

أما الانتفاضة الثانية فوقعت خلال الفترة ما بين يومي 13 و18 أفريل 1938م، احتجاجا على طلب السلطات الفرنسية غلق مدارس وكتاتيب الزاوية القادرية التي أصبحت معقلا للحركة الإصلاحية ومعهدا إسلاميا علميا، ومركزا يمثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الصحراء، بعد انضمام رئيسها الشيخ عبد العزيز الشريف إليها، وذلك بعد صدور قرار 8 مارس 1938م القاضي بعرقلة التعليم العربي الحر، وقد نظّم الشيخ عبد

1- يذكر الباحث حسان الجيلاني أن المجاهد الليبي سليمان الباروني قد راسل الشيخ الهاشمي طالبا منه الدعم بالمال والسلاح والرجال، فلبى الشيخ النداء وأرسل القوافل تباعا عبر الصحراء...، لكن السلطات الفرنسية تدخلت وطلبت من الشيخ قطع الصلة وعدم مساعدة الثوار الليبيين، وقد وعد الحاكم العسكري بالمنطقة بعدم متابعة المتطوعين العائدين من جبهات القتال، إلا أنه نكث عهده ووضع هؤلاء في السجن ولم يطلق سراحهم إلا بعد انتفاضة 1918م، ويعتبر هذا الحدث من بين الأسباب التي أدت إلى القطيعة بين الشيخ والسلطات الفرنسية. ينظر:

– حسان الجيلاني، **جهاد الشيخين الهاشمي الشريف وابنه عبد العزيز الشريف**، ط 01، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2017، ص ص 52 – 56.

2- خلّد الشاعر مفدي زكرياء الدور الذي لعبته المنطقة في دعم المقاومة الشعبية في الجزائر وما جاورها، إضافة إلىهذه الانتفاضة في إلياذته في قوله:

ويـــا وادي ســـوف العـــرين الأمـــين ... ومعقـــل أبطالنـــا الثـــائرين
ومـــأوى المناجيـــد مـــن أرضـــنا ... وأرض عشـــيرتنا الأقـــربين
وربـــض المحاميـــد أحـــرار غومـــا ... ومـــن حطمـــوا الظلـــم والظـــالمين
ودرب الســـلاح لأوراســـنا ... وقـــد ضـــاقت الســـبل بالســـالكين
أينســـى ابـــن شـــهرة أحـــرارنا ... تلقـــف رايتـــه بـــاليمين
وضـــرغامها الهاشـــمي الشـــريف ... يـــذيق « بـــواز» العـــذاب المهـــين
وكـــم كـــان ســـوف لضـــم الصـــفوف ... وجمـــع الشـــتات الحـــريص الضـــمين

– بواز **(Boise)** هو الحاكم العسكري لملحقة الوادي، ينظر: زكرياء مفدي، **إلياذة الجزائر**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 76.

3- حسان الجيلاني، **جهاد الشيخين** ...، المرجع السابق ، ص 72.

العزيز مظاهرات شعبية ضمت 1200 متظاهرا، تجمهروا أمام مقر الحاكم العسكري[1]، وقد وصفها الشيخ عبد الحميد بن باديس بـ: " **كارثة سوف الأليمة** "[2].

وتضاعفت موجة الهجرة منذ اندلاع الثورة التحريرية هروبا من انتقام ومؤامرات العدو الذي استشاط غضبا بعد اندلاع معارك الثورة في المنطقة وبعد تعاون الأهالي مع المجاهدين[3]، حيث سارع إلى القيام بعمليات اعتقال واسعة شملت المناضلين وأهالي المجاهدين الذين تعرضوا للتعذيب والسجن والاعتقال في المحتشدات التي أقامها مباشرة بعد اندلاع أول معركة في المنطقة يوم 17 نوفمبر 1954م؛ ألا وهي معركة حاسي خليفة.

يقول المهاجر العيد سعداني في هذا الصدد: « **لجأ المستعمر إلى وضع خطة للسيطرة على الأهالي، من خلال تعيين قائد موال له على رأس كل عرش،منحت له كل الصلاحيات مع تدعيمه ماديا ومعنويا، حيث أصبح للمستعمر كل المعلومات والمعطيات المتعلقة بحركة السكان لكل عرش خاصة منها الدخول والخروج من المنطقة والتجمعات، مما أثّر في حياة الأهالي من ناحية الحركة والعمل وكسب الرزق والعلاقات بين بعضهم البعض، خصوصا وأن بعض العروش كان لهم نشطاء في حزب الشعب، مما جعل العدو الفرنسي يشدد مراقبتهم ويكثف عمليات البحث على المشبوهين منهم ومهاجمة ومداهمة عائلاتهم، فكان لا مفر من الهجرة نحو تونس في تستر كامل عن المستعمر وعملائه المندسين لكسب الرزق والعيش في أمان[4]».**

1- الإمام بريك، **الثورة الجزائرية في وادي سوف 1954م – 1962م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف صالح فركوس، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2014م، ص ص 69 – 85.

ينظر أيضا: حسان الجيلاني، **جهاد الشيخين...**، المرجع السابق، ص ص 139 – 143.

2- البصائر، س 03 – ع 123، 24 جمادى الثانية 1357هـ / 22 جويلية 1938م.

3- مقابلة شفوية مع بوزيدي السعيد(من مواليد سنة 1934م)، بمنزله، بلدية ورماس، يوم 18 أفريل 2018م.

– مقابلة شفوية مع العزوزي هبهوبة (من مواليد سنة 1938م)، بمنزله، بلدية الدبيلة، يوم 08 ديسمبر 2018م.

4- مقابلة شفوية مع المهاجر العيد سعداني (من مواليد سنة 1927م)، بمنزله بالدبيلة، يوم 18 نوفمبر 2020م.

من جانب آخر؛ فقد كشف سجل المهاجرين الجزائريين القاطنين بحي قريش[1] بالحاضرة تونس خلال الخمسينيات من القرن العشرين على بعض الحالات المتعلقة بالهجرة القسرية، فرارا من ملاحقات السلطات الاستعمارية بوادي سوف، وللتمييز بين وضعيات المهاجرين الذين قدموا إلى الحاضرة تونس قبل أو بعد اندلاع الثورة الجزائرية، قسّم المشرفون على شؤون المهاجرين أولئك إلى صفتين: صفة أولى تحمل مصطلح " **لاجئ** "؛ وتعني الذين هاجروا بعد اندلاع الثورة التحريرية، حيث كتب على أغلب هذه الحالات عبارة: " **فارا من الاضطهاد**" أو " **فارا من ضغط العدو** " ، أما الصفة الثانية فتحمل مصطلح " **مستوطن** "، ويقصد به أولئك الذين هاجروا قبل اندلاع الثورة التحريرية[2].

واعتمادا على نفس السجل؛ فقد وجدنا بعض العينات التي كان الدافع السياسي والأمني وراء هجرتها إلى الحاضرة، حيث هاجر كل من البشير بن أحمد فرحات ومحمد بن حامد سوفية رفقة عائلاتهما سنة 1955م، أما في سنة 1956م فقد هاجرت عائلات كل من العربي بن عبد القادر بوخزنة ومحمد بن الأخضر خزان وعلي بن عمار مكاوي وخزاني بن الصادق التابعي والهادي بن التجاني بوهني، وفي سنة 1957م هاجر أحمد بن محمد غضبان، كل هؤلاء فروا من اضطهاد العدو واستقر بهم المقام في حي قريش بالحاضرة[1]، وغيرهم كثير ممن اضطروا إلى هجرة خارج الديار بعد اندلاع الثورة التحريرية.

وقد زادت وتيرة الهجرة بعد اكتشاف التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني سنة 1957م، وقد أكدّت الباحثة الفرنسية (Muriel Cohen) أن مغادرة بعض المهاجرين السوافة ارتبطت بمسائل سياسية شملت المطلوبين كناشطين في جبهة التحرير الوطني أو لتجنب

1- يعتبر هذا السجل وثيقة تاريخية هامة تخص المهاجرين الجزائريين المقيمين بحي قريش بالحاضرة تونس، يحمل في طياته بيانات ومعلومات قيمة عن المناضلين والمنخرطين في المنطقة الأولى – الناحية الثانية وفق هيكلة التنظيم المدني لجبهة التحرير بتونس، هؤلاء الذين بلغ عددهم 163 مهاجرا جزائريا غالبيتهم أرباب أسر، حيث خصصت صفحة كاملة لكل واحد، ينظر إلى الملحق رقم 02؛ **نموذج للبيانات التي يحملها سجل المهاجرين الجزائريين بحي قريش بالحاضرة.**

2- سجل المهاجرين الجزائريين القاطنين بحي قريش بالحاضرة، متحف المجاهد بالوادي.

الوقوع في المشاكل، بعد انتشار شبكات جبهة التحرير الوطني التي عانت من القمع الشديد بعد أن تعرض أفراد من أسرهم للسجن والإعدام من قبل الجيش الفرنسي[2].

كما شهدت السنوات الأخيرة من الثورة هجرة حوالي11 عائلة من عائلات البدو الرحل في الجهة الشرقية من وادي سوف من عرش دويم بإبلهم وأغنامهم في شهر أكتوبر 1961م، فرارا من الضغوطات والمضايقات الاستعمارية التي ضيقت الخناق عليهم[3].

وقد أعطى أبو القاسم سعد الله مثالا عن الصورة الحقيقة التي يراها المهاجر الجزائري في تونس مقارنة بالجزائر قائلا: « **وكانت تونس بالنسبة لي هي " داري " التي أعرف فيها الناس والشوارع والأدب وأنماط العيش. أما الجزائر العاصمة فظلت جافية في وجهي، لأن العنصر الأوروبي وعامل اللغة جعلاني أحس فيها بغربة شديدة.**»، ويضيف قائلا: « **فوطن بلا حرية هو سجن رهيب لأهله**»[4].

إن الغالبية العظمى من المهاجرين ممن حاورناهم في أسباب الهجرة، يؤكدون على أهمية الدافع السياسي، ويحمّلون الاستعمار الفرنسي عن كل تدهور مسّ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهذا المهاجر محمد خزاني غمام عمارة مثلا يلخص أسباب الهجرة في سوء المعيشة وانتشار البطالة والفقر والجوع بسبب مضايقات الاستعمار ومداهماتهم المتكررة لمزارعهم ومنازلهم[5].

02:عوامل الطرد الاقتصادية:

1- سجل المهاجرين الجزائريين القاطنين بحي قريش، الصفحات 06، 18، 63، 110، 115، 133، 134، 169.

2- Muriel Cohen, **Des familles invisibles: Politiques publiques et trajectoires résidentielles de l'immigration algérienne (1945-1985),** Thèse pour le doctorat d'Histoire, sous la direction d'Annie Fourcaut, Panthéon Sorbonne UFR d'Histoire , Université Paris 1, soutenue le 7 juin 2013, p 80.

3- مقابلة شفوية مع عبد القادر دويم (من مواليد 1940م)، بمنزله، بلدية الرباح، يوم 29 أفريل 2018م.

4- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005، ص ص 47 – 207.

5 – مقابلة شفوية مع المهاجر محمد خزاني غمام عمارة (من مواليد سنة 1940م)، بمنزله ببلدية حاسي خليفة، ولاية الوادي، 18 نوفمبر 2020م.

لقد شكّلت الظروف الاقتصادية القاسية لمنطقة وادي سوف أحد أهم دوافع الهجرة إلى خارج حدودها؛ هذا العامل الذي أكدته مجمل الدراسات الأكاديمية التي حاولت معالجة هجرة السوافة خلال فترة الاحتلال، فقد ذكر عالم الآثار الفرنسي" آدريان باربروغر" **(Adrien Berbrugger)** سنة 1860م أن هجرة سكان وادي سوف كانت منذ القديم من أجل التجارة، وخاصة قبيلة طرود التي اشتهرت بهجرتها إلى تونس[1]، أما الباحث " **جان جاك روجر** " **(Jean Jacques Rager)** سنة 1950م، فأكّد أن السوافة يضطرون إلى الهجرة إلى البلاد التونسية وشمال الجزائر ووادي ريغ، لأن موارد البلاد غير كافية على الإطلاق، ولأن متوسط الدخل السنوي للفرد يبلغ حوالي 06 آلاف فرنك مقابل معدل المواليد المهم للغاية، واستحالة زيادة المزارع خاصة وأن زراعة الحبوب معدومة؛ وإنتاج التمور لا يتجاوز مقدار 120 ألف قنطار؛ التبغ 1.100 قنطار، ونتيجة لذلك يقول: « **رأينا السوفي يهاجر كثيرا ويفضل وجهته نحو البلاد التونسية**[2]».

كذلك يذهب أبو القاسم سعد الله إلى أن الحياة الاقتصادية كانت تدفع أهالي وادي سوف إلى طلب العيش خارج حدودهم، لذلك اتجه كثير منهم إلى البلاد التونسية في فترات مختلفة، بينما اتجه آخرون منهم إلى بعض المدن الجزائرية مثل قسنطينة وما جاورها[3]، أما عمار شعابنية ففد برّر هجرة السوافة نحو مراكز الحوض المنجمي بقفصة بالبحث عن العمل غير المتوفر في منطقتهم[4].

من جهة أخرى كانت صعوبة العيش في المنطقة قد جعلت سكانه كثيري التنقل بحثا عن أسباب الرزق، وقد أصبحت الهجرة عندهم طريقة من طرق الحياة[5]، وقد كشفت بعض

1 - Adrien Berbrugger,**Des Frontières de l'Algérie**, Revue Africaine,4° Année, N° 24, volume 4, Adolphe Jourdan Libraires- Editeur, Alger, Octobre 1860, p 412.

2- Rager, Jean-Jacques, **op.cit**, pp 21 – 123.

3 – أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005، ص 172.

4– محمد عمار شعابنية، **قصة الفسفاط في تونس 1885 – 1910**، دار سحر للنشر، تونس، 1996، ص 121.

5 – أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء**، ج3، المرجع السابق، ص ص 102 – 103.

وثائق الأرشيف التونسي عن أهمية الدافع الاقتصادي في هجرة بعض السوافة إلى البلاد التونسية، وكمثال على ذلك نجد أن الحاكم العام بالجزائر سنة 1900م يعلم المقيم العام بتونس أن حاكم ملحقة الوادي قد زوده بقائمة السوافة الذين تحصلوا على جوازات سفر، ويسمح لهم بالدخول إلى البلاد التونسية من أجل العمل[1]، كما كشفت رسائل بعض المهاجرين السوافة أن هجرتهم إلى الحاضرة تونس كانت من أجل العمل، كالرسالة التي أرسلت من طرف مجهول إلى المقيم العام بتونس سنة 1922م[2]، ورسالة الأخوين علي وطليبة أبناء محمد النفطي السوفي سنة 1923م[3]، وكذلك محمد بن عمر التومي السوفي في نفس السنة[4].

وقد قال قدامى وكبار المنطقة:« **ترتكز الحياة في بلاد وادي سوف على ثلاث أعمدة: النخلة، حرفة الخياطة، والميزان؛ وإذا ما اختل أحدها ذات يوم، فإن اقتصاد المنطقة سوف ينهار إلى الأبد، وعندها ستفرغ المنطقة من أهاليها ولن يبقى بها سوى بعض جذوع النخيل** »؛ فمنذ نصف قرن مضى تراجعت هذه الأعمدة تدريجيا بصفة معتبرة، فتدهورت زراعة النخيل بفعل تدني مستوى المياه، ونقص المردود للمالك والعامل، فالمالك لم يعد قادرا على تحمل أعباء الصيانة التي راحت تتزايد باستمرار، فنخلة الغرس تدرّ في المتوسط ألفين فرنك سنويا، ونخلة الدقلة 03 آلاف فرنك سنويا[5]، وهذا غير كاف مقابل الأتعاب الشاقة والمصاريف الباهظة التي يدفعها الفلاح السوفي[6].

1– ينظر الجدول رقم19: قائمة المتحصلين على جوازات سفر باتجاه البلاد التونسية.

- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 16, **Lettre de Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 14 Avril 1900.

2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 49, **Lettre à M. le Résident Général**, Tunis le 07 Mars 1922.

3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 72, **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de les frères Ali et Tliba ben Mohamed Ennafti Essoufi à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 13 Mars 1923.

4-- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 67 , **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Mohamed ben Omar Ettoumi à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 13 Mars 1923.

5- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…**, p 04.

- Jean-René Vanney,**Note sur l'émigration des Souafa,** Bulletin de Liaison Saharienne, N 38, T 11, Institut de recherches sahariennes, Université d'Alger. Juin 1960, p 177.

6 – كانت غراسة فسائل النخيل من الأعمال الشاقة التي تتطلب تهيئة المكان المناسب لها حتى تكون عروقها قريبة من الماء البعيد عن سطح الأرض، لذا وجب إزالة طبقات سميكة من الرمال والحجارة، وهذا ما يعرف في المنطقة بـ " رفع =

فالوضع الزراعي كان دافعا مهما كما لخصه " جون بيقورو "(Jean Pigoreau) سنة 1954م بقوله: « **إن العيش في بلد فقير حيث تؤدي الزراعة الأحادية في بعض الأحيان إلى تفاقم نقص الموارد الطبيعية، وحيث تتطلب أعمال إزالة الرمال من بساتين النخيل جهدًا بدنيًا كبيرًا، لذا فقد ترك السوفي منذ فترة طويلة آفاقه الشاسعة لمناطق أكثر ثراء** »[1]، لذلك فإن العمل الشاق في الغوط (بستان النخيل) يفسّر الهجرة المبكرة للرجال من المنطقة[2].

أما القماش المحلي ذو الجودة المعترف بها، فقد تقلص تصديره نحو مدن الشمال بسبب تغير عادات اللباس عند الأهالي، كما أن نشاط الكيل بالميزان انحصر تقريبا في تجارة التبغ[3] الذي يدرّ حوالي 05 آلاف قنطار سنويا، وتراجعت تجارة الخضر والفواكه بسبب جلب هذه المواد من التلّ، وبقيت تربية الماشية – حوالي 100 ألف رأس – الثروة ذات المردود الأفضل بالمنطقة[4].

من جانب آخر فقد تعرضت التجارة الخارجية[5] لوادي سوف مع غدامس الليبية لضربة قوية منذ سنة 1890م بعد إلغاء تجارة العبيد التي كانت تدرّ فوائد مالية معتبرة على التجار والأهالي، مما أدى إلى تقليص التعاملات التجارية التي أصبحت تمثل الخمس فقط مما كانت عليه سنة 1850م، وأصبحت التجارة مقتصرة على بعض تجار قبائل الشعانبة

=الرمال "، فكان العمال يستخدمون وسائل حفر تقليدية ويرفعون الرمال على ظهورهم أو على الحمير والبغال، مشكلين حواجز رملية ترسم الحدود بين الجيران وتمنع هجوم رمال جديدة، وتكون حجابا للبستان وأهله.

ينظر: أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص ص 24– 25.

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa desmines de Gafsa,**Administrateur des Services Civils à El-Oued, El – Oued le 06 Avril 1954, p 01,Producteur:(CHEAM),Publication: France Archives, Cote : 20000046/85.

2 - Muriel Cohen,op. cit, p80.

3 – كان تبغ وادي سوف من أفضل الأصنافذات الجودة العالية وكان انتاجه المصدّر خاضعا لإصدار شهادة صادرة عن مصلحة زراعة التبغ، وتمثل منطقة قمار المركز الرئيسي لهذا الانتاج، الذي يمثل 10/9 من الإنتاج الإجمالي بالمنطقة

ينظر: - Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel,** N° 2394, Année 1918, p 907.

-Gouvernement général de l'Algérie, Commissariat Général du Centenaire, **Les Territoires du Sud de l'Algérie,** Deuxième partie, L'Œuvre accomplie, 1er Janvier 1903 — 31 Décembre 1929, ALGER, 1930, p 240.

4- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op. cit, p 04

5– يذهب " جون بيقورو " إلى أن بعض التجار المفلسين أو الذين يمرون بصعوبات مالية اضطروا إلى الهجرة من أجل إعادة بناء حياتهم من جديد. ينظر: - Jean Pigoreau, L'émigration des Musulmans …, op. cit, pp 03 – 04

والقطاطية لبيع تمورهم هناك[1]، وهذا ما سيؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي الذي سيدفع بالأهالي إلى الهجرة بحثا عن مصادر رزق أفضل.

إضافة إلى ما سبق، فإن الضرائب الثقيلة الملقاة على كاهل السكان كانت من بين الدوافع التي أجبرت البعض على الهجرة، وقد تمكن الباحث الفرنسي " جان برونز "[2](Jean Brunhes) سنة 1900م من الاطلاع على بيانات المكتب العربي بوادي سوف وملاحظة بعض الأرقام المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بعدد الحيوانات والأشجار التي خضعت للضرائب سنة 1899م. مع العلم أن تعداد السكان بلغ 22.620 نسمة فقط.

الممتلكات	النخيل	الجمال	الضأن	الماعز
العدد	192.152	6.979	24.510	27.864
قيمة الضريبة للوحدة	35 سنتيما	04 فرنك و88 سنتيما	255 سنتيما	305 سنتيما

الجدول رقم 13: أصناف وقيم الضرائب على الممتلكات في وادي سوف سنة 1899م[3].

نلاحظ جليّا من خلال هذا الجدول مدى حجم الثروة النباتية والثروة الحيوانية الخاضعة للضرائب، التي يعتمد عليها المجتمع السوفي الذي يشكل في غالبيته آنذاك مجتمعا بدويا، ترتكز حياته الاقتصادية أساسا على تلك الثروات، وبالتالي خضوعها للضرائب سيدفع هؤلاء إلى التهرب الضريبي بإتباع أي شكل من الأشكال؛ كالهجرة؛ مقاطعة السلطات الفرنسية وأتباعها؛ العيش في أبعد المناطق الحدودية.

1- André Roger Voisin, op. cit. p 243.

2- " جان برونز "**Jean Brunhes** (1890- 1930م) هو باحث أكاديمي وجغرافي فرنسي؛ كلفته وزارة التعليم العام الفرنسية في الأشهر الأولى من سنة 1900م بمهمة علمية لدراسة تنظيم الري في جنوب الجزائر وتونس، وقد أتيحت له الفرصة لزيارة واحات وادي سوف وواحات ميزاب على التوالي.

3- Georges Rolland, **État Statistiquesdes Oasis du Sahara Algérien, Hydrologie du Sahara Algérien**, Imprimerie nationale, Paris, 1894, p 318.

-Jean Brunhes, **Les Oasis du Souf et du M'zab, comme types d'établissements humains,** Bulletin de la Société de géographie, Tome V, Masson Et Cie Editeurs, Paris, 1er semestre 1902,p 17.

كما يتضح لنا تباين قيمة الضريبة على كل صنف؛ حيث شكلت القيمة المفروضة على الجمال أعلى نسبة، وهذا ما سيشكل عبأ ثقيلا على ملاّك هذا النوع من الحيوانات الذي يمثل رئة حركة النقل الاقتصادي في المنطقة.

لكن من الملاحظ أن تلك الرسوم السابقة لسنة 1899م، قد شهدت زيادات كبيرة بعد العقدين الأولين من القرن العشرين وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الممتلكات / السنوات	النخيل	الجمال	الضأن	الماعز
مرسوم 20 ديسمبر 1922م	1.80 فرنك	04 فرنك	0.25 فرنك	0.20 فرنك
مرسوم 31 ديسمبر 1941م	04 فرنك	05 فرنك	1.5 فرنك	2.5 فرنك

الجدول رقم 14: تطور رسوم الضرائب في وادي سوف من سنة 1922م إلى سنة 1941م[1].

ومن خلال الجدولين السابقين يتضح لنا مدى ثقل السياسة الضريبية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في المنطقة، والتي أثقلت كاهل السكان وانعكست سلبا على مردود الإنتاج الفلاحي.

هذا وقد عبّر الأهالي السوافة سنة 1928م عن تذمرهم الشديد إزاء الضرائب المسلطة على نخيلهم والتي تعدت إلى تسليط ضريبة جديدة على التمور، في مراسلة إلى الحاكم العام بالجزائر نشرتها جريدة الشهاب بعنوان: " **حول اضطهاد وادي سوف وملحقاته؛ كتاب مفتوح لجناب الوالي العام بالجزائر** "، هذه الشكاية التي تعطي صورة حقيقية على ما حلّ بشعب وادي سوف من الاضطهاد، وفيما يلي مقتطف مما جاء في مقدمة المراسلة:« **يا جناب الوالي، كان رجال دولتنا السعيدة في زمن الاحتلال فرضوا علينا ضريبة نؤديها في كل**

1- عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918 -1947 وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005 – 2006، ص ص 127 – 129.

سنة على رؤوس النخيل، فامتثلنا وأطعنا وتمادينا على دفعها وما شعرنا إلا أن فاجأنا الأمر المحتم والقدر المقدر بدفع زوج فرنكات على كل قنطار من التمر يدفعها البائع منا لمكنز السوق سواء وقع البيع بديارنا أو بأجنتنا فأبكانا ذلك وأحزننا ولم يسعنا إلا أن اجتمعت طائفة منا وقصدوا حاكم المكان وطلبوا منه تخفيف هاته الملمة التي أثقلت كواهلنا فلاقوا منه أذنا صماء. يا جناب الوالي كيف يسوغ لنا أن نؤدي ضريبة على رؤوس النخيل وضريبة على ثمره...»[1].

وتساءل الأهالي؛ لماذا لا يطبق عليهم قانون الضرائب الخاص بالفلاحين التليين، الذين يؤدون الضرائب الدولية إلا على الهكتارات الترابية ولا يدفعون على ما نتج منها من الحبوب إلا ما جلب للأسواق ويباع بها؟، كما أخبروا الوالي العام أن أهالي وادي سوف ليسوا كسكان بسكرة وجلال وورقلة ووادي ريغ أرباب النخيل الكثير يجلبون تمرهم للأسواق ويباع بها، ولو أنه يطلع شخصيا عن المشقة التي يكابدونها من أجل غراسة النخيل وما يحصل لهم من التعب والضنى،لأسقط عنهم ما فرضه أسلافه عليهم من ضرائب، حيث بسبب كثرة الرمال وعمق الماء يتطلب استصلاح مكان غرس نخلة واحدة نقل الرمال على ظهورهم ودوابهم ليلا ونهارا سنة كاملة، وبذلك يطالبونه بإلغاء الضريبة الثانية على التمور[2].

وقد واصل الأهالي شكواهم ضد تلك الضريبة من خلال مراسلة السيد محمد الشريف سيسبان الوكيل الشرعي والنائب المالي لقسم باتنة عاصمة الصحراء، التي نشرت في جريدة الشهاب أيضا في ركن الشكاوي والمظلمات عن الوطن بعنوان: " **نداء سكان الوادي سوف وملحقاته إلى زعيم باتنة الشهير** "؛ هذا النائب الذي توسم فيه الأهالي الإخلاص والغيرة

1- سلمي سالم بن الطاهر، **حول اضطهاد وادي سوف وملحقاته**، جريدة الشهاب، ع 144، س 03، 26 أفريل 1928م ص 18.

2- سلمي سالم بن الطاهر، المصدر نفسه، ص 19.

على أمته والوطنية الحقة لبلده، وطالبوه بالدفاع عن مصالحهم والمطالبة بإلغاء الضريبة الثانية[1].

وفي أواخر سنة 1938م نشرت جريدة البصائر مقالا لجمعية الرابطة السوفية التي تأسست بالعاصمة بسعي أهالي وادي سوف، وهي جمعية خيرية غايتها إعانة السوافة والدفاع عنهم داخل سوف وخارجها، صوّرت من خلاله قسوة الوضع المعيشي بالمنطقة كما يلي: « **وأرض سوف معدومة المعامل، غير صالحة للفلاحة والتجارة، ولا صادرات لها إلا التمر الذي هو من ثمرات النخيل، وهي جدّ فقيرة، ولهذا ترى كثرة أبناء هذه البلاد يتجرعون مرارة الاغتراب ابتغاء المعيشة، فمنهم النازح إلى الجنوب التونسي للعمل في شركة مناجم الفسفاط، ومنهم النازح إلى المدن الجزائرية لحمل الأثقال بالموانئ وغيرها...**»[2].

وإلى وقت متأخر وخلال الأربعينيات من القرن العشرين كانت الضرائب المجحفة والثقيلة المفروضة على النخيل سببا مباشرا في هجرة عائلة بالعيد الطاهر إلى منطقة المتلوي المنجمية، بعدما اضطر إلى بيع كل ما يملكه من النخيل الذي كان مصدر رزقه، حيث هاجرت عائلته رفقة عائلتي عدائكة عبد الحفيظ ورحال محمد[3].

وقد أكّد الباحث الفرنسي (Jean-René Vanney) سنة 1960م على أهمية الدافع الاقتصادي الذي حصره في الانخفاض التدريجي في منسوب المياه الجوفية، والدخل المنخفض، وخلص إلى أنه ما من جماعة بشرية صحراوية أكثر ملاءمة للهجرة من

1- سلمي سالم بن الطاهر، **نداء سكان الوادي سوف وملحقاته إلى زعيم باتنة الشهير**، جريدة الشهاب، ع 154، س 04، 05 جويلية 1928م، ص 11.

2- عبد الحفيظ بن الطاهر (عن جمعية الرابطة السوفية)، **على هامش خط المواصلات بين بسكرة وسوف**، البصائر، ع 143، س 04، 09 ديسمبر 1938م، ص 08.

3- مقابلة شفوية مع المهاجر بالعيد الحبيب بن الطاهر (من مواليد 03 جانفي 1955م بالمتلوي)، بمنزله بحي تكسبت الغربية، مدينة الوادي، 20 أفريل 2021م.

السوافة[1]، لذا فإن تدهور أعمدة الحياة الثلاثة: النخلة، حرفة الخياطة، والميزان، أدى إلى انهيار اقتصاد المنطقة[2]، وهذا ما ساهم في انتشار السوافة في مدن الشمال الجزائري وفي المدن التونسية منذ مطلع القرن التاسع عشر.

من جانبهم لخص أعيان أعراش المصاعبة والأعشاش الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية لأهالي وادي سوف بعد الحرب العالمية الثانية، واشتكوا معاناتهم ومشاكلهم في رسالة[3] تقدموا بها إلى حاكم ملحقة الوادي بتاريخ 13 فيفري 1948م، وختموا رسالتهم بتذكير السلطات المحلية بخروج كثير من الناس من الوطن عمالا لأجل معاش أولادهم، وهربا من المجاعة[4] المرتقبة، وطالبوا بضرورة النظر إليهم بعين الرأفة والشفقة، وبتخفيف الضرائب عنهم وجلب المنافع إليهم[5].

وهكذا فقد وصف أبو القاسم سعد الله الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها الأسرة السوفية بأنها معيشة ضنكة، فرغم اجتهاد الفلاح منهم في تنويع مزروعاته من نخيل وتبغ (دخان) وبعض الخضر القليلة، فإن مداخيلها غير كافية لسد حاجيات الأسرة، بسبب سياسة

1- Jean-René Vanney,**Note sur l'émigration des Souafa,** Bulletin de Liaison Saharienne, N 38, T 11, Institut de recherches sahariennes, Université d'Alger. Juin 1960, p 177.

2 - Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op. cit, pp 03 - 04.

3- ينظر إلى الملحق رقم 03؛ **رسالة من كافة أعراش المصاعبة والأعشاش – أكبر قبائل وادي سوف – إلى حاكم ملحقة الوادي؛** تلخص حجم المعاناة التي يعيشها الأهالي، وتبرر ضرورة الهجرة إلى خارج حدود المنطقة.

4 – حفظت الذاكرة الشعبية ووثائق الأرشيف المحلي سنوات الأزمات والمجاعات التي عانتها المنطقة بداية من سنة 1897م إلى غاية سنة 1958م، وسميت كل سنة باسم الحدث البارز الذي ميزها، فمثلا سميت سنة 1898م (عام الطاعون) = قتل الكثير من الأهالي السوافة، سنة 1910م (عام الدقيق) = ذهاب السوافة إلى قابس لجلب الفرينة، سنة 1911م (عام نفطة) = سوق جيدة للتمور بنفطة، سنوات 1909م، 1928م، 1941م (عام الزاما– Zama) = سنوات سيئة جدا، سنة 1936م (عام لكحل) = سنة سيئة جدا لموت الكثير من القطيع. سنة 1945م (عام الحلبة) = أكل البدو الرحل الحلبة نظرا للمجاعة، سنة 1952م (عام الرايب) = سنة سيئة جدا، سنة 1956م (عام الصيش – sich) = فساد كل منتوج التمور… ينظر:

A.M.M.E: **Calendrier Coutumier Employé dans le Souf et Basé sur les Faits Marqués de l'Année**, p p 01 – 02.

5– رسالة من كافة أعراش المصاعبة والأعشاش إلى حاكم ملحقة الوادي، بتاريخ 13 فيفري 1948م، أرشيف متحف المجاهد لولاية الوادي.

الاحتكار[1] التي قيّدت السعر وسقفته، أو لمحدودية كميات المنتجات لقلة وبساطة وسائل الاستغلال الفلاحي، فخلال الحرب العالمية الثانية عمّت المجاعة وانقطع الدقيق ولم يبق إلا مخزون التمر لمن كان عنده، وقد اضطر الكثير من الناس إلى الاقتراض من أجل الأكل[2].

ويدعم نفس الفكرة المهاجر غرنوق محمد بن مبارك مبررا هجرته إلى تونس قائلا: **«هاجرت إليها نتيجة قسوة البيئة الصحراوية التي عشت فيها رغم مضايقة الاستعمار الفرنسي وعملائه، فكنت ممن شملهم التشرد في سن مبكر بحثا عن لقمة العيش، فوليت وجهي شطر تونس فارا من حياة البؤس والفقر ... ولم تكن لي وقتها خلفية سياسية اتهمها بما حصل لي بل كنت أعتقد الأمر طبيعيا نتيجة اليتم والفقر والتفكك الأسري وقسوة الطبيعة، ولم أنفرد بهذه النظرية بل كانت نظرة 90% من جيلي، حيث كنت أعتقد أن العيش الرغد والحياة الحضرية وممارسة الحكم هي من الأمور التي أخص الله بها الفرنسيين وعملائهم رغم الرفض المتجدد في النفوس لهذا الحاكم، واعتبره العدو اللدود لديننا بطريقة الوراثة والتقليد[3]».**

---

1 – منذ سنة 1905م تمّ الاتفاق بين الحكومة العامة في الجزائر والإقامة العامة في تونس على إرسال بعثة سنوية من تونس إلى وادي سوف، من أجل شراء التبغ من المزارعين مباشرة، مع ضمان تصريف الانتاج ومراقبة البعثة وحمايتها من المهربين من طرف السلطات المحلية بالمنطقة، وقد تمّ شراء معظم حصاد التبغ من قبل شركة الاحتكار التونسية(Compagnie des Monopoles Tunisiens) إلى غاية سنة 1914م، لتشرع السلطات بتونس في توسيع زراعته بمنطقة قابس، ومع بدايات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م أصبح تسويق المبيعات مقتصرا على الأسواق الداخلية الجزائرية، وبقيت المساحات المزروعة كما هي (من 35 إلى 40 هكتار)،وتقلب الإنتاج خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (27 – 1929م) بين 600 و 800 قنطار، وبعد تلك الفترة احتكر بيع التبغ من طرف المعمرين الفرنسيين أمثال " شيكة " ومن بعده " كاني "، حيث يمنع على فلاحيه بيعه للتجار الأحرار والمهربين أو الاحتفاظ بجزء منه، وقد تعرض والد أبي القاسم سعد الله إلى حجز جميع ممتلكاته والجزّ به بسجن الكدية بقسنطينة بسبب بيعه للتجار الأحرار. ينظر:

– أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص ص 31 –33.

– علي غنابزية، **أدوار الكفاح المسلح في وادي سوف والجنوب الشرقي الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي 1854–1962**، ط01، مطبعة الوادي، إصدار مديرية الثقافة لولاية الوادي، 2016، ص 92.

- Les Territoires du Sud de l'Algérie Deuxième partie, L'Œuvre accomplie, op.cit., p240

2– أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص ص 32 – 46.

3– مذكرات غرنوق محمد بن مبارك، مخطوط، (لدي نسخة منه)، ص ص 03 – 04.

أما بالنسبة للبدو الرحل وشبه الرحل الذين شملتهم الهجرة أيضا، فإننا نجد " جون بيقورو " يربط ترك هؤلاء لمراعيهم وقطعانهم من الإبل والأغنام بضرورة وقوع كارثة حقيقية تجبرهم على التخلي عن طريقة الحياة التي تناسبهم جيدا، كفقدان قطعانهم وبساتين نخليهم بسبب القحط وقلة المراعي وتدهور المحاصيل من التمور، فتتحطم آمالهم الرعوية والزراعية، كما حدث مع بدو الربايع والفرجان والشعانبة وأولاد حميد الذين التحقوا بمناجم قفصة، وبالتالي استسلام هؤلاء بشكل سيء وسريع للأعمال المنجمية الشاقة مقابل ربح مادي[1].

هذا ما أكده لنا بعض البدو الرحل الذين ربطوا أسباب هجراتهم بالوضع المحرج والمأسوي الذي آلت إليه منتجعاتهم الرعوية، فهاجروا رغبة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية وبحثا عن ظروف معيشية أفضل في مناطق قبلي ودوز وما جاورها ذات النمط البدوي في الجنوب الغربي التونسي[2].

03:عوامل الطرد الدينية والتعليمية:

03– 01 : عوامل الطرد الدينية:

كان العامل الديني من بين أهمّ الأسباب التي دفعت بالمسلمين الجزائريين إلى الهجرة خارج وطنهم، بعدما تمكنت فرنسا من احتلال الجزائر بداية من سنة 1830م، التي أضحت ترزح تحت نير الاستعمار وسلطة الكفر والطغيان، فتحولت بذلك البلاد من دار سلام إلى دار حرب، وأصبحت بذلك الهجرة مشروعة[3] للجزائريين الراغبين في ذلك، فالمتدبر لكتاب

1 - Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 05.

2– مقابلات شفوية بمنطقة دوار ماء الحدودية مع: رقيعة خليفة (مواليد خلال 1946م)، بتاريخ 28 أفريل 2021م. معتوقي عمار (مواليد خلال 1950م)، بتاريخ 16 ماي 2021م.

3 – قال الإمام النووي: « **قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار السّلام باقية إلى يوم القيامة**»، ينظر أبو زكريا النووي، **صحيح مسلم بشرح النووي**، ج13،ط 02، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، 1972، ص 08.

الله تعالى وللسيرة النبوية يجد أنّ للهجرة فضل وشأن عَظيم في الإسلام، حيث حثّ عليها الشّرع ورغّب فيها ومدح من فعلها:

– **الهجرة في القرآن الكريم**[1]: تناول القرآن الكريم قضية الهجرة في العديد من المواضع، ولم يقتصر على الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة، وإنما تعرض لها بأنواعها ودلالاتها المختلفة، وتضمَّنت سوره موضوعها سواء بذكر الكلمة الدالَّة عليها صراحة أو بصورة ضمنية، وقد ورد الفعل (هاجَر) ومشتقاته في 24 موضعا من القرآن الكريم، تدور معانيها في مفارقة الإنسان لوطنه وعشيرته بتنقله من موضع إلى آخر، أو من بلد إلى بلد آخر[2].

في تفسير قوله تعالى:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾[3]، يذكر الشيخ السعدي أن في هذه الآية وعيد شديد لمن ترك الهجرة مع قدرته عليها حتى مات، وفيها أيضا دليل على أن الهجرة من أكبر الواجبات،

1– في فهرس مواضيع القرآن الكريم من مصحف التجويد، أدرجت الهجرة كأحد أبواب الجهاد، وصنفت آيات الهجرة إلى أربعة أصناف:

أ– **ثواب المهاجرين**: سورة البقرة (الآية 218)، سورة آل عمران (الآية 195)،سورة الأنفال (الآيات72 – 75)،سورة التوبة (الآيات20 – 22)،سورة التوبة (الآيات101 – 117)،سورة النحل (الآيتان41 – 42)،سورة الحج (الآيات58 – 60)،سورة الزمر (الآية 10)،سورة الحشر (الآيات08 – 10).

ب –**وجوب الهجرة**: سورة النساء (الآية 89)،سورة النساء (الآية 96 – 99)،سورة الأنفال (الآية 72)،سورة النحل (الآية 110)،سورة العنكبوت (الآية 56)،

ج –**هجرة النبي صلى الله عليه وسلم**: سورة التوبة (الآية 41)،

د –**هجرة الأنصار**: سورة التوبة (الآية 117)،سورة الحشر (الآية 09)،

ينظر:**مصحف التجويد " ورتل القرآن ترتيلا "**، ط 04، دار المعرفة، دمشق، 1999، ص 29.

2– هاجروا =09 مرات؛ المهاجرين =05 مرات؛ يهاجروا = 03 مرات؛ مهاجرا = مرتان؛ يهاجر = مرة واحدة؛ هاجر = مرة واحدة؛ هاجرن = مرة واحدة؛ مهاجرات = مرة واحدة؛ = تهاجروا = مرة واحدة. ينظر: إبراهيم عبد المعطي، **الهجرة في لغة القرآن الكريم**، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، السعودية، تاريخ الاطلاع 25 / 11/ 2021م، متوفر على الرابط:https://tafsir.net

3– الآية 97 من سورة النساء.

وتركها من المحرمات؛ بل من الكبائر، وفي الآية (98) التي تليها يستثنى من العقاب المستضعفون من الرجال والنساء والأطفال الذين لا قدرة لهم على الهجرة بوجه من الوجوه[1].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾[2]، يقول الشيخ السعدي: « **هذا في بيان الحث على الهجرة والترغيب وبيان ما فيها من المصالح...، فالمراغم مشتمل على مصالح الدين، والسعة على مصالح الدنيا**»[3]، ويضيف الزمخشري: «**وقالوا: كل هجرة لغرض ديني؛ من علم، أو حج، أو جهاد، أو فرار إلى بلد يزداد فيه طاعة أو قناعة وزهداً في الدنيا، أو ابتغاء رزق طيب فهي هجرة إلى الله ورسوله، وإن أدركه الموت في طريقه فأجره واقع على الله**»[4].

ومن جانبه قسّم القاضي ابن العربي مشروعية الهجرة إلى ستة أقسام[5]:

أ) الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة.

ب)الخروج من أرض البدعة، قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: لا يحلّ لأحد أن يقيم ببلد سبّ فيها السلف.

ج) الخروج عن أرض غلب عليها الحرام؛ فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم.

1- عبد الرحمان بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنّان**، ط01، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص ص 195 – 196.

2- الآية 100 من سورة النساء.

3- عبد الرحمان بن ناصر السعدي، المرجع نفسه، ص 196.

4 – أبو القاسم الزمخشري، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،ج5، ط03، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 256.

5- محمد بن عبد الله (ابن العربي)، **أحكام القرآن**، مراجعة وتعليق محمد عبد القادر عطا،ج 01، ط 03، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص ص 611 – 612.

د) الفرار من الإذاية في البدن.

هـ) خوف المرض في البلاد الوخمة، والخروج منها إلى الأرض النزهة.

و) الفرار خوف الإذاية في المال؛ فإن حرمة مال المسلم كحرمة دمه.

وأضاف الفقهاء المعاصرون أن الهجرة هي: «**الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن**»، و«**الفرار بالدين من الفتن إلى محل يأمن فيه من الآثام**»[1].

– **الهجرة سنة الأنبياء والرسل:** يستلهم المسلمون العبر والدروس من القصص القرآني، الذي يخبرنا فيه الله تعالى بهجرة الأنبياء عليهم السلام؛ نوح؛ إبراهيم؛ لوط؛ يونس؛ يوسف؛ موسى...[2]، كما أن السيرة النبوية العطرة شهدت هجرات تاريخية مهمة، كالهجرتين الأولى والثانية إلى الحبشة، والهجرة النبوية الشريفة التي يحيي المسلمون ذكراها بداية كل سنة هجرية، فيقدم الأئمة دروسا ومواعظ من خلال خطب الجمعة ودروس مسائية في المساجد، تشحذ من خلالها همم هؤلاء للاندفاع نحو الهجرة استجابة لأمر الله تعالى واقتداء برسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم وبأصحابه رضوان الله عليهم، وهذا ما أكده عدد معتبر من المهاجرين الذين " هربوا بدينهم " حسب تعبيرهم، فهم يعتبرون أن الهجرة إلى بلد عربي مسلم كتونس وغيرها هي واجب ديني، وهي شكل من أشكال مقاومة المحتل، وليست هروبا واستسلاما للقضاء والقدر[3].

03 – 02 : دوافع الطرد التعليمية:

1– إبراهيم عبد الله سلقيني، **الهجرة وأحكامها؛ دراسة شرعية لواقع الهجرة العشوائية في العصر الحديث**، ط 02، الملتقى للنشر، تركيا، 2022م، ص 32.

2–المرجع نفسه، ص ص 47 – 58.

3– من هؤلاء نذكر: صوالح محمد مبروك – رقيعة خليفة – بحري حمد – بريك الشايب...

ومن عوامل الطرد أيضا تضييق السلطات الاستعمارية على المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف، إضافة إلى دور الجامعة الإسلامية التي شجعت الجزائريين على الهجرة[1]، زيادة عن الحسّ الديني الحاد جدا لدى الفرد السوفي والذي أدى بعدد منهم إلى الرحيل نهائيا، ورغبة آخرين في تحصيل العلم باعتبار بعض المهاجرين من الطلبة مثقفي المنطقة خاصة باتجاه المراكز التعليمية بالبلاد التونسية[2]، كما ساهمت الحركة الإصلاحية الجزائرية التي امتد صداها إلى المنطقة على تشجيع الآباء في إرسال أبنائهم إلى جامع الزيتونة[3]، أمام المردود المتواضع للمؤسسات التعليمية في المنطقة التي لم تشهد تطورا بسبب ضعف هياكلها ومحدودية المناهج والبرامج التقليدية ونقص التأطير في ظل المراقبة والتضييق الدائم من طرف السلطات الاستعمارية[4].

كان واقع التعليم القرآني في وادي سوف خلال الثلث الأول من القرن العشرين متواضعا من حيث الأداء والتحصيل، وهذا نظرا لعدم اهتمام غالبية المجتمع السوفي، إضافة الأجرة غير المحترمة وغير القارة للمؤدب. ومن جهة أخرى فإن التعليم العربي الحر تحوم حوله الشبهات والاهانات، فيقول التليلي واصفا إياه: « **فلا كرامة ولا نظام ولا تقدير ولا احترام**»، خاصة في عدم وجود جمعيات محلية مؤلفة من الأغنياء ذوي النفوذ لدى السلطات، تتكفل بكل ما يلزم المدرسة من وسائل التعليم[5]. فالشيخ عمار بن الأزعر بعد أن أتم حفظ القرآن الكريم بمدينة بسكرة عاد إلى مسقط رأسه مدينة قمار؛ لكنه لم يجد ما يصبو

1- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص ص 119 – 122.

2 - Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…**, op. cit, p 03.

3- أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص 23.

4 – محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

5- محمد الطاهر التليلي،**هذه حياتي**، المصدر السابق، ص ص 05 – 35.

إليه من طلب العلم؛ فرحل إلى تونس مشيا على الأقدام بصحبة والده أين انخرط بجامع الزيتونة سنة 1916م رغم المصاعب الكثيرة العظيمة التي تكبدها في سفره[1].

وقد تطرقت جريدة النجاح القسنطينية في عددها (549) الصادر بتاريخ 27 جانفي 1928م تحت عنوان " **عن بلاد الصحراء؛ وادي سوف بعد عامين، نظرة عمومية في الحالة الراهنة** "، إلى الوضع العلمي الذي وصفته في قولها:« **أما الحالة العلمية فهي خائبة للنهاية، بحيث لا يوجد في الوادي كلّه وفي الزقم والبهيمة والدبيلة وسيدي عون وحاسي خليفة والدرميني مدرّس غير قمار التي يوجد بها العالم المتطوع عمار بن الأزعر**»[2]، وهذا ما يؤكد نقص التأطير التعليمي الذي ظلت تعاني المنطقة خلال تلك الفترة.

فكان الطموح قويا والرغبة شديدة عند كل طالب علم أو وليّه، لمواصلة الدراسة في المؤسسات التعليمية بالجريد أو بالجامع الأعظم أو أحد فروعه، بعد تلقي المبادئ الأولية في التعليم القرآني، كما كان للمعلمين والشيوخ المحليين دورا مميزا في تشجيع تلاميذهم وطلبتهم النجباء على الرحيل إلى جامع الزيتونة، فإبراهيم العوامر بعد تعليمه الأول في المنطقة رحل إلى منطقة الجنوب التونسي لمواصلة دراسته هناك، لكن بعد عودته ألحّ عليه الشيخان عبد الرحمان العمودي ومحمد العربي بن موسى الالتحاق بجامع الزيتونة، أين تتلمذ على أبرز علمائها أمثال الشيخ النخيلي، الخضر بن الحسين، وحسن بن يوسف وغيرهم[3].

إن المتتبع لمسيرة الهجرات العلمية للطلبة السوافة تجاه جامع الزيتونة يلاحظ أنها شكلت سلسلة حلقات متواصلة وصلات مترابطة بين الشيوخ وتلاميذهم، كما أنها ظهرت بشكل مبكر بداية من القرن العشرين أو قبله بفترة وجيزة؛ فكان من الطلائع الأولى الشيوخ؛

1- سمير سمراد، **الشيخ عمار بن الأزعر القماري السوفي**، مجلة الإصلاح، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، س2، ع7، 2008، ص 60.

2- سمير سمراد، المرجع نفسه، ص 61.

3- سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف...**،المرجع السابق، ص 28.

إبراهيم العوامر؛ محمد الساسي معامير ؛ الطاهر العبيدي الذي التحق سنة 1904م؛ أحمد العبيدي سنة 1908م؛ وعبد العزيز الشريف سنة 1913م، ومع تقدم الزمن ازدادت وتيرة الهجرة العلمية تطورا[1].

من جانب آخر فقد تعدى أمر تشجيع الأبناء وحثهم على مواصلة الدراسة في الزيتونة إلى تقديم شروط أو منح عروض وامتيازات معنوية ومادية مقابل الحصول على شهادة زيتونية، مثلما صنع الشيخ الهاشمي الشريف الذي أوقف زاوية عميش القادرية وفروعها على أولاده، واشترط لمن يتولى إدارتها والتصرف في أملاكها أن يكون حائزا على شهادة التطويع من جامع الزيتونة، وقد تحقق شرطه قبل وفاته بشهرين سنة 1923م عندما تحصل ابنه الصغير عبد العزيز على شهادة التطويع[2].

وقد كان الطلبة الزيتونيون العائدون إلى قراهم أثناء العطل الصيفية يشجعون غيرهم من الشباب الراغبين في الالتحاق بجامع الزيتونة ويقدمون لهم النصائح، حاملين معهم أفكار جديدة وجرائد وأحاديث عن الدراسة وعن تونس والمشرق، متميزين بالعلم والاحترام الاجتماعي ومرتدين ملابس زيتونية أنيقة، الشيء الذي زاد من حماس هؤلاء الشباب في الهجرة[3].

وفي هذا الصدد يعلق الشيخ العربي بن عمار على نجاحه في مسيرته العملية والعلمية بقوله:« ... **وذلك من فضل الله علينا ولولا ذلك لبقيت في القرية وخسرتُ مستقبلي، وكانت عاقبتي كأخي رحمه الله.**»[4]، وهذا ما يفسر أهمية الهجرة في تكوين الفرد، وتعكس بالمقابل الفراغ التعليمي والوضع الثقافي المزري الذي كانت تعيشه المنطقة.

1- ينظرإلى الملحق رقم 04؛ **جدول لأبرز الطلبة السوافة الذين واصلوا تحصيلهم العلمي بالبلاد التونسية.**

2- سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، المرجع السابق، ص 19.

3- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 66 – 70.

4- العربي بن عمار، **مذكّرات حياتي في سطور**، مخطوط، ص 01.

إضافة إلى الروابط الصوفية التي ساهمت في دفع حركة الرحلات العلمية باتجاه البلاد التونسية، كزاوية الشيخ محمد بن إبراهيم القادرية بنفطة التي كانت تعتبر أهم مؤسسة دينية بالجريد والجنوب التونسي، والتي يمتد نفوذها إلى منطقة وادي سوف، وكذلك الزاوية القادرية بمنطقة توزر التي لها نفوذ على أقصى الجنوب التونسي والجزائري[1]، وكانت زاوية عميش القادرية ترسل حفظة القرآن الكريم لإتمام تعليمهم بزاوية نفطة، أو زاوية توزر التي يتولى أمرها آنذاك الشيخ المولدي بوعراقية.

فكانت مهمة زاوية سيدي المولدي بوعراقية الشريف تحفيظ القرآن على نفقة الزاوية معاشا وسكنى، فيأتيها الطلبة من كافة أطراف العالم الإسلامي[2]، كما مثّلت زاوية سيدي علي السُّني بمنطقة نفطة توأما لجارتها زاوية توزر، حيث نهل من معينهما عشرات المئات ممن دعتهم الضرورة لتحصيل العلوم الشرعية واللغوية من بينهم والد وجد الشيخ العربي بن عمار[3].

فكانت زوايا الجريد المحطات الأولى للبعض من الطلبة السوافة، سواء الذين يعودون إلى وادي سواف للإشراف على التعليم القرآني أو الذين يواصلون الاتجاه إلى جامع الزيتونة بتونس العاصمة، وهذا نظير الخدمات المجانية التي تقدمها في الإيواء والمأكل وغيرهما.

من جهتها ساهمت الأحباس التي أوقفها شيوخ الطرق الصوفية في البلاد التونسية لخدمة الطريقة ولنشر العلم على تشجيع هجرة الطلبة نحو المراكز التعليمية، فقد أوقف الشيخ الهاشمي الشريف شيخ الطريقة القادرية بالوادي وتقرت أحباسا في مدينة تونس خصصها لتموين تعليم الطلبة المعوزين بجامع الزيتونة، كما أوقف أحباسا أخرى في 6 زوايا

1 – التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص 42.

2 – العربي بن عمار، **عروس الجنوب**، مخطوط

3 – العربي بن عمار، **ديوان السراج الوهاج على تشطير البردة والمنهاج وملحقات أخرى**، ط 01 ، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم ، تونس، 2004، ص 11.

أسسها كمعاهد في كل واحدة منها 20 تلميذا لحفظ القرآن الكريم وتعلم العلوم الدينية، ولم يتوقف دور الطريقة في هذا المجال فقط، بل كانت الطريقة القادرية من خلال مركزها في الوادي تشتري القمح لفائدة الزاوية القادرية بنفطة مساهمة منها لأجل تلبية حاجيات مريديها وطلبتها والطبقات المحتاجة حيث بلغت الكمية التي تم اقتناؤها 200 قنطار سنة 1946م لترتفع إلى 500 قنطار سنة 1947م[1].

04: دوافع الطرد الاجتماعية:

شهدت المنطقة رغم الظروف المعيشية الصعبة نموا ديمغرافيا متزايدا في تعداد السكان، فمن سنة 1887م إلى غاية سنة 1949م وخلال 62 سنة تضاعف تعداد سكان وادي سوف أكثر من أربعة أضعاف، من 21 ألفا نسمة إلى 92 ألفا نسمة[2]، فكانت الزيادة أسرع من نمو الموارد المحلية، وسببا في تزايد تعداد المهاجرين الذين دفعهم هذا الوضع المزري إلى البحث عن وسائل العيش والعمل الأنسب[3].

كما اضطرت بعض العائلات التي كانت تعاني الفقر الشديد والمدقع إلى الهجرة نحو البلاد التونسية، خاصة التي فقدت من كان يعولها، وتأبى نفسها أن تمدّ يدها للتسول، وسنذكر نموذجين من الأرامل اللائي فضّلن الهجرة بأبنائهن من أجل كسب لقمة العيش، فوالدة العربي بن عمار بعد وفاة زوجها، هاجرت رفقة أبنائها سنة 1931م إلى مدينة توزر بالجريد التونسي[4]، أما أرملة الحاج مسعود فقد ذكّرت أبناءها سنة 1938م بقولها: « **من العار أنّ أولاد الحاج مسعود يمدون أيديهم ويتسولون، لذا يجب علينا أن نرحل بكم إلى**

1- عثمان زقب، **نماذج من سياسة التقييد والرقابة للإدارة الاستعمارية على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954 (وادي سوف أنموذجا)**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م، ص ص 04 – 05.

2 - A.M.M.E: **Rapport Annuel de l'année 1949**, Pièce Périodique Annuelle N° 50, L'Administrateur des Services Civils: Chef de la Commune Mixte d'EL.OUED, 05 FEVRIER 1949.

3- Gaston Cauvet **: Notes sur le Souf et les Souafa** , Bulletin de la société de géographie d'Alger, 1934. P 49 .
- Jean-René Vanney,op. cit, p .177

4 – العربي بن عمار، **مذكرات حياتي في سطور**، مخطوط، ص 01.

تونس»، وبعد الرحيل إلى منطقة نفطة بدأت الأم بطحن القمح وخدمة الفلفل ونسج البرانس والقشاشيب وغيرها من أجل بيعها، أما الأبناء فيجمعون الملح والحطب ويبيعونهما[1]، لذا رجّح " جون بيقورو " أن غالبية حالات الهجرة كانت بسبب الهروب من الفقر المدقع ورداءة العيش[2].

من جانب آخر أدى انتشار الأمراض الوبائية إلى تدهور الوضع الصحي، كمرض الجدري الذي أودى بحياة 22 شخصا سنة 1894م، ومرض الطاعون الذي قتل أعدادا كبيرة من الأهالي سنة 1898م، ومرض التيفوس الذي أصاب 50 شخصا سنة 1909م خلّف 06 وفيات، والحمى الشديدة سجلت منها 268 حالة في شهر جانفي سنة 1945م[3].

وأمام انعدام المراكز الصحية في بعض قرى المنطقة أو قلة إمكانياتها في حالة وجودها، فإن مستشفيات مناطق الجريد التونسي القريبة كانت مقصدا للعلاج من طرف بعض العائلات السوفية التي فضّلت التوجه إليها، وقد اضطر هؤلاء إلى الاستقرار بها[4].

وبسبب تدهور الحالة الصحية في المنطقة ارتفع معدل الوفيات ارتفاعا رهيبا كما يوضحه الجدول الموالي:

1– مبروك حمتين، **شاهد من الثورة؛ مذكرات المجاهد مبروك حمتين**، حاوره، بوارس طليبة، تصدير محمد السعيد عقيب، مطبعة سخري، منشورات ملحقة متحف المجاهد بولاية الوادي، 2012، ص 16.

2- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op. cit, p 04.

3– علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف**، المرجع السابق، ص ص 310 – 312.

4 – من بين هذه العائلات نذكر عائلات حميدي مثلا، كذلك في العقد الأول من القرن العشرين ميلادية تنقل الطفل العربي عوينات المصاب بمرض الرمد رفقة والده " البدي " إلى منطقة توزر من أجل العلاج هناك بعدما فقد بصره، فكانت إقامتهما في زاوية سيدي المولدي بوعراقية القادرية، التي كانت تفتح أبوابها أيضا لعابري السبيل، ولكن إذا كان الطفل قدفقد بصره فإن الله فتح بصيرته للتعليم القرآني بمدرسة الزاوية أين تحصل على شهادة الأهلية في الفقه. كما أن عائلة الشريف القادرية كانت تقصد الحاضرة تونس من أجل العلاج، ينظر:

– الإمام بريك وآخرون، المرجع السابق، ص ص 49 – 50.

– عثمان زقب، **نماذج من سياسة التقييد…**، المرجع السابق، ص 04.

– مقابلة شفوية مع الأستاذ حميدي محمد طه، بمسجد خالد بن الوليد بعد صلاة المغرب، يوم 27 أفريل 2019م.

– مقابلة شفوية مع محمد هاني من مواليد سنة 1924م بقمار، يوم 18 جانفي 2016.

السنوات	1931- 1940م	1941- 1946م	1947م	1948م	1949م	1950م	1951م
متوسط الولادات	1.279	2.884	4.140	2.924	1.619	1.720	1.908
متوسط الوفيات	697	1.217	1.172	1.060	593	1.103	854

الجدول رقم 15: متوسط الوفيات في منطقة وادي سوف (1931م – 1951م)[1].

من خلال هذا الجدول يمكن الوصول إلى ما يلي:

- الزيادة الخطيرة في معدل الوفيات مقابل نسب متواضعة لمعدل للولادات، وهذا ما يوحي بتدهور الحالة الصحية لانعدام المرافق الاستشفائية والكوادر الصحية.
- مثلت الفترات من 1941م إلى غاية 1948م ثم سنة 1950م أكبر الفترات التي شهدت نسب عالية للوفيات، وهذا له علاقة واضحة بانعكاسات الحرب العالمية الثانية التي أثرت سلبا على جميع المستويات، وهذا ما يوضحه الرسم البياني الموالي:

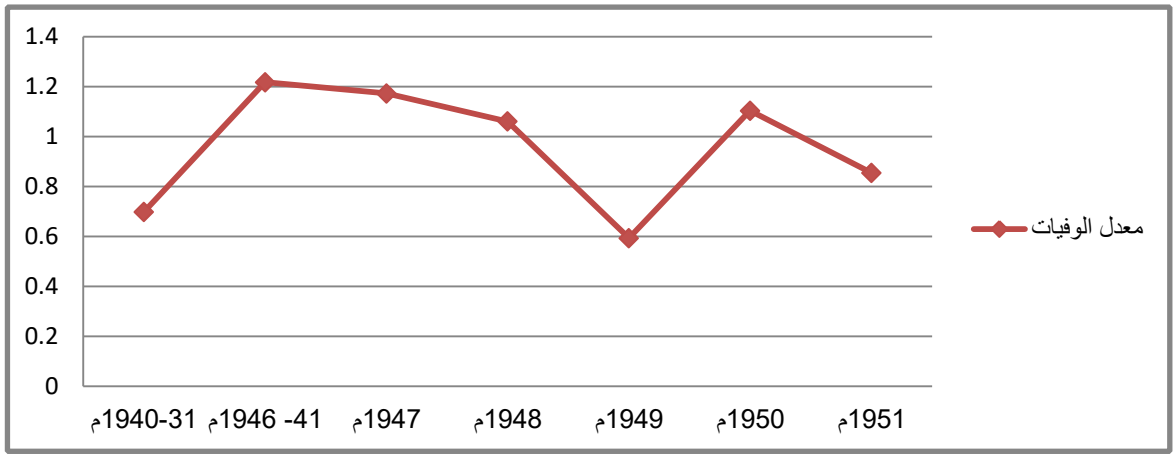

شكل رسم بياني لمعدلات الوفيات بالمنطقة خلال الفترة (1931 – 1951م)(من إعداد الطالب)

نلاحظ من خلال هذا التمثيل البياني الفترات التي ارتفع فيها معدل الوفيات ارتفاعا غير طبيعي، وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سجلت أرقام قياسية وصلت إلى معدل 1.172 وفاة سنة 1947م، وهذا نتيجة عوامل عديدة أهمها انتشار الأوبئة والمجاعة.

1 - A.M.M.E, **Note sur la situation économique de la population Musulmane de la Commune Mixte d'EL. Oued**, Année 1951, pp 02 - 03.

كما ساهم انتشار البطالة في صفوف الحرفيين والعمال اليومين الذين فكروا في مغادرة المنطقة[1]، وأضحت العائلات تعيش تحت خط الفقر، فلا تنمية ولا تشغيل ولا مشاريع تنموية في الأفق، واضطر بعضهم إلى أكل نباتات الأرض وحشائش الصحراء كنبات الطرثوث[2] وشرب عصير النخيل (اللاقمي)، بعدما سيطر عليهم الجوع والفقر والمرض، ولم يجدوا بدا من الهجرة إلى البلاد التونسية[3].

وإذا رجعنا إلى الإحصائيات المختلفة لتعداد السكان بالمنطقة، فإننا نجد تذبذبا في الأرقام المعلن عنها:

السنوات	1948	1950م	1952م	1954م	1961م
تعداد السكان	91.060 ن	92.705	110.000	87.400 ن	98.833 ن

الجدول رقم 16: التعداد السكاني للمنطقة وادي سوف (1948 – 1961م)[4].

إن أهم ما نلاحظه من الجدول السابق:

- التراجع الكبير في تعداد السكان انطلاقا من سنة 1952م إلى غاية 1954م بفارق رهيب يقدر بـ 22.600 نسمة، هذا الفارق الهائل أكيد له علاقة بظاهرة الهجرة الجماعية والنهائية خارج حدود وادي سوف.
- وإلى غاية سنة 1961م لم يبلغ تعداد سكان المنطقة إلى ما كانت عليه سنة 1952م.
- إضافة إلى ما سبق؛ يمكن إضافة دافع طرد مهم أيضا للهجرة وهو التغيّر السريع الذي طرأ على نمط الحياة في المجتمع السوفي، حيث تحوّل أسلوب الحياة من نسق البداوة

1- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op. cit, p 04.

2– الطرثوث نبات رملي طويل مستدق كالفطر، يستخدم للتداوي، ولا يأكله إلا الجائع لمرارته. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، تح؛ عبد الله علي الكبير وآخرون، مج 04، ج 30، ط 01، دار المعارف، القاهرة، 2016، ص 2650.

3 –حسان الجيلاني،**قصة العودة**، ج 01، المصدر السابق، ص 33. محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

4- A.M.M.E, Rapport Annuel de l' Année 1948 ; 1950 ; 1952 ; 1954 ; 1961.

- A.M.M.E, **Note sur la situation économique de la population Musulmane de la Commune Mixte d'EL. Oued**, Année 1950,

والترحال إلى نسق الاستقرار أو شبه الاستقرار، وكما يذكر جون بقورو فإن شبه البدوي لم يعد يمتلك قطعانا ولم يتمكن من الحفاظ على بستان نخيل صغير يستسلم بشكل سريع لفكرة الهجرة والتخلي عن موطنه الأصلي[1].

من جانب آخر، فقد أدت موجات الجفاف التي شهدتها المنطقة خلال فترات زمنية مختلفة إلى زيادة وتيرة الهجرة نحو البلاد التونسية، خاصة البدو الرحل الذين يعتمدون أساسا على نشاط الرعي، حيث ساهم الجفاف فيموت قطعان مربي العرق الشرقي الذين اضطروا إلى مغادرة مراعيهم، ونتج عن ذلك مضاعفة تعداد المهاجرين ثلاث مرات من سنة 1914م إلى سنة 1925م، كما شهدت سنة 1939م وفترة الخمسينيات من القرن العشرين حدوث جفافا كبيرا أدى إلى هجرة العديد من العائلات إلى مناجم قفصة، أو إلى مدن وقرى البلاد التونسية القريبة من المنطقة[2].

05: دوافع الطرد الجغرافية والتاريخية:

لعب الموقع الجغرافي[3] لوادي سوف المحاذي للبلاد التونسية دورا أساسيا في تسهيل الهجرة إليها[4]، إضافة إلى سهولة السير على الأقدام في أراضي منبسطة، وأمان الطرق المؤدية إليها، ووجود ممرات قديمة سرية تسلكها قوافل المهربين، زد على ذلك جاذبية هذه البلاد التونسية للسوافة[5]، فالقرب الجغرافي جعل من البلاد التونسية الوجهة الأفضل والأكثر استقطابا للمهاجرين السوافة الذين لم يرغبوا في الابتعاد عن موطنهم الأصلي[6].

كما كان للأوضاع الجغرافية دورا هاما في صناعة نوع من العلاقات المتميزة القديمة والمتواصلة بين المنطقة والأقاليم التونسية من الجريد التونسي جنوبا إلى مدينة تونس شمالا،

1 -Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 05.

2- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 09.Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. pp 02 - 04.

3- ينظر إلى الملحق رقم 01؛ **خريطة موقع وحدود إقليم وادي سوف خلال فترة الاحتلال.**

4- Muriel Cohen, **op. cit**, p 80.

5- إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف**؛ المرجع السابق، ص 264.

-Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op . cit, p 05.

6- عبد الحميد بسر، **الشهيد القائد الطالب العربي قمودي**، المصدر السابق، ص 100.

لكونها تشترك في الحدود لمسافة طويلة مع دولة الحماية التونسية، حتى أن المنطقة المتفاوض عليها بين الطرفين الفرنسي والتونسي في العرق الشرقي كان يمتلك فيها البدو الجزائريين والتونسيين حقوقا خاصة في المراعي ومناطق المياه مما سمح بارتباطهما، بحيث لم يكن من السهل دائما الفصل بينهما[1]، وفي مسألة المراعي ذكرت تقارير الإدارة الفرنسية بوادي سوف أن البدو الرحل السوافة يجتازون حدود إقليم ملحقتهم، إذ يصلون حتى برج بورقيبة أو القصيرة (**Bordj Lebœuf**) وعرق الجنيان في الصحراء التونسية على الحدود الليبية[2].

ومن جهة أخرى ساعدت الخصائص الطبيعية للمنطقة الحدودية بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية المتمثلة في انفتاح وانبساط تضاريسها الممتدة على مسافة حدودية تجاوزت 550 كيلومترا على حركة المد البشري بين الجهتين، وقد مكّنت هذه المسافة الطويلة المهاجرين والتجار وحتى المجاهدين فيما بعد على تجاوز المركز الأمنية والجمركية.

إن المساحة التي يشغلها عمران قرى منطقة وادي سوف وبساتين نخيلها لا تمثل سوى مساحة صغيرة جدا من المساحة الكلية[3]، استوطن هذه المساحة حوالي 70 ألف من السكان القارين، واستوطن العرق حوالي 30 ألف من البدو الذين يعودون في وقت جني التمور وينصبون خيامهم بالقرب من القرى[4]، وتضاعف تعداد البدو الرحل حيث بلغ تعداد سكان وادي سوف سنة 1952م حوالي 110 آلاف نسمة؛ منهم 65 ألف من الحضر؛ 45 ألف من البدو[5]، بنسبة 40.9 %من مجموع السكان.

---

1 – عثمان زقب، **نماذج من سياسة التقييد...**، **المرجع السابق**، ص 01.

2- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 03.

3– تقدر مساحة وادي سوف بحوالي 82 ألف كيلومتر مربع، ينظر: الإمام بريك، المرجع السابق، ص 04.

4- Documents algériens: Synthèse de l'activité algérienne, **Situation Générale d'El Oued** ,N° 21, 15 Décembre 1948,

5-A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur des Services Civils , 24 Janvier 1953, p 03.

هذه التضاريس فرضت على المجتمع السوفي انتهاج نمط البداوة والترحال، والقائم على التنقل الدوري في طلب الرزق، والذي أكسب الفرد السوفي المهارة والاجتهاد في جميع نشاطاته، وجعل من السوافة أكثر الجماعات البشرية الصحراوية ملائمة للهجرة[1].

كما أنّ الترحال من شيم وعادات الإنسان العربي الذي يرغب في الارتحال وعدم ملازمة المكان، لما فيه من متعة وحرية ورزق واستلهام وتجارب، فالشيخ مبارك بن علي وهو أحد أجداد أبو القاسم سعد الله ارتحل من قفصة إلى وادي سوف في القرن الثامن عشر الميلادي طلبا للحرية والرزق الحلال[2].

وقد ساهمت التضاريس الصحراوية القاسية في تكيّف الفرد السوفي مع أعمال المناجم في البلاد التونسية، والتي من بينها: البنية الجسدية للفرد ووعيه بالمسؤولية، والممارسة السابقة للأشغال الشاقة من خلال رفع الرملة لتهيئة الغيطان، وتسلق النخيل الذي يعتبر عملا شاقا[3].

وشهدت المنطقة فترة جفاف حاد خلال الفترة (1939– 1947م) أدى إلى تقلص الغطاء النباتي بالصحراء(البادية)[4]، والمنطقة محرومة من المصادر المائية، والنخيل أقل عددا، لا توجد محاصيل أخرى يمكن أن تزيد الموارد المحلية[5]، ويصف " جون سران " (Jean Seran) هذا الوضع قائلا:« **معظم الجزائريين الذين يعيشون في تونس يأتون من**

1- Jean-René Vanney,op. cit, p .177

وقد أكدّ الصحفي (**Jean Seran**)على هذا الارتباط التاريخي للشرق الجزائري بالبلاد التونسية مفسرا أسباب كثرة المهاجرين السوافة في قوله: « **هناك أيضًا ذكرى حقيقية أن وادي سوف كان تحت الحكم التونسي مثل كل الإقليم القسنطيني حتى وصول الأتراك إلى شمال إفريقيا، والذي يفسر أن الهجرة تتم اتجاه الجريد وليس جهة شمال الجزائر».**

- Jean Seran, **LES ALGERIENS EN TUNISIE le Soufi**, La Dépêche tunisienne, 61e Anneé- No 20368 Tunis, 19 Juillet 1949, p 06.

2– أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص ص 12 – 21.

3 -Jean Brunhes, op. cit, p 16.

4- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op . cit, p 04.

5 -Germaine Marty, **Les Algériens à Tunis**, Revue IBLA, No 43 et 44, 11e Année, 3e et 4e Trimestres, Tunis, 1948,p 315.

وادي سوف، هذه المنطقة الرهيبة بدون ماء، المجاورة للجريد. هناك عشرة آلاف سوفي في الرقابة المدنية بتونس. إنهم أناس مؤسفون فروا من مقاطعتهم بدافع الضرورة»[1].

أما السيد نور الدين بن محمود – مدير ورئيس تحرير جريدة الأسبوع – الذي زار منطقة وادي سوف أوائل شهر فيفري سنة 1952م، فإنه ختم مقاله واصفا قساوة الحياة فيها في قوله: «**وفي الجملة فإن وادي سوف لا يستطيع أن يستقر به غير السوفيين الذين يكافحون الرمال ويقبلون الحرمان ويقنعون بالقليل ويحيون الليل بالترتيل»**[2]، وهذا ما يؤكد أن المنطقة ظلت إلى غاية تلك السنة –1952م– تفتقد إلى أدنى خدمات البنى التحتية التي من شأنها تشجع على استقرار الفرد السوفي بمسقط رأسه.

ومن الناحية التاريخية فإننا نجد أن منطقة وادي سوف مثل الشرق القسنطيني كانتا تحت السيطرة التونسية إلى غاية مجيء الأتراك إلى شمال أفريقيا، هذا الإلحاق والارتباط بالجريد يفسر لماذا يقصد السوافة البلاد التونسية، ليس من جهة شمال الجزائر، لكن عبر معبر الحدود أعلى الجريد[3]، وساهمت أيضا الهجرات القديمة الممتدة إلى القرن الثامن عشر الميلادي في تعزيز جسور الهجرة بينأهل الجريد التونسي وأهل وادي سوف، إضافة إلى أن المنطقة مثلت محطة عبور تاريخية بالنسبة للمهاجرين ولقوافل الحجيج الورقلية والتواتية وغيرهم من سكان الجنوب[4]، فكانت المنطقة هي الواسطة بين طولقة ونفطة، والمحطة التي يعبرها الغادون والرائحون ومعبرا للعلماء والمتصوفة والطلاب[5].

ومن جانب آخر خلقت الحدود المشتركة نوعا من روابط القرابة والمصاهرة بين القبائل الحدودية، وهذا بفضل التواصل الدائم سواء على الصعيد التجاري أو الديني أو السياسي،ونظرا لتميّز العلاقات التجارية ومتانة الروابط التاريخية الطيبة والمتينة بين الطرود

1- Jean Seran,op. cit. p 06.

2– نور الدين بن محمود، **يومان بوادي سوف**، جريدة الأسبوع، ع 293، س 07، تونس، 25 فيفري 1952م، ص 03.

3-Germaine Marty,op. cit.p 315.

4- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 05.- Germaine Marty,op. cit. p p 315 – 325.

5 – أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص 23.

السوافة وقبائل غريب التونسية، فإن سلطات البلدين اتفقتا على ضرورة تجسيد حرية الحركة بين الطرفين في المجال الحدودي، وبالفعل فقد تمّت المراسلات بين الحكومة العامة في الجزائر وبين الإقامة العامة في تونس حول هذه القضية[1]، وهذا ما جسدته المراسلات بين السلطات المعنية في تونس خلال أشهر مارس وأفريل وماي 1898م، أعطي من خلالها الأمر من طرف الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور إلى عمال مطماطة وورغمة ونفزاوة بإعفاء أهالي طرود وغريب فقط دون غيرهم من وجوب رخصة السفر، وتكليف أهالي الجهتين بأن يكون بأيديهم بطاقة في بيان الحيوانات التي يجلبونها بقصد البيع وغيره وأنهم المالكون الحقيقيون لها[2]، فهجرة السوافة نحو البلاد التونسية شكلت حقيقة تاريخية تقليدية، فرضتها الروابط والعلاقات التاريخية والخصائص الجغرافية بين المنطقتين[3].

هذه الروابط والعادات والتقاليد المشتركة قد علّق عليها مدير جريدة الأسبوع سنة 1952م: « **وقد لاحظت وجود شبه عظيم بين سكان وادي سوف وسكان الجريد التونسي، فهم متفقون في الأخلاق والعادات واللغة والسمات وحتى التفكير، والمرأة لا تظهر بالسوق إلا نادرا ومحافظة على الحجاب والتستر إلى أبلغ حدّ إسوة بالمرأة التوزرية أو النفطية**»[4].

ومن الروابط التاريخية وجب أن نذكّر بما تمّ التطرق إليه في الفصل التمهيدي، على أن غالبية القبائل السوفية ما هي إلا امتداد للقبائل العربية المستقرة بالبلاد التونسية، ولذا فإننا نجد أن قائمة معتبرة من قبائل المنطقتين حافظت على نفس التسمية والنسب وعلى صلات القرابة؛ ومن ذلك نذكر: طرود، عدوان، المصاعبة، الأعشاش، الربايع، الفرجان[5].

1- A.N.T, S A C 277 D 4, Folios 07 ;08, Lettres de le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général deTunis, Alger le 02 et 08 Mars 1898.
2- A.N.T, S A C 277 D 4, Folios 09 ;10, 11, 12 13, 14, 15,16, 17, 18, libre circulation dans la région frontière.
3- Jean Pigoreau,**Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 02.

4- نور الدين بن محمود، **يومان بوادي سوف**، المصدر السابق، ص 03.

5- في هذا الصدد؛ فقد حفظت أرصدة الأرشيف الوطني التونسي العديد من الوثائق المتعلقة بتلك القبائل، للتوسع أكثر يمكن البحث والاطلاع على تلك التسميات من خلال خدمة البحث الرقمي في موقع الأرشيف التونسي.
https://www.archives.nat.tn/ar/

ونضيف إلى دوافع الطرد السابقة الذكر عوامل مهمة أكد عليها بعض ممن تحاورنا معهم، ألا وهي الحالات النفسية الصعبة التي أصبح يعانيها الأهالي خلال مرحلة الثورة الجزائرية، بعد سياسات التصعيد والانتقام الذي فرضتها السلطات الاستعمارية، فأصبح كل شخص يغيب عن الأنظار لمدة – ولو قصيرة – يتهم بتدعيم الثورة أو الانضمام إليها، كما سادت حالة عدم الإحساس بالأمن لدى جميع أوساط الأهالي بعد تسلط بعض الشيوخ والقياد والعملاء الذين كانوا ينهبون أرزاق الناس من أراضي ومواشي وغلال فلاحية تحت طائلة التهديد والوعيد بتلفيق تهمة دعم جيش وجبهة التحرير الوطني[1].

ب – البلاد التونسية منطقة جاذبة للهجرة:

كانت البلاد التونسية على مرّ الحقب التاريخية بوابة الشرق، يقصدها الجزائريون، كما كانت أيضا ملجأ وملاذا للثوار والأحرار والوطنيين الجزائريين المعرضين للقهر والاضطهاد من الغزاة الفرنسيين، ذلك أن الصلات الحضارية والفكرية الضاربة في عمق التاريخ قد جمعت بين الشعب الواحد في القطرين[2].

وقد تمثلت عوامل الجذب فيما توفر بالبلاد التونسية من إمكانات وامتيازات غير متاحة في منطقة وادي سوف، وقد تعددت وتنوعت هذه العوامل، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

01: عوامل الجذب السياسية والتاريخية:

ساهم تأخر الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية وفرض الحماية عليها في اختيار الجزائريين عامة هذه البلاد الوجهة المفضلة، نظرا لقربها الجغرافي وكذلك الموقف الايجابي

1 – مقابلة شفوية مع المهاجر مختار العايب (ولد خلال 1953م بالرديف)، بمنطقة الطالب العربي، 27 أفريل 2021م. ومقابلة شفوية مع المهاجر مصباح العايب (ولد خلال 1951م بالرديف)، بمنطقة الدريميني بلدية الدبيلة، 29 أفريل 2021م. ومقابلة شفوية مع المهاجر الجموعي بن أحمد بن علي (من مواليد 1936م بمنطقة الذكار بسيدي عون)، السويهلة 26 ماي 2021م.

2– إبراهيم مياسي، " **إمداد الجالية الجزائرية بتونس للثورة** "، الملتقى الأول لتاريخ الثورة بتونس، الأمانة الولائية لأبناء الشهداء، الوادي، فيفري 2000، ص 06.

للسلطات التونسية من هذه الهجرات، إضافة إلى طبيعة الاحتلال فيما بعد المتمثلة في نظام الحماية[1]، كما أن الوضع الخاص الذي تمتع به الجزائريون في البلاد التونسية دون غيرهم من المغاربة، بحكم أنهم رعايا فرنسيين أو مجنسين فرنسيين، يسمح لهم بالتوظيف في الإدارة الفرنسية، ونذكر على سبيل المثال انخراط البعض في أسلاك الأمن المتعلقة بفرق المهاري الصحراوية في الجنوب التونسي[2].

كما ساهم انتقال جالية كبيرة من الجزائريين إلى البلاد التونسية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في دفع وتيرة الهجرة السوفية خاصة مع محاولات الاحتلال التوغل في المنطقة خلال الفترة (1854م – 1882م)، وبعد السيطرة أصبحت المنطقة تحت الحكم العسكري الذي دفع بالأهالي إلى الهجرة القسرية[3].

وتاريخيا؛ يعتبر تواجد الجماعات المغاربية بالبلاد التونسية ظاهرة قديمة، تستمد جذورها من أقدم العصور التاريخية، وقد تبلورت خاصة منذ الفتح الإسلامي لإفريقيا، حيث سمح الفضاء الإسلامي الذي لا حدود سياسية له بحركة تنقل واسعة تجاه هذه البلاد، خاصة منذ أن أصبحت القيروان مركزا للسلطة السياسية والدينية بولاية إفريقية، سواء هذه الحركة باتجاه البقاع المقدسة لأداء الحج أو من أجل طلب العلم أوالتدريس أو تعاطي التجارة، وقد تدعم عند تشكل المجال الحفصي الذي كانت أطرافه ممتدة إلى الشرق الجزائري[4].

ونظرا للدور التاريخي الذي لعبتهمدينة تونس كمحطة وكجسر لطريق الحجاج الجزائريين،فقد فضّل بعض الحجاج السوافة الاتجاه نحو هذا المسلك، والذي من خلاله استطاعوا الاستقرار في البلاد التونسية، فالمهاجر فرج دادي بن أحمد رفقة زوجته وولديه استقر بهم المقام في الحاضرة سنة 1955م بعدما تعذر لهم الذهاب لأداء الحج[5]، وغير

1– مقابلة شفوية مع المهاجر مبروك صوالح محمد (من مواليد 1936م)، بغابته بحاسي خليفة، يوم 10 مارس 2018م.

2- Muriel Cohen, op.cit. p 80.

3– إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف**؛ المرجع السابق، ص ص 266 – 267.

4 – عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 02– 03.

5– سجل المهاجرين بحي قريش بالحاضرة، المصدر السابق، ص 31.

مستبعد أن هذا المهاجر قد خطط مسبقا للهجرة والبقاء بالحاضرة، خاصة وأن عائلته رافقته في سفره، هروبا من ظلم واضطهاد المستعمرين.

كما شكّل استقرار الجالية السوفية – أكبر الجاليات الجزائرية تعدادا بالحاضرة– عامل جذب لبني جلدتهم، فقد توافدوا على تونس في أزمنة مختلفة ولأسباب متعددة أهمها البحث عن العمل لقلة موارد العيش في بلادهم[1].

02: عوامل الجذب الاقتصادية:

كان للتحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد التونسية عامل جذب للمهاجرين ساهم في تطوّر تعدادهم وفي تغيير خارطة انتشارهم بها، خاصة بعد اكتشاف الفوسفاط في الجنوب الغربي، وبداية الاستغلال المنجمي الذي تطلب جلب الأيادي العاملة المغاربية، وقد شهدت سنة 1913م أزمة خطيرة في ندرة العمالة المغاربية، دفعت بلجنة المناجم والفوسفات التونسية إلى الاحتجاج ضد المناجم الفرنسية بفرنسا التي أرسلت وكلاء تجنيد إلى الموقع، يسعون بكل الوسائل إلى تشجيع عمال المؤسسات المنجمية التونسية على ترك مناصبهم والالتحاق بالمناجم الفرنسية، وقد اقترحت اللجنة إلغاء المرسوم الذي بموجبه ألغيت تصاريح السفر لهؤلاء العمال نحو فرنسا، وطالبت بتسهيل دخول العمال الجزائريين والمغربيين والطرابلسية إلى البلاد التونسية[2].

لقد أدت هجرة العمال القبائليين إلى فرنسا إلى تسريع عمليات التوظيف من البلاد التونسية ومن طرابلس وفضّلت الشركة المزيد من التجنيد المكثف في جنوب شرق الجزائر، ومنذ سنة 1914م إلى سنة 1927م، حلّ السوافة محل القبائل بصفتهم المجموعة الأجنبية

1– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 82.

2- A.N.T, S E C 250 D 07, folio 63, Lettre du Monsieur Berthier Le Président de Comite des Mines et Phosphate de Tunisie à Monsieur le PremierMinistre, Tunis, le 25 Juin 1913.

الأكثر عددًا، وبدأت النواة السوفية في التكوّن عندما فتح مركز الرديف للاستغلال بالقرب من الحدود الجزائرية، وأصبح هذا المركز أيضا المصدر الرئيسي لتوظيفهم[1].

ومن العوامل الجاذبة أيضا توفر فرص العمل بالبلاد التونسية، حيث زاد نجاح الوافدين الأوائل في الحصول على مهن وأعمال مناسبة ومربحة، من رغبة مواطنيهم في أن يفعلوا مثلهم،خاصة مع ما وفرته هذه البلاد من آلاف المناصب والصفقات الصغيرة التي لا يتعامل التونسيون معها[2]، كعمال المناجم الذين تمكنوا من إدّخار جزء من الأموال وعزموا على الاستقرار في منطقة لا يبدو فيها نقصا في العمل ولا في الموارد[3]، فقد كانت ترد إلى المنطقة الأخبار السارة عن تحسن الأوضاع المعيشية للمهاجرين، سواء عن طريق الزيارات أو الرسائل المتبادلة مع الأهالي والأقارب ومع الأصدقاء، أو من خلال الأموال التي كانت ترسل دوريا إلى الأهل، لذا فإن الأهالي تداولت بينهم فكرة أن الظروف المعيشية في البلاد التونسية أفضل بكثير من ظروف المنطقة، وأن مناصب الشغل متوفرة[4]، فأثارت هذه الدعاية غريزة الهجرة في نفوسهم، لأن أقلية صغيرة فقط من السوافة الذين زاروا تونس لعدة أسابيع ولم يتمكنوا من العثور على العمل بالرغم من مساعدة بعض المواطنين، واضطروا للعودة إلى بلدهم الأصلي دون العثور على أي شيء[5].

إضافة إلى مناصب الشغل التي شكّلت العامل المهيمنمن عوامل الجذب في كثير من الحالات، فإن هناك عدد من العوامل الإضافية التي لا ينبغي إهمالها؛ فالعلاقات الاجتماعية شكلت أيضا القنوات الأساسية لسير الهجرة،خاصة عندما تكون الصورة المأخوذة عن المنجم قبل الهجرة إيجابية، زيادة على سهولة الاندماج في المجموعة المحلية، وجاذبية المدينة إلى حد ما بالنسبة للعمال والسكان الذين هم من أصل ريفي[6]، فكان لقيمة الأمثلة التي يقدمها

1- Noureddine Dougui , op. cit , pp 238 – 239.
2- Germaine Marty, op. cit. p 303.
3- Jean Pigoreau,**Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 03.
4 – المهاجران العزوزي هبهوبة، السعيد بوزيدي، اللقاءان السابقان.
5- Jean Pigoreau, , **L'émigration des Musulmans…,** op. cit, p 17.
6- Damette - Groupe 8, **les Migration dans la Région Minière du Sud**, Revue Tunisienne des Sciences Sociales,Publication du C.E.R.E.S, N° 23, 7éme Année, Décembre 1970, Université de Tunis, p 203.

العمال الذين يرسلون الرسائل بانتظام والمال ويعودون بشكل دوري إلى البلاد الأثر البالغ في دفع الآخرين إلى الهجرة بعد أن قرّروا أن يجربوا حظهم حتى ولو كلفهم ذلك مواصلة رحلتهم إلى الحاضرة تونس في حالة تعذر العثور على وظيفة في المناجم القريبة[1].

كما دخلت شركة الفوسفاط في سباق حقيقي ومنافسة حادة مع المناجم المغربية التي كانت ظروف عملها أفضل، فعملت على زيادة إنتاجها ومضاعفة عدد عمالها[2]، فبتاريخ 09 فيفري 1907م أشار المقيم العام بتونس إلى المراقب المدني بقفصة إلى أنه أمام حجم تقدم صناعة التعدين والأعمال الاقتصادية الكبيرة في البلاد من الضروري اللجوء إلى تعويض النقص في اليد العاملة المحلية بطلب العمالة من العناصر الإسلامية الأجنبية، هذه الصعوبات لا تخلو من قلق المديرين الذين يخشون من أن النقص في القوى العاملة سيحد قريباً من إنتاجهم ويوقف تطوير أعمالهم، كما حثه على إعطاء تعليمات دقيقة جدًا للوكلاء المسؤولين عن التوظيف أن يأخذوا في الاعتبار الصعوبات وغالبًا الاستحالة المطلقة التي يواجهها هؤلاء العمال من أجل الحصول على جوازات السفر ووثائق الهوية، وبالتالي الحرص على وضع تسهيلات للاستفادة من مصدر القوة العاملة التي تصبح ضرورية أكثر كل يوم لتضمن التنمية الاقتصادية للبلد[3]، وقد جددت هذا المطلب مرة أخرى لجنة المناجم والفوسفات التونسية سنة 1913م، حيث طالبت بتسهيل دخول العمال الذين يفضلون العمل في الوصاية في ظل الهجرة العمالية المغاربية نحو المناجم بفرنسا[4].

وقد سجلت الذاكرة الشعبية في وادي سوف تيار الهجرة العمالية الوافدة على المناطق المنجمية بحثا عن العمل بأن أطلقت على عام 1924م بعام المتلوي لكثرة الوافدين هناك[5].

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 03.

2-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien, La ville minière de Redeyef**, La Pensée : revue du rationalisme modern, N°67, Centre d'études et de recherches marxistes, (Paris),Mai – Juin 1956. p 44.

3 - A.N.T, S E C 250 D 07, Folio 03 , **Lettre de le Résident Général de la France à Tunis, à Monsieur BRIQUEZ, Contrôleur Civil à GAFSA,** Tunis le 09 Février 1907.

4 - A.N.T, S E C 250 D 07, Folio 63 , **Lettre de Comite des Mine et Phosphate de Tunisie à Monsieur le Ministre de Travaux Publics Tunisien**, Tunis, le 25 Juin 1913.

5- حسان الجيلاني، **قصة العودة**، ج 01، المصدر السابق، ص 33.

وتزامنا مع بدايات استغلال مناجم الفوسفاط سعت الشركات المنجمية أساسا إلى التجنيد من خارج حدود البلاد التونسية، أولا من وادي سوف وطرابلس، وثانيا من شمال شرق الجزائر والمغرب، فكانت ترسل بعض وكلائها للقيام بتجنيد الشباب من قرى وادي سوف نظرا لقيمة العامل السوفي عندها، وقد لعبت منطقة الجريد بالفعل دورا استراتيجيا كمنطقة تجنيد للمهاجرين السوافة، وكمعبر مناسب لأهل وادي سوف نحو القرى المنجمية[1].

من جهة أخرى فإن البلاد التونسية كانت باستمرار متنفسا حقيقيا لاقتصاد وادي سوف، حيث ساهمت في قيام علاقات تجارية واقتصادية مميزة، أغنت كثيرا محدودية المصادر الاقتصادية للمنطقة، كما أنها عوّضت عليها انهيار علاقتها التجارية مع غدامس والأقاليم الطرابلسية خاصة في فترة الاحتلال الإيطالي بعد أن كانت في السابق تمثل الجزء الأكبر من تجارة وادي سوف مع مناطق الجنوب التي مثلت منطقة تبادل وتجارة هامة[2].

ففي منجم الرديف مثلا؛ يمكن اعتبار الفترة ما بين سنتي 1940م و1960م الأكثر جذبا للسكان من خارج دائرة السكان الأصليين، حيث تميزت سنة 1940م بظهور نواة منطقة مركزية متعددة الوظائف تسمى « سوق الرديف »، يسكنها أجانب كالسوافة والطرابلسية والمغاربة استقروا في جميع أنحاء وسط قرية الرديف[3]، كما أوجد المنجم بين سنتي 1945م و1946م أكثر من05 آلاف وظيفة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن ناحية فإنه يستطيع توفير 400 وظيفة في المتوسط كل سنة، وهذا ما يشكل قوة جذب كبيرة، وقد أدت هذه القوة الجاذبة إلى تنشيط هجرة أعداد كبيرة من السكان[4].

03: عوامل الجذب الاجتماعية والبيئية:

1 - Damette - Groupe 8, op. cit. p 191. - Jean Pigoreau,**Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 03.

2- عثمان زقب، **نماذج من سياسة التقييد...**، المرجع السابق، ص ص 01 – 02.

3- حسين الرحيلي، المرجع السابق، ص 37.

4- Damette - Groupe 8, **op. cit**, pp 179 - 181.

شهدت تونس أزمات ديمغرافية متتالية من أواخر القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين كانتشار الطاعون والكوليرا والمجاعات، مما تسبب في عدم مواكبة قوى الإنتاج المحلية لمتطلبات الأنشطة الاقتصادية، وهو ما وفّر فرص شغل للوافدين من الأقطار المغاربية وحتى من الدول والممالك الأوربية، هذا النقص في عدد سكان الإيالة كان له الأثر المباشر في إعاقة إعادة الإنتاج البشري وفي قلة اليد العاملة[1].

كما ساهمت العوامل البيئية في جذب الأفراد الذين رغبوا بالعيش في مكان يمتاز بتناسب مناخه والتنوع التضاريسي فيه مع تطلعاتهم، فهو بالنسبة لهم الفرصة للتخلي بشكل نهائي عن منطقة تكون فيها قوانين الطبيعة شديدة القسوة[2].

كما مثّلت البلاد التونسية وطنا ثانيا للجزائريين عامة وللسوافة خاصة، وهذا نظرا لطيبة التونسيين وحسن استقبالهم للجزائريين ولمتانة وقوة الروابط التاريخية بين الشعبين، وقد عبّر أبو القاسم سعد الله عن تعلقه بها في قوله[3]: «**إنها أول عاصمة وضعت فيها سرجي، وقضيت فيها ردحا من شبابي، وأحبتها نفسي. فأنا فيها، رغم صغر سني وبعد وطني، كأنني من مواليدها، وأنني فيها أعيش بين أهلي. وكلما طالت بي الأيام فيها ازددت بها حبا وارتباطا**»، وعبّر عن المشاعر التي تنتابه حين يذهب إلى تونس فقال[4]: «**عندما أدخل تونس أشعر كأنني أعرف كل فرد وكل زنقة فيها فليس هناك تكلف ولا سؤال عن مكان وحيرة في مبيت ولا سؤال عن مستوى المعيشة. إنها بيت الأهل والإخوان** ». وهذا الشعور قد عبّر عنه أكثر ممن تحاورنا معهم.

كما ساهمت الدعاية في أوساط المجتمع المحلي من جانبها في تشجيع الهجرة، حيث كان أغلب الأهالي السوافة من عمال وطلبة وتجار الذين يرغبون في الهجرة إلى تونس، لا

1- عبد الكريم الماجري، **أهالي وادي سوف**...، المرجع السابق، ص 02.

2- Germaine Marty, op. cit. p 320.

3- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 99.

4- المرجع نفسه، ص 258.

يتنقلون إلاّ بناء على تجارب ونصائح ومعلومات مسبقة من أقاربهم وأهل بلدتهم، إضافة إلى التوصية عليهم[1]، فلقد استفاد أبناء وادي سوف من زيارة أو عودة الطلبة الزيتونيين إلى قراهم في الصيف، فيتواصلون مع بعضهم وينشرون أفكارا جديدة، مما يساهم في تطور وزيادة عدد الراغبين في الالتحاق بجامع الزيتونة[2]، فمحمد الطاهر التليلي مثلا استفاد من الدروس التي تلقاها على يد الشيخ العالم الشاعر محمد بن السائح اللقاني الذي أصبح فيما بعد من شيوخ الزيتونة، واستفاد أيضا من الشيخ عمار بن الأزعر الذي اعتنق المبادئ الإصلاحية وهبّ لنشرها بين طلبة العلم في قمار، لكن الشيخين أجبرا على مغادرة القرية، بسبب مضايقات السلطة الاستعمارية والطرقية، فاختار الشيخ اللقاني الهجرة نحو تونس وابن الأزعر نحو المدينة المنورة[3].

ولنا أيضا في الرحلة العلمية لأبي القاسم سعد الله إلى الزيتونة خير مثال على ذلك، إذ اعتمد على تجارب ونصائح سابقيه من الطلبة الذين كانوا يعودون في العطل الصيفية، كما تمّت توصية أهل بلدته الذين اهتموا بجميع احتياجاته، وقد تكفل أحد العمال الموصين به، وهو المدعو " علي عباس " باحتياجاته المادية[4]، ويدعّم هذا الأمر أيضا السيد " جون بيقورو " (Jean Pigoreau) عندما ذهب إلى أنّ الدّعاية[5] والإشاعات كانت من بين أبرز العوامل التي دفعت بالشباب العزاب إلى الهجرة إلى قرى الحوض المنجمي بقفصة[6]، و هو

1- مقابلة شفوية مع الشايب بريك (من مواليد سنة 1908م)، بمنزله في بلدية حاسي خليفة، يوم 11/ 11/ 2012م.

2 – أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 44.

3 – أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، المرجع السابق، ص 201.

4- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع نفسه ، ص 83.

5- يذكر الحبيب جراية أن الأهالي كان متداولا بينهم آنذاك أن البلاد التونسية فيها عمل وحياة ومرافق أفضل من وادي سوف في ظل الوجود الاستعماري، وبسبب تلك الدعاية إرتأى أنه من الضروري الهجرة إليها ولو في سن مبكرة (17 سنة) ودون رضا الوالد، مقابلة مع المهاجر الحبيب جراية، بمنزله بمدينة الوادي، 04 أفريل 2019م.

6- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 03.

ما عبّر عنه بقوله أن:«**المسلم من ملحقة الوادي حذر إلى حد ما، يهاجر فقط مع بعض فرص النجاح وعندما يتلقى تأكيدات معينة بالنجاح من رفاقه**[1]».

ومن خلال اطلاعنا على التقارير السنوية[2] لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية الموجهة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الثالثة حول الأوضاع المختلفة في تونس، لاحظنا مدى تقدم وتطور حجم الخدمات المجتمعية (البنى التحتية) التي تسهر عليها سلطات الحماية والتي امتدت حتى الجنوب الغربي، على عكس منطقة وادي سوف التي ظلت فيها هذه الخدمات متواضعة ومحدودة لا تتماشى مع تطلعات الفرد السوفي الذي فضّل بلاد المهجر والتمتع بكثير من مميزاتها بما توفره من خدمات صحية واجتماعية واقتصادية وأمنية.

وقد توصّل الصحفي " جون سران " (Jean Seran) من خلال تقريره عن المهاجرين السوافة في تونس إلى أنّ هذه البلاد تقدم للسكان البعيدين في كثير من الأحيان – على سبيل المثال سكان الصحراء – عامل جذب كبير ينتقل من الاقتصادي إلى الفكري والاجتماعي[3]، أمّا تقرير الإدارة المحلية بوادي سوف لسنة 1952م عن الهجرة السوفية فيشير إلى أن جاذبية تونس غير عادية وتشير بلا شك (عندما يعرف المرء روتين الهجرة) إلى روابط عمرها قرون[4].

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى المسألة اللغوية وإلى بعض العادات والتقاليد كاللباس والمأكل ونمط العيش التي تكاد تكون متشابهة ومتطابقة بين سكان وادي سوف وسكان الجريد التونسي[5].

1- Jean Pigoreau,, **L'émigration des Musulmans…,** op. cit, p 17.
2 - Ministère des affaires étrangères, **Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie**, de 1890 à 1925.
3 -Jean Seran,op. cit. p 06.
4- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 29.
5– بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس**، المرجع السابق، ص ص 76 – 77.

ويجب أن نستحضر في هذا السياق أن العاصمة تونس مثلا، لم تكن منطقة جذب للجزائريين والأجانب فقط؛ بل حتى أهالي منطقة الجنوب التونسي أيضا كانت هجراتهم تتم باتجاهها بصورة أساسية بحكم وزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري، إذ سيطر الأجانب من الأوروبيين على التجارة الكبرى والاستثمارات، وتركت المهن الملوثة والشاقة ومحدودة الدخل إلى المجموعات النازحة[1].

إن المتأمل لتحاليل الكتاب الفرنسيين حول أسباب هجرة الجزائريين إبان الفترة الاستعمارية؛ يرى بوضوح عدم التزامهم بالموضوعية، فهم يغلّبون العوامل الاقتصادية على حساب العوامل السياسية، وكمثال على ذلك سنذكر ما كتبه " جان جاك روجر " أثناء معالجته لأسباب هجرة الجزائريين إلى البلاد التونسية في قوله: «**عرفت الهجرة أسبابا متعددة ومتغيرة منذ عام 1830م، كانت بعض الأسباب دائمة أو شبه دائمة (أجور أعلى وجاذبية فكرية)، والبعض الآخر عرضي أو متقطع (الأحداث العسكرية، الجفاف، الحماسة الدينية)**»، وأضاف أيضا: «**إذا كان مثل هذا الدافع السياسي أو الديني قد يفسر في الماضي بعض حالات الخروج والمغادرة، فإنه قبل كل شيء في القضايا الاقتصادية يجب أن ننظر في الوقت الحاضر إلى أصل وجود عدة آلاف من المسلمين الجزائريين في تونس**[2]»، أي بمعنى آخر فهو يقصد أن العامل الاقتصادي هو العامل الغالب على باقي العوامل الأخرى، وكأن السياسة الاستعمارية الفرنسية بشتى أساليبها القمعية ليست وراء معاناة وهجرة الجزائريين عن وطنهم طيلة قرن و32 سنة من الزمن.!

ثانيا: مراحل وأشكال وخصائص هجرة السوافة[3]:

1- عبد الواحد المكني، **أهالي الجنوب التونسي بالحاضرة خلال الفترة الاستعمارية (الخصائص والاسهامات)**، أعمال الندوة الدولية الثانية عشرة حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956، المنعقدة بتونس أيام 06 و07 و08 ماي 2004، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2005، ص 23.

2- Rager, Jean-Jacques, op.cit. p 09.

3- تجدر الإشارة إلى أن البلاد التونسية لم تكن الوجهة الوحيدة لهجرة السوافة، ولا بأس أن نذكر بباقي اتجاهات الهجرة التي شهدت إقبالا من طرف السوافة، يمكن حصرها في ما يلي:

بعد تحديد العوامل المتحكمة في دفع حركة الهجرة نحو البلاد التونسية، من الضروري إعطاء التطور الزمني لهذه الحركة وتحديد الفئات الاجتماعية للمغادرين، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في العنصر الموالي:

01- مراحل الهجرة: يمكن أن تقسيم الهجرة إلى 05 مراحل أساسية:

- **خلال الفترة 1882– 1908م:** بقي اتجاه الهجرة نحو البلاد التونسية هو الأقوى، وعرف مسارين أساسين: العاصمة التونسية؛ ومنطقة الجريد، بينما نشأ مع مطلع القرن العشرين ميلادي اتجاه آخر نحو الوسط والشرق القسنطيني[1].

أ- **الهجرة المحلية:** هي هجرة داخل حدود منطقة وادي سوف إما باتجاه بساتين النخيل المتناثرة على أطراف المدن والقرى، حيث ترك الأهالي منازلهم بالعمران وبنوا منازل أخرى داخل بساتينهم (تلك المنازل مازالت آثارها قائمة لحدّ الساعة)، وإما باتجاه البادية أين يكونون بعدين عن الاحتكاك بالمستعمرينأو أعوانهم.

ب- الهجرة نحو الداخل: بلغ عدد المهاجرين السوافة حسب إحصائيات سنة 1955م حوالي 24 ألفا يتوزعون على المناطق التالية: **أ1**- المجموعة المستقرة في الواحات (بسكرة، المغير، جامعة، تقرت، ورقلة)، بلغ عددها حوالي 08 آلاف مهاجر، يمارس أغلبهم غراسة النخيل وتجارة التمور. أ2- كتلة العاملين في مناجم الونزة والكويف، تقدر بحوالي 03 آلاف مهاجر مؤقت. **أ3**- كتلة توزعت على حوالي 30 مدينة وقرية في الهضاب العليا وفي قسنطينة، ومن المسيلة وبرج بوعريريج غربا إلى سوق أهراس شرقا، وإلى خنشلة وتبسة جنوبا، بلغ عددها حوالي 07 آلاف مهاجر، يمارس أغلبهم التجارة والأعمال الحرفية. **أ4**- كتلة الموانئ في عنابة والشلف، حيث قدرت بحوالي 2500 مهاجر. **أ5**- مدينة الجزائر التي ضمت حوالي 3500 مهاجر .

ج - الهجرة نحو المشرق العربي: ارتبطت بموسم الحج، لذا كانت الحجاز أبرز منطقة استقطبت سكان وادي سوف حيث ازدادت الهجرة إليها خاصة خلال الفترة (1930 – 1939م)، وقد بلغ عدد المهاجرين سنة 1955م حوالي 500 مهاجر، حيث يتمركز أهل قمار بمكة المكرمة، وباقي السوافة بالمدينة المنورة.

د - الهجرة نحو فرنسا: لم تكن فرنسا وجهة مفضلة للمهاجرين السوافة، بسبب نظرتهم الدونية للفرنسيين، إلا في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، خاصة بعد غلق الحدود مع تونس بسبب اندلاع الثورة الجزائرية وتضاءل فرص العمل بعد استقلال تونس سنة 1956م، وكانت في أغلبها هجرة فردية ومؤقتة، وخاصة الشباب الباحث عن العمل ، حيث وصل عددهم حوالي 1806 عامل مهاجر سنة 1962م، ينظر:

- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, pp 06 - 14.

- موسى بن موسى، المرجع السابق، ص 111

- D.D.M.E: Etat concernant les travailleurs sahariens en Métropole, L'Administrateur, Chargé des Fonctions de Sous – Préfet de l'Arrondissement d'El-Oued, 08 Février1962. pp 01 -02.

- لقاء مع المجاهد والباحث أحمد منصوري، بمنزله بالزقم، بتاريخ 14 / 11 / 2012م.

1 - Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op . cit, p 05.

– **خلال الفترة 1908– 1918م:** ظهر مسار ثالث للهجرة نحو المراكز المنجمية تزامنا مع بداية الاستغلال المنجمي؛ وزادت وتيرة الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى[1]، حيث هاجرت الكثير من العائلات إلى هذا الاتجاه بعدما استفاد العمال من قطع أراضي للبناء، منحتها لهم الشركات المنجمية حتى تضمن استقرارهم ومواظبتهم للعمل[2]، ولم تمس الهجرة في هذه الفترة في الغالب سوى الرجال، وتتضاعف عند التّرحال إبان الحركات الموسمية، وكانت الهجرة النهائية ضعيفة.

– **من 1918 إلى 1930م:** يبقى الاتجاه نحو البلاد التونسية هو الاتجاه الأكبر خلال هذه الفترة على الاتجاه نحو الشمال والجنوب القسنطيني، وظهرت حركات الهجرة في شكل جماعي، وأصبحت الهجرة النهائية ترتسم بصورة ملحوظة وتمسّ بعض الأسر[3].

– **من 1930 إلى 1954م:** زادت وتيرة الهجرة إلى البلاد التونسية، وظهر مسار رابع للهجرة نحو إقليم نفزاوة باتجاه منطقة دوز جنوب شرق شط الجريد، وهذا نظرا لروابط الصداقة التاريخية التي تجمع قبائل طرود السوفية بقبائل غريب التونسية، بينما فضّلت بعض العائلات من قبائل أولاد سعود من سكان كوينين وتغزوت وورماس والزقم مدن الشمال والشرق الجزائري[4]، مع ظهور هجرات قليلة نحو فرنسا والسعودية، مستقلة وسائل النقل الحديثة، مع الحفاظ على الوسائل التقليدية تجاه البلاد التونسية، وتميزت بالهجرات الجماعية والأسرية التي أخذت طابع الهجرة النهائية[5]، وأصبحت تستقطب جليّا قبائل البدو الرحل بعد

1– سجّل العمال السوافة حضورهم في منجم الرديف منذ سنة 1907م، وشكّلوا في نهاية الحرب العالمية الأولى ربع تعداد عمال المراكز الثلاثة التابعة لشركة مناجم قفصة (الرديف – المتلوي – المتلوي)، ينظر:

- A.Q.O: Série Tunisie 1944-1949,B 586 C 159 D 1,F 148.

2– مقابلة شفوية مع المهاجرة الزهرة مدلل (من مواليد 1934م بالمتلوي)، بمنزلها بالوادي، يوم 16 نوفمبر 2018م.

3- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op . cit, p 05.

4 – الشايب بريك، المقابلة السابقة.

5 - Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op . cit, p 05 - 06.

أن كانت الحركة القديمة تميزها الجماعات المستقرة[1]، وقد أثّرت ظروف وانعكاسات الحرب العالمية الثانية سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السوفي[2].

– **خلال الفترة 1954– 1962م:** ازدادت هجرة الأسر السوفية وخاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية نحو البلاد التونسية بالأخص، ونحو مدن الشمال والشرق الجزائري ووادي ريغ ونحو فرنسا بالنسبة للعمال[3]، وهذا بسبب سياسات الانتقام والتضييق التي انتهجتها السلطات الاستعمارية ضد الأهالي بتهمة مساندة ودعم الثورة التحريرية، وقد تكفلت قيادة جيش التحرير بالحدود في هذا الظرف العصيب بتأمين الطريق لقوافل المهاجرين ومرافقتها حتى تطمئن عليها أنها لم تعد في خطر[4]، وقد شددت السلطات الاستعمارية إجراءات التفتيش على طول الحدود بين تونس والجزائر بعد اندلاع الثورة[5].

02– أشكال الهجرة:

اتخذت هجرة السوافة إلى البلاد التونسية أشكالا مختلفة، وتباينت وفقا للتطورات والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقتين، ويمكن حصر هذه الأشكال فيما يلي:

02– 01:الهجرة الإرادية:

تنوعت هجرة الأفراد والجماعات بين الهجرة الإرادية والطوعية وبين الهجرة القسرية والجبرية، تباعا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مرّت بها منطقة وادي سوف، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1-Roger LEONARD, Maurice CUTTOLI, **Les territoires du Sud de l'Algérie - Compte rendu de l'œuvre accomplie de 1947 à 1952**, imprimerie officielle, Alger, 1954. P 210.

2– محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

3– مقابلة شفوية مع المهاجر حمد بحري (من مواليد 1930م)، بمنزله بحاسي خليفة، يوم 25جويلية 2016م.

4 – مقابلة شفوية مع المهاجر أحمد بالعيد (من مواليد 1933م)، بمنزله بحي الشهداء، مدينة الوادي، يوم 16 أفريل 2018م. كان المجاهد أحمد أحد الجنود المكلفين بهذه المهمة.

5 – حمد بحري، المقابلة السابقة.

- **الهجرة الإرادية:** وهي تلك التي حدثت بانتقال الأفراد أو الجماعات وفقًا لرغبتهم في تغيير مكان العيش بغرض الاستقرار في البلاد التونسية، وقد جسّد هذا النوع فئات العمال وطلبة العلم والعائلات المعوزة التي تبحث عن حياة معيشية أفضل.أما المرأة السوفية فإنها لم تغادر أبدا بلادها طواعية[1].

- **الهجرة القسرية:** كانت الظروف السياسية سببا مباشرا وأساسيا وراء الهجرة القسرية، وقد عرفنا في الفصل السابق أن أهالي المنطقة تعرضوا للتهجير منذ بداية استقرار السلطات الاستعمارية بها سنة 1882م، عن طريق الحملة العسكرية التي قادها الجنرال " لاكروا فانبوا " (Lacroix Vanbois)[2]، كذلك الانتفاضات وعمليات العصيان ضد سياسات السلطات الاستعمارية وضد قانون التجنيد الاجباري، التي قام بها الأهالي بقيادة شيوخ الطريقة القادرية بالمنطقة في مناسبتين؛ الأولى سنة 1918م، والثانية سنة 1938م، واتضحت جليّا بعد اندلاع الثورة التحريرية في المنطقة منذ 1954م بعد ردود الفعل العنيفة من طرف السلطات العسكرية المحلية[3].

02– 02: الهجرة على أساس الزمن:

- **الهجرة المؤقتة:** تميزت الهجرات الأولى للأفراد بطابع الهجرة المؤقتة، لأنهم غادروا مسقط رأسهم مع نية العودة بعد نهاية المهمة التي هاجروا من أجلها، كعمال الحوض المنجمي بالجنوب الغربي التونسي[4]، وطلبة العلم بجامع الزيتونة أو أحد فروعه أو ممن التحقوا بالمدارس الصوفية بالجنوب التونسي، كما ساعد القرب الجغرافي أيضا المهاجرين العودة إلى مسقط رأسهم[5]، كما اقترنت هذه الهجرة أيضا بالأشخاص غير متزوجين[6].

1- Germaine Marty, op. cit. p 317.

2 – إبراهيم العوامر، المصدر السابق، ص ص 288 – 327.

3– الشايب بريك، المقابلة السابقة.

4- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 02.

5– محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

6- Jean Pigoreau,**Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 02.

وقد لاحظت جرمان مارتي (Germaine Marty) أن المهاجر السوفي كان يمكث عمومًا ستة أشهر في تونس، ويعود لقضاء الأشهر الستة الأخرى من العام في البلاد، حيث يحرص على التواجد في وادي سوف في شهري نوفمبر وديسمبر من أجل الوقوف على جني التمور، وفي بعض الأحيان تكون الإقامة في تونس أطول؛ سنة واحدة أو سنتان، لكن بشكل عام يعود أهالي سوف إلى البلاد، ويتم استبدالهم أثناء غيابهم بأحد أفراد الأسرة أو الأقارب، وفقًا للإجراءات المعتادة لجميع الأجانب، وبمجرد أن يستنفذ مدخراته الصغيرة التي أخذها معه يعود إلى تونس، وقد وصفت هذه الهجرات بالموسمية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الحاضرة تونس عرفت أيضا الأشكال الأخرى للهجرة المؤقتة بالنسبة للعديد من الرجال المتزوجين الذين قدموا إليها دون زوجاتهم، وكذا الهجرة الموسمية للطلبة السوافة المتمدرسين بالزيتونة، والهجرة الانتقالية لبعض التجار والعمال اليوميين الذين يعوضون أعضاء أسرهم ممن عاد إلى بلاد سوف مؤقتا للزيارة أو لأغراض أخرى[2].

- **الهجرة الدائمة:** تحكمت في هذا الشكل عدة عوامل من بينها:

– السياسة القمعية الاستعمارية في المنطقة، إذ تعرض الكثير من الأفراد والعائلات إلى التضييق وإلى الإساءة من طرف السلطات الاستعمارية أو من طرف أذنابها، ما دفعهم إلى الهجرة والاستقرار نهائيا في البلاد التونسية، بعد أن باع البعض منهم ممتلكاتهم من عقار ونخيل[3]، هذه السياسة كانت موجهة خاصة ضد الإصلاحيين والسياسيين، فمن المصلحين السوافة نذكر الشيخ عمار بن الأزعر الذي اضطر إلى ترك مسقط رأسه سنة 1934م، والشيخ العربي بن عمار سنة 1951م[4]، والشيخ حسين حمادي الذي نفي سنة 1957م[5].

1-Germaine Marty, op. cit. p 320.
2- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 11.
3- Ibid, pp02 - 03.
4– رسالة من العربي بن عمار إلى تلميذه وصديقه إبراهيم مكاوي بن عمارة، باردو، تونس، 02 مارس 2002م.
5– محمد السعيد عقيب، **الشيخ الحسين حمادي ونشاطه التعليمي في تونس ووادي سوف**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م، ص 05.

أما من السياسيين فسنذكر بعض النماذج فقط لكثرتهم، فبعد اندلاع الثورة التحريرية بالمنطقة زادت عمليات المطاردة في حق المناضلين والمجاهدين وعائلاتهم، ما دفعهم إلى الفرار والنجاة بأنفسهم، كالمناضل ميهي بلحاج الذي فرّ بعد إطلاق سراحه من السجن سنة 1955م[1]، ويذكر المجاهد غمام عون الهادي أن عائلته هاجرت إلى العاصمة تونس سنة 1958م، بعدما تعرضت للمضايقات بسبب كشف انضمام والده للثورة، حيث أبلغهم والدهم بضرورة الهجرة إلى الحاضرة تونس واللجوء إلى صهره، من جانب آخر فإن المهاجرين الذين وجدوا نوعا من الحرية والرفاهية في تونس يكرهون العودة إلى وادي سوف والعيش في كنف الاستعمار[2].

– حرص العمال السوافة على الالتزام بالمواظبة الدائمة في المؤسسات المختلفة التي يشتغلون فيها، تجنبا للطرد من العمل، ورغبة في الحصول على منحة التقاعد مستقبلا.

– البعد الجغرافي لبعض المدن التونسية التي استقر فيها السوافة عن وادي سوف، كالحاضرة تونس (حوالي 600 كم) ومدينة الكاف وغيرهما، جعل من البعض يترددون في العودة في ظل تحسن ظروف إقامتهم بتلك المناطق[3].

– الهجرة الجماعية كان لها دورا مميزا في ارتباط الفرد بعائلته المهاجرة، إذ لا يستطيع الفرد ترك أسرته والعودة إلى الديار الأصلية، وهذا ما لاحظناه في بقاء العديد من المهاجرين حتى بعد استقلال الجزائر، أو حتى إلى يومنا الحاضر، وقد ساهمت أيضا العلاقات الاجتماعية كالمصاهرة مع العائلات التونسية[4]، والمصالح الاقتصادية لهؤلاء في الاستقرار الدائم بالبلاد التونسية رغم بقائهم جزائريّ الجنسية.

1– مقابلة شفوية مع الباحث عبد القادر ميهي ابن المناضل، بمنزله ببلدية الطريفاوي، يوم 07 أفريل 2013م.

2– مقابلة شفوية مع المجاهد غمام عون الهادي، من مواليد 1930م بمنزله بحاسي خليفة، يوم 05 ماي 2018م.

3– المهاجر حمد بحري، المقابلة السابقة.

4– يذكر " جون بيقورو " أن مصاهرة السوافة للتونسيين وزواجهم من التونسيات من بين العوامل التي دفعت إلى الاستقرار والهجرة النهائية.

فالعديد من أفراد هذه المجموعة العرقية – كما تصفهم " جرمان مارتي " – يسعونإلى الاستقرار في تونس، فالزواج من تونسية مع وجود عائلته في المدينة هو بالنسبة لهم الفرصة للتخلي بشكل نهائي عن بلد تكون فيه القوانين البيولوجية شديدة القسوة[1].

وقد أشار تقرير ملحقة وادي سوف سنة 1952م أن الفرد السوفي يهاجر دائما مؤقتًا للتعويض عن عدم كفاية الموارد المحلية عن طريق جلب الأموال من الخارج، فمنذ زمن بعيد أعقب هذا المنفى المؤقت عودة، ولكن يبدو أنه على مدار عشرين عامًا، أدى تزايد عدد السكان، وتزايد قسوة الظروف المعيشية في الوطن الأصلي، إلى الحد من حركة العودة[2].

ويذكر في هذا الصدد مسؤول المصالح المدنية بملحقة الوادي " جون بيقورو"(Jean Pigoreau) سنة 1955م، أنه خلال الخمسة عشرة سنة الماضية نقصت وتيرة عودة الأسر السوفية المهاجرة إلى موطنها[3]، أي منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها السلبية التي مسّت خاصة الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، فانتشرت الأمراض والمجاعة في أوساط الأهالي.

فلم تعد فكرة العودة واردة على الأغلبية، فالثلث تقريبا ممن قطع كل اتصال بالمنطقة ويمكن اعتبارهم مهاجرين بصفة نهائية، فبعض الشباب والأطفال لم يعرفوا وادي سوف إلى غاية الاستقلال أغلبهم من قرى الوادي وعميش والمقرن[4]، ويبدو أن البعض قد عبّر عن رغبته في الاستقرار نهائيا في تونس، حيث ذكر السيد عمر بن أحمد بن موسى الزقيمي في رسالته إلى المقيم العام سنة 1928م، أنه لا يستطيع التنقل إلى وادي سوف لقضاء شؤونه بنفسه، لأنه أصبح في حالة عجز بسبب كبر سنه (75 سنة)[5].

1- Germaine Marty, op. cit. p 320.
2-A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, pp 27 - 28.
3- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans**…, op cit, p 03.
4- Ibid, p12.
5- A.N.T, S A C 279 D 01, Folio 79, **Lettre de Amor ben Ahmed ben Moussa Essoufi à Monsieur le Ministre Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 21 Juillet 1928.

وبسبب عدم العودة شهدت قبيلة أولاد سعود تناقصا ملحوظا في تعداد العائلات، فقبل سنة 1939م هاجرت 684 عائلة من هذه القبيلة، ومنذ سنة 1939م وإلى غاية سنة 1952م غادرت المنطقة541 عائلة. وفي المجموع من أصل 1225 أسرة مهاجرة هناك 181 أسرة فقط تحافظ على الروابط مع المنطقة وتعود من وقت لآخر[1]. أي نسبة 14.77 % ممن بقي لهم اتصال بالمنطقة، والباقي الذي يمثل نسبة 85.23 % فقدوا ارتباطهم بالمنطقة.

لهذا فإن الهجرات الدائمة كانت امتدادا للهجرات الفردية التي ميزت بداية استقرار القوات الفرنسية بالمنطقة والفترات الأولى من القرن العشرين، لتتدرج هذه الهجرات وترقى إلى هجرات دائمة من بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، أين تطلع المهاجرون للعودة إلى وطنهم بعد أن لاحت تباشير الاستقلال في الأفق بعد انتصار الثورة الجزائرية عسكريا ودبلوماسيا.

02– 03: الهجرة على أساس العدد:

- **الهجرة الفردية:** تميزت الهجرات الأولى للسوافة بطابع الفردية، فالفرد يهاجر أولا بمفرده دون عائلة في انتظار جسّ النبض وتهيئة الظروف المناسبة لجلب العائلة فيما بعد[2]، وقد لاحظت الباحثة " جرمان مارتي " (Germaine Marty) أن المهاجر السوفي يأتي منفردا، ومن النادر أن يتنقل وعائلته، كما أشارت إلى أن هجرة المجموعات الصحراوية فردية ومؤقتة مقارنة بهجرة التليين التي تتميز بالطابع العائلي، وأنه من بين عشرة رجال من الصحراء يأتون إلى الحاضرة تونس توجد امرأة واحدة تهاجر، أما بالنسبة للتليين فتنخفض النسبة إلى ثلاثة رجال مقابل امرأة واحدة، وهذا راجع – حسب جرمان مارتي – للإقامة القصيرة في تونس بالنسبة للرجال السوافة، أو للتقاليد والعرف لدى المزابيين، أو لعدم وجود جاذبية الاستقرار بالعائلة لدى الورقليين والتواتية[3]، لكن هذه المبررات غير كافية، فمن

1- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, pp 27 - 28.

2 – المهاجر مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

3 - Germaine Marty, op. cit. p p 302 - 315.

المعلوم أن سكان التل تعرضوا للاضطهاد ولمصادرة ممتلكاتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستيطان الاستعماري لفائدة المعمرين الأوروبيين منذ بداية الاحتلال.

كما أن بعض المهاجرين اضطرتهم الظروف القاسية إلى عدم اصطحاب عائلاتهم معهم وتركها في وادي سوف، ومن هذه الظروف نذكر نفقات التنقل ثم تكاليف الإيواء في ظل الفقر والبطالة، كما أن الملاحقات الاستعمارية للمناضلين وغلق الحدود البرية مع تونس بعد اندلاع الثورة حالت دون التحاق بعض العائلات بذويهم، وفي هذا الصدد نذكر بعض العينات من الهجرة الفردية:

- عبد الله بن حمد زغومة المولود خلال سنة 1930م بمنطقة قمار الذي ترك عائلته في وادي سوف.
- بشير بن أحمد عباسي المولود بالدبيلة سنة 1917م الذي كتب في البيانات الخاصة به عبارة " لا عائلة له ".
- عبد الواحد بن البشير مباركي المولود بالوادي سنة 1914م الذي كتب في البيانات الخاصة به عبارة " لا عائلة له "، لجأ إلى تونس سنة 1956م.
- محمد بن البشير شقره المولود خلال سنة 1936م بالبياضة، والذي اضطر إلى الهجرة مفردا سنة 1955م هروبا من ملاحقة العدو الفرنسي .
- محمد بن حامد سوفية المولود بعميش سنة 1907م الذي فرّ سنة 1955م إلى تونس تاركا وراءه عائلته في وادي سوف[1].
- أحمد بن محمد غضبان المولود بقمار سنة 1917م الذي فرّ سنة 1957م[1].

- **الهجرة الجماعية:** كانت في أغلب الحالات تتمة للهجرات الفردية، فالمهاجر السوفي يهاجر أولا بمفرده ليستطلع على المكان وعلى مدى مناسبة ظروف الإقامة لعائلته، كوجود عائلات عربية محافظة، ويفضل في ذلك العائلات الجزائرية حتى لا يحس بالغربة، ثم يعود

1- سجل المجاهدين بحي قريش، الصفحات: 57 – 63 – 70 – 85 – 115.

لينقل أسرته إلى الحي الذي اختاره، وقد برزت ظاهرة الهجرات الجماعية جليّا بعد الاستقرار المهني لأرباب العائلات في الحاضرة تونس[2]، وأيضا بعد ظهور الأحياء السكنية في القرى المنجمية بعدما سمحت الشركات المنجمية للعمال ببناء مساكن تأوي عائلاتهم، وازدادت تطورا مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات الحرب العالمية الثانية، حيث لم تجد بعض العائلات ما تأكله، وجراء هذه الأزمات[3] شهدت مدينة قمار فقط سنة 1945م هجرة جماعية لحوالي 40 عائلة ليلا نحو تونس، كما هاجرت الكثير من العائلات من مناطق أخرى في وادي سوف[4]، وقد اعترف " جون بيقورو " أن الأسر السوفية فرّت من المجاعة التي راحت تتفشى بشكل حاد[5]، وفي منطقة قمار فقط نزح ثلث سكانها إلى التل ومناجم تونس والأراضي الحجازية بسبب آثار الحرب العالمية الثانية[6]. وفي منطقة الدبيلة وبسبب الوضع الاقتصادي المتردي وانتشار المجاعة خلال الحرب العالمية الثانية، هاجرت كل العائلات التي تحمل لقب " الأسود " إلى الحاضرة تونس دفعة واحدة؛ كعائلات بلقاسم وخليفة وغيرهم، ولم تبق سوى عائلة واحدة هي عائلة أحمد الأسود[7].

وقد أكدت" جيرمان مارتي " (Germaine Marty) على طابع الهجرة الجماعية للسوافة بقولها: « لطالما هاجر السوافة بأعداد كبيرة إلى تونس وشكلوا جالية مهمة هناك، فهم يأتون مجموعات في عشرة أو اثني عشرة أو أكثر، بالتأكيد لن يتعرض فيها أحد للخطر أو الهجوم في هذا البلد، سابقا كانوا يأتون في 40 أو 50 نفرا»[8].

1- سجل المهاجرين بحي قريش، الصفحة 146.

2- مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

3- أطلق الأهالي على سنة 1944م تسمية " عام اللاقمي " (عصير النخيل)، لأن هذا المشروب مثّل الوجبة الرئيسية في النهار والليل لأغلب العائلات، واضطر من لا يملك النخيل إلى الهجرة نحو تونس، محمد هاني، اللقاء السابق.

4- محمد هاني، المقابلة السابقة.

5- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 06.

6- نور الدين بن محمود، **يومان بوادي سوف**، المصدر السابق، ص 03.

7- مقابلة مع المهاجر علي الأسود (من مواليد 23 أكتوبر 1955م بتونس)، الدبيلة، 13 ماي 2021م.

8-Germaine Marty, op. cit. pp315 - 316.

ومهما يكن فقد فرضت الهجرة الجماعية على هؤلاء عدم العودة إلى الديار، على عكس أصحاب الهجرة الفردية الذين وجب عليهم العودة ولو مؤقتا إلى الديار لزيارة الأهل وتفقد أحوالهم، وكان من هؤلاء فئة العمال عند العطل المهنية، والطلبة بجامع الزيتونة أو أحد فروعه في الجنوب التونسي أثناء العطل الصيفية[1]، لكن حينما ضاقت السبل في وادي سوف تحولت الهجرة من فردية إلى جماعية[2]، وهذا ما أكده "جون بيقورو"الذي أكد على أن الهجرة الأولية لحركة العزاب أدت فيما بعد إلى رحيل عائلات بأكملها[3].

كما أن الملاحقات الأمنية الاستعمارية التي ازدادت اضطهادا وشدة بعد اندلاع الثورة التحريرية، دفعت بالكثير من المناضلين والأهالي إلى الهجرة فرادى أو جماعات رفقة عائلتهم باتجاه البلاد التونسية، هذا ما أكده سجل المهاجرين بحي قريش الذي أشرنا إليه سابقا، وقد ذكرنا عينات من هؤلاء اللاجئين، وهم عائلات كل من العربي بن عبد القادر بوخزنة؛ محمد بن الأخضر خزان؛ علي بن عمار مكاوي؛ خزاني بن الصادق التابعي؛ الهادي بن التجاني بوهني؛ أحمد بن محمد غضبان، الذين فروا من اضطهاد العدو[4].

02-04: الهجرة على أساس الرخصة أو عدمها:

- **الهجرة برخصة:** تمكن البعض فقط من المهاجرين السوافة من الحصول على رخصة تنقل (جواز سفر) أو على تصريح مرور مؤقت[5]، لأنه غالبا ما يجب تقديم مبررات كافية

1- محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

2- بشير مديني، **الهجرة السوفية نحو تونس**، المرجع السابق، ص 14.

3- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 02.

4- سجل المهاجرين الجزائريين بحي قريش، المصدر السابق، الصفحات 06، 18، 63، 110، 115، 133، 134، 169.

5- ينظر إلى الملحق رقم 05، **نموذج لتصريح سفر صادر بوادي سوف بتاريخ 15 جوان 1906م.** وإلى الملحق رقم 06: **نموذج لتصريح مرورمؤقت صادر بوادي سوف بتاريخ 21 دسمبر 1955م لفائدة عوينات الضيف بن البدي للتنقل من حاسي خليفة إلى أم العراس من أجل نقل التمور عبر قافلة جمال.**

تراها السلطات الفرنسية مناسبة للموافقة، أو البحث عن وسيط مقرب من الإدارة الفرنسية كفئة الأعيان والموظفين والقياد الذين يحضون بثقة الإدارة[1].

لذا فإن الحصول على جواز سفر سيمنح أصحابه شرعية الهجرة وسيضمن لهم حماية السلطات الفرنسية، فقد كانت السلطات العسكرية بمنطقة وادي سوف تزود سلطات الحماية بتونس بقوائم أولئك، كلما استدعت الضرورة إلى ذلك، ومن أجل تسوية وضعيات المهاجرين القانونية أرسلت إلى تونس مصفوفة الضرائب لسنة 1899م، تحمل أسماء 95 مهاجرا سوفيا من المقيمين بتونس بصفة شرعية، والذين تقدموا بطلب للحصول على شهادة الجنسية، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

سنة الإقامة بتونس	عدد المهاجرين	سنة الإقامة بتونس	عدد المهاجرين
1864	01	1891	03
1869	01	1892	02
1874	01	1893	01
1880	01	1895	04
1881	01	1896	14
1882	04	1897	36
1883	01	1898	19
1884	04	1899	02
1890	01	/	/

الجدول رقم 17: تاريخ هجرة واستقرار بعض السوافة بالحاضرة تونس المطالبين بالجنسية الفرنسية[2].

ونلاحظ من خلال تلك المعطيات:

- أقدمية هجرة واستقرار المهاجرين السوافة بالحاضرة تونس.

1- مبروك محمد صوالح، المقابلة السابقة.

2- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 02, **Etat nominatif des indigènes de l'annexe d'el-oued établis actuellement en Tunisie et compris sur les matrices d'impôt en Algérie, certifié conforme aux états matrices de l'impôt de 1899** , le Capitaine chef d'annexe d'El-Oued, El-Oued le 21 Avril 1899..

– التـزام بعـض الأفـراد مـن منـاطق وادي سـوف بـدفع الضـرائب للسـلطات المحليـة بالمنطقة، وينتمي هؤلاء إلى قبيلة أولاد سعود التي يبدو أنها أكثر انضباطا في علاقتها مع السلطات المحلية من غيرها من القبائل في وادي سوف.

– إن هذا العدد لا يمثل التعداد الحقيقي للمهاجرين المستقرين بالحاضرة، فهو يخص فقط من يطالبون بتسوية وضعياتهم القانونية، ونرى غياب كلي للمهاجرين الذين ينتمون إلى عروش المصاعبة والأعشاش والعزازلة.

كما حرصت السلطات العسكرية بملحقة الوادي على تقديم جوازات السفر لطالبيها المتجهين إلى تونس أو غيرها من المناطق، حتى تكون لهم صفة قانونية في تنقلاتهم، هذا ما يؤكده الجدول الموالي:

الاسم الكامل	المنطقة الأصلية	رقم جواز السفر	تاريخ الإصدار	الاتجاه نحو
أحمد بن محمد	الزقم	587	15 ماي 1897م	الحاضرة تونس
عباس بن محمد	الزقم	589	15 ماي 1897م	الحاضرة تونس
إبراهيم بن الحاج أحمد	الزقم	907	19 جوان 1897م	الحاضرة تونس
أحمد بن إبراهيم	الزقم	993	27 جوان 1897م	الحاضرة تونس
فرج بن إبراهيم	الزقم	994	27 جوان 1897م	الحاضرة تونس
محمد بن عمر	الزقم	995	27 جوان 1897م	الحاضرة تونس
أحمد بن صالح بن جاب الله	الزقم	2000	27 ماي 1898م	قسنطينة
محمد بن علي بن محمد	الزقم	2031	02 سبتمبر 1898م	تبسة
بلقاسم بن عمار	الزقم	2036	27 سبتمبر 1898م	تبسة
أحمد بن صالح	الزقم	2037	27 سبتمبر 1898م	سوق أهراس
إبراهيم بن محمد	الزقم	2072	27 سبتمبر 1898م	باتنة
إبراهيم بن علي	الزقم	2165	17 أكتوبر 1898م	قسنطينة
محمد بن أحمد بن عبد الله	الزقم	2172	20 أكتوبر 1898م	تبسة
يونس بن محمد	الزقم	2267	28 أكتوبر 1898م	خنشلة

الجدول رقم 18: قائمة بأسماء الحاصلين على تصريح سفر بملحقة الوادي خلال الفترة 1897-1898م[1].

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق ما يلي:

1- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 02,op.cit.

➢ أن الحاصلين على تصاريح السفر جميعهم من منطقة الزقم، هذا ما يوحي بانضباط هؤلاء وحرصهم على التنقل بصفة شرعية، خاصة وأن هؤلاء ينتمون إلى قبيلة أولاد سعود التي يبدو أنها أكثر مهادنة للسلطات الفرنسية مقارنة بباقي قبائل وادي سوف، وهذا لتفادي كل العراقيل التي يمكن أن تحدث، كما يوحي بتدخل قايد المنطقة لدى السلطات بمدينة الوادي لتسهيل الحصول على هذه التصاريح.

➢ مقارنة بالجدول السابق نجد أن عدد المهاجرين الذين استقروا في تونس بين سنتي 1897 و1898م عددهم 55 مهاجرا، وفي هذا الجدول يوجد 06 من هؤلاء وجهتهم الحاضرة تونس، وبالتالي نسبة المطالبين بتصريح سفر نسبة ضعيفة جدا، نسبة العشر (10.9 %) ممن يطلبون تصاريح سفر.

وبتاريخ 14 أفريل 1900م يعلم الحاكم العام بالجزائر المقيم العام بتونس أن حاكم ملحقة الوادي قد زوده بقائمة السوافة الذين تحصلوا على جوازات سفر، ويسمح لهمبالدخول إلى البلاد التونسية من أجل العمل، حملت القائمة البيانات الآتية:

الاسم الكامل	الانتماء القبلي	الاتجاه	مدة الصلاحية
محمد بن العربي	المصاعبة	نفطة	04 سنوات
علي بن عمارة	المصاعبة	توزر	04 سنوات
جدير بن عمر بن أحمد	المصاعبة	توزر	04 سنوات
أحمد بن عمارة	المصاعبة	توزر	04 سنوات
عمران بن قدور	الأعشاش	الكاف	03 سنوات
الحاج محمد بن بوكوشة	الأعشاش	الحاضرة تونس	02 (سنتان)
عمارة بن شطرونة	الأعشاش	الحاضرة تونس	02 (سنتان)
أحمد بن شطرونة	الأعشاش	الحاضرة تونس	02 (سنتان)

الجدول رقم 19: قائمة المتحصلين على جوازات سفر باتجاه البلاد التونسية[1].

1- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 16, op.cit.

نلاحظ من الجدولين السابقين أن القلّة فقط من السوافة الذين حرصوا على التواصل مع السلطات الفرنسية من أجل تسوية وضعياتهم والحصول على جوازت سفرهم. أما الغالبية منهم فهم يمتنعون عن التعامل مع تلك السلطات، وهذا ما أكدته المصادر الشفوية التي أجمعت على أن الغالبية من المهاجرين تعمدوا إلى التنقل دون رخصة من السلطات ودون علم القياد وهذا نظرا لخشيتهم من المنع، وللبغض الذي يكنّونه للاستعمار وعملائه.

واستجابة للمراسلة السابقة من طرف الحاكم العام بالجزائر وبتاريخ 19 أفريل 1900م وجّه المقيم العام ثلاثة رسائل إلى المراقبين المدنيين في كل من الكاف، قفصة، والحاضرة تونس، كلفهم بالسماح لأولئك بالبقاء في تلك المدن المبينة في الجدول السابق[1].

وفي سنة 1921م ومن أجل البحث عن العمل في تونس؛ استطاع الحبيب بن نصر احويته السوفي الحصول على رخصة تنقل من طرف المكتب العربي بوادي سوف، مؤشر عليها بمدينة بسكرة بتاريخ 25 نوفمبر 1921م، تحمل الرقم 484[2].

من جانب آخر لا ترغب السلطات الاستعمارية أمام تزايد موجات الهجرة في منح رخص التنقل خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية، إذ يذكر المهاجر أحمد بلعيد أنه من المستحيل الهجرة خارج البلاد بموافقة السلطات الفرنسية التي ترفض منح رخص للتنقل في ذلك الاتجاه، لأنها تخشى أن يقوم هؤلاء بتنظيم عمليات ضدها أو مساعدة الثورة ماديا ولوجستيا، ولأنها تعلم أن هؤلاء لا عودة لهم، كما لا توجد رغبة من طرف الأهالي في التعامل مع هذه السلطات الاستعمارية التي تخلق دائما العراقيل[3].

1 - A.N.T, S A C 278 D 07, Folios 17, 18, 19, **Notes de Monsieur le Résident Général de la France à Tunis à les Contrôles Civils à Kef et Gafsa et Tunis**, Tunis le 19 Avril 1900.

2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 64, **Lettre de Lahbib ben Naceur Soufi à M. le Gouverneur Général de l'Algérie**, Tunis le 21Mars 1921.

3- أحمد بالعيد، المقابلة السابقة.

أما بالنسبة لشيوخ الطرق الصوفية فقد تعدت الموافقة على طلبات الحصول على رخصة التنقل من السلطات المحلية بوادي سوف وتدرجت إلى مستويات أعلى من المراسلات والتنسيق والتشاور بين السلطات العليا في البلدين من أجل التأشير والموافقة على هذه الطلبات، وقد رصدت وثائق الصندوق رقم 178 من السلسلة (د) بالأرشيف الوطني التونسي عديد المراسلات المتعلقة بهذه المشاورات حملت بعض ملفاتها عنوان: " الشخصيات الدينية "**(Personnages religieux)** نذكر منها:

- **ما يخص الطريقة التجانية:**

في رسالة بتاريخ 18 جويلية 1903م من الحاكم العام بالجزائر إلى المقيم العام بتونس، يعلمه أن أحمد العروسي شيخ الزاوية التجانية بقمار بوادي سوف طلب تصريح سفر إلى البلاد التونسية مدة صلاحيته 05 أشهر، وذلك لزيارة وتفقد ممتلكاته هناك، ويضيف قائلا: «**سأكون ممتنًا لو سمحت بإعلامي إذا لم تكن لديك مشكلة في منح التفويض المطلوب لهذا الشيخ، مع العلم أنني موافق على ذلك...**»[1].وقد ردّت السلطات الفرنسية بتونس بالإيجاب وتم تمديد الصلاحية إلى مدة 06 أشهر، تمّ فيما بعد إبلاغ المقيم العام أن الشيخ سينطلق من قمار باتجاه تونس ابتداء من تاريخ 28 سبتمبر 1903م[2].

وبتاريخ 21 ماي 1920م رسالة تلغراف من الحاكم العام بالجزائر إلى المقيم العام بتونس يلتمس فيها السماح لمحمد العروسي بن محمد العرابي التجاني ابن عم شيخ زاوية تملاحت بتماسين، رفقة ابنه محمد الصديق من أجل زيارة علمية وثقافية، إضافة إلى الساسي بن الصاويقريب شيخ زاوية تملاحت[3]، وبعد يوم فقط ردّ المقيم العام بأنه لا توجد

1 - A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 09, **Lettre de le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 18Juillet 1903.
2- A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 05, **Télégramme de le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 23Septembre 1903.
3- A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 03, **Télégrammede le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis,**Alger le 21Mai 1920.

مشكلة في منح التفويض بشرط أن يقوم هؤلاء عند وصولهم إلى تونس بإبلاغ قسم الدولة وأنهم لن يتلقوا الزيارات أثناء إقامتهم في الوصاية[1].

❖ **ما يخص الطريقة القادرية:**

نظرا لانتمائه إلى الطريقة القادرية ولكثرة تنقلاته باتجاه الجزائر، واجه المهاجر السوفي محمد بن علي الحسين الساكن بالحاضرة تونس صعوبات كبيرة سنة 1905م في الحصول على جواز سفر مدة صلاحيته 06 أشهر من أجل الذهاب إلى وادي سوف لتسوية بعض الشؤون التجارية هناك. إذ تطلب الأمر إجراء العديد من المراسلات التشاورية بين السلطات الفرنسية في البلدين، لمنحه الموافقة فيما بعد[2].

وفي رسالة بتاريخ 10جوان 1909م من الحاكم العام بالجزائر إلى المقيم العام بتونس، يعلمه أن الشيخ الهاشمي بن إبراهيم نائب الطريقة القادرية قدّم طلب الموافقة على زيارة مدينة تونس لمدة 03 أشهر من أجل قضاء أمور شخصية، رفقة 10 طلبة منتسبين لزاويته غالبيتهم من قبيلتي الأعشاش والمصاعبة[3].

وكانت المرة الوحيدة حسب مراسلات الإدارة الفرنسية التي رفض فيها منح ترخيص لنائب الطريقة القادرية بالذهاب إلى تونس أثناء الحرب العالمية الثانية، ويتمثل ذلك في شخص الشيخ محمد الصالح بن الشيخ الهاشمي الشريف رئيس الطريقة القادرية بالوادي لزيارة أخويه القاطنين بتونس ومن أجل العلاج هناك، وكان هذا الرفض من خلال وثيقة صادرة بتونس في 18 جويلية 1941م، إذ علّلت المصادر الأمنية التونسية الأسباب بمواقف عائلته السياسية، والتي تضمنتعدوانية تجاه فرنسا بدليل تحريض والده الشيخ الهاشمي الأهالي على الانتفاضة ضد تجنيد الشباب السوافة في الحرب العالمية الأولى، كما

1- A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 01, **Télégramme Officiel deRésident Général de la France à Tunis à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie**, Tunis le 22 Mai 1920.
2- A.N.T, S D C 172 D 1/3, Folios 02, 03, 04,
3- A.N.T, S D C 178 D 01/5, Folio 18, **Lettre de le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 10Juin 1909.

أن الشيخ محمد الصالح كان يحضر حلقات جمعية العلماء المسلمين ومعجبا بالشيخ عبد الحميد بن باديس، وأن عائلته تنتمي إلى العديد من العائلات الراقية بتونس والتي لها تأثير كبير على أوساط السوافة في تونس[1].

❖ **ما يخص الطريقة الرحمانية:**

نظرا لعلاقات التواصل التي تربط شيوخ الطريقة الرحمانية (العزوزية) بوادي سوف مع مريدين لهم في تونس، فقد تمكّن الشيخ محمد العربي بن سيدي سالم مؤسس الزاوية الرحمانية بالوادي من الحصول على الموافقة على طلب رخصة السفر إلى مدينة تونس في يوم 26 جوان 1926م، مدة صلاحيتها بلغت 03 أشهر[2].

لقد ظلت مسألة الحصول على جواز السفر ولو إلى وقت متأخر (الخمسينيات من القرن العشرين)، تشكل معضلة تعترض الفرد السوفي في إمكانية الحصول عليه سواء من الإدارة المحلية بوادي سوف أو من غيرها من مناطق البلاد، فسعد الله مثلا قدّم ثلاث طلبات للحصول على جواز سفر من مدن الجزائر وقسنطينة ووادي سوف، قوبلت كلها بالرفض بحجة عدم خدمة العلم الفرنسي بأداء الخدمة العسكرية؛ لكنه استطاع الحصول عليه في البلاد التونسية في شهر سبتمبر 1955م، عن طريق شركة الروضة للحج والعمرة التي يشرف عليها نور الدين بن محمود صاحب جريدة الأسبوع، التي نشر فيها سعد الله قصيدة حول الشيخ الإبراهيمي في آخر سنة دراسية له بتونس[3].

ونفس المشكلة واجهت بعض الأولياء السوافة الذين رغبوا في إرسال أبنائهم إلى الخارج بطرق خاصة من أجل مواصلة تعليمهم، بعد أن تعذر عليهم الحصول على جوازات

1- عثمان زقب، **نماذج من سياسة التقييد...**، المرجع السابق، ص 04.

2- A.N.T, S D C 178 D 4/34, **Personnages religieux.**

– نقلا عن عثمان زقب، **نماذج من سياسة التقييد...**، المرجع نفسه، ص 04.

3- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 205 – 211.

السفرفي الداخل، ومن هؤلاء نذكر الشيخين محمد الطاهر التليلي والحفناوي هالي اللذين كلفا سعد الله بالسؤال عن إجراءات الحصول على جواز السفر وتكاليف الرحلة انطلاقا من تونس، بعد توقف بعثات جمعية العلماء إلى المشرق بسبب اندلاع الثورة الجزائرية[1].

- **الهجرة السرية (دون رخصة):** تميزت أغلب حالات الهجرة نحو البلاد التونسية بطابع السرية، حيث يجتاز المهاجرون الحدود الشرقية اعتمادا على أنفسهم وعلى خبراتهم السابقة بالصحراء (البادية)، فكان التنقل سهلا قبل اندلاع الثورة، نظرا لقرب الفضاء الحدودي من قرى المنطقة ولضعف المراقبة الأمنية[2]، كما أن أغلب المهاجرين لا يرون هناك داعيا لتقديم طلب الحصول على رخصة السفر، ما دام الحل البديل موجودا، ألا وهو إمكانية الهجرة السرية بسبب ضعف المراقبة الأمنية بالخط الحدودي[3].

لكن بعد اندلاع الثورة أصبح التنقل والمرور صعبا ويتطلب حذرا شديدا، بعدما أنشأ الاستعمار الفرنسي مراكز وأبراج المراقبة العسكرية على طول الخط الحدودي من منطقة نقرين إلى منطقة غدامس الليبية، وهذا امتدادا لخطي موريس وشال، فاضطر المهاجرون إلى الاستعانة بقوافل التجار المحليين المتخصصين في جمع وبيع الحطب والحلفاء والجلّة (البعر) من البادية، أو قوافل التجار المهربين خارج الحدود الذين يسلكون مسالك سرية ووعرة، أو عن طريق البدو الرحل المنتشرين على طول الخط الحدودي[4]، الذين يحسنون

1- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 209.

2- محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

3- خليفة رقيعة، المقابلة السابقة.

4- امتدت المناطق الرعوية للبدو الرحل في الشمال وفي الشرق إلى خارج حدود إقليم وادي سوف، فامتدت شمالا إلى نقرين وبئر العاتر جنوب مدينة تبسة، وشرقا على طول الحدود الشرقية، هذا الفضاء الرعوي الشاسع قدّم تسهيلات لحركة المهاجرين وتجار التهريب وقوافل السلاح فيما بعد: ينظر: العربي بلول، **شاهد على الثورة – المجاهد العربي بلول**، ط 02، مطبعة سخري، الوادي، 2012، ص ص 14 – 22.
وأيضا: مقابلة شفوية مع المهاجر محمد الصالح باحدي (من مواليد 1928م)، بمنزله بالرباح، يوم 12 مارس 2020م.

ضيافة العائلات المهاجرة ويطعمونها[1]، وكان لهم دورا مميزا في تمويه دوريات فرق المهاري العسكرية (Les Méharistes)، وإرشاد وتوجيه المهاجرين[2]، وقد أشاد " جون بيقورو " **(Jean Pigoreau)** بالدور الذي لعبه البدو الرحل في تسهيل حركات ترحيل هذا النوع من عمليات الهجرة السرية، نظرا لدورهم الأساسي في عمليات التهريب عبر الحدود[3].

لقد أصبح التنقل جهة الحدود الشرقية ممنوعا، وإذا قبض على شخص فإنه يغرّم بمبلغ 05 آلاف فرنك، أو يسجن لمدة 15 يوما بالمراكز الحدودية، وتطبق عليه أعمال السخرة كجمع الحطب مثلا لفائدة مراكز وأبراج المراقبة العسكرية على الحدود[4]، وقد تصل إلى حدّ القتل في حال محاولة الفرار وإطلاق النار من قبل فرق الأمن الصحراوية (الميهاريست = Méhariste)[5]، لذلك اضطر المهاجرون إلى اختيار الأوقات المناسبة والآمنة من الوقوع في قبضة قوات الأمن أو الجمارك الفرنسيين أو التونسيين، فالهجرة في الصيف تكون ليلا، وفي الشتاء والخريف تكون نهارا وفي بعض الحالات ليلا[6]، كما أن الوقت المفضل عند هبوب الرياح التي تخفي آثارهم على الأرض، لأن فرق المهاري كانت تستعين دائما بالخبراء في تتبع آثار الأقدام (الجرّة)[1].

وكانت الحالات التي تم فيها اعتقال بعض المهاجرين السوافة دون رخصة قليلة جدا، وقد تدخلت السلطات الفرنسية بالجزائر لدى السلطات التونسية أحيانا بطلب الإفراج

1- اتخذ بعض الرحالة وأصحاب البادية من نقل العائلات المهاجرة وترحيلهم إلى البلاد التونسية مهنة إضافية لهم، وذلك عن طريق إبلهم واعتمادا على خبرتهم بمسالك الصحراء: مقابلة شفوية مع أحمد هارون (من مواليد 1937م)، بمنزله ببلدية المقرن، 25 ماي 2018م.

2- اضطر بعض المهاجرين أثناء طريق الهجرة إلى التظاهر في هيئة بدو رحل ورعاة إبل إلى غاية الخط الحدودي، وذلك تجنب إشارة شكوك قوات الأمن المتنقلة، مقابلة شفوية مع المجاهد مصباح بريك (من مواليد خلال 1936م) بمنزله ببلدية حاسي خليفة، ولاية الوادي،

3- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 05.

4- عبد القادر دويم، المقابلة السابقة.

5- محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

6- السعيد بوزيدي، المقابلة السابقة.

عن الذين تم اعتقالهم بسبب عدم حيازتهم على رخصة سفر، حيث تمكنت مصالح أمن منطقة قبلي في الفاتح من شهر فيفري 1898م من اعتقال 05 سوافة من الطرود في منطقة دوز، خرجوا من وادي سوف باتجاه قابس دون رخص تنقل، وهم نصر بن فرحات عمر بن زكري ومعه أربعة من رؤساء القوافل، وفي يوم 11 فيفري 1898م طالب القائد العام لمقاطعة قسنطينة– عبر رسالة تلغراف – من المقيم العام بتونس الإفراج عن هؤلاء، وقد ختم طلبه بقوله: « **ستضطر إلى وصف هذا الإفراج على أساس أنه سيتم تأديب هؤلاء السكان الأصليين عند عودتهم إلى وادي سوف**»[2]، وقد استجابت السلطات الفرنسية بتونس لمطلب الإفراج عن هؤلاء مع السماح لهم بمواصلة طريقهم[3].

وفي نفس الفترة وبتاريخ 05 فيفري 1898م تمّ اعتقال 08 سوافة يقودون 27 جملا في منطقة قبلي، ويحملون معهم رخصة تنقل جماعية منتهية الصلاحية، صادرة بتاريخ 15 أكتوبر 1897م مدة صلاحيتها 15 يوما فقط[4]، وكان هؤلاء قاصدين منطقة قابس لشراء الحبوب، ومن أجل تسوية هذه الأمور تمّت المراسلات بين الحكومة العامة في الجزائر وبين الإقامة العامةفي تونس حول هذه القضية، وتم الاتفاق على ضرورة تجسيد حرية الحركة بين الطرود السوافة و قبائل غريب التونسية في المجال الحدودي[5]،وأعطي الأمر من طرف الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور إلى عمال مطماطة وورغمة ونفزاوة بإعفاء أهالي طرود وغريب فقط دون غيرهم من وجوب رخصة السفر[6].

وفي بداية شهر مارس من سنة 1921م تمكنت شرطة منطقة بن قردان من توقيف المهاجر السوفي المدعو الشريف بن محمد بن علي من عرش الربايع، الذي غادر وادي

1– محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

2- A.N.T, S A C 277 D 4, Folios 01, **Télégramme de General Commandant Division de Constantine à Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 11Février1898.

3 - A.N.T, S A C 277 D 4, Folios 01, **Lettre de le General de Division Leclerc Commandant la Division d'Occupation de Tunisie à Monsieur le Délégué à la Résident Général**, Tunis le 27 Février 1898.

4 - A.N.T, S A C 277 D 4, Folios 05, **Note de Lieutenant du Cercle de Kebilli, Kebilli le 05 Février 1898.**

5- A.N.T, S A C 277 D 4, Folios 07 ;08, **Lettres de le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général deTunis**, Alger le 02 et 08 Mars 1898.

6- A.N.T, S A C 277 D 4, Folios 09 ;10, 11, 12 13, 14, 15,16, 17, 18,**libre circulation dans la région frontière.**

سوف منذ 03 أشهر دون رخصة تنقل ودون وثيقة تعريف، وقد قررت السلطات الفرنسية بتونس نقله إلى موطنه لاحقا في إحدى القوافل المتعلقة بنقل السجناء[1].

03: نوعية وفئات المهاجرين: يمكن تقسيم المهاجرين السوافة إلى تونس من حيث الفئات السنة والجنس والطبقات الاجتماعية والمهنية إلى ما يلي :

- **على أساس العمر والجنس:** في المراحل الأولى للهجرة كانت الفئة العمرية للمهاجرين هي فئة الشباب من الرجال الباحثين عن فرص العمل، والذين يتمتعون بصحة جيدة تمكنهم من ممارسة مهنهم على أحسن وجه، وتحمل الأعمال الشاقة، فكان الفرد السوفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين، يتردد في الهجرة قبل سن الأربعين، بينما أصبح فيما بعد وبعد توفر فرص الشغل يفضل المغادرة في سن مبكرة، لأنه لا يرغب في العيش في منطقة أصبحت تتسم بالشح وبنقص فرص العمل والذي وإن وجد فأجرته المالية ضئيلة جدا[2]، أما بالنسبة للجنس فإنه من بين عشرة رجال يأتون إلى الحاضرة تونس توجد امرأة واحدة تهاجر[3].

- **على أساس الحالة المادية للأسرة:** شكّل الفقراء الأغلبية العظمى من المهاجرين، وهذا نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية للمجتمع السوفي، لكنهم ليسوا وحدهم من غادر المنطقة، فأصحاب الثروة والميسورين الحال أيضا هاجروا نهائيا لاستثمار أموالهم

1- A.N.T, S A C 279 D 1, Folios 95, , **Lettre de le Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la France à Tunis à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie à Résident Général**, Tunis le 04Mars 1921.
2- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 06.
3 -Germaine Marty, op. cit. p 316.
حصرت " جرمان مارتي " الفئة العمرية للمهاجرين في سن الأربعين، لكن من حاورناهم أكدوا أن الهجرة شملت جميع الفئات بما فيهم من هاجر في سن مبكرة جدا، خاصة ممن كانوا يعيشون مشاكل عائلية، كالخلافات مع زوجة الأب مثلا، ونذكر ممن هاجروا صغارا الحبيب جراية الذي هاجر إلى أم العرائس في عمر 17 سنة، أين يوجد خاله العيد بوراس، مقابلة مع المهاجر الحبيب جراية، بمنزله بمدينة الوادي، 04 أفريل 2019م.

في البلاد التونسية، سواء بشراء غابات النخيل في مناطق الجريد ونفزاوة، أو لممارسة التجارة في الحاضرة تونس[1].

- **على أساس المهنة والتخصص:**

– **العمال اليدويون:** إن غالبية العمال السوافة غير متخصصين نظرا لانعدام معاهد التكوين وخلو المنطقة من المؤسسات الاقتصادية، فهم من صنف العمال اليوميين الذين يسهل عليهم ترك أعمالهم بالمنطقة والالتحاق بمناصب الشغل المتاحة في البلاد التونسية خاصة في قرى الحوض المنجمي وفي المؤسسات الاقتصادية في الحاضرة تونس[2].

– **الحرفيون:** اضطر بعض الخياطين إلى ترك مهنهم لصعوبة بيع منتوجاتهم من الأقمشة الصوفية والزاربي إلى الهجرة، كما هاجر عدد كبير من البنائين والحدادين والخبازين مستفيدين من السمعة الحسنة لتخصص السوفي في هذه المهن وبمساعدة من سبقهم من السوافة بالمدن التونسية، وقد لاحظ " جون بيقورو " أن الفرد السوفي باعتباره مجتهد ومنهجي يتأقلم بسرعة في تعلم المهن حتى التي تتطلب التجربة والدقة[3].

- **على أساس طلب العلم:** أو ما يمكن أن نطلق عليه الهجرات العلمية، حيث كانت الوجهات الأولى لطلب العلم نحو زوايا الجريد التونسي، ومع مطلع القرن العشرين الميلادي ظهر اتجاه جديد هيمن على باقي الاتجاهات ألا وهو جامع الزيتونة والمعاهد العلمية بالحاضرة تونس، قدر عددهم في جامع الزيتونة سنة 1947م بأكثر من 500 طالب، معظمهم من القسنطينيين، منهم 75 قبائليا و25 سوفيًا[4]، ولإبراز أهمية الهجرة العلمية قمنابعملية إحصائية من خلال كتاب " **أعلام من سوف في الفقه والثقافة والأدب** "؛ البالغ عددهم 67 شخصية علمية سوفية، فتبين لنا ما يلي:

1- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans**…, op cit, pp 06 - 07.

2– مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

3- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans**…, op cit, p 06.

4 - Rager, Jean-Jacques, op. cit, p 17.

❖ 46 علما درسوا بالزيتونة؛ بنسبة 68.66 % من المجموع العام، من بين هؤلاء ثمانية أعلام تدرجوا في تحصيلهم العلمي انطلاقا من مدارس وزوايا الجريد التونسي.

❖ 05 أعلام درسوا بالجريد التونسي بين مدارس توزر ونفطة؛ بنسبة 7.46 %

❖ 16 علما تلقوا تعليمهم بمدارس وكتاتيب قرى وادي سوف؛ بنسبة 23.88 %[1].

- **على أساس أهمية الوحدة الاجتماعية:** استفاد الرجال العزاب الذين هاجروا إلى البلاد التونسية من هجرة الأسر السوفية، حيث تزوج البعض ببنات هذه العائلات، وقد ساعدت هذه الزيجات في تحول هجرة هؤلاء من هجرة مؤقتة إلى هجرة نهائية، كما أن البعض عاد إلى المنطقة للبحث عن زوجة تعيش معه في المهجر لأنه يمقت التزوج بأجنبية هناك[2].

- **على أساس نمط العيش الأصلي:** بعد أن كانت الهجرة في مراحلها الأولى مقتصرة على السكان الحضر المستقرين، تطورت لتشمل كذلك تدريجيا نصف المستقرين ثم البدو الرحل في الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي، فمن القارين الذين كانوا أول من التحق بالحاضرة تونس نجد سكان الزقم، قمار، كوينين، وتغزوت من قبائل أولاد سعود.كذلك كان سكان تكسبت والوادي من المصاعبة والأعشاش(قبائل طرود) أول من التحق بمناجم قفصة، كما هاجر نصف سكان تغزوت إلى تونس العاصمة والجريد ومدينة الجزائر[3].

أما نصف المستقرين وبعد تجربة الاستقرار المؤقتة في القرى المتناثرة بالمنطقة، وبعد تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اضطروا إلى الالتحاق بمن سبقهم إلى المناطق المنجمية القريبة أين انتقلوا فرادى وجماعات وأسر، ومن الملاحظ أن تقارب أو تباعد التجمعات السكانية عن الحدود مع البلاد التونسية كان له دور في تحديد كثافة الهجرة، فقرية حاسي خليفة التي تقع في الشمال الشرقي من الإقليم يعيش 600 شخصا منها في منطقة

1– سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف...**،المرجع السابق، ص ص 07 – 120.

2- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 07.

3- Ibid, p 08.

قفصة، أي ما يعادل 20 % من مجموع سكانها، بينما يعيش فيها 250 شخصا من وادي العلندة الواقعة في الجهة الغربية من الإقليم، أي ما يعادل 10 % من مجموع سكانها[1].

وحسب شيخ قبيلة الفرجان بوادي سوف؛ فإن عشرين عائلة من قبيلته قد غادرت لمناجم قفصة بعد فترة وجيزة من الجفاف الكبير الذي عمّ المنطقة سنة 1939م[2]، وخلال الخمسينيات من القرن العشرين اضطر بعض البدو الرحل الذين يمثلون بعض قبائل الطرود والربايع والشعانبة، والمتعلقين بحياة الترحال إلى ترك نمط معيشتهم التقليدي والالتحاق بمدن وقرى البلاد التونسية القريبة من المنطقة، تحت تأثير تقلص عدد ماشيتهم وانتشار الجفاف، كالبعض من قبائل الفرجان والربايع الذين التحقوا بمناجم الرديف وبمناجم الونزة[3].

04: وسائل ومسالك الهجرة:

04-01: وسائل النقل تجاه البلاد التونسية:

تنقسم وسائل النقل إلى قسمين؛ الوسائل التقليدية والوسائل الحديثة؛ وتختلف هذه الوسائل باختلاف المسالك وباختلاف الزمن:

- **الوسائل التقليدية:**

تمثلت في السير مشيا على الأقدام أو ركوب الجمال أو البغال أو الحمير، حيث غادر المهاجرون الأوائل إلى الحاضرة تونس في مجموعات صغيرة ومروا عبر الجريد الذي كان طريقه آمنا ومزودًا بنقاط المياه، وكانت هذه الرحلات عبر مراحل زمنية تتخللها فترات استراحة ليلا لتناول لعشاء والنوم[4]، واستمر المهاجرون في استخدام هذه الوسائل طيلة مراحل الهجرة، نظرا لطابع السرية الذي تميزت بها هجراتهم، حيث أن غالبية المهاجرين لم تكن لهم رخص التنقل، لذا وجب عليهم تجنب المرور من مراكز المراقبة والجمارك في

1- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 09.
2- Jean Pigoreau,**Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 04.
3- Jean Pigoreau,**L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 09.
4- Ibid. p 02.

المجالين الجزائري والتونسي، أو الالتقاء بالدوريات العسكرية، كما اضطر من لا يملك المال ولا يقدر على تكاليف السفر من الفقراء إلى السير مشيا على الأقدام[1].

وهذا ما أكده لنا الكثير من المهاجرين الذين حاورناهم في الشأن، حيث ذكروا أن السير مشيا على الأقدام يتم انطلاقا من قرى وادي سوف ويستمر إلى نقطة أين يتم تجاوز مراكز المراقبة؛ ثم مواصلة السفر بالركوب في شاحنات النقل، أو السير مشيا مباشرة إلى توزر أين يتم ركوب القطار، أو التنقل مشيا مباشرة إلى مراكز الحوض المنجمي (الرديف – أم العرائس – المتلوي – المظيلة)، أو إلى المناطق القريبة من الحدود الشرقية لوادي سوف كمنطقتي قبلي ونفزاوة.

وقد فرضت المسالك الوعرة تضاريسيا وطابع الهجرة السرية على المهاجرين استعمال الوسائل التقليدية في تنقلاتهم، إضافة إلى زهد أو مجانية تكاليف النقل التقليدية أحيانا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسالك شهدت بعض حالات الوفاة أثناء الطريق بسبب المرض والعطش والعراء وأيضا بسبب الجهد العضلي الذي يبذله بعض المشاة، كما يذكر المهاجر العيد سعداني أن خالة والده توفيت في طريق الصحراء أثناء رحلتها من وادي سوف إلى مدينة توزر[2].

- **الوسائل الحديثة:**

تمثلت هذه الوسائل في الحافلات وعربات النقل الحديثة والسيارات والقطارات، فمنطقة وادي سوف ظلّت لوقت طويل معزولة عن العالم الخارجي لعدم وجود طرق سهلة أو معبدة تربطها حتى بالمدن القريبة، وإلى غاية حدود سنة 1900م لا يمكن الوصول إليها إلا

1- مقابلة شفوية مع المهاجر محرز كواتي (من مواليد 10 أكتوبر 1948م بحومة السوافة بجبل الأحمر)، بمتجره بحومة السوافة، مدينة تونس، يوم 24 مارس 2019م، وقد ذكر أن والده محمد وعمه العربي قد هاجرا مشيا على الأقدام انطلاقا من قرية غمرة بقمار إلى مدينة تونس خلال سنة 1938م.كما عرفنا أن الشيخ عمار بن الأزعر ووالده تنقلا مشيا على الأقدام من منطقة قمار إلى تونس.

2- المهاجر العيد سعداني، المقابلة السابقة.

بواسطة البغال أو الجمال[1]، وقد أشار المستشرق الفرنسي " أودلف دي موتيلانسكي " (**A. D. deMotylinski**) أثناء رحلته العلمية إلى المنطقة في شهر أفريل سنة 1903م إلى أن الكثبان الرملية الوعرة – التي شبه علوها بالجبال – تغطي كامل المساحة الفاصلة بين منطقتي تقرت ووادي سوف، وأن المسلك المقطوع لا دليل عليه سوى آثار حوافر الحيوانات المستغلة للنقل، وقد اضطر إلى ركوب ظهر حصان لقطع هذا المسلك، كما أضاف أن المشي على الرمل يصبح مؤلما كلما اشتدت درجة الحرارة في منتصف النهار[2].

وقد ظهرت خدمات النقل الحديثة تجاه البلاد التونسية متأخرة ومحدودة العدد والخدمات[3]، فشهدت سنة 1928م افتتاحا لخط طريق الوادي–توزر بواسطة حافلات منتظمة برحلتين ذهابًا وإيابًا في الأسبوع، وبعد بضعة أشهر أعلن عن إنشاء خدمة ثانية لخط الوادي – الرديف، لنقل عمال المناجم قفصة مباشرة، الذين يعودون إلى وطنهم لأسباب عائلية أو مادية، أو الذين غادروا المنطقة بحثًا عن التوظيف[4].

كما دخلت الخدمة أيضا شركة " الأخوة دقليون – دوسات "(**DOGLIONE FRÈRES - H. DOUCET**) بحافلاتها التي انطلقت أولى رحلاتها سنة 1930م[5]، مع الإشارة إلى تأخر تهيئة الطرق والمسالك الخاصة بهذه الوسائل بسبب كثافة الرمال المرتفعة والدائمة التحرك بفعل الرياح، حيث تأخرت عملية تعبيد الطريق بين الوادي وتوزر إلى غاية الاستقلال، أين تمّ الشروع في انجازه سنة 1964م، وقبل هذه الفترة اضطر أصحاب الحافلات والعربات إلى تغطية المسالك بالحلفاء أو بالحجارة إن وجدت[6]، مع العلم أن هذه

1- André Roger Voisin, op. cit. p 257.

2- Adolphe Calassantide Motylinski,**Note sur la mission dans le Souf pour y étudier le dialecte berbère de R'adamès**,Journal asiatique, Dixième Série, Tome 02, Paris, 1903, pp 158 – 159.

3– انطلقت خدمات النقل تجاه مدينتي بسكرة وتقرت منذ سنة 1926م، وقد تعددت الشركات المعتمدة في هذا المجال؛ كشركة " غزال مناطق السراب الصحراوية" سنة 1926م، الشركة العامة العابرة للصحراء سنة 1930م، وشركة " الأخوة دقليون – دوسات " سنة 1932م... ينظر: عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية...**، المرجع السابق، ص ص 117.

4 - Jean Pigoreau,**Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. pp 02 - 20.

5– علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف**، المرجع السابق، ص 240.

6- André Roger Voisin, op. cit. pp 257 - 264.

الحافلات والعربات يجب أن تتميز بخاصية الدفع الثنائي (**double pont**) المخصص للمسالك الوعرة[1].

وتشجيعا لخدمات النقل والسياحة أعلنت شركة " الأخوة دقليون – دوسات "(**DOGLIONE FRÈRES - H. DOUCET**) في شهر مارس 1933م عن إعادة هيكلة خدماتها للنقل والسياحة بفتح ثلاثة خطوط[2] جديدة للمواصلات بسيارات رباعية الدفع، لتسهيل نقل المسافرين والسياح والبضائع بين مناطق ووادي سوف، بسكرة، تقرت، وتوزر، وقد تميزت رحلات وأسعار خط مدينة توزر – وادي سوف بالمواصفات التالية:

– ثمن تذكرة الذهاب 150 فرنك فرنسي، وثمن تذكرة ذهاب وإياب معا 250 فرنك فرنسي.

– الانطلاق من مدينة توزر صباح كل يوم اثنين وخميس على الساعة السادسة، والوصول إلى وادي سوف في مساء نفس اليوم على الساعة 14.

– الانطلاق من وادي سوف صباح كل يوم أحد وأربعاء على الساعة السادسة، والوصول إلى توزر في مساء نفس اليوم على الساعة 14.

1– محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

2 – إضافة إلى خط مدينة توزر – وادي سوف أعلنت الشركة عن الخطين التاليين:

➢ **خط بسكرة – وادي سوف:** ثمن تذكرة الذهاب 150 فرنك فرنسي، وثمن تذكرة ذهاب وإياب معا 250 فرنك فرنسي.

– الانطلاق من بسكرة صباح أيام الثلاثاء والخميس والسبت على الساعة الخامسة، والوصول إلى وادي سوف في مساء نفس اليوم على الساعة 16.

– الانطلاق من وادي سوف صباح أيام الاثنين والأربعاء والجمعة على الساعة الخامسة، والوصول إلى بسكرة في مساء نفس اليوم على الساعة 16.

➢ **خط وادي سوف– تقرت:** ثمن تذكرة الذهاب 150 فرنك فرنسي، وثمن تذكرة ذهاب وإياب معا 250 فرنك فرنسي.

– الانطلاق من وادي سوف صباح يوم الجمعة على الساعة السادسة، والوصول إلى تقرت في مساء نفس اليوم على الساعة 15.

– الانطلاق من تقرت صباح يوم السبت على الساعة السادسة، والوصول إلى وادي سوف في مساء نفس اليوم على الساعة 15. ينظر:

- **Bulletin mensuel de l'Office du protectorat française n Tunisie**, N° 262, vingt-sixième année, mars 1933, Administration-publicité: 17, Galerie d'Orléans (Palais Royal). Paris, p 47.

كما حددت الشركة سعر تذكرة النقل لخط توزر – وادي سوف– بسكرة أو العكس بمبلغ 300 فرنك فرنسي. وهو نفس سعر خط توزر – وادي سوف– تقرت[1].

ومن جانب آخر، فقد عثرنا على فاتورة تخص هذه الشركة (الأخوة دقليون– دوسات) مؤرخة بوادي سوف بتاريخ 31 سبتمبر 1932م، تخص كراء أحد سيارات الشركة إلى السيد الأخضر بن أحمد بن رشيد انطلاقا من مدينة الوادي إلى منطقة حاسي خليفة على مسافة 30 كم بقيمة 400 فرنك فرنسي[2]، وقد عرف عن مسيري هذه الشركة معاملتهم القاسية للأهالي الذين تذمروا لدى السلطات وفي صفحات الجرائد[3]، واضطر أهالي وادي سوف إلى تأسيس " الرابطة السوفية " **(Lien Soufi)** التي تمّ إنشاؤها في الجزائر العاصمة للدفاع عن مصالح وادي سوف والسوافة مقابل رداءة خدمات المواصلات المحتكرة من طرف هذه الشركة، حيث راسل أعضاء الرابطة جريدة " صدى الجزائر "(L'**Echo** d'**Alger**) سنة 1938م، لشرح الوضع البائس لهذه المنطقة المحرومة، إذ وصفوا المواصلات بالهشاشة وبخلو مقاعد عرباتها من أي راحة وملائمة، إضافة إلتجاهل الشركة لشكاوى المستخدمين، وتكاليف النقل الباهظة التي شهدت زيادات متواترة لأسعار المقاعد من 25 فرنك فرنسي إلى 100 فرنك خلال 06 سنوات، وقد طالبت الرابطة بتخفيض وإعادة الأسعار إلى قيمتها الطبيعية، وأن تعيد الإدارة المحلية النظر في قراراتها بمنع الوصول إلى الخط وفتح الطريق أمام أي شركة ترغب في دخول الخدمة، وذلك لتسهيل التجارة والعلاقات العامة بين وادي سوف مع المناطق المجاورة[4]، وقد راسلت نفس الرابطة أيضا جريدة البصائر في شهر ديسمبر حول مشاكل المواصلات[5].

1- **Bulletin mensuel de l'Office du protectorat françaisen Tunisie**, N° 262, op. cit.p 47.

2– وثيقة سلمت لنا من طرف زميلنا الأستاذ عثمان زقب، جامعة الوادي، 19 جانفي 2022م.

3– علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف**، المرجع السابق، ص 241.

4- L'Echo d'Alger, **Territoires du Sud ; El Oued: à propos du Service Automobile Biskra -le Souf** , 27 année, Mercredi 30 Novembre1938, Alger, p 05.

5– عبد الحفيظ بن الطاهر، **على هامش خط المواصلات**، البصائر، المصدر السابق، ص 08.

نلاحظ مما سبق أن تكاليف النقل أو الكراء كانت باهظة جدا، مقابل تدني المستوى المعيشي وانتشار الفقر والبطالة، لكن عامل الزمن تغيّر إذ اختصرت هذه الوسائل المسافات الطويلة المقدرة بحوالي 150 كم بين وادي سوف وتوزر، وأصبح بإمكان المسافر أن يصل في يومه بعد 08 ساعات فقط من السير دون عناء، بعد أن كانت الرحلة شاقة وتستغرق يومين أو أكثر، لذا فإن المستفيدين من هذه الوسائل هم من الميسورين الحال من عمال بالمناجم أو من التجار والأعيان، أو من الموظفين الإداريين أو العسكريين الأوروبيين.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية دخلت خدمة النقل أيضا شركة" العربي بالشاوش " انطلاقا من وادي سوف إلى مدينة توزر بمعدل رحلتين في الأسبوع[1]، وكان الانطلاق من وادي سوف صباح كل يوم اثنين والعودة انطلاقا من توزر صباح يوم كل جمعة، وتستغرق رحلة السفر نهارا كاملا من الصباح إلى الليل[2]، ويذكر المهاجر مسعود بن علي أن كل أفراد عائلته هاجرت عبر حافلة هذه الشركة تجاه توزر، وقد وصف لنا معاناة هذه الرحلة في الطريق الوعرة وغير المعبدة، والأدهى من ذلك تعطل الحافلة في منطقة بوعرة الحدودية– الطالب العربي حاليا– حيث قضى الركاب ليلة كاملة هناك إلى غاية منتصف النهار الموالي أين تمّ إصلاح العطل، والوصول إلى مدينة توزر ليلا، ثم إلى قريتي المتلوي فالرديف عبر القطار[3]، وإلى حدود سنة 1955م وقبل غلق الحدود البرية واصلت الشركة خدماتها، حيث يستوجب على ركابها استظهار رخص المرور عند التوقف والخضوع لتفتيش ومراقبة مركز الجمارك وسط مدينة نفطة[4].

1– علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف**، المرجع السابق، ص 241.

2– محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

3– مسعود بن علي، **مسيرتي خلال مرحلتي التحرير والبناء**، تصدير عاشوري قمعون، ط01، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2021، ص 25.

4– الصادق دقاشي، **صفحات خالدة من جهاد الصادق دقاشي لأجل استقلال الجزائر**، تحرير وتنسيق وتصدير عاشوري قمعون، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2021، ص ص 34 – 35.

وبفضل خدمات وسائل النقل الحديثة التي أصبحت متوفرة إلى حدّ ما، أصبح المهاجرون السوافة لا يشعرون كثيرا بالبعد والفراق عن الوطن، لأن ملحقة الوادي أصبحت على بعد يوم واحد فقط بالسيارة ويومين بالحافلات وخمسة أيام بالجمال[1].

04-02: مسالك الهجرة:

تحكمت في منحى هذه المسالك عدة اعتبارات؛ من بينها الوسائل المستعملة في السفر وأيضا طبيعة التضاريس الوعرة إضافة إلى حالة الطريق، فالمسالك التقليديةمتغيرة وغير ثابتة وتحتل مساحات شاسعة من المجال الحدودي، وهذا نظرا لتكيف وسائل النقل التقليدية وقدرتها على تغيير مسارها كلما كانت حالة الطريق غير مطمئنة، كوصول أخبار عن وجود دوريات أمنية لفرق المهاري العسكرية مثلا، لذا فإن الراغبين في الهجرة اعتمادا على إمكانياتهم الخاصة أو القائمين على نقل المهاجرين من بدو رحل ومن متخصصين في النقل مقابل أجرة وكذلك تجار التهريب[2]، كانوا قبل انطلاقهم يستخبرون عن حالة الطريق بمساعدة زملائهم والبدو الرحل وغيرهم، وقد طبق نظام الاستعلامات عن حالة الطرق خاصة أثناء الثورة عندما كثفت السلطات الفرنسية من مراقبة الخط الحدودي[3]، أما المسالك التي تستغلها وسائل النقل الحديثة فهي ثابتة لا تتغير، وعموما يمكن أن نميّز أربعة مسالك رئيسية للهجرة نحو البلاد التونسية:

المسلك الأول: انطلاقا من وادي سوف وصولا إلى نفطة فتوزر ثم الحاضرة تونس، يصفه أبو القاسم سعد الله بالطريق المألوف والمختصر والصعب[4]، أما " جرمان مارتي " فتحدده كالآتي: « **يصلون نفطة بواسطة الجمال أو شاحنات النقل والبريد، ثم إلى توزر**

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 15.

2- لجأالتجار السوافة مع تونس إلى ممارسة نشاط التهريب تفاديا لدفع الرسوم الجمركية، وتهربا من قيود السفر حيث أصبح من الصعب الحصول على رخص للانتقال إلى البلاد التونسية، ينظر، عثمان زقب، **نماذج من سياسة التقييد...**، المرجع السابق، ص 02.

3- أحمد بالعيد، المقابلة السابقة.

4- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 98.

التي يركبون فيها القطار[1] حتى تونس العاصمة، أو يواصلون طريقهم باتجاه المتلوي، قفصة، صفاقس إلى تونس العاصمة»[2]، كما يشير" جون سران " (Jean Seran) إلى أن هجرتهم تتم بالأحرى عن طريق الجريد وليس شمال الجزائر[3].

من جانبها تعطي " جرمان مارتي " وصفا دقيقا لخط سير المهاجرين السوافة فتقول: « بعد أن يقطعوا مسافة 40 كم على متن الجمال، يخيمون في الليل فقط، يحتمون بالبرانس على مقربة نيران أشواك الغابات، ثم يتابعون الطريق شرقا أو عبر نقاط العلامات التي تركها أسلافهم »، وتضيف على لسان أحد المهاجرين: « **لا نأخذ سوى حفنة قليلة من التمر والقليل من الطحين نخففها في الماء لنصنع الروينة حتى نشرب في توزر من القلة أو الآبار. ثم يصبح الطريق سهلا»**[4].

المسلك الثاني: مباشرة من قرى وادي سوف إلى منطقة نفزاوة (قبلي – دوز) عبر المسالك الوعرة التي يسلكها البدو الرحل وتجار التهريب، ومن الملاحظ أن المهاجرين المستقرين في تلك المناطق ينتمون إلى قبائل الطرود، فالمهاجر السوفي معروف في منطقتي دوز وقبلي اللتين تشكلان مع نفطة منطقة تغلغل مباشر في الأراضي التونسية، لأنه يحاول أطول فترة ممكنة الاستقرار هناك قبل الموافقة على هذا الاغتراب الكلي الذي يعتبر بالنسبة له هو الصعود إلى الحاضرة تونس[5].

1- خلال الفترة (1898–1909م) تمّ استغلال الخط الرّابط بين صفاقس – قفصة– المتلوّي والمظيلة – تبديت – رديف – أم العرائس، وفي سنة 1910م أنجزت محطة السكك الحديدية بتوزر، وفي غضون سنة 1912م شرع خط توزر المتلوي في نقل المسافرين والبضائع، ينظر: تاريخ السكك الحديدية بتونس، متوفر على الرابط: https://www.sncft.com.tn، تاريخ الاطلاع: 18 جانفي 2021م. وأيضا: محمد عمار شعابنية، المرجع السابق، ص 120.

2-Germaine Marty, op. cit. p 315.

3- Jean Seran,**op. cit.** p 02.

4-Rager, Jean-Jacques,op. cit, p 21. -Germaine Marty, op. cit. p 315 - 316.

5 -Jean Seran, op. cit. p 02.

المسـلك الثالـث: مباشـرة مـن قـرى وادي سـوف إلـى مـدن الحـوض المنجمـي عبـر المسالك الوعرة باتجاه الشمال الشرقي لمنطقة وادي سوف (مجال منطقتي بن قشة ونقرين حاليا)، التي يسلكها أيضا تجار التهريب ويتخذها البدو الرحل مراع لأغنامكم[1].

المسلك الرابع: انطلاقا من وادي سوف باتجاه بسكرة عبر حافلات النقل، ثم الركوب في القطار من بسكرة تجاه قسنطينة عبر باتنة، ثم إلى عنابة فسوق أهراس باتجاه الحاضرة تونس أو باتجاه إحدى مدن الشمال التونسي[2]، ومن الملاحظ أن المهاجرين الذين فضّلوا هذا المسلك، هم من العمال وطلبة العلم والتجار الذين يقطنون قرى الشمال الغربي من وادي سوف، كمناطق قمار، تغزوت، ورماس وما جاورها[3]، وأن مسافة هذا المسلك طويلة تتجاوز 900 كيلومتر مقارنة بـ 600 كيلومتر للمسلك الأول نحو الحاضرة تونس تقريبا[4]. كما فضّل البعض من الطلبة أثناء عودتهم إلى الديار في العطلة الصيفية الرجوع عبر القطار مباشرة من تونس إلى قسنطينة عبر سوق أهراس وعنابة، ثم إلى بسكرة فمنطقة وادي سوف[5].

وقد يضطر بعض ممن يسلكون هذا الاتجاه إلى تغيير الطريق وتجاوز مراكز الجمارك والمراقبة في حال عدم امتلاكهم لرخصة التنقل أو لبطاقة تعريف، مثلما اضطر أبو القاسم سعد الله خلال أول رحلة له خارج حدود وادي سوف باتجاه الحاضرة تونسفي شهر أكتوبر سنة 1947م، حيث انطلق رفقة 05 طلبة زيتونيين من منطقة قمار نحو مدينة بسكرة عبر حافلة المدعو " حلاسة "، ثم ركب القطار من بسكرة تجاه مدينة قسنطينة عبر مدينة باتنة، ومن قسنطينة إلى مدينة تبسة، ثم إلى الحاضرة تونس عبر سيارة نقل، وهذا حتى يتجنب مركز الجمارك بغار الدماءلعدم وجود بطاقة تعريف عنده[6].

1- محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

2- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 69 – 75.

3- المهاجر مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

4 – في حساب هذه المسافات تمّ الاستعانة بخرائط قوقل على الرابط: https://www.google.com/maps -

5- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع نفسه، ص 92.

6- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 69 – 75.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية[1]:

خلال القرن التاسع عشر الميلادي كانت مناطق استقطاب واستقرار المهاجرين السوافة بالبلاد التونسية متمركزة في منطقتين رئيسيتين هما الحاضرة تونس؛ العاصمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد،ومنطقة الجريد المحاذية والقريبة من وادي سوف، لكن مع بداية القرن العشرين الميلادي شهدت خريطة توزيع هؤلاء تغيرا جذريا، وذلك ببروز القرى المنجمية الناجمة عن الاستغلال الاستعماري للفوسفات بالجنوب الغربي التونسي، والذي فتح الباب على مصراعيه أمام توافد قوى عاملة من المهاجرين السوافة، وأصبحت هذه القرى أكبر المناطق الجاذبة للهجرة إلى غاية استقلال الجزائر، إضافة إلى ظهور وجهة أخرى تجاه واحات نفزاوة، لذلك يمكن تحديد ثلاثة كتل أساسية لاستقرار المهاجرين السوافة بالبلاد التونسية بكثافة معتبرة، إضافة إلى توزع آخرين في مناطق تونسية أخرى بدرجة أقل:

01- الكتلة الأولى؛ الحاضرة تونس:

تعدّ مدينة تونس المقصد الأول للسوافة، وهي أقدم مناطق الهجرة السوفية، فهي بالنسبة لهم بلد أرض النعيم والخصوبة، وبلد الشغل والسعادة[2]، كما كانت الوجهة المفضلة لطلبة العلم الذين فضّلوا مواصلة دراستهم في جامع الزيتونة، إضافة إلى الطبقة الوسطى والدنيا من العمال والتجار الصغار[3].

وقد اختلفت هذه الوجهة عن غيرها، إذ ضمّت مهاجرين من مختلف الأصول الجغرافية والقبائل بوادي سوف، أغلبهم من سكان المدن، وفدوا إلى الحاضرة فرادى وجماعات وتجمعوا فيها في أحياء بحسب المنطقة التي انحدروا منها، كما يوجد تشابه بين

1- ينظر الملحق رقم 07: **خريطة الهجرة العمالية خارج حدود وادي سوف سنة 1953م.**

2-Germaine Marty, op. cit., p 315.

3- حسان الجيلاني، **قصة العودة**، ج 01، المصدر السابق، ص 31.

هذه الوجهة والوجهات الأخرى في الحالة الاجتماعية للمهاجرين الذين وفدوا بدافع الفقر المدقع، وأيضا في طابع الهجرة النهائية دون رجعة إلى وادي سوف في ظل الاحتلال[1].

ويصف " جون بيقورو " (Jean Pigoreau) هذا التنوع قائلا: « **ليس لهذه الكتلة المهمة عدديا أي بنية وحدوية ولا قوة حقيقية لتعدد أصولها ولضعفها المالي، يقودها شيخ من جهة أهلها وتميل إلى العيش في شكل خلايا صغيرة مستقلة عن بعضها البعض، قمارية، زقايمية، أعشاش.. يتعاون أعضاؤها فيما بينهم** »[2].

وقد مثّل المهاجرون السوافة أكبر المجموعات الجزائرية حضورا واستقرارا في مدينة تونس. وهذا ما تؤكده الإحصائيات الآتية:

المجموعة	سنة 1905م		سنة 1921م		سنة 1926م		سنة 1939م	
	التعداد	النسبة المئوية	التعداد	النسبة المئوية	التعداد	النسبة المئوية	التعداد	النسبة المئوية
السوافة	2.700	31.12	2.668	30.8	2.431	26	2.300	17.95
القسنطينيون	2.200	25.36	2.205	25.5	2.630	28	3.800	29.65
الورقليون	1.100	12.68	1.127	13	1.343	14.5	2.000	15.61
العاصميون	1.000	11.53	1.022	11.8	1.078	11.5	1.350	10.53
الوهرانيون	700	08.07	680	07.8	646	06.8	500	03.90
التواتيون	575	06.63	575	06.6	1.044	11	2.100	16.39
الميزابيون	400	04.61	395	04.5	205	02.2	765	05.97
المجموع	**8.675**	**%100**	**8.672**	**100%**	**9.378**	**%100**	**12.815**	**%100**

الجدول رقم 20:تعداد المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس[3].

1- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…**, p 11.
2-Loc. cit.
3-Cavé, **Les Problèmes Tunisiens Après 1921**, bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française et du Comité du Maroc, année 1924, Paris, p 160.- Germaine Marty, op. cit., p 301.

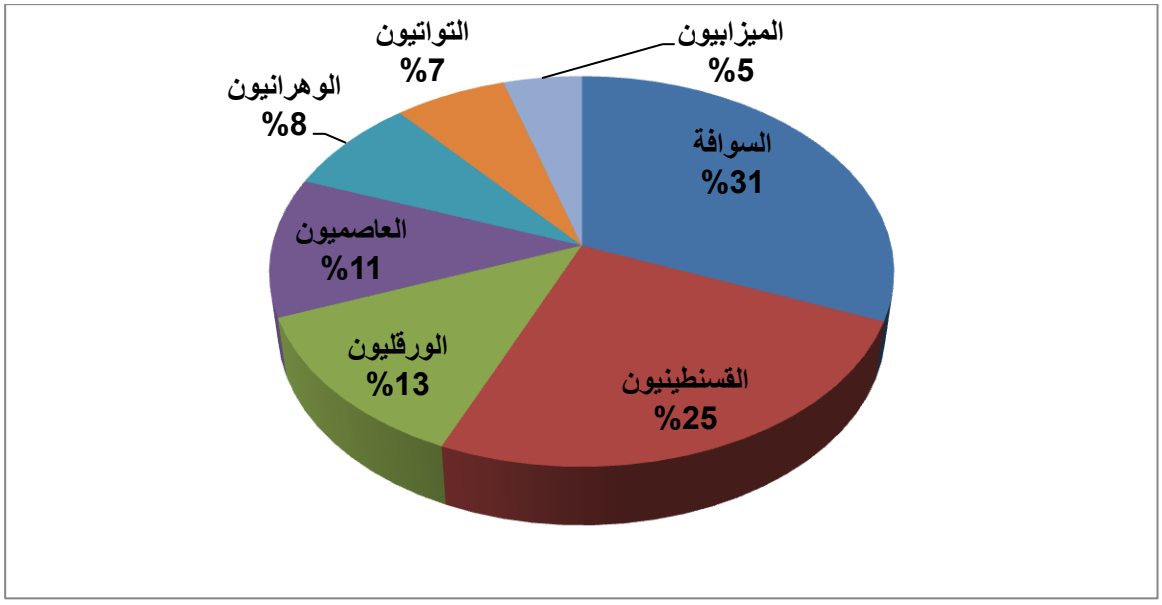

الشكل 01: رسم بياني دائري يوضح مختلف المناطق التي ينحدر منها المهاجرون الجزائريون بمدينة تونس سنة 1905م(من إعداد الطالب)[1].

نلاحظ من خلال الإحصائيات السابقة ما يلي:

– من أجل تنظيم الجزائريين وإحكام السيطرة عليهم، قسمت سلطات الحماية المهاجرين الجزائريين بالحاضرة تونس إلى سبعة مجموعات جغرافية أو عرقية كما يوضحه الجدول والرسم البياني السابقين[2].

– تزايد تعداد للمهاجرين الجزائريين المستقرين في الحاضرة تونس.

– المهاجرين المنحدرين من مناطق الشرق الجزائري يمثلون غالبية المهاجرين الجزائريين في تونس بفضل القرب الجغرافي، ولهذا نجد السوافة والقسنطينيين أكثر تعدادا من غيرهم.

1- Germaine Marty, op. cit., p 301.

2– **القسنطينيون** هم المهاجرون الذين تعود أصولهم إلى مدن الشرق الجزائري، وهي قسنطينة، عنابة، بجاية، تبسة، خنشلة.مع ملاحظة أن مهاجري عنابة وتبسة وخنشلة أكثر تعدادا في الحاضرة في هذه المجموعة نظرا للقرب الجغرافي.

– **العاصميون** يمثلون مدن العاصمة، بوفاريك، مليانة، المدية، بوغار، الجلفة، إضافة إلى ثلثي القبائل الكبرى من البلديات المختلطة مثل تيزي وزو، تيقزيرت، دلس، جرجرة...

–**الورقليون** يمثلون مناطق ورقلة، تقرت، قرى وادي ريغ.

– **المزابيون** يمثلون مناطق غرداية، بني يزقن، مليكة، بريان، العطف، القرارة، بونور.

ينظر: – Germaine Marty, op. cit., pp 305- 328.

أما الجدول الموالي فإنه يقدّم الإحصائيات المتعلقة بالمهاجرين السوافة في الحاضرة تونس من سنة 1847م إلى غاية سنة 1958م:

السنوات	1847م	1905م	1921م	1926م	1939م	1947م	1958م
التعداد	1950 ن	2.700 ن	2.668 ن	2.431 ن	2.300 ن	10.000 ن	12.000 ن

الجدول رقم 21:تطور تعداد المهاجرين السوافة بمدينة تونس خلال الفترة (1847 إلى 1958م)[1].

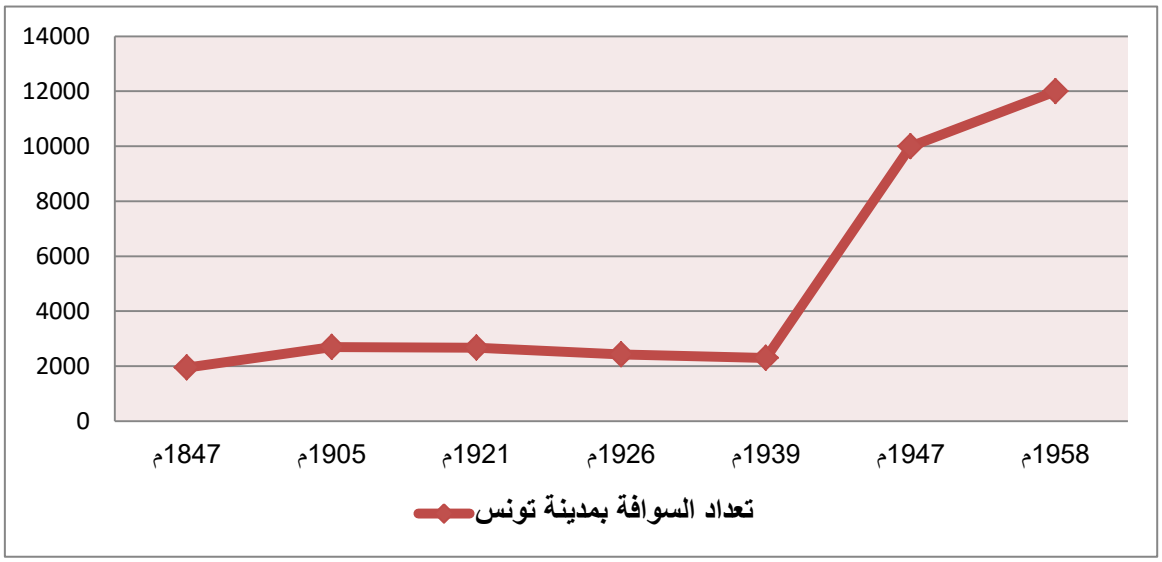

الشكل 02: رسم بياني خطي لتطور تعداد المهاجرين السوافة بمدينة تونس خلال الفترة (1847 إلى 1958م)(من إعداد الطالب)

من خلال الجدول والرسم البياني السابقين يمكن الوصول إلى:

- الأهمية العددية للمهاجرين السوافة بالحاضرة تونس.

- نلاحظ أنه يوجد تناقص طفيف في وتيرة الهجرة تجاه الحاضرة خلال الفترة (1905 – 1939م)، وهذا بسبب التحولات الصناعية والحضرية التي شهدتها المناطق المنجمية بالجنوب الغربي التونسي.

- مثّلت فترة الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تطور موجات الهجرة نحو الحاضرة، وهذا بسبب انعكاسات الحرب سلبا على الأوضاع الداخلية بمنطقة وادي سوف.

1- Jean-René Vanney, op. cit, p 177 . -M.Prax, **Tunis,** op.cit.pp. p 355.
- Jean Seran,op. cit. p 06.

– بقيت الهجرة في تزايد حتى بعد اندلاع الثورة وغلق الحدود مع البلاد التونسية.

وإذا أخذنا حي قريش أحد أحياء الحاضرة كعينة أخرى للمقارنة، واعتمادا على سجل المهاجرين ، وكقراءة إحصائية من أجل معرفة الأصول الجغرافية لأولئك المناضلين والمنخرطين الذين بلغ عددهم 163 مهاجرا جزائريا، فإننا نصل إلى التوزيع الآتي:

الأصول الجغرافية	عدد المناضلين		الأصول الجغرافية	عدد المناضلين
السوافة	132		توات	02
خنشلة	12		المسيلة	01
تبسة	05		وهران	01
سوق أهراس	03		بسكرة	01
ميلة	02		قسنطينة	01
ورقلة	02		باتنة	01
المجموع الكلي = 163				

الجدول رقم 22: توزيع وتعداد المهاجرين الجزائريين المناضلين والمنخرطين في جبهة التحرير الوطني بحي قريش بالحاضرة[1].

نلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي:

- تنوع الأصول الجغرافية للمهاجرين الجزائريين القاطنين بحي قريش وسط الحاضرة تونس، ويمثل أهالي الشرق الجزائري النسبة الأكبر من الحضور.
- يشكل السوافة الغالبية العظمى في هذا الحي، بنسبة 80.98 %، أما باقي الجزائريين فيشكلون نسبة 19.02 %، أي ما يمثل أربعة أضعاف لتعداد السوافة.
- تخص هذه الإحصائيات المناضلين والمنخرطين في جبهة التحرير والقاطنين بالحي، ويمثل هؤلاء في الغالب أرباب العائلات.

– مناطق الطرد تجاه الحاضرة تونس[1]: تختلف جاذبية هذه المدينة على حسب الانتماء الجغرافي أو القبلي لهؤلاء المهاجرين، فنجد أن مهاجري قمار والزقم ينجذبون نحو

1– سجل المهاجرين بحي قريش، المصدر السابق.

الحاضرة تونس، بينما فضّل مهاجرو تغزوت مدينة الجزائر، واتجه مهاجرو قرية البهيمة إلى مناطق سطيف، برج بوعريريج والمسيلة[2]، وقد أشارت إحصائيات سنة 1953م إلى وجود 545 عاملا من الزقم، 540 عاملا من قمار، 200 عاملا من تغزوت، وما يقارب الـ 200 عامل من كوينين، ورماس، وسيدي عون[3]، فضلوا جميعا العمل بالحاضرة تونس.

أما بالنسبة للانتماء القبلي، فإننا نجد أن قبيلة المصاعبة مثلت بألفين عامل، تليها قبيلة الأعشاش بـ 926 عاملا، قبيلة أولاد سعود 883 عاملا، قمار بـ 540 عاملا[4].

أما بالنسبة للمهاجرين السوافة بحي قريش واعتمادا على الإحصائيات التي كشف عنها السجل الخاص بهؤلاء خلال الثورة الجزائرية؛ فإنه يعطينا أهم مناطق الطرد وعدد أولئك في هذا الحي، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

المنطقة	عدد الأسر	مجموع الأفراد		المنطقة	عدد الأسر	مجموع الأفراد
الزقم	31	176		حاسي خليفة	04	21
الوادي	24	120		المقرن	03	21
الدبيلة	23	125		الرقيبة	02	14
عميش	16	97		العقلة	01	08
سيدي عون	10	55		البهيمة	01	05
قمار	09	37		تغزوت	01	04
البياضة	07	19		/	/	
مجموع العائلات = 132				**مجموع كل المهاجرين السوافة في الحي = 702**		

الجدول رقم 23: تعداد وتوزيع المناطق الطاردة للهجرة باتجاه حي قريش بالحاضرة[5].

يلاحظ من إحصائيات هذا الجدول ما يلي:

1- ينظرإلى الملحق رقم 08: **خريطة مناطق وادي سوف الطاردة للهجرة.**

2-Jean Pigoreau, **Les souafa des mines de Gafsa**…, op. cit. p 05.

3- Cl. Bataillon, **Le Souf ; étude de géographie humaine**, mémoire no 2, Institut de recherches sahariennes, Université d' Alger, 1955, p 102.

4- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 29.

5- سجل المهاجرين بحي قريش، المصدر السابق.

- تنوع المناطق الجغرافية الطاردة للهجرة انطلاقا من وادي سوف؛التيغطّت معظم مناطق المنطقة.

- شكلت مناطق الزقم؛ الوادي؛ الدبيلة؛ عميش؛ أهم مناطق الطرد، وهذا راجع إلى الطابع الحضري لهذه المناطق الآهلة بالسكان.

02- الكتلة الثانية؛ محافظة قفصة:

تنقسم هذه الكتلة إلى قسمين؛ قسم أول مثلته مدينة قفصة وما جاورها من قرى تاريخية؛ وقسم ثاني مثلته القرى المنجمية الحديثة النشأة كما هو موضح في الخريطة الموالية:

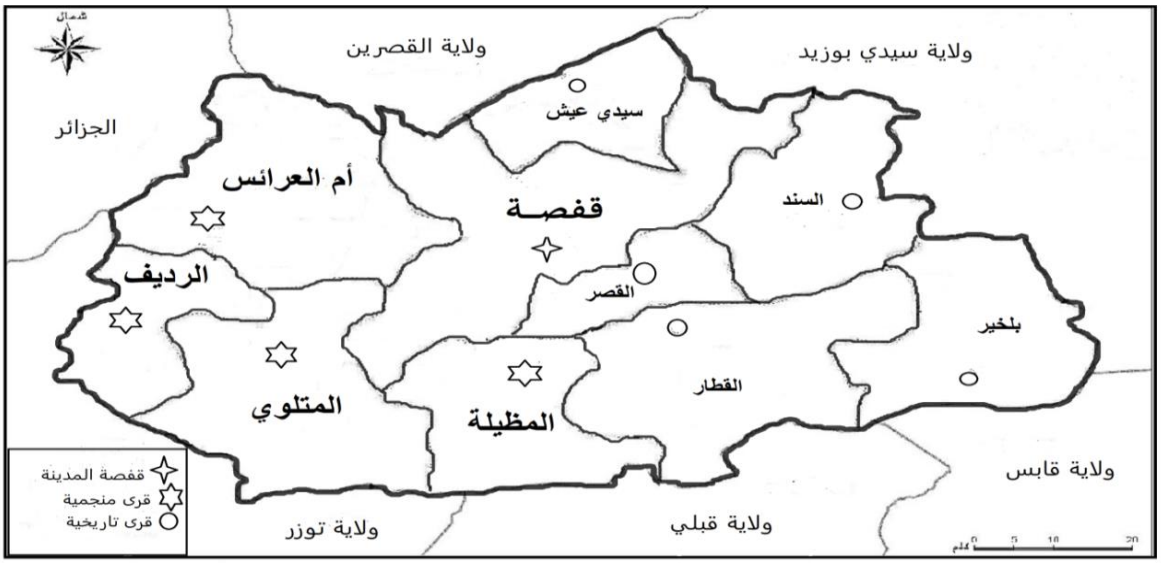

الشكل 03: خريطة موقع وقرى محافظة قفصة[1].

2-1: مدينة قفصة والقرى التاريخية[2]:

1- مبروكة الرحيلي، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في القرى المنجمية خلال الفترة الاستعمارية؛ مثال: قرية الرديف بالجنوب الغربي التونسي 1939 – 1956م**، رسالة ختم الدروس الجامعية، إشراف: عبد الواحد المكني، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، 2006/2005، ص 07.

2 – ينظر الشكل 03: خريطة موقع وقرى محافظة قفصة.

نظرا لقدم نشأة مدينة قفصة وحضارتها العريقة الضاربة جذورها في عمق التاريخ، فإن هجرة السوافة إليها كانت قديمة كذلك، حيث استقرت عشرات العائلات من قبيلتي المصاعبة والأعشاش في أحياء وواحات قفصة نهاية القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين الميلاديين، أين ساهمت الخصائص الاقتصادية للبيئة الصحراوية في تكيّف هؤلاء مع الأنشطة المعتمدة على حرفتي الرعي والزراعة والتجارة، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي هو بمثابة منطقة عبور بين الجريد التونسي ومدينة تونس[1].

2-2: قرى الحوض المنجمي:

إن قرى الحوض المنجمي؛ الرديف؛ أم العرائس؛ المتلوي؛ والمظيلة ليست قرى تاريخية مرتبطة بحضارات قديمة كما هو الحال بالنسبة لمدينة قفصة وأحيائها، بل هي قرى حديثة النشأة، ارتبط وجودها باكتشاف الفوسفاط وبداية الشروع في استخراجه، ذلك أنها لم تكنموجودة قبل سنة 1881م، فسكانها كانوا بدوار حلا فيشكل قبائل تتنقل جنوبا وشمالا وفق الفصول، كما تتحرك بين القطرين التونسي والجزائري باعتبار أنها لا تعترف بالحدود أصل[2]، فالفوسفاط هو السبب الوحيد لوجود جميع المنشئات والمرافق في المنطقة، إنه يدعم جميع السكان بشكل مباشر أو غير مباشر[3].

وقد احتلت هذه القرى مكانة خاصة في نظام الهجرة، فتدفقات الهجرة إلى المناطق الأخرى المجاورة كقابس، القصرين، والقيروان كانت ضعيفة نسبيا، في حين أن التدفقات نحو القرى المنجمية كانت متطورة للغاية، وهذا يرجع إلى الدور الجذاب لمنطقة التعدين[4]، إضافة إلى بعض العوامل الثانوية كالروابط الأسرية التي تحكمت في توزيع واتجاه بعض

1- حمد بحري، المقابلة السابقة.

2- حسين الرحيلي، **مستقبل التنمية بالحوض المنجمي بعد أو بدون فسفاط**، مؤسسة بن حميدة للطباعة، قابس، تونس، 2021، ص 31.

3- Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...p 44.

4- Damette - Groupe 8, **op. cit**, pp 175 - 177.

العائلات؛ مثل عائلات سعداني التي كان تمركزها محصورا على منطقة أم العرائس لعدة اعتبارات منها: توفر العمل لوجود مناجم الفوسفات وكذلك بها عدة عائلات من ألقاب قريبة لعائلة سعداني منها الألقاب التالية: عروة – مدخل – غبش – قدوري – سلطاني – بن عمر[1]، هذه الاعتبارات وغيرها تحكمت بشكل واضح في التوزيع الجغرافي للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية.

وسنحاول باختصار رصد أهم المراحل والمحطات التاريخية التي ساهمت في تشكل هذه القرى المنجمية الأربعة:

أ – **تأسيس الشركات المنجمية في منطقة قفصة:** في يوم 18 أفريل 1885م توصل البيطري الفرنسي" فيليب توماس " **(PhilippeThomas)** إلى اكتشاف الفوسفاط في الجنوب الغربي التونسي، بجبال قفصة وتمغزة على مساحة تمتد إلى 80 كلم، وبالتحديد من جبال الثالثة بمنطقة المتلوي حتى جبال ميداس بتمغزة، وقد شرعت سلطات الحماية في تهيئة الظروف وانتزاع المساحات المطلوبة لخلق المجال الحيوي لشركات الاحتكار منذ سنة 1894م[2]، وكانت صاحبة الامتياز والسباقة لاستغلال الفوسفاط هي " **شركة الفوسفاط والسكك الحديدية بقفصة** "**(CPGCFG)**[3] التي تأسست في باريس يوم 22 ماي 1897م برأس مال قدره 18 مليون فرنك فرنسي[4]، إذ شمل الاتفاق الممضي استغلال الأراضي

1– المهاجر العيد سعداني، المقابلة السابقة.

2 – حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة 1936 – 1956م**، شهادة التعمق في البحث، إشراف؛ علي المحجوبي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1991–1992م، ص ص 17 – 18.

3- CPGCFG = Compagnie des Phosphates de Gafsa et Chemin de Fer Gafsa

في سنة 1969م تمّ دمج الشركة التونسية للفوسفاط بجبل المظيلة (تأسست سنة 1920م) وشركة الفوسفاط والسكك الحديدية بقفصة، وفي سنة 1976م أدمجت شركة استغلال الفوسفاط (تأسست سنة 1905م) مع شركة الفوسفاط والسكك الحديدية بقفصة. وبداية من سنة1976م تم دمج جميع الشركات في شركة واحدة هي: **شركة فسفاط قفصة.**

ينظر الموقع الالكتروني للشركة على الرابط: http://www.cpg.com.tn، تاريخ الإطلاع: 25 جانفي 2021م.

4- PierreBodereau, **La Capsa ancienne: la Gafsa moderne,**Augustin ChallamelÉditeur, Paris, 1907, p 128.

الممتدة بين قفصة والحدود الجزائرية – حوالي 20 مليون هكتار – لمدة 60 سنة دون ضمان ودون تعويض على أن تعود كل الأملاك للدولة بعد انتهاء مدة الاتفاقية[1].

وهكذا استطاعت شركة الفوسفاط **(CPGCFG)** احتكار استغلال ثلاثة مراكز أساسية لتعدين الفوسفاط في الجنوب الغربي من البلاد التونسية وهي الرديف؛ أم العرائس؛ والمتلوي،ونظرا لانشغالها بالمكتشفات الجديدة وتجهيزاتها الصناعية، فقد أجلّت الشركة اهتمامها بمنجم صهيب بالمظيلة الواقع على بعد 30 كم جنوب المتلوي رغم حصولها على رخصة بحث في شأنه من طرف الحكومة التونسية[2]، مما جعل منح امتياز استغلال الفوسفاط في منطقة المظيلة يعود إلى " **الشركة التونسية للفوسفاط بجبل المظيلة** "، ولمدة 50 سنة، والتي لم تشرع في عمليات الاستغلال إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1920م، هذه الشركة ذات الإدارة البلجيكية والموجود مقرها في تونس، والمنافسة لـ" شركة الفوسفاط والسكك الحديدية "؛ صاحبة الامتياز في أول ثلاثة مناجم[3].

ب- إقامة البنى التحتية الصناعية والحضرية: لقد استدعى استغلال المناجم رصد اعتمادات مالية باهظة لإنجاز المرافق والتجهيزات الصناعية والحضرية التي من بينها:

- الشروع منذ شهر أكتوبر 1897م في إنجاز خط السكة الحديدية انطلاقا من صفاقس وصولا إلى محطة المتلوي بتاريخ 24 ديسمبر 1898م على مسافة243 كم، لتصدّر أول شحنة فوسفاط إلى ميناء صفاقس يوم 19 أفريل 1899م[4].
- فتح منجمي أم العرائس والرديف سنة 1906م.

1- حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 20.

2- عمار شعابنية، المرجع السابق، ص 81.

3 - Pierre Bardin, **Les Populations Arabes du Contrôle Civil de Gafsa et leurs genres de vie,** Extrait de la Revue IBLA, 2e, 3e, et 4e Trimestre, Imprimerie Bascone & Muscat, Tunis, 1944, p 52.
- Marwa Cherif, **M'dhilla: urbanisme d'une ville minière du sud Tunisien** , Al-Sabîl; Revue d'Histoire, d'Archéologie et d'Architecture Maghrébines [En ligne], n°6, Année 2018.http://www.al-sabil.tn.

-حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 30.

4 - PierreBodereau, op.cit. pp 128 – 129.

- بناء محطات السكة الحديدية والمستودعات وخزانات الماء التابعة لها، واقتناء أسطول عربات وقاطرات، وربط منجمي أم العرائس والرديف بخطي سكة حديدية سنة 1907م عبر منطقة تابديت[1]، إضافة إلى توسيع الخط الحديدي الذي أصبح يربط المتلوي بالرديف ويربط أم العرائس بميناء سوسة[2].

- مدّ شبكات التنوير الكهربائي وتركيز مولدات مركزية للطاقة.

- التنقيب عن المياه الصالحة للري وللاستهلاك الصناعي، ومدّ القنوات لجلبها.

- إيجاد المرافق الضرورية كالسكن والصحة، التعليم والترفيه، خدمتا النقل والبريد، توفير المياه الصالحة للشرب، وذلك لشدّ أعوانها إلى الحياة في أرض لم تعرف للبشر فوقها استقرارا قبل ذلك الوقت، فبعد بناء إدارات المناجم شرع في إنجاز الأحياء الأوروبية الذي ضمّت العديد من المساكن العائلية لإطارات الشركة وبعض المساكن الفردية للموظفين والفنيين، كما اضطرت الشركة خلال سنتي 1906م و1907م إلى إنجاز مئات الفيلات لرؤساء المصالح والمهندسين[3].

ج- جلب أيدي عاملة أجنبية: تشكلت تدريجيا الأحياء المغاربية حول تلك المنشئات الصناعية والأحياء الأوروبية، والتي بفضلها استكملت صورة تشكل القرى المنجمية، ففي المتلوي كانت هناك خمس تجمعات للسكان المسلمين، كان لبعضها صراحة طابع القرية، مثل حي الكاهنة لعمال منطقة القبائل والجالية المغربية؛ حي الأمل لعمال طرابلس؛ قرية السوافة بجوار المنطقة الصناعية[4].

1- محمد عمار شعابنية، المرجع السابق، ص 82.

2- حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 21.

3- محمد عمار شعابنية، المرجع نفسه، ص ص 122 – 127.

4- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 61.

وفي الرديف التي شهد منجمها أولى عمليات الاستغلال سنة 1908م ظهرت تجمعات سكنية منذ سنة 1910م تحمل أسماء الفئات العمالية التي استقرت بالرديف، مثل الأوروبيين، الطرابلسية، والسوافة[1]. أما أم العرائس التي شهد منجمها أولى عمليات الاستغلال سنة 1912م[2]، فقد شكل العمال الأجانب – غير التونسيين – غالبية ساكني القرية بنسبة 70٪ ، وكان الهيكل الحضري للقرية مثلثًا: في الوسط قرية أوروبية منظمة، في الشمال سكن العمال في حي الكسيلة حيث استقر القبائل والمغاربة، وفي الجنوب المنطقة التلقائية وغير المنظمة التي تمثل نزلة السوافة[3].

أما في المظيلة فقد انطلقت شركة جبل المظيلة في إقامة التجهيزات اللازمة لاستخراج الفوسفاط سنة 1920م وشرع في استغلاله سنة 1922م، بعد أن تمّ مدّ خط حديدي يربط المظيلة بالخط الحديدي لشركة الفوسفاط والسكك الحديدية بقفصة **(CPGCFG)** عبر منطقتي قفصة والقصر[4]، ولم يبدأ تشكل القرية إلا بعد سنة 1923م[5].

وهكذا فقد ساهمت تلك الإنجازات في إحداث تغيير عميق في الظروف المعيشية لمنطقة محرومة بشكل خاص، وفي خلق عالم جديد وصفه " بيير باردين" (Pierre Bardin) بأنه: « **واحة صناعية حقيقية على حافة الصحراء** »[6].

والسؤال الذي أثار فضولنا في هذا الأمر هو؛ **لماذا فضّلت الشركات المنجمية جلب الأيدي العاملة الأجنبية، ولم تعتمد على القوى العاملة التونسية؟.**

1- مبروكة الرحيلي، المرجع السابق، ص 18.

2- Roger Brunet, **Un centre minier de Tunisie : Redeyef,** Annales de Géographie, t 67, n°363, 1958. p 432.

3-Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 61.

4- حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 23.

5- حسين الرحيلي، المرجع السابق، ص 41.

6- Pierre Bardin, **Les Populations Arabes du Contrôle Civil de Gafsa et leurs genres de vie,** Extrait de la Revue IBLA, 2e, 3e, et 4e Trimestre, Imprimerie Bascone & Muscat, Tunis, 1944, p 52.

من أجل الشروع في عمليات استغلال الفوسفاط، واجهت الشركات المنجمية مشكلة توفير الأيدي العاملة، والتي يمكن أن نلخص أسبابها فيما يلي:

– التركيبة القبلية لمجتمعات مناطق الحوض المنجمي ونمط الحياة الريفية البدوية، فهم لا يبالون لهذا النمط الجديد، بل هم متشبثون بأراضيهم وبأنشطتهم الفلاحية التقليدية، خشية من توسع هذه الشركات على حساب ما تبقى لهم من ممتلكات[1]، كأولاد عبيد الذين يفضلون الاستقلالية ويرتبطون بخيامهم وأغنامهم، والجريديين المرتبطين ببساتين نخيلهم في منطقتي توزر ونفطة، وأولاد بويحي المرتبطين كذلك بأراضيهم[2].

– العزلة الجغرافية للجهة ونقص عدد السكان حيث بلغ عددهم 14 ألف نسمة سنة 1890م، منهم 4 آلاف في سن العمل، لكنهم غير مؤهلين[3].

– لم تكن الأيادي العاملة في منطقة قفصة وما جاورها مؤهلة للعمل القار والمنظم، بل كانت لها نظرة احتقار للعمل المنجمي لأنها تستهجن العمل تحت إمرة الأجنبي المحتل[4]، وهذا يعتبر نوع من القطيعة لأن هؤلاء صودرت ممتلكاتهم لصالح الشركات المنجمية.

– من جانب آخر فضّلت الشركات المنجمية انتداب اليد العاملة الأجنبية لأنها أكثر تأهيلا باعتبارها قادمة من مناطق منجمية أو فلاحية، وبحكم أنها أكثر انتاجية لابتعادها عن موطنها الأصلي[5]، إضافة إلى حرص هذه الشركات على التنوع العرقي والثقافي والمهني من أجل شلّ كل تكتل عمالي، مكرسة بذلك سياسة " فرق تسد "[6]. هذا ما أكدته زيارة رئيس

1– حفيظ طبابي، **عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري**، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2015، ص ص 26 – 28.

2- Roger Brunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.cit., p 440.

3– حفيظ طبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع نفسه، ص ص 26 – 28.

4– حفيظ طبابي، **من البداوة إلى المنجم**، ط 01، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012، ص 152.

5– المرجع نفسه، ص 152.

6– حفيظ طبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع نفسه، ص 30.

الجمهورية الفرنسية " أرماند فاليريس " (Armand **Fallières**) إلى منجم المتلوي بتاريخ 23 أفريل 1911م، الذي شجع على توظيف العمال من مختلف الجنسيات وحثّ على التفاني في العمل وبذل مزيدا من الجهد[1].

– مغادرة الموظفين والعمال الأوروبيين المنطقة عند حصولهم على التقاعد، فقليل جدا من يبقى، خاصة وأنه تم تخصيص عدد قليل فقط من أماكن الإقامة للمتقاعدين، إضافة إلى عزلة المنطقة وقساوة مناخها[2].

– من جانب آخر فقد مثّلت سنة 1907م منعرجا حاسما في تطور العمل المنجمي، إذ ازداد الطلب العالمي وارتفعت أسعار الفوسفاط وتطور الإنتاج والتصدير[3].

ولسدّ هذا النقص اتجهت الشركات نحو منطقة وادي سوف وطرابلس[4]، فكانت النواة الأولى للهجرة السوفية مصاحبة لهجرة الطرابلسيين إلى مواقع البناء المنجمي في منطقة قفصةمنذ عام 1897م[5]، وما دام استقدام أيادي عاملة من أوروبا باهض التكاليف، فإن الفرصة كانت من نصيب المغاربة الذين شكّلوا القسم الأكبر من السواعد المنجمية بداية من القرن العشرين ميلادية.

لذلك فإن الكتلة السوفية لمناجم قفصة حديثة النشأة مقارنة بباقي الكتل، وبدأت في التشكل منذ البدايات الأولى للاستغلال المنجميسنة 1897م، حيث كان وصول أولى المهاجرين من العمال الذين استقروا على التوالي حسب ترتيب إنشاء المناجم؛ في المتلوي،

1- A. De Keppen, **L'industrie minérale de la Tunisie et son role dans l'évolution économique de la Régence,** Comité Central des Houillères de France, 1914 p 253.
2- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie...,** op.cit., pp 433 -434.
3- A. De Keppen, **op.cit,** p242.
4– حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 31.
5- Noureddine Dougui , **Monographie d'une Grande Entreprise Coloniale, la Compagnie des Phosphates et du Chemin de Fer de Gafsa 1897-1930**, Thèse de Doctorat, T 01, Direction de Mohamed Hadi Cherif, Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université de Tunis, 1991, p 239

الرديف، أم العرائس، والمظيلة[1]، وقد ضمّت قرى التعدين الأربع أكثر من 500 عامل وتاجر من ملحقة الوادي قبل بداية الحرب العالمية الأولى، وازداد تدفق العمال المهاجرين إلى هذه المناجم حيث تضاعف عددهم ثلاث مرات من سنة 1914م إلى غاية سنة 1925م[2]، وحسب أرشيف الشركة التونسية للفوسفات بصفاقس لسنة 1921م؛ فإن تعداد المهاجرين السوافة بالجنوب الغربي التونسي بلغ حوالي 03 آلاف مهاجر[3].

ويمكن اعتبار مهاجري هذه الكتلة أكبر تجمع للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية إذ بلغ تعدادها[4] حوالي 15.350 مهاجرا سنة 1954م، مستفيدة من العامل الجغرافي والامتيازات الاقتصادية التي أفرزتها القرى المنجمية، حيث توزعوا توزيعا غير متساو بين المناطق الخمس؛ كما يوضحه الجدول الموالي:

المناطق	الرديف	أم العرائس	المتلوي	المظيلة	قفصة	المجموع
تعداد المهاجرين	7.500	4.000	3.500	200	150	**15.350**
النسبة المئوية	48.86	26.06	22.8	1.3	0.98	**% 100**

الجدول رقم 24: تعداد المهاجرين السوافة بمحافظة قفصة سنة 1954م[5].

1 -Alain Messaoudi, **Une dimension juridique, sociale et politique de la décolonisation: les redéfinitions nationales des Français musulmans en Tunisie autour de 1955-56 ,** in Processus et enjeux de la décolonisations en Tunisie (1952-1964), Tunis, Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National (ISHMN), 1999, p. 286.

2-Jean Pigoreau, **Les souafa des mines de Gafsa**…, op. cit. p 03.

3– بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس**، المرجع السابق، ص 79.

4 – باستثناء المراقبة المدنية لمدينة تونس فإن باقي المراقبات المدينة في البلاد التونسية قد قدمت بيانات واحصائيات شاملة عن تعداد الجزائريين على مستوى كل مراقبة مدنية أو قيادة أو مشيخة دون التطرق إلى الأصول الجغرافية، لهذا السبب فقد تعذر علينا الوصول إلى احصائيات تخص السوافة في هذه المراقبات، واعتمدنا على الاحصائيات الصادرة عن مسؤولي الإدارة العسكرية بوادي سوف الذين كان لهم اهتمام بظاهرة الهجرة أمثال " جون بيقورو (Jean Pigoreau)، أو من الباحثين الذين زاروا المنطقة أمثال "جون ريني فاني " (Jean-René Vanney).

5- Jean Pigoreau, **Les souafa des mines de Gafsa,**Administrateur des Services Civils à El-Oued, El – Oued le 06 Avril 1954, p 03,Producteur:(CHEAM),Publication: France Archives, Cote : 20000046/85.

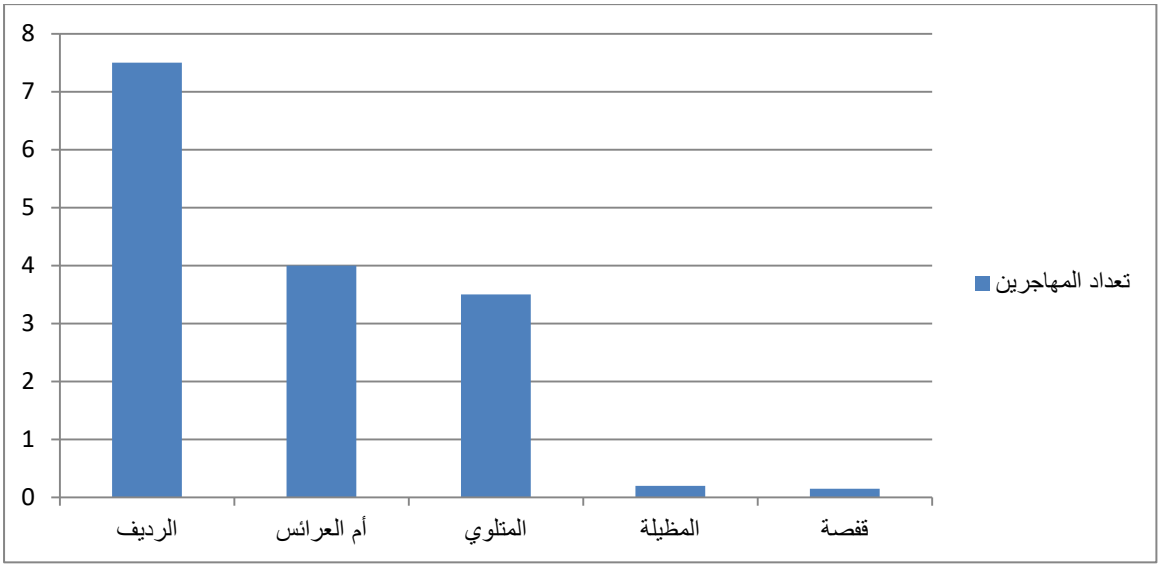

الشكل 04: مخطط بياني لتعداد المهاجرين السوافة بمحافظة قفصة سنة 1954م(من إعداد الطالب).

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين ما يلي:

- تعتبر كتلة محافظة قفصة الكتلة الأكثر جذبا والأكبر تعدادا للمهاجرين السوافة مقارنة بباقي كتلتي الحاضرة تونس والواحات التونسية.
- منطقة الرديف أكثر المناطق جذبا للمهاجرين السوافة بنسبة 48.86 %، أي ما يعادل تقريبا نصف المهاجرين السوافة بهذه المحافظة، ثم تليها منطقتا أم العرائس والمتلوي بتعداد معتبر، وهذه المناطق الثلاث تابعة لشركة الفوسفاط والسكك الحديدية بقفصة.
- أما منجم المظيلة ذو الإدارة البلجيكية، فالحضور كان متواضعا، وكذلك بالنسبة لمدينة قفصة التي سجلت أدنى نسبة مئوية 0.98 %، وهذا راجع لضعف جاذبية العمل الفلاحي مقارنة بالعمل المنجمي.

وعلى الرغم من أن ظروف العمل كانت متطابقة عمليًا في المراكز المنجية الأربعة؛ إلا أن الظروف المعيشية مختلفة اختلافا كبيرا، فمركزا المتلوي والرديف جيدان جدًا، وأم العرائس متواضع، أما في المظيلة فيرثى له، هذه الاختلافات في الجودة الحضرية هي عامل حاسم في حركات الهجرة، حيث تحتفظ المراكز الجذابة بسهولة بالمرشحين لأعمال التعدين،

بينما تتمتع المراكز الأخرى بجوانب مثيرة للاشمئزاز للغاية، ويمكن القول أن المنجم بشكل عام هو الذي يجذب السكان، لكن الجودة الحضرية هي التي توزع المهاجرين بين المراكز المختلفة[1]

هذه الكتلة مهمة عدديا إذ شكل تعدادها لسنة 1954م عشر (10/01) تعداد سكان المراقبة المدنية بقفصة البالغ عددهم 160 ألف نسمة[2]، كما أنها مرفهة نسبيا وقوية التماسك واستطاعت أن تؤمن مستقبلها وليست مستعدة للتنازل عنه ولو حتى للتونسيين، هذه الكتلة التي عاشت مدة طويلة تواجه مصيرها لنفسها ولم تكن مؤطرة تشكل خطرا جديا سياسيا ونقابيا[3].

– مناطق الطرد تجاه هذه الكتلة[4]: بالنسبة لمناطق وادي سوف الطاردة للهجرة نحو هذا الاتجاه، والتي يتدفق منها عمال المناجم كانت في البداية منطقة تكسبت، وهي بلدة قديمة ذات أغلبية من قبيلة الأعشاش، فمنذ قبل سنة 1914م إلى غاية سنة 1931م كانت هذه القرية تزود المتلوي والرديف بمجموعة كبيرة من عمال المناجم؛ وبعد ذلك الوقت تحول مهاجرو تكسبت إلى وظائف أقل صعوبة ولم يتبق سوى ثلاث أو أربع عائلات هناك، أما باقي المناطق فهي حديثة النشأة، كما هو الحال بالنسبة لحي أولاد أحمد في مدينة الوادي، قرية البياضة وخاصة عشيرة الشبابطة، وأيضا القرى الحديثة مثل المقرن (العزازلة)، حاسي خليفة (أولاد أحمد وأولادجامع)، والطريفاوي (أولاد أحمد)، وبدرجة أقل نزلات (قرى) عميش، الرقيبة، الدريميني، وادي العلندة (عزازلة وشبابطة)، وليزيرق[5].

وبالنسبة للقبائل فإن قبائل طرود المنتمية إلى مجموعات ذات تقاليد رعوية قديمة، هي المسيطرة بشكل شبه حصري في مناجم قفصة، بعد أن فقدوا جميع قطعانهم تقريبا،

1- Damette - Groupe 8, op. cit. p p181 – 182.
2- Jean Pigoreau,**Les souafa des mines de Gafsa…**, op. cit. p 03.
3- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans**…, op cit, p 12.
4- ينظرإلى الملحق رقم 08: **خريطة مناطق وادي سوف الطاردة للهجرة.**
5- Jean Pigoreau, **Les souafa des mines de Gafsa…**, op. cit. pp 04 - 05.

ففصيلة أولاد أحمد تهيمن مثلا على المتلوي، بينما يظهر الرديف كمعقل للمصاعبة، في حين أن الفصائل المختلفة من القبيلتين ممثلة أيضا في أم العرائس[1].

03– الكتلة الثالثة؛ الواحات التونسية(الجريد + نفزاوة):

يمكن تسميتها بالكتلة الجريدية، لأن الجريد تحتضن 95 % من مهاجري جنوب منطقة وادي سوف، تعدادها حوالي 08 آلاف شخص سنة 1955م من الأسر القارة وشبه القارة من قبيلتي الأعشاش والمصاعبة[2]، فكانت نسبة تمركز المهاجرين في الواحات أقل بكثير مما عليه في القرى المنجمية، وهذا نظرا لرغبة الشركات المنجمية في توظيف العامل السوفي كونه يعمل بإتقان مقارنة مع العامل التونسي[3].

عرفت هذه الكتلة نموا حقيقيا بعد قيام نظام الحماية الفرنسية بتونس، التي وفرت التهدئة عقب الخلافات التي كانت محتدمة بين السوافة وأهل الجريد، وانجذب مهاجرو وادي سوف بروعة غابات النخيل وتجارة التهريب بين المنطقتين المتجذرة منذ القدم، كما شكّل الجريد محطة عبور ومرحلة مؤقتة لمواصلة الطريق نحو الحاضرة تونس، وهي موطن زيارة وطلب العلم بالنسبة للكثير من أتباع الطرق الصوفية كالقادرية والرحمانية[4].

ورغم قرب مسافة وادي سوف من منطقة الجريد، فقد استقر قرابة نصف المهاجرين نهائيا وانصهروا مع الأهالي التوانسة وتزوج بعض منهم بجريديات، هذه الكتلة أقل انسجاما من كتلة محافظة قفصة وكتلة الحاضرة تونس، اقتصرت العلاقة بينها وبين منطقة وادي سوف في ممارسة تجارةالتهريب لتزويدها بالحاجيات التي تطلبها الأسواق المحلية، واستقبال الطلبة السوافة في مدارس وفروع الزيتونة بالجريد، واستقبال الحجاج المارين بالمنطقة[5].

1- Jean Pigoreau, **Les souafa des mines de Gafsa…**, op. cit. p 04.
2- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans**…, op cit, p 12.
3– محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.
4- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op cit, p 12.
5- Loc. cit.

لذا فقد شكّل السوافة غالبية المهاجرين الجزائريين المستقرين في واحات الجريد؛ في توزر وخاصة في نفطة[1].

وإذا اعتمدنا على احصائيات إدارة ملحقة الوادي سنة 1952م، فإن الجدول الموالي يعطينا فكرة عن تعداد عمال الواحات التونسية:

الإقليم	توزر – نفطة	قبلي – دوز – نفزاوة	المجموع
تعداد العمال	235	150	**385**

الجدول رقم 25: تعداد العمال السوافة في الواحات التونسية سنة 1952م[2].

من خلال الجدول نصل إلى ما يلي:

يشير الجدول إلى الأهمية العددية للأيدي العاملة السوفية في الواحات التونسية، وهذا التعداد مؤشر على القيمة العددية للمهاجرين السوافة هناك.

وكمقارنة بين الإقليمين؛ نلاحظ أن إقليم الجريد استقطب عددا أكبر مقارنة بإقليم نفزاوة، نظرا للموقع الجغرافي وقربه من الحدود، إضافة إلى الامتيازات والخدمات الاقتصادية كالزراعة والرعي والتجارة التي يقدمها هذا الإقليم، خاصة غابات النخيل الكثيفة التي تزخر بها منطقتي نفطة وتوزر.

في توزر تجمعت حوالي 200 عائلة سوفية في منطقة رأس الذراع(معتمدية توزر)، كانت تمثل غالبية عروش وقرى منطقة وادي سوف[3]، وفي منطقة دوز أيضا تجمعت عشرات العائلات في وسط القرية وفي محيطها بحكم أن أغلب العائلات كانت من البدو الرحل السوافة[4].

1- Alain Messaoudi, **Une dimension juridique**, op cit, p 286.
2- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 29.
3- محمد خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.
4 – مقابلة شفوية مع المهاجر باحدي محمد الصالح بالرباح، بمنزله يوم 12 مارس 2020م.

إذن غالبية المهاجرين السوافة الذين استقروا في البلاد التونسية توزعوا على ثلاث كتل رئيسية مهمة كما يوضح الجدول الموالي:

الكتلة	احصائيات " بيقورو " سنة 1955م	احصائيات " فاني " سنة 1958م
محافظة قفصة	16.000	16.000
الحاضرة تونس	12.000	12.000
الواحات التونسية	8.000	9.000
المجموع	**36.000**	**37.000**

الجدول رقم 26: تعداد وتوزيع المهاجرين السوافة المستقرين نهائيا في البلاد التونسية[1].

من الجدول يمكن الوصول إلى ما يلي:

✓ تعتبر احصائيات سنة 1955م أقرب إلى الواقع من إحصائيات سنة 1958م، التي تعود إلى " جان رينيه فاني " (Jean-René Vanney) الذي اعتقد أنه منذ سنة 1955م وبعد إعادة فرض الرقابة الصارمة على الحدود، جفّ تدفق الهجرة إلى البلاد التونسية، وهذا غير صحيح لأنه في مرحلة الثورة اشتدت موجات الهجرة بسبب ردود الفعل الانتقامية للسلطات الاستعمارية.

✓ ويبدو أن الباحث " فاني " (Jean-René Vanney) اعتمد على دراسة " بيقورو " سنة 1955م، حيث أبقى على نفس تعداد كتلتي الحاضرة تونس ومحافظة قفصة، والفارق الوحيد هو الزيادة بمعدل ألف مهاجر في الواحات.

اعتمدت بعض العائلات السوفية على المرحلية في هجرتها إلى تونس، فاتخذت من الجريد التونسي الذي يبعد بضعة كيلومترات فقط من وادي سوف محطات أولية للاستقرار، كمناطق نفطة وتوزر وقفصة، وذلك من أجل جسّ النبض فيما يخص ملائمة الظروف المعيشية، وقد اضطرت عشرات العائلات السوفية سنة 1924م إلى الهجرة انطلاقا من

1- Jean-René Vanney, op. cit, p 177.- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans**…, op cit, p 11

الجريد التونسي إلى الحاضرة تونس، وذلك بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، من بينهم عائلة مكي[1]، وفي هذا السياق أكد الباحث علي المحجوبي أن حوالي 300 ألف من الأهالي القاطنين بمناطق الجنوب نزحوا سنة 1924م إلى الشمال بعد موجة الجفاف التي أصابت البلاد، وانعكست سلبا على المحصول الفلاحي وعلى تربية الماشية[2]، كذلك عائلة الشيخ العربي بن عمار التي هاجرت سنة 1931م إلى منطقة توزر لطلب التكسب بعد وفاة الوالد، حيث كانت الأم بارعة في خدمة الصوف، لم تستقر طويلا إذ واصلت رحلتها إلى الحاضرة تونس سنة 1934م[3].

ومما سهل أيضا من عمليات التواصل والتنقل بين منطقتي قبلي ووادي سوف صدور أمر علي من طرف الباي علي باشا في 16 ماي 1900م، الذي وافق على المطلب الوارد من شيخ بلد البليدات وأعيان أهالي من عمل نفزاوة، بإنجاز أشغال تهيئة وحفر عيون مائية في منطقتي بن زيتون والبليدات الواقعتين على طريق قبلي – وادي سوف، هذا المطلب الذي اعتبره الباي من المصلحة العامة بما يوفره من مصادر مائية هامة للمنطقة[4].

04– باقي مناطق الاستقرار الأخرى:

أمام تدفق موجات الهجرات المتكررة، ونظرًا لتوفر امتيازات اقتصادية في العديد المناطق الأخرى – غير مناجم قفصة –، ذهب البعض من السوافة لتجربة حظهم في مدن الكاف أو بنزرت أو إقليم نفزاوة وغيرها، حيث أخذت هذه الهجرات طابع الهجرة العائلية بعد

1– مقابلة شفوية مع المهاجر ناصر الدين مكي (من مواليد 1950م بتونس)، بمدينة تونس، 25 مارس 2019م.

2– علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904– 1934)**، تر، عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة "،شركة أوربيس (ORBIS) للطباعة، تونس، 1999، ص 378.

3– العربي بن عمار، **مذكّرات حياتي في سطور**، مخطوط، ص 01.

4 - A.N.T, S E C 353 D 05/5, Folio 03, **Décret du 16 Mai 1900, déclarant d'utilité publique les travaux d'aménagement des sources Ain ben Zitoun et Ain Blidet sur la piste de Kebelli à l'Oued Souf.**

تشكيل قوافل الجمال للنقل وتوفر الأمن في الطريق لتتزايد مع تطور وسائل النقل الحديثة التي دخلت خط الخدمة ابتداء من سنة 1928م[1].

توزع باقي المهاجرين السوافة في مناطق مختلفة من البلاد التونسية، حيث كان دافع البحث عن العمل من أبرز الأسباب التي دفعت بهؤلاء لاختيار تلك الاتجاهات، حسب مصادر إدارة ملحقة الوادي لسنة 1952م والمتعلقة بتوزيع العمال السوافة، فإنه يمكن تحديد أهم المناطق التي قصدها هؤلاء للعمل والاستقرار:

المنطقة	الكاف	الفحص	الدهماني	بنزرت	باجة	صفاقس	المجموع
عدد العمال	33	07	07	06	02	01	56

الجدول رقم 27: تعداد العمال السوافة في باقي المناطق سنة 1952م[2].

إن هذه الإحصائيات ما هي إلا مؤشرا على وجود حركة معتبرة للمهاجرين السوافة بهذه المناطق، وأن عددهم الحقيقي يفوق مجموع العمال المقدرين في هذا الجدول بحوالي 56 عاملا.

04 – 01: السوافة في مدينة الكاف:

لقد أكد الباحث يوسف الجفالي على أهمية تواجد جالية سوفية معتبرة في منطقة الكاف في قوله: « ... **تكتسي منطقة الجنوب الشرقي أهمية في تصدير المهاجرين وخاصة بلاد سوف**»[3].

وقد رصدت دفاتر الحالة المدنية بمدينة الكاف أسماء المولودين الجدد من الجزائريين بين سنتي 1911م و1929م والبالغ عددهم 809 مولودا، والموزعين على مشيخات: الشرفيين، بنعنين، وادي الرمل، وادي السواني، وسيدي عمر؛ وقد بلغ عدد المولودين السوافة

1- Jean Pigoreau,**Les souafa des mines de Gafsa**…, op. cit. p 02.
2- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 29.
3- يوسف الجفالي، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881 إلى 1929م**، شهادة الكفاءة في البحث، إشراف؛ الكراي القسنطيني، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1992/1993م، ص 68.

31 مولودا بنسبة 3.8 % من العدد الإجمالي، مقابل 63 مولودا من بوحجار و41 مولودا من تبسة، و17 مولودا من قسنطينة[1]، وهذا ما يعكس أهمية القرب الجغرافي في التحكم في توزيع المهاجرين.

من جانب آخر فإن المهاجر غندير محمد قد أشار إلى وجود ما بين 13 و14 عائلة في قرية " قطع السكة " بمنطقة الدهماني التي تبعد عن مدينة الكاف 30 كيلومترا[2]، وقد أكد الباحث الفرنسي "منشيكور "**(Charles Monchicourt)** على أن تواجد مهاجرين سوافة بجهة الكاف يمثل استثناء، لأن غالبية الجزائريين هناك كانوا من المناطق القريبة كسوق أهراس وعنابة وغيرهما، والذين يكون تغلغلهم سهلا إلى الداخل[3].

04- 02: السوافة في مدينة القيروان:

أشارت الوثائق الأرشيفية إلى استقرار بعض المهاجرين السوافة في هذه المدينة، ومن ذلك تصريح سفر صادر عن إدارة وادي سوف بتاريخ 15 جوان 1906م المتعلق بمحمد بن علي بن عباس من عرش المصاعبة، الذي تمّت الموافقة على سفره إلى القيروان من أجل العمل[4]، وتشير تذكرة حماية (certificat de nationalité) الصادرة بالقيروان يوم 31 أوت 1906م، إلى أن المدعو أحمد بن خليفة بوجزة المولود بالقيروان هو من أصول سوفية[5].

---

1 – يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص ص 68 – 70.

2– مكالمة هاتفية مع المهاجر غندير محمد، من مواليد سنة 1944م بمنطقة الدهماني بالكاف التونسية، تاريخ المكالمة: 2020/10/18م، الساعة 21.

3- Charles Monchicourt, **La Région du Haut-Tell, en Tunisie (le Kef, Téboursouk, Mactar, Thala) : Essai de Monographie Géographique**, Thèse de Doctorat, Faculté des Lettrées de l'Université de Paris, Librairie Armand Colin, Paris, 1918, p 304.

4 – ينظر للملحق رقم 05: **نموذج لتصريح سفر صادر بوادي سوف بتاريخ 15 جوان 1906م.**

5 – ينظر للملحق رقم 09: **نموذج لتذكرة حماية (certificat de nationalité) صادرة بالقيروان يوم 31 أوت 1906م.**

في خاتمة هذا الفصل يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج:

❖ كانت هجرة السوافة إلى البلاد التونسية امتدادا لظاهرة الهجرات القديمة التي ألفها سكان المنطقة، هذا الامتداد التاريخي للتواصل الحضاري بين المنطقتين واستمرار صور التواصل التجاري والديني والاستراتيجي والإنساني، عزّز العلاقات والروابط الأسرية، وجعل من البلاد التونسية دائما الوجهة المفضلة للهجرة السوفية.

❖ تنوعت وترابطت دوافع الطرد الخاصة بالهجرة السوفية تجاه البلاد التونسية، وكان الدافع السياسي الصفة البارزة بحكم أن سياسة الاحتلال الفرنسي انعكست سلبا على جميع النواحي الاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية، كما ساهمت دوافع الجذب من جانبها في استقطاب هؤلاء المهاجرين وتشجيعهم على الاستقرار في البلاد التونسية.

❖ مرّت الهجرة السوفية بعدة مراحل اتسمت بالديمومة والتطور، واختلفت من حيث الاتجاهات والكثافة، وتدرجت من الهجرة الفردية إلى الجماعية، ومن الهجرة المؤقتة إلى النهائية.

❖ تمركز المهاجرون السوافة في ثلاث مناطق رئيسية؛ الحاضرة تونس؛ محافظة قفصة؛ الواحات التونسية، إضافة إلى انتشارهم من بعض المناطق الأخرى، وقد تحكمت في توزيعهم عوامل عدة من بينها: عوامل الجذب الاقتصادية، الخصائص الجغرافية، الروابط التاريخية...

الفصل الثاني

الوضع القانوني والتنظيم الإداري للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية

أولا: الوضع القانوني للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية.

ثانيا: التنظيم الإداري للمهاجرين.

ثالثا:علاقة الشيوخ السوافة بالرعية وبالسلطة.

حاولت السلطات الفرنسية منذ احتلالها للجزائر سنة 1830م التحكم في حركة هجرة الجزائريين تجاه البلاد التونسية، والتي ازدادت وتيرتها تزامنا مع عمليات توسع الجيش الفرنسي نحو داخل البلاد، سواء بوضع حدّ لهذه الهجرة أو بتقنينها وإضفاء طابع الشرعية لها، كما سعت أيضا إلى خلق إطار قانوني جديد لهؤلاء المهاجرين الجزائريين بما فيهم المهاجرون السوافة بصفتهم خاضعين لسلطتها.

لقد حاولت سلطات الحماية إخضاع هؤلاء المهاجرين بوضع أطر تنظيمية عبر كامل تراب البلاد، حتى تضمن ولاءهم وتتمكن من السيطرة عليهم ومن مراقبتهم؛ لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الإجراءات المتخذة في هذا الجانب محاولين الإجابة عن هذه التساؤلات:

- ما هي أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الفرنسية في كل من تونس والجزائر من أجل تحديد وضع قانوني للمهاجرين؟.
- هل ستتغير تلك الوضعية القانونية بداية من فرض فرنسا سيطرتها على تونس؟.
- كيف حاولت سلطات الحماية تنظيم هؤلاء المهاجرين في البلاد التونسية؟.
- هل نجحت تلك السلطات في إخضاعهم؟.
- ما هي الآثار المترتبة عن تطبيق تلك الإجراءات بالنسبة لوضع المهاجرين وعلاقاتهم فيما بينهم ومع السلطات؟.

أولا: الوضع القانوني للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية:

في البداية يجب أن نشير إلى أن الوضع القانوني للمهاجرين السوافة لا يختلف عن وضع باقي الجزائريين المستقرين بالبلاد التونسية؛ فهم جزء من الكل، إلا أننا نود أن نذكّر بالإجراءات الاستثنائية التي خصّ بها أهالي قبيلتي طرود السوفية وغريب التونسية ابتداء من سنة 1898م، بعدما أعطي الأمر من طرف الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور إلى عمال مطماطة وورغمة ونفزاوة بإعفاء هؤلاء من وجوب امتلاك رخصة سفر للتنقل بين البلدين، وتكليف هؤلاء بأن يكون بأيديهم بطاقة في بيان الحيوانات التي يجلبونها بقصد البيع وغيره وأنهم المالكون الحقيقيون لها[1]، لذلك فإن هذا الإجراء يخص من الجزائريين فقط أهالي قبيلة الطرود السوفية الذين لهم روابط تاريخية وعلاقات اقتصادية مع أهالي تلك المناطق.

أ-الوضع القانوني للمهاجرين قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس:

قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م كان تنقل الجزائريين إلى البلاد التونسية لا يتطلب جواز سفر ولا أيّ رخصة تنقل للقبول المؤقت أو حتى الاستقرار النهائي للأشخاص، بحكم انتماء الإيالتين إلى الخلافة العثمانية، حيث يعتبر كل مهاجر جزائري من **رعايا الباي** ويخضع بصفة آلية لقوانين الإيالة التونسية ولمحاكمها الشرعية، ويدفع مثل التونسيين الضرائب المفروضة عليهم[2]، لكن منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر استحدثت رخصة السفر وجعلت إجبارية على جميع الجزائريين المتنقلين بين الجزائر وتونس والعكس[1]،بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر أصبح موضوع المهاجرين أمرا مختلفا، حيث أرادت السلطات الاستعمارية التحكم في ظاهرة الهجرة وضبطها بقوانين وإجراءات جديدة، شهدتمن خلالها وضعية المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية تغيّرات مرحلية، نلخصها فيما يأتي:

1- A.N.T, S A C 277 D 4, Folios 09 ;10, 11, 12 13, 14, 15,16, 17, 18,**libre circulation dans la région frontière.**

2- يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص 78. وعبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 368.

- أ.1: التمتع بالحماية الفرنسية من سنة 1830م إلى سنة 1865م:

بعد احتلال الجزائر قيّدت السلطات الفرنسية حركة التنقل الشرعية بين البلدين بقوانين جديدة، وأسندت للجزائريين المتجهين إلى تونس أو إلى بلد آخر وضعا قانونيا جديدا تمثل فيحق التمتع بالحماية الفرنسية، فأصبح كل جزائري يرغب في مغادرة الجزائر بصفة شرعية ويريد التمتع بصفته القانونية الجديدة، مطالبا بضرورة الحصول على وثيقة رسمية تسمى جواز سفر أو رخصة تنقل تضمن له العبور من تراب الجزائر إلى أي مكان آخر، وتضمن له حق التمتع بهذه الحماية[2]، فأصبح المهاجرون الحاملون لجوازات السفر مطالبين باستظهار جوازاتهم لدى ممثلي الدولة الفرنسية بتونس لتأشيرها أو للتمديد في مدة صلاحيتها، والحصول في نفس الوقت على شهادة الحماية، ومن الملاحظ أن السلطات الاستعمارية قد سارعت منذ بداية الاحتلال إلى إصدار جوازات سفر قبل أن تثبت أقدامها بالجزائر، إذ يعود تاريخ أول جواز سفر إلى يوم 28 جوان 1831م، وهذا حسب ما حفظته دور الأرشيف الفرنسي[3]، وبذلك أصبح كل جزائري يغادر الجزائر بصفة شرعية وبنية العودة إليها في حماية السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية.

وفي هذه المرحلة بدأ بعض المهاجرين يتهربون من دفع ضرائب المجبى التونسية، ويتملصون من التبعية لسلطات الباي بعد أن كانوا من رعاياه قبل سنة 1830م، وتحصلوا على سند قانوني من الممثلين الفرنسيين في تونس، إذ صدر قرار وزاري بتاريخ 31 جانفي 1834م يمتعهم بمبدأ الحماية القنصلية، إلا أنه سرعان ما وقع تحديد المنتفعين بهذا القرار،

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis**, Tunis, le 08Juin 1936.

2- ينظر إلى الملحق رقم 09، **نموذج لتذكرة حماية (certificat de nationalité) صادرة بالقيروان يوم 31 أوت 1906م**.

3- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص369 - 383.

إذ لا ينتفع به سوى من كان غائبا أثناء الاحتلال ويعبر عن إمكانية العودة إلى بلده، أما البقية فهم مطرودون وهجرتهم كانت ناتجة عن تحركاتهم أو عن أعمالهم الإجرامية[1].

وفي إطار استفادة المهاجرين السوافة آنذاك من صفة الحماية ذكر المستكشف براكس(M.Prax) سنة 1847م أثناء زيارته لتونس، أن حوالي مائة سوفيمن أولئك المهاجرين قد نجوا من أعمال السخرة التي فرضت عليهم في قصر الباي مقابل أجرة 0 فرنك و25 سنتيم يوميا، ووضعوا تحت الحماية الفرنسية بعد تدخل السلطات الفرنسية هناك[2].

وقد رصدنا في هذا الجانب عينات من المهاجرين السوافة الذين تنقلوا إلى تونس بصفة شرعية بعد حصولهم على جوزات سفر صادرة بالجزائر ما بين سنتي 1847م و1849م، كتب على أغلبها ملاحظة " يسافر بنية العودة إلى الجزائر" وكتب في واحد منها فقط عبارة " يطرد من الحماية حتى يأتي بشهادة تثبت دفعه الضرائب إلى سلطان الزيتونة"[3]، فكل من سافر بنية العودة له الحق في حماية القنصل الفرنسي بتونس.

كما أستثني بعض المهاجرين الجزائريين خلال الفترة (1845- 1851م) من صفة الحماية لأسباب عديدة كتبت على جوازات سفرهم، نوردها كما يلي[4]:

- حرم من الحماية لأنه بقي بتونس أعواما عديدة تحت سيادة الباي ولم يصرح بأنه أصيل الجزائر.
- حرم من الحماية نظرا لخضوعه لسيادة الباي.

1 -Pierre-André Dumont, **Les Algériens dans le contrôle civil de Téboursouk**, Mémoire de fin de stage, Tunis, 1949, p 20.

2- M.Prax, **Tunis,** op.cit .p 355.

3- ينظر إلى الجدول رقم 12:**عينات من المهاجرين السوافة بصفة شرعية بعد حصولهم على جوزات سفر صادرة بالجزائر من بين سنتي 1847م و1849م**(الفصل التمهيدي).

4- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص375 - 397.

- حرم من الحماية لأنه دفع المجبى، لأنه قبل فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية يعتبر الجزائريون بمجرد دفعهم لضريبة المجبى رعايا الباي، فدفع المجبى هو تعبير عن الولاء والاعتراف بالسلطة التونسية والدخول تحت حمايتها[1].
- حرم من الحماية في انتظار حصوله على شهادة من قايد تقرت تثبت أنه دفع الضرائب للسلطات الفرنسية.
- يطرد من الحماية لأنه خضع للقضاء التونسي منذ 16 سنة مدة إقامته بتونس.
- يخرج من دائرة الحماية لأنه انضم إلى عسكر زواوة لمدة 04 سنوات.
- ليس له الحق في حماية قنصل فرنسا بتونس لأنه قدم شهادة من قاضي عنابة تشهد بجنسيته التونسية.

تلك أهم الأسباب التي تحرم صاحبها من التمتع بصفة الحماية الفرنسية، لكن وبتاريخ 24 أفريل 1865م صدر قرار ثاني نص على أن كل جزائري تغيب عن وطنه لمدة ثلاث سنوات متتالية يعتبر فاقد لنية العودة وبذلك يفقد كل نوع من الحماية الفرنسية[2].

أ.2: المهاجرون الجزائريون رعايا فرنسيون ابتداء من سنة 1865م:

اعتبر قانون سناتيس كونسيلت الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865م أن الأهلي (الجزائري) المسلم يعتبر فرنسيا، إلا أنه يتواصل خضوعه إلى الشرع الإسلامي، لكن وبطلب منه سيتحوّل هذا الأهلي المسلم إلى منتفع بحق المواطنة الفرنسية؛ وفي هذه الحالة يصبح خاضعا للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية[3]، وانطلاقا من هذا التاريخ أصبح الجزائريون رعايا فرنسيين دون اعتبار مقر إقامتهم، أي سواء حافظوا على إقامتهم ببلدهم الأصلي أو انتقلوا إلى بلد آخر، وقد تمكن القنصل الفرنسي بتونس من إقناع محمد الصادق باي من

1- يوسف الجفالي،المرجع السابق، ص ص 74 – 75.

2- Pierre-André Dumont, op. cit, p p 20 – 21.

3- Ibid, p 22.

الاعتراف بالوضع القانوني للجزائريين، حيث أصدر الباي أمرا عليا في سبتمبر 1865م تعهد فيه بمعاملة الجزائريين كرعايا فرنسيين وليس بصفتهم القديمة كرعايا للباي[1].

وهكذا فقد ظهرت فئة جديدة من المسلمين خارجة عن سيادة الباي التونسي رغم وجودها في مجال دولته، ورغم استقرار هؤلاء المسلمين بالإيالة التونسية لم يعد بإمكان الباي قانونيا مطالبتهم بدفع المجبى والتجنيد بالخدمة العسكرية ومقاضاتهم لدى المحاكم الشرعية التونسية، بل أصبحوا لا يتقاضون إلا لدى المحاكم القنصلية الفرنسية[2].

- أ.3: ضرورة التسجيل في دفاتر القنصلية الفرنسية بتونس ابتداء من سنة 1869م:

بتاريخ 20 جانفي 1869م صدر قرار من وزير الخارجية الفرنسي " تشارلز دي لافاليت "**(Charles de La Valette)** فرّق فيه بين الجزائريين المتمتعين بالمواطنة والجنسية الفرنسية، وأولئك الذين تجنسوا دون أن يتمتعوا بحق المواطنة؛ فالأوائل باعتبارهم مواطنين فرنسيين يتمتعون بالحماية المطلقة من طرف حكومة الإمبراطور ولا يمكن إضعافها أو إلغاؤها إلا في صورة القيام بأعمال منافية للإمبراطورية، أما الطرف الثاني فيتمتعون بحماية القنصلية بشروط منها: التسجيل والتجديد السنوي لشهادة الجنسية المتحصل عليها ودفع ضريبة الانتفاع بالحقوق القنصلية[3]، وبذلك أصبح الجزائريون مطالبين بالتسجيل في دفاتر القنصلية الفرنسية بتونس للحصول على شهادة الجنسية[4]، والغرض من هذه السياسة هو محاصرة الجزائريين وعزل الرافضين لقوانين الإدارة الفرنسية ومراقبتهم والضغط عليهم بشتى الوسائل، إضافة إلى دفع السلطات التونسية إلى عدم قبول المهاجرين بالبلاد التونسية خوفا

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 388.

2- المرجع نفسه، ص 617.

3- يوسف الجفالي،المرجع السابق، ص 82.

4- عبد الكريم الماجري، المرجع نفسه، ص 389.

من التضامن فيما بينهم وتكوين قاعدة خلفية للمقاومة الجزائرية[1]، وكذلك لكسب أكبر عدد ممكن من الموالين لفرنسا داخل إيالة تونس حتى يتم استعمالهم كأداة ضغط على السلطات التونسية[2].

ومن أجل السيطرة وإخضاع المهاجرين الجزائريين لسلطتها؛ شجعت السلطات الفرنسية هؤلاء على التجنس والدخول تحت الحماية الفرنسية، لكن هذه السياسة لم تنجح إلا نسبيا باعتبار عدم إقبال الجزائريين عليها ورغبتهم في الاحتفاظ بجنسيتهم أو اختيار البقاء تحت نفوذ السلطة التونسية التي تعتبر الجزائريين موردا ماليا هاما شأنهم شأن التونسيين، وبذلك فإن الجزائريين إما أن يكونوا محميين فرنسيين لا يطبق عليهم ما على التونسيين، وإما أن يكونوا من رعايا الباي التونسي ويدفعون الجباية كالتونسيين[3].

وقد ذكر القنصل الفرنسي بتونس " روسطون " في رسالته إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي بتاريخ 07 سبتمبر 1875م أن مجموعة من الجزائريين بإيالة تونس تتلاعب بالأوضاع القانونية حسب مصالحها، فهي تتبنى أحيانا الجنسية الفرنسية وأحيانا أخرى الجنسية التونسية، واعتبارا لهذه المواقف الانتهازية اقترح " روسطون " التخلي عن هذه المجموعة من الجزائريين والاقتصار على حماية كل من برهن على تمسكه بالجنسية الفرنسية[4].

من جهته قرّر الوزير الأكبر خير الدين سنة 1875م اتخاذ إجراءات جديدة تتعلق بالوضع القانوني للجزائريين بالبلاد التونسية، حيث يخيّر الجزائريون المقيمون بتونس أو العازمون على الهجرة إليها بين الجنسية التونسية وبين الجنسية الفرنسية، وأمهل المسؤولين

1- أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص ص 151 - 152.
2- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 390.
3- يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص ص 75 - 76.
4- عبد الكريم الماجري، المرجع نفسه، ص 394.

التونسيين لتنفيذ هذه الإجراءات مدة 03 أشهر، لكن حكام الجزائر رفضوا هذه الإجراءات واعتبروا التجنيس الآلي بمثابة عملية تجنيس مباشر يشجع الجزائريين على الهجرة غير الشرعية، وتمكّن الجزائريين الفارين من العدالة من إيجاد ملاذ لهم بالبلاد التونسية، لذلك توالت المراسلات بين خير الدين التونسي والقنصل " روسطون " والحاكم العام بالجزائر ووزير الشؤون الخارجية الفرنسي، وبعد تقارب وجهات النظر تركت الحرية للجزائريين الذين لم يسجلوا أسماءهم بالقنصلية الفرنسية بين المحافظة على الجنسية الفرنسية أو الحصول على الجنسية التونسية بعد مهلة سنتين من الإقامة والتسجيل لدى أحد الجانبين في تونس[1].

لقد ظل المهاجرون الجزائريون في البلاد التونسية قبل فرض الحماية متمسكين بانتمائهم للجزائر وبقوا مترددين في اختيار الجنسية التونسية أو الاستفادة من صفة رعية فرنسي والتسجيل في القنصلية الفرنسية بتونس، وقد أكّد الباحث " كافي " **(Cavé)** أن هؤلاء (المهاجرون) قد حاولوا منذ فترة طويلة تجنب السلطات الفرنسية والسلطات التونسية، وظلوا مفتخرين بوصفهم جزائريين[2]، ويقول " جان جاك روجر " في هذا الجانب: «**من حيث المبدأ، يجب على أي جزائري مقيم في تونس أن يكون مسجلا في سجلات الإدارة الفرنسية؛ لكن في الواقع ليست كلها كذلك**[3]».

ب-الوضع القانوني للمهاجرين بعد انتصاب الحماية:

تدرجت السلطات الاستعمارية في محاولة إيجاد حلّ نهائي للوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية بعد فرضها الحماية عليها، وبعد تمكنها من بسط هيمنتها على الإدارتين المركزية والمحلية، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 395 - 398.
2- Cavé, **Les Problèmes Tunisiens Après 1921**, bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française et du Comité du Maroc, année 1924, Paris, p 160.
3- Rager, Jean-Jacques, op.cit. p 16.

والخطوات التي تطلبت تدخل سلطات البلدين من أجل التنسيق والخروج بوضع قانوني لهؤلاء المهاجرين:

ب1: أهم الإجراءات المتخذة لتسوية الوضع القانوني للمهاجرين بتونس:

- مراجعة مسألة التسجيل في دفاتر القنصلية والحصول على الجنسية:

على الرغم من أن قانون سناتيس كونسيلت الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865م قد منح جميع الجزائريين صفة الرعايا الفرنسيين، إلا أن المقيم العام بتونس السيد " بول كامبون " **(Paul Cambon)** طالب في مراسلته بتاريخ 15 جوان 1885م بأن لا يطبق هذا القانون على الجزائريين المستقرين في البلاد التونسية، لأنهم سيصبحون بموجبه فرنسيين، وبذلك سيتهربون من المراقبة التونسية ومن مراقبة السلطات الإدارية الفرنسية، وهذا ما سيجعلهم يشكلون خطرا على المصالح الفرنسية، لذلك فهو يريد حصرهم في وضعية محميين فقط حتى تسحب منهم امتيازات المواطنة الفرنسية[1].

لكن ردّ السلطات المركزية لم يكن ليرضي المقيم العام حيث أكدت له أن صفة الجزائريين رعايا الدولة الفرنسية هي حق مكتسب ضمنه القانون المشيخي الصادر سنة 1865م، ولا يفترض التسجيل في دفتر القنصلية الفرنسية أو دفع معلوم مالي إلى مصالح الإقامة العامة، ومن جهتها أصدرت الإقامة العامة عدة مناشير دعت فيها الجزائريين المقيمين بإيالة تونس إلى تصحيح وضعياتهم القانونية والمبادرة بتسجيل أسمائهم في دفاتر القنصلية من أجل الحصول على شهادة الجنسية أو تجديدها[2].

1 - Pierre-André Dumont, op.cit., p p 24 - 28.

2- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 402 - 408.

من جانبه اتخذ المقيم العام الجديد " موريس روفير "(Maurice Rouvier)[1] يوم 05 ديسمبر 1892م قرارا يقضي بعدم إسناد شهادة الجنسية إلا للجزائريين الذين قدموا للبلاد التونسية زمن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس أي بداية من سنة 1881م، وفرض على كل من يرغب في الحصول على الجنسية تقديم طلب إلى المراقب المدني الذي يوجهه إلى الإقامة العامة، أما بالنسبة للذي لا يمكنه إثبات قدومه إلى ذلك التاريخ، فعليه تقديم حجة عادلة بها أربعة شهود من مواطنيه الحاملين لشهادة الجنسية، تؤكد قدومه في ذلك التاريخ، أما بالنسبة للجزائريين الذين قدموا إلى الإيالة التونسية قبل سنة 1881م فيجب توزيعهم إلى قائمتين؛ تضم القائمة الأولى الذين لم يطالبوا أبدا بشهادة الجنسية ولم يسجلوا أسماءهم بدفاتر القنصلية، وتضم الثانية الذين قاموا بذلك الإجراء بصفة غير منتظمة[2].

وفي يوم 10 جويلية 1896م أصدر المقيم العام منشور مذكرة إلى المراقبين المدنيين بالبلاد التونسية دعاهم فيه إلى ضرورة إتباع الإجراءات التالية[3]:

- التحري في إسناد شهادة الجنسية وعدم تسجيل في دفاتر القنصلية إلا من ثبتت إقامته بتراب المراقبة المدنية، حسب شهادة السلطات الفرنسية أو السلطات الأهلية منذ سنة على أقل تقدير.

- عدم تجديد شهادات الجنسية التي تجاوز تاريخ صدورها سنة كاملة، وفي صورة قبول تجديد التسجيل ترسل الوثيقة القديمة.

1- تولى الإقامة العامة في تونس بداية من تاريخ 05 نوفمبر 1892م إلى غاية 14 نوفمبر 1894م، ينظر قائمة المراقبين العامين في تونس على الرابط: https://fr-academic.com/dic.nsf/frwiki/ تاريخ الاطلاع: 12 مارس 2019م.

2- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 410.

3 - المرجع نفسه، ص 411.

- يذكر العدد الرتبي للشهادة الأولى التي سلمتها الإقامة العامة، وفي صورة عدم معرفة هذا الرقم، فإن المراقب المدني يراسل الإقامة العامة في هذا الشأن.

وللخروج بأفضل القرارات فيما يخص الوضع القانوني للجزائريين ولمراجعة الإجراءات السابقة، تشكلت لجنة تواصلت أشغالها قرابة 04 سنوات، من سنة 1897م إلى سنة 1901م، وتزامنا مع أشغال اللجنة أصدرت الإقامة العامة بتونس منشورا إلى المراقبين المدنيين بتاريخ 07 فيفري 1898م، تطالب من خلاله تشديد الخناق على الجزائريين المتواجدين بالبلاد التونسية بصفة غير قانونية، وبضرورة إيقافهم وترحيلهم إلى الحدود، إذ ربط المقيم العام استقرار الأمن في تونس بالتواجد القانوني للجزائريين بها[1]، وقد عمدت الإدارة الفرنسية إلى تنقية وفرز قوائم المهاجرين الجزائريين خلال الفترة (1898-1900م)، للاحتفاظ فقط بأولئك الذين يقدمون دليلا لا لبس فيه على جزائريتهم، والذين دفعوا بانتظام رسوم التسجيل السنوية لرقم التسجيل،والذين قريبا سيوفون بالتزاماتهم العسكرية[2].

وعندما أنهت اللجنة أشغالها أصدر المقيم العام منشورين للمراقبين المدنيين طلب فيهما تصنيف الجزائريين حسب تاريخ تسجيلهم والوثائق التي اعتمدت لإثبات أصلهم الجزائري وضبطهم في قوائم مختلفة وفق الترتيب التالي:

القائمة الأولى: تخص الجزائريين الرعايا الفرنسيين: تضمهذه القائمة أربعة أصناف تحافظ على صفتها كرعايا فرنسيين، وهي صفة قانونية يتوارثها الأبناء[3]:

1 – يوسف الجفالي،المرجع السابق، ص ص 85 – 86

2- Alain Messaoudi, **Une dimension juridique, sociale et politique de la décolonisation: les redéfinitions nationales des Français musulmans en Tunisie autour de 1955-56** , in Processus et enjeux de la décolonisations en Tunisie (1952-1964), (ISHMN), Tunis, 1999, p291.

3– عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 411.

1: الأهالي المولودين بالجزائر، والذين دعموا طلب تسجيلهم بإحدى الوثائق الدالة على أصلهم الجزائري مثل بطاقة التعريف، رخصة سفر، وصل في دفع الضرائب... أو بعض الوثائق الصادرة عن قادة إحدى الفيالق المرابطة بالجزائر.

2: المسجلين بدفاتر القنصلية الذين اثبتوا أصلهم الجزائري وحقهم في صفة رعية فرنسية بعد بحث قام به المراقب المدني إثر صدور منشور 14 أكتوبر 1898م.

3: الأهالي المولودين بالجزائر والمتحصلين على تذكرة حماية قبل سنة 1869م، أي قبل صدور قانون التسجيل بدفاتر القنصلية والحصول على شهادة الجنسية.

4: المسجلين باعتبارهم أبناء أو إخوة أو أبناء الأخ لأحد المسجلين بإحدى الحالات الثلاثة السابقة الذكر[1].

تناسبت هذه القائمة مع الوضعية القانونية لأغلب المهاجرين الجزائريين، الذين احتفظوا بصفة الرعايا الفرنسيين إلى غاية صدور قانون 07 ماي 1946م الذي منح المواطنة الفرنسية لجميع الرعايا الفرنسيين في الخارج بما في ذلك الجزائر[2]، وظلت هذه الوضعية " **مسلمو الجزائر الفرنسيون** "(Français musulmans d'Algérie= FMA)كما بينته بطاقات تعريف المهاجرين سارية إلى غاية سنة 1956م تاريخ استقلال تونس، ليتمتع هؤلاء المهاجرون من بعد ذلك التاريخ بصفة جزائري[3]، وهذا نظرا لاعتراف الدولة التونسية المستقلة بالجنسية الجزائرية لهؤلاء.

القائمة الثانية: تخص المحميين: تضم 03 أصناف، تتحصل على تذاكر حماية عمرية وذاتية، دون أن يكون للأبناء حق التمتع بذلك، حيث تنتهي صلاحيتها بوفاة صاحبها:

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 411 - 412.

- Loi n° 46-940 du 7 mai 1946, https://mjp.univ-perp.fr/france/loi1946-940.htm. (Consulté le: 20/07/2021).

3- ينظر إلى الملحقين رقم 10 ورقم 11: **بطاقتا تعريف للمهاجر السوفي عباسي إبراهيم أثناء فترة الحماية وبعد استقلال تونس.**

1: الأهالي المولودين بتونس وتحصلوا على شهادة جنسية في الفترة الممتدة بين سنتي 1869م و1881م.

2: الأهالي المسجلين بعد تاريخ 12 ماي 1881م باعتبارهم أبناء أو إخوة أو أبناء أخ أحد المسجلين في الخانة الأولى (1).

3: بعض الأشخاص الذين أسندت إليهم – رغم أن أصلهم التونسي ثابت – شهادة جنسية بعد تاريخ 12 ماي 1881م، مكافأة لهم على عمل خصوصي قاموا به لفائدة فرنسا[1].

وإذا كانت وضعية أغلب المهاجرين تتناسب مع القائمة الأولى التي تخص الجزائريين كرعايا فرنسيين، فإن بعض المهاجرين حملوا صفة القائمة الثانيةالتي تخص المحميين، ومن الأمثلة على ذلك نجد المهاجر السوفي أحمد بن خليفة الساكن بالقيروان الذي استفاد سنة 1906م من تذكرة الحماية المسجلة تحت رقم 1006 بالمراقبة المدنية بالقيروان، والتي كانت مدة صلاحيتها سنة كاملة مع التجديد، إضافة إلى دفع رسوم التذكرة المقدرة بـ 10 فرنك فرنسي[2]، كما أشارت مراسلة المهاجر لخضر بن البشير بن محمد المولود بتاريخ 1896م بمنطقة عميش، الساكن بنهج الخلوة رقم 21، أنه مسجل في سجل الجزائريين المحميين فرنسيا تحت رقم 10.776 في الإقامة العامة، رقم 3.424 في المراقبة المدنية في سنة 1923م[3].

القائمة الثالثة: تخص المسلمين الجزائريين المولودين بتونس: والذين قاموا بتسجيل أسمائهم في دفاتر القنصلية بعد تاريخ 12 ماي 1881م، دون تقديم أي حجة تثبت أصولهم

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 412.

2- ينظرإلى الملحق رقم 09: **نموذج لتذكرة حماية (certificat de nationalité) صادرة بالقيروان يوم 31 أوت 1906م.**

3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 66, **réclamation formulée par le nommé Lakhdar ben Bachir ben Mohamed, contre le cheikh des Souafas**. Tunis le 14 Avril 1923

الجزائرية أو قرابتهم بأحد المسجلين قبل تاريخ 12 ماي 1881م، وسيتم شطبهم من دفاتر القنصلية ومعاملتهم في المستقبل كسائر التونسيين.

القائمة الرابعة: وتضم صنفين:

1: المسجلين بدفاتر القنصلية باعتبارهم مولودين بإحدى المناطق الخاضعة لنفوذ فرنسا (غير محتلة)؛ التوات، برنو، فزان، السودان.

2: المولودين بالجزائر أو بتونس وتمّ تسجيلهم باعتبارهم أبناء أو إخوة أو أبناء الأخ لأحد المسجلين المنتمين للخانة الأولى من نفس القائمة[1].

القائمة الخامسة: وتضم صنفين:

1: المسجلين بدفاتر القنصلية الذين ادعوا الولادة بالجزائر دون أن يقدموا ما يثبت ذلك أو أن حججهم المقدمة غير مدعمة.

2: المسجلين من أبناء أو إخوة أو أبناء الأخ من المسجلين بالصنف الأول من نفس القائمة ولو كانت ولادتهم بتونس، ويخضع هذان الصنفان إلى بحث مدقق حتى تتم تسوية الوضعية القانونية لهما[2].

وبتاريخ 17 ديسمبر 1901م أرسلت الإقامة العامة بتونس إلى وزير الخارجية الفرنسي السيد " ديلكاسي" (Théophile Delcassé) تقريرا قيّمت فيه الوضع في تونس، قدّمت من خلاله مقترحات جديدة تخصّ الوضع القانوني للجزائريين المقيمين بها:

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 413.
2- المرجع نفسه، ص 413.

- منح المراقبين المدنيين سلطات زجرية وصلاحيات أكثر على الجزائريين المقيمين بتونس.
- خضوع الجزائريين للنظام الجبائي التونسي.
- تمكين الرعايا الجزائريين الحاملين للجنسية الفرنسية من بطاقة تعريف مجانية[1].

حاولت السلطات التونسية وضع أطر قانونية متعلقة بالجنسية التونسية، حيث أصدر محمد الناصر باشا أمرا عليا مؤرخا في 19 جوان 1914متضمن فصلا واحدا نص على أنه يعد تونسيا من توفر فيه الشرطان الآتيان:

01: كل شخص ساكن بالإيالة ولم يكن متمتعا بصفة الوطنية الفرنسية، أو لم يكن من رعايا الدولة الفرنسية أو دولة أجنبية بمقتضى المعاهدات والاتفاقات المنعقدة مع الدولة التونسية.

02: كل شخص ولد بالإيالة التونسية أو خارجها من أب تونسي أو عند عدم معرفة الأب من أم تونسية قبل أو بعد اجراء العمل بهذا الأمر وهو ساكن بالإيالة أو خارجها[2].

وبتاريخ 15 جويلية 1914م وقع رئيس الجمهورية الفرنسية على قانون ينظم نظام الأهالي في الجزائر احتوى على 19 مادة، نصت المادة الأولى منه على أن: «**تطبق أحكام هذا القانون في جميع أنحاء الإقليم المدني الجزائري على السكان الأصليين الجزائريين وعلى سكان الممتلكات الفرنسية في إفريقيا من غير المواطنين الفرنسيين، وكذلك على السكان الأصليين غير المتجنسين من تونس والمغرب**»[3].

1- Pierre-André Dumont, op.cit. p 25.

2- الرائد التونسي، ع 49، س 56، 20جوان 1914م، ص 03.

3- Journal officiel de la République française, N° 193, Quarante-sixième année, **Loi réglementant le régime de l'indigénat en Algérie**, article: 01, Vendredi 17 Juillet 1914, p 6390.

أما المادة 17 منه فقد أوجبت على أي مواطن جزائري يرغب في السفر إلى الخارج أن يحصل على جواز سفر،مع تحديد غرامة تتراوح بين 16 إلى 50 فرنكا أو السجن من ستة أيام إلى شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقطفي حال مخالفة هذا الأمر، واستثنت من ذلك المناطق الخاضعة للحكم الفرنسي: « **لن تكون هناك حاجة لتصاريح السفر في جميع أنحاء أراضي فرنسا أو الجزائر أو المستعمرات أو بلدان الحماية**»[1].

ولكن بالنظر إلى المادة الأولى؛ فإن سكان الأقاليم الجنوبية ذات الحكم العسكري غير معنيين بمواد هذا القانون، وبالتالي فإن المهاجرين السوافة ملزمين بتقديم رخص السفر أثناء تنقلهم إلى البلاد التونسية، هذا ما أكده المراقب المدني لمدينة تونس الذي ذكر بأنهتمّ السماح باستثناءين من إجراءات إلغاء تصريح السفر:

① لا يزال يتعين على الباعة المتجولين أن يكونوا حائزين على تصريح سفر متجول صادر عن السلطات التونسية.

② لا يزال تصريح السفر مطلوبًا بالنسبة للجزائريين القادمين من المناطق الجنوبية[2].

وفي رسالة من الحاكم العام للجزائر إلى المقيم العام بتونس بتاريخ 14 أفريل 1921م، حاول من خلالها تلخيص مساوئ حرية التنقل بين البلدين، ومطالبا بضرورة المراقبة السياسية للأحزاب، ومقترحا إصدار مرسوم بايلكي يلزم الجزائري الداخل والمتجول باللاد التونسية على:

أ) حمل بطاقة الهوية.

ب) تقديمها إلى السلطات المحلية، عند وصوله إلى وجهته[3].

1 -Journal officiel de la République française, N° 193,op.**c**it,article: 17, p 6392.
2 -A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, **op. cit.**.
3 -**Loc**. **cit**.

وقد تم الرد على هذه الرسالة في 21 جويلية 1921م بالرفض، على أساس عدم شعبية أي إجراء يقيد حرية التنقل في تونس، لكن المقيم العام بتونس أوصى في المقابل، ولكن دون مزيد من التفاصيل، بتوثيق الاتصال بين أجهزة الشرطة في الجزائر والبلدان المحمية في شمال إفريقيا[1].

من جهته أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية " ألكسندر ميلران " (**Alexandre Millerand**) مرسوم 08 نوفمبر 1921م المتعلق بالجنسية الفرنسية في منطقة تونس، حيث ورد في فصله الأول: « يعتبر فرنسيا كل شخص ولد بالمملكة التونسية وكان أحد أبويه من نظر المحاكم الفرنسية ببلاد الحماية بصفة كونه أجنبيا وهو نفسه مولود بالمملكة التونسية أيضا، وإنما على شرط إثبات نسبه حسب أحكام القانون الوطني والقانون الفرنسي في النسب قبل بلوغ الحادية والعشرين من العمر»[2].

واستجابة لهذا الأمر؛ فقد أصدر محمد الناصر باي أمرا عليا بتاريخ 08 نوفمبر 1921م، ورد فيه ما يلي:

الفصل الأول: كل شخص ولد بتراب مملكتنا وكان أحد أبويه مولودا به فهو تونسي إلا الفرنسيين أو التابعين للدولة العظمى الحامية من غير رعايانا وذلك مع مراعاة الاتفاقيات والمعاهدات الرابطة لدولتنا التونسية.

الفصل الثاني: أبطلنا العمل بما يناقض صريح أمرنا هذا من الأمر المؤرخ في 19 جوان 1914م[3].

---

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, **op**. cit.

2- الرائد التونسي، ع 91، س 64، 12 نوفمبر 1921م، ص 01.

- Journal officiel de la République française, N° 307,Cinquante-troisième année, **Relatif à la nationalité française dans la régence de Tunis,** Dimanche 13 Novembre 1921, p 12590.

3- الرائد التونسي، ع 91، س 64، 12 نوفمبر 1921م، ص 01.

لذا فإن إبطال الباي للأمر العلي المؤرخ في 19 جوان 1914م دليل على أن هذا الأمر لم يلق استساغة لدى السلطات الفرنسية.

وفي سنة 1929م، شعرت كل من الحكومتين الجزائرية والتونسية بالقلق مرة أخرى بشأن مساوئ الحرية الكاملة الممنوحة لحركة سكان شمال إفريقيا، لكن الجزائر كانت قلقة بشكل خاص بشأن الهجرة الجماعية لعمالها الذين كانوا متجهين إلى فرنسا عبر تونس العاصمة، واقتصرت على التوصية بالامتثال الصارم لتعليمات العاصمة الفرنسية فيما يتعلق بتمثيل عقود العمل، وفي نفس الوقت فإن الإقامة العامة وأمام الإهمال الذي أبداه المهاجرون الجزائريون بتونس العاصمة في تجديد بطاقات تسجيلهم، أمرت بموجب المرسوم المؤرخ في 01جويلية 1929م المراقبين المدنيين باقتراح طرد المهاجرين المتمردين[1].

ومن أجل تسهيل عملية مراقبة الجزائريين فتحت الإقامة العامة باب التسجيل المجاني لكل الراغبين في التمتع بالجنسية الفرنسية، أما استلام الشهادة فيتطلب دفع رسوم سنوية قيمتها 06 فرنكات، وقد شهدت هذه الرسوم زيادات سنوية إلى أن بلغت سنة 1949م قيمة 120 فرنكا، وفي حالة تأخر المعني بالأمر عن استخراج الشهادة بثلاثة أشهر، فإن رسومها ترتفع إلى حدود 600 فرنك، إضافة إلى فقدانه لامتيازات التسجيل[2].

وبذلك أصبح جميع الجزائريين المقيمين في تونس مطالبين بالتسجيل على سجلات الإدارة الفرنسية،لكن في الواقع لم يتقيد كل الجزائريين بهذه الالتزامات، مما عرضهم إلى الإعادة القسرية إلى بلدهم الأصلي، حيث اتبعت سلطات الحماية هذا الإجراء في حق من لا يمتلك وثائق الهوية الضرورية، لكن إجراءات التنقل الشكلية والسهلة بين الجزائر وتونس ستمكن هؤلاء من الحصول بسهولة على وثائق هوية تسمح لهم بالعودة مجددا إلى تونس[3].

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, **op**. cit.

2 – يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص 88.

3- Germaine Marty**,** op.cit. 304. - Rager, Jean-Jacques, op.cit. p 17.

أما طلب التسجيل فيقدم إلى المراقبين المدنيين الذين يتأكدون من هوية المعني من خلال جواز سفر أو بطاقة تعريف صادرة بالجزائر، أو من خلال القيام بتحريات في الموطن الأصلي بالجزائر، وتتم دراسة هذه الطلبات على مستوى الإقامة العامة التي توافق أو ترفض طلب الحصول على الشهادة[1]، تتجدد الشهادة مرة كل ثلاث سنوات، يسلمها المراقب المدني للمسجلين الخاضعين لسلطته[2].

- **محاولة الفصل بين الجزائريين " الرعايا الفرنسيين" وبين رعايا الباي:**

نظرا للامتيازات العديدة التي يتمتع بها كل مهاجر جزائري له صفة رعية فرنسية، من حيث الإعفاء من ضريبة المجبى والجندية والتقاضي لدى المحاكم التونسية والدخول تحت حماية السلطات الفرنسية في البلاد التونسية، فقد حاول الكثير من الافراد اكتساب هذه الصفة بطرق غير شرعية، حيث لجأ هؤلاء إلى إقامة حجج عدلية لدى قضاة الصلح لإثبات الأصل الجزائري، من بين هؤلاء جزائريون وتونسيون، فمسألة إثبات الأصل الجزائري لا تتعلق بالأصل فقط وإنما بتاريخ الهجرة إلى تونس، حيث يمثل تاريخ 1830م أحد المستندات للحصول على صفة " رعية فرنسية "، فكل من قدم قبل هذا التاريخ لا يعتبر جزائريا وليس له الحق في الانتفاع بالقانون المشيخي لسنة 1865م، كما أن الجزائريين الذين قدموا بعد هذا التاريخ وقبل انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ولم يطالبوا بالتسجيل بدفاتر القنصلية يعدون من التونسيين، وكذلك الشأن بالنسبة للجزائريين الذين انضموا إلى جيش الباي أو تقاضوا ولو مرة لدى المحاكم الشرعية أو تمّ تسجيلهم بدفاتر المجبى فهؤلاء ليس لهم الحق في صفة " رعية فرنسية "[3].

1- Pierre-André Dumont, op.cit. p 33.

2- يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص 88.

3- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 404.

ومن العينات السابقة الذكر؛ نذكر المهاجر السوفي صحراوي بن علي صحراوي الذي كان يعمل حمّالا بالقيروان، حيث ادعى أن ولادته كانت سنة 1868م بوادي سوف، وقد سافر رفقة والده إلى القيروان التي يقيم بها منذ 20 سنة لكسب المعيشة، وأن والده توفي بوادي سوف، لكن التحريات التي أجرتها السلطات الفرنسية بالجزائر أكدت أنه مولود بالقيروان سنة 1863م، وأن أباه قد غادر وادي سوف منذ أوائل سنة 1830م أي قبل احتلال الجزائر، إضافة إلى أن المهاجر صحراوي لم يزر وادي سوف إلا مرة واحدة سنة 1898م لبيع الأراضي التي بقيت على ملك أبيه، لذلك أبلغ المقيم العام بتونس المراقب المدني بالقيروان أن المدعو صحراوي ليس له الحق في صفة " رعية فرنسية "، وبناء على ذلك رفض طلب تسجيله واعتبر من رعايا الباي له واجبات وحقوق الأهالي التونسيين[1].

عينة أخرى؛ تعلقت هذه المرة بالمهاجر أحمد بن الهادي صلاح الإبرندي، الذي يعيش في القيروان ولم يسجل نفسه في السجل الخاص بالرعايا الفرنسيين بالمراقبة المدنية،هذه القضية التي بلغ صداها إلى الصحافة الاستعمارية، حيث وصفتها جريدة (La Dépêche tunisienne) سنة 1900م بالقضية البالغة الخطورة، حيث وبأمر من رئيس المحكمة الإقليمية بالقيروان اعتقل بوادي سوف يوم 02 نوفمبر، واحتجز بشكل غير قانوني وتعسفي – حسب تعبير الجريدة – بسبب امتناعه عن دفع الضرائب السنوية بالقيروان، إذ يرفض الخضوع للمحاكم التونسية ويطالب بتقديمه إلى القضاء الفرنسي بحكم أنه رعية فرنسي[2]، وهذا ما يؤكد مرة أخرى تحايل المهاجرين الجزائريين في التمتع بصفة رعية فرنسي وطلب الحماية الفرنسية لما يقعون في مأزق مع السلطات التونسية.

وفي إطار الإجراءات المتخذة من أجل تسوية الوضعية القانونية للمسجلين بدفاتر القنصلية والتثبت في هوية طالبي التسجيل، قامت المصالح الإدارية في كل من تونس

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 406.

2- La Dépêche tunisienne ,**Un conflit judiciaire,** N^{O} 3769, Mercredi 07 Novembre 1900, P 02.

والجزائر بالعديد من التحريات والأبحاث بالتنسيق فيما بينها، أدت إلى تصنيف المسجلين بدفاتر الجنسية والمطالبين بحقهم في إعادة التسجيل حسب الأصناف التالية[1]:

الصنف الأول: يضم كل الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط التسجيل؛ أي كل من كان أصله من الجزائر بصفة فعلية، وتتوفر فيه كل الشروط للحصول على شهادة الجنسية، وينتمي إلى فئة الرعايا الفرنسيين، فتمت إعادة تسجيلهم بدفاتر الجنسية.

الصنف الثاني: يشمل الجزائريين الذين هم فعلا من أصل جزائري، ولكن ليس لهم الحق في صفة الرعايا الفرنسيين، لأن عائلاتهم غادرت الجزائر قبل سنة 1830م، فوجب حذفهم من دفاتر الجنسية مهما تعددت السنوات التي كانوا مسجلين بها.

الصنف الثالث: يضم التونسيين الذين مكثوا مدة زمنية بالجزائر وتحصلوا على وثيقة أثبتت إقامتهم بالجزائر وتمكنوا بواسطتها من التسجيل بدفاتر الجنسية، فقد تمّ حذفهم من دفاتر الجنسية بصفة آلية كلما تمّ الكشف عن حقيقة أصولهم الجغرافية[2].

الصنف الرابع: يضم التونسيين وغيرهم الذين تمكنوا من الحصول على الجنسية الفرنسية بتواطؤ أحد الشيوخ الجزائريين بتونس، أو بانتحال صفة الجزائريين، وقد سحبت منهم شهادة الجنسية.

الصنف الخامس: يضم من ناحية الجزائريين الوافدين قبل سنة 1830م، ومن ناحية أخرى التونسيين الذين تحصلوا على شهادة حماية، وفي إطار الغموض الحاصل بين مصطلحي الحماية والجنسية سجلوا أسماءهم بدفاتر الجنسية، فاتخذت السلطات الفرنسية

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 415.

2- المرجع نفسه، ص 416.

حلا وسطا تمثل في حذفهم من دفاتر الجنسية والإبقاء على صفتهم كمحميين، حيث تنتهي صفة الحماية بوفاتهم[1].

وبفضل تلك الإجراءات تمكنت سلطات الحماية تدريجيا من التخلص من المنتحلين لصفة رعية فرنسية، حيث قامت بشطب أسمائهم من دفاتر القنصلية، كما ساهم صدور مراسيم وقوانين تخص الجزائريين في تونس من وضع حد لظاهرة التهافت على صفة جزائري رعية فرنسية، فمنذ صدور المرسوم البايلكي في 29 ديسمبر 1913م أصبح الرعايا الفرنسيون في تونس يدفعون ضرائب مباشرة، هذه الضريبة حلّت محل ضريبة المجبى القديمة التي كان يدفعها التونسيون فقط من جميع سكان البلاد، ومنذ سنة 1914م إلى غاية سنة 1919م كان ينظر إلى استيطان الجزائريين في الحاضرة من قبل رؤساء المقاطعات التونسيين، وبعد إنشاء مناصب الشيوخ الجزائريين أصبحوا هم الجامعين للضرائب ويدفعون بدورهم المبالغ المجموعة لشيخ المدينة[2].

وبعد أن كان الرعايا الفرنسيون الذين استقروا في تونس يتمتعون بالإعفاء من الخدمة العسكرية بحكم إقامتهم خارج الجزائر، صدر مرسوم رئاسي في 03 أوت 1917م يلغي هذا الإعفاء، ويمدد لهم التزامات المرسوم الصادر في 5 فيفري 1912م والذي نصّ على تجنيدهم في الجزائر، وقد تم دمج فرقهم الأولى في ربيع سنة 1918م، بعد إحصاء أجراه نواب القنصليات الفرنسية في تونس[3].

وفي هذا الجانب وجب أن نشير إلى تورط بعض الشيوخ الجزائريين في مسألة منح بعض التونسيين صفة رعية فرنسي، كشيخ السوافة في الحاضرة علي بن سلطان الذي تعمد إلى جلب وثائق مزورة من وادي سوف سنة 1919م، استطاع من خلالها منح صفة جزائري

1- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 416.

2- Cavé, op.cit. p 160.

3- Loc.cit.

محمي من طرف فرنسا لتونسيين اثنين، هما إبراهيم وأخوه العربي بن فتح الله بن الحاج عمار[1].

فالمهاجرون الجزائريون ومن بينهم السوافة؛ حاولوا كلما اشتدت بهم المظالم التظاهر لدى السلطات الفرنسية بتبني صفة رعية فرنسي من أجل رفع المظالم عليهم ونيل حقوقهم، ففي سنة 1923م أكدّ الطبيب السوفي محمد حسين بن علي[2] في رسالته إلى المقيم العام بتونس على صفته كرعية فرنسي، ويطالبه بفتح تحقيق معمق لتمكينه من الحصول على حقوقه المشروعة، المتمثلة في الاستفادة من الممتلكات الكبيرة التي ورثها عن أمه المتوفاة، لكن الحكومة المصرية استولت عليها فيما بعد، بل اتهمته باستعمال وثائق هوية مزورة وباستخدام الكذب وأنه مصري الجنسية وليس رعية فرنسي، فتعرض على إثرها إلى السجن، ولكونه وأمه رعيتان فرنسيتان فإن هذه الممتلكات فرنسية، لذا فإنه يطالب بانصافه بما يتوافق مع القانون الفرنسي[3]، وقد كشف التقرير الأمني الأول الذي أعده مفوض الشرطة " كلابيير " (M. Clapier) بمديرية الأمن العام في تونس أن محمد بن حسن تونسي الجنسية قد غادر مسقط رأسه منذ حوالي 20 عامًا ليستقر في الإسكندرية مع أسرته[4]، لكن التقرير الأمني

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 46,op.cit.

2- ولد في وادي سوف خلال سنة 1832م، درس الطب والجيولوجيا وعلم النبات والكيمياء في مدينة الجزائر، هاجر إلى تونس سنة 1862م، عمل طبيبا مساعدا عند الباي التونسي مصطفى باي سنة 1897م، وقبل مغادرته تونس باتجاه مصر لزيارة والدته التي طلبت منه المجيء في شهر أوت من نفس السنة، كلّف من طرف قادة الجيش الفرنسي بتونس بترجمة قصة حملة نابليون بونبارت لاحتلال مصر، كما تمّ تكليفه بمهمة دامت 04 سنوات إلى مدينة بنغازي الليبية لجمع معلومات عن الطريقة السنوسية هناك، بعدها انتقل إلى مصر أين وجد والدته قد توفيت، وهناك عمل مهندسا رئيسيا للبحث عن المناجم في جبال مصر، ثم دخل في نزاع مع السلطات المصرية التي استولت على جميع ممتلكات والدته المتوفاة بعد حصوله على سندات ملكية عقارية باسمه، السند الأول متعلق بـ 341 فدان عقاري بقيمة 33 مليون جنيه مصري، والسند الثاني يخص ألف (1.000) فدان، ينظر:

- A.N.T, S A C 279 D 10, Folio76,**Lettre deDocteur Mohamed Hossein Ben Ali à Monsieur Le Résident Généralà Tunis**,Tunis le 11Mai1923.

3- A.N.T, S A C 279 D 10, Folio 76, **Lettre de Le Docteur Mohamed Hussein ben Ali El Djazairi à Monsieur Le Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 11 Mai 1923.

4 -A.N.T, S A C 279 D 10, Folio 77, **Rapport de le Commissaire de Police M. Clapier**, Tunis le 15 Mai 1923.

الثاني قد أكّد أن المعلومات التي قدمها محمد حسين صحيحة، وأن سلوكه وأخلاقه ليست موضوع أي ملاحظات سلبية[1].

ب2: المهاجرون السوافة بين تسوية وضعياتهم أو العودة القسرية:

في إطار الإجراءات المتخذة لتسوية الأوضاع القانونية ومراجعة مسألة الجنسية، صدر بالرائد التونسي يوم 12 سبتمبر 1889منداء من الإقامة العامة يدعو مهاجري وادي سوف القاطنين بالإيالة التونسية إلى القيام بالإجراءات اللازمة للحصول على " تذاكر الحماية " أو تجديدها من دار السفارة الفرنسية أو من دار النيابة القنصلية التابعين لها، وإلا سقط حقهم في الحماية ويعتبرون رعايا تونسيين[2]، ونلاحظ من خلال هذا النداء مدى إصرار الإقامة العامة بتونس ورغبتها في إسقاط صفة " **الرعايا الفرنسيين** " عن المهاجرين الجزائريين بتونس التي أقرها القانون المشيخي الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865م، **ولكن التساؤل الذي يفرض نفسه هو لماذا خصّ السوافة فقط بهذا الإجراء دون بقية المهاجرين الجزائريين؟!.**

لم يوضح النداء أسباب ذلك، كما لم تكشف وثائق الأرشيف التونسي عن أي تفاصيل تخص هذا الأمر،ويبدو أن الإقامة العامة تبنت هذا الإجراء اعتمادا على عدة اعتبارات نذكر من بينها:

1) غموض الوضع القانوني للمهاجرين السوافة، بسبب عدم امتلاكهم لوثائق الهوية، كجواز السفر وبطاقة التعريف أو شهادة الميلاد، حيث هاجر الكثير منهم بطرق غير شرعية إلى البلاد التونسية؛ فطبيعة المجتمع السوفي البدوي جعلت الأغلبية ترفض التعامل مع الإدارة الفرنسية في منطقة وادي سوف وفي البلاد التونسية أيضا.

1 -A.N.T, S A C 279 D 10, Folio 78, Note N° 2.405, **La Direction de la Sûreté Publique**, Tunis le 26 Mai 1923.

2- الرائد التونسي، ع 03، س 30، 12 سبتمبر 1889م، ص 05.

2) الأهمية الاقتصادية لهؤلاء بحكم أن تعداده مكان الأكبر بالبلاد التونسية وخاصة الحاضرة تونس، هذا ما أكدته الإحصائيات السكانية السابقة[1].

3) تدرج واعتماد سلطات الحماية على المرحلية في تسوية الأوضاع القانونية ومراجعة مسألة الجنسية، فبدأت بالمهاجرين السوافة ثم بقية المهاجرين الجزائريين، وهذا ما أكده إعلان الإقامة العامة يوم 02 فيفري 1893م.

لكن المهاجرين السوافة ومن خلال رسالة وجهها أعيانهم إلى الإقامة العامة سنة 1890م أكدوا على أنهم " رعايا فرنسيين " وليسوا محميين فرنسيين بموجب القانون المشيخي الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865م[2]، كما أكدوا في رسالة ثانية: " أن الرعايا الفرنسيين لا يفقدون صفتهم القانونية في حالة عدم تجديدهم لشهادة الجنسية على عكس المحميين"[3].

ولتعميم تسوية الأوضاع القانونية لكافة المهاجرين الجزائريين، نشرت جريدة الرائد التونسي يوم 02 فيفري 1893م إعلانا للمقيم العام موجها إلى الأهالي الجزائريين القاطنين بالحاضرة وأحوازها وسائر العمالة التونسية الذين لم يكن بأيديهم تذكرة الحماية إلى ساعة ذلك التاريخ، أنهم مطالبون بها، وعليهم أن يتوجهوا إلى مقر المراقبة المدينة التي بتراب إقامتهم ويطلبوا تقييد أسمائهم، ثم يمتثلوا لما يأمرهم نائب الدولة الفرنسية في تثبيت أصولهم، كما يعلمون أيضا أن الأجل المضروب لامتثالهم لهذا الإذن ثلاثة أشهر بداية من تاريخ الإعلان، وإن تجاوزوه تسقط حقوقهم في الحماية الفرنسية[4].

وأثناء مواصلة اللجنة السابقة لأشغالها وقبل الكشف عن نتائج قراراتها، بقي وضع المهاجرين السوافة في تونس غامضا بسبب مطالبة السلطات التونسية لهم بدفع المجبى

1- ينظر الجدول رقم 20: تعداد المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس (الفصل الأول).

2- A.N.T., S A. C.278. D 3/1, Folio 04, **Lettre du cinq notables Souafas adressée le 29 mai 1890 au R. G. de la France à Tunis**.

3 - A.N.T., S A. C.278. D 3/1. Folio 05, le 30 mai 1890.

4- الرائد التونسي، ع 05، س 34، 02 فيفري 1893م، ص 06.

وسلطات الحماية بدفع الرسوم القنصلية، وفي ظل هذا الغموض والتناقض احتج هؤلاء لدى سلطات الحماية، حيث عبرت كل العائلات القمارية الساكنة بشارع الزاوية البكرية رقم 46 بتونس في مراسلتها إلى المقيم العام بتاريخ 21 سبتمبر 1898م، عن حزنهم الشديد بسبب مطالبة السلطات التونسية بدفع الضرائب، في حين أنهم يدفعون الضرائب في منطقتهم الأصلية حيث يرسلون كل عام الأموال إلى آبائهم أو عائلاتهم من أجل دفع ضرائب الدولة، مع العلم أنهم يبقون في الحاضرة في الغالب مدة شهرين ولا يتجاوزون مدة سنة، وأن الأعمال التي يزاولونها في تونس محدودة الدخل كبائعي المياه، وأنهم يعيلون أبائهم وعائلاتهم وأطفالهم في وادي سوف[1].

وفي مراسلة أخرى بتاريخ 05 أكتوبر 1898م تعلم الأمانة العامة للحكومة التونسية المقيم العام الفرنسي أن أهالي قمار يرفضون دفع حقوق (رسوم) القنصلية، ولا يقبلون التبعية للأمانة العامة[2].

واصل السوافة بالحاضرة تونس احتجاجاتهم لدى قنصل فرنسا، هذا ما عبرت عنه رسالتهم بتاريخ 07 جانفي 1899م، التي أخبروا فيها القنصل أنهم يدفعون ما عليهم من استحقاقات خاصة بالضرائب في موطنهم الأصلي، بينما الحكومة التونسية تطالبهم بالدفع إلى مصالحها، مع العلم أنهم رعايا فرنسيين وتحت حماية فرنسا، وليسوا رعايا تونسيين ولا سلطة لحكومة الباي عليهم، لذا فهم يطالبون القنصل الفرنسي بالتدخل لإنصافهم[3].

وردا على هذا الغموض؛ ومن أجل تسوية طلبات الجنسية للمهاجرين السوافة بتونس، أعدت السلطات العسكرية بوادي سوف يوم 21 أفريل 1899م مصفوفة الضرائب لسنة 1899م، تحمل أسماء 95 مهاجرا من المقيمين بتونس والذين تقدموا بطلب للحصول على

1 - A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 03, **Lettre de Toute la Famille de Guemar en Tunis à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 21 Septembre 1898.
2 - A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 04, **Note de le Secrétariat général du Gouvernement Tunisien**, Tunis le 05 Octobre 1898.
3- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 05 , **Lettre de les Gens du Souf à Tunis à Monsieur le Consul de France àTunis**, Tunis le 07 Janvier 1899.

شهادة الجنسية، منهم 73 مهاجرا من منطقة الزقم، 12 من منطقة كوينين، 09 من منطقة تغزوت، 01 من منطقة ورماس، كما تحمل أيضا المبالغ المدرجة في الضرائببالتفصيل[1].

وحرصا من بعض المهاجرين السوافة بتونس على تسوية مسألة الجنسية، أعلم الأمين العام للحكومة التونسية(**G. Padoux**) السيد المقيم العام بتونس (**Rene Mille**) بتاريخ 17 جويلية 1899م أن عددا من هؤلاء قد تقدموا بطلب إلى السلطة المحلية لبلدهم الأصلي للحصول على شهادة جنسيتهم، وأن القائد العام لمقاطعة قسنطينة قد أكّد على حقيقة أن معظم هؤلاء غادروا الجزائر بدون تصريح، أو تمّ تزويدهم فقط بتصاريح منتهية الصلاحية، فيجب رفض طلبهم وطلب إعادتهم إلى وادي سوف إجباريا، وطلب الحاكم العام بالجزائر (**M**. Ed. **Laferrière**) من المقيم العام بتونس إبداء رأيه في إمكانية اتخاذ هذا الإجراء[2].

وقد أوضح الأمين العام أن الأمر يتعلق بأفراد سوافة من قبائل مختلفة، عددهم يتراوح ما بين 200 أو 300 مهاجر سوفي، وإن تسليم الجزائريين إلى سلطة بلادهم إجراء مفهوم، وقد اعتمدته السلطات التونسية ضد الذين وصلوا مؤخراً إلى تونس، لكنه لا ينطبق على أولئك الذين جاءوا للاستقرار في تونس لفترة طويلة والذين يبدو أنهم غادروا الجزائر بدون روح العودة، كما هو الحال مع معظم هؤلاء الذين هم موضوع التواصل مع الحاكم العام بالجزائر[3].

أما المقيم العام بتونس فإنه يرى من خلال رسالته المؤرخة بتاريخ 03 أوت 1899م أنأمر العودة القسرية لا يخص المهاجرين السوافة فقط، ويضيف:« **إذا كان لا بد من تطبيق نفس الإجراء على جميع الجزائريين الذين يجدون أنفسهم في تونس في وضع غير نظامي، فلم يعد الأمر يتعلق بمئتين أو ثلاثمائة سوفيا، بل عدة آلاف من الأفراد من**

1- ينظر الجدول رقم 17: تاريخ هجرة واستقرار بعض السوافة بالحاضرة تونس المطالبين بالجنسية الفرنسية

- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 02,op.cit.

2- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 08 , **Note de leSecrétaire général du Gouvernement Tunisien à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 17 Juillet 1899.

3- Loc.cit.

الفصائل الجزائرية المختلفة التي لها مهاجرين في الوصاية كانوا جميعا في وضع غير نظامي»[1].

من جانبه يؤكد الحاكم العام بالجزائر السيد(**M. Ed. Laferrière**) في رسالته إلى المقيم العام بتونس بتاريخ23 سبتمبر 1899م على أنه من الصعب تقييد وضعية كل مهاجري وادي سوف الذين قدموا إلى تونس خلال العامين الماضيين، فيما تعلق بإعادة أولئك الذين ليسوا في وضع قانوني إلى بلدهم الأصلي، ويرى أنه سيكون من الأفضل إجراء تحقيق حول نوايا جميع السوافة المدرجة أسماءهم في القائمة التي سيرسلها للإقامة العامة مجددا، فأولئك الذين سيعلنون عن رغبتهم في الاستقرار بشكل نهائي في تونس دون روح العودة إلى الجزائر، سيسمح لهم البقاء هناك وسيتعين عليهم في المستقبل دفع الضرائب التونسية، وسيطلب من الآخرين الحصول على الوثائق اللازمة لإثبات جنسيتهم، أي تسوية وضعهم في غضون فترة محددة، وبعد ذلك سيعاد أولئك الذين لم يمتثلوا لهذه الشروط إلى بلدهم الأصلي[2].

ووفقا لاقتراحات الحكومة العامة للجزائر، فقد أجرت الرقابة المدنية تحقيقا بشأن المهاجرين السوافة المدرجة أسماءهم في القائمة التي ضمت 103 مهاجرا منهم من هو مستقر في تونس، وقد أبلغ مفوض الإقامة العامة الأمين العام للحكومة التونسية بأنه منحت مهلة شهرين لمن كانوا يرغبون في تسوية أوضاعهم إلى غاية انتهاء هذا الموعد النهائي، ويبقى خلال هذه الفترة المتبقية استكمال تنفيذ التدابير التي اقترحتها الحكومة العامة للجزائر، لإعادة 61 مهاجرا من هؤلاء الأفراد إلى الحدود[3].

1-Kamel Kateb, **Européens, "indigènes" et Juifs en Algérie (1830-1962)** , op. cit.p 328.
2- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio10, **Lettre de Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 23 septembre 1899.
3- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 12, **Note de le Délégué à laRésidence Général à Monsieur Roy Secrétaire général du Gouvernement Tunisien** , Tunis le 31 Janvier 1900.

ولقد أعطيت التعليمات اللازمة بحيث يتم قيادة أولئك السوافة في أقرب وقت ممكن في شكل مجموعات إلى الجزائر، وستضطر الإقامة العامة إلى إخطار الحاكم العام للجزائر عن طريق التلغراف باسم الجزائريين الذين حددت أسماءهم، وتاريخ مغادرتهم والمكان الذي سيوضعون فيه تحت تصرف السلطات الجزائرية، اثنان وأربعون من السوافة الآخرين المعنيين، ثمانية وثلاثون منهم قد غادروا تونس بالفعل، وقد طلب الأربعة الآخرون تسجيلهم في سجل الجزائريين الذين يحملون صفة الرعايا الفرنسيين[1].

لكن غالبية المهاجرين السوافة في البلاد التونسية ظلوا غير ملتزمين بتسوية وضعياتهم القانونية، وفي هذا الجانب بعث المراقب المدني بقفصة سنة 1921م برسالة إلى المقيم العام بتونس عبّر فيها عن قلقه وعدم اطمئنانه من تواجد عدد كبير من خيم الجزائريين بمدن الحوض المنجمي (الرديف، أم العرائس، والمتلوي)، لكن ردّ المقيم العام كان مختلفا حيث أوصى بالمحافظة على وجود هؤلاء في ظل توفر الأمن والسلامة والنظافة[2]، لأنه وجود أولئك له أهميته في عمليات الاستغلال الاقتصادي الذي تقوم شركة فوسفاط قفصة المنجمية.

وفي مناسبة أخرى يبلغ مفوض الإقامة العامة بتونس الحاكم العام بالجزائر إلى وجود عدد كبير من مخيمات البدو في منطقة نفطة الذين هم من وادي سوف وبسكرة وتقرت، وأنها تمثل مخاطر جسيمة من وجهة نظر النظافة والسلامة، وسيكون ممتنًا لو تفضل بدعوة السلطات الجزائرية المعنية للتواصل مع المراقب المدني في توزر بهدف إعادة إرجاع هؤلاء

1-A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 12, op.cit.
2- A.N.T, S A C 279 D 01/1, Folio 174, **Télégramme Officiel de LeRésident Général à le Monsieur le Contrôleur Civil du Gafsa, et Folio 173, Lettre de Le Contrôleur Civil du Gafsa à Monsieur LeRésident Général,** Gafsa le 22 Février 1921.

الرحل في مواطنهم الأصلية[1]، وبالفعل فقد تمت دعوة الحاكم العسكري لإقليم تقرت بالتنسيق مع المراقب المدني بتوزر من أجل الإعادة القسرية للبدو الجزائريين[2].

في رسالة بتاريخ 29 أوت 1924م طالب المراقب المدني بتوزر من الوزير المفوض بالإقامة العامة الإذن له بإرجاع البدو الرحالة الجزائريين الموجودين في نواحي نفطة إلى الحدود التونسية الجزائرية، لأن هؤلاء أعدادهم كثيرة وأكثرهم نسوة وأولاد يتكففون الناس، وفي ظل الظروف الحالية فإن اليد العاملة الجزائرية غير مرغوب فيها، حيث أن اليد العاملة التونسية كافية جدا، إضافة إلى وجوب تطبيق الأوامر العليا المتعلقة بطرد أصحاب التجول دون حرفة وتعاطي السؤال...[3].

وفي جهة الحاضرة تونس؛ طلب المدير العام للشؤون الداخلية من شيخ المدينة بتونس طرد كل المتشردين وإعادتهم قسرا إلى مواطنهم الأصلية[4]، إلا أن المسؤولين قد واجهتهم في تطبيق هذا الإجراء عديد الصعوبات، فمن بين العديد من التونسيين والجزائريين الذين تم اعتقالهم في تونس من قبل أجهزة الشرطة بتهمة التشرد ثم تقديمهم إلى هذه المراقبة المدنية، بينهم أطفال صغار يعيش آباؤهم في تونس، ولا يمكن إعادتهم إلى بلدهم الأصلي، من ناحية أخرى وفي كثير من الأحيان يتم تقديم المتشرد غير المرغوب فيه في عدة مناسبات خلال نفس العام، علاوة على ذلك لن يكون من الممكن إحالة المتشردين إلى المحاكم المختصة لخرقهم أمر طرد[5].

1- A.N.T, S A C 279 D 01/1, Folios 175, 176, **Télégramme Officiel de Le Délègue Résidence Général à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie**, expédié le 22 Septembre 1922.
2 - A.N.T, S A C 279 D 01/1, Folio 179, **Télégramme Officiel de Le Délègue Résidence Général à Le Contrôleur Civil du Tozeur**, expédié le 29 Septembre 1922.
3- A.N.T, S A C 279 D 01/1, Folio188, **Lettre de Le Contrôleur Civil du Tozeur à Monsieur Le Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la France à Tunis**, Tozeur le 29 Aout 1924.
4- A.N.T, S A C 279 D 01/1, Folio189, **Lettre de Le Cheikh El Médinaà Monsieur Le Directeur Général de l'Intérieure**, Tunis le 20 Mai 1930.
5 - A.N.T, S A C 279 D 01/1, Folio 217, **Lettre de Le Contrôleur Civil du Tunis à Monsieur Le Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 02 Aout 1930.

وأمام عدم التزام السوافة بتسوية وضعياتهم؛طالبت السلطات التونسية مواطني وادي سوف بتقديم بطاقة هوية مرفقة بصورة المعني، حتى يتم لهم السماح بدخول الأراضي التونسية، هذا ما أشار إليه التقرير الذي رفعه " أوغسطين برنارد " (Bernard Augustin) سنة 1930م حول " اليد العاملة في شمال إفريقيا "، حيث وضّح أن هذا الإجراء ظلم في حق هؤلاء الذين يتعذر عليهم الحصول على مصوّر في وادي سوف، لأن هذه المهنة ليست منتشرة على نطاق واسع وليست مربحة للغاية في المناطق الصحراوية، وأنه لا ينبغي للحكومات الثلاث للجزائر وتونس والمغرب أن تعوق تداخل سكان البلدان الثلاثة، بل يجب تشجيع وصول العمال، وفي هذا الصدد فإن الصحافة التونسية استقبلت هذا الأمر بارتياح كبير[1].

ب3: البعض من المهاجرين السوافة بين الجنسية التونسية والمواطنة الفرنسية:

- **مطالبة البعض من السوافة بالجنسية التونسية:**

تلك الإجراءات وغيرها من المراسيم دفعت بالبعض من المهاجرين السوافة إلى المطالبة بتصحيح وضعيتهم القانونية والخروج من دائرة الجزائريين الرعايا الفرنسيين، خاصة وأن هذه الصفة تحرمهم من الانخراط في سلك الوظائف الشرعية، ومن هذه العينات نذكر:

في رسالة من المراقب المدني بتونس إلى الأمين العام للحكومة التونسية بتاريخ 26 مارس 1900م، يعلمه أن المهاجر الحاج محمد رابح بن العيد أصيل كوينين بوادي سوف والمسجل في مرصوفة الخاضعين للضريبة بمنطقتهم، كان من المقرر إعادة هذا المواطن إلى بلده الأصلي وفقًا لأوامر المقيم العام بتاريخ 11 نوفمبر 1899م[2]، لكن هذا المهاجر طلب دفع ضريبة المجبى التونسية وباعتباره من ذلك الوقت فصاعدا تونسيا،وأخبره أنه

1-Augustin Bernard , **La Main d'Œuvre dans l'Afrique du Nord : Rapport au Comité Algérie –Tunisie - Maroc,** bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française, No 05, Paris, Année 1930, p 300.
2- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 14, **Lettre de le Contrôle Civil à Monsieur le Secrétaire général du Gouvernement Tunisien**, Tunis le 26 Mars 1900.

سيكون ممتنًا جدًا إذا أمكنه تسوية وضعه[1]، وبالفعل ودون إطالة يعطي الأمين العام الموافقة على تسجيل هذا السوفي كرعية تونسي هذه السنة بعد أن يدفع ضريبة المجبى[2].

من جانب آخر، فإن العشرات من العائلات الجزائرية التي عبرت عن رفضها لصفة رعية فرنسي، وتقدمت بطلب الخضوع للسيادة العثمانية خلال الفترة من ماي 1911م حتى سبتمبر 1912م توجد بينها عائلة سوفية[3].

وفي نفس الصدد وبتاريخ 26 سبتمبر 1919م راسل الأخوان التوأمان؛ البشير وعبد الرزاق ابني الشريف علي بن إبراهيم المولودان بمنطقة عميش بوادي سوف خلال 1898م والمقيمان بتبسة المقيم العام بتونس، يطالبان بمنحهما الجنسية التونسية وإسقاط عنهما صفة رعية جزائري مسلم، بحكم أن والدهما مولود بنفطة وبقي تونسي الجنسية، ووالدتهما مولودة بمنطقة عميش، وهذا وفقًا للمادة 12 من المرسوم الصادر في 07 فيفري 1897م المتعلق بالجنسية، فهما لا يرغبان في أداء الخدمة العسكرية المفروضة على الأهالي الجزائريين[4].

لكن بعد التحريات التي قام بها قائد الجريد، فقد ثبت أن الشريف علي وأبنائه غير معروفين في منطقة نفطة[5]، وأما تقرير حاكم مقاطعة قسنطينة فإنه يفيد أن الوالد الشريف علي بن إبراهيم قد تمّ طرده من الجزائر وفق قرار الحاكم العام المؤرخ في 05 نوفمبر 1919م ولا يعلم مكان إقامته الحالي، وأن الأخوين التوأمين مسجلان في جداول إحصاء التجنيد لسنة 1920م على أنهما ابنا أجنبي ولدت والدتهما على التراب الفرنسي، وهما مطلوبان من قبل السلطة العسكرية باعتبارهما متمردين، ويطلب مزيدا من المعلومات فيما

1- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 14, op.cit.
2- A.N.T, S A C 278 D 07, Folio 15, **Note deMonsieur Roy Secrétaire général du Gouvernement Tunisienà Monsieur Tauchon le Contrôle Civil** , Tunis le 01 Avril 1900.
3-Kamel Kateb, **Européens, "indigènes" et Juifs en Algérie (1830-1962)** , op. cit, p 165.
4- A.N.T, S A C 279 D 10, Folios 12, 13 **Lettres des Bachir et Abderezag fils Cherif Ali à Monsieur Le Résident Généralà Tunis**, Tébessa le 26 Septembre 1919, et 12 Octobre 1919.
5- A.N.T, S A C 279 D 10, Folio 16, **Lettre de Le Contrôleur Civil du Tozeur à Monsieur Le Ministre Résident Général de la France à Tunis**, Tozeur le 11 Novembre 1919.

يخص عنوان إقامة الأخوين[1]، وقد أفاده المقيم العام بعنوان السيد " هيلست " (F. Hilst) المحامي في مدينة تبسة والذي تكفل بكتابة رسائلهما السابقة[2].

وقد أشار المراقب المدني لمدينة تونس سنة 1936م إلى تعمد بعض المهاجرين الجزائريين إخفاء هويتهم الحقيقية في قوله: «**ولا تزال هناك صعوبة تنشأ من حقيقة أن الجزائري يريد أحيانا إخفاء وضعه كمواطن فرنسي، وهكذا نرى بعض الحالات الغريبة: فالجزائري الذي يريد أن يتوظف في إدارة حبوس، يمنعه وضعه كجزائري من شغل تلك الوظيفة، فينفي ذلك ويثبت بالشهادة أنه تونسي الأصل.وإذا ما دفعه حدث ما إلى التراجع عن قراره وطلب الاعتراف بوضعه كجزائري مرة أخرى، فلن يتردد في القيام بذلك. ومرة أخرى يكون العكس. ونذكر أيضًا قائدًا أصبح موظفًا كبيرًا في الإدارة التونسية، وهو من أصل جزائري لا يمكن إنكاره، ومسجل بالفعل، ولم يفصح عن جنسيته ولم يسجل أبناءه في التجنيد**»[3].

في بداية سنة 1956م تمكنت السلطات التونسية ولأول مرة من وضع قانون شامل للجنسية التونسية (73 فصلا)، بعدما صدر أمر علي من طرف محمد الأمين باشا مؤرخ في 26 جانفي 1956م، بموجبه أدرجت النصوص المنشورة بعد هذا الأمر والمتعلقة بالجنسية التونسية في مجموعة واحدة تحت عنوان " **مجلة الجنسية التونسية** "، كما طبقت أحكام هذه المجلة ابتداء من غرة مارس 1956م، وألغيت بداية من هذا التاريخ جميع الأحكام السابقة وبالخصوص الأمرين المشار إليهما آنفا المؤرخين في 19 جوان 1914م

1 - A.N.T, S A C 279 D 10, Folio 22, **Lettre de Le Préfet du Département de Constantine à Monsieur Le Ministre Résident Général de la France à Tunis**, Constantine le 21 Avril 1920.
2- A.N.T, S A C 279 D 10, Folios23, 24, **Lettre de Le Ministre Résident Général de la France à Tunis à Monsieur Le Préfet du Département de Constantine**,Tunis le 29 Avril 1920.
3- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis**, Tunis, le 08Juin 1936.

وفي 08 نوفمبر 1921م[1]، وقد تعددت أوجه الاستفادة من هذه الجنسية، والتي يمكن أن نذكر منها:

- **الإسناد بموجب الولادة (الفصل13):** يكون تونسيا كل مولود بالبلاد التونسية من أبوين عديمي جنسيته مقيمين بالبلاد المذكورة منذ مدة لا تقل عن خمسة أعوام إذا كان أحد الأبوين ينتمي بجنسه لغالبية السكان في بلد لغته العربية أو دينه الإسلام.

- **الاكتساب بفضل القانون (الفصل 16):** يصبح تونسيا بشرط هذه الصفة بتصريح تتوفر فيه الشروط المقررة بالفصل 39 من هذا القانون وذلك في بحر أجل العام المتقدم عن بلوغ سن الرشد (21 سنة من العمر).

1-من ولد من أم تونسية وأب أجنبي إذا كانت الولادة والإقامة وقت التصريح بالبلاد التونسية.

2- من ولد بالبلاد التونسية من أبوين أجنبيين أحدهما ولد به أيضا[2].

- **عن طريق التجنس (الفصل 20):** لا يمكن أن يتجنس إلا الأجنبي الذي يثبت أنه جعل إقامته العادية بالبلاد التونسية مدة خمسة أعوام متتاليات سابقة على تقديم طلب التجنس، أما الفصل 21 فنصّ على أنه: يمكن أن يتجنس بدون شرط التربص الأجنبي المتزوج بتونسية إذا كانت العائلة مقيمة بالبلاد التونسية إبان تقديم الطلب[3].

لقد فتحت هذه الإجراءات الجديدة الطريق أمام المهاجرين السوافة الراغبين في الحصول على الجنسية التونسية،مثلما فعل الطالب الزيتوني العربي بن عمار الذي اكتسب الجنسية التونسية وانخرط في سلك التعليم العمومي الرسمي كمدرّس سنة 1956م، أين درّس

1- الرائد التونسي، ع 08، س 99، 27 جانفي 1956م، ص 05.

2- المصدر نفسه، ص 05.

3 - للاطلاع أكثر على أحكام مجلة الجنسية التونسية لسنة 1956م؛ ينظر الرائد التونسي، ع 08، س 99، المصدر نفسه، ص ص 05 - 10.

بمدينة الكاف لمدة (07) سبع سنين، ثم بمدينة منزل أبي زلفى (بوزلفة) لمدة (03) ثلاث سنوات، ثم مدرّسا بمدرسة الحلفاوين بالعاصمة إلى أن أحيل على التقاعد سنة 1987م[1]، كذلك الهادي غدير السوفي الذي حصل على الجنسية التونسية وتدرج في سلك الأمن التونسي، فأصبح من بين الحرس الشخصي (**Garde du Corps**) للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ثم للسفير الأمريكي بتونس[2].

من جهتها أشارت المصادر الشفوية إلى أن بعض العائلات السوفية قد غيرت ألقابها بعد حصولها على الجنسية التونسية، ومن هذه النماذج نذكر عائلة " جلول " التي غيرت لقبها إلى " جريدي " بمنطقة الكاف، وعائلة خالدي من الزقم غيرت لقبها إلى " بن عمار " بالحاضرة تونس، مع العلم أن هذه العائلات فضلت الاستقرار بالبلاد التونسية حتى بعد استقلال الجزائر، إضافة إلى أن بعض العائلات استفادت من صفة الجنسية المزدوجة كعائلات غندير، الشعلالي، صوالح، ساكر...[3].

وقد ذكر الباحث كمال خطاب أن كثيرا من المسلمين من أصل جزائري لم يعودوا يرغبون في إقامة صلات مع بلدهم – تحت سيطرة الكافرين – فاختاروا جنسية البلدان التي استقروا فيها[4].

- **حصول بعض المهاجرين السوافة على حق المواطنة الفرنسية:**

1- تعرض المصلح العربي بن عمار إلى مضايقات وتهديدات متكررة من طرف السلطات الاستعمارية ومن أعداء الحركة الإصلاحية بمنطقة وادي سوف، بعد محاولاته النهوض بالحركة العلمية والإصلاحية التي قادها بمنطقة سيدي عون لمدة أربع سنوات (1947-1951م)، لكنه اضطر إلى العودة سنة 1951م إلى الحاضرة تونس، ينظر: العربي بن عمار، **تنوير الأفكار بتحقيقات أولي الأبصار**، مخطوط (لدي نسخة منه)، تونس، ص 05.

2- مقابلة شفوية مع المنجي جندوبي من أصول وهرانية (من مواليد سنة 1947م بالجبل الأحمر)، الجبل الأحمر في 24 مارس 2019م.

3- غندير محمد، المكالمة السابقة. مقابلة شفوية مع المهاجر ناجي صوالح محمد (من مواليد باب الجديد بالحاضرة سنة 1951م)، بمنزله بمنطقة ديبوزفيل، 20 مارس 2019م. مقابلة شفوية مع عبد الكريم الشعلالي (مزدوج الجنسية) من مواليد 1953م بتونس، بمنزله بمنطقة بيرين بالحاضرة. مقابلة مع الطالب مناني بوبكر بجامعة الوادي، بتاريخ 2019/12/01م.

4-Kamel Kateb, **Européens, "indigènes" et Juifs en Algérie (1830-1962)** , op. cit,. p 54

بالنسبة للذين اختاروا المواطنة الفرنسية، فإننا نجد القلة من المهاجرين السوافة الذين استفادوا من صفة المواطنة بعد حصولهم على الجنسية الفرنسية، ومن أولئك الذين أصبحوا مواطنين فرنسيين، نجد إسماعيل بن الحاج الصغير السوفي المقيم بالحاضرة تونس، من مواليد 26 جويلية 1900م بعين البيضاء، عامل بشركة سكة الحديد عنابة قالمة، حيث صدر مرسوم منحه المواطنة الفرنسية بتاريخ 21 أوت 1923م[1].

وبتاريخ 06 أوت 1926م صدر مرسوم منح المواطنة الفرنسية لجميع أفراد عائلة سوفية، فالأب قمري محمد الأخضر عامل يومي مقيم بالحاضرة تونس، ولد خلال سنة 1886م بوادي سوف، له ثلاثة أبناء قصر؛ حبيبة ولدت بتاريخ 19 ماي 1921م بالحاضرة، عمار ولد بتاريخ 25 مارس 1923م بالحاضرة، وسوفي ولد بتاريخ 23 مارس 1926م بالحاضرة، أما زوجة قمري فهي بريبش الصغيرة المقيمة بالحاضرة تونس، ولدت خلال 1889م بوادي سوف[2]، كل هؤلاء تعدوا صفة رعايا فرنسيين وأصبحوا مواطنين فرنسيين.

وقد نص قرار وزير العدل المتعلق بحق الحصول المواطنة الفرنسية سنة 1926م على ما يلي:

المادة الأولى: يسمح لهؤلاء التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية من خلال تطبيق المادتين 01 و04 من القانون المشيخي المؤرخ في 14 جويلية 1865م.

المادة الثانية: يتم قبولهم للتمتع بالحقوق المدنية بموجب القانون المشيخي المؤرخ في 14 جويلية 1865م[3].

1-A.N.F, **Décret de naturalisations algériennes du 21 août 1923,** dossier 2305 X 23, sous-série BB/11, document 47, https://www.siv.archives-nationales.culture.gouv.fr.
2- A.N.F, **Décret de naturalisations algériennes du 06 août 1926,** dossier 9251 X 26, sous-série BB/11, document 50, https://www.siv.archives-nationales.culture.gouv.fr.
3- Loc. cit.

المادة الثالثة: لن يتم تحصيل أي رسوم ضريبية من أجل انضمام السكان الأصليين إلى وضع المواطن الفرنسي[1].

لذا فقد أدى تجنس هؤلاء إلى تبني الأحوال الشخصية الفرنسية[2]، ومع ذلك ومنذ صدور قانون 07 ماي 1946م وابتداء من 01 جوان 1946م ستمنح المواطنة الفرنسية لجميع الرعايا الفرنسيين في الخارج بما في ذلك الجزائر، لكن أولئك الذين يحتفظون بأحوالهم الشخصية سيمارسون عمومًا حقوقهم السياسية في هيئة انتخابية معينة[3].

ب4: المطالبة بإعادة النظر في الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية:

أمام التزايد المطرد لوتيرة الهجرة الجزائرية باتجاه البلاد التونسية؛ والذي خلق الكثير من المشاكل لدى سلطات الحماية وحتى للسلطات التونسية، طالبت بعض الهيئات الرسمية منها خلال الفترة 35 – 1937م بضرورة إعادة النظر في الوضع القانوني للجزائريين في البلاد التونسية من خلال رفع مجموعة من المراسلات نلخصها فيما يلي:

❖ **مراسلات المراقب المدني بتونس السيد "بينات" (Benet):**

- **مراسلة 26 فيفري 1935م**[4]: طالب المراقب المدني بتونس السيد المقيم العام الفرنسي بتونس سنة 1935م بضرورة إعادة النظر في الوضع القانوني الجزائريين في البلاد التونسية، حيث أبلغه أن هذه المسألة قد أثيرت مرة أخرى من قبل ممثل وزارة العدل التونسية في اجتماع المجلس الإداري الأخير.

1- A.N.F, **Décret de naturalisations algériennes du 06 août 1926, op.cit.**
2- Germaine Marty**,** op.cit. 304. -Rager, Jean-Jacques,op.cit. 17.
- Loi n° 46-940 du 7 mai 1946, https://mjp.univ-perp.fr/france/loi1946-940.htm. (Consulté le: 20/07/2021)
4 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 46, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis**, Tunis, le 26 Octobre 1935.

وقد نبّه المراقب المدني إلى أن تتبع الوافدين الجدد من الجزائريين من أجل دفع الضرائب والتسجيل في سجلات القيد وفي قوائم الإحصاء، يتطلب حاليا جهودا لا تستطيع الشرطة والدرك والأوجاق توفيرها نظرا للزيادة الكبيرة في المسائل الإدارية والقضائية الموكلة إليهم، ويضيف: «**وفي انتظار وضع القانون الأساسي للجزائريين الذي سيكون الحل النهائي لهذه المسألة، فإن المراقب المدني بتونس مضطر إلى استعمال وسائل مؤقتة ناقصة جدا لحل المشاكل المذكورة أعلاه. وستتحسن كثيرا لو أمكن أن يكون تحت تصرفي وكيل مؤقت (صبايحي) تكون مهمته الوحيدة هي البحث عن الجزائريين المختبئين**».

– **مراسلة 08 جوان 1936م**[1]: أرسل المراقب المدني بتونس إلى المقيم العام تقريرا سياسيا مطولا من 18 صفحة، يخص أوضاع المسلمين الجزائريين في البلاد التونسية،حاول من خلاله أن يلفت انتباهه بشكل خاص إلى المسائل التالية:

1) التسجيل الإلزامي (منصوص عليه في منشور لافاليت**(la circulaire La Valette)** ولكن لم يتم إقراره)

2) تدفق العاطلين عن العمل إلى مدينة تونس ومراقبة الحدود.

3) الإعادة القسرية للمتشردين وغير المرغوب فيهم، غير فعالة كما تمارس حاليا.

4) تحصيل الضرائب الشخصية[2].

وفي بداية تقريره حاول أن يذكّر بأهم الأدوار والمهام المنوطة بالمراقب المدني الذي هو في الواقع المسؤول – "القائد" بالمعنى التونسي للكلمة – للجزائريين الموجودين في منطقته، فهو الذي يقوم بالبحث عنهم بهدف تسجيلهم في السجل الخاص بالمهاجرين وتجنيد الشباب منهم، ويقوم بنقلهم أو إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية عندما يتم العثور عليهم دون

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis**, Tunis, le 08 Juin 1936.
2-Loc.cit.

أوراق ثبوتية أو دون موارد مالية أو دون مأوى أو عندما يصدر ضدهم أمر بالطرد، كما يقترح ويرشح الشيوخ الجزائريين ويعرضهم على المقيم العام للموافقة، ويراقب الإدارة المالية لهؤلاء المشايخ من خلال الكشوف الشهرية التي يقدمها له شيخ المدينة. لذلك يرى أنه من واجبه أن يعرض على الحكومة مسألة الجزائريين المقيمين بتونس العاصمة وفي قيادة الضواحي الذين هم في الواقع يعتمدون عليه إداريا، وبهذه الصفة يقدم في هذه المراسلة تقريرا يوضح الوضع الإداري لهذه الفئة في البلاد التونسية، وأفكارا وبعض المعلومات حول عيوب وضعهم، واقتراح وسائل معالجتها، وسنحاول بدورنا تلخيص أهم ما كشف عنه التقرير من ملاحظات وعيوب رآها المراقب المدني في النقاط التالية[1]:

أ –ملاحظات المراقب المدني:

- تجنب الغالبية من المهاجرين الجزائريين المقيمين بشكل دائم أو مؤقت لأجهزة الشرطة والسلطات الإدارية ووكلاء الضرائب، بدلاً من الإبلاغ عن أسمائهم إلى المسؤولين عن التعداد،لذلك من الصعب جدًا الحصول على معلومات دقيقة حولهم، لأنهم يخشون التجنيد الإجباري لأبنائهم أكثر من الضرائب المفروضة عليهم، وهذا ما جعل – المراقب المدني – يشكّك في صحة التعداد الرسمي للمهاجرين الجزائريين في تونس العاصمة وفي الضواحي سنة 1936م، حيث كشف الإحصاء عن تعداد 9,184جزائري في مدينة تونس و1.870 جزائري في الضواحي أي بمجموع 11.054 نسمة، لكنه يقدّر تعدادهم الحقيقي بمجموع 14ألف نسمة؛ أي بزيادة تصل إلى نسبة 30 % عن التعداد المصرح به[2].

- اعتبار العديد من هؤلاء الجزائريين بأنهم ينحدرون من عدة مجموعات من المتمردين الذين غادروا الجزائر في مواجهة تقدم القوات الفرنسية، خاصة من 1840م إلى 1860م وبعد انتفاضة 1871م، وهم الآن مستقرون ومتحالفون مع عائلات محلية، ولا يمكن تمييزهم

1-A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op. cit.
2- Loc. cit.

عن السكان الأصليين، إلا أنهم أقل مرونة وتردداً في التصريح بمواليدهم، هؤلاء ينطبق عليهم مصطلح " المراوغين "، الذين يؤدي وجودهم إلى تضخم عدد السكان الكسالى في المدن ولاسيما تونس العاصمة، ومن هؤلاء يذكر: المتشردون، المعوزون،الطهاة، مسيرو الحمامات المغاربية، العاطلين عن العمل الذين يأتون لتجربة حظهم، الأشخاص غير القابلين للشفاء المطرودين من جميع المستشفيات، طلاب جامع الزيتونة، الحراس، عمال الشحن والتفريغ وعمال الموانئ، المضربون المحترفون الذين احترفوا الإضراب في الجزائر، القوادون المرشدون، النشالون[1].

- تساءل المراقب المدني عمّ إذا كان من غير المناسب تشجيع وتأييد هجرة الجزائريين إلى هنا؛ وهو بذلك يقصد بعض أصحاب النوايا الحسنة من المسؤولين الفرنسيين، الذين أعطوا وزنا كبيرا للتنافس المعروف الذي كان يفرّق ويقسّم السكان التونسيين والعائلات الجزائرية المهاجرة، فتوقعوا أن تدفق الجزائريين سيؤدي إلى حد ما إلى موازنة الأنشطة المناهضة والمعادية لفرنسا لدى حركة الشباب التونسي وذلك بخلق كتلة متماسكة في ولائها وتجانسها، وأضاف: «**قد يكره الجزائريون والتونسيون بعضهم بعضاً، لكنهم مع ذلك سيشكلون قضية مشتركة في حالة حدوث مشاكل أو اضطرابات**». لذلك فقد توقع وقوع مشاجرات شكلية مصحوبة بالنهب والسلب كامنة في نفوس جميع المتشردين العاطلين الذين يتسكعون في شوارع تونس العاصمة وضواحيها[2].

- طالب المراقب المدني باتخاذ إجراءات صارمة للغاية في حق هجرة الأعداد الكبيرة من عمال المناجم من القبائل والسوافة، الذين كانت هجرتهم في الواقع ضرورية لتشغيل مناجم البلاد التونسية في وقت سابق، أما الآن وقد أصبحت المناجم تعمل بوتيرة أبطأ، فقد توقفت هذه الحاجة، ولا بدّ من إيقافها.

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op.cit.
2- Loc. cit.

- أشار إلى الدور المنوط بالشيوخ الجزائريين الذين يجب عليهم زيادة التحريات واليقظة حتى يقل تواتر المخالفات التي يرتكبها مهاجروهم، من بينها عدم تسجيل المواليد الذي يعاقب عليه بالفعل بموجب المادة 21 من مرسوم 30 سبتمبر سنة 1929م.

- في مسألة التجنيد؛ أشار إلى أن الجزائريين المقيمين في البلاد التونسية يخضعون للالتزامات العسكرية التي يخضع لها مواطنوهم في الجزائر، مع فارق أن الإعفاءات التي كان يتمتع بها الجزائريون المقيمون في الجزائر من أهل الجنوب لم تعد سارية المفعول عند استقرار الجزائري في البلاد التونسية، وبفضل زيادة اليقظة من جانب الشيوخ والتدخل النشيط للوكيل المكلف بالجزائريين في المراقبة المدنية بتونس، شهدت عمليات التجنيد تصحيح الكثير من الأخطاء والإغفالات في سنة 1936م، حيث قفز عدد المجندين من 197 مجنداً في سنة 1935م إلى 482 مجنداً في سنة 1936م، ويتوقع أن المعدل السنوي سيكون حوالي 350 مجنداً[1].

ب – عيوب الوضع القانوني حسب المراقب المدني: ذكر هذا الأخير أنه يرى العديد من العيوب في الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في البلاد التونسية:

- أعاب على الوضع القانوني للمهاجرين الذي قال فيه:«**يمكن لأي جزائري يحمل وثيقة هوية أن يدخل البلاد التونسية بحرية. ومع ذلك، فإن اشتراط أوراق الهوية هو شرط وهمي، حيث لا توجد سلطة أمنية (باستثناء غار الدماء) تطلبها. ولا يوجد أعوان أمن في بعض نقاط العبور المزدحمة مثل ببوش، ساقية سيدي يوسف، وقصر غيلان، بوشبكة، ونفطة**». وأضاف أن الجزائريين المنتقلين إلى البلاد التونسية أو المقيمن فيها يتمتعون بحرية مطلقة، ولا يوجد ما يمنع الجزائري الوافد إليها من الاستقرار فيها أو ممارسة مهنة حرة أو عمل موسمي أو دائم أو تجارة أو صناعة، وليس هناك ما يمنعه من العيش بطالاً أو متسولا[2].

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op.cit.
2- Loc. cit.

○ أكثر ما تأسف له المراقب المدني هو النسبة الهائلة من العمال الجزائريين أو العاطلين الذين يتهربون من تسديد الضرائب، ومن مراقبة الإدارة وملاحقة الشرطة، ويواصل وصفه: «**فلا أحد في الواقع يكلّف نفسه عناء البحث عن الجزائريين، ولاسيما الوافدين الجدد، ولو أن الشيوخ الذين أوكلت إليهم هذه المهمة في مدينة تونس قاموا بها بحماسة ونزاهة، ولو أن مدينة تونس لم توفر لكثير من المتشردين فرصة البقاء دون أن يلاحظهم أحد، لأثمر هذا البحث البسيط نتائج طيبة، وما كان جزء من هؤلاء السكان ليستفيدوا من الوضع المتميز الذي يتمتع به الأشخاص الذين تتجاهلهم السلطات الإدارية والمصالح الضريبية**»[1].

○ تمكن بعض المهاجرين الجزائريين من الاختفاء عن أنظار سلطات الحماية والسلطات التونسية، حيث ساهمت في هذا الأمر عوامل عدة منها: كانت لبعض الشيوخ الجزائريين في بعض الأحيان مصلحة في الإخفاء أكثر من الكشف عن الوجود الجديد للجزائري؛ علاوة على ذلك، كلما كانت الطبقة الاجتماعية للوافد الجديد منخفضة وأدنى، كلما كان من السهل عليه التهرب من عمليات الكشف والبحث، والبعض الآخر مثل سائقي العربات مراوغون بسبب حركتهم، وإذا تم العثور عليهم بالصدفة، حيث لم يتم فرض وجوب التسجيل الفوري، فلا يمكن الإكراه إلا بقدر الطرد[2].

○ مراوغة وتلاعب بعض المهاجرين الجزائريين في التصريح بوضعياتهم القانونية الحقيقية، فالجزائري فتارة يدعي أنه تونسي الأصل إذا كانت له مصلحة ومنفعة في ذلك، وتارة أخرى لا يتردد إذا ما دفعه حدث ما إلى التراجع عن قراره وطلب الاعتراف بوضعه كجزائري، ومن أمثلة ذلك يقول المراقب المدني:«**في المسائل الجنائية نرى متهمين يستخفون بالقانون وينتهكون العدالة حرفياً، أحد الجزائريين متورط في قضية قتل، فأعلن أنه تونسي الجنسية، واستمر التحقيق العادي واستكملت القضية أمام النيابة العامة**

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op.cit.
2- Loc. cit.

التونسية، وفي جلسة الاستماع ادعى بشكل غير متوقع أنه جزائري ويطالب بالجنسية، فكان ولا بد من إعادة التحقيق بأكمله بينما كان المتهم يحاول توفير مزيدا من الوقت»[1].

- تمكن البعض من المهاجرين المطرودين – المجرمين والمتشردين حسب وصف المراقب المدني –من العودة السريعة إلى البلاد التونسية، رغم أن تكلفة ترحيل هؤلاء عن طريق السكك الحديدية من العاصمة تونس إلى سوق أهراس بلغت حوالي 18.000 فرنك في السنة.

- وصول بعض المرضى من أصحاب الحالات المستعصية وغير القابلة للشفاء الذين رفضتهم المستشفيات في تونس (كمرض السل من الدرجة الأخيرة)، ورفض السلطات الفرنسية بالجزائر استقبال هؤلاء المرضى وإعادتهم إلى وطنهم.

- ومن المسائل الإدارية التي يجب حلها فيما يتعلق بالمشايخ الجزائريين التابعين للمراقبة المدنية بتونس مسألة أجورهم، إن حصتهم البالغة 03.5% من تحصيل الضرائب المباشرة تضمن لهم أجرًا سنويًا يتراوح حسب كل شيخ من 50 فرنكًا إلى ألف فرنك، لكن هذا المبلغ غير كاف لدرجة أنه كان لا بد من منحهم تعويضًا إضافيًا قدره 300 فرنك شهريًا، أي ما يعادل 25 ألف فرنك لشيوخ مدينة تونس السبعة[2].

ج – المقترحات والحلول:

- أشار إلى ضرورة إضافة ضباط وأعوان شرطة تونسيين إلى مراكز الجمارك بالمراكز الحدودية (ببوش، ساقية سيدي يوسف، بوشبكة، نفطة،غار الدماء، وغيلان) التي تشهد عبور عدد كبير من الجزائريين على متن حافلات عمومية أو سيارات مستأجرة،وبالطبع لن يمنعوا التسلل بشكل كامل في أماكن أخرى؛ من مسالك غابات الخمير إلى العزلة الهائلة في الجنوب، فالحدود مفتوحة عملياً أمام أي مسافر، لهذا السبب في تونس العاصمة وصفاقس

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op. cit.
2 - Loc. cit.

والمتلوي والكاف، وبصفة عامة في جميع المدن، فإن الالتزام الذي يعاقب عليه بالإعادة القسرية بإبلاغ السلطات عند الوصول، ومن شأنه أن يكمل هذا نظام المراقبة[1].

- إن هذه المراقبة المعززة للمراكز الحدودية، وهذا الالتزام بإبلاغ السلطة الإدارية، لن يكون فعالاً إذا لم تتخذ في الوقت نفسه تدابير أخرى للمراقبة الدائمة في المراكز الرئيسية، بما في ذلك القرى الصغيرة. عمليات مداهمة واعتقال في الوكالات والفنادق والمقاهي والأماكن العامة، وزيارات غير معلنة إلى المرائب يعقبها الإعادة القسرية ليس فقط للعناصر غير المرغوب فيها نفسها، بل أيضًا لأولئك الذين لم يمتثلوا للوائح الشرطة أو الإجراءات الإدارية أو الالتزامات الضريبية.

- اعتبر أن حركة الحرة للأشخاص غير المرغوب فيهم أو أعداء النفوذ الفرنسي، لم تعد مقبولة سواء من وجهة نظر السياسية أو الاقتصادية،واقترح أن تطلب السلطات التونسية من الجزائريين القادمين إلى البلاد التونسية إبراز بطاقة هوية وتقديمها إلى السلطات لضبطها،وبذلك سيكون لهذا الإجراء بالفعل فعالية مجدية.

- لا ينبغي استقبال المرضى الجزائريين الذين يأتون إلى البلاد التونسية للاستفادة من أعمال المساعدة الطبية لدينا إلا بموارد مالية أو التزام من بلديتهم الأصلية بسداد تكاليف العلاج، ويستخدم هذا الإجراء لعلاج داء الكلب[2].

- فيما يخص عمليات الإعادة القسرية؛ فقد أوصى بأن تكون الإعادة عن طريق البحر، حيث تنطلق القوارب التابعة للشركة البحرية الغربية بشكل أسبوعي تقريبًا مباشرة من تونس إلى عنابةخلال 20 ساعة، ويمكن تخفيض المرافقة في البحر إلى صبايحي واحد لكل 10 رجال مرحلين، بينما كان الحاكم العام للجزائر في برقية له بتاريخ 13 جانفي 1917م يرى دائما أن إرسال العائدين يجب أن يكون برا وعلى مراحل سيرا على الأقدام:« **من أجل تجنب النفقات الباهظة للغاية، وفي حالة زيادة عدد هؤلاء الأفراد، ستضطر إلى إعادتهم سيرًا**

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op.cit.
2 - Loc. cit.

علـى الأقـدام بالوسـائل العاديـة»، أمـا منشـور 25 مـارس 1936م المتعلـق بإعـادة إنتـاج الاتفاقيـات التونسـية الجزائريـة: «لا يمكـن اسـتخدام هـذا الإجـراء (السـكك الحديديـة) إلا فيمـا يتعلق بالأفراد المعوزين بشكل سيئ وغير القادرين جسديًا على السفر بمفردهم»[1].

- اقترح أنـه من الضـروري التخلـي عن الإجراء المتمثل فـي طلـب الإذن المسبق من محـافظ المكـان الأصـلي بـالجزائر الـذي يتطلـب ذلـك وقتـا طـويلا وتـأخيرات يـتم خلالـه إبقـاء المتشـرد فـي السـجن المـدني علـى نفقـة تـونس، بحيـث تكـون هنـاك مصـلحة واضـحة فـي التخلص منه على متن أول قارب متوجه إلى الجزائر.

- وفـي الختـام يرى من المفيد أن يضـيف إلـى الأحكـام التـي سيقررها المقيم العـام فيمـا يتعلق بالجزائريين شرطين أساسيين[2]:

① يجب على الرعايا الجزائريين الفرنسيين المقيمين في البلاد التونسية أن يقدموا أنفسهم في ظرف خمسة عشر يوما من وصولهم إلى أراضي الحماية التونسية إلى المراقبة المدنية لمكان وصولهم، وأن يسجلوا أنفسهم في غضون ستة أشهر من وصولهم، كما يجب تجديد التسجيل كل عام يؤدي ذلك إلى تحصيل ضريبة[3].

ويجوز رفض تسجيل أي جزائري محكوم عليه بعقوبة فرعية تتمثل في منع الإقامة أو أي جزائري يبلّغ عنه كمتشرد خاص، وكل جزائري يرفض تسجيله أو لا يسجل أو لا يجدد تسجيله دون سبب وجيه يتم ترحيله، تم تحديد هذا الشرط بموجب المنشور الصادر في 29 أكتوبر 1929م، وكان هذا الإجراء الإداري الذي يعاقب على رفض الانصياع لأمر الشرطة منطقيًا، ومع ذلك لم يتم تطبيقه على أرض الواقع، ربما لأنه بدا مبالغًا فيه. ومع ذلك، لا يرى أي طريقة أخرى لمتابعة تحركات السكان الجزائريين[4].

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op. cit.
2 - Loc. cit.
3- Loc. cit.
4- Loc. cit.

② يمكن إثبات صفة المقيم في البلاد التونسية كرعية فرنسية، بناء على طلب الشخص المعني، بأي وسيلة إثبات قانونية، أو بمجرد الاستعلام والتحقيق الإداري الذي سبق إصدار بطاقة التسجيل، والإثبات الأخير صحيح إلى أن يثبت العكس.

ولا يجوز لأي أحد أن يتخلى بمحض إرادته عن جنسيته إلا في الحالات التي نصّ عليها القانون،كما يجوز مقاضاة أي شخص تعمد تضليل القانون (المحاكم) عن علم بشأن جنسيته الحقيقية بتهمة ازدراء المحكمة، دون المساس بأي تعويضات قد يحكم عليه بدفعها[1].

○ في مسألة الشيوخ الجزائريين؛ فإن إدارة هذه الفئة من السكان مكلفة، وينبغي أن تبذل الجهود لإصلاح عيوب هذه الإدارة وفي نفس الوقت لجعلها أقل تكلفة وإرهاقا، لذلك يقترح إجراء تعديل في المشيخات يتم تنفيذه عن طريق دمج عدد من المشيخات في مشيخة واحدة فقط، فأهل الجزائر العاصمة ووهران على سبيل المثال يمكن أن يُعاد توحيدهم مع أهل قسنطينة.

كما اقترح أيضا مضاعفة ما كان يتقاضاه المشايخ إلى ثلاثة أضعاف، وذلك بمنحهم الحصة التي يتلقاها شيخ المدينة أي 06.5 في المائة، ولكن بإلحاق إدارتهم المالية بالايرادات المالية لمدينة تونس (وهو حل سبق أن تصوره السيد لوسيان سانت M. Lucien Saint)، وثانيا بتخفيض رواتبهم الثابتة[2].

وأخيرا منح الشيوخ مكافأة لكل تسجيل جديد، سواء أكان من طرف شاب بلغ سن الرشد أم من طرف فرد، رب عائلة أو غير رب عائلة، استقر حديثا في تونس العاصمة، ومن الواضح أن هذه الإجراءات المقترحة تخص فقط الشيوخ الجزائريين في تونس العاصمة[3].

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op. cit.
2- Loc. cit.
3- Loc. cit.

○ كثيرا ما اشتكى المراقب المدني والمشايخ من عدم رغبة الجزائريين في الاستجابة للاستدعاءات، ولا يمكن أن نستنسخ هنا أحكام القانون الجزائري القديم الذي كان يفرض عقوبات تأديبية في مثل هذه الحالات، ولكن من دون شك، من الممكن أن نرسل إلى الجزائريين المتمردين، كما هو الحال مع التونسيين، صبايحي مع أمر المهمة.

وفي هذا الصدد، كثيرا ما حدث أن يرفض جزائري، مستشهدا بوضعه كمواطن فرنسي، الانصياع لأوامر عميل الأوجاق التونسي، لأنه تونسي. وهذا الادعاء الذي لا يمكن الدفاع عنه يتجدد كثيرًا كما نحن عليه الآن[1].

○ وفي ختام تقريره أكّد المراقب المدني أن كل هذه الإصلاحات ليست صعبة ولا مكلفة في تنفيذها، فباستثناء تنصيب ضابط شرطة في المعابر الحدودية المزدحمة التي لا تراقبها حاليا سوى الجمارك، لا توجد نفقات جديدة يجب أخذها في الاعتبار، وواصل قوله: « ولكن إذا اعتبرنا أن هذا النقص في المراقبة على الحدود أمر مؤسف من وجهة نظر أكثر عمومية، فإن القضاء على هذا القصور هو ضرورة للدولة وليس مشكلة خاصة بحركة تنقل المواطنين الجزائريين والتونسيين. وبعبارة أخرى، فإن مراقبة السكان الجزائريين في تونس تتطلب تنظيماً أفضل وليس إنفاقا»[2].

– **مراسلة 04 فيفري 1937م[3]**: أكّد أن إلغاء ضريبة الاستيطان سيمكّن القادمين من جنوب الجزائر والمتشردين من البقاء في البلاد التونسية وخاصة في تونس العاصمة أكثر من ذي قبل، وأشار إلى أن ضريبة السخرة التي تبلغ 16 فرنكًا في وادي سوف و20 فرنكًا في ورقلة، لم يعد لها ما يعادلها في البلاد التونسية؛ والخوف من الخدمة العسكرية لا يؤثر كثيرًا على السكان السوافة الذين ينظمون أنفسهم في مدينة تونس التي كانت تعيش حياة هادئة باستخدام الحيلة التالية: « **يقومون برحلة إلى وادي سوف كل عام في الموسم**

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op. cit.
2- Loc. cit.
3 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 05, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis, Tunis**, le 04 février 1937.

المناسب؛ ثم يحصلون من السلطة العسكرية الجزائرية على تصريح سفر إلى تونس العاصمة يفيد بأنهم مقيمون في وادي سوف، ويعودون كل سنة لتجديده. ومن المعلوم أن الالتزامات العسكرية لا تنطبق إلا على الجزائريين المقيمين في تونس، لذلك يتهرب هؤلاء الأجانب البدو منها بسهولة»[1].

ورغم فترة الفقر التي تعيشها تونس؛ فإن المهاجرين السوافة يشغلون عددًا من الوظائف الرخيصة التي ينبغي تخصيصها بشكل معقول للتونسيين العاطلين عن العمل، حيث يتعين على كل دولة، من حيث المبدأ، تأمين مواطنيها ضد البطالة.

ويضيف أنه يعمل بكل حماسة على إعادة المتشردين والمتسكعين منهم؛ ولكن النتائج قليلة؛ « **إنهم يعرفون كيف يطلبون عقود الإيجارات من أصحابها، وغالباً ما تكون وهمية، بحيث تجد الشرطة نفسها عاجزة في مواجهة مناوراتهم، وإذا تم إعادتهم، فإنهم يعبرون الحدود دون أي خطر»**[2].

ومن النتائج الناجمة عن عدم امتثال الجزائريين للقوانين يذكر: تزايد أعداد الأجانب العاطلين عن العمل في تونس العاصمة في المدينة وضواحيها؛ حيث من الصعب دائمًا ضمان ضبط الأمن للجزائريين بسبب السهولة التي يدخلون بها إلى البلاد التونسية ويختبئون هناك، مما يصبح مشكلة غير قابلة للحل، وهذا ما جعل المشكلة العامة للجزائريين في مدينة تونس تطرح مرة أخرى في مجال البطالة بشكل مستقل عن وجهات النظر الأخرى، ويود بهذه المناسبة أن يذكر المقيم العام بهذه المشكلة التي تم طرحها بالفعل عدة مرات في الإقامة العامة[3].

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 05, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis**, Tunis, le 04 février 1937.
2- Loc. cit.
3- Loc. cit.

- **مراسلة 23 ماي 1937م**[1]: في خمس صفحات أراد المراقب المدني أن يذكّر المقيم العامبالتقرير الذي أرسله إليه بتاريخ 08 جوان 1936م بشأن مسألة الجزائريين الذين يعيشون أو يقيمون فيالبلادالتونسية، وهو تقرير لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأنه، يتضمن العديد من المقترحات الأمنية والإدارية، لذا فقد أصبحت الحاجة الملحة لهذه التدابير محسوسة أكثر فأكثر لأن إصدار بطاقات الخبز والسميد جعل الأمر يبدو خلال فصل الشتاء أن عدد الجزائريين، وخاصة السوافة آخذ في التزايد، حيث يمكن تقدير العدد الإجمالي الحالي للجزائريين في مدينة تونس وفي ضواحيها بحوالي 20 ألف نسمة.

من بين هؤلاء العشرين ألفًا، خمسة آلاف تجار أو حرفيين يعيشون بشكل دائم مع عائلاتهم، وخمسة آلاف مزارعون، والباقي يمثلهم العمال الذين يشغلون وظائف صغيرة ولاسيما المتشردون والمهنيون العاطلون عن العمل الذين اعتادوا على توزيع السميد أو الخبز، اللصوص، ناقلو المياه، ماسحو الأحذية، جامعو الورق، عمال الرصيف والحمّالون، والمتسولون[2].

ويضيف المراقب المدني أن الغالبية العظمى من هذه العصابة **(pègre)**[3] تتمثل في السوافة، وهم أشخاص يعانون من سوء التغذية، ويفرون من بلدهم المكتظ بالسكان، ويتأثرون بشكل مفرط بالبؤس الفسيولوجي[4]**(Misère physiologique)** ومشاكل مختلفة: السل، مشاكل العين، ومرض الزهري؛ إنهم لا يمثلون أي قيمة اجتماعية، فهم يأتون سيرًا على الأقدام، ويتبعون طريق توزر والمتلوي وقفصة وصفاقس، وتجذبهم المستشفيات والمنظمات

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 33, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis, Tunis**, le 23 mai 1937.

2- Loc. cit.

3 – أطلق المراقب المدني على المهاجرين الجزائريين مصطلح (pègre)، وتحمل هذه الكلمة عدة معاني: مجتمع من اللصوص والمحتالين الذين يشكلون أدنىالطبقات الاجتماعية.مجموعة من المجرمين.الأوغاد، الرعاع (سفلة الناس وغوغاؤهم). ينظر رابط القاموس الالكتروني:

https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/pegre/تاريخ الاطلاع: 18 / 10 / 2023م.

4- البؤس الفسيولوجي هو حالة من الهزال الشديد بسبب سوء التغذية العام

الخيرية التي تناسبهم تمامًا. إنهم يزدحمون المدينة، وهم على استعداد للنهب في حالة حدوث أعمال شغب، ويصعب طردهم لأنهم غالبا ما يتزوجون من نساء تونسيات فقيرات، مما يمنحهم موطنا قانونيا داخل المدينة. فمن هذه المجموعة من المتشردين غير المرغوب فيهم يجب على البلاد التونسية حماية حدودها[1].

تساءل المراقب المدني عن حجم تكلفة الخسارة الجزائرية في البلاد التونسية؛ فذكر أن أهالي وادي سوف يزوّدون المستشفيات والمستوصفات ومكات بالإغاثة بوحدة قوامها حوالي خمسين شخصا يوميًا،أما الجزائريون الآخرون فيزودون بوحدة قوامها حوالي عشرة أشخاص، ويمكن أن تقدر ما تكلفه الدولة التونسية من رعاية وغذاء بأكثر من ألف فرنك يوميا، وما تكلفه رسوم الإعادة القسرية هائل (في تقريره لعام 1936م أشار إلى 18 ألف فرنك سنويًا)، إنه في الواقع أكثر من ذلك بكثير، وغالبًا ما يكون إهدارًا كاملاً للمال، لأن نفس المتشردين يعودون إلى مدينة تونس بعد أقل من ثمانية أيام من إرسالهم إل سوق أهراس[2].

بالنسبة للضرائب التي يدفعها الجزائريون، فمن بين 20 ألف جزائري في تونس العاصمة وفي الضواحي، لا يوجد 100 فرد ثري، ولا تتجاوز ضرائبهم المدفوعة للدولة والبلدية 100 ألف فرنك، وبلغت قيمة الضرائب والرسوم المتأخرة على الشيوخ الجزائريين بضعة آلاف من الفرنكات سنويا، وبإضافة تجديد بطاقات التسجيل (5 فرنكات لمدة 3 سنوات) ينتج في المجموع 10 آلاف فرنك كحد أقصى[3].

تلك الحصيلة مميزة، ولكن وصول العصابات الجزائرية وإقامتها في البلاد التونسية، وخاصة الأشخاص من وادي سوف، يكلف ميزانية مدينة تونس ما لا يقل عن 500 ألف

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 33,, **op. cit**.
2- Loc. cit.
3- Loc. cit.

فرنك سنويًا، ويواصل: « **أنا لا أقدّر الضرر الذي يلحقه التنافس مع العمال التونسيين في الداخل، وهذا الاعتبار لا يقدر بثمن من الناحية المالية**[1]».

بالنسبة لوضع الجزائريين في تونس؛ فقد أشار إلى التشريعات والاتفاقيات الجزائرية التونسية التي تحدد قواعد دخول وإقامة التونسيين في الجزائر، والجزائريين في البلاد التونسية التي شرحها باستفاضة في تقريره السابق، ونبّه إلى أن كل شيء ملائم لهجرة الجزائريين إلى البلاد التونسية، كإلغاء الضرائب، وسهولة التنقل، ولامبالاة السلطات الأمنية، وجهل السلطة الإدارية، حيث يجد المجرم والمحرض أمانًا شبه مطلق في مدينة تونس المضيافة.

أما بالنسبة لمكتب الجزائريين لدى المراقبة المدنية بتونس العاصمة؛ فيجب مراجعة المقترحات الواردة في تقرير عام 1936م وتعزيزها بشكل كبير، فطالب بزيادة الأعوان المساعدين في مراقبة هؤلاء المهاجرين– المضطربين وغير المطيعين – البالغ عددهم 20 ألف نسمة بتونس العاصمة وضواحيها، حيث لا يوجد في المراقبة الإدارية لهؤلاء سوى مترجم واحد، وشاوش غير مدفوع الأجر، و07 أعيان جزائريين يعملون كمشايخ مقابل راتب وهمي، في حين يجب تعيين مراقب مدني مناوب، وعدد من الناطقين باللغة العربية؛ منهم اثنان من المترجمين الفوريين، شاوش، مجموعة من الأوجاق مكونة من 03 ضباط منهم ضابط برتبة عميد أول، وبهذا الشكل فقط يمكن ضمان المراقبة الإدارية لهؤلاء السكان من الرعايا الفرنسيين غير التونسيين، وفي نفس الوقت دراسة وحل العديد من المشاكل المرتبطة بها، مشاكل ذات طبيعة مالية وعسكرية وصحية وأمنية[2].

وفي ختام مراسلته أكّد مرة أخرى على أن الحلول حتى لو كانت مؤقتة، تضع حدا لعيوب وضع الجزائريين، وخاصة لتدفقهم غير المتناسب الذي لا يثري تونس بأي قيمة اجتماعية، بل على العكس تماما:

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 33, **op. cit**.
2- Loc. cit.

① أن الولوج إلى التراب التونسي مسموح فقط للأشخاص الذين لديهم موارد مالية أو عقد العمل، وسيكون هذا بمثابة تطبيق متبادل لما تطلبه السلطات الجزائرية من المهاجرين التونسيين (إلزام بطاقة الهوية، عقد عمل، شهادة طبية). هذه هي إجراءات الشرطة المحلية التي يمكن للسلطات التونسية– في صورة الجزائر– أن تأمر بها بشكل مثالي على أراضيها: **«أنا أصرّ على أن هذا الالتزام يصبح قانونيا ويعاقب عليه»** .

② أن إقامة الجزائري بالبلاد التونسية تخضع للمراقبة الإدارية في كل مراقبة مدنية، أما في مدينة تونس فهذه المراقبة أشد وتوكل إلى مصلحة خاصة تابعة للمراقب المدني.

③ أن لا تقتصر إجراءات الطرد على نقل تافه إلى سوق أهراس حيث لا تملك السلطات الجزائرية وسيلة لمنع عودة غير المرغوب فيهم[1].

❖ مراسلة الأمين العام للحكومة التونسية إلى المقيم العام بتونس: 17 جوان 1937م[2].

أشار الأمين العام للحكومة التونسية إلى أن المراقب المدني بتونس لفت نظره في رسالته بتاريخ 04 فيفري 1937م إلى الخطر الذي يشكله العدد المتزايد من الجزائريين الذين يهاجرون إلى البلاد التونسية والتي أصرّفيها على ضرورة تنظيم وضع هؤلاء المهاجرين.

وقد قام المقيم العام سابقا بإبلاغ الأمين العام يوم 23 جوان 1936م بتقرير السيد "بينات" (Benet) المراقب المدني لمدينة تونس بشأن هذه المسألة، وردّ الأمين العام يوم 11 جويلية 1936م بأنه سيطلب من رئيس الإدارة القانونية وضع مشروع نظام أساسي ثم تقديمه

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 33,, **op. cit**.
2- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 19, **Lettre deleSecrétaire général du Gouvernement Tunisien à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 17 Juin 1937.

إلى لجنة، وختم مراسلته بأنه يشرفه أن يلفت انتباه المقيم العام إلى هذه المشكلة التي تبدو له أنها تستحق دراسة متأنية في المستقبل القريب[1].

❖ مراسلة الحاكم العام للجزائر إلى المقيم العام بتونس:22 جوان 1937م[2].

بتاريخ 19 جوان 1937ماستلم الحاكم العاممن المقيم العام بتونس برقية متعلقة بتدفق مواطني وادي سوف إلى البلاد التونسية، وقد أبلغه الحاكم العام أنه تم على الفور إعطاء التعليمات للقائد العسكري لإقليم تقرت بحيث – حتى إشعار آخر – لن يتم إصدار تصاريح السفر للعمال من هذه المنطقة المسافرين إلى البلاد التونسية[3].

وفي ختام هذا العنصر؛ يمكن أن نلخص الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، الذين رفضوا التجنس إلى أي طرف كان طيلة مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وحافظوا على جزائريتهم فيما يلي:

الفترة	قبل سنة 1830م	من 1830م إلى 1865م	من 1865م إلى 1946م	من 1946م إلى 1956م	من 1956م إلى 1962م وما بعدها
الوضع القانوني	من رعايا الباي التونسي	محميون فرنسيون	رعايا فرنسيون	مسلمو الجزائر الفرنسيون	**جزائريون (جنسية جزائرية)**

الجدولرقم 28: تطور الأوضاع القانونية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة 1830 – 1962م.(من إعداد الطالب)

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 19, **Lettre deleSecrétaire général du Gouvernement Tunisien à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 17 Juin 1937.
2 -A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 21,**Lettre de Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 22Juin 1937.
3- Loc. cit.

ثانيا: التنظيم الإداري للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية:

أ – التنظيم الإداري للمهاجرين في الحاضرة تونس:

اعتمدت سلطات الحماية في إشرافها وتنظيمها للمهاجرين الجزائريين المقيمين في الحاضرة تونسعلى الهياكل القديمة التي كانت تؤطر المجموعات العرقية الأربعة من الجنوب الجزائري؛كشيوخ السوافة، توات، ورقلة، وميزاب، وأضافت ثلاثة شيوخ آخرين يمثلون مقاطعات وهران والجزائر وقسنطينة بعد فرض الحماية[1]، فمؤسسة المشيخة نظام تقليدي كان معتمدا أيضا من قبل السلطات التونسية قبل فترة الحماية في تنظيم المهاجرين الجزائريين، حيث ذكر براكس(M.Prax) سنة 1847م أن للسوافة شيخ يعينه الباي بلقب " الأمين"، هذا الأخير يعين عمال السخرة الذين يجب أن يعملوا في قصر الباي[2].

وهذا ما أكدته من جانبها الباحثة (Germaine Marty)، حيث ذكرت أن هذه الوظيفة كانت موجودة بالفعل قبل وصول الفرنسيين، وغالبا ما تنتقل من الأب إلى الابن في تلك الفترة[3].

لذلك فقد تشكلت الحاضرة تونس من 13 مشيخة، 07 مشيخات تخص المهاجرين الجزائريين حسب توزيعهم الجغرافي أو العرقي، و06 مشيخات تخص التونسيين وهي؛ مشيخة المدينة – باب سويقة الغربية – باب سويقة الشرقية – باب منار – سيدي منصور – مشيخة اليهود[4].

لكن التعيينات الأولى للشيوخ الجزائريين بالحاضرة لم تكن متساوية زمنيا، حيث كانت التعيينات منعزلة وفردية ومتفاوتة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

1- Alain Messaoudi, **Une dimension juridique… op.cit.**, p289.
2-M.Prax, **Tunis,** op.cit.p 355.
3- Germaine Marty**, Les Algériens à Tunis,** Revue IBLA, op.cit. 303.
4 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 104.

المشيخة	الاسم الكامل للشيخ	تاريخ الميلاد	التعيين في المنصب
السوافة	علي بن سلطان بن بلقاسم	خلال 1858م	01 جويلية 1891م
توات	أحمد بن محمد الصالح	خلال 1869م	1904م
القسنطينية	محمد الصالح بن أحمد زروق بن عبد القادر	خلال 1860م	1907م
العاصميون	بونوه فرحات بن حسين بن الحاج أحمد	خلال 1857م	10 نوفمبر 1908م
الوهرانية	أحمد بن الحاج قدور بن جنات	خلال 1869م	نوفمبر 1910م
المزابية	الحاج علي بن عمر بكير	خلال 1852م	15 مارس 1912م
الورقلية	جلول بن الحاج محمد بن رمضان	خلال 1877م	01 فيفري 1913م

الجدول رقم29: تواريخ التعيينات الأولى للشيوخ الجزائريين بالحاضرة[1].

وإذا كانت تواريخ بدايات تعيين الشيوخ الجزائريين في البلاد التونسية متفاوتة زمنيا، فإن وظيفة شيخ الجزائريين في كافة البلاد قد انتهت بموجب القرارات الوزارية التي أصدرتها الحكومة التونسية سنة 1957م[2].

وبما أن الجزائريين من الناحية الإدارية يخضعون في المقام الأول لسلطة المراقبة المدنية، فإن شيوخ الجماعات العرقية الجزائرية يخضعون أيضا لسلطة المراقب المدني على المستوى الإداري وإلى شيخ المدينة من الناحية المالية (الضريبية)، في حين أن شيوخ الجماعات العرقية التونسية يخضعون إلى سلطة شيخ المدينة من الناحية الإدارية وإلى القياد من الناحية المالية[1].

أ-1: شروط الترشح لخطة المشيخة: حسب استمارة المعلومات المتعلقة بتزكية الشيوخ والتي كان يرسلها في كل مرة المراقب المدني إلى المقيم العام، أو من خلال طلبات الترشح التي يرسلها الراغبون في رئاسة مشيخة السوافة بالحاضرة تونس، فإن الشروط التي يجب أن يتحلى بها المترشح والتي تجعله مؤهلا لهذه الخطة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 07 , **Etat des Cheikhs des Algériens**, Tunis le 09/ 02/ 1916.
2-Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 246.

- **ضمان ولاء الشيخ وخضوعه للسلطة:** تعهد المترشحون بخدمة فرنسا بكل إخلاص وتفان، إضافة إلى التصريح بالخدمات المقدمة لصالح فرنسا،ويذكر المراقب المدني لمدينة تونس سنة 1920م أن شيوخ الجزائريين كانوا في الغالب مجرد عملاء مخابرات[2]، فالشيخ أحمد بن محمد بن سعد الذي ترشح للمشيخة سنة 1923م قد ورد في بطاقة معلوماته؛ أنه أثناء فرض الحماية على تونس عام 1881م كان في خدمة الجيش الفرنسي كناقل وذلك لمدة عامين؛ أما بالنسبة للأوسمة الفخرية فهو يحمل نيشان الافتخار برتبة فارس من الدرجة الأولى[3]. كذلك المترشح السيد محمد لخضر بن الحاج العيد الدبيلي ذكر في رسالته إلى المقيم العام أواخر سنة 1937مأنه جندي سابق في الجيش الفرنسي من دفعة 1920م، ولديه شقيق في الخدمة العسكرية وسيتم استدعاء أخيه الثالث في الدفعة رقم 38[4]، ومن مظاهر الخضوع أيضا أن لا تكون للمترشح قرابة أو غيرها من الاتصالات والعلاقات مع العائلات المرابطية، أو مع الهيئات السياسية المناهضة لسلطات الحماية[5].

فبعد فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية؛ غيّرت سلطات الحماية من معايير اختيار المشايخ التي كانت قائمة على الكفاءة والانتخاب، وأصبحت قاعدة الاختيار تعتمد على مدى ولاء المشايخ وتنفيذهم لسياسة السلطة الجديدة، الذين تحوّلوا إلى أعوان حقيقيين وموظفين صغار لدى السلطة[6].

- **الانتماء إلى نفس المجموعة العرقية أو الجغرافية:** هذا الشرط في الحاضرة؛ حيث لا يمكن مثلا أن يتولى مشيخة السوافة شخصا لا تعود أصوله إلى وادي سوف، وهذا ما

---

1 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 71, **Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien,** Tunis le 22 Juin 1934. - Germaine Marty**,** op.cit. 304. - Rager, Jean-Jacques, op.cit. p 16.

2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 44, **Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur Flandin Résident Général de la République française**, Tunis le 03 Février 1920.

3- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folios 08 et 09: **Lettre de le Contrôleur Civil de Tunis à M. le Résident Général**, Tunis le 25 Octobre 1923.

4- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 17, **Lettre de Monsieur Mohamed Lakhdar ben El-Hadj Laid à Monsieur le Résident Général à Tunis**, 15 Décembre 1937.

5- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 36, **Notice individuelle,** Tunis le 06 Mai 1919.

6- حفيظ طبابي، **من البداوة إلى المنجم**، المرجع السابق، ص 138.

أكدته " **جرمان مارتي** "بقولها: « **على رأس كل مجموعة من المجموعات العرقية شيخ، هو مواطن من البلاد، يتم تعيينه بموجب مرسوم صادر عن الإقامة العامة**»[1]، أما خارج الحاضرة وفي المراقبات المدنية الأخرى؛ فيكفي أن يكون الشيخ جزائريا.

- **المعرفة الكافية** لمهاجري منطقته المقيمين في الحاضرة، **وقدرة التأثير عليهم**، حيث أثنى المراقب المدني سنة 1919م خلال إبداء رأيه للمقيم العام حول تعيين المترشح علي بن سلطان، بأن الشيخ شغل هذا المنصب لفترة طويلة وله تأثير إيجابي على مواطنيه[2].

- **تقديم سند كفالة وضمان مالي:** يطالب المترشح بدفع ضمان مالي يساوي نسبة 01 من 12 من جملة ما يكلف باستخلاصه سنويا[3]، أو بتقديم حجة عادلة وكفالة يضمن من خلالها شاهدان بتسديد ما تخلد بذمة الشيخ من مال الدولة في حالة عجزه، مع التصريح بالممتلكات التي ستكون ضمانا لذلك[4]، وعثرنا في هذا الصدد على سندات كفالة تخص شيوخ السوافة علي بن سلطان سنة 1919م، وأحمد الفار سنة 1923م، ومحمد القدري سنة 1938م.

فالمكانة الاقتصادية مهمة جدا؛ حيث يجب أن يكون المترشح شخصا ميسور الحال من ذوي المكاسب، كما أن الثروة والإمكانيات المادية تضمن عدم الاستيلاء على أموال المجابي، وتعتمدها السلطة كضمان وسند لاسترجاع ما تخلد بذمة الشيخ من مال الدولة[5]، لهذا حرصت سلطات الحماية على جرد وتحديد ممتلكات كل مترشح، فالمترشح علي بن سلطان يملك سنة 1919م منزلا في حي سيدي بلحسن وسط الحاضرة بقيمة 04 آلاف

1- Germaine Marty**, Les Algériens à Tunis,** Revue IBLA, op.cit. 303.
2 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 36, **op.cit.**
3- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 540.
4- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 04, **Hodja et Caution concernant le Cheikh de Souafas.**
- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio, 03 **attestation de cautions de garantie ,** Folio 05, **Note de le premier ministre Tunisien ,** Folios 10, 11, **Note pour le Gaid, Tunis le 02 Mai 1938.**
5- عبد الكريم الماجري، المرجع نفسه، ص 481.

فرنك فرنسي، والمترشح أحمد بن محمد بن سعد كانت وضعيته المالية مقبولة، فهو تاجر وملاك يملك 03 منازل في تونس و10 عربات مع أحصنتهم[1].

- **الوجاهة الاجتماعية:** فالمترشح علي بن سلطان يعتبر مقدم بالزاوية القادرية بالحاضرة[2]، كما اشتغل كوكيل بالمحكمة الشرعية منذ سنة 1886م[3]، أما المترشح أحمد بن محمد بن سعد فقد شهد له المراقب المدني في تقريره بالانتماء إلى عائلة شريفة، وأن سيرته حسنة من حيث السلوك والسوابق التي اعتبرت جيدة وأخلاقية[4]، هذه الصفات من شأنها أن تضمن مكانة وقاعدة شعبية لهؤلاء المترشحين، يكونون من خلالها مؤهلين للمشيخة، وفي هذا الجانب أيضا يمكن أن نضيف الحالة العائلية للمترشحين حيث كشفت بياناتهم أنهم متزوجون ولهم أبناء.

- **المستوى التعليمي:** يشترط معرفة القراءة والكتابة باللغة العربية، التي ستمكنه من أداء هذه الوظيفة بشكل مثالي بحماسة وإخلاص حسب وصف المترشح محمد لخضر بن الحاج العيد الدبيلي[5]، أما معرفة اللغة الفرنسية فليست شرطا، حيث أن علي بن سلطان الذي تعدّ مدة توليه مشيخة السوافة الأطول زمنيا؛ لا يعرف هذه اللغة حسب بطاقة معلوماته[6].

- **الحالة الصحية:** الأهلية الصحية مطلوبة لأنها تمكن الشيخ من أداء مهامه بأحسن وجه، وبذلك أكدت بطاقة المعلومات أن المترشح أحمد بن محمد بن سعد يتمتع بلياقة بدنية جيدة سنة 1923م[7].

1- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folios 08 et 09, op.cit.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 29, **Lettre de Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur Roy, Ministre Plénipotentiaire Secrétaire général du Gouvernement Tunisien,** Tunis le 28 Décembre 1906.
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 01,**Lettre de Ali ben Soltan à Monsieur le premier Ministre**, Tunis le 26 Septembre 1897.Et Folio 19.
4- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folios 08 et 09, op.cit.
5- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 17, **op.cit.**
6- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 36, **Notice individuelle,** Tunis le 06 Mai 1919.
7- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folios 08 et 09, op.cit.

- **الخبرة المهنية في المنصب:** كان للخبرة المهنية دورا مميزا في تزكية وتعيين بعض الشيوخ، فالشيخ علي بن سلطان شفعت له تجربته الطويلة في تولي المشيخة خلال الفترة (1900-1919م) في تزكية المراقب المدني مرة أخرى سنة 1919م، الذي قال في تقريره: « **لقد مارس لفترة طويلة جدا وظيفة شيخ السوافة**»[1]، كذلك بالنسبة للشيخ محمد القدري الزقيمي الذي خلف أحمد الفار الذي لم تتردد سلطات الحماية في تعيينه، نظرا لخبرته كمساعد لشيخ السوافة السابق مدة 15 عاما، رغم دخول محمد لخضر بن الحاج العيد الدبيلي باب المنافسة بتقديمه طلب الترشح لمنصب المشيخة[2].

- **معرفة الأمور الإدارية:** يجب أن يكون المترشح ذو اطلاع واسع وذو معرفة تامة للأمور الإدارية حتى يتمكن من تبليغها لمجموعته، وكذلك يستطيع إيصال تشكيات أفراد مجموعته لذوي الأمر، إضافة إلى معرفته للقوانين العرفية التي تنظم مجموعته[3].

أ02- مهام الشيخ:

تعتبر وظيفة الشيخ من أصعب الوظائف على الإطلاق، نظرا لاحتكاكه المباشر بالأهالي، وهو احتكاك حتمته مهامه الصعبة، إذ تتميز مسؤوليته بالازدواجية، فهو من جهة مسؤولا أمام السلطات المركزية ومن جهة أخرى ممثلا للأهالي، فكلما كان الشيخ حريصا على التحالف مع هذه السلطات وخادما لها تعرض إلى غضب الأهالي ومقاومتهم والعكس بالعكس، كما يتعرض أيضا لرقابة مزدوجة من قبل الأهالي ومن قبل السلطة[4]، إنه هيئة

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 36, **op.cit.**
2-A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 13, **Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 28 Avril 1939.
- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 17, op.cit.
3- الهادي غيلوفي، **المشايخ في الجنوب التونسي (1881-1956م)**، شهادة الدكتوراه في التاريخ، إعداد الهادي التيمومي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2010/2009م، ص ص 27 – 30.
4- المرجع نفسه، ص ص 28 – 29.

الاتصال الرسمية مع الرقابة المدنية، يتقاضى كرسوم نسبة مئوية من مبلغ الضرائب المحصلة. ويخصص له بدل ثابت لتغطية نفقات التمثيل[1].

❖ **استخلاص المجابي:** تعتبر من المهام الرئيسية والأصعب والأقدم التي أوكلت للشيخ، فهو المسؤول الأول والوحيد عن جباية الضرائب، حيث أن استخلاصها من شأنه أن يولد الكراهية بينه وبين مجموعته كلما كانت الضرائب ثقيلة على الأهالي، الذين يعمدون للتعبير عن رفضهم لثقلها بمقاومة المسؤول الأول عن جمعها[2]، فمن النادر جدا أن تجد شخصا مستعدا لدفع الضرائب[3]، ومن وجهة النظر الضريبية؛ يجب أن يدفع كل مهاجر مثل كل سكان تونس، ضريبة شخصية قدرها 60 فرنكًا، هذه الضريبة تسمى ضريبة المساهمة، واجبة على كل رجل من 18 إلى 60 سنة[4].

ولقد كان الشيوخ الجزائريون السبعة يختارون واحدا من بينهم بلقب شيخ الشيوخ (المشايخ)، الذي وظيفته تكمن كمحصّل ضرائب عام لضرائبهم وكوسيط لهم مع شيخ المدينة، كشيخ العاصميين **فرحات بن الحسين بونوه** الذي تم تعيينه شيخا للجزائريين منذ 12 نوفمبر 1908م[5].

من جهة أخرى فإن الشيوخ الجزائريين في الحاضرة يجدون مشاكل وعراقيل من طرف أمناء مشيخة المدينة الذين يخضعون مالياً إليهم، حيث أبلغ المراقب المدني الأمين العام للحكومة التونسية سنة 1934م أن الشيوخ الجزائريين السبعة في تونس العاصمة يلقون صعوبات من طرف المكتب المالي لإدارة مشيخة المدينة فيما يخص تحصيل الضرائب،ويطالب بالنظر في إمكانية ربط الإدارة المالية للشيوخ الجزائريين بأحد إيرادات

1- Germaine Marty, op.cit. p 303. - Rager, Jean-Jacques, op.cit, p 16.

2- الهادي غيلوفي، المرجع السابق، ص ص 28 – 29.

3- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 493.

4- Germaine Marty, op.cit. 303. - Rager, Jean-Jacques, op.cit, p 16.

5 -A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 23, **Lettres de Le Contrôleur Civil à Tunis à Monsieur le Résident Générale**, Tunis le 06 Mai 1923,

مدينة تونس، ويعلمه أن جزءا كبيرا إلى حد ما من عائدات الضرائب التي يحتفظ بها هؤلاء الشيوخ تتعلق بالجزائريين الذين ماتوا أو الذين غادروا الوصاية نهائيا، لذلك سيكون من المناسب قبولهم في الأوراق المالية وتصفية حالات دافعي الضرائب المحرجين من خلال دفع هذه الأخيرة[1].

وقد اعترف المراقب المدني لمدينة تونس سنة 1936م بمشكلة تحصيل الضرائب قائلا: «**بالنسبة للضرائب المباشرة، فالصعوبة أكبر، إذ لم يتمكن القابض المحلي للجباية من ممارسة الأساليب النشطة والتبسيطية التي اتبعها القياد التونسيون تجاههم**».

ويذكر الباحث جمال حقي أن الغاية من تقسيم المهاجرين الجزائريين إلى 07 مشيخات هو تحصيل أكثر ما يمكن من الضرائب المتأتية منهم ولقد نجحوا نسبيا في ذلك[2].

❖ **المراقبة والمسؤولية الإدارية على أفراد مجموعته:** بالإضافة إلى المراقبة فالشيخ يسهر على إصدار شهادات الإقامة وجميع الوثائق الأخرى التي قد يحتاجها أفراد مجموعته في تونس[3].

❖ **إعداد قوائم الإحصاء ورفع قوائم التجنيد:** من خلال إحصاء جميع أفراد مجوعته، فإن الشيخ مطالب أيضا بتقييد قوائم التجنيد وإرسالها إلى المراقبة المدنية، لأنه من وجهة النظر العسكرية، فإن المهاجر الجزائري ملزم بالخدمة العسكرية ابتداء من سن 18 عامًا، وهذا الالتزام يصل إلى سن 36 عامًا، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 03 أوت 1917م بشأن تجنيد الجزائريين المقيمين في البلاد التونسية، أما سكان الأقاليم الجنوبية

1 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 71, **op.cit.**

2- مراسلة مع الباحث جمال حقي، عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 2019./5/28 7:16م.

3- Germaine Marty, op.cit. p 303..89 يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص

الذين تمّ إعفاؤهم من الخدمة العسكرية في الجزائر، فعندما يقيمون في التل لمدة عام أو أقل، يجب أن تدرج أسماؤهم في جداول الإحصاء السكاني للبلدية التي يقيمون فيها[1].

❖ **النظر في المسائل العرفية:** المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الناس وبين الأزواج وبين المجموعات القبلية، أي المسائل التي لا يرجع النظر فيها إلى السلطة القضائية الشرعية أو السلطة السياسية[2].

وفي هذا الجانب؛ يجب أن نشير إلى أن للشيخ مساعدين من بني جلدته، يقومون مقام الوسطاء بينه وبين الأهالي، كالشيخ علي بن سلطان الذي له عدد معتبر من المساعدين وهم: أحمد بن صالح الشاقوري، علي بن عمار بن عون السوفي، محمد بن مسعود، العيد بن ناجي، العيد بن أحمد بن تريكي، الحاج العيد بن دبياح[3]، كذلك بالنسبة للشيخ أحمد الفار الذي ساعده محمد القدري الزقيمي مدة 15 سنة، ثم خلفه في المنصب[4].

ومن الملاحظ أن مهام الشيخ الجزائري في تونس ستتعقد أكثر وستتسع الهوة بينه وبين بني جلدته بعد اندلاع الثورة الجزائرية، حيث عمل ممثلو جبهة التحرير الوطني بتونس على احتواء المهاجرين الجزائريين وعزلهم عن سلطة الشيخ والفرنسيين، بينما تقلصت سلطة الشيخ الذي أصبح منبوذا من طرف مواطنيه بسبب ارتباطه وتعامله مع الفرنسيين[5].

أ03- طريقة تعيين الشيوخ: حسب الوثائق الأرشيفية المتعلقة بشيوخ السوافة، فإن تعيين هؤلاء يتمّ عبر الخطوات التالية:

1- Rager, Jean-Jacques, op.cit, p 17. - Germaine Marty, op.cit. p 304.

2- عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 464.

3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 64, 65, 73, 75.

4-A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 13.

5- مقابلة شفوية مع المهاجر عمر بن أحمد طليبة (من مواليد 1949م بتونس العاصمة)، بمنزله بحي الشهداء بمدينة الوادي، 18 أفريل 2019م.

– **الترشح:** من خلال هذه الخطوة يتقدم المعني بطلب إلى المراقب المدني بالحاضرة، يعبّر من خلاله عن رغبته في الترشح لهذا المنصب.

–**التزكيـة:** في هذه المرحلة يحدد المراقب المدني موقفه من المترشح، فيقترح أهليته للوظيفة من عدمه من خلال تقريره الذي يرفعه إلى المراقب المدني.

– **التعيين:** اعتمادا على تقرير ورأي المراقب المدني، يصدر المقيم العام قرار التعيين إن كان المترشح مؤهلا لهذه الوظيفة، وبعد موافقة هذا الأخير تصدر الوزارة الكبرى أمرا عليا بتعيين هذا المترشح شيخا مسؤولا على مجموعته، وقد شهدت سنة 1896م احتجاج المهاجرين السوافة على الطريقة التي يتمّ بها تعيين شيخ عليهم بعدما دخلوا في خلافات مع شيخهم محمد بن الحاج أحمد الفاسي الذي تقدموا ضده بشكاوي إلى الإقامة العامة[1].

ويصف المراقب المدني تعيين شيوخ الجزائريين بقوله: « **شيوخ الجزائريين الذين كانوا في الغالب مجرد عملاء مخابرات يعينهم المقيم العام أو يختارهم المراقب المدني، ثم يتم تعيينهم بمرسوم من سمو الباي في مناصبهم كشيخ للجزائريين على غرار زملائهم التونسيين**»[2].

ومما سبق نلاحظ أن تعيين الشيوخ لا يتم عن طريق التوريث أو عن طريق الانتخاب، وإنما يتم عبر الخطوات السابقة، وهذا ما أكده الباحث عبد الكريم الماجري في قوله:«**إن اختيار شيخ لإحدى فرق الجزائريين يتم عبر موافقة المراقب المدني وصدور قرار من الإقامة العامة؛ ثم يصدر بعد ذلك أمر علي؛ يكسب الشيخ سلطة على مجموعته دون أن تكون للباي سيادة عليهم**»[3].

1- A.N.T, S A C 01 D 20/1, Folio 03, **Note de MonsieurSecrétaire General à Monsieur Résident Général**,Tunis le24 Septembre 1896.

2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 44, **op.cit**.

3– عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس**، المرجع السابق، ص 549.

ويبقى رأي المراقب المدني هو الفاصل الأساسي في ترشح وتزكية واختيار الشيخ، حتى وإن لم يتوافق رأيه مع اختيار الرعية، ففي سنة 1923م رشّح أهالي وادي سوف بالحاضرة 07 من أعيانهم لمنصب الشيخ خلفا للشيخ المستقيل علي بن سلطان[1]، لكن سلطات الحماية لم تراع رغباتهم، واختارت أحمد الفار.

أ04- الشيوخ الذين تولوا مشيخة السوافة بالحاضرة:

01-الشيخ علي بن سلطان بن بلقاسم (العهدة الأولى سنة 1891م):

ولد علي بن سلطان بوادي سوف خلال سنة 1858م، هاجر إلى الحاضرة تونس سنة 1875م، عمل أولا حمالا لبضعة سنين في سوق الفحم، ثم سائق لعربات النقل اليدوية عند السيد محمد بن علي لعبيدي، ليصبح تاجرا، ووكيلا مباشرا للخصام بدار الشريعة منذ سنة 1886م قبل توليه المشيخة، متزوج وله 06 أبناء، يقيم في حي الحجامين شارع رقم 26، يملك منزلين سكنين[2]، ويذكر أنه مقدم بالزاوية القادرية بباب الجزيرة بالحاضرة[3].

ومقارنة بباقي الشيوخ الجزائريين كان علي بن سلطان أول من تمّ تنصيبه شيخا بمشيخة المدينة، إذ دخل الخدمة في أول جويلية 1891م بقرار من الإقامة العامة[4]، لكن الشيخ تمّ فصله في نفس السنة حسب مراسلة المراقب المدني لمدينة تونس[5]، وتبقى أسباب الفصل وتفاصيله مجهولة في ظل غياب الوثائق الأرشيفية التي تعود لتلك الفترة، مع أن المراقب المدني في تحقيقاته التي أجراها سنة 1923م يقول: « **لكن لا جدال في أن هذا الشيخ مكروه من معظم رعيته... فقد تمّ فصله في سنة 1891م ولا أستطيع أن أفهم**

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 62,**Lettre de M.J. BONAN avocat au barreau de Tunis à Monsieur le ministre Résidence Générale**, Tunis le 20 Avril 1923.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 30 et 38, **Réponse à Monsieur le Directeur de la Sureté Publique**, Tunis le 05 Novembre 1917
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 29, **op.cit.**
4-- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 07, 21, **État des Cheikhs des Algériens**. Et S A C 01 D 20/2, Folio 36, **Notice individuelle de candidature**. et Folio 40.
5 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 78, **affaires du Cheikh Ali ben Soltan, Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur Lucien Saint, Ministre Plénipotentiaire. Résident Générale de France**, Tunis le 08 Mai 1923.

كيف يمكن أن يظل في منصبه دون أن يتم سحب الإجراء المطلوب ضده، لم تتحسن سمعته منذ ذلك الحين، لا يزال يعتقد أنه يكسب المال من كل شيء ولا يشعر بالحرج من التخويف»[1].

ورغم إعادة انتخابه من جديد على إثر الأمر الصادر في 22 ماي 1897م بترتيب خدمة الوكالة، إلا أنّ بن سلطان تمّ فصله أيضا كوكيل بدار الشريعة سنة 1897م، بعدما عرف شيخ الإسلام محمد بيرم بعدم لياقته فوقع طرحه مع الذين تبينت عدم لياقتهم[2]، كما أن الفصل 17 من الأمر المؤرخ في 01 ماي1876م، والمتعلق بترتيب المجالس الشرعية نصّ على أن الوكلاء الذين يتقاضون في النوازل الشرعية يشترط فيهم أن يكونوا ممن تنال الأحكام الشرعية ذواتهم[3].

وبتاريخ 26 سبتمبر 1897م تقدم علي بن سلطان بطلب إلى الوزير الأول لقبول ترشحه كوكيل بالمحكمة الشرعية[4]، حيث يفصل في النزاعات المتعلقة بالجالية السوفية، وأثناء قيامه بمهامه تعرض الشيخ إلى الكثير من المشاكل والشكاوي التي أثيرت ضده، فاتهمته الوزارة الكبرى بتدليس الحجج أثناء قيامه بمهمة التقاضي، ووصفه بأنه يثير مرج عظيم بين الخصوم دون أن يحسن شيء، وذكرت في ذلك أدلة متعلقة ببعض الأشخاص الذين ظلمهم الشيخ دون وجه حق[5]، كما لاحظ عليه شيخ الإسلام محمد بيرم بجريدة الوكلاء التي حررت في 21 أكتوبر 1897م بأنه غير لائق، ولذلك لم يتم تسجيله في المحضر المؤرخ في 15 أكتوبر 1898م الصادر بتعيين الوكلاء[6].

1 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 78, **op.cit**.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 19 et 22.
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 21.op.cit.
4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 01,**Lettre de Ali ben Soltan à Monsieur le premier Ministre**, Tunis le 26 Septembre 1897.
5- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 07
6- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 21.op.cit.

وهكذا فقد منع الشيخ من مباشرة التقاضي بدار الشريعة، وبتاريخ 20 سبتمبر 1900م طولب القاضي المكي من طرف الوزارة بالتحقيق في التهم الموجهة ضد بن سلطان، وفي 25 سبتمبر 1900م أعلم الوزير الأول القاضي المالكي بطرد علي بن سلطان من مهامه كوكيل نظرا لارتكابه مخالفات[1].

02 – الشيخ محمد بن الحاج أحمد الفاسي (1892 – 1900م)[2]:

بعد عزل الشيخ علي بن سلطان اقترح المراقب المدني بتونس تعيين السيد لخضر بن الحاج محمد دغمان شيخا على السوافة، لكن الأمين العام للحكومة التونسية ردّ في رسالته المؤرخة بتاريخ 13 أفريل 1892م بأن هذه القضية لا تخص الحكومة التونسية لأن شيخ السوافة لا يعين من طرف الباي[3]، وفي ظل هذا الشغور تطوع لهذا المنصب الشيخ محمد بن الحاج أحمد الفاسي منذ سنة 1892م، لكن وبعد عدة سنوات من المسؤولية – في سنة 1896م – تقدم المهاجرون السوافة بشكاوي ضد شيخهم الحالي واحتجوا على الطريقة التي يتمّ بها تعيين شيخ عليهم[4]، وقد استأذن السكرتير العام للحكومة التونسية من المقيم العام التصريح للمهاجرين السوافة بانتخاب علي بن الحاج أحمد المدني شيخا عليهم، لكن الرد كان – كما سبق – أن قضية التعيين لا تخص الطرف التونسي وإنما تخص سلطات الحماية[5].

ورغم الاحتجاجات السابقة فإن المراقب المدني " طوشون "(Tauchon) يشهد في تقريره الصادر بتاريخ 18 جويلية 1898م أن الفاسي كان يؤدي منذ سبع سنوات هذه الوظيفة مجانيا، حيث أداها بكل حماسة وتفانيًا ومن المستحسن أن تتم مكافأته، ويؤكد من

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 10, **Lettre de M. Premier Ministre à Gadi Malikite**, Tunis le 25 Septembre 1900.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/1, **Indigenes Algériens – Soufis - Cheikhs Mohamed ben El-Hadj Ahmed El Fassi (1892 – 1900)**
3- A.N.T, S A C 01 D 20/1, Folio 01, **Secrétariat General Du Gouvernement Tunisien,** 13 Avril 1892.
4- A.N.T, S A C 01 D 20/1, Folio 03, **op.cit.**
5- A.N.T, S A C 01 D 20/1, Folio 02, **Note de MonsieurRoy Secrétaire General à Monsieur Meillet Résident Général**, Tunis le 29 décembre 1896.

جهته أنه اقترح تعيينه شيخا على السوافة في رسالتين سابقتين بتاريخ 30 جوان و30 نوفمبر من سنة 1897م، وقد أصدر في حقه وسام نيشان الافتخار (Nichan Iftikhar) برتبة فارس بتاريخ 14 جويلية 1898م[1].

وخلال سنة 1900م وعلى إثر استمرار الشكوك التي تقدمت بها السلطات الرسمية حول نزاهة وإخلاص الفاسي شيخ السوافة، وبعد الشكاوي التي تقدم بها بعض السوافة، أمر المقيم العام المراقب المدني أن يباشر التحقيق حول هذه الشبهات، حيث وصل بعد التحري إلى أن الشيخ مكّن أحد المهاجرين السوافة المدعو أحمد بن علي بن فرحات من الحصول على شهادة الحماية الفرنسية، رغم أنه لم يعثر على أي جباية تعود لهذا الشخص في أرشيف القنصلية، وقد ادعى هذا الشخص أنه دفع منذ سنة 1897م الحقوق اللازمة للاستفادة منها، وأستخلص المراقب المدني أن الشيخ أصدر الشهادة إما بالتواطؤ أو بإخفاء الجباية التي جمعت بطريقة غير شرعية من طرفه، وأعلم المقيم العام أن هذا الموظف مذنب لقيامه أو إدلائه بمعلومات كاذبة وأصدر دون علمه مسبقا – المراقب المدني – وضد أوامره شهادة متعلقة بالجنسية، ولتجنب تكرار مثل هذه الأفعال وليكون عبرة لغيره اقترح عزل الشيخ محمد بن الحاج أحمد الفاسي من مهامه التي تلقت المراقبة المدنية خلالها العديد من الشكاوي من طرف مواطنيه[2].

وبتاريخ 04 ماي 1900م أخبر المقيم العام الأمين العام للحكومة التونسية بأن المراقب المدني بتونس يطالب بعزل وإعفاء كل من شيخ السوافة محمد بن الحاج أحمد الفاسي، وشيخ العاصميين سليمان بن الحاج قويدر من منصبيهما، وألزمه بتزويده بالوثائق التي تم الإفراج عنها، والإعلان عن رأيه بشأن مدى استصواب التدابير التي اقترحها السيد

1- A.N.T, S A C 01 D 20/1, Folio 05, **Rapport de M. le Contrôleur Civil de Tunis**, Tunis le 18 Juillet 1898.
2 - A.N.T, S A C 01 D 20/1, Folio 09, **Lettre de M. le Contrôleur Civil de Tunis à M. le Résident Général,** Tunis le 28 Avril 1900.

المراقب المدني " طوشون "(Tauchon)[1]، وبذلك تنتهي عهدة الشيخ محمد بن الحاج أحمد الفاسي من مشيخة السوافة بعد أن تمت تنحيته أواسط سنة 1900م[2]، ليخلفه الشيخ علي بن سلطان بن بلقاسم بصفة مؤقتة بعد أن حصل على تأييد وتزكية منذ شهر أوت من سنة 1900م من طرف المهاجرين السوافة[3].

03-الشيخ علي بن سلطان بن بلقاسم (العهدة الثانية 1900- 1923م):

حصل علي بن سلطان على تأييد وتزكية منذ شهر أوت 1900م من المهاجرين السوافة، لذا فقد تمّ تكليفه من طرف المراقب المدني شيخا للسوافة منذ تلك السنة، ودامت هذه المأمورية 03 سنوات غير مأجورة، فنفذ جميع ما كان قد ادخره من المال وضاقت معيشته، فاضطر إلى طلب الرجوع إلى الوكالة[4]، حيث أعلن في رسالته المؤرخة بتاريخ 24 ديسمبر 1900م إلى مندوب الإقامة العامة أنه يعوض مؤقتا الشيخ محمد الفاسي المتنحي ويطالب بصفته كشيخ اجتماعا مستعجلا لأمور شخصية[5].

وطالب بن سلطان في رسالة ثانية منه بتاريخ 26 ديسمبر 1900م إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور بأن يدخله في زمرة إخوانه الوكلاء للامتحان الجاري به العمل في الوزارة السامية[6]، وفي رسالة أخرى وفي نفس التاريخ السابق (26 ديسمبر 1900م)

1 - A.N.T, S A C 01 D 20/1, Folio 08, **Note de Monsieur le Délégué de la Résidence Général à Monsieur Roy Secrétaire General**,Tunis le 04 Avril 1900.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 03,Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur Benoit Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la République Française à Tunis, Tunis le 26 Décembre 1900.
3- Loc.cit.
4- ينظر إلى الملحق رقم 12، **رسالة شيخ السوافة علي بن سلطان إلى الوزير المفوض المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس**، يشرح فيها ظروفه المالية الصعبة ويطالب بوظيفة وكيل شرعي بدار الشريعة.
- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 29,op.cit.
5-A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 12, **Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur Grimaux Premier Secrétaire d'Ambassade, Délégué à Résident Général**, Tunis le 24 Décembre 1900.
6- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 02, Tunis le 26 Décembre 1900.

كاتب بن سلطان الوزير المفوض في الإقامة العامة يعلمه فيها بأنه يحمل صفة شيخ مؤقت للسوافة ويطالب بتعيينه بصفة رسمية على المشيخة[1].

لكن علي بن سلطان اصطدم باستدعائه من طرف القنصل الفرنسي يوم 24 ديسمبر 1900م الذي أبلغه أنه رفع محضر ضده من طرف قايد توزر محمد بن عزوز، ولا يمكنه أن يعتمد كشيخ، ولإسقاط هذه التهمة وليبرأ نفسه أوضح علي بن سلطان أن المشكلة تكمن في تشابه الأسماء، إذ أن الذي رفعت ضده دعوى هو القايد لخضر بن صالح بن سلطان من توزر، ويؤكد أنه ومنذ استقراره بتونس لم يتعرض لأية محضر أو شكاية ولو كانت صغيرة، وهو رجل شريف ويحترم الحكومة، وأنهى رسالته بأنه واثق بأن القرار الذي سيتخذ سيكون عادلا وصحيحا[2].

وفي رسالة بتاريخ 10 جويلية 1901م من الحكومة العامة بالجزائر إلى المقيم العام بتونس، تتعلق بحيازة 04 أشخاص سوافة على جوازات سفر صادرة عن السلطة التونسية أثناء عودتهم من تونس إلى وادي سوف، وهم أحمد بن محمد، بلقاسم بن عبد الله، عبد الله بن محمد الصالح بن عقبة، بوبكر بن الطاهر، وحسب مصدر الرسالة فقد تكفل بكل الإجراءات اللازمة للحصول على هذه الجوازات المدعو علي بن سلطان المقيم في تونس العاصمة بقيمة 25 فرنك فرنسي، ويستعملها حامليها لأداء فريضة الحج، وبن سلطان هو الشخص المسؤول عن جميع الخطوات اللازمة للحصول عليها[3].

ومن أجل تحسين وضعيته المادية والعودة إلى وظيفته رسميا بالمحكمة الشرعية، والرد على التهم الموجهة إليه، واصل الشيخ الدفاع عن حقوقه بسلسلة من المراسلات نلخصها فيما يلي:

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 03,op.cit.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 03, op.cit.
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 13, **Lettre de le Gouverneur Général de l'Algérie à Résident Général**, Alger le 29 Juillet 1901.

- مراسلة إلى الوزير المفوض في الإقامة العامة بتاريخ 15 جوان 1904م يؤكد من خلالها أنه لطالما يقوم بدوره على أكمل وجه في منصبه كشيخ للسوافة منذ توليته عليهم، ويضيف أنه أبلعائلة كبيرة ولا يستطيع تغطية نفقاتهم المالية، ومقابل ذلك فإن الوقت الضائع الذي يقضيه في شؤون وتحقيقات المواطنين الذين تحت مسؤوليته المطلقة لا يجلب له أي نفع مادي، كما يطلب المساعدة والتوسط له لدى الأمين العام للحكومة التونسية لمنحه الإذن وليتمكن من التمثيل أمام محكمة الديوان في قضايا الخلاف المتنازع عليها[1].

- مراسلة بتاريخ 29 جوان 1905م إلى مدير إدارة الخدمات القضائية بالحكومة التونسية يجدد مطلبه في تمكينه من التمثيل أمام محكمة الديوان، ويلتمس من جهة توظيف ابنه في إدارة الأوقاف[2].

- مراسلة بتاريخ 27 أكتوبر 1905م إلى الأمين العام للحكومة التونسية، يلخص فيها مسيرته المهنية (وكيل سابق بالمحكمة الشرعية – شيخ للسوافة) والظروف الصعبة التي يعانيها (مرض – عائلة كبيرة – مدخوله لا يكفيه للقيام بلوازمه الضرورية – رفض عودته إلى المحكمة الشرعية رغم موافقة المراقب المدني)، لذلك فهو يطالب برد الاعتبار لشخصه وإعادة دمجه كوكيل شرعي[3].

- مراسلة بتاريخ 28 ديسمبر 1906م إلى الأمين العام للحكومة التونسية، يطلب تعيينه بخطة وكيل بدار الشريعة إذ أن مدخوله الحالي لا يكفيه للقيام بلوازمه الضرورية، وقد وافق المراقب المدني على هذا المطلب، وأنه تخلى عن الوكالة من تلقاء نفسه سنة 1900م لما تمّ تكليفه من طرف المراقب المدني شيخا للسوافة[4].

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 17,**Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur Stephen Pichon Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la République Française à Tunis**, Tunis le 15 Juin 1904.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 16, **Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacemà Monsieur A. Guyot directeur des Services Judiciairesdu Gouvernement Tunisien,** Tunis le 29 Juin 1905.
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 19,**Lettre de Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur le Secrétaire général du Gouvernement Tunisien**, Tunis le 27 Décembre 1905.
4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 29,op.cit.

- مراسلة بتاريخ 17 ديسمبر 1907م يطلب الأمين العام منمدير إدارة الخدمات القضائية السيد حسن بركات تفسيرا عن عدم استجابة وردّ إدارته لطلب علي بن سلطان الذي وصله في رسالة بتاريخ 27 نوفمبر الماضي في تمثيل الأطراف في الديوان[1].

- مراسلة بتاريخ 30 جويلية 1908م تبين تخلي علي بن سلطان بإرادته عن منصب وكيل الشرع بمجرد تعيينه شيخا للسوافة، وبعد الانتهاء من إنشاء سجلات الجنسية المتعلقة بمواطنيه يرجو مدير إدارة الخدمات القضائية أن يسمح له بتمثيل الأطراف في الديوان[2]بالحاضرة تونس[3].

- مراسلة بتاريخ 30 جانفي 1912م إلى الوزير المفوض يذكر فيها بخدمته كشيخ للسوافة لمدة 22 سنة، ويطالبه المساعدة في تحسين مدخوله المالي لتغطية احتياجات عائلته التى زادت كثيرا[4].

- مراسلة بتاريخ 20 سبتمبر 1915م يطالب مرة أخرى ويؤكد على مطالبه إلى الوزير المفوض في رسالتين سابقتين بتاريخ 28 جوان 1911م و30 جانفي 1912م، اللتين ظلتا دون إجابة، ويضيف: « **منذ حوالي 23 عامًا، شغلت وظائف الشيخ، وكنت دائمًا أؤدي واجبي تجاه فرنسا بحماس وتفاني. ازدادت مسؤوليات عائلتي لبعض الوقت، وفي هذه اللحظة أجد نفسي مضطرا للبحث عن وضع يمكن أن يوفر لي الموارد لمساعدتي في إعالة أسرتي .لذلك أطلب منكم كرمكم الكبير، حتى تتفضلوا بإصدار أمر لمن يهمه الأمر، إذا كان ذلك ممكناً، تسجيلي بصفتي وكيل أعمال أمام القاضي. أنا أعرف الشريعة الإسلامية تمامًا، وسأكون قادرًا على أداء الوظائف التي**

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 25, **Lettre de M.le Secrétaire général du Gouvernement Tunisien à Monsieur le directeur des Services Judiciaires**, Tunis le 17 Décembre 1907.

2- هذا المجلس هو مؤسسة ذات طابع إقليمي وقبلي وعرقي، أنشئ في البلاد التونسية قبل قيام الحماية الفرنسية في تونس، على رأس هذا الديوان شيخ برتبة مقدم، بعين بمرسوم بايلكي وممثلين عن الجماعات التي تشكل المجتمع الورقلي في تونس، ينظر: - Jamal Haggui, **Les Algériens originaires du sud**, op . cit, p 65.

3-A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 26, **Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacemà Monsieur le directeur des Services Judiciairesdu Gouvernement Tunisien**, Tunis le 30 Juillet 1908.

4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 28,**Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur Alapetite Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la République Française à Tunis**, Tunis le 30 Janvier 1912.

أطلبها، وفقًا للقواعد والمتطلبات المعمول بها وفي ضوء الخدمات التي أقدمها لفرنسا، أسمح لنفسي، سيدي المقيم، أن تستجيب لطلبي[1].».

لكن وضعية الشيخ بن سلطان ستتعقد تدريجيا بسبب التقارير الأمنية والشكاوي الواردة ضده، فبتاريخ 05 أوت 1917م تقرير أمني يفيد أن علي بن سلطان شيخ السوافة في تونس، الذي سمح له بالسفر إلى بلده الأصلي للشؤون التجارية، لم يغادر إلا لغرض سياسي مناهض لفرنسا، كما أنه مسخر من قبل حزب تركيا الفتاة بتنفيذ دعاية انتفاضة ضد فرنسا، من خلال تصوير الوضع في تونس على أنه سيء بسبب الفرنسيين، أما ابنه الذي يعمل لدى إدارة الحبوس في تونس، فإنه على اتصال وثيق مع بن عياد الذي يعرفه في دائرتهم في شارع باب الجديد رقم 49، وقد يكون من المفيد الإبلاغ عن تصرفات علي بن سلطان إلى المكتب العربي في وادي سوف[2].

وفي يوم 12 أكتوبر 1917م طالب المدير العام للأمن بتونس معلومات حول شيخ السوافة علي بن سلطان بن بلقاسم الساكن بالشارع 27 حي الحجامين، وبصفته أيضا كاتب العدل في إدارة الحبوس، وطلب معلومات عنه وعن ابنه، ولاسيما فيما يتعلق بعلاقاتهم وتحركاتهم مع شركائهم ومواقفهم في الظروف الحالية[3].

أما فيما يخص جمع الضرائب من المهاجرين، فإنه وإلى غاية نهاية سنة 1918م بلغ عدد دافعي ضريبة الاستيطان من المسلمين الجزائريين الذين دفعوا إلى مشيخة المدينة 1382 شخصا، وأكد شيخ المدينة في رسالة أخرى بأن الإحصاءات تتعلق فقط بسكان

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 31,**Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur Alapetite Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la République Française à Tunis**, Tunis le 20 Septembre 1915.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 39, Tunis le 05 Aout 1917.
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 38, **Demande à Monsieur le Directeur de la Sureté Publique**, Tunis le 12 Octobre 1917.

المدينة، وأكدّ أن عدد الجزائريين في الضواحي صغير جدا، فهم يأتون ويذهبون بين تونس والمنطقة المحيطة بها، وأحيانا يعيشون في المدينة وأحيانا في الضواحي[1].

- **تجديد الثقة في الشيخ علي بن سلطان:**

بدأ الشيخ علي بن سلطان استعداداته لتولي المشيخة من جديد سنة 1919م، وذلك بتقديم سند الكفالة والضمان المالي، من طرف الشاهدين السيد المختار ابن محمد قديحي والسيد محمد بن رجب بتاريخ 15 أفريل 1919م، اللذين شهدا أنهما ضامنين في شيخ السوافة بالحاضرة بن سلطان المكلف باستخلاص معلوم أداء الاستيطان من جماعة أهالي وادي سوف المقيمين بالحاضرة، فيما عسى أن يترتب بذمته من الأموال التي يستخلصها[2].

وبتاريخ 06 ماي 1919م اقترح المراقب المدني بتونس على المقيم العام تجديد الثقة في الشيوخ الجزائريين السبعة بما فيهم شيخ السوافة علي بن سلطان[3]، وقد أرفق بتلك الرسالة 06 ضمانات مالية متعلقة بستة شيوخ ما عدا شيخ القسنطينية الذي دفع نقدا مبلغ ألفي فرنك فرنسي كضمان مالي إلى صندوق المالية بعد اتفاق المراقب المدني مع المدير العام للشؤون المالية، لذا فهو يطالب بالمصادقة على تعيين هؤلاء وإصدار مراسيم معتمدة من طرف الإقامة العامة[4]، لكن المقيم العام عبّر عن تحفظاته بخصوص شيوخ السوافة والمزابية والعاصميين نظرا لورود شكاوي ضدهم[5].

تلك التحفظات مفادها أن شيخ السوافة علي بن سلطان كانت له علاقات مشبوهة بحركة الشباب التونسي، أما شيخ المزابية وحسب معلومات الحاكم العام للجزائر، فإن له

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 12, 19, **Lettre de Cheikh el Médina à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisien**, Tunis, le 8 Janvier 1919.et17 mars 1919.
2 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 35.
3- ينظر إلى الجدول رقم 29. **قائمة الشيوخ الذين تمّ تجديد الثقة فيهم سنة 1919م.**
4- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 21**Lettre de Le Contrôleur Civil de Tunis à Monsieur le Résident Générale**, Tunis le 06 Mai 1919.
5- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 22, **Lettre de Monsieur le Résident Générale à Le Contrôleur Civil du Tunis**, Tunis le 15 Mai 1919.

مراسلات معادية للفرنسيين؛ وشيخ العاصميين تم رفضه من قبل بسبب افتقاره التام للتأثير على مواطنيه، لكن المراقب المدني يذكر أن شيخ السوافة في منصبه منذ الأول من جويلية 1891م، وقد صدر مرسوم وزاري في ذلك التاريخ، ولم يثار أي شيء ضده بشأن علاقاته مع الشباب التونسي، ويطلب من المقيم العام أن يتكرم باطلاعه على الحقائق ضده، ويضيف بأن المرشحين المقترحين لموافقتكم (المقيم العام) هم شيوخ مقيمين بتونس لفترة طويلة جدًا[1].

لذا فقد تأخرت سلطات الحماية في تجديد الثقة في الشيخ علي بن سلطان، وذلك بسبب الشكاوي والتقارير الأمنية التي رفعت ضده، والتي دفعت بالإدارة إلى التردد والتريث في هذا الأمر، حيث تمت الموافقة على تعيين 06 مشايخ فقط بالحاضرة يوم 05 جوان 1919م[2]، وقد صدرت عن الوزارة الكبرى ستة أوامر علية في ولاية هؤلاء يوم 02 جويلية 1919م، كما وافقت إدارة المال على أن يباشر هؤلاء مهامهم ابتداء من تاريخ 13 أوت 1919م، أما شيخ السوافة علي بن سلطان فقد طلبت الوزارة الكبرى الترقب في حقه حيث وقعت مكاتبة أخرى تخصه[3].

وقد عبّر المقيم العام في رسالته بتاريخ 22 جويلية 1919م عن موافقته على تعيين شيخي المزابية والعاصميين، لكنه بقي مترددا فيما يخص شيخ السوافة، بسبب رسالة قديمة تعود إلى 05 ديسمبر 1900م من السيد" روي "(M. ROY) الأمين العام للحكومة التونسية إلى مندوب الإقامة العامة بتونس، حيث تم تحديد الأسباب التي بدا من المناسب من أجلها في ذلك الوقت رفض ترشيح علي بن سلطان، لكن المقيم العام لا يرى مانعا حاليا من قبول تعيينه ما دامت لا توجد شكاوي جديدة ضده، ويعلم المراقب المدني أنه: «**لا يوجد أي مؤشر في ملف مقدم الطلب على وجود أي تعليقات سلبية جديدة عليه منذ ذلك التاريخ**

1 -A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 24, **Lettres de Le Contrôleur Civil à Tunis à Monsieur le Résident Générale**, Tunis le 21 Mai 1919,

2- ينظر إلى الجدول رقم 29. **قائمة الشيوخ الذين تمّ تجديد الثقة فيهم سنة 1919م.**

3 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios01 – 25 – 26 – 27.

الطويل، يبدو أنه في هذه الظروف لا يوجد شيء خطير يعارض تعيينه، واسمح لي أن أعرف إذا كنت تشاركني هذا الرأي»[1].

وفي يوم 05 أوت 1919م أبلغ المراقب المدني المقيم العام برأيه في الوقائع المشار إليها في تلك الرسالة ضد المسمى علي بن سلطان التي يعود تاريخها إلى ما يقرب من عشرين عاما ولم يتم إثباتها بوضوح، ولا تبدو له كافية لتبرير رفض تسوية الصلاحيات التي يمتلكها هذا الشيخ منذ أول جويلية 1891م وبموجب الأمر الذي أرفق نسخة منه[2].

رغم تلك الشكاوي فإنه تم تزكية وتعيين علي بن سلطان مرة أخرى شيخا على السوافة بالحاضرة بموجب مرسوم 26 أوت 1919م، والذي صدر في الجريدة الرسمية يوم 17 سبتمبر 1919م، وبأمر علي من طرف الباي محمد الناصر باشا[3].

لكن معارضي الشيخ من المهاجرين السوافة لم يسكتوا عن تجديد الثقة في الشيخ علي بن سلطان، وشرعوا في شن حملة واسعة من الشكاوي والاحتجاجات لدى الإقامة العامة والرقابة المدنية بالحاضرة ضد هذا التعيين خلال الفترة (1919-1923م)، هذا ما دفع بالشيخ تحت ضغط هؤلاء وتحقيقات السلطات المعنية إلى طلب الاستقالة وإعفائه من الخدمة بتاريخ 06 جويلية 1923م[1].

استمرت مشاكل الشيخ علي بن سلطان المعفى من مهامه إلى غاية سنة 1930م، ففي رسالته إلى الوزير الأكبر خليل بوحاجب بتاريخ 14 مارس 1930م، يعلمه بأنه لا يزال مطالبا بأداء مبلغ 60 فرنكا لإدارة عمل أحواز الحاضرة، ويطالب بإعفائه نظرا لكبر سنه ولعائلته كثيرة الأفراد ولحالة عسره المالي، وبعد مراسلات بين عامل الأحواز صلاح الدين

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 30, **Lettre de LeMinistre Résident général de la République française à Monsieur le Contrôleur civil**, Tunis le 22 Juillet1919.

2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 42, **Lettre de Le Contrôleur Civil à Tunis à Monsieur le Résident Générale**, Tunis le 05Aout 1919.

3- الرائد التونسي، ع 75، س 61، 17 سبتمبر 1919م، ص 02.

- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 33 et 56,

البكوش والوزير الأكبر بلغ عددها 05 رسائل، تأكد الطرفان أن الشيخ معسر الحال ولم يكن له أي كسب وأنه تحت كفالة ابنه العدل محمد الموظف بجمعية الأوقاف، فقرر الوزير إعفاء الشيخ من دفع الأداء المذكور يوم 02 سبتمبر 1930م[2]، وبذلك أغلق ملف الشيخ نهائيا.

04 – الشيخ أحمد بن محمد بن سعد – الملقب بأحمد الفار– (1923– 1937م)[3]:

ولد أحمد بن محمد بن سعد بوادي سوف، ينتمي إلى عائلة شريفة من فرقة العزازلة، متزوج وله 04 أطفال ويقيم بالحاضرة تونس شارع **Rue du Son** رقم 06، مهنته تاجر ويملك 03 منازل في تونس و10 عربات مع أحصنتهم، أثناء احتلال تونس سنة 1881م كان في خدمة الجيش الفرنسي كناقل وذلك لمدة عامين، من الأوسمة الفخرية يحمل نيشان افتخار برتبة فارس من الدرجة الأولى[4].

بعد استقالة الشيخ علي بن سلطان وإعفائه من خدمة المشيخة بتاريخ 06 جويلية 1923م[5]، وفي ظل شغور مشيخة السوافة راسل المراقب المدني بالحاضرة المقيم العام بتاريخ 25 أكتوبر من نفس السنة، يعلمه باستبعاد شيخ أهالي وادي سوف علي بن سلطان، وباقتراحه للمترشح الشيخ أحمد بن محمد بن سعد الذي توفرت فيه شروط اللياقة للمشيخة، ويجمع بين الصفات المطلوبة ليكون شيخًا صالحًا[6].

وتأكيدا لاقتراح المراقب المدني أعلم المقيم العام بتونس مدير الداخلية العام في رسالته بتاريخ 20 نوفمبر 1923م، بأنه يوافق على اقتراح هذا المترشح، ويطلب منه تحرير معروض في هذا الشأن، هذا المعروض الذي تمّ تحريره بعد 09 أيام (29 نوفمبر)[1]، بعد تقديم سند الكفالة والضمان المالي يوم 27 نوفمبر 1923م بإدارة شيخ المدينة من طرف

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 86.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 86, 87, 88, 89, 90 et 91.
3- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3 **Ahmed ben Mohamed ben Saad Cheikh des Souafa à Tunis (1923-1937).**
4- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folios 08 et 09, op.cit.
5- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 86.
6- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folios 08 et 09. Op.cit

الشاهدين والضامنين، المولدي بن الحاج أحمد بن محمد بن سعد، ومحمد بن المرحوم محمد قاسم الوسلاتي[2]، ثمّ صدر أمر علي من طرف الباي محمد الحبيب باشا يوم 15 ديسمبر 1923م في شأن تعيين أحمد شيخا على مشيخة السوافة في مدينة تونس، كما صدر قرار تعيينه في الجريدة الرسمية بتاريخ 19 جانفي 1924م[3].

وكغيره من الشيوخ لم تكن مهمته سهلة؛ حيث رفعت ضد الشيخ أحمد العديد من الشكاوي، فبتاريخ 17 سبتمبر 1930م طلب المقيم العام من المراقب المدني البحث والتحقيق في الشكاية التي رفعها المهاجر السوفي عبد الكريم بن محمد بن مسعود ضد الشيخ أحمد الفار وضد أحد من الموظفين في المراقبة المدنية[4]، ومن التهم الموجهة ضده بعد البحث والتحري أنه طلب إسقاط أداء الاستيطان على عدة أنفار، غير أن المطلوبين بالأداء ثبت يسرهم ولم يبارحوا الحاضرة، كما أستفيد من تقرير المراقب المدني أنه لم يقيّد بجرائد أداء الاستيطان 34 مطلوبا بالأداء بلغوا سن دفعه، ومن غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 1930م لم تبلغ مستخلصاته من جهة الاستيطان والأداء الجهوي إلا بنسبة 11 %، وطالب مدير المالية العام بتوجيه إنذار إلى الشيخ وتغريمه بملغ 300 فرنك فرنسي جراء تقاعسه في استخلاص المطالب الدولية التي منها الاستيطان والضريبة الشخصية[5].

وبتاريخ 17 جوان 1931م طالب المراقب المدني شيخ المدينة باستعمال الحزم أمام التهاون والتقصير الملاحظ في استخلاص الضرائب الدولية (ضريبة الاستيطان)، بعدما بلغت نسبة المستخلص 16 %[6].

1- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folios 03, 06 .
2- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 04, **Hodja et Caution concernant le Cheikh de Souafas.**
3- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 01 et 03, **Notes du la Premier ministère**, Tunis, 03 Décembre 1923.
4- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 12: **Lettre de M. le Résident Général à M. le Contrôleur Civil de Tunis**, Tunis le 17 / 09 / 1930.
5- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 13, **Lettre de le Directeur Général des Finances à Tunis à Monsieur le Directeur Général de l' Intérieur à Tunis**, 25 Avril 1931.
6 - A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 15, **Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur le cheikh-El-Médina**. Tunis: 17 Juin 1931.

في سنة 1933م بلغ عدد دافعي الضرائب من الجزائريين في مدينة تونس 3.510 شخصا موزعين حسب أصولهم الجغرافية على النحو الآتي:

المشيخات	العاصميون	القسنطينيون	السوافة	التواتية	الورقلية	المزابية	الوهرانيون
عدد دافعي الضرائب	1.333	690	417	404	278	246	142
المجموع	3.510						

الجدول رقم30: تعداد دافعي الضرائب من الجزائريين في مدينة تونس سنة 1933م[1].

وفي سنة 1936م كشف المراقب المدني لمدينة تونس عن قيمة الضرائب المستخلصة من المهاجرين الجزائريين، والتي نوضحها في الجدول التالي:

المشيخة	العدد التقريبي للإيصالات	النسبة المئوية للإيصالات (المبالغ) المستردة	الخصم لكل إيصال	الخصم السنوي التقريبي
الوهرانية	150	3/2	0.35 فرنك	50 فرنك
القسنطينية	600	3/2	0.35 فرنك	200 فرنك
السوافة	500	3/2	0.35 فرنك	200 فرنك
بني ميزاب	150	3/2	0.35 فرنك	60 فرنك
توات	800	3/2	0.35 فرنك	250 فرنك
الورقلية	3.000	3/2	0.35 فرنك	1.000 فرنك
جزائريو العاصمة	300	3/2	0.35 فرنك	100 فرنك

الجدول رقم 31: احصائيات متعلقة بتحصيل ضرائب الجزائريين في مدينة تونس سنة 1936م[2].

من خلال الجدولين السابقين يلاحظ مدى التباين في تعداد دافعي الضرائب الجزائريين وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها: الفوارق الكبيرة بين تعداد مهاجري كل

1 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 68, **Directeur Général de l'Intérieur, Note sur les Cheikhs des Algériens en Tunisie**, Tunis le 28 Novembre 1933.
2- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, **op**. cit.

مجموعة، مدى التزام أفراد كل مجموعة بتسديد الضرائب، الدور الذي يلعبه شيخ الجزائريين في هذا الأمر، كما يلاحظ تأثر الحصة المالية لكل شيخ بعدد دافعي الضرائب، وكمثال على ذلك نجد أن حصة شيخ الوهرانية 50 فرنكا بينما شيخ الورقلية فحصته ألف فرنك، وهذا ما جعل المراقب المدني لتونس سنة 1936م ينتقد هذا التنظيم،مؤكدا أن هذا المبلغ لا يمكن تحمله إلى درجة أنه كان لا بد من دفع تعويض إضافي لكل شيخ قدره 300 فرنك شهرياً.

وبعد وفاة الشيخ أحمد الفار سنة 1937م بقي المنصب شاغرا لفترة قصيرة وهذا ما دفع بمحمد لخضر بن الحاج العيد الدبيلي إلى طلب منصب شيخ السوافة، وقد ذكر في طلبه أنه أصيل منطقة وادي سوف، ويعيش في تونس منذ عدة سنوات ويعرف كل سكان السوافة فيها، وأنه جندي سابق في الجيش الفرنسي من دفعة 1920م، ولديه شقيق في الخدمة العسكرية وسيتم استدعاء أخيه الثالث في الدفعة 38، وأكد أن معرفته لقراءة وكتابة اللغة العربية ستمكنه من أداء هذه الوظيفة بشكل مثالي بحماسة وإخلاص في حالة ما إذا أكرمه السيد المراقب العام بهذا المنصب[1].

في رسالة بتاريخ 01 أكتوبر 1938م من مدير المصالح المالية إلى الأمين العام للحكومة التونسية مفادها أن دائرة التفتيش أعلمته بأن شيوخ العاصميين والقسنطينية والوهرانية والمزابية والتواتية، لم يدفعوا أي مبالغ لصندوق شيخ المدينة لأكثر من عام؛ بينما دفع شيخ السوافة فقط مبلغا صغيرا جدا خلال نفس الفترة[2]. وقد اقتراح فرض غرامة كتحذير لكل الشيوخ الجزائريين السابقين بما فيهم شيخ السوافة، وفي الوقت نفسه طالبه بأن يقدم شيخ الورقليين الضمان المالي أو الاستقالة[3].

1- A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3, Folio 17, op.cit.
2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 81, **Lettre de le Directeur Général des Finances à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien,** Tunis le 01 Octobre 1938.
3- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 85, **Lettre de le Directeur Général des Finances à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien,** Tunis le 04 Janvier 1939.

05 – الشيخ محمد بن القدري بن الحاج سالم الزقيمي (1938 – 1957م):

يذكر الشيخ محمد بن القدر يالقاطن بسبخة الملاسين، أنه استوطن تونس منذ صغره وقام بعدة أعمال قبل توليه مشيخة السوافة[1]، ويشهد المراقب المدني أن للشيخ 17 عامًا من الخدمة بما في ذلك 15 عاما كمتعاون سابق للشيخ الراحل وعامين كشيخ فخري، وقد قدم خدمات جديرة بالتقدير للإدارة، بفضل نشاطه وولائه تم تحصيل مبالغ كبيرة كمخلفات ضريبية وتم وضع عدد كبير من الشباب في مجالس التوظيف[2].

ونظير تلك الخدمات وبعد وفاة شيخ السوافة السابق بتونس أحمد بن محمد الفار أصدر المقيم العام بتونس السيد " غيلون " (Guillon) مرسوم 10 جانفي 1938م، نصت مادته الأولى على تعيين محمد بن القدري بن الحاج سالم الزقيمي شيخا على السوافة عوضا للشيخ المتوفي، ونصت المادة الثانية على وجوب قيام كل من الأمين العام للحكومة التونسية ومدير المالية والمراقب المدني بمسؤوليته عن تنفيذ هذا المرسوم، وطالب الأمين العام والمراقب المدني بالمصادقة على هذا المرسوم، وبإصدار مرسوم بايلكي يخول للشيخ تحصيل الضرائب التونسية التي يخضع لها مواطنوه[3].

وبعد تقديم سند الكفالة والضمان المالي يوم 07 أفريل 1938م من طرف الشاهدين والضامنين، التاجر علي بن محمد بن إبراهيم السوفي المولود بتونس البالغ من العمر 67 سنة، والتاجر يونس بن إبراهيم بن علي الزقيمي البالغ من العمر 50 سنة، صدر أمر علي في ولاية الشيخ على مشيخة السوافة بالحاضرة بتاريخ 28 أفريل 1938م[4].

1- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 34, **Lettre de Cheikh Souafa Mohamed Ben Gadri à Monsieur le Ministre d'État Tunisien**, Tunis le 05 Novembre 1952.
2- -A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folios 13, **Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens,** Tunis le 28 Avril 1939.
3- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio01, **Lettre de le Résident Général de France à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 24 Janvier 1938.et Folio 02, **Lettre de le Résident Général de France à Monsieur le Contrôleur Civil**, Tunis 05 Février 1938.
4- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio, 03**attestation de cautions de garantie** , Folio 05,**Note de le premier ministre Tunisien** , Folios 10, 11, **Note pour le Gaid**, Tunis le 02 Mai 1938.

وفي مراسلة بتاريخ 01 أكتوبر 1938م من مدير المصالح المالية إلى الأمين العام للحكومة التونسية مفادها أن دائرة التفتيش أعلمته بأن شيوخ العاصميين والقسنطينية والوهرانية والمزابية والتواتية، لم يدفعوا أي مبالغ لصندوق شيخ المدينة لأكثر من عام؛ بينما دفع شيخ السوافة فقط مبلغا صغيرا جدا خلال نفس الفترة[1]، وقد اقتراح فرض غرامة كتحذير لكل الشيوخ الجزائريين السابقين بما فيهم شيخ السوافة، وفي الوقت نفسه طالبه بأن يقدم شيخ الورقليين الضمان المالي أو الاستقالة[2].

في سنة 1939م تقدم الشيخ بطلب إلى المراقب المدني من أجل الحصول على ترخيص لتشغيل وكالة توظيف، وقد أثنى المراقب المدني في رسالته إلى الأمين العام للحكومة التونسية على الشيخ نظير خدماته سالفة الذكر[3].

لم يسلم الشيخ أيضا من الشكاوي التي رفعت ضده، فالأمين العام للحكومة التونسية رفع تحقيقا إلى الوزير الأكبر مفاده أن الشيخ محمد بن القدري يتلاعب بالوصولات المتعلقة بضريبة الاستيطان، ويفرض على مواطنيه دفع مبالغ مالية أكثر تكلفة من الضريبة المفروضة، كما أنه يطالب بعض مواطنيه بدفع المال من أجل الإعفاء من الخدمة العسكرية[4].

وفي رسالة بتاريخ 07 ديسمبر 1940م من محمد الهادي بن محمد بن بلقاسم الورتاني إلى المقيم العام يشكو فيها شيخ السوافة الذي سجله في قائمة المجندين السوافة للخدمة العسكرية رغم أنه تونسي الجنسية ومولود بالقصور التابعة لقائد منطقة تاجروين[5]، وقد أعتبر المراقب المدني أنه في ظل هذه الظروف لا توجد حاجة في الوقت الحالي للنظر في مدى استصواب فرض عقوبة إدارية، ورأى أنه من الأفضل انتظار قرار المحكمة

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 81, op.cit.
2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 85, op.cit.
3- -A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 13, op.cit.
4- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 17, **Lettre de le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens à Monsieur le Premier Ministre Tunisien,** Tunis le 30 Mai 1939.
5 - A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 21, **Lettre de Mohamed EL Hadi Ben Mohamed Ben Belgacem à le Résident Général de France à Tunis**, Tunis le 07 Décembre 1940.

الفرنسية التي ضبطت تفاصيل القضية من قبل مفوض شرطة الدائرة الخامسة[1]، وقد أصدر المدعي العام أمرا قضائيا باستدعاء الشيخ إلى القضاء[2]، حكمت عليه محكمة الجنايات بتونس العاصمة غيابيا في جلسة 12 مارس 1941م بغرامة قدرها 25 فرنك مع وقف التنفيذ بتهمة الاعتداء والضرب[3]، لكن شيخ السوافة أكد في رسالته إلى المراقب المدني أنه لم يتلق أي استدعاء لحضور جلسة الاستماع المتعلقة بشكاية محمد الهادي بن محمد بن بلقاسم الورتاني، ويضيف أنه لم يتم إخطاره بالحكم بعد[4]، وبدوره ناشد المقيم العام الأمين العام للحكومة التونسية إعلامه بالحقائق التي يُتهم بها هذا الشيخ[5].

أما بالنسبة لقضية الأجور، فقد وافق الأمين العام للحكومة التونسية على طلب السيد رئيس مشيخة المدينة حول رفع أجور موظفيه بزيادة قدرها 75 %، كما رفع سقف الإعانات إلى مبلغ 10 آلاف فرنك فرنسي سنويا يوضع تحت تصرف المشيخة لنجدة البؤساء في المدينة[6]، وفي مراسلة بتاريخ 09 سبتمبر 1946م من الأمين العام إلى المقيم العام يعلمه بأن الشيوخ الجزائريين في تونس قدموا طلبًا يطلبون فيه زيادة راتبهم الشهري[7].

وخلال سنة 1947م أجرت دائرة التفتيش بمديرية المالية تحقيقا معمقا لمشيخة المدينة،ولاحظت أن الديون المستحقة على بعض الشيوخ بلغ مجموعها 73.582,60 فرنكا، وقد كان أكبر هذه الديون على شيخ السوافة الذي خلف عجزاً قدره 29.536,80 فرنكا، أي بنسبة 40,14% من العجز الإجمالي، وعلاوة على ذلك لم يستطع هذا الشيخ أن يسدد هذا المبلغ المفقود حتى على شكل أقساط.

1- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 23, **Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur l'Amiral Résident Général de France**, Tunis le 31 Janvier 1941.
2- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 22, **Note de le Procureur de la République à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens,** Tunis le 07 Mars 1941.
3 - A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 26, **Lettre de le Procureur de la République à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 13 Mars 1941.
4- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 29, **Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur l'Amiral Résident Général de France,** Tunis le 25 Avril 1941.
5- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 28, **Lettre de l'Amiral Résident Général de France à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 30 Avril 1941
6- A.N.T, S A C 01 D 20/1, Folio 10, **Lettre de M.le Secrétaire général du Gouvernement Tunisien à Monsieur le cheikh-El-Médina**, Tunis: 31/ 07/1941
7- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 101, **Lettre de le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens à Monsieur le General Mast , Résident Général de France**, Tunis le 09 Septembre 1946.

ويعزو الأمين العام للحكومة التونسية هذا الوضع غير المنتظم إلى عدم كفاية الرقابة من جانب شيخ المدينة الذي أرسل إليه مدير المالية جميع الملاحظات اللازمة، وفيما يتعلق بشيخ السوافة على وجه الخصوص، فإنه يؤكد أن عوزه السيء السمعة يضر بمصالح الخزينة ويفرض إقالته من منصبه بالكامل والبحث عمن يحل محله، أما الشيوخ الآخرون الذين وجدوا في حالة عجز، والذين أرسلت إليهم دائرة التفتيش المالي ملاحظات شديدة، لا يبدو أنهم يخضعون لعقوبات محددة[1]، كما راسل الوزير الأكبر مصطفى الكعاك شيخ المدينة الشاذلي حيدر مطالبا بإعفاء شيخ السوافة من وظيفته بعدما ألحق خسائر للصندوق بسبب تقاعسه وتفريطه في أموال الدولة[2].

وفيما يلي القيم المالية للعجز الذي خلفته المشيخات الجزائرية حسب الجريدة المتعلقة ببيان نتيجة حساب خلاصة المدينة على يد السيد المتفقد المالي[3]:

المشيخة	عجز في أداء الضريبة	عجز في أداء المساهمة الجهوية	مجموعالعجز بالفرنك
السوافة	812,30	28.724,50	29.536,80
القسنطينية	31,70	11.800,00	11.831,70
الورقلية	135,40	3.150,00	3.285,40
العاصميون	382,40	750,00	1.132,40
توات	186,00	0	186,00
المزابية	0	550,00	550,00
الوهرانية	0	0	0

الجدولرقم32: القيم المالية للعجز الذي خلفته المشيخات الجزائرية حسب الجريدة المتعلقة ببيان نتيجة حساب خلاصة المدينة على يد السيد المتفقد المالي[4].

1 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 103, **Lettre de le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens à Son Excellence le Premier Ministre**, Tunis le 14 Aout 1947.
2- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folios, 31, 33, **Lettre de M. Premier Ministre à Monsieur Cheikh el Médina**, Tunis le 20 Octobre 1947.
3 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 104.
4 - Loc. cit.

وفي مراسلة بتاريخ 12 نوفمبر 1947م من إدارة المال إلى شيخ المدينة مفادها أن حالة الاستخلاصات المالية بإدارة المدينة غير مرضية، بسبب تقاعس المشايخ الجزائريين الذين لم يدفعوا للصندوق منذ شهر ماي من العام المنصرم، فكانت نسب الاستخلاص عند غالبيتهم زهيدة جدا، وإلى غاية 31 ديسمبر 1946م كان المبلغ الذي لا يزال يتعين استرداده هو 16.479.877,30 فرنكًا، ووصل متوسط عمليات استردادهم خلال سنة 1946م بأكمله إلى النسب التالية[1]:

اسم الشيخ	المشيخة	النسبة المئوية
حماني بن عبد الرزاق	شيخ القسنطينيين	% 1.3
محمد القدري بن الحاج سالم	شيخ السوافة	% 1.8
فرحات بن الحسين بن النوى	شيخ العاصميين	% 4.4
الحاج بن عودة بن الأغواطي	شيخ الوهرانيين	% 2.9
أحمد بن الحاج أحمد بن سيد روحه	شيخ الورقليين	% 11.6
محمد بكير بن محمد بن أمحمد	شيخ المزابية	% 12.8
الحاج مبارك بن الزبير	شيخ التوات	% 22.6

الجدول رقم 33: متوسط عمليات استرداد الاستخلاصات المالية بإدارة المدينة من طرف الشيوخ الجزائريين خلال سنة 1946م[2].

نلاحظ من الجدول مدى الصعوبة التي يجدها الشيوخ الجزائريون في استخلاص الضرائب من مواطنيهم خاصة شيوخ القسنطينيين والسوافة والوهرانيين، وحتى البقية لم تكن نسب التحصيل مقبولة، إذ بلغت أكبر نسبة 22.6 %.

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 106 , 107, **Lettre de la Direction des Finances à Cheikh El Médina**, Tunis le 12 Novembre 1947.
2- Loc**. cit.**

وفي رسالة بتاريخ 24 فيفري 1948م من شيخ المدينة إلى الوزير الأكبر مصطفى الكعاك يعلمه أن شيخ السوافة محمد القدري الذي كان يسلم كامل وصولات الجزائريين تطوعا منه، لاقى صعوبة في استخلاص المال من المطلوبين وسلم الوصولات المذكورة مباشرة للمشايخ الجزائريين الذين طالبوا بإجراء عملية الاستخلاص بواسطتهم، وأضاف أن كافة الشيوخ دفعوا ما بذمتهم ماعدا شيخ السوافة الذي طلب تقسيط ما عليه ودفعه على ثلاثة أقساط قريبة الأجل وقد تمّ خلاصه فيما بعد[1].

في تاريخ 05 نوفمبر 1952م رسالة من شيخ السوافة محمد بن القدري إلى وزير الدولة بالإيالة التونسية محمد الطيب بلخيرية يعلمه أن الجراية التي يتقاضاها من الدولة والمقدرة بـ 07 آلاف فرنك شهريا، لاتسمن ولا تغني من جوع في ظل الظروف الراهنة، فقد تعذر عنه دفع كراء المحل، وأنه صاحب عيال وأجرته لم تكف لمصاريف المؤونة والكسوة، ويطالب بمنحه محل سكن ولو بالزاوية أو غيرها ولو عن طريق جمعية الأوقاف ليطمئن على حياته وحياة عياله[2]. وقد راسل وزير الدولة السيد المقيم العام حول وضع شيخ السوافة، وأخبره أن الشيخ يطلب زيادة في الأجر الشهري مقابل الوظائف التي يؤديها، لكن المقيم العام ردّ بأن المنحة الحالية تؤخذ من وزارة الدولة، ولا وجه لمكاتبة الإقامة العامة في هذا الموضوع[3].

وقبل أن نتنقل إلى تنظيم المهاجرين الجزائريين في غير الحاضرة؛ نود أن نذكر أن مهاجري وادي سوف المقيمين بأحواز الحاضرة ألحقوا إداريا سنة 1939م بمشيخة الجريد ونفطة ضمن مشيخات برانية الجنوب بعد أن كانوا ملحقين بقيادة تونس الأحواز[4].

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 108, **Lettre de Cheikh El Médina à Grand Ministre**, Tunis le 24 Février 1948.

2- A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 34, **Lettre de Cheikh Souafa Mohamed Ben Gadri à Monsieur le Ministre d'État Tunisien**, Tunis le 05 Novembre 1952.

3 - A.N.T, S A C 1 D 20/4, Folio 35, **Lettre de Monsieur le Ministre d'État à Monsieur le Résident Général de la République française**, Tunis le 10 Décembre 1952.

4- عبد الواحد المكني، **أهالي الجنوب التونسي بالحاضرة**،المرجع السابق، ص 28.

ب – تنظيم المهاجرين الجزائريين في غير الحاضرة:

قبل فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية؛ كانت السلطات التونسية تعين قائدا للغرابة – الجزائريين– على مستوى بعض المدن التونسية باستثناء الحاضرة، وهذا نظرا لكثرة الجزائريين المستقرين بها، وذلك من أجل تنظيم هؤلاء وإحصائهم وجمع المجابي منهم، ولأن الجزائريين هم في الأصل كانوا منتشرين في أرجاء كل مدينة،وموزعين داخل مشيخات القيادة التونسية، فكان من غير الممكن تخصيص قيادات للجزائريين كما هو الحال للتونسيين في كل مدينة[1].

وبعد فرض الحماية الفرنسية على تونس، ولتقريب المهاجرين الجزائريين من مختلف السلطات الإدارية، أنشأت الإقامة العامة وظائف جديدة، وشرعت في تعيين شيوخ جزائريين تدريجيا على مستوى بعض المراقبات المدنية، فأنشأت مناصب الشيوخ الجزائريين في القيروان سنة 1917م، في بنزرت سنة 1922م، في تالة سنة 1930م، وإلى غاية هذه السنة (1930م) لم يكن تعيين الشيوخ الجزائريين معممًا في جميع المناطق التي أقام واستقر فيها الجزائريون،حيث تم إنشاء هذه المناصب في الواقع في المراكز التي شكّل فيها الجزائريون مجموعات قوية من حيث الحضور[2]، وأصبح المراقبون المدنيون يتمتعون بنفوذهم على الجزائريين، وأصبحوا هم الذين يعينون القياد والمشايخ الجزائريين بعد أن كانت السلطة التونسية هي التي تعين قياد الغرابة ومشايخهم بطلب من الجزائريين أنفسهم[1].

أما قبل تعيين شيخ جزائري بصفة رسمية على مستوى كل مراقبة مدنية، فإن سلطات الحماية أخضعت المهاجرين الجزائريين إلى المشيخات التونسية، فمثلا وعلى مستوى مدينة الكاف؛ فقد حملت دفاتر الحالة المدنية أسماء المولودين الجدد من الجزائريين، ذكرت اسم المولود واسم أبيه وجدّه وانتمائه الجغرافي والمشيخة التي ينتمي إليها، وبذلك وزع أولئك إلى

1– يوسف الجفالي،المرجع السابق، ص 28.

2-Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 113- 246.

مشيخات بنعنين؛ سيدي عمر؛ وادي السواني؛ مشيخة الشرفيين، وقد أشار دفتر سنة 1924م إلى أن محمد بن ساسي بن علي بن صالح السوفي ولد بالكاف في نفس السنة (1924م) وينتمي إلى مشيخة بنعنين[2]، وبالتالي فقد وزع الجزائريون على المشيخات السابقة الذكر قبل تعيين شيخ الجزائريين للمراقبة المدنية بالكاف سنة 1927م.

وفي نهاية سنة 1945م بلغ عدد الشيوخ الجزائريين في كامل البلاد 18 شيخا موزعين كما يلي؛ 07 في الحاضرة تونس؛ وواحد في الضاحية؛ أما الباقي فوزع على المراقبات المدنية الآتية أسماؤها: بنزرت – ماطر – سوق الأربعاء – الكاف – تبرسق – تاجروين – سليانة – القيروان – تالة – صفاقس[3]، وقد أضافت الإقامة العامة مناصب أخرى في توزر سنة 1946م، وعين دراهم سنة 1949م[4].

وفي حالات أخرى، استطاعت السلطات حشد شيخ السوافة في الحاضرة تونس لتحصيل ضريبة الاستيطان في منطقتي مكتر والفحص (المراقبة المدنية بزغوان)، أما التكتلات الجزائرية الصغيرة فقد وجدت نفسها في أغلب الأحيان تحت سلطة الشيوخ التونسيين[5]، فالمهاجرون السوافة المقيمون خارج العاصمة يمكن أن تجد لهم مشيخة خاصة بهم إذا كان عددهم كبير نوعا ما، وإلا فهم موجودين تحت إمرة شيخ تونسي إذا كان عددهم أصغر[6].

ومن الملاحظ أن لا يوجد نص قانوني يحدد الوضع القانوني للمشايخ الجزائريين ومهامهم باستثناء القرار الذي يصدر من المراقب المدني والذي وفقه تقع تسمية الشيخ الجزائري الذي يعتبر عونا للإدارة الفرنسية، وفي نفس الوقت موظفا تونسيا باعتبار القرار

1- يوسف الجفالي،المرجع السابق، ص 28.

2- المرجع نفسه، ص 63.

3- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 90,**Organisation du Cheikhs des Algériens à Tunis**.18 Octobre 1945.

4- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 113- 246.

5- Ibid, pp 113- 114.

6- مراسلة مع الباحث جمال حقي، عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ2019/5/28م.

الرئاسي الذي يعينه ويؤهله لجبي بعض الضرائب، كما أن استقالة الشيخ أو عزله تتم وفق مقترحين صادرين عن المراقب المدني إلى المقيم العام وعن القايد إلى الوزير الأكبر[1].

لذا فإن مجال نشاط الشيخ الجزائري ينحصر في الجانب العرقي دون سواه، فهو يكرّس سلطته على كل الجزائريين المقيمين في حدود مراقبة مدنية أو قيادة معينة، وليس له سلطة على منطقة ترابية، وبذلك تتداخل مهامه مع مهام مشايخ تونسيين آخرين قد تصل معهم إلى حدود المنافسة والتعارض، باعتبار أن هناك من الجزائريين من حملوا الجنسية التونسية[2].

إن جميع المهاجرين الجزائريين باختلاف أصولهم الجغرافية، والمستقرين خارج حدود الحاضرة، يتبعون إداريا إلى شيخ الجزائريين على مستوى المراقبة المدنية أو القيادة التي ينتمون إليها، وفيما يلي أسماء الشيوخ الذين تولوا المشيخة في أهم المراقبات المدنية بالبلاد:

المراقبة المدنية	القيادة	الاسم الكامل للشيخ	تاريخ ومكان الولادة	بداية الوظيفة	تاريخ المغادرة
الكاف	قيادة الكاف	رابح بن طلحة الغربي	خلال 1882م بالكاف (أصيل سوق أهراس)	خلال سنة 1927م	سنة 1929م
		العلمي بن العربي صحراوي	/	مرسوم 01 مارس 1930م	سنة 1939م
		قطوش لخضر بن عبد الله بن عمر	/	مرسوم 15 أفريل 1939م	أعفي لمرضه سنة 1944م
		يونسي محمد الماحي بن الحاج أحمد بن سعد	/	مرسوم 07 أفريل 1944م	02 جويلية 1957م
	قيادة تاجروين	آيت جودي أوفلاح مسعود	خلال 1882م بآيت خليفة	1925م	1929م
		القط الصغير بن محمد بن علي الصغير	خلال 1880م بقسنطينة	1929م	توفي سنة 1942م
		بوغرارة صالح بن علي	/	مرسوم 26 جويلية	أعفي سنة

1- يوسف الجفالي،المرجع السابق، ص 89.

2-المرجع نفسه، ص 89.

		بن أحمد يحياوي		1944م	1945م
		لطيف إبراهيم بن الحاج محمد فريحي	/	مرسوم 07 جوان 1947م	31 مارس 1957م
بنزرت وماطر	قيادة بنزرت	وناس الغزالي بن محمد بن محجوب	/	مرسوم 20 جويلية 1922م	أعفي لمرضه سنة 1944م
		عوادة حسن بن أحمد بن الحاج علي	خلال 1905م ببنزرت	مرسوم 17أفريل 1944م	02 جويلية 1957م
مكتر	قيادة أولاد عون	البدوي الحاج أحمد بن علي	خلال 1878م ببوسعادة	مرسوم 19 جوان 1924م	قتل في سليانة في جوان 1927م
		خلفة يوسف بن صالح بن محمد	خلال 1888م بمكتر	مرسوم 12 سبتمبر 1927م	1932م
		الصادق بن الحاج شبعان " بن زازية "	/	مرسوم 12 أكتوبر 1932م	/
القيروان	قيادة القيروان	حمو بن علي بن عبد الرزاق	/	مرسوم 04 ماي 1917م	/
تبرسق	قيادة تبرسق	صالح بن الحاج أحمد بن محمد بن حديد	خلال 1886م بالحروش (قسنطينة)	مرسوم 31 أوت 1931م	استقال سنة 1936م
		الحاج إسماعيل بن دحمان بن أحمد بن حديد	خلال سنة 1890م بتبرسق	مرسوم 16 أفريل 1936م	01 جويلية 1957م
تالة	قيادة تالة	محمد بن الحاج محمد مقراني	/	مرسوم 16 جويلية 1930م	01 جويلية 1957م
سوق الأربعاء	سوق الأربعاء	ورتي سعيد بن محمد	/	1944م	/
توزر	قيادة توزر	سلطان بن بورقعة	خلال 1906م بتوزر	مرسوم 16 فيفري 1946م	01 جوان 1957م

الجدول رقم 34: قائمة بأهم الشيوخ الجزائريين خارج الحاضرة تونس خلال فترة الحماية[1].

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 113- 245
- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 87, **Lettre de le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens à Monsieur le General Mast , Résident Général de France**, Tunis le 13 Mars 1945
- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 86,

- تدرج سلطات الحماية زمنيا في تعيين الشيوخ الجزائريين عبر المراقبات المدنية والقيادات التابعة لها.
- من العوامل التي تحكمت في تلك التعيينات كثافة المهاجرين المستقرين على مستوى كل منطقة.
- يحمل هؤلاء الشيوخ صفة رعايا فرنسيين – فرنسي مسلم جزائري.

من جانب آخر؛ فقد طالب المهاجرون السوافة بقفصة وبمراكز الحوض المنجمي بتعيين شيخ سوفي خاص بهم وبفتح خط سفر مباشر من الرديف إلى مدينة الوادي، وقد رأت الإدارة بوادي سوف أن هذه المطالب مشروعة وستحقق في المستقبل القريب، لاسيما وأن مصالح هذه المجموعة تتطابق مع مصالح الإدارة، ومن شأن تعيين السلطات العليا للبلاد لموظف مسؤول عن إدارة الجالية السوفية يتمتع بقوة النفوذ ولكنه قابل للتأثر، أن يجعل من الممكن مراقبته بسلطة واستمرارية، وأضافت أن وجود سلطة مدنية من شأنه أن يملأ الفراغ جزئياً، خاصة بعدما ساهم اعتقال بعض القادة النقابيين ثم طردهم لأول مرة في استعادة الهدوء في بيئة خجولة إلى حد ما[1].

وحسب مسؤول المصالح المدنية بملحقة الوادي سنة 1954م، فإن هناك مشكلتان تستحقان في رأيه النظر فيهما في ذلك الوقت الراهن فيما يخص وضع المهاجرين في مراكز الحوض المنجمي[2]:

المشكلة الأولى: على الرغم من حماية وإشراف السلطات الفرنسية في تونس بشكل جيد، إلا أن السوافة سيكونون سعداء بأن يكون على رأسهم مسؤول مسلم من نفس أصلهم، قادر على تبسيط حياتهم اليومية الإدارية والاجتماعية وحتى الأخلاقية إلى حد كبير، هذه

1-- Jean Pigoreau, **Les Confréries Religieuses Musulmanes Dans L' Annexe D' El –Oued,**Administrateur des Services Civils d'Algérie, Ancien Eléve de l'Ecole National de la France d'Outre – Mer, El –Oued, le 15 Decembre 1954, pp 56 - 57.

2 - Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 19.

الرغبة التي يمكن تفسيرها بسهولة من قبل الأشخاص الذين اعتادوا في بلدهم الأصلي لتقديم شؤونهم إلى وكيل سلطة اجتماعية، يمكن بلا شك أن تكون راضية لأن هناك بالفعل شيخ السوافة في تونس العاصمة حيث الجالية السوفية هي أيضا قوية جدا من جميع النواحي.

وسيهتم هذا المسؤول الجديد بمسائل الأحوال المدنية، والمعلومات والاستخبارات، والتجنيد، والمسائل الضريبية؛ وسيسجل هؤلاء باعتبارهم فرنسيين في السجل القنصلي؛فحاليا لا يوجد سوى ستين (60) منهم مدرجين في هذا السجل؛ وسيساعد بشكل فعال مختلف المسؤولين الفرنسيين (المراقبون المدنيون، والقضاة، ورؤساء المناصب، والدرك)، وأخيرا سيساعد السلطات التونسية في تحصيل الضرائب والاستحقاقات، من خلال إدراكهم الكامل لحقوقهم كمواطنين فرنسيين، وسيكون السوافة بالتأكيد أقل ترددا في الوفاء بالتزاماتهم العسكرية بشكل أكثر دقة[1].

المشكلة الثانية: تكمن هذه المسألة في صميم انشغالات المهاجرين، وهي مسألة عودتهم السريعة، في وقت العطلات أو أي فترات من الحرية، إلى بلد يحتفظ فيه الجميع بأقاربهم المقربين وبالعديد من المصالح، حيث يواصل البعض إرسال الحوالات والرسائل بانتظام، ومع ذلك فإن السفر بين المناجم ووادي سوف يتم حاليًا في ظروف سيئة،حيث يجب على المرء ركوب القطار إلى توزر، ثم حافلة بن شاوش من توزر إلى الوادي، مما يستلزم –حسب الحالة وأيام المغادرة – من يومين إلى ثلاثة أيام من السفر مع المبيت والإقامة باهظة الثمن في توزر[2].

فبالنسبة لعامل المنجم الذي لا تتجاوز إجازته خمسة عشر يومًا في السنة، أو بالنسبة للتاجر الذي يتعين عليه تسوية شؤونه بسرعة، أو بالنسبة للعامل اليومي الذي لديه موارد

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 19..
2 - Loc. cit.

قليلة، يخسر أحيانًا ستة أيام في رحلة الذهاب والعودة من وإلى الرديف (أو أم العرائس أو المتلوي) – الوادي، فهذا الوضع يشكل عائقا حقيقيا لهؤلاء[1].

وبالتالي فإن زيادة عدد الرحلات الممنوحة لشركة بن شاوش لن تكون كافية لحل خدمات النقل بين المراقبة المدنية لقفصة وملحقة الوادي،والحل الوحيد الذي لا يمثل أي إزعاج خطير من وجهة نظر سياسية أو جمركية أو خطر طريق، يتمثل في فتح خط مباشر للرديف– الوادي عبر تمغزة ، دوار تبسة الجنوبي ومسار نقرين – حاسي خليفة. هذه الخدمة الجديدة التي طلبها السكان لمدة عامين، سيتم فتحها قريبًا، لأن صفات الجالية السوفية وأهميتها العددية وتماسكها تجعلها بالفعل كتلة مؤثرة ، يتم دائما دراسة وفحص طلباتها من قبل السلطات المختلفة بلطف وإحسان[2].

فقد حاولت سلطات الحماية تعيين شيوخ السوافة في المناطق التي شتهد تكتلا كبيرا للمهاجرين السوافة خاصة في الجنوب الغربي من البلاد التونسية، ففي أم العرائس وبناء على تفويض من المراقب المدني بقفصة؛ تقلّد المهاجر والتاجر السوفي الشايع ميلود بن مسعود بن ميدة منصب شيخ السوافة المقيمين في نزلة السوافة بأم العرائس منذ سنة 1951مإلى غاية سنة 1955م، وقد طلب ترشيحه إن أمكن شيخا للجزائريين، لكن طلبه رفض في ثلاث مناسبات، وقد راسل في هذا الشأن الوزير الأكبر بتاريخ 24 سبتمبر 1955م قائلا:«**في ثلاث مناسبات بالفعل، قدمت طلبات مع تكوين الملفات إلى السيد المراقب المدني لولاية قفصة طلبت بموجبها ترشيحي إن أمكن شيخا للجزائريين، ولم أتلق إلى الآن أية إجابة لطلبي هذا...أرجو أن تتفضلوا بأخذ طلبي بعين الاعتبار**[3]»، أما في منطقة نفطة فقد عيّن الشيخ الصادق بن حميدة شيخا على السوافة هناك[4].

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit., p 20.
2- Loc. cit.
3-A.N.T, S A C 100 D43/1, Folio 02, **Lettre de Chaia Miloud ben Messaoud ben Mida à Monsieur le Premier Ministre Président du Conseil**, Moulares le 24/09/1955.
4– العزوزي هبهوبة، اللقاء السابق.

وقد لعب الشيخ دور الوسيط بين الجزائريين والسلطات المحلية من مراقب مدني وقايد، فيقوم بإعداد قوائم الإحصاء وباستدعاء الشبان للتجنيد في الخدمة العسكرية، كما يقوم بجباية الضرائب منهم، فإن كانوا مجرد رعايا فرنسيين فإن الضرائب تدفع للسلطة التونسية، وإن كانوا حاملين الجنسية الفرنسية فتدفع الضرائب إلى السلطات الاستعمارية، وبذلك شكّل الجزائريون موردا ماليا هاما في تلك المناطق سواء للسلطة التونسية أو للسلطة الاستعمارية شأنهم شأن الأهالي التونسيين[1].

في رسالة بتاريخ 18 نوفمبر 1918م من عامل الأحواز إلى الأمين العام للحكومة التونسية، يعلمه بتعداد الجزائريين الساكنين بمنطقتي الأحواز وطبربة (Tébourba)، حيث بلغ عددهم الإجمالي 381 مهاجرا من مختلف الأعمار موزعين كالتالي:

الأصول الجغرافية	القسنطينيون	العاصميون	الوهرانيون	السوافة	التواتية	الورقلية
التعداد	214	127	24	13	02	01

الجدول رقم 35: تعداد الجزائريين الساكنين بمنطقتي الأحواز وطبربة (Tébourba)[2].

نلاحظ أن تعداد الجزائريين المستقرين في أحواز الحاضرة ضئيلا جدا مقارنة بالمستقرين بالحاضرة، حيث إذا رجعنا إلى الجدول رقم 17 (من الفصل الأول) الذي يمثل تعداد المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس، فإننا نجد الفارق شاسعا، 8.675 جزائريا سنة 1905م، 8.672 جزائريا سنة 1921م، فنسبة مهاجري الأحواز إلى مهاجري الحاضرة تصل إلى 04.39 %، ونفس الملاحظة بالنسبة للسوافة حيث بلغت النسبة 0.49 % (13 مقابل 2.668)، إن تفسير هذه الظاهرة يعود إلى الدور الهام الذي تلعبه الحاضرة تونس اقتصاديا واجتماعيا.

1- يوسف الجفالي،المرجع السابق، صص 89 - 90.

2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 14, **Lettre de Gaïd de la Banlieue à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 18 Novembre 1918.

ويضيف عامل الأحواز أن هؤلاء الجزائريين موزعين على الفئات العمرية الآتية:

الفئة العمرية	من 06 أشهر إلى 15 عاما	من 15 عاما إلى 21	من 21 عاما إلى 30	من 30 عاما إلى 40	من 40 عاما إلى 50	من 50 عاما إلى ما فوق
العدد	116	46	64	61	46	48

الجدول رقم36: الفئات العمرية للمهاجرين المستقرين بالأحواز ومنطقة طبربة سنة 1918م[1]

نلاحظ من خلال هذا الجدول تنوع الفئات العمرية للمهاجرين المستقرين في هاتين المنطقتين، التي تطغى عليها الفئة الصغرى، وهذا ما يعطي انطباعا بمدى استقطاب هذه المناطق للمهاجرين السوافة رغم قربها من الحاضرة.

في 24 جانفي 1920م طالب عامل الأحواز بإناطة خلاص أداء الاستيطان من الجزائريين داخل مدينة تونس به، مثلما هو جار على يده في استخلاص من كان منهم نازلا بعمل الأحواز، متعللا بأن الجزائريين يعتبرون كالطرابلسية أجانب عن التونسيين، وينشأ عن تقسيمهم بين مشيخة المدينة وبين عمل الأحواز صعوبات، حيث يضطر لجعل حسابين أحدهما بإدارة شيخ المدينة والآخر بالأحواز، لكن إدارة المال رأت أن سلخ الجزائريين عن مشيخة المدينة يحدث نقصا في دخل الشيخ، لذا رأت من المصلحة تأخير النظر في هذا الأمر، أما المقيم العام فيرى أن الجزائريين القاطنين بتونس مستوطنون بها منذ مدة طويلة هم وعائلاتهم ويتعاطون التجارة وغيرها بها ويعاملون معاملة التوانسة، وفي سلخهم عن نفر شيخ المدينة جرح لخواطرهم وإدخال تأثير سيء عليهم، لذلك يرى بقاءهم لنظر شيخ المدينة، أما الجزائريون القاطنون بالأحواز فإنهم يكونون لنظر عامل الأحواز[2].

وقد كان رد المراقب المدني تأييد هذا الطرح عندما قال: «**يبدو أن حلّ هذه النزاعات سيكون في التسليم المنطقي لقائد الأحواز الذي هو أيضاً قائد الأجانب لرعاية**

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 14, op.cit.
2 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 03,40,41.

مركز خدمة الضرائب للجزائريين الذين يعيشون في تونس وضواحيها، عندئذٍ سيعتمد شيوخ الجزائريين فقط على "قائد الضواحي" التي يتمتع المراقب المالي بسلطة عليه، ولن تحدث الصعوبات بعد الآن أو على الأقل يتم حلها على الفور[1]»، وقد فصل الأمين العام للحكومة التونسية في هذا الأمر، حيث أكد على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن، أي ترك الجزائريين في تونس تحت سيطرة شيخ المدينة، والجزائريين في الضواحي تحت سيطرة قائد الأحواز[2].

في سنة 1933م بلغ عدد دافعي الضرائب من الجزائريين في باقي المناطق الأخرى من البلاد التونسية– باستثناء الحاضرة – 4.416 دافعا للضرائب، هؤلاء لم يصنفوا حسب أصولهم الجغرافية من طرف الشيوخ الجزائريين، موزعين كما يلي:

المشيخات	بنزرت	الكاف	تاجروين	تبرسق	مكثر	تالة
عدد دافعي الضرائب	974	917	784	948	174	619
المجموع	4.416					

الجدول رقم 37: عدد دافعي الضرائب من الجزائريين في باقي المناطق الأخرى من البلاد التونسية سنة 1933م[3].

في سنة 1944م وبموجب مرسوم بايلكي تم تعيين يونسي محمد الماحي بن حاج أحمد بن سعد لوظيفة شيخ الجزائريين بمدينة الكاف وعودة حسن بن أحمد بن حاج علي ،شيخا بمدينة بنزرت، لكن المقيم العام الجنرال ماسط **(MAST)** أبلغ الأمين العام للحكومة التونسية أن الإجراء المستخدم لهذه التعيينات غير قانوني، لأن شيوخ الجزائريين بصفتهم "رعايا فرنسيين"، معينون بمرسوم من المقيم العام، ولا يتدخل "أمر الباي" إلا لتمكينهم من

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 44, op.cit.
2 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 48, 49,**Lettre de le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisienà Monsieur le Directeur Général des Finances**, Tunis 06 Avril 1920.
3 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 68, op.cit.

تحصيل الضرائب التونسية التي يدفعونها لهم رعاياهم، من ناحية أخرى لم يتم الاتصال بمصالح الإقامة العامة التي لها صلاحياتها في هذه التعيينات، لذلك تود الإقامة العامة أن تلفت انتباه خدمات الأمانة العامة إلى عدم اتخاذ أي قرار بشأن شيوخ الجزائريين في المستقبل دون الحصول على موافقة مسبقة من المقيم العام[1]، لكن الأمين العام أبلغه أن الإقامة العامة والمراقبة المدنية على علم بكل تفاصيل هذه التعيينات[2].

وفي رسالة بتاريخ 07 جوان 1946م مراسلة من الأمين العام للحكومة التونسية إلى رئيس إقليم بنزرت، يعلمه باقتراح المراقب المدني لسوق الأربعاء (جندوبة حاليا) تكليف الشيوخ الجزائريين بكافة الصلاحيات المالية والإدارية المخولة لزملائهم التونسيين، ويرى الأمين العام أن هذا التكليف يعد مغامرةّ ومخاطرة، لأن الجزائريين في باقي المراقبات المدنية – ما عدا الحاضرة – مشتتون، ولا يمكن للشيخ أن يسيطر عليهم، وهذا ما سيشجع الجزائريين لاحقا من الهروب من التزاماتهم المالية.بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجزائريين، على الرغم من التقارير التي تفيد بأنهم مترددون تمامًا في سلطة الشيوخ التونسيين على مدى عدة سنوات، لم يقدموا على حد علم قسم الدولة أي شكاوى في نظرهم للتهرب من سلطتهم[3].

ويضيف الأمين العام أن هذه المسألة معقدة للغاية، فبالرغم من دراستها بعناية في سنتي 1936م و1937م على وجه الخصوص، إلا أننا لم نتمكن بعد من الحصول على حل، ومن جهة أخرى فإن مدير المالية يوصي بالمحافظة على النظام الأساسي القائم، كما

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 84, **Lettre deGeneral Mast , Résident Général de France à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 16 Juin 1944.
2 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 86, **Lettre de le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens à Monsieur le General Mast , Résident Général de France,** Tunis le 20 Juin 1944
3- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 99, 100, **Lettre de le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens à Monsieur le chef de la région de Bizerte**, Tunis le 07 Juin 1946.

أن المقيم العام اعتبر أنه من الأفضل تأجيل تسوية هذه المسائل المبدئية المختلفة في الوقت الحالي على الأقل[1].

بموجب مرسوم من المقيم العام بتاريخ 14 جويلية 1927م، منحت علاوة سنوية قدرها 1500 فرنك لسبعة شيوخ جزائريين في المراقبة المدنية بتونس، ثم منح نفس التعويض لشيخ بنزرت، ومنذ الأول من جانفي 1930م ارتفع السعر إلى 1.800 فرنك، كما أحدثت زيادة في الأجرة الشهرية التي أصبحت 300 فرنك للشيوخ الجزائريين الآخرين في مدن الكاف، تاجروين، مكثر(**Maktar**) ، تالة وتبرسق[2]، وبموجب مرسوم من المقيم العام بتاريخ 08 سبتمبر 1944م، منح الشيوخ الجزائريون علاوة شهرية قدرها 1000 فرنك[3]

لقد أشار " آلان مسعودي "(**Alain Messaoudi**) إلى أن المهاجرين الجزائريين في تونس لا يسعون إلى التقارب الوثيق مع السلطة الفرنسية، لأنهم يفضلون العيش منفصلين ويقتصرون عموما على موقف الحياد المهذب، كما يمتنع البعض منهم عن دفع رسوم التسجيل والهروب من الخدمة العسكرية، ومنذ سنة 1955م بدأ العديد من المراقبين المدنيين– خاصة في المناطق التي لا تشهد تجمعا كبيرا للمهاجرين الجزائريين – يواجهون بعض الصعوبات في العثور على مرشحين مناسبين للمشيخة من هؤلاء(لهم ولاء لفرنسا وتأثير على الجزائريين) لضمان الإشراف على المهاجرين، وقد أصر المراقبون على عدم رغبتهم في الاتصال بالسلطات الفرنسية دون حتى الاستشهاد بمقتطفات من التقارير في شأن تلك الصعوبات[4].

1 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 99, 100, **op.cit.**
2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 67, **Note du Monsieur le Résident Général de la République française**, Tunis le 20 Janvier 1932.
3 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 94, **Lettre de le Directeur des Finances à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien,** Tunis le 03 Décembre 1945.
4- Alain Messaoudi, **Une dimension juridique… op.cit.**, p298.

ثالثا: علاقة الشيوخ السوافة بالرعية وبالسلطة:

01- علاقة الشيوخ السوافة بالرعية:

كما ذكرنا سالفا؛ فإن وظيفة الشيخ صعبة للغاية نظرا لثقل المهمة ولاحتكاكه المباشر بالأهالي،ولأن استخلاص الضرائب وتجنيد أبناء الأهالي من الأمور التي لا يستسيغها هؤلاء، فكثيرا ما يهرب المهاجرون من تسجيل ولادات أبنائهم تخوفا من الضرائب والتجنيد، وحتى وإن تمّ التسجيل فهو في غالب الأحيان تصريح[1]، إضافة إلى أن بعض الشيوخ قد استغلوا سلطتهم على هؤلاء وتجاوزوا حدودهم في ظل ضعف مراقبة السلطات المسؤولة.

وأمام هذه الحقائق؛ فهل ستكون علاقة الشيخ مع رعيته علاقة طيبة تسودها الصفات النبيلة كالمحبةوالتعاون والتفاهم، أم ستكون العلاقة عكس ذلك؟.

لقد كشفت وثائق الأرشيف التونسي عن عقم هذه العلاقة، وعن حجم التصادم الذي وقع بالفعل بين الشيوخ وجزء من رعيتهم، والذي تطور إلى حد انقسام الرعية فيما بينها، وبذلك تكون القبائل والعروش المختلفة التي تشكل المجموعة العرقية أو الجغرافية الواحدة، قد نقلت خلافاتها القديمة بوادي سوف إلى بلاد المهجر، وهذا ما يخدم "**سياسة فرّق تسد** " التي تصبو إلى تحقيقها السلطات الاستعمارية، ومن الملاحظ أن الصراعات والانقسامات لم تكن موجودة فقط بين الأهالي السوافة فقط، بل توسعت أيضا إلى بعض المشيخات الجزائرية، كمشيخة توات التي كان فيها الانقسام بين مهاجري توات ومهاجري عين صالح، هؤلاء الأخيرين احتجوا ضد تجاوزات شيخ توات وطالبوا بتعيين شيخا من عين صالح خاص بهم[2].

1- يوسف الجفالي،المرجع السابق، ص 64.

2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 17, Lettre de les **Touaregs d'In-Salah àMonsieur Résident Général à Tunis, Tunis 15 Mars 1919.**

ومن جانبه، فقد اعترف المراقب المدني بتونس سنة 1923م بمشقة مهنة الشيخ حيث صرح بعد تحقيقاته في الشكاوي التي قدمها الأهالي السوافة ضد شيخهم علي بن سلطان بقوله: « **من هذه التفاصيل الأخيرة، يبدو من السهل الحصول على فكرة عن عقلية هؤلاء المواطنين والصعوبات التي من المتوقع أن يواجهها الشيخ في ممارسة مهامه** »[1].

ولتحديد أسباب ومظاهر هذا الصراع، وللكشف عن حقيقة العلاقات القائمة بين الطرفين؛ سنحاول عرض أهم المراسلات والشكاوي التي تعلقت بهذا الجانب، ومقارنة بباقي الشيوخ السوافة فإن فترة الشيخ علي بن سلطان كانت أطول الفترات التي اشتد فيها الصراع وبلغ فيها ذروة القطيعة مع الرعية، وقد تحكمت في تغطيتنا للأحداث والوقائع التي ميزت تلك العلاقة وثائق الأرشيف التونسي التي سنختار نماذج منها[2]:

الشكوى الأولى: في رسالة شكوى تقدم بها مجموعة من السوافة الساكنين بحي السبخة في منطقة باب الجزيرة بتاريخ 05 جوان 1919م ضد علي بن سلطان المقيم آنذاك في منطقة الأحواش بالمرسى، مفادها أن الشيخ لم يصدر أبدا قسيمات للمبالغ المدفوعة من طرف المجموعة، كما أن الشيخ ذهب إلى منطقة وادي سوف بداية العام الجاري، وجلب وثائق تثبت ولادتهم في الجزائر للتهرب من أداء الخدمة العسكرية من بينهم مولودون في تونس، وقد استطاع منح صفة جزائري محمي من فرنسا لتونسيين اثنين هما إبراهيم وأخوه العربي بن فتح الله بن الحاج عمار[1].

الشكوى الثانية: بتاريخ 07 مارس 1922م تقدم أحد المهاجرين السوافة – الذي أخفى اسمه واكتفى بكتابة الأحرف الأولى منه باللغة الفرنسية– بشكاية إلى المقيم العام ضد شيخ السوافة علي بن سلطان، مفادها أن الشيخ يجمع في كل مرة الأموال من مواطنيه

1-A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 78,op.cit.

2– تباينت ملفات الشيوخ السوافة من حيث عدد الوثائق: محمد بن الحاج أحمد الفاسي = 10 وثائق / علي بن سلطان = 91 وثيقة / أحمد بن محمد بن سعد = 17 وثيقة / محمد القدري بن الحاج سالم = 35 وثيقة

بداعي تزويج ابنه، وأن الشيخ يهدده بإلحاق اسمه في قائمة دافعي ضريبة الاستيطان في حالة عدم دفع المساعدات المالية له، ويستشهد أنه لا يقيم في الحاضرة تونس وإنما قدم إليها مؤخرا من أجل العمل، وقد كشف في رسالته بقيمة الضرائب التي كان قد دفعها إلى مصلحة الضرائب بالوادي خلال الفترة (1915 – 1921م)، وأضاف أنه يحمل جواز سفر صادر من بسكرة بتاريخ 21 نوفمبر 1921م[2].

الشكوى الثالثة: بتاريخ 23 مارس 1922م أبلغ المراقب المدني المقيم العام بشكوى ضد شيخ السوافة من طرف المهاجر الحبيب بن حسن بن حنيفة، وأفاده بأن المشتكي كان مدينًا بمبلغ 113 فرنك فرنسي قيمة طوابع الاستيطان التي أعطاها شيخ المدينة لشيخ السوافة في أوت 1921م، وفي الوقت الذي طلب فيه الشيخ بن سلطان من الحبيب تسوية ضرائبه، غادر الأخير – الذي يعيش في تونس لأكثر من 20 عاما – إلى وادي سوف، ثم عاد قبل بضعة أشهر حاملا تصريح سفر أصدره مؤخرا السيد رئيس ملحقة الوادي، وبعد أن طالبه الشيخ بإلحاح بدفع ضرائبه، قدم شكوى ضده إلى هذه المراقبة المدنية، والجدير بالذكر أن المشتكي هو في وضع غير نظامي ولم يتم تسجيله مع الرعايا الفرنسيين الجزائريين، وقد تم إخطاره رسميًا إما بالمغادرة والاتجاه إلى الحدود أو دفع ما عليه من ضريبة الاستيطان، وقد قبل ذلك على مضض، وللانتقام من الشيخ قدم شكوى كاذبة ضده[1].

الشكوى الرابعة: رسالة من ناس وادي سوف بتونس إلى المقيم العام ضد شيخ السوافة بن سلطان بتاريخ 05 ديسمبر 1922م، يعلمونه بأن هذا الشيخ السيئ والشرير ينتقم منهم بعدما تعرف على أسمائهم في شكواهم ضده قبل أيام، وبالأمس قام بتزوير اسم وسن المسمى إبراهيم بن عبيد السوفي، حيث سجله باسم ابنه الشاذلي البالغ من العمر 22 سنة في المراقبة المدنية، واتهمه بأن له ابنة تبلغ من العمر 05 سنوات ولم تسجل في إحصاء

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 46,**Lettre deGroupe de Souafa à M.le Secrétaire général du Gouvernement Tunisien**, Tunis le 05 Juin 1919.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 49, **Lettre à M. le Résident Général**, Tunis le 07 Mars 1922.

سنة 1918م، وأن هذا الشيخ تعرض للمحاكمة في المحكمة التأديبية منذ سنين وسلطت عليه عقوبة السجن، إضافة إلى أنه تدخل مع شيخ القادرية لمساعدته في إثبات شهود زور ضد المقيم العام وعقيد عسكري في قضية اغتيال الناشط السياسي الفرنسي " الماركيز دي موريس "(Marquis de Morès) سنة 1896م في منطقة الواطية بالحدود التونسية الليبية، كما أن الشيخ استعمل الوثائق المزورة في قضية محمد بن الخزان، ليختم هؤلاء رسالتهم بطلب إقالة الشيخ وفتح تحقيق معمق، وفي حالة التماطل سيوجهون رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي[2].

الشكوى الخامسة: وفي رسالة مستعجلة بتاريخ 13 ديسمبر 1922م من المقيم العام إلى المراقب المدني بتونس، يعلمه بورود شكوى مجهولة ضد الشيخ علي بن سلطان، فيما تعلق بالانتهاكات المتعددة التيارتكبها، ويطالبه بفتح تحقيق في هذا الأمر[3].

الشكوى السادسة: بتاريخ 14 ديسمبر 1922م من بعض المهاجرين السوافة المقيمين في تونس إلى المقيم العام مفادها أن الشيخ يقوم بتزوير الحقائق ويخفي عن مصالح الحالة المدنية حوالي 18 مهاجرا سوفيا من المقيمين بتونس، فقد غالط الإدارة بأن البعض من هؤلاء رجع إلى موطنه الأصلي وادي سوف والحقيقة أنهم موجودون ويمارسون أعمالهم في تونس؛ ومن هؤلاء يذكرون العيد بن الوادي القاطن بوكالة العشي بساحة الغنم، ويعمل في الميناء في الشركة الفرنسية للشحن (= Compagnie générale transatlantique CGT)، كما غيّر معلومات البعض واستبدلها بأسماء أشخاص آخرين أو بتقديم عناوين إقامة غير صحيحة، مثل قدور بن مسعود البلوش، الذي قدّم الشيخ في بياناته أنه يسكن نهج الحجامين رقم 71، لكن العنوان الحقيقي هو نهج سيدي بلحسن، أو بأن هذا الشخص

1 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 50, **A.S. Plainte contre le cheikh des Souafas,** Lettre de M. le Contrôleur Civil de Tunis à M. le Résident Général, Tunis le 23 Mars 1922.
2 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 50, A.S. **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de les Gens du Souf à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 05 Décembre 1922.
3 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 51, **Lettre deM. le Résident Général à M. le Contrôleur Civil de Tunis**, Tunis le 13 Décembre 1922.

متوفي كما فعل مع محمد بن محمد بن الحاج عبد الله الساكن بنهج سيدي بوشوشة، من جهة أخرى يوجد ثلاثة سماسرة في خدمة الشيخ يجمعون الأموال من الوافديين الجدد بحجة أنه صرف في زواج ابنه 50 ألف فرنك، أما الذين تقدموا بالشكوى فهم[1]:

1. الساسي بن إبراهيم بن عمار بن عون المصعبي: الساكن بساحة سيدي ناجي.
2. علي بن عبد القادر بن الحاج: بشارع سيدي بوقميزة.
3. الجيلاني بن أحمد بن الحاج: بشارع الحجامين.
4. علي بن المولدي بن بالنور: بزنقة الحمال.
5. عبد القادر ولد أحمد: بزنقة الحمال.
6. محمد بن عمر الجيقو الزقيمي: بشارع باب منارة.
7. مسعود بن عمر الجيقو: بشارع باب منارة
8. عمارة بن محمودي: بشارع الجنينة
9. علي بن النفطي وأخوه طليبة.
10. العيد بن الوادي: وكالة العشي بساحة الغنم، يعمل في الميناء في الشركة الفرنسية للشحن (CGT).
11. الصغير بن محمد بن عثمان: بنهج الجمعة راس المشاف.
12. البشر بن محمد بن عمان: بنهج الجمعة راس المشاف.
13. أحمد بن إبراهيم بن الجلة: بنهج الجورمان.
14. العيد بن العيد القدري: بنهج رأس الدرب.
15. محمد الطاهر بن الطيب بن عبد الله بن ناجي: بنهج سيدي بلحسن.
16. محمد بن أحمد بولوسة الذي أخفاه رغم وضعيته المتيسرة، ودفع بتسجيل وإحصاء أخويه العاجزين ماديا: بنهج العلماء.

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 52 , **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de les Gens du Souf à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 14 Décembre 1922.

17. محمد بن محمد بن الحاج عبد الله: بنهج سيدي بوشوشة، وضع في حالة موت.
18. قدور بن مسعود البلوش، قدم الشيخ في بياناته أنه يسكن نهج الحجامين رقم 71، والعنوان الحقيقي نهج سيدي بلحسن[1].

الشكوى السابعة: مراسلة المهاجر عمر بن عبد الله بن غبنة البالغ من العمر 28 سنة إلى المقيم العام بتاريخ 07 جانفي 1923م، يحتج ضد الشيخ الذي سجله في قائمة المجندين في الخدمة العسكرية، ورغم تجاوزه سن الخدمة العسكرية فإن الشيخ صرح بأن المدعو عمر يبلغ من العمر 22 سنة فقط، كما أن الشيخ حذف عمدًا 12 شابا من قوائم التجنيد، وقد تمّ استدعاء هؤلاء جميعا بما فيهم عمر إلى الرقابة المدنية للتحقيق، وبتاريخ 29 أفريل 1923م قدّم نفس المهاجر شكوى أخرى تشير إلى أن 49 شخصاً لم يسجلوا خطأً في الخدمة العسكرية، وقد تمّ كذلك استدعاء هؤلاء التسعة وأربعين باستثناء أولئك المقيدين بسجلات فئة 1923م، ولتجنب أي خطأ أحضر صاحب الشكوى وشيخ السوافة وشيخ القسطنطينيين[2]، وبعد التحقيق والتحري وجد أن الشكاوى لا أساس لها من الصحة، ولم يخفي الذين تم استدعاؤهم عدم رضاهم عن إزعاجهم، وأشار البعض إلى أنه نتيجة لاستدعائهم فقدوا أجرة يومهم[3].

الشكوى الثامنة: في مراسلة بتاريخ 12 جانفي 1923م من المراقب المدني إلى المقيم العام، يرد فيها عن رسالته السابقة بتاريخ 19 ديسمبر 1922م المتعلقة بالتحقيق في شكوى وصلته مجهولة المصدر ضد علي بن سلطان، فيبلغه المراقب بأنها متعلقة بالمسمى الشاذلي بن إبراهيم بن عبيد الذي وصل قبل شهرين من بلده الأصلي، وقد توجه إلى المراقبة المدنية في أكتوبر الماضي لطلب إصدار شهادة الجنسية، وقد أعلن أنه يبلغ من العمر 31

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 52 , **op.cit.**
2 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios, 76, 77, **Déclarations du Amor ben Abdallah ben Guebana**. folio 78, op.cit.
3- Loc.cit.

سنة، لكنه تبين أنه من مواليد سنة 1900م، أما الاتهامات الأخرى المرفوعة ضد شيخ السوافة فهي غامضة لدرجة أنه لا يبدو للمراقب المدني من الممكن الاحتفاظ بها[1].

الشكوى التاسعة: تمثلت في 03 رسائل حملت شكايات المهاجر الحبيب بن ناصر احويته السوفي ضد الشيخ علي بن سلطان ومساعديه أحمد بن صالح الشاقوري؛ علي بن عمار السوفي؛ محمد بن مسعود؛ والعيد بن ناجي؛ فكانت الرسالة الأولى بتاريخ07 فيفري 1923م إلى المقيم العام بتونس، أما الرسالتين الأخريين فكانتا بتاريخ 21 مارس 1923م، أرسل أحدهما انطلاقا من تونس إلى الحاكم العام بالجزائر والأخرى إلى المقيم العام بتونس، مفادها أنه لما قدم إلى تونس في شهر نوفمبر 1921م، طالبه هؤلاء بدفع 15 فرنكا كمساهمة مالية من أجل مساعدة الشيخ على تزويج ابنه، ولما رفض استدعته المراقبة المدنية وطالبته بدفع ضرائب الاستيطان لمدة 09 سنوات (من 1914م إلى 1922م)، وأمام رفضه تمّ سجنه لمدة يومين وأجبر على الدفع[2].

الشكوى العاشرة: رسالة بتاريخ 12 فيفري 1923م من طرف البشير بن عثمان بن لشهب السوفي إلى المقيم العام، يقول أنه ومنذ عامين جاء أخيه الصغير لخضر البالغ من العمر 15 سنة ليستقر معه في تونس، لكن الشيخ ورغم صغر سن أخيه حاول تجنيده في الخدمة العسكرية، بينما يتمتع 38 مواطنا بالإعفاء من الخدمة مقابل مبالغ مالية كبيرة استلمها الشيخ، وفي نفس الوقت يطالب الشيخ أخيه بدفع المال لإعفائه، لكن البشير رفض بحجة أنه هو أيضا مؤجلا بسبب مرضه للخدمة العسكرية ولا يمكن تجنيدهما معا وهما الوحيدان اللذان يعولان عائلتهما المعوزة[3].

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 53, **Enquête pour Plainte anonyme portée contre le cheikh des Souafas, Ali ben Sultan, Lettre de M. le Contrôleur Civil à M. le Résident Général**, Tunis le 12 janvier 1923.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 54, 63, 64, **réclamationformulée par le nommé Lahbib Ben Naceur,Lettre de Gouverneur Général de l'Algérie à à monsieur le résident de France à Tunis,** Alger, le 6 avril 1923.Folio 78. Op.cit.
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 69 , **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Bachir ben Othman ben Lacheb Essoufi à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 12 Février 1923.

الشكوى الحادية عشر: شكاية الأخوين البشير والصغير بن محمد بن عثمان بن مبروك ضد بن سلطان 09 مارس 1923م إلى المقيم العام، بالرغم من أنهما من وادي سوف فإن الشيخ سجلهما وجندهما في الخدمة العسكرية سنة 1918م، وحتى يتركهما على حالهما طالبهما بدفع مبالغ مالية، فأعطيا مبلغ 105 فرنك على ثلاث دفعات عن طريق مساعده علي بن عمار، وبعدها مبلغ 130 فرنك على ثلاث دفعات أيضا عن طريق أحمد بن صالح بن شاقوري، ويطالبان بالتحقيق في تجاوزات الشيخ ووقفه عند حده وإرجاع أموالهما المقدرة بمبلغ 235 فرنك[1].

الشكوى الثانية عشر: مراسلة11 مارس 1923م من المشتكي صالح بن محمد فرح إلى المقيم العام مفادها أن الشيخ علي بن سلطان طلب منه في سنة 1922م مبلغ 150 فرنكًا مقابل عدم تسجيل شقيقه المنوبي في قائمة الخدمة العسكرية، وبعد دفع المبلغ المذكور لم يستدع سنة 1922م، لكنه تمّ استدعاءه ثم توقيفه في السنة الموالية من طرف مصالح الدرك التي قادته إلى منطقة سوق أهراس، لذا فإنه يطلب فتح تحقيق حول هذا التظلم[2].

الشكوى الثالثة عشر: مراسلة 12 مارس 1923م من محمد بن التجاني السوفي إلى المقيم العام، مفادها أنه هو ووالده دفعا مبلغ 75 فرنك إلى الشيخ عن طريق مساعديه علي بن عمار بن عون والعيد بن أحمد بن تريكي سنة 1921م، مقابل إعفاء أخيه العيد من أداء الخدمة العسكرية، لكنهم تفاجؤوا باستدعاء ابنهم، وبالتالي يطالبون فتح تحقيق في ذلك[3].

الشكوى الرابعة عشر: شكاية 13 مارس 1923م من محمد بن عمر التومي السوفي إلى المقيم العام، يشتكي من أن ابنه قدور قد أعطى الشيخ تصريح سفر ولم يعيده إليه، هذا التصريح رقم 659 المؤشر عليه في بسكرة يوم 20 نوفمبر 1922م كفيل بأن يعفي ابنه من

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 65 , **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de les frères Bachir et Sghir ben Mohamed ben Othman ben Mabrouk à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 09 Mars 1923.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 74 , **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Salah ben Mohamed Farh à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 11 Mars 1923
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 75 , **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Mohamed ben Tijani Essoufi à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 12 Mars 1923

الخدمة العسكرية، لكن الشيخ قام بتسجيل ابنه في قائمة التجنيد، ويطالب بالتحقيق في هذا الشأن[1].

الشكوى الخامسة عشر: شكاية 13 مارس 1923م من الأخوين علي وطليبة أبناء محمد النفطي السوفي إلى المقيم العام، تتعلق باستدعائهما إلى الخدمة العسكرية رغم كبر سنهما (يبلغ علي من العمر 35 سنة) وأنهما مولدان بوادي سوف، ولإعفائهما من الخدمة العسكرية دفع والدهما لوسيط الشيخ العيد بن علي الهاملي مبلغ 50 فرنكاً قبل ثلاثة أشهر ونصف، وهما يطالبان بإعفائهما منالخدمة العسكرية وبفتح تحقيق وإرجاع المبلغ المدفوع، لكن بعد التحقيق تبين أن الأخوين لا يخضعان للشروط الخاصة بالخدمة العسكرية، كما أن الشيخ ينفي تلقي الأموال[2].

الشكوى السادسة عشر: مراسلة بتاريخ 14 مارس 1923م من الأخوة؛ لعبيدي وإبراهيم وقدور أبناء عمار بن الشريف الحميدي من عرش أولاد حميد إلى المقيم العام، يشتكون ضد الشيخ الذي سجلهم في قائمة الخدمة العسكرية رغم كبر سنهم، حيث أصغرهم يبلغ من العمر 35 سنة، وقبل 05 سنوات تمّ سجن لعبيدي وإبراهيم 03 أيام في السجن المدني لرفضهما إعطاء هدية مالية للشيخ في انتظار ترحيلهما إلى الحدود الجزائرية التونسية، لكن الإخوة اضطروا من أجل البقاء في الحاضرة تونس إلى دفع مبالغ مالية بلغت 800 فرنك إلى الشيخ ابتداء من سنة 1917م إلى سنة 1923م، وهم يطالبون بالتحقيق في هذه التجاوزات[3].

الشكوى السابعة عشر: شكاية 14 مارس 1923م من لخضر بن عبد القادر بن بده من مواليد 1884م إلى المقيم العام، تعود قضيته إلى سنة 1918م، لكنه لم يجرؤ على

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 67. Op.cit.
2 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 72, 78. Op.cit.
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 70, **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre des trois frères El Abidi; Ibrahim et Kaddour ben Amar ben cherif el Hamidi Essoufi à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 14 Mars 1923. Folio 78. Op.cit.

الشكوى خوفا من انتقام الشيخ، وبعد أن شكا الأغلبية ضد الشيخ خلال سنة 1923م تقدم أيضا بشكايته التي مفادها أنه تمّ تسجيله في الخدمة العسكرية، وعندما رجع إلى وادي سوف لإحضار شهادة ميلاد تثبت سنه ومكان ولادته، طالبه الشيخ عن طريق وسيطه علي بن عمار بدفع 75 فرنكا، كما دفع صهره التجاني بن محمد بن عون البالغ من العمر 16 سنة مبلغ 50 فرنكا، وكلاهما دفعا خوفا من الانتقام[1].

الشكوى الثامنة عشر: شكاية بتاريخ 14 مارس 1923م من البشير بن أحمد الكوت إلى المقيم العام، يقول أنه أثناء غيابه سنة 1922م في وادي سوف، قام شيخ السوافة بتسجيل ابنه الساسي في الخدمة العسكرية رغم أنه من مواليد وادي سوف، فاضطرت زوجته دفع مبلغ 50 فرنكا إلى الحاج العيد بن دبياح، ويضيف أن زوجته أخطأت في دفع هذا المبلغ لأن ابنها ولد في وادي سوف ولا تتوفر فيه شروط أداء الخدمات العسكرية التي يمكن إثباتها بتصريح السفر الذي أعطاه للشيخ في نفس الوقت مع مبلغ 10 فرنكات للتأشيرة[2].

الشكوى التاسعة عشر: شكاية بتاريخ 18مارس 1923م من محمد بن عمارة بن الدهام السوفي[3] إلى المقيم العام، يشكو من الشيخ الذي سجل ابنه إبراهيم للتجنيد العسكري رغم أنه تلقى عن طريقه مبلغ 35 فرنكًا لإعفائه، ويقول أن ابنه غير معني بالتجنيد لأنه مولود في وادي سوف، لذلك يطالب بالتحقيق في هذه التجاوزات[4].

الشكوى العشرون: رسالتان من لخضر بن البشير بن محمد بتاريخ 14 أفريل 1923م، تحملان شكاية ضد علي بن سلطان، إحداهما إلى المقيم العام والأخرى إلى المراقب المدني، مفادها أنه قام سنة 1921م بزيارة إلى منطقته وادي سوف، وعند رجوعه

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 71, **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Lakdar ben Abdelkader ben Bedda à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 14 Mars 1923

2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 73 , **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Bachir ben Ahmed el kout à M. le Ministre Résident Général**, Tunis le 14 Mars 1923.

3- ينظرإلى الملحق رقم 13، **نص الشكاية ضد علي بن سلطان بتاريخ 18 مارس 1923م.**

4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 68 , **Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Mohamed ben Amara ben Daham Essoufi à M. le Ministre Résident Général,** Tunis le 18 Mars 1923.

إلى تونس أخبره والده أنه تمّ استدعاءه إلى الخدمة العسكرية تحت اسم آخر مشابه – لخضر أو قويدر بن الطالب البشير، ولمّا اتصل بالشيخ لتسوية وضعيته طلب منه هذا الأخير مبلغا ماليا، فأعطاه مبلغ 302 فرنك من أجل إعفائه من الخدمة العسكرية، وتمّ تسجيله في سجل الجزائريين المحميين فرنسيا، لكن وضعيته لم تسو، إذ بقي محل بحث من طرف مصالح الدرك التي تمكنت من اعتقاله فيما بعد باعتباره متمردًا ووضعه تحت تصرف السلطة العسكرية، وسيتم إطلاق سراحه بمجرد تحديد وضعه بوضوح، وهو يطلب في هذه الرسالة تسوية وضعيته أمام تواطؤ شيخ السوافة[1].

الشكوى الواحدة والعشرون: في شهر أفريل 1923م رفع المشتكون قضيتهم وشكواهم ضد الشيخ عن طريق القضاء، عن طريق رسالتين رفعهما المحامي " بونان " (**J. BONAN**) إلى المقيم العام، الأولى بتاريخ 6 أفريل 1923م، ذكر فيها المحامي بأنه تلقى زيارة العديد من المهاجرين السوافة الذين يشكونمن تصرفات شيخهم، ويقسّم المحامي المظالم التي رفعها هؤلاء المواطنون إلى ثلاثة أنواع: بعضها يتعلق بالمعلومات المقدمة لغرض التجنيد، والبعض الآخر يتعلق بالتسجيل في سجل الجزائريين ودفع الضريبة الشخصية، والفئة الثالثة تتعلق بإساءة استخدام السلطة التي تمارس من أجل الحصول بشكل تعسفي على دفع مبالغ مالية غيرمستحقة[2].

ويؤكد المحامي أنه رغم خطورة الأحداث التي وقعت، والتي أبلغها الضحايا إما إلى مقر الإقامة العامة أو إلى المراقب المدني في تونس لغرض التحقيق، إلا أنه لم يتم تقديم أي حل لهم لعدة أشهر، ولم يتم استجواب أصحاب الشكاوي أو مطالبتهم بتقديم أي دليل يدعم

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 66, Folio 78,op.cit.
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 60, **Lettre de M.J. BONAN avocat au barreau de Tunis à Monsieur le ministre Résidence Générale**, Tunis le 06 Avril 1923.

شكواهم، ويبدو أن الشيخ الذي يدرك هذه الحقائق ويؤمن بالإفلات من العقاب ويضاعف أفعاله من خلال ممارسة أعمال انتقامية حقيقية ضد المدعين[1].

وقد استطاع المحامي قبل حوالي أسبوعين مقابلة السيد المراقب المدني لتونس الذي أكد له وجود العديد من الشكاوى ضد الشيخ، وأضاف له أنه إذا كانت هذه الشكاوى مبررة حتى جزئياً، فهناك أسباب جدية بما يكفي لوضعه قيد الملاحقة الجنائية.

ومع تقاعس السلطات المعنية بدأ الهيجان الحقيقي في السيطرة على المهاجرين السوافة الذين سخر منهم شيخهم، فقبل أيام قليلة طلب هذا الشيخ تدخل مفوض الشرطة في الدائرة الرابعة لإيقاف الدعاوى المرفوعة ضده.

ومن جهتهم طالب المشتكون بإجراء تحقيق عادل وسريع، وتوكيل قوات الدرك بالتحقيق لأنهم يخافون من تأثير الشيخ على السلطات الإدارية الأخرى[2].

ويشير المحامي إلى أن شيخ السوافة يخشى قرار الإقالة ويرغب في منعه عن طريق الاستقالة، ويحاول من جهته وعن طريق التأثيرات توريث ابنه أو شخص مقرب والذي سيمكنه من تكريس أخطائه المسيئة.

وفي ختام رسالته يذكر لنا المحامي نقطة مهمة في خلفية هذه الاحتجاجات، التي من ورائها الانقسامات القبلية، فيقول في هذا الصدد: « **إن زبائني يشيرون لي بحق إلى أنهم يخشون في الغالب من فئات "المصاعبة والعزازلة"، وأنهم حشدوا شعب الزقم وقمار لقضيتهم العادلة** »، ويضيف قائلا: «**على هذا النحو؛ سيكونون سعداء بعد تحقيق إداري أن اختيار الشيخ الجديد يتم بين هذه الفئات من الجزائريين، وستكون هذه فرصة طيبة لتحقيق السلام في هذه البيئة ولتعزيز مكان الثقة والتعاون الوثيق بين الشيخ الجديد**

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 60,
2- Loc.cit.

والشعب، لكنهم ببساطة يعبرون عن الرغبة المشروعة جدًا في رؤية شيخ يصلي وسط فئاتهم، وبالتالي معرفة أصولهم وآدابهم »[1].

أما الرسالة الثانية فهي بتاريخ 20 أفريل 1923م عبّر فيها المحامي " بونان " (**J. BONAN**) عن ارتياح موكليه بعد أن توقف هذا الشيخ عن أداء واجباته نتيجة الاستقالة أو الطرد، وأنهم ينتظرون نتائج التحقيق الذي أجراه السيد المراقب المالي، على أمل أن تتحقق العقوبات الجزائية بعد ذلك ضد الشيخ علي بن سلطان[2]، وبعد أن حضروا بأعداد كبيرة جدًا في مكتبه، طلبوا منه وبإلحاح أن يتوسط لهم عند المقيم العام ليقنعه بقبول قائمة المترشحين السبعة القاطنين بالحاضرة والذين يرونهم مناسبين لترأس المشيخة وهم[3]:

1) لخضر بن نصر بن أحمد بن لخضر، العمر 38 سنة، الساكن بنهج بوعصرة منطقة الحجامين.

2) الحاج الصغير بن إبراهيم، العمر 38 سنة، نهج الزواف الرابع رقم 26 .

3) التجاني بن اللاحقة، العمر 50 سنة، نهج " جورمان "رقم 04.

4) عبد القادر بن علي بن العلمي، سيدي بلحسن رقم 33.

5) عمار بن الحاج محمد بن سالم، نهج الربطة رقم 82.

6) العيد بن عمار بن عمارة، نهج سيدي بلحسن رقم 21.

7) مسعود بن مبارك بن شقرة، نهج الخدم رقم 07.

الشكوى الثانية والعشرون: في رسالة بتاريخ 04 جوان 1923م إلى المقيم العام يرفع فيها البعض من المهاجرين السوافة تقارير ضد شيخهم بن سلطان، الذي كان سيعفي بعض المواطنين من الخدمة العسكرية مقابل رسوم مالية، وكان هؤلاء الشباب قد جمعوا فيما

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 60,
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 62,**Lettre de M.J. BONAN avocat au barreau de Tunis à Monsieur le ministre Résidence Générale**, Tunis le 20 Avril 1923.
3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 62,

بينهم مبلغًا معينًا قدموه إلى المحامية " قانييه "(Me Guénier) للدفاع عن قضيتهم، مطالبين بعدم إجبارهم على الخدمة العسكرية في تونس، بينما هم غير معنيين بها في وادي سوف، ويودّ هؤلاء تعيين الأخضر نصيرة شيخا للسوافة بعد إقالة الشيخ علي بن سلطان من منصبه الشيخ، وهذا ما أكدته مديرية الأمن العام في تقريرها بتاريخ 05 جويلية 1923م[1].

الشكوى الثالثة والعشرون: بالرغم من أن الشيخ علي بن سلطان قد طلب من المقيم العام إعفاءه من خطة المشيخة بتاريخ 06 جويلية 1923م، وذلك نظرا لكبر سنه وعدم قدرته على تحمل أتعابها، إلا أن سلسلة الشكاوي قد تواصلت حتى بعد استقالته من منصبه، حيث وردت شكاية جماعية إلى مندوب الإقامة العامة بتونس من طرف من أطلقوا على أنفسهم " **شرفاء وادي سوف المقيمين بالحاضرة تونس** "، ضد شيخ السوافة علي بن سلطان بتاريخ 13 سبتمبر 1923م، ويعبّرون عن حيرتهم عن عدم تلقي أي رد بعد كل الشكايات التي رفعت ضده، ويقترحون في هذا الصدد تعويض هذا الشيخ بشيخ توات في تونس، ويحذرون من أن علي بن سلطان يدعي أنه دفع مبلغ 03 آلاف فرنك فرنسي ليستمر في منصب المشيخة، فهذا المنصب لم يتجدد إلى هذا التاريخ، والشيخ يتوعدهم بالانتقام[2].

وفي ختام هذه الشكاوي يجب أن نشير إلى أن جلّ هذه الشكاوي قد كتبت باللغة الفرنسية، وذلك بحكم أنها موجهة لسلطات الحماية كالمقيم العام والمراقب المدني، وبذلك يضمن هؤلاء المشتكين قراءة رسائلهم من طرف المسؤولين المعنيين وفهم مضمونها دون تغيير أو تحريف، كما أن الكتابة بهذه اللغة يعطينا انطباعا بمدى تحكم بعض المهاجرين السوافة في اللغة الفرنسية، إضافة إلى عدم استبعاد استعانة البعض بالفرنسيين في كتابة تلك

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 82, **Lettre de les Notables de Oued Souf à Monsieur le Délégué de la Résidence Générale**, Tunis le 13 Septembre 1923.
2- Loc. cit.

الشكاوي، ومن جانب آخر فقد كان بعض الشاكين يتجمعون في مقهى الصغير بن محمد السوفي شارع الحجامين رقم 104 أين يكتبون هناك رسائلهم[1].

02- المواقف المختلفة من تلك الشكاوي:

02-01: رأي سلطات الحماية:

أمام سلسلة الشكاوي الواردة إلى سلطات الحماية رفع المراقب المدني تقريرا مطولا في 18 صفحة بتاريخ 08 ماي 1923م إلى الوزير المفوض بالإقامة العامة، يحمل تحقيقات مفصلة حول الشكاوي المقدمة ضد علي بن سلطان، تضمنت 14 شكاية من طرف المهاجرين السوافة وواحدة من المحامي " بونان " (Bonan)، حيث كشف المراقب المدني عن نتائج التحقيق المتعلقة بكل واحدة منها[2].

وحسب هذا التقرير؛ فإن الشيخ بن سلطان أجاب أثناء استجوابه بوضوح ودون تردد، وهو يدعي أن هذه الشكاوى هي نتيجة تفاهم وتآمر بين أهالي الجزء الأكثر قلقًا وخطورة في وادي سوف، والمعروف في الجزائر على وجه التحديد بعدم انضباطه ويقصد بذلك عرش المصاعبة، ويقول بن سلطان: «**لقد قمت بواجبي بتسجيل المواطنين الذين هم في سن الخدمة العسكرية، وأطالب بالضرائب، كما أن بعض المواطنين هم ضدي، وأخشى على حياتي وأنصح بضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضدهم** »[3].

أما بالنسبة للأهالي فإن التقرير يشير إلى أن بعض الذين يدفعون الأموال إلى الشيخ يتحججون بأنهم يخافون من أن يسجنوا أو يرحّلوا إلى الجزائر، كما صرّح ذلك البشير بن محمد بن عثمان بن مبروك إلى المراقب المدني سنة 1923م، هذا الأخير –المراقب المدني – الذي أكدّ بقوله: «... **يمكن أن تكون المبالغ المدفوعة في أغلب الأحيان بدون شهود،**

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 78. Op.cit.
2- Loc.cit.
3- Loc.cit.

لتفادي الخدمة العسكرية لأحد المواطنين أو خوفًا من الشيخ، لذا من المستحيل أن نثبت بشكل قاطع أن الشيخ حصل على المال»، وأوعز المراقب المدني رفض بعض المهاجرين دفع الضرائب إلى أن هؤلاء يعيشون في فقر ولا يمكنهم دفع المبالغ المذكورة[1].

ويواصل المراقب المدني قوله: « **من المحتمل جدًا أن يكون الشيخ قد تلقى مبالغ معينة من المال، لكن هذه المبالغ لا ينبغي أن تكون كبيرة جدًا، ولا يبدو لي أن المدعين أغنياء بما يكفي لدفع مئات الفرنكات التي أشار إليها العديد منهم، لذا لا يمكن تقديم دليل معين ضد الشيخ الذي ليس أسوأ ولا أفضل من الشيوخ الآخرين...أنا مقتنع بأن الشيخ علي بن سلطان ضحية عصابة من المعارضين الألداء الذين أقسموا على سقوطه، إنه بالتأكيد ليس بريئًا تمامًا، لكن الشكاوى التي يتعرض لها مبالغ فيها بشكل واضح ولا يقدم مؤلفوها أدلة كافية التفاصيل»**[2].

ورغم عدم توفر الأدلة الكافية، فإن المراقب المدني ختم تحقيقاته قائلا: « **... ليس لدينا مصلحة في الاحتفاظ بوكيل مشكوك فيه، وأقترح إقالة الشيخ علي بن سلطان وسحب الثقة منه بشكل دائم** »[3].

وبتاريخ 05 جوان 1923م أرسل المقيم العام إلى المدير العام لوزارة الداخلية تقرير المراقب المدني بشأن الشكاوي المقدمة ضد شيخ السوافة، ويتبنى في الرسالة كامل استنتاجات المراقب المدني **(M.Prat)**، ويقترح عزل الشيخ ودعوة المراقب المدني لتقديم مقترحات بهدف استبداله[4]، وتواصلت المراسلات بين الإقامة العامة والداخلية حيث أفاد

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 78,op.cit
2- Loc.cit.
3- Loc.cit.
4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 79,**Plaintes contre le cheikh des Souafas**, **Lettre deRésidence Générale à Monsieur le Directeur Général de l'Intérieur**, Tunis le 05 Juin 1923.

الوزير المفوض في رسالته بتاريخ 09 أكتوبر 1923م أن شكاوي جديدة أخرى قد وصلت من طرف المهاجرين السوافة ضد الشيخ بن سلطان[1].

وقد أفاد تقرير آخر من المراقب المدني إلى الوزير المفوض بالإقامة العامة بتاريخ 27 سبتمبر 1923م، بأنه بلغته شكاية من طرف 04 أشخاص وهم:

- الصغير بن محمد بن أمحمد السوفي، المقيم بنهج الحجامين رقم 104.
- لخضر بن عثمان السوفي، المقيم بنهج جورمان رقم 11.
- الطيب بن ناجي السوفي، المقيم بنهج جورمان رقم 06، يعمل كحارس ليلي.
- بكار بن لبيهي، المقيم بنهج الحجامين رقم 32.

حيث أكد هؤلاء أنهم سمعوا شيخ السوافة علي بن سلطان يدّعي أنه بفضل بعض التأثيرات التي يمتلكها في المديرية العامة للداخلية، تمكن من الحفاظ على نفسه في وظائفه كشيخ للسوافة؛ وأنه للحصول على هذه النتيجة، كان عليه أن ينفق ثلاثة آلاف فرنك، لكن هذا المبلغ الصافي سوف يُسدد له لاحقًا من قبل جميع الذين تقدموا بشكاوى ضده، ويضيف المراقب أنه ومن أجل وضع حد لهذه الشائعات والاضطرابات الناتجة عن ذلك بين السوافة، يجب اتخاذ قرار عاجل بشأن هذا الشيخ[2].

02- 02: صدى القضية في الصحافة المحلية:

تعدت قضية شيخ السوافة علي بن سلطان مع رعيته مصالح الإقامة العامة والمراقبة المدنية ليبلغ صداها الصحافة المحلية، حيث نشرت جريدة **(Le petit matin)** مقالا بتاريخ 18 ماي 1923م بعنوان: " **أهالي وادي سوف** "، إذ عبّرت الجريدة عن قلقها من حالة

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 83, **Plainte contre le Cheikh Ali ben soltane,** Lettre de le Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale de la République Française à Tunis à Monsieur le Directeur Général de l'Intérieur, Tunis 09 octobre 1923.

2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 84, **Lettre de Le Contrôleur Civil à Tunis, à Monsieur de Castillon Saint-Victor, Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale**, Tunis le 27 Septembre 1923.

الهيجان الذي ساد وسط أهالي وادي سوف المقيمين في تونس العاصمة ابتداء من الأحد السابق، بسبب تصرفات وتجاوزات شيخهم، في ظل سياسة اللامبالاة التي تنتهجها الإدارة وحالة السخرية تجاه هذه الفئة من خلال الإبقاء على هذا الشيخ في المنصب ورفضها بشكل منهجي التحقيق في الشكاوى المقدمة أمامها، ومن الحقائق الخطيرة تذكر (الجريدة) أنه من أجل إعفاء أحد تابعيه من الخدمة العسكرية، لم يتردد الشيخ في إثبات شهادة وفاة زوراً، بينما الشخص المعني لا يزال على قيد الحياة ويستمر في التمتع بهذا الإعفاء دون أن تطلبه الجهات المختصة، ولم يتردد أيضا الشيخ قبل أيام قليلة في اعتقال أحد مواطنيه باعتباره فارًا من خلال إبلاغه إلى السلطة العسكرية بموجب وضع مدني مزور، بينما كان قبل ذلك بأشهر قليلة قد اتخذ خطوات مع الرقابة المدنية لتسجيله في قائمة الجزائريين في حالته المدنية الحقيقية، وقد اقتربت الجريدة من المحتجين الذين أبلغوها أن قائمة هذه الحقائق لا تنضب، وقد تم إبلاغ الرقابة المدنية والإقامة العامة جميعهما، وتساءلت لماذا لا تتحرك السلطات المعنية مع أن الشكاوي عديدة والوقائع دقيقة وخطيرة[1].

02-03: مواقف الأهالي من الصراع:

انقسم الأهالي السوافة بين مؤيد ومعارض تجاه شيخهم علي بن سلطان، وقد تحكمت في هذا الأمر عدة عوامل من بينها العصبية القبيلة والرفض المطلق لدفع ضريبة الاستيطان والتجنيد العسكري، وقد مثّلت عروش المصاعبة والعزازلة أشد المعارضين للشيخ، بينما مثّل عرش أولاد سعود الطرف المؤيد، وبذلك تحولت الشكاوي ضد الشيخ إلى نزاع بين الطرفين المؤيد والمعارض.

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 55.**Les gens d'Oued Souf**, Article de journal :**lePetit matin**, Quotidien politique d'information rapides, Tunis le 18 Mai 1923 .

ولدعم الشيخ ومساندته وجّه المؤيدون رسالة احتجاج جماعية إلى المراقب المدني بتونس بتاريخ 22 مارس 1923م تحمل أسماء وإمضاء 184 مهاجرا سوفيا منهم[1]؛ هذه الرسالة الشديدة اللهجة التي مسّت سمعة عرش بأكمله وهو من أكبر العروش حضورا في وادي سوف وفي تونس، ألا وهو عرش المصاعبة، وقد عبّرت الرسالة عن حقيقة الصراع والانقسام في أوساط المهاجرين السوافة بين مؤيدي ومعارضي الشيخ، حيث أحي الخلافات القديمة بين العرشين (المصاعبة: معارضو الشيخ، أولاد سعود: مؤيدوه)، وبلغ الأمر بأن يوصف عرش المصاعبة بأسوأ وأقبح الصفات دون استثناء، حيث وصفه المشتكون بأنه من أسقط العروش حيث لا يوجد من بينهم رجلا فاضلا، وهم أصحاب الأعمال الوضيعة كتلميع الأحذية والتقاط بقايا السجائر وغيرها، بينما يوجد من العروش الأخرى التاجر والفلاح والملاك وغير ذلك، وأن المصاعبة يدعون أنهم غير ملزومين بالخدمة العسكرية وبأداء الاستيطان، ومن جهلهم يوجسون لبعضهم أنها من مساعي الشيخ ووشايته لدى الحكومة وإلى غير ذلك من الأراجيف، ويفتخر هؤلاء المحتجون بامتثالهم لأوامر الحكومة ويحتجون بكل قواهم على أفعال فئة المصاعبة ويتبرؤون منهم ومن صنيعهم، لأنه لا يأتي منهم إلا تشويش الراحة وعدم الامتثال للأوامر سواء بالحاضرة تونس أو بوادي سوف، ومن خبث هذا العرش وفساد أخلاقه – على لسان المشتكين – لا يوجد منهم شيخا ولا قائدا بوادي سوف ولا بتونس، وينهي المحتجون رسالتهم بطلب ردع هؤلاء الناس وتوقيفهم عند حدهم[2].

وفي رسالة ثانية ضد عرش المصاعبة بنفس التاريخ السابق 22 مارس 1923م، ولكن هذه المرة من طرف شيخ السوافة علي بن سلطان إلى المراقب المدني بتونس، يصف هذا العرش بالخطر الشديد الذي يهدد أمن الدولة، ويذكر أن هؤلاء ثاروا ضد شيخهم في

1 – ينظر إلى الملحق رقم 14: **رسالة احتجاج جماعية بتاريخ 22 مارس 1923م تحمل أسماء وإمضاء 184 مهاجرا سوفيا موجهة إلى المراقب المدني بتونس، ضد المهاجرين من عرش المصاعبة**، وهذا ما يعكس حدة الانقسام القبلي بين صفوف المهاجرين.

2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 58, **Plainte contre la Tribu des Messaaba, Lettre de les Gens du Souf à M. le Contrôleur Civil**, Tunis le 22 Mars 1923.

وادي سوف خلال سنة 1920م[1]، فأحرقوا سجله، وهدموا مقر إقامته واغتصبوا عائلته واتجهوا إلى المكتب العربي، وفي تونس وخلال هذه الأيام يمارسون نفس الأفعال ضد شيخ السوافة، ويرفضون تجنيد أبنائهم ودفع الضرائب الشخصية، بل أنهم يرفعون الشكاوي ضد شيخهم ويتهمونه بأنه يخفي بعض المواطنين بتقديم معلومات مضللة عن حالتهم المدنية[2].

ومن أجل مساندة ودعم الشيخ ضد خصومه أيضا، فقد تمّ حشد بعض النساء السوفيات المهاجرات أيضا في هذه المسألة، حيث أشارت الرسالة المطولة المكونة من 04 صفحات والمؤرخة بتاريخ 21 جوان 1923م والمرسلة إلى زوجة المقيم العام بتونس السيد " لوسيان سان "**(Lucien Saint)** من طرف 25 امرأة مهاجرة بالحاضرة تونس، إلى الدعم المطلق من طرفهن لهذا الشيخ، إذ طالبن زوجة المقيم العام بتحديد موعد لهن لتقديم شهاداتهن لصالح الشيخ، وأن التهم الموجهة له مجرد إشاعات وادعاءات مغرضة من طرف خصومه الذين يتهمونه بالعمالة للفرنسيين وبدعوة مواطنيه إلى خدمة مصالح فرنسا[3].

أما المعارضون فقد تدرجوا في رفع انشغالاتهم وشكواهم اعتماد على السلم الإداري بداية بالمراقب المدني، واضطر الذين لم يلقوا حلولا شافية لمشاكلهم مع المراقب المدني إلى مراسلة الإقامة العامة، وتعدى الأمر ببعضهم إلى تهديد بعض المسؤولين برفع شكوى ضدهم كما فعل المهاجر البشير بن محمد بن عثمان بن مبروك الذي فقد أعصابه من شدة الغضب أثناء التحقيق في الشكاية التي رفعها ضد علي بن سلطان، وهدد نائب المراقب المدني السيد "جان ديبرتي " **(Jean Dupertuys)** برفع شكوى ضده[4].

1- المقصود بهذه الأحداث الانتفاضة الشعبية التي قادها الشيخ الهاشمي الشريف رئيس الطريقة القادرية يوم 15 نوفمبر 1918م احتجاجا على عمليات التجنيد وعلى ثقل الضرائب، فالتاريخ الذي ذكره الشيخ خاطئ، إضافة إلى أن هذا الحدث (هدة عميش) يعتبر من أهم محطات المقاومة الشعبية في المنطقة.

2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 59, **Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacem à M. le Contrôleur Civil,** Tunis le 22 Mars 1923.

3- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 81,**Lettre àMadame Saint MinistreRésidence Générale**,Tunis le 21 Juin 1923.

4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 78, op.cit

إن المتأمل في تلك الشكاوي المرفوعة ضد الشيخ بن سلطان يدرك أن التعبئة التي قادها خصومه من أجل عزله كانت منظمة وبشدة، وكشفت عن مدى إصرار هؤلاء للإطاحة بالشيخ ومحاسبته على مخالفاته، حيث حاول هؤلاء الضغط على سلطات الحماية باختيار أوقات متقاربة زمنيا لرسائلهم، وقد مثّل شهر مارس من سنة 1923م ذروة هذه الحملة[1].

من جانب آخر؛ فقد أكّدت غالبية الرسائل التي حملت شكاوي المهاجرين السوافة ضد شيوخهم بالبلاد التونسية رفضهم إرسال أبنائهم للخدمة العسكرية، وذلك بحجة أنهم ولدوا بوادي سوف، فكان بعض الآباء يتنقلون إلى وادي سوف من أجل الحصول على تصاريح سفر لأبنائهم حتى يتم إعفائهم من الخدمة العسكرية، مثلما فعل البشير بن أحمد الكوت الذي استطاع الحصول على تصريح سفر حمل رقم 665، تمّ ختمه في بسكرة بتاريخ 7 ديسمبر 1922م، ونتيجة لذلك لا يمكن إدخال ابنه ساسي بن بشير الذي لم يكن لديه إقامة لمدة عام في تونس على جداول التجنيد[2].

كما أن الأخوين علي وطليبة أبناء محمد النفطي السوفي غادرا الحاضرة باتجاه وادي سوف عندما حان وقت إرسال الاستدعاءات الخاصة بالخدمة العسكرية لجلب تراخيص سفر[3]، وهذا ما يعطينا انطباعا عن عدم خضوع وانصياع المهاجرين السوافة لسلطة شيوخهم ولا لسطات الحماية والسلطات التونسية.

وطبقاً لما ذكره المراقب المدني في منطقة تالة، فإنه من السهل مراقبة الجزائريين عندما يكونون قليلين ومتناثرين، لكنهم يحررون أنفسهم من أي سلطة بمجرد تجميعهم ويكون عددهم أكبر؛ فعدم وجود زعيم معترف به بينهم وتواطئهم المتبادل يجعلان أي مراقبة ضدهم

1- (سنة 1919م = شكوى واحدة)– (سنة 1922م = 05 شكاوي) – سنة 1923م = 17 شكوى؛ منها 09 في مارس).

2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 73 - 78, op.cit.
3- Loc. cit.

تظل وهمية وتكفل لهم الإفلات من العقاب على الأفعال غير المشروعة التي يسعون لارتكابها من خلال بؤسهم[1].

03- علاقة الشيوخ بالسلطة:

لم تكن علاقة الشيوخ بالسلطة على ما يرام في بعض الحالات، حيث ساءت العلاقات بين هذه الأطراف بتخلي أحدها عن أداء واجباته، وهذا ما دفع بالآخرين إلى الاحتجاج وتقديم الشكاوي، وكانت أهم نقاط الخلاف هي نقص مداخيل التحصيل الضريبي، فبتاريخ 25 فيفري 1919م صرّح شيخ المدينة في رسالته إلى الأمين العام للحكومة التونسية بقائمة الجزائريين المسجلين في إدارته والحاملين صفة الرعايا الفرنسيين المقيمين في المدينة أو خارج أسوارها، والتي كانت كالتالي:

الأصول الجغرافية	السوافة	القسنطينيون	الورقلية	التواتية	العاصميون	المزابية	الوهرانيون
التعداد	479	409	327	312	169	189	143
المجموع	2.028						

الجدول رقم 38: تعداد الجزائريين المقيمين بالحاضرة تونس والمسجلين بمشيخة المدينة[2].

نلاحظ من هذه البيانات أن تعداد الجزائريين المسجلين لدى مصالح شيخ المدينة والحاملين لصفة رعية فرنسي قليل جدا مقارنة بالتعداد الإجمالي أو التفصيلي للجزائريين بالحاضرة تونس آنذاك، وهذا ما يدل على رفض وهروب عدد معتبر من الجزائريين من تسوية وضعياتهم القانونية والتنظيمية، وذلك خشية دفع الضرائب الشخصية والتجنيد في صفوف الجيش الفرنسي.

1 - A.N.T., S A C 279 D 06, Folio 206,**Lettre de le Contrôle Civil de Thala à Monsieur le Résident Général de la France en Tunisie**, Thala le : 26 septembre 1910.
2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 23, **Lettre de Cheikh el Médina à Monsieur BLANC, Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien**, Tunis 25 Février 1919

من جانب آخر نلاحظ تباين عدد المسجلين على حسب كل مجموعة جغرافية، وهذا تبعا لتباين تعداد مهاجري كل مجموعة، فالسوافة والقسنطينية والورقلية كانوا أكبر المستقرين بالحاضرة تعدادا.

أما بلغة الأرقام؛ فإن السوافة البالغ متوسط تعدادهم بين سنتي 1905م و1921م حوالي 2.684 مهاجرا، لم يسجل منهم سواء 479 سوفيا في سجلات شيخ المدينة، أي بنسبة 17.85 %، بينما التواتية البالغ متوسط تعدادهم خلال نفس الفترة حوالي 575 مهاجرا، لم يسجل منهم سواء 312 تواتيا بنسبة 54.26 %، وهذا راجع من جهة لقناعات أفراد كل مجموعة في تسوية وضعياتها القانونية، وإلى غياب الحلول لدى البعض في جلب وثائق جديدة تعفيهم من دفع الضرائب والانخراط في التجنيد، وذلك بسبب بعد المسافة بالنسبة للتواتية عن مسقط رأسهم، أما بالنسبة للسوافة فقد تعمّد العديد منهم إلى العودة الخاطفة إلى وادي سوف من أجل تجديد تصاريح السفر أو تزوير وثائق الهوية.

ولتبرير نقص التحصيل الضريبي أرسل محمد الصالح زروق شيخ القسطنطينيين في تونس إلى شيخ المدينة تقريرا بتاريخ 13 أكتوبر 1919م بشأن الصعوبات التي واجهها الشيوخ الجزائريون في تحصيل ضريبة الاستيطان، لكن هذا الأخير شكّك في ذلك واتهم زروق بسوء التصرف وجدّد اقتراحه بإزالته من جباية الضرائب[1].

وبعد تجديد الثقة في الشيخ علي بن سلطان والانطلاق في مهامه، تقدم هو أيضا بشكاية إلى المراقب المدني بتونس بتاريخ 30 مارس 1920م، يشكو فيها شيخ المدينة الذي لم يعطه حتى ذلك الوقت الإيصالات الضريبية التي يتعين عليه تحصيلها من رعاياه السوافة[2]، وقد راسل بن سلطان المقيم العام في نفس القضية، وقد طالب المراقب المدني

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 37,39,**Lettre de Cheikh el Médina à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisien**, Tunis le 09 décembre 1919.Folio 44, **op.cit**.

2-- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 50, Lettre de M. Ali ben Sultan ben Belgacem à M. le Contrôleur Civil, Tunis le 30 Mars 1920

الأمين العام للحكومة التونسية التحقيق في هذه الشكاية وفي الشكاوي التي رفعها شيخ القسنطينيين نيابة عن الشيوخ الجزائريين ضد الأخطاء التي تمارسها إدارة المدينة، وطالب بتسوية هذا الموقف بشكل نهائي[1].

واستجابة لطلب المراقب المدني؛ راسل الأمين العام للحكومة التونسية المدير العام للشؤون المالية بتونس بتاريخ 03 أفريل 1920م، يبلغه بأن المراقب المدني بتونس قد أطلعه على شكوى قدمها شيخ السوافة علي بن سلطان، الذي يشكو من أن إدارة المدينة التي لم تسلمه بعد الإيصالات الضريبية التي يتعين عليه استردادها من أهله السوافة، وسيكون من الأفضل إعطاء تعليمات لشيخ المدينة من قبل المديرية العامة للتحقيق في هذا الموضوع[2].

وفي رسالة أخرى بتاريخ 24 أفريل 1920م تقدم بها شيخ القسطنطينية محمد الصالح زروق نيابة عن الشيوخ الجزائريين إلى المراقب المدني، يشكو من استمرار شيخ المدينة في تكليف مسؤولي النواحي بتحصيل الضرائب المستحقة من الجزائريين، والتي من المفروض أن يجمعها بانتظام الشيوخ الجزائريين، وهذا ما يضرّ بمصالح هؤلاء، كما قام هؤلاء الشيوخ بتزويد شيخ المدينة بقائمة بأسماء رعاياهم، وكشف أولئك عن وجود عدد كبير من دافعي الضرائب تهربوا حتى الآن من الضرائب[3].

ومن جهته فقد أبلغ السيد المراقب المدني في تونس المقيم العام بالنزاع القائم منذ فترة بين شيخ المدينة والشيوخ الجزائريين حول تحصيل ضريبة الاستيطان المستحقة على الجزائريين المقيمين في تونس، فشيخ المدينة يتهم شيوخ الجزائر بعدم تزويده بقائمة كاملة لرعاياهم؛ ومن قيام هؤلاء بإعفاء العديد من رعاياهم من الضريبة بحجة أنهم غير مسجلين في سجل الجزائريين، كما يدعي أن هذا الأسلوب يضرّ بمصالح الخزينة، وأن التونسي يدفع

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 51, **Transmission d'une réclamation du cheikh des Souafas,** Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien, Tunis le 03Avril 1920.
2 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 47 et 48, **Réclamation du Cheikh des Souafas**, Lettre de M. Le Secrétaire Général du Gouvernement tunisien à Monsieur le Directeur Général des Finances à Tunis. 03 Avril 1920.
3 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folios 52, 53, Lettre de le Contrôleur Civil à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien, Tunis le 24 Avril 1920.

ضريبة 6 فرنكات أكثر من الجزائري، وأن أي جزائري غير مسجل برقم التسجيل يجب اعتباره تونسيًا[1].

أما الشيوخ الجزائريون فيزعمون عكس ذلك، ويضيفون أن هذه القائمة التي أعدها اثنان من الموثقين، أعطيت لهم وقت إجراء تعداد السكان الأصليين، أي في ماي 1921م، وهم يشكون علاوة على ذلك، من أن معظم الإيصالات التي أعطتها لهم إدارة المدينة تتعلق بالجزائريين الأصليين المتوفين أو العاجزين أو المفقودين، وأضافوا أن شيخ المدينة أوصاهم بأن يدرجوا في قوائمهم أي مواطن جزائري مسجل أو غير مسجل برقم التسجيل الجزائري؛ وأشاروا إلى أن أي جزائري غير مسجل برقم التسجيل الجزائري أو لم يؤد الخدمة العسكرية يدفع 6 فرنكات كضريبة إضافية؛ وبذلك يتم الحفاظ على مصالح الخزينة، على عكس ما يدعي شيخ المدينة، ويشتكون أيضا من أن إدارة المدينة قد أتاحت الفرص للعديد من الجزائريين للتمتع بالجنسية التونسية، وبالتالي تمكنوا من الفرار من الخدمة العسكرية[2].

وفي خاتمة هذا الفصل يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

❖ ظلت الوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية بما فيهم السوافة غامضة إلى غاية بداية القرن العشرين، وهذا ما كشفت عنه احتجاجات وشكاوي المهاجرين السوافة والإجراءات المعتمدة من طرف سلطات الحماية، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- اختلاف وجهات نظر السلطات الفرنسية في كل من الجزائر والبلاد التونسية حول الخروج بصيغة موحدة ورؤية واضحة تخص وضع أولئك المهاجرين.

- مناورة السلطات التونسية بمحاولتها استمالة وكسب هؤلاء المهاجرين وفتح باب التجنس أمامهم.

1- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 65, **Note pour le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien**, Tunis le 23 Mai 1922.
2- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 65, op.cit.

– مقاطعة المهاجرين للسلطات الفرنسية وعدم امتثالهم لأوامرها، والإصرار على التمسك بجزائريتهم رغم أن بلدهم الجزائر محتل.

– تورط بعض الشيوخ السوافة في التلاعب بالأوضاع القانونية، وهذا ما كشفت عنه الشكاوي التي رفعت ضد هؤلاء.

❖ بالنسبة للناحية التنظيمية، فإن سلطات الحماية اعتمدت نظاما في الحاضرة تونس مختلفا تماما عن باقي المراقبات المدنية الأخرى بالبلاد التونسية.

❖ حاولت السلطات الاستعمارية ضرب وحدة وقوة المهاجرين الجزائريين بتقسيمهم إلى 07 مجموعات جغرافية؛ لكن الحركة الوطنية الجزائرية بما فيها الإصلاحية قاومت سياسة " فرّق تسد ".

❖ فشلت سلطات الحماية في إخضاع جميع المهاجرين السوافة الذين رفضوا الانقياد للأطر التنظيمية، فرفضوا التجنيد العسكري وتهربوا من دفع ضرائب الاستيطان.

❖ تميزت علاقات الشيوخ مع الرعية ومع السلطة بالتوتر والتصادم في أغلب الفترات؛ وكدليل على ذلك كثرة الشكاوي الموجهة إلى سلطات الحماية.

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية

أولا: الكثافة العمالية للسوافة في البلاد التونسية.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية في الحاضرة تونس.

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية في الحوض المنجمي.

رابعا: الأوضاع الاقتصادية في باقي المدن التونسية.

لم يكن المهاجرون السوافة في البلاد التونسية يعيشون في معزل عن باقي السكان التونسيين أو عن غيرهم من المهاجرين الجزائريين والليبيين والمغاربة، بل اندمجوا تلقائيا داخل هذه المجتمعات، حيث ربطت بينهم وحدة اللغة والدين ووحدة المصير المشترك، إضافة إلى العادات والتقاليد المتشابهة، وقد ساهم السوافة رفقة هؤلاء في الحياة الاقتصادية التونسية في مختلف المناطق التي استقروا به، ما أهّلهم للعب دور مهم في الحياة الاقتصادية في البلاد التونسية.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الثالث تسليط الضوء على أهم مظاهر النشاط الاقتصادي للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية، وذلك بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

- كيف تمكن العمال السوافة من إثبات دورهم وتأثيرهم اقتصاديا في البلاد التونسية؟.
- ما هي أهم الإحصائيات المتعلقة بالعمال السوافة؟.
- ما هي أهم مظاهر النشاط الاقتصادي لهؤلاء في الحاضرة تونس، في الحوض المنجمي، وفي باقي المدن التونسية؟.

أولا: الكثافة العمالية للسوافة في البلاد التونسية:

شكّل العمال السوافة حضورا مميزا في مختلف المؤسسات الاقتصادية التونسية، بحكم وزنهم العددي ودورهم الانتاجي والنقابي، كما وفرّوا احتياطا هاما من اليد العاملة الأجنبية – غير التونسية – في أغلب الأنشطة الحرفية والصناعية والتجارية والحضارية وغيرها، هذا ما أكدته مختلف الإحصائيات الرسمية في البلاد التونسية وكذلك في منطقة وادي سوف بالجزائر، من خلالها سنحاول تقديم بعض النماذج التي تؤكد الأهمية الاقتصادية لهؤلاء في البلاد التونسية:

01- إحصائيات جريدة " صدى المناجم والمعادن " سنة 1929م:

تطرقت غرفة مصالح التعدين في تونس في المذكرة التي نشرتها بجريدة " صدى المناجم والمعادن " **(Echo des Mines et de la Métallurgie)** سنة 1929م، إلى القضية البالغة الخطورة لأزمة القوى العاملة في المناجم التونسية[1]، إذ بلغ إجمالي عدد العاملين في

1- تمثلت هذه الأزمة في النقص الفادح لليد العاملة المغاربية في المناجم التونسية، التي اشتدت بداية من سنة 1913م، ويمكن حصر أهم أسباب هذه الأزمة العمالية خلال تلك الفترة في العوامل الآتية:

- هجرة الغالبية من العمال القبائليين من تونس إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)؛ للعمل في مناجم الفوسفات بفرنسا التي كانت تعمل في حركة بطيئة، كما أغرتهم الأجور المرتفعة للمصانع الحربية، وقد بقيت هذه القوى العاملة هناك حتى بعد نهاية الحرب.
- عدم استقرار القوى العاملة من السكان الأصليين؛ التي لا تزال آنذاك مرتبطة بنمط حياتها الماضية؛ فاحتياجاتها المالية ليست عالية جدًا، لذا توقفت عن العمل في المناجم، وهو أمر ضروري جدًا لها بمجرد أن تتمكن من توفير بعض المدخرات المالية.
- عدم استقرار العمال السوافة أيضا في تلك الفترة، الذين تخلوا عن العمل المنجمي في فصل الخريف (بداية من شهر أكتوبر) للذهاب إلى وادي سوف من أجل حصاد تمورهم، ينظر:

- Pierre Bardin, **Les Populations Arabes du Contrôle Civil de Gafsa et leurs genres de vie**, Extrait de la Revue IBLA, 2e, 3e, et 4e Trimestre, Imprimerie Bascone & Muscat, Tunis, 1944, pp 52- 54.

شركات التعدين المختلفة حوالي 22 ألف عامل في سنة 1914م[1]، لكن هذا العدد قد تناقص منذ بداية الحرب العالمية الأولى[2]، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

القوى العاملة من	تعداد سنة 1920م	تعداد سنة 1928م
التونسيون	8.017	11.000
الليبيون	2.265	1.220
الجزائريون	2.053	500
الإيطاليون	1.969	1.750
السوافة	**1.247**	**2.400**
المغرب الأقصى	555	450
فرنسيون	250	500
الأنجلو مالطيين	134	92
سجناء عسكريون	160	/
سجناء مدنيون	102	/
آخرون	26	88
المجموع	**16.778**	**18.000**

الجدول رقم 39: تعداد القوى العاملة في شركات التعدين خلال سنتي 1920م و1928م[3].

نلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي:

1- Echo des Mines et de la Métallurgie, **Situation de la main-d'œuvre dans les exploitations minières tunisiennes**, Revue Trimensuelle, publiée par un Comité d'Ingénieurs, N° 3002, Paris, 10 Aout 1929, p 626.

2- وفي سياق هذه الأزمة؛ احتجت لجنة المناجم والفوسفات التونسيةمنتصف سنة 1913م لدى الوزير الأول التونسي ضد مسؤولي المناجم الفرنسية في الشمال والشرق ومنطقة نورماندي (Normaundie) بفرنسا، الذينأرسلوا وكلاء تجنيد إلىمواقع الإنتاج التونسية، من أجل إغراء وتجنيد مزيدا من العمال المغاربة ليلتحقوا بمن سبقهم بتلك المناجم، وتضيف اللجنة أن هذا الإجراء الذي نتج عنه نقص حاد في اليد العاملة من المحتمل أن يتسبب في أضرار جسيمة لعملياتها الصناعية، لذلك فهي تطالب بإلغاء المرسوم الذي يلغي تقديم هؤلاء تصاريح السفر إلى فرنسا، بينما يطالب من يرغب في الدخول إلى البلاد التونسية بضرورة تقديم تصاريح السفر، لذا فهي تقترح تسهيل دخول المغاربة من جزائريين وطرابلسيين ومغربيين إلى الأراضي التونسية بإلغاء تلك التصاريح حتى تتطور عمليات التعدين التي ستنعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي التونسي، ينظر:

- A.N.T, S E C 250 D 07, folio 63, op. cit, Tunis, le 25 Juin 1913.

3- Echo des Mines et de la Métallurgie, **op.cit.** p 626.

– أول ما يلفت الانتباه أن غرفة مصالح التعدين خصّت العمال السوافة بإحصائيات منفصلة عن باقي العمال الجزائريين، وهذا يعتبر مؤشرا إحصائيا دالا على القيمة العددية لهذه العمالة مقارنة بباقي المجموعات الأخرى الأجنبية في البلاد التونسية.

– تزايد تعداد العمال السوافة من سنة 1920م إلى 1928م بمعدل الضعف، وباستثناء العمال التونسيين والفرنسيين فإن باقي المجموعات العمالية شهدت تناقصا حادا، وكمثال على ذلك فقد تناقص العمال الجزائريون إلى الربع سنة 1928م.

– إن الزيادة بنسبة الضعف في تعداد العمال السوافة ما هو إلا مؤشر على حجم الهجرة تجاه البلاد التونسية التي تزايدت طردا مع تقدم الزمن.

والشكل الموالي يؤكد تفوق القيمة العددية للعمال السوافة مقارنة بالقوى العاملة غير التونسية سنة 1928م:

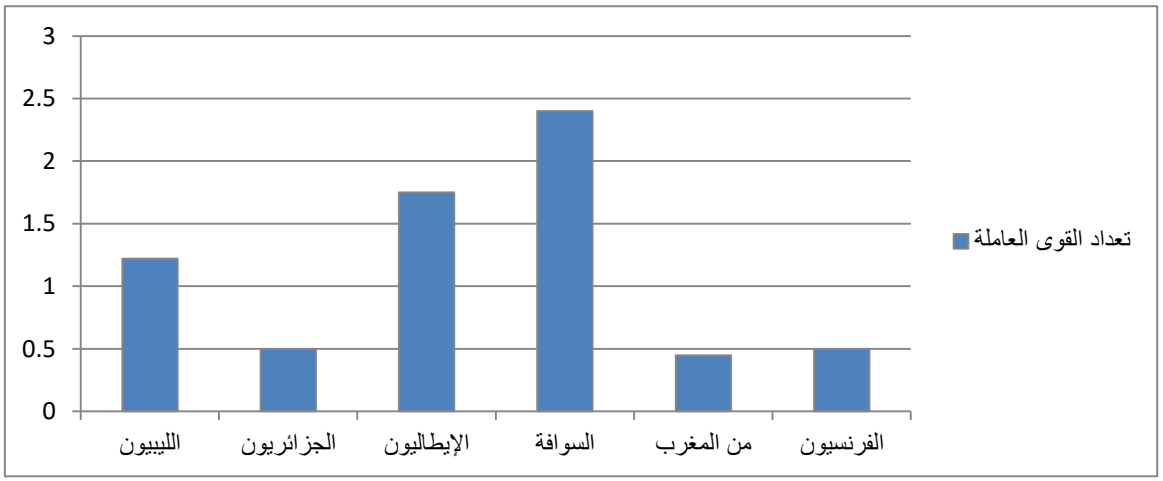

الشكل 05: مقارنة بين أهم القوى العاملة غير التونسية سنة 1928م[1].

يلاحظ من التمثيل البياني أن السوافة يمثلون أكبر القوى العاملة الأجنبية في البلاد التونسية، ثم تليهم القوى العاملة الإيطالية لقدم استقرارها؛ فالقوى العاملة الليبية لقربها الجغرافي.

1– من إعداد الطالب بناء على بيانات جريدة صدى المناجم والمعادن صفحة 626.

كما يضيف نفس التقرير أن التونسيين يشكلون قوة عاملة موسمية تماما؛ ففي وقت الحرث وخاصة الحصاد يتجاوز النزوح نسبة النصف (50%) من القوى العاملة، وأن القوى العاملة الجزائرية تتكون من عنصرين متميزين هما: القبائل والسوافة[1].

وإلى غاية سنة 1913م؛ شكّل القبائل أهم نواة من القوى العاملة المسلمة، لكنهم منذ ذلك التاريخ بدأ تعدادهم في انخفاض سريع بسبب انتقالهم إلى فرنسا حيث وجدوا مكاسب مالية أعلى في المناجم الفرنسية، ومن ناحية أخرى شكّل السوافة بالنسبة لمناجم الفوسفات الكبرى في الجنوب التونسي عنصراً كبيراً ومثيراً للاهتمام، لكن الحكومة التونسية أصدرت قرارايلزم هؤلاء المواطنين السوافة دخول تونس برخصة سفر مصحوبة بالصورة الفوتوغرافية، وقد علقت غرفة مصالح التعدين أن هذا الإجراء الشكلي الأخير من المستحيل تحقيقه، لذا فهي تستدعي انتباه السلطات إلى هذه النقطة بصفة خاصة، التي بدا من خلالها أن وصول هؤلاء إلى منطقة قفصة أصبح أكثر صعوبة[2].

كما أن عمال طرابلس آخذون في الانكماش بسبب العوائق التي فرضتها السلطات الإيطالية لدخولهم البلاد التونسية، لذلك لم يعودوا يصلون إلى عمليات التعدين في الجنوب الغربي إلا في مجموعات صغيرة وبعد صعوبات كبيرة، في الوقت نفسه فإن عمال المغرب الأقصى قد انخفض عددهم نتيجة للتنمية الاقتصادية للمغرب، وأنهم يقضون وقتًا قصيرًا جدًا في المناجم وعندما يحققون بعض المدخرات المالية يغادرون في مجموعات صغيرة إلى الموانئ من أجل محاولة الانطلاق إلى العاصمة الفرنسية إما سراً أو بوسائل أخرى[3].

02- إحصائيات شركة مناجم قفصة سنة 1948م:

1- Echo des Mines et de la Métallurgie, op. cit, pp 626 - 627.
2 -Idem ,p 627.
3 - Loc. cit.

شكلت الأيدي العاملة في الحوض المنجمي فسيفساء من الأوروبيين (فرنسيون، إيطاليون، مالطيون...) ومن المغاربة (الجزائريون، التوانسة، المغرب الأقصى، الطرابلسية)، فالفرنسيون يحتكرون مراكز القيادة والتسيير والمسؤولية، مستفيدين من جنسيتهم، أما الإيطاليون فيحتلون المكانة الثانية بعد الفرنسيين، نظرا لكثافة تعدداهم بتونس، ولأن جزء منهم مستقدمون من مناجم الكبريت بصقلية **(Sicile)** ومناجم كالامين **(Calamine)** بسردينيا **(Sardaigne)**، إلا أن تعدادهم تراجع خلال الحرب العالمية الثانية بسبب توقف الهجرة وموقف الحلفاء من الفاشية[1].

ويرجع الباحث **(Roger Brunet)** تنوع منشأ عمال المناجم إلى أسباب تاريخية وإلى ضعف السكان المحليين من ناحية التأهيل المهني، وكذلك نتيجة لسياسة الشركة التي تستفيد من الاختلافات في القدرات والتنافس بين هذه المجموعات العمالية[2].

أما بالنسبة لليد العاملة المغاربية، فقد شكل العمال القبائليون النواة الأولى لها، إذ شكلوا 80 % من عمال شركة صفاقس قفصة منذ بداية القرن العشرين حتى سنة 1914م، نظرا للخبرة المكتسبة من مناجم الحديد الجزائرية التابعة لشركة مقطع الحديد، لكن ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى انتقل القسم الأكبر منهم إلى فرنسا للعمل في المصانع الحربية وفي مناجم الفحم في المنطقة الشمالية من فرنسا أين بقوا هناك حتى بعد نهاية الحرب[3].

إضافة إلى العنصر القبائلي، فقد نجحت شركة قفصة قبل سنة 1914م في استقطاب عناصر أخرى من المغرب العربي إلى مناجم قفصة، كالطرابلسية القادمين من

1- حفيظ طبابي، **إرهاصات الحركة العمالية في مناجم قفصة**، أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات (05 و06 ماي 2000م)، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2001، ص ص 145 – 146. وينظر أيضا: محمد عمار شعابنية، المرجع السابق، ص 81.

2- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.Cit, p 439.

3- Noureddine Dougui , **Monographie d'une Grande Entreprise...**, op.cit. p 238.

– حفيظ طبابي، **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية**، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس 2005،ص 31.

الساحل من منطقتي مصراتة وزليتن؛ حيث أدى الاحتلال الإيطالي لهذه المناطق إلى تسريع حركة الهجرة نحو البلاد التونسية، والعمال السوافة وعمال المغرب الأقصى الذين غالبيتهم من إقليم السوس، وشيئًا فشيئًا اعتمدت على السكان المحليين للقيام بأشغال الخدمات الخارجية، وأثناء تسارع وتيرة هجرة العمال القبائل إلى فرنسا، اضطرت الشركة إلى إرسال وكلاء تجنيد إلى جميع أنحاء شمال إفريقيا لتعويض الفراغ الذي تركه أولئك[1].

لقد تمّ تجنيد وتوظيف العمال السوافة في شركات الفوسفاط بطرق مختلفة؛ سواء بانتقال هؤلاء إلى مراكز قفصة وتقدمهم بطلبات التوظيف والمرور أمام لجنة الانتقاء[2]، وهذه الصفة الغالبة عند أغلب من تمّ توظيفهم، أو عن طريق التقرب من مكتب التشغيل على مستوى مدينة الوادي أين يقدمون أيضا طلبات التشغيل[3]، أو بإرسال الشركة وكلاء تجنيد إلى قرى وادي سوف كما ذكر ذلك الباحث " بيير باردي"**(Pierre Bardin)**[4].

أما إذا انتقلنا إلى أهم مراكز الفوسفاط في البلاد التونسية، أين تشكلت وتطورت قرى الحوض المنجمي، وحسب تقرير شركة مناجم قفصة فإن حضور العمال السوافة لمراكز إنتاجها كان حضورا مبكرا منذ البدايات الأولى للاستغلال، حيث أنهم قدموا قبل العمال الطرابلسية وشكّلوا في نهاية الحرب العالمية الأولى أكثر من ربع القوى العاملة في المقار الثلاثة للشركة (الرديف – المتلوي – أم العرائس)[5].

1- Pierre Bardin, op.cit. p 53.

2- كانت شركة الفوسفات بقفصة تفضل توظيف العناصر الجزائرية بحكم أنها شركة فرنسية، ومن أهم معايير الانتقاء التي تعتمدها هي سلامة البنية الجسدية والعقلية طبعا، ويذكر في هذا الجانب أن بعض أعضاء لجنة الانتقاء يقومون أحيانا بتفحص أكف أيدي المترشحين، لاختيار الأخشن ملمسا كدليل على ممارسة هؤلاء العمل اليدوي. مقابلة مع الأستاذ عموري العربي بجامعة عنابة، 2016/01/23م. استقى هذه المعلومات عن والده الذي كان عاملا منجميا. مقابلة مع المهاجر الطاهر بكار (من مواليد 1938م) بمنزله بالوادي، 21 مارس 2018م.

3- حمد بحري،المقابلة السابقة.

4- Pierre Bardin, op.cit. p 53.

5- A.Q.O: Série Tunisie 1944-1949,B 586 C 159 D 1,F 148.

وبالنسبة لإحصائيات العمال السوافة بالمراكز المنجمية الأربعة؛ فإن الجدول الموالي يرصد لنا تعدادهم سنة 1948م:

المجموعات	المناطق	المتلوي	الرديف	أم العرائس	المظيلة	المجموع
أوروبيون	الفرنسيون	71	46	36	59	212
	الإيطاليون	34	34	10	47	125
	آخرون	05	01	02	08	16
مغاربة غير التونسيين	المغربيون	70	55	47	03	175
	الليبيون	101	254	117	210	682
	السوافة	**114**	**501**	**187**	**35**	**837**
	الجزائريون	24	105	35	14	178
تونسيون	قفاصة	100	21	/	100	221
	أولاد بويحي	400	329	184	/	913
	أولاد سلامة	50	/	605	150	805
	أولاد سيدي عبيد	/	470	/	/	470
	جريدية	50	76	142	05	273
	قطارية	/	/	/	248	248
	أولاد معمر	50	/	/	200	250
	آخرون	50	12	50	23	135

الجدول رقم 40: تعداد العمال في شركات الفوسفاط بمناجم قفصة سنة 1948م[1]:

نلاحظ من خلال الجدول:

- التفوق العددي للعمال السوافة مقارنة مع تعداد العمال الأجانب، إذ احتل السوافة المرتبة الثانية عدديا بعد قبيلة أولاد بويحي التونسية.
- تواجد السوافة في المراكز الأربعة بدرجات متفاوتة، حيث يسيطرون عدديا على مركز الرديف، إضافة إلى حضور معتبر في مركز أم العرائس، أما مركز المظيلة فحضورهم متواضع نظرا إلى أن هذا المركز تابع للشركة التونسية للفوسفاط ذات الإدارة

1- حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة...**، المرجع السابق، ص 317.

البلجيكية؛ على عكس باقي المراكز ذات الإدارة الفرنسية التي تشجع العنصر الجزائري بحكم وضعيته القانونية كرعية فرنسي.

03 – تقرير الملحقة الإدارية لمنطقة وادي سوف سنة 1952م:

قدّمت إدارة الملحقة إحصائيات مهمة عن تعداد وتوزيع العمال السوافة في البلاد التونسية نلخصها في الجدول الموالي:

الاتجاه	المصاعبة	الأعشاش	أولاد سعود	قمار	مجموع العمال
مدينة تونس	2.000	926	883	540	4.349
الرديف	700	541	/	/	1.241
أم العرائس	100	246	/	/	346
المتلوي	100	173	06	/	279
توزر – نفطة	90	90	37	18	235
قبلي – دوز –نفزاوة	/	150	/	/	150
قفصة	/	30	/	10	40
الكاف	/	30	/	03	33
الفحص (Pont du Fahs)	/	/	07	/	07
الدهماني (Ebba Ksour)	/	/	07	/	07
بنزرت	/	/	/	06	06
باجة	/	/	02	/	02
صفاقس	/	/	01	/	01
المجموع	**2.990**	**2.186**	**943**	**577**	**6.696**

الجدول رقم41: تعداد وتوزيع العمال السوافة في المدن التونسية على أساس الانتماء القبلي[1].

نلاحظ من هذه الإحصائيات ما يلي:

- التزايد المطرد لتعداد العمال السوافة بالبلاد التونسية، حيث قفز تعدادهم من 2.400 عامل سنة 1928م إلى 6.696 عاملا سنة 1952م.

1- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 29.

- انتشار القوى العاملة السوفية في 13 منطقة من البلاد التونسية بدرجات متفاوتة، وهذا راجع لتحكم العامل الجغرافي وإلى ما تقدمه كل منطقة من امتيازات وفرص العمل.

- شكلت منطقتا الحاضرة تونس وقرى الحوض المنجمي بقفصة – ما عدا منطقة المظيلة – أكبر مناطق استقطاب العمالة السوفية، بمجموع 6.215 عاملا وبنسبة تصل إلى 92.82 %من المجموع الكلي.

- تحكم الانتماء القبلي في التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في البلاد التونسية، حيث نلاحظ أن بعض القبائل لها مناطق استقرار تميزها عن باقي القبائل الأخرى، فإقليم قبلي – دوز – نفزاوة مثلا شهد هجرة قبيلة الأعشاش فقط، أما في قرى الحوض المنجمي فيلاحظ سيطرة قبيلتي المصاعبة والأعشاش وغياب شبه كلي لقبيلتي أولاد سعود وقمار.

وبالنسبة لأهم القبائل الطاردة للهجرة وللقوى العاملة من منطقة وادي سوف، فإن التمثيل البياني الموالي يعطي مقارنة بين مختلف هذه القبائل:

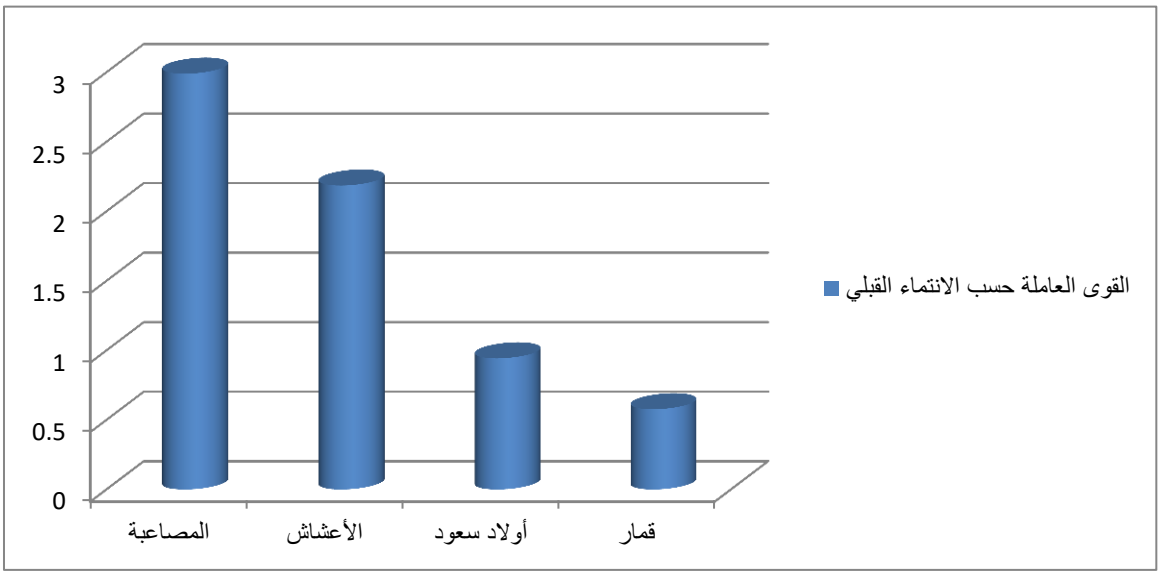

الشكل 06: مقارنة بين أهم القبائل السوافة الطاردة للهجرة العمالية تجاه البلاد التونسية سنة 1952م[1].

1- **من إعداد الطالب** بناء على بيانات المصدر التالي:
A.M.M.E, Monographie Annexe d'El – Oued, l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 29.

نلاحظ من المخطط البياني السابق أن قبيلتي المصاعبة والأعشاش أكبر القبائل الطاردة للهجرة العمالية تجاه البلاد التونسية، أما قبيلتا أولاد سعود وقمار فلهما اتجاه آخر للهجرة نحو المناطق الداخلية من البلاد.

من جهة أخرى فقد تحكمت الكثافة السكانية لكل قبيلة في هذا التوزيع، حيث أشار الإحصاء السكاني لمنطقة وادي سوف لسنة 1948م إلى الترتيب التالي؛ قبيلة الأعشاش (35.447 نسمة)؛ قبيلة المصاعبة (31.074 نسمة)؛ قبيلة أولاد سعود (13.061 نسمة)؛ قبيلة قمار (11.478 نسمة)[1]، هذا ما يفسر القيمة العددية لقبيلة المصاعبة بنسبة 44.65 %، وقبيلة الأعشاش بنسبة 32.65 %.

وقد ظلت الهجرة العمالية نحو البلاد التونسية هي الأكثر مقارنة بباقي الاتجاهات الأخرى داخل الوطن وخارجه، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال الجدول الموالي الذي يعطي فكرة عن أهم مناطق الجذب خارج حدود منطقة وادي سوف:

الاتجاه	المصاعبة	الأعشاش	أولاد سعود	قمار	تعداد العمال
البلاد التونسية	2.990	2.186	943	577	6.696
مدن الجزائر	2.140	738	1.562	442	4.882
الحجاز	/	25	13	37	75
فرنسا	/	30	18	08	56
فزان + برقة	/	/	02+02	/	04
سوريا	/	/	02	/	02
الاسكندرية	/	/	01	/	01
أمريكا	/	/	01	/	01
المجموع	**5.130**	**2.979**	**2.544**	**1.064**	**11.717**

الجدول رقم 42: تعداد وتوزيع العمال السوافة خارج حدود وادي سوف على أساس الانتماء القبلي[2].

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1- A.M.M.E, **Tableau Numérique du recensement général de la population d'Octobre 1948**, le chef de bataillon Ferry chef d'annexe d'E oued, 07 Novembre 1949.
2- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 29.

➢ أنّ البلاد التونسية أكبر مناطق جذب واستقطاب القوى العاملة السوفية، بنسبة 57.15 % من المجموع العام للقوى العاملة، لتحتل المدن الجزائرية الدرجة الثانية من حيث درجة الاستقطاب.

➢ ظهور اتجاهات أخرى؛خاصة باتجاه فرنسا التي ستتزايد موجات الهجرة العمالية نحوها بداية من استقلال تونس سنة 1956م، حيث أشارت " ميريال كوهين "(**Muriel Cohen)** إلى أن إنهاء الاستعمار في تونس أدى بالكثير من السوافة الذين استقروا في البلاد التونسية إلى الرحيل نحو فرنسا[1].

أما من حيث التخصصات المهنية للعمال المهاجرين، فإن الجدول الموالي يلخص أهم تخصصات هؤلاء حسب الانتماء القبلي:

التخصص المهني	المصاعبة	الأعشاش	أولاد سعود	قمار	مجموع التخصص
عامل يومي	4.145	1.568	1.844	614	8.171
عامل منجم	700	940	09	/	1.649
تاجر	185	471	644	222	1.522
وظائف صغيرة ومهن حرة	100	/	47	228	375
المجموع	**5.130**	**2.979**	**2.544**	**1.064**	**11.717**

الجدول رقم 43: توزيع العمال المهاجرين السوافة حسب التخصص المهني سنة 1952م[2].

يتبين من هذا الجدول ما يلي:

➢ أن تخصص عامل يومي هو من أهم التخصصات المهنية للمهاجرين السوافة، بنسبة 69.74 %، وهذا راجع إلى انعدام معاهد التكوين المهني في المنطقة التي يمكن أن تؤهل هؤلاء إلى تعلم تخصصات مهنية وتقنية جديدة، ولأن تخصص عامل يومي لا يحتاج إلى مهارات وفنيات خاصة، بقدر ما يحتاج إلى بنية جسمانية مقبولة وقوة تحمل كافية للجهد العضلي المبذول.

1- Muriel Cohen, op.cit. p 80.
2- A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur , 24 Janvier 1953, p 30.

➢ التخصص المهني الثاني هو العمل المنجمي، والذي سيكون من خلاله الدور المميز والمؤثر للعمال السوافة في مناجم قفصة. إضافة إلى نشاط التجارة التي أثبت من خلاله السوافة على كفاءاتهم وحنكتهم وعلى حسن تدبيرها.

04- احصائيات " كلود بطايون "(Claude Bataillon)[1]سنة 1953م[2]:

المنطقة	عدد العمال	أصولهم الجغرافية والقبلية
العاصمة تونس	4.350	أغلبهم من المصاعبة، ثم الأعشاش، و545 من الزقم، 540 من قمار، 200 من تغزوت، وما يقارب الـ 200 عامل من كوينين، ورماس، وسيدي عون
الرديف	1.250	أكبر من النصف من المصاعبة، ثم الباقي من الأعشاش
أم العرائس	350	أكبر من النصف من الأعشاش، ثم الباقي منالمصاعبة
المتلوي	280	أكبر من النصف من الأعشاش، ثم الباقي من المصاعبة
الجريد	240	خليط من مصاعبة وأعشاش وقرى أخرى.
نفزاوة	200	بدو الربايع
قفصة	40	أغلبيتهم أعشاش والباقي من قمار
الكاف	30	أغلبيتهم أعشاش
الفحص (Pont du Fahs)	07	الزقم
الدهماني (Ebba Ksour)	07	من ورماس
بنزرت	06	قمار
باجة	02	الزقم
صفاقس	01	الزقم
المجموع	**6.763**	

الجدول رقم 44: تعداد العمال السوافة في البلاد التونسية حسب إحصائيات كلود بطايون[1].

1 – يعود أول اتصال لـ " كلود بطايون " بوادي سوف إلى خريف سنة 1951م، وقد ساعده في ذلك أخوه " بيير " (Pierre) الذي كان نائبًا إداريا هناك منذ بداية العام، وبعد ذلك بعامين زار مرة ثانية المنطقة ليمكث فيها مدة خمسة أشهر حتى إلى غاية ماي 1953م، وذلك لمواصلة بحثه العلمي المتعلق بنيل " **درجة الماجستير**" في الجغرافيا، وقد تمكن هناك من قراءة الوثائق ومن تحليل الأرشيفات الخاصة بإدارة البلدية المختلطة – الوادي – التي تسلمها من الإدارة العسكرية، والتي يعود تاريخها إلى أكثر من نصف قرن. وقد اتصل أيضا ببعض المثقفين المحليين كالسيد زبيدي الأمين بمنطقة كوينين وفرحات حميدة الطيب بمنطقة تكسبت اللذين قدما له يد المساعدة البحثية.

2- ينظر إلى الملحق رقم 07؛ **خريطة الهجرة العمالية خارج حدود وادي سوف.**

نلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

- التقارب الكبير بين إحصائيات الملحقة الإدارية وإحصائيات " **كلود بطايون** "، مع أنه غير مستبعد اعتماد هذا الأخير على إحصائيات المصدر الأول.
- محافظة الإحصائيات على نفس التوزيع الجغرافي (13 منطقة) وعلى نفس ترتيب المناطق من حيث حجم الاستقطاب.
- أضافت إحصائيات "كلود بطايون" فارق 67 عاملا جديدا على الإحصائيات السابقة.

وقد ظلت البلاد التونسية تمثل مركز الاستقطاب الأول لحركة الهجرة العمالية بالنسبة للسوافة؛ كما هو موضح في الجدول الموالي:

البلد	تعداد العمال	النسبة المئوية
البلاد التونسية	6.763	%57.76
الجزائر[2]	4.802	%41.01
الحجاز	75	% 0.64
فرنسا	60	% 0.51
فزان الليبية	08	% 0.08
المجموع	11.708	% 100

الجدول رقم45: تعداد العمال السوافة[3] خارج حدود وادي سوف سنة 1953م[4].

1- Cl. Bataillon, **Le Souf… op. cit**, p 102.

2- من بين المدن الجزائرية نذكر على الترتيب: وادي ريغ = 820 عاملا، بسكرة = 700، مدينة الجزائر= 650، الونزة = 650، سكيكدة = 350، عنابة = 240، تبسة = 175، خنشلة = 120، ورقلة = 120.

3- ينظر إلى الملحق رقم 07؛ **خريطة الهجرة العمالية خارج حدود وادي سوف.**

4- Cl. Bataillon, Le Souf… op.cit. pp 103 – 104.

يؤكد هذا الإحصاء مرة أخرى أن أفضل وجهة للمهاجرين السوافة هي البلاد التونسية بنسبة عالية 57.76 % من المجموع العام، وتبقى المدن الجزائرية الشرقية والشمالية ذات أهمية اقتصادية للمهاجرين السوافة.

لقد أكدت الإحصائيات السابقة على الأهمية العددية للعمال السوافة مقارنة بباقي العمال الأجانب؛ والسؤال الذي يمكن طرحه هو؛ **لماذا فضّلت الشركات المنجمية توظيف العمال السوافة وتفضيلهم عن غيرهم من العمال الجزائريين والطرابلسية والتونسيين وعمال المغرب الأقصى؟.**

تكمن أسباب ذلك في العوامل الآتية:

-توافق طبيعة العمل المنجمي مع العمل الفلاحي التقليدي بوادي سوف؛ حيث بدأ استغلال الفوسفاط في المناجم بأدوات بسيطة وبدائية، ويعتمد على العمل اليدوي وعلى الحيوان (البغال)، وكان العمال الأوائل يستعملون المعول والرفش والثاقبة اليدوية، وينقلون الفوسفاط في زنابيل[1] تُحمَل على ظهور الحيوان، بعدها أُدخلت العربات التي تجرها الحيوانات، كل ذلك يشبه طرق الاستصلاح الزراعي وتهيئة بساتين النخيل المعروفة برفع الرمال، والتي مارسها أغلب شباب المنطقة، بحكمها العمل الأكثر توفرا أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين ميلادية، فنفس الوسائل المستعملة، ونفس الجهد المبذول، وهذا ما تكيّف معه السوافة بسهولة في أعمال المناجم[2].

لذلك فقد لعبت البنية الجسدية ومستوى الوعي وممارسة الفرد السوفي السابقة للأشغال الشاقة كرفع الرمل وتسلق النخيل وخدمته دورا هاما في التكيف السريع مع عمله الجديد وجعله محبوبا من قبل رؤسائه[3].

1- زنابيل جمع مفرده زنبيل وهو: القفة الكبيرة، أو الجِراب، أو الوِعاءُ الذي يحمل فيه. ينظر: الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مراجعة؛ أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص 694.

2 – مقابلة مع المهاجر الطاهر بكار (من مواليد 1938م) بمنزله بالوادي، 21 مارس 2018م.

3 - Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans** …, op cit, p16.

– **سهولة تعامل الإدارة مع العامل السوفي؛** في هذا الصدد يقول" روجر برونيه "**(Roger Brunet)**عن العمال السوافة في مناجم قفصة: **« إنهم عن حق أو خطأ يعتبرون عمالا خاميين، يسهل التعامل معهم دون طموح كبير، وتواصل الشركة الاستفادة من هذه القوة العاملة سهلة الانقياد، بينما يتمتع التونسيون بروح الاستقلال بشكل ملحوظ، خاصة وأنهم يشعرون بأنهم في وطنهم، كأولاد عبيد الذين هم أشد سكان الجبال قسوة، ومن الصعب استيعابهم، والجريدية الأكثر تمردًا على السلطة»**[1].

– **القطيعة التامة مع العمل الفلاحي:** بعد التجربة والاستفادة من امتيازات العمل المنجمي كالأجرة النقدية المقبولة والوظيفة القارة، أحدث العمال السوافة قطيعة تامة مع أسلوبهم القديم من الحياة ومع العمل الفلاحي الذي ارتبط بغراسة النخيل وعمليات الاستصلاح وما صاحبها من أعمال شاقة كرفع الرمال والحفر في ظل أجرة زهيدة[2].

– كما استفاد السوافة من العامل الجغرافي المتمثل في قرب منطقتهم من مناجم قفصة[3]، الذي يسهّل عليهم التواصل أو العودة كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك.

– **أهمية العمال السوافة في عمليات الإنتاج:** يقول " جون بيقورو " (Jean Pigoreau) في الشأن:« **إن صفات الجالية السوفية المهاجرة وأهميتها العددية الكبيرة وتماسكها تجعلها وحدة مؤثرة يتم فحص طلباتها دائمًا بلطف من قبل السلطات المختلفة. فإدارة المناجم التي تشعر بالرضا عن الطريقة التي يعمل بها السوافة تحاول مساعدتهم**[4]**».**

1 - Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. pp 47 - 48

2 – حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 37.

3- A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 151.

4- Jean Pigoreau, **Les Confréries Religieuses Musulmanes, op. cit.** p 56.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية في الحاضرة تونس:

أ – المهن[1] التي مارسها السوافة في الحاضرة:

كان العمال السوافة في الحاضرة يزاحمون العمال التونسيين والأجانب في مختلف المهن، وقد أشار السجل رقم 3968 المتعلق بالجزائريين المسجلين في القنصلية الفرنسية في البلاد التونسية سنة 1876م إلى تنوع النشاط المهني للمهاجرين السوافة، حيث سجل 13 نشاطا مهنيا يخص 62 مهاجرا سوفيا مسجلا بالقنصلية، من بينهم 30 عاملا؛ 14 تاجرا، 05 جزارين[2]، هذا المؤشر يعطي إشارة إلى أن العدد الفعلي للعمال السوافة ونشاطاتهم أكبر من ذلك بكثير بسبب تردد الجزائريين عامة والسوافة خاصة في تسوية وضعيتاهم القانونية، وانقسامهم بين حمل الجنسية التونسية أو حمل صفة رعية فرنسي.

فالمهاجر السوفي في المراحل الأولى من الهجرة؛ هو ناقل للمياه، أو ناقل للبضائع في السوق، أو صانع فحم، أو ملمع أحذية، أو بائع ملابس مستعملة، عامل نظافة في البلدية، عامل الصرف الصحي[3]...، هناك تخصص معين حسب الانتماء الجغرافي أو القبلي في وادي سوف، فالدبيلي (نسبة إلى منطقة الدبيلة) مثلا مختص أكثر كعامل في الرصيف في موانئ الشحن، التغزوتي (منطقة تغزوت) حمّال، القماري(منطقة قمار) صانع الفحم، الطرودي (قبيلة طرود) عامل مصنع[4].

وفي الحقيقة لا يمكن حصر كل المهن التي مارسها المهاجرون السوافة في الحاضرة، لأن هؤلاء ليس لهم ازدراء لأي عمل كان، والمهم عندهم أن يكون رزقا حلالا، فغالبيتهم غير مؤهلين للوظائف التي تتطلب شهادات تخصص أو مستوى تعليمي مقبول، لذا

1 – حاولنا في هذا الجانب الإشارة إلى أهم المهن والأنشطة الاقتصادية التي مارسها المهاجرون السوافة في البلاد التونسية.

2– ينظر الجدول رقم 11: التوزيع المهني للمهاجرين السوافة سنة 1876م.

3- Jean Seran, op. cit. p 06.

4 - Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans** …, op cit, p17.

نجد أن أغلب المهن اعتمدت على الجهد العضلي، بحكم أن السوفي تدرب على ذلك في العمل الفلاحي بوادي سوف[1].

ولا بأس أن نعرض فيما يأتي أغلب المهن التي اشتهر بها في البلاد التونسية:

– **مهنة القرباجي[2] (El Guerbadji):** تخصص في هذه المهنة السوافة دون سواهم، لأنها تعتبر من أقدم المهن التي مارسها السوافة سواء في وادي سوف أو في البلاد التونسية، وقد اشتهرت بها مدينة تونس أولا، ثم انتشرت في باقي المدن التونسية، ومهمة القرباجي جلب المياه من بعيد وبيعها في الأحياء العربية التي تفتقد لمصادر المياه، وغالبية هؤلاء من قبيلة عدوان التي ينزح شبابها لممارسة مهن الحمالة، البناء، حفر الآبار، ونقل المياه، أما التونسيون لا يجلبون المياه أبدًا، لأن لديهم ازدراء شديد لهذه المهنة التي يعتبرونها مهينة[3].

ولهذه المهنة تنظيمها الخاص، إذ تشكل مؤسسة مائية قائمة في حدّ ذاتها، فيختار هؤلاء القرباجية أمينا (وصيا) والذي يقوم باسم الشيخ بتسوية جميع النزاعات التي تنشأ بين أعضاء المؤسسة، وذلك بتحديد مناطق العمل لكل بائع درءا للمشاكل بسبب التنافس، ويجلب البائع في المتوسط من 30 إلى 40 لترا في اليوم، تباع كل زجاجة ماء بمبلغ خمسة سنتيما، ويتضاعف إنتاجه في فترة الصيف[4]، وقد قدرت جرمان مارتي تكلفة الرحلة الواحدة بين النافورة والمنازل بمبلغ 05 فرنكات[5].

كما يقوم القرباجي السوفي في الصيف بتوزيع أكواب من المياه على العطشى في الأسواق دون مقابل، ويسمى هذا بـ " قرباجي السبيل " الذي ينادي في الناس: « **في سبيل**

1– مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

2– القرباجي نسبة للقربة، وهي إناء مائي مصنوع من جلد الماعز، سعته من 30 إلى 40 لترا من الماء. ومن بين الذين مارسوا هذه المهنة نذكر أحمد الأسود الذي كان يحمل الماء العذب ويبيعه للسكان، المقابلة السابقة مع علي الأسود.

3 - Achille Robert,**EL GUERBADJI**, Les Clochettes Algériennes et Tunisiennes: Revue Littéraire, N° 15, 02eme Année,directeur de Léon Delevoye, Constantine 12 Avril 1903, pp 05 – 06.

- Jean Seran,op. cit. p 02.

– مقابلة شفوية مع الباحث عبد الكريم الماجري، بمنزله بحي باب الخضراء، تونس، 09 أفريل 2018م.

4- Achille Robert,**op. cit**, pp 05 – 06.

5- Germaine Marty, op. cit. p 316.

الله »[1]، فكانت هذه المهنة الأكثر شيوعا في نشاطات المهاجرين السوافة أواخر القرن التاسع وبداية القرن العشرين[2]، إلا أنها ستتراجع تدريجيا مع تقدم تمديد وتوزيع شبكات المياه في المناطق التي تشهد تطورا حضريا في بناها التحتية.

فمهنة القرباجي مهنة شاقة خاصة في مراحلها الأولى؛ عندما كان ناقلو المياه يحملون على ظهورهم جلد ماعز ممتلئ من الحنفيات العامة، يرتدون سترة يضعون فوقها مئزرًا جلديًا سميكًا لحماية أنفسهم من الماء؛ أرجلهم عارية؛ على الجانب لديهم حقيبة لوضع نقودهم[3]. أما فيما بعد فأصبح ناقل المياه يستعمل الأحمرة والعربات التقليدية لنقل المياه، فأصبح النقل أكثر سهولة وسرعة وربحا عما سبق[4].

ومن بين الأسماء السوفية التي مارست هذه المهنة نذكر علي بن مبارك السوفي القرباجي الذي راسل المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 18 جويلية 1924م يطلب فيها مساعدة مالية ويقول: « ... **في هذا الوقت إن السلع قليلة جدا وشحيحة، وفي كل حي نجد على الأقل أربعة أشخاص يعملون في مجال نقل المياه بالقربة**[5]».

– **عمال الرصيف:** نافس العمال السوافة في الحاضرة أبناء الحامة المتخصصين في أشغال الميناء (عملة الرصيف)[6]، وقد اشتهروا في ميناء تونس بتخصصهم وكفاءتهم عن غيرهم في الحمالة في سوق الحبوب بالميناء، الشيء الذي دفع بالمؤسسات إلى البحث عنهم على نطاق واسع لمثل هذا العمل، وهذا نظرا لخدماتهم المتفوقة في الجودة على خدمات التونسيين، وقد كان توظيفهم في وقت حصاد الحبوب الذي يمتد من شهر ماي إلى شهر

1- Achille Robert,**op. cit**, pp 05 – 06.
2- Jean Seran, op. cit, p 06.
3- Germaine Marty, op. cit. p 316.

4 – مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

5– بشير مديني، **مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية 1830 – 1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوعزة ضرساية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2015/2014، ص 68.

6- http://www.mawsouaa.tn/wiki, consulté le 13 avril 2020.

أكتوبر، واستفاد السوافة من حقيقة أن أرباب العمل اليهود والفرنسيين يرون فيهم مهارة معينة لممارسة مهنة الحمّالة[1].

– **سائقو العربات التقليدية:** كما ينافس السوافة أبناء المطوية في نقل البضائع بالعربات، واصطبغ عملهم بالتقاليد الموروثة في اقتسام الربح الصافي اليومي أو الأسبوعي بين ثلاثة أطراف؛ مالك العربة والعامل المسيّر بنسبة الثلثين، وعلف الدابة بنسبة الثلث[2]، فإذا كان بنو مزاب قد احتكروا تجارة الفحم والخضروات، فإنالسوافة احتفظوا حصريًا بصناعة الكريطة **(charrette)**، وهي نوع من العربات ذات العجلتين المستخدمة في نقل البضائع في جميع أنحاء البلاد[3].

وفي مجال السياقة الحديثة وجدنا المهاجر محمود بن محمد بن أحمد المناعي الذي عمل كسائق لترامواي (**tramway**) تونس في سنة 1932م[4].

– **اليد العاملة الفلاحية:** فضّل بعض المهاجرين السوافة ممارسة الأعمال في الحقول والمستثمرات الفلاحية من زراعة وتربية حيوانات، وهذا نظرا لخبراتهم المكتسبة ولتكيفهم مع هذا المجال انطلاقا من منطقة وادي سوف[5]، وفي الميدان الفلاحي أيضا تحوّل البعض من المهاجرين إلى ملاك للأراضي الزراعية، ومن هؤلاء نذكر علي بالضياف الذي ملك الكثير من المزارع في الحاضرة تونس[6].

– **الموظفون: ينقسم هؤلاء إلى قسمين:**

موظفو المؤسسات الاقتصادية: كالمهاجر عربية صالح بن إبراهيم الذي شغل نائب المراقب المالي بشركة الترامواي، وزعيتر عمار بن قدور العامل بشركة " شال " (Shell) البترولية، وشميعة العزوزي بن بوبكر العامل في شركة البناء، ولزعر الحاج العيد بن إبراهيم

1-Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 136 - 217.
2- http://www.mawsouaa.tn/wiki, consulté le 13 avril 2020.
3 - Édouard Gasselin, **lesFrançais à Tunis**, Paris; Journal Quotidien, Paris, lundi 24 octobre 1881,p 01.
4 - A.N.T, S E C 509 D 252, Folio 03, Echabab Essoufi Azzeitouni. Tunis le 12 Mai 1937.
5– مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.
6– خزاني غمام عمارة، اللقاء السابق.

المتقاعد من شركة الفلاحة والسكك الحديدية[1]، والعيد بن الوادي القاطن بوكالة العشي بساحة الغنم، الذي كان يعمل في الميناء في الشركة الفرنسية للشحن (**Compagnie générale transatlantique = CGT**)[2].

وغير بعيد عن مدينة تونس وعلى بعد كيلومترين فقط؛ تأسس أول مصنع للإسمنت بالبلاد التونسية بمنطقة جبل الجلود سنة 1932م، مصنع " الاسمنت الاصطناعي التونسي"(**Ciments Artificiels Tunisiens (CAT)**) الذي استقطب الكثير من العمال السوافة[3]، سواء داخل المصنع أو في مقاطع الحجارة بجبلي " شويش " و" عكاشة " اللذين يموّنان المصنع بالمواد الخام، وقد كلّف بعض العمال السوافة فيهما بتفتيت الحجارة باستخدام المتفجرات (الديناميت)، ومن هؤلاء نذكر قسوم بوبكر بن بوجمعة، والأخوين طليبة قدور وطليبة بشير، كما تكفل المهاجر القايد مبروك وغيره بنقل الحجارة من جبل شويش إلى معمل الاسمنت[4].

صغار الموظفين: تمتع هؤلاء بالحد الأدنى من الرفاهية، ونجد منهم عمال نظافة البلدية والممرضين[5] بتونس، أغلبهم من العائلات القارة الآتية من القرى العتيقة مثل قمار، كوينين، الزقم، الدبيلة[6]، ومن هؤلاء نذكر؛ عبد الكريم الأسود الذي اشتغل عامل نظافة في بلدية تونس منذ 25 أكتوبر 1945م إلى غاية اندلاع الثورة[7]، شكيري محمد بن بوبكر العامل ببلدية تونس، ومحلو علي بن عباس الذي يشغل صفة حاجب[8]، والطيب بن ناجي

1- A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 02, Lettre de Comités Directeur de la Ligue Guemarien Intellectuel à Monsieur le Directeur de la Sécurité Publique , Tunis le 31 Octobre 1947.

2 - A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 52 , op.cit.

3- المهاجر ناجي صوالح محمد، المقابلة السابقة.

4- المهاجر عمر بن أحمد طليبة، المقابلة السابقة.

5- في مجال الطب، عرفنا في فصل سابق الطبيب السوفي محمد حسين بن علي الذي عمل طبيبا مساعدا عند الباي التونسي مصطفى باي سنة 1897م،بعد أن درس الطب والجيولوجيا وعلم النبات والكيمياء في مدينة الجزائر، ينظر:

- A.N.T, S A C 279 D 10, Folio 76, op. cit.

6 - Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans** …, op cit, p 15.

7- Extrait de la décision du premier Vice-Président Délégué du 28 juin 1951 approuvé le 07 juillet 1951, portant Commissionnement du personnel ouvrier permanent de la Municipalité de Tunis (Service = Nettoiement).

وثيقة سلمت لنا من طرف المهاجر علي لسود، بالدبيلة بتاريخ 13 ماي 2021م.

8- A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 02 op. cit.,

السوفي يعمل كحارس ليلي[1]، أما في المجال الصحي فنجد؛ الزهرة بنت خالد بن أحمد السوفي التي اشتغلت كمساعدة ممرضةفي مستشفى " شارل نيكول " **(Charles Nicole)** خلال الفترة 1951م – 1958م[2]، والمهاجر ضاوي بشير بن صالح الذي تخصص كمحضر صيدلي[3]، ومحمد الياجوري الذي كان يعمل قيّما في جامع القصر الواقع في حي باب المنارة[4]، وفي فترة سابقة نجد أن شيخ السوافة علي بن سلطان بن بلقاسم قد عمل وكيلا بالمحكمة الشرعية وابنه يعمل لدى إدارة الحبوس[5].

– **الحرفيون:** تشمل المهن والأشغال المتخصصة التي تتطلب المهارة اليدوية مثل حداد، نجار، بناء، جزار، خباز، خياط، حلاق...، وأغلب الحرفيين من السكان القارين الذين نجحوا واجتهدوا في التحكم بالأشغال اليدوية الحرفية واكتسبوا في هذا المجال سمعة مؤكدة ومستحقة، مكنتهم من الحصول على الكثير من عروض الشغل[6]، ومن بين هؤلاء نذكر الخياط السوفي الطاهر بن المحنط، الذي كان يستغل غرفة كبيرة في مدخل وكالة اللّفة الواقعة بالمدينة القديمة تحت رقم 2126، يستعملها لخياطة الجبات التونسية الراقية المصنوعة من الحرير المطرز[7].

من جهة أخرى؛ كشفت بطاقة معالجة لسنة 1958م، والتي تعود لعمار بن المصعبي المولود بوادي سوف سنة 1929م والقاطن بالحاضرة، أن هذا المهاجر يمتهن حرفة " صانع عطار" في منطقة الحرايرية[8].

1- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 84,op.cit.

2- ANT, Série M2, Carton 08, Dossier Administratif de Zohra Bent Khaled Ben Ahmed Soufi Aide –Infirmière à l'hôpital de Charles Nicole.

3- A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 02, op. cit.

4– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**،المرجع السابق،ص 100.

5- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 39, op. cit.

6 - Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans** …, op cit, p15.

7– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع نفسه، ص 77.

8– بطاقة معالجة بمستشفى الحبيب ثامر بالحاضرة، سلمت لي من طرف الطالبة خماس إكرام بتاريخ 21 جوان 2019م بجامعة الوادي.ينظر إلى الملحق رقم 18: **بطاقتا معالجة لكل من المهاجرين: الهاشمي حميده العيد؛ عمار بن المصعبي.** صادرتين عن كتابة الدولة للصحة العمومية والشؤون الاجتماعية بمدينة تونس.

- **التجار:** تعتبر مهنة التجارة من المهن التي ينجذب السوافة إلى ممارستها سواء في وادي سوف أو في البلاد التونسية، وقد كشف الدفتر رقم 3968 المتعلق بالمهاجرين الجزائريين المسلمين المسجلين بالقنصلية الفرنسية بالبلاد التونسية سنة 1876م إلى أهمية هذه المهنة بعد مهنة عامل يومي، حيث سجل الدفتر وجود 14 تاجرا سوفيا غالبيتهم في الحاضرة تونس[1].

وقد تنوعت هذه التجارة إلى تخصصات مختلفة، فمثلا المهاجر السوفي دماني بن عبد الله تخصص في تجارة الفحم[2]، وهذا محمود بن محمد بن أحمد المناعي الذي عمل سابقا كسائق لترامواي تونسسنة 1932م، تخصص فيما بعد في تجارة الزيوت سنة 1937م، والسيد عمر باري الذي كان يزاول تجارة الصوف سنة 1937م[3].

كما تاجر آخرون في الحبوب والتمور وأقمشة الجريد والجير، وحسب جرمان مارتي؛ فإنه كان هناك حوالي أربعين من أولئك التجار هم من تغزوت وكوينين، في بعض الأحيان سوف يعرفون كيفية مساعدة مواطنيهم الفقراء[4].

من جهتها كشفت وثائق الشيوخ السوافة في الحاضرة على أن بعض هؤلاء كانوا تجارا وملاكا دون ذكر طبيعة التخصص، كالشيخ علي بن سلطان والشيخ أحمد بن محمد بن سعد، إضافة إلى الشهود الذين تعهدوا بالضمان المالي لهؤلاء كالتاجر علي بن محمد بن إبراهيم السوفي، والتاجر يونس بن إبراهيم بن علي الزقيمي[5]، والتاجر شكيري مسعود بن بوبكر، كما امتلك المهاجر عبد القادر الأسود متجرا للمواد الغذائية بوسط الحاضرة[6].

1- ينظر الجدول رقم 11: **التوزيع المهني للمهاجرين السوافة سنة 1876م.**

2 - La Dépêche Tunisienne, **Tribunal Correctionnel**, No 2446, Tunis, Lundi 01 Mars 1897, p 02.

3 - A.N.T, S E C 509 D 252, Folio 03,**Echabab Essoufi Azzeitouni**, Tunis le 12 Mai 1937.Et Folio 05, **Note de le Chef du Service de la Sécurité Générale**, Tunis le 25 Juin 1937.

4- Germaine Marty, op. cit. p 316.

5- ينظر العنصر الثاني من الفصل الثاني (شروط الترشح لخطة المشيخة).

6- مقابلة شفوية مع المهاجرة خديجة الأسود (من مواليد 27 مارس 1951م بتونس)، الدبيلة، 13 ماي 2021م.

وخلال الخمسينيات من القرن العشرين توسعت وتنوعت الخريطة المهنية للمهاجرين ، هذا ما كشف عنه السجل الخاص بالمهاجرين الجزائريين المنخرطين في جبهة التحرير الوطني (المنطقة الأولى- الناحية الثانية)، والقاطنين بحي قريش وسط الحاضرة، حيث بلغ مجموع المناضلين 163 منهم 132 من السوافة و31 من باقي الجزائريين، هذا السجل قد حدّد الوضعية المهنية لكل رب أسرة من هؤلاء المناضلين السوافة على النحو التالي:

الوضعية المهنية	العدد
بطال	29
عامل يومي	29
عامل رصيف	14
عامل بالحبوب	12
تاجر	12
عامل بالبلدية	08
قصابة	04
فحام	04
خياط	02
سائق سيارة أجرة	02
عامل في معمل السبائك	02
خضار	01
بائع متجول للملابس	01

الوضعية المهنية	العدد
بناء	01
ميكانيكي	01
معلم قرآن	01
عامل بشركة سترنا	01
سائق بشركة الكهرباء والنقل	01
عامل بالشركة الاحتياطية	01
عامل بالمطبعة	01
عامل بمصلحة الغابات	01
عامل بمطحنة السميد	01
عامل بالصيدلية	01
حارس	01
حذائي	01
/	/

الجدول رقم 46: الوضعية المهنية لأرباب الأسر السوافة بحي قريش بالحاضرة[1].

من خلال مما سبق يمكن الوصول إلى ما يلي:

- يمكن تفسير العدد المعتبر من البطالين؛ بحكم أن بعض هؤلاء قد قدموا قريبا للحاضرة بعد فرارهم من اضطهاد العدو في الجزائر بعد اندلاع الثورة التحريرية، كما أن

1- سجل المهاجرين بحي قريش، المصدر السابق.

البعض منهم كانت لهم تجربة عمل في فرنسا ثم رجعوا من جديد إلى تونس وانضموا إلى النضال الوطني، إضافة إلى أن البلاد التونسية قد استقلت منذ 1956م، وبالتالي سينتهج نظامها الجديد سياسة اقتصادية قائمة على الحدّ من منافسة العنصر الجزائري في مجال الشغل؛ باعتبار أن الجزائريين أصبحوا أجانب في تونس المستقلة بعد أن كانوا رعايا فرنسيين خلال فترة الحماية.

- يتضح من الجدول تنوع النشاط المهني للمهاجرين، وتبقى أنشطة عامل يومي؛ عامل بالرصيف؛ عامل بالحبوب؛ تاجر، هي الأنشطة الأكثر استقطابا للعمال السوافة، بحكم الحركة الاقتصادية التي تشهدها دوما عاصمة البلاد (موانئ – مؤسسات اقتصادية – تجارة داخلية وخارجية)، هذه الأنشطة التي لا تتطلب مؤهلات ولا تخصصات ولا مستوى تعليمي رفيع، بقدر ما تتطلب يد عاملة قوية البنية والتحمل، أو رأس مال كافي لممارسة نشاط التجارة.

- تخصص بعض العمال في مهن تتطلب مستوى تعليمي مقبول كعامل بالصيدلية مثل بلقاسم بن خالد الذي مستواه التعليمي هو شهادة التعليم الابتدائي عربي – فرنسي (التعليم المزدوج)، أوعامل بالمطبعة مثل بلقاسم بورقعة بن الأخضر الذي مستواه التعليمي هو القسم السادس ابتدائي، أو مسيّر في مؤسسة كمعمر بن علي صوالح المتحصل على شهادة التعليم الابتدائي الفرنسي، أو تأهيل مهني كالميكانيكي عمارة بن الحفناوي بحري...

أما بالنسبة لنشاط المهاجرات السوفيات؛ فقد حافظن على عادات وتقاليد المجتمع السوفي، حيث يمكثن بالبيوت ويكتفين بممارسة الأنشطة المنزلية، وإذا تطلب الأمر فإنهن يساعدن ربّ البيت في تحسين الوضع المالي للأسرة، ومن أشهر الأنشطة التي مارستها النسوة هي صناعة النسيج التقليدي الذي تعودن على ممارسته في وادي سوف، حيث يتم إحضار الصوف لهن في المنزل ليقمن بعمليات الغزل والنسج[1]، لتصنع فيما بعد الأفرشة

1 - Germaine Marty, op. cit. p 318.

والملابس الشتوية كالبرنوس والقشابية، ليقوم الرجال فيما بعد ببيعها في الأسواق القريبة من مقر سكناهم[1].

ب – النشاط النقابي للسوافة في الحاضرة تونس:

يعود الفضل في نشأة وتأسيس النقابات العمالية في البلاد التونسية إلى الفرنسيين الذين انضم إليهم عامة الأوروبيين، حيث قدم هؤلاء إلى تونس متأثرين بأوساطهم الأوروبية التي حقّقت تقدّما في الكفاح النقابي، وقد شكّل أولئك من تلك النقابات سنة 1919م " الاتحاد الإقليمي للنقابات العمالية التونسية " **(U.D-CGT)** الذي ارتبط بالكنفدرالية العامة للشغل **(CGT)**[2] في فرنسا، ولم يجدوا في ذلك معارضة من طرف سلطات الحماية في ممارسة النشاط النقابي، بل أصبحوا يباشرون اعتصامات منظمة في المعامل وشركات سكك الحديد وينالون حقوقهم ومطالبهم، وقد انخرط أيضا العمال التونسيون وباقي العمال المغاربة في تلك النقابات وجميع نشاطاتها من اجتماعات واضرابات، ويؤدون واجباتهم التي تفرضها قوانين النقابات[3]، وذلك حتى تكتسب حركاتهم الاضرابية النجاعة المطلوبة عندما تكون مؤطرة من طرف الكنفدرالية العامة للشغل **(CGT)**[4].

وبحلول نهاية الحرب العالمية الأولى، أصبح الإضراب ظاهرة منتشرة إلى حد ما في بيئة العمل في البلاد التونسية، استنادا إلى مجموعة من المطالب المشتركة بشكل عام،

1– مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

2 –الكنفدرالية العامة للشغل (CGT) هي منظمة نقابية فرنسية تأسست في مدينة ليموج (Limoges) الفرنسية سنة 1895م، وكان الهدف من إنشائها هو الجمع والتنسيق بين النقابات الصناعية والحرفية والتجارية...، الموجودة في غالبية المدن الكبرى.. consulter le 23/11/2022 . **Acte de naissance de la CGT à Limoges en 1895**,https://www.cgt.fr-

3 – الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ط 01، مطبعة العرب، تونس، 1927م، ص 47.

– الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية؛ رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956**، ط 02، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990م، ص 192.

4 – الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 112.

وينظر إليه إلى حد ما على أنه سلاح قتالي لتحسين ظروف العمل والمعيشة[1]، وقد شهدت البلاد التونسية أواخر سنة 1924م مولد أول تنظيم نقابي تونسي مستقل عن نقابة الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية**(CGT)**، تمثل في " جامعة عموم العملة التونسيين "**(C.G.T.T)**، ومنذ ذلك التاريخ اشتد التنافس بين النقابتين على استقطاب وجذب العمال في البلاد[2].

ونظرا لكثرتهم كان العمال السوافة من رواد العمل النقابي في القطاعات الرئيسية للاستغلال الاقتصادي؛ كأرصفة الميناء والمناجم والسكك الحديدية، كما شكّلوا قاعدة مهمة ونشطة للمنظمات النقابية الفرنسية أو التونسية، بل أن البعض منهم كان من المسؤولين التنفيذيين كما هو الحال بالنسبة للطاهر مقراني، الممرض في مستشفى الرديف والناشط في النقابة الفرنسية " **الكنفدرالية العامة للشغل**"(CGT)، والذي أصبح من كبار المسؤولين التنفيذيين في اتحاد المناجم واختار البقاء فينقابة " الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي " (U.S.T.T)[3]، ثم انضم لاحقا إلى المقاومة التونسية المسلحة[1].

وقد شهدت الحاضرة تونس في شهر جويلية سنة 1929م إضرابا عاما لعمال أسواق ومخازن الحبوب وعمال ميناء تونس الذين اعترضوا على زيادات الأجور الهزيلة، حيث بلغ عدد المضربين 468 حمالا وسائق عربة ينتمون إلى 46 شركة فرنسية ويهودية، منهم 187

1- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 142.
2 - https://cgtt.tn/, consulté le 12/05/2019.
3 – في ظل الصراع الايديولوجي للنقابات العمالية في البلاد التونسية بين الأممية العمالية التي تسيطر عليها الشيوعية وبين التوجه الوطني الذي تمّ احتواءه من طرف الحزب الدستوري التونسي الجديد؛ تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل (U.G.T.T) يوم 20 جانفي 1946م، الذي حاول استقطاب أكبر قاعدة عمالية في البلاد، متبنيا الدعاية التي مفادها أن الاتحاد الإقليمي**(U.D-CGT)**التابع كفرع نقابي للكنفيدرالية العامة للشغل(CGT)، ما هو إلا منظمة أجنبية، ولمواجهة تلك الدعايةولإضفاء الصبغة الوطنية، انعقدالمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاقليمي**(U.D-CGT)** يومي 26 و27 أكتوبر 1946م، تحوّل من خلاله هذا الاتحاد **(U.D-CGT)** إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي(U.S.T.T) الذي سيحافظ على ولائه للجامعة النقابية الشيوعية، ينظر:
– الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي 1881 – 1956م**، ط 01، دار محمد علي الحامي للنشر، صفاقس، 1997م، ص ص 113 – 115. – حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 214.

سوفيا، أي ما يقرب من 40٪ من إجمالي المضربين، وكان من أبرز قادة الإضراب كل من علي بن خالد الساسي السوفي ومحمد بن يوسف بن بلقاسم الكيلاني السوفي أيضا، وقد دفع نجاح هذا الإضراب العام بالسلطات الاستعمارية إلى الاستنجاد بشيخ السوافة آنذاك من أجل التوصل إلى اتفاق مع المضربين ومن أجل استئناف عمل سائقي العربات والحمّالين، فحضر شيخ السوافة رفقة نحو ستين عاملا مضربا إلى مكتب مدير مندوبي الأمن العام، كما تمّ الاستنجاد بشيخ المدينة، لكنه لم يتم الاستماع إلى هاذين الشيخين من طرف المضربين[2].

وقد أشار التقرير الذي رفعه المدير العام للأمن بتونس إلى الإقامة العامة أن حركة الإضراب قد ألحقت الضرر آنذاك بنحو 15 موقعا رئيسيا للأشغال، ومن المرجح أن يعقد اجتماعا بين أصحاب العمل ومندوبي المضربين، حيث حصل سائقو العربات على نسبة 13% من الزيادات التي كانوا يطالبون بها، أما الحمّالون الذين يتقاضون من 60 إلى 70 فرنك فرنسي يوميا، فإنهم يطالبون بزيادة 60%، وبالاتفاق مع شيخ المدينة وافقوا على قبول نسبة زيادة قدرها 40%[3].

لكن رئيس غرفة التجارة؛ السيد " فونتر "**(Ventre)** اعتبر أن هذه الادعاءات مبالغا فيها، لأنه بعد أن عرضت زيادة بنسبة 10% ارتفعت هذه الزيادة إلى 20%، والتي ضربت في قيمة 8,30 من مرتب ما قبل الحرب العالمية الأولى، وادعى أن الحمّالين لن يقبلوا أي اقتراح لأنهم مدفوعين من قبل عمال المناجم الذين يريدون إغلاق ميناء تونس.

وأضاف التقرير أن اثنين من الجزائريين المضربين معروفة أسماءهما وهما: علي بن خالد بن ساسي السوفي المقيم في شارع 03 باب المنارة، ومحمد بن يوسف الذي لم يُعرف

1-Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 214.

2- بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس**، المرجع السابق، ص 115.

- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 117 –146 .

3- A.Q.O, Série Tunisie 1944 – 1955, C 1927(1) D 03, Folio 547, **Note transmise pour information à la résidence générale par le directeur de la sûreté publique**, Tunis le 04 Juillet 1929. Consultée à l'I.S.H.M.N.

موطنه بعد؛ فهما يثيران الحمّالة المضربين للمقاومة ويفعلان كل ما في وسعهما لتفاقم الإضراب، لكن تتم مراقبتهما بشكل خاص، وإذا أصبحت مؤامراتهما خطرة، فسيقدم ضدهم اقتراح بالترحيل إلى بلدهم[1].

وقد تمكن بعض العمال السوافة من الوصول إلى مناصب قيادية وإدارية داخل المنظمات النقابية، فكانت لهم نشاطات داخل " **الاتحاد الإقليمي للنقابات العمالية التونسية**" (U.D-CGT) المعتمدة على" **الكنفدرالية العامة للشغل**"(CGT)، وداخل أول اتحاد تونسي مستقل ألا وهو " **جامعة عموم العملة التونسية** "، حيث لعبوا دورا مميزا في لجان العمل والدعم وفي قيادة النقابات التابعة لهذه لنقابة[2]، ومن هؤلاء نذكر:

- **علي غربي**؛ عضو نقابة صناع الشاشية (الشواشي) بتونس المنضمة إلى "**جامعة عموم العملة التونسية**" (C.G.T.T).

- **الهادي المناعي**؛ الأمين العام لنقابة عمال النسيج بتونس المنضمة أيضا إلى "**جامعة عموم العملة التونسية**" (C.G.T.T).

- **العيفة الطاهر**؛ عضو المكتب النقابي لعمال الميناء والرصيف من سنة 1936م إلى سنة 1959م، كما أصبح منذ سنة 1944م عضوا نشطًا في" **الاتحاد الإقليمي للنقابات العمالية التونسية**" (UD-CGT).

- **سويد علي**؛ عامل تفريغ في سوق الحبوب، في سنة 1936م كان عضوا في لجنة نقابة عمال الحبوب بالحاضرة، وبعد ذلك أصبح مناضلا في **الاتحاد الإقليمي للنقابات العمالية التونسية** (UD-CGT).

1- A.Q.O, Série Tunisie 1944 – 1955, C 1927(1) D 03, Folio 547, op.cit.
2- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 143 -144

○ **سويد الطاهر**؛ موظف مسؤول عن نقل البضائع في الشركة التونسية للسكك الحديدية (C.F.T)، وسكرتير نقابة عمال السكك الحديدية التونسية في الفترة (1946-1947م)، لينخرط ابتداء من سنة 1950م كعضو ناشط داخل" **الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي** " (U.S.T.T) الذي ينجذب إليه العمال الجزائريون ومن بينهم السوافة ويفضلون ممارسة نشاطهم النقابي داخله[1].

ج - النزاع بين عمال الحبوب الجزائريين والتونسي ينفي شهر جوان 1937م:

قبل التطرق إلى مجريات هذه الأحداث؛ سنحاول الكشف عن الظروف المحيطة بها، والتي كانت بمثابة الدوافع التي كانت وراء وقوعها:

ج01- الظروف والدوافع:

❖ تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التونسية في الثلاثينيات من القرن العشرين، جراء الأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت بدايتها سنة 1929م، والتي تأثرت بها الطبقات الكادحة التونسية، حيث انتشرت البطالة في الموانئ والمناجم والصناعات المحلية كالنسيج والشاشية والقطاعات التقليدية كالفلاحة، كل هذا من شأنه أن يزيد في حدّة التناقضات بين هؤلاء البطالين التونسيين والعمال الأجانب بما فيهم الجزائريين، الذين يبدون عند الأزمات بمثابة المغتصبين لموارد عيش الأهالي[2]، وقد أفاد التقرير الذي أعدته السلطات الأمنية حول هذه الأحداث ما يلي: «**إن الأزمة الزراعية التي مرت بها البلاد التونسية للتو، والتي تأثرت بالفعل بالأزمة الاقتصادية العالمية، كان لها الأثر الحتمي المتمثل في تقليص سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين القوى العاملة التونسية، وهكذا كان الحمّالون التونسيون ينظرون بعدائية إلى ما يسمونه اليوم "المنافسة" من**

1- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 144 –213.

2- علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص ص 127 – 128.

الجزائريين»[1]، وهذا ما أكده أيضا الباحث جمال حقي في قوله: « **مع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين ميلادي، كانت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي تعاني من البطالة والتسريح، وهذا ما دفع بالعمال التونسيين إلى اعتبار تواجد العمال الجزائريين وغيرهم في ميادين العمل، يشكل منافسة لهم في الحصول على مناصب الشغل»**[2].

❖ الصراع القائم منذ عدة سنوات والذي استمر إلى غاية تاريخ هذه الأحداث؛ بين عمال الحبوب التونسيين وبين عمال الحبوب السوافة، هؤلاء الأخيرون الذين يعيشون في البلاد منذ سنوات عديدة ويتخصصون في أعمال نقل وحمالة الحبوب، وهم مطلوبون بشدة من قبل الشركات التي يبدو أنها حتى إلى غاية تاريخ هذه الأحداث تقدّر خدماتهم التي تتفوق في جودتها على خدمات التونسيين، وقد وصل هذا العداء إلى حدّ أن شركات الحبوب ومنذ فترة طويلة، امتنعت عن توظيف جزائريين وتونسيين في نفس الوقت وذلك تجنبا لوقوع حوادث[1].

❖ تصلّب مطالب الحركة الوطنية التونسية من خلال تلازم البعدين الوطني والاجتماعي في ظل عهد حكومة الجبهة الشعبية، ففي الشق النقابي؛ ومنذ 21 جويلية 1936م كانت أولى المحاولات لإعادة إحياء جامعة عموم العملة التونسية الثانية **(C.G.T.T)** التي توّجت بتأسيس هيئة وقتية لتجميع العمال التونسيين العاملين في القطاعات التقليدية وفي الموانئ والبناء، وفي يوم 07 مارس 1937م تأسست هيئة وقتية ثانية – ضمت عناصر من الحزب الدستوري الجديد على رأسهم بلقاسم القناوي – لوضع قانون أساسي للنقابة التونسية،ليتم إحياء الجامعة **(C.G.T.T)** يوم 27 أفريل 1937م من خلال مؤتمرها التأسيسي الذي انتخب فيه بلقاسم القناوي كاتبا عاما للجامعة**(C.G.T.T)**. أما من حيث الشق السياسي؛ فمنذ أواخر سنة 1936م سعى الحزب الدستوري الجديد إلى تشجيع تأسيس النقابات العمالية لاحتوائها ومراقبتها وجعلها حزاما يدعم موقعه التفاوضي ورافدا لتحركاته السياسية المقبلة، وهكذا فقد تسربت عناصر الحزب في الجامعة **(C.G.T.T)**، وهذا ما

1- A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers céréalistes de Tunisie,** Tunis, juin 1937.- A.N.T,Série MN Carton 36 Dossier 02 Folio 30.
2 -Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p217.

يضفي على توجهها ومطالبها الصبغة الوطنية التونسية[2]، هذه الأسباب السياسية قد أكّدها أيضا التقرير الأمني السابق: « **لكن هذه(الأزمة الاقتصادية) ليست السبب الوحيد وراء الأحداث الأخيرة بميناء تونس، والتي يجب البحث عنها أيضا على المستوى السياسي**»[3].

❖ تزامن وتوافق مطالب الحركة النقابية التونسية مع مطالب المراقب المدني لمدينة تونس من خلال مراسلاته[4] إلى المقيم العام خلال الفترة 35 – 1937م، مشددا على ضرورة تشديد الخناق على حركة الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية وخاصة الهجرة العمالية: مراسلة 26 فيفري 1935م[5]، ومراسلة 08 جوان 1936م[6] التي حذّر فيها بقوله: « **قد يكره الجزائريون والتونسيون بعضهم بعضاً، لكنهم مع ذلك سيشكلون قضية مشتركة في حالة حدوث مشاكل أو اضطرابات**»، لذلك فقد توقع وقوع مشاجرات شكلية مصحوبة بالنهب والسلب كامنة في نفوس جميع المتشردين العاطلين الذين يتسكعون في شوارع تونس العاصمة وضواحيها[7]، ومراسلة 04 فيفري 1937م[8]، إضافة إلى مراسلة 23 ماي 1937م التي قال فيها:«**أنا لا أقدّر الضرر الذي يلحقه التنافس مع العمال التونسيين في الداخل، وهذا الاعتبار لا يقدر بثمن من الناحية المالية**»[9]، وقد دعمتها أيضا مراسلة الأمين العام للحكومة التونسية إلى المقيم العام بتونس بتاريخ 17 جوان 1937م الذي أكّد فيها على نفس

---

1 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.

2- حفيظ طبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 167 - 170.

- https://cgtt.tn/, consulté le 12/05/2019.

3 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.

4- ينظر إلى تلك المراسلات في الفصل الثاني من البحث.

5 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 46, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis**, Tunis, le 26 Octobre 1935.

6- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis**, Tunis, le 08 Juin 1936.

7- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 34, op.cit.

8 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 05, Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis, Tunis, le 04 février 1937.

9- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 33, **Lettre de Contrôleur Civil à Tunis à Monsiaur le Résident Général de France à Tunis, Tunis**, le 23 mai 1937.

المطالب[1]، تلك المراسلات – في رأينا – كانت بمثابة الضوء الأخضر للتونسيين للمطالبة بطرد العمال الجزائريين والإقدام على الدخول في مواجهات معهم.

❖ موقف الاتحاد الإقليمي **(U.D-CGT)** الرافض لتأسيس نقابة تونسية مستقلة، لأن ذلك في نظره من شأنه أن يشتت قوة الطبقة العاملة في تونس، وقد اتهم الاتحاد **(U.D-CGT)** جامعة عموم العملة التونسية بأنها لا تهتم بمصالح العمال بل تفضل تعاطي السياسة لفائدة الحزب الدستوري الجديد[2]، خاصة وأن الجامعة تبنت شعار " **لا مكان للاستعمار والاستغلال في أرض تونس**"[3].

❖ الانضمام الجزئي لحمالة الحبوب الجزائريين ومن بينهم السوافة– منذ بعض الوقت – إلى الكنفدرالية العامة للشغل (CGT) وتخليهم عن نقابة عملة الحبوب التونسيين[4] التابعة إلى جامعة عموم العملة التونسية **(C.G.T.T)**، بعد أن عقدوا العزم على اتخاذ هذا القرار في مواجهة العداء الذي كان يتجلى بشكل متزايد تجاههم، وبعد شعورهم بالإبعاد وبالإقصاء بسبب هذا الاتجاه الجديد بين التونسيين. وفي المقابل ازداد انزعاج الزعماء النقابيين التونسيين وإحراجهم من هذا الأمر، إذ أنهم في سبيل إنجاح سيطرتهم على سوق العمل، كانوا قد استقدموا عددا كبيرا من التونسيين العاطلين عن العمل من أصحاب المهن الأخرى لتوظيفهم كعمال حبوب، وكانوا يأملون أن يجدوا سهولة في ضمهم إلى النقابة تحسبا للتعامل مع منتجات المحصول الوفير. ثم قرّر التونسيون المناورة بهدف طرد الجزائريين، محققين

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 19, **Lettre deleSecrétaire général du Gouvernement Tunisien à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Tunis le 17 Juin 1937.

2 – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 130 – 131.

3 – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 194.

4– أفاد التقرير الأمني لسنة 1937م أن نقابة عملة الحبوب التونسيين يقودها محمد مقطوف الشريف الذي يتجه – حاليا – أكثر فأكثر بتحريض من بلقاسم بن عمر القناوي الأمين العام لنقابة كرارطية سوق الحبوب، إلى تشكيل نواة جامعة عموم العملة التونسية الثانية(C.G.T.T) منفصلة ومستقلة تماما عن الكنفدرالية العامة للشغل(C.G.T). وأضاف أن بلقاسم بن عمر القناوي هو دستوري معروف كان قد نفي إلى المناطق العسكرية بالجنوب، وقد تصرف مراعاة لآرائه القومية التي تميل إلى تحرير كل ما هو تونسي من السيطرة الأوربية. وكان هذا هو السبب الوحيد الذي دفعه إلى فصل كتلة العمال التونسيين عن الكنفدرالية العامة للشغل(C.G.T).

الهدف الثلاثي المتمثل في: الانتقام من السوافة الذين تركوهم؛ استيعاب أعضائهم الذين أصبحوا أكثر إلحاحا لتسوية وضعياتهم؛ إثبات أنها مجموعة نقابية تونسية بحتة مستوحاة من الفكرة الوطنية يمكنها الاحتفاظ والسيطرة على سوق العمل المحلي[1]، وفي ظل هذه الظروف وبإيعاز منها – الجامعة – قام عمال سوق الحبوب التونسيون بإضراب عن العمل وبمحاولة اقتحام ميناء تونس وطرد عمال الشحن والتفريغ الجزائريين غير المضربين[2].

❖ نتيجة للتراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد التونسية بداية من الثلاثينيات بعد تطور مطالب الحركة الوطنية، فقد اندلعت العديد من الحركات الاحتجاجية والإضرابات العمالية في عدد من المناطق، والتي من شأنها أن تؤجج غضب العمال وتشعل فتيل الاحتجاجات؛ ولا بأس أن نذكّر هنا بأهم الاضطرابات التي شهدتها البلاد خلال سنتي 1936م و1937م وقبل هذه الحادثة:

- المظاهرات والمسيرات التي نظمها طلبة جامع الزيتونة يومي 22 و23 فيفري 1936م بتونس احتجاجا على صدور مرسوم 07 فيفري 1936 (النظام الأساسي للموظفين) الذي يشترط على الموظفين التونسيين معرفة اللغة الفرنسية، نجم عنها اعتقال 42 منهم بعد مواجهات مع قوات الأمن.

- في يوم 02 جويلية 1936م بمدينة قفصة، تظاهر حوالي 500 تونسيا احتجاجا على مقتل مواطن تونسي من طرف أحد رجال الدرك الفرنسي برصاصة مسدس بحجة الدفاع عن النفس.

- في 07 سبتمبر 1936م وبمنطقة جمّال بالمنستير تظاهر 300 تونسي حاولوا اقتحام المستودع الذي يتم فيه الاحتفاظ باحتياطيات المواد الإغاثة بعد توزيع جزء منها على المحتاجين[3].

1- A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.
2-Serge Moati, **Une grève d'inspiration raciste provoque de sanglants incidents à Tunis,** Le Populaire de Paris, Organe Central De Parti Socialiste. N° 5240, 20e Année, Dimanche 20 Juin 1937, p 04
3- A.N.T, Série MN Carton 36 Dossier 02 Folio 30.

- في يوم 17 نوفمبر 1936م بمنجم سيدي عمر بن سالم بمنطقة الكاف، أضرب حوالي ثلاثمائة عامل تونسي وقاموا بإلقاء كتل الحجارة المنجمية على أفراد جهاز الأمن وأصيب عدد من العناصر الأمنية بجروح طفيفة وتم اعتقال 20 متظاهرا.
- يوم 13 جانفي 1937م بمنجم جبل الحلوف بمنطقة جندوبة، أضرب 450 عاملاً، ووقعت مواجهات بينهم وبين قوات الأمن التي حاولت ضمان احترام حرية العمل، فتمّ رشقها بالحجارة، لتسفر المواجهات عن اعتقال 17 عاملا، وجرح 03 أعوان من الأمن.
- يوم 03 فيفري 1937م تجمع نحو 500 مواطن تونسي عاطل عن العمل في حي الملاسين، فأقيمت مسيرات احتجاجية على الطريق العام في الحاضرة وتمّ رشق الشرطة بالحجارة، إضافة إلى نهب عدد قليل من الأكشاك التجارية[1].
- مجازر منجمي المتلوي والمظيلة يومي 04 و05 مارس 1937م التي أكدت تورط الحزب الدستوري الجديد، حيث كان من بين المضربين المعتقلين ومن الضحايا أيضا عناصر دستورية ليست لها علاقة لا بالعمل المنجمي ولا بالنقابة[2]، وقد ساهمت هذه الأحداث في تأزم أوضاع الأوساط العمالية التونسية المشحونة بحالة من التوتر والغليان.

ج02 – مجريات الأحداث[3]:

خلّفت محاولات الاقتحام وقوع حوادث ومواجهات خطيرة على أرصفة الميناء في الفترة من 14 إلى 19 جوان 1937م، بين المضربين التونسيين وقوات الأمن من جهة، وبين المضربين وعمال الرصيف الجزائريين الذين في غالبيتهم من السوافة[4].

1- A.N.T, Série MN Carton 36 Dossier 02 Folio 30.

2- حفيظ طبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 171.

3- اعتمدنا في عرض مجريات هذه الأحداث على التقرير الذي أعدته السلطات الأمنية باعتباره المصدر الرسمي الوحيد الذي استطعنا الوصول إليه، إضافة إلى أنه يعتبر تحقيقا مفصلا للظروف والوقائع المحيطية بالأحداث.

4 - Serge Moati,op.cit., p 04.

في يوم 14 جوان بدأ بعض التوتر يظهر بين العمال السوافة والتونسيين، حيث احتج هؤلاء الأخيرون علنا على استخدام اليد العاملة الجزائرية التي أدت حسب رأيهم إلى زيادة كبيرة وغير عادية في اليد العاملة في بلدهم الأصلي، ولتفادي وقوع أي حوادث أوقفت الشركة الجزائرية للمطاحن وبنك تونس والمخازن العامة مؤقتاً جميع أعمال المطاحن مؤقتا[1].

وقد بدأ التونسيون بالمطالبة بإقصاء الجزائريين من سوق العمل المحلية التي قالوا إنها " **يجب أن تكون حكرا على أبناء البلد**"، وعندما لم يحصلوا على مرادهم بالسرعة الكافية، قرّر التونسيون تصعيد الضغط وجرّ سائقي العربات (الكرارطية) معهم الذين أضربوا عن العمل تضامنا معهم، وأوقفوا حركة المرور، وتجدر الإشارة إلى أن نقابة الكرارطية كان يقودها بلقاسم بن عمر القناوي.

وفي الوقت الذي كانت فيه الإدارة منشغلة بالبحث عن حلّ للصراع، وتحقيقا لهذه الغاية جمع مدير الأمن العام بعد ظهر يوم 15 جوان رؤساء مؤسسات الحبوب الذين وافقوا على تشغيل عدد أكبر من التونسيين، ومع ذلك لم يكن من الممكن وضع أساس دقيق، حيث لم يتمكن ممثلو النقابات الحاضرون– في أي وقت– من تحديد عدد أعضائهم[2].

وقد عبّر التونسيون بأنهم غير راضين عن قرارات أرباب العمل، ومع ذلك فقد غيّروا وجهة نظرهم بشكل كبير، على الأقل في التعبير عنها؛ دون المطالبة بالطرد الكلي للجزائريين – بعد أن أبلغتهم الحكومة أنها لا تستطيع أن تتصور مثل هذا الإجراء – طالبوا بتوظيف جميع التونسيين، ومن الواضح أنه كان من المستحيل تلبية مطلبهم الذي كان يعني ضمنا الإعادة القسرية لجميع الجزائريين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا يعيشون دائما في تونس، وعلى هذه الخلفية قررت السلطات في مساء يوم 15 جوان أن تضمن حرية العمل

1 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.
2 - Loc. Cit.

في اليوم التالي (صباح يوم 16 جوان) بوضع تدابير أمنية بنشر قوات الشرطة وقوات حفظ النظام[1].

وفي يوم 16 جوان حاولت بعض الشركات استئناف نشاطها من خلال استدعاء فرقها المعتادة من العمال السوافة، وبادر العمال التونسيون على الفور إلى معارضة استئناف العمل وحاولوا احتلال مستودعات المخازن العامة، ما دفع إلى تدخل الأجهزة الأمنية بما في ذلك قوات حفظ النظام، ومع ذلك لم يكن هناك أعمال عنف، لكن الوضع ظل دون تغيير ودون أي علامة على نهاية الصراع.

في يوم 17 جوان، وبناء على تدخل مدير الأمن العام وبعد اجتماع عقد برئاسة المستشار القانوني السيد بيشات**(M. PICHAT)**، انتهى إضراب ناقلي عربات النقل الثقيل مما أعطى صورة أوضح عن أن الصراع بقي بين حمالي الحبوب.

يوم 18 جوان 1937م: أمام عرقلة التونسيين الذين أصرّوا على معارضة عمليات الحمالة، اتخذت الحكومة تدابير لضمان حرية العمل، وفي ظل هذه الخلفية تم تشكيل قوة أمنية مكونة من قوات حفظ السلام و07 أقسام عسكرية بالقرب من موقع العمليات، وكان من المقرر أن يتدخل هذا الجهاز الأمني، صباح يوم 18 جوان في نقطتين مختلفتين وفي الظروف التالية[2]:

1) **أمام المخازن العامة:** في حدود الساعة 6.30 صباحا، تجمع ما بين 200 إلى 250 من العمال التونسيين أمام هذه المخازن، وفي حوالي الساعة الثامنة صباحًا أوقف العمال شاحنة محملة بأكياس الحبوب، كانت تستعد للدخول إلى فناء المتجر، وأصبحوا عنيفين للغاية بمجرد تدخل قوات حفظ السلام وإبعاد الشاحنة. ثم انسحب المتظاهرون إلى

1 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.
2 - Loc. Cit.

خط السكة الحديدية الذي كان يمرّ في مكان قريب، وألقوا الحجارة من حصى الرصف على قوات حفظ الأمن، وأصيب العديد منهم بجروح خطيرة وسقط أحدهم على الأرض[1].

عندها أطلقت المجموعة الأولى من المتظاهرين من 05 إلى 06 طلقات نارية، حاولت قوات حفظ الأمن ترهيبهم بإطلاق النار في الهواء، لكن مفوض الشرطة تدخل على الفور ومنع رجاله من استخدام أسلحتهم، كما قامت مجموعة أخرى من المتظاهرين على يسار المجموعة الأولى بإلقاء الحجارة على قوات حفظ الأمن الذين أصيبوا أيضًا بحوالي عشر طلقات نارية ردّوا عليها بإطلاق النار في الهواء، وأطلق المتظاهرون الذين تجمعوا على مسافة أبعد قليلاً (شارع فلاندر) (Rue des Flandres)حوالي عشر طلقات أخرى، لكن مفوض الشرطة تمكن من التفاوض وانتهى الشجار، واستمر الأمر عشرين دقيقة دون استدعاء القوات.

2) **أمام الشركة الجزائرية للمطاحن:** وفي الوقت نفسه تقريبا وعلى بعد حوالي 400 متر من مكان الحادث الأول، حاولت مجموعة من عمال الحمالة منع تفريغ شاحنة محملة بالحبوب، وقام مفوض الشرطة ورئيس القطاع، باستدعاء مجموعة من أعوان الشرطة ثم فرقة من قناصي أفريقيا، الذين ضُرِبوا بكتل من الفحم مما أدى إلى إصابة عدد منهم وأصيبوا بعدد من الطلقات النارية، وقد أصيب عامل رصيف كان يعمل في رصيف الفحم برصاصة في فخذه، ويبدو أنه أصيب على يد أحد المتظاهرين عندما رفض هو ورفاقه منح معاولهم ومجارفهم[2].

وقد تمكن مفوض الشرطة من ملاحظة أن عمال الفحم الذين طردتهم الشرطة قد وقعوا في اشتباك سريع حول شاحنة محملة بالفحم، وعادوا على الفور مسلحين بأدوات عمال الرصيف، كما لاحظ رقيب شرطة أحد المتظاهرين منحنيا على كومة من الفحم ويطلق النار

1 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.
2 - Loc. Cit.

من مسدس على قوات الأمن، ومع ذلك لم تستخدم الشرطة أسلحتها في أي وقت من الأوقات[1].

ومن أجل إيجاد حلّ سريع للنزاع، اجتمع مندوب الإقامة العامة السيد كارتيرون(**M. CARTERON**)، مع أرباب مؤسسات الحبوب بعد ظهر يوم 18 جوان ليبحث معهم إمكانية توسيع نطاق استخدام اليد العاملة التونسية، وخلال هذه الجلسة تمّ إجراء إحصاء للقوى العاملة في مجال الحبوب من أرباب العمل ودراسة فرص العمل التي يمكن أن توفرها فعلاً سوق العمل في الحبوب[2].

ج03 – نتائج الأحداث:

كانت سلطات الحماية على استعداد لقبول حماية هذا السوق إلى حد ما، من خلال النظر في الإعادة القسرية للجزائريين الذين وصلوا مؤخرا إلى تونس ولم يتمكنوا من تبرير مجيئهم إلى هنا بصفة قانونية، وهكذا فقد تمّ إعادة قافلة أولى مكونة من 82 من السوافة إلى الجزائر يوم 19 جوان، ثم تلتها قافلة ثانية يوم 21 جوان ضمّت 09 سوافة آخرين، أي بمجموع 91 عاملا سوفيا تم إقصائهم وإبعادهم من البلاد التونسية.

وقد أثارت هذه التدابير احتجاج السيد "ألبرت بوزانكيه " **(Albert Bouzanquet)** مندوب الكنفدرالية العامة للشغل **(CGT)**، الذي أشار إلى أنها تمسّ وتنتهك حقوق رعايا هذه المجموعة، في حين أبرقت إدارة الحماية إلى الحاكم العام للجزائر لمنع أي من سوافة آخرين من المغادرة إلى البلاد التونسية[3].

وإلى غاية صباح يوم الاثنين 21 جوان لم يستأنف العمل، وعاد ممثلو العمال التونسيين؛ النقابيان معطوف الشريف وبلقاسم القناوي لمناقشة أرقام الاتفاق الذي تم التوصل

1 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.
2 - Loc. Cit.
3 - Loc. Cit.

إليه مع أرباب مؤسسات الحبوب[1]، ليحدّد بعد ذلك مندوب الإقامة العامة السيد كارتيرون(**M. CARTERON**) بعد الظهر (مساء يوم الاثنين 21 جوان 1937م) اجتماعا جديدا وأخيرا لرؤساء المؤسسات ومندوبي العمال التونسيين والعمال السوافة على مستوى مقر مديرية الشؤون الاقتصادية والذي انتهى إلى الإتفاق التالي:

أ) قبول مبدأ نسبة الثلث(3/1) للعمال السوافة مقابل الثلثين(3/2) للتونسيين[2]، على أن يتم العمل بهذه النسبة في الإطار العام لتجارة الحبوب (مؤسسات الادخار والتعاونيات باستثناء مطاحن الدقيق)، وأعلنت الشركات عن توظيف عدد متوسط من العمال مقسمين على النحو الذي يحقق المجموع: 226 تونسيا مقابل 133 سوفيا[3].

ب) تمّ الاتفاق على أن تتم عمليات التوظيف الأولى من بين التونسيين لإعادة إرساء وتحقيق النسبة 3/1 مقابل 3/2، وأن تتمّ عمليات التوظيف اللاحقة على أساس سوفي واحد(01) مقابل تونسيين اثنين (02).

ج) يتم إنشاء لجنة فرعية للتأكد من الالتزام بهذه الاتفاقية، وحل أية صعوبات قد تنشأ ودياً وإحالتها إلى مدير الشؤون الاقتصادية إذا لزم الأمر، وتتكون هذه اللجنة على النحو التالي: الهادي بن ناصر – مقطوف الشريف – عطال (Attal) – كوبين(Coupin).

د) اتفق جميع الأطراف على استئناف العمل في صباح يوم 22 جوان 1937م[4].

وبالفعل استؤنف العمل بهدوء في كل مكان صباح يوم الثلاثاء 22 جوان، وأفاد تقرير الشرطة أنه من الممكن رفع التدابير الأمنية من المكان[5].

1 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.
2 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 80, **Lettre deSyndicat des Ouvriers Cerealistes Tunisiens à Monsieur la Directeur des affaires économiques à Tunis**. Tunis le 23 Juin 1937.
3- ينظر الملحق رقم 15: **قائمة توزيع العمال التونسيين والسوافة على مؤسسات الحبوبخلال أحداث شهر جوان 1937م.**
4 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 03, **Règlement du Litige des Conteneurs Céréalistes Algériens et Tunisiens,** Tunis21 Juin 1937. Et Folio 07, op . cit.
5 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.

ومن أجل متابعة الوضع والحفاظ على استقرار سوق العمل؛ بادر مدير الشؤون الاقتصادية بتاريخ 25 جوان 1937م بمراسلة مدير قسم الدولة بتونس، أعلمه بالاجتماع الذي عقدته اللجنة الفرعية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بعمال الحبوب في 23 جوان، وملتمسا منه الحضور للاجتماع العام الذي تمّ الاتفاق على عقده في مديرية الشؤون الاقتصادية يوم الثلاثاء29 جوان على الساعة الخامسة مساءً[1].

ج04 – ضحايا الأحداث:

1) **من المتظاهرين التونسيين:** أسفرت الأحداث عن النتائج الآتية

- 05 جرحى مصابون بطلقات نارية.
- 08 مصابون بكدمات جراء الضرب بالعصي وبالسياط وغيرهما، (04 أمام المخازن العامة و04 أمام الشركة الجزائرية للمطاحن).

2) **من قوات الأمن:**

- **يوم 17 جوان 1937م:** 09 إصابات بجروح خفيفة وكدمات لأفراد من الفرقة 62 من فوج المدفعية الأفريقي**(régiment d'artillerie d'Afrique).**
- **يوم 18 جوان 1937م:**

➢ **في محيط الشركة الجزائرية للمطاحن:** 09 إصابات بين كدمات وجروح من بينهم محافظ شرطة وعميد أمن والباقي من أعوان قوات الأمن.

➢ **في محيط المخازن العامة:** 18 إصابة بين كدمات وجروح منهم محافظ شرطة وعميد أمن والباقي من أعوان قوات الأمن[2].

1 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 04, **Lettre de Monsieur la Directeur des affaires économiques à Monsieur Saumagne le Directeur delaSection d'Etat à Tunis**. Tunis le 25 Juin 1937.
2 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : **Rapport sur le conflit des ouvriers**. Op.cit.

إذن هذه الحصيلة الرسمية للمواجهات حسب التقرير الأمني، أما عن المراجع التاريخية فقد تباينت إحصائياتها؛ فقد ذكر الباحث جمال حقي أن المواجهات أسفرت عن إصابة نحو 15 شخصا بجروح وعن اعتقالات عدة[1]، بينما ذكر الباحث علي المحجوبي 04 قتلى من العمال وجرح آخرين منهم[2]، أما التقرير الأمني السري لسلطات الحماية؛ فإنه أكّد على إصابة اثنين من مفوضي الشرطة و25 من أعوان الأمن بجروح طفيفة، إضافة إلى اعتقال 06 أشخاص من المتظاهرين[3].

ج05 – الأفراد المدانون بالمحكمة الجنائية بتونس:

- **جلسة 19 جوان 1937م:** تمت محاكمة أربعة متهمين بتهم عرقلة حرية العمل والتمرد وإهانة الشرطة، حُكم على أحدهم بالسجن لمدة شهر واحد وغرامة 25 فرنك وعلى الثلاثة الآخرين بالسجن 03 أشهر وغرامة 25 فرنك.
- **جلسة 22 جوان 1937م:** حوكم 06 متهمين على النحو الآتي:

– حكم على ثلاثة متهمين بالسجن لمدة 06 أشهر لكل واحد منهم بتهمة عرقلة حرية العمل.

– حكم على متهمين اثنين آخرين متابعين بتهمة عرقلة حرية العمل بالحبس 03 أشهر وغرامة مالية قدرها 100 فرنك.

– تم الإفراج عن محمد بن أحمد المشيري المتهم بالاعتداء والضرب.

وفي محاولة للتهدئة، تم إغلاق ملفات عدد من البلاغات المتعلقة بالجرائم الأقل خطورة بناء على تعليمات مدير الأمن العام.

- **المواقف المختلفة من الأحداث:**

1- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p218.

2– علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 130.

3- A.N.T,Série MN Carton 36 Dossier 02 Folio 30.

أ – موقف السلطات الفرنسية بتونس والجزائر:

– **السلطات الفرنسية بتونس:** لقي قرار الإعادة القسرية للجزائريين المبعدين– 91 من العمال السوافة – الذين وصلوا مؤخرا إلى الحاضرة تونس ترحيباً قوياً من قبل المراقب المدني في الحاضرة تونس، الذي كتب سنة 1937م رسالة إلى المقيم العام أشار فيها إلى أن الجزائريين يشغلون عددا معتبرا من الوظائف الصغيرة التي يجب أن تكون مخصصة بشكل معقول للتونسيين العاطلين عن العمل، لأنه ومن حيث المبدأ واجب على كل بلد تأمين مواطنيه ضد البطالة[1]، كما راسل المقيم العام بتونس الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 22 جوان 1937 يطلب منه اتخاذ إجراءات صارمة لمنع تدفق مواطني وادي سوف إلى البلاد التونسية[2].

– **الحاكم العام بالجزائر:** استجاب لرغبة وطلب السلطات الفرنسية بتونس؛ حيث أبلغ نظيره المقيم العام بتاريخ 22 جوان 1937م أنه تمّ على الفور إعطاء التعليمات للقائد العسكري لإقليم تقرت بحيث – حتى إشعار آخر– لن يتم إصدار تصاريح السفر للعمال من هذه المنطقة المسافرين إلى البلاد التونسية[3].

ب– نقابة عملة الحبوب التونسيين(Syndicat des Ouvriers Cerealistes Tunisiens): كانت هي الداعمة لمطالب العمال التونسيين والمحرّضة لاحتجاجاتهم، لذا كان ردها سريعا عن طريق أمينها العام محمد المقطوف الشريف والزعيم النقابي بلقاسم القناوي من خلال عدد من المراسلات نذكر منها:

1- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p219.

2 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 21, **Lettre deGouverneur général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la République française à Tunis**, Tunis le 22 Juin 1937.

3 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 21.

– ينظر الملحق رقم 16: **رسالة الحاكم العام بالجزائر إلى المقيم العام بتونس، يبلغه بأنه أعطى تعليمات للقائد العسكري لإقليم تقرت بمنع إصدار تصاريح السفر للعمال السوافة المسافرين إلى البلاد التونسية.**

- **مراسلة إلى الأمين العام للحكومة التونسية بتونس بتاريخ 20 جوان 1937م[1]:** ذكرت النقابة أن الاتفاق الذي تم بين الحكومة وتجار الحبوب بعد ظهر يوم الجمعة 18 جوان في الساعة الخامسة مساء تعلق بتوظيف 326 عاملا تونسيا و133 عاملا سوفيا، وفهمت من ذلك أن هذا الاتفاق يتعلق بعمال سوق الحبوب فقط، وقد عبّرت عن أسفها لعدم حضورها تلك المداولات حتى تتمكن من شرح الحقيقة للحكومة.

ولما أبلغت النقابة بنتيجة هذا الاتفاق في الساعة السابعة مساء من نفس اليوم، دعت بدورها إلى عقد اجتماع عام في صباح اليوم التالي السبت 19 جوان لتبلغ العمال التونسيين فيه بنتائج الاتفاق المذكور، وبذلت كل جهدها في أن تطلب من العمال العودة إلى العمل، موضحة لهم أن الحكومة ستشكل قريبًا لجنة بقصد تخفيض عدد السوافة إلى الحدّ الذي تراه مناسبا[2].

ولكن عند اطلاعها على نسخة الاتفاقية التي أعطاها إياها الأمين العام للحكومة التونسية بعد ظهر يوم السبت وجدت أن المعلومات الواردة فيها لم تكن دقيقة، لأن التجار كانوا قد ذكروا أن من بين العمال التونسيين الذين تشملهم هذه الاتفاقية وعددهم 326 عاملا تونسيا حوالي مائة عامل من غير أعضاء النقابة باعتبار أن هؤلاء العمال يعملون في مطاحن الدقيق خارج المدينة، وبالتالي خارج سوق الحبوب؛ وقد أدرجوا أيضًا في هذا الرقم عدد 75 عاملًا تابعين للميناء، والذين كانوا يشكلون أيضًا شركة منفصلة، وبذلك أصبح يوجد 175 عاملاً ليسوا أعضاء في النقابة ولا تهمهم مطالبها كثيراً.

ولذلك تطالب – كتعديل لسوء الفهم هذا– وضع 175 من عمالها الحقيقيين في سوق الحبوب، ليكون هناك بالفعل عدد 326 من عمال الحبوب المذكورين في الاتفاق الذي

1- A.N.T, S A C 277 D 13, Folios75-76, **Lettre de Syndicat des Ouvriers Cerealistes Tunisiens à Monsieur la la Secrétaire General du Gouvernement Tunisien à Tunis**. Tunis le 20 Juin 1937.

– ينظر الملحق رقم 17:**مراسلةاحتجاج من نقابة عملة الحبوب التونسيين إلى الأمين العام للحكومة التونسية بتونس بتاريخ 20 جوان 1937م.**

2 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folios 75-76, op.cit.

تم التوصل إليه، إضافة إلى توزيع 133 عاملا سوفيا على أماكن العمل المختلفة، من خلال رعاية النقابتين المعنيتين وتحت مراقبة مركز شرطة الميناء[1].

كما طالبت بإقالة العريفين السابقين المعينين من قبل أصحاب العمل، وإتاحة الحرية لعمالها في تعيين العريف فيما بينهم الذين يرون أنه جدير بالثقة والمسؤولية؛ ولا يشكل هذا الطلب أي ضرر بالنسبة لأصحاب العمل، نظرا لأن العمل لا يتم إلا على مبدأ إكمال مهمة اليوم**(la tâche)**[2]، ولأن العريفين يتقاضيان أجورهما من جزء من أجور العمال الذين يديرونهم، ومن شأن هذا الإجراء أن يضع حداً للتعسف والفساد الذي ارتكبه العريفان السابقان[3].

وفي ختام مراسلتها أرادت النقابة أن تلفت انتباه الأمين العام بشكل خاص إلى أن أرباب مؤسسات الحبوب سعوا إلى تضليل الحكومة التونسية من خلال ذكر قوة عمل أقل من الواقع، وعلى سبيل المثال فقد تمّ ذكر 20 عاملاً في الشركة الجزائرية للمطاحن **(la Compagnie Algérienne de Meunerie)(CAM)**، و20 عاملاً في المتاجر العامة، لكن المؤسسة الأولى كانت توظف فعليًا 45 عاملاً والثانية 35 عاملا، ومن خلال تقديم هذه المعلومات الكاذبة، استمر هؤلاء التجار في الحصول على نفس العدد من العمال السوافة، وهذا ما دفع النقابة قبل كل شيء إلى إرسال هذه الرسالة إلى الأمين العام والمطالبة بتوزيع 133 عاملا سوفيا من قبلها تحت مراقبة مركز شرطة الميناء، من أجل دمج هؤلاء السوافة في العمال التونسيين البالغ عددهم 326 عاملا، وليتمكن العمال التونسيون من الاستفادة من المتاجر الكبرى[4].

- مراسلة إلى السيد مدير الشؤون الاقتصادية في تونس العاصمة بتاريخ 23 جوان 1937م[5]: احتجت من خلالها على هيمنة العمال السوافة على جميع المحلات: « **لقد**

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folios 75-76, op.cit.

2 - (la tâche) = العمل الذي يتعين القيام به في وقت محدد وتحت ظروف معينة.

3 - Loc. cit.

4 - Loc. cit.

5 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 80, **op.cit.**

حضر عمال الحبوب التابعين لنقابة عملة الحبوب التونسيين اليوم الثلاثاء 22 جوان على الساعة الخامسة صباحا إلى مخازن الحبوب لتقسيم العمل بين العمال، حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مساء يوم الاثنين،غير أننا وجدنا أنه لم يكن هناك عمل كاف لتوزيعه على الثلثين من التونسيين، ونجح السوافة في احتلال جميع المحلات التي يوجد فيها عمل، حتى أن المحل الذي يمكن أن يعمل فيه 60 أو 70 عاملا كان يحتله 10 "سوافة" بهدف احتلال جميع المحلات بهذه الطريقة، وقد قام الثلث من السوافة بهذا "الاحتلال" بالتواطؤ مع التجار أصحاب المحلات».

وطالبت النقابة بأن يتم التوزيع على النحو الذي تمّ الاتفاق عليه، أي أن يكون الثلثان من التونسيين والثلث من السوافة ليتم توزيعهم بهذه الطريقة في كل مؤسسة، وحسب حجم كل مؤسسة، وذلك بهدف توزيع كل الأعمال الموجودة بين جميع العمال العاطلين عن العمل، وليس بهدف محاباة أحدهم على حساب الآخر الذي سيكون عاطلا عن العمل، ونتيجة لذلك أصبح ما يقارب 400 عامل تونسي عاطلين عن العمل وهم في حالة غليان نتيجة هذا الوضع المؤسف الذي يظهر بوضوح عدم وجود نتائج واضحة[1].

وأضافت أنه وبحسب التوزيع الذي تم اليوم الثلاثاء؛ فقد تمّ توظيف 141 عاملا سوفيا و 229 عاملا تونسيا (هؤلاء التونسيين موزعين على أربع مؤسسات). وهذا يعني أنه تمّ التخلي عن 59 عاملًا تونسيًا، دون احتساب الـ 14 عاملًا إضافيًا الذين كانوا موضوع إحصاء الأمس، بينما توزع "السوافة" على 10 مواقع رئيسية، كل منها يتسع لـ 60 إلى 70 عاملا، «**وعليه، فإننا نطالب بتطبيق توزيع العمال (3/2 تونسيين و3/1 سوافة) على جميع المؤسسات؛ حتى يكون هناك توازن عادل، وبالتالي فإن عمالنا في حالة اضطراب، ونحن نلفت انتباهكم إلى هذا الوضع حتى تتمكنوا من اتخاذ جميع التدابير اللازمة**»[2].

1 - A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 80, op.cit.
2 - Loc. cit.

- **محضر اجتماع بتاريخ 15 جويلية 1937م**[1]: بدعوة من المجلس النقابي لنقابة عملة الحبوب التونسيين، اجتمع الساعة على 4:30 مساءً من يوم 15 جويلية1937م أزيد من (650) ستمائة وخمسين من عمال الحبوب التونسيين في قاعة اجتماعات العمال بشارع قرطاج، للاستماع إلى نتائج الخطوات المتخذة مع مديرية الشؤون الاقتصادية، وقد قدّم الأمين العام للنقابة توضيحات فيما تعلق بالاتفاق الضمني الذي تمّ التوصل إليه يوم 13 جويلية مع معتمد الشرطة بالمنطقة السابعة ومديرية الشؤون الاقتصادية من جهة ومع نقابة العمال التونسيين من جهة أخرى، ونص الاتفاق المذكور على توظيف 133 عاملا من السوافة، موزعين على المؤسسات العشر[2]، مع إلزام رؤساء هذه الشركات العشر بتقديم قائمة بأسماء العمال المستخدمين إلى لجنة المراقبة على غرار تلك التي كان مفوض الشرطة قد أعدها، وتتكون لجنة المراقبة من معتمد شرطة الدائرة السابعة ومندوبين اثنين من العمال التونسيين.

وقد أكّد عمال الحبوب التونسيين على ما يلي:

أ) مطالبة مدير الشرطة بتزويدهم ببطاقات شخصية مسجلة باسم كل عامل سوفي مسجل في استمارة تسجيله الصادرة عن مصالح الإقامة.

ب) أن يقوم مفوض الشرطة باعتقال جميع العمال السوافة الذين لا يجد أسماءهم في القائمة المتفق عليها، وأنه يجب اتخاذ إجراءات ضد رؤساء الشركات الذين لا يلتزمون بهذه الأحكام.

ج) لن يتم توظيف أي عامل سوفي حتى يصل عدد التونسيين إلى 266 عاملاً، وفي حالة حاجة المنشآت والمؤسسات التي تستخدم العمال السوافة إلى عمال جدد، سيتم توظيف هؤلاء التونسيين.

1- A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 06, **Proces – Verbal du Syndicat des Ouvriers Cerealistes Tunisiens,** Tunis, le 15 Juillet 1937.

2- ينظر إلى الملحق رقم 15: **قائمة توزيع العمال التونسيين والسوافة على مؤسسات الحبوب.**

د) الإشارة إلى وعد الأمين العام للحكومة التونسية بدراسة ملف السوافة حتى يتسنى تقليصهم تدريجيا.

من ناحية أخرى، أكدت النقابة للعمال أن أي مؤسسة حبوب جديدة يتم افتتاحها ستمنح للتونسيين، وأمام مخاوف العمال طمأنتهم بأن الاتفاقية المذكورة سيتم تطبيقها بنزاهة، وذلك بفضل حسن نية مدير شرطة المنطقة السابعة، الذي تضع فيه كل ثقتها في التطبيق السليم لهذه الاتفاقية[1].

ب- موقف جامعة عموم العملة التونسية الثانية (C.G.T.T): انقسمت مواقف الزعماء النقابيين التونسيين بين مؤيد وبين معارض لمطالب حمّالة الحبوب التونسيين بميناء تونس، فالطرف المؤيد مثلته غالبية أعضاء الجامعة **(C.G.T.T)** وعلى رأسهم بلقاسم القناوي، ومن خلفهم الحزب الدستوري الجديد الذي عمل منذ أواخر سنة 1936م على احتواء النقابات التونسية وإضفاء الصبغة الوطنية على نشاطها[2]. أما الموقف المعارض فقد مثله أبرز مؤسسي الجامعة الأولى **(C.G.T.T)**، أي جماعة محمد علي الحامي، حيث رفض كل من علي القروي ومحمد بن سالم رفقة عناصر أخرى مساندة ذلك الإضراب وتلك المطالب[3].

ج- موقف الحزب الدستوري التونسي الجديد: عبّر عنها لحبيب بورقيبة من خلال صفحات جريدة العمل التونسي في عددها الصادر يوم 25 جوان 1937م، الذي صرّح أن الاضطراب السائد منذ بضعة أيام برصيف الميناء راجع إلى العداء القائم بين العملة

1 - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 06, **Proces – Verbal, op. cit.**

2- حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 168.

3- مثّل الموقف المعارض أبرز المؤسسين لجامعة عموم العملة التونسية الأولى التي هي أول منظمة نقابية تونسية تأسست سنة 1924م كاتبها العام محمد علي الحامي، وقد ساهم المناضلون القدامى أيضا في التحضيرات الأولى لتأسيس جامعة عموم العملة التونسية الثانية منذ جويلية 1936م، إلا أن رفض علي القروي ومحمد بن سالم وغيره مساندة إضراب ومطالب الحمالة التونسيين، دفعت بباقي مؤسسي الجامعة إلى إقصاء أولئك المعارضين خلال اجتماع المؤتمر التأسيسي للجامعة يوم 27 جوان 1937م الذي انتخب من خلاله مكتبا جديدا يرأسه بلقاسم القناوي؛ ينظر:
- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 129 – 130.

التونسيين والجزائريين، حيث يتذمر التونسيون من حرمانهم من الشغل لفائدة الآخرين ... وكان أغلب العملة التونسيين مشتركين في جامعة عموم العملة التونسية الثانية(C.G.T.T)، في حين أن الجزائريين مشتركون في الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T)، مما يعقد التنافس... ويواصل بورقيبة: «**ولا فائدة البتة كما نعلم في أن تجلب اليوم يدّ عاملة جزائرية ومع ذلك فإن الجزائريين الذين حلّوا بيننا منذ فترة من الزمن والذين يعيشون في تونس لهم الحق في العمل**»[1]، وهذا التصريح واضح وصريح يعبّر عن تأييد ودعم الحزب للمضربين ومطالبهم.

د- موقف " الكنفدرالية العامة للشغل"(C.G.T): عبّر عن موقفها الكاتب العام للاتحاد الإقليمي **(U.D-CGT)** التابع لها في البلاد التونسية "ألبرت بوزانكيه " **(Albert Bouzanquet)**، الذي صرّح لصحيفة " تونس المسائية " **(Tunis - Soir)** في عددها الصادر يوم 18 جوان 1937م أن " الكنفدرالية العامة للشغل" **(C.G.T)** ترفض كل تضامن مع المتظاهرين، وأن هذه الحوادث تؤكد على خطر تسرب التأثيرات السياسية إلى المنظمات المهنية، وأن حركة المتظاهرين لا ترمي إلى الدفاع عن قوتهم ولكن إلى خدمة أهداف سياسية، ومن المؤسف ألا تتدخل الحكومة قبل فوات الأوان، خاصة وأنها كانت على علم بهذا الإضراب وبكنهه[2].

- **أصداء الأحداث في الصحافة الفرنسية والتونسية:**

عبّرت الصحافة الاستعمارية عن استياءها من هذه الأحداث التي وصفتها بالعنصرية، فصحيفة (Le Populaire) الصادرة بباريس عنونتها بـ: « **إضراب عنصري يتسبب في أحداث دامية في تونس العاصمة**»، حيث أشارت إلى وقوع اشتباكات خطيرة بين قوات الأمن و200 من المضربين المتظاهرين المنتمين جامعة عموم العملة التونسية

1 - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 250.

2- المرجع نفسه، ص 246.

(C.G.T.T) الـذين حـاولوا اقتحـام الميناء وطـرد عمـال الشـحن والتفريـغ الجزائـريين غيـر المضربين، وقد أسفرت المواجهات عن إصابة 20 جريحا[1].

وقـد ذكـرت الجريـدة أن إضـراب عمّـال سـوق الحبـوب نـاجم عـن رفـض العمـال التونسيين السماح لعمال الشحن الجزائريين (الرعايا الفرنسيين) بالعمل معهم، أما السيد " بوزانقيه " (Bouzanquet)الأمين العام للاتحاد الإقليمي**(U.D-CGT)**، فإنه أكّد أن حركة المتظـاهرين لـم تكـن تميـل إلـى الـدفاع عـن حقـوقهم العماليـة، بـل تخـدم أغراضـا سياسـية[2]، ويقصد بذلك الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد[3].

وحمّلت جريدة " تونس الاشتراكية " (**Tunis Socialiste**) من جهتها جامعة عموم العملة التونسية **(C.G.T.T)** مسؤولية هذه الأحداث حيث ذكرت أن: « **بعض القادة يثيرون العمال من خلال الإدلاء ببيانات كاذبة لهم، وبالتالي فإن الضجيج الأكثر انتشارا في دوائر العمل العربية في الميناء هو أن التونسيين يتم إبعادهم من الجزائر، كل يوم تعود قوافل كاملة من هناك، ونتيجة لذلك لا ينبغي السماح للجزائريين بالعمل في الوصاية**»[4].

أما صحيفة الوطن التونسية؛ فقد عبّرت عن أسفها من تلك الأحداث، ودعت الجميع إلـى التهدئـة والوحـدة فـي قولهـا: «**وأملنـا اليـوم أن يتحـد العملـة سـواء كـانوا تونسـيين أم سوفيين، وأن يتذكروا جيدا أنهم قبل أن يكونوا شعبا وقبائل هم مسلمون وهم إفريقيون**[5]»، أما جريدة " الميثاق التونسي "**(la Charte Tunisienne)**؛ فقد أيّدت مطالب عمال الشحن والتفريغ التونسيين بطرد العمال السوافة؛ « **ومع ذلك، فإننا نتفهم مطالب عمال الشحن والتفريغ التونسيين من أجل الحدّ من القوى العاملة غير الأصلية**»، حيث برّرت تلك المطالب بمجموعة الأسباب والظروف القاهرة التي دفعت هؤلاء إلى اتخاذ هذا الموقف من

1 - Serge Moati, op.cit., p 04.
2- Loc. cit.
3 - https://cgtt.tn/, consulté le 12/05/2019.
4- Boyard, **Les bagarres du Port,** Tunis Socialiste, Quotidien Du Soir, N°4404, Dix-Septième Année, Tunis, Samedi 19 Juin 1937, p 01.
5- الوطن، " **حوادث أسيفة** "، جريدة سياسية انتقادية أسبوعية، س 01، ع 25، تونس، 20 جوان 1937م، 02.

بينها؛ طرد العمال التونسيين من عملهم وتعويضهم بعمال جزائريين؛ الفقر والجوع الذي يلاحق هؤلاء في بلدهم الأصلي بعد الأزمة الاقتصادية؛ انضمام العمال الجزائريين إلى نقابة الكنفدرالية العامة للشغل **(CGT)** الفرنسية، لذا فقد اعتبرت الجريدة أنّ ما يودّ التونسيون تطبيقه على العمال السوافة هو حق مشروع لهم[1].

وإذا كان غالبية المهاجرين الجزائريين – بما فيهم السوافة – قد انظموا إلى الاتحاد الإقليمي **(U.D-CGT)** المحسوب على الكنفدرالية العامة للشغل**(CGT)**؛ فإن البعض الآخر قد انخرط مستقبلا في الاتحاد العام التونسي للشغل، ولا بأس هنا أن نذكر بعض ممن ساروا في هذا الاتجاه الأخير من خلال ما كشف عنه كراس اليقظة[2] لخلايا التنظيم المدني بجبهة التحرير الوطني في منطقة الجبل الأحمر بالحاضرة تونس وهم:

❖ نعورة العربي بن الصغير المولود بقمار سنة 1914م؛ انخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946م.

❖ محمد بن مبارك بن محمد غرنوق المولود بقمار 1931م؛ انخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946م.

❖ كواتي محمد بن التجاني المولود بقمار 1918م؛ انخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946م.

❖ بكي عمار بن عبد الله المولود بقمار 1912م؛ انخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946م[3].

1 - La Charte Tunisienne, « **au Pays du Destour; les Fusillades Continue ; Cette Fois c'est la CGT Qui en Profite »**, Hebdomadaire d'Idées et de Combat, Organe du Parti Libéral Constitutionnel Tunisien, N^{O}47, Tunis, 21Juin 1937, p 01.

2– يضم كراس اليقظة كافة التقارير اليومية وأسماء الأعضاء وجداول المناوبة بخلايا جبهة التحرير الوطني بالقسم رقم 02 الناحية رقم 03 بمنطقة الجبل الأحمر، هذا القسم تحت مسؤولية محمد بن مبارك بن محمد غرنوق.

3 – **كراس اليقظة**، القسم 02، الناحية 03، منطقة الجبل الأحمر بالحاضرة تونس، من إعداد المسؤول.

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية في الحوض المنجمي:

لقد مثلت سنة 1914م نقطة التحوّل الكبرى في تطور الهجرة العمالية السوفية إلى مناجم قفصة، وتدريجيا أدى جفاف خزان الطبقة العاملة القبائلية التي هاجرت إلى فرنسا إلى تسريع عمليات التوظيف من داخل البلاد التونسية ومن طرابلس، إضافة إلى التجنيد المكثف للمزيد من العمال من جنوب شرق الجزائر[1]، وانطلاقا من نفس السنة وإلى غاية سنة 1927م، حلّ العمال السوافة محل العمال القبائليين بصفتهم المجموعة الأجنبية الأكثر عددًا، وبدأت النواة السوفية في التكوّن عندما فتح منجم الرديف – القريب من الحدود الجزائرية – للاستغلال، الذي أصبح أيضًا المصدر الرئيسي لتوظيفهم[2].

01 – ظروف العمل المنجمي:

إلى غاية سنة 1936م كان العمال يدخلون المنجم عند الفجر ويخرجون عند الغسق، ولكن منذ تلك السنة تمّت الموافقة من طرف مسؤولي الشركة على انطلاق العمل بداية من الساعة الثامنة صباحاً[3]، ورغم قسوة وخطورة العمل داخل القاع؛ فإن ظروف العمل على السطح أيضا كانت قاسية للغاية، خاصة في مصنع التجفيف، ففي سنة 1955م وفي منجم الرديف كان هناك في الواقع 200 عامل مغاربي يعملون في تراب شديد الكثافة، لا يتمتعون بالحماية ضده؛ القليل منهم هم الذين يستطيعون شراء النظارات، لكن أسباب الحوادث في العمل عديدة لدرجة أن هناك ما يقرب من 12 حالة كل يوم، وبلغت 2.600 حادث في عام

1– نظرا للتفوق العددي للعمال السوافة بشركة مناجم قفصة؛ فإنها قد صنّفت في تقريرها لسنة 1949م العمال الجزائريين إلى مجموعتين: أولا السوافة؛ وثانيا باقي الجزائريين، فإضافة إلى العمال السوافة والقلة من القبائليين، فقد ضمت الشركات المنجمية عددا معتبرا من الجزائريين من الشرق الجزائري الذين شكّلوا في غالبيتهم عمالا من قبيلة النمامشة التي توزعت جغرافيا على منطقتي تبسة وخنشلة. ينظر: - Noureddine Dougui , op.cit. p 239 .

-A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 151.

2- Noureddine Dougui , **Monographie d'une Grande Entreprise...**, op.cit. pp 238 - 239.

3- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.Cit, p 442.

1955م، ومع ذلك فقد رفضت الشركة دائمًا أن يكون لها مندوبون للأمن المنجمي، لأنها تعارض إنشاء صندوق إغاثة مشترك[1].

02 – الحضور العددي للعمال السوافة:

سجّل العمال السوافة حضورهم القوي في مراكز الحوض المنجمي بالجنوب الغربي التونسي منذ البدايات الأولى لعمليات البناء والاستغلال، هذا ما أكدته الإحصائيات الموضحة في الجدول الموالي:

السنوات	1914م	1922م	1924م	1927م	1937م	1948م	1954م
الرديف	/	/	1.010	/	492	501	665
المتلوي	/	/	749	/	164	114	227
أم العرائس	/	/	324	/	200	187	141
المجموع	**400**	**1.204**	**2.083**	**964**	**856**	**802**	**1.033**

الجدول رقم47: تطور عدد العمال السوافة بمناجم شركة الفوسفاط والسكك الحديدية[2].

نلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي:

- مثّل مركز الرديف أكبر المراكز استقطابا لتجمع القوى العاملة السوفية، وهذا نظرا لقرب المنطقة جغرافيا من الحدود الجزائرية التونسية، ولوجود قاعدة عمالية معتبرة من السوافة منذ بداية تأسيس المنجم.

- مثّلت سنة 1924م ذروة الحضور العمالي مقارنة بباقي السنوات الأخرى، وبعد ذلك التاريخ تراجع تعدادهم، وهذا راجع لعدة اعتبارات من بينها؛ هجرة العديد من العائلات

1 -Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 50 -51

2 – حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 35.

-Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 06.

- Noureddine Dougui , **Monographie d'une Grande Entreprise...**, op.cit. p 239.

السوفية إلى الحاضرة تونس هروبا من قسوة الظروف الاقتصادية بالحوض المنجمي، إضافة إلى إقبال التونسيين على الأعمال المنجمية.

- إن تزايد عدد العمال السوافة خلال الفترة من سنة 1948م إلى سنة 1954م مؤشر إضافي على أن الهجرة العمالية ما زالت مستمرة ومتواصلة آنذاك.

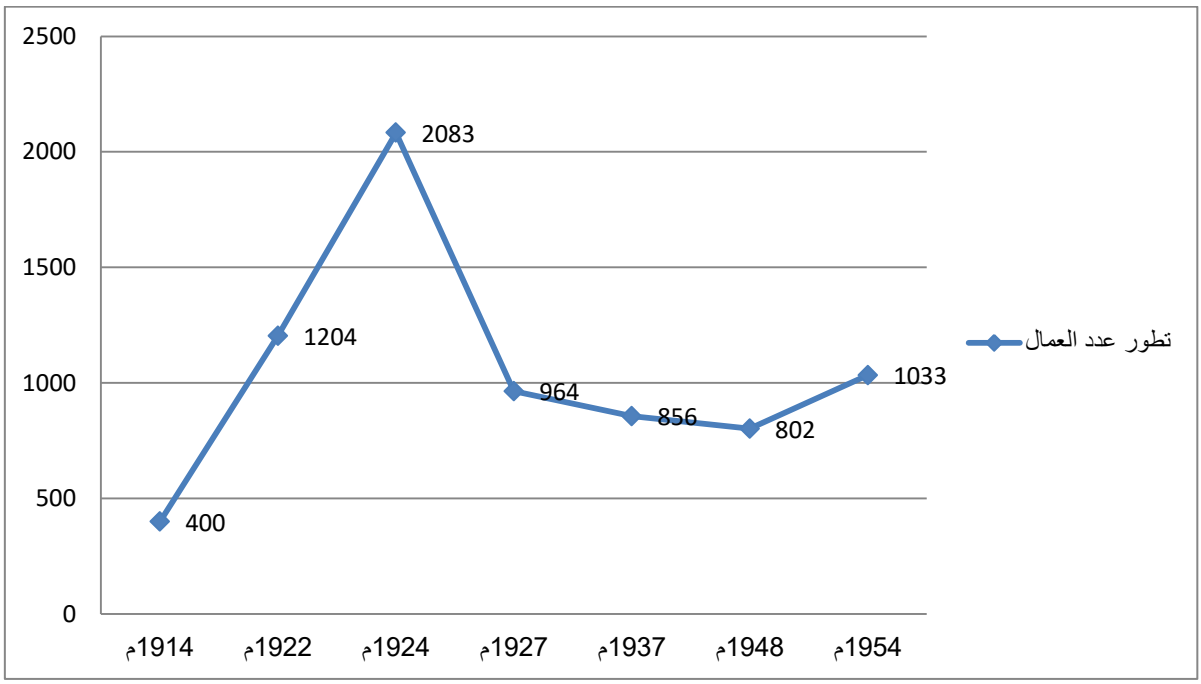

الشكل 07: مخطط بياني لتطور عدد العمال السوافة بمناجم شركة الفوسفاط.(من إعداد الطالب)

يوضح المخطط البياني جليّا الفترات التي شهدت تطور تعداد العمال السوافة في مناجم شركة الفوسفاط الثلاثة.

أما بالنسبة لمنجم المظيلة فإن حضور اليد العاملة السوفية كان حضورا ضئيلا جدا، حيث سجلت سنة 1948م وجود حوالي 35 عاملا منجميا منهم، بينما سجلت سنة 1954م وجود 33 عاملا سوفيا فقط، وما يفسر نقص اليد العاملة من السوافة في هذا المنجم، هو أن الشركة تونسية ذات إدارة بلجيكية[1].

1 – حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 34 – 38.

أما بالنسبة لمنجم الرديف، فإنه قد شهد تطورا في تعداد العمال السوافة في سنة 1956م، هذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

المجموعات	الفروع	عدد العمال	تعداد السكان
الجزائريون	سوافة	750	8.000
	نمامشة (تبسة)	140	
طرابلسية		320	2.500
مغاربة		50	250
تونسيون	أولاد عبيد	540	من 10 آلاف إلى 12 ألف
	أولاد بويحي	480	
	الجريدية	200	
أوروبيون		260	660

الجدول رقم 48: توزيع السكان في منطقة الرديف سنة 1956م[1].

نلاحظ من خلال هذا الجدول الهيمنة العددية للعمال السوافة مقارنة بباقي بالمجموعات العمالية الأخرى.

لذلك ومن خلال الإحصائيات السابقة، فقد احتلت مدن الحوض المنجمي المرتبة الثانية من حيث الأهمية العددية لاستقطاب العمال السوافة؛ **فما هي إذن الأسباب التي شجعت هؤلاء على النزوح بأعداد هائلة إلى هذه المدن؟.**

لقد اجتمعت مجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

- صعوبة توفير اليد العاملة الأوروبية التي يصعب إقناعها بالبقاء والعيش في تضاريس صحراوية قاسية، وقد أكد ذلك " بيير باردين "(Pierre Bardin) بقوله:«**كان من المستحيل توظيف موظفين أوروبيين حصرا؛ لم يكن من الممكن العثور عليهم في شمال**

- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 06.
1- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.cit . p 439. Et -Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 45

أفريقيا، وإذا كان لا بد من جلبهم من أوروبا، لكان ذلك مكلفا للغاية، يمكن للأوروبيين فقط توفير الأطر التقنية»[1].

- هجرة عدد هائل من القبائليين والمغاربة للعمل في فرنسا، والبقاء هناك والاستقرار فيها منذ بداية الحرب العالمية الأولى.

- العوائق التي فرضتها السلطات الإيطالية على العمال الطرابلسية بخصوص دخولهم التراب التونسي.

- عزوف الأهالي التوانسة عن العمل المنجمي في بداياته، نظرا لارتباطهم بنمط البداوة والترحال وتعلقهم بأراضيهم[2]، إضافة إلى أن السكان البدو المحليين قليلون العدد ويكرهون القيام بهذا النوع من العمل، ويبدو أنهم غير مناسبين له آنذاك[3].

- انعدام فرص العمل في وادي سوف وإن وجدت فهي صعبة وزهيدة الأجر، ورغبة العمال السوافة في الاستفادة من أجر قار في المناجم التونسية[4].

03 –تنوع النشاط المهني للسوافة في قرى الحوض المنجمي:

- **العمال المنجميون:**

في بدايات العمليات الأولى للاستغلال المنجمي تخصصت كل مجموعة جغرافية من القوى العاملة في المناجم بعمل معين، فالعمال القبائليون الذين مثلوا الأغلبية – قبل هجرتم إلى فرنسا – تخصصوا في العمل تحت الأرض بدلاً من أشغال السطح تحت أشعة الشمس، كذلك نفس الشيء بالنسبة لعمال المغرب الأقصى الذين كانوا ماهرين في العمل داخل

1-Pierre Bardin, op.cit. p 53.

2– حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 119.

3 - Pierre Bardin, op.cit. p 53.

4– خزاني غمام عمارة، المقابلة السابقة.

الأنفاق، كما تدرج العمال الطرابلسية والقطارين التوانسة أيضا في الأشغال داخل الأنفاق، بينما فضّل غالبية العمال السوافة أنشطة المصالح الخارجية التي تتناسب مع إمكانيتهم العضلية[1]، بحكم توافدهم من مناطق صحراوية واحية، وعدم خبرتهم بالعمل المنجمي، ولتعودهم على إقامة الحواجز لمقاومة زحف الرمال[2]، وممارستهم الأعمال الشاقة التي تعتمد على الجهد العضلي كرفع الرمال، وجمع الحطب والجلة، ورعي الغنم والإبل في تضاريس رملية صعبة[3]، كل هذه العوامل أكسبت الشاب السوفي قابلية وتكيّفا مع العمل المنجمي الشاق.

لكن العمال السوافة وبحكم تفوقهم العددي فقد تدرّجوا في العديد من التخصصات، واستطاعوا التكيف ولو بشكل أبطأ مع عمل القاع، حيث اضطرت الشركات المنجمية إلى اللجوء إلى القوى العاملة من طرابلس ووادي سوف من أجل العمل في قاع المنجم بعد مغادرة غالبية العمال القبائليين إلى فرنسا[4]، وبذلك استطاعوا الجمع بين أعمال الأنفاق وأشغال المصالح الخارجية، ويصف الباحث نور الدين الدقي تنوع النشاط المنجمي لأولئك بقوله:«**على الرغم من أنهم كانوا محصورين في مهام وضيعة ومنخفضة الأجر مثل عمليات الفرز وعمال يدويين ومساعدي عمال المناجم أو رافعي الفوسفات، إلا أنهم كانوا يتمتعون بسمعة جيدة كحفارين ممتازين، وسرعان ما أصبح رجال الصحراء، الذين اعتادوا على القتال ضد رمال مناطقهم، متخصصين في الأعمال الخارجية ولاسيما التجفيف**»[5].

فالعامل السوفي – حسب تقرير الشركة – هو حفّار ممتاز ومتخصص على الفور في أعمال التجفيف، وإلى غاية سنة 1923م كان التجفيف في منجمي المتلوي والرديف يتم باستخدام المجرفة، وكان العمل يتمثل في تقليب الفوسفات الرطب لتسهيل تبخره في الشمس،

1- A.Q.O: Série Tunisie 1944-1949,B 586 C 159 D 1,F 129.

2- حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 38 – 42.

- A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 148.

3- حمد بحري، المقابلة السابقة.

4 - Pierre Bardin, op.cit. p 53.

5- Noureddine Dougui , **Monographie d'une Grande Entreprise...**, op.cit. p 239.

ومنذ ذلك التاريخ – 1923م – تمّ تحديث العمل وتنفيذه ميكانيكيا، هذا التحوّل الذي حدث في نفس الوقت مع زيادة كبيرة في عدد القوى العاملة، لم يؤد إلى البطالة ولكنه أدى إلى تنشيط تكيف العامل السوفي والتونسي مع عمل القاع، فاضطر بعد ذلك العديد من العمال السوافة والتونسيين إلى مغادرة منطقة التجفيف والعمل داخل قاع المنجم، ومع ذلك وبحسب التقاليد؛ ظلّ العامل السوفى ومازال أكثر بكثير من العامل التونسي رجل الخدمات الخارجية وخاصة التجفيف[1].

كما استطاع البعض من السوافة تقلد وظائف في المنجم غير شاقة، كعمر بن الهاشمي الذي عمل سائقا للقاطرة بالرديف وكذلك نفس الوظيفة لعبد المجيد بن الأخضر في أم العرائس، إضافة إلى منصور السوفي الذي شغل منصب شاوش بإدارة منجم الرديف[2].

في سنة 1954م؛ شكّل العمال المنجميون السوافة ربع (4/1) القوى العاملة المستخدمة في المناجم، وحوالي نصف(50%) العدد الإجمالي للعمال السوافة في قرى الحوض المنجمي، حيث أنه من بين 2400 رب أسرة[3]سوفية في مناجم قفصة؛ يوجد 1066 عاملا منجميا، من بينهم 665 عاملا في الرديف، 227 في أم العرائس، 141 في المتلوي، و33 في المظيلة، كما أنه يوجد حوالي 450 شخصًا (20%) من العمال الذين ينتظرون التوظيف في المصانع التي تقوم بتعيين موظفين إضافيين بشكل مؤقت أو العمل عند الخواص[4].

لذا فإن عمال المناجم السوافة عددهم أكبر من غيرهم، يعملون بالرديف وأم العرائس والمتلوي والمظيلة، يشتغل ثلاثة أرباعهم بصفة دائمة ويعاني الباقي أحيانا البطالة، أغلب هؤلاء من شبه القارين، أما القارون فترك بعضهم هذه الأعمال الشاقة جدا بحثا عن الأفضل

1 - A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 148 - 149.

2– حفيظ الطبابي،**عمال مناجمقفصة**، المرجع السابق، ص 135.

3– حسب تقدير "جون بيقورو"، فإن هؤلاء توزعوا على النحو الآتي: 2200 رجل متزوج و200 رجل أعزب، ينظر:
- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 06.

4- Loc. cit.

كالتجارة واستثمار أموالهم في غابات النخيل، أما البدو فبدأوا يتكيفون مؤخرا مع هذه الأشغال[1]، وكانت منطقة الرديف أكبر المناطق التي تشهد استقطاب أكبر عدد من العمال السوافة، من بينهم 70 % هم من موظفي الشركة، و18 % منهم من التجار والحرفيين[2].

وإلى حدود سنة 1955م واصلت الشركة الاعتماد على كتلة الجزائريين والطرابلسية الذين يشتغلون في المناجم، لكنها بدأت تعتمد أكثر فأكثر على القبائل المحلية التي قدّمت حوالي 57 % من العمال الجدد[3]، وفي نفس السنة وبمنجم الرديف شكّل العمال التونسيون نسبة50 % مقابل نسبة 32 % من العمال السوافة[4].

في بداية سنة 1956م استخدم منجم الرديف حوالي 2480 عاملاً مغاربيا، يدعمون بشكل مباشر أو غير مباشر ما بين 20 ألفًا إلى 25 ألف ساكن[5].

- **التجار**: إلى جانب عمال المناجم؛ شكّل التجار عنصرا مهما من السكان المهاجرين، وإن كانوا أقل تجانسًا، وتعدت خدمات هؤلاء بتوفير متاجر صغيرة في النزلة السوفية، إلى إقامة متاجر جيدة الحجم في سوق القرية يبيعون للمستهلكين من جميع الأصول الأخرى[6]، وقد بلغ أصحاب المتاجر من البقال إلى بائع الخضار حوالي300 شخص بنسبة (13 %)[7]، منهم 30 تاجرا في قرية الرديف[8]، يضمن هؤلاء التجار كبارا كانوا أو صغارا توفير المنتجات والملابس الاستهلاكية لفئات مختلفة من السكان، حيث يعتمدون على أسواق الجملة الداخلية وعلى قوافل البدو الرحل التي فتحت المزيد من الروابط المثمرة مع ملحقة الوادي المستفيدة أيضا كمنطقة للجمارك الحرة، ومع أسواق منطقة النمامشة ذات الاقتصاد

1 - Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans** …, op cit, p16.
2-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 52.
3- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.Cit, p 439.
4-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 49.
5- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.Cit, p 438.
6 - Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 07.
7- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans** …, op cit, p17.
8- Cl. Bataillon, **Le Souf… op. cit**, p 104.

التكميلي إلى حد ما، فالمهاجر السوفي الذي نجح في مختلف أشغال المناجم نجح أيضا في تجارته، إذ سمحت له مهارته وحيلته ومرونته وحبه التفاني في العمل والاقتصاد (التقشف)[1].

- **الحرفيــون** بنسبة (12 %): تضم هذه المجموعة مختلف التخصصات الصغيرة للسوافة مثل النجارين والحدادين والخياطين والبنائين ومصنعي الجبس والخبازين، تمكن هؤلاء من فرض أنفسهم بمهارتهم وباحتكارهم لهذه الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، وقد تطور النشاط الحرفي طردا مع تطور الأحياء والقرى المنجمية.

- **الرعاة والناقلون:** 04% من المهاجرين السوافة هم رعاة أو بدو رحل يقومون إما بحراسة القطعان أو استخدام قوافل الجمال لنقل العائلات وتزويد الأسواق بالتمور والحطب والمنتجات المحلية الأساسية للعمال بالمناجم من ملحقة الوادي.

- **معلمو القرآن والأئمة:** يشكلون نسبة 01%، وظيفتهم يعلمون أبناء المهاجرين.

إذن هذه أغلب المهن الممارسة من طرف المهاجرين السوافة إلى حدود سنة 1954م، لكن ستتوسع خريطة المهن الممارسة وستتغير تلك النسب بتزايد وتيرة الهجرة نحو هذه القرى بعد اندلاع الثورة الجزائرية.

كما نشير في هذا الجانب إلى أن بعض المهاجرين قد جمعوا بين نشاطين من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ومن هؤلاء نذكر المهاجر بوجمعة عطية الذي اشتغل بمنجم الرديف إضافة إلى ممارسته نشاط الرعي مقابل القليل من القمح، وكذلك المهاجر التجاني ذهب الذي زاوج بين العمل المنجمي والتجارة[2].

04- المواظبة:

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 07.

2- مقابلة شفوية مع المهاجر بوجمعة عطية (من مواليد 1931م بالرديف) بمنزله بمنطقة واد الترك، بلدية أميه ونسة، ولاية الوادي، 18 أفريل 2021م.

في البدايات الأولى للاستغلال كان العمال السوافة كغيرهم من عمال الجريد التونسي يغادرون المنجم كل سنة لمدد طويلة نسبيا للقيام بالأشغال الفلاحية كجني التمور في الخريف مثلا[1]، حيث أعتبر الأجر المنجمي أجرا مكملا لتوفير حاجيات الفرد أثناء المواسم الفلاحية الصعبة[2]، فالسوافة مثلا كانوا مرتبطين جداً بحقول النخيل، ويحلمون بالعودة إلى مسقط الرأس من أجل شراء بعض أشجار النخيل هناك متى أمكن ذلك[3]، إضافة إلى أن العمال المغاربة والقبائليون كانوا يغيبون لمدة 06 أشهر كل 03 أو 04 سنوات، وأما الطرابلسية فيرحلون بأعداد كبيرة في منتصف الخريف ويعودون إلى نفس المواقع في الربيع التالي، وكان الهروب من العمل متكررًا بشكل خاص في الموسم الحار وفي شهر رمضان، أو عدم ملائمة البعض لبرد الشتاء القاسي في الرديف والمتلوي كما هو الحال بالنسبة للعمال الطرابلسية[4].

لذا فقد عانت الشركة من أزمة الغيابات المتكررة من طرف العمال الذين يطلبون إجازة موسمية للعمل الزراعي، ولكنها عرفت كيف تؤمن هذا الخلل من خلال اجتذاب كتلة كبيرة من العرب الأجانب إلى المنطقة أكبر بكثير من الاحتياجات، وشرعت في عمليات التسريح الجماعية للذين غادروا دون رخصة خلال الفترة(1924م – 1930م)[5].

كذلك ومن أجل الحدّ من عدم استقرار العمال في المناجم، سعت شركة صفاقس قفصة إلى إقرار منحة مواظبة سنة 1920م بقيمة 0.50 فرنك في اليوم، وشهدت ارتفاعا منتظما حتى سنة 1930م، ونظرا لمحدودية فعاليتها، أقرت منحة مواظبة جديدة سنة 1930م تشمل العمال المشتغلين بانتظام من شهر ماي إلى شهر أكتوبر[6].

1-A.Q.O: Série Tunisie 1944-1949,B 586 C 159 D 1,F 131.

2- حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 50 – 51.

3-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 49 - 50.

4 - Noureddine Dougui , Monographie d'une Grande Entreprise..., op.cit. p 257.

5-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 49 - 50.

6- حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 52.

- Noureddine Dougui , Monographie d'une Grande Entreprise..., op.cit. p 259.

في سنة 1937م بلغت نسبة مواظبة العمال المغاربة في المراكز الثلاثة لشركة فوسفاط قفصة 93،7%، وأمام نسبة غياب بلغت 06،3 % اضطرت الشركة إلى تشطيب وتسريح 204 عاملا مغاربيا من مجموع 3.068 عاملا، من بينهم 46 عاملا سوفيا، أما في منجم المظيلة فقد بلغت نسبة المواظبة للعمال السوافة سنة 1936م نسبة 97،8%، ونسبة 94 % في سنة 1937م[1].

وأمام إجراءات التسريح لم يعد العمال السوافة أو غيرهم مرتبطين بحقولهم ومراعيهم، لأن الشركة انتهجت سياسة الفصل في حق أي عامل عليه غياب يتجاوز خمسة أيام في الشهر، ومنذ سنة 1945م لم يغادر أي عامل طواعية خشية الفصل ومواجهة صعوبة في إعادة توظيفه، ولم تسجل إدارة الشركة أي غياب خلال الفترة الممتدة من سنة 1946م إلى غاية 1955م[2].

05 – حوادث وأخطار العمل المنجمي:

سجلت النشريات الإحصائية السنوية (Annuaire Statistique) التي كانت تصدرها مصلحة الإحصاء التونسية أثناء فترة الحماية، أرقاما قياسية لحوادث العمل المسجلة في المناجم التونسية مقارنة بحوادث باقي القطاعات الأخرى[3]، وكانت الحصة الأكبر لمناجم قفصة التي سجلت في كل سنة حوادث خطيرة، كان من أفجعها انهيار بمنجم المتلوي بتاريخ 30 أكتوبر 1900م الذي خلّف 31 قتيلا و120 جريحا، كما خلّفت حوادث سنة 1923م

1– حفيظ الطبابي،**الحركة النقابية**، المرجع السابق، ص ص 150 – 151.

2- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.cit. p 442.

3– في سنة 1950م؛ سجلت المناجم التونسية 4.656 حادث عمل من أصل 11.439 حادثا؛ بنسبة 40.7 %. وفي سنة 1951م سجلت المناجم التونسية 5.647 حادثا بنسبة 42.04%، لمزيد من التفاصيل ينظر:

- Annuaire Statistique de la Tunisie 1951-52, **Service des Statistiques**, Cinquième volume, Imprimerie SAPI, Tunis, 1953, p 130.

حوالي 18 قتيلا و47 مصابا بعجز دائم، وكانت الإصابات القاتلة تشمل العناصر الجزائرية والتونسية بنسبة 90% إلى 100% من مجموع الحوادث[1].

لذلك فإن العمل المنجمي محفوف بالمخاطر القاتلة، خاصة داخل الأنفاق؛ ويمكن حصر أهم الأسباب الرئيسية لتلك الحوادث فيما يلي:

- انهيار طبقات الفسفاط أو الأعمدة المقامة كرافعات.
- الاصطدام بعربات نقل الفسفاط.
- الاختناق والتهاب العيون بسبب انبعاث غازات المفرقعات والغبار.
- غياب معايير الصحة والسلامة المهنية، كالألبسة الوقائية، الإضاءة والتهوية.
- توكيل عملية استخراج الفوسفاط إلى العمال الجدد، نظرا لضعف التأهيل المهني، وقلة خبرة البعض في استعمال المتفجرات.
- تخلي شركة فوسفات قفصة عن تقنيات استغلال الفوسفاط بواسطة الأعمدة كرافعات الأكثر نجاعة وكلفة، واعتمادها على طريقة التفجير الأكثر ربحا وخطورة، مما أدى إلى حدوث الكثير من الانهيارات[2].

06 – مزايا العمل المنجمي:

06– 01 – الأجور:

في ظل الواقع الاستعماري لم تخضع سياسة التأجير من قبل المؤسسات المنجمية لمقاييس المؤهلات المهنية والمردودية فقط، بل تعدته إلى معايير أخرى، كالانتماء العرقي

1 – حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 53 – 59.

2– المرجع نفسه، ص ص 53 –54.

والأصل الجغرافي، وبالتالي فإننا نجد أن أجور العمال المغاربة لا تتساوى مع أجور نظرائهم الأوروبيين، والجدول الموالي يوضح ذلك:

		أجور العمال الأوروبيين		أجور العمال المغاربة	
	المهن	الأجر الأقصى	الأجر الأدنى	الأجر الأقصى	الأجر الأدنى
في الأنفاق	رئيس الحضيرة	30 فرنك	14 فرنك	14.5 فرنك	07.5 فرنك
	واضح أعمدة الخشب	24 فرنك	15 فرنك	12 فرنك	10 فرنك
	معاون مختص	/	/	09 فرنك	08 فرنك
	معاون عادي	/	/	7.5 فرنك	05 فرنك
المصالح الخارجية	كهربائي	28 فرنك	18 فرنك	/	/
	صقال	27 فرنك	17 فرنك	/	/
	حداد	26 فرنك	15 فرنك	10 فرنك	06 فرنك
	نجار	26 فرنك	18 فرنك	/	/
	بناء	30 فرنك	20 فرنك	/	/
	سائق قاطرة	24 فرنك	16 فرنك	/	/
	غسال	19 فرنك	14 فرنك	09.5 فرنك	06 فرنك
	معاون	/	/	07.5 فرنك	05 فرنك
	نقاء	/	/	04 فرنك	03 فرنك

الجدول رقم 49: الأجور اليومية حسب الأصناف المهنية والمجموعات العمالية لسنة 1926م[1]:

من خلال هذا الجدول يتأكد لنا أن:

- الأجور لم تخضع إلى الكفاءة والتأهيل المهني بل خضعت بحكم المنظور الاستعماري إلى تصنيفات عرقية وعنصرية.
- بعض أجور الأوروبيين تعدت الضعف في بعض المهن؛ كرئيس الحضيرة والحداد مثلا.

1 – حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 61.

- بعض المهن هي حكر على الأوروبيين نظرا لعدم التأهيل ونقص تكوين العمال المغاربة.

- إن الأجر الشهري للعمال الأهليين والمقدر بحوالي 300 فرنك لا يتناسب مع الحاجيات الحقيقية لهؤلاء وعائلاتهم، وإن أرفع نسبيا من الأجور الفلاحية، وتؤمن للعامل قدرة شرائية لا تتوفر للعاطل، ولا للمزارع أو الخماس[1].

في سنة 1954م بلغ الراتب اليومي ما بين 454 فرنكًا كحد أدنى إلى 955 فرنكًا كحد أقصى، هذا الراتب لا يشمل المنح العائلية. وقبل بضعة أشهر من تلك السنة وقبل البطالة الجزئية؛ اتخذت الشركات قرارا بعدم تسريح الموظفين أثناء تراجع الإنتاج، فكان العامل العادي يتقاضى شهريًا أجرا شاملًا يتراوح ما بين 25 ألفا إلى 26 ألف فرنك فرنسي[2].

أما في سنة 1956م؛ فإن الغالبية العظمى من العمال كانوا يحصلون على أجرة 500 إلى 600 فرنك في اليوم، ونادرًا ما يصل العمال المتخصصون في المعارض الفنية أو الأعمال الخشبية أو الكهوف إلى أجرة 900 أو 1000 فرنك يوميا، مع الأخذ في الاعتبار أيام الأحد وأيام العطلة وأيام الإضراب، التي من الواضح أنها غير مدفوعة الأجر،وقد لاحظ " روجر برين "(**Roger Brunet**) أن الراتب الممنوح للعمال غير كافٍ بشكل واضح للرجال الذين لا يملكون أي مصدر دخل آخر، إذ لا يمكن لأولئك الذين يتم اصطحابهم طوال اليوم في المنجم أن يكونوا في نفس الوقت مزارعين أو رعاة أو حرفيين[3].

ويتم توزيع الإجازات على فترات من شهر جوان إلى شهر نوفمبر، بمعدل يوم واحد في الشهر وبحد أقصى خمسة عشر يومًا في السنة،بالإضافة إلى ذلك وبالنسبة للعمال الذين

1- حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 63

2- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 07.

3- Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. pp 51 - 52.

لا تسكنهم الشركات، فإن الأخيرة توفر لهم مجانًا كمية معينة من الجير والخشب تتناسب مع حجم الأسرة المراد إيواؤها[1].

06 -02 - المنح العائلية:

قدمت المنح العائلية منذ سنة 1919م بطريقة اختيارية في شكل منح كفالة عائلية، تختلف باختلاف المجموعات العمالية الأوروبية والمجموعات المغاربية، إلى أن وقع تعميمها سنة 1932م على كل أصناف العمال بمقتضى قانون 11 مارس من نفس السنة.

إن الاختلاف في المنح العائلية سيزيد في اتساع الفروق في المداخيل العائلية بين المجموعات السابقة، وهذا ما يؤكده الجدول الموالي.

موظفون وعمال	فرنسيون	أوروبيون بالشهر	أوروبيون باليوم	الموظفون والعمال الأهالي
الطفل الأول	75 فرنك / الشهر	65 فرنك / الشهر	35 فرنك / الشهر	15 فرنك في الشهر على كل طفل. 21 فرنك في الشهر على كل طفل من أبناء المتجنسين.
الطفل الثاني	75 فرنك / الشهر	90 فرنك / الشهر	35 فرنك / الشهر	
الطفل الثالث	110 فرنك / الشهر	90 فرنك / الشهر	60 فرنك / الشهر	
الطفل الرابع وما بعده	150 فرنك / الشهر	125 فرنك / الشهر	80 فرنك / الشهر	

الجدول رقم 50: المنح العائلية بشركة صفاقس قفصة سنة 1937م[2].

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يأتي:

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 07.

2 – حفيظ الطبابي،**عمال مناجمقفصة**، المرجع السابق، ص 63.

- الفروق الشاسعة في المنح العائلية بين العمال الأوروبيين والعمال المغاربة، حيث بلغت المنحة على كل طفل للموظفين والعمال المغاربة 15 فرنك، أي أقل من العمال الأوروبيين.

- خصصت منحة 21 فرنك لكل طفل من أبناء المتجنسين المغاربة، وهذا ما يعتبر تشجيعا لسياسة التجنيس رغم أن هؤلاء لا يتمتعون بنفس حقوق الأوروبيين كما يبين الجدول.

- إن المعطيات السابقة ستكون دافعا رئيسيا للعمال المهضومة حقوقهم من أجل تنظيم أنفسهم وتكتلهم في إطار نقابي.

في سنة 1954م بلغت المنح العائلية قيمة 7.875 فرنكًا لكل طفل كل ثلاثة أشهر، وهذا لمن لديهم راتب ربع سنوي لا يقل عن 52.500 فرنك[1]، وفي سنة 1956م يحصل غالبية العمال على مكافآت تقدر بـ 15.000 فرنك شهريًا، والأكثر امتيازًا بينهم هو القدرة على الوصول إلى مكافأة 25.000 فرنك[2].

06– 03 –الترقية والتكوين في العمل:

والسؤال الذي يطرح هنا، هل كان بإمكان العمال المغاربة ومن بينهم السوافة تقلد مسؤوليات أعلى في المؤسسات المنجمية أم لا؟!

إن الوصول إلى بعض المناصب ذات التخصص كواضعي الأعمدة الخشبية في الأنفاق، أو الترقية إلى رئيس وردية (مناوبة) مثلا، يتطلب الكثير من المؤهلات المعرفية كإتقان القراءة والكتابة كشرط أول، والقدرة على حسن التسيير والقيادة داخل المجموعات العمالية، إضافة إلى وضع تقارير عن وضع العمل ومراقبة مردود الإنتاج وتأمين السلامة،

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 07.
2- Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 51.

وتعويض المسؤول الأول في حالة غيابه، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق التكوين المهني في إحدى التخصصات المطلوبة، وهذا لم يتأت للعمال المغاربة بحكم الواقع الاستعماري من جهة، وبسبب السياسة التي انتهجتها المؤسسات المنجمية المقتصرة على تأهيل العمال المغاربة للعمل داخل الأنفاق دون تمكينهم من باقي التخصصات الأخرى كالكهرباء والميكانيك مثلا[1].

وحجة أصحاب المؤسسات المنجمية من عدم تمكين العمال المسلمين من الارتقاء إلى الأصناف المهنية الوسطى كرئيس حظيرة مثلا، هو افتقاد هؤلاء للمستوى التعليمي الذي يؤهلهم لكتابة التقارير اليومية، لكن الحقيقة وراء ذلك هي النظرة الدونية تجاه هؤلاء، والتي تدفعهم إلى منعهم من تقلد مسؤوليات أعلى، وإن حدث ذلك مع البعض فأنه سيثير حساسية العمال الأوروبيين[2].

والجدير بالذكر في هذا الجانب؛ أن الشركات المنجمية كانت تحظر على نفسها ترقية ولو نسبة صغيرة جدًا من موظفيها العرب، إذ عارضت بأفضل شكل ممكن التعليم المهني للعمال،وبعد سنوات من الاحتجاجات والشكاوى حصلوا من الدولة على افتتاح مدرسة مهنية في المتلوي سنة 1948م، إنها لا تضمن مقاعد لطلابها، وتقوم فقط بتدريب الميكانيكيين والبنائين،وفي سنة 1953م، من بين 03 عمال تركيب و 04 بنائين تمّ التعاقد مع واحد فقط أوروبي كمشغل هاتف[3].

1-Plissard, Roger, **La condition des travailleurs de l'industrie minière enTunisie, 1936-1939**, Essai de monographie régionale, Imprimerie Université de Lille III, 1972, p p 570 – 576.

2- حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 65 – 66.

3- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.cit. p 442.

وبفضل التكوين عن طريق التعليم المدرسي أو في بعض الحالات عن طريق التكوين المهني استطاع بعض العمال المغاربة من تقلد مناصب تتطلب تأهيلا معينا، كرؤساء حضائر مثلا في المؤسسات المنجمية[1].

وقد استطاع البعض من العمال السوافة أن يتبوءوا أعلى المناصب مثل منصب المدير الميداني- مسؤول العمال- (chef de chantier) في جميع المراكز المنجمية بمنطقة قفصة، هذا ما يوضحه الجدول الآتي[2]:

		عدد رؤساء الحضائر بمناجم قفصة					
المناجم	السنوات	القبائليون	من المغرب الأقصى	الطرابلسية	السوافة	التونسيون
أم العرائس	1928	13	17	38	04	28
	1930	07	19	32	07	35
	1948	/	09	15	11	65
المتلوي	1930	04	13	13	27	43
	1948	/	7	14	19	60
الرديف	1930	01	05	20	48	26
	1948	02	03	21	30	44
المظيلة	1930	02	02	90	02	4
	1948	02	/	57	/	41

الجدول رقم 51: تعداد العمال السوافة الذين شغلوا منصب رؤساء الحضائر بمناجم قفصة (1928-1948م)

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- تمكن العمال السوافة من تولي أهم مناصب العمل المنجمي - رؤساء الحضائر- في جميع مراكز مناجم قفصة الأربعة.
- في منجم الرديف كانت سيطرة العمال السوافة واضحة تماما على هذا المنصب سنة 1930م بمعدل 48 مسؤولا للعمال، لكن هذا العدد قد تراجع إلى 30 مسؤولا مقابل تقدم

1 - حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 68.

2- A.Q.O: Série Tunisie 1944-1949,B 586 C 159 D 1,F 231.

التونسيين، وهذا راجع حسب رأينا إلى تنامي مطالب الحركة النقابية التونسية التي كانت تدافع عن حقوق الطبقة الشغيلة التونسية بالدرجة الأولى.

- مثلت مراكز الرديف، المتلوي، وأم العرائس بالترتيب أهم المراكز التي تبوأ فيها العمال السوافة هذا المنصب بحكم الكثافة العمالية والسكانية للمهاجرين السوافة، إضافة إلى أن شركة صفاقس قفصة في تلك المراكز ذات إدارة فرنسية، على عكس منجم المظيلة التابع للشركة التونسية للفوسفاط ذات الإدارة البلجيكية.

وقد أكّد " جون بيقورو " سنة 1954م أن عمال المناجم السوافة يتمتعون بسمعة الأشخاص المتميزين والنشطين والمتخصصين في تحريك التربة وفي الحفر، والذين يتقاضون رواتب جيدة بشكل خاص، حيث يعمل الكثير منهم تحت الأرض ويفضلون أن يعملوا في مجموعات تحت إشراف مراقبيهم، وقد تمكن البعض من التخصص في الأعمال الميكانيكية، وشغل البعض الآخر وظائف الحراس أو المشرفين، بصرف النظر عن عدد قليل من المتخصصين المكلفين بأعمال الإدارة[1].

06– 04 – الاستفادة من معاش التقاعد:

حسب منظور مسؤولي شركة فوسفاط قفصة؛ لا يستحق العامل المغاربي أي معاش، حيث يتظاهر المهندسون بالاقتناع أن فكرة اقتطاع جزء من الراتب للتقاعد لا تروق للعمال، فالشركة التي تتعمد في كل مرة إلى التخلص من العمال المسنين، تمنحهم علاوة تعادل بشكل عام ثلاثة أو أربعة أشهر من العمل، ولكنها تختلف بشكل كبير حسب انتماءات العمال، تسمح هذه المكافأة أحيانًا للعمال السوافة الحصول على دكان في الأسواق أو شجرتي نخيل في وادي سوف[2].

ورغم إصدار مرسوم ملكي بتاريخ 18 أكتوبر 1920م، يقرّ تعميم الاستفادة من التقاعد لكل الأصناف العمالية من فرنسيين وأوروبيين ومغاربة، إذا توفرت فيهم الشروط

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. pp 06- 07.
2-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 52.

الضرورية كمدة العمل الكافية والمواظبة، لكن المنشور العام الصادر عن شركة فوسفاط قفصة بتاريخ 18 أوت 1926م لا يمكّن إلا الموظفين والعمال بالشهر من الانخراط في صندوق التقاعد والشيخوخة، من خلاله يتم خصم قيمة 05 % من الراتب الشهري للمنخرطين فيه، ليتمكن العامل من الاستفادة بمنحة تقاعد مدى الحياة بداية من سن الخمسين، ولهذا كان العمال المغاربة أكبر الضحايا نتيجة لهذه القوانين الاستثنائية، خاصة العمال غير التونسيين الذين لا مورد لهم بعد الخروج النهائي من العمل المنجمي[1].

في سنة 1954م، طردت الشركة بوحشية 300 من عمال المناجم المسنين في المقار الثلاثة، لتجنب الاستخدام الأول لصندوق معاشات العمال الناشئين.

أما القاصر المصاب الذي ثبت عجزه عن العمل لمدة تقل عن أحد عشر يومًا لا يتقاضى أي راتب، علاوة على ذلك يحصل على نصف راتب لبعض الوقت. إن المعاش الذي يمكن أن يتقاضاه في حالة العجز النهائي أمر سخيف: مثل هذا الشخص الذي فقد ساقه في عمله يتلقى 1.500 فرنك عن كل ربع سنة[2].

06- 05- نموذج لميزانية أسرة سوفية بمنجم الرديف:

في سنة 1952م وفي الرديف؛ وضعت ميزانية لعائلة نموذجية تتألف من خمسة أشخاص، من بينهم عامل منجمي وزوجته وأمه الكبيرة العاجزة وطفلان، صبي وفتاة دون سن العاشرة، أعطت المعلومات والنتائج التالية:

أ) **الإيـرادات:** تتكون فقط من كسب الرجل، والزوجة لا تغزل الصوف لأن هذه عائلة ذات تقاليد رعوية ضعيفة، والصبي أصغر من أن يوضع في مهمة صبي، وبالتالي ينحصر دخل الأسرة في أجر هذا المنجمي الذي هو من الفئة الثانية، والجدول الموالي يوضح أنواع وقيمة الإيرادات المالية:

1 – حفيظ الطبابي، **الحركة النقابية في مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 65 – 66.

2-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 52.

أنواع الإيرادات	القيمة	الجداء	المجموع السنوي
الراتب	758 فرنكا في اليوم	306 × 758	231.948 فرنكًا
مكافأة للعامل	52.500 فرنك كل ثلاثي من السنة	4 × 52.500	210.000 فرنك
منحة الأطفال	7.875 فرنكًا لكل طفل	7.875فرنكا × 2 × 4	63.000 فرنك
إجمالي الإيرادات			**504.948 فرنكا**[1]

الجدول رقم 52: إجمالي الإيرادات لعائلة سوفية مهاجرة بالرديف سنة 1952م[2].

ب) المصاريف (النفقات): شملت المأكل والملبس والسكن والأثاث والمصروفات المتنوعة:

1) الغذاء: يتطلب إنشاء الوجبات الشراء السنوي للسلع والكميات التالية:

الصنف	المقدار	الجداء	السعر بالفرنك
الحبوب	11 قنطارا	4.500 × 11	49.500
تمر الغرس	07 قناطير	2.000 × 07	14.000
الخضار[3]	320 كيلوغراما	20 × 320	6.400
الشحوم	40 كيلوغراما	220 × 40	4.800
لحوم الضأن	120 كيلوغراما	250 × 120	30.000
التوابل (البهارات)	05 كيلوغرامات	400 × 05	2.000
القهوة	10 كيلوغرامات	650 × 10	6.500
الشاي	18 كيلوغراما	600 × 18	10.800
السكر	220 كيلوغراما	105 × 220	23.100
مجموع مصاريف المأكل			**147.100**

الجدول رقم 53: المجموع السنوي لنفقات الغذاء للأسرة المهاجرة سنة 1952م[4].

يلاحظ من خلال هذا الجدول تنوع الغذاء عند العائلات في المهجر، والذي يضمن وجبات غذائية كاملة، على عكس منطقة وادي سوف التي يكابد أهلها سوء التغذية والجوع.

1- ناتج إجمالي الإيرادات الذي صرح به " جون بيقور " هو مبلغ 294.948 فرنك = 231.948+ 63.000، لذلك أضفنا مبلغ مكافأة العامل الذي مجموعه 210.000 فرنك باعتباره أيضا من الإيرادات المالية السنوية.

2-Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 15.

3- بشكل رئيسي البطاطا والبصل والجزر

4-Ibid. p 16.

2) الملابس: تمثلت الملابس في مجموعة الأصناف الموضحة في الجدول الموالي:

الصنف	الزوج			الأم			الطفلان		
	العدد	الوحدة	الثمن	العدد	الوحدة	الثمن	العدد	الوحدة	الثمن
قندورة	04	800	3.200	06	700	4.200	04	300	1.200
قميص	04	450	1.800	06	500	3.000	04	300	1.200
شاشية	02	400	800	/	/	/	/	/	/
برنوس	01	4.000	4.000	/	/	/	02	1.500	3.000
سروال	03	600	1.800	/	/	/	/	/	/
محزمة	/	/	/	02	200	400	/	/	/
حولي	/	/	/	02	2.000	4.000	/	/	/
بخنوق				04	400	1.600	/	/	/
مصاريف الزوج بالفرنك			**11.600**	مصاريف الزوجة		**13.200**	مصاريف الطفلين		**5.400**
متنوعات	01 بطانية = 1.200 فرنك + 10 أزواج من الأحذية = 8.000 فرنك								
المجموع الكلي	**39.400 فرنك فرنسي**								

الجدول رقم 54: المجموع السنوي لمصاريف الملبس للأسرة بالرديف[1].

يلاحظ من هذه الجدول أيضا تنوع وتعدد الملبس في بلاد المهجر مقارنة بما هو عليه بوادي سوف، وهذا ما يعكس مدى الرفاهية التي كانت تعيشها الأسرة المهاجرة.

(3) المصاريف المتنوعة للأسرة:

نوع المصروف	المبلغ بالفرنك
تكلفة شراء وتجديد الأثاث وأدوات المطبخ	6.000
عطور ومجوهرات لامرأتين	6.000
ألعاب وحلويات ... الخ. للأطفال	4.000
سجائر، قهوة مغاربية للرجل	14.000
حفلات عائلية	20.000
الرحلات (العودة إلى وادي سوف)	25.000
متوسط الضرائب	2.000
تبرعات للطريقة الصوفية	4.000
إجمالي المصاريف المتنوعة	**81.000 فرنك**

الجدول رقم 55: الإجمالي السنوي للمصاريف المتنوعة سنة 1952م[1].

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 16.

من خلال الجداول رقم (53، 54، 55) المتعلقة بالمصاريف السنوية يكون إجمالي مصاريف الأسرة 267.500 فرنك.

ج) الموازنة وقيمة الادخار:

إجمالي الإيرادات – المصروفات الكلية =**مبلغ الإدخار السنوي**

504.948 – 267.500 = **237.448 فرنكا**

نلاحظ من خلال هذه الموازنة وقيمة الادخار السنوي المبلغ المالي الهائل الذي بلغت نسبته المئوية 47.02 % من إجمالي الإيرادات،هذا ما يفسر على أن هذه الأسرة المهاجرة تنتمي إلىطبقة اجتماعية صلبة وإلى فئة ميسورة الحال إلى حد ما.

06– 06– مقارنة بين عائلة مهاجرة بالرديف وعائلة مستقرة بواد سوف:

سنقارن في الجدول الموالي بين ميزانيتي أسرتين سوفيتين، كل أسرة تتكون من 05 أفراد، أسرة فلاح مستقرة بتغزوت سنة 1950م، وأسرة عامل منجمي بالرديف سنة 1952م:

/		أسرة تغزوت	أسرة الرديف	نسبة الأولى إلى الثانية
الإيرادات بالفرنك		85.600	504.948	% 16.95
النفقات بالفرنك	الغذاء	59.430	147.100	% 40.40
	الملابس	15.205	39.400	% 38.59
	متفرقات	9.530	81.000	% 11.76
مبلغ الإدخار السنوي		**1.435**	**237.448**	**% 0.60**

الجدول رقم 56: مقارنة بين ميزانيتي أسرة بتغزوت وأسرة بالرديف[2].

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 17.
2- Ibid . pp 15 - 18.

نلاحظ الفوارق الكبيرة بين الأسرتين، سواء فيما يخص فارق الإيرادات، أو فارق النفقات، أو فارق قيمة الادخار؛ هذا ما تؤكده النسبة المئوية، وهذا مؤشر واضح على أن الظروف الاقتصادية للأسر المهاجرة أفضل بكثير مما هي عليه الأسر الباقية بوادي سوف.

وعلى أي حال؛ فإن مستوى معيشة عامل قفصة أفضل بكثير من مستوى معيشة مواطنه الذي بقي في البلاد، إذ يأكل الأول ويلبس بشكل أفضل ، ويضمن ظروفًا معيشية أفضل لعائلته، وبإنفاق المال على ملذاته واحتياجاته الشخصية، يتمكن بسهولة من نسيان مغادرته القسرية[1].

07- مساهمة العمال السوافة في الإضرابات العمالية وفي العمل النقابي:

07 -01 - المرحلة الأولى (1910م - 1935م):

منذ إنشائها وإلى غاية سنة 1936م، بقيت المراكز المنجمية بقفصة تعيش وضعا قانونيا مختلفا عن باقي القطاعات الصناعية في البلاد التونسية، وذلك بحكم أن هذه المناجم بمثابة ملكية خاصة للشركات التي تستغلها، هذا ما جعل عمال هذه المناجم يعيشون في عزلة تامة عن أي تأثير أيديولوجي أو قانوني أو دعائي[2]، وقد ساهمت هذه العزلة بشكل واضح في تأخر الوعي العمالي وفي ظهور تنظيم نقابي معتمد.

إن أهم ما يميّز جميع الإضرابات العمالية التي اندلعت بمراكز الحوض المنجمي في هذه المرحلة، هو غياب حركة نقابية منظمة تؤطر تلك الاحتجاجات، ولا بأس أن نعرج على أهم الإضرابات العمالية في مناجم قفصة في هذه الفترة:

أ - **إضراب يوم 17ماي 1910م بمنجم الرديف:** يعدّ هذا الإضراب أولى أشكال الحركات الاحتجاجية العمالية في منطقة الحوض المنجمي، انفجر احتجاجًا على المضايقات التي يقوم رئيس العمال، الذي ولأسباب تافهة تسبب في تسريح عددا من العمال

1- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. pp 15 - 18.

2 - حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 114.

وقام بتخفيضات في الأجور، وقد شارك حوالي 260 عاملا من العمال الجزائريين والطرابلسيين والمغرب الأقصى، واستمر 09 أيام طالب فيه المضربون بإقالة رئيس العمال المجرم – حسب وصفهم – وبتخفيض ساعات العمل وبالكف عن الظلم والإهانة، لكن مسؤولي المنجم رفضوا الاستجابة لجميع تلك المطالب[1].

ب – إضراب يوم 07 أوت 1912م: في منجم المتلوي شارك 120 عاملا من السوافة رفقة باقي العمال المغاربة (580 قبائلي– 350 طرابلسي– 50 جريدي وقفصي) في هذا الإضراب الذي استمر 08 أيام، احتجاجا على قرار الشركة بمنع العمال الأهليين من التنقل إلى المنجم عبر القطار، لكن الإضراب فشل بسبب عودة العمال الطرابلسيين للعمل، واستقدام فرقة عسكرية من قفصة مما ساعد الشركة في السيطرة على الوضع[2].

ج – إضراب ربيع سنة 1919م: نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى، وما نجم عنها من تدهور القدرة الشرائية للعمال بسبب التضخم المالي، وأمام تعنت شركة صفاقس قفصة ورفضها لمطالب العمال، واجهت في ربيع 1919م أول شكل من أشكال الإضراب الجماعي الذي شاركت فيه مختلف المجموعات العمالية، وكانت البداية بإضراب عمال منجم المتلوي يوم 12 ماي 1919م، ليمتد إلى منجم الرديف يوم 14 ماي بانضمام حوالي 03 آلاف عامل مغاربي، إذ تمكن هذا الإضراب من شلّ حركة الإنتاج والشحن بالكامل تقريبا، وكانت مطالب المضربين الرفع من الأجور وتطبيق القانون الفرنسي المتعلق بحوادث الشغل وتحسين التموين بالمقتصديات وعدم اعتماد المشايخ كوسطاء، ولكن الإضراب فشل أيضا بسبب رفض الشركة للمطالب المعلنة، فعاد العمال إلى أعمالهم بعد 09 أيام[3].

1 - Noureddine Dougui , Monographie d'une Grande Entreprise..., op.cit. p 312.

2 – حفيظ الطبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 91– 92.

- Noureddine Dougui , Monographie d'une Grande Entreprise..., op.cit. p 313.

3- Noureddine Dougui , Monographie d'une Grande Entreprise..., op.cit. pp416 - 417.

د – إضراب الأربعين يوما سنة 1920م: بعد نهاية الحرب العالمية الأولى شرع الاتحاد الإقليمي **(U.D-CGT)** بتونس في إعادة هيكلة وتنشيط فروعه النقابية، كما حاول كذلك تأسيس نقابة عمالية في مناجم قفصة، وذلكبعقد عدة اجتماعات منذ ديسمبر 1919م بين الأوساط العمالية، تبلور من خلالها تشكيل مكتب نقابي مؤقت في شهر مارس 1920م استطاع في وقت وجيز جمع 500 منخرط، لكن شركة فوسفاط قفصة حاولت إجهاض وتفكيك هذا التنظيم، وذلك بطرد مؤسسي هذا المشروع[1].

واحتجاجا على طرد أولئك المؤسسين، وكذلك للمطالبة برفع الأجور، دخل أكثر من 1400 عامل مغاربي رفقة 150 عاملا إيطاليا من منجم الردبف في إضراب عن العمل يوم 12 أفريل 1920م، ورغم الاستنجاد والاستعانة بشيوخ كل من السوافة، الجريدية، السلامية، وبويحي، للتدخل ولإقناع المضربين بالعدول عن الإضراب واستئناف العمل، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل، بعد أن طالب المضربون بإقصاء الشيوخ كوسطاء، لتمتد دائرة الإضراب إلى منجم المتلوي[2]، ثم إلى منجم أم العرائس يوم 07 ماي، وقد شكّل المضربون يوم 19 أفريل لجنة الإضراب التي ضمت أعضاء من جميع المجموعات العمالية كان من بينهم عامل سوفي وهو قدور بن عمار السوفي، قبائلي، مغربي، طرابلسيان، 03 تونسيون، فرنسيان، إيطاليان[3].

ورغم تواصل الإضراب لمدة 40 يوما؛ إلا أنه لم يحقق مطالب العمال، بسبب رفض شركة صفاقس قفصة تقديم أي تنازلات، خاصة أنها وجدت الدعم المطلق من طرف الإدارة الاستعمارية لها[4]، ورغم هذا فقد شكّل هذا الإضراب تحدّيا خطيرا لمصالح الشركة بعد المدة المعتبرة لهذا التوقف[5]

---

1 – حفيظ الطبابي، **إرهاصات الحركة العمالية في مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 156 –157.

2- A.D de Nantes: B: R46 C1573 (A) D2 PP 99- 100. - Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 146.

3– حفيظ الطبابي، **إرهاصات الحركة العمالية في مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 159.

- Noureddine Dougui op.cit. p 424.,

4 – حفيظ الطبابي، **من البداوة إلى المنجم**، المرجع السابق، ص 167.

5- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 143.

هـ – إضراب سنة 1929م: ومن أجل المطالبة بالزيادة في الأجور، وفي منجم المتلوي وبتاريخ 03 جوان 1929م نظم حوالي ألف (1000) عامل من مجموع 1200 عاملا، على رأسهم سوافة، مغاربة، قبائليون، وتوانسة إضرابا دام عشرة أيام.

و– إضراب سنة 1930م: وفي منجم الرديف تزعم العمال السوافة إضرابا امتد من 22 إلى 26 أفريل 1930م، بسبب حرمانهم من منحة المواظبة المخصصة للعمال التونسيين الذين لا يتغيبون أكثر من 05 أيام في الشهر، وقد شارك فيه حوالي 1100 عامل من مجموع 1600 عامل، وانتهى هذا أيضا دون تحقيق نتائج[1].

ويمكن تفسير أسباب فشل إضرابات المرحلة الأولى إلى العوامل التالية:

- إتباع الشركات المنجمية إستراتيجية للتصدي لكل طارئ يتعلق بالنقص في القوى العاملة، والذي يجعلها في مأمن من الإضرابات المحتملة وإفشالها، ويمكنها من تعويض عمليات التسريح الجماعي للعمال المخالفين لها، فسعت إلى أن يكون لديها في الموقع احتياطي كافٍ من القوى العاملة، وعملت على استقطاب واستمالة القبائل المحلية التي راقبت الوضع لسنوات عديدة وكانت على استعداد لدخول المناجم لضمان مستوى معيشي أعلى، خاصة وأنهم شكلوا قوة عاملة سهلة الانقياد[2].

- غياب قيادة موحدة للعمال المضربين، مع سوء الإعداد والتنظيم.خاصة بعد قيام سلطات الحماية بإجهاض أول تجربة نقابية تونسية بعد اعتقال ونفي مؤسسي جامعة عموم العملة التونسيين سنة 1925م وعلى رأسهم محمد علي الحامي الذي حاول نقل العمل النقابي إلى مناجم قفصة منذ أواخر سنة 1924م[3].

1 - A.R.G : B : R 277 C1972 D2 Folios 191-197.

2- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.cit., pp 438- 439.

3– الطاهر الحداد، المرجع السابق، ص 188. - A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159D 1, F 174

- اعتماد الشركات المنجمية على سياسة المناورة والتهديد باستعمال القوة، وذلك بتواطؤ السلطات الإدارية التي كانت ترسل الرماة السنغاليين إلى المناجم، مثلما وقع في إضراب ربيع سنة 1919م.

- توفر احتياطي كافي من اليد العاملة، مما جعل الشركات المنجمية مستعدة للتضحية بالعمال المشاغبين من جهة، ولتفادي آثار الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

- الصراعات الداخلية بين مختلف المجموعات العمالية، أو حتى داخل المجموعة الواحدة كما حدث مع الطرابلسية الذين أيدهم المصراتيون في اضراباتهم، بينما وقف ضده الجبالية، وهذا الانقسام سببه المواقف السابقة المتباينة من الاحتلال الايطالي لليبيا، حيث تواطأ الجبالية مع المحتل[1].

- سياسة فرّق تسد التي انتهجتها الشركتان المنجميتان؛ حيث بذلتا دائمًا جهودا كبيرة لتقسيم العمال، بتجنيد مختلف القبائل وتحريضها ضد بعضها، وتراكم احتياطي من العمالة المريحة، ومنح بناء الأراضي في قرى منفصلة وبعيدة، إضافة إلى التدابير التمييزية قد أخّرت منذ فترة طويلة وعي العمال[2].

07– 02 – المرحلة الثانية (1936م – 1938م): شهدت هذه المرحلة بداية من سنة 1936م عدة تحوّلات مهمة سواء على الساحة السياسية أو النقابية في فرنسا، والتي سيمتد أثرها إلى البلاد التونسية، مما ساهم في ظهور العمل النقابي المنظم والقانوني في الحوض المنجمي عن طريق العمال الأوروبيين[3]، من بين هذه التحولات نذكر؛صعود الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسافي شهر ماي 1936م والتي بفضلها تحرر المناخ السياسي في ظل عهد حكومة ليون بلوم، كما أدت النضالات النقابية القوية والإضرابات في جميع القطاعات المصحوبة أحيانًا باحتلال مواقع الشركات في فرنسا، إلى انتصارات اجتماعية

1 – حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 95 – 96.

2-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 57.

3 - A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 174.

مهمة للطبقة العاملة، وذلك بموجب اتفاقيات " ماتينيون "[1](Matignon) يوم 07 جوان 1936م، التي شكلت انتصارا مهما للعمال، خاصة فيما تعلق بزيادة الأجور، الإجازات مدفوعة الأجر، وتحديد ساعات العمل بـ 40 ساعة في الأسبوع[2].

من جانب آخر؛ فقد أحدث العمل المنجمي تحوّلا بشريا واجتماعيا في حياة وعادات وعقلية الطبقة العاملة؛ فمنذ سنة 1936م استطاع العمال الأوروبيون نقل النضال النقابي إلى مناجم قفصة المنطوي تحت الكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، الذي انتشر أيضا في أوساط مختلف المجموعات العمالية المغاربية. لتتشكل أيضا منذ أواخر سنة 1936م جامعة عموم العملة التونسيين الثانية (C.G.T.T) التي راهنت على استقطاب العمال التونسيين؛ لكن الأمر لن يستغرق وقتا طويلا، حيث عجّلت أحداث 09 أفريل 1938م في تونس بحل هذه النقابة، وليفسح المجال في تزعم النضال النقابي لصالح الكونفدرالية العامة للشغل (CGT)[3].

فأصبحت النقابات في المناجم هي العوامل النشطة لهذا التحوّل، لقد حلّت محل السلطات التقليدية بعد تقلص السلطة الكلاسيكية للمشايخ، الذين أصبحوا مجرد موظفين مدنيين لا تأثير لهم على العمال، هذه النقابات جمهورها غير عادي تعتمد قراراتها على حياة التجمع حيث 75% من سكان قرى الحوض المنجمي هم عمال مناجم، ويعيش الباقون بشكل غير مباشر من المنجم[4].

1– بعد ثلاثة أيام فقط من تشكيل " ليون بلوم " (Léon Blum) لحكومته الأولى، بدأت المفاوضات في فندق " ماتينيون " **(Matignon)** بباريس يوم 07 جوان 1936م، أعلن وزير الداخلية " روبرت سالينجرو " (Robert Salengro) اتفاقية تعاقدية بين أرباب العمل والنقابات الفرنسية موقعة برعاية الحكومة، من خلالها تزاد الأجور بنسبة 07 إلى 15 %، وتضمن احترام الحقوق النقابية، ويحدد مندوبي الموظفين في الشركات ويسمح بالتأسيس الفوري لعقود عمل جماعية، كما يتعهد وفد أصحاب العمل بعدم فرض أي عقوبات على الإضراب عن العمل. واعتبرت هذه الاتفاقية التعاقدية الأولى من نوعها تاريخيا، وانتصارا للعمل النقابي في فرنسا ومستعمراتها، ينظر الرابط الالكتروني:

- les-accords-matignon-du-7-juin-1936,https://www.gouvernement.fr, تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2023م

2- Juliette Bessis, **Les Fondateurs**; index biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie coloniale (1920-1956), Édition L'Harmattan Paris, 1985, p 10.

3- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 175.

4 - RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.cit., p 445

لقد توّجت الاجتماعات المتعددة التي حضرها غالبية العمال المغاربة في المراكز المنجمية الأربعة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر سنة 1936م، بتأسيس أولى المكاتب النقابية القانونية؛ والتي كانت تشكيلاتها موزعة كالتالي:

المركز		المتلوي	الرديف	أم العرائس
الرئيس	الاسم الكامل	إبراهيم بن العربي	ليمياطي Limiati	عبد المجيد بن الأخضر
	الجنسية	تبسي – جزائري	فرنسي	سوفي – جزائري
	المهنة	مراقب	حداد	سائق
الكاتب العام	الاسم الكامل	العربي بن محمد	العربي	علي التليلي
	الجنسية	تونسي	تونسي	تونسي
	المهنة	محاسب	موزع بالمغازة	ميكانيكي
الكاتب المساعد	الاسم الكامل	منصور بن محمد	حبيب	حبيطة بن الصادق
	الجنسية	تونسي	تونسي	سوفي – جزائري
	المهنة	واضع مفرقعات	بائع بمقتصدية الشركة	/
أمين المال	الاسم الكامل	الحبيب بن إبراهيم	عمر بن الهاشمي	الطاهر الجلابي
	الجنسية	تونسي	سوفي – جزائري	تونسي
	المهنة	عامل بمخازن الشركة	سائق قاطرة	/
مساعد أمين المال	الاسم الكامل	بلقاسم بن علي	منصور	بشير الأسود
	الجنسية	جزائري	سوفي – جزائري	سوفي – جزائري
	المهنة	عامل بالهاتف	شاوش بالإدارة	/

الجدول رقم57: أعضاء المكاتب النقابية الأولى في مراكز الحوض المنجمي[1].

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

1- حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 134 - 135.

- سيطرة العناصر السوفية والتونسية على تركيبة النقابات العمالية، مع غياب كامل للعنصر الطرابلسي بعد صدور المرسوم الإقامي بتاريخ 16 نوفمبر 1932م الذي ينظم تكوين النقابات، ويحظر على غير الفرنسيين ورعاياهم تقلد مسؤوليات نقابية.

- كما يلاحظ أيضا مشاركة محدودة للعنصر الفرنسي وذلك راجع للفوارق الكبيرة وللامتيازات التي يتمتع بها الأوروبيون عن باقي العمال المغاربة.

- أما بالنسبة للسوافة، فتبدو سيطرتهم واضحة في التشكيل النقابي لمركزي أم العرائس والرديف، وهذا راجع لكثافتهم العددية هناك.

- إضرابات نوفمبر 1936م:

لكن اتفاقيات " ماتينيون " (Matignon) لم يقع تطبيقها في كل القطاعات الاقتصادية التونسية، حيث حرم عمال قطاع المناجم وصناع الشاشية من تلك الامتيازات، هذا ما دفع بالنقابات العمالية التي انطلقت في الانبعاث جهة مراكز الحوض المنجمي بقفصة منذ شهر سبتمبر 1936م إلى عقد اجتماعات عامة إعدادا للإضراب الذي انطلق يوم 17 نوفمبر في مراكز الرديف (900 عامل)، أم العرائس (700 عامل)، والمتلوي (600 عامل)، ثم يوم 21 نوفمبر بمركز المظيلة (800 عامل)، وبعد المفاوضات التي رعتها الإقامة العامة في تونس بين ممثلي العمال وممثلي الشركتين، أستأنف العمل يوم أول ديسمبر 1936م بعدما حقق المضربون انتصارا لمطالبهم التي تجسدت بإمضاء عقد مشترك، تعهدت من خلاله الشركتان بالرفع من الأجور، تحسين المسكن، تخفيض ساعات العمل، وإقرار العطل المدفوعة الأجر[1].

- إضرابات مارس 1937م:

1- حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 132 -139.

لم تجسّد الشركات المنجمية على أرض الواقع بنود العقد السابق الذي بقي حبرا على ورق، وبذلك حكم على الإضراب الأخير أيضا بالفشل،انطلقت الإضرابات العمالية بجميع المراكز المنجمية الأربعة يوم 02 مارس 1937م، حيث أضرب حوالي 3.600 عاملا مغاربيا موزعين كما يلي: (1.200 بالرديف؛ 900 بالمظيلة؛ 800 بأم العرائس؛ 700 بالمتلوي)، إضافة إلى 250 عاملا أوروبيا (140 بالرديف؛ 80 بأم العرائس؛ 15 بالمتلوي)، استطاع المضربون شلّ جميع مراكز الإنتاج بعد سيطرتهم على الورشات والمخازن والمكاتب وغيرها، وقد استدعى ذلك استنجاد المسؤولين بقوات حفظ الأمن من الدرك والرماة السنغاليين،وتفاقم الوضع بسيطرة المضربين في المتلوي على مستودع الأسلحة[1].

– **مجازر منجم المتلوي والمظيلة:** في يوم 04 مارس اقتحمت قوات الأمن المواقع المحيطة بمستودع الأسلحة بالمتلوي الذي كان تحت سيطرة المضربين، مما أدى إلى ارتكاب مجزرة رهيبة في حق العمال المضربين،وفي يوم الغد (05 مارس) اندلعت أحداث مماثلة في منجم المظيلة، وقد تساءلت جريدة " الميثاق التونسي " (**la Charte Tunisienne)** عن أسباب ارتكاب نفس المجزرة بالمظيلة رغم أنه لا يوجد هناك مستودع للأسلحة[2]، وقد بررت المصالح الأمنية أن الأسباب المباشرة وراء أحداث منجم المتلوي يوم 04 مارس، هو قيام قواتها بالتدخل من أجل إخلاء المناطق المحيطة بمستودع الأسلحة والذخيرة الذي سيطر عليه المضربون، فتعرض نقيب الدرك للضرب بهراوة وتمّإطلاق نار وإلقاء الحجارة على وحداتالأمن، فردّ رجال الدرك بإطلاق النار؛ أما في منجم المظيلة يوم 05 مارس فإن الأسباب تعود – حسب نفس المصدر – إلى محاولة عدة مئات من

1- A.R.G : B : R 280 C1974 D2 Folios 197 - 420.
2 - La Charte Tunisienne, « **Après les Massacres de Metlaoui on Poursuit les Survivants et l'on Décore les Fusilleurs** », NO 33, Tunis, 13 Mars 1937, p 01.

المضربين من السكان الأصليين منع العمال الأوروبيين من مباشرة أعمالهم، فتدخلت قوات الشرطة لحماية الأوروبيين، لكنها تعرضت للهجوم فأطلقت النيران[1].

وقد تضاربت مصادر تلك الفترة في تحديد حصيلة تلك المجازر، فحسب التقارير الأمنية السرية وكانت الحصيلة 17 قتيلاً ونحو ثلاثين جريحًا وعديد المعتقلين من بين العمال، كما أصيب عدد من رجال الدرك، وكانت الحصيلة 05 قتلى وعدة جرحى من العمال[2].

أما بلاغ الإقامة العامة بتونس؛ فقد أعلن أن الحصيلة كانت 07 قتلى من العمال المغاربة و10 جرحى منهم، إضافة إلى 04 جرحى من أعوان الأمن[3]، وذكرت جريدة " تونس الاشتراكية " **(Tunis socialiste)** بأن الحصيلة بلغت 13 قتيلا و 30 جريحا من العمال المغاربة في مجزرة المتلوي فقط[4]، بينما قدّرتها جريدة" لوشارط تنزيان"(**la Charte Tunisienne)** بـ 19 قتيلا و40 جريحا من العمال المغاربة، و06 جرحى من أعوان الأمن[5]، أما جريدة صدى الأمة فقد ورد فيها سقوط:« **16 قتيلا و27 جريحا بجروح ثبت أنها تعقب السقوط المستمر، فهذا قطعت رجله والآخر بترت يداه وغيره شوهت خلقته والبعض الكثير يسير في طريق الموت تحت عذاب الجراحات الثخينة التي أعدمته القدرة على التحرك**[6]...».

---

1 - A.N.T, Série MN Carton 36 Dossier 02 Folio 30.

2- Loc. cit.

3- الزمان، " **فاجعة المتلوي** "، جريدة أدبية، المدير صاحب الامتياز محمد بنيس، س 07، ع 371، تونس، 09 مارس 1937م، ص 01.

4- A.R, **Graves Incidents à Gafsa,**Tunis socialiste, Quotidien Du Soir, N° 1214, Dix-Septième Année, Tunis, Vendredi 05 Mars 1937, p 01.

5- La Charte Tunisienne, , N° 33, 13 Mars 1937, p 01.

6- صدى الأمة، " **نريد القصاص لنحيا** "،جريدة أسبوعية أدبية سياسية اقتصادية، س 01، ع 14، تونس، 12 مارس 1937م، ص 02.

أما بالنسبة للدراسات والشهادات المعاصرة؛ فإنها " روجر برين " (**Brunet Roger**) يشير سنة 1956م إلى سقوط 22 قتيلا و 50 جريحا[1]. ويشير الباحث حفيظ طبابي إلى حصيلة 18 شهيدا وحوالي 30 جريحا من جانب العمال المغاربة و04 جرحى في صفوف قوات الأمن في منجم المتلوي، أما في منجم المظيلة فقد سقط 03 شهداء وجريحين من جانب العمال المغاربة توفي أحدهما متأثرا بجراحه[2]، أي بحصيلة اجمالية تقدر بـ 22 شهيدا و31 جريحا،أما الدراسةالتي أعدّها الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة في الندوة الجهوية إحياء لذكرى المجازر، فقد قدّمت إحصائيات أكثر تفصيلا بإصدار قائمة اسمية للشهداء، حيث قدرت الحصيلة في 18 شهيدا بالمتلوي؛ 06 شهداء بالمظيلة؛ و32 جريحا توفي منهم فيما بعد ثلاثة عمال[3].

أما شهادة الباحث " عبد المجيد الجوادي " فإنها توثّق ما يلي:« **سقط 18 شهيدا يوم الخميس الأسود 04 مارس 1937م بمنجم المتلوي، وفي يوم الجمعة 05 مارس منه استمرت المجزرة بالمظيلة وسقط 05 شهداء ؛ عدا عدد الجرحى والمعتقلين هنا وهناك، وكان من الضحايا الجرحى وأيضا من المعتقلين جزائريون (سوافة وقبائل) وطرابلسية**»[4].

من جهتها شجبت الصحافة التونسية هذه الجرائم حيث تطرقت جريدة" **صدى الأمة**" في كلمتها عن مأساة المتلوي بعنوان " **نريد القصاص لنحيا** " وطالبت بتقديم الجناة لحبل المشنقة[1]، أما جريدة " الواجهة " فعنونت الأحداث بـ " **يلعبون بالنار** " وحمّلت المراقب المدني لمدينة قفصة وقوات الدرك وفرقة الصبايحية وشركة مناجم قفصة مسؤولية المجازر

1- Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 56.

2- حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 151.

3 – شهداء الكفاح النقابي 04 مارس 1937م، وثيقة صادرة عن الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة، ندوة جهوية لإحياء ذكرى أحداث مناجم قفصة بتاريخ 15و16مارس 2010م.

4- عبد المجيد الجوادي: صاحب كتاب " **حفريات في جرائم الاستعمار الفرنسي بمناجم قفصة** "، الصادر في ديسمبر 2020م عن دار سحر للنشر، مراسلة مع الباحث عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 20 فيفري 2023م.

المرتكبة[2]، ورأت " جريدة الزمان " أنّ بلاغ الإقامة العامة غير كاف لكشف القناع عن حقيقة الحالة وأسباب الواقعة ولم يوضح حدود المسؤوليات. أما جريدة الإرادة فقد أكدّت أن فاجعة المتلوي كانت مدبرة من قبل، عن طريق المؤامرة الرجعية التي ترمي إلى غايات متعددة تدور حول محور واحد وهو تعزيز النفوذ الرجعي وتوطيد أركان الامتيازات وتثبيت أقدام المتفوقين وتوسيع سلطانهم الذي يجب في نظرهم أن تخضع له كافة السلطات في البلاد[3].

أما جريدة " الدفاع " الجزائرية **(La Défense)**؛ فقد غطّت هذه الأحداث تحت عنوان " **صراع المتلوي الدموي** "، فندّدت في البداية بالتغطية الإعلامية للصحافة الاستعمارية التي وصفتها بالرواية الخيالية في نقل الحقائق، بزعمها– الصحافة الاستعمارية – أن المضربين كانوا مسلحين بمسدسات وهم من أطلقوا النار أولاً، وأمام حجم التعزيزات الأمنية الضخمة التي تمّ حشدها من مناطق مختلفة من البلاد التونسية؛ ما مجموعه 1.050 عسكريا من قوات الدرك والزواف والسنغاليين، تساءلت الجريدة: «**ماذا كان يفعل الجيش في صراع اجتماعي كان للإدارة وحدها الحق في إيجاد الحلول بطرق ودية؟**»، هذا ما يؤكد سوء نية السلطات الرسمية في تعمد ارتكاب المجازر التي أدت إلى سقوط ضحايا من القتلى والجرحى[4].

بالنسبة لردود الفعل السياسية؛ فقد احتج الحزب الحر الدستوري عن طريق صالح فرحات نيابة عن اللجنة التنفيذية، الذي أرسل احتجاجه إلى المقيم العام م. قيون، عبّر من

1– صدى الأمة، " **نريد القصاص لنحيا** "،جريدة أسبوعية أدبية سياسية اقتصادية، س 01، ع 14، تونس، 12 مارس 1937م، ص 02.

2– الواجهة، " **يلعبون بالنار** "، جريدة يومية تصدر للدفاع على المصالح الحيوية لتونس على مبدأ الحزب الحر الدستوري التونسي، س 01، ع 20، تونس، 11 مارس 1937م، ص 03.

3– الإرادة، **خفايا المؤامرات الرجعية**، ع 221، س 04، 12 مارس 1937م، ص 01.

4 - Jean CAMEE, **Le conflit sanglant de Métlaoui**, La Défense: Hebdomadaire des Droits et Intérêts des Musulmans Algériens, rédacteur en chef Lamine Lamoudi, 04 eme Année, N° 140, Alger, 12 Mars 1937, p 01.

خلاله عن دهشته وخيبة أمله من قيام أعوان الجندرمة بتوسيع عمليات تتبع ضحايا فاجعة المتلوي لدى المحاكم، وطالب بإنزال العقاب الصارم بالمجرمين[1].

وحول مشاركة السوافة في تلك الأحداث يقول الباحث محمد عمار شعابنية: « **نعم شاركوا ولكن كان عددهم في المخزن المركزي لتخزين معدات الشركة قليلا، لأن غالبية العاملين فيها كانوا من أولاد بويحي الأهالي والجريدية الوافدين من الواحات... وحسب ما حكى لي والدي وأنا تلميذ ثانوي فقد أصيب سوفي واحد بشظية خرطوشة مسته مسّا خفيفا من ساقه ولم تتسبب له في إقعاد لأنه مسح دماءه وضمدها في نفس اليوم. طبعا في المتلوي وهو من عائلة البتّي أو المَنّي**»[2].

أما جمال حقي فيقول: «**كانت الحصيلة النهائية لإضراب عمال مناجم الحوض المنجمي بقفصة يوم 04 مارس 1937م ثقيلة جدا: 17 قتيلاً و35 جريحًا. وبحسب البيان الأول المأخوذ من التقرير الطبي لمستشفى المتلوي، فإن عدد القتلى والجرحى الجزائريين بلغ 06 عمال، بينهم 05 سوافة، وآخر غير معروف، فقتل اثنان من العمال السوافة هما؛ بن ساني مسعود ومقراني محمد، وجرح العمال: بن العيد العربي، بن عمار مسعود، وبن الطاهر أحمد**»[3].

وفي ظل رغبة جامعة عموم العملة التونسية الثانية التي تمّ إحياؤها يوم 15 جوان 1937م[4] بعث نقابات تونسية مستقلة عن النقابات الفرنسية خاصة بعد مجازر المتلوي والمظيلة يومي 04 و05 مارس، ومع تسرب عناصر وشعب الحزب الدستوري التونسي الجديد أيضا في الأوساط العمالية خلال الفترة 36 – 1937م بمراكز قفصة، استطاعت الجامعة تأسيس نقابات عمالية في المراكز الأربعة خلال شهر سبتمبر 1937م، شهدت

1 – الإرادة، **احتجاج الحزب**، ع 221، س 04، 12 مارس 1937م، ص 01.

2– مراسلة مع محمد عمار شعابنية، على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 2020/3/4 الساعة 9:55 مساء.

3-Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 216.

4– الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 113.

سيطرة العناصر التونسية، إضافة إلى قلة من الجزائريين من بينهم البشير بن أحمد الملقب بـ " المسّاك " من بلدة كوينين بوادي سوف، الذي عيّن على رأس نقابة المتلوي ككاتب عام[1]، إضافة إلى ألقاب أخرى لم تذكر أصولها والأقرب أنها جزائرية من وادي سوف؛ أمثال لخضر بن عمر، وإبراهيم بوترعة.

وفي نفس السياق؛ وفي ظل الصراع الخفي بين النقابات الفرنسية والنقابات التونسية، ومن أجل توحيد الصفوف ومحاصرة نفوذ الجامعة التونسية؛ سعى الاتحاد الاقليمي(**U.D-CGT**) الذي ينتمي إلى الكنفدرالية العامة للشغل **(C.G.T)** إلى تكوين اتحاد جهوي بقفصة يضم نقابات المراكز المنجمية الثلاثة التابعة لشركة فوسفاط قفصة، حيث عقدت عدة اجتماعات تحضيرية تمخض عنها تأسيس مكتب نقابي يوم 05 ديسمبر 1937م، ومما يلاحظ على تشكيلة هذا الاتحاد الجهوي هو سيطرة العمال الفرنسيين الذين شكلوا غالبية الأعضاء، فإضافة إلى الكاتب العام الفرنسي " فاندور "**(Vandeur)**، عين ثلاثة عمال فرنسيون كأعضاء في المكتب، بينما اختير ثلاثة عمال مغاربة ككتاب عامين مساعدين؛ من الرديف السائق السوفي عمر بن الهاشمي؛ من المتلوي التونسي العربي بن صالح؛ من أم العرائس علي التليلي[2].

لذا فقد مثّلت سنة 1937م بداية الانقسام والتنافس الحقيقي بين النقابات الفرنسية المنتمية إلى الكنفدرالية العامة للشغل **(C.G.T)**، وبين النقابات التونسية المنخرطة تحت لواء جامعة عموم العملة التونسية الثانية **(C.G.T.T)** التي استطاع الحزب الدستوري الجديد احتوائها والهيمنة على مكاتبها، مما أضفى الصبغة الوطنية والسياسية على الجامعة التي انحصر نشاطها في دائرة العمال التونسيين، بينما ظل العمال الجزائريون والطرابلسيون وعمال المغرب الأقصى أوفياء للكنفدرالية العامة للشغل **(C.G.T)**، وقد بلغت العلاقات بين

1- حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 169 - 174.

2- المرجع نفسه، ص 158.

نقابات المنظمتين حدّا من التدهور والتوتر في الأوساط العمالية، حيث اتهم الاتحاد الاقليمي(**U.D-CGT**) جامعة العموم (**C.G.T.T**) بأنها ستجلب المضرة والهلاك للعمال، لأنها ذات صبغة سياسية وهي صنيعة الحزب الدستوري التونسي الجديد[1].

لكن اتحاد وتكتل التونسيين نقابيين كانوا أو سياسيين لن يدوم طويلا؛ حيث أدت الاختلافات في التصور النقابي لمسؤولي الجامعة (**C.G.T.T**) والرؤى السياسية المختلفة للحزب الدستوري إلى التوتر والانقسام، إذ سارع الحزب الدستوري إلى المطالبة بانعقاد مؤتمر عام يومي 29 و30 جانفي 1938م، من أجل سحب الثقة من بعض القادة أمثال المكي بن سالم، ولانتخاب قيادة نقابية جديدة ذات نزعة دستورية برئاسة الهادي نويرة، بمشاركة نواب النقابات التونسية، من بينهم الكتاب العامون لنقابات مناجم قفصة، أمثال السوفي البشير بن أحمد ممثلا لمنجم المتلوي[2]، وكان من بين الانعكاسات الخطيرة لهذا المؤتمر على وحدة الصف النقابي التونسي هو انقسام الجامعة إلى شقين؛ شق الهادي نويرة الدستوري وشق الزعيم النقابي بلقاسم القناوي الذي لم يعترف بنتائج المؤتمر[3].

لكن أحداث 09 أفريل 1938م الدامية وما تلاها من اعتقالات ومحاكمات وحلّ للحزب الدستوري الجديد وهياكله، كانت بمثابة الضربة القاضية لجامعة عموم العملة التونسية الثانية (**C.G.T.T**)، التي تفككت ولم يبق أمام النقابيين التونسيين سوى توحيد الحركة النقابية، حيث اندمجت نقابتا المتلوي التابعتين للاتحاد الإقليمي(**U.D-CGT**) وللجامعة (**C.G.T.T**)، وتمخض عنها مكتب تكوّن من 12 عضوا منهم 07 تونسيين؛ فرنسيان؛ جزائريان؛ طرابلسي[4].

1- حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق ، ص ص 175 - 178.

2- جريدة العمل، " **المؤتمر العام لجامعة عموم العملة التونسية** "، ع 54، س 04، لسان حال الحزب الدستوري التونسي، تونس، 03 فيفري 1938م، ص ص 01 – 05.

3- حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع نفسه، ص 182.

4 - المرجع نفسه، ص ص 182 - 183.

07– 03 – المرحلة الثالثة (1939م – 1945م):

في هذه المرحلة مرّ النشاط النقابي بفترة من الركود[1] بسبب أحداث الحرب العالمية الثانية، فعلى غرار ما وقع في فرنسا من حلّ للمنظمات الشيوعية ومن طرد للمناضلين الشيوعيين من الكنفدرالية العامة للشغل **(C.G.T)**، فقد قرّر أيضا الاتحاد الإقليمي**(U.D-CGT)** في تونس إبعاد العناصر الشيوعية في شهر فيفري 1940م، كما عمل عن طريق كاتبه العام على دعوة عمال مناجم قفصة إلى الهدوء وعدم اللجوء إلى الإضراب وحل المشاكل بالتراضي، وحثهم على الوحدة العمالية المهددة بتنامي النزعات الوطنية، كتحركات الحزب الدستوري الجديد في الأوساط العمالية، ومواجهة الدعاية الفاشية في أوساط العمال الإيطاليين[2]، خاصة وأن البلاد تحوّلت إلى ساحة معارك بين المحور والحلفاء بداية من شهر نوفمبر 1942م إلى غاية تحريرها من طرف الحلفاء في شهر ماي 1943م.

وبعد تحرير البلاد من طرف الحلفاء؛ ستعود الحركة النقابية تدريجيا إلى وضعها القانوني بصدور أمر 26 سبتمبر 1943م، الذي من خلاله شرع الاتحاد الإقليمي **(U.D-CGT)** في إعادة بناء هياكله، جامعا في صفوفه النقابيين الاشتراكيين والشيوعيين، وحاول الحزب الشيوعي الفرنسي من جهته القيام بدعاية نشطة في الأوساط العمالية، عن طريق تأسيس خلايا له كانت أولاها بمدينة قفصة يوم 27 فيفري 1944م[1].

07– 04 – المرحلة الرابعة (1946م – 1956م):

شكّلت سنة 1946م سنة حاسمة في تاريخ الحياة النقابية التونسية؛ فإلى غاية هذا التاريخ سيطرت نقابة عمالية وحيدة في مناجم قفصة، حيث تمكن الاتحاد الإقليمي **(U.D-**

1– باستثناء بعض الاضرابات التي اندلعت في المظيلة كإضراب يوم 13 جوان 1941م الذي دام يوما واحدا، واضراب أم العرائس 11 – 18 ماي 1942م، واضراب المتلوي 16 – 18 ماي 1942م، فإنه لم يسجل منذ سنة 1943م إلى نهاية سنة 1945م أي تحرك اضرابي. ينظر: حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 205 – 223.

2– حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع نفسه، ص ص 195 –196.

CGT) التابع الكنفدرالية العامة للشغل**(C.G.T)** من السيطرة والهيمنة على الحركة النقابية خلال مرحلة الثلاثينات وما بعدها، وبداية من سنة 1946م ستشهد الساحة النقابية عدة تحولات تمثلت في بروز تعددية نقابية حدتّ تدريجيا من هيمنة الاتحاد الإقليمي[2]؛ وأصبحت من خلالها مراكز مناجم قفصة ساحة للتنافس بين ثلاث منظمات نقابية هي:

01 – الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT): بعد نهاية الحرب العالمية الثانية – وبعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمة نقابية وطنية هما جامعة عموم العملة التونسية الأولى في العشرينات ثم الثانية في الثلاثينات من القرن العشرين – تمكن التونسيون من تأسيس منظمة تونسية صرفة ألا وهي الاتحاد العام التونسي للشغل **(UGTT)** يوم 20 جانفي 1946م خلال المؤتمر الذي انعقد بالمدرسة الخلدونية، وقد ضمّ أول مكتب له الزعيم فرحات حشاد كاتبا عاما والشيخ محمد الفاضل بن عاشور رئيسا[3].

ومنذ تلك السنة – 1946م – تجاذب عمال مناجم قفصة تياران؛ التيار الأول هو التيار الأممي الممثل في الحركة الشيوعية وخاصة الحركة النقابية الأوروبية بتونس التي مثلها الاتحاد الاقليمي**(U.D-CGT)**، التي أصبحت لا تنفك تؤاخذ العمال التونسيين على ميولهم الوطنية الضيقة، وتتهمهم بتفريق صفوف ووحدة الطبقة العاملة العالمية، أما التيار الثاني فهو التيار الوطني التونسي الذي تجسّد في الاتحاد العام**(UGTT)** ذو الصبغة التونسية والتوجه الوطني، الذي أصبح يطالب العمال التونسيين بتغليب البعد الوطني على البعد الطبقي[1].

ومن أجل استقطاب واستمالة باقي العمال المغاربة إلى صفوفه، كثّف الاتحاد العام التونسي للشغل**(U.G.T.T)** من الدعاية الإعلامية عن طريق صفحات جريدة صوت العمل– لسان حال الاتحاد – حيث وجّه نداء إليهم في العدد الأول بعنوان: " **نداء إلى إخواننا**

---

1 – المرجع نفسه، ص ص217 – 218.

2- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 175.

3- https://www.ugtt.org.tn/. الموقع الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل، تاريخ الإطلاع: 18 مارس 2022م.

الطرابلسيين والجزائريين والمغاربة بالمناجم "، من خلاله نبّه أولئك إلى ضرورة التفطن إلى الدعاية المغرضة التي وراءها منظمة أجنبية، مفادها أن الاتحاد العام **(U.G.T.T)** يرمي فقط إلى تحقيق مطالب العامل التونسي فقط، وأنه لا جدوى من انضمام غير التونسيين إليه، وأكّد الاتحاد في نفس السياق أنه يدافع على حقوق جميع العملة من غير ميز، وأن جميع العمال المغاربة كإخوانهم التونسيين مضطهدين، ويتألم كل منهم من امتياز الأجنبي الأوروبي على العربي[2]، كما وجّه الاتحاد نداء ثانيا إلى عملة المناجم بالقطر التونسي، يحذر من الدعاية المغرضة للمنظمة التي جعلت نفسها آلة مسخرة للاستعمار، ويدعو الجميع إلى القيام بواجبهم والانخراط أفواجا في الاتحاد العام التونسي للشغل**(U.G.T.T)**[3].

02 – الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T): بعد تأسيس التونسيين للاتحاد العام التونسي للشغل **(U.G.T.T)** اضطر الاتحاد الإقليمي **(U.D-CGT)** من خلال مؤتمره الاستثنائي المنعقد يومي 26 و27 أكتوبر 1946م إلى تغيير ثوبه في حلّة جديدة ذات صبغة تونسية أيضا ولو شكليا (اسميا) فقط، ليتحوّل إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي **(U.S.T.T)** الذي سينجذب إليه العمال الأوربيون والطرابلسيون والجزائريون والبعض من التونسيين[4].

03 – " القوة الشغيلة " (CGT-FO): نشأت هذه المنظمة على إثر الانقسام الذي شهدته الكنفدرالية العامة للشغل **(C.G.T)** في صفوفها يوم 19 ديسمبر 1947م، بعد استقالة أبرز النقابيين الفرنسيين الأحرار والمستقلين أمثال " ليون جوهو "**(Léon Jouhaux)** و"بوتيرو" **(Robert.Bothereau)** وبوزانكيه**(Bouzanquet)** ونيومبير **(Neumeyer)**

1– الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 115.

2– أحمد التليلي، " **نداء إلى إخواننا الطرابلسيين والجزائريين والمغاربة بالمناجم** "، صوت العمل، لسان الاتحاد العام التونسي للشغل، س 01، ع 01، تونس، 30 أفريل 1947م، ص 03.

3– البشير بن سليمان، " **نداء إلى عملة المناجم بالقطر التونسي** "، صوت العمل، س 01، ع 03، تونس، 31 ماي 1947م، ص 03.

4-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 54.

وديلامار **(Delamarre)** الرافضين لهيمنة الشيوعيين على النقابات الفرنسية، والذين أسسوا منظمة نقابية جديدة تمثلت في " القوة الشغيلة " **(CGT-FO)** من خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد بفرنسا يومي 12 و13 أفريل 1948م[1].

- **تأثير المنظمات النقابية في الأوساط العمالية:**

بالنسبة للقوة الشغيلة **(CGT-FO)**– الحقلة الأضعف في هذا الصراع – فقد تبنى أفكارها في مناجم قفصة العناصر النقابية الفرنسية والأوروبية خاصة في المراكز الثلاثة: المتلوي والمظيلة وأم العرائس، وبذلك ظلّ حضورها وتأثيرها غير فعال على الساحة العمالية، نظرا لضآلة العنصر الأوروبي والانخراط الضعيف للعناصر المغاربية فيها، وكان نفوذها أقوى في منجم المتلوي بسبب انخراط القلة من العمال المسلمين كعمال المغرب الأقصى والبعض من قبائل بويحي من أولاد ماجد وأولاد البراهمية من العروش التونسية، ويكاد يكون منعدما في باقي المراكز[2].

إنّ الحفاظ على مجموعة مسلمة صغيرة داخل نقابة القوة الشغيلة بالمتلوي يرجع أساسا إلى الجهود المستمرة التي بذلها الأمين العام لهذه النقابة، الذي قام بتجنيد عمال المغرب الأقصى من الرجال الثقة ومن بين بعض عمال الشركة القدامى[3].

أما بالنسبة لباقي النقابتين؛ فقد لعبت الزعامات القبلية والدينية والانتماءات الوطنية دورا رئيسيا في انضواء الاتباع تحت لواء هذه المنظمة النقابية أو تلك، فالاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي **(U.S.T.T)**، الذي انضم إليه الجزائريون والطرابلسية وعمال المغرب الأقصى، ضمّ إلى صفوفه أيضا حتى التونسيين من خلال نضاله وقيمة قادته المحليين[4]، أمثال عروش أولاد بويحي من العبابسة والصدارة وأولاد هلال التي ظلّت مرتبطة بالاتحاد

1 - Christophe Chiclet, L'Info Militante, **Aux origines de la CGT-FO,** Publié samedi 06 novembre 2021, https://www.force-ouvriere.fr. consulte le 14 / 04 / 2022.
- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 176.

2 – حفيظ الطبابي، **من البداوة إلى المنجم**، المرجع السابق، ص 191.

- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 176.
3- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 177.
4-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 54.

النقابي في مناجم أم العرائس والمتلوي والرديف، بالإضافة إلى أولاد شريط بمنجم المظيلة الذين ارتبطوا أيضا به، وقد تمتع الاتحاد النقابي بحضور قوي في منجم أم العرائس التي كانت معقلا مهما له، وكذلك في منجم المظيلة[1].

وفي سنة 1948م وفي مناجم أم العرائس، الرديف، المظيلة؛ استطاع الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي**(U.S.T.T)** أن يضمّ الغالبية العظمى من العمال المسلمين، أما منجم المتلوي فقد كانت أقلية للاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي**(U.S.T.T)** مقابل أغلبية للاتحاد للعام التونسي للشغل**(U.G.T.T)**[2].

أما منجم أم العرائس الذي يوظف ألف تونسي من أصل قوة عاملة مكونة من1800 عامل سنة 1948م، هو معقل **للاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي(U.S.T.T)**، هذه الحقيقة التي لا يمكن تفسيرها على ما يبدو؛ ترجع إلى شخصية الأمين العام الذي هو بويحيى من قبيلة العبابسة، الذي يتمتع بسيادة غير عادية على العمال المسلمين، وبصرف النظر عن مائتي عامل من الجريد التونسي ومن أولاد ناصر من عمال الخدمات الخارجية وخاصة التجفيف؛ فإن الغالبية العظمى من عمال المنجم هي في الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي**(U.S.T.T)**، ومن بين 800 عامل في قاع المنجم، ينتمي عشرة فقط إلى الاتحاد العام التونسي للشغل وجميع مديري المواقع دون استثناء هم أعضاء في الاتحاد العام التونسي للشغل[3]، ومن أبرز القادة النقابيين السوافة في هذا المنجم نذكر نجار عبد العزيز[4]

أما في منجم الرديف؛ فإن الجزائريين كثيرون في الاتحاد النقابي**(U.S.T.T)**، وقد مثّلت الرديف أفضل مكان للاتحاد النقابي[5]، الذي لا يشمل المجموعات العرقية الأجنبية فقط، كالسوافة، الطرابلسية، المغرب الأقصى، ولكن أيضا التونسيين من أولاد بوبكر من أولاد سيدي عبيد، جزء من العبابسة، أولاد بوعون، أولاد صلال من أولاد بو يحيى، وفي

1 – حفيظ طبابي، **من البداوة إلى المنجم**، المرجع السابق، ص ص 190 – 191.

2- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 176.

3- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 177.

4 - Jean Pigoreau, **Les Confréries Religieuses Musulmanes,** op. cit. p 56.

5- Alain Messaoudi, **Une dimension juridique**, op. cit. p290.

المظيلة لا يزال موقف ووضع الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي**(U.S.T.T)** قويا جدا، فهو يستفيد من وجود نواة عمال طرابلس القوية، ومن الخبرة النقابية للقادة السابقين في الكنفدرالية العامة للشغل(C.G.T)[1].

أما الاتحاد العام التونسي للشغل **(U.G.T.T)** الذي كان يلعب الورقة القومية والدينية، ويرى أن سلطته تتفوق بشكل متزايد على سلطة الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي **(U.S.T.T)**[2]، فقد شكّل منجم المتلوي معقلا رئيسيا له[3]، بحكم أن العمال التونسيين يشكّلون الأغلبية فيه؛ 700 تونسي مقابل 529 مغاربي من غير التونسيين سنة 1948م، إضافة إلى انضمام القلة من السوافة الذين انسحبوا رفقة التونسيين من الاتحاد الإقليمي **(U.D-CGT)** بمنجم الرديف[4].

ويمكن تفسير نجاح الاتحاد العام التونسي للشغلفي المتلوي من خلال حقيقة أن هذا المنجم لديه تجنيد تونسي، وهو ما شكّل أرضية مواتية، وأيضًا بغياب الزعماء والقادة النقابيين للاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي.**(U.S.T.T)** بالمنطقة[5]، بينما تأثير النقابتين يكاد يكون متساوٍ تقريبًا في منجم الرديف مع تقدم محسوس للاتحاد النقابي**(U.S.T.T)**، بحكم أن العمال السوافة يشكّلون فيه نسبة ثلث (3/1) العمال المغاربة[6].

في منجم الرديف بدأ الاتحاد العام التونسي للشغل يتقدم بشكل ملحوظ؛ وذلك بسبب تأثير العمال الأجانب من ناحية، وبسبب وجود قادة نقابيين جيدين يضاهون قادة الاتحاد النقابي **(U.S.T.T)** من ناحية أخرى، ويضم الاتحاد العام في منجم الرديف عمال الجريد

1 - A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 177 – 178.

2-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 54.

3– منجم المتلوي هو معقل الاتحاد العام التونسي للشغل لأن غالبية العمال المسلمين يلتزمون وينخرطون في هذه النقابة، باستثناء السوافة، الطرابلسية، وقبائل بو يحيى من حي وادي لرطة الذي استقرت به قبائل العبابسة، الصدارة، وأولاد هلال، الذين هم في **الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي(U.S.T.T)**.

- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 176.

4 – حفيظ الطبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 208.

5 - A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 176.- 177.

6-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 54.

التونسي، وأغلبية أولاد بو يحيى، وأغلبية أولاد سيدي عبيد التونسية[1]، إضافة إلى أقلية من العمال السوافة، مثّلهم على المستوى النقابي مجموعة من النقابيين السوافة: قصير البشير (المدعو بابا شعينبي)، المقراني الطاهر، تامة البشير بن الساسي، حسني عبد الكريم، بحري الأزهاري، باهي علي، تواتي عبد الحفيظ ضمن تشكيلة الفرع النقابي للاتحاد العام بالرديف سنة 1951م[2].

في المظيلة من الواضح أن الإتحاد العام التونسي للشغل ينتمي إلى الأقلية، وهي مجموعة حول كتلة القطارية[3]، الجريدية، القفصيين، والمقادمية، وأولاد يحيى، وبعض من أولاد تليجان والنجايمية[4].

وأمام تلك التناقضات؛ فإن العمال السوافة أيضا اختلفوا في انتماءاتهم إلى إحدى النقابتين، حيث انعكس الانتماء الطرقي بدوره على الانتماء النقابي، فانخرطت الأقلية القادرية بالاتحاد العام**(U.G.T.T)**، وانضمت الأغلبية التجانية إلى الاتحاد النقابي[5]**(U.S.T.T)**، وبلغ التوتر في العلاقة بين تلك الهيئات النقابية إلى حدّ اندلاع مواجهات عنيفة في منجمي الرديف والمتلوي بمناسبة الاحتفال بعيد العمال يوم أول ماي 1951م، حيث أرجعت نقابة الاتحاد العام بمنجم الرديف أسباب ذلك إلى مناورات العمال السوافة التابعين للاتحاد الإقليمي الذين قاموا بالهجوم على منخرطيها وعلى مساكن العمال الجزائريين المنضوين تحتها[6].

1- A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 178.

2- عبد الحميد بسر، **الشهيد القائد الطالب العربي...**، المصدر السابق، ص ص 120 – 121.

3- اختار القطارية نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل (u.g.t.t)؛ وقد تحكم في هذا الاختيار سببان: الأول هو غياب ممثل وزعيم للاتحاد النقابي**(U.S.T.T)** بالمنطقة، والثاني هو أن القطارية لا يفضلون الانتماء إلى نفس النقابة التي ينتمي إليها الطرابلسية منافسيهم في عمل القاع. - A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 178.

4 - A.Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 177.- 178.

5 – حفيظ طبابي، **من البداوة إلى المنجم**، المرجع السابق، ص 192.

6- المرجع نفسه، ص 256.

ومن أجل التهدئة وتجاوز الخلافات والانقسامات، طالب السيد مختار لاجري – الكاتب العام للاتحاد الجهوي بقصفة الموالي للاتحاد العام التونسي للشغل – في منشور له صادر بقفصة يوم 06 ماي 1951م، كافة مسؤولي نقابات المناجم إلى دعوة الطرابلسيين والسوافة والمراكشيين والجزائريين لحضور اجتماعاتهم الدورية، واستدعاء من يؤثر في قراراتهم، والالتزام بأدب الحوار وتجنب القذف بالخيانة والتنزه عن سبّ وشتم الآخرين[1].

ومهما يكن من أمر؛ فرغم حجم الانقسامات والتعددية النقابية؛ فإن النضال النقابي في هذه المرحلة قد شهد تطورا ملموسا سواء من حيث زيادة وتيرة الاضرابات أو من حيث تحقيق المطالب العمالية، فالظروف المتشابهة والمشاكل الواحدة دفعت بالمجموعات العمالية التونسية والمغاربية إلى الدخول في نضالات مشتركة بعيدا عن صراعات الزعامات المحلية وحسابات وخلفيات المركزيات النقابية، حيث سجّل بالمنطقة حوالي 168 إضرابا خلال الفترة الممتدة بين 1946م و 1956م، منها 131 إضرابا أمكن تحديد الجهات التي تقف وراءه، وهي موزعة سنويا حسب الجدول الموالي:

السنوات	1946م	1947م	1948م	1949م	1950م	1951م	1952م	1953م	1954م	1955م	1956م
عـــــدد الاضرابات	04	06	13	28	17	21	04	03	10	13	12

الجدول رقم 58: التوزيع السنوي للإضرابات خلال المرحلة 1946م – 1956م[2].

أما بالنسبة للجهات المسؤولة عن الإضرابات؛ فيمكن توزيعها على النحو الآتي:

- ✓ 56 إضرابا موحدا بين الاتحاد النقابي والاتحاد العام.
- ✓ 46 إضرابا موحدا بين الاتحاد النقابي والقوة الشغيلة.
- ✓ 21 إضرابا للاتحاد النقابي.

1– حفيظ الطبابي، **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية**، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس 2005، ص 390. و**عمال المناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 256.

2– حفيظ الطبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع نفسه، ص 264.

- ✓ 08 إضرابات للاتحاد العام.

ومن خلال الجدول السابق وما يليه؛ يمكن الوصول إلى ما يلي:

- إن حجم هذه الاضرابات ما هو إلا مؤشر واضح وجلي على التطور الذي شهدته الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال هذه المرحلة.

- سجلت سنوات 1948م؛ 1949م؛ 1950م؛ 1951م أكبر تعدادا للاضطرابات بمجموع 79 إضرابا، أي بنسبة 60.3 % من مجموع الاضرابات.

- كما يلاحظ أن عدد الاضرابات خلال سنتي 1952م و1953م كان ضئيلا جدا؛ وذلك بعد اندلاع الثورة التونسية وما تبعه من إجراءات عسكرية وسياسة قمعية سارعت من خلالها سلطات الحماية إلى محاولة القضاء على العمل المسلح وعزل الطبقة العمالية عنه.

- أما الفترة من 1954م إلى 1956م؛ فقد لاحت إلى الأفق منذ منتصف سنة 1954م أولى الخطوات المتخذة للمفاوضات[1] ومنح تونس استقلالها الداخلي، وهذا ما أعطى انفراجا للعمل النقابي إلى غاية الاستقلال سنة 1956م، حيث سجلت هذه الفترة 35 إضرابا.

- وإذا نظرنا إلى تعداد الاضرابات الموحدة والمشتركة بين نقابتين أو ثلاث، والتي بلغت 102 إضرابا؛ فإن هذا الرقم يعكس مدى وعي قادة النقابات الذين تجاوزوا جميع الانقسامات، من أجل تحسين أوضاع العمال المنجميين ومنحهم حقوقهم المشروعة.

يقول " روجير برين "**(Roger Brunet)**: **« العمل في المنجم هو عامل قوي في الانصهار والنقابة مدرسة الوحدة»**، فكانت ثمرة ذلك أن وضع العمال أصبح أفضل بكثير مما عرفوه قبل الحرب الأخيرة، وهذا حسب رأيه بسبب فوز النقابات التي حققت انتصارات

1- استمرت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية بمشاركة الحزب الدستوري الجديد منذ يوم 04 سبتمبر 1954م إلى غاية يوم 03 جوان 1955م، طلبت من خلالها الحكومة الفرنسية من الحزب أن يوجه تعليماته إلى الثوار التونسيين بأن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية، فوافق الحزب واستطاع إقناع جزء كبير من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية. ينظر: الطاهر عبد الله،، المرجع السابق، ص 114.

جميلة تفسّر السلطة التي يتمتع بها العمال المنجميون الذين تمكنوا من تخفيض ساعات العمل ومن الحصول على عطلات مدفوعة الأجر، وأبرموا اتفاقيات جماعية مع الشركة المنجمية، واستفادوا من بعض التحسينات في مسألة الإسكان، كما حققوا مطلبهم في افتتاح مدارس بالجهة كانت أولاها مدرسة بمنجم الرديف سنة 1946م[1].

وفي هذه المرحلة راهن مسؤولوا المراكز المنجمية على استمالة العمال السوافة في كسر الإضرابات دون التنظيمات النقابية النشطة هناك، وذلك بمساعدة ونفوذ بعض الشخصيات الصوفية، حيث أشار" جون بيقورو " **(Jean Pigoreau)** إلى أن المهندسين يعلمون منذ بضعة أشهر على معالجة المسائل المتعلقة بالأجور والتوظيف والفصل واجتماعات العمال، بالتعامل مباشرة مع العمال السوافة أو بالأحرى مع قادتهم الذين عينتهم الجماعة ورؤساء التجانية المحليين، إذ أدت مشاكل البلاد التونسية وطريقة التفهم التي عومل بها الجزائريون أثناء التحقيقات، والجولات الذكية التي قام بها سي العيد بن سالم من التجانية، وأخيرا أدى طرد الزعماء الأربعة الرئيسيين إلى تغيير موقف الجالية تغييرا تاما، التي تتألف من أناس عقلاء خجولين مملوءين بالحماسة الدينية، وعلى الرغم من أن السوافة لا يزالون من الناحية النظرية جزءًا من نقابتين سياسيتين كبيرتين، إلا أن جميع مطالبهم المهنية تتم دراستها في لجان غير رسمية حيث يجلس مدراء الشركات وممثلوهم الذين تختارهم التجانية والأعيان المستقلين من أي جمعية سياسية[2].

ويواصل" جون بيقورو " **(Jean Pigoreau)** قوله: «**من السهل أن نفهم أن سياسة الاستمالة والإغراءات لها سلطة على الأشخاص الذين استقروا مؤخرًا في قفصة، الذين احتفظوا بالكثير من سذاجة تراثهم البدوي. وقد استطاعت هذه النداءات التي صيغت في قالب ديني أن تحرك ضعاف العقول المتحمسين للكتاب المقدس، ولكن ليس لهم زعماء يستحقون هذا الاسم، وبالطبع استطاع مرابطو التجانية حتى الآن لعب دور المستشارين**

1-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 54 - 56.
2 - Jean Pigoreau, **Les Confréries Religieuses Musulmanes, op.cit**, p 56.

المعتدلين، ولكن هل سيتم الاستماع إليهم لوقت طويل؟ إذا اختفت سيطرتهم في يوم من الأيام، ولقد انخفض بالفعل قليلاً، وفي الوقت الحاضر يفقد القادة التنفيذيون القدامى قوتهم بالضرورة[1]».

والجدير بالذكر أن نهاية هذه المرحلة التي تزامنت مع اندلاع الثورة الجزائرية، قد شهدت العديد من الوقائع نتيجة امتداد النشاط الثوري إلى مناجم قفصة وانخراط عمال المناجم الجزائريين إليها؛ من بين تلك الأحداث نذكر:

- قيام سلطات الحماية الفرنسية باتخاذ قرار إبعاد ونفي عدد من النقابيين بدعوى أنهم جزائريون وليبيون، حيث غادروا التراب التونسي محفوفين بأعوان الدرك، وبقيت عائلاتهم دون كفيل، وقد احتج الاتحاد العام وتدخل عدة مرات لدى الإقامة العامة مستنكرا هذا القرار الجائر الذي يمسّ الحريات الفردية، مطالبا برفع هذا القرار الجائر ضد عمال ذنبهم الوحيد أنهم نقابيون، ومناديا بتدخل سلطات الحماية والحكومة التونسية لإرجاع هؤلاء لمواصلة أعمالهم[2].

- مداهمة قوات الأمن الفرنسية لمنطقة الرديف، وتفتيشها لمنزلي اثنين من المهاجرين السوافة وهما: علي بن صالح بن أحمد الباهي (أمين مال نقابة منجم الرديف التابعة للاتحاد العام)، وعبد الكريم المؤدب (عضو الشعبة الدستورية)، الذين تمّ ابعادهما من المنطقة يوم 06 أفريل 1955م، وقد احتج عملة منجم الرديف على إيقاف علي بن صالح من عمله دون أي سبب، حيث أخذ هو وابناؤه إلى مكان مجهول، واعتبروا هذا اعتداء على الحريات النقابية مطالبين بإطلاق سراحه، وتزامنا مع تلك الأحداث دخل عمال مناجم الرديف والمتلوي في إضراب لمدة 24 ساعة تضامنا مع زملائهم المضربين بمنجم أم العرائس منذ أربعة أيام ضد تعنت إدارة شركة قفصة في العمل المفروض المعبر عنه بـ " الياطاش "[3].

1- Jean Pigoreau, **Les Confréries Religieuses Musulmanes, op.cit**, p 57.

2- أحمد بن حميدة، " **النقابيون المبعدون** "، صوت العمل، س 02، ع 06، 10 أفريل 1955م، ص ص 01 – 04.

3- صوت العمل، " **النشاط النقابي** "، س 02، ع 06، 10 أفريل 1955م، ص 02.

- مغادرة العديد من الأوروبيين الذين أصبحوا يعيشون في خوف دائم، بعدما قتل ثلاثة منهم في هجوم للمجاهدين الجزائريين يوم 19 أوت 1955م، ونتج عن هذه الأحداث فرار بعض الموظفين ومغادرة بعض العائلات، حيث غادرت 12 عائلة في نهاية العام، فيما تبعتها أسر أخرى[1].

- ونظرا لدور الفاعل الذي لعبه عمال المناجم الجزائريين في دعم الثورة الجزائرية؛ فقد هاجم الجنود الفرنسيون منطقة الرديف يوم 20 مارس 1956م، وقاموا بعمليات تمشيط تفتيش واسعة في منازل العمال، وفي يوم الغد (21 مارس) هاجم الجنود مرة أخرى قرية السوافة بالرديف واعتقلوا خمسة من العمال السوافة، أطلق سراحهم فيما بعد، ما عدا عبد الله بن نصيب المقريني، وقد استنكرت الجامعة التونسية لعملة المناجم هذه الاعتداءات التي وصفتها بالفظيعة، ورفعت احتجاجها الصارم إلى وزير الداخلية للتدخل السريع حتى لا تتكرر مثل هذه الأعمال[2].

07– 05 – المرحلة الخامسة (1957م – 1962م):

بعد حصول البلاد التونسية على استقلالها، اتجه اهتمام قادة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى التفرغ للعمل الاجتماعي من خلال المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة، لكنه وبعد سيطرة الحزب الدستوري الجديد على الحكم في البلاد، تعرض – الاتحاد العام– إلى ضربة قوية بإقصاء قادته وعزل أمينه العام أحمد بن صالح الذي عزل من منصبه وهو في طريقه إلى المغرب الأقصى لحضور مؤتمر الحركات النقابية في المغرب العربي الذي كان مقررا عقده في الدار البيضاء في ربيع 1956م، وبذلك

1-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 48

2 – البشير بن سليمان، "**الجامعة التونسية لعملة المناجم**"، صوت العمل، لسان حل الاتحاد العام التونسي للشغل، س 03، ع 04، 24 مارس 1956م، ص 03.

استطاع الحزب الدستوري الجديد أن ينهي دور الحركة النقابية في تونس بعد مرور حوالي شهرين فقط على استقلال البلاد[1].

رابعا– الأوضاع الاقتصادية في المدن التونسية الأخرى:

01– الأوضاع الاقتصادية في مدينة الكاف:

عرفنا في الفصل الأول استقرار العديد من العائلات السوفية في منطقة الكاف، حيث كان دافع البحث عن العمل من أبرز الأسباب التي دفعت بأولئك لاختيار تلك الجهة، وقد سجل تقرير إدارة ملحقة الوادي لسنة 1952م وجود 33 عاملا سوفيا بالمنطقة، وغلب على أنشطة أولئك المهاجرين طابع الخدمات العامة والتي توزعت على النحو الآتي:

01 – 01: الأشغال العمومية:

سجلت إحدى وثائق دفاتر العدول بالمحكمة الابتدائية بالكاف المحررة بتاريخ 11 أوت 1928م، تخصص وكفاءة السوافة في أعمال البناء، حيث ذكرت أن المدعو " الجويدة بن محمد بن شكيوة السوفي " كان مقاولا متخصصا في البناء بمنطقة الكاف، وقد استعانت به المحكمة التي عينته كخبير عقاري رفقة الإيطالي " رومانيو فردينو " (**Romario Ferdineo**)، ويذكر الجفالي أن منح وإعطاء هذا الجزائري نفس درجة المقاول الإيطالي دليل على قيمة المقاييس المهنية التي توفرت في الجزائريين الذين ساهموا في عمارة منطقة الكاف من خلال اشتغالهم بإدارة الأشغال العامة في بناء الطرقات والجسور[2]، وفي الحقيقة هذا مؤشر على تخصص ونجاح المهاجرين السوافة في هذا القطاع.

01 – 02: خدمات النقل:

كان للجزائريين عامة وللسوافة خاصة وزنهم في جهة الكاف انطلاقا من مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، بفضل خدمة وتوفير المواصلات والنقل، خاصة وأن المنطقة

1 – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 205.

2– يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص ص 155 – 156.

بطابعها الريفي وتضاريسها الوعرة تفتقد إلى شبكة طرقات حديثة وإلى غياب العربات الميكانيكية، لذلك كانت مهمة أصحاب عربات النقل التقليدية (الكرارطية) الذين كان لهم دورا فعالا في مجال النقل في قطاع البناء بنقل الرمل والحجارة، إضافة إلى نقل الأمتعة والمحاصيل الفلاحية، كما اشتغلوا كذلك بالسكك الحديدية في مختلف مراكز الكاف[1].

وقد أكدت إحدى وثائق المحكمة الابتدائية بالكاف المحررة بتاريخ 16 جانفي 1888م على ممارسة هذا النشاط من طرف السوافة وعلى مدى التكافل الاجتماعي بين هؤلاء، إذ كشفت الوثيقة ما يلي: « **الحمد لله، اعترف المكرم عبد الله بن نصر بن عمار السوفي الغربي من سكان الكاف الكرارطي صناعته أنّ بماله وذمته للمكرم علي بن محمد بن حسين السوفي نسبا وسكنا وصناعة أربع ماية (كذا) ريال وسبعون ريال تونسية... شهد عليه بتاريخ الثالث من جمادى الأول من 1305 هجرية** »[2].

01 – 03: ناقلو المياه والحمالة:

إضافة إلى تخصص السوافة في البناء والأعمال اليومية؛ فإنهم ساهموا بقدر عال في تزويد منطقة الكاف بالمياه (مهنة القرباجي)[3]، حيث اشتهروا بمهمة تزويد الأحياء السكنية بالمياه الصالحة للشرب باستعمال الأحمرة[4]، وقد أشار السيد " لي نوبل "(**M. Le Noble**) نائب رئيس بلدية الكاف في مراسلته إلى المراقب المدني بالكاف سنة 1896م، أن صهاريج الماء خالية وتحتاج إلى صيانة، وأن سكان المدينة ملزمون باللجوء إلى بائعي المياه السوافة الذين يحتكرون هذه المهنة، وتحت تصرفهم مياه الينابيع الرائعة التي تقع في الجزء السفلي

1- يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص ص 156- 157.

2- المرجع نفسه، ص 156.

3- Charles Monchicourt, **op.cit**, p 304.

4 – يوسف الجفالي، المرجع نفسه، ص 165.

من المدينة[1]، كما مارس الجزائريون أيضا نشاط الحمالة في مراكز جمع الحبوب وفي الأسواق[2].

01 – 04: الخدمات العامة:

مارس بعض المهاجرين أنشطة الفلاحة في المزارع المحلية بمنطقة الدهماني بالكاف، والتجارة المتنقلة في الأسواق الأسبوعية، كما أقام المهاجر محمد علي غندير طاحونة حبوب لتقديم خدمات الطحن المختلفة للأهالي كالقمح والشعير وغيرهما[3].

02- الأوضاع الاقتصادية في مدن الجريد التونسي:

تعد مناطق الجريد التونسي مناطق فلاحية بامتياز، خاصة فيما تعلق بغابات النخيل الكثيفة هناك، إضافة إلى توفر الثروة الحيوانية وتنوع المراعي، وهذا ما ساعد على استقرار أعداد هائلة من العائلات الجزائرية، خاصة من مناطق الشرق الجزائري كتبسة وخنشلة وبسكرة ووادي ريغ ووادي سوف، وذلك نظرا لعامل القرب الجغرافي ولتوفر فرص العمل الفلاحي وملائمته لإمكانيات ومؤهلات هؤلاء، ومن بين الأنشطة نذكر:

02-01: الأعمال الفلاحية: أهمها خدمة غابات النخيل المتمثلة في عمليات السقي، التسميد، التلقيح، جني التمور، وأعمال الصيانة الأخرى، التي تستقطب كثيرا من العمال السوافة، بحكم ممارستهم وتدربهم على هذه الأعمال في منطقة وادي سوف منذ طفولتهم[4].

وفي منطقة الجريد التونسي امتلك بعض السوافة حقول النخيل، كغيرهم من الجزائريين القريبين من الحدود كأولاد سيدي عبيد واللمامشة، وكان هؤلاء غير معنيين بدفع الضريبة على نخيلهم، وقد اشتكى أهل توزر في رسالتهم إلى الوزير الأكبر في هذا الأمر

1 - **La Dépêche Tunisienne, N°2131,**Tunis, Lundi 13 Avril 1896, p2

2 – يوسف الجفالي، المرجع السابق ، ص 165.

3 – المهاجر غندير محمد، المكالمة الهاتفية السابقة.

4– خزاني غمام عمارة، العزوزي هبهوبة، مختار العايب، المقابلات السابقة.

سنة 1894م، وطالبوه بإصدار أمر علي يخص أداء الجزائريين للضرائب وغيرها مما يفرض على أهل توزر، أو إعفاء الجميع من الضريبة لضعف حالهم[1].

وحسب مذكرة موجهة في 18 ديسمبر 1951م إلى مركز الدراسات العليا للإدارة الإسلامية (CHEAM)[2] تبين أن 6/1 من الواحات في الجريد هي ملك إلى الطريقة التجانية بوادي سوف[3]، كما استطاعت بعض العائلات السوفية من امتلاك عدد من غابات النخيل في المنطقة؛ في نفطة نذكر عائلات الماطرية (لقب ماطر)، وفي توزر عائلات الهبايتية (لقب هبيته)[4].

02-02: اللّقّام[5]: يتطلب هذا النشاط مؤهلات وخبرة كافية في تقنية استخراج اللاقمي، إضافة إلى الشجاعة والقدرة على تسلق أشجار النخيل الشامخة، وبما أن منطقة الجريد تزخر بثروة غابية كثيفة من أشجار النخيل، فإن هذا النشاط – اللقام – مثّل مورد مالي مهم للسوافة الذين استفادوا من خبراتهم المكتسبة في وادي سوف، ومن الذين مارسوا هذا النشاط في منطقة نفطة نذكر الجموعي بن أحمد الذي كان متخصصا في استخراج عصير النخلة (اللاقمي) وبيعه في الأسواق[6].

02- 03: الرعـي: مارس عدد من السوافة نشاط الرعي عند مربي المواشي التونسيين، ونذكر من هؤلاء بن أحمد علي الذي هاجر إلى نفطة خلال أربعينيات القرن العشرين الميلادي[7].

---

1 - A.N.T, S H C 25 D 13, Folio 07.مكتوب من أهل توزر للمولى الوزير الأكبر يوم 11 أكتوبر 1894م

2-CHEAM = Centre des hautes études d'administration musulmane

3- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p89.

4- خزاني غمام عمارة، اللقاء السابق.

5 – اللقام: هو الفلاح الذي يقوم بخدمة استخراج اللاقمي (عصير النخيل) من النخلة، ثم بيعه نظرا لإقبال الأهالي على شرائه، نظرا لما يمثله من قيمة غذائية عالية، وهو يمثل مصدر رزق لكثير من العائلات إلى يومنا هذا.

6 – المهاجر الجموعي بن أحمد، المقابلة السابقة.

7 – الجموعي بن أحمد، المقابلة نفسها.

02 – 04: التجارة: تنوعت ممارسة السوافة لنشاط التجارة في مناطق الجريد، سواء بامتلاك دكاكين أو بالتجارة المتنقلة عبر الأسواق الأسبوعية، أو كباعة متجولين لمختلف السلع التجارية[1]، كما مارسوا أيضا نشاطات البناء والأشغال العمومية والنقل نشاط التهريب من وإلى وادي سوف[2].

وفي البلاد التونسية عموما كرّس التجار أنفسهم بشكل خاص لبيع المنتجات الزراعية والحرفية ذات القيمة الكبيرة؛ كالأقمشة والحرير والفلفل والشاي، وقد حافظ البعض منهم على ربط علاقات تجارية وثيقة مع مدن الشرق الجزائري من خلال ممارسة تجارة الجملة بين الجزائر وتونس أو تجارة التهريب، وقد أشار شيخ السوافة في رسالته إلى المقيم العام بتونس بتاريخ 23 ماي 1890م إلى كثرة تعداد المهاجرين السوافة المنتشرين في الوصاية، الذين يسافرون كل سنة إما للتجارة أو للعمل هناك، ويجلبون إلى الجريد التونسي البضائع التي وفرتها بلادهم بكثرة، وفي المقابل يقومون بشراء المنتجات اللازمة من الأسواق التونسية التي يعيدون بيعها بسعر جيد في وادي سوف[3].

03- الأوضاع الاقتصادية في منطقة قبلي والمرازيق:

نظرا للطابع الصحراوي الذي يميز هذه المناطق التي تغطي مساحات شاسعة من الواحات والمراعي، فإنها شكلت الوجهة المفضلة لدى البدو الرحل السوافة، الذين حافظوا في الغالب على نمط نشاطهم الرعوي والتجاري والفلاحي، وقد رصدت احصائيات إدارة ملحقة الوادي سنة 1952م وجود حوالي 150 عاملا في مناطق قبلي – دوز – نفزاوة، بينما قدرهم " كلود بطايون "**(Claude Bataillon)** سنة 1953م بـ 200 عاملا، ومن أهم الأنشطة الاقتصادية لمهاجري هذه المناطق نذكر:

1- مقابلة شفوية مع المهاجر العيد لموشي (من مواليد 1926م)، بمنزله بلدية حاسي خليفة، 14 أكتوبر 2020م.

2- الجموعي بن أحمد، المقابلة السابقة

3- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p95.

03 – 01: الفلاحة: اشتهر الفلاح السوفي هناك بفاعلية الأساليب التي عرف كيف يستخدمها – أفضل من أي شخص آخر – في مكافحة غزو الرمال، لدرجة أنه أصبح من المعتاد بين الأهالي المرازيق أن يقولوا عن شخص نجح في تحويل خطر بعض الكثبان الرملية المتحركة: " **إنــه عمـل سـوفي حقيقـي!** ". لذلك في السنوات الأخيرة تمّ توظيف البعض من السوافة من قبل مكتب شؤون السكان الأصليين في منطقة قبلي " **كمستشارين تقنيين**" للقيام بأعمال إزالة الرمال الرئيسية ذات الطابع العام، ولا سيما في قرى منطقة قبلي كقرى فطناسة وجرسين والصابرية[1].

03– 02: نشـاط الرعـي: تنوع نشاط الرعي بين رعي الممتلكات الخاصة من الحيوانات التي نقلها أصحابها معهم أثناء هجرتهم إلى المنطقة، وبين العمل كرعاة لإبل وأغنام الخواص من التونسيين أو الجزائريين، أو كرعاة لإبل (مهاري) المخزن التونسي مقابل أجرة شهرية[2].

03– 03: التجـارة: شهدت المنطقة أيضا تنوعا للنشاط التجاري الذي ساهم فيه المهاجرون السوافة، كتجار المواد الغذائية الذين كانوا يتسوقون من منطقة قابس أو من مخازن تجار منطقة المطوية القريبة من قابس، ومن هؤلاء نذكر أبناء العم من عائلات بوصبيع (الأزهاري، حمد، وعبد الرحمان) الذين حلّوا بمنطقة دوز وفتحوا محلا تجاريا سنة 1952م، والمهاجرين لخضر شعبان وصالح بليلا الذين قدما من منطقة المقرن وفتحا محلا تجاريا، إضافة إلى المهاجر عبد الغني بن الأطرش والتونسي بوبكر بالقاضي الشريكين في متجر مواد غذائية منذ سنة 1957م إلى غاية الاستقلال سنة 1962م[3].

1- Jean Seran,**Les Algériens en Tunisie ; le Soufi,** La Dépêche Tunisienne, 61e Année , N° 20368 ,Tunis, 19 Juillet 1949, p 02

2 – مقابلة شفوية مع المهاجر محمد الصالح باحدي، بمنزله بالرباح، بتاريخ 12 مارس 2020م.

3 – محمد الصالح باحدي ، المقابلة نفسها.

كما فضّل آخرون ممارسة أنشطة تجارية أخرى تمثلت في جمع الحطب من البادية الذي يباع فيما بعد في الأسواق الأسبوعية، وجمع فضلات الإبل وبيعها لتستعمل في تسميد أشجار النخيل والمزروعات، إضافة إلى حرق الفحم الذي يستعمل في الطهي والتدفئة[1].

03– 04: التهريب:

استفاد السوافة بشكل كبير من تجارة وتهريب العديد من المنتجات الباهظة الثمن، بما في ذلك المسحوق الإنجليزي والتبغ والسكر والقهوة، ففي سنة 1888م أشارت رسالة موجهة إلى المقيم العام حول موضوع تهريب السكر والبن إلى الفروق الهائلة بين سعر القهوة المشتراة في قابس بسعر يتراوح ما بين 02 فرنك و 2.5 فرنك للكيلوغرام الواحد، والتي يعاد بيعها بسعر يتراوح ما بين 04 فرنك و 4.5 فرنك للكيلوغرام الواحد، حقق من خلالها المهربون ربحاً صافياً بنسبة 100٪. وبعد ذلك بعامين؛ وفي سنة 1890م لفت قائد نفزاوة انتباه المقيم العام إلى القبض على ثلاثة عشر مهربًا بينهم عشرة جزائريين كانوا يقودون 51 جملًا وعلى متنها 189 قنطارًا من السكر[2].

وقد تطرقت جريدة " لاديباش تنزيان "**(La Dépêche Tunisienne)** في أعدادها الصادرة بتاريخ 10، 11، و20 جوان 1900م إلى موضوع التهريب الذي أفرز مواجهات مسلحة بين الجمارك والمهربين راح ضحيتها بعض القتلى بين الطرفين، وعبّرت الجريدة عن فشل المرسوم المؤرخ في31 ماي 1898م الذي يفرض رسوما جمركية على حركة نقل الحبوب والبقول من تونس إلى الجزائر، وذكرت أن هناك عملية احتيال شائعة إلى حدّ ما تتمثل في إدخال الحبوب من تونس إلى الجزائر دون دفع هذا الحق في الحركة؛ هذا النوع من التهريب تحتكره القبائل الجزائرية في منطقة وادي سوف، التي في معظم الأحيان تحمل إضافة إلى الحبوب بضعة أكياس من السكر أو القهوة بسبب الاختلافات بين رسوم

1 – محمد الصالح باحدي ، المقابلة السابقة.

2- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p95.

الاستيراد التونسية والرسوم البحرية الفرنسية في الجزائر، وقد حصدت هذه القوافل في هذه العمليات ربحًا كبيرًا.

وفي رسالة من الحاكم العام للجزائر إلى المقيم العام بتونس، أشارت إلى أنه في غضون بضعة أشهر استولى ضباط الجمارك في مركز نفطة على 206 من الجمال و1900 قنطار من القمح، هذه الأحداث كان لها وقعا على القبائل الجزائرية التي استشاطت غضبًا، وأظهرت انتقامها في الحادثة المعروفة باسم الأبيار السبع –Sebaâ) (Biar الواقعة على بعد 30 كيلومترًا من المركز الجمركي بنفطة يوم 25 سبتمبر 1898م، بعد مطاردة الجمارك لقافلة من 46 جملا محملة بالحبوب يقودها 18 مهربا معظمهم مسلحون، والتي كانت تتجه نحو الجزائر، رفض المهربون الانصياع لأوامر الجمارك، وأسفرت المواجهات عن مقتل الضابط الجمركي الفرنسي (Perrier) برتبة عميد واثنين من المهربين وتمّ القبض على 04 منهم، وفرّ البقية.

وقد عرضت هذه المسألة الخطيرة أمام محكمة الجنايات بسوسة في جلسة 25 ماي 1900م؛ أين تمّ تقديم المهربين المقبوض عليهم وهم مبارك بن نصيب ومحمد بن طليبة وأحمد بن سوف عجين وقويدر بن يونس بتهم ثلاثة:

1–العنف والاعتداء على مسؤولي الجمارك.

2– حمل أسلحة نارية.

3–تهريب الحبوب.

وفي الجلسة حضر محام من نقابة قسنطينة للدفاع عن المتهمين، الذي حاول إسقاط جميع التهم الثلاث، مقدما الحجج الآتية:

أ) أن مرسوم 03 أكتوبر 1884م ألغى جميع الرسوم المفروضة على الحبوب، وبالتالي لم تعد جريمة التهريب قائمة.

ب)أن منطقة الأبيار السبع موجودة في الأراضي الجزائرية، لذا فإن ضباط الجمارك التونسيين عملوا خارج نطاق عملهم، وبالتالي فإنه لا حقوق لهم.

وأمام هاتين الحجتين تحيرت المحكمة وأرجأت القضية إلى الجلسة التالية، وفي غضون ذلك بدأت مراسلات بين السلطات الجزائرية والتونسية، وفي جويلية تم الترافع في القضية تمامًا، وتمت تبرئة المهربين من تهمة التمرد التي لم تثبت بما فيه الكفاية؛ ومن ناحية أخرى حُكم عليهم بدفع حقوق المرور والتنقل، وقد شككت الجريدة في الحكم وأكدت في أن تساهل هيئة المحلفين سيكون له تأثير مفيد على المهربين، الذين قد يعتقدون من الآن فصاعدًا أنهم مخولون بالرد بإطلاق النار على أوامر ضباط الجمارك أو عملاء الاحتكارات، وخلص التقرير إلى: « أن ضباط الجمارك لا يتمتعون بحماية كافية من قبل العدالة الفرنسية في تونس، وأنهم لا يمكنهم الاعتماد إلا على قيمتهم الشخصية ودقة أسلحتهم»[1].

وقد أشارت جريدة المبشر إلى أن مصالح الأمن والجمارك قد ألقت القبض على قافلة تجارية تعود لتجار وادي سوف قادمة من مدينة قابس محملة بالتوابل، كان سائقوها يعتزمون تهريبها بطريقة احتيالية إلى الجزائر، لكنهم اقتيدوا إلى مكتب الجمارك بمدينة الوادي.

وبتاريخ 08 نوفمبر 1910م أرسل الحاكم العام بالجزائر التهاني إلى السيد " دي ريفوار " (M. de Rivoire) قابض مكتب الجمارك بالوادي، وكذلك إلى فرسان الكتائب الجمركية ببسكرة وتبسة الذين تم تكليفهم بالمراقبة وبالإشراف على سير القافلة، إضافة إلى رئيس ملحقة الوادي الملازم الأول "ميترات " (Lieutenant Maitrat) وإلى قواته فرق الميهاريست لمشاركتهم في الاستيلاء على القافلة المذكورة[2].

1 - **La Dépêche Tunisienne, Douzième Année, N° 3611, mardi 29 mai 1900, p 3.** Et N° 3632, Mercredi 20 juin 1900, pp 01 – 02.
2-**Le Mobacher** , Journal Officiel, n° 5302 , 62e Année, samedi 19 Novembre, 1910 ,p3

وقد سعت السلطات الفرنسية للحدّ من ظاهرة التهريب ولمحاربة أي حركة تمردية، من خلال إقامة تعاون وتنسيق أمني للشرطة الصحراوية على الحدود الجزائرية التونسية بين سلطات وادي سوف ونقرين وتوزر وقبلي، فتمّ تدعيم وادي سوف بـ 100 عسكري من الصبايحية، ودعمت نقرين بضابط عسكري و20 من الصباحية تدعمهم فرقتان من القوم: 40 فارسا للقطاع الجنوبي و 20 فارسا للقطاع الشمالي[1].

وفي نهاية هذا الفصل يمكن الوصول إلى النتائج الجزئية التالية:

❖ الحضور العددي الكبير للعمال السوافة في مختلف المؤسسات الاقتصادية بالبلاد التونسية، وهذا مؤشر واضح على الدور الذي لعبه هؤلاء في تنمية القطاع الاقتصادي، ما يبرر رغبة تلك المؤسسات في الاستفادة من خدماتهم.

❖ ذلك الحضور العددي أعطى لتلك الفئة وزنها الاقتصادي والنقابي في معادلة النضال النقابي، حيث استطاع عدد معتبر من العمال السوافة أن يفرضوا وجودهم في مختلف النقابات العمالية كما رأينا.

❖ تنوع النشاط الاقتصادي للعمال السوافة الذي غلبت عليه الأشغال اليدوية الحرفية التي تعتمد على الجهد العضلي، نظرا لغياب مراكز التكوين المهني بوادي سوف، لكن ذلك لم يمنع البعض من التدرج والترقية فيبعض المناصب من خلال تحقيق الأقدمية المهنية، أو بعد خضوعه للتكوين المهني أو شهادة مهنية.

❖ تحكمت عوامل الجذب الاقتصادية في خريطة توزيع المهاجرين السوافة بالبلاد التونسية، فاحتلت مدن الحوض المنجمي بمدينة قفصة والحاضرة تونس أهم مناطق الهجرة والجذب الاقتصادي.

1- A.N.T, S A C 279 D 17, **Situation Politique dans la Région Souf,** Folio 01: Lettre de le Contrôleur Civil suppléant , Chef de l'Annexe à Monsieur Alapetite **,** Résident Général de la République française à Tunis, Tozeur le 30 / 01 / 1915.

الفصل الرابع

الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمهاجرين السوافة؛وإسهاماتهم في الحركة الوطنية التونسية

أولا:الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين السوافة.

ثانيا: الأوضاع الثقافية.

ثالثا: إسهاماتهم في الحركة الوطنية التونسية.

تعتبر الأوضاع الاجتماعية والثقافية المرآة العاكسة لواقع المجتمع السوفي المهاجر في البلاد التونسية، وهي المؤشر الحقيقي للمستوى المعيشي ولمدى استقرار المجتمع في المهجر اجتماعيا وثقافيا والذي يطمح المهاجرون إلى تحقيقه، كما أن لتلك الأوضاع دورها وأهميتها في التأثير على الوضعين الاقتصادي والسياسي، وذلك بفضل نمو الوعي الوطني والديني وتماسك المجتمع الذي أدرك الدور المنوط به في التصدي للسياسات الاستعمارية وذلك بالالتفاف والانخراط في مختلف الجمعيات الإصلاحية والأحزاب السياسية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة وعرض أهم مقومات الحياة الاجتماعية والثقافية للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية وإسهاماتهم في الحركة الوطنية التونسية من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- بم تميّز الوضع الاجتماعي للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية؟.
- ماهي أهم المؤشرات على تحسن استقرار وتماسك المجتمع السوفي المهاجر؟.
- ما واقع الوضع الثقافي للمهاجرين؟ وما هي أهم دعائمه؟.
- كيف استطاع الطلبة الزيتونيون السوافة إثبات دورهم الثقافي؟.
- ما هي أهم إسهاماتهم في الحركة الوطنية التونسية؟.

أولا: الأوضاع الاجتماعية:

01 – السكن: شكّل المسكن أهم أولويات واهتمامات المهاجرين نحو البلاد التونسية سواء كانت هجرتم فرادى أو جماعات؛ حيث انشغل البعض منهم بهذا الأمر حتى قبل الشروع في الهجرة، وذلك لما يمثله المسكن من عامل مهمّ جدّا لاستقرار ولأمن الفرد والأسرة.

01 – أ – السكن في الحاضرة تونس:

أ – 01 – الوكالات[1]:

شكلت الوكالات المتواجدة في وسط الحاضرة تونس، أولى المحطات التي شدّت لها رحال المهاجرين الجزائريين بما فيهم السوافة للإقامة المؤقتة والسكن الأولي فيها، خاصة القادمين الجدد من العمال والطلبة الذين لم تتضح وضعيتهم بعد فيما يخص مستقبل استقرارهم بالحاضرة، فكانت هذه الوكالات السمة البارزة في المراحل الأولى من الهجرة التي استقطبت أولى دفعات المهاجرين الفرادى من الرجال المتزوجين والعزاب، خاصة في المراحل الأولى من الهجرة التي شهدت نقصا في تعداد العائلات السوفية المستقرة بالحاضرة، والتي سيكون لها دورا في المستقبل لاستقبال الأقارب والجيران وأبناء القبيلة أو البلدة في مسكن العائلة.

فالوكالة لا تخص من هاجروا رفقة أسرهم لأن هؤلاء إما أن يستأجروا منزلا أو غرفة في منزل، أو يقيمون في منزل أحد الأقارب مؤقتا[2]؛ وأما من هاجروا كأفراد فإنهم يقيمون في

1– الوكالة: هي عبارة عن سكن للعزاب يتقاسمون فيه الأكل والتنظيف وغير ذلك، وهي مكان إقامة خاصة للأشخاص الأكثر حرمانا وللقادمين الجدد عامة. ينظر: بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس**، المرجع السابق، ص 81.
- Jamal Haggui, **Les Algériens originaires du sud**, op.cit. p 44.

2– شكّل إيجار المنازل أحد الحلول المؤقتة ولو لبعض الوقت (قد يصل لمدة سنة) لفئة المهاجرين الذين هاجروا رفقة عائلاتهم، لأن مدينة تونس عرفت انتشارا واسعا لظاهرة إيجار المنازل للوافدين الجدد. مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

الوكالات[1]، حيث أن لكل من سكان المناطق العشر أو الاثنتي عشرة من منطقة وادي سوف وكالة خاصة بهم، فالوكالة هي البيت المشترك الذي يعرف بـ"**دار السوفي**"، وقد تحكم عاملان في اختيار المهاجر للوكالة الخاصة؛ وهما الانتماء إلى نفس المنطقة في وادي سوف، وأيضا الانتماء إلى نفس الطريقة الصوفية؛ فوكالة شارع حمام الرميمي كانت لأهل كوينين؛ ووكالة شارع رقم 06 بحي صاحب الطابع لأهالي ورماس... الخ[2]، وقد قدّر الباحث بشير مديني عدد الوكالات التابعة للسوافة في الحاضرة تونس فقط ما بين 10 و12 وكالة[3].

من جهتها مثّلت وكالة الزاوية البكرية في باب سويقة مقرا مناسبا للعزاب من المهاجرين السوافة القماريين أغلبهم من العمال الفقراء وبعضهم يجمع بين العمل والدراسة في جامع الزيتونة، وكانت أعمالهم متواضعة؛ كبيع الماء في القرب، تنظيف مجاري الصرف الصحي، رفع الأوساخ عند البلدية، كما كانت مصدرا ناقلا للأخبار بين منطقة وادي سوف والحاضرة من خلال الغادين والرائحين، واتخذها بعضهم في عناوين مراسلاتهم[4].

إضافة إلى الوكالات الخاصة بالسوافة؛ وجدت وكالات أخرى مختلطة، كوكالة سوق اللّفة والمعروفة بوكالة الجريديّة، أو وكالة ابن عرفة، الواقعة بالمدينة القديمة التي يقصدها في الغالب البعض من أهالي وادي سوف وأهالي الجريد، بعضهم من الطلبة والبعض الآخر من التجار والعمال، حيث يستغل التجار الطابق الأول لتخزين بضائعهم، والطابق العلوي به غرف نوم مختلفة الحجم[5].

وكان من بين أقدم نزلاء وكالة اللّفة أحد التجار السوافة المدعو الطاهر بن المحنط، الذي كان يستغل غرفة كبيرة في مدخلها يستعملها للخياطة، وكان يحسن استقبال ويسهّل مهمة التلاميذ القماريين المغتربين طلبا للعلم، كما كان وسيطا بين هؤلاء الطلبة وذويهم من

1- Rager, Jean-Jacques,op. cit, p 22.
2- Germaine Marty, op. cit, p 317.

3- **مساهمة الجالية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 49.

4- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 82 – 83.

5- أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، ص 77. ومحمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق ، ص 16.

خلال نقل أخبارهم وخدمة بريدهم، ويستقبل ذويهم عند قدوهم للحاضرة، كما ينزل عنده بعض تجار قمار ويتعاملون معه[1].

وقد كان بعض الطلبة قبل سفرهم إلى جامع الزيتونة يأخذون احتياطاتهم اللازمة من حيث مكان الإقامة وتكاليفها، وبالاستعانة بأبناء البلدة تحجز لهم السكنى، فيضمن الأولياء لأبنائهم المناخ المناسب للسكن، كما فعل هذا الشيخ محمد الطاهر التليلي الذي سافر رفقة عبد القادر الياجوي وعلي بن سعد حيراني إلى تونس في فاتح أكتوبر سنة 1927م، حيث ذكر أنه وجد عند وصوله أن سكناه قد أعدت له من قبل سفره، فاستقر رفقة مجموعة من الطلبة من قمار في وكالة سوق اللّفة، مثل البشير بن عبد الله بن الأزعر، والبشير بن الخوصي، والحفناوي هالي[2]، كما أن أبا القاسم سعد الله أقام بهذه الوكالة خلال نزوله الأول إلى الحاضرة تونس سنة 1947م[3].

نضيف إلى ما سبق؛ وكالة العشي بساحة الغنم التي كان يسكنها المهاجر العيد بن الوادي سنة 1922م، العامل بالميناء في الشركة الفرنسية للشحن **(Compagnie générale transatlantique)**[4].

ومن وكالات المبيت التي ملاكها جزائريون ويقصدها أيضا الطلبة نذكر وكالة التمارين بنهج سوق السلاح رقم 31، أجرة الشهر فيها كانت 20 فرنكا، ووكالة نهج الطعمة رقم 08، أجرة المبيت فيها 30 فرنكا شهريا لأنها أكثر اتساعا وأحسن نظافة[5].

1- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق ، ص 77.

2 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص ص 14 – 16.

3- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع نفسه ، ص 77.

4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 52 , op.cit.

5- خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900 – 1956م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: احميدة عميراوي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008/2007م، ص 685.

لذا فقد اعتبرت الوكالة المقر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمهاجرين السوافة، ومثّلت ظاهرة اجتماعية تكافلية لهم، لأنها الحاضنة لكل معوز منهم، ومقرا لتجاذب الآراء والأحاديث، ومركزا لتلقي أو نقل الأخبار والبريد بين الحاضرة ووادي سوف[1].

وقد وصفت " جرمان مارتي "**(Germain Marty)** الظروف المعيشية في الوكالة وصفا دقيقا في قولها: **«غالبًا ما تكون هذه الوكالات بائسة جدًا: يتم تجميع السوافة هناك من خمس إلى ست في كل غرفة، يأخذون الطبخ بالتناوب.يتم تقاسم الإيجار بين الساكنين ويتم دفع مصاريف الطعام مباشرة بعد الوجبات؛ ما لم يأكلوا في أماكن الطعام. أولئك الذين ليس لديهم وظيفة يتم استضافتهم مؤقتًا من قبل مواطنيهم. الأثاث بسيط للغاية: أسرّة تم شراؤها من "سوق السلع المستعملة" بدون ستائر. أفرشة من شعر الخيل، أغطية بنية. السرير هو رفاهية يقدرها السوفي كثيرًا: يستخدمه فقط في الليل؛ خلال النهار يستقر على الحصير. تشمل أواني الطهي بعض الأطباق الخشبية أو المعدنية، كل ما بداخلها عارياً ومهملاً، يعطي انطباعًا حقيقيًا بالحزن»**[2].

إضافة إلى الوكالات؛ فقد شكّلت بعض المقاهي في بعض الأحيان منزلًا مميزًا لبعض الجزائريين الذين هم بدون أوراق هوية، ففي سنة 1897م أشارت مذكرة موجهة إلى الأمين العام للحكومة التونسية إلى أن:«**... عددًا كبيرًا من الرعايا الجزائريين من بين03 آلاف إلى 04 آلاف، معظمهم يفتقرون إلى أوراق الهوية أو تصاريح السفر في تونس، موجودون حاليًا في تونس العاصمة حيث يقيمون في المقاهي المغاربية والفنادق التي يديرها مواطنوهم»**[3].

1- بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس**، المرجع السابق، ص 82.

2- Germaine Marty, op. cit, p 317.

3- Jamal Haggui, **Les Algériens originaires du sud,** op.cit. p 46.

كما تقع المقاهي التي يرتادها أهل وادي سوف في نفس الأحياء التي يقيمون فيها؛ 104 شارع الحجامين؛ 87 شارع المر ؛ 113 شارع الصومعة؛ 107 شارع باب سعدون؛ 40 شارع الزاوية البكرية[1].

أ – 02 – الأحياء القديمة:

تجمعت أغلب العائلات السوفية المهاجرة منذ البداية بالحاضرة تونس في ضاحيتين رئيسيتين هما: رأس الدرب ورحبة الغنم في ضاحية الجزيرة، وشارع الزاوية البكرية والعلاوية قرب الحلفاوين في ضاحية باب سويقة[2]، ثم تدرجت في التوسع والانتشار بمرور الزمن وتطور الهجرة العائلية في مناطق أخرى من وسط مدينة تونس وضواحيها: كشارع باب جديد، شارع سيدي البشير، ساحة الخيول، الحجامين، شارع المرّ، شارع الصباغة، شارع باب الفلاح، شارع سيدي منصور، شارع التبانين، شارع السبخة، سوق الأسلحة، شارع الحمّالين، شارع العلفة، شارع باب الخضراء، شارع حمام الرميمي، شارع الزاوية البكرية، شارع صاحب الطابع، شارع باب سعدون، شارع الصوامع، حي الملاسين[3].

لقد سجلّت وثائق الأرشيف الوطني التونسي المتعقلة بالشيوخ الذين تولوا مشيخة السوافة في الحاضرة، أسماء الكثير من العائلات التي أقامت بالأحياء القديمة وسط الحاضرة، فالشيخ علي بن سلطان في حدود سنة 1897م كان يسكن بنهج سيدي علي الخضار في زاوية سيدي عبد القادر، في سنة 1905م نهج الأحمر (Rue du Rouge) رقم 22، في سنة 1912م في نهج البرسلي رقم 02، وفي سنة 1917م أصبح يقيم في نهج الحجامين شارع رقم 26، ويملك هناك منزلين سكنيين،أما الأخوة بن عمار فإنهم يسكنون نهج الصابون سنة 1923م، وكذلك علي بن محمد وعائلته في نفس النهج[4].

1- Germaine Marty,op. cit, p 317.
2- Ibid, p 316.
3- Jamal Haggui, **Les Algériens originaires du sud,** op.cit. p p 48 - 49.- Germaine Marty,op. cit, p 317.
4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folios 01, 22, 28, 30, 70 et 72.

أ – 03 – الأحياء الحديثة:

شهدت مدينة تونس بداية من سنة 1930م زيادة كبيرة في عدد سكانها، وذلك بسبب موجة النزوح الريفي الذي حدث في أغلب الأحيان بسبب الفقر المنتشر في الأرياف، فقدم هؤلاء بحثا عن وضع مادي أفضل[1]، وتزامنا مع تطور دفعات هجرة العائلات السوفية اضطر السوافة إلى الانتقال نحو الأحياء الحديثة النشأة أين بنوا منازلهم الجديدة وفق النمط السوفي وفي شكل تجمعات سكنية عرفت بـ " حومة السوافة أو نزلة السوافة"، وقد ظهرت جليّا هذه التجمعات في الضواحي الفقيرة مثل الجبل الأحمر والملاسين[2]، وفي جبل جلود و"ديبوز فيل" (**Duboz ville**) وحي قرّيش، ومن هذه الأحياء نذكر:

- **منطقة الجبل الأحمر:** تقع في الضاحية الغربية لمدينة تونس على بعد حوالي من 3.5 إلى 04 كيلومترات منها، ظهر هذا الحي في الثلاثينات من القرن العشرين، استقر فيه بالخصوص أصيلو مدن وقرى مناطق قمار، تغزوت، ورماس، سيدي عون، الزقم والبهيمة، الذين ينتمون في غالبيتهم إلى قبيلة أولاد سعود، فكان الاستقرار الأولي فيها من طرف العائلات التي تنقلت من الأحياء القديمة وسط الحاضرة[3]، ثم من طرف العائلات التي هاجرت إلى تونس في ثلاثينيات القرن العشرين، التي استقر العديد منها في منطقة الجبل الأحمر، في مساكن غالبًا ماشيدتها بأنفسها، حيث كان بعض أرباب العائلات من صغار التجار هناك[4]، كما أنشأوا في وسط " حومة السوافة " مسجد الإسلام سنة 1945م[5]، ومن الأسباب الرئيسية التي دفعت بتلك العائلات إلى الإقامة في هذا الحي هو توفر الأمن بسبب

هذه بعض العينات القليلة – التي كشفت عنها وثائق الأرشيف التونسي – التي تؤكد على استقرار السوافة في الأحياء القديمة، وقد تطرقنا في مواضع سابقة من البحث إلى عائلات أخرى سكنت تلك الأحياء.

1- Zeïneb Mejri, « **Les indésirables » bédouins dans la région de Tunis entre 1930 et 1956** », Cahiers de la Méditerranée [En ligne], 69 | 2004, mis en ligne le 10 mai 2006, consulté le 13 juin 2023. URL : http://journals.openedition.org/cdlm/755 ; DOI : https://doi.org/10.4000/cdlm.755.

2 – أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 82.

3– المهاجر محرز كواتي،المقابلة السابقة. المهاجر محمد ناجي صوالح، المقابلة السابقة.

4- Muriel Cohen, **op. cit**, p 81 .

5– زيارة ميدانية إلى حومة السوافة وإلى المسجد بالجبل الأحمر من طرف الباحث بتاريخ 24 مارس 2019م.

وجود ثكنة عسكرية في أعلى الجبل، إضافة إلى رغبة تلك العائلات العيش في تجمع سكني غالبيته من السوافة وبقية الجزائريين[1].

وقد شهدت منطقة الجبل الأحمر توسعا سريعا جدا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث زاد عدد سكانه في غضون بضعة أشهر من 6.046 شخصا في سنة 1946م إلى 12.000 شخص في سنة 1947م، وبعد زيارته إلى الجبل الأحمر؛ أفاد قايد مدينة تونس في تقريره إلى شيخ المدينة بتاريخ 17 جانفي 1948م أنه تمّ بناء أكثر من 200 منزلا (gourbis) في ظرف أسبوع واحد[2]، وقد بلغ تعداد العائلات السوفية المستقرة هناك حوالي 150 عائلة[3]

- **منطقة جبل الجلود[4]:** تقع في الضاحية الجنوبية لمدينة تونس على بعد حوالي 06 كيلومترات منها، استقرت في هذه المنطقة عائلات أغلبها من أعراش العزازلة وأولاد حمد، ومن بين الأسباب التي شجعت تلك العائلات على الإقامة في هذا الحي هو قرب المنطقة من ميناء رادس، واحتوائها على عدد من المصانع التي استقطبت عددا معتبرا من العمال السوافة، إضافة إلى أن أسعار بيع قطع الأراضي المخصصة للبناء كانت رخيصة وفي متناول أرباب الأسر الذين تمكنوا من تأسيس حي سكني عرف بحي السوافة[5].

1- عبد الكريم الشعلالي، المقابلة السابقة.

2- Zeïneb Mejri, [En ligne], **op. cit**.

3- عبد القادر عزام عوادي، **هجرة سكان وادي سوف إلى تونس خلال (1912م-1962م) – تونس العاصمة أنموذجا**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2014م، ص 175.

4- التسمية القديمة للمنطقة هي " القرجومة "، التي تعود تسميتها إلى القديس الذي كان موجودا بكنيسة صغيرة بمحطة القطار بالجهة والمدعو "جومة"**(Joumma)**، ومن التسمية باللغة الفرنسية **(gare de Joumma)**، تحورت إلى اسم " القرجومة " الذي لا زال البعض يستعمله إلى يومنا هذا، أما تسمية جبل الجلود الأحدث فهي راجعة لجلود الحيوانات التي كان يشتريها مصنع الجلود بالمنطقة من المذابح العمومية ومن الخواص، لتنتشر على كامل سفح الجبل المحاذي لشركة الإسمنت الخروبة، فسميت بذلك المنطقة بهذا الاسم. المهاجر عمر بن أحمد طليبه، المقابلة السابقة.

5- عبد الكريم الشعلالي، المقابلة السابقة.

وبمجرد تحسن الوضع المادي لبعض المهاجرين السوافة، بدؤوا في الاستقرار في الضواحي الصناعية مثل جبل جلود، حيث كانوا يبحثون عن مساكن أرخص وبالقرب من أماكن العمل[1]، ومن الأوائل الذين سكنوا جيل الجلود نذكر القايد مبروك الذي كان ينقل الحجارة من منجم شويش إلى معمل الإسمنت، والقدري عمار تاجر مواد بناء ومؤذن بمسجد الحي، والبشير بن ساسي دبة العامل في الميناء[2].

كما أن منطقة جبل الجلود تميزت عن باقي الأحياء الحديثة الأخرى بميزتين هما:

- اعتبار جبل الجلود منطقة صناعية بامتياز؛ لاحتوائها العديد من المصانع.
- مغاربية هذا الحي؛ ويقول في هذا الصدد عمر بن أحمد طليبه: « **قلّ أن تجد منطقة في تونس الخضراء، أو في الجزائر البيضاء، أو في المغرب الأقصى أو في ليبيا طرابلس الغرب تجمع كل المغاربة ويتم التجانس والتزاوج فيما بينهم...**»[3].

- " **ديبوز فيل**"[4]**(Duboz ville):** يقع هذا الحي في الضاحية الجنوبية لمدينة تونس على بعد حوالي 01 كيلومتر منها، استقرت فيه غالبية من عائلات أعراش المصاعبة والعزازلة من مناطق عميش خاصة ومن منطقة الصوالح بالبياضة[5].

- **حي قريش بالسيدة المنوبية**[1]: استقر في هذه المنطقة خليط من المهاجرين السوافة؛ من قمار، الدبيلة، وعائلات من عرشي العزازلة والمصاعبة[2]، وإذا رجعنا إلى البيانات السابقة

1-Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 182 .

2- عمر بن أحمد طليبه، **جبل الجلود المغاربية**، ط 01، مطبعة مزوار، الوادي، 2014، ص 09.

3- عمر بن أحمد طليبه، المرجع السابق، ص 07.

4- يذكر المهاجر محمد ناجي صوالح أن للتاجريْن السوفييْن محمد الصغير بولوسة (الملقب بالوردي) والحاج محمد ذكير؛ دور بارز في تشكل حومة السوافة بهذا الحي، بعد أن قاما بشراء مساحات شاسعة من الأراضي خلال فترة الأربعينيات من القرن العشرين من عند أحد اليهود، ليعيدا بيعها في شكل قطع صالحة للبناء لأبناء العمومة من مهاجري وادي سوف.

5- المهاجر محمد ناجي صوالح، المقابلة السابقة.

– الفصل الأول – المتعلقة بسجل المهاجرين الجزائريين القاطنين بحي قريش بالحاضرة تونس خلال الخمسينيات من القرن العشرين، فإننا نكتشف أهمية هذا الحي بالنسبة للعائلات السوفية المستقرة هناك، والتي بلغ عددها 132 عائلة بمجموع 702 فردا[3].

إضافة إلى الأحياء الحديثة التي شهدت أكبر تجمعات للمهاجرين السوافة بالحاضرة؛ فقد فضّلت بعض العائلات الاستقرار في مناطق أخرى من الحاضرة، مثل عائلة الشيخ العربي بن عمار التي استقرت بمنطقة باردو، وعائلة ميّة التي اتجهت إلى منوبة.

أ – 04– مدارس سكنى الطلبة الزيتونيين:

حرصت الجهات الوصية على التعليم الزيتوني عبر جميع مراحله التاريخية على توفير المبيت والإقامة للطلبة الزيتونيين، فشيّدت مدارس السكنى حول الجامع الأعظم، فاستمرت في التطور إلى أنبلغ عددها سنة 1939م حوالي 37 مدرسة في الحاضرة تونس فقط، منها ما هو قديم النشأة وقع ترميمه وصيانته كالمدرسة الشمّاعية التي تعود إلى العهد الحفصي والمدرسة المرادية من العهد المرادي، ومدرسة صاحب الطابع سنة 1814م، ومنها ما هو حديث النشأة كالمدرسة الحبيبية الكبرى سنة 1926م، والمدرسة الحبيبية الصغرى سنة 1927م، المدرسة القاسمية سنة 1928م، المدرسة الصالحية سنة 1937م، ومدرسة الهداية سنة 1938م[4].

1– شهد هذا الحي تسميات عدة، بداية بحي قريش ثم حي السبخة، ثم حي هلال، وقد حافظ المهاجرون الجزائريون المقيمون بهذا الحي على التسمية الأولى؛ هذا ما أكده سجل المهاجرين الجزائريين القاطنين بهخلال الخمسينيات من القرن العشرين ميلادية.

2– المهاجر محمد ناجي صوالح، المقابلة السابقة.

3– ينظر إلى الجدول رقم 23: **تعداد وتوزيع المناطق الطاردة للهجرة باتجاه حي قريش بالحاضرة.**

4– للتوسع أكثر في مدارس سكنى الطلبة ينظر: محمد بن الخوجه، **تاريخ معالم التوحيد في القديم وفي الجديد**، المطبعة التونسية، تونس، 1939م، ص ص 173 – 216.

وقد كشف خير الدين شترة عن أسماء بعض مدارس السكنى التي سكنها الطلبة الجزائريون: كمدرسة النخلة، مدرسة سيدي يحي، مدرسة السليمانية، مدرسة الحبيبة الصغرى، مدرسة الحبيبة الكبرى، المدرسة الأندلسية، المدرسة القاسمية، كما وفرت جمعية العلماء المسلمين مدرستين هما: مدرسة نهج الوصفات ومدرسة تربة الباي[1]، وأضاف أبو القاسم سعد الله المدرسة البادیسية والمدرسة القشاشية[2].

كما انقسمت هذه المدارس من حيث الملكية إلى ما هو ملك عام للدولة التونسية كالمدرسة الحبيبية مثلا التي أسسها محمد الحبيب باي، وبين ما هو ملك خاص من أوقاف الزوايا كمدرسة الزاوية البكرية ومدرسة الزاوية القادرية، أو التي تعود مليكتها إلى بعض الرجال الصالحين كالمدرسة الدغرية لمؤسسها محمد الدغري الجربي التي فتحها لسكنى الطلبة سنة 1932م، وغيرها من المدارس الأخرى التي كانت تستقبل الطلبة في تلك الفترة[3]، لكن عدد تلك المدارس تقلص في جانفي سنة 1949م إلى 32 مدرسة[4]، لأن بعض المدارس قد تعطل النفع بها[5]، وأصبحت غير صالحة لاستقبال التلامذة.

وقد حاول غالبية الطلبة الزيتونيين السوافة الاستفادة من الإقامة والمبيت في تلك المدارس، رغم تواجد جالية سوفية معتبرة في تونس، سهّلت التكفل باحتضانهم وتنظيمهم وتوفير وسائل الاستقبال وتسهيلات الإقامة والدراسة لهم[6]، بينما زاول طلبة آخرون تعليمهم الزيتوني دون الحاجة إلى مدارس السكنى، نظرا لاستقرار عائلاتهم بالحاضرة، كالطالب العربي بن عمار الساكن بمنطقة باردو، أو كما فعل الطالب محمد الياجوري الذي سكن مع

1- خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون...**، المرجع السابق، ص ص 682- 690.

2- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 145.

3- محمد بن الخوجه، المرجع السابق، ص ص 173 – 175.

4 – محمد ضيف الله، **لجنة صوت الطالب الزيتوني (1950 – 1956م)**،شهادة الكفاءة في البحث، إشراف توفيق العيادي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 87/ 1988م، ص 25.

5-محمد بن الخوجه، المرجع نفسه، ص ص 173 – 175.

6 – خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون...**، المرجع نفسه، ص 624.

أحد أقاربه الحاج محمد مامه الياجوري، الذي كان يعمل قيّما في جامع القصر الواقع في حي باب المنارة[1].

كذلك الطالب أبو القاسم سعد الله لم يقم طويلا في مدارس السكنى؛ فبعد ما انتقل من وكالة سوق اللّفة إلى مدرسة صاحب الطابع ليدرس في الجامع الملتصق بها والمعروف باسمه في حي الحلفاوين، تحوّل فيما بعد ليقيم في غرفة المقيم بجامع القصر بدعوة منه ومن الطالب محمد الياجوري ابتداء من خريف 1948م إلى غاية إنهاء دراسته سنة 1954م[2].

وسنتطرق بمزيد من التفصيل حول ظروف سكن الطلبة الزيتونيين السوافة في العنصر الثاني من هذا الفصل.

1 –ب– السكن في باقي المدن التونسية:

1 – ب –1 – السكن في قرى الحوض المنجمي:

قبل بداية الاستغلال المنجمي؛ كانت منطقة المناجم عبارة عن فضاءات شبه خالية من السكان، ما عدا بعض القبائل الرعوية التي كان استقرارها موسميا في شكل خيام متفرقة، ومنذ بداية عمليات الاستغلال تشكلت النواة الأولى للسكن البدائي الذي شهد تطورا وتوسعا مع تقدم عمليات التصنيع، ويمكن تقسيم تطوّر السكن عبر مرحلتين اثنتين:

المرحلة الأولى: استقر العمال المغاربة أولا في المغاور والكهوف التي حفروها بالجبال القريبة من المناجم، كما استوطن آخرون في الخيام، حيث شكّلت هذه المرحلة مرحلة التردد بالنسبة لهم، بحكم أن استقرارهم كان مؤقتا وموسميا[3]، وكمثال على ذلك فقد

1– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 100.

2– أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص ص 79 – 100.

3 – مبروكة رحيلي، المرجع السابق، ص 16.

كان العمال السوافة يتركون المناجم في فصل الخريف من أجل العودة إلى الديار والقيام بعمليات جني التمور[1]، واستمر سكن العمال السوافة في المغاور والخيام إلى غاية حدود سنة 1915م أين ظهر أول حي لهم بمركز الرديف[2].

المرحلة الثانية: بعد تطور الإنتاج وزيادة الصادرات من الفوسفاط؛ انتهجت الشركات المنجمية سياسة سعت من خلالها إلى تشجيع الأيدي العاملة المتعددة الجنسيات على جلب عائلاتهم والتوطن قرب مراكز الإنتاج، لتتشكل تدريجيا التجمعات السكنية التي حملت أسماء الفئات العمالية التي استقرت بها مثل الأوروبيين، الطرابلسية، والسوافة[3].

لقد ساهم التحسن النسبي لأوضاع عمال المناجم منذ الثلاثينيات من القرن العشرين في استقرار اليد العاملة المغاربية والانخراط المتزايد في العمل المنجمي، إضافة إلى تحسن مواظبتها وتأهيلها المهني[4]، وهذا ما ساعد في تطور السكن في منطقة الحوض المنجمي.

وكانت استفادة موظفي وعمال المناجم من السكن تتم بصيغ متعددة ومختلفة حسب الفروق العرقية والمهنية التي يمكن توضيحها كما يلي:

✓ **الصيغ الخاصة بالأوروبيين:** شكّلت هذه المساكن ما سمي بالأحياء الأوروبية التي توفرت فيها أفضل شروط الحياة الكريمة ومن خدمات؛ كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب طوال اليوم، والإنارة الكهربائية في المنازل وفي مرافق الحي، وتميزت بجودة بنائها، وانقسمت بدورها إلى قسمين:

1- Pierre Bardin, **Les Populations Arabes du Contrôle Civil de Gafsa**… op cit, p 54.

2- حفيظ طبابي، **القرى الاستعمارية: قرى مناجم قفصة نموذجا**، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 107 – 108، س 29، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جوان 2002، ص 146.

3- مبروكة رحيلي، المرجع السابق، ص ص 16 – 17.

4- حفيظ طبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص ص 81 – 82.

- **مساكن مجانية:** خصّت إطارات التسيير والعمال المتمتعين بالعقود من الدرجات (أ، ب، ج، د).

- **صيغ الكراء:** بقيمة 06 فرنكات شهريا لغير المتزوجين، و12 فرنكا للمتزوجين غير المتمتعين بعقود، ويستفيدون من السكن المجاني بعد ثلاثة سنوات من الأقدمية في العمل[1].

✓ **الصيغ الخاصة بالعمال المغاربة:** لم تراع فيها لا الشروط الصحية ولا الفضاء المناسب للسكن، إضافة إلى خلو الأحياء المغاربية من المياه الصالحة للشرب[2] ومن الإنارة ومن قنوات الصرف الصحي، مما تسبب في انتشار الأوساخ وتفشي الأمراض الفتاكة كالتيفوس الذي فتك بالكثير من أرواح الأهالي المغاربة، وكانت أيضا على قسمين:

- **مساكن الكراء:** وهي المساكن التي تولّت الشركات المنجمية بناءها، فكان القاطنون بمساكن شركة صفاقس قفصة يدفعون ما بين 01 و05 فرنك شهريا حسب مميزات السكن[3]، ويدفع القاطنون بمساكن شركة المظيلة 02 فرنك شهريا.

- **مساعدة العمال على بناء منازلهم:** تمثلت في توفير هذه المؤسسات للعمال المغاربة الأراضي التابعة لها من أجل بناء أكواخ من الطين أو من الخشب، وأمدتهم ببعض مواد البناء كالجير والأعمدة الخشبية، مع فرض خصم شهري من الأجور مقابل تكاليف الأرض ومواد البناء المقدمة. كانت هذه الأكواخ أشبه بالثكنات، وتميزت بالضيق ونقص الغرف وانعدام الأبواب والنوافذ، وخلوها من مطبخ وبيت راحة.

---

1 – حفيظ طبابي، **القرى الاستعمارية: قرى مناجم قفصة نموذجا**، المرجع السابق، ص 148.

2– كانت صنابير المياه بعيدة عن الأحياء العربية في الرديف والمتلوي وأم العرائس والمظيلة، ببعض الكيلومترات، مع توفر محدود للمياه لمدة ساعتين أو ثلاث في اليوم، مما يتطلب الانتظار أحيانا في طوابير، أو شراء الماء من الحمّالين، حيث بلغ سعر الدلو الواحد قيمة 0.50 فرنك في الشتاء، وما بين فرنك وفرنكين في الصيف. ينظر:
Plissard, Roger, opcit, p 477.

3 – تنوعت المنازل باختلاف عدد الغرف، فمنها ما هو بغرفة واحدة أغلبها خصّص للعمال العزاب، ومنها ما هو بغرفتين أو أكثر للمتزوجين.

وقد أكّد " جون بيقورو"**(Jean Pigoreau)** هاتين الصيغتين في قوله: «**ومن المعروف بالفعل أن هناك عددا من عمال المناجم من السوافة مستفيدين من السكن، وأن الشركات توفر مجانا الجير والخشب لرؤساء الأسر الراغبين في إنهاء منازلهم في ظروف جيدة، ولكن من المثير للاهتمام أن نضيف أن المديرين – في مركزين – بنوا باسم شركتهم مساجد جميلة مخصصة للمهاجرين**[1]».

- **بناء العمال لمنازلهم:** ظهرت هذه الصيغة بعد توسع الأحياء العمالية في القرى المنجمية كحي السوافة مثلا، حيث اعتمد العمال السوافة وغيرهم من المهاجرين غير العاملين على امكانياتهم المالية الخاصة في بناء منازلهم في ظل روح التعاون القائمة بين الأهالي، خاصة بعد هجرة أعداد معتبرة من المتخصصين في البناء من وادي سوف إلى المراكز المنجمية، فنقل السوافة إلى مناطق الحوض المنجمي خبرتهم المكتسبة في وادي سوف والمتمثلة في صنع الجبس بعد قلع الحجارة ثم حرقها[2].

لقد شكّلت صيغ السكن السابقة في مراكز الحوض المنجمي عددا من الأحياء السكنية التي يمكن تقسيمها إلى:

- **الأحياء الأوروبية:**

احتوت كل قرية من قرى الحوض المنجمي على حي أوروبي احتل مركزا استراتيجيا في وسطها[3]، كان بمثابة الحي الإداري للتجمع السكاني؛ فيه توجد إدارة المنجم، المقتصدية، المستشفى، مركز البريد، الكنيسة، ملعب التنس والكرات الحديدية، النوادي، المكتبة، وقاعة

1- Jean Pigoreau,**Les Confréries Religieuses Musulmanes…,** op . cit, p 56.

2- مقابلة مع المهاجر الحبيب جراية، بمنزله بمدينة الوادي، 04 أفريل 2019م.

3- مبروكة رحيلي، المرجع السابق، ص 17.

عـلاج[1]، وبعـد نشـأة الحـي الأوروبـي توزعـت حولـه الأحيـاء العماليـة المغاربيـة (الجزائـر – طرابلس الغرب – المغرب الأقصى)، وبعيدا عنهم انتشرت أحياء الأهالي التوانسة[2].

- **الأحياء المغاربية:** توزعت كالتالي:

فـي منطقـة الرديـف تشـكلت النـواة الأولـى لحـي الطرابلسـية سـنة 1908م، و" النزلـة الأولـى " للسـوافة سـنة 1915م، حيـث شـرع السـوافة بدايـة مـن تلـك السـنة فـي البنـاء وإنشـاء المنـازل، وقـد شـهدت توسـعا فـي الطـرف الآخـر مـن واد الدخلـة بجـوار حـي عمـال المغـرب الأقصـى، لتتشـكل سـنة 1925م النزلـة الثانيـة للسـوافة التـي أطلـق عليهـا" نزلـة الفـلاق "، وتدريجيا التحم القسم الرئيسي (نزلـة السوافة الأولـى) بالقسم الرديف – نزلـة الفلاق– التـي لا يقطنهـا إلا عـرش المصـاعبة، أمـا النزلـة الأولـى؛ فكـل عـرش يحتـل قسـما منهـا: مصـاعبة، أعشاش، أولاد حمد، أولاد جامع، أولاد حميد، والبعض من أولاد سعود[3].

فـي المتلـوي كانـت هنـاك خمـس تجمعـات للسـكان المسـلمين، كـان لبعضـها صـراحة طابع القرية، مثل حي الكاهنـة الذي أنشأته شركة صفاقس قفصـة سنة 1912م وضم عمال منطقة القبائل والمغرب الأقصى والجريدية التوانسة، حي الأمل لعمال طرابلس؛ قرية السوافة بجوار المنطقة الصناعية[4].

وفـي منطقـة أم العرائس أنشـئ حـي الكسيلة سنة 1922م الذي استقر بـه الطرابلسية في البداية، ونزلة السوافة سنة 1928م، وحي المحطة الذي أنشأته الشركة، وحي الجريدية.

1– حفيظ طبابي، **القرى الاستعمارية: قرى مناجم قفصة نموذجا**، المرجع السابق، ص 144.

2 – حفيظ طبابي، **من البداوة إلى المنجم**، المرجع السابق، ص 198.

3– حفيظ طبابي، **القرى الاستعمارية: قرى مناجم قفصة نموذجا**، المرجع السابق، ص ص 146 – 147.

4- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 61.

في منطقة المظيلة بنت الشركة حي الثكنة **(la caserne)**، وتشكلت دشرة الجبل أو دشرة صهيب المعروفة بحي الطرابلسية في سنة 1926م. فكان السوافة يعيشون في منازل أهلية مجمعة رفقة الطرابلسية[1].

وقد ذكر " روجر برين " (Roger Brunet) أن الوضع المعيشي بالأحياء المغاربية سيّء للغاية، فالمنازل عبارة عن أكواخ (gourbis)[2]، يعيش فيها حوالي 96% من السكان المغاربة، لا يوجد بها كهرباء ولا قنوات الصرف الصحي، إضافة إلى مشكلة المياه، كما أن الشركات المنجمية لا ترغب في إنفاق أي شيء على أعمال النظافة الجماعية، بحجة أن الرجال الذين لا يعملون لدى الشركة سيستفيدون منها، وأن الحكومة التونسية تتجاهل القلق بشأن ذلك، والأطراف المعنية نفسها التي غالبا ما تغلب عليها الجمود والبؤس والمعاناة[3].

كما أن هناك شيء واحد واضح على الفور، وهو الاختلاف في الاهتمام والعناية التي تمتع بها الأوروبيون عن السكان المغاربة من طرف المؤسسات المنجمية؛ ففي القرية الأوروبية أنشأت الفيلات المريحة المحاطة بالحدائق المزروعة بأشجار النخيل وأشجار الفلفل، مع شوارع واسعة مستقيمة، لكنها تناقضت مع قرى السكان المغاربة التي تم بناؤها بشكل سيء بالمواد المحلية، حيث تمّ بناء الأكواخ (**Gourbis**)على طول الشوارع المتعرجة، مع عدم وجود نباتات أخرى ما عدا بعض نباتات الصبار الشوكي[4].

وقد تميزت نزلة السوافة في القرى المنجمية بهندستها المعمارية الخاصة، مما سهّل التّعرف عليها وتمييزها عن بعد، وذلك بفضل القباب التي علت أسطح المنازل والتي اتخذت شكلا إما نصف بيضوي أو نصف أسطواني، ويعدّ بناء القبة أكثر صعوبة ولكنه أكثر

1- حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة**، المرجع لسابق، ص 80.

2- يعرّف مصطلح (Gourbis)على أنه الكوخ أو المسكن الأولي لشعوب شمال أفريقيا، مصنوع من غرف مستطيلة، مضاءة فقط من الباب،وهو موطن الطبقات المحرومة، وهو أيضا منزل بائس وسيء الصيانة. ينظر:
https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/gourbi/37643.م2023 / 02 / 10 تاريخ الاطلاع:

3- Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**.. op. cit. p 53

4- Ibid. pp 44 - 45

شعبية وأكثر نموذجية في الطراز الريفي[1]، حيث ظل المهاجر مرتبطًا بتقاليده في بناء منزل أولي على الطراز التقليدي مع تكييفه مع ظروف بلد عمله ومع وسائل الراحة التقنية الحديثة[2].

ويمكن التعرف بسهولة عن منازل السوافة في مناطق الرديف، أم العرايس، والمتلوي، وهذا نظرا إلى الهندسة المعمارية الخصوصية للبناء المستمدة من النمط السوفي، ويطلق على كل حي سكني للسوافة باسم " نزلة السوافة "[3]، وتعتبر نزلة (حي) السوافة من أكبر القرى في منطقة الرديف، إضافة إلى حي الطرابلسية، وتحتفظ منازلهم بالمظهر التقليدي العربي، وشوارعها الضيقة والمتعرجة[4].

يقول " جون بيقورو "**(Jean Pigoreau)** واصفا الأحياء السكنية للسوافة: «**الأحياء الخاصة الثلاثة المسماة "نزلة" في الرديف وأم العرائس والمتلوي على التوالي بحجم قمار وكوينين وتغزوت، تقدم نفسها في الشكل العام الذي يميز قرى وادي سوف: منازل مقببة وجدران قريبة من بعضها البعض، مساجد عديدة، خالية قليلاً من باقي المباني وشوارعها ضيقة ومستقيمة جداً، ولكن بدون أقواس أو طرق مسدودة كما في ملحقة الوادي، ضيقة وقليلة المربعات. تكاد تعتقد أنه تم نقلك إلى البلدات والقرى التي بها ألف قبة إذا لم تعيدك رؤية الجبال المجاورة العارية والمقطوعة والدخان والغبار من المصانع إلى الواقع**[5]».

واستخدم المهاجر السوفي بشكل أساسي في بناء منزله الحجر والجص (الجبس)، كما استخدم القليل من الجير، وغالبًا ما كانت جدران المنزل ضيقة جدًا، وحتى بعد الانتهاء

1- A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, Folio 214.
2- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 09.
3- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op . cit, p 10.
4- Roger Brunet, **Un centre minier de Tunisie ...,** op.cit., p 433.
5- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. pp 07 - 08.

من البناء الأولي للمنزل؛ فإن بعض السوافة تدرجوا في توسعة منازلهم، ويمكننا القول أن ثروة مالك المنزل تعرف من خلال سماكة جدران المنزل[1].

من جانب آخر؛ فقد عانت الأحياء المغاربية من أزمة في ندرة المياه، حيث ضمّت القليل من الخنفيات التي لا تسد حاجة عدة آلاف من السكان، إذ يتم توزيع المياه بضع ساعات فقط في اليوم، وبينما ينشغل غالبية الرجال بأعمالهم في المناجم، فإن هناك أزمة في التزود بالمياه بسبب الطوابير التي لا حصر لها والتي تتحول في كثير من الأحيان إلى مشادات، إضافة إلى انعدام معدات تخزينها في المنزل، وهذا ما يتطلب شراء المياه عن طريق ناقلي وباعة المياه (القرباجي) بسعر يصل إلى 15 فرنك للعلبة ذات 20 لترا، وهو المقدار المخصص في اليوم لكل لعائلة لا يقل عدد أفرادها عن خمسة أو ستة أشخاص، في درجات حرارة قاسية للغاية، كما رفضت الشركة دائمًا الاهتمام بالمقترحات المقدمة حول هذا الموضوع من قبل النقابات العمالية[2].

أما في باقي المناطق الأخرى – باستثناء الحاضرة تونس ومراكز الحوض المنجمي – فقد كان السكن ملك للأغلبية، حيث استطاع أولئك شراء منازل أو قطع أرضية صالحة للبناء داخل التجمعات السكانية التي سبق وأن استقر بها جزائريون أو سوافة، والبعض اعتمد على صيغة الكراء ولو مؤقتا[3].

02 – الرعاية الصحية:

استعان المهاجرون السوافة في المراحل الأولى للهجرة بالتقاليد العلاجية الموروثة عن الأجداد، فكانت أغلب العائلات تتزود بأهم مستلزمات الطب الشعبي الذي يعتمد في معظمه على طب الأعشاب، ومع تطور الخدمات الصحية في البلاد التونسية خاصة في الحاضرة

1- A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, Folio 215.
2- Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. pp 53–54.
3- العزوزي هبهوبة، المقابلة السابقة.

تونس[1] وباقي المدن الكبرى، أصبح المهاجر السوفي يتعهد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية من أجل الفحص الطبي والعلاج، وهذا بعد أن يقوم بتسوية وضعيته القانونية ليستفيد من بطاقة معالجة يتقدم بها في حالة الضرورة[2].

وقد استفاد من بطاقة العلاج كذلك العمال الموظفون الذين تربطهم بمختلف المؤسسات الاقتصادية عقود عمل وكذلك الحرفيون وغيرهم من الذين يملكون سجلا تجاريا، تمكن أولئك من تلقي ومتابعة العلاج في المستشفيات والمستوصفات العمومية، والاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي[3]، وحملت كل بطاقة جميع بيانات العامل (الاسم واللقب، تاريخ ومكان الميلاد، مكان الإقامة، الهيئة المستخدمة، تاريخ الصلاحية، إضافة إلى الصورة الشخصية[4]).

وقد ذكرت " جرمان مارتي " **(Germain Marty)** أن أهالي وادي سوف عملاء مخلصون للمستشفى والمستوصفات وللمؤسسات الخيرية، كما أن بعضهم يطلبون من الرقابة المدنية شهادات العوز والجنسية الجزائرية، والتي تسمح لهم بالعلاج في المستشفى المدني الفرنسي؛ فمن بين 60 جزائريًا يتلقون العلاج يوميًا في تونس العاصمة هناك 50 سوفيا، ومن أكثر الأمراض التي عانى منها المهاجر السوفي هي أمراض العيون[5].

هذا دون ننسى دور الجمعيات الخيرية الإسلامية التي كانت تتكفل بالفقراء والعجزة وتتعهدهم حتى بيوتهم بالحاضرة، ومن ذلك نذكر الإعلان الذي تقدمت به الجمعية الخيرية

1- في الجانب الصحي؛ وجب أن نذكّر بأن المهاجرات السوفيات في المراحل الأولى للهجرة، واللائي سكن في الحاويات القديمة، قد لاقين صعوبات في التأقلم والتكيّف مع الرطوبة الكثيفة مع غياب التهوية اللازمة، حيث يذكر محدثنا أن العديد من الزوجات قد أصبن بمرض الربو مما أدى إلى وفاتهن، وهذا ما أثر في تردد بعض الأزواج الآخرين في جلب زوجاتهم إلى الحاضرة، إلا بعد تحسن ظروف السكن فيما بعد. صوالح محمد مبروك، المقابلة السابقة.

2- صوالح محمد مبروك، محمد حميدي، المقابلتان السابقتان.

3- صوالح محمد مبروك، المقابلة السابقة.

4- ينظر إلى الملحق رقم 18: **بطاقتا معالجة لكل من المهاجرين: الهاشمي حميده العيد؛ عمار بن المصعبي.** صادرتين عن كتابة الدولة للصحة العمومية والشؤون الاجتماعية بمدينة تونس.

5- Germaine Marty,op. cit, pp 316 - 319.

الإسلامية الكائن مقرها بنهج الورغي عدد 04 بتونس، التي كان إعلانها بعنوان: " **العيادات الطبيـة بالمنـازل** "، حيث تعلن لكافة من يهمهم الأمر من الفقراء والعجزة بأنها مستعدة لإسعافهم بالعيادة الطبية المجانية بمنازلهم وما عليهم إلا الإعلام بمصابهم وبمحل سكناهم ليرسل إليهم الطبيب، أوقات القبول كل يوم من الساعة الخامسة والنصف إلى الساعة السابعة مساء[1].

أما في مناجم قفصة فإن الوضع الصحي يمثل استثناء عن غيرها من المناطق بحكم خطورة ظروف النشاط الاقتصادي، فقد تميزت الأشغال المنجمية بخطورتها وبكثرة حوادثها، سواء داخل قاع المنجم أو خارجه، إضافة إلى حالة الأحياء المغاربية المزرية التي تفتقد إلى أبسط الشروط الصحية، والتي كانت سببا مباشرا في انتشار الكثير من الأمراض الفتاكة والمعدية كالتيفوئيد والجدري والحصبة ومرض العيون...، وأمام غياب الخدمات الصحية الحكومية في الحوض المنجمي، ومن أجل الحفاظ على سلامة الجاليات الأوروبية والمغاربية العاملة والقاطنة به، قامت شركتا صفاقس قفصة والمظيلة بإنشاء مؤسسات استشفائية لتقديم الخدمات الاستعجالية لجميع حوادث العمل، وتوفير الرعاية الطبية لرعاياها، إلا أن هذه المستشفيات كانت غير قادرة إلا على إيواء عدد محدود من المرضى، فمثلا مستشفى الرديف كان دائما في حالة اكتظاظ، إذ لا يضم إلا 24 سريرا فقط[2].

وقبل سنة 1932م كان العلاج والدواء بمستشفيات المؤسسات المنجمية مجانيين سواء كان علاجا لحوادث وأمراض مهنية أو غير مهنية، لكن وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية تمّ التخلي على مجانية علاج الأمراض والحوادث غير المهنية وإلزام العمال وأهاليهم على دفع تكاليف العلاج والدواء[3].

1- البشير معاوية (رئيس الجمعية الخيرية الاسلامية)، جريدة الوزير، ع 238، 29 نوفمبر 1927م، ص 01.

2- Roger Plissard, op, cit, p 450.

3- حفيظ طبابي،**من البداوة إلى المنجم**، المرجع السابق، ص 221.

وبالرغم من التقدم المطرد لمعدل المواليد، إلا أن أرقام وفيات الأطفال المرتفعة للغاية تعطي فكرة عن الظروف الصحية والغذائية، ففي الرديف مثلا لم يحل بناء المستشفى الصغير هذه المشاكل بأي شكل من الأشكال، دائمًا ما كان هذا المستشفى الذي ضم 24 سريراً مكتظًا، ولا تزال أمراض السل والتراخوما والتيفوئيد منتشرة، حيث قتل ما يقارب من 2.5 % في سنة 1942م؛ تلك الأمراض التي تحارب بنشاط بفضل تفاني العاملين في مجال الصحة، وبفضل الاستشارات الطبية المجانية، لكن هناك رسوم مقابل الدواء، كما أن الأطباء والكوادر الصحية لا يتنقلون أبداً إلى الأحياء المغاربية[1].

ومن الواضح أن ظروف السكن والغذاء لم تساعد الكوادر الصحية في أداء مهامها بشكل جيد، إضافة إلى شحّ المساعدات العينية التي قدمتها الشركة (مخصصات من الخشب، الأحجار)، حيث قدمت المواد اللازمة لبناء 250 سقفًا من أصل 2000 طلب. فكانت مساكن العمال المغاربة سيئة السمعة مع غرفة أو غرفتين وأثاث ضعيف بشكل خاص، إضافة إلى النقص الفادح قي المياه التي توزعها بعض النوافير النادرة في ساعات محددة وفي طوابير كبيرة وعاصفة، في حين أن امتلاك خزانات فردية يضمن انتظام ووفرة الاستخدام للأوروبيين[2].

ورغم الخدمات الصحية المقدمة وخاصة حملات التلقيح التي شملت الأوروبيين والمسلمين العرب[3]، فإن الوضع الصحي في قرى الحوض المنجمي كان في حالة الخراب– حسب " روجر برين " **(Roger Brunet)**–، فليس من المستغرب أن تكون نسبة وفيات الأطفال مروعة: 31.6% من أطفال العمال قد ماتوا في أكتوبر 1955م، وتوفي 34.1 % من الأطفال المولودين في سنوات 1951م و 1952م و 1953م، وبلغت وفيات الأطفال

1- RogerBrunet, **Un centre minier de Tunisie ...**, op.cit., p 444.
2- Ibid., pp 444 - 445.
3-Roger Plissard, op, cit, p 458.

دون سن سنة واحدة في نفس السنوات السابقة نسبة 32 % من الولادات، لذلك يمكننا القول أن طفلًا واحدًا من بين كل ثلاثة أطفال لا يتجاوز عمر عام واحد يموت[1].

03– ضريبة الأداء الشخصي[2]:

في شهر جويلية سنة 1856م أحدث محمد باي ضريبة المجبى أو الإعانة؛ وهي ضريبة شخصية سنوية حدّدت قيمتها بـ 36 ريالا، تمّ فرضها على الرعايا التونسيين من الذكور البالغين، باستثناء أولئك الذين ينحدرون من مدن تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، وأضيفت إليها استثناءات قانونية أخرى لصالح الشخصيات الدينية والطلاب والجنود[3]، ولسد فائض الديون التونسية أمر الباي محمد الصادق سنة 1863م بمضاعفة ضريبة المجبى إلى 72 ريالا وتعميمها على سائر سكان الإيالة دون استثناء ودون اعتبار لحال الدافع[4]، لكن تلك الزيادة لقيت رفضا مطلقا من طرف التونسيين، حيث اندلعت سنة 1864م ثورة علي بن غذاهم التي عمّت أغلب أنحاء البلاد، واتخذت القبائل الثائرة شعار: « كفانا مجبى– ومماليك – ودستورا »[5]، فطالبوا بإلغاء الزيادة في الضرائب الشخصية التي تضاعفت إلى 72 ريالا، وتعيين حكام من مواطنيهم عوض المماليك، وإلغاء قانون عهد الأمان، واتفق قسم منهم على تعيين أبرز قادتها علي بن غذاهم بايا عليهم[6]، فما كان من الباي إلا إصدار منشور 21 أفريل 1864م القاضي بإلغاء مضاعفة المجبى التي تمّ تخفيضها إلى 25 ريالا[7].

1- Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 54

2– عرفنا في الفصل التمهيدي أن المهاجرين السوافة بالبلاد التونسية كانوا يدفعون ضريبة المجبى، أو مساهمة الإحسان، بحكم أنهم اعتبروا من رعايا الباي التونسي قبل احتلال فرنسا للجزائر.

3 -Jean Ganiage, op.cit., p 71.

4 – أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م3، ج5، ص 114.

5 -Jean Ganiage, op.cit., p144.

6– عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 – 1871**، تق، روبار منتران، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص20.

7- Jean Ganiage, op.cit., pp 71 - 150.

وقد كان المهاجرون الجزائريون قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس يدفعون تلك الضريبة بحكم أنهم من رعايا الباي؛ باستثناء المهاجرين الذين تمتعوا بحماية القنصلية الفرنسية بعد احتلال فرنسا للجزائر، وكذلك الذين حملوا فيما بعد صفة رعايا فرنسيين بعد صدور القانون المشيخي بتاريخ 14 جويلية 1865م.

وقد أبقت سلطات الحماية الفرنسية على النظام الجبائي التونسي وعلى نمط جمع الضرائب، فبلغت قيمة المجبى 45 ريالا سنة 1883م وحافظت على القيمة نفسها حتى سنة 1886م، ثم قامت بتخفيضها إلى 36 ريالا بعد ذلك[1]، وفي سنة 1889م صدرت تعليمات من مدير المالية بتونس تعفي الجزائريين من المجبى بشرط تجديد تسجيلهم بانتظام[2]، وتعهدت منذ سنة 1909م بالقيام بإصلاحات مالية تخص الضرائب المباشرة كضريبة المجبى، التي لا يزال عبئها ثقيلا على السكان التونسيين رغم التحسينات التي تم إجراؤها في مناسبات مختلفة، ومنذ أول جانفي 1910م انخفضت ضريبة المجبى بالفعل من مقدار 25.85 فرنكا إلى 18 فرنكا فقط، وتوقعت سلطات الحماية أنه يمكن أن تخضع الضريبة لمزيد من التخفيض ويمكن تخفيضها من 18 فرنكا إلى 15 فرنكا مستقبلا[3]، وبصدور مرسوم 31 ديسمبر 1912م تقرر أن تصبح ضريبة المجبى 12 فرنكا في المناطق المدنية و15 فرنكا في الأراضي العسكرية[4].

وأمام احتجاج التونسيين على عدم فرض المجبى على الجزائريين بحكم أنهم رعايا فرنسيين، واحتجاج المهاجرين الطرابلسية الذين أصبحوا تحت الرعاية الإيطالية بعد احتلال

1- نهاية محمد الصالح الحمداني، **الحركة الوطنية التونسية 1881 – 1920**، ط01، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م، ص ص 73 – 74.

2-Alain Messaoudi,**Une dimension juridique,**op.cit., p292.

3- Ministère des Affaires Étrangères, **Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913**, Société Anonyme de l'Imprimerie Rapide, Tunis. 1914, p 07.

4- Ministère des Affaires Étrangères, **Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1912**, Société Anonyme de l'Imprimerie Rapide, Tunis. 1913, p 20.

إيطاليا لليبيا ورغبتهم في التهرب من دفع المجبى، اقترحت سلطات الحماية إمكانية تخفيض ضريبة المجبى مرة أخرى[1].

ولإنهاء هذا الوضع؛ رأى القسم الفرنسي من المؤتمر الاستشاري أنه لا يكفي التقليص من قيمة المجبى، بل أنه من الضروري القيام بالمزيد وبالإجماع من أجل المصلحة الوطنية العليا، حيث طالب بإلغاء هذه الضريبة واستبدالها بإنشاء ضريبة جديدة ((**Istitan**)) بقيمة 10 فرنكات للفرد على جميع سكان الإيالة التونسية الذكور المقيمين في تونس لأكثر من 90 يومًا متتاليًا، مهما كانت جنسيتهم والذين تزيد أعمارهم عن 20 عامًا، دون تمييز ودون استثناء حتى بالنسبة للفرنسيين من خلال التنازل عن الحصانة الضريبية التي وجدوها تأسست منذ فرض الحماية سنة 1881م، كما أيّد قسم الأهالي من المؤتمر نفسه بنفس الحماس تلك الإصلاحات، ومع ذلك فقد تمّ إلغاء ذلك الامتياز الذي تعلق به بعض التونسيين بشدة، ألا وهو الإعفاء الضريبي الذي تمّ وضعه سابقا لصالح سكان مدن البلاد الخمس: تونس، سوسة، صفاقس، المنستير، والقيروان، إضافة إلى إلغاء امتياز الضريبي للقضاة، الحاخامات، القياد، الخلفاء والشيوخ، الطلاب، الخطباء، أمناء الأطعمة، وكلاء الجمعيات[2].

وقد تضمن الفصل الثاني من الأمر العلي المؤرخ في 29 ديسمبر 1913م الذي بموجبه ألغيت ضريبة المجبى وأُنشئت ضريبة أداء الاستيطان ما يلي:« **أن الأداء الشخصي الذي قدره 10 فرنكات في العام موظف على كل ذكر من أي جنسية كانت، يكون بالعمالة التونسية منذ تسعين يوما متوالية، وعمره أكثر من عشرين سنة بالنسبة للقادر على اثبات سنه بتذكرة قانونية من تذاكر الحالة المدنية، وإلا فالشرط أن يصل لسن البلوغ**»، وقد أكدت إدارة المال العامة في إعلانها أن كل من تجري عليه هذه الأحكام مطالب بالتحقق من تقييد اسمه في السجل الذي وضع للخلاص، أما من تخلى عن تقييد اسمه من تاريخ

1 - **Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913**, op. cit, p 07.
2- **Ibid**. p 08.

الإعلان (03 جانفي 1914م) إلى غاية 31 مارس من نفس السنة، فإنه تجب عليه خطية قدرها 10 فرنكات لا يمكن إسقاطها عنه إلا إذا أبدى أسبابا مقبولة لذلك[1].

وبقيت هذه الضريبة الأخيرة ثابتة عند 10 فرنكات حتى سنة 1921م ورفعت إلى 15 فرنكًا اعتبارًا من أول جانفي 1922م[2]، وعهد إلى شيخ المدينة في تونس بالإشراف على جمع ضرائب الجزائريين والتونسيين بالحاضرة، بينما استمر عامل الأحواز في استخلاص ضريبة المجبى من البرانية وغيرهم[3].

وقد قام المقيم العام الجديد بتونس أرمان غيون (**Armand Guillon**) بإلغاء أداء الاستيطان في 24 ديسمبر 1936م[4]، وهذا أكده الأمر العلي الصادر في الرائد التونسي من طرف أحمد باشا باي، حيث جاء في الفصل الأول:« **إن أداء الاستيطان أو الأداء الشخصي وقع إبطاله**[5]»، لتتجه سلطات الحماية إلى إصدار ضريبة جديدة منذ سنة 1937م تمثلت في الضريبة على الأجور، بعد ارتفاع حجم أنشطة الخدمات (النقل، التجارة، البناء، الأشغال العمومية بالخصوص، وتوسع الأنشطة الإدارية...) مع ظهور فئات اجتماعية بحجم أوسع مثل العمال الأجراء في القطاع الخاص، والموظفين في القطاع العام، والمهن الحرة من أطباء ومحامين، وحرفيين في أنشطة جديدة كالميكانيك والكهرباء والصيانة وغيرها[6]، لكنه في سنة 1950م تمّ استيعاب المهاجرين الجزائريين مالياً مع التونسيين،

1- الرائد التونسي، ع 01، س 56، 03 جانفي 1914م، ص 02.

2- **Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913**,op.cit. p 08.

3- A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 45, **Lettre de le Directeur Général des Finances à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien**, Tunis 17 Février 1920.

4-François Arnoulet, **Résidents généraux de France en Tunisie**... **ces mal- aimés**, Narration éditions, Marseille, 1995, p. 151

5- الرائد التونسي، ع 104، س 79، 29 ديسمبر 1936م، ص 02.

6- عبد الجليل بدوي، **النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية**، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2014، ص 05. تاريخ النشر: 19 / 11 / 2014م. https://ftdes.net/ar/

فأصبحوا تحت إدارة القيادات **(Caïds)**، وقد أكّدت التحقيقات التي أجراها المراقبون المدنيون في البلاد التونسية هذا الاستيعاب العام[1].

وقد أشرنا في الفصل الثاني إلى أن ضريبة الاستيطان كانت سببا مباشرا في كثير من القلاقل والمشاكل؛ بين شيخ المدينة والشيوخ الجزائريين بما فيهم الشيوخ السوافة بسبب عجزهم عن جمع الضرائب من رعاياهم، أو بين الشيوخ أنفسهم والرعية التي كان تستثقل وترفض تلك الضرائب، وعرفنا الكم الهائل من الشكاوي التي أثيرت ضد الشيوخ بتهمة التلاعب في تقييد قوائم المعنيين بدفع ضريبة الاستيطان...

أما عقوبة رفض دفع ضريبة الاستيطان فقد كانت السجن ثم الترحيل إلى الحدود الجزائرية[2]، ثم الرجوع إلى مسقط الرأس أو إلى مكان الإقامة.

04 – القضاء:

قليل ما لجأ الجزائريون إلى رفع الشكاوي ضد بعضهم، فحتى وإن وقعت خصومات بينهم فهي تحلّ في إطار ضيّق لا تخرج عن إطار الجماعة، وعادة ما تفكّ الخصومة من طرف أحد الشيوخ مهما كان نوعها، وهذا حتى لا يظهرون بمظاهر الضعف والتفرقة أمام التونسيين، ولتجنب متابعات السلطات الاستعمارية[3].

وبحكم وضعه الخاص كمسلم فرنسي؛ يخضع المهاجر الجزائري للمحاكم الفرنسية في القضايا المدنية والجنائية والتجارية، الأمر نفسه ينطبق على الأحوال الشخصية (الأسرة ، الميراث)، حيث تطبق العدالة أحكام الشريعة الإسلامية بما يتناسب مع شعيرة وطقوس المهاجر[4]، لذلك فإنّ المهاجرين الجزائريين الذين يحملون صفة رعايا فرنسيين يعتمدون كليًا

1- Alain Messaoudi ,**Une dimension juridique**, op.cit. 292.
2 - A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 78
3– يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص ص 119 – 120.
4 - Rager, Jean-Jacques, op.cit. 17.

على المحاكم الفرنسية[1]، وفي هذا الجانب رصدنا بعض العينات من الأحكام القضائية التي كان المهاجرون السوافة طرفا فيها، والتي يمكن تلخيص فيما يلي:

04 – أ: المحكمة الجنائية الفرنسية بتونس: محاكمة 27 فيفري 1897م:

المتهم: دماني بن عبد الله، المولود في وادي سوف، يعمل تاجر فحم، تم نقله إلى المحكمة، ضرب ضربا مبرحا سائقا مالطيا بعد مناقشة لسبب غير مجدي.

ادَّعى المتهم عبثا أنه كان في حالة الدفاع عن النفس، لكنه لا يحمل أي أثر لأي إصابة على الرغم من أنه يدعي أنه تم ضربه في جميع أنحاء الجسم، حُكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر يوماً[2].

04– ب: المحكمة الجنائية الفرنسية بتونس: محاكمة 03 جويلية 1897م:

المتهم:حسن بن مصطفى من مواليد وادي سوف، مهنته حمّالا، سرق سروالا ونعال أحد إخوانه في الدين، حكم عليه بالسجن شهرا كاملا[3].

04– ج: نزاع قضائي بالقيروان: حسب مراسلة من القيروان حول نزاع قضائي يخّص أحمد بن الحاج صالح البرندي المولود في وادي سوف، الذي يعيش في القيروان منذ سنوات، هذا المهاجر ليس في وضع مادي جيد لدفع الضريبة السنوية التي تقع عليه؛ لذا تمّ اعتقاله بالقيروان يوم02 نوفمبر 1900م بأمر من رئيس المحكمة الإقليمية بالقيروان، ويدعي أحمد أن هذه مسألة إدارية بحتة، وأنه لا يمكن إجباره تحت أي ظرف من الظروف على الخضوع للنظام الداخلي التونسي، ولا يمكن حرمانه من حقوقه والحماية الفرنسية

1- Germaine Marty**,** op.cit. 304.
2-La Dépêche Tunisienne, **Tribunal Correctionnel**, N° 2446, Tunis, Lundi 01 Mars 1897, p 02.
3-La Dépêche Tunisienne, **Tribunal Correctionnel**, N° 2571, Tunis, Dimanche 04 juillet 1897, p 03.

المستحق لها، لذلك يصرّ بشدة على احتجاجاته ويطلب المثول أمام المحكمة الفرنسية بحكم أنه رعية فرنسي[1].

وقد طلب هذا المهاجر من نائب القنصل الفرنسي بتونس بالتدخل وبحمايته، لكن هذا الأخير لم يستطع التدخل لأن هذا السوفي لم يتم تسجيله في سجل الرعايا الفرنسيين بالمراقبة المدنية، لذا أخذت الأمور مجراها تحت رعاية أنظمة الإدارة التونسية.

وقد عبّر التقرير الصحفي لجريدة لاديباش تنزيان (La Dépêche Tunisienne) عن خطورة هذا الأمر بالتعليق الآتي: « **تتسم هذه القضية بخطورة بالغة، لأن رئيس المحكمة الإقليمية أبقى على أمر السجن دون التأكد أولاً من أن ادعاءات الشخص المعني لا أساس لها من الصحة، ... ليس علينا أن نقدر طبيعة الحقائق التي كانت وراء هذا الاعتقال، فنحن نريد فقط مناقشة نقطة قانونية ومعرفة ما إذا كان هذا المواطن محتجزًا بشكل غير قانوني وتعسفي، وما إذا كان الوضع غير القانوني الذي يجد نفسه فيه في مواجهة الإدارة التونسية قد يؤدي إلى فقدانه الحقوق الممنوحة له بموجب القانون**»[2].

كما رغب – هذا المهاجر – بموجب المادة 341 من القانون الجنائي في رفع دعوى قضائية ضد رئيس المحكمة الإقليمية للتعويض عن الحبس غير القانوني لشخصه، وهو في السجن ولا يُسمح له بالاتصال، وشقيقه مسؤول نيابة عنه عن اتخاذ الخطوات اللازمة، وشرح الوقائع للنائب العام في مدينة سوسة والسيد قاضي الصلح بمدينة القيروان[3].

أما المنازعات والدعاوي القضائية المرفوعة ضد الأشخاص الموجودين خارج حدود البلاد التونسية، فإنها تتطلب تدخل السلطات في البلدين لتسوية الأمور وتحقيق العدالة، فالمدعي المدعو عمر بن أحمد بن موسى الزقيمي الساكن بشارع باب منارة رقم 13 في مقهى الهمامة، راسل المقيم العام بتونس بتاريخ 21 جويلية 1928م ضد المسمى علي مودة

1 - La Dépêche tunisienne **,Un conflit judiciaire,** N^{O}:3769, Tunis, Mercredi 7 Novembre 1900, P 02.
2- Loc. cit.
3- Loc. cit.

بالزقم، الذي أرسل إليه مبلغ 100 فرنك وحكم قضائي في حق إبراهيم بن عبد الله موسى، على أساس أن يسترد الديون التي هي على ذمة هذا الأخير، وهذا بعد مراسلة قايد الزقم وحاكم ملحقة الوادي التي كانت دون جدوى[1]، لكن المدعي عليه علي مودة نفى استلامه لما تمّ ذكره، أما حاكم ملحقة الوادي فقد ذكر في تقريره الذي رفعه إلى القائد العسكري بإقليم تقرت، أنه يجب على المدعي تقديم إيصالات مكتب البريد ليثبت صحة ادعائه، كما أفاد التقرير إلى أن إبراهيم بن عبد الله موسى لم يعد إلى موطنه الزقم منذ 20 عاما[2]، وقد زوّد الحكم العام بالجزائر المقيم العام بتونس بنسخة من التقرير إلى حاكم الوادي في رسالته بتاريخ 22 نوفمبر 1928م، وطلب تبليغ المدعي بتفاصيل التحقيق المعد[3]، وبالفعل تمّ استدعاء المعني يوم 07 ديسمبر 1928م[4].

05– ج: محاكمة العامل المنجمي عبد الرحمان بن القادر بالمتلوي:

تعود حيثيات هذه المحاكمة إلى اتصال عبد الرحمان بن القادر بن الأطرش السوفي أثناء عطلته المهنية بمكتب جمعية الرابطة السوفية بالجزائر، هذه الرابطة التي عهدت إليه جمع إعانات من أهالي سوف المقيمين بالمتلوي، فشرع بعد عودته في تنفيذ تلك المهمة الانسانية، لكن محافظ الشرطة أوقفه وانتزع منه الأموال التي جمعها، وأحاله على العدالة بتهمة العمل ضد النفوذ الفرنسي، وهنا تدخلت جمعية الرابطة السوفية التي بعثت برسالة إلى المراقب المدني بقفصة تحتج على ما قام به محافظ الشرطة، لكن دون جدوى.

وفي يوم 02 نوفمبر 1938م تمّ استدعاء المتهم من طرف قاضي الصلح بقفصة ليحضر بالمحكمة، ودون أن يسأل؛ اتهمه القاضي بطلب إعانات إلى جمعية سياسية غير

1- A.N.T, S A C 279 D 01, Folio 79, Lettre de Amor ben Ahmed ben Moussa Essoufi à Monsieur le Ministre Résident Général de la France à Tunis, Tunis le 21 Juillet 1928.
2 - A.N.T, S A C 279 D 01, Folio 80, Lettre de le Chef de Bataillon Belvalette Chef de l'Annexe d' El-Oued à Monsieur le Commandant Militaire du territoire de Touggourt, El-Oued le 10 Novembre 1928.
3- A.N.T, S A C 279 D 01, Folio 80, **Lettre de Le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 22 Novembre 1928.
4- A.N.T, S A C 279 D 01, Folios 83, 84, **Convocation du Contrôle Général des Affaires Indigènes à Monsieur Amor ben Ahmed ben Moussa Essoufi**, Tunis le 07 Décembre 1928.

مرخص لها معتمدا في ذلك على تقرير محافظ الشرطة،فحكم عليه بخمسة عشر يوما سجنا ومبلغ خمسين فرنك غرامة، وقد كلّفت الرابطة المتهم أن يطلب إعادة النظر في الحكم لدى مجلس الاستئناف التأديبي بمنطقة سوسة.

وتمنت الرابطة من قضاة مجلس الاستئناف بسوسة أن يمعنوا النظر في القضية وأن لا يعولوا على تقرير محافظ الشرطة، كما أكدّت أن التهمة لا أصل لها لأنّ الجمعية مرخص لها من حاكم عمالة الجزائر ولأنها جمعية خيرية، وتأسفت لموقف المحافظ الذي يحاول منعها من حقها المشروع[1].

05- بعض العادات والتقاليد:

حافظ معظم المهاجرين السوافة على أهم العادات والتقاليد التي ميّزت المجتمع السوفي، خاصة فيما تعلق بالمأكل والملبس وتقاليد الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية وغيرها، هذه العادات والتقاليد الشبيهة جدا بعادات التونسيين خاصة سكان الجريد بحكم روابط الجوار والقرابة، ولا بأس أن نذكر في هذا الجانب بعض الشواهد على ذلك:

- **المأكل:** حافظ السوافة على بعض تقاليد الأكل السوفية التي نقلوها إلى المهجر، خاصة أكلة العبّود التي تصنع من التمر والسميد، إضافة إلى الكسكس والعصيدة الحارة باستعمال التوابل، ويستهلكون كثيرا من الشاي، كما يدخن الرجال السوافة التكروري (حشيش مخدر من الصنف الخفيف) ولكن لا يشربون الخمر[2]، أما في مراكز الحوض المنجمي ونظرا لندرة الخضراوات في العقود الأولى من القرن العشرين ميلادي فإن الأسر السوفية اعتمدت على التمور الواردة من وادي سوف كغذاء أساسي[3].

1- عبد الحفيظ بن الطاهر (رئيس جمعية الرابطة السوفية)، **حكم على سوفي بالمتلوي**، البصائر، ع 148، س 04، 13 جانفي 1939م، ص 05.

2 - Germaine Marty, op. cit, p 318. - يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص ص 123 – 124.

3- Roger Brunet, Européens…., op. cit, p 54.

ومع تطور النشاط الاقتصادي بمراكز الحوض المنجمي؛ أصبح الطعام أكثر وفرة وثراءً وتنوعًا مما هو عليه في وادي سوف، لذلك تمّ التخلي تقريبًا عن " التشيشة "(حساء صافٍ من القمح المكسور) عند البعض، كما أصبح تمر الغرس والحليب لا يحتلان المكانة الرئيسية في النظام الغذائي اليومي، أصبحت اللحوم والخضروات من الأطعمة الشائعة هناك.

وتتكون وجبة منتصف النهار بشكل عام من يخنة[1] البطاطا بالزيت وصلصة الطماطم والخبز والتمر، من مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع، وتأكل الأسرة أيضًا لحم الماعز أو الأغنام، وتشمل الوجبة المسائية الكسكس مع الخضار والخبز، وفي بعض الأحيان يحل طبق المعكرونة محل الكسكس التقليدي.

يأخذ عامل المنجم إلى مكان عمله وجبات خفيفة مصنوعة من الأطعمة المعلبة كعلب السردين خاصة والبيض المسلوق والخبز، وكما هو الحال في ملحقة الوادي يحب العمال الشاي الحلو لكنهم لا ينغمسون في الشراب المسكر[2].

وقد ذكر " أشيل روبرت " **(Achille Robert)** أن السوافة مقتصدون في معيشتهم، فبضع من التمر وقطعة خبز تكفيهم لعيش يوم كامل، وعندما يرون أن لديهم ما يكفي من المال، يعودون إلى واحات وادي سوف، فيبنون منزلا، ويحفرون بئراً ويزرعون نخيلاً، وهو حلم كل سوفي صالح[3].

- **اللباس:** في الحاضرة تونس؛ لاحظت " جرمان مارتي " **(Germaine Marty)** أن ملابس المهاجرين شبيهة بملابس سكان الجريد التونسي، لكنها أفقر وأقل أناقة؛ غندورة من الصوف الأبيض بأكمام قصيرة، أو نصفها صوف ونصفها الآخر من فرو الجمل، إضافة

1- يخنة: طبخة قوامها الزَّيت أو اللَّحم يُقلى مع البصل وصلصة الطَّماطم والبهار ونحوه.

2- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p .10

3 - Achille Robert, **EL GUERBADJI**, Les Clochettes Algériennes et Tunisiennes: Revue Littéraire, N° 15, 02eme Année, directeur de Léon Delevoye, Constantine 12 Avril 1903, p 06.

إلى سروال وقبعة محبوكة من الصوف والتي يتم استبدالها أحيانًا بالشاشية التونسية، مع ارتفاع الأحذية مثل تلك الموجودة عند القسنطينيين، وفي بيوتهم يرتدون القبقاب الخشبي للحفاظ على أحذيتهم[1].

كما تبنى البعض منهم في الحاضرة عادة اللباس الأوروبية، لكنهم حافظوا على الغندورة، وبسبب الحرف الشاقة التي كانوا يمارسونها كان زيهم غير مريح للغاية، كما يرتدون على أقدامهم الأحذية العسكرية القديمة بدون جوارب، أما النساء السوفيات فإنهن يرتدين حايك أسود اللون، يلقين فوقه قطعة من الصوف البني، إنهن يغطين رؤوسهن بالغطاء، ولا يرتدين المجوهرات باستثناء القلائد الزجاجية، ولديهن القليل من الوشم، يستهلكن كميات كبيرة من التمور، يصنعن منها عجينة العبود، بعد نزع النوى من التمر[2].

وفي مراكز الحوض المنجمي بقفصة؛ لا تختلف ملابس المهاجرين رجالا ونساء كثيرا عن ملابس السوافة الذين بقوا في البلد، فالرجال لا يزالون يحبون ارتداء الغندورة وبرنوس الصوف، السروال، العراقية(القبعة) والعفان (الأحذية المصنوعة من شعر الماعز ومن وبر الإبل)، ومع ذلك فإن الكثير من عمال المناجم بدؤوا يرتدون ملابس عرب التل أو الأوروبيين الأكثر ملائمة للعمل كملابس القميص والسترة والصدرية والسراويل ومعطف الأوروبيين لتحل محل الملابس السوفية، إضافة إلى أحذية البلغة المرتفعة أو الصندل أو الحذاء العسكري الفرنسي، وغالبًا ما يستخدم العمال القلنسوة أو الشاشية كغطاء للرأس.

أما زوجات عمال المناجم فما زلن بشكل عام أكثر وفاء للملابس التقليدية التي ما زلن يصنعنها بأنفسهن على مناويلهن[3]، والكثير منهن ما زلن يرتدين في فصل الشتاء فوق

1- Germaine Marty, op. cit, p 317.
2- Ibid , p 318.

3- **المِنْوال:** خشبة الحائِك التي يحاك عليها الثوب.

القميص غندورة مصنوعة من الصوف الأبيض تسمى "البخنوق"[1]، ويمثل هذا العمل من الصوف استمرار للتقاليد البدوية بين الأشخاص المستقرين حديثًا[2].

وقد حافظ أيضا المهاجرون بمنطقة الكاف على تقاليدهم وعاداتهم؛ فكان لباس الرجال يشبه لباس سكان الجنوب التونسي، قندورة من صوف أبيض وسروال وبلغة، وفي منازلهم يلبسون القبقاب الخشبي للحفاظ على أحذيتهم، أما النسوة فيرتدين الحايك الأسود الذي يضعن فوقه لحافا من الصوف[3].

- **الزواج:** حرص أغلب المهاجرين السوافة على الزواج دائما بفتيات سوفيات من بنات المهاجرين[4]، وذلك بحكم روابط القرابة والجوار والانتماء إلى نفس القبيلة، إضافة إلى أن المهاجر السوفي يرى في ذلك الارتباط عامل نجاح واستقرار للأسرة الجديدة نظرا للعادات والتقاليد المشتركة التي تربط بين الزوجين مما يضمن التفاهم والألفة[5]، وفي مراكز الحوض المنجمي يختار الشباب الفتيات الصغيرات من بلادهم أو المولودات في المناجم، اللاتي لا تترددن في العودة معهم إلى الوادي خلال عطلاتهم أو أوقات فراغهم، لكنه وبالمقابل فإن بعض الزوجات أجبرن أزواجهن على البقاء في القرى المنجمية حيث كانت الظروف المعيشية أفضل بشكل عام، فعامل المنجم يؤدي عملاً شاقًا للغاية في أوقات ثابتة تقريبًا، ويعود إلى المنزل متلهفًا للراحة والاستمتاع بهدوء المنزل الذي تديره امرأة، وهي تعرف كيف تجعل نفسها ضرورية، وتكتسب أهمية متزايدة في المنزل[6].

1-**البُخْنُقُ:** خمار للمرأة يغشى العُنق والصّدر.

2- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p .10

3 – يوسف الجفالي،المرجع السابق، ص 123.

4- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…,** op . cit, p 12.

5- مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

6- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa**.., op. cit. p 11.

مع أن البعض شذّ عن تلك القاعدة، حيث أن بعض السوافة الذين تعايشوا مع عائلات تونسية تزوجوا من نساء تونسيات[1]، إضافة إلى قلة من الشباب الذين ارتبطوا بزوجات جزائريات من الشرق الجزائري أو من المناطق الأخرى[2].

وخلال حفل الزفاف يجب على الخطيب – مثل جميع غير التونسيين – الالتزام بشراء أثاث لمنزله المستقبلي، كما يجب عليه أن يعطي لوالد العروسة المهر الذي سيستخدم في شراء جهاز الفتاة وتقديم بعض الحلي للعروسة: زوج من خواتم القدم واثنين من الأساور الفضية، ويفضل السوافة تزيين أعراسهم بالضرب على الدفوف والدربوكة والعزف على الآلات الموسيقية كالزرنة مثلا[3].

- **التكافل الاجتماعي:** يعتبر من أسمى صور ومظاهر التعاون والتضامن والإيثار المستمدة من مبادئ الدين الإسلامي والتي ميّزت المجتمعات الإسلامية عن غيرها، وقد حافظ المسلمون في حلّهم وترحالهم على تجسيد هذا الخلق النبيل، وهذا ما وقفنا عليه في الحياة الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، هذا التكافل الذي لم يقتصر على أفراد نفس المجموعة المهاجرة،بل تعداه إلى التكافل بين مختلف المجموعات الجزائرية من جهة وبين المواطنين التونسيين والمهاجرين الجزائريين من جهة أخرى.

وقد تعددت وتنوعت أشكال هذا التكافل في المهجر، وكان من ألوانها وألولياتها ضمان الإيواء للوافدين الجدد الذين يحتاجون إلى وقت كاف لتأمين مقومات الاستقرار من مأوى وعمل وغيرهما، وقد عزّز عمليات التكافل أيضا استقرار السوافة أو غيرهم من الجزائريين في نفس الأحياء السكانية التي عرفت باسم "**حي**" أو " **نزلة السوافة** "، في مناطق جبل الأحمر وجبل الجلود وديبوزفيل بالحاضرة تونس، وفي مناطق الرديف والمتلوي وأم العرائس وقفصة وتوزر وغيرها بالجريد التونسي، ومن أوجه هذا التكافل نذكر:

1 -Rager, Jean-Jacques, op. cit, p 22. -Germaine Marty, op. cit, p 317.

2– مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

3 - Germaine Marty, op. cit, p 319.

❖ نقل نظام " **العوانة**[1] "إلى البلاد التونسية وتجسيده في بناء منازل للمهاجرين السوافة، حيث يلتزم صاحب المنزل بتوفير المواد الأولية للبناء، إضافة إلى تحضير الغداء.

❖ التكفل بعائلات الأيتام والمعوزين ماديا ومعنويا.

❖ مشاركة المهاجرين لبعضهم في المناسبات المختلفة، كالمواساة في المصائب وتقديم التهاني في الأفراح. ومن الأمثلة على مناسبات الأفراح؛ فإن المهاجرين يتبادلون فيما بينهم هدايا صغيرة نقدًا؛ مبلغ 50 أو 100 فرنك في مناسبات الولادات والختان[2].

❖ مساعدة العاطلين من المهاجرين في الحصول عن العمل[3].

وقد أكّد تقرير شركة فوسفاط قفصة هذا التكافل في قوله: « **إن عمال المناجم الأجانب يدعمون بالفعل أعضاء مجموعتهم في البحث عن عمل ويحاولون بكل الوسائل تشغيلهم، وإن بناء المنازل مع نقل المياه يسمح للطرابلسيين والسوافة بتوظيف العاطلين عن العمل**[4]»، من جانبها أكدّت" جرمان مارتي "**(Germain Marty)** أن السوافة يعرفون كيف يساعدون مواطنيهم الفقراء، لذلك ومنذ عدة أشهر تمّ إنشاء جمعية خيرية لمساعدة أولئك الذين يريدون العودة إلى ديارهم، وإطعام الفقراء، وتوفير دفن مشرف للمتوفين؛ فالجميع يعطي ما في وسعهم[5]، وأضاف " جون بيقورو"**(Jean Pigoreau)** أن المهاجرين الكثيرين من ملحقة الوادي، والذين استقروا حديثًا في منطقة الحوض المنجمي، احتفظوا بتفردهم وشكلوا نواة متماسكة ومؤثرة وقابلة للتأثير، ومن ناحية أخرى هناك ارتباطات متكررة بين التجار المختلفين أو حتى بين التجار وعمال المناجم، وهي حقائق يصعب التعرف عليها في وادي سوف حيث يكافح الجميع بمفرده لضمان مصدر رزقه واكتساب الثروة، لأنه وفي

1- العوانة: تعرف في مناطق أخرى بالجزائر بالتويزة؛ وهي نظام تكافلي وعادة موروثة عن الأجداد، تتمثل في تعاون أهل الحي من أقارب وجيران فيما بينهم في إنجاز عمل جماعي من أجل بناء منزل لأحدهم بالجهد العضلي دون أجرة يومية أو عمل فلاحي، وتتكرر هذه العملية كلما كانت الحاجة لذلك.

2- Germaine Marty, op. cit, p 319.

3- مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة

4- A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, B 586 C 159 D 1, F 215.

5- Germaine Marty, op. cit, pp 316 – 319.

مناطق المناجم بقفصة في كثير من الأحيان يساهم الأشخاص الذين يمكنهم التبرع للفقراء وللجمعيات بإطعام عدد معين من المعوزين[1].

كما كان الانتماء القبلي والجغرافي بارزا وجليّا أيضا في التكفل بالطلبة الزيتونيين في تونس، فسعد الله أعطى أمثلة على ذلك، من خلال سفره وإقامته وقضاء شؤونه مع أبناء بلدته القماريين، إذا استطاع أحد كبار الطلبة من التكفل باستخراج بطاقة تعريف فرنسية مع توفير السكن لسعد الله، كما كان بعض الأولياء يتفقدون أبناءهم وأقاربهم الطلبة بجامع الزيتونة، سواء بالسفر إليهم وزيارتهم أو بالتواصل معهم عن طريق التجار، ففي ربيع 1948م سافر بعض أعيان بلدة قمار للاطلاع على أحوال الطلبة، وكان من أبرزهم العربي بنّي الذي كان من أوائل شهداء ثورة نوفمبر، وقد قدّم الزوار النصح والتشجيع وما يحتاج إليه الطلبة من مال[2].

وقد عزّز التكافل تأسيس المهاجرين جزائريين كانوا أو سوافة لعدة جمعيات بالحاضرة تونس[3]، ازداد تنظيما بعد اندلاع الثورة الجزائرية وسعي جيش وجبهة التحرير الوطني لهيكلة وتنظيم المهاجرين عن طريق خلاياها المنتشرة عبر ربوع البلاد التونسية، وتكفل الجبهة بعائلات المجاهدين بمنحهم جراية شهرية[4]، وتعيين مسؤولين عن عائلات المجاهدين والعائلات المعوزة[5].

---

1 - Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. pp01 - 18.

2- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 79 – 91.

3- ينظر إلى تلك الجمعيات في العنصر الثاني من الفصل.

4- ينظر إلى الملحق رقم19: **تعليمة من القائد الطالب العربي فيما يخص منح وتنظيم الجراية لبعض عائلات المجاهدين.**

5 – من وثائق كراس 1956م بالمكتبة المنزلية للمجاهد الأزهاري عوينات؛ توثق لاستلام نواب (ممثلي) العائلات لمبالغ مالية لتوزع على العائلات كتب في أحدها: «**شهد على نفسه المسمى محمد الصالح أمين المال للجامع أنه دفع إلى المتوكل على العائلات عدد 49 ألف فرنك بتاريخ 16 /09 / 1956م بشهادة محمد دبش ومحمد الصالح بن الهادي والأزهاري بن الضيف والأخضر ازريق**».

وقد وجدنا إشارات لهذا الخلق النبيل في مختلف السجلات التي وثّقت لنشاط تلك الخلايا؛ مثل كراس 1956م[1] الخاص بتقييد الاشتراكات والتبرعات لتلك السنة وكذلك دفتر المنحة العائلية[2] ليوم 29 جانفي 1957م؛ كلاهما متعلقين بخلية أم العرائس بقفصة، وكراس اليقظة لخلايا جبهة التحرير الوطني بقسم الجبل الأحمر بالحاضرة تونس (التكفل بتسجيل الطلبة المعوزين لمواصلة الدراسة)، وسجل المهاجرين بحي قريش بالحاضرة تونس أيضا(بيانات تتعلق بأخذ الإعانة – بطاقة العلاج)[3]، إضافة إلى الاشتراكات والتبرعات التي كان يقدمها المهاجرون ميسوري الحال.

من جانبها كانت السلطات التونسية تقدم بعض المساعدات الغذائية للمهاجرين الجزائريين، ولكن بعد اندلاع الثورة الجزائرية زادت بشكل ملحوظ، فكان الهلال الأحمر الجزائري يقدم مساعدات مختلفة من غذاء ولباس وغيرهما[4].

لذا فإن التكافل الاجتماعي قد عزّز فرص البقاء والاستقرار بالمهجر؛ هذا ما عبّر عنه المهاجر محمد بن مبارك غرنوق في قوله: «**هاجرت إلى تونس وأنا عازم على الرجوع لما في كياني من حنين لأرض الوطن، وفي ديار الهجرة وجدت أناسا يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في نفوسهم حرجا من القادمين عليهم فيسر الله لي سبل العيش والإقامة[5]**».

1- من وثائق كراس 1956م بالمكتبة المنزلية للمجاهد الأزهاري عوينات؛ كانت هذه المساهمات من شهر جانفي 1956م إلى شهر سبتمبر 1956م. وقد لعب المسجد (الجامع) دورا مميزا في إلتزام المهاجرين بدفع اشتراكات دورية مرتين كل شهر (يوما 13 و24 من كل شهر) تراوحت المساهمة الواحدة في الغالب بين مبلغ 250 و500 فرنك.

2- ينظر إلى الملحق رقم 20: **الصفحة الأولى من دفتر المنحة العائلية لخلية أم العرائس بقفصة، بتاريخ 01/29/ 1957م.**

3- ينظر إلى الملحق رقم 02: **نموذج للبيانات التي يحملها سجل المهاجرين الجزائريين بحي قريش بالحاضرة.**

4- العزوز هبهوبة، المقابلة السابقة.

5- مذكرات غرنوق محمد بن مبارك، المصدر السابق، ص 04.

- **الطقوس والشعائر الدينية:** حرص المهاجرون على الالتزام بهذا الجانب في بلاد المهجر، من خلال سعيهم لبناء المساجد والكتاتيب وتعميرها، والحفاظ على العادات والتقاليد الدينية الموروثة كإحياء الأعياد والمناسبات، إضافة إلى ممارسة الطقوس الصوفية، حيث لاحظت ' جرمان مارتي ' التزام المهاجرين السوافة بالطقوس المالكية، فلهم مساجد متعددة، ويتوزعون بين التجانية، القادرية، الرحمانية، وقد انضم البعض منهم إلى طائفة السنوسية من خلال علاقاتهم المتكررة مع الطرابلسية، وفي زواياهم يستدعون ويستقبلون بشكل خاص شيوخهم كشيخ التجانية الحاج علي تلميذ الشيخ التجاني وشيخ القادرية الهاشمي الشريف الذي أعيد تسميته بمرابط الوادي، فكان من أكثر مظاهر الترحيب تلاوة مدح الرسول صلى الله عليه وسلم ومدح الشيخ أحمد التجاني لدى التجانية، لكن تلك الممارسات الصوفية أصبحت تميل إلى التراجع حيث انحصرت أكثر فأكثر بين الكبار من المهاجرين السوافة فقط[1]، أما الشباب منهم فقد تسربت إليهم الأفكار الإصلاحية وزاد وعيهم الوطني؛ وبذلك حرّروا أنفسهم من تلك القيود التي فرضت عليهم من طرف طرقهم الصوفية ومن آبائهم.

هذا ما أكّده المهاجر غرنوق محمد بن مبارك في مذكراته: « **وهنا أخذت أعيد نظري في تكويني الاجتماعي والثقافي والأدبي والعقائدي والسياسي حيث توفرت لدي سبل المعرفة وعناصر التكوين فأصبحت على جانب لا بأس به من الوعي**[2]».

وتجدر الإشارة إلى أن الصراع الذي كان قائما بين التجانية والقادرية في منطقة وادي سوف، قد انتقل صداه أيضا إلى مراكز الحوض المنجمي بقفصة، حيث انظم السوافة القادرية إلى الاتحاد العام التونسي للشغل(**U.G.T.T**) بينما انظم السوافة التجانية إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (**U.S.T.T**)، وبلغ التوتر في العلاقة بين المجموعتين إلى حدّ اندلاع مصادمات عنيفة في منجمي الرديف والمتلوي يوم 01 ماي 1951م بمناسبة عيد الشغل، لما قام العمال السوافة التجانية التابعين للاتحاد النقابي بالهجوم على منخرطي

1 - Germaine Marty, op. cit, pp 318 – 319..

2- مذكرات غرنوق محمد بن مبارك، المصدر السابق، ص 04.

الاتحاد العام وعلى مساكن العمال الجزائريين المنضوين تحته، وقد عزا الاتحاد العام هذه الأحداث إلى النصر الذي حققه (الاتحاد) أثناء مجالس التحكيم في مناجم الجنوب على حساب الاتحاد النقابي[1].

- **علاقة المهاجرين السوافة بغيرهم:**

في الحاضرة تونس: أقام السوافة علاقات طيبة مع التونسيين أصحاب الأرض ومع أبناء وطنهم من الجزائريين[2]، ومع الجاليات العربية المسلمة خاصة جاليات الجوار كالجالية الطرابلسية والجالية المراكشية، هذه العلاقات التي تميزت بالتعايش السلمي والتعاون والتصاهر، وقد ساهمت مجموعة من القواسم المشتركة في هذا التقارب؛ الانتماء الديني والقومي، الظاهرة الاستعمارية، هجرة الوطن، تقاسم أحياء سكنية يتمركز فيها غالبية السوافة مثل حي رأس الدرب، وحي الحجامين، والزاوية البكرية وغيرها من الأحياء[3].

في مراكز الحوض المنجمي بقفصة: تعايش المهاجرون السوافة بشكل جيد مع التونسيين كأولاد بو يحيى، أولاد سيدي عبيد، أولاد ناصر والجريدين، ومع غير التونسيين من الجزائريين القادمين خاصة من القطاع القسطنطيني وأهل القبائل، وكذلك مع الطرابلسية خاصة ومع مهاجري المغرب الأقصى[4].

1- حفيظ طبابي،**عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 256.

2- مبروك صوالح محمد، المقابلة السابقة.

3- بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس**، المرجع السابق، ص ص 117 -121.

4- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 15.

ثانيا: الحياة الثقافية:

سنحاول في هذا الجانب تسليط الضوء على الحياة العلمية والتعليمية للمهاجرين السوافة، نظرا لأهميتها في نمو الوعي الفكري والديني على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المهاجر.

01 –الحياة العلمية في الحاضرة تونس:

01 أ- التعليم القرآني والتعليم الرسمي:

حرص معظم المهاجرين السوافة على تعليم أبنائهم تعليما دينيا محافظا، وذلك بإرسالهم إلى المساجد والكتاتيب والزوايا القريبة من مقر سكناهم، لتعلم المبادئ الأولية في القراءة والكتابة والحساب، ولحفظ القرآن الكريم ودارسة بعض علوم الفقه والعبادات، وهذه هي القاعدة والعادة المألوفة عند جميع العائلات المسلمة[1]، ومن بين المعلمين السوافة الذين درّسوا في كتاتيب منطقة جبل الجلود في الضاحية الجنوبية لمدينة تونس نذكر الطالب عبد الله حبا، الطيب غريب، علي المقدم، محمد بوخبزة...[2]، وفي حي قريش نجد معلم القرآن البشير بن أحمد فرحات[3].

وقد تمكنت العائلات الميسورة الحال أوائل القرن العشرين من تعليم أبنائها في المدارس الرسمية بعد تلقيهم التعليم العربي القرآني، فشيخ السوافة علي بن سلطان مثلا تمدرس ابنه الثاني ذو 10 سنوات بالمدرسة، أما ابنه الأكبر البالغ من العمر 27 سنة فبعد إنهاء تعليمه الرسمي توظف ككاتب عدل في إدارة الأحباس[4]،كما كان أبناء التجار أمثال

1- المهاجر محمد حميدي، المقابلة السابقة.

2- عمر بن أحمد طليبه، المرجع السابق، ص 16.

3- سجل المهاجرين بحي قريش، المصدر السابق، ص 129.

4- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 30,**Notice sur Ali ben Sultan ben Belgacem,**

المهاجر الطاهر بن المحنط يترددون على المدارس العصرية بالحاضرة[1]. وبعد تطور وتوسع شبكة التعليم الرسمي بالبلاد التونسية بادر الأولياء إلى إرسال أبنائهم وبناتهم إلى مختلف المؤسسات التربوية حيث يحق لأبناء المهاجرين الجزائريين مزاولة تعليمهم في مختلف الأطوار التعليمية[2].

ومن هؤلاء الطلبة الذين زاولوا تعليمهم الرسمي نذكر عمر بن أحمد طليبة الذي زاول التعليم الابتدائي بمدرسة النهضة بالقرجومة (جبل الجلود) ثم التعليم الثانوي بالمدرسة الصادقية بمدينة تونس، أما من معلمي المدارس النظامية فنجد محمد الصالح حويذق ومحمد الخوني[3]، إضافة إلى العربي بن عمار الذي التحق بالتعليم العمومي الرسمي كمدرس في سنة 1956م[4]، وغيرهم كثيرون.

01 ب – التعليم الزيتوني:

قبل بداية القرن العشرين ميلادية كانت الرحلات العلمية إلى جامع الزيتونة بأعداد محدودة جدا، وقد وجد الطلبة المهاجرون في جامع الزيتونة موردا علميا غدبا اغترفوا من ينابيعه الصافية في الوقت الذي ضاقت بهم السبل في بلادهم بسبب حصار السلطات الاستعمارية لفرص التعليم ومحاربة اللغة العربية والثقافة الإسلامية، من بينهم إبراهيم العوامر والطاهر بن العبيدي وأخيه أحمد، لكن بعد رحلة الشيخ عبد الحميد بن باديس سنة 1908م زادت الرحلات وتتابعت بعد دعوة الشيخ إلى الهجرة من أجل طلب العلم، فبادرت الزاوية القادرية بالمنطقة بإرسال بعثات علمية لما أرسل شيخها الهاشمي الشريف أبناءه إلى جامع الزيتونة منهم عبد الرزاق وعبد العزيز وبعض المريدين لتتطور البعثات فيما بعد بإشراف

1 – أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 77.

2– محمد ناجي صوالح ، المقابلة السابقة.

3– عمر بن أحمد طليبه، المرجع السابق، ص 17.

4– العربي بن عمار، **المؤلف في أسطر**، مخطوط، ص 03.

الجمعية[1]، كما أوقف الشيخ الهاشمي الشريف– شيخ الطريقة القادرية في وادي سوف وتقرت– سنة 1946م عائدات العديد من الممتلكات وأشجار النخيل التي يملكها بالبلاد التونسية إلى ست مدارس للتعليم الديني، وتمكنت كل منها من تسجيل 20 طالبا، أي ما مجموعه 120 طالبا في المدارس الستة[2].

وقد عرفنا في الفصل الأول أن الطلائع الأولى للطلبة الزيتونيين السوافة كانت بداية من القرن العشرين أو قبله بفترة وجيزة؛ ليتزايد عددهم تدريجيا مع تقدم الزمن، خاصة بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م[3].

– ب1 – نظام التعليم والشهادات الزيتونية:

من أجل تنظيم التعليم بالجامع الأعظم أصدر أحمد باشا باي أمرا عليّا بتاريخ 30 مارس 1933م، وسنورد فيما يلي أهم ما ورد فيه فيما يخص تنظيم تعليم التلامذة بالجامع[4]:

– **الفصل 20:** الغرض من التعليم بجامع الزيتونة وفروعه حفظ العلوم الشرعية ووسائلها وعلوم اللغة العربية وتثقيف أذهان تلامذته بما تتأكد معرفته من العلوم الرياضية ونحوها، مما لا يخالف الشرع ولا يخلّ بسير العلوم الأصلية به.

– **الفصل 21:** ينقسم التعليم المذكور إلى ابتدائي وثانوي وعال، ويتفرع التعليم الثانوي والعالي إلى علوم وقراءات.

– **الفصل 24:** العلوم التي تدرّس في المرتبة الابتدائية هي[5]:

1– إبراهيم مياسي، **إمداد الجالية الجزائرية بتونس للثورة**، المرجع السابق، ص 08.

2- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 198.

3– ينظر إلى الملحق رقم 04؛ **جدول لأبرز الطلبة السوافة الذين واصلوا تحصيلهم العلمي بالبلاد التونسية.**

4– احتوى هذا الأمر على 05 أبواب بمجموع 252 فصلا؛ للتوسع أكثر ينظر: الرائد الرسمي التونسي، **أمر علي يتعلق بتنظيم التعليم بالجامع الأعظم**، ع 34، س 76، 26 أفريل 1933م، ص ص 01 – 09.

5– فصّلت الفصول 35، 36، 37، و38 قائمة العلوم التي تدرّس من السنة الأولى إلى السنة الرابعة من المرتبة الابتدائية، الرائد التونسي، ع 34، س 76،ص ص 02 – 03.

التوحيد – القراءات – رواية ودراية الحديث – الفقه – فقه الفرائض – الأخلاق – النحو – الصرف – خلاصة من علمي المعاني والبيان – الأدب (الإنشاء والمنتخبات) – الخط – الرسم القياسي – الحساب – مبادئ المساحة – التاريخ – الجغرافيا – مبادئ حفظ الصحة – خصائص الأشياء.

في المرحلة الابتدائية كان لكل جامع مستوى دراسي معين؛ فجامع صاحب الطابع مخصص للسنة الأولى، تقدم فيه دروسا في علم التجويد، قواعد التلاوة، الترتيل، والنحو والصرف والإنشاء، الأخلاق والآداب العامة من كتاب " السمير المهذب "، والفقه والحساب. أما الجامع الحفصي فهو مخصص للسنة الثانية؛ يتلقى فيه الطلبة دروسا في الخط والنحو والفقه والإنشاء والحساب، وقد ذكر سعد الله أنه بعد نجاحه وانتقاله إلى السنة الثانية واصل دراسته في الجامع الحفصي المخصص لهذا المستوى، والواقع في أعالي حي القصبة والقريب من المدرسة الصادقية. أما الجامع اليوسفي فهو مخصص للسنة الثالثة يدرس فيه الطلبة النحو والفقه والإنشاء، إضافة إلى المواد الجديدة كدراسة الهندسة والحساب والجغرافيا. وينتقل الطلبة إلى السنة الرابعة بالجامع المرادي، أين يحصلون على أول شهادة في جامع الزيتونة وهي شهادة الأهلية[1].

- **الفصل 25:** العلوم التي تدرّس في المرتبة الثانوية هي[2]:

التوحيد – علوم القراءات (رواية ودراية) – التفسير –الحديث– مصطلح الحديث– أصول الفقه – الفقه – الفرائض فقها وعملا – الأخلاق – السيرة النبوية – التوثيق – النحو –الصرف – البلاغة – العروض – اللغة – الأدب (تاريخه والإنشاء والخطابة) – المنطق

1– **أبو القاسم سعد الله، منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 85 – 126.

2– كشفت الفصول 40، 41، و42 عن القائمة المفصلة للعلوم الخاصة بالسنوات الثلاثة بالترتيب في المرحلة الثانوية، ينظر: الرائدالتونسي،ع 34، س 76، ص ص 02 – 03. وحسب سعد الله؛ فإنه من المواد التي يدرسها الطالب الزيتوني لنيل شهادة التحصيل هي الأدب والإنشاء، البلاغة، النحو والفقه، الحروب الصليبية، الأصول، الفرائض، وفي الخلدونية العلوم العصرية كالفيزياء، الكيمياء، الحساب، التربية وعلم النفس، المنطق، أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع نفسه، ص ص 163 – 167.

وآداب البحث – التاريخ العام – الحساب – علم الهيئة (الفلك)– علم الميقات – الهندسة – خصائص الأشياء.

– **الفصل 26:** العلوم التي تدرّس في المرتبة العليا هي[1]:

علم القراءات – التفسير – علم التعليم – الحديث وعلومه – علم الكلام – أصول الفقه – الفقه بما يشمل مقاصد الشريعة– الإجراءات الشرعية – تاريخ التشريع الإسلامي – النحو –البلاغة – اللغة – الأدب (تاريخه والإنشاء والخطابة ونقد الشعر) – التاريخ وتاريخ العرب قبل الإسلام.

أما فيما يخص برنامج التعليم فإنّه تقرّر حسب:

– **الفصل 29:** العام الدراسي بجامع الزيتونة وفروعه يبتدئ من أول أكتوبر إلى الخامس عشر من جويلية، وأيام التعليم فيه سائر أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة، واليوم العاشر من شعر محرم، وأيام 11 و12 و13 من شهر ربيع الأول، وشهر رمضان و04 أيام من أول شوال، و05 أيام من ذي الحجة مبدؤها اليوم التاسع منه، ويعطل التعليم إذا حدث ما يقتضي ذلك حسب المقرر من العوائد مما يسن في الترتيب الداخلي.

– **الفصل 30:** ساعات التعليم الجبرية بجامع الزيتونة وفروعه لتلامذة العلوم ستة ساعات في اليوم، ولتلامذة القراءات سبعة ساعات فيما بين مبدأ الساعة 07 صباحا والزوال بين مبدأ الساعة 03 مساء ومنتهى الساعة 05 وذلك بالساعة الرسمية.

– **الفصل 31:** مدة التعليم في كل من المرتبة الابتدائية 04 أعوام على الأقل و06 أعوام على الأكثر، وفي المرتبة الثانوية والعليا لتلامذة العلوم 03 أعوام على الأقل و05 على الأكثر، وفي المرتبة الثانوية والعليا للقراءات عام على الأقل واثنان على الأكثر[2].

1– ضمّت الفصول 45، 46، و 47 قائمة العلوم التي تدرس في السنوات الثلاثة من التعليم العالي من النوع الشرعي، أما الفصول 48، 49، 50 فتعلقت بقوائم ما يدرس في السنوات الثلاثة من التعليم العالي من النوع الأدبي، وتضمن الفصل 51 العلوم التي تدرس في سنة التعليم العالي فرع القراءات، ينظر: الرائد التونسي،ع 34، س 76،ص ص 02 – 03.

2– الرائد التونسي،ع 34، س 76، ص 03.

أما بالنسبة لشروط الالتحاق بجامع الزيتونة، فإنه تقرر ما يلي:

- **الفصل 157:** يشترط في قبول التلميذ بجامع الزيتونة وفروعه ما يأتي[1]:

- **أولا:** أن يكون عمره دون 12 عاما.

- **ثانيا:** أن يقدم مطلبا[2] للإدارة بإمضاء وليّه أو من يقوم مقامه عند فقده، وذلك قبل افتتاح السنة الدراسية بـ 15 يوما، يتضمن تاريخ ومكان ولادته بحجة قانونية، واسم أبيه وعمله ومشيخته، وما يجيد حفظه من القرآن المجيد، وما تعاطى قراءاته من العلوم وما له من الشهادات العلمية مع شهادة في حسن سيرته إذا كان سنه 18 عاما فأكثر.

- **ثالثا:** أن يكون مؤهلا لمطالعة الكتب وتحرير كتابة ما يملى عليه.

- **رابعا:** أن يكون حافظا[3] للربع الأخير من القرآن العظيم على الأقل ولمتون ما يدرس في السنة الأولى بالمرتبة الابتدائية.

فكان ولا بد أن يجتاز المترشح اختبار قبول لدخول أحد فروع الجامع الأعظم، فيشترط عليه لدخول المستوى الابتدائي معرفة القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم وبعض المتون والعمليات الحسابية[4].

لذا كان بعض الطلبة السوافة قبل سفرهم إلى الزيتونة يتسلحون ويتزودون بحفظ القرآن الكريم كاملا أو جزء منه، كما يحفظون بعض المتون الفقهية كمتن ابن عاشر المسمى بالمرشد المعين على الضروري من الدين، ومتن الأجرومية في النحو، ومتن الجزرية في التجويد، وشرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير، وشرح الهمزية في مدح خير

1- الرائد التونسي،ع 34، س 76، ص 06.

2 – ينظر إلى الملحق رقم 21: **طلب بخط اليد من التلميذ أبي القاسم سعد الله إلى شيخ الجامع الأعظم الطاهر بن عاشور** بخصوص قبوله في سلك الطلبة الجدد بالجامع، بتاريخ 13 سبتمبر 1947م – أي قبل افتتاح السنة الدراسية في أول أكتوبر بمدة كافية–، وقد أدرج داخل الرسالة شهادة شيخ البلدة.

3- ينظر إلى الملحق رقم 21؛ يقول سعد الله: « **أحفظ القرآن كله وأجيده، ومن المتون الأجرومية وابن عاشر».**

4- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 79 – 80.

البريـة، وشـرح الشـفا للقاضـي عيـاض، وشـرح إيسـاغوجي فـي علـم المنطـق، وشـرح السّـلم المرونق في علم المنطق، وصحيح البخاري، المحفوظات المدرسية مثل قصيدة ابن الوردي المسماة بنصيحة الإخوان، شرح الحطاب على الورقات في أصول الفقه، وشرح لامية الأفعال في الصرف، وشرح الجوهر المكنون في البلاغة[1].

– **الفصل 160:** على ولي التلميذ أن يعيّن محل إقامته ببلد المعهد إن كان مقيما به، أو محل من ينوبه[2] هناك لمراجعته في جميع ما يتعلق بأحوال التلميذ.

– **الفصل 199:** الشهادات التي يحصل عليها بالجامع الأعظم هي[3]:

أولا – **شهادة الأهلية:** وهي نتيجة التعليم بالقسم الابتدائي.

ثانيا – **شهادة التحصيل في العلوم أو في القراءات:** وهي نتيجة التعليم بالقسم الثانوي.

ثالثا – **العالمية** في العلوم الشرعية والعالمية في الآداب والعالمية في القراءات: وهي نتيجة التعليم بالقسم العالي.

من ناحية الانضباط والمواظبة فقد تقرر ما يلي[4]:

– **الفصل 167:** يمنع التلامذة في معاهد التعلم من مطالعة الجرائد والمجلات ومن الاشتغال بغير المسائل العلمية، وتجري مراقبتهم في ذلك باعتناء.

– **الفصل 168:** يتحتم على التلامذة الحضور في أول يوم للتعليم عقب العطلات الرسمية وعدم التخلف عن دروسهم بدون عذر مقبول والمخالف لما قرر يعاقب بما نص عليه في الفصل 176.

1– محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق ، ص 13.

2– ينظر إلى الملحق رقم 21؛ أشار سعد الله أن وليّه بالحاضرة عزوز كردي شاوش إدارة المشيخة.

3– الرائد التونسي،ع 34، س 76، ص 07.

4– الرائد التونسي،ع 34، س 76، ص ص 06 – 07.

– **الفصل 169:** توزع الدروس على التلامذة عند افتتاح السنة الدراسية، ولا يسوغ لتلميذ أن يحضر بغير الدرس المعين له، ولا يعتد بما يزاوله مما لم تعينه له الإدارة.

– **الفصل 173:** إذا بلغت مدة غياب التلميذ أسبوعا بدون رخصة، ولم يعلم الإدارة بمغيبه ولم يكن له عذر مقبول، فإنّه يعتبر منقطعا في تلك السنة عن الجامع ويسقط حقه في المنح وسكنى بيت المدرسة.

– **الفصل 174:** التلامذة في كافة أدوار التعليم ممنوعون منعا باتا من إعطاء أخبار للجرائد أو إبداء ملاحظات بواسطتها، ولو في موضوع التعليم أو أن يكونوا مكاتبين أو محررين لآية جريدة.

– **الفصل 175:** كل تلميذ في سائر درجات التعليم اتهم بالدعوة إلى الاضراب عن الدروس لأي سبب من الأسباب، أو أنه يحرض عليه أو يحدث تشويشا في ذلك بمعهد التعليم أو خارجه، تنهي الإدارة أمره لوزيرنا الأكبر لإحالته على مجلس التأديب حسب الفصل 177، وإذا ثبت عليه ذلك يعاقب بالرفت المؤقت أو البات.

– **الفصل 176:** إذا ارتكب التلميذ مخالفة يعاقب بما يأتي على حسب مخالفته: اللوم أو التوبيخ أو قطع المنح التي منها السكنى بالمدارس قطعا مؤقتا أو قطعا مستمرا أو الرفت المؤقت أو الرفت المستمر[1].

ويذكر التليلي أن النظام الزيتوني كان نظاما محكما ومقيدا، فكل ما يتعلق بالدراسة تحت المراقبة شديدة؛ من المواظبة على الحضور إلى حلقات الدراسة، إلى التحضير وإنجاز التمارين والواجبات، فلا يسع التلميذ إلاّ الإتباع التام للنظام العام حتى يستحق الحقوق المدرسية مثل المبيت في المدرسة وخصم نصف مبلغ تذكرة السفر في السكك الحديدية التونسية وغيرها[2].

1 – الرائد التونسي،ع 34، س 76، ص 07.

2 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق ، ص 20.

لم يكتف بعض الطلبة السوافة بالمقرر الدراسي خلال سنوات الدراسة في الزيتونة، بل حاولوا توسيع معارفهم التعليمية من خلال حضورهم إلى مختلف النشاطات العلمية والثقافية التي تشهدها الحاضرة تونس، فكان من هؤلاء الشيخ محمد الطاهر التليلي، الذي حضر عديد الدروس خارج النظام المقرر وداخل وخارج الجامع الزيتوني، التي كان يقدمها كوكبة من العلماء والشيوخ والأطباء[1].

ومن الدروس التي هي خارج النظام وداخل الجامع نذكر؛ شروح الشيخ الحاج أحمد العياري لكتاب الجامع الصغير للسيوطي بين وقتي العصر والمغرب خلال شهر رمضان من كل سنة، ودروس في التفسير للشيخ المفتي المالكي محمد الطاهر بن عاشور والشيخ المفتي الحنفي الشيخ محمد بن يوسف، وشروح الشيخ عبد السلام التونسي لكتاب الفروق للقرافي، ومحاضرات القاضي المالكي الشيخ الصادق النيفر في إحياء علوم الدين للغزالي، ودروس الشيخين محمد مناشو وعثمان بن الخوجة في البلاغة، ومحاضرات الشيخ الحاج صالح العسلي الكتبي في مختصر خليل وكتاب الرسالة بعد صلاة الصبح، ودروس الشيخ علي بن عامر في الفقه قبل صلاة الصبح[2].

أما خارج الجامع وبمدرسة الخلدونية وبقصر الجمعيات الفرنسية فنذكر؛ سلسلة محاضرات الشيخ محمد العربي الكبادي شيخ أدباء تونس في الأدب العربي والأدب التونسي، ودروس في الإنشاء للشيخ الحسن بن شعبان الشاعر بالخلدونية، وفي الخلدونية حضر أيضا دروس الشيخ محمد مناشو في الإنشاء، وبعض المحاضرات التاريخية للأستاذ عثمان الكعاك صاحب التآليف التاريخية كموجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي، ودروس في الطب على الحكيم دنقزلي – أوّل طبيب تونسي مسلم في الفترة المعاصرة – ودروس الحكيم والمناضل محمود الماطري، ودروس في الموسيقى

1 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، مخطوط، ص 26.

2 – نفسه، ص 26.

للأستاذ الدرويش والأستاذ المصري إسكندر شلفون الذي سمع منه تلحين نشيد بنات النجار "أقبل البدر علينا " قبل تسجيله في الحاكي وظهوره في المقاهي وغيرها، ومحاضرات الأستاذ محمد بن عمار الورتتاني عن مدنية العرب والتي جمعها في كتاب سماه " كشف الحجب عن مدنية العرب"، ودروس في مبادئ اللغة الفرنسية خلال الدراسة الزيتونية في مكتب رحبة الغنم ومكتب سيدي علي عزوز ومكتب الخلدونية في فترات منقطعة بين الساعتين السادسة والثامنة مساء[1].

- **ب2 – أوضاع الطلبة السوافة في جامع الزيتونة:**
- **أوضاع مدارس السكنى:**

يعتبر السكن أكبر المشاكل التي واجهت الطالب الزيتوني مباشرة بعد عودته إلى الحاضرة في بداية كل سنة دراسية، فإن لم يجد مكانا شاغرا بإحدى المدارس يتوجه إلى إحدى الوكالات (الفنادق) أوالمقاهي أوالحمامات أو المساجد أو الكتاتيب[2]، أو تضطر مجموعة مشتركة من الطلبة إلى استئجار المنازل المخصصة للكراء من طرف أصحابها[3].

وقد تطرقت جريدة الوزير سنة 1927م إلى أزمة السكن التي اعترضت الطلبة الزيتونيين القادمين من أطراف المملكة التونسية ومن الجزائر ومن البلاد الطرابلسية في بداية الموسم الدراسي، فسبب ضيقها عجزت المدارس عن إيواء نصف الطلبة فضلا عن جميعهم،اضطر البعض إلى استئجار بيوت الفنادق والوكالات ولو كانت غير مستوفاة لشروط حفظ الصحة، فتحملوا الأجور المرتفعة جدا وسوء المعاملة، حتى أن صاحب وكالة كلّف يهودية بوظيفة قيّمة وحارسة وقابضة، فاشترطت على كل طالب أن يسلمها ثيابه للغسل ويدفع لها أجرا حسبما تريد لأنها المحتكرة الوحيدة، ومن امتنع طردته من بيته وجلبت

1 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق ، ص ص 26 – 28.

2– محمد ضيف الله، **لجنة صوت الطالب الزيتوني**، المرجع السابق، ص ص 25 – 26.

3– خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون...**، المرجع السابق، ص 685.

أعوان المحافظة لإجباره على الرحيل، وتساءلت الجريدة: **كيف تطهّر ثيابه يهودية لا تعرف التطهير الشرعي، ولو عرفته لا تعمل به؟**[1].

كما أشارت إلى أزمة القوت في ظل غلاء مواد المعاش بالحاضرة وعدم استطاعة الطلبة شراء أكلهم من المطاعم، فيضطرون إلى الطبخ بأنفسهم وفي ذلك تضييع للوقت وخزل لساعات المراجعة والمطالعة، ورغم تلك المصاعب فقد منع صاحب إحدى الوكالات الطلبة من الطبخ وإحضار الأكل بدعوى حرصه على النظافة[2].

وانتقل صاحب الجريدة إلى تسليط الضوء على ظروف الدراسة بالجامع الأعظم وفروعه؛ فالجامع اليوسفي ضاقت رحابه وفشي فيه مرض الحمى من كثرة الزحام وشدة الحرارة، وطالب إخراج القسم المتوسط من الجامع اليوسفي وإرجاعه إلى جامع الزيتونة، كما تطرق إلى الحجم الساعي وضيق الوقت المخصص للتعليم بين الصلاتين (الظهر والعصر)، حيث أن نصف ساعة غير كافية لإقراء درس في علوم عليا، وختم مقاله بطلبه: **«الإصلاح الذي نطلبه يشمل العالم والمتعلم ومكان التعليم وكتب التعليم وساعات الدراسة، وبالجملة فكل شيء يسمى إصلاحا لغة أو اصطلاحا يجب أن يدخل على الجامع الأعظم»**[3].

وبسبب قدم بعض مدارس السكنى وعدم اهتمام المسؤولين بتحسين ظروف الإيواء، كانت وضعية مدارس السكنى غير ملائمة، إذ افتقدت إلى التهوية والإضاءة مما جعل الطلبة يشبهونها منذ أواسط الثلاثينيات بالقبور، وأمام الأعداد الغفيرة من الطلبة الزيتونيين القادمة إلى الحاضرة سنويا أصبحت تلك المدارس تعرف مشكلة الاكتظاظ التي طرحت منذ

1- الطيب بن عيسى، **الكلية الدينية**، الوزير، ع 233، 20 سبتمبر 1927م، ص 01.

2- نفسه، ص 01.

3 - نفسه ، ص 02 .

الثلاثينيات من القرن العشرين، حتى أصبح بعض الطلبة لا يحصلون على غرفة إلا بعد قضاء ما يزيد على نصف مدة الدراسة[1].

في سنة 1929م انتقل التليلي إلى المدرسة القاسمية التي أسسها في تلك السنة الشيخ الحاج قاسم ابن الحاج علي بن يوسف الجربي، ولم تكن الاستفادة من سكنى المدارس في غالب الأحيان أمرا سهلا وفي المتناول، فبعد تقديم طلب بخط اليد، يبدأ البحث عن أحد الوسطاء، مثلما استعان الشيخ محمد الطاهر التليلي بأساتذته الشيخ أحمد الجريدي والشيخ أحمد بن عياد صاحب التصانيف الدينية والرسائل الفقهية القصيرة، فسكن الشيخ رفقة أحد الطلبة التونسيين، وكان من بين الشروط التي يمضي عليها الطالب بعد الموافقة على طلبه؛ أن يسكن اثنان فقط في الغرفة، لكن الطلبة يتجاوزون هذا الشرط فيزيد العدد إلى ثلاثة أو أربعة طلبة في الغرفة الواحدة[2].

في سنة 1933م انتقل الشيخ محمد الطاهر التليلي رفقة الحفناوي هالي إلى مدرسة جامع الهواء أين سكنا في غرفة الياجوري، وهذا الأخير سكن في بيت الهاشمي بن عبد القادر الوادي التكسبتي، الحلاق برحبة الغنم، وهو تلميذ وحلاق في آن واحد، وقد تحصل التليلي والياجوري على شهادة التطويع سنة 1934م[3].

وقد منح الأمر العلي المؤرخ في 30 مارس 1933م أولوية استفادة التلاميذ من المبيت في مدارس السكنى، ممن توفرت فيهم شروط حددها الفصل 166 كما يلي:« **تعطى للتلميذ عن حسن سلوكه أعداد من واحد إلى عشرة مع الأعداد المعطاة له في الاختبارات والمحصل على أكثر عدد في حسن السلوك يقدم على غيره في المنح ومن ذلك السكنى ببيت المدرسة**»، وبالمقابل أسقط الفصل 173 حقا للتلميذ الذي يغيب أسبوعا بدون رخصة، ولم يعلم الإدارة بغيابه ولم يكن له عذر مقبول، في المنح وسكنى بيت المدرسة، كما نصّ

1- محمد ضيف الله، **لجنة صوت الطالب الزيتوني**، المرجع السابق، ص .25

2 - محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص ص 15 - 16.

3- المصدر نفسه، ص ص 16 - 17.

الفصل(176)ع لى أنه من بين العقوبات التي تواجه التلميذ لارتكابه مخالفة هو حرمانه من السكن بالمدارس بصفة مؤقتة أو مستمرة[1].

وقد زادت حدة مشكلة الاكتظاظ في فترة الأربعينيات، حتى أن الغرفة الواحدة كانت تأوي من طالبين إلى خمسة رغم ضيقها وافتقادها لجل الشروط الصحية، وقد لوحظ أن وجوه بعض الطلبة الزيتونيين أصبحت مصفرة شاحبة من ضيق الغرف التي يسكنونها المخالفة تماما إلى أبسط قواعد الصحة، وما زاد في ذلك البؤس أن الغرف كانت تستغل في جميع الشؤون من نوم وطبخ وغسل الثياب والمراجعة...[2].

وقد تطرقت جريدة لسان الشعب التونسية إلى الوضع السيئ الذي شهدته سكنى مدارس الطلبة الزيتونيين، فذكرت أن المدارس أصبحت عبارة عن أكوام من الأوساخ ومرعى لجيوش الأمراض التي تفتك بجميع التلامذة، وحمّلت المسؤولية إلى جمعية الأوقاف الإسلامية وإلى المدير المكلف من طرفها[3]، وتساءلت الجريدة في عدد آخر: «**هل المدارس موافقة لقواعد الصحة العامة أم لا؟**»، والجواب لا شك سيكون سلبيا لعدم احتوائها على ما يلزم من المرافق الصحية، فبيت المدرسة لا تزيد مساحته على 04 أمتار مربع، مع كونه فاقدا للنوافذ فلا يتخلله الهواء النقي البتة، ولا يمكن أن يكتحل من ضوء الشمس بمرور.

وتواصل الجريدة واصفة خطورة الوضع: «**بربكم تصوروا كيف تكون حالة أولئك التعساء إذا أغلق الباب ليلا ثماني أو عشر ساعات، وفقد الهواء من كثرة الأنفاس وعدم التجدد، ينامون في هذه الحالة إلى الصباح ويخرجون من ذلك الجحر صفر الوجوه ناحفي الأبدان، فتعترضهم الروائح الكريهة والجراثيم المتصاعدة من المزابل المتجمعة داخل المدرسة ومن جوف المراحيض القذرة، فيستنشقون من ذلك ما ينهك بقية قواهم، وإذا**

1- الرائد،ع 34، س 76، الفصول 166- 173 - 176، ص ص 06 - 07.

2- محمد ضيف الله، **لجنة صوت الطالب الزيتوني**، المرجع السابق، ص 25.

3- لسان الشعب، **حالة مدارس سكنى التلاميذ الزيتونيين (01)**، جريدة سياسية أدبية أسبوعية، مديرها ومحررها وصاحب امتيازها البشير الخنقي، ع 118، س 03، تونس، الأربعاء 07 نوفمبر 1923م، ص ص 01 – 02.

أضفنا لذلك اضطرار التلميذ للشرب من ذلك الماء المتعفن والمتعكر الكائن بتلك المواجل التي لم تتعهد منذ عشرات السنين حتى أصبحت مستنقعا للحشرات ومرتعا لجيوش الأمراض الوبائية الفتاكة... »[1].

وفي عدد آخر طالبت الجريدة مرة أخرى مدير المعارف وجمعية الأوقاف وإدارة الصحة بالتدخل الفعلي والعمل الجاد وعدم الاكتفاء برفع التقارير وإعطاء الوعود لتحسين ظروف المبيت بمدارس السكنى[2]، وواصلت الجريدة تغطيتها لتلك الوضعية في أعدادها الموالية من أجل تنوير الرأي العام التونسي بالوضعية المزرية لمدارس السكنى[3].

وللتخفيف من وطأة ذلك الوضع المتردي حاول الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بعد توليه مشيخة الجامع الأعظم وفروعه سنة 1945م إدخال بعض الإصلاحات على مدارس سكنى الطلبة من ترميم وعصرنة، فبعث إدارة المدارس الزيتونية، أسندت رئاستها إلى الشيخ محمد الشاذلي بالقاضي لتتولى تنظيم أمور المدارس، كما وقع تنظيم مطابخ بعدد من المدارس بالحاضرة، أصبحت تقدم للتلاميذ ثلاث وجبات يومية بأسعار زهيدة، إلا أن هذه التنظيمات ظلت مجرد تحسينات جزئية، ولعل أهم ما وقع من تلك الإصلاحات هو بناء حي زيتوني عصري يشبه الأحياء الجامعية الأوروبية فتح أبوابه في ديسمبر 1953م[4].

وحتى بعد الإصلاحات الأخيرة التي قام بها شيخ الجامع الأعظم ظلّت وضعية السكن سيئة، فأمام غياب العناية والمرافقة الصحية للطلبة، أصيب التلميذ سعد الله بداء الصفير الخطير أثناء فترة الامتحان في شهر جوان 1948م، لكنه لم يجد الرعاية الصحية، كما تألم في فترة سابقة من ضرسه مرتين فاضطر إلى الذهاب إلى الحلاق لنزعهما[5]، ولربما

1- لسان الشعب،**حالة مدارس سكنى التلاميذ (02)**،ع 120،س 03، الأربعاء21 نوفمبر 1923م، ص 01.

2- لسان الشعب، **حالة مدارس سكنى التلاميذ (03)**،ع 122، س 04، الأربعاء05 ديسمبر 1923م، ص 03.

3- لسان الشعب، **حالة مدارس سكنى التلاميذ (04، 05، 06)**، الأعداد (123، 125، 126)، س 04، (12 ديسمبر 1923م، ص 03)، (26 ديسمبر 1923م، ص 02)، (02جانفي 1924م، ص 03).

4- محمد ضيف الله، **لجنة صوت الطالب الزيتوني**، المرجع السابق، ص 26.

5- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 91 – 92.

كان هذا الدافع المباشر لهذا التلميذ لترك مدرسة صاحب الطابع والانتقال إلى جامع القصر للإقامة في غرفة المقيم بدعوة منه.

- **بعض المشاكل المتعلقة بمدارس السكنى:**

لاقت إدارة مشيخة تعليم جامع الزيتونة وفروعه بتونس بعض الصعوبات فيما يخص إخلاء سكنى بيوت المدارس من الطلبة الذين أتموا دراستهم، مثلما امتنع عن ذلك الطلبة الذين يزاولون دروس الحقوق التونسية بإدارة الأمور العدلية، الذين تسلموا شهادات تخرجهم وامتنعوا عن تسليم بيوت المدارس بحجة أن مدة التعليم القانونية لم تكتمل بعد، وهذا ما خلق أزمة في السكن، كما اقترح شيخ الجامع الأعظم حرمان الطلبة الذين لا يشاركون في الامتحانات من منحة سكنى المدارس، إلا من كان له مانع قهري منعه من المشاركة مع الإثبات بدليل[1].

وبتاريخ 07 فيفري 1938م أصدرت إدارة مشيخة جامع الزيتونة أمرا في حق الطالب السوفي عبد الرحمان بن أحمد بن عبد الله بن الأخضر من عرش المصاعبة، بالتخلي عن البيت عدد 25 بالمدرسة الحبيبية في أجل قدره 03 أيام، وبإجباره على ذلك إذا امتنع من الخروج، لثبوت عدم استحقاقه السكنى بالمدارس بموجب التغيب من مفتتح السنة الدراسية وانقطاعه عن دروسه، وقد أذن الوزير الأكبر للدولة التونسية في ذلك لشيخ الجامع بتاريخ 22 أفريل 1938م ومنح الطالب مهلة 05 أيام لتسليم مفتاح البيت والخروج منه[2].

لكن الطالب قدّم شهادة طبية مؤرخة في 28 جانفي 1938م من الطبيب " بيانا" (L. Piana) بوادي سوف، أفادت بمرض الطالب عبد الرحمان بمرض عام ببدنه ويلزمه 15 يوما راحة ابتداء من تاريخ الشهادة[3]، لكن شيخ الجامع الأعظم برّر ذلك الإجراء بأن البيت اعتبر

1- A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folio 241.
مراسلة من الشيخ صالح المالقي شيخ الجامع الأعظم إلى السيد الهادي الأخوة الوزير الأكبر بتاريخ 12 فيفري 1936م.

2 - A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folio 32, **Notes des Monsieur le Directeur de la Grande Mosquée etMonsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens.**
3 - A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folio 33, **Certificat Médicaldu Docteur L Piana**, El – Oued le 28 Janvier 1938.

شاغرا منذ عملية التفتيش والتفقد الذي قامت به مصالحه يوم 02 جانفي 1938م، والشهادة التي قدمها الطالب كانت متأخرة بعد تقرير الشغور الذي تمّ بصفة قانونية بعد التغيب بغير رخصة، لذلك الشهادة الطبية لن تفيده شيئا[1].

وفي وضعية أخرى وبسبب رسوبه في امتحان شهادة التحصيل؛ أبلغ صالح المالقي شيخ الجامع الأعظم الطالب الزيتوني يوسف الأخضري الزقيمي بضرورة الخروج من بيت سكناه بمدرسة تربة الباي التي كان يسكنها منذ عامين، لذا فقد راسل هذا الطالب السيد المقيم العام بتونس في رسالته بتاريخ 14 ديسمبر 1938م[2]، عبّر من خلالها عن رغبته في مواصلة دراسته، وعن عوزه وعدم مقدرته على الكراء خارج سكنى المدارس، في حين أن بعض الأغنياء والموظفين ساكنون بها، ويلتمس منه أن يطلب من شيخ الجامع أن يبقيه في بيته، أو أن تقدم له إعانة دولية لتغطية تكاليف الكراء[3].

وفي رسالة جماعية بتاريخ 24 ديسمبر 1938م من طرف 09 طلاب راسبين في شهادتي التطويع والتحصيل، من بينهم الطالب السوفي يوسف الأخضري، رفعوا من خلالها إلى الوزير الأكبر – الهادي الأخوة – شكواهم فيما يخص حرمانهم من منحة سكنى المدارس، ويطالبونه بالتدخل لمواصلة الدروس والسماح لهم بالمشاركة في الامتحانات القادمة[4].

وفي 24 جانفي 1939م رفع نفس الطالب شكواه إلى الأمين العام للحكومة التونسية ضد شيخ الجامع الأعظم، ويطلب التدخل لدى الشيخ لمنحه غرفته[5]، كما راسل في نفس

1- A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folio 30.

مراسلة من الشيخ صالح المالقي شيخ الجامع الأعظم إلى السيد الهادي الأخوة الوزير الأكبر بتاريخ 26 فيفري 1938م.

2– ينظر إلى الملحق رقم 22: **نص رسالة الطالب الزيتوني يوسف الأخضري الزقيمي إلى السيد المقيم العام بتونس.**

3- A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folio 88.

رسالة منالطالب الزيتوني يوسف الأخضري الزقيمي إلى السيد المقيم العام بتونس بتاريخ 14 ديسمبر 1938م

4 - A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folio 103.

رسالة من الطلبة الراسبين في امتحانات الجامع الأعظم إلى السيد الهادي الأخوة الوزير الأكبر بتاريخ 24ديسمبر 1938م.

5 - A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folio 06, **Lettre de Youssef Lakhdar Ezougaimi à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 24 Janvier 1939.

المطالب المقيم العام بتونس السيد " إيريك لابون " **(Eirik Labonne)** في مناسبتين، الأولى بتاريخ 08 فيفري، والثانية بتاريخ 23 فيفري 1939م، أكّد فيهما أن من حقه الحصول على السكن، كما ذكّر أنه فرنسي من الإقليم العسكري بوادي سوف[1]، وبين التاريخين السابقين، رفعت بدورها الإقامة العامة انشغالات الطالب إلى السيد محمد قاسم رئيس قسم الدولة في مراسلتها بتاريخ 16 فيفري 1939م من أجل معالجة وضعيته[2].

ويبدو أن مشكلة الطالب يوسف قد فرجت فيما بعد، حيث لاحظنا أن اسمه مسجل في قائمة أسماء التلامذة السوافة الذين يرغبون البقاء في الحاضرة وإحالتهم على الخيرية لتباشر تموينهم سنة 1943م، وهو في إطار تحضير شهادة العالمية[3].

وخلال الحرب العالمية الثانية عاش الطلبة الزيتونيون ظروفا أمنية ومادية صعبة، خاصة في ظل المواجهات العسكرية التي شهدتها تونس أواخر سنة 1942م وفي النصف الأول من سنة 1943م بين قوات المحور وقوات الحلفاء، فإلى غاية نوفمبر 1942م كان عدد الطلبة حوالي 03 آلاف طالب، ولكن بعد أولى عمليات القصف على الحاضرة تونس، شهد الجامع الأعظم عودة الكثير من الطلاب إلى ديارهم، وفي النصف الثاني من شهر ديسمبر تقلص العدد إلى حوالي 500 طالب كحد أقصى، من بين هؤلاء 450 طالبا هم من الطلبة الجزائريين أو من التونسيين خارج الحاضرة[4].

وفي هذا الصدد بلغ إلى مسامع المقيم العام أن عددا من الطلبة الجزائريين في الجامع الأعظم بتونس يجدون أنفسهم – نتيجة للأحداث– غير قادرين على تلقي الأموال من عائلاتهم لتغطية تكاليف التعليم والإعالة، لذا أعطى تعليماته للقيام بتعداد الطلبة المعنيين وفحص الظروف التي يمكن في ظلها تقديم المساعدة لهم، واقترح أن الحل الأكثر

1 - A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folios91, 104, **Lettres de Youssef Lakhdar Ezougaimi à Monsieur l'Ambassadeur Eirik Labonne Résident Général de France àTunis**, Tunis le 08 et 23 Février 1939.

2 - A.N.T, S D C 53 D 08/2, Folio 105, **Note de Monsieur l'Ambassadeur Eirik Labonne Résident Général de France à Tunis**, Tunis le 08 et 16 Février 1939.

3– ينظر الترتيب 19 من الجدول رقم : **قائمة أسماء التلامذة السوافة الذين يرغبون في إحالتهم على الخيرية لتباشر تموينهم.**

4- A.N.T, S D C 35 D 28, Folio103.

عقلانية هو الاعتماد على المؤسسات الإسلامية الخيرية كالحبوس على سبيل المثال، لتغطية مصاريف هؤلاء الشباب، والمبالغ المدفوعة على هذا النحو تسترد من الميزانية الجزائرية عندما تسمح الظروف بذلك[1].

وفي يوم 24 ديسمبر 1942م وافق المقيم العام على تسهيل وتشجيع عودة الطلاب التونسيين بالجامع الأعظم إلى ديارهم، وذلك بتوفير وسائل المواصلات ولو بأن يتم إعارة بعض الشاحنات لإعادة هؤلاء[2]، وهنا كانت فرصة لبعض الطلبة السوافة للعودة أيضا إلى ديارهم، خاصة مع وجود طلبة من الجريد التونسي، مما يضمن لهم وسائل نقل آمنة ومجانية في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها البلاد التونسية، وبتاريخ 11 جانفي 1943م تمّ إعداد جريدة في أسماء التلامذة الذين يرغبون في الرجوع إلى بلدانهم ضمت عدد 179 تلميذا، غالبيتهم من التونسيين، أما الجزائريين فهم 11 تلميذا فقط (10 سوافة وتلميذ واحد من مدينة جيجل)، حملت الجريدة أسماءهم وأرقام تسجيلهم ومشيخة الانتماء، والجدول الموالي يبيّن التلامذة السوافة الذين عبّروا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم:

اسم التلميذ	رقم التسجيل	اسم التلميذ	رقم التسجيل
المعراج بن محمد دربال	21.946	عبد القادر بن عمر الفرجاني	22.021
محمد الضيف بن الإمام	22.659	حني بن معمر بن الصغير	22.685
محمد الصادق بن العيد	22.620	محمود بن محمد القروي بن علي	21.947
الشريف محمد الطيب بن الإمام	22.627	محمد الطاهر بن محمد الصغير العلالي	21.950
كمال الدين بن محمد الأمين	22.622	حماني بن بلقاسم بن أحمد	20.323

الجدول رقم 59: قائمة التلامذة السوافة الذين يرغبون في الرجوع إلى وادي سوف سنة 1943م[3].

1 - A.N.T, S D C 35 D 28, Folio16, **Lettre deL'Amiral Esteva le Résident Général de France à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 05 Décembre 1942.
2 - A.N.T, S D C 35 D 28, Folio41,**Note pour Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement tunisiens**, Tunis le 24 Décembre 1942.
3 - A.N.T, S D C 35 D 28, Folios 31- 36, **Liste des étudiants qui désirent rentrer chez eux**, Tunis le 11 Janvier 1943.

أما بالنسبة للطلبة الذين فضّلوا البقاء بالحاضرة، فإن السلطات المعنية قد اتخذت إجراءات للتكفل بهؤلاء، فبتاريخ 14 جانفي 1943م دعا الوزير الأكبر إدارة جمعية الأوقاف إلى تقديم مبلغ 15 فرنكا في اليوم لكل طالب من طلاب الجامع الأعظم والمعاهد الدينية الأخرى الموجودة في تونس، وقد بلغت قيمة الإعانة من طرف الجمعية 1.350.010 فرنك، وبعد استئناف الاتصالات التي تسمح لهؤلاء الطلاب بتلقي الإعانات من والديهم، قامت الإدارة في شهر جويلية بتعليق الإعانة المالية وطالبت في الوقت نفسه باسترداد ذلك المبلغ إلى الجمعية[1].

وبهذه المناسبة تمّ إنشاء جريدة في أسماء التلامذة الذين يرغبون في إحالتهم على الخيرية لتباشر تموينهم، ضمت 544 تلميذا من الجزائريين والتونسيين وبعض الطرابلسية، وفيما يلي قائمة بأسماء التلامذة السوافة الذين عبّروا عن رغبتهم في إحالتهم على الخيرية لتباشر تموينهم:

الرقم	اسم التلميذ	عدد الدفتر	الطريقة	السنة	الرتبة
01	محمد الطاهر بن محمد الصغير العلالي	21.950	05	01	ثانوي
02	حني معمر بن الصغير	22.685	05	02	ابتدائي
03	إبراهيم بن سليمان كلكامي	20.965	03	02	ثانوي
04	عبد الحميد بن محمد بن السلمي	22.972	08	01	ابتدائي
05	محمد الضيف بن الإمام بن سعد	22.659	03	02	ابتدائي
06	المعراج محمد دربال	61.946	02	01	ثانوي
07	محمد الأمين ابن الشيخ الطاهر بن بلقاسم	23.046	08	01	ابتدائي
08	حماني بلقاسم بن أحمد	20.323	/	01	أدبي
09	عبد القادر بن عمر الفرجاني	22.061	05	02	ثانوي
10	الشريف محمد الطيب بن الإمام	22.627	06	01	ثانوي
11	محمود بن محمد القروي بن علي	21.947	05	01	ثانوي
12	إبراهيم بن العيد السوفي	19.613	05	01	ثانوي
13	الأخضر بن علي طليبة	19.236	07	04	ابتدائي

1 - A.N.T, S D C 35 D 28, Folio 79, **Note de le Ministre des Habous**, Tunis le 11 Juillet 1943.

14	كمال الدين بن محمد الأمين	22.622	05	03	ابتدائي
15	محمد الصادق بن العيد	22.620	04	03	ابتدائي
16	البشير بن أحمد الريغي	20.460	07	04	ابتدائي
17	عمر بن بوبكر بن شكيري	19.584	06	02	ثانوي
18	محمد العربي بن فرج خطرواي	21.039	01	04	ابتدائي
19	يوسف الأخضري الزقيمي	13.616	شرعي	01	العالمية
20	العيد بن الطاهر الأطرش	17.899	03	02	ثانوي
21	هبيته بن الجيلاني بن إبراهيم بن محمد	22.320	06	02	ابتدائي
22	حوري محمد العيد بن الطاهر	18.707	04	02	ثانوي
23	إبراهيم بن سليمان ميدقيه	20.648	04	01	ثانوي
24	ترعة الأمين بن أحمد بن علي بن أحمد	21.852	04	03	ابتدائي

الجدول رقم 60: قائمة أسماء التلامذة السوافة الذين يرغبون في إحالتهم على الخيرية لتباشر تموينهم[1]

إلا أن مبلغ الإعانة المالية لم يكن في مستوى تطلعات هؤلاء المحتاجين، لذا وفي يوم 22 جانفي 1943م رفع بعضهم نيابة عن باقي زملائهم إلى الوزير الأكبر محمد شنيق انشغالاتهم والظروف المادية والنفسية الصعبة التي يعيشونها خاصة بعدما انقطعت اتصالاتهم بذويهم الذين كانوا يعيلونهم ماديا ولتأثرهم كذلك بمقتل بعض زملائهم أثناء عودتهم جراء هذه الحرب، وكان من بين الواردة إمضاءاتهم في هذا الانشغال طلبة من وادي سوف؛ كالمعراج دربال، حوري محمد العيد، ومحمد بن العيد السوفي، وقد أضاف هؤلاء أن مبلغ 15 فرنكا الذي يتقاضاه التلميذ الزيتوني في اليوم من إدارة الأوقاف لا يفي بحاجياته الضرورية، وقدّموا بلغة الأرقام القيمة الأدنى لمصاريف اليوم الواحد التي هي كالآتي:

اللوازم اليومية	الزيت	الخبز	الوقد	الخضر
الثمن بالفرنك	05	04	05	08
المجموع	**22 فرنكا في اليوم**			

الجدول رقم61: الحد الأدنى من المصاريف اليومية للتلميذ الزيتوني سنة 1943م[1].

1- A.N.T, S D C 35 D 28, Folios 91- 95.

زد على ذلك المصاريف الأسبوعية التي منها حلق الشعر المقدر ثمنه بـ 07 فرنكات، والاستحمام بـ 12 فرنكا ومثلها الصابون وغيره مما يحتاجه التلميذ، لذلك هم يطالبون بزيادة قيمة الإعانة إلى 25 فرنكا في اليوم[2].

وحتى بعد انفراج الوضع السياسي والأمني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعذر على بعض الطلبة السوافة العودة إلى قراهم خلال العطل الصيفية بانتظام، وذلك بسبب تكلفة السفر الباهظة الثمن[3]، فكان لزاما عليهم الإقامة في مدارس السكنى، لكن في العطلة الصيفية لسنة 1952م تمّ إخراج 42 طالبا زيتونيا بالقوة بعدما امتنعوا عن الخروج من مدارس السكنى[4]،وفي سنة 1955م قررت إدارة المدارس الزيتونية عن طريق مديرها محمد الشاذلي النيفر غلق جميع المدارس كامل مدة العطلة الصيفية، حتى يتسنى لها إدخال الإصلاحات وعمليات الصيانة اللازمة، وبذلك تتجنب العراقيل التي تنتج عادة من بقاء بعض المدارس مفتوحة في وجه الطلبة الراغبين البقاء بالحاضرة في فصل الصيف، كما أن بعض المدارس أصبحت مقصدا لبعض الأشخاص الغرباء، زيادة عما يرتكب في هذه المدارس من الأعمال المنافية للآداب العامة ولمصالح الطلبة أنفسهم، إضافة إلى انعدام مبررات البقاء، لذا فإن الإدارة تستأذن الشيخ علي النيفر نائب شيخ الجامع الأعظم في تحقيق هذا الإجراء[5].

وفي رسالة جماعية محررة في شهر جويلية 1955م حملت إمضاءات 80 طالبا زيتونيا إلى السيد الوزير الأكبر الطاهر بن عمار، يشتكون ضد القائمين على نظام السكنى بالمدارس الزيتونية، الذين رفضوا إبقاء إحدى المدارس مفتوحة في العطلة الصيفية كما جرت

1- A.N.T, S D C 35 D 28, Folios 102, 104.

2- Loc. cit

3- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 116.

4- A.N.T, S D C 53 D 08/6, Folio 25. مراسلة من شيخ المدينة محمد الشاذلي حيدر إلى وزير الدولة الطيب بلخيرية بتاريخ 14 أوت 1952م.

5 - A.N.T, S D C 53 D 08/6, Folio 09.

رسالة من إدارة المدارس الزيتونية إلى علي النيفر نائب شيخ الجامع الأعظم بتاريخ 28 جوان 1955م.

العادة، بل وأخرجوهم بالقوة والغطرسة[1]، وفي هذا الصدد راسلت وزارة المؤسسات الإسلامية بتاريخ 24 جويلية 1955م السيد الطاهر بن عمار الوزير الأكبر رئيس مجلس الوزراء، يعلمه أن إدارة المدارس قد عينت المدرسة البادیسية لإقامة البعض من الطلبة المرخص لهم في السكنى مدة العطلة الصيفية لأعذار مقبولة، وتطالب منه بإصدار الإذن لإدارة مشيخة المدينة في إخراج الممتنعين الذين ليس لهم أعذار حسب الطرق المعمول بها في هذا الشأن[2]، وبعد يومين عبّرت وزارة المؤسسات الإسلامية إلى مدير المدارس عن تأييدها في تخصيص مدرسة واحدة يوضع فيها الطلبة الجزائريون خلال العطلة الصيفية، وهذا من أجل درء كل بوادر الفوضى وعدم الانقياد[3].

- **أصداء الإضرابات الزيتونية في كتابات بعض الطلبة السوافة:**

شهد جامع الزيتونة سنة 1933م إضراب الطلبة عن الدراسة احتجاجا على الفتوى التي أشيعت عن شيخ الجامع الشيخ الطاهر بن عاشور أنه أجاز التجنس بالجنسيات الأجنبية كالفرنسية، وكان من بين المطالب أن يرجع الشيخ في فتواه، وقد سمّي هذا العام بعام التجنيس، ورغم محاولات السلطات وشيخ الجامع فإن الامتحانات قطعت إلا من البعض قال فيهم الشيخ التليلي: « **ولم يقع أيّ امتحان معتبر اللهم إلا نفر قليل من مخلفات الماضي، نفر لا يعتبر لا في العير ولا في النفير، وإنما هو للإيراد والتصدير**[4]».

وبسبب الإضرابات تأجلت امتحانات موسم 1951م من شهر جوان إلى شهر أكتوبر ،وبحلول شهر جانفي 1952م شهدت السنة الدراسية اضطرابات جديدة بسبب تطور الأحداث السياسية من مظاهرات وإضرابات كان من ورائها الحزب الدستوري الجديد،كما

1 - A.N.T, S D C 53 D 08/6, Folio 08.

رسالة من بعض طلبة الجامع المعمور إلى الوزير الأكبر الطاهر بن عمار في شهر جويلية 1955م.

2 - A.N.T, S D C 53 D 08/6, Folio 11.

مراسلة وزارة المؤسسات الإسلامية إلى الوزير الأكبر الطاهر بن عماربتاريخ 24 جويلية1955م.

3 - A.N.T, S D C 53 D 08/6, Folio 05.

مراسلة وزارة المؤسسات الإسلامية إلى مدير المدارس بتاريخ 26 جويلية1955م.

4 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص ص 24 – 25.

تأجلت امتحانات جوان 1954م عدة مرات بسبب الاضطرابات والأحداث التي شهدتها الحياة السياسية التونسية، وكذلك المطالب الإصلاحية للطلبة الزيتونيين[1].

01 ج – الجمعيات الطلابية الزيتونية ذات الطابع السوفي:

شهدت البلاد التونسية انفراجا سياسيا منذ وصول المقيم العام الجديد "**أرمان قيون (Armand Guillon)**" في أواخر شهر أفريل 1936م، الذي أعلن عن إجراءات تحررية تمثلت في العفو عن الطلبة الزيتونيين الذين حوكموا قضائيا لقيامهم بمظاهرة يوم 23 فيفري 1936م، كما أفرج عن جميع الوطنيين المبعدين؛ كمحمود الماطري، الحبيب بورقيبة، الطاهر صفر، صالح بن يوسف، وغيرهم[2]، توّج هذا الانفراج بصدور أوامر علية من طرف أحمد باشا باي بتاريخ 06 أوت 1936م تعلقت بنظام الصحافة وفي تنظيم الاجتماعات العامة وعقد الجمعيات وما تعلق بالاحتفالات والمواكب والمظاهرات[3].

– ج1 – جمعية الشباب السوفي الزيتوني:

قبل التعريف بهذه الجمعية سنحاول تسليط الضوء على الظروف المحيطة بتأسيسها والتي ساهمت في ظهورها فيما بعد، وسنلخصها فيما يلي:

- مواكبة الطلبة الزيتونيين للتطورات السياسية والثقافية التي كانت تعيشها الجزائر وتونس، وانخراطهم في مختلف التشكيلات السياسية والجمعيات الثقافية والدينية[4].
- ميلاد عدة جمعيات ثقافية واجتماعية من بينها:

1– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 137 –173.

2– علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، مج 02، منشورات الجامعة التونسية، 1986م، ص ص 106 – 107.

3– الرائد الرسمي التونسي، **أوامر علية في نظام الصحافة؛ في تنظيم الاجتماعات العامة؛ فيما يتعلق بعقد الاجتماعات؛ فيما تعلق بالاحتفالات والمواكب والمظاهرات**، صحيفة رسمية تونسية صادرة عن الكتابة العامة للحكومة التونسية، ع 64، السنة 79، الثلاثاء 11 أوت 1936م، ص ص 01 – 11.

4– محمد السعيد عقيب، **جمعية الشباب السوفي الزيتوني**، مجلة البحوث والدراسات، ع 03، جامعة الوادي، جوان 2006، ص 64.

- " الجمعية الخيرية الإسلامية الجزائرية" كانت من أولى الجمعيات التي تخص الجزائريين بتونس، حيث منح لها الترخيص بالنشاط بموجب المرسوم الصادر في 15 أفريل 1913م، كان لها حق اللجوء المخصص للأيتام التونسيين والجزائريين في مدرسة سيدي يحيى السليماني الواقعة في درب الأصيل بالحاضرة،وبسبب الأزمات المالية الدائمة كانت غير قادرة على تلبية احتياجات جميع الجزائريين المحتاجين، فلم تستوعب هذه الجمعية أكثر من عشرة أشخاص: خمسة تونسيين وخمسة جزائريين، من بينهم واحد من قسنطينة واثنان من سطيف واثنان من وادي سوف، وبسبب عجزها المالي تخلت عن الأيتام الذين تمّ استيعابهم من طرف دار العجز، لهذا تم حلّها في شهر جوان 1935م[1].

- في حدود سنة 1933م تأسست " جمعية الطلبة الزيتونيين الجزائريين "، وانتخب مجلسها الإداري برئاسة المهدي البيجائي، وقد شارك الطالب محمد الحفناوي بن الأخضر السوفي في احتفالية مطلع السنة الدراسية 1933-1934م، الذي ألقى قصيدة بعنوان: " احتفال الطلبة الزيتونيين الجزائريين "[2] ، وفي يوم 06 نوفمبر 1936م تمّ تجديد مجلسها الإداري[3].

- في سنة 1934م تأسست "الجمعية العامة لمسلمي الجزائر الرعايا الفرنسيين في تونس".

- في سنة 1936م تأسست الرابطة العامة للمسلمين الجزائريين المتجنسين بالفرنسية والبعثة الجزائرية الزيتونية لجمعية العلماء[4].

1- Jamal Haggui, Les Algériens originaires du sud, op.cit. p 107.

2- أحمد مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج 01، ط 01، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 162 – 164.

3- جريدة البصائر، **جمعية الطلبة الجزائريين بتونس**،ع 44، س 01، 20 نوفمبر 1936م، ص 05.

4 - Jamal Haggui, Les Algériens originaires du sud, op.cit. pp 107 - 204.

- في شهر جانفي 1937م تأسست " جمعية الشبيبة الزيتونية " برئاسة الطالب الجزائري " حسن بن عيسى "[1]، كما تأسست في نفس السنة جمعية " ودادية المسلمين الجزائريين في تونس " برئاسة السيد " قاش الزين "[2].

- تزايد الطلبة السوافة بجامع الزيتونة بسبب ميولهم إلى التعليم الشرعي، وتشجيع الشيخ عبد الحميد ابن باديس الهجرة الطلابية، إضافة إلى تنامي الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي لدى الطلبة الذين احتكوا بغيرهم من طلاب البلاد التونسية والأقطار الأخرى[3].

- تأسيس بعض الجمعيات الزيتونية ذات الطابع الوطني المحلي، مثل الرابطة الثقافية لطلبة الجريد، الجمعية الزيتونية بالكاف، اللجنة الزيتونية الصفاقسية، الاتحاد الثقافي لعمل قابس، الشبيبة الزيتونية بتطاوين وغيرها[4]، إضافة إلى جمعية الاتحاد الصفاقسي الزيتوني التي تأسست في شهر مارس 1937م[5].

لذا كانت تلك الظروف مهيأة ومشجعة لتأسيس جمعية الشباب السوفي الزيتوني في شهر ماي 1937م من قبل مجموعة من الجزائريين من وادي سوف لمساعدة زملائهم الطلاب في الجامع الأعظم، لكن منحها الترخيص لم يكن بالأمر السهل، إذ تطلب الأمر إجراء المزيد من التحقيق حول طبيعة الجمعية واحتمالية انتساب أعضائها لأحد التيارات الوطنية، لذا تمّت الكثير من المراسلات بين المصالح الأمنية للتأكد من أن الجمعية ليس لها طابع سياسي.

وفي رسالة بتاريخ 28 أفريل 1937م من رئيس جهاز الأمن العام إلى رئيس أمن قسم مراقبة الدولةيزوده فيها بنسخة من النظام الأساسي لجمعية الشباب السوفي الزيتوني

1- خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون...**،المرجع السابق، ص 826.

2- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 10، دار البصائر، طبعة خاصة، الجزائر، 2007، ص 37.

3- محمد السعيد عقيب، **جمعية الشباب السوفي الزيتوني**، المرجع السابق، ص ص 63 – 64.

4- نفسه، ص 65.

5 – الحبيب الشعري (الكاتب العام)، جمعية الاتحاد الصفاقسي الزيتوني، الإرادة، ع 221، س 04، 12 مارس 1937م، ص 02.

التـي لازالـت قيـد التأسـيس، ويطلـب منـه إبـداء رأيـه وملاحظـاتهفي أقـرب وقـت ممكـن قبـل التأشير بالموافقة والقبول[1]، وبتاريخ 10 ماي 1937م رسالة أخرى منه إلى السيد مندوب الإدارة التونسيةيذكره بالمرسوم المؤرخ في 06 أوت 1936م المتعلق بقانون الجمعيات، وأن مؤسسي هذه الجمعية كلهم رعايا جزائريين[2]، وقد أعد رئيس جهاز الأمن العام تقريرا مفصلا يوم 25 حوان 1937م عن أعضاء الجمعية، حيث أشار أنه لا يبدو أن للأعضاء أي طابع سياسي[3]، وأرسل منه نسخة يوم 28 جوان 1937م تحمل معلومات إضافية عن أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية[4].

- **مقتطف من النظام الأساسي[5]:**

المـادة الأولـى: الهدف: هو تكوين روابط أخوية متينة بين أعضائها، ونشر العلم والفضائل، ودعم الطلاب المحتاجين من وادي سوف لتجاوز معاناتهم.

المادة الثانية: الجمعية تمنع تماما ممارسة أي مستوى من مستويات العمل السياسي.

المـادة الثالثـة: يتم اختيار الأعضاء النشطين من بين الطلاب الذين يحضرون الدروس بالجامع الأعظم، وسيتم اعتبار أي شخص آخر كعضو غير نشط.

المـادة السـابعة: يعتمد صندوق الجمعية على جمع التبرعات (24 فرنك سنويا) وأيضا على الهبات.

فمن خلال القانون الأساسي؛ فإن الجمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي، أي لا تحمل أي صبغة سياسية، كما أن الجمعية فتحت باب الاشتراك لجميع الفئات، وقد أكّد أبو القاسم سعد الله أنها ضمت العمال والطلبة[1].

1- A.N.T, S E C 509 D 252, Folio 02, **Lettre de leChef du Service de la Sécurité Générale à Monsieur le Chef du Contrôle de la Section d'Etat**, Tunis le 28 Avril 1937.

2 - A.N.T, S E C 509 D 252, Folio 01, **Lettre de le Chef du Service de la Sécurité Générale à Monsieur le Délégué à 1'Administration Tunisienne**, Tunis le 10 Mai 1937.

3 - A.N.T, S E C 509 D 252, Folio 05, **Note de le Chef du Service de la Sécurité Générale**, Tunis le 25 Juin 1937.

4 - A.N.T, S E C 509 D 252, Folio 04, **Lettre de le Chef du Service de la Sécurité Générale à Monsieur le Chef du Contrôle de la Section d'Etat** , Tunis le 28 Juin 1937.

5 – ينظر إلى الملحق رقم 23: **أعضاء جمعية الشباب الزيتوني السوفي ومقتطف من النظام الأساسي.**

- **المجلس الإداري للجمعية:** ضمّ العناصر التالية:

الصفة	الاسم الكامل	العمر	ملاحظات
رئيس الجمعية	عبد الرحمان بن أحمد بن لخضر	26 سنة	قدم إلى تونس سنة 1927م ليتابع دروسهبالجامع الأعظم،مقيم بـ 49 شارع عبد الوهاب بالمدرسة الحبيبية.
نائب الرئيس	محمود بن محمد بن أحمد المناعي	28 سنة	قدم إلى تونس في 23 ماي 1930م درس بالجامع الأعظم. عمل كسائق لترامواي تونس في سنة 1932م، حاليا هو تاجر زيوت.
الكاتب العام	مصباح بن الطيب	22 سنة	جاء إلى تونس لمتابعة الدروس بالجامع الأعظم، مقيم بمدرسة الهواء.
نائب الكاتب العام	العيد بن لطرش	22 سنة	قدم إلى تونس قبل بضع سنوات، يتابع دروسهبالجامع الأعظم.
أمين المال	عمر باري	35 سنة	أصله من قالمة، استقر في تونس منذ عشرين عاما، التحق بالمسجد الكبير حيث حصل على شهادة التطويع. يعمل حاليًا كتاجر للصوف،يقيم في 9 شارع الجليزي
نائب أمين المال	عبد الحق بن علي	22 سنة	قدم إلى تونس منذ عامين لمواصلة دراسته في الجامع الأعظم، توقف منذ الإضراب الأخير عن الالتحاق بهذه الجامع، يقيم في 9 شارع الجليزي.
عضو	يوسف بن إبراهيم	24 سنة	/
عضو	الطاهر علالي	23 سنة	/
عضو	البشير بن عثمان	28 سنة	/
عضو	محمد الصالح بن الطيب بن غزالة	29 سنة	/
عضو	عثمان بن أحمد بن إبراهيم	24 سنة	/
عضو	بلقاسم بن أحمد بن محمد	20 سنة	/

الجدول رقم62: أعضاء المجلس الإداري للجمعية[2].

ومن هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

1- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 10، المرجع السابق، ص 37.

2 - A.N.T, S E C 509 D 252, Folio 03, Echabab Essoufi Azzeitouni. Tunis le 12 Mai 1937.Et Folio 05, Note de le Chef du Service de la Sécurité Générale, Tunis le 25 Juin 1937.

- أن أغلبية مؤسسي الجمعية هم من الطلبة الذين يزاولون دروسهم بالجامع الأعظم، ماعدا نائب الرئيس وأمين المال اللذين أصبحا تاجرين، وهذا ما يعطي تنوعا ويضمن الدعم المالي والمعنوي للجمعية.

- كل أعضاء الجمعية هم مهاجرون سوافة ما عدا أمين المال عمر باري فهو من قالمة، ولربما كان اختياره أمينا للمال يرجع إلى أقدميته بالحاضرة (20 سنة)، ولكبر سنه (35 سنة).

وقد أفاد التقرير النهائي أن جميع أعضاء الجمعية ليس لهم انتماءات سياسية.

- **نشاطات جمعية الشباب السوفي الزيتوني:**

كان للجمعية عدة مساهمات وأعمال حققت من خلالها أهدافها المسطرة، يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- التكفل بمعاناة الطلبة الجزائريين وخصوصا السوافة منهم، وذلك بإيجاد الحلول المناسبة لانشغالاتهم ومشاكلهم.
- القيام بدورات تكوينية مكثفة للطلبة المقبلين على امتحانات شهادتي الأهلية والتحصيل، وذلك بمراجعة عددا من المواد المدروسة.
- إحياء بعض المناسبات الوطنية والدينية، مثل احتفالات المولد النبوي الشريف والهجرة النبوية، وذكرى وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس.
- إقامة المسابقات الثقافية الشعرية حول النهضة الإصلاحية والاجتماعية والثقافية، وإعداد الخطب المتنوعة وتعلّم إلقائها، وكانت هذه البرامج الثقافية تجلب عددا معتبرا من طلاب الجامع الأعظم.

1- خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون** ...، المرجع السابق، ص ص 831 – 832.

- مراقبة ومتابعة الطالب السوفي من الناحيتين الدراسية والأخلاقية ليكون جديرا بالاسم الذي يحمله.

- ج2 – جمعية الرابطة الثقافية القمارية:

كان السبب المباشر في تأسيس " جمعية الرابطة الثقافية القمارية" هو الظروف المادية الصعبة التي عاشها طلاب الجامع الأعظم بتونس الذين هم من أصول قمارية، كأزمة السكن والضيق المالي، لذا فقد نظّم المهاجرون القمارية المقيمون بتونس اجتماعا استثنائيا سنة 1946م، شكلوامن خلاله " جمعية الرابطة الثقافية القمارية"، وقدموا طلب اعتمادها إلى السيد مدير الأمن العام بتاريخ 31 أكتوبر 1946م من أجل المصادقة على قانونها الأساسي وإعطائهم الإذن للانطلاق في تطبيق برنامجها المتمثل في التكفل بانشغالات هؤلاء الطلبة وإيجاد أماكن كافية للسكن وتوفير الوسائل لجميع الطلاب المحتاجين من منطقة قمار[1].

ورغم وجود جمعية تخص الطلبة السوافة والمتمثلة في " **جمعية الشباب السوفي الزيتوني** "، إلا أن مهاجري قمار فضّلوا أن تكون لهم جمعية خاصة بهم، ومبررهم في ذلك أن عددهم كان الأكثر، كما ظهرت أطراف أخرى حاولت احتكار الجمعية السابقة[2].

وعلى عكس جمعية الشباب السوفي الزيتوني التي كان غالبية أعضاؤها من الطلبة؛ فإن الهيئة التنفيذية لجمعية الرابطة الثقافية القمارية تشكلت من 10 أعضاء من الموظفين والتجار كلهم مولودون في منطقة قمار، وقد اختارت الرابطة مقرها الاجتماعي في شارع الزاوية البكرية رقم 46، والجدول الموالي يضم الأعضاء المؤسسيين[3]:

1- A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 02, **Lettre de Comités Directeur de la Ligue Guemarien Intellectuel àMonsieur le Directeur de la Sécurité Publique** , Tunis le 31Octobre 1947.

2– عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ...**، المرجع السابق، ص 203.

3 – ينظر إلى الملحق رقم 24: **طلب اعتماد الرابطة الثقافية القمارية مع قائمة الأعضاء المؤسسين.**

الصفة	الاسم الكامل	تاريخ الازدياد	المهنة	العنوان الشخصي	ملاحظات
الرئيس	شكيري محمد بن بوبكر	1894م	عامل بالبلدية	شارع سيدي يونس رقم 10	متزوج
نائب الرئيس	ضاوي بشير بن صالح	1917م	محضر صيدلي	طريق روسطون رقم 20	أعزب، تقلد وسام نيشان الافتخار برتبة ضابط
الكاتب العام	شكيري مسعود بن بوبكر	1917م	تاجر	نهج القعادين رقم 96	أعزب
نائب الكاتب العام	عربية صالح بن إبراهيم	1918م	نائب المراقب الماليبشركة التراموای	شارع الزاوية البكرية رقم 46	متزوج
أمين المال	لزعر الحاج العيد بن إبراهيم	1885م	متقاعد من شركة الفلاحة والسكك الحديدية	نهج الجبل رقم 10	متزوج، تقلد وسام نيشان الافتخار برتبة فارس
نائب أمين المال	حوري العيد بن الطاهر	1917م	دون مهنة، محارب سابق (39-45)، معطوب حرب	شارع الزاوية البكرية رقم 46	عازب، منح ميدالية ووسام الحرب بنجمة فضية
مراقب أول	محلو علي بن عباس	1912م	حاجب	شارع سيدي العلاوي رقم 127	متزوج
مراقب ثاني	ياجور العزوزي بن علي	1902م	عامل يومي	نهج سوق السلاح رقم 31	أعزب
مساعد أول	زعيتر عمار بن قدور	1902م	عامل بشركة " شال " البترولية (Shell)	نهج الهناء رقم 47	متزوج
مساعد ثاني	شميعة العزوزي بن بوبكر	1907م	عامل في شركة البناء	شارع الزاوية البكرية رقم 46	متزوج

الجدول رقم63: الأعضاء المؤسسون لجمعية الرابطة الثقافية القمارية[1].

- **القانون الأساسي للرابطة[2]:**

تشكل القانون الأساسي للرابطة من 07 بنود احتوت في مجموعها على 34 مادة في 04 صفحات، وقد ضمّ البند الأول أهداف الرابطة التي لخصتها اللجنة التنفيذية في 04 نقاط أساسية:

1 -A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 02, **Lettre de Comités Directeur de la Ligue Guemarien** , Tunis le 31Octobre 1947.

2- ينظر إلى الملحق رقم 25: **القانون الأساسي للرابطة الثقافية القمارية.**

الهدف الأول: تشكلت الرابطة من أجل أن يرقى الطالب القماري إلى مستوى زملائه الطلبة الذين يزاولون تعليمهم العالي أخلاقيا وماديا وأدبيا واجتماعيا.

الهدف الثاني: برنامج هذه الرابطة هو الحصول بأموالها الخاصة على أماكن إقامة كافية لجميع الطلاب القمارية، إما عن طريق الشراء أو الإيجار أو الإنزال أو المباني الجديدة.

الهدف الثالث: الهدف من الرابطة هو إرضاء الطالب وأن يجد الأخير إمكانية متابعة دراسته دون القلق على مصيره الاجتماعي.

الهدف الرابع: الرابطة المذكورة لا تنضم إلى أي حزب سياسي مهما كان برنامجه، وتحترم الرابطة أي جمعية مرخص لها من قبل الحكومة ولا تضغط على أي جمعية لمساعدتها.

وقد كتب تحت شعار الرابطة في بطاقة الاشتراك عبارة " **لرفع مستوى الطالب** "، كما تمّ إدراج عبارة " **الرابطة النقابية القمارية** "، أما معلوم الاشتراك بالرابطة فقد تحدد بمبلغ 500 فرنك في السنة للعضو الشرفي، ومبلغ 100 فرنك سنويا للعضو العامل[1].

والجدول الموالي يبين أهمّ ما ورد في القانون الأساسي للجمعية:

البند	عنوانه	المواد	مقتطفات من القانون الأساسي
الأول	أهداف الرابطة	01 – 04	ينظر إلى الأهداف السابقة الذكر
الثاني	عضوية الرابطة	05 – 07	– تضم الرابطة أعضاء دائمون وأعضاء شرفيون، وأعضاء عاملون. – كل شخص مقبول من طرف المجلس ويقدم خدمات مميزة للرابطة يمكن أن يكون عضوا دائما. – مجلس الرابطة لا يقبل أي عضو نشط ليس من أصول قمارية. – كل قماري مقيم بتونس يمكنه المشاركة في المجلس بغض النظر عن وظيفته.

1– ينظر إلى الملحق رقم 26: **نموذج لبطاقة اشتراك في جمعية الرابطة الثقافية القمارية.**

الثالث	الإدارة	08 – 14	– يتم انتخاب الإدارة بالاقتراع العام في جمعية عامة لمدة عام واحد، تجري انتخابات مجلس الإدارة كل عام خلال شهر أكتوبر
الرابع	الإيرادات المالية	15 – 23	– تأتي الإيرادات المالية من الاشتراكات والمساهمات ، سواء في تونس أو الجزائر حيث يوجد مواطنو قرية قمار. – يتكون صندوق الرابطة من خمسة آلاف فرنك على الأقل وعشرة آلاف فرنك على الأكثر؛ ولا يحق لأمين المال الاحتفاظ بالمال عنده؛ بل يمكنه الاحتفاظ به في بنك يحدده المجلس.
الخامس	الاجتماعات	24– 27	– سيتم عقد اجتماعات الدعاية عن طريق دعوات شخصية أو عن طريق صوت الصحافة المحلية أو عن طريق رسالة (خطاب) دعوة.
السادس	الانضباط	28 – 29	– يجب على الرئيس التأكد من أن الأعضاء المنتخبين في مجلس الإدارة يضطلعون بشكل صارم وتفاني بالواجبات التي فرضوها على أنفسهم طواعية.
السابع	تعديل النظام الأساسي – الحل	30 – 34	– يمكن تعديل هذا النظام الأساسي بناءً على طلب السلطة ، أو طلب في جمعية عامة يقبله ثلاثة أرباع الأعضاء. – لا يمكن إعلان حل الرابطة إلا عن طريق جمعية عامة وبثلثي أعضاء الرابطة المقيمين في تونس. – يحظر إجراء أي مناقشة سياسية أو دينية.

الجدول رقم 64: أهم مقتطفات القانون الأساسي لجمعية الرابطة الثقافية القمارية[1]:

وقد توالت المراسلات بين المسؤولين بمدينة تونس حول الموافقة على تأسيس هذه الجمعية؛ فبتاريخ 14 جانفي 1947م عبّر مسؤول مدينة تونس في مراسلته إلى مدير الأجهزة الأمنية أنه موافق على تأسيس **الرابطة القمارية الثقافية** وعلى نظامها الأساسي[2].

وفي مراسلة 17 مارس 1947م من المدير العام للأمن إلى مفوض وزير الدولة يبلغه بأنه تلقى طلبا لموافقته اعتماد الرابطة، عملا بأحكام المادة 02 من المرسوم المؤرخ في 06 أوت 1936م، ويطلب رأيه بشأن كيفية المضي قدما في طلب الاعتراف القانوني بهذه المجموعة[3]، لكن هذا الأخير يبلغه بأنه ليس لديه رأي بشأن طلب تشكيل الرابطة الثقافية

1 -A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 01, le Statut de la Ligue Guemarien Intellectuel.
2- A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 03, **Note de chef de Région de Tunis à Monsieur le Directeur des Services de Sécurité à Tunis**, Tunis le 14 Janvier 1947.
3 - A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 06, **Lettre de le Directeur des Services de Sécurité à Monsieur le Délégué au Ministère d' Etat**, Tunis le 17 Mars 1947.

القمارية، لأن هذه القضية ليست ضمن اختصاص قسم الدولة، وهي في الواقع جمعية بين الجزائريين تهدف إلى مساعدة الطلاب من قرية قمار في الجزائر[1].

ومن بين الأنشطة التي قام بها أعضاء جمعية الرابطة القمارية الثقافية؛ هو قيام كاتبها العام " التجاني زغودة[2] " بنشر مقالا طويلا حول الحكم العسكري في منطقة وادي سوف وعن حكم القياد والأغوات من بينم آغا قمار في جريدة المغرب العربي بتاريخ 26 سبتمبر 1947م[3]، خلال دراسته بجامع الزيتونة بين سنتي 1945م و 1950م حيث تحصل على شهادة الأهلية بامتياز، وبعد تركه للدراسة بسبب حركة الإضرابات التي شلت الدراسة الزيتونية التحق بالجريدة الأسبوعية التونسية " الزهرة "، فكان محررا ومصححا لغويا[4]، إضافة إلى النشاط الذي كان له في الحزب الدستوري القديم ثم الجديد وفي جمعية صوت الطالب الزيتوني التونسية التي قادت حركة تجديدية في جامع الزيتونة، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية انظم إليها وأصبح يتبرع لها باعتباره صاحب مكتبة الفتح في سوق البلاط[5].

- **ج3 – الجمعية الخيرية السوفية الجزائرية:**

في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي عاشها المهاجرون السوافة وغيرهم في تونس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، استوحت ثلة طيبة منهم فكرة تأسيس هذه الجمعية من هدي حديث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القائل: " من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل " (رواه مسلم)، فحملوا هذا الأمر على الوجوب، وكوّنوا هذه الجمعية للمّ شمل فقرائهم ومدّ أيادي العون لهم وإبعادهم من مخالب المصائب والهلاك، وقد رأت الجمعية أن ترفع

1- A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 04, **Réponse de le Délégué au Ministère d' Etat à Monsieur le Directeur des Services de Sécurité**, Tunis le 14 Avril 1947.

2– لم يدرج اسم التجاني زغودة في قائمة الأعضاء المؤسسين (ينظر الجدول رقم 58)، ويبدو أنه انظم فيما بعد، حيث أكّد أبو القاسم سعد الله في موضع آخر ما يلي: «**جمعية الطلبة القماريين تولاها بعض الوقت التجاني زغودة الذي كان نشطا في الصحافة والسياسة التونسية**». ينظر: **منطلقات فكرية**،المرجع السابق، ص ص 113–114.

3– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 10، المرجع السابق، ص 37.

4 – البشير خلف، **الشيخ المرحوم التجاني زغودة**، موقع مدينة قمار على الرابط الالكتروني:https://guemar.org تاريخ الاطلاع 2022/02/13م.

5– أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 10، المرجع السابق، ص ص 37 – 38.

نداءها إلى أبناءها البررة على صفحات جريدة الأسبوع التونسية، ليلبوا دعوتها ويسدوا لها ما استطاعوا من قوة مادية أو معنوية، وقد تألف مكتبها من الأعضاء الواردة أسماءهم في الجدول الموالي[1]:

الصفة	الاسم الكامل
الرئيس	بلقاسم بن خالد كاري
نائبه	بلقاسم بن حسين
أمين المال	محمد الصالح بن حامد
نائبه	العروسي بن الأخضر
الكاتب العام	محمود بن محمد مناع

الصفة	الاسم الكامل
نائب الكاتب العام	محمد الصالح بن ليفي
المراقب العام	محمد بن بلقاسم ذياب
نائبه	عبد الرزاق بن أحمد
الأعضاء	خليفة بن البشير طليبة– محمد العيد شاوي – محمد الأخضر بن الحاج العيد – علي بن صالح محلو – محمد بن إبراهيم عرعار– العيد بن أحمد – الحاج محمد الصالح بن سالم – محمد بن عمار قريشي

الجدول رقم65: أعضاء مكتب الجمعية الخيرية السوفية الجزائرية بتونس سنة 1947م[2]:

ومن الملاحظ أن تعدد الجمعيات الطلابية التي أنشأها الطلبة الزيتونيون الجزائريون بتونس تمثل مؤشرا للانقسام والتفرقة ضد وحدة الصف، وضد العمل والنضال الوطني المشترك، وتصب في صالح أهداف المستعمر، وقد برّر سعد الله عن عدم قيامه بأي نشاطه داخل الجمعيات الطلابية السوفية قائلا: «**ولكني في داخل نفسي كنت أرى أن تجزئة الطلبة كان خطة خطيرة والدليل على ذلك أن طلبة سوف أنفسهم لم يؤلفوا جمعية واحدة.**»[3].

وقد ذكر الباحث جمال حقي أن الجمعيات الجزائرية في تونس كانت مصدرا للدعاية القومية، فأضافت إلى نشاطها الأساسي عملًا دينيًا ووطنيًا وقوميًا إسلاميًا بطريقة سرية إلى حدّ ما[4].

1– جريدة الأسبوع، " **جمعية خيرية سوفية جزائرية**"، جريدة جامعة تصدرها نخبة من الصحافيين التونسيين، المدير صاحب الامتياز نور الدين بن محمود، ع 79، س 02، الأحد 05 أكتوبر 1947م، تونس، ص 06.

2– الأسبوع، المصدر نفسه، ص 06.

3– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 114.

4- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 204.

01 د– مساهمة الطلبة السوافة في نشاط أو تأسيس جمعيات ثقافية أخرى:

- **المساهمة في نشاط " البعثة الجزائرية الزيتونية لجمعية العلماء ":**

حسب مراسلة من مدير الأجهزة الأمنية في تونس إلى الوزير الأكبر بالحكومة التونسية بتاريخ 29 ديسمبر 1949م، التي تشير إلى ظهور جمعية " البعثة الجزائرية الزيتونية لجمعية العلماء "، ويطلب رأيه في منح الاعتماد لها حسب طلبها وعملا بأحكام المادة 02 من المرسوم المؤرخ في 06 أوت 1936م[1]، وفي مراسلتين من هذا الأخير إلى شيخ المدينة وإلى شيخ الجامع الأعظم بتاريخ 15 فيفري 1950م، يعلمهما بتأسيس هذه البعثة[2].

وقد ترأس جمعية البعثة الزيتونية في البداية الطالب أحمد بوعروج، وبعد تخرجه وعودته إلى الجزائر ترك مسؤوليتها للطالب أبي القاسم سعد الله الذي لم يكن يرغب في التولية، ويقول في هذا الصدد: «... **وكنت أظن أن ذلك تكليف مؤقت فقط، ولكن الشيخ العربي التبسي نائب رئيس جمعية العلماء، كتب إليّ من الجزائر يعينني مسؤولا على جمعية البعثة، ولا أدري من أين عرف عني ولا من أعطاه اسمي، فأنا لم يسبق لي أن رأيته، ولا كاتبته، وليس لي طموح شخصي لهذه المسؤولية.**»، ورغم تقديمه رسالة اعتذار عبّر من خلالها عن طلب إعفائه من هذه المسؤولية، إلا أن الشيخ العربي التبسي أصرّ وبصرامة على اختياره لسعد الله الذي ترأس البعثة لمدة 03 سنوات[1].

ومنذ سنة 1952م أصبح الطالب سعد الله أبو القاسم مسؤولا عن جمعية البعثة التي كان مقرها في شارع عبد الوهاب، فأشرف على توديع أول بعثة جزائرية من خريجي معهد ابن باديس متجهة إلى العراق انطلاقا من مطار العوينة في أكتوبر 1952م، حيث ألقى فيهم قصيدة وأسدى لهم النصائح وحثهم على العلم والأخلاق والوطنية، وذكّرهم بأن الوطن

1- A.N.T, S E C 509 D 595, Folio 01, Lettre de le Directeur des Services de Sécurité à Monsieur le Premier Ministère du Gouvernement tunisiens, Tunis le 29 Octobre 1949.
2- A.N.T, S E C 509 D 595, Folios 02 - 03,
مراسلتان من الوزير الأكبر إلى شيخ المدينة وإلى شيخ الجامع الأعظم بتاريخ 15 فيفري 1950م.

في انتظار عودتهم مزودين بنور العلم من الشرق، ومن بين النشاطات التي أشرف عليها سعد الله ونظمها رفقة زملائه هو القيام بمحاضرات توجيهية يلقيها بعض شيوخ الزيتونة المدعوين في نادي البعثة، إضافة إلى المسابقات الثقافية كمسابقة " أملك في مستقبل بلادك" التي شارك فيها مجموعة من الطلبة الجزائريين من مختلف التيارات السياسية والإصلاحية، بتحكيم من بعض شيوخ الزيتونة كذلك[2].

وفي إطار نشاطات الجمعية قام سعد الله أيضا في شتاء سنة 1952م بزيارة لعدد من المدن الجزائرية رفقة رفاقه، فقاموا بتمثيل رواية " الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز "، واستطاعوا جمع تبرعات مالية للقيام بتغطية نشاطاتهم في تونس[3]، وكان من أهداف تلك النشاطات هو إتاحة الفرصة للطلبة لكي يعبروا عن طموحاتهم نحو بلادهم في وقت كان فيه المخاض السياسي يبشر بعهد الحرية للشعوب في آسيا وإفريقيا، وتحقيق التقارب والتواصل بين الطلبة والجالية الجزائرية[4]، كما عيّن علي شكيري مراقبا عاما في المكتب الإداري لجمعية الطلبة الجزائريين بتونس يوم 06 فيفري 1952م[5].

- **المساهمة في نشاط لجنة صوت الطالب الزيتوني:**

كان الطالب السوفي التجاني زغودة من بين الأعضاء الـ 16 المؤسسين للجنة صوت الطالب الزيتوني في الاجتماع المنعقد يوم 19 فيفري 1950م، وقد تمّ انتخابهم نظرا لما كان لهم من إشعاع في الأوساط الطلابية وأيضا لحيويتهم وحركيتهم منذ الأربعينيات[6].

1- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 140.

2- المرجع نفسه، ص ص 158 – 169.

3- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 10، المرجع السابق، ص 36.

4 – أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع نفسه، ص 170.

5- المنار، **تجديد جمعية الطلبة الجزائريين بتونس**، ع 17، الستة الأولى، الجزائر، 29 فيفري 1952م، ص 03

6- محمد ضيف الله، **لجنة صوت الطالب الزيتوني (1950 – 1956م)**، شهادة الكفاءة في البحث، إشراف: توفيق العيادي، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1987- 1988م، ص ص 32 – 37.

كما أن أربعة طلاب جزائريين اختيروا ضمن أعضاء البرلمان الزيتوني الذي يمثل مجموع نواب الأقسام على مستوى الوطني التونسي، الذي اجتمع للمرة الأولى يوم 10 أفريل 1950م، وتتمثل وظيفة البرلمان في تحديد الخطوط الكبرى لتوجيه المنظمة، وإفراز اللجنة المركزية لصوت الطالب الزيتوني، أما هؤلاء الطلبة فهم: العربي السعدوني ومصطفى المغربي من جمعية العلماء، والطالب العربي وقاسم زريق من حزب الشعب الجزائري[1].

- **المساهمة في نشاط" رابطة القلم الجديد ":**

في جانفي 1952م اشترك أبو القاسم سعد الله مع غيره من الأدباء في إنشاء " رابطة القلم الجديد "، فمن وادي سوف؛ الشاعر محمد العيد خطراوي، والقصاص محمد علي كرام السوفي، والناقد الجنيدي خليفة الذي تولى رئاستها سنة 1954م قبل إلقاء القبض عليه، ومن التونسيين؛ الشاذلي زوكار ومنور صمادح ومحمد الشابي، ونور الدين صمود، اهتمت الرابطة بالشعر الجديد والنقد الحديث، ومقابل الطموح السياسي لأعضائها فقد ربطت بين الأدب والحياة والوطنية، وكان شعارها " **نريد أدبا تريده الحياة** "[2].

وقد نشر سعد الله بعض مقالاته وقصائده باسمه مع عبارة "عضو رابطة القلم الجديد"، في جرائد تونسية وجزائرية كالمعارف والبصائر التي نشر فيها مقال " أرض الملاحم" وفي مجلة الآداب البيروتية التي نشر فيها لأول مرة مقالا بعنوان " في طريق إلياذة جزائرية؛ أرض الملاحم"، التي تنبأ فيها بوقوع ملحمة الثورة[3]، ويذكر سعد الله أنه بم يكن لهذه الرابطة قانون أساسي ولا مقر رسمي، وإنما هي صحبة الأدب والشعر واجتماع الظرف والألفة[4].

1- محمد ضيف الله، المرجع السابق، ص 38.

2 – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 10، المرجع السابق، ص 38.

3 – أبو القاسم سعد الله، "**في طريق إلياذة جزائرية؛ أرض الملاحم**"، الآداب، ع 04، س 02، مجلة شهرية تعنى بشؤون الفكر، دار العلم للملايين، بيروت، أفريل 1954م، ص ص 51 – 52.

4 – أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، المرجع السابق، ص ص 185 – 186.

وأبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 45.

02- التعليم في الجنوب الغربي التونسي:

- في قرى الحوض المنجمي:

كان العمال السوافة وغيرهم من العمال المغاربة يعتمدون بدرجة أولى على التعليم العربي القرآني الذي يرتكز على تعلم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم، لذلك سعى أهالي الأحياء العربية في القرى المنجمية إلى الاهتمام ببناء المساجد والكتاتيب، وتعيين أئمة ومقيمين ومعلمي قرآن[1]، وقد ساهمت شركة صفاقس قفصة بتخصيص مبالغ مالية كمنح للمؤدبين، مع إكمال بقية الراتب من طرف الأولياء، كما قامت شركة جبل المظيلة ببناء مدرستين للتعليم القرآني لأبناء العمال تضم المدرسة الأولى 35 طفلا، وتضم المدرسة الثانية 30 طفلا[2].

وقد دأب الأولياء المقاطعون للتعليم الفرنسي على إرسال أبنائهم الذين أتموا تعليمهم الأولي بالكتاتيب إلى جامع الزيتونة بالحاضرة أو إلى أحد فروعه القريبة من قرى الحوض المنجمي في قفصة أو في توزر، مثلما فعل والد مسعود بن علي الذي رفض التحاق ابنه (مسعود) بالمدرسة الفرنسية بالرديف وأدخله الكتّاب،حيث تعلم على يد كل من الشيخين المهاجرين السوفيين عمارة ميعادي ومحمد بقاص، ولما أتمّ حفظ القرآن الكريم التحق بمدرسة توزر الثانوية الملحقة بجامع الزيتونة سنة 1955م[3].

ومن معلمي القرآن نذكر الطالب العربي قمودي الذي درّس في الكتّاب بالمتلوي سنة 1952م قبل أن يغادر إلى منطقة الرديف[4]، كذلك الأخوان لخضر وعبد الحفيظ بالقط

1- حمد بحري، المقابلة السابقة.

2 -Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien...**op. cit. p 45.

3- مسعود بن علي، **مسيرتي خلال مرحلتي التحرير والبناء**، المصدر السابق، ص ص16 – 40.

4- مقابلة مع (أستاذ التاريخ الوسيط) العيد غزالة بتاريخ 21 مارس 2019م بمدينة تونس، استقى المعلومة عن والده محمود بمدينة توزر.

بالمتلوي أيضا، ومن معلمي الرديف محمد الكبير خالدي وعبد الكريم حويذق الذي تولى إمامة مسجد الرديف[1].

أما بالنسبة للتعليم الرسمي، فقد حرصت الشركات المنجمية على إنشاء مدارس مخصصة لأبناء الأوروبيين فقط في الحي الأوروبي، ففي منجم المتلوي مثلا افتتحت أول مدرسة لأبناء الأوروبيين منذ سنة 1902م، لكن بناء مدرسة لأبناء العمال العرب تأخر إلى غاية سنة 1926م حيث استقبلت في أول افتتاح لها 95 طفلا من أبناء العمال[2]،أما في منجم الرديف؛ فقد كانت هناك مدرسة خاصة في الحي الأوروبي يستخدمها الأوروبيون وحدهم، وفي الأحياء العربية اضطرت الشركة بعد العديد من الجهود التي بذلتها النقابات العمالية إلى بناء مدرسة فرنسية – عربية لا يحضرها الأطفال الأوروبيون تشرف عليها الحكومة التونسية، لكنها كانت مزدحمة؛ 05 مدرسين لكل 20.000 نسمة و650 طالبًا،فكان على العمال العرب إرسال أطفالهم الأكبر سنًا إلى كليات صفاقس أو مدينة تونس، لكن من الواضح أنهم لا يملكون إعانة مالية كافية لذلك[3].

وفي أم العرائس اشتغل المهاجر الأزهاري عوينات بن الضيف مدرسا بالمدرسة الحرة من الحي الجزائري من سنة 1954م إلى سنة 1960م[4]، قبل أن يلتحق كمدرس بالمدرسة الابتدائية القديمة " ابن الشباط " في توزر بداية من شهر نوفمبر 1960م إلى غاية شهر جوان 1962م[5].

وقد كشفت شركة فوسفاط قفصة عن عدد المعلمين (المؤدبين) السوافة وغيرهم من الذين تتكفل بتقديم منح مالية لهم في المراكز المنجمية الثلاث خلال الفترة 1932م – 1945م:

1– حمد بحري، المقابلة السابقة.

2– محمد عمار شعابنية، **قصة الفسفاط...**، المرجع السابق، ص 122.

3-Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien**...op. cit. p 57.

4 – شهادة إدارية سلمت إلى المعني بتاريخ 30 نوفمبر 1964م بأم العرائس (لدي نسخة منها).

5– شهادة إدارية سلمت إلى المعني بتاريخ 07 ديسمبر 1964م (لدي نسخة منها).

السنوات	1932م	1936م	1937م	1942م	1944م	1945م
منجم المتلوي	/	مؤدب سوفي من بين 08	/	/	/	/
منجم الرديف	03 سوافة من 07	03 سوافة من 08	03 سوافة من 06	/	مؤدب سوفي من بين 05	/
منجم أم العرائس	/	مؤدب سوفي من بين 03	/	/	/	مؤدب سوفي من بين 04

الجدول رقم 66: عدد المؤدبين السوافة بمراكز صفاقس قفصة[1]:

يلاحظ من هذا الجدول مدى اهتمام الشركة بتنوع المؤدبين حسب تركيبة النسيج الاجتماعي للعمال العرب (سوافة، توانسة، طرابلسية)، إضافة إلى أهمية منجم الرديف مقارنة بباقي المنجمين.

كما خصصت الشركة منحا مالية شهرية للمؤدبين، شهدت زيادات معتبرة خلال الفترة 1927م – 1952م نوضحها كما يلي:

السنوات	1927م	1929م	1936م	1937م	1944م	1945م	1946م	1948م	1952م
المنحة بالفرنكفي الشهر	120 – 150			200 – 350	250	250 – 350	350 – 500	400	1000

الجدول رقم 67: المنح المالية المقدمة للمؤدبين بمراكز صفاقس قفصة[2].

يلاحظ من الجدول التزايد المطرد للمنح المالية مع تقدم الزمن، خاصة خلال الفترة 48- 1952م حيث بلغت الزيادة نسبة 250 %.

- **في باقي المناطق:**

من بين التلاميذ الذين في زاولوا تعليمهم الرسمي في منطقة توزر نذكر التلميذ عبد العزيز عوينات الذي تابع دراسته بانتظام في القسم الثالث أثناء السنة الدراسة 61 – 1962م واستطاع النجاح والانتقال إلى القسم الرابع[3].

1- حفيظ طبابي، **عمال مناجم قفصة**، المرجع السابق، ص 75.

2- المرجع نفسه، ص 75.

3- ينظر إلى الملحق رقم 27: **شهادة مدرسية للتلميذ عبد العزيز عوينات بمدرسة توزر.**

وفي زاوية سيدي إبراهيم بمنطقة نفطة زاول الحسين حمادي تعليمه القرآني، وهناك أتم حفظ القرآن الكريم كاملا خلال الفترة (1911 – 1918م)[1]، ثم خاض تجربة أولية للإمامة والتعليم القرآني من سنة 1918م إلى سنة 1928م عند عائلة أولاد العمامي بقرية المكناسي الواقعة بسيدي بوزيد لمساعدة نفسه وعائلته على شظف العيش، ليقرّر فيما بعد الالتحاق بجامع الزيتونة ابتداء من سنة 1928م إلى غاية سنة 1933م[2].

ثالثا: إسهامات المهاجرين السوافة في الحركة الوطنية التونسية:

على نقيض منطقة وادي سوف ذات الحكم العسكري؛ فقد وجد الطلبة المهاجرون في الحاضرة تونس حركة علمية وفكرية وأدبية مزدهرة، فإضافة إلى علوم جامع الزيتونة، كانت الدروس العصرية في الخلدونية والصادقية ترفد دروس الزيتونة التقليدية، والحركة الطلابية المطالبة بالتجديد والتغيير قد أنعشت جامع الزيتونة وأخذت بعدا إصلاحيا وسياسيا قويا، وتطورت الصحافة المحلية وتنوعت بين الاتجاهين الديني والسياسي، الجديد والقديم، والمحلي والقومي، والحركة الوطنية التونسية في أوج نشاطها حتى بعد انقسام الحزب الحر إلى قديم وجديد[3]، وقد أكّد أبو القاسم سعد الله أن جامع الزيتونة كان وسطا مناسبا للطلبة للخوض في المواضيع السياسية المحلية والإقليمية التي تخص العرب والمسلمين وحتى السياسات العالمية[4]، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا السّياق إبراز مساهمات الطلبة السوافة في هذا الجانب.

01– إسهامات المهاجرين السوافة في الحياة السياسية التونسية:

1 – محمد الصالح بن علي، **الشيخ الحسين حمادي حياة علم وكفاح**، ط01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م، ص ص 39 – 40.

2 – محمد السعيد عقيب، **الشيخ الحسين حمادي ونشاطه التعليمي في تونس ووادي سوف**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م، ص ص 03 – 04

3 – أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، المرجع السابق، ص 202.

4 – أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 144.

وجد المهاجرون السوافة في البلاد التونسية وعلى الخصوص في الحاضرة تونس مناخا سياسيا ملائما مقارنة بما هو عليه في الجزائر على وجه العموم وفي وادي سوف التي كانت تتخبط تحت وطأة الحكم العسكري على وجه الخصوص، فدأب أولئك إلى خوض غمار النضال السياسي التونسي إيمانا منهم بالبعد المغاربي لمطالب الحركات الوطنية المغاربية؛ لذلك لم يفوتوا الفرصة في المشاركة في أغلب الفعاليات السياسية التي شهدتها البلاد التونسية، ولا يجب أن نغيّب في هذا الصدد الدور الذي لعبه جامع الزيتونة – مثلما أشار " آلان مسعودي "– في غرس المبادئ الوطنية والقومية في نفوس الجزائريين والتونسيين، الشيء الذي سهل توسع حركة التحرر الوطني في جميع أنحاء المغرب العربي، الذي ذكر: « **شيئا فشيئا؛ كان الطلاب الجزائريون يظهرون تمسكهم بالقضية الجزائرية دون الخروج عن الوسط الاجتماعي والسياسي التونسي، وقد ذكر تقرير صادر عن المراقب المدني في توزر انتماء 52 طالبا من جامع الزيتونة من وادي سوف وتبسة وبريكة إلى الحزب الدستوري التونسي الجديد**[1]»

وفيما يلي سنعرض أهم إسهامات المهاجرين السوافة في الحياة السياسية التونسية، إضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الفرنسية لمراقبة وتتبع المشبوهين منهم على حدّ تعبيرهم:

①– مشاركة المهاجرين السوافة:

أ– في أحداث الزلاج:

في يوم 26 سبتمبر 1911م تقدمت بلدية تونس إلى المحكمة العقارية بطلب تسجيل أرض مقبرة الجلاز في السجلّ العقاري، وبالتالي تحويل ملكيتها إلى السلطات الفرنسية بدلا من بقائها ضمن أملاك الأوقاف الإسلامية، وبعد حصولها على الموافقة أعلنت البلدية أن يوم 07 نوفمبر 1911م هو تاريخ القيام بعملية المسح والتسجيل، وأمام احتجاج ورفض

1- Alain Messaoudi, **Une dimension juridique**, op. cit. p 300.

المسلمين وقعت مواجهات دامية بين المحتجين وقوات الأمن التي أطلقت عليهم الرصاص فتساقط عدد من القتلى والجرحى[1]، وقد شاركت في هذه الأحداث أيضا الجاليات العربية المسلمة المستقرة بتونس، خاصة الجزائريون الذين يشكلون الأغلبية منهم، إضافة إلى الليبيين، ومهاجري المغرب الأقصى والبعض القليل من المصريين والسودانيين[2]، وفي أعقاب الاحتجاجات اعتقلت السلطات الاستعمارية 827 شخصا، منهم 60 جزائريا، وتم إبعاد 17 مهاجرا سوفيا[3].

هؤلاء المهاجرون السوافة – الـ 17 – الذين شاركوا في الأحداث تمّ سجنهم أولا في السجن المدني بالحاضرة[4]، لتتم إعادتهم قسريا إلى وادي سوف وهم[5]:

01- علي بن الصادق بن عمر البالغ من العمر 22 سنة، عامل يومي،حلّ بالحاضرة منذ سنة 1904م.

02- محمد بن أحمد بن عباس؛ 30سنة، عامل يومي، قدم رفقة والده منذ سنة 1896م.

03- عمر بن عبيد بن الحاج طليبة، 24 سنة، عامل في الميناء، قدم إلى تونس منذ سنة 1904م دون جواز سفر.

04- محمد بن علي بوبكر، 40 سنة، بائع الخضار والفاكهة، قدم إلى الحاضرة منذ سنة 1897م رفقة الصادق بن محمد العيد شيخ الزاوية التجانية بوادي سوف.

05- معمر بن سليمان بن الحاج بلقاسم؛ 21 سنة، عامل يومي، قدم إلى تونس منذ 09 أشهر دون جواز سفر.

1- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 45 – 46.

2- A.N.T., S E, C 550, D 16.**Evénement du 07 Novembre 1911 à Tunis.**

3- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 155 .

4 – كان هؤلاء الـ 17 المبعدين من ضمن قائمة مطولة ضمّت 35 معتقلا سوفيا. ينظر:

- A.N.T., S E, C 550, D 16, S/dos.16/6, Folio 14, **Liste Des Algériens de Oued Souf.**

5-A.N.T., S E, C 550, D 16, S/dos.16/6, Folio 116, **Algériens de l'Oued Souf et autres, Note pour la Section d'Etat**, Tunis le 11 décembre 1911.

06– العيد بن عبد الله بن دنوب ؛ 20 سنة، بائع المياه، قدم رفقة والده إلى الحاضرة منذ سنة 1905م[1].

07– محمد بن العيد بن منصور؛ 20 سنة، عامل يومي، قدم إلى تونس رفقة والده منذ 08 أشهر دون جواز سفر.

08– صالح بن سعد بن إبراهيم؛ 20 سنة، عامل يومي، قدم إلى تونس منذ سنة 1908م، له جواز سفر غير مصادق عليه من طرف المراقب المدني وجد في مخزن الطاهر بن الشامي.

09– محمد العيد بن بلقاسم؛ 46 سنة، ناقل المياه، في الحاضرة منذ سنة 1909م، له جواز سفر مؤشر من طرف المراقب المدني.

10– عمار بن المنفي السابق (محمد العيد بن بلقاسم)، 11 سنة.

11– الصغير بن الحاج عاشور بن تيتي؛ 18 سنة، عامل يومي، قدم إلى تونسمنذ سنة 1907م رفقة المسمى محمد زرود (حاليا في بنزرت) وعلي بن الحمادي.

12– العيد بن منصور بن منصور؛ 50 سنة، ناقل مياه، ليس له جواز سفر.

13– محمد الصالح بن علي بن لخضر، 16 سنة، ملمع الأحذية، قدم إلى تونس رفقة والده منذ عام ونصف دون جواز سفر.

14– علي بن محمد تريعة؛ 17 سنة، عامل يومي، في الحاضرة منذ سنة 1909م، ليس له جواز سفر، نادل في مقهى محمد العكرمي.

15– عية بن علي بن أحمد، 18 سنة، عامل يومي، قدم في فصل الربيع الأخير، يملك جواز سفر.

1 -A.N.T., S E, C 550, D 16, S/dos.16/6, Folio 116, **Algériens de l'Oued Souf et autres, Note pourla Section d'Etat**, Tunis le 11 décembre 1911.

16- مشري بن علي بن مشري، 20 سنة، عامل يومي، في الحاضرة منذ سنة 1905م، له جواز سفرمنتهي الصلاحية.

17- بلقاسم بن علي بن أحمد؛ 23 سنة، قدم في فصل الربيع الأخير، يملك جواز سفر مصادق عليه من طرف المراقب المدني[1].

ومن جهة أخرى فقد تمّ سجن مجموعة أخرى من المشاركين في حوادث الزلاج، ليتم فيما بعد ترحيلهم إلى موطنهم الأصلي، وكان من بين هؤلاء علي بن حسن السوفي[2]، كما تواصلت معاناة بعض المهاجرين بسبب أحداث الزلاج إلى غاية سنة 1912م، حيث استمر سجن محمد بن أحمد السوفي رفقة 07 تونسيين قرابة 04 أشهر، وقد طالب أهالي المعتقلين في رسالتهم إلى الوزير الأكبر" يوسف جعيط " بإطلاق سراح أبنائهم الذين سجنوا من غير حجة[3].

لكنه يبدو من خلال التقارير الأمنية لسلطات الحماية أن بعض المهاجرين السوافة لم يمتثلوا لأمر النفي؛ مثلما هو حال المهاجر صالح بن عبد القادر دادي السوفي المولود خلال عام 1878م بوادي سوف، هذا الشخص الذي اعتقل في يوم09 من شهر نوفمبر 1911م خلال إحدى المداهمات التي نفذت في أعقاب اضطرابات الجلاز، أعيد بموجب مرسوم إقامي مؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 1911م إلى الجزائر ضمن قافلة من السجناء، لكنه عاد إلى تونس دون تصريح، وحكم عليه يوم 20 أفريل 1912م من قبل المحكمة الجنائية بالسجن لمدة 15 يوما لانتهاكه أمر الطرد.

1-A.N.T., S E, C 550, D 16, S/dos.16/6, Folio 116, op. cit.

2 - A.N.T., S A, C 208, D 01,1911.

مراسلات تتعلق بسجن عمر بن محمد البكوش وعلي بن أحمد المعلول وعلي بنحسن السوفي وحسين بن محمد التومي سنة 1911م وإلزامهم بالإقامة بموطنهم الأصلي بتهمة المشاركة في حوادث الزلاج.

3- A.N.T., S E, C 550, D 16, S/dos.16/6, Folio 148, Tunis le 05 Mars 1912.

وقد أضاف التقرير أن المهاجر صالح ترك زوجته وأطفاله الذين تتراوح أعمارهم بين 05 و07 سنوات في تونس العاصمة، لخلق ذريعة للعودة إلى هذه المدينة، وكان متواجدًا في تونس منذ عدة سنوات واشتغل كعامل يومي في الميناء[1].

أما زوجته حليمة بنت بلقاسم حمية فإنها تقدمت لدى القسم الأول بالوزارة الكبرى بطلب العفو عن زوجها، والسماح له بالرجوع إلى الحاضرة بعد غيابه عنها قرابة 04 أعوام، حيث أدلت بأنها زوجها ليست له سوابق توجب إبعاده، وأنها امرأة فقيرة الحال ولها ابنان صغيران، وقد ساءت حالتهم لعدم وجود من يعولهم[2]، وقد ختمت السلطات الأمنية تقريرها بأنه لم يتم تصنيف وتقييم المتهم صالح بشكل سيئ[3].

إضافة إلى أحداث الزلاج، فقد شارك المهاجرون السوافة في أحداث الترامواي سنة 1912م[4].

ب – انخراط المهاجرين السوافة في حركة الشباب التونسي:

في سنة 1907م تأسست حركة تونس الفتاة كأول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار الفرنسي في تونس، بقيادة علي باش حانبه، الشيخ عبد العزيز الثعالبي، ومحمد باش حانبه، فأنشأت جريدة " التونسي" أعلنت من خلالها عن برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وانظم أغلب الشباب إلى هذه الحركة وساندها الشعب التونسي وتضامن معها[5]، فكان للمهاجرين الجزائريين حضورهم أيضا، حيث كشفت وثائق الأرشيف الوطني

1- A.N.T., S E, C 550, D 16, S/dos.16/6, Folio 192, **Note pour la Section d'Etat**, Tunis le 16 Février 1916.
2- A.N.T., S E, C 550, D 16, S/dos.16/6, Folio 194, Tunis le 05 Février 1916.
3- A.N.T., S E, C 550, D 16, S/dos.16/6, Folio 192, op.cit.
4- بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس**، المرجع السابق، ص 115.
5- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 39 – 40.

التونسي المتعلقة بالحركة الوطنية وبالأشخاص المشبوهين انتماء ونشاط العديد منهم في حركة الشباب التونسي[1].

ومن بين المهاجرين السوافة الذين كانت لهم صلات بالحركة نذكر؛ شيخ السوافة علي بن سلطان الذي أفاد تقرير أمني بتاريخ 05 أوت 1917م أنّه مناهض لفرنسا، كما أنه مسخر من قبل حزب تركيا الفتاة بتنفيذ دعاية انتفاضة ضد فرنسا. أما ابنه محمد الذي يعمل لدى إدارة الحبوس في تونس، فإنه على اتصال وثيق مع السياسي التونسي بن عيادالذي يعرفه في دائرتهم في شارع باب الجديد رقم 49. وقد يكون من المفيد الإبلاغ عن تصرفات علي بن سلطان إلى المكتب العربي في وادي سوف[2].

كما أكّد تقرير المقيم العام سنة 1919م بأن شيخ السوافة ابن سلطانوابنه محمد الموظف في إدارة الأوقاف لهما اتصالات وعلاقات مشبوهة بحركة الشباب التونسي[3]، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لشيخ السوافة الآخر أحمد بن محمد بن سعد المؤيد للأتراك وابنه، حيث كانا سنة 1919م تحت مراقبة الإقامة العامة نظرا لعلاقاتهما بنشطاء " حركة الشباب التونسي"[4].

كذلك محمد بن عمر بن أحمد السوفي وابنه صالح اللذين هما أيضا تحت المراقبة الأمنية سنة 1919م بسبب انتمائهما إلى حركة الشباب التونسي، حيث أفاد تقرير مسؤول الأمن العام إلى المقيم العام بتونس أن محمد بن عمر أعلن مرات عديدة في عدة اجتماعات أنه يأمل في أن تعود تونس والجزائر قريباً إلى الحكم التركي، وهو يدافع عن هذا الاتجاه بشكل كامل[5].

1- Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 149 .
2- A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 39, Tunis le 05 Aout 1917.
3 -A.N.T, S A C 01 D 14/2, Folio 24, **Lettres de Le Contrôleur Civil à Tunis à Monsieur le Résident Générale**, Tunis le 21 Mai 1919,
4- Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunisie…** op.cit., pp 118 - 149 .
5- A.N.T., S.E, C.550, D.30/15, Folio 01,**Note du Commissaire spéciale de la Sûreté Publiqueà Monsieur le Résident Généralede la France à Tunis**, Tunis le 27 octobre 1919.

ج – انخراطهم في الأحزاب السياسية التونسية:

إن الانتماء إلى أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية تونسية ليس بغريب عن المهاجرين الجزائريين المقيمين بالبلاد التونسية؛ الذين أسهموا بشكل فعال في تطور الحركة الوطنية التونسية منذ بداية العشرينيات من القرن العشرين[1]، كما أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أفرزت مناخا سياسيا جديدا، تبلور من خلاله النضال المغاربي المشترك خاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي ثم لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، وأن انتماء هؤلاء إلى مختلف التنظيمات السياسية والنقابية التونسية سيجنبهم التصادم والمواجهة مع التونسيين، الذين أصبحوا يرون الجزائريين منذ أحداث جوان 1937م كمنافسين لهم خصوصا على الساحة الاقتصادية، وسيشكل في المستقبل غطاء أمنيا لجميع أنشطتهم السياسية داخل خلايا جبهة وجيش التحرير الوطنيين بالبلاد التونسية، خاصة وإذا علمنا أن البعض قد انخرط في الحزب الدستوري الجديد إلا بعد انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني.

ج01– في الحزب الحر الدستوري القديم:

أفاد تقرير مصالح الأمن بحلق الوادي بتاريخ 22 أفريل 1922م أن اجتماعات أعضاء الحزب الدستوري التونسي كانت تعقد منذ بعض الوقت في مقر بنهج فينيقيا في بناية تابعة **لمحمد بن الحاج علي بن الحاج محمد السوفي، المعروف بـ "بن عمار"**، وهو

---

1 – من هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

– الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1920م رفقة أعضاء جزائريين فاعلين من بينهم صالح بن يحي؛ الطيب بن عيسى؛ أحمد توفيق المدني؛ عبد الرحمان اليعلاوي؛ عبد السلام القلي...

– حسن قلاتي مؤسس الحزب الإصلاحي سنة 1921م.

– حسن النوري أحد الأعضاء النشيطين في الحزب الدستوري الجديد (شعبة بنزرت)والذي لعب دورا كبيرا في إنجاح مؤتمر قصر هلال يوم 02 مارس 1934م.

– الجباري محمد العيد الذي أشرف على إدارة جريدة العمل التونسية لسان حال الحزب الدستوري الجديد.

للتوسع أكثر في هذا الجانب ينظر: خير الدين شترة، **مساهمات جزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية من مطلع القرن العشرين إلى غاية سنة 1939م**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف احميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، السنة الجامعية 2003/2002م، ص ص 66 – 69.

جزائري يملك عقاراً في حلق الوادي، وكانت هذه الاجتماعات تعقد كل يوم تقريبًا بين الساعة 07 و 09 مساء، وكان يرأسها بشكل عام السيد **محمد بن الحاج علي**، وكان الشيخ الثعالبي يلقي محاضرات مرتين في الأسبوع[1].

ويتمّ في بداية الاجتماعات وفي نهايتها استقبال وقبول الأعضاء الجدد، حيث بلغت رسوم العضوية 12 فرنكا مع فرض 05 فرنكات إضافية للدعاية، وكان في القاعة مصحف وإنجيل يؤدي عليه الأعضاء الجدد، سواء أكانوا مسلمين أم يهود قسم الولاء للحزب[2].

وقد سعى المتحدثون إلى توعية مستمعيهم بالمزايا الهائلة التي سيحققها الحزب الدستوري وأوصوا بأن يستخدموا كل ما في وسعهم من وسائل لتحقيقها، ولكن قبل كل شيء أن يتجنبوا أي أعمال عنف قد تبرر تدخل السلطات.

وقد أضاف ضابط الأمن أنه علم من خلال المعلومات التي جمعها أن هذه الاجتماعات كانت قد انعقدت من قبل في منزل محمد بن الحاج علي المذكور في شارع حمودة باشا، وقد حضر هذه الاجتماعات عدة مرات عدد من أمراء العائلة الحسينية، بل وبعض أبناء سمو الباي وبعض أعيان المنطقة المحيطة بحلق الوادي ولاسيما عبد الرحمن عز الدين أحد ملاك الأراضي في منطقة الكرم[3].

وأضاف أيضا أنه قد انعقد – مساء أمس – اجتماع في المقر الجديد في نهج فينيقيا برئاسة الشيخ الثعالبي الذي ألقى فيه كلمة، وقد حضر بعض أبناء مدينة تونس والمرسى والكرم ودوار الشط، ويبدو أن عدد الأعضاء يتكاثر بسرعة وأن جميع أبناء المنطقة تقريباً سيصبحون أعضاء في القريب العاجل.

1- A.N.T, MN, C 21 D 01, Folio 183, **Rapport du Sureté Publique,** Goulette le 22 Avril 1922.
2- Loc. cit..
3- Loc. cit.

وعلى الرغم من أن الموظفين الأصليين لم يقوموا بالدعاية لصالح الحزب، إلا أنهم بدوا وكأنهم يؤيدونه معنوياً، ومن الأعضاء الأكثر نفوذاً وتأثيرا في الحزب نذكر[1]:

1) الشيخ عبد العزيز الثعالبي، الرئيس.
2) محمد بن الحاج علي، نائب الرئيس.
3) مصطفى بن عبد الله، مدير مدرسة في تونس العاصمة.
4) محمد الفالح المنشاري، ملاك في حلق الوادي.
5) الصادق قدور، فناني في تونس العاصمة.
6) رمضان بن علي عاشور، بائع خضروات.
7) عمر هو شاوش في القنصلية البريطانية في تونس العاصمة.

وذكر صاحب التقرير أنه لم يتمكن حتى الآن من معرفة ما إذا كان الأمراء الذين حضروا الاجتماعات في منزل محمد الحاج علي يذهبون أيضا إلى الاجتماعات في نهج فينيقيا، والتزم أنه سيرسل أي معلومات جديدة تصله في أقرب وقت ممكن[2].

ومن المهاجرين السوافة الذين انخرطوا في الحزب الحر الدستوري القديم نذكر؛ **محمد التجاني السوفي** أحد مؤسسي شعبة الحزب الدستوري القديم بمنطقة تينجة ببنزرت، والذي كتب مقالا في جريدة الإرادة يدافع فيه عن الحزب الدستوري القديم ضد بعض عناصر الديوان السياسي بالمنطقة التي تطاولت على منتسبي الحزب القديم[3].

ج02- في الحزب الحر الدستوري الجديد:

أما الذين انخرطوا في الحزب الدستوري الجديد فهم كثر نذكر منهم؛ التجاني بن الصغير زغودة المولود بوادي سوف خلال 1918م، كان سكرتيرا لخلية الحزب الدستوري

1- A.N.T, MN, C 21 D 01, Folio 183, **Rapport du Sureté Publique,** Goulette le 22 Avril 1922.
2- Loc. cit.
3- محمد التجاني السوفي، **كلمة إلى مشاغبينا**، جريدة الإرادة، ع 277، س 05، 08 أفريل 1938م، ص 02.

الجديد في منطقة تينجة(tindja) ببنزرت لمدة عامين[1]، وكذلك العربي بن عمار الذي انخرط في نفس الحزب سنة 1955م عن طريق شعبة الدويرات بباب سويقة[2]، كما انخرط فيه أيضا عدد معتبر من الطلبة الزيتونيين الجزائريين حيث أشار تقرير صادر عن المراقب المدني لتوزر عن انتماء 52 طالبا زيتونيا من وادي سوف وتبسة ومنطقة بريكة إلى الحزب الدستوري التونسيالجديد[3].

وحسب كراس اليقظة – السابق الذكر – لمناضلي جبهة التحرير الوطني بمنطقة الجبل الأحمر؛ فإن بيانات عدد من الأعضاء كشفت عن انخراط البعض منهم في الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد رغم انخراطهم أيضا في جبهة التحرير الوطني وهم:

- نعورة العربي بن الصغير؛ انخرط في جبهة التحرير سنة 1955م وفي الحزب الدستوري الجديد سنة 1956م.
- محمد بن مبارك غرنوق؛ انخرط في الحزب الدستوري الجديد سنة 1951م وفي جبهة التحرير سنة 1956م.
- مارغني محمد بن العيد انخرط سنة 1955م في جبهة التحرير وفي الحزب الدستوري الجديد.
- كواتي محمد بن التجاني انخرط في جبهة التحرير سنة 1955م وفي الحزب الدستوري الجديد سنة 1957م[4].

إن ازدواجية الانخراط تعود حسب رأينا إلى محاولة هؤلاء التغطية والتمويه عن نشاطاتهم وتحركاتهم عن السلطات الفرنسية وحتى عن السلطات التونسية خاصة بعد بروز

1-Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 214.

2 – العربي بن عمار، **ديوان السراج الوهاج**...، المصدر السابق،ص 11.

3- Alain Messaoudi, **Une dimension juridique… op.cit.**, p.300.

4– كراس اليقظة، المصدر السابق.

الصراع اليوسفي البورقيبي، والذي كان فيه ممثلي الثورة الجزائرية من السوافة بتونس في صف صالح بن يوسف.

كما شذّ القلة من السوافة بانتمائهم إلى التيار الشيوعي ممثلا بالحزب الشيوعي التونسي، مثل عثمان الطرودي المقيم في قفصة والمراسل لصحيفة شيوعية باللغة العربية تدعى النصير[1]، إضافة إلى المهاجر العروسي بحري الذي كان من نشطاء هذا الحزب[2].

02 – المراقبة الأمنية للمهاجرين السوافة:

02أ – مراقبة الشخصيات الدينية[3]: كانت السلطات الفرنسية بتونس تراقب عن كثب تنقلات شيوخ الطرق الصوفية الجزائريين ومقربيهم بالبلاد التونسية، لما لهم من تأثير على أتباعهم من المريدين، وقد كشفت وثائق الأرشيف الوطني التونسي على عدد من المراسلات في هذا الجانب:

- **الطريقة التجانية:**

أحمد العروسي شيخ الزاوية التجانية بقمار: أشارت رسالة برقية (تلغراف)من السلطات العسكرية بمنطقة توزر إلى المقيم العام بتونس بتاريخ 18 أكتوبر 1892م إلى وصول أحمد العروسي شيخ الزاوية التجانية بقمار بوادي سوف وأخيه البشير إلى توزر، وتشير أيضا إلى أن محمد بن عمر بن عامر مقدم الرحمانية قدم من منطقة الكاف إلى منطقة توزر[4].

1-Jamel Haggui,**Les Algériens en Tunisie…** op.cit., p 154.

2- حمد بحري، المقابلة السابقة.

3- حفظت الوثائق المتعلقة بالشخصيات الدينية باسم **Personages religieux** في الأرشيف الوطني التونسي في السلسلة (د= D) الصندوق 178.

4- A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 09, **Télégramme à Monsieur le Délégué Résidence Général de la France à Tunis,** Tunis le 18 Octobre 1892.

وفي رسالة أخرى بتاريخ 18 جويلية 1903م من الحاكم العام بالجزائر إلى المقيم العام بتونس، أفادت أن أحمد العروسي شيخ الزاوية التجانية بقمار طلب تصريح سفر إلى البلاد التونسية، مدة صلاحيته 05 أشهر، وذلك لزيارة وتفقد ممتلكاته، وأبلغ الحاكم العام أنه سيكون ممتنًا لو يعلمه إذا لم تكن لديه مشكلة في منح التفويض المطلوب لهذا الشيخ[1].وقد ردّت السلطات الفرنسية بتونس بالإيجاب وتمّ تمديد الصلاحية إلى مدة 06 أشهر، تمّ فيما بعد إبلاغ المقيم العام أن الشيخ سينطلق من منطقة قمار باتجاه تونس ابتداء من تاريخ 28 سبتمبر 1903م[2].

محمد العروسي شيخ الزاوية التجانية: أفاد المراقب المدني بصفاقس إلى الوزير المفوض بالإقامة العامة بتونسسنة 1909م ، بأن محمد العروسي شيخ الزاوية التجانية والمقيم بوادي سوف، قدم يوم 09 أكتوبر 1909م إلى صفاقس قادما من الحاضرة تونس رفقة أبنائه الثلاثة، ليواصل طريقه يوم 10 أكتوبر مساء إلى منطقة المتلوي ثم منطقة توزر، وقد لاحظ أن مروره لم يؤد إلى أي ملاحظات معينة ضده[3].

محمد العروسي بن محمد العرابي التجاني: في رسالة تلغراف بتاريخ 21 ماي 1920م من الحاكم العام بالجزائر إلى المقيم العام بتونس،إلتمس فيها السماح لمحمد العروسي بن محمد العرابي التجاني ابن عم شيخ زاوية تملاحت بتماسين، رفقة ابنه محمد الصديق من أجل زيارة علمية وثقافية، إضافة إلى الساسي بن الصاويقريب شيخ زاوية تملاحت[4]، وبعد يوم فقط ردّ المقيم العام بأنه لا توجد مشكلة في منح التفويض بشرط أن

1 - A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 09, **Lettre de le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 18 Juillet 1903.
2- A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 05, **Télégramme de le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 23 Septembre 1903.
3- A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 04, **Lettre de le Contrôleur Civil de Sfax à Monsieur Desportes de la Fosse Délégué à la Résidence Général de France à Tunis**, Sfax le 11 Octobre 1909.
4- A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 03, **Télégrammede le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 21 Mai 1920.

يقوم هؤلاء عند وصولهم إلى تونس بإبلاغ قسم الدولة وأنهم لن يتلقوا الزيارات أثناء إقامتهم في الوصاية[1].

- **الطريقة القادرية:**

الأخضر بن سي سليمان: أفاد الحاكم العام بالجزائر في رسالته إلى المقيم العام بتونس بتاريخ 20 جويلية 1921م أن المسمى الأخضر بن سي سليمان التابع للزاوية القادرية بعميش والقريب من الشيخ الهاشمي، يطلب الإذن بالبقاء في توزر لمدة 03 أشهر للدفاع عن حقوق ملكيته على أرض محل نزاع حاليا، وبذلك يطلب منه إبلاغه إذا رأى أي إزعاج للرحلة التي طلبتها هذه الشخصية الدينية[2]. وقد ردّ المراقب المدني بتوزر أنه لا يرى أي مشكلة في السماح للأخضر بالبقاء في توزر لمدة 03 أشهر لمسألة الأرض، على الرغم من أن هذا المواطن غير معروف كثيرا في منطقة الجريد[3].

أبو بكر بن إبراهيم: أبلغ والي الجزائر العام في رسالته إلى المقيم العام بتونس بتاريخ 21 ديسمبر 1932م أن معلومات قد وصلته تشير إلى أن أبا بكر بن إبراهيم أخ شيخ الزاوية القادرية بالوادي من الأم تجول في تراب الوادي وبسكرة تقرت وغرداية وعين الصفراء، قادما من تونس دون جواز سفر، حيث حكم عليه الحاكم العسكري بتقرت بالسجن مدة شهر وبغرامة 100 فرنك، ثم سلّم جواز سفر ليعود لزوجته وأبنائه بالحاضرة، وذكر أن التحريات أفادت بأن أبا بكر قدم إلى وادي سوف في سن الثالثة من العمر ومكث إلى سن السابعة عشر من العمر، وابتدأ تعليمه هناك بزاوية الشيخ الهاشمي زوج أمه ثم توجه إلى تونس حيث زاول التعليم بجامع الزيتونة، وختم الوالي العام رسالته بطلبه من المقيم العام بوضع أبي بكر تحت المراقبة وبعدم منحه رخصة في المجيء للتراب الجزائري إلا بإذن

1- A.N.T, S D C 178 D 03/3, Folio 01, **Télégramme Officiel de Résident Général de la France à Tunis à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie**, Tunis le 22 Mai 1920.
2 A.N.T, S D C 178 D5/11, Folio 04, **Lettre de Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 20 Juil 1921.
3- A.N.T, S D C 178 D5/11, Folio 02, **Lettre de Contrôleur Civil de Tozeur à Monsieur de Gastillon Saint Victor Délégué à la Résidence Général de la France à Tunis**, **Tunis** le 23 Aout 1921.

منه[1]، وبتاريخ 15 فيفري 1933م طلب المقيم العام من شيخ المدينة علي السفاط أن يزوده بمعلومات تخص هذا الشخص[2].

02ب – الدعوة إلى المراقبة الأمنية للمهاجرين العمال:

في رسالته بتاريخ 09 فيفري 1907م أشار المقيم العام بتونس إلى المراقب المدني بقفصة إلى ضرورة الحذر من جميع العمال الأجانب الذين جاءوا إلى الوصاية دون هدف محدد، ويعيشون على حساب السكان المولودين وقد يُشتبه في كونهم مبعوثين سياسيين أو يصبحون في بعض الأحيان محرضين، وطالبه في خاتمة رسالته بأن يسعى إلى التوفيق بين متطلبات المراقبة السياسية واحتياجات العمل والصناعة[3].

وبتاريخ 18 أفريل 1912م رسالة من الأمين العام للحكومة التونسية إلى مدير شركة الفسفاط والسكك الحديدية بقفصة حول مراقبة الأجانب العاملين في مراكز التعدين التابعة لشركته، وأعلمه أنه ستكون زيارة في هذا الموضوع من السيد " ريكلس "(M. RECLUS) مندوب الدائرة الحكومية بالحكومة التونسية للقيام بجولة في منطقةالجريد في الأيام الأولى من شهر ماي من نفس السنة لمناقشة هذا الأمر في زيارته للمتلوي[4].

02ج – مراسلات حول مراقبة النشطاء السياسيين[5]:

– **محمد بن علي بن سلطان[6]**: حددت المصالح الأمنية بالحاضرة تونس قائمة اسمية لاثنين وعشرين (22) مشتبها سياسيا كان من بينهم **السوفي محمد بن علي بن سلطان**

1 - ANT , S D C 178 D 5/13, f 03.
2 - ANT , S D C 178 D 5/13, f 02
3- A.N.T, S E C 250 D 07, Folio 03 , **Lettre de le Résident Général de la France à Tunis, à Monsieur BRIQUEZ, Contrôleur Civil à GAFSA**, Tunis le 09 Février 1907.
4- A.N.T, S E C 250 D 07, Folio 61 , **Lettre de leSecrétaire général du Gouvernement Tunisien à Monsieur le Directeur de la Compagnie des Phosphates et du Chemin de fer de Gafsa**, Tunis le 18 Avril 1912.
5– حفظت الوثائق المتعلقة بالشخصيات السياسية باسم **Gens à Surviller**في الأرشيف الوطني التونسي في السلسلة (E) الصندوق 550.
6– ضمّ ملفه 13 وثيقة، وهذا كثير مقارنة بالنشطاء الآخرين، ويبدو أن هذا الشبل من ذاك الأسد، لأننا قد عرفنا في الفصل الثاني أن والده كان ملفتا للنظر من خلال العدد الهائل من المراسلات التي رفعت في حقه.

الموظف بإدارة الحبوس– ابن شيخ السوافة –، كما حددت عناوين مقار اجتماع هؤلاء والموزعة على أحياء الحاضرة والتي بلغ عددها 09: مدرسة الجامع الجديد، منزل محمد البشيري، سقيفة (دهليز واسع) محمد التميمي، 04 محلات تجارية، دكانين لبيع التبغ[1].

وفي مناسبة أخرى أشار السيد غرابييه **(Glapier)** المفوض الخاص لمصالح الأمن بتونس بتاريخ 09 جوان 1915م إلى أن مجموعة من المشبوهين السياسيين يقومون بعقد اجتماعات منذ عدة أيام في مبنى واقع بباب المنارة بالحاضرة، وكان هؤلاء يناقشون الأحداث الجارية يتلقون من وقت لآخر في مكان الاجتماع هذا زيارة الصادق بن العروسي الزمرلي سكرتير المحامي حسن قلاتي، وقد سجلت مصالح الأمن حضور كل من: **محمد بن علي بن سلطان** الموظف بإدارة الحبوس،الشيخ بلحسين (دون مهنة)، دالي يحي (معلم)، أحمد بن عمار (وكيل)، طلبة جامع الزيتونة من مدينة عنابة[2].

وبتاريخ 09 ماي 1916م أفاد تقرير أمني آخر أن مجموعة من المشبوهين كانوا يجتمعون يوميا تقريبا من الساعة 06 مساء إلى الساعة 08 مساء في المبنى الكائن بحي باب الجديد والذي تعود ملكيته إلى عبد الرحمان بن عياد، وكان هؤلاء يناقشون الأحداث الجارية، وكان من بين الأكثر دواما في الحضور :فرحات بن عبد الرحمان بن عياد،الصادق بن العروسي الزمرلي سكرتير المحامي حسن قلاتي، **محمد بن سلطان الموظف في إدارة الحبوس**،محمد العنابي المدرس بجامع الزيتونة، الشيخ بن حسن (دون مهنة)، علي بن عبد الوهاب مترجم سابق في المحكمة الشرعية[1].

وفي تقرير مصالح الأمن بتاريخ 11 نوفمبر 1916م أفاد أن رواد " الدائرة التونسية " شارع اللجنة 6، يجتمعون الآن في المساء في المبنى الكائن بشارع باب الجديد 49 مكرر، من بين الذين حضروا نذكر: فرحات بن عبد الرحمان بن عياد،**محمد بن علي سلطان**

1 - A.N.T S E C 550 D 30/15, **Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan**, Folio 01.
2 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan,Folio 02, **Rapport du le Commissaire Spécial**, Tunis le 09 Juin 1915.

الموظف في إدارة الحبوس، محمد العنابي المدرس بجامع الزيتونة، الصادق بن العروسي الزمرل، محمد بن الشيخ رئيس مكتب الشؤون الجنائية بالوزارة، علي بن عبد الوهاب، محمد بن عمار وكيل بشارع باب البنات[2].

وتواصلت التقارير الأمنية حول أولئك النشطاء، حيث كشف تقرير 30 ماي 1917م عن قائمة العشرة(10) أفراد المعادين للحكومة من بينهم **محمد بن علي سلطان**، وعبد العزيز العنابي ومحمد العنابي...، وأضاف صاحب التقرير أنه تعامل مع معظم هؤلاء الأشخاص، لذلك فهو يعرف أفكارهم وكلهم معروفون بمعاداة فرنسا[3].

وفي مذكرة لدى المصالح الأمنية بالحاضرة بتاريخ الفاتح من جوان 1917م وردت معلومات عن انعقاد اجتماعات في شارع باب الجديد، وفي مكان مخصص للاجتماعات اليومية من الساعة الخامسة والنصف مساء إلى غاية الساعة الواحدة صباحا، وكان المسؤول والمروج لهذه اللقاءات المدعو عزوز العنابي سكرتير بقسم الدولة، الذي كان سيستأجر مقر السيد فرحات بن عبد السلام بن عياد، وكان من بين المساعدين المعتادين على الحضور **محمد بن علي سلطان** ومجموعة من النشطاء السالفي الذكر.

وأضاف أن كل هؤلاء الأفراد الذين لا يخفون تعاطفهم مع تركيا وحتى مع ألمانيا، يتعاملون مع السياسة والأحداث الجارية، ويظهرون عداء خاصا ضد فرنسا[4].

أما تقرير شهر جويلية 1917م؛ فقد أشار إلى أن الشباب التونسي يقوم بنشر شائعة مفادها أن إنجلترا قد استولت على مقاليد حكومة فرنسا، وأنها تقود الجنود الفرنسيين وسوف

1 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan, Folio 03, **Rapport du le Sûreté Publique**, Tunis le 09 Mai 1916.
2 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan, Folio 04, **Note du le Sûreté Publique**, Tunis le 11 Novembre 1916.
3 - A.N.T S E C 550 D 30/15, **Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan,** Folio 05, Tunis le 30 Mai 1917.
4 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan, Folio 07, **Note du le Sûreté Publique**, Tunis le 01 Juin 1917.

تضحي بهم لمصلحتها دون أن تتمكن فرنسا المقدر لها أن تختفي من خريطة العالم من معارضتها.

وأضاف أن دعاة هذا الخبر هم أعيان الشعب التونسي، وعملاء الحكومة في الظاهر، الذين تتمسك بهم هذه الحكومة لترى نفسها مذمومة هكذا، وهم سعداء بالوضع الحرج على حد زعمهم – الذي تجد فرنسا نفسها فيه، بدليل أن محمد العبيدي عندما علمبهذا، شعر بسعادة غامرة وأقام حفلًا ووليمةً تكريمًا لهذا الخبر حضره كل **محمد بن علي بن سلطان**، المختار، محمد المدب، عبد العزيز السالبي، محمود الفضيل[1].

وكشف من جانبه تقرير 17 جويلية 1917م أن الأشخاص الذين يتعاطون السياسة ويهتمون بالأحداث الجارية ويظهرون التعاطف مع أعداء فرنسا، كانوا يترددون دائمًا على مقر الاجتماعات الكائن بشارع باب الجديد،حيث تنتشر هناك أخبار كاذبة، ومؤخرًا قيل إن الضريبة الشخصية ستتضاعف قريبًا وسيتم فرض ضريبة على أكوام القمح التي يملكها السكان الأصليون.

وكان من بين المداومين على الحضور: محمد بن علي بن سلطان، وعشرة آخرون من بينهم أشخاص كانوا على تواصل دائم مع بن سلطان كفرحات بن عبد الرحمان بن عياد صاحب متجر، الصادق بن العروسي الزمرلي، علي عبد الوهاب، أحمد بن عياد،عبد العزيز بن محمد الشماك، منجي البكوش...[2].

وفي أول أكتوبر 1917م تمّ رصد عديد الاجتماعات وبحضور أعداد كبيرة في المقاهي المغاربية بحي الحفاوين بالحاضرة، هذه الاجتماعات كان يحضرها الشيخ عبد العزيز الثعالبي، محمد بن شكير سكرتير بإدارة الجيش التونسي، والمدعو الطاهر

1 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan, Folio 08, **Note du le Sûreté Publique**, Tunis le Juillet 1917.
2 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan, Folio 09, **Note du le Sûreté Publique**, Tunis le 17Juillet 1917.

المسعودي، كانوا يعلقون دائمًا على الأحداث الجارية التي لا تزال لصالح أعداء فرنسا ويقومون بالدعاية لصالح تركيا، كما شوهد الشيخ عبد العزيز الثعالبي في شارع باب الجديد،في المكان الذي تتردد عليه الشخصيات التالية: **محمد بن علي بن سلطان**، فرحات بن عبد الرحمان بن عياد، علي عبد الوهاب، دالي يحي...[1].

- **محمد بن عمر بن أحمد السوفي:** حسب تقرير المفوض الخاص لشرطة السكك الحديدية والموانئ بتونس بتاريخ 27 أكتوبر 1919م، فإنه قد بلغته معلومات عن مجموعة من الأفراد وصفهم بالمعادين لفرنسا، كانوا يعقدون اجتماعات متكررة بالشارع رقم 29 بحي باب الجديد في محل الحلاقة الذي يعود لمصطفى بن عمار أحد قدماء تلامذة المدرسة القرآنية بشارع سيدي بن عروس، وكان بين الحضور البارزين المسمى محمد بن عمر بن أحمد السوفي (55 عاما) الملاك بحي الشاذلية رقم 09 وآخرين من الأهالي، كان هؤلاء يستجوبون معظم العسكريين الذين وصلوا حديثًا من فرنسا ويسألونهم عما إذا كانت فرنسا قد انتصرت حقًا، ويطلبون من القادمين من الشرق معلومات عن تركيا وعن وضعها السياسي، ويذكر المفوض الأمني أن محمد بن عمر كان يقول أنه إذا وجد الوسائل المناسبة فسوف يعود إلى القسطنطينية لإرسال ابنه صلاح، البالغ من العمر 18 عامًا إلى المدرسة الحربية، مضيفًا أنه يأمل أن تعود تونس والجزائر قريبًا إلى السلطة التركية[2]. وأضاف تقرير أمني ثاني بتاريخ 05 مارس 1920م حول نفس الشخص " محمد بن عمر " بأن تلك الاجتماعات المشبوهة قد تكررت في نفس المكان أول أمس (03 مارس 1920م)[3].

- **أحمد الفار السوفي:** ذكرت التقارير الأمنية بالحاضرة أن أحمد الفار السوفي رفقة شريط المزارع بجندوبة، الحاج السعيد بن محمد الصغير، وقدور علنق وآخرون كانوا

1 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan, Folio 10, **Note du le Sûreté Publique**, Tunis le 01 Octobre 1917.
2 A.N.T, S E C 550 D30/15, Folio 01, **Gens à Surveiller , Note du le Commissaire spécial de police des chemins de fer et des ports du Tunis** , Tunis le 27 Octobre 1919.
3 A.N.T, S E C 550 D30/15, Folio 03, **Gens à Surveiller , Note du le Commissaire spécial de police des chemins de fer et des ports du Tunis** , Tunis le 05 Mars 1920.

يجتمعون إما في مقهى شارع باب جديد، أو في مقهى آخر بشارع مرناق، حيث يجلبون قارئا محليا لقراءتهم الصحف الأجنبية.

جميع الأفراد المذكورين أعلاه مناهضون لفرنسا ويشاركون في السياسة، وهم يلومون الجزائريين والتونسيين لأنهما لم يتصرفا مثل المصريين، زاعمين أن الأخيرين باستخدام القوة حصلوا على استقلال مصر، يكشفون أن تركيا ستعلن الحرب على حلفائها[1].

- **عثمان الطرودي السوفي:** وفي رسالة من المراقب المدني بقفصة إلى المقيم العام بتونس بتاريخ 21 نوفمبر 1921م يعلمه بأن المدعو عثمان الطرودي السوفي ضبطت عنده بقفصة ثمانية (08) نسخ من جريدة " حبيب الأمة "[2] ذات التوجه الاشتراكي[3]، ويذكر المقيم العام من جانبه أنه قد تمّ حجز عدد من نسخ جريدة النصير الشيوعية بمكتب بريد سفاقص بتاريخ 27 ديسمبر 1921م منها 10 نسخ مقيدة باسم وعنوان عثمان الطرودي بقفصة، ويطلب من المراقب المدني بالجهة بوضع عثمان تحت المراقبة السرية مع ضرورة إعلامه بنتائج المراقبة التي يجب الإبلاغ عنها[4].

- **محمد الأمين العمودي:** في إطار التعاون الأمني والتنسيق الاستخباراتي بين البلدين، فإن الحاكم بالجزائر يبلغ المقيم العام بتونس في رسالته بتاريخ 28 أكتوبر 1930م بأن الوكيل القضائي المدعو الأمين العمودي ما فتئ يلفت انتباه السلطة المحلية منذ بعض الوقت، ففي عام 1928م، أفيد أنه وزع منشورات شيوعية في الجزائر العاصمة، بعد ذلك التاريخ لم يعد يشارك في أعمال الدعاية، لكنه تلقى في الأشهر الأخيرة مراسلات كثيرة من

1 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller ; **Ahmed El Far,**Folio 01, Tunis, Mai 1919.

2 – حبيب الأمة جريدة يومية إخبارية اقتصادية، وهي لسان حال الشعبة الاشتراكية التونسية.– صاحب الامتياز المختار العياري.–تونس.صدر منها 16 عددا، عددها الأول بتاريخ 23 أكتوبر 1921م، والعدد الأخير بتاريخ 08 نوفمبر 1921م. يمكن الاطلاع على أعداد الجريدة من خلال الرابط:

http://www.bnt.nat.tn:81/numerisation/khaldounia/periodiques/ar/A-Per-426/A-Per-426.htm

3 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller ; Othman Troudi, Folio 01, **Lettre de le Contrôleur Civil de Gafsa à M. le Résident Général**, Gafsale 21 Novembre 1921.

4 - A.N.T S E C 550 D 30/15, Gens à Surveiller ; Othman Troudi, Folio 02, **Lettre de M. le Résident Général àle Contrôleur Civil de Gafsa**.

تونس، ويبدو موقفه مشبوها،كما يقال إنه أقام في تونس من جويلية إلى نهاية سبتمبر من العام الماضي، وبعد عودته إلى بسكرة، يقال أنه عاد إلى العاصمة تونس يوم09 أكتوبر الماضي لمدة عشرة أيام تقريبا، كان قد قام بأول رحلة له بصحبة مراد أحمد بن شاوش قائد دوار البرانس التابع لبلدية عين توتة المختلطة،ويضيف بأنه يجب عليه إبلاغه بأي معلومات قد يجمعها عن موقف هذا المواطن أثناء إقامته في تونس، ورابطته وعلاقاته مع الدوائر الدستورية[1].

ومن جهته يعلم المدير العام للشؤون الداخلية مدير الأمن بتونس بتفاصيل المراسلة السابقة من الحاكم العام بالجزائر، ويكلّفه بجمع معلومات دقيقة عن علاقات الأمين العمودي مع الدوائر الدستورية وبجميع تحركاته[2]، وقد قاد التحقيق الذي أجرته المصالح الأمنية إلى صدق شكوك السلطات بالجزائر، حيث أكّد أن الأمين العمودي أقام للمرة الأولى في تونس العاصمة من جويلية إلى نهاية سبتمبر 1930م والمرة الثانية في النصف الأول من أكتوبر، وأثناء إقامته كان قد أجرى عدة مقابلات مع شخصيات دستورية، ولاسيما مع محيي الدين القليبي ومختار بن سلامة، علاوة على ذلك؛ يُذكر أنه كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالسيد الصافي من نقابة المحامين في تونس، حيث كان يذهب بصحبته إلى سوسة وصفاقس والكاف، كما أنه بقي على تواصل مع هؤلاء[3].

وفي رسالته ذات الطابع السري بتاريخ 29 نوفمبر 1930م يعلم المقيم العام الحاكم العام بالجزائر بنتائج التحقيق سالفة الذكر، ويضيف أنه ليس من المستحيل جمع معلومات أكثر في المستقبل القريب[4]، ومن أجل ذلك استمرت المراسلات حول الأمين العمودي، ففي

1- A.N.T, S A C 279 D 01, Folio 171, **Lettre de Le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 28 Octobre 1930.
2 - A.N.T, S A C 279 D 01, Folios 172, 174, **Notes de le Directeur Général de l'Intérieure pour Monsieur le Directeur de la Sureté Publique**, Tunis le 03 et 07 Novembre 1930.
3 - A.N.T, S A C 279 D 01, Folios 173, 175, **Note de le Directeur de la Sureté Publique à Monsieur le Directeur Général de l'Intérieure** , Tunis le 18 Novembre 1930.
4- A.N.T, S A C 279 D 01, Folio 176, **Lettre de le Résident Général de la France à Tunis à Monsieur Le Gouverneur Général de l'Algérie**, Tunis le 29 Novembre 1930.

رسالة برقية يعلم الحاكم العام بالجزائر المقيم العام بتونس أن العمودي غادر بسكرة يوم 26 جوان 1932م باتجاه مدينتي تونس ورادس، ويضيف أنه يعتبر في الجزائر من القوميين[1].

– **زغودة التجاني:** أفاد مفوض الشرطة بمدينة بنزرت في تقريره الذي رفعه إلى المراقب المدني بنفس المنطقة بتاريخ 12 ماي 1939م، إلى أنه لفت انتباهه مرة أخرى اسم زغودة التجاني بن الصغير بن إبراهيم بن عمار المولود خلال سنة 1918م بقمار بوادي سوف، الذي كان في علاقة وتواصل مع التجاني بوقطفة ويرتبط بنواة الحزب الدستوري الجديد في بنزرت[2].

وفي تاريخ 13 مارس 1939م تمّ القبض عليه لأنه تمكن من وضع منشورات في المدينة مع اثنين من الدستوريين سيئي السمعة وهما عثمان بن عيسى وعمر بن البشير.

وقد حاول زغودة تقديم نفسه باسم آخر هو؛ محمد التجاني زاهو السوفي القماري، وتبين بعد فحص بطاقة التأشيرة التي حصل عليها للتو أن حالته المدنية مزورة، كما أنه تمّت دعوته في ذلك الوقت للتسجيل في سجل الجزائريين المقيمين ببنزرت؛ لكنه لم يفعل شيئا حيال ذلك حتى اليوم.

وأضاف مفوض الشرطة أن والد التجاني عمل كبقال لسنوات طويلة جدا في شارع النجارين**(Menuisiers)** وشارع المخيم**(Camp)** ثم أصبح قرباجي (بائع مياه)، وقد نشأ التجاني على يد والده في بنزرت وحضر الكتّاب، ثم تعرف على لغتنا بنفسه ويتحدث العربية العادية[3]، وقد ساعد والده ثم عمل لدى سالم شورو وعلي بن حاج يحيى في تينجة حيث

1- A.N.T, S A C 279 D 01, Folio 177, **Télégramme de Le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la France à Tunis**, Alger le 30 Juin 1932.
2- A.N.T, MN, C 36 D 02, Folio 41,**Lettre de le Commissaire de Police de la ville de Bizerte à Monsieur leLe Contrôleur Civil à Bizerte,** Bizerte le 12 Mai 1939.
3- Loc. cit.

مكث لمدة عامين، وعاد إلى بنزرت في نهاية عام 1938م، وعمل لبضعة أشهر لدى علي أيمن الذي فصله في 15 مارس 1939م، ومنذ ذلك الحين لم يعمل[1].

وكان التجاني مقتنعا بالدستوريين الجدد، وعيّن سكرتيرا لخلية تيندجا الدستورية الجديدة لمدة عامين، وعندما حلّ هذا الحزب أصبح مراسلا لجريدة النهضة وعلى وجه الخصوص صحيفة تونس، كتب مقالات مختلفة ضد قايد المنطقة وقاضي محكمة الناحية وكان ينتقد السلطات بشكل عام.

في 14 مارس1939م نشر مقالا بجريدة تونس المسائية احتجاجا على تعليق نشاط جريدة تونس، ووزع في الوقت نفسه عريضة بنفس الموضوع عثر عليها أثناء تفتيش الناشط بوبكر بكير، وهو يقوم حاليًا بتنفيذ دعاية نشطة لإعادة تجميع الدستوريين الجدد.

وفي نهاية تقريره أقترح مفوض الشرطة على المراقب المدني بطرد زغودة بالوسائل الإدارية، لأنه لم يسو وضعيته القانونية ولم يتقيدب التسجيل في السجل الخاص بالجزائريين على الرغم من الإشعار الرسمي الذي بلغه[2].

02 – إسهامات المهاجرين في الحياة العلمية التونسية:

- **أ- مساهمة محمد الأمين العمودي:** تمثلت مساهمته الوحيدة في جريدة العصر الجديد[3]، وذلك تلبية للطلب الذي تقدمت به الجريدة للأدباء من أجل تشطير[4] بيتين للشاعر حافظ إبراهيم، فراسل محمد الأمين العمودي من بسكرة الجريدة بهذه المشاركة[1]:

1- A.N.T, MN, C 36 D 02, Folio 41, op. cit.
2- Loc. cit.
3- العصر الجديد: جريدة سياسية علمية أدبية تجارية؛ صدرت بصفاقس، مديرها وصاحب الامتياز هو أحمد حسين المهيري، صدر منها 198 عددا، عددها الأول بتاريخ 29 ماي 1920م، والعدد الأخير بتاريخ 03 أوت 1937م.
4 – التشطير فن من فنون الشعر والقافية؛ وهو أن يضيف الشاعر إلى صدر كل بيت عجزاً من عنده، وإلى عجز كل منه صدراً فيصبح البيت بيتين نتيجة هذه العملية. ينظر: صفاء خلوصي، **فن التقطيع الشعري والقافية**، ط 05، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1977م، ص ص 356 – 358.

وخبرهم وأنت بنا خبير — واخبر منك آثار الجدود
وقل جهر الذى الأحرار واشهد — بأن الذل شنشنة العبيد
وإن نفوس هذا الخلق تأبى — ولو قرعت بأسواط الحديد
وضوعف ما أتاها من عذاب — لغير إلهها ذل السجود

- **ب –مساهمات محمد العيد آل خليفة:**

- **في جريدة العصر الجديد:**

- **قصيدة "إحياء الأدب"**: من 11 بيتا، وقع فيها باسم "تلميذ سوفي بسكرة"، أثنى من خلالها على ما تبذله الجريدة وصاحبها من محاولات في إحياء الأدب وإصلاح المجتمع، اخترنا منها ما يلي[2]:

صفاقس نلت العز مني لك البشرى — بعصر جديد فاز عن أعصر أخرى
هنيئـــا مريئـــا للمهيـــري وعصـــره — لقـد شـد البنيـان فـي روضـه زهـرا
لقـــد أيقـــض النيـــام حـــين بـــروزه — وقد نشر الإصـلاح من عدلـه نشرا

- **تشطير قصيدة الحلي:** بتاريخ 16 جويلية 1920م[3].

- **في جريدة الزمان[4]:**

- **قصيدة " ألا يـا حبـذ ذكـرى !"**: وهـي قصيدة مطولـة من 72 بيتا ألقاها الشاعر في الحفل الذي أقامته جمعية الشبان الاسلامية بنادي الترقي بمناسبة إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف، ومما خاطب الشاعر به الحاضرين[1]:

1- محمد الأمين العمودي، **تشطير بيتين للشاعر حافظ إبراهيم**،العصر الجديد، ع 13، س 01، تونس، 13 سبتمبر 1920م، ص 04.

2- محمد محمد العيد آل خليفة، **إحياء الأدب**،العصر الجديد، ع 15، س 01، تونس، 28 سبتمبر 1920م، ص 02.

3- محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900 – 1962**، الدار العربية للكتاب، 1983، تونس، ص 364.

4- الزمان:جريدة أدبية، المدير صاحب الامتياز محمد بنيس. صدرت بمدينة تونس سنة 1929م.

زعـــوا الأفكـــار مـــن ميـــل إلـــى الفوضـــى وإخـــلاد
وقيســـوا الأمـــر إصـــدارا مـــن الـــدنيا بـــإيراد
انـــط يـــا شـــعب مـــن دينـــ ـــك أطنابـــا بأوتـــاد
وهيـــئ مثـــل مـــا هيـــ ـــأ حـــزب الله مـــن زاد
وســـر فـــي أثـــرهم ســـيرا قويمـــا غيـــر منـــاد
ألا فليحـــي حـــزب اللـــ ـــه فـــي نصـــر وامـــداد
ألا فيحـــي ديـــن اللـــ ـــه ءامـــادا لآمـــاد

- **مجلة الأسبوع:** قصيدة " بناء المجد " بتاريخ 09 أكتوبر 1953م.
- **مجلة الندوة:** قصيدة " إن قدرة الله حق "، شهر جانفي 1955م[2].

- **ج – مساهمات حمزة بكوشة:** يعتبر من أكثر الطلبة السوافة الذين أسهموا بمشاركاتهم الأدبية في الحياة الفكرية التونسية، رصدنا منها 33 مساهمة على صفحات جريدة الوزير[3]، وواحدة بجريدة الأسبوع[4]،ولعل جزائرية صاحب جريدة الوزير الطيب بن عيسى وصداقة محمود بورقيبة كانتا من بين الأسباب التي جعلته ينفرد بالنشر في جريدة الوزير أكثر من غيرها،وانقسمت مشاركاته بين ثلاثة؛ مقالات نثرية، قصائد شعرية، ومسابقات ثقافية في تشطير وتخميس[5] الأبيات الشعرية:

❖ المقالات النثرية:

1- محمد محمد العيد آل خليفة، **ألا يا حبذ ذكرى !**، الزمان، ع 387، س 07، تونس، 06 جويلية 1937م، ص 03.

2- محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي**، المرجع السابق، ص 364.

3- الوزير نشرة إسلامية إصلاحية عمومية، مديرها وصاحب امتيازها هو الطيب بن عيسى، صدر منها 817 عددا، أولها يوم 05 أفريل 1920م، وعددها الأخير يوم 26 جانفي 1956م.

4- الأسبوع:جريدة تونسية جامعة أصدرها نخبة من الصحافيين التونسيين، مديرها وصاحب الامتياز نورالدين بن محمود، صدر منها 414 عددا، عددها الأول يوم 24 ديسمبر 1945م، والعدد الأخير يوم 23 جانفي 1956م.

5-التخميس هو أيضا فن من فنون الشعر والقافية؛ فهو أن يضيف الشاعر إلى صدر بيت من شعر غيره ثلاثة أشطر من نظمه، فيصبح البيت الأصلي خمسة أشطر بدلا من شطرين. ينظر: صفاء خلوصي، المرجع السابق، ص ص 356 – 358.

- **مقال " موقف المصلح"**: أراد حمزة بكوشة من خلال هذا المقال، أن يلفت الانتباه إلى التحديات والعقبات التي تعترض سبيل الدعاة في سعيهم لإصلاح العادات الفاسدة التي سادت المجتمعات العربية الإسلامية، فرغم أن الداعي للإصلاح حميم الأمة ووصفيها الودود، إلا أن الأمة تظنه من أعدائها الألداء، فالمصلح يحاول نبذ الأمة أشياء سادت عليها منذ أن كان سوادها في المهد صبيا إلى أن صار شيخا عاجنا كنتيا،فتلك العادات ليست من الدين في شيء، لكنهم عضّوا عليها بالنواجد وبذلوا النفس والنفيس دونها[1].

فكم من مرشد قام يذكرهم عملا بقوله تعالى: ﴿ **وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾**[الذاريات: 55]**، فقاموا في وجهه وأعرضوا واتهموه بأنه أتى بدعا لم يأت بها أحد من قبله وقالوا:**« حسبنا أنّا وجدنا آباءنا على أمّة وإنّا على آثارهم مقتدون»**، فييأس هذا الداعي من رجوعهم وتعاوده السآمة والملالة فينة بعد فينة، فيترك الدعوة في زوايا الإهمال، وبسبب ذلك مدّت البدع أطنابها وأرست أوتادها، حيث ترك جلّ العلماء حبل الدعوة واختلفوا في المذاهب والمشارب.

وقد قسّم هؤلاء الدعاة إلى ثلاثة في قوله؛**«فمنهم من نبذها وراءه ظهريا وصارت لديه نسيا منسيا ابتغاء مرضاة قومه وخوفا من سخطهم عليه وحفظا لمنزلته وكرامته الدنيوية، وما متاع الدنيا إلاّ غرور؛ ومنهم من قام بوظيفه في زعمه، فنهى وما انتهى وأضلّ وما هدى، فما هو بالآخرة ولا بالأولى، ولم يتشبث في مبدئه كالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الرياح كما تشاء؛ ومنهم من قام بوظيفه وما زحزحته عواصف العوائق والعقبات عن مبدئه قيد أنملة، بل ما زادته إلاّ ثباتا».**

وختم مقاله بالثناء والتشجيع للنوع الثالث؛ الذين ثبّتهم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فكانوا ورثة الأنبياء المرسلين، وكان لهم في رسول الله صلى الله

1 – حمزة بن البشير بن بكوشة، **موقف المصلح**، الوزير، ع 241، س 09، تونس 10 جانفي 1928م، ص 04.

عليه وسلم أسوة حسنة، حيث أن قومه تربصوا به الدوائر وسلقوه بألسنة حداد، إلى أن أتمّ الله نوره وبزغت شمس الإسلام على ليل الشرك والإلحاد[1].

- **مقال " التقليد الأعمى "**: أشار فيه إلى صنف من الناس طبع الله على قلوبهم فوصفهم بأنهم،«**يتهافتون على موارد التقليد ويتكئون على عصي الخرافات ويجادلون في اثباتها بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، تسليما لمقلدهم ليسلموا وحسبهم، فالقول ما قالت حذام، فهم كالشجى في حلق الأمة وكالقذى في عينها، فلا يؤمن عليهم وربك من مجادل يوقعهم في الهاوية من حيث لا يتوقعون**»، ويتساءل الكاتب: أي باعث لمن دينه الإسلام وكتابه القرآن إلى تركه النظر المقارن لحجة البرهان الدامغة واتخاذه التقليد قبلة يولي وجهه إليها؟.

وأكد أنه لا يقصد بالتقليد تقليد المذاهب لأن في ذلك فتح لباب يعسر سدّه وإن كان يعيب على من لهم مقدرة على الاجتهاد أن يقلّدوا وقليل ما هم، بل التقليد الذي يعنيه هو أن بعض الأحكام الشرعية كثيرا ما يفتي فيها من تقدم بالرأي لعدم عثوره على نصها، وإذا تبين نصها بعد انقراض عصره لا يعدل مقلده على فتواه لتيقنه أن مقلده ذا فطنة واطلاع لا تعزب على فهمه كبيرة ولا صغيرة، ويختم محذرا أولئك المقلدين من اتباع الكلمات التي تمهد للبقاء على الخمود والجمود، كقولهم " **سلّم تسلم** "،" **اعتقد ولا تنتقد** "[2].

- **مقال " اجتماع مع امرأة في القطار"**: أشار فيه إلى الحوار الذي دار بينه وبين امرأة جزائرية على متن القطار المتنقل من حمام المسخوطين إلى مدينة عنابة، كان حول الردود التي كان يكتبها حمزة بكوشة على صفحات جريدة البصائر ردا على الشيخ مصطفى حلوش، حيث اعتبرت المرأة أن تلك الردود جريمة اجتماعية لا كفارة لها ولا غفران فيها، بحكم أن الشيخ مصطفى يريد تحرير المرأة والشيخ حمزة يريد استعبادها، واتهمت الأخير

1- حمزة بكوشة، **موقف المصلح**، الوزير، المصدر السابق، ص 04.

2- حمزة بكوشة، **التقليد الأعمى، الوزير**،ع 253، س 09، 19 جويلية 1928م، ص 04.

بأنه ألّب على الشيخ مصطفى الغوغاء والدهماء من الناس حتى عدوه من الملحدين وحسبوا الشيخ بكوشة من المصلحين الصالحين، لكن الشيخ حمزة أكّد من خلال هذا المقال على أن المرأة تتمتع بحرية واسعة النطاق داخل بيتها وهي أسيرة مستعبدة خارجه[1].

❖ **القصائد والقطع الشعرية:**

- **أبيات شعرية في نعي ابن باش آغا وادي سوف:** أشارت جريدة الوزيرإلى أن يد المنون اختطفت السيد صلاح الدين نجل السيد مصرلي عبد العزيز باش آغا (باشاغا) وادي سوف، وتعزي والد الفقيد وترجو من الله أن يرزقه جميل الصبر وعظيم الأجر ، " **هذا وقد أرّخ الشاعر الفصيح الأديب صديقنا السيد حمزة بكوشة الوفاة بأبيات سترسم على القبر ونصها**"[2]:

قد أتى ذا الخطب أدهم ... في ليال من محرم
وصلاح الدين فيه ... تحت لحد يتنعم
اصبروا يا أهل ودي ... أجركم بالصبر أعظم
ارخوه: (شمس بدإ) ... غربت فالأفق أظلم

- **قصيدة " إلى بني وطني الأعزاء":** ضمت 15 بيتا شعريا،حثّ فيها الشاعر أبناء وطنه إلى النهوض والرقي بالعلموالمعارف، واتباع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والخروج من دائرة الجهل والذّل والحيرة في ظل تقدم الأمم الأخرى:

هلّم بنا نهج المعارف كي نرقى ... هلّم بنا يا قوم نخترق الأفقا
بني وطني ما هذه الحيرة التي ... عرتكم وسهم الذل يرشكم رشقا
هلّم بنا هذا الكتاب وهذه ... أحاديث خير الخلق تذكركم صدقا
إلام وأنتم مبتلون بجهلكم ... فإن بني الأوطان قد أحرزوا السبقا

1- حمزة بكوشة، **اجتماع مع امرأة في القطار**، جريدة الأسبوع،ع 187، س 05، تونس، 02 جانفي 1950م، ص 02.
2 - الوزير، **الوادي**، ع 253، س 09، 19 جويلية 1928م، ص .02

ثمّ ينتقل الشاعر إلى تحذيرهم من الشرك والضلالة فيقول:

بنـي وطنـي مـا هـذه الضـربة التـي ... قضـت بحيـاة الشـعب وانفلقـت فلقـا؟
هلمّـوا فـإن الهـدي هـدي محمـد ... دعـوا ذكـر جـلّ الأوليـا ودعـوا الطرقـا
حلـول واشـراك وزيـغ وباطـل ... رضـوها اعتقـادات فللّه مـا اشـقى
افيقـوا فهـا أنـتم علـى غيـر سـنة ... ضـللتم وأضـللتم فمثلـتم الرقـا
علمـتم بـأن الجهـل أفضـى بكـم إلـى ... مهـاوي الـردى والفقـر والـدرك الأشـقا

ويعبّر الشاعر عن موقفه من شيوخ الطرق الصوفية[1]، ثم يطالب بني وطنه بتجديد العهد على اتباع السنن الأنقى؛ فيقول[2]:

رأينـا الـذي تدعونـه الشـيخ جـاهلا ... عـدوا لأهـل العلـم قـد فـرّق الخلقـا
بربّـك مـا هـذا التجاهـل والعمـى ... وهـاهو ذا الطغيـان قـد زادك الحمقـا
أنرضـى انحطاطـا والشـعوب تقـدمت ... وبـالحزم نالـت كـل مكرمـة تبقـى
ألا جـدّدوا عهـدا مضـى أهلـه وقـد ... بنـوا لكـم مجـدا علـى السـنن الأنقـى
أفيقـوا فـإن الـدهر غيـر مسـاعد ... أيرتـاح أقـوام ونحـن الأولـى نشـقى
فـلا كانـت الـدنيا ولا كـان أهلهـا ... إذا دام هـذا الجهـل صـاح فـلا نرقـى

- **قصيدة " خواطر[3] "**:وقّع فيها حمزة بكوشة باسم " فتى وادي سوف "، عبّر من خلالها عن نظرته التشاؤمية وعن حسرته إلى ما آل إليه الوضع الديني والاجتماعي في منطقة

1- لم يوقع حمزة بكوشة هذه القصيدة باسمه، بل كتب عبارة (الوادي " بشير ") للدلالة على اسم والده، وحسب رأينا فإن الشيخ أخفى هويته خوفا على نفسه وأهله وذويه، بعدما أفصح عن حقيقة موقفه من الطرق الصوفية وشيوخها، خاصة في تلك الفترة الحرجة – سنة 1928م – التي كانت تشهد انتشارا واسعا للطرق الصوفية بمنطقة وادي سوف.

2 – حمزة بكوشة، **إلى بني وطني الأعزاء**، الوزير، ع 261، س 09، 15 نوفمبر 1928م، ص ص 03 – 04.

3- الخواطر أو الهواجس: هي ما يرد على البال من رأي أو معنى أو فكر، وقد اشتركت بعض القصائد والقطع الشعرية في نفس العنوان " خواطر " واختلفت الفكرة التي تتناولها كل خاطرة.

وادي سوف، والذي يكشف عن حقيقة الصراع القائم بين الدعاة المصلحين ودعاة الشرك والضلالة[1].

قضـــيت حيـــاتي عشـــرين حـــولا ... ومـــا فـــي حيـــاتي أرى مـــن مطيـــب
ســـئمت حيـــاتي بشـــرخ شـــبابي ... فكيـــف بحـــالي غـــدا فـــي المشـــيب؟
ينكـــدني القـــوم فـــي كـــل يـــوم ... وعيشـــي معهـــم كعـــيش الأديـــب
إذا ســـرّه دهـــره بعـــض يـــوم ... تـــولى عليـــه بعـــام قطـــوب
تيقنـــت أنـــي بمســـقط رأســـي ... غريـــب كطفـــل صـــغير ربيـــب
لأنـــي لـــم أك مثـــل أنـــاس ... لهـم فـي مسـاعي الضـلال نصـيب
نفـــاق وغـــش ودجـــل خـــداع ... لقـد رضـعوها صـبا فـي الحليـب
أفـــاطم إن مـــت يعلـــم قـــومي ... بـــأني نصـــوح لهـــم وحبيـــب
بربـــك إذ ذاك فـــابكي ثلاثـــا ... وجـــانبي بعـــد البكـــاء النـــديب
ولا تضـــربي خلـــف نعشـــي دفـــا ... فـــذاك ضـــلال وفعلـــه حـــوب
وآمنـــت بـــالله ربّـــا وطـــه ... رســـولا وإنّـــي لربـــي منيـــب

- **قطعة شعرية بعنوان: خواطر:** باسم فتى وادي سوف، من 09 أبيات، وهي من الشعر الغزل، نذكر منها البيتين[2]:

مـــن حـــب خـــود غـــادة ... مـــن نورهـــا طلـــع القمـــر
يبغـــي ظهـــورا غيـــر أنـــ ... ـــه غـــاب فـــي ليـــل الشـــعر

- **قطعة شعرية بعنوان: خواطر:** باسم فتى وادي سوف، من 03 أبيات، يقول فيها[3]:

كفي دموعك يا فتا ... ة، فما البكاء بنافع
إن تبكين عمن قضى ... نحبا فليس براجع
نوحي على من جرعوا ... كأسا كسم ناقع

1- حمزة بكوشة، **خواطر**، الوزير، ع 261، س 09، 15 نوفمبر 1928م، ص 04.
2- حمزة بكوشة، **خواطر**، الوزير، ع 263، س 09، 13ديسمبر 1928م، ص 03.
3 - حمزة بكوشة، **خواطر**، الوزير، ع 264، س 09، 27 ديسمبر 1928م، ص 04.

- **قطعة شعرية بعنوان: خواطر:** باسم فتى وادي سوف، من 03 أبيات، عبّر من خلالها على حسرته لاقتراب موعد الرحيل عن الحاضرة تونس في آخر موسم له بجامع الزيتونة، فيقول[1]:

أخلاي إن سارت ركابي فإني أحن على بعد الديار إليكم
أودعكم مستودعا لي خلالكم مهاة سبتني، مذ أقمت لديكم
(وما عن فلى كان الفراق وإنما دواعي تبدت، والسلام عليكم)

- **قطعة شعرية بعنوان: خواطر:** باسم فتى وادي سوف، من 05 أبيات، حملت أيضا أسف الشاعر عن اقتراب موعد الفراق عن الأصدقاء بتونس[2]، وقد لاحظنا بداية من هذا العدد انقطاع وغياب المشاركات الأدبية، وهذا ما يدل على رحيله إلى الجزائر، لتظهر المشاركة الموالية بتاريخ 21 جويلية 1932م، عن طريق المراسلة من مدينة دلس بالجزائر أين أصبح أستاذا بمدرسة الاصلاحالتابعةلجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد أشارت جريدة الوزير في عددها 360 الصادر بتاريخ 04 أوت 1932م إلى هذا الانقطاع الذي وصفته باحتجاب خواطر فتى وادي سوف مدة من الزمن عن متتبعي أدبياتها[3].

- **قصيدة " ذكرى وحنين":** من 30 بيتا شعريا، عبّر فيها عن حنينه وشوقه لمسقط رأسه مدينة الوادي، ومقدما رسالة إلى شبابها للتسلح بالعلوم والمعارف ونبذ البدع والضلالات المنتشرة بالمنطقة، وقد اخترنا لكم منها هذه الأبيات التي يقول فيها[4]:

بني الوادي المكرم لا عدمتم شبابا عاتق السمر العوالي
شبابا باتباع الدين مغرى وللبدع الشنيعة هو قال
وكم قد عاكسته شيوخ سوء ! وكم قد هددته على التوالي !

1- حمزة بكوشة، **خواطر**، الوزير، ع 265، س 10، 10 جانفي 1929م، ص 02.
2- المصدر نفسه، ص 02.
3- الوزير، ع 360، س 13، 04 أوت 1932م، ص 02.
4- حمزة بكوشة، **ذكرى وحنين**، الوزير، ع 359، س 13، 21 جويلية 1932م، ص 02.

نعـــم. قـــد أوعـــدوه بكـــل شـــرّ وهـــل تحـــت الـــذباب ذرى الجبـــال

- **خواطر: تشطير أبيات الأولى والأخرى:** في هذا العدد ومن منطقة دلس؛ قام الشاعر بتشطير القطعة الشعرية التي صدرت في العدد السابق 359 بعنوان " الأولى والأخرى "والمكونة من 05 أبيات باسم فتى الجبل، وقد أثنت الجريدة على خواطر فتى وادي سوف التي وصفتها بالطرائف الشعرية،ووصفت هذا التشطير بالبليغ[1].

- **قصيدة: "هم يريدون للجزيرة شرا": 09** أبيات أراد من خلالها أن يعبّر عن معارضته لثورة وتمرد ابن رفادة سنة 1932م ضد ملك الحجاز ونجد " عبد العزيز آل سعود "، إذ يقول في الأبيات الخمسة الأولى[2]:

كـــل مـــن قـــام بالكتـــاب الكـــريم ضـــاق ذرعـــا منـــه أهـــل الأديـــم؟
ناصـــبوه العـــداء غربـــا بشـــرق خطـــــؤوه بفريـــــة ونمـــــيم
إن(آل الســـعود) لمّـــا أنـــار الـــ أرض بالعـــدل والكتـــاب الحكـــيم
ضـجت العـرب منـه قبـل النصـارى وشـــيوخ الضـــلال قبـــل الـــرجيم
هـــم يريـــدون للجزيـــرة شـــرا وأرادوه للإمـــــــام العظـــــــيم

أما الثائر ابن رفادة فيقول فيه:

ايـه يـا (ابـن رفـادة) سـوف تصـلى عنـــد رب العبـــاد نـــار الجحـــيم !
إن قومـــا ودوا إليـــك انتصـــارا قـــد تعـــاموا عـــن الصـــراط القـــويم !

- **شعر " زهرة الشاطئ ":** قطعة شعرية صدرت بجريدة الوزير في العدد الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 1932م[3].

1- حمزة بكوشة، **خواطر: تشطير أبيات الأولى والأخرى**، الوزير، ع 360، س 13، 04أوت 1932م، ص 02.
-2حمزة بكوشة، **هم يريدون للجزيرة شرا**، الوزير، ع 363، س 10، 15سبتمبر 1932م، ص 02.
3- محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي...**، المرجع السابق، ص 367.

- **عواطف من الأستاذ حمزة إلى شاعر الشباب:**في ركن "عواطف الشعراء نحو بعضهم"[1]، وبمناسبة عيد الفطر المبارك – نهاية شهر جانفي 1933م – أرسل حمزة بكوشة بيتين من الشعر عبّر من خلالهما عن عواطفه نحو شاعر الشباب محمود بورقيبة قال فيهما[2]:

رســـــمي إليـــــك رســـــول بالعيـــــد جـــــاك يهنـــــي
فـــــإن تصـــــنه تصـــــني وإن تهنـــــــه تهنـــــــي

فبادله شاعر الشباب بدوره في نفس العدد بأربعة أبيات نذكر منها[3]:

رســـــم الصـــــديق عزيـــــز لـــــن يلتقـــــي أي هـــــون
بـــــل هـــــو عنـــــدي مصـــــان بالقلـــــب أكـــــرم صـــــون

- **قصيدة " زفرات ":** من 13 بيتا؛ حاول من خلالها أن يبيّن القيمة الحقيقية للحياة، المبنية على اتباع كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والتخلق بالخصال الحسنة والاحسان إلى الأيتام والفقراء، وتعليم الأبناء تربية دينية سلمية، والحذر من الغرور[4].

- **قطعة شعرية " زفرات ":** من 06أبيات؛ أراد أن يبيّن فوائد وآثار تعليم الأبناء[5]:

أبتـــي لمـــا علمتنـــي منـــذ الصـــبا فحملـــت مـــن تعليمـــك الأدواء؟
هـــلا نشـــأت علـــى الجهالـــة أنتقـــي زرق العيـــون وأحتســـي الصـــهباء !
علمتنـــي فحرمـــت فـــي عهـــد الصـــبا مـــا نيـــل مـــن " مـــاري" ومـــن " أســـماء"
علمتنـــــي فنبـــــذت كـــــل منـــــافق نبـــــذ الحنيفـــــة فـــــي الـــــبلاد وراء

1- **عواطف الشعراء نحو بعضهم:** هو أحد عناوين الجريدة، من خلاله يتبادل الشعراء رسائل رقيقة معبرين فيها عن عواطفهم الطيبةنحو بعضهم، ينظر: الوزير، ع 373، س 14، 09 فيفري 1933م، ص 02.
2- حمزة بكوشة، **من الأستاذ حمزة إلى شاعر الشباب**، الوزير، ع 373، س 14، 09 فيفري 1933م، ص 02.
3- محمود بورقيبة، **من شاعر الشباب إلى الأستاذ حمزة**، الوزير، ع 373، س 14، 09 فيفري 1933م، ص 02.
4- حمزة بكوشة، **زفرات**، الوزير، ع 380، س 14، 18ماي 1933م، ص 02.
5- حمزة بكوشة، **زفرات**، الوزير، ع 384، س 14، 13جويلية 1933م، ص 02.

فـــإذا خـــلا بالمفســـدين يحـــثهم! وإذا خـــــلا بالمصـــــلحين أســـــاء!
علمتنـــي فغـــدوت مـــا بـــين المـــلا صـــــبا غريبـــــا بكـــــرة ومســـــاء!

- **قصيدة " أعمار خبر ما بطيبة من هدى"**: من 16 بيتا؛ قدّم فيها حمزة بكوشة تهنئته للشيخ المصلح والمدرس بمنطقة قمار الشيخ عمار الأزعر بمناسبة عودته من الحج، وقد أشاد الشاعر بالدور الإصلاحي الذي لعبه الشيخ عمار في محاربة البدع والضلالة بمنطقة وادي سوف، وقد اخترنا لكم منها الأبيات الخمسة الأولى[1]:

طلعـت كبـدر حـول مـن كـان سـاريا وجئـت كمـاء المـزن لـلأرض راويـا
حججـت لبيـت الله تقضـي مناسـكا وقـد كنـت قبـل الحـج بـالقطر غازيـا
غـزوت جيـوش الـدجل وهـي جحافـل "بسـوف" وجـردت الحسـام اليمانيـا
وعبّـأت جـيش الـنشء وهـو مـدجج بآيـات قـرآن بهـا ظـل هاديـا
فقامـت فئـات بافتيـات وفريـة فأوشكت أن تضحى عن القطر جاليا

- **قطعة شعرية بعنوان: " حظ البلاد من الانتقاد"**: من 05 أبيات عالج فيها مشكلة موضوع النقد في الجزائر، حيث شغفت طائفة بالنقد وهي من غير أهله، حتى أصبح الجاهل والمفسد ينقد المصلح ويرميه بالكفر، فيقول[2]:

لقد شـغفت بالنقد فـي القطـر فرقـة ولـيس لهـا نقـد سـوى أحـرف الجـرّ
ومـا ضـرني إن قلـت: بـت متيمـا بليلاي أشكر الله (عن) ألم الهجر؟
ألـيس هـدى القـرآن خيـرا لمهتـد؟ تنوب حروف عن حروف بلا نكر
وكم من مفسد بالقطر ينقد مصلحا بسـبه والتجهيـل والرمـي بـالكفر !
فمـن لـي بـأن يـدري بأنـه مفسـد ومـن لـي بـأن يـدري بأنـه لا يـدري!

1 – حمزة بكوشة، **أعمار خبر ما بطيبة من هدى**، الوزير، ع 385، س 14، 27 جويلية 1933م، ص 02.
2– حمزة بكوشة، **حظ البلاد من الانتقاد**، الوزير، ع 386، س 14، 10أوت 1933م، ص 02.

- **قطعة شعرية " زفرات ": من 05 أبيات**؛ عالج فيها مشكلة حب التملك والسيطرة عند بعض الناس، هذه السيطرة التي تعدت الجانب المادي إلى الجانب المعنوي، فحتى أفكار الآخرين لم تسلم من ذلك في قوله[1]:

يسوؤهم رؤية الأفكار جامحة لا تمنح الطوع إلا للذي لانا

- **قطعة شعرية " العصفور في القفص "**: من 03 أبيات؛تحدث فيها عن قيمة الحرية[2].

- **شعر " لون السماء "**: قطعة شعرية صدرت بجريدة الوزير في العدد الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 1933م[3].

- **قصيدة " إلى صديقي شاعر الشباب "**: من 18 بيتا؛ أرسلها من وادي سوف، عبّر فيها عن شوقه لصديقه محمود بورقيبة، ذكّره فيها بالليالي الزهرات وبجلسات السمر وسجل الأدب وترتيل القصيد، كما عبّر أيضا عن حنينه لتونس الخضراء[4].

- **قصيدة " روض الوزير تحية "**: من 16 بيتا؛ من منطقة دلس هنأ فيها جريدة الوزير بعامها الخامس عشر[5].

- **قصيدة " دمعة بعد الحول "**: من 18 بيتا؛ وهي قصيدة رثاء لوالده في ذكرى وفاته الأولى، عدّد فيها خصاله الطيبة وداعيا له الله تعالى بالرحمة والمغفرة[6].

1- حمزة بكوشة، **زفرات**، الوزير، ع 387، س 14، 24أوت 1933م، ص 02.
2- حمزة بكوشة، **العصفور في القفص**، الوزير، ع 388، س 14، 07سبتمبر 1933م، ص 02.
3- محمد صالح الجابري، **المرجع السابق**، ص 368.
4- حمزة بكوشة، **إلى صديقي شاعر الشباب**، الوزير، ع 392، س 14، 02نوفمبر 1933م، ص 02.
5 - حمزة بكوشة، **روض الوزير تحية**، الوزير، ع 396، س 15، 25ديسمبر 1933م، ص 02.
6- حمزة بكوشة، **دمعة بعد الحول** ، الوزير، ع 402، س 15، 22مارس 1934م، ص 02.

- **قطعة شعرية " يا طير "**: من 07 أبيات؛ يحذّر فيها من غرور الحياة الدنيا، ويعطي مثالا عن الطير الذي يغره فصل الربيع بجماله وأريج أزهاره؛ فيطير على الغصون مغردا طربا، وكم من صائد له يرصد؟[1].

- **قطعة شعرية" لدى زهرة الشاطئ"**: من 07 أبيات؛ يجدد فيها الشاعر شوقه لزهرة الشاطئ، مصيف صديقه شاعر الشباب الأستاذ محمود بورقيبة[2].

- **قطعة شعرية" زفرات"**: من 05 أبيات؛ يواصل فيها الشاعر رفضه للبدع والضلالات[3]:

برمت من الإقامة في بلاد ... يؤول أهلها الكفر الصريحا
يقودهم المدجل للزوايا ... ويأخذ منهم الثمن الربيحا
ليعطيهم من الجنات قصرا ... ويمنعهم إذا قدر أتيحا
وينفسهم من العلماء قوم ... بترك الدين يشرون المديحا
ويخشون اليهود مع النصارى ... ولا يخشون من خلق المسيحا !

- **قصيدة " ربع قرن "**: من 12 بيتا؛ عبّر من خلالها عن تهنئته لجريدة الوزير بسنتها الجديدة[4].

- **قطعة شعرية" خذ العفو واعرض عن الجاهلين"**: من 03 أبيات؛مهداة منالشاعر إلى جلالة ملك الحجاز المعظم عبد العزيز آل سعود،يؤكد له دعمه ضد أعدائه[5].

- **قصيدة " شمس الهداية "**: من 18 بيتا؛ ألقاها ترحابا بزيارة وفد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لبلدة دلس تحت رئاسة الشيخ الطيب العقبي[6].

1- حمزة بكوشة، **يا طير**، الوزير، ع 409، س 15، 05جويلية 1934م، ص 02.
2- حمزة بكوشة، **لدى زهرة الشاطئ**، الوزير، ع 416، س 15، 13سبتمبر 1934م، ص 02.
3- حمزة بكوشة، **زفرات**، الوزير، ع 425، س 16، 20ديسمبر 1934م، ص 02.
4- حمزة بكوشة، **ربع قرن**، الوزير، ع 430، س 16، 28فيفري 1935م، ص 02.
5- حمزة بكوشة، **خذ العفو واعرض عن الجاهلين**، الوزير، ع 435، س 16، 09ماي 1935م، ص 02.
6- حمزة بكوشة، **شمس الهداية**، الوزير، ع 442، س 16، 22أوت 1935م، ص 02.

❖ **مسابقات تشطير وتخميس الأبيات الشعرية:**

- مسابقة تشطير أبيات " محبة المصطفى " محمد صلى الله عليه وسلم[1].
- مسابقة تشطير بيت " يا راحلين "[2].
- مسابقة تشطير وتخميس أبيات " بعد أحبابي "[3]. كما تمّ في هذا العدد (252) تكليف الطالب حمزة بكوشة بتحرير وكتابة تقرير جلسة لجنة التحكيم في مسابقة ثقافية بعنوان: " بماذا يترقى الوطن؟ "، التي توّج بجائزتها صديقه الشاعر محمود بورقيبة.
- تشطير أبيات " ما الحب إلا نظرة " وتشطير أبيات " لي في محبتكم "[4].

- **د- المساهمات من خلال جريدة لسان الشعب التونسية:**

- **مقال " البدع في وادي سوف ":** كتب هذا المقال باسم " زيتوني سوفي "، أراد هذا الطالب من خلاله الإشارة إلى البدع والضلالات المنتشرة في وادي سوف خلال تلك الفترة فيقول:« **فتراهم يشيعون جنائزهم بضرب الدفوف وتلحين القصائد، وهذا الأمر مخالف لما جاء به الشرع، زيادة على ذلك عند دفنهم الميت يقول بعضهم: ما شهادتكم فيه؟، فيضطر المشيع لأن يقول: رجل طيب، وشهادته لا تخلى إما أن تكون كاذبة فاقترف إثما، وإما أن تكون صادقة ولا فائدة بها... إن أهالي هاته البلدة ماكثون على عادات الجاهلية الأولى حتى عبادة الأوثان، فإن لهم نخلة بعميش قرية من قرى الوادي تشدّ لها الرحال وتنذر لها الأموال وتذبح لها الأنعام، وهؤلاء يدعون العلم ويقرؤونه للناس، بل يقرؤون كتب التفسير، فضلوا وأضلوا ويحسبون أنهم مهتدون**[5]».

1- حمزة بكوشة، جريدة الوزير،ع 248، س 09،10 ماي 1928م، ص 03.
2- حمزة بكوشة، جريدة الوزير، ع 250، س 09، 07 جوان 1928م، ص 04.
3-حمزة بكوشة، جريدة الوزير،ع 252، س 09، 05 جويلية 1928م ص 04.
4- حمزة بكوشة، جريدة الوزير،ع 257، س 09، 20 سبتمبر 1928م، ص 03.
5- ينظر إلى الملحق رقم 28: **مقال: البدع في وادي سوف، لطالب زيتوني.**

وقد ذكر أن المساجد مقسمة على أهل الطرق ومشايخها يتصرفون فيها كيف شاؤوا، وإذا نهاهم طالب العلم الحقيقي شتموه ولطموه وأغلظوا له القول، بل شتموا الكلية الزيتونية ووصفوا تلامذتها بالإلحاد، وقالوا أمرنا بذلك شيخنا الفلاني وهو أجهل من نعله، ويختم كلامه بنهي هؤلاء عن سبّ وشتم طلبة الزيتونة وبالكف عن البدع والضلال القديم[1].

- **مقال " وادي سوف"**: ذكر صاحب المقال أنه أثناء هاته الأشهر قرأ بالجرائد التونسية مقالتين في النعي على أهل وادي سوف، تلك البلدة المسكينة – حسب تعبيره – التي ابتلاها الله بأناس لا همّ لهم إلا ابتغاء مرضاة العامة ولو غضب عليهم المولى عزّ وجلّ، إحداهما بجريدة لسان الشعب والأخرى بجريدة الوزير، كلا المقالتين لأبناء تلك البلدة من الذين انقطعوا لتحصيل العلم لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون، لكنهم من سوء الحظ وجدوا آذانا صمّا وأعينا عن رؤية الحق عميا، ولاقوا في سبيلهم العقبات التي قلّما نجى داعي الإصلاح منها، فسبوهم وسلقوهم بألسنة حداد حتى دفعت الهمجية بهم للفتك بالشباب الناهض من أهل العلم الصحيح ومن دعاة الإصلاح.

ويحمّل كاتب المقال مسؤولية تلك الهمجية إلى مشايخ الصوفية الذين أغروا أولئك المتعصبين وتطاولوا عن منزلة الآلهة وظنوها مقعدا محبوسا، فادعوا ما هو لله، وقد افتى لهم بذلك الفقهاء الجامدون الذين اشتروا الضلالة بالهدى، وأبعدوهم عن العلماء المصلحين خوفا عن مركزهم، لأنهم قوم انتفاعيون ظنّا منهم أنهم بالإمكان القضاء على نهضة المصلحين، ويردّ عليهم بالبيت الشعري الآتي[2]:

زَعَمَ الفَرَزدَقُ أَن سَيَقتُلُ مَربَعاً أَبشِر بِطولِ سَلامَةٍ يا مَربَعُ[3].

1- زيتوني سوفي، **البدع في وادي سوف**، لسان الشعب، ع 412، س 11، تونس، 22 أكتوبر 1930م، ص ص 02 – 03.

2- عبد الحفيظ بن الطاهر زربيط، **وادي سوف**، لسان الشعب، ع 422، س 11، 31 ديسمبر 1930م، ص 03.

3- هذا البيت فيه هجاء من الشاعر جرير لعدوه الفرزدق، وذمّ له بأنه ضعيف جبان لا يقدر على تنفيذ وعيده، ويضرب هذا البيت مثلا لمن يتوعد بما لا يستطيع تنفيذه.

ويواصل أن من بدع أولئك ما هو من الشرك الأصغر إن لن يكن من الشرك الأكبر، فيشركون أشياخهم فيما يختص الله تعالى بوصفه، ويتقربون إليهم بالنذور كما فعل المشركون في الجاهلية الأولى، كما أشار أيضا إلى ما يسمى بـ " الحضرة "، التي تضرب فيها الدفوف، ووصفها بأنها حضرة الشياطين، لأن أصحابها عبارة عن جماعة يأكلون الطعام ويضربون الدفوف ويقفون صفوف، وفي أثناء ذلك يغمى على من رسخت فيه تلك العقيدة الفاسدة، فيسميه القوم " تائب "، وفي الحقيقة إنه تائب إلى الشيطان ومتشوق لأكل لحوم الضأن.

وفي ختام مقاله أنكر على أدعياء العلم الذين لم ينكروا تلك البدع، بل تطاولوا على المعارضين من أبناء الكلية الزيتونية ووصفوهم بالإلحاد، ويضم صوته لإخوته الزيتونيين في العزم على محاربة تلك الضلالات[1].

من خلال المقالين السابقين يتضح أن الطلبة الزيتونيين السوافة قد حاولوا مرارا إصلاح الوضع الديني الذي انتشرت فيه البدع والخرافات، لكنهم وجهوا بمعارضة شديدة وبتعصب حتى اتهموا بالإلحاد، وهذا ما يعكس حدة الصراع القائم بين الدعاة المصلحين والطرقيين الذين يستمدون قوتهم من دعم السلطات الاستعمارية بالمنطقة.

-هـ -مساهمة محمد التجاني السوفي: كان له مقالا ذا طابع سياسي بجريدة الإرادة[2] بعنوان " **كلمة إلى مشاغبينا**"، دافع فيه عن الحزب الدستوري القديم ضد بعض مناضلي الديوان السياسي الذين لم يروق لهم تأسيس شعبة للحزب القديم بمنطقة تينجة ببنزرت، فيقول فيهم: « **ولذلك أخذوا يعملون في الهدم... فابتدأوا بسبنا وشتمنا وتوبيخنا**

1- عبد الحفيظ بن الطاهر زربيط، **وادي سوف**، لسان الشعب، ع 422، س 11، 31 ديسمبر 1930م، ص 03

2- الإرادة: جريدة سياسية إخبارية تونسية تأسست سنة 1934م، مديرهاوصاحب الامتياز محمد المنصف المنستيري، وهي لسان الحزب الحر الدستوري القديم، صدر منها 295 عددا، آخر صدور لها يوم 31 ديسمبر 1938م.

لا ذنب ارتكبناه ولا لجرم اقترفناه، ويقولون لنا: إنكم قوم جامدون واتبعتم قوما منبوذين...».

ويختم مقاله لأولئك المشاغبين بأنهم لم ينخرطوا في الحزب الحر الدستوري التونسي إلا بعد دراسة طويلة تبين لهم خلالها من هو الجدير بأن يتبع، ولن تخدعهم المظاهر ولا الخطب الكهربائية ما دام أصحابها يعترفون بالحقوق المكتسبة وبالسيادة المزدوجة[1].

- **و – مساهمات أبي القاسم سعد الله:** له ثلاثة أعمال نشرها:

➢ **في جريدة الأسبوع:**

- **قصيدة " بجست قضيب الضاد "**:وهي قصيدة مدح وثناء من 28 بيتا، مهداة من أبي القاسم سعد الله إلى حجة البيان العربي الشيخ محمد البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ينوه من خلالها الدور الجليل الذي يقوم به الشيخ في سبيل تطور الحركة الإصلاحية في الجزائر[2].

- **قصيدة " الجمال الحالم "**: من 21 بيتا، عنوانها الفرعي: " إلى التي لم أفهمها ولن أفهمها مدى الحياة لأنها دائما... ودائما هي فوق الحياة"[3].

➢ **في مجلة الفكر[4]:**

- **قصيدة " برقية من الجبل "**: نشرت في المجلة في أفريل 1958م[5]، وهي قصيدة ثورية من الشعر الحرّ، تصوّر قصة البرقية التي نقلت خبر استشهاد المجاهد الذي كان في

1- محمد التجاني السوفي، **كلمة إلى مشاغبينا**، جريدة الإرادة، ع 277، س 05، تونس، 08 أفريل 1938م، ص 02.
2- أبو القاسم سعد الله، **بجست قضيب الضاد**، جريدة الأسبوع،ع 286، س 07، تونس، 07 جانفي 1952م، ص 03.
3- أبو القاسم سعد الله، **الجمال الحالم**، جريدة الأسبوع،ع 318، س 08، تونس، 19 جانفي 1953م، ص 08.
4- الفكر مجلة ثقافية تونسية؛ تصدر عشر مرات في الستة وتحتجب في شهري أوت وسبتمبر، مؤسسها ومديرها المسؤول محمد مزالي، صدر عددها الأول في أكتوبر 1955م، واستمرت في الصدور إلى غاية شهر جويلية 1986م.
5- محمد صالح الجابري، **المرجع السابق**، ص 396.

اشتباك يطارد الأعداء في الجبل، وتحثّ على شحن الهمم وشدّ العزائم في التصدي للاستعمار الغاشم، وقد ختمها الشاعر بهذا المقطع[1]:

وظلّت الرياح تنشر الخبر
والأرض تروي قصة البطل
والقبر يحضن الجثمان بافتخار
والفجر صاعد ضياء
مرددا: «المجد للوطن» !

- **ز – مساهمات عبد الملك بوصبيع:** انحصرت مشاركاته الثلاثة في جريدة الصباح[2] التونسية وهي:

- قصة الفدائي الصغير: العدد الصادر بتاريخ 30 أوت 1956م.
- مقال همسات من صميم الثورة: العدد الصادر بتاريخ 04 ماي 1957م.
- قصة الشيخ مجاهد: العدد الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 1960م[3].

- **ح –مساهمات خليفة الجنيدي:**احتل الجنيدي المركز الثاني من حيث عدد المشاركات الأدبية بعد حمزة بكوشة، إذ بلغت جميعها 13 مشاركة، توزعت كما يلي:

➢ **في جريدة الصباح التونسية:** بلغت 10 مقالات أدبية[4]:

- التكامل في ديوان فجر الحياة ج 01: العدد الصادر بتاريخ 10 أفريل 1955م.
- التكامل في ديوان فجر الحياة ج 02: العدد الصادر بتاريخ 17 أفريل 1955م.
- اتجاه الأدب اتجاها مركزا: العدد الصادر بتاريخ 20ديسمبر 1957م.

1– أبو القاسم سعد الله، **النصر للجزائر**، تق: أحمد توفيق المدني، ط 03، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص ص 57 – 60.

2– الصباح هي جريدة يومية تونسية صدرت باللغة العربية عن دار الصباح. أسسها وأدارها الحبيب شيخ روحه، صدر العدد الأول من الصباح يوم أول فيفري 1951م، وتوقفت مرتين الأولى سنة 1956م على خلفية موقف صاحبها المساند لصالح بن يوسف ضد الحبيب بورقيبة خلال فترة الصراع بين الرجلين، والثانية سنة 2000م نتيجة صعوبات مالية.

3– محمد صالح الجابري، المرجع السابق، ص 370.

4– المرجع نفسه، ص 383.

- رد بالجملة ج 01: العدد الصادر بتاريخ 10 أفريل 1958م.
- رد بالجملة ج 02: العدد الصادر بتاريخ 04 ماي 1958م.
- رد بالجملة ج 03: العدد الصادر بتاريخ 06 ماي 1958م.
- رد بالجملة ج 04: العدد الصادر بتاريخ 07 ماي 1958م.
- رد بالجملة ج 05: العدد الصادر بتاريخ 09 ماي 1958م.
- رد بالجملة ج 06: العدد الصادر بتاريخ 10 ماي 1958م.
- رد بالجملة ج 07: العدد الصادر بتاريخ 11 ماي 1958م.

➢ **في مجلة الفكر:**

- **مقال " الوجود الأخصب "**: من 14 صفحة؛ مهداة إلى أبطال غرة نوفمبر 1954م، وقد ذكرت مجلة الفكر أن هذا المقال محاولة طريفة يقوم بها أحد شباب الجزائر لتفهم وضعه، بل وضع الانسان في هذا الكون وتحسس الوجود الأخصب، فهي تبادر بنشره لما فيه من صدق في اللهجة وطرافة في التحليل وحرارة في اللهجة.

أما خليفة الجنيدي فقد ختم مقاله بقوله: «**وبهذا ننتهي إلى أن الثورة المسلحة ما دامت تهدف إلى نشر الحضور الإنساني وممارسة الوجود الأخصب مبتدئة بتحديد الإنسان المزيف ومنتهية إلى (المتفوق)، فلا بد أن تكون ممتلئة علما وحبّا وعملا. فإن تعيش يا أخي ثائرا فذلك يعني أنك تعيش وجودك الأخصب**»[1].

- **قصة " حنين"**: قصة من ثلاث صفحات[2].
- **مقال " قوارير عامر"**: نشر في شهر أفريل 1959م[3].
- **مقال: على هامش " حياة اللغة العربية ":**[1]

1- خليفة الجنيدي، **الوجود الأخصب**، مجلة الفكر، ع 02، س 04، نوفمبر 1958م، ص ص 47 – 60.
2- خليفة الجنيدي، **حنين**، مجلة الفكر، ع 03، س 04، ديسمبر 1958م، ص ص 55 – 57.
3- محمد الصالح الجابري، **المرجع السابق**، ص 384.

- **تصدير النشرية الخاصة بذكرى وفاة عبد الحميد بن باديس:** في يوم 16 أفريل 1955م الموافق للذكرى الخامسة عشرة لوفاة عبد الحميد بن باديس وبقصر الجمعيات الفرنسية، أقامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن طريق جمعية الطلبة الجزائريين بتونس مهرجانا احتفاليا شارك فيه عددا من الزعماء والأساتذة والسادة والسيدات[2]، وبصفته رئيس جمعية الطلبة الجزائريين قام الجنيدي بتصدير هاته النشرية – في 03 صفحات – أشاد فيها بدور الشيخ ابن باديس في معركة الإصلاح والتحرر ومقدما باسم الجمعية شكره للحضور[3].

- **ط – مساهمات العربي بن عمار:**

في الصحافة التونسية: شكّلت بعض الصحف التونسية فضاء ومنبرا فسيحا لابن عمار استطاع من خلالها أن ينشر بعض قصائده وأعماله الأدبية، وفيما يلي أهم الصحف التونسية التي نشر فيها الشيخ:

- **جريدة النهضة:** نشر فيها قصيدة من 28 بيتا ألفها سنة 1955م بعنوان:"**جمعية العالمية تحيي اتحاد الطلبة**"، والتي ألقيت كذلك في حفل للطلبة بمركب الحي الزيتوني، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد العام للطلبة التونسيين[4].

- **مجلة جوهر الإسلام:** نشر فيها قصيدة" **الهجرة النبوية** "التي ألفها سنة 1956م من 32 بيتا، أبرز من خلالها أهمية الهجرة النبوية، داعيا المسلمين إلى ضرورة أخذ العبرة والدروس منها[1].

1– خليفة الجنيدي، **على هامش " حياة اللغة العربية "**، مجلة الفكر، ع 07، س 05، أفريل 1960م، ص ص 54 – 72.

2– ممن ألقوا مداخلة في المهرجان نذكر: الزعيم السياسي علي البلهوان، الزعيم النقابي أحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، علي جغاب الكاتب العام للجمعية، عبد الله شريط، محمد البدوي باسم الزيتونيين،الأديبة ناجية ثامر، الأديبة فاطمة بوذينة... ينظر: جمعية الطلبة الجزائريين، **ابن باديس في ذكراه الخامسة عشرة**، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1955م، ص ص 06 – 49.

3– جمعية الطلبة الجزائريين،، **المصدر السابق**، ص ص 03 – 05.

4– العربي بن عمار، **بل الصدى**، ط 01، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2002، ص ص 26 – 27.

وقد واصل ابن عمار سلسلة نشر أعماله الأدبية في مجلات وجرائد أخرى كمجلة الهداية، جريدة الصباح التونسية، وجريدة الصريح التونسية[2].

في ميدان التعليم:

بعد تخرجه من جامع الزيتونة وحصوله على شهادة العالمية في الآداب سنة 1951م، قدّم ابن عمار دروسا خصوصية لأبناء البايات التونسيين لمدة 04 سنوات؛ كما درّس خلال تلك الفترة موسما دراسيا بجامع الزيتونة في مقياس تاريخ العرب قبل الإسلام لتلاميذ السنة الثالثة[3].

في سنة 1956م التحق بالتعليم العمومي الرسمي، فعين معلّما بمدينة الكاف لمدة 07 سنين، ثم بمنطقة منزل أبي زلفى لمدة 03 سنوات، وأخيرا بمدرسة ساحة الحلفاوين بالحاضرة لمدة 22 سنة، إلى أن أحيل على التقاعد سنة 1987م[4].

في التأليف ونظم الشعر:

شرع ابن عمار منذ سنة 1946م في نظم ديوان أشعاره " بل الصدى " الذي لم يرى النور للطباعة إلا في سنة 2002م[5]، حيث بلغ عدد نصوصه الشعرية 170 قصيدة ذات أبعاد وتوجهات مختلفة؛ تناول فيها القضايا السياسية، الاجتماعية، العلمية، الثقافية والدينية، الغزلية، والرياضة، ومن قصائده الأولى التي نظمها خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين نذكر[6]:

1- العربي بن عمار، **بل الصدى**، المرجع السابق، ص ص 30 – 31.

2- بلغ عدد هذه المساهمات حوالي 13 عملا (12 قصيدة + مقال واحد)، لكن فترة النشر كانت خارج نهاية حدود دراستنا (1962م)، وللمزيد من الاطلاع ينظر إلى مقالنا: الإمام بريك، **إسهامات المهاجرين السوافة في الحياة العلمية والفكرية التونسية؛ الشيخ العربي بن عمار أنموذجا**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 03، مج 07، جامعة الوادي، ديسمبر 2021م، ص ص 104 – 106.

3- العربي بن عمار، **ديوان السراج الوهاج** ...، المصدر السابق، ص 11.

4- العربي بن عمار، **المؤلف في أسطر**، مخطوط، ص 03.

5 – رسالة بخط اليد من العربي بن عمار إلى صديقه إبراهيم بن عمارة بوادي سوف، باردو في 02 مارس 2002م.

6- العربي بن عمار، **بل الصدى**، المرجع نفسه، ص ص 04 – 36

- قصيدة " روضة "في شهر ماي 1946م من 29 بيتا.
- قصيدة " موكب الربيع " في أفريل 1947م من 29 بيتا.
- قصيدة " بني العرب هبّوا "سنة 1947م من 26 بيتا.
- قصيدة " نداء الفتاة " سنة 1948م من 28 بيتا.
- قصيدة " علوم لو صرفنا الجهد فيها " سنة 1948م من 20 بيتا.
- قصيدة " صوت المرأة المسلمة " سنة 1948م من 21 بيتا.
- قصيدة " صوت العروبة " سنة 1948م من 18 بيتا.
- قصيدة " أسّ الحضارة " سنة 1949م من 23 بيتا.
- قصيدة " يا ابن الشعب " سنة 1950م من 17 بيتا.
- قصيدة " ألا للاتحاد وللتحدي" سنة 1950م من 13 بيتا.
- قصيدة " نشيد الثورة " 18 جانفي سنة 1952م من 16 بيتا.
- قصيدة " قصة التكوين " سنة 1954م من 47 بيتا.
- قصيدة " ثورة الجزائر " نوفمبر 1954م من 19 بيتا.
- قصيدة " الذرة" سنة 1954م من 28 بيتا.
- قصيدة " تحية الزعيم في عيد النصر " جزان 1955م من 22 بيتا.
- قصيدة " جمعية العالمية تحيي اتحاد الطلبة " سنة 1955م من 28 بيتا.
- قصيدة " عيد الشغل " غرة ماي 1956م من 28 بيتا.
- قصيدة " الهجرة النبوية " سنة 1956م من 32 بيتا.
- قصيدة " الذكرى الأولى لعيد الاستقلال " 20 مارس 1957م من 16 بيتا.
- قصيدة " نشيد الجيش " جويلية 1957م من 18 بيتا.
- قصيدة " نشيد الرياضة " جويلية 1957م من 22 بيتا.
- قصيدة " يا ابن بلادي " فيفري 1958م من 17 بيتا.

وفي ختام هذا الفصل يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

❖ التحسن الملحوظ الذي مسّ الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسة، لما قدمته هذه الأخيرة من مرافق وخدمات وامكانيات كانت شبه معدومة في منطقة وادي سوف.هذا التحسن شمل العناصر التالية:

- المسكن: استطاع المهاجرون تأمين استقرارهم في هذا الجانب، فكان التكافل والتعاون فيما بينهم، بل تعدى ذلك إلى تأسيس أحياء حملت اسم نزلة السوافة.

- سعى المهاجرون إلى المحافظة على النسيج الاجتماعي للمجتمع السوفي، وذلك من خلال التماسك الأسري والمحافظة على العادات والتقاليد السوفية، والتي تجسدت في العديد من المظاهر نذكر منها: النمط السوفي للمنازل، اللباس، المأكل، إحياء المناسبات الدينية...

❖ أما بالنسبة للوضع الثقافي؛ فإنه من الواضح أن المهاجرين السوافة قد وجدوا أنفسهم في وسط ثقافي أفضل مما هو عليه بمنطقة وادي سوف التي تلقى مؤسساتها الثقافية تضييقا متصاعدا من طرف السلطات الاستعمارية، ومن المكتسبات التي حققها المهاجرون في هذا الجانب نذكر:

- تدني نسبة الأمية في أوساط المجتمع السوفي المهاجر، حيث أصبح غالبية أفراده قادرين على القراءة والكتابة، وذلك بسبب تنوع وتعدد المؤسسات التعليمية والدينية التقليدية منها والعصرية(المساجد، الكتاتيب، جامع الزيتونة وفروعه، المدارس الرسمية).

- نمو الوعي الوطني والفكري والديني والإصلاحي لدى المهاجرين السوافة بعد أن كانوا يعيشون في عزلة تامة بوادي سوف.

- مساهمة المهاجرين في الحركة الوطنية التونسية إيمانا منهم بالبعد المغاربي لمطالب الحركة؛ حيث رأينا الدور الذي لعبه هؤلاء على المستويين السياسي والثقافي.

الفصل الخامس

دور المهاجرين السوافة في الحركة الوطنية وفي الثورة الجزائرية

أولا: دور الطلبة الزيتونيين السوافة في الحركة الإصلاحية.

ثانيا: نشاط المهاجرين السوافة في التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني.

ثالثا: إسهامات المهاجرين السوافة في معارك جيش التحرير الوطني.

سنحاول في هذا الفصل الوقوف على أهم الأدوار التي لعبها المهاجرون السوافة في الحركة الوطنية الجزائرية بشقيها الإصلاحي والسياسي وكذلك الثورة التحريرية[1]، بعدما نهل هؤلاء دروسا وعبرا وتجارب من الأوضاع والأحداث التي شهدتها البلاد التونسية على جميع الأصعدة خلال القرن العشرين ميلادية سواء بالمعايشة أو الممارسة، فكانت بلاد المهجر بمثابة المدرسة التي مارس وتعلم من خلالها أولئك أهم دروس النضال الإصلاحي والسياسي والنقابي والثوري في آخر المطاف.

لقد شكّلت البلاد التونسية قاعدة خلفية مهمة للثورة التحريرية، وذلك بفضل التفاف المهاجرين الجزائريين حولها، الذين احتضنوها وضحّوا بالنفس والنفيس من أجل إنجاحها للحصول على استقلال وطنهم المحتل، لذلك سنبرز الأدوار التي لعبه هؤلاء من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- كيف ساهم الطلبة الزيتونيون السوافة في بعث الحركة الإصلاحية بالمنطقة؟ وفي دعم نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين محليا ووطنيا؟.
- كيف أسهم المهاجرون السوافة في دعم الثورة التحريرية انطلاقا من بلاد المهجر؟.
- ما هي أهم التضحيات التي قدّمها أولئك في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين؟.

1 – وجب هنا الإشارة إلى أن ثمار الهجرة لم تقتصر على الجوانب المذكورة آنفا؛ بل تعدتها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الدينية، ففي الوضع الاقتصادي مثلا؛ كان العامل العادي في مناجم الفوسفاط بقفصة يدخّر 37.448 فرنك سنويا، وكان سدس العمال المهاجرين أي حوالي 400 عامل يرسلون حوالات مالية إلى ملحقة الوادي بمبلغ إجمالي قدره 15 مليون فرنك سنويا، هذا من شأنه أن يفتح المزيد من الاستثمارات في استصلاح الأراضي وزراعة النخيل وتربية المواشي وتطور التجارة المحلية، والذي بدوره يضمن توفير مناصب شغل جديدة تمتص البطالة وتحسن المستوى المعيشي للأسرة بوادي سوف، وللتوسع أكثر في آثار الهجرة ينظر:

- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…**,op. cit, pp18 - 23.
- Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa..**, op. cit. p 17

أولا – دور الطلبة الزيتونيين السوافة في الحركة الإصلاحية:

كان لجامع الزيتونة دورا مهمّا في غرس المبادئ الوطنية والقومية في نفوس الجزائريين والتونسيين، الشيء الذي سهّل في توسع حركة التحرر الوطني في جميع أنحاء المغرب العربي[1]، فقد أثّرت الدراسة الزيتونية في تونس على مجرى حياة الطلبة الجزائريين وتكوينهم الثقافي والسياسي، وسنأخذ كمثال على ذلك التجربة التي خاضها الطالب الزيتوني أبو القاسم سعد الله الذي حصر هذه التأثيرات في ثلاث اتجاهات[2]:

- ☒ التربية الدينية والأخلاقية التي تلقاها من الزيتونة.
- ☒ التربية الوطنية التي اكتسبها من خلال المشاركة في نشاطات جمعية الطلبة الجزائريين بتونس منذ 1948م، واشتراكه ضمنها سنة 1953م في تمثيل رواية " الخليفة العادل " في عدة مدن بالجزائر، ومطالعة الجرائد الإصلاحية كالبصائر.
- ☒ التربية الأدبية بفضل مطالعة انتاج الشرق العربي كالرسالة، والآداب مثلا.

01 – دور الهجرات العلمية في بعث الفكر الإصلاحي بوادي سوف[3]:

قبل عودة المصلحين الأوائل أمثال الشيخ عمار بن الأزعر، كانت عامة قرى وادي سوف عشّا للبدع والضلالات ووكرا للطرقية الضالة[1]، إذ استفحلت تلك الظاهرة في أوساط مجتمعها الذي كان يغلب عليه طابع النمط البدوي وتسوده مظاهر الجهل والأمية، فما كان من الرعيل الأول من الطلبة المتخرجين من زوايا مناطق نفطة وتوزر وغيرهما من زوايا القطر الجزائري أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ميلادية، إلا محاولة النهوض بالتعليم العربي الإسلامي من خلال القيام بالتعليم القرآني في الكتاتيب وإلقاء دروس

1– لقد أشرنا إلى ذلك في نهاية الفصل الرابع، واستشهدنا بما قاله " آلان مسعودي " في هذا الدور.

2 – أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 45.

3– ينظر الملحق رقم 04، جدول لنماذج من الطلبة السوافة الذين واصلوا تحصيلهم العلمي بالبلاد التونسية،

الوعظ والإرشاد في المساجد والزوايا؛ إلا أن هذا الرعيل لم يكن قادرا على مواجهة ومجابهة سياسة السلطات الاستعمارية وأصحاب البدع والخرافات، بحكم خصوصية المنطقة ذات الحكم العسكري، ولأن البعض منهم تمنعهم وظائفهم كقضاة في المحاكم الشرعية وأئمة في المساجد، ولأن البعض الآخر يخشى على نفسه وأهله ردود فعل أولئك وانتقامهم، ومع ذلك فقد ساهم هؤلاء المحافظون[2] في تكوين الطلبة الذين تلقوا تحصيلهم الأولي على أيديهم وأتمّوا فيما بعد تعليمهم الزيتوني، كما هي أو الأرضية الخصبة لتبني الفكر الإصلاحي من طرف الأجيال القادمة.

وبعد تخرج عدد من الطلاب السوافة من جامع الزيتونة وفروعه بالجنوب الغربي التونسي، ورجوعهم إلى قراهم وشروعهم في إلقاء الدروس ونشر الوعي، بدأت الحركة الإصلاحية في الانتشار بعد أن أخذ هؤلاء زمام مبادرة الإصلاح الفعلي ونبذوا تلك الآفات وأعلنوا الحرب ضدها، فكانت مرحلة العشرينيات والثلاثينيات البداية الفعلية لإعلان المشروع الإصلاحي بالمنطقة، وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على الدور الإصلاحي الذي لعبه بعض الطلبة الزيتونيين الذين كان لهم الأثر البالغ في قراهم وما جاورها:

- **في منطقة قمار**: من الطلبة الزيتونيين الذين كان لهم دورا مهما في الحركة الإصلاحية بمنطقة قمار خصوصا ووادي سوف عموما نذكر عمار بن الأزهر الذي عاد من جامع الزيتونة متوّجا بشهادة التطويع سنة 1924م بعد 09 سنوات من الدراسة، فبدأت الحركة الإصلاحية في الانتشار على يده[3]، حيث قرّر العودة إلى بلدته قمار وهو يحمل معه علما غزيرا وأفكارا إصلاحية كثيرة، فاتخذ من منزله ومن مسجد " الطلبة " بالسوق العتيق

1- محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص 14.

2- من هؤلاء المحافظين نذكر؛ **من الوادي**: محمد العربي بن موسى (موساوي)، عبد الرحمان العمودي، علي بن صابر. **من قمار**: أحمد بن سالم، علي بالقيم. **من الزقم**: إبراهيم بن السلمي. وللتوسع أكثر حول دور هؤلاء؛ ينظر: موسى بن موسى، **الحركة الاصلاحية**، المرجع السابق، ص ص 118 – 122.

3- أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص 21.

مركزين لنشر العلم الشرعي، وشرع في تغيير تلك المعتقدات الفاسدة من ذبح ونذر وتقديس لغير الله تعالى رويدا رويدا، غير مبالي بمحاولات الصدّ التي واجهها، فاستطاع أن يغيّر الباطل ويعرّف الناس معنى " **لا إله إلا الله محمد رسول الله** "، فركّز على التوحيد السلفي والفقه الإسلامي والتاريخ وعلوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وعروض وشعر، وأصبح يؤمّ حلقته جمع غفير من الكبار والصغار، وبذلك فتح صفحة جديدة من صفحات الجهاد المقدس في سبيل نشر العقيدة والدعوة إلى الرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ومحاربة البدع والخرافات[1].

ومنذ تلك السنة (1924م) تمّ اختيار الشيخ عمار ابن الأزعر كمدرس بالمنطقة من طرف بعض الأهالي مقابل منحه أجرة ، وهكذا شرع يدرس تلاميذه في قمار بنفس برنامج جامع الزيتونة، حيث يذكر الشيخ محمد الطاهر التليلي[2] أن الشيخ أقرأه غالب كتب السنة الأولى والثانية من المرحلة الابتدائية، كما كتب شهادة بخط يده كإجازة منه إلى التليلي بأنه جدير بالسنة الثالثة، ليسلمها للنظارة العلمية بالزيتونة[1].

وقد أشارت جريدة النجاح القسنطينية – في عددها 506 الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 1927م – إلى دور ابن الأزعر في بث علمه في البلدة طيلة ثلاثة أعوام، والأهالي مستبشرون بهذا البدر الطالع الذي أضاء على قمار ونواحيها، حيث اتفقوا على مبلغ 307 فرنكا يجازونه بها في كل سنة، فأنجزوا ذلك في السنتين الأولى والثانية وتأخروا بعد ذلك، فتساءلت الجريدة عن تلك الأسباب خاصة وأن منطقة قمار تضم آنذاك 7.500 نسمة وكثيرهم أغنياء وتجار، ووجهت نداءها إلى أصحاب الغيرة الإسلامية والهمم العالية من أجل

1– أنس بن يعقوب الكتبي، **أعلام من أرض النبوة**، الطبعة الكاملة (ط 01)، منشورات الخزانة الكتبية الحسنية الخاصة، المدينة المنورة، 2016م، ص ص 379 – 381.

2– محمد الطاهر التليلي (1910 – 2003م): ارتحل إلى تونس سنة 1927م، أين تحصل على شهادة التطويع من جامع الزيتونة سنة 1934م، عمل في مدرسة النجاح التابعة للجمعية سنة 1938م، ينظر: سعد العمامرة وأحمد منصوري، المرجع السابق، ص 79.

استدراك الموقف قبل فوات الأوان وخسارة الشيخ، وقد وجد ذلك النداء آذانا صاغية فيما بعد، إذ جمع فضلاء قمار أنفسهم وجدّدوا عنايتهم بالشيخ[2].

وقد أثنى أيضا الشيخ محمد الطاهر التليلي على جهود الشيخ عمار بن الأزعر في قوله:« **والفضل الأكبر في تأديبي وثقيفي وتربيتي التربية الإصلاحية الدينية الوطنية يرجع إلى الشيخ عمار بن الأزعر، فهو الذي نشر الإصلاح والدين الصحيح في الأوساط الصحراوية بسوف وعلى الأخص بقمار، وتخرج عليه الكثير من طلبة قمار علما وأدبا وإصلاحا وخلقا، فكان حامل لواء الجهاد العلمي والإصلاحي في سوف، وكنا جنودا له ومن ورائه، وكان شديد الوطأة على المبتدعين والطرقيين والقبوريين ومن لف لفهم وجرى خلفهم، وبتلك الشدة وهاتيك الوطأة ترك أثرا إصلاحيا في قمار لا يمكن أن يمحى منها مهما طالت السنون وتعاقبت الأجيال...**»[3].

وبتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م بنادي الترقي ومشاركة الشيخ بن الأزعر في الاجتماع التأسيسي رفقة الأمين العمودي وحمزة بكوشة ممثلين عن منطقة وادي سوف، تهيكلت الحركة الإصلاحية واندرجت تحت مظلة الجمعية ما منح نشاطها إطارا قانونيا وتحولت حركة الإصلاح بوضوح من طابع السرية إلى العلنية، حيث احتفى جماعة الإصلاح بإنشاء مسجد جامع وبتأسيس مدرسة الإصلاح سنة 1931م، هذا ما عبّرت عنه جريدة الشهاب عن طريق مراسلها من قمار " محمد الطاهر بن بلقاسم" بثلاثة عناوين هي:

---

1 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص 18.

2– سمير سمراد، **الشيخ عمار بن الأزعر القماري السوفي**، المرجع السابق، ص 61.

3 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر نفسه، ص 13.

❖ " **الله أكبر نور العلم منبثق** ": وهي قصيدة من 32 بيتا ألقاها الأديب " محمد الطاهر بن بلقاسم " في حفلة افتتاح مدرسة النجاح سنة 1931م بقمار[1].

❖ " **انتشار التعليم الابتدائي العربي** ": عبارة عن مقال قصير؛ أرجع فيه نفس الأديب الفضل في انتشار التعليم الابتدائي العربي إلى أول آثار وجود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانتشار رجالها وتنقل وفودها[2].

❖ " **طليعة إصلاح بقمار** ": مقال عبّر من خلاله" محمد الطاهر بن بلقاسم " عن سروره في أن يقدم للنهضة الجزائرية هدية تسطر في سجل تاريخ نهضة الجزائر الخالدة التي تبقى سطرا من سطور حسنات الجزائر في القرن العشرين؛ تلك الهدية هي الطليعة التي ظهرت في منطقة قمار تحمل في طيها أفكارا مثقفة وآراء مهذبة جعلت وجهتها الوحيدة المشاركة في النهضة الجزائرية العامة، وبفضلها أصبحت المدرسة عامرة بالتلامذة ومكتظة بالصبيان، أما أبرز أعضاء تلك الطليعة فهم: عمار بن الأزعر المدرّس بمدرسة النجاح، الصادق حوحو القاضي بقمار، عمار بن البخاري باش عدل بقمار، أحمد بن عثمان الوكيل الشرعي، عبد الرحمان بن سي علي، الأديب محمد بن السايح، محمد العيد بن الضاوية وغير هؤلاء كثير[3].

ومن أهم الأسباب التي كانت وراء ثبات الشيخ بن الأزعر في دعوته الإصلاحية تلك الأسماء التي شكلت أعضاء الطليعة السابقة واحتلت مكانة اجتماعية في المنطقة؛ من قاضي، باش عدل، وكيل شرعي، ولا ننسى أيضا تلك الصفات التي تمتع بها، حيث حدّدها " أنس بن يعقوب الكتبي " في قوله:«**أنّ الشيخ كان ذكيا، مصلحا، لا تأخذه في الحق لومة لائم، اشتهر بالعفة والنزاهة؛ طيب القلب سليم النية، متواضع يكره الملق والتكبر، فيه**

1- محمد الطاهر بن بلقاسم، " **الله أكبر نور العلم منبثق** "، مجلة الشهاب، مج 08، ج 10، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة،أكتوبر 1932م،ص ص 529 – 531.

2- محمد الطاهر بن بلقاسم، " **انتشار التعليم الابتدائي العربي** "، مجلة الشهاب، المصدر نفسه، ص 531.

3- محمد الطاهر بن بلقاسم،" **طليعة إصلاح بقمار** "، مجلة الشهاب، المصدر نفسه، ص ص 531 – 533.

سمات العلماء ووقارهم»، إضافة إلى إتباعه مبدأ السرية والكتمان في دعوته وتواصله مع أتباعه في المرحلة الأولى من الدعوة قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1].

وقد تضافرت الجهود الإصلاحية للشيخ ابن الأزعر مع الدروس التي كان يقوم بها الشيخ محمد بن السائح اللقاني[2] أثناء زياراته للمنطقة، وكذلك مع عودة ثلة من الطلبة الزيتونيين كعبد القادر الياجوري[3] وعلي بن سعد خيراني[4] ومحمد الطاهر التليلي بعدما التحقوا بجامع الزيتونة سنة 1927م وحصلوا على شهادة التطويع سنة 1934م وعادوا إلى مسقط رأسهم مشحونين بالعلم والأفكار والآمال العريضة[5].

وقد امتحن الشيخ عمار بن الأزعر في ذاته عدة مرات وأبتلي من طرف الحكومة الفرنسية والطرقية[6]، فبالنسبة لأصحاب البدع والخرافات الذين كانت تدعمهم السلطات الاستعمارية بالمنطقة، فإنهم كانوا كلما يمرّ أحدهم بجوار منزل الشيخ ابن الأزعر فإنه يرمي

---

1 – أنس بن يعقوب الكتبي، المرجع السابق، ص ص 377 – 379.

2 – ولد محمد بن السائح اللقاني بنفطة بالجريد التونسي سنة 1887م، إلتحق بجامع الزتونة سنة 1918م، حصل على شهادة العالمية (التطويع)، عاد إلى الجزائر سنة 1923م ليزاول مهنة التدريس ببلدتي تماسين وقمار. ينظر: موسى بن موسى، المرجع السابق ، ص 138.

3 – عبد القادر الياجوري(1912 – 1991م): تحصل على شهادة التطويع سنة 1934م، سيّر شعبة الجمعية بقمار من سنة 1935م إلى سنة 1937م، ثم خطيبا ومديرا للمدرسة الحرة التي أنشأها عبد العزيز الشريف بعميش، تعرض للاعتقال بعد أحداث سوف الأليمة سنة 1938م، وكذا يوم 7 ماي 1945م، ويوم 29 مارس 1956م. ينظر: سعد العمامرة وأحمد منصوري، المرجع السابق، ص 89.

4– علي بن سعد(1908 – 1974م): تحصل على شهادة التطويع سنة 1932م، ورجع إلى قمار معلما ضمن مدارس الجمعية، انظم كعضو بارز في الجمعية، أسس جريدة الليالي الإصلاحية بالعاصمة سنة 1936م المعارضة للسياسة الاستعمارية، تعرض للمضايقات وللسجن عدة مرات بسبب مقالاته ومهنته التعليمية، ينظر: سعد العمامرة وأحمد منصوري، المرجع السابق، ص 79.

5 – أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، المرجع السابق، ص ص 201 – 202.

6 – هذا الصراع الذي ظل قائما بين الحركة الاصلاحية والطرقية، دفع ببعض الطلبة الزيتونيين السوافة بتونس إلى نقل بعض صوره إلى الصحافة التونسية محاولين بذلك معالجة بعض بدع وخرافات الطرقية من خلال الإشارة إليها والتحذير منها، ومن أمثلة ذلك نذكر؛ مقال البدع في وادي سوف، مقال وادي سوف، إضافة إلى الخواطر الشعرية التي نظمها حمزة بكوشة ونشرت في جريدة الوزير، ينظر العنصر الأخير من الفصل الرابع.

الحجارة وسط فناء البيت مما أدى إلى إيذائه، وكانت زوجته وأولاده لا يخرجون إلى وسط الفناء إلا للضرورة، ويمشون تحت الحائط من غرفة إلى أخرى خوفا من الأذى، حتى أن القلال المخزنة للماء لم تسلم وتحطمت بسبب الحجارة، ولم يكتفوا بذلك فأطلقوا عليه أذنابهم وشعرائهم يشتمونه، حتى أن إحدى شاعرات المنطقة سخرت منه وقالت فيه في الحضرة[1] الصوفية[2]:

على لقرع التقدود القاري على ليهود والله لضاربيه

راه جاء واحد من تونس قاري على الطالبيه ولا لفرنسويه

ومن مكائد أعداء الإصلاح أيضا الوشايات التي كانت ترفع إلى الحاكم الفرنسي بالوادي، حيث يستدعى الشيخ عمار ويتهم بسب فرنسا والتحريض ضدها، ليصدر الحاكم قرارا يمنعه من الوعظ والإرشاد والدرس وحلقات الذكر في المسجد، ويهدده بالسجن في معتقل " برج فطيمة " الخاص بالسجناء السياسيين في حالة مخالفة أمره، لكن الشيخ لم تثنيه تلك العراقيل وتمكن من أن ينقذ مجموعة كبيرة من براثن الجهل والتخلف حتى تخرج على يده جيلا من المصلحين علّمهم بعد أمية وجهل[3].

لكن الشيخين (ابن الأزعر واللقاني) رغم حزمهما وعزمهما على التغيير والإصلاح اصطدما بسلطتين كان لهما تأثيرهما على مستقبل دعوتهما؛ وهما السلطة الاستعمارية[4]

1- الحضرة : هي اسم يطلق على نوع من الذكر الجماعي تقوم به طوائف من الصوفية؛ حيث يجتمعون في حلقة يرددون فيها طائفة من أورادهم وأذكارهم وأناشيدهم، وعادة ما يصاحب ذلك تمايل أو حركات رقص، وقد يصاحبها دفّ أو بعض آلات المعازف، ولكل طائفة من طوائف الصوفية مناسبات معينة يقيمون فيها هذه الحضرة، ويتعلق كثير منها بقبور من يرونهم أولياء وصالحين. ينظر الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع: 15 / 10 / 2022م. https://islamqa.info

2- أنس بن يعقوب الكتبي، المرجع السابق، ص 380.

3- المرجع نفسه، ص ص 380- 381.

4 – كانت السلطات الفرنسية تنشر مخبرين لها في شكل متسولين في الأسواق وفي الأحواش، ينظر: أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص ص 33 – 34.

والطرقية اللتان أجبرتاهما على الرحيل، إذ هاجر ابن الأزعر إلى المدينة المنورة سنة 1937م، والشيخ اللقاني إلى تونس[1].

وقد أكّد ابن مدينة قمار (سعد الله) على أن الحركة الاصلاحية في قمار انتشرت بعد تخرج عدد من الطلاب من جامع الزيتونة ورجوعهم إلى ذويهم وشروعهم في إلقاء الدروس ونشر الوعي وفتح مدرسة النجاح سنة 1931م التي أشرف على تسييرها الشيخ محمد الطاهر التليلي بالتنسيق مع حركة الشيخ عبد الحميد بن باديس، وإضافة إلى الشيخ الحفناوي هالي بن الأخضر[2]، كما كانت الأسواق الأسبوعية أيضا منبرا لدعاة الحركة الاصلاحية، حيث دعا المصلحون إلى المحافظة على الآداب العامة ونبذ العادات السيئة، وكان أنصار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يجمعون الاشتراكات لجريدة البصائر ويتبرعون بالمعونات للمدرسة الابتدائية العربية الحرة المرتبطة ببرنامج الجمعية[3].

ومما ساهم في تطور الحركة الإصلاحية في المنطقة هو تواصل الطلبة العائدين إلى قراهم أثناء العطل الصيفية من خلال التقائهم في الأسواق الأسبوعية، واجتماعاتهم في مدرسة النجاح التابعة لجمعية العلماء، وفي محزن السيد علي بن الحاج أحمد أحد أنصار التيار الإصلاحي وممن يشجعون الطلبة على الدراسة في الزيتونة وغيرها، إذ يجدون أعداد جريدة البصائر، ويتبادلون أخبار بعضهم وأخبار السياسة العالمية[4]، كما خصص الطلبة دروسا أسبوعية يوم الجمعة وفي بعض الأحيان يومية لأبناء وطلبة القرية[5].

---

1 – ينظر تقديم أبي القاسم سعد الله لكتاب: محمد الطاهر التليلي، **منظومات في مسائل قرآنية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 08.

2– الحفناوي هالي(1911 – 1965م): تحصل على شهادة التحصيل من جامع الزيتونة سنة 1934م، انخرط في صفوف الجمعية، اشتغل بالتعليم بمدرسة النجاح رفقة محمد الطاهر التليلي، اعتقل سنة 1956م إلى غاية سنة 1958م، ينظر:عمار عوادي، **كتابات ووثائق من تاريخ وادي سوف**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.، ص 163.

3 – أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص ص 22 – 48.

4– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية** ، المرجع السابق، ص 128.

5 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص 31.

وفي هذا السياق؛ يذكر الطالب أبو القاسم سعد الله أنه كان يقوم بعمل مفيد لمجتمع البلدة أثناء عودته في العطلة الصيفية، فكانت المبادرة بتمثيل رواية تناولت الدعوة إلى العلم والإصلاح[1]، وقد أكّد الشيخ عبد الحميد بن باديس على أن أعظم مظاهر الإصلاح في قمار كانت بفضل المصلحين الذين سعوا وجدّوا في بناء مسجد عظيم وتأسيس مدرسة التعليم، وأضاف أن قوة الإصلاح ظهرت بوادي سوف يوم زارها وفد جمعية العلماء وحلّ بجميع بلدانها، فكانت الاجتماعات العلمية الدينية تقدّر بالمئات والألوف[2].

➢ **في منطقة الزقم:** تميزت هذه المنطقة عن غيرها من المناطق بانحصار الطابع الطرقي بها، مما جعل شيوخها يتحررون من الطرق الصوفية، رغم الحضور القوي للطريقة الرحمانية التي يبدو على أتباعها عدم التعصب لجهة دون الأخرى، إضافة إلى الدور الذي لعبته الصحف التونسية التي كانت تعجّ بها المنطقة بعد جلبها من طرف التجار أو الطلبة العائدين خلال العطل الصيفية، حيث لقيت صدى واسعا وإقبالا كبيرا لقراءتها من طرف الأهالي الذين تأثروا بالفكر الإصلاحي الذي تحمله كجرائد النهضة والزهرة مثلا، هذه الأسباب وغيرها جعلت أهالي الزقم أكثر استعدادا من غيرهم لتبني الفكر الإصلاحي والدعوة إليه[3].

وحتى قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بسنوات كانت بذور الإصلاح قائمة في هذه البلدة، هذا ما رصدناه من خلال تلك المراسلات التي تكررت مع الصحف الإصلاحية الجزائرية؛ فمن مراسلي مجلة الشهاب[4] نجد بن السلمي سالم بن الطاهر سنة 1926م، محمد بن خالد سنة 1927م، المراسلان الطاهر محمد وساعي (الزقم) سنة

1- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية** ، المرجع السابق، ص 130.

2- عبد الحميد بن باديس، **حول كارثة سوف الأليمة؛ سوف قبل الإصلاح وبعده**، البصائر ع 122، س 03، 15 جويلية 1938م، ص 01.

3 – موسى بن موسى، المرجع السابق، ص 154. محمد المولدي صيشي، **اللجة**، مخطوط، ص 77.

4- جريدة الشهاب – كما كتبت في صفحاتها – هي " **لسان الشباب الناهض بالقطر الجزائري**".

1928م؛ وفي جريدة البصائر معمري عبد الرحمان سنة 1933م، معامير محمد الساسي، حامد بدير (الاسم الصحفي أحمد بن حامد)، خميس إبراهيم بن الحاج أحمد سنة 1953م[1]، فاختيار مثقفي الزقم لتلك الجرائد دون غيرها ما هو إلا دليل على توافق الرؤى بين هؤلاء واتجاهات أصحاب الجرائد حول العديد من القضايا ذات الطابع الإصلاحي.

ومن الطلبة الزيتونيين الأوائل الذين عادوا إلى منطقة الزقم معلنين الحرب الشعواء على البدع والخرافات والفساد قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نذكر الطالب محمد الساسي معامير[2] الذي تولى إمامة الجمعة والتعليم القرآني بجامع العدواني[3]، إضافة إلى الطلبة الآخرين محضي محمد، معمري الطاهر، معمري يونس، عباسي مسعود، الحاج فرج، محمد أم الهناء ، لمقدم بن لخضر، معمري عبد الرحمان، كلكامي إبراهيم[4]، بدير محمد، محمد العربي خطراوي، وغيرهم كثيرون، كان نشاطهم في المساجد والساحات العامة والأزقة والمقاهي والمنازل، منها ما أصبح مكان لقاء دائم مثل منزل حناني ومنزل بدر الدين المكي وغيرهم، فكانت الأنشطة مدروسة بدقة تتمثل في دروس الوعظ والإرشاد والمحاضرات والأنشطة الكشفية والمسرح ويساهمون في إحياء المناسبات وفق أنشطة موزعة في جدول

1- محمد المولدي صيشي، **اللجة**، المرجع السابق، ص 77. وجريدة الشهاب، ع 144، ع 154،

2- ولد عام 1880م بالزقم؛ شيخ علم ورحالة ومؤرخ كتب عن تاريخ وادي سوف وسجل بعض رحلاته وترك العديد من المخطوطات التي لم ترى النور بعد، طبع له ثلاثة كتب وهي: مشاهداتي في الجزائر، مشاهداتي بقسنطينة، التقويم الجزائري، توفي الشيخ عام 1967م، ينظر: محمد المولدي صيشي، **اللجة**، المرجع السابق، ص 116.

3- سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف...**، المرجع السابق، ص ص 25 – 26.

4- ولد خلال سنة 1913 بالزقم،التحق في سن مبكرة بالجامع الأصفر بالمنطقة، حفظ القرآن الكريم على يد الشيخ مسعود بن محمد عباسي،واصل دراسة علوم القرآن والفقه في المجالس العلمية التي كان يقيمها الشيخ الطاهر معمري ولتفوقه وقدرته الفائقة على استيعاب الدروس تأهل للالتحاق بجامع الزيتونة سنة 1934م، فزاول بها مرحلة التعليم الإعدادي والثانوي وتحصل على شهادة التطويع، عينته جمعية العلماء في زيارة وفدها إلي الزقم سنة 1937م برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس نائبا للرئيس – معمري عبد الرحمان– بشعبة الزقم، ونظرا لظروف الحرب العالمية الثانية اضطر للعودة إلى مسقط الرأس سنة 1943م ليكون معلما مرشدا ومحاربا شرسا للبدع والخرافات إلى جانب رفاقه من علماء الزقم ومدرسيها، فكان يقسّم يومه بين التعليم من السنة الأولى إلى الأهلية، وبين دروس الوعظ والإرشاد وتدريس العامة وحلقات الذكر بمدرسة مسجد الشيخ العدواني،ينظر: سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف...**، المرجع السابق، ص ص 89 – 90.

سنوي دائم يجند له كل سكان القرية، فتغلق المتاجر والمقاهي ويخرج الجميع للحضور والمشاركة، وغالبا ما تكون خارج البلدة[1].

ويذكر السيد محمد بدير أحد مصلحي منطقة الزقم أن أهالي منطقته كانوا من السباقين في الاستجابة إلى جمعية العلماء رغم تأخرهم في تأسيس شعبة لها، وقد وضع أعضاء الشعبة خطة عمل لخدمة العلم والإرشاد على النحو التالي:

1 – التفسير يقوم به رئيس الشعبة الشيخ معمري عبد الرحمان.

2 – الفقه يقوم به كل من الرئيس ونائبه إبراهيم كلكامي وأمين المال عباسي مسعود بن محمد بن سالم.

3 – النحو يقوم به كل من الكاتب العام محمد حامد بدير والمراقب محضي محمد حامد.

4– تعليم الصبيان القرآن ومبادئ العربية والأدب والتوحيد يقوم به كل من الرئيس ونائب أمين المال حمودة العربي[2].

➢ **في منطقة الوادي:** نجد الطالب الزيتوني إبراهيم العوامر– المولود بتاريخ 1875م – الذي تدرج في تحصيله على شيوخ حاضرتي قمار والوادي ثم الجريد التونسي، ولينتقل إلى جامع الزيتونة عملا بنصيحة شيخيه محمد العربي بن موسى وعبد الرحمان العمودي، وعاد إلى مسقط رأسه سنة 1902م مشمرا عن سواعد الكد والجد، حيث اتخذ من مساجد سيدي مسعود وسيدي سالم والنخلة منابر لتعليم الصغار والكبار[3]، وحاول أيضا توسيع نشاطه

1– محمد المولدي صيشي، **اللجة**، المرجع السابق، ص 84.

2– البصائر، ع 99، س 03، 11 فيفري 1938م، ص 08.

3– عاشوري قمعون، **العلامة الشيخ إبراهيم بن عامر حياته وآثاره**، مجلة المنهل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع 02، س 01، جامعة الوادي، ديسمبر 2015م، ص ص 116 – 117.

الإصلاحي إلى باقي المناطق الأخرى من وادي سوف؛ كالزقم، البهيمة، حاسي خليفة، وعميش وغيرها من أجل إعلاء صوت القرآن وتوعية الأتباع وإيقاظ الضمائر[1].

لقد تسرب الفكر الزيتوني ودور المصلحين أيضا إلى بعض الطرقيين بالمنطقة، وهنا نقصد الشيخ عبد العزيز[2] شيخ الطريقة القادرية، الذي يبدو أن فكرة الإصلاح عنده كانت ناضجة عنده منذ سنوات قبل إعلانه الانخراط في جمعية العلماء، فقد أشارت جريدة الشهاب تحت عنوان: " **التعاون على الإصلاح؛ الشيخ مبارك والشيخ عبد العزيز**"، عبّرت عن سرورها العظيم بقيام الشيخ عبد العزيز بن الشيخ الهاشمي كبير الطريقة القادرية – وهو شاب عالم متطوع بجامع الزيتونة – باستدعاء الشيخ مبارك الميلي العالم السلفي إلى التدريس بزاويته بالأغواط فلبى دعوته، وتثني الجريدة معلقة: «**فهذان الرجلان العالمان الفاضلان بتعاونهما على نشر العلم الصحيح والدين الخالص– هذا بالتلقين وهذا بالتأييد – سيبقيان باب الإصلاح إن شاء الله تعالى أثرا طيبا جليلا محمودا عند الله والناس**[3]»، هذا الاتفاق المبكر منذ سنة 1926م ما هو إلا مؤشرا على إيمان وتقبل الشيخ عبد العزيز للفكر الإصلاحي؛ لكن الظروف لم تكن مواتية بسبب الوضع الخاص الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك، والذي سيتوّج سنة 1937م بإعلان عبد العزيز انضمامه إلى جمعية العلماء.

1– سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف...**، المرجع السابق، ص 29.

2– عبد العزيز الشريف: (1898 – 1965): ابن الهاشمي شيخ الطريقة القادرية، انتقل إلى جامع الزيتونة سنة 1913م، أين تحصل على شهادة التطويع سنة 1923م، انقلب على الطرقية وحاربها، وانظم لجمعية العلماء المسلمين سنة 1937م، قاد انتفاضة عميش سنة 1938م، تعرض خلالها للسجن بقسنطينة، تبرع بكل أملاكه في تونس للثورة مالا وعقارا، منها ثلاث فيلات فخمة بالمرسى، واحدة مستشفى لجرحى جيش التحرير، الثانية للطلبة، والثالثة لإيواء أبناء الشهداء، ينظر: علي بوصبيع العايش، " **الشيخ عبد العزيز الشريف المصلح الثائر** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية السادسة محمد الأمين العمودي، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، أفريل 1993، ص 32 – 40.

3– الشهاب ع 49 س 02، 23 أوت 1926م، ص 09.

كما مثّلت حوادث 18 أفريل 1938م[1] بوادي سوف التي قادها عبد العزيز نقطة تحوّل في اعتناق الأهالي للتيار الإصلاحي، وقد تحمّل المصلحون النفي والسجن والضرب وكل أنواع العذاب في سبيل عقيدتهم[2].

➢ **في منطقة كوينين:** بعد رحلته العلمية إلى مدينة توزر أين تلقى تعليمه الابتدائي في العلوم الدينية واللغوية بمدرسة زاوية سيدي المولدي، ثم إلى جامع الزيتونة أين تحصل على شهادة التطويع، استطاع الطالب الزيتوني الصادق زبيدي(1900- 1963م) العودة إلى مسقط رأسه قرية أميه باهي سنة 1930م، حيث شرع في نشاطه الإصلاحي بتعليم الصبية القرآن الكريم ومبادئ العلوم وبتقديم الدروس للعوام بالمسجد، كما تكفل بإمامة مسجد القرية[3].

➢ **في منطقة النخلة:** من الطلبة الزيتونيين الذين كان لهم دور في نشر الفكر الإصلاحي بالمنطقة؛ نذكر الحسين حمادي[4] الذي ظل منذ سنة 1940م إماما ملتزما بوصية والده بخلافته الإمامة بقرية النخلة، فعكف على تعليم الأجيال القرآن الكريم والمتون وبعض العلوم الشرعية، فتخرج على يديه عدد كبير من الحفاظ لكتاب الله قدّر عددهم

1- ينظر الفصل الأول.

2 - محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص 14.

3- سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف...**، المرجع السابق، ص 60.

4- الشيخ حسين حمادي مثلا بعد أن بدأ تعليمه على يد والده في المسجد بمنطقة النخلة أين أتم حفظه خمسة أحزاب من القرآن الكريم، لينقله والده إلى زاوية سيدي ابراهيم بمنطقة نفطة، وهناك أتم حفظ القرآن الكريم كاملا خلال الفترة (1911 – 1918م)، وبعد تجربة أولية للإمامة والتعليم القرآني من 1918م إلى 1928م عند عائلة أولاد العمامي بقرية المكناسي الواقعة بسيدي بوزيد لمساعدة نفسه وعائلته على شظف العيش، قرّر الالتحاق بجامع الزيتونة ابتداء من سنة 1928م إلى غاية سنة 1933م. ينظر: محمد السعيد عقيب، **الشيخ الحسين حمادي ونشاطه التعليمي في تونس ووادي سوف**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م، ص ص 03 – 04

بحوالي 95 طالبا[1]، ومن خريجي الزيتونة أيضا نذكر محمد الكبير خالدي الذي من فرع الزيتونة بتوزر، وعبد القادر مرزوقي الذي تخرج سنة 1951م، ومحمد المكي بن علي[2].

➢ **في منطقة حاسي خليفة:** كان محمد بن قدور أحد خريجي جامع الزيتونة والمنتمين لجمعية العلماء، ينشر الفكر الاصلاحي في أوساط أبناء المنطقة، فيلقي دروس الوعظ والإرشاد من خلال جلسات تعليمية دورية تقام بأحد بساتين النخيل بحي الشوائحة تارة، وبمسجد حي النزلة الشرقية تارة أخرى، ومن بين المواظبين للحضور نذكر؛ الطالب محمد الصغير والبشير غربي والشيخ بالباهي من حي الشوائحة، وأبو بكر غريب والأخضر غريب وبن عمر لعبيدي وبن عمر لمين والشيخ بكيني وغيرهم من أبناء الجيران الذين كانوا يتطلعون للفكر الإصلاحي، من جهته حاول الشيخ العروسي لحويتي الحاصل على شهادة العالمية من جامع الزيتونة نشر الفكر الإصلاحي من خلال الحلقات العلمية التي كان يعقدها في سوق حاسي خليفة، إلا أن محاولاته لم تدم طويلا بسبب تعرضه للأذى والمضايقات من طرف السلطات الاستعمارية وأعوانها من الجامدين[3].

➢ **في منطقة سيدي عون:** زار الطالب الزيتوني العربي بن عمار[4] مسقط رأسه قرية سيدي عون في العطلة الصيفية من سنة 1947م، بتوجيه من الشيخ أبي القاسم الجبالي[1]،

---

1 – محمد السعيد عقيب، **الشيخ الحسين حمادي ونشاطه**، المرجع السابق، ص 04.

2 – محمد الصالح بن علي، **الشيخ الحسين حمادي حياة علم وكفاح**، ط01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م، ص76.

3 – محمد رشيد تامة، **حاسي خليفة تاريخا وثقافة واجتماعا**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م، ص ص 190 – 192.

4– العربي بن أحمد بن صالح بن عمار من مواليد قرية سيدي عون بوادي سوف خلال سنة 1924م، بعد وفاة والده هاجر رفقة والدته سنة 1931م وعمره (09) تسع سنوات إلى مدينة توزر بالجريد التونسي من أجل كسب لقمة العيش، وتمكن خلال الفترة 1931– 1938م من حفظ القرآن الكريم بين زاوية سيدي المولدي بمدينة توزر وكتّاب سيدي أبي العظام بحي باب الجديد بالحاضرة **تونس** التي هاجر إليها سنة 1934م. تمكن سنة 1938م من الانخراط في جامع الزيتونة لينهل من ينبوع علومه اللغوية والشرعية وغيرها، إذ تمكن سنة 1945م من نيل شهادة التحصيل، ليزاول تعليمه العالي لمدة سنتين، ثم ينقطع ويلتحق بمنطقة وادي سوف، أين عمل مدرّسا بالمدرسة الحرة في زاوية سيدي عون لمدة أربع سنوات، ينظر: العربي بن عمار، **مذكرات حياتي في سطور**، مخطوط، ص 01.

على نية الرجوع إلى الحاضرة تونس من أجل إكمال سنته العاشرة والأخيرة من التعليم العالي في جامع الزيتونة، لكنه وجد أهل القرية على حالة يرثى لها من الجهل والتخلف، فقرر البقاء بها وتخليص القرية من مظاهر التخلف بجميع أنواعه، فالتف من حوله الأهالي، واتخذ من بعض منازلهم كتاتيب ومدارس لتعليم، وقسّم الأطفال من البنين والبنات إلى ثلاثة طوائف: الصغار، المتوسطون، الكبار، لكل طائفة وقت معين، أما الرجال فقد خصص لهم المسجد، الذي يتلقون فيه كل مساء دروسا في الفقه وفي التفسير وفي التوحيد والسيرة النبوية[2].

ويواصل الشيخ العربي تذكير أحد تلاميذه في رسالته له بدوره الإصلاحي قائلا: « **وبقيت على هذا العمل أربع سنوات، وقد ركّزتُ على التوعية والتفقه في الدّين والتخلص من الخرافات والأوهام، في نهاية سنة 1951 م رجعت إلى تونس، وهذا من فضل الله، إذْ لو بقيت إلى سنة 1954م لوقعت تصفيتي من طرف الاستعمار اللعين**[3]».

ويفسّر الشيخ العراقيل التي تلقاها والتي أجبرته على الرحيل والعودة إلى تونس في قوله: « **وقد واجهتنا صعوبات كثيرة ممن يقفون ضد الإصلاح، وقد جاءنا الحاكم العسكري مرتين إلى القرية، واستدعاني إلى الوادي وبحثني عن مسيرتي واتجاهي السياسي، وكان حاضرا معنا الشيخ إبراهيم والقايد الأمين ونفيا عني جميع التهم**[4]»،

وإلى جانب المصلحين السوافة؛ فقد كانت زيارات لبعض رجال الإصلاح من خارج حدود المنطقة، هذا ما وقفنا عليه في مراسلة الساسي بن المبروك السوفي بعنوان " **رجل علم وعمل** "، التي أثنى من خلالها على زيارة رجل الإصلاح والإرشاد الأمثل الشيخ عثمان لبلدة كوينين، الذي ألقى دروسا بالمسجد الكبير، أرشد من خلالها الناس إلى العقائد الخالصة

---

1 – أبو القاسم الجبالي من قرية سيدي عون أيضا كان من مستقبلي سعد الله بالقاهرة رفقة التارزي الشرفي من خنشلة منذ أكتوبر 1955م، ينظر أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، المصدر السابق، ص 228

2 – رسالة من العربي بن عمار إلى تلميذه وصديقه إبراهيم مكاوي بن عمارة، باردو، تونس، 02 مارس 2002م.

3 – المصدر نفسه.

4 – المصدر نفسه.

وحثهم على طلب العلم وعمل الخير، كما أثنى على المواطن محمد بن نصر الذي كان سببا في زيارة الشيخ بمناسبة زواجه الذي كان خاليا من البدع[1].

إن ثمرة الإصلاح الزيتوني بالمنطقة قد عاينها ووقف عليها مدير جريدة الأسبوع التونسية أثناء زيارته للمنطقة سنة 1952م، حيث أشاد بتطور الوضع الثقافي التعليمي الذي آلت إليه المنطقة بعد الجهود التي بذلها الطلبة الزيتونيون العائدون إليها، فوقف على المسجد الجامع الذي بناه القماريون بحرّ مالهم، ثم المدرسة القرآنية ومن بعدها المدرسة العربية التي يديرها الشيخ الزيتوني محمد الطاهر التليلي، الذي اعتبره روح المدرسة وعمودها الفقري، فجمع بين الإدارة والتدريس وتخرج عن يده المثقفين والمثقفات، وطالما راودته المدرسة الحكومية على تخصيص ساعة من وقته للتدريس بها، لكنه فضّل مدرسته على مدرستهم وأولى على نفسه أن يخدم مشروع الأمة على مشروع الإدارة، ويضيف مدعما آثار الإصلاح في قوله: « **وفي وادي سوف هدوء وسكينة والمرأة لا تخرج إلا في الليل، ولا تسمع منكرا من صبي أو غلام، وما زال السكان على الفطرة ناشطون في عملهم مقتصدون في نفقاتهم مقبلون على صلواتهم معتمدون على أنفسهم في قضاء حوائجهم**[2]».

02 – زيارة وفد جمعية العلماء المسلمين إلى وادي سوف:

شكّلت زيارة وفد الجمعية للمنطقة دعما وسندا قويا للمصلحين وللحركة الإصلاحية بالمنطقة، وقد ساهم الطلبة الزيتونيون في مدّ جسور التواصل بين الجمعية والمنطقة.

02- 01- دور الطلبة الزيتونيين في ظهور الجمعية بالمنطقة:

1 – الشهاب ع 151، س 04، قسنطينة، 14 جوان 1928م، ص 16.

2- نور الدين بن محمود، **يومان بوادي سوف**، المصدر السابق، ص 03.

كان حضور منطقة وادي سوف في الاجتماع التأسيسي للجمعية بنادي الترقي سنة 1931م ممثلا في مشاركة محمد الأمين العمودي الذي عيّن كاتبا عاما لها[1]، واثنين من خريجي جامع الزيتونة هما حمزة بوكوشة والشيخ عمار بن الأزعر[2]، هذا الأخير الذي عيّنته إدارة الجمعية رئيسا لشعبتها في مدينة قمار[3]، وهذا عملا بالمادة 35 من القانون الداخلي للجمعية الذي نص على تأسيس شعب في كل بلدة من بلدان القطر[4]، وللعلم فإن الدعوة وجهت أيضا إلى علماء آخرين من المنطقة أمثال، إبراهيم بن عامر، الطاهر العبيدي، أحمد العبيدي، والميداني موساوي[5]، إلا أن صعوبة الاتصال، والمراقبة الشديدة التي كانت تفرضها الإدارة الفرنسية على تحركات العلماء حالت دون حضورهم[6].

فبالإضافة إلى تأسيس شعبتين بمنطقتي قمار والوادي مباشرة بعد تأسيس جمعية العلماء، فإن ارتباط المنطقة بالجمعية قد تعزّز أيضا بعودة مجموعة من الطلبة الزيتونيين، أمثال محمد الطاهر التليلي الذي عاد إلى المنطقة متحصلا على شهادة التطويع من جامع الزيتونة سنة 1934م[7]، والشيخ عبد القادر الياجوري الذي عاد كذلك بنفس الشهادة من تونس وفي نفس السنة، حيث التقى بالإمام ابن باديس الذي كلّفه بالتوجه إلى مسقط رأسه (

1- أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1900)**، ج2، المرجع السابق، ص 392.

2 - علي غنابزية، **العلامة الأديب الشيخ حمزة بكوشة**، جريدة البصائر، السلسلة الرابعة، ع87، ص 12.

3 - سمير سمراد، **الشيخ عمار بن الأزعر القماري السوفي**، مجلة الإصلاح، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، س2، ع7، 2008، ص 62.

4 - عبد الرحمان شيبان، **من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 49.

5 - أبو القاسم سعد الله ، **تجارب في الأدب والرحلة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 102.

6 - حسان الجيلاني، **الشيخ الطاهر العبيدي حياته وأعماله**، مدونة محاضرات الندوة الفكرية الخامسة محمد الأمين العمودي، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، ماي 1992. ص 38.

7- إبراهيم مياسي، **ذكريات عن العلامة الطاهر التليلي**، جريدة البصائر، ع 180، س 04، 2004، ص 10.

قمار) والوادي، ليباشر نشاطه كإمام خطيب، وواعظ ومرشد، ومدير لشعبة جمعية العلماء المسلمين من سنة 1935م إلى سنة 1937م[1].

وقد شكّلت سنة 1937م نقطة التحول الكبرى في مسيرة الحركة الإصلاحية بالمنطقة، بعد انقلاب الزاوية القادرية رأسا على عقب من زاوية طرقية إلى معهد إسلامي ومركز علمي يمثل جمعية العلماء في الصحراء[2]، حيث كاتب الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي[3] الشيخ عبد الحميد بن باديس يرغب منه الانخراط في الجمعية، وكان ذلك قبل الاجتماع العام لجمعية العلماء في شهر سبتمبر من سنة 1937م، فأجابه رئيسها أنها مفتحة الأبواب لجميع المسلمين وخصوصا لأمثاله من العلماء، وخلال الاجتماع العام رشّح للمجلس الإداري بصفته عالما وشيخ الطريقة القادرية؛ فانتخب بما يقرب من الإجماع[4].

وقد أكّد هذا الدور أيضا السيد الحفناوي الأخضر القماري من خلال مقاله المطوّل الذي نشرت جريدة البصائر مقتطفا منه، حيث ذكر أن دخول وفد جمعية العلماء كان همزة وصله الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي، كما أكّد من جانبه دور أبناء الشيخ الهاشمي؛ عبد القادر ومحمد الصالح اللذين أيّدا الجمعية واعترفا بأنها على الحق خادمة للعلم والدين[5].

---

[1]– محمد بلقاسم خمار، " **الشيخ الياجوري حياة كلها كفاح** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية السابعة محمد الأمين العمودي، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، أفريل 1994.ص 55 – 56.

2 – عمار هلال، " **من الشخصيات التي لم ينفض عنها الغبار بعد: الشيخ عبد العزيز بن محمد الشريف** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية السادسة، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، ماي 1993م، ص 45.

3 – لقد أشرنا في نقطة سابقة إلى أن الشيخ عبد العزيز الشريف قد أبدى استعداده وتقبله للفكر الإصلاحي منذ سنة 1926م لما قام الشيخ عبد العزيز بن الشيخ الهاشمي باستدعاء الشيخ مبارك الميلي إلى التدريس بزاويته بالأغواط فلبى الأخير دعوته.

4– عبد الحميد بن باديس، **حول كارثة سوف الأليمة؛ الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي والإصلاح**، البصائر، ع 123، س 03، 22 جويلية 1938م، ص 01.

5 – البصائر، ع 102، س 03، 04 مارس 1938م، ص 03.

وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن باديس سنة 1938م: «.. **في السنة الماضية قبل الاجتماع العام كاتبني الشيخ عبد العزيز يرغب مني الانخراط في جمعية العلماء فأجبته بأن الجمعية مفتحة الأبواب لجميع المسلمين، وخصوصا لأمثاله من العلماء... فلمّا كان الاجتماع العام الماضي رُشّح للمجلس الإداري بصفته عالما وشيخ الطريقة القادرية فانتخب بما يقرب من الإجماع... وأخذ يكرّر الاجتماعات في نواحي سوف بأتباع زواياه يحثهم على العلم ويرغبهم في التعلم... شرع الشيخ عبد العزيز بعمارة زواياه بالعلم، وعين رجلين للتعليم من أبناء سوف المتخرجين من جامع الزيتونة المعمور هما الشيخ علي بن سعد والشيخ عبد القادر الياجوري.. وجمع عددا من الطلاب وحضّر لهم مؤونتهم، وأخذت حركة العلم تدبّ بين الناس والرغبة فيه تنمو في الطلاب**[1]».

وفي إطار تجديد المجلس الإداري للجمعية في سبتمبر 1937م، عيّن عبد العزيز بن الهاشمي كعضو مستشار في لجنة تنظيم التعليم التي وظيفتها وضع برامج التعليم ورفع مستواه والدعوة إليه، كما عيّن عضوا مستشارا في لجنة تنظيم المالية التي وظيفتها ضبط مالية الجمعية بضبط شعبها ومشتركيها ودفاترها وتوزيع مجلداتها وإجراء الحساب عليها وإيجاد الرسائل لتنمية مال الجمعية، كما عيّن حمزة بكوشة كاتبا لمكتب المجلس العمالي لعمالة قسنطينة، وعيّن أيضا عضوا مستشارا في لجنة الدعاية التي وظيفتها تثبيت مبادئ الجمعية بين الجمهور وتحسين سمعتها ورد المفتريات عنها[2].

❖ **خط سير الزيارة التاريخية لوفد جمعية العلماء:**

انطلق من قسنطينة وفد الجمعية المشكل من رئيس الجمعية عبد الحميد بن باديس، كاتبها العربي التبسي، مراقبها محمد خير الدين، عبد العزيز بن الشيخ الهاشمي من أعضاء إدارتها، مبارك الميلي أمين مالها، ورافقهم من بسكرة حمزة بكوشة والحاج البشير الخلادي

1 –عبد الحميد بن باديس، " **الشيخ عبد العزيز ابن الهاشمي والإصلاح** "، المصدر السابق، ص 01.

2–البصائر، **أهم مقررات المجلس الإداري الجديد**، ع 86، س 02، 13 نوفمبر 1937م، ص ص 02 – 03.

من أعيان وادي سوف القاطنين ببسكرة، وصل الوفد إلى الوادي مساء يوم الأربعاء 08 ديسمبر 1937م، فاستقبله بحفارة حارة أنصار الإصلاح عند مشارف بلدة قمار أبرزهم الشيخ الزيتوني الأخضر شبرو رئيس شعبة الوادي[1]، والسيد عبد الكامل أمين مالها والسيد الأخضر قدور نائبه، والطالب الزيتوني الطيب بن الحاج عبد القادر بن فرحات أحد أعضاء شعبة تكسبت، وفي بلدة قمار وفي نفس الأمسية ألقي خطاب ترحيبي وقصيدة من طرف أحد المتخرجين من جامع الزيتونة الشيخ محمد الطاهر بن بلقاسم[2].

وفي نفس اليوم (الأربعاء) تنقل الوفد إلى مدينة الوادي أين زار مكتب رئيس الملحقة الذي لم يخف مخاوفه من اختلاط وفد الجمعية بالأمة وخشيته من أن تهيج الفتنة بين أنصار الإصلاح وأصحاب الطرق، فمنع الوفد من الوعظ في المساجد وأذن لهم في الزاوية القادرية لأنها تحت تصرف عبد العزيز بن الهاشمي أحد أعضاء الوفد[3].

في مدينة الوادي رحّب الشيخ الأخضر شبرو رئيس شعبة الوادي بالوفد، ثم تداول شيوخ الجمعية على إلقاء الخطب والدروس كالشيخ عبد الحميد بن باديس، العربي التبسي، عبد العزيز الشريف[4]، المبارك الميلي، محمد خير الدين[5].

1- تنقل الشيخ الأخضر شبرو إلى مناجم الجنوب التونسي بالمتلوي والرديف ليجمع تبرعات العمال الجزائريين هناك، حيث استطاع جمع مبلغ 7.000 فرنك قدمها إلى جمعية العلماء. ينظر: إبراهيم مياسي، **جهاد الشيخ عبد العزيز الشريف**، مجلة الثقافة، ع 109، س 20، تصدر عن وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، جويلية – أوت 1995م، ص 170.

2- حمزة بكوشة، **وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 01**، البصائر، ع93، س 03، 31 ديسمبر 1937م، ص 03.

3- البصائر، "**جمعية العلماء بين الأمة والحكومة**"، ع 92، س 03، 24 ديسمبر 1937م، ص 01.

4- اخترنا من خطابه: « **اللهم فاشهد فقد دعت جمعية العلماء إلى الدين وسعت في تبليغ سنة سيد المرسلين... عظمت فينا والله أكثر من كل الناس مصيبة الجهل والجمود فتجسمت فينا والله مصيبة الخرافات والركود. تعالوا نمزق ثياب الجهل ونهجم على داعي الخرافات ونكسر قيود الجمود...**». ينظر: خطاب الشيخ عبد العزيز في مدينة الوادي، البصائر، ع 95، س 03، 14 جانفي 1938م، ص ص 04 – 05.

5- حمزة بكوشة، **وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 02**، البصائر، ع 94، س 03، 07 جانفي 1938م، ص 02.

وفي صباح يوم الخميس09 ديسمبر 1937م تحوّل الوفد إلى منطقة عميش؛ بداية بالمسجد الذي بناه الشيخ الهاشمي الشريف بالبياضة أين ألقى الشيخ عبد الحميد بن باديس خطاب وعظ وتذكير، ثم تلاه الشيخ عبد العزيز بخطاب عرّف فيه بالجمعية وحذّر الأمة من أدعياء الولاية والصلاح الذين يريدون أن يأكلوا أموال الناس بالباطل ، فالشيخ العربي التبسي والشيخ المبارك الميلي، ثم إلى زاوية الإمام الشريف بالرباح، لينتقل الوفد بعد زوال يوم الخميس إلى منطقة البهيمة حيث ألقى عبد الحميد بن باديس درسا في تفسير قوله تعالى " **وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين**"، ثم عبد العزيز الشريف[1].

بعد غروب شمس الخميس 09 ديسمبر 1937م انتقل الوفد إلى منطقة الزقم، أين ألقى الشيخ أحمد الغولي أحد طلبة جامع الزيتونة خطابا ترحيبا نيابة عن سكان البلدة، ثم خطب الشيخ بن باديس فالشيخ عبد العزيز الشريف الذي تكلم في ثلاث مسائل؛ جمعية العلماء، أذناب الحكومة الذين ينتسبون إليها وهي بريئة من أفعالهم، وتدجيلات الطرقيين، ثم خطب الشيوخ العربي التبسي، المبارك الميلي، ومحمد خير الدين، لينتهي التجمع بتأسيس شعبة الجمعية بالمنطقة، ثم المبيت بالزقم[2].

في صباح يوم الجمعة 10 ديسمبر 1937م عاد الوفد إلى مدينة الوادي الذي يقام فيه سوق أسبوعي يحضره الحاضر والبادي، وأراد الوفد أن يستغل هذا التجمع ويحاضر في وسط السوق، فذهب الشيخ عبد العزيز إلى رئيس الملحقة وفاوضه في الأمر، فأذن له وألقى الشيوخ عبد الحميد بن باديس، العربي التبسي، مبارك الميلي، حمزة بكوشة، ومحمد خير الدين خطبا ومواعظ،ثم المغادرة باتجاه بلدة تكسبت[3].

1- حمزة بكوشة، **وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 02**، المصدر السابق، ص 02.

2- حمزة بكوشة، **وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 03**، البصائر، ع 95، س 03، 14 جانفي 1938م، ص 03.

3- المصدر نفسه، ص 03.

بعد زوال يوم الجمعة 10 ديسمبر 1937م زار الوفد منطقة تكسبت خطب فيها المعلم عبد الحفيظ، والطالب الزيتوني الطيب بن الحاج عبد القادر بن فرحات، عبد الحميد بن باديس والطالب الزيتوني مصباح بن الطيب، ثم واصل الوفد سيره إلى بلدة كوينين أين ألقى عبد الحميد بن باديس خطاب وعظ وإرشاد[1]، وتبرع للجمعية السيد حمويا عبد الوهاب بمبلغ 25 ألف فرنك، ثم بلدة تغزوت تلبية لدعوة شيخ زاويتها العيد التجاني لينتقل الوفد إلى قمار للمبيت فيها[2].

في يوم السبت 11 ديسمبر 1937م بمدينة قمار خطب الشيوخ عبد الحميد بن باديس، خير الدين، العربي التبسي، مبارك الميلي، وعبد العزيز الذي صرّح قائلا: « **أن الطرق بدعة لا أصل لها في الدين فحسبكم التمسك بالكتاب والسنة... انظروا أيها الإخوان إلى الفرق بين العلماء وشيوخ الطرق؛ العلماء أتوكم مجتمعين لتبليغ العظات وشيوخ الطرق يأتوكم متفرقين في سباق لأخذ الزيارات؛ الطرق شتتكم وأضرّت بكم في دينكم ودنياكم والعلماء يريدون إرجاعكم إلى الكتاب والسنة**»، ثم حمزة بكوشة الذي ألقى أيضا كلمة في الطرق الصوفية واستباحة بعض سادتها للمحرمات، ثم الأديب محمد الغريبي[3].

تنقل الوفد مساء السبت إلى بلدة الرقيبة؛ أين أشاد السيد الهادي جاب الله بجمعية العلماء في قصيدة من الشعر الملحون، فالطالب الزيتوني عثمان بن أحمد بن إبراهيم الذي ألقى خطابا ترحيبا، ثم عبد الحميد بن باديس الذي ألقى درسا في قوله تعالى: " إنما المؤمنون إخوة "، فالشيخ عبد العزيز الذي حذّر من الدجالين أدعياء الولاية الذين يريدون

1- حمزة بكوشة، **وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 04**، البصائر، ع 96، س 03، 21 جانفي 1938م، ص 03.

2 - إبراهيم مياسي، **جهاد الشيخ عبد العزيز الشريف**، المرجع السابق، ص 173.

3- حمزة بكوشة، **وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 04**، المصدر نفسه، ص 03.

امتصاص دمّ الأمة واستغلال غفلتها وصدها عن كل ما ينهضها من كبوتها، فكانت هذه البلدة آخر مكان زاره الوفد قبل المغادرة إلى بسكرة قبل الغروب[1].

بعد مغادرته لمنطقة وادي سوف؛ رافق عبد العزيز الشريف وفد الجمعية إلى مدينة بسكرة، أين عقد تجمع مع الأمة البسكرية حضره ثلاثة آلاف نسمة في بلدة طولقة، افتتحه الشيخ عبد الحميد بن باديس ثم تناول الكلمة بعده عبد العزيز الشريف الذي خاطب الحاضرين بكلمات بليغة مؤثرة حثّهم فيها إلى التمسك بالكتاب والسنة والعمل بهما، أكّد من خلالها أن لا طرقية في الإسلام[2].

❖ النشاط الإصلاحي في إطار جمعية العلماء:

شرع الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي بعمارة زواياه بالعلم وعيّن رجلين للتعليم من أبناء وادي سوف المتخرجين من جامع الزيتونة هما الشيخ علي بن سعد والشيخ عبد القادر الياجوري، وجمع عددا من الطلاب وحضّر لهم مؤونتهم، فأخذت حركة العلم تدبّ بين الناس والرغبة فيه تنمو في الطلاب[3]، كما زادت اهتماماته بالأحباس الموقوفة على التعليم، وشرع في عقد الاجتماعات بأتباع زواياه في نواحي وادي سوف، يحثهم على العلم ويرغبهم في التعلم ويبين لهم أن الانتساب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني لا يمنع من العلم والأخذ بأسبابه[4].

وفي يوم 25 جانفي 1938م زار وادي سوف ولمدة 03 أيام وفدا ثانيا من جمعية العلماء على رأسهم الفضيل الورتلاني رفقة الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي، الشيخان محمد الصالح وعبد القادر، الشيخ الأخضر شبرو رئيس شعبة الوادي، الشيخ الأخضر بن الإمام،

1- حمزة بكوشة، **وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 04**، المصدر السابق، ص 03.

2- البصائر، **وفد الجمعية بالزيبان**، ع 97، س 03، 28 جانفي 1938م، ص 03.

3- عبد الحميد بن باديس، **الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي والإصلاح**، المصدر السابق، ص 01

4 - المصدر نفسه، ص 01.

عبد الحفيظ الجنان، حلّ الوفد بمناطق قمار ثم المعهد العلمي الذي أسسه عبد العزيز بمدينة الوادي، ثم منطقة عميش أين ألقيت هناك دروسا في الوعظ والإرشاد[1].

وبعد زيارة وفدي الجمعية؛ شهدت منطقة وادي سوف بمقر الزاوية القادرية احتفالين، الأول بتاريخ 13 فيفري 1938م بمناسبة عيد الأضحى المبارك ضم شعب جمعية العلماء التسعة بوادي سوف، حضره نحو 04 ألاف شخص، توالت فيه الخطب المؤثرة منها خطبة الشيخ عبد العزيز الذي تعذر عليه السفر من بسكرة واكتفى بإرسال خطبته، وبعد الاحتفال انفرد رؤساء الشعب بقاعة من الزاوية وقرروا في اجتماعهم تكوين جامعة لشعب وادي سوف مركزها مدينة الوادي، وكونوا إدارتها من المشايخ السادة: الشيخ الأخضر شبرو (رئيس شعبة الوادي) رئيس، الشيخ عبد القادر الياجوري (رئيس شعبة قمار) نائبه، الشيخ الأخضر بن الإمام بن عم الشيخ عبد العزيز الهاشمي أمين مال، الشيخ عبد الحفيظ من قرية تكسبت نائبه، الشيخ معمري عبد الرحمان من الزقم كاتب عام، الطاهر المزلي من كوينين نائبه، إضافة إلى رؤساء شعب البهيمة والطريفاوي والرقيبة كأعضاء بالجامعة[2].

والاحتفال الثاني يوم 22 فيفري 1938م بمناسبة افتتاح الدروس العلمية بالزاوية القادرية التي يشرف عليها الأستاذان الشيخ علي بن سعد والشيخ محمد بن حمد، وقد حضره الشيوخ عبد العزيز ومحمد الصالح وعبد القادر أبناء الهاشمي والمراقب العام للجمعية الشيخ محمد خير الدين، و واجتمع عشرة آلاف نسمة من سكان سوف، احتجوا على محاولة المس بالذاتية الإسلامية[3].

كثّف الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي رفقة الشيخ عبد القادر الياجوري والشيخ الأخضر بن الإمام نشاطاتهم بالتنقل إلى قرى وادي سوف شمالا وجنوبا، كالبهيمة والزقم

1- البصائر، **وفد الورتلاني في وادي سوف**، ع 102، س 03، 04 مارس 1938م، ص ص 04 - 05.
2- البصائر، **أحاديث جمعية العلماء وحوادثها؛ في سوف**،ع 102، س 03، 04 مارس 1938م، ص 03.
3 - المصدر نفسه، ص 03.

والدبيلة والمقرن التي تعرضوا فيها إلى مضايقات القياد ومقاديم التجانية، كما زاروا قمار ووادي العلندة والرباح والعقلة[1]، وفي يوم الأحد 03 أفريل 1938م انتقلوا إلى قرية حاسي خليفة أين أسسوا شعبة جمعية العلماء بها[2]، فصار مجموع شعب وادي سوف 11 شعبة[3].

02 – 02 – ردود الفعل المختلفة من زيارة وفد الجمعية ونشاطها:

في الحقيقة هناك طرفان كانا ضد الفكر الإصلاحي في منطقة وادي سوف – حتى قبل ظهور جمعية العلماء – وهما السلطات الاستعمارية والجامدين من الطرقيين؛ حيث ما كادت أن تنشر الصحافة المحلية في البلاد نبأ زيارة الوفد إلى وادي سوف حتى هبّ دعاة الفتنة والشقاق الذين حاولوا تصوير الجمعية وأتباعها لرئيس الملحقة بصورة مشوهة، وقاموا بأدوار في الجوسسة الدينية المدعمة بالاختلاق والافتراء، هؤلاء– كما قال حمزة بكوشة – تحالفوا على سبّ جمعية العلماء وإذاية أتباعها؛ فطورا بالوشاية الكاذبة للحكومة وطورا بتضليل الرأي العام[4].

من جانب آخر؛ فقد أفصح رئيس الملحقة أثناء المقابلة الأولى التي جمعته بالوفد بأنه لا يأذن للوفد أن يذهب إلى أي قرية من قرى وادي سوف، وأن لا يلقي درسا بغير محل الزاوية القادرية، ما دفع بالشيخ عبد العزيز الشريف أن يجري مقابلات أخرى في نفس اليوم مع رئيس الملحقة، كما كتب ابن باديس رسالة إلى رئيس الملحقة طمأنه من خلالها أن الجمعية أينما حلّت لا تترك إلا الأثر الطيب في النفوس، وأضاف أن الوفد أستدعي من طرف محبيه خارج المدينة إلى محلاتهم الخاصة، فما كان من رئيس الملحقة إلا استدعاء

1 – إبراهيم مياسي، **جهاد الشيخ عبد العزيز الشريف**، المرجع السابق، ص 173.

2 – محمد بن الطاهر السلمي، **حاسي خليفة (سوف)**، البصائر، ع 108، س 03، 15 أفريل 1938م، ص 02.

3– البصائر، **تصحيح لمقال "في سوف" المنشور في البصائر(ع 102)**، ع 110،س 03، 22 أفريل 1938م، ص 08.

4– حمزة بكوشة، **وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 01**، المصدر السابق، ص 03.

الشيخين ابن باديس وعبد العزيز، وأخبرهما بأنه يمنع الوفد من المساجد والمحلات العامة ويترك له الحرية في المحلات الخاصة[1].

كما حاول خصوم الجمعية من الطرقيين طمس آثارها بعد زيارة وفدها للمنطقة، وذلك بتنظيم زيارة لوفد طرقي يتكوّن من شيخ زاوية طولقة ببسكرة وبعض أتباعه يوم 28 جانفي 1938م، يحمل 06 دفوف و03 رايات طرقية، معلنين إلقاء الدروس فلم يأتهم أحد، وفي يوم 30 جانفي استدعاهم الأمين بن الإمام إلى عميش ولكن دون جدوى، وفي الغد توجهوا إلى تكسبت وجمعوا مبلغ 200 فرنك فرنسي من الأهالي تحت طائلة التهديد من طرف شيخها[2].

هذه المحاولات تعكس مدى رفض السلطات الفرنسية والطرقيين للنشاط الإصلاحي للجمعية بالمنطقة، والتي ستكون أحد الأسباب المباشرة في الأحداث الأليمة التي ستشهدها وادي سوف بعد أشهر قليلة من زيارة وفد الجمعية لها.

❖ **أحداث وادي سوف الأليمة:**

قبل التطرق إلى تفاصيل تلك الأحداث سنحاول معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى وقوعها، والتي سنلخصها فيما يلي:

- النجاح الباهر الذي حققته الحركة الإصلاحية في المنطقة بعد زيارة الوفد الرسمي للجمعية وانضمام زعيم الطريقة القادرية إليها، والذي يملك قاعدة شعبية من المريدين، حيث تمكنت الجمعية من تأسيس 11 شعبة شملت مختلف أرجاء المنطقة في ظرف قياسي لا يتعدى 05 أشهر بعد زيارتها، هذا الانتصار لن يرضي طبعا أعداء الإصلاح الذين سيتحينون الفرصة المناسبة من أجل إجهاض المشروع الإصلاحي.

1- البصائر، "**جمعية العلماء بين الأمة والحكومة**"، ع 92، س 03، 24 ديسمبر 1937م، ص ص 01 – 02.

2- البصائر، **أحاديث جمعية العلماء وحوادثها؛ في سوف**،ع 102، س 03، 04 مارس 1938م، ص 03.

- صدور قرار 08 مارس 1938م القاضي بمنع فتح المدارس القرآنية بدون رخصة مسبقة[1].

- صدور منشور من الحاكم العام في الجزائر إلى رؤساء الأقاليم الجنوبية في ربيع 1938م، يقضي بإلقاء القبض وسجن كل طالب ينتسب إلى جمعية العلماء حال جولانه بمناطقهم وقيامه بالدعاية لصالحها، وقد اعتبره ابن باديس سلاحا حادا غاشما وضع في يد أعوان الحكام يستعملونه ضد من يشاءون[2].

لذلك كانت الفرصة سانحة لحاكم الملحقة الذي استدعى الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي في شأن التعليم وطلب الرخصة، فردّ الشيخ بأن الزوايا من قديم الزمان تعلّم بدون رخصة، وتكررت الدعوة وتكرر الأخذ والرد في الأمر، وفهم أن الإدارة مستثقلة لتلك الحركة العلمية[3]،لذلك فقد راسل الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي الشريف – باعتباره رئيس الزاوية القادرية والعضو الإداري لجمعية العلماء – رئيس الوزراء " شوطان"، ووزير الداخلية "سارو" والوزير السابق " فيوليت" محتجا على تلك القرارات، حيث نشرت جريدة البصائر نص الشكوى التي جاء فيها: «**انعقد اجتماع حضره ما ينيف على 10.000 نفس بالزاوية القادرية بسوف واحتجوا بحرارة على كل ما يمس بشخصيتهم من قريب أو بعيد، ويعتبرون المساس بهذه الشخصية مساسا بإسلامهم الذي التزمت فرنسا بحمايته**»[4].

ورغبة منه في التصعيد واستفزاز القاعدة الإصلاحية؛ أرسل الحاكم العسكري " تيرييه " (Thiriet) قائد عرش المصاعبة المدعو " مصرلي عبد العزيز "، الذي هدّد الشيخ عبد

1- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945م**، ج 03، ط 04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 94.

2 – عبد الحميد بن باديس، **أنديجينا جديدة !**، البصائر، ع 113، 13 ماي 1938، ص 01 .

3 – عبد الحميد بن باديس، **الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي والإصلاح** ، المصدر السابق ، ص 01.

4- البصائر، **وادي سوف؛ عشرة آلاف يحتجون**، ع 105، س 03، 25 مارس 1938م، ص 05.

العزيز باتخاذ عقوبات ضده في حالة عدم غلق مدارسه وزاويته[1]، كما استدعى الحاكم الشيخ صباح يوم 12 أفريل 1938م ليحذره من مغبة القيام بأي مظاهرة في ظل الزيارة التفقدية التي سيقوم السيد " ميليوت "**(Milliot)** مدير الشؤون الأهلية وأقاليم الجنوب لمنطقة وادي سوف في نفس اليوم، لكن الشيخ أصرّ على التظاهر مهما كانت التكاليف، وبمجرد وصول مدير الشؤون الأهلية بعد ظهر يوم 12 أفريل حتى تظاهرت جماهير غفيرة قدرتها المصادر الاستعمارية بحوالي 1.200 متظاهرا، اعتصموا بشباك مقر الحاكم العسكري إلى غاية الساعة والنصف ليلا[2]، تعبيرا عن استيائهم وتذمرهم من السياسة الاستعمارية، واحتجاجا على قرار 08 مارس 1938م القاضي بعرقلة التعليم العربي الحر[3].

وقد استقبل مدير الشؤون الأهلية الشيخ عبد العزيز ودارت بينهما مفاوضات استغرقت حوالي 03 ساعات، قدّم من خلالها الشيخ شكوى ضد الحاكم العسكري بالوادي المتواطئ مع قياد المقرن وشيوخها الذين ضايقوه ولم يتخذ ضدهم أي إجراءات، كما قدّم عريضة الأهالي التي تمحورت حول المطالب التالية[4]:

- رفع الظلم والتعسف عن السكان الممارس عليهم من طرف الإدارة الفرنسية وأعوانها خاصة القياد.
- المحافظة على المقومات الحضارية للأهالي بالسماح بانتشار التعليم باللغة العربية واحترام تعاليم الإسلام ورجاله؛ مثلما تفعله الإدارة مع الآباء البيض الذين تزكي الإدارة حركتهم التبشيرية.
- مساعدة الفقراء والمحتاجين بالحبوب والغذاء، وتزويدهم بـ 10 قناطير من القمح.

---

1 – علي بوصبيع العايش، " **الشيخ عبد العزيز الشريف المصلح الثائر** "، المرجع السابق، ص 37.

2 – إبراهيم مياسي، **جهاد الشيخ عبد العزيز الشريف**، المرجع السابق، ص 177.

3– الإمام بريك، **الثورة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص 84.

4 – إبراهيم مياسي، **جهاد الشيخ عبد العزيز الشريف**، المرجع نفسه، ص ص 177 – 178.

وافق المدير على هذه المطالب وأخبر الشيخ أنه سيرفعها إلى السلطات العليا، لكن احتجاجات ومظاهرات الأهالي ظلت متواصلة وممتدة ما بين يومي 12 و18 أفريل 1938م[1]، فكانت هذه الأحداث وغيرها كافية لتشعل فتيل الأزمة ولتكون سببا في قيام السلطات الفرنسية بالتصعيد من خلال عمليات الحصار العسكري للمنطقة والاعتقالات في حق دعاة الإصلاح محاولة منها لإجهاض المشروع الوطني.

❖ **مجريات حملات الاعتقال والتحقيق:**

وكرد على الاحتجاجات؛ ضرب على وادي سوف حصار محكم منع من خلاله الداخل والخارج، وعطلت أسواقه، وسدت طرقاته، وألقي القبض على الشيوخ عبد العزيز بن الهاشمي، علي بن سعد، وعبد الكامل بن الحاج عبد الله يوم الاثنين 18 أفريل 1938م، فسيقوا إلى السجن بقسنطينة، وعجّت المنطقة يومها بالجنود والعتاد، ورصّعت رباه بالمدافع الرشاشة وأرعدت أجواؤه بأزيز الطائرات، فأوشك أهله ونساؤه وأطفاله وبيوته ونخيله أن تنسفهم قنابل الأرض أو تسحقهم صواعق السماء، فذهلت المراضع ووضعت نحو الثلاثين امرأة حملها، وحشرت جماعات من الناس إلى المركز الإداري وزجّ بهم في السجن، فحكم على عدد منهم بالنفي والسخرة، وذاق أهلها ما ذاقوا، وطافت فيها الجنود شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، فلم تلق في طريقها من يحرك ساكنا ولا يبدي اعتراضا[1].

وبعد اعتقال الشيخ عبد العزيز ورفاقه وبعد توسيع نطاق الحصار إلى مناطق أخرى تحت أزيز الطائرات التي كانت سببا في هلع النساء والصبيان وفي إجهاض الحوامل، توالت عمليات الاعتقال في حق مصلحي جمعية العلماء فيها، بعد أن راجت سوق الوشاية ضد المصلحين؛ فأصبح يكفي أن يقال عن المصلح أنه مشوش وأنه من شعبة الجمعية، أو أنه

1- إبراهيم مياسي، **جهاد الشيخ عبد العزيز الشريف**، المرجع السابق، ص 178.

من المتصلين بالشيخ عبد العزيز حتى يكون ذلك كافيا لإلقائه في غياهب السجن دون حجة أو دليل، فاعتقل في يوم الثلاثاء 19 أفريل 1938م الشيخ عبد القادر الياجوري – المدرس بالزاوية القادرية بمنطقة عميش– وأودع السجن الانفرادي وكذلك السيد الهاشمي بن الدراجي نائب شعبة الوادي، أما في يوم الأربعاء 20 أفريل فقد أعتقل جماعة من المصلحين من مناطق عميش والوادي وقمار، وفي يوم الخميس 21 أفريل اعتقل آخرون من مناطق تكسبت والزقم والرقيبة وبعض القرى[2].

باشر الحاكم الفرنسي عمليات التحري والتحقيق مع المعتقلين حول علاقاتهم بشعب الجمعية وبالشيخ عبد العزيز وبجريدة البصائر وغيرها من التهم يومي الجمعة والسبت 22 و23 أفريل، وكان من بين نتائجها نقل الشيخ عبد القادر الياجوري إلى سجن قسنطينة يوم الاثنين 25 أفريل، وإصدار أحكام بالسجن والتغريم من طرف الحاكم الفرنسي يوم الثلاثاء 26 أفريل؛ فحكم على 05 من مصلحي منطقة عميش بشهرين سجنا و200 فرنك غرامة وهم: محمد القماري بن العربي، إبراهيم بن علي بن سعد، ابن محمد الغولي، بلقاسم بن مسعود الواسع، أحمد بن العبيدي لقبج[1].

وحكم أيضا على 08 مصلحين بالسجن شهرا و100 فرنك غرامة وهم: عبد الحفيظ بن العيد رئيس شعبة الجمعية بتكسبت ومعلم بها، البشير بن البردي كاتب شعبة تكسبت، الحسين بن الهامل عضو بها، معمري عبد الرحمان رئيس شعبة الجمعية بالزقم وإمام جامعها الكبير ومعلم بها، عباسي المسعود بن محمد أمين مال شعبة الزقم وإمام أحد جوامعها ومعلم به، نوار عبد الرحمان أمين مال شعبة قمار، العربي بن الغريبي وعلي ابن

1– عبد الحميد بن باديس، **حول كارثة سوف الأليمة؛ ثم .. سكوت ...**، البصائر ع 121، س 03، 08 جويلية 1938م، ص 01. – البصائر، **الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي ورفيقان له في السجن**، ع 110، س 03، 22 أفريل 1938م، ص 02.

2– البصائر، **للحقيقة والتاريخ؛ ذكرى مرور الحول على حوادث سوف الأليمة (02)**، ع 165، س 04، 12 ماي 1939م، ص 04.

خليفة كليهما من قمار، كما عفي عن العيد بن عبد القادر بن عمر من قرية العقلة بعميش نظرا لهرمه[2].

وحكم على 07 مصلحين آخرين بالسجن 15 يوما و50 فرنك غرامة؛ 05 منهم من منطقة عميش وهم: الطالب عبادي بن عبد القادر، الطالب الصغير بن أحمد موسى، الطيب بن أحمد غريسي، أحمد بن خليفة بوراس، عبد القادر بن داحة، ومن الزقم: امراح أحمد بن ساعي، وبلخضر يوسف بن المكي، وحكم على البشير بن أحمد بن غريبي من عميش بالسجن 08 أيام، وأبقي محمد حامد بدير كاتب شعبة الزقم في الإيقاف رهن التحقيق[3].

أما بقية المعتقلين فقد أطلق سراحهم، من مدينة الوادي: الطيب بن حميدة، العربي بن الحاج محمد، الصادق بكوشة، من عميش: الطالب البشير بن عبد القادر، أحمد بن الشيحي، الطالب صالح بن الحاج أحمد، البشير بن بكار بن ميدة، البشير بن البكوش، ومن الرقيبة نجد عون بن صالح، وفي يوم الأربعاء 27 أفريل جلب للسجن الطاهر النزلي رئيس شعبة كوينين وبات به ليلة واحدة ثم أخلي سبيله[4].

وفي يوم السبت 30 أفريل 1938م أطلق سراح محمد حامد بدير كاتب شعبة الزقم، حيث أبلغه الحاكم ثلاثة أوامر طلب منه إبلاغها لرفاقه وهي:

(1) أن الاشتغال بالسياسة ممنوع على الجميع.

(2) الاتصال بالعلماء محظور أيضا.

1- البصائر، **للحقيقة والتاريخ؛ حوادث سوف الأليمة (02)**، المصدر السابق، ص 04.

2- البصائر، **للحقيقة والتاريخ**؛ المصدر نفسه، ص 04.

3- المصدر نفسه، ص 04.

4- المصدر نفسه، ص 04.

(3) جميع الشعب محلولة ولا يجوز تجديد تأليفها[1].

كما تمّ في يوم السبت 30 أفريل اعتقال 04 مصلحين من الزقم على خلفية كتابتهم شهادة براءة تخص الشيخ عبد العزيز ورفاقه من كل قول وعمل يخالف القانون، هذه الشهادة التي وقّع عليها حوالي 150 مصلحا من الزقم كانت موجهة في 03 نسخ إلى حاكم الملحقة وإلى حاكم الإقليم العسكري بتقرت وإلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، لكن اعتقال أولئك الأربعة أجهض إرسال تلك الشهادة[2].

تعرض السجناء إلى أسوأ صور الانتقام، فإضافة إلى المعاملة السيئة فرضت عليهم أعمال السخرة تحت أشعة الشمس الحارقة كرفع الرمال وإخراج المياه من الآبار، كما أن المحكوم عليهم بشهرين وشهر سجن والبالغ عددهم 13 سجينا، نقلوا إلى سجن منطقة تقرت بطلب من قائد الإقليم العسكري هناك، فأمرهم بتعبيد أحد الطرق تحت قرص الشمس الوهاج ومنع عنهم شرب الماء، إضافة إلى السب والشتم دون سبب[3].

وبسبب هذه الأحداث الأليمة اضطر محمد الطاهر التليلي في سنة 1939م إلى ترك مهنة التعليم وتعاطي التجارة مع منطقة خنشلة بعد أن استلف المال وفتح الدكان في سوق قمار، إلا أن السلطات الاستعمارية هدّدته بإغلاق المحل بدعوى أنه يجمع فيه الناس ويتعاطى السياسة، وبأنه يمثل أكبر المجرمين عند الحكومة، ويصف الشيخ شدة حاله فيقول: « **إذا أكتب كاتب في جريدة مثل البصائر ولو كان الكاتب من بنزرت في البلاد التونسية كتب في الطريقة التجانية مثلا ولو كان اسمه تحت مقاله لابد أن يكون الكاتب أنا في نظرهم، وإذا تكلم مصلح في بلدة الرقيبة مثلا فلا شك عندهم أني أنا الذي لقنته،**

1 – البصائر، **للحقيقة والتاريخ؛ ذكرى مرور الحول على حوادث سوف الأليمة (04)** ع 168، س 04، 02 جوان 1939م ص 05 – 06.

2 – البصائر، **للحقيقة والتاريخ؛ (04)**...، المصدر نفسه، ص ص 05 – 06.

3– البصائر، **للحقيقة والتاريخ؛ ذكرى مرور الحول على حوادث سوف الأليمة (03)** ع 167، س 04، 26 ماي 1939م ص 05.

وإذا ظهر منشور في القرية فلا جرم أني الموزع له، إذا طلع علينا عدد من مجلة الشهاب يحمل مقالا لا يرضي الحكومة فأنا الذي جلبت العدد »، وأمام هذه المضايقات اضطر إلى العزلة والعودة إلى العمل الفلاحي الشاق لمدة تزيد عن سنة بعد ترك التجارة والتعليم[1].

❖ **ردود الفعل على أحداث وادي سوف:**

لقي اعتقال الشيخ عبد العزيز موجة استنكار واسعة من داخل الوطن وخارجه، فمن فرنسا وصلت برقيات احتجاج وتضامن مع الشيخ جاء فيها: « **إن المسلمين المجتمعين بباريس يوم 30 مارس من مختلف البلدان يشاطرونك الآلام ويعدونك بالتضامن التام**»، ضمّت البرقية إمضاءات مسلمين من مصر، الهند، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، فرنسا، وفي برقية أخرى ألفان من المسلمين المجتمعين في نادي التهذيب يحتجون بكل قواهم ضد مظالم وتهديدات الإدارة للشيخ ويعدونه بالتضامن في السراء والضراء، إضافة إلى برقية احتجاج أخرى من جمعية التهذيب بباريس ضد سياسة ممثلي الإدارة المحلية بالجزائر إزاء التعليم الديني والعربي الحر، تعلن من خلالها تضامنها مع الشيخ[2].

أما جمعية العلماء المسلمين؛ فعن طريق لسان حالها – جريدة البصائر – وجهت نداء إلى رؤساء شعب وادي سوف وضواحيها منها مدينة الوادي، كوينين، الزقم، تكسبت، وتغزوت؛ تدعوهم إلى الهدوء التام وضبط النفس والصبر حتى تزول هذه الزوبعة وتهدأ العاصفة من أجل أن يظهر وجه الحقيقة نقيا، وتبرأ ساحة الشيخ عبد العزيز وإخوانه، ومن أجل تفويت الفرصة على الناقمين من مصلحي جمعية العلماء[3].

أما الشيخ عبد الحميد بن باديس؛ فقد عبّر عن استنكاره الشديد من تلك التصرفات غير المسؤولة والمتعمدة من طرف السلطات المحلية، فكثّف من انتقاداته واحتجاجاته التي

1 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص ص 54– 57.

2 – البصائر، ع 110، س 03، 22 أفريل 1938م، ص 06.

3 – البصائر، **إلى رؤساء شعب وادي سوف وضواحيها**، ع 113، س 03، 13 ماي 1938م ص 07

احتلت الصفحات الأولى من جريدة البصائر؛ أكد من خلالها أن أحداث وادي سوف الأليمة ما هي إلا مؤامرة مدبرة من طرف أعداء الشيخ عبد العزيز القدماء وبسبب الوشايات التي كان يحوكها ضده قوم من المتسلطين باسم الدين وقوم من المتسلطين باسم الدنيا، ودليل ذلك أنه ما كاد مدير الشؤون الأهلية يطمئن في مكتبه من سفره حتى ألقي القبض على الشيخ عبد العزيز ورفيقيه وجيء بهم مكبلين بالحديد، فحاول ابن باديس تبرئة ذمة أولئك المصلحين مما ينسب إليهم من تهم تتعلق بالأمن العام أو بمخالفة القانون، واستنكر تماطل العدالة التي لم تنصف المتهمين ولم ترفع الظلم والاضطهاد على الأهالي الذين يتعرضون للسجن والبحث، وختم مقاله بدعوة الأهالي إلى الثبات والصبر[1].

من جانبه راسل محمد الطاهر التليلي الشيخ بن باديس بتاريخ 28 ماي 1938م واصفا له حالة مدينة قمار الثقافية وسير التعليم والأثر الذي تركته مغادرة الشيخ الياجوري من قمار إلى اعميش، وأردف له برسالة أخرى بتاريخ 11 جوان 1938م باسم جماعة الإصلاح في شأن أسرة الشيخ الياجوري بعد القبض عليه وسجنه بسجن الكدية بقسنطينة (1938-1941م)، مطمئنا له بأن أهل البلدة قائمين بالواجب تجاه الأسرة، وواصفا له حالة البلدة أثناء حوادث وادي سوف والقبض على الشيوخ بمعهد اعميش، وفي يوم 20 جوان 1938م بعثت جماعة الإصلاح بقمار بعريضة كتبها التليلي وموقعة من طرفهم إلى حاكم الدائرة بالوادي يطلبون منه أن يجعل حدا لظلم القائد والطرقيين[1].

كما واصل الشيخ عبد الحميد بن باديس في مناسبات عدة تنديده بسجن أعضاء الجمعية الأربعة من وادي سوف (الشيوخ: عبد العزيز بن الهاشمي، عبد القادر الياجوري، علي بن سعد، ومحمد الكامل) دون جرم ودون محاكمة لمدة سنة و04 أشهر، وتساءل عما كانت فرنسا تحتفل بذكرى الثورة الفرنسية وذكرى تحطيم السجن الذي أعده ملوك فرنسا

1- عبد الحميد بن باديس، **ماذا في سوف؟ بعد الاعتقال؛ الضغط والاضطهاد**، البصائر ع 112، س 03، 06 ماي 1938م، ص 01

للمفكرين الأحرار ونهايته يوم 14 جويلية 1789م والذي أعد يوما للحرية؛ وهي اليوم تسجن أولئك في قسنطينة دون وجه حق، ولا ذنب لهم سوى القيام بواجبهم الديني في بلادهم واد سوف وقراها، ينشرون الإسلام ولغته وينهضون بإخوانهم في دائرة دينهم، فاتهم الشيوخ باطلا بتهمة التآمر على أمن الدولة أو الثورة على النظام، أو الاتصال بالأعداء[2].

وأكّد مرة أخرى على تضامنه مع سجناء الوادي بقسنطينة فيقول: « **كل سجين في سبيل القضية الجزائرية العامة في أي ناحية من نواحيها ووراء أي مطلب من مطالبها فهو سجيننا، لكننا نريد أن نتكلم هنا على مساجيننا الذين تضمنا وإياهم جمعية واحدة، فنحن نشاركهم في العمل ونشاطرهم المسؤولية، ونتضامن معهم في العمل والسلوك والغاية، هؤلاء هم العلماء الأحرار المفكرون الذين ضمهم منذ سنة ونصف سجن الكدية ابن الباستيل في قسنطينة: الشيخ عبد العزيز الهاشمي والشيخ عبد القادر الياجوري والشيخ علي بن سعد والسيد عبد الكامل**»[3].

كما تطرقت البصائر في مناسبة أخرى إلى الأسباب الحقيقية التي كانت وراء حوادث سوف الأليمة، والتي أرجعتها إلى الصراع القائم بين الحركة الإصلاحية وغلاة الطرقية الذين وصفتهم بطائفة المستغلين، الذين لم يعجبهم نشاط حركة الإصلاح وازدهارها بالمنطقة، وعلموا أنها ستجتاح باطلها وترهاتها وتقضي على ما بقي لها عند الأمة من سمعة ونفوذ، فسعوا لدى الحكومة الفرنسية هنا وهنالك، فكذبوا ولفّقوا ما استطاعت أفكارهم، فعكّروا صفاء الجو بين رؤساء الحركة والحكومة، وصوروا لها المصلحين بصورة الثائرين على النظام والساخرين بالقوانين والعاملين على هدم النفوذ الفرنسي، بل ادعوا أن المصلحين يتلقون

---

1 – محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص 58.

2 – عبد الحميد بن باديس، **حول مساجين العلماء؛ هل في سجن الكدية ما يذكرنا بالباستيل**، البصائر، ع 178، س 04، 11 أوت 1939م، ص 01.

3 – عبد الحميد بن باديس، **مساجيننا؛ العلماء الأحرار المفكرون يسجنون مع المجرمين !**، البصائر، ع 179، س 04، 18 أوت 1939م، ص 01.

الإعانة من دولة أجنبية ويعملون لحسابها، فكانت وشايات ومكائد المغرضين كافية للحكومة لتنفيذ خطتها في القضاء على الحركة الإصلاحية في مهدها بالمنطقة[1].

وأكّدت أن تلك الخطة كانت مبيتة ومدبرة مسبقا، وما مجيء مدير الشؤون الأهلية للمنطقة إلا من أجل التنفيذ؛ لأنه وبمجرد مغادرة المدير المنطقة واستقراره بمدينة الجزائر حتى حلّ بوادي سوف جيش جرار في رتل من 25 سيارة عسكرية، يبلغ عدده خمسمائة جندي شاكي السلاح تام المعدات تتقدمه 03 طائرات، فضرب الحصار على المدينة وطرقاتها، واعتقل الشيخ عبد العزيز الشريف الذي قطع جولته بقرى شمال وادي سوف عندما بلغه خبر الحصار، والشيخ علي بن سعد، والتاجر عبد الكامل بن عبد الله، ولما أسدل الليل ظلامه نقل المعتقلون في سيارة إلى بسكرة ثم إلى السجن المدني بقسنطينة[2].

❖ **من نتائج حوادث وادي سوف:**

- استمرار سجن الشيخ عبد العزيز ورفاقه حوالي 04 سنوات دون محاكمة، ليتم إصدار الحكم عليهم فيما بعد بالإبعاد والإقامة الجبرية؛ حيث أقام عبد العزيز في شرشال ثم آزفون فمدينة الجزائر، وقد حاول الشيخ الرجوع إلى مدينة الوادي لكن لم يسمح له، وفي سنة 1953م نفي إلى تونس[3].
- عزل 03 أئمة مساجد؛ الأول الشيخ محمد الطاهر بن بلقاسم الذي منع من الإمامة والتدريس بالجامع الحر الذي بناه الأهالي من خالص أموالهم، وذلك لأنه رئيس شعبة جمعية العلماء في قمار، والاثنان من الزقم وهما الشيخ معمري عبد الرحمان الإمام والخطيب بالجامع الكبير ومعلم به لكونه رئيس شعب الجمعية، والشيخ عباسي المسعود بن محمد إمام ومعلم بأحد الجوامع الأخرى لأنه أمين مال الشعبة.

1 – البصائر، **للحقيقة والتاريخ؛ حوادث سوف الأليمة (01)**، ع 164، س 04، 05 ماي 1939م ص 04 – 05.
2– البصائر، المصدر نفسه، ص 04 – 05.
3– إبراهيم مياسي، **جهاد الشيخ عبد العزيز الشريف**، المرجع السابق، ص 181.

- جلاء حقيقة الحوادث للأهالي الذين ازدادوا تمسكا وثباتا على منهج الجمعية والإصلاح.
- كشف فضائح المتسترين والمنافقين الذي كانوا وراء المكائد والوشايات التي لحقت بالمصلحين[1].
- استدعاء محمد الطاهر التليلي يوم 11 ماي 1939م لمقابلة لجنة البحث العسكرية بالوادي التي بحثته في شأن الشيخ عبد القادر الياجوري، وللعلم فإن التليلي واصل مساعداته للشيخ الياجوري أثناء إقامته الجبرية في ملياناة (1941- 1942م)، إذ راسله هذا الأخير بتاريخ 15 أفريل 1941م شاكرا له إرساله الدراهم[2]، وهذا ما يعكس تكفل الجمعية ورجالها بالمعتقلين والموقوفين عن العمل ماديا ومعنويا.

لكن ورغم تلك التضييقات؛ فقد بقيت الحركة الإصلاحية نشطة في منطقة وادي سوف، وكمثال على ذلك فإن محمد الطاهر التليلي قام يوم 05 أفريل 1945م وبإبعاز من جمعية العلماء بكتابة القانون الأساسي لمدرسة النجاح بقمار، وفي يوم 12 أفريل 1945م بعث برسالة إلى الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية يعتذر فيها عن عدم خروجه من قمار كمعلم في غيرها، لأن أهل قمار عازمون على فتح مدرستهم، وفي يوم 17 جويلية 1946م سافر إلى مدينة الجزائر لحضور مؤتمر جمعية العلماء الذي انعقد يوم 21 جويلية من نفس السنة وعيّن فيه الشيخ الياجوري كاتبا عاما للإدارة الجديدة[3].

وبالمقابل؛ فإن سياسة التضييق الاستعماري في وجه حركة الإصلاح والمصلحين ظلت مستمرة ومتواصلة، ففي يوم 17 مارس 1949م وأثناء تواجده للتدريس ببسكرة اتهم محمد الطاهر التليلي من طرف السلطات المحلية بالوادي وبقمار ومن طرف الطرقيين بأنه

1 – البصائر، **للحقيقة والتاريخ؛ ... حوادث سوف الأليمة (05)** ع 169، س 04، 09 جوان 1939م، ص 05.
2 – محمد الطاهر التليلي،**هذه حياتي**، المصدر السابق، ص ص 59 – 63.
3 – المصدر نفسه، ص ص 59– 60 .

كتب مقالا في جريدة البصائر يشتم فيه الطرقية ولاسيما التجانية، فبعث به إلى الوادي ليقابل الحاكم ويدفع التهمة بأن صاحب المقال مصرح باسمه وإمضاءه تحت مقاله، ويقول الشيخ: « **وكان المقصود من هذا الاتهام هو التهديد والتخويف حتى لا أحاول الخروج من قفص الهدوء والسكوت**»، ورغم هذه المضايقات فإن الشيخ لم يستسلم وبقي يواصل جهوده الإصلاحية، فكان على تواصل وتراسل مع الشيخين الياجوري وعبد الرحمان غريب في شأن احتياجات المدرسة من كتب وأدوات يومي 04 و05 ماي 1950م، كما راسله الشيخ ابراهيم مزهودي بتاريخ 15 مارس 1951م في شأن نشاط مدرسة قمار ومعهد قسنطينة وغيرهما من المدارس[1].

03- إسهامات الطلبة الزيتونيين في الصحافة الوطنية الإصلاحية:

وجد الطلبة الزيتونيون في الصحافة الإصلاحية منبرا حرا للإسهام في تجسيد أهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكان إنتاجهم الفكري والأدبي والثوري غزيرا وقيّما، وسنحاول التطرق إلى أهم الإسهامات الصحفية لهؤلاء من خلال جريدة البصائر:

03 -01 - إسهامات حمزة بوكوشة[2]:.

عنوان المساهمة	المصدر: جريدة البصائر
سير الجمعية وأعمالها؛ تأسيس شعبة جديدة في وادي سوف	ع 59، س 02، 19 مارس 1937م، ص 07
" يوم بحث الشيخ عمرو دردور"[3].	ع 86، س 02، 13 نوفمبر 1937م، ص 06

1- محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، المصدر السابق، ص 63.

2- حمزة بكوشة: (1907 – 1994م): أحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، تحصل على شهادة التطويع من جامع الزيتونة سنة 1930م، لازم النشر في جريدة الوزير التونسية مابين 1927 – 1935م، ثم في جريدة البصائر، الشهاب، المرصاد، الليالي، الأمة، كان ينقد رؤساء الضلال من مشايخ الطرق المنحرفين والزعماء السياسيين المتخاذلين، أشرف على تحرير جريدة المغرب العربي بوهران سنة 1937م، تعرض للمتابعة وللسجن في حوادث ماي 1945م، وأثناء اندلاع الثورة التحريرية، ينظر: محمد الصالح رمضان، " **الكاتب والشاعر والناقد حمزة بكوشة وآثاره** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية الخامسة عشر، الجمعية الوطنية الثقافية محمد الأمين العمودي، مارس، 2002، ص 09 – 10. وعمار عوادي، المرجع السابق، ص 163.

3- معتمد جمعية العلماء بجبال الأوراس الذي ألقت عليه السلطات الفرنسية القبض بدعوى سبّ الحكومة.

وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 01	ع93، س 03، 31 ديسمبر 1937م، ص 03.
حمزة بكوشة، وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 02	ع 94، س 03، 07 جانفي 1938م، ص 02.
وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 03	ع 95، س 03، 14 جانفي 1938م، ص 03.
وفد الجمعية بوادي سوف ونواحيها 04	ع 96، س 03، 21 جانفي 1938م، ص 03.
أحاديث جمعية العلماء وحوادثها؛ أوقت تفكيرنا في إنشاء كلية نفاجأ بإغلاق المدارس الابتدائية[1]؟	ع 107، س 03، 08 أفريل 1938م، ص 02 – 03
من ليون قصيدة شعرية في حق ابن باديس بعنوان: هيهات يسبى فؤادي.	ع 107، س 03، 08 أفريل 1938م ص 07
أحاديث جمعية العلماء وحوادثها؛ الاحتفال بختم تفسير القرآن الكريم في قسنطينة	ع 118، س03، 17 جوان 1938م، ص 03.
وقفة بالسجن[2]	ع 119، س03، 24 جوان 1938م، ص 06.
صوت من أعماق السجون؛ الأستاذ عبد العزيز بن الشيخ الهاشمي يكذب ما نسبته إليه جريدة الوفاق	ع 128، س 03، 26 أوت 1938م، ص 02.
أحاديث جمعية العلماء وحوادثها؛ السيد قدور الحلوي بين الوهم والخيل[3].	ع 146، س 04، 30 ديسمبر 1938م، ص 02
من الوهم والتخييل إلى التدجيل والتضليل[4] (1)	ع 152، س 04، 11 فيفري 1939م، ص 04
من الوهم والتخييل إلى التدجيل والتضليل (2)	ع 153، س 04، 18 فيفري 1939م، ص 04.
من الوهم والتخييل إلى التدجيل والتضليل (3)	ع 154، س 04، 24 فيفري 1939م، ص 04.
من الوهم والتخييل إلى التدجيل والتضليل (4)	ع 155، س 04، 03مارس 1939م، ص 03.
مؤتمر جامعة الطرق الصوفية؛ احتفال ووليمة بذكرى قرار 08 مارس[5].	ع 160، س 04، 07 أفريل 1939م، ص 03.
شؤون وشجون (مقال حول الطرقية)	ع 164، س 04، 05 ماي 1939م ص 03
شؤون وشجون (مؤتمر الطرقية)	ع 168، س 04، 02 جوان 1939م ص 02 – 03.
شؤون وشجون[1] (05)	ع 173، س 04، 07 جويلية 1939م ص 06.

1- من مدينة ليون تساءل بكوشة عن سبب إقدام الإدارة بغلق المدارس الابتدائية التي كان من بينها مدرسة دار الحديث بتلمسان، وقد أكد أن هذه السياسة ماهي إلا حملة صليبية الهدف من محاربة الحركة الإصلاحية لجمعية العلماء.

2- زيارة بكوشة للسجن المدني بقسنطينة يوم الخميس 16 جوان 1938م ابتغاء زيارة الشيخ علي بن سعد ورفقائه

3- مقال يرد فيه على المقالات التي نشرها الطرقي قدور الحلوي في جريدة الرشاد تحت عنوان: الانحلال والاضمحلال ضمنها ثلب (عيب ومنقصة) جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

4- مقالات يرد فيه مرة ثانية على مقالات الطرقي قدور الحلوي التي نشرتها جريدة الرشاد والتي تهاجم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وشيوخها.

5- مقال يهاجم فيه الطرقيين الذين رحبوا بقانون 08 مارس.

" كلنا نبكي فمن سرق المصحف؟"	ع 275 الجمعة 18 جوان 1954م ص 03
بلدة قمار بين الاستعمار والتجانية[1]	ع 287 الجمعة 01 أكتوبر 1954م ص 05
المنبر الحر: "هل لرجال الدين في الإسلام لباس خاص؟"	ع 291 الجمعة 29 أكتوبر 1954م ص07
" لمحات من الأدب الجزائري في القديم والحديث ومختارات منه"	ع 292 الجمعة 05 نوفمبر 1954م ص03
" لمحات من الأدب الجزائري؛ ابن عمر المليكشي"	ع 293 الجمعة 19 نوفمبر 1954م ص05
" لمحات من الأدب الجزائري؛ ابن علي الجزائري"	ع 294 الجمعة 17 ديسمبر 1954م ص06
" لمحات من الأدب الجزائري؛ محمد بن عبد السلام الدلسي"	ع 295 الجمعة 03 ديسمبر 1954م.ص05
" لمحات من الأدب الجزائري؛ عائشة بنت عمارة البجائية "	ع 296 الجمعة 10 ديسمبر 1954م. ص06
" لمحات من الأدب الجزائري؛ محمد بن حماد"	ع 297 الجمعة 17 ديسمبر 1954م ص05
" صاحبة الوحي وقصص أخرى"	ع 297 الجمعة 17 ديسمبر 1954م. ص ص 06-07
" لمحات من الأدب الجزائري؛ محمد الصالح خبشاش"	ع 300 الجمعة 07 جانفي 1955م ص06
" لمحات من الأدب الجزائري؛ ابن خميس الجزائري"	ع 301 الجمعة 14 جانفي 1955م ص06
" إعجاب المرء بنفسه"	ع 307 الجمعة 25 فيفري 1955م ص 06
جمعية العلماء المسلمين تستقبل سنتها الخامسة والعشرين	ع 317 06 ماي 1955م، ص ص 01 – 02.
انبعاث أدبي	ع 331 الجمعة 02 سبتمبر 1955م ص 02
مقال " عام مضى وعام جديد "	ع 349 الجمعة 13 جانفي 1956م ص 03.
تنبؤات الشعراء أو من جبالنا	ع 358 الجمعة 16 مارس 1956م ص 02-03
ما بعد استقلال المغرب وتونس إلا استقلال الجزائر	ع 359 الجمعة 23 مارس 1956م ص 01-05

الجدول رقم 68: الإسهامات الصحفية لحمزة بوكوشة في جريدة البصائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول العدد الهائل من المساهمات الصحفية التي ساهم بها حمزة بكوشة في الحركة الإصلاحية، والتي بلغت 38 مساهمة جمعت بين الأدب (النثر والشعر) وبين التاريخ والوعظ والإرشاد.

03– 02 – إسهامات أبو القاسم سعد الله:

1– تكلم فيه عن الاستغلال السياسي باسم الطرقية، وقصد بذلك المدعو ابن علال الذي ادعى أن صوفية منطقة متيجة رغبوا منه تأسيس جمعية زوايا متيجة، وكشف بكوشة أن الهدف الخفي من هذا التأسيس هو رغبة ابن علال استغلال الجمعية لاغراضه الانتخابية في مجالس النواب .

عنوان المساهمة	المصدر: جريدة البصائر
سعفة خضراء[2] 1	ع 272 الجمعة 21 ماي 1954م ص 07
سعفة خضراء 2	ع 273 الجمعة 28 ماي 1954م ص 07
سعفة خضراء 3	ع 274 الجمعة 11 جوان 1954م ص 07
مقال "مناقشات"[3]	ع 275 الجمعة 18 جوان 1954م ص 08
"المنبر الحر؛ من ذكريات أيام الامتحان"	ع 295 الجمعة 03 ديسمبر 1954م ص07
" اعزفوا ألحان الفتوة"	ع 299 الجمعة 31 ديسمبر 1954م ص 06.
شعر " أطياف "	ع 304 الجمعة 04 فيفري 1955م ص 02
شعر " احتراق "	ع 306 الجمعة 18 فيفري 1955م ص 02
شعر " خميلة وربيع "	ع 308 الجمعة 04 مارس 1955م ص 07
شعر " طريقي"	ع 311 الجمعة 25 مارس 1955م. ص 05
أنشودة المزارع والحقول	ع 317 06 ماي 1955م ص 05
رسالة القاهرة1	ع 342 الجمعة 25 نوفمبر 1955م ص 01
رسالة القاهرة2	ع 343 الجمعة 2 ديسمبر 1955م ص 06
رسالة القاهرة3	ع 344 الجمعة 9 ديسمبر 1955م ص 7.
رسالة القاهرة4	ع 351 27 جانفي 1956م ص 03-07.
رسالة القاهرة 5	ع 352 الجمعة 03 فيفري 1956م ص 03.
رسالة القاهرة 6	ع 353 10 فيفري 1956م ص 03-07
رسالة القاهرة 7	ع 354 الجمعة 17 فيفري 1956م ص 03.
رسالة القاهرة 8	ع 355 الجمعة 24 فيفري 1956م ص 07.
رسالة القاهرة 9	ع 359 الجمعة 23 مارس 1956م ص 02.
رسالة القاهرة 10	ع 360 30 مارس 1956م ص 02-03
قصيدة " الطين "	ع 316، الجمعة 06 أفريل 1956م، ص 02

الجدول رقم 69: الاسهامات الصحفية لأبي القاسم سعد الله في جريدة البصائر.

1- وقّع على المقال باسم مستعار وهو " مسلم "، وهذا لأن الموضوع حساس وخطير، فهو يخشى من ردود الفعل العنيفة ضده وضد أهله.

2- عن رابطة القلم الجديد؛ نشر سعد الله قصة " سعفة خضراء " مهداة إلى الشيخ أحمد توفيق المدني وإلى جميع الساهرين على النهضة الثقافية من جمعية العلماء، عالج فيها موضوع الشعوذة والإصلاح الاجتماعي،ينظر: أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 159.

3 - ردّ فيه على مقال لرابح بونار بعنوان التوتر النفسي والنهضات الأدبية الذي نشر بالبصائر (ع 270 ص 5).

يلاحظ من هذا الجدول أيضا عدد الإسهامات المعتبرة لأبي القاسم سعد الله والتي بلغت 22 مساهمة، التي تعكس مدى انشغال واهتمام هذا الطالب بواقع الحركة الإصلاحية حتى وهو في المهجر (تونس – مصر).

03 – 03 – إسهامات الحفناوي هالي:

عنوان المساهمة	المصدر: جريدة البصائر
" ندوتي1" ما شاء الله على أدبائنا	ع 303 الجمعة 28 جانفي 1955م ص 02
" ندوتي2" أما أنا	ع 305 الجمعة 11 فيفري 1955م ص 05
" ندوتي3" أحب عيشة الحرية	ع 306 الجمعة 18 فيفري 1955م ص 02
" ندوتي4" رمضان ولى	ع 307 الجمعة 25 فيفري 1955م ص 05
" ندوتي5" تحفة النقاد	ع 308 الجمعة 4 مارس 1955م ص 05
" ندوتي" الناس أمم	ع 310 الجمعة 18 مارس 1955م ص 03
"فجر الحياة أو الشابي الصغير"	ع 311 الجمعة 25 مارس 1955م ص 06
"فجر الحياة أو الشابي الصغير2"	ع 312 الجمعة 01 أفريل 1955م ص 02
"الندوة" بأيدينا...	ع 314 الجمعة 15 أفريل 1955م ص 02
"الندوة" الحياة مرح	ع 315 الجمعة 22 أفريل 1955م ص 07
" ندوتي"	ع 320 الجمعة 27 ماي 1955م ص 06
" ندوتي"	ع 321 الجمعة 03 جوان 1955م ص 06
" ندوتي"	ع 323 الجمعة 17 جوان 1955م ص 05
" ندوتي"	ع 325 الجمعة 01 جويلية 1955م ص 04-05
" ندوتي"	ع 330 الجمعة 26 أوت 1955م ص 02- 03.

الجدول رقم 70: الإسهامات الصحفية للحفناوي هالي في جريدة البصائر.

يلاحظ أيضا إسهامات الحفناوي هالي التي بلغت 15 مساهمة، خاصة في هذا الظرف الحرج الذي تشهده البلاد بعد اندلاع الثورة التحريرية، وهذا ما يؤكد على تمسك الإصلاحيين بمبادئ وأهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

03 – 04- مراسلة محمد بن إدريس:

من منطقة البهيمة؛ شارك الطالب الزتوني محمد بن إدريس بمقال تحت عنوان " **الاعتناء ببيوت الله**"، أشار فيه إلى قيام الشباب الناهض بالمنطقة بتأسيس مسجد لإقامة الصلوات وتعليم الأبناء لكتاب الله العزيز والمبادئ الضرورية، وبهذه المناسبة يدعو الأهالي إلى عمارة المسجد بتلاوة القرآن وتربية النشء تربية حسنة ليشبوا على حب الدين الصحيح[1].

03 – 05 – مراسلة وفد من وادي سوف يقابل لجنة البحث بالجزائر:

تشكل هذا الوفد من موساوي بلقاسم بن مصطفى من الزقم، وماني العزوزي بن محمد من قمار، والحسين بن العامل من الوادي، قدّموا مطالب تتعلق بشؤون منطقتهم من بينها: إلغاء الحكم العسكري وضمّ منطقتهم إلى التراب المدني الجزائري، كما طالبوا بإدخال إصلاحات عاجلة كإبطال القوانين الزجرية الاستثنائية وتشديد المراقبة على الحكام في استعمال نفوذهم، وإحداث مكاتب ابتدائية لتعليم الأولاد المسلمين وتوسيع نطاق المساعدة الطبية في جميع القرى، وإعانة الفقراء والمعوزين إعانة فصلية نافعة[2].

03-06- مراسلة السيد مصطفى السوفي:

ومن عين رقادة دعا السيد مصطفى السوفي أهل وادي سوف عامة وأهل كوينين خاصة إلى الاتحاد والتعاون وإلى مشاركة سائر أبناء الوطن الجزائري في بناء النهضة الحديثة[3].

03-07- مراسلة عبد الرحمان بن مسعود:

1- محمد بن إدريس، **الاعتناء ببيوت الله**، البصائر، ع 63، س 02، 16 أفريل 1937م، ص 08.

2- البصائر، **وفد من وادي سوف يقابل لجنة البحث بالجزائر**، ع 64، س 02، 23 أفريل 1937م، ص 07.

3 – مصطفى السوفي، **مكاتبات** ، البصائر،ع 99، س 03، 11 فيفري 1938م، ص 08.

كشف فيها أن السلطات الفرنسية كانت تسعى وتتعمد من وراء سياساتها القمعية إلى إثارة عواطف إتباع الشيخ عبد العزيز الكثيرين حتى يفقدوا رشدهم ويظهروا استياءهم بالقوة فتجد الإدارة مبررا سطحيا لقذفهم بالقذائف الحربية وإملاء السجون بمن سلم من نيران القذائف، فتكرر ما فعلته في تونس أخيرا وفعلته بالمغرب الأقصى من قبل، وبهذا الثالوث يتم القضاء على مطالب الشمال الافريقي العادلة، ولكن الأهالي لزموا الهدوء وكظموا غيظهم امتثالا لتوصيات الشيخ والجمعية[1].

وفي هذا المقال يوجه صاحبه نداء من مدينة العلمة إلى أهالي بلدته ورماس يدعوهم فيه إلى اللحاق بركب قاطرة الإصلاح التي هبّت إليها غالبية قرى وادي سوف بالانخراط في جمعية العلماء وبتأسيس شعبها قائلا:« **وكأن الله أراد بأهل سوف خيرا حينما وفق الأستاذ الكبير الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي للدخول في الجمعية رسميا، فكان دخوله أكبر ضربة أصابت المضلين الجامدين في تلك الضواحي والربوع**»[2].

03-08- مراسلة جماعة من قمار:

ذكر هؤلاء أن قائد قمار استغل فرصة الانتقام من المصلحين إثر حوادث اعتقال الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي، فبادر إلى سجن الشيخ عبد الرحمان بن فطوم العضو في شعبة جمعية العلماء في قمار ورفيقين له، حيث اتهمهم بما سولته له نفسه بالتشويش، فحكم عليهم رئيس الملحقة بالسجن والأعمال الشاقة ونفاهم إلى منطقة تقرت، كما أغلق نفس القايد المدرسة القرآنية ومنع التدريس من المساجد وطفق يهدد باقي أعضاء الجمعية أمثال الشيخ الحفناوي بن سي الأخضر والشيخ محمد الطاهر من متخرجي جامع الزيتونة بالضرب

1 – عبد الرحمان بن مسعود، **أحاديث جمعية العلماء وحوادثها؛ بعد القبض على الشيخ عبد العزيز**، البصائر ع 112، س 03، 06 ماي 1938م، ص 03

2 – عبد الرحمان بن مسعود، **حديث عن سوف– ما بالها قرية ورماس**، البصائر ع 112، س 03، 06 ماي 1938م، ص 03

والسجن في حالة أن لم ينسلخوا عن خطط جمعية العلماء، بل تعداه الأمر إلى جمع مبلغ 05 آلاف فرنك من الأهالي بدعوى أن الحكومة فرضته على كل قائد، فوصفوا الوضع بما يلي: « **فالمدارس مغلقة والتدريس ممنوع على العلماء الأحرار في المساجد، ولم يبق نوع من أنواع المحاربة قطع الرؤوس»** فختم هؤلاء المشتكون رسالتهم بتوجيه نداءهم إلى الوالي العام بالجزائر أن يكفيهم شر هذا القايد لأن رئيس الملحقة أغلق في وجوه الشاكين الأبواب، وقد بلغ السيل الزبى[1].

03- 09 - مراسلة مجموعة من الشباب السوفي:

كرد على المقال الذي نشرته جريدة النجاح باسم بعض من شباب وادي سوف القاطنين بمدينة قسنطينة، الذي احتوى القدح في جمعية العلماء ورئيسها، راسل مجموعة من الشباب السوفي جريدة البصائر معلنين تضامنهم مع الجمعية ورئيسها، ومعبرين عن استياء أهل سوف قاطبة من ذلك المقال ويتبرؤن ممن كتبه ويفندون ما جاء فيه من الأباطيل والأضاليل[2].

03 – 10- مراسلات زغودة محمد التجاني بن محمد الصغير القماري:

المراسلة الأولى[3]: أشار فيها المهاجر زغودة – المستقر منذ صغره رفقة عائلته بمنطقة بنزرت – إلى الدور الإصلاحي والوطني الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين لفائدة المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية سواء عن طريق جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، التي كان أعضاؤها يقومون بجولات ميدانية إلى مختلف المدن التونسية، من بينها زيارة

1- جماعة من قمار، **في قمار (سوف)، رجال الإصلاح يسامون بالذل والهوان**، البصائر ،ع 116، س 03، 03 جوان 1938م، ص 03.

2- البصائر، **سوف**، ع 126، س03، 12 أوت 1938م، ص 04.

3- ينظر **الملحق رقم 29**: نص المراسلة، نموذج من مساهمات الطلبة السوافة اليزتونيين في الصحافة الجزائرية؛ جريدة البصائر.

منطقة بنزرت حيث أتيحت الفرصة لزغودة بالالتقاء والاجتماع مع أعضاء جمعية الطلبة ومنتسبي جمعية العلماء، أو عن طريق جريدة البصائر التي قرأها هذا المهاجر واكتشف حقائق كان يجهلها عن وطنه فيما يخص دور جمعية العلماء في بعث الحركة الوطنية الجزائرية من مرقدها؛ فيقول:« **لم أعرف هاته الحقائق إلا مؤخرا لأنني كنت في وسط من أوساط غلاة الطرقيين الذين لا يؤمنون بهاته الحقائق، ولم أعرفها إلا أخيرا عندما قرأت جريدة البصائر الغراء لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الرشيدة**»، وقد ذكر أن الاجتماع دار حول حالة الجزائر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحول الحركة النشطة والأعمال الجليلة التي تقوم بها جمعية العلماء[1].

المراسلة الثانية: أشار في هذه المراسلة إلى ما كانت تذيعه إذاعتا إيطاليا بطرابلس الغرب وبباريس حول السياسة الفرنسية في مستعمراتها؛ قانون 08 مارس بالجزائر، والظهير البربري بالمغرب الأقصى، وقانون الطوائف بالشام، إضافة إلى عناية واهتمام الإذاعتين بتتبع حوادث وأحاديث جمعية العلماء المسلمين، ويعبّر زغودة عن رأيه في هذا في قوله:« **إن ما أذاعته المحطة الإيطالية – في حدّ ذاته – حقّ، ولكن أريد به تكوين فتنة بين جمعيتنا المحبوبة وحكومة الجزائر، ومدّت أعداء الجمعية بسلاح جديد؛ ولعل الحكومة تدرك هذا من إيطاليا تمام الإدراك، وإذا كانت تدرك ذلك، فلماذا تتمادى في معاكسة الجمعية وعرقلة مساعيها بجميع الوسائل؟ ولماذا تتفنن في إخراج الديكريات (المراسيم) وكل ديكري أغرب من سابقيه؟ ولماذا لا تعدل عن كل ذلك وتسلك سياسة قارة مع من تحت أنظارها من المسلمين؟ حتى يسود الوفاق بينها وبينهم وتصفى القلوب، وتنجو من عتاب أحبابها، كما تنجو من شماتة أعدائها[2]**».

1- زغودة محمد التيجاني، **حول النهضة الجزائرية؛ نحن كل للجزائر**، البصائر، ع 159، س 04، 31 مارس 1939م، ص 04.

2 – زغودة محمد التيجاني، " **اسمعوا ما يقال عنكم**"، البصائر، ع 165، س 04، 12 ماي 1939م، ص 03.

فالمهاجر زغودة يطالب فرنسا بأن تفوّت الفرصة وتقطع السبل في وجه كل إذاعة أجنبية معادية؛ وذلك بفتح المساجد في وجوه العلماء الأحرار، وإخراج المساجين وإعطاء حرية تعليم الإسلام ولغته في الجزائر وفي غيرها[1].

03 -11- مراسلة محمد الأمين السوفي:

أشار في مقال بعنوان: "**حول قانون 08 مارس**" إلى أنه رغم أن بعض الشعوب أصبحت تعمل للاتحاد والتضامن على اختلاف المشارب والمذاهب والأديان، فإن الطرق الصوفية في الجزائر لا تزال تسعى إلى معاكسة جمعية العلماء وتفريق الأمة وتسميم الجو بين العلماء والحكومة، بل أن الطرقيين في مؤتمرهم زعموا أن الشعب الجزائري حالته حسنة ولا يحتاج إلى شيء من الإصلاح[2].

03-12- مراسلة الطلبة الزيتونيين السوافة بتونس:

شارك الطلبة الزيتونيون السوافة بتونس أمثال الطاهر بن الصغير بن علالي السوفي والطيب بن الحاج عبد القادر بن فرحات رفقة زملائهم الطلبة الجزائريين في إرسال رسالة مطولة بتاريخ 12 أفريل 1939م- احتلت صفحتين كاملتين من جريدة البصائر- إلى المؤتمر الطرقي المنعقد من 14 إلى 17 أفريل 1939م، بسبب تأييده لقرارات قانون 08 مارس الذي يشكل خطرا على مستقبل الإسلام والعربية بالجزائر، ويتبرؤون من أعمالهم[3].

---

1 - زغودة محمد التيجاني، البصائر، ع 165، س 04، 12 ماي 1939م، ص 03.

2- محمد الأمين السوفي، **حول قانون 08 مارس**، البصائر، ع 162، س 04، 21 أفريل 1939م، ص 02.

3- البصائر، **رسالة الطلبة الجزائريين بتونس إلى المؤتمر الطرقي**، ع 193، س 04، 28 أفريل 1939م، ص ص 02 -03.

ثانيا- نشاط المهاجرين السوافة في التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني:

01- النشاط السياسي للمهاجرين السوافة قبل اندلاع الثورة التحريرية:

قبل التطرق إلى هذا النشاط؛ وجب الإشارة إلى واقع النضال السياسي الذي شهدته منطقة وادي التي شكّلت موردا مهما للنضج الذي تمتع به المهاجرون سياسيا، من خلال نقل قاعدة النضال منها وإلى البلاد التونسية بعد التضييقات والاعتقالات التي مسّت مناضليها بعد انتخابات 1948م وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة أيضا، لذا سنحاول في بداية هذا العنصر الوقوف على نشأة النضال السياسي في وادي سوف أولا.

01 – 01 - تأسيس خلايا حزب الشعب الجزائري بمنطقة وادي سوف:

تعود الإرهاصات الأولى لظهور النشاط السياسي الوطني بوادي سوف إلى الثلاثينيات من القرن العشرين ميلادية، إذ أشارت المصادر إلى أن المناضلين السوافة انخرطوا في التنظيم السياسي لحركة نجم شمال إفريقيا منذ سنة 1933م، حيث كانت الاجتماعات تتم في سرية تامة نظرا لطبيعة الحكم العسكري بالمنطقة، كما أن عدد المنخرطين والاشتراكات المالية قد شهدت تطورا بارزا خلال الفترة (1933 – 1945م) في الاتجاه الاستقلالي الذي أصبح يمثله حزب الشعب الجزائري ابتداء من سنة 1937م بعد حلّ النجم نهائيا[1].

وفي سنة 1943م تمّت هيكلة التنظيم السياسي بالمنطقة بصفة منظمة، حيث تأسست الخلية الأولى لحزب الشعب، بطلب من يوسف العمودي المناضل بالحزب في بسكرة، الذي كان في اتصال دائم مع الهاشمي ونيسي[2]، وبالتنسيق مع المناضليْن أحمد

1- عبد القادر عوادي، **الطريق إلى غوط سلطان**، (مخطوط)، الوادي، 2003.

2 – لقاء مع عبد القادر ميهي ابن البشير، بمنزله ببلدية الطريفاوي، يوم 07 أفريل 2013م.

ميلودي[1]، وعبد القادر العمودي[2] الذي كان زميلا للعربي بن مهيدي أثناء دراستهما ببسكرة، حيث عاد هذا الأخير إلى مسقط رأسه بعد توقف الدراسة بسبب الحرب العالمية الثانية[3].

وبعد مجازر 08 ماي 1945م الأليمة، قامت السلطات العسكرية بالمنطقة بحملات اعتقال شملت مجموعة من المناضلين الذين شاركوا إخوانهم الجزائريين بالتجمهر والاحتجاج في حي أولاد حمد بمدينة الوادي حاملين الأعلام الوطنية والشعارات المطالبة بالاستقلال والحرية، والمنددة بالسياسات الاستعمارية[4]، فتم اعتقال الهاشمي ونيسي عن حزب الشعب، والبشير بن البردي عن جمعية العلماء، محمد العبسي، والأخضر قدوري عن الأعيان الأحرار بالإضافة إلى مناضلين آخرين[5]، وتمّ نفيهم إلى الزاوية الكحلة (برج عمر إدريس حاليا) بإليزي، وإلى عين صالح في أقصى الجنوب[6]، أما أحمد ميلودي فإنه فقد محله التجاري، ولجأ مؤقتا إلى تونس[7].

1- أحمد ميلودي (1917 – 2002م)، من أبرز مناضلي الحركة الوطنية بسوف، شارك في " **هدة عميش الثانية** " سنة 1938م، أشرف على تأسيس أول خلية لحزب الشعب سنة 1943م بالمنطقة، كلف بشراء وتوزيع الأسلحة للمنظمة الخاصة تحضيرا للثورة، رشح لانتخابات المجلس الجزائري سنة 1948م ممثلا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. لقاء مع ابنته السيدة ميلودي الغالية، بعيادتها بالوادي، بتاريخ 24 / 03 / 2013م.

2- عبد القادر العمودي: من مواليد سنة 1925م بوادي سوف، من مؤسسي خلية حزب الشعب بالمنطقة، عين مسؤولا عن المنظمة الخاصة في الجنوب وبسكرة والأوراس خلفا لابن مهيدي، ساهم في شراء ونقل الأسلحة، حضر اجتماع مجموعة الـ 22، اعتقل عند اندلاع الثورة. ينظر: محمد عباس، **ثوار عظماء، شهادات17 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 255.

3 – سعد العمامرة، " **المجاهد عبد القادر العمودي، أحد الـ 22 مفجري الثورة التحريرية** "، مجلة القباب، عدد خاص بالثورة، مطبعة مزوار، الوادي، 2005، ص 46

4- لقاء مع شاهد عيان، الشيخ طليبة محمد العيد، بمنزله بالوادي، بتاريخ 19 / 03 / 2012م.

5- علي عون، " **مساهمة وادي سوف في تفجير ثورة التحرير بالسلاح والعتاد** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية الخامسة محمد الأمين العمودي، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، أفريل 1992، ص 24.

6 – تقرير الأمانة الولائية للمجاهدين بالوادي، **الملتقى الأول لولايات الحدود**، ولاية الطارف، (د. ت)، ص 07.

7 – محمد عباس، " **من رواد الحركة الثورية بالوادي** "، جريدة الشروق اليومي، ع 671، الجزائر، 31 جانفي 2003، ص 07.

وعلى إثر صدور العفو العام الذي أصدره البرلمان الفرنسي في مارس 1946م، أطلق سراح كل المساجين السياسيين، فكانت الفرصة سانحة لتأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية في شهر نوفمبر من نفس السنة، كغطاء لحزب الشعب الذي بقي يعمل في السرية[1]، وبتعيين محمد بلوزداد مسؤولا للحزب على رأس عمالة قسنطينة، قام بزيارة وادي سوف سنة 1946م والتقى بعبد القادر العمودي ورفقائه[2]، وتمّ تكوين فرع لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946م[3]، في مقهى بوجمعة برئاسة أحمد ميلودي، البشير ميهي، البشير بن موسى، عبد القادر العمودي، المولدي ونيسي، علي عيادي، البشير غندير بن بدادي[4]، كما عاد محمد بلوزداد[5] مرة ثانية إلى المنطقة سنة 1947م لتأسيس خلية للمنظمة الخاصة على رأسها المناضل عبد القادر العمودي[6].

ونظرا لأهمية منطقة وادي سوف الإستراتيجية من حيث الموقع الحدودي مع تونس وليبيا، إضافة إلى انتشار تجارة الأسلحة التي كانت رائجة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن القيادات الوطنية أعطت أولوية واهتماما بالغين بتعبئة مناضلي المنطقة سياسيا وعسكريا، حتى تصبح جسرا آمنا لنقل السلاح للثورة، وعلى هذا الأساس شهدت المنطقة زيارات من طرف محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، والعربي بن مهيدي الذي ظل على اتصال بالمناضل محمد بلحاج (ميهي بشير) الذي كلف بجمع الأسلحة وجلبها من الخارج[1].

01– 02 – نقل نشاط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى الجنوب الغربي التونسي:

1 – عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 182 – 183.

2– محمد عباس، **ثوار عظماء**، المرجع السابق، ص 257.

3 – أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج3، المرجع السابق، ص 105.

4 – سعد العمامرة والجيلاني العوامر ،**شهداء الحرب التحريرية**، المرجع السابق، ص 19.

5 – نظرا لأهمية منطقة وادي سوف الاستراتيجية من حيث الموقع الحدودي مع تونس وليبيا إضافة إلى تجارة الأسلحة التي كانت رائجة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن القيادات الوطنية أعطت أولوية واهتماما بالغا بتعبئة مناضلي المنطقة سياسيا وعسكريا، حتى تصبح جسرا آمنا لنقل السلاح شهدت زيارات من طرف عدة شخصيات قيادية وطنية

6 – تقرير الأمانة الولائية للمجاهدين بالوادي، **الملتقى الأول لولايات الحدود**، المرجع السابق، ص 07.

يعود أول اتصال سياسي وتنسيق رسمي بين مهاجري الجنوب الغربي التونسي وقادة حركة الانتصار بوادي سوف إلى سنة 1947م، عبر الرسالة التي نقلها المهاجر صالح جراية إلى محمد بلحاج، بعد تكليف هذا الأخير في نفس السنة من طرف مسؤولي المنظمة الخاصة بجمع الأسلحة وجلبها بالخارج، حيث أنشأ خلايا صغيرة محدودة العدد من الشبان وأدلاء الطرق لشرائها من الجنوب التونسي وليبيا وتخزينها بالوادي أو بالمناطق المجاورة لها[2].

وبعد انتخابات المجلس الوطني الجزائري في 04 أفريل 1948م التي حقق فيها مرشح حركة الانتصار بوادي سوف المناضل أحمد ميلودي فوزا ساحقا بنسبة 99 %، قامت السلطات العسكرية بإلغائها وبتضييق الخناق على مناضلي الحركة والقيام بحملة اعتقال في حق المناضلين: محمد بلحاج، البشير بن موسى، العروسي ميلودي، عبد الله خلادي، والهاشمي حسني، كما تمّ نفي المناضل أحمد ميلودي أواخر سنة 1948م إلى بسكرة[3].

وأمام هذا التصعيد الاستعماري؛ سعى مسؤولو حركة الانتصار إلى نقل قاعدة النضال السياسي إلى الجنوب الغربي التونسي وربط المهاجرين السوافة بقضيتهم الوطنية، حيث تأسست أول خلية بمنطقة الرديف أواسط سنة 1949م على يد المهاجر لخضر بن عمر (العياط) بعد تكليفه من المناضل محمد بلحاج، الذي زوده بقسيمات الاشتراك الشهري، وكلّفه بتوسيع قاعدة انخراط المناضلين من المهاجرين والعمال[4]، فضمّت الخلية الأم الأولى أسماء المهاجرين الآتية أسمائهم: الطالب العربي قمودي، علي باهي، عبد العزيز بوصبيع، عبد المالك قريد، صالح مياطة، عبد الغني حمودة، معمر صالحي، محمد

1 – تقرير الأمانة الولائية للمجاهدين بالوادي، **الملتقى الأول لولايات الحدود**، المرجع السابق، ص ص 07 – 08.

2– ملحقة متحف المجاهد، **الشهيد الطالب العربي قمودي**، (د.ط)، (د.د.ن)، الوادي، 2007، ص ص 26 – 27.

3– سعد العمامرة وعلي عون، **الحركات الوطنية بمنطقة وادي سوف**، مخطوط، الوادي، 1983، ص 06.

4– علي بوصبيع العايش، " **دور الجالية الجزائرية بمنطقة الرديف التونسية في تفجير الثورة واحتضان القيادة الجنوبية** "، جريدة الشعب، ع 13609، الجزائر، 19 مارس 2004، ص 12.

رحال، المولدي بوغزالة، المولدي هزلة، عبد الحفيظ زربيط، بشير بوصبيع، علي بوعمرة، عبد الله ميهة، مكي بن علي وأخوه الجيلاني، ليقوم كل مناضل بدوره بتجنيد مناضلين جدد في صفوف المهاجرين والعمال[1].

ويذكر لخضر بن عمر أن إختيار منطقة الرديف دون غيرها من المناطق كقاعدة للنضال يعود للأسباب التالية[2]:

أ) وجود عدد معتبر من المهاجرين الجزائريين معظمهم من العاملين في المناجم، وبذلك فإن أوضاعهم المادية حسنة مقارنة بأهالي وادي سوف.

ب)تمتع هؤلاء المهاجرين بوعي سياسي كبير يسهل مهمة العمل الوطني في أوساطهم بحكم انخراطهم جميعا في النقابات العمالية هناك، التي كوّنت منتسبيها في مجال المطالبة بالحقوق، وما أسهمت به اجتماعاتها في تكوين روح الانضباط والقدرة على المحاجة والنقاش، وغرس قناعة التماسك والاتحاد لتحقيق المطالب.

ج) تمثل الرديف منطقة حدودية تضاريسها وعرة؛ فهي مناسبة لكل الأعمال والمهام ذات الطابع السري كالتهريب والتنقل المتخفي الآمن.

كلّفت هذه الخلية الأم بتوسيع نشاطها وبعقد اجتماعات نصف شهرية عقب تسلم عمال المناجم لمرتباتهم التي كانوا آنذاك يتقاضونها مرتين في الشهر لضمان التزامهم بدفع اشتراكاتهم[3]، فانطلقت الخلية في نشاطها بجمع الاشتراكات ذات 200 فرنك و500 فرنك[4]

1 – إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف**، المرجع السابق، ص 267.

2 – علي بوصبيع العايش، " **الرجل الذي مكن ثورة التحرير**..."، المرجع السابق، ص 10. وعلي بوصبيع العايش، " **دور الجالية الجزائرية بمنطقة الرديف** ..."، المرجع السابق، ص 12.

3 – علي بوصبيع العايش، " **الرجل الذي مكن ثورة التحرير** ..."، المرجع نفسه، ص 10.

4– يذكر الباحث إبراهيم مياسي أن القسيمات من فئة 500 فرنك لم يتم توزيعها لعدم تمكن العمال من تسديدها، بل كانت الاشتراكات من فئة 300 فرنك في كل اجتماع نصف شهري.، ينظر: إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف**، المرجع نفسه، ص 268.

حسب مستوى الدخل الفردي، إذ تدوّن الاشتراكات ضمن التقارير الشهرية التي ترسل إلى مدينة الوادي[1].

وفي سنة 1951م تعزّز نشاط تلك الخلايا بعد الزيارة التفقدية التي قام بها محمد بلحاج إلى منطقة الرديف، الذي أشرف على اجتماع موسع في حي القرابة حضره كل المناضلين وبعض المتعاطفين من سكان الحي، ألقى فيه خطابا حماسيا أجزم فيه أن الثورة الجزائرية ستندلع قريبا وسوف تنتصر، وأن على جميع المناضلين الاستعداد الدائم لتلبية نداء الواجب لمحاربة الاستعمار الفرنسي الذي كان سببا في هجرة الجزائريين لوطنكم[2].

حيث أقام محمد بلحاج أياما في منطقة الرديف، اجتمع من خلالها مع كل خلية على حدى، ليستمع للمناضلين حتى يتأكد من مستوى وعيهم ومدى استعدادهم لفكرة الثورة والاستقلال، ويذكي حماستهم لهذا الهدف، فكان لهذه الزيارة نتائج إيجابية تمثلت في زيادة حماسة المناضلين وتوسع تعداد المناضلين والخلايا[3].

ومن أبرز الأنشطة التي حققتها تلك الخلايا على الصعيدين السياسي والعسكري نذكر:

- عقد اجتماعات دورية نصف شهرية، يترأس فيها كل خلية أحد مناضلي الخلية الأم، يتمّ في كل اجتماع تناول جدول الأعمال الآتي[4]:

  - دراسة تعليمات القيادة السياسية بالوادي المتمثلة في المناضل بشير ميهي المدعو محمد بلحاج وزملائه شوشان سلطاني وبكاري الطيب الشهير باسم الطيب بن قدرية وغيرهم،

1 – علي بوصبيع العايش، " **دور الجالية الجزائرية بمنطقة الرديف...**، المرجع السابق، ص ص 12 – 13.

2 – إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف**، المرجع السابق، ص 269.

3 علي بوصبيع العايش، " **الرجل الذي مكن ثورة التحرير من أول دفعة سلاح** "، المرجع السابق، ص 10.

4– إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف**، المرجع نفسه، ص ص 268 – 269.

أما القيادة السياسية على المستوى الوطني فتتكون من عبد القادر العمودي فالعربي بن مهيدي ثم محمد بوضياف.

- قيام كل مناضل بتقديم عرض حال عن نشاطه التوعوي واتصالاته بالمهاجرين، وجمع الاشتراكات من فئة 200 فرنك في كل اجتماع.
- قراءة مواضيع الجرائد الجزائرية أو التونسية – على مسامع المناضلين – التي من شأنها أن تسهم في نشر الوعي وتثقيف المناضلين سياسيا.
- دراسة المواضيع المختلفة حسب الظروف الطارئة، إضافة إلى عرض المتفرقات[1].

➢ توسع القاعدة النضالية من خلال التعبئة المتواصلة على مستوى المهاجرين السوافة في مختلف مناطق الجنوب الغربي التونسي، إلى أن بلغ عدد الخلايا السياسية 17 خلية عند اندلاع الثورة التحريرية، تشكلت كل واحدة من 10 مناضلين، توزعت على النحو التالي:

المنطقة	عدد الخلايا	أبرز أسماء المناضلين
الرديف	09	لخضر قمودي، محمد الصغير بوصبيع، بشير قدادرة، العروسي تامة، بشير منصوري، محمد الصالح منقشة، محمد بوضياف، الجيلاني ديدي، قدور لبيهي، لخضر بقاص، التجاني ذهب.
أم العرائس	03	صالح الجراية، حمد بحري، المولدي سعداني، خليفة غدير، عثمان قويدري.
المتلوي	02	علي المني، الطيب عدايكة، عمارة سعود، سي قدور مرغني، محمد فراحتة، عطاالله حمودة، العروسي سويحي.
توزر	02	الحبيب زغيب، عبد الكريم عائبي، أحمد مسعي.
المضيلة	01	محمد شعباني، حمد باحمي، مبروك بن علي، العايش عاد.

الجدول رقم 71: عدد خلايا وأسماء مناضلي حركة الانتصار بالجنوب الغربي التونسي أثناء اندلاع الثورة التحريرية[2].

1 – إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف**، المرجع السابق، ص ص 268 – 269.

2 – المرجع نفسه، ص 268.

➢ جمع مبالغ مالية معتبرة من خلال الاشتراكات المالية الدورية، مكنت من شراء الأسلحة تحت إشراف المناضل محمد بلحاج الذي كان يوصلها عن طريق مناضلي الحركة إلى داخل الوطن تحضيرا لاندلاع الثورة الجزائرية.

➢ تقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة التونسية، بحكم أن معارك الثوار التونسيين ضد قوات الجيش الفرنسي كانت تجري في الجبال المجاورة لمنطقة الرديف، وذلك من خلال:

- دعم الثورة التونسية بالأموال التي تجمع من طرف المناضلين أمثال المكي بن علي بمنطقة الرديف[1].

- انضمام عدد من المهاجرين إلى صفوف الثوار التونسيين أمثال عبد المالك قريد، صالح صوادقية[2]، والطالب العربي الذي التحق بالطاهر لسود قائد منطقة قفصة وجبل عربات، حيث تمّ الاتصال سنة 1952م عن طريق أعضاء النضال النقابي التونسي بالرديف منهم حسونة بن الطاهر العلائلي ومسعود الركروكي وعلي بن بلقاسم السحيلي، بحكم أن الطالب العربي أن عاملا بالمنجم وأبرز مناضلي العمل النقابي في الاتحاد العام التونسي للشغل منذ 1949م.

- استمالة بعض من الجنود السوافة الذين كانوا مجندين في صفوف الجيش الفرنسي للانضمام للثورة التونسية، خاصة الذين كانوا مجندين في منطقة رمادة التونسية، ومن هؤلاء الجيلاني بن عمر[3].

- تمكن المهاجرون علي الباهي وعبد الكريم حويذق وعبد العزيز بوصبيع ومحمد رحال ولخضر بن عمر من تجنيد 12 شابا من أبناء المهاجرين وإلحاقهم بالثورة التونسية تحت

1 – مسعود بن علي، المصدر السابق، ص 28.

2 – سعد العمامرة، **معارك جيش التحرير في العمق والحدود**، مدونة محاضرات الندوة الفكرية الخامسة والعشرين محمد الأمين العمودي، الجمعية الوطنية محمد الأمين العمودي، الوادي، ديسمبر 2012، ص 22.

3 – مسعود بن علي، المصدر نفسه، ص 28.

قيادة علي بوترعة قائد الثورة التونسية بمنطقة الرديف، لمساعدة إخوتهم التونسيين في كفاحهم وليتدرب هؤلاء على الحرب حتى يكونوا نواة لثورة الجزائر المرتقبة[1]، من بينهم محمد بكوش بن عمر عبد القادر، عطاالله حسن المدعو حسن بوززة، الهادي بن دحده الذي أستشهد خلال معارك الثورة التونسية[2].

01- 03- النشاط السياسي بالحاضرة تونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية:

لقد أشرنا في الفصل السابق إلى أن المهاجرين السوافة بمدينة تونس قد خاضوا الحراك السياسي التونسي في وقت مبكر؛ بداية بأحداث الزلاج سنة 1911م، فالحزب الدستوري القديم ثم الجديد؛ كذلك فإن النضال الوطني كان حاضرا بقوة، خاصة جامع الزيتونة الذي شكّل منبرا لعدد من التيارات الإصلاحية والسياسية، فالحزب الدستوري التونسي الجديد استطاع أن يتسرب في صفوف طلبة الزيتونة، الذين كانوا يخرجون تحت قيادته في جولات وتدريبات في شكل كتائب تنشد أناشيد وطنية تونسية كنشيد حماة الحمى، وقد خرج سعد الله عدة مرات منشدا بحماس هذه الأناشيد التي تعني التحرير الوطني[3].

أما وطنيا؛ فمنذ الثلاثينات من القرن العشرين كان أغلب الطلبة الجزائريين بالزيتونة من الباديسيين، ولا يكاد تأثير حزب الشعب الجزائري يذكر، ولكن ابتداء من سنة 1947م أخذت حركة الانتصار تتسرب تدريجيا في صفوف الطلبة الزيتونيين، خاصة بعد مجازر 08 ماي الأليمة، وتأسيس المنظمة الخاصة، وأصبحت مجموعة منهم على استعداد تام لممارسة السياسة، والقبول بعضوية الحزب والقيام بالمهام المطلوبة منهم[4].

---

1 – علي بوصبيع العايش، " **الرجل الذي مكن ثورة التحرير من أول دفعة سلاح** "، المرجع السابق، ص 10.

2– علي بوصبيع العايش، "**عبد المالك الجنة طلب الشهادة فأبقته المشيئة** "، جريدة الشعب، ع 13838، الخميس 01 ديسمبر 2005، ص 10.

3– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص 121.

4 – المرجع نفسه، ص 112.

فالطلبة الجزائريون في الزيتونة الذين بلغ عددهم حوالي ألف طالب موزعين على مختلف الفروع، كانوا محل شدّ وجذب بين جمعية العلماء وحركة الانتصار، ومنذ سنة 1949م كان هناك نوع من التنافس بين جمعية العلماء وحركة الانتصار على احتواء الطلبة الجزائريين الزيتونيين، حيث سعى كل طرف إلى تجنيد هؤلاء إلى جانبه، وقد خلّف هذا التنافس وقوع مشاجرات بين الطلبة أدّت إلى جرح البعض منهم، مما تطلب زيارة وتدخل المسؤولين من الطرفين، كعبد الحميد مهري الذي عقد اجتماعا طلابيا حضره أبو القاسم سعد الله، ومن بعده عقد الشيخ العربي التبسي اجتماعا في جامع القصر حثّ فيه الطلبة على الدراسة والاشتغال بالعلم والابتعاد عن السياسة.

وقد قاطع لزهاري بته أحد الطلبة السوافة خطاب الشيخ وصاح فيه بعبارة " لا خيانة في المساجد "، فحدث شجار وتنابز بين الطلبة، وكانت النتيجة انقسام الطلبة الجزائريين إلى قسمين؛ جمعية البعثة الجزائرية الزيتونية لأتباع جمعية العلماء، وجمعية الطلبة الجزائريين لأنصار حركة الانتصار، وكان الخلاف الجذري الظاهري بين الحزب والجمعية هو تحديد مهمة الطالب: هل جاء إلى تونس دارسا أو ناشطا سياسيا؟ وكان من رأي الجمعية تأجيل السياسة إلى ما بعد انتهاء الطالب من دراسته، أما الحزب فكان متعجلا ويريد تكوين الخلايا وتجنيد المناضلين من الطلبة من أجل تحرير البلاد[1].

ورغم هذا التنافس في استقطاب الطلبة؛ إلا أنه يوجد تقارب بين الوطنيين والإصلاحيين لم يمنع البعض من اعتماد ازدواجية الانتماء بين الجمعية والحزب، لأنه لا يوجد تعارض وتناقض بين مبادئ وأهداف كل طرف، لأن الهدف الأسمى لدى الجميع هو تحرير الوطن والحفاظ على مقوماته العربية الإسلامية، فكان بعض الطلبة يزرون مقر جمعية الطلبة الجزائريين الكائن مقره في شارع عبد الوهاب قرب رحبة جامع الهواء، ومن

1- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 110- 140.

بين هؤلاء أبو القاسم سعد الله[1] الذي زار هذا المقر مرتين بتجنيد من أتباع حركة الانتصار، إحداهما كانت بمناسبة زيارة المناضل أحمد مزغنة الذي حثّ الطلبة على أن يتجندوا وراء الحركة، ومن الأناشيد التي رددت في الاجتماع: " دعاني مصالي أجبت النداء "، ونشيد "فداء الجزائر روحي ومالي "، وبالإضافة إلى مقر الحركة فقد كانت حلقات الدراسة والمقاهي ومقابلات كرة القدم أماكن مناسبة للدعاية السياسية حيث امتزج لعب الكرة بترديد الأناشيد الوطنية[2].

أما أولى الإشارات الدالة على ارتباط النضال الوطني بين المهاجرين السوافة وقادة حركة الانتصار بوادي سوف فتعود إلى سنة 1950م، من خلال الرسالة التي بعث بها مسؤول الحركة أحمد ميلوي إلى مجموعة من المناضلين بمدينة تونس بتاريخ 06 جوان 1950م والذين أطلق عليهم عبارة " أشبال الكفاح الوطني الشريف؛ هذه الرسالة في الحقيقة هي رد على رسالة أولى بعث بها هؤلاء الأشبال الذين أن أرادوا يطمئنوا على حالة مناضلي المنظمة الخاصة بعد اكتشافها وما رافقها من اعتقالات[3]، هاتان الرسالتان مؤشر واضح على تسرب الفكر الاستقلالي في أوساط الطلبة السوافة، ويعكس مدى التواصل والتنسيق الذي كان قائما بين المناضلين في تونس ووادي سوف.

1- من المعلوم أن أبا القاسم سعد الله محسوب على التيار الاصلاحي، فجريدة البصائر كانت تصل بانتظام لسعد الله الذي جعل والده له فيها اشتراك، وعند تخرجه من جامع الزيتونة في الموسم الدراسي 1954-1955م انتقل رفقة زميله من وادي سوف المدعو الأزهاري للتدريس في مدرسة الحراش التابعة لجمعية العلماء. ينظر: **منطلقات فكرية**، ص ص 111 – 144.

2- أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع نفسه، ص ص 110 – 115.

3- من هؤلاء نذكر: علي بن الأخضر، الطاهر النوبلي، إبراهيم بن الدراجي، محمد الصالح بن محمد عبد الله، عبد الحميد السعيدي، سي عبد العالي، العربي بن حمى الصادق، ينظر **الملحق رقم 30**: رسالة مسؤول حركة الانتصار بوادي سوف – أحمد ميلودي – إلى مناضلي الحركة بجامع الزيتونة بتونس حول انعكاسات اكتشاف وحل المنظمة الخاصة على منطقة وادي سوف.

ومن الإشارات الأخرى نذكر الطالب الزيتوني السعيد عبد الحي[1] الذي زاول تعليمه بالزيتونة خلال الفترة (1946 – 1954م)، وانضم إلى جمعية الطلبة الجزائريين بتونس، وكان يتردد أثناء العطل الصيفية على دكان أخيه التاجر إدريس بقسنطينة الذي جعل من متجره مقرا لاجتماعات إطارات حركة الانتصار أمثال محمد بلوزداد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، فحضي بلقاءات عديدة مع هؤلاء القادة منذ سنة 1948م أكسبته وعيا وتكوينا سياسيا وثقة من طرف هؤلاء رشحته فيما بعد في أن يتقلد مناصب عليا في الثورة الجزائرية[2].

لقد كانت الثورة الجزائرية مرتقبة أيضا بين أوساط المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس، فقد شاع بين الطلبة الجزائريين عموما أن الثورة على الأبواب وأنها ستلحق بركب تونس والمغرب، وكان بعضهم يحسّون بالمرارة من تخلف ثورتهم، فشارك البعض في الكفاح التونسي، وكان الفرنسيون يخشون انتشار عدوى التمرد في الطلبة الجزائريين فضيقوا الخناق عليهم واعتقلوا منهم وراقبوا مراسلاتهم وتحركاتهم في السفر، ولما تناقلت الجرائد الصباحية التونسية بعناوين كبيرة منها جريدة الصباح خبر اندلاع الثورة الجزائرية استبشر الطلبة الجزائريون خيرا، وارتفعت معنوياتكم، على الرغم من أن الأول من نوفمبر صادف إجراء بعض الطلبة الامتحان الكتابي لنيل شهادة التحصيل[3].

1– ولد بقمار خلال سنة 1927م، التحق بجامع الزيتونة وتخرج منه سنة 1954م، كان عضوا نشطا في جمعية الطلبة الجزائريين، التحق بالثورة التحريرية رفقة زميله في الدراسة عبد الكريم هالي بالمنطقة الأولى الأوراس مع مصطفى بن بولعيد، البشير شيحاني، عباس لغرور، والجيلاني بن عمر، أين شارك في عدة معارك ما جعل قادة الأوراس تعيينه مسؤولا للثورة بتونس منذ أوائل سنة 1955م، فكان بمابة همزة الوصل التي ربطت الداخل بالخارج لتزويد الثورة بالسلاح والعتاد والرجال، أستشهد سنة 1957م. ينظر: التجاني العقون، **شهداء قمار**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2011م، ص ص 15 – 16.

2 – عمار حشية، **بيد مجردة... تقريبا**، ط01، مطبعة الرمال، الوادي، 2017، ص 170.

3– أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، المرجع السابق، ص ص 158 – 177.

أما المهاجر محمد بن مبارك غرنوق فيقول: « **بمجرد وصول الخبر أخذت الجالية الجزائرية تستعد تلقائيا للمؤازرة ومواصلة الكفاح، وشعر أفراد الجالية الجزائرية بالوحدة وروح التضامن، واعتز الجزائري بانتسابه للجزائر في شموخ وافتخار حيث أزاحت الثورة عليه كابوس الذل والاستعمار اللذان كان يشعر بهما بعد استقلال تونس ومما كان يسمعه هنا وهناك بطريق الإشارة والإيماءة أحيانا وعن طريق العبارة أحيانا أخرى، فأصبح متحمسا للموت في سبيل وطنه ودينه وعروبته ووحدة أمته وترابه**[1]».

01 - 04-استعدادات وتحضيرات المهاجرين الأولية لاندلاع الثورة:

ظلّ المهاجرون السوافة وغيرهم من الجزائريين ينتظرون بفارغ الصبر اندلاع الثورة الجزائرية[2]، خاصة بعد اندلاع الثورة التونسية سنة 1952م ثم الثورة المغربية؛ فكانوا على أتمّ الاستعداد لاحتضانها في بلاد المهجر، بعدما خاضوا تجربة النضال السياسي والعسكري ضمن الحركة الوطنية التونسية وضمن نشاط حركة الانتصار الحريات الديمقراطية التي نقلت نشاطها منذ سنة 1948م إلى البلاد التونسية وخاصة الجنوب الغربي منها، تلك التجارب أهّلت أولئك لإنجاح هذا المشروع الوطني الثوري سياسيا وعسكريا.

وبعد تسليم رجال المقاومة التونسية لأسلحتهم بناء على نداء الحبيب بورقيبة على إثر مفاوضات الاستقلال الداخلي لتونس، رجع كل من الطالب العربي، الجيلاني بن عمر، العيد بركة، وصالح صوادقية رفقة البعض من إخوانهم التونسيين خفية إلى منطقة الرديف بعد انسحابهم من صفوف المقاومة التونسية ورفضهم لتسليم أسلحتهم، وفي ظل هذا الظرف

1- محمد بن مبارك غرنوق، **مذكرات**، مخطوط، ص 05.

2 - لقد أكّد عدد من المهاجرين ممن حاورناهم أنهم كانوا متأكدين أن الثورة الجزائرية أصبح موعد اندلاعها قريبا جدا، فكانوا في ارتقاب واستعداد دائم لها، ودليل ذلك هو إرسال مجموعة من المناضلين من منطقة الرديف إلى وادي سوف خلال شهر أكتوبر 1954م من أجل جمع الأسلحة من المواطنين تحضيرا للثورة المرتقبة. مقابلات شفوية مع صالح صوادقية أحد أفراد المجموعة التي أرسلت في مهمة جمع السلاح، حمد بحري أحد المناضلين في خلية أم العرائس، مبروك صوالح محمد أحد مناضلي حي ديبوز فيل بمدينة تونس.

الحرج والمحفوف بالمخاطر بعد الانقلاب البورقيبي على وحدة الكفاح المغاربي المشترك، تكونت خلية محدودة العدد في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 1954م بالرديف، تشكلت من مناضلي الرديف وأم العرائس؛ من بينهم الطالب العربي، الجيلاني بن عمر، لخضر بن عمر، لزهاري بحري، حمد بحري، علي باهي، عبد الكريم حويذق، صالح جراية هدفها رصد الأخبار حول الثورة المرتقبة وجمع الأموال وتهيئة المناضلين تحسبا لأي طارئ[1].

كما تمّ في هذا الاجتماع تكليف صالح صوادقية[2] رفقة إبراهيم بن العابد بالنزول إلى مسقط رأسه قرية حاسي خليفة بوادي سوف، للقيام باتصالات سرية بالوطنيين أمثال خزاني دردوري[3]، خطاب عبد الكريم، البشير العمامرة، من أجل تجنيد الشباب وجمع السلاح، والقيام بحملات التوعية والدعاية للعمل المسلح، فاتصل محمد بلحاج الذي سلّمه كمية معتبرة من الأسلحة التي كانت مخبأة بالإضافة إلى مناضلين آخرين كشوشان سلطاني، العيد باهي، وحميدة بن قدرية المدرس بزاوية الهاشمي الشريف القادرية بمدينة الوادي، والتي كانت مقرا آمنا لاجتماعاتهم[4].

02 – تأسيس خلايا التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني:

02- 01 –بالجنوب الغربي التونسي:

02 – 01 أ- التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني أثناء قيادة الجيلاني بن عمر:

1- ملحقة متحف المجاهد، **الشهيد الطالب العربي قمودي**، المرجع السابق، ص ص 29-30.
وعبد الحميد بسر، **الشهيد القائد الطالب العربي قمودي**، المصدر السابق، ص 138.

2- صالح صوادقية بن علي، من مواليد سنة 1932م بحاسي خليفة ولاية الوادي، شارك في الثورة التونسية خلال 1953 – 1954م، رفض تسليم سلاحه للتونسيين، كان له الفضل الكبير في التحضير لمعركة حاسي خليفة يوم 17 نوفمبر 1954م، وذلك بالدعاية للثورة، وتجنيد الشباب، وجمع الأسلحة والأموال.

3 – خزاني دردوري، من مواليد سنة 1925م بحاسي خليفة، شارك في حرب الهند الصينية، استفاد المجاهدون الأوائل من خبرته العسكرية التي جسدها على أرض الواقع في معركة حاسي خليفة، أستشهد في أوت 1956م بجبل دخان بوهلال بتبسة، بعد معركة حامية الوطيس. ينظر: رشيد تامة، المرجع السابق، ص 76.

4 – مقابلة شفوية مع المجاهد صالح صوادقية، بمنزله بحي صحن بري ببلدية حاسي خليفة، يوم 26 / 12 / 2012م.

بعد وصول نبأ اندلاع الثورة التحريرية يوم أول نوفمبر 1954م؛ دعا المولدي بوغزالة – بعد مشورة الإمام عبد الكريم حويذق – رفاقه من المناضلين لعقد اجتماع طارئ وسري بعد صلاة العشاء من يوم 10 نوفمبر من نفس السنة في منزل المناضل صالح مياطة بنزلة السوافة بالرديف، لاتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتنظيم الجالية السوفية تزامنا مع هذا الحدث الجديد وفي ظل حالة الاستنفار القصوى التي اعتمدها الجيش الفرنسي في المنطقة، هذا الاجتماع الذي انبثقت عنه الخلية الثورية الأولى بالرديف التي تشكلت من المناضلين: المولدي بوغزالة، لخضر بن عمر، الطالب العربي قمودي، الجيلاني بن عمر، علي باهي، المكي بن علي، التهامي شقة، لخضر بكاري، صالح مياطة[1].

تمحور موضوع الاجتماع حول الشروع في جمع الاشتراكات للثورة في سرية تامة، مع تكليف كل عضو باختيار عشرة مناضلين ثقاة يمكن الاعتماد عليهم في دعم الثورة وتوسيع قاعدة النضال، وخرج الاجتماع بتعيين أربعة لجان مؤقتة على رأس كل واحدة منها المناضلين الآتية أسماؤهم[2]:

❶**لجنة التموين** = علي الباهي.

❷**لجنة الدعاية** = المكي بن علي.

❸**لجنة التسليح** = المولدي بوغزالة.

❹**لجنة المال** = لخضر بن عمر.

كلّف المجتمعون الجيلاني بن عمر والتهامي شقة بمهمة الاتصال الفوري بمناضلي وادي سوف، بعد أن تسلما مبلغ 65 ألف فرنك جمعت بين اشتراكات المناضلين وتبرع المجتمعين من أجل تكاليف التنقل وشراء الأسلحة والذخيرة، وشرع بن عمر في الاتصال

1- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 139 - 140.

2- المرجع نفسه، ص ص 140 - 141.

بالمناضلين أمثال محمد بلحاج وشوشان سلطاني وغيرهما[1]، وفي هذا الوقت كانت مجموعة أخرى قدمت من الرديف في شهر أكتوبر يقودها صالح صوادقية وآخرون اكتشف أمرها من السلطات الفرنسية بعد وشاية أحد العملاء، مما تسبب في ملاحقة العدو لها ووقوع معركة حاسي خليفة يوم 17 نوفمبر 1954م[2]، بينما اضطر الجيلاني بن عمر إلى الرجوع إلى تونس، بعد أن جنّد مجموعة من الشباب وهم: خليفة وادة ، ليمام فقيري، نصر بن مسعود، فأمرهم بالرجوع إلى بيوتهم مع إرجاع البندقية الزائدة عن عددهم إلى صاحبها البشير بوغزالة حفاظا على سلامتهم بعد نشوب المعركة المفاجئ[3]، وقد أشار التقرير السنوي لسنة 1954م لبلدية الوادي المختلطة، إلى وجود فرقة متمردة تشكلت في أكتوبر–نوفمبر في المناطق الداخلية من منطقة وادي سوف[4].

وصل الجيلاني بن عمر يوم 19 نوفمبر 1954م حيث خصّص له مقر مؤقت بمنزل أحد المناضلين التوانسة المدعو المولدي المحرسي، فالتف حوله المناضلون الذين أبدوا استعدادهم للانخراط في الثورة، إذ بلغ عدد المجاهدين في البداية 55 مجاهدا مسلحا، وسلّم له مسؤولو الخلايا مبلغ 18.500 فرنك كان من المفترض أن ترسل إلى مسؤول الحركة محمد بلحاج[5]، وبذلك تحولت منطقة الرديف إلى مركز القيادة الجديد للمناضلين السوافة بعد أن كان مقرها بوادي سوف.

كما تقرر عقد اجتماع ثاني في الليلة الموالية جمع فيها مبلغ 170 ألف فرنك قديم كانت موزعة على النحو التالي:

1– ملحقة متحف المجاهد، **الشهيد الطالب العربي قمودي**، المرجع السابق، ص ص 30–31.

2– صالح صوادقية، المقابلة السابقة.

3– عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 141 – 142.

4- A.M.M.E,**Rapport Annuel de l'année 1954 - Synthèse Politique**, Commune mixte d'El-Oued, le 10 /02 / 1955.p 01.

5– علي بوصبيع العايش، " **دور الجالية الجزائرية بمنطقة الرديف** ..."، المرجع السابق، ص 13.

- **لخضر بن عمر (العياط):** تقدم بمبلغ 18 ألف فرنك قديم متبقية من اشتراكات مناضلي حركة الانتصار التي كانت في حوزته، ومبلغ 2.500 فرنك من ماله الخاص اشتراكا منه للثورة.
- **المولدي بوغزالة:** 09 آلاف فرنك متبقية عنده من الاشتراكات للثورة التونسية حيث كان مساهما فيها، إضافة إلى مبلغ 05 آلاف فرنك من ماله الخاص اشتراكا للثورة الوطنية.
- **صالح مياطة:** تقدم بمبلغ 18 ألف فرنك متبقية عنده من اشتراكات الثورة التونسية.
- **المكي بن علي:** تقدم بمبلغ 28 ألف فرنك متبقية عنده من اشتراكات الثورة التونسية.
- **الطالب العربي:** تقدم بمبلغ 31 ألف فرنك متبقية عنده من اشتراكات الثورة التونسية.
- **لخضر بن البشير:** تقدم بمبلغ 10 آلاف من ماله الخاص.
- **عمار الفرشيشي:** تقدم بمبلغ 48.500 فرنك[1].

وبعد تعيين الطالب العربي مسؤولا سياسيا مكلفا بالتسليح والتموين الغذائي لجيش التحرير الوطني؛ ونظرا لأهمية هذه المهمة في دعم وانجاح الكفاح العسكري، شرع مباشرة في ترسيخ أركان النظام المدني لجبهة التحرير في الجنوب التونسي من خلال القيام بالمهام التالية:

❖ القيام بجولة سريعة إلى منطقة وادي سوف أواخر شهر ديسمبر 1954م تعبئة القاعدة النضالية للثورة، من خلال التحدث مع المسؤولين وتجنيدهم للعمل الثوري.

❖ نشر الوعي والقيام بحملات التجنيد وجمع المال للثورة في الرديف وباقي القرى والمداشر بالحوض المنجمي وما جاورها، وقد ساعده في ذلك نشاطه النقابي السابق بداية

1- عبد القادر بريك، **الخطوة الأولى في شروع بداية تكوين الثورة بالرديف**، مخطوط، ص 12.

من الخمسينيات ومعرفته لمناضلي الحزب الدستوري الجديد وجال المقاومة التونسية، الذين قاموا بتغطية تحركاته عن عيون شرطة الاستعمار وعملائه.

❖ القيام بجولات سرية إلى تلك المناطق مصطحبا معه المكي بن علي المكلف بالدعاية للثورة، فتم الاتصال بالمناضلين صالح جراية وحمد بحري بأم العرائس، والمني علي والمقراني الطاهر وأعمارة الفرجاني بالمتلوي، أحمد باحمي بالمضيلة، وبشير أعمارة بتوزر، لخضر بن السايح الأطرش بحامة قابس[1].

❖ ربط وتمتين علاقاته بالمناضلين التونسيين الموالين لصالح بن يوسف وكذلك بالمكتب السياسي للحزب الدستوري، وذلك لكسب تأييدهم ومناصرتهم للثورة وحماية المجاهدين المتواجدين فوق أراضيهم خاصة مع تواجد القوات الفرنسية المرابطة بالرديف والمتلوي وقفصة.

❖ فتح مراكز في مناطق الجنوب التونسي لاستقبال المجاهدين والمجندين الجدد، ولإيواء الجرحى والمرضى لعلاجهم، إضافة إلى تخزين المواد الغذائية والأسلحة والذخيرة مؤقتا، هذه المراكز عبارة عن منازل للمناضلين من الجزائريين أو التونسيين المتعاطفين مع الثورة، ومن أمثلة ذلك نذكر حديقة (بها مقهى ومستودع) الطاهر بن علي بأم العرائس، الذي يوفّر خدمات صحية للمجاهدين من طرف الممرضين العاملين هناك[2].

❖ تأسيس أول فوج كشفي بالرديف؛ كان ذلك بداية من شهر جانفي 1955م عند سعى الطالب العربي قمودي إلى الاهتمام بالشباب من أبناء المهاجرين ليكونوا عيون الثورة في الحاضر وسواعدها في المستقبل، وذلك بغرس الروح الوطنية فيهم وتجنيدهم في النشاط الكشفي، فكلف أحمد بن العائش زبيدي أن ينشئ فوجا كشفيا بالرديف بحكم علاقاته الجيدة بقيادة الكشافة التونسية، ولأنه كان برتبة ملازم قائد عشيرة بالكشافة التونسية التي انظم إليها

1 – عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 144 – 145.

2– محمد الصالح نصير، **مذكرات مجاهد؛ مسيرة الخوف والأمل**، تق محمد السعيد عقيب، منشورات ملحقة متحف المجاهد، الوادي، ص 58.

منذ سنة 1947م، فاختار الكشاف العائش مجموعة من الشبان ممن يثق فيهم أمثال لعجال عبد الحميد، الأخوان العائب الساسي والأخضر، بوبكر توانسة، وحصل الفوج على الموافقة من طرف الحزب الدستوري التونسي شريطة أن ينحصر نشاطه داخل مقر الكشافة التونسية، وأن لا يرفع العلم الجزائري خارجه خشية التصادم مع السلطات العسكرية الفرنسية التي لازلت رابضة بالرديف، وقد لعب هذا الفوج دورا رائدا في الثورة التحريرية، حيث أن معظم من انضموا إليه التحقوا بجيش التحرير الوطني[1].

وفي أم العرائس انخرط أبناء المهاجرين في الكشافة الجزائرية، وكان من هؤلاء الكشاف الشايع بن سالم الذي انتدب سنة 1958م لتمثيل الكشافة الجزائرية في مؤتمر الكشافة التونسية في منطقة بير الباي بمدينة تونس، ويذكر الشائع في هذا الصدد: « **لم يكن المؤتمر يستهويني كثيرا، فقد كانت الأمور تتعلق بالتونسيين إذ كانت من صميم عملهم السياسي والتكويني، لكن المقصود من وجودنا كان التكوين؛ هذا التقرير المالي وهذا التقرير الأدبي ... كان ذلك نوعا من التكوين للناشئة على التنظيم**[2]».

ومن النشاط الكشفي يتدرج الكشاف للعمل المسبل قبل تأهيله إلى العمل المسلح في الجبال، حيث كانت القيادة الثورية تدرب الشباب المهاجرين على العمل المسبل، فيكلف الشاب بإيصال الرسائل بين المجاهدين، أو يساعد على نقل أسلحة وذخيرة خفيفة الوزن، أو يقوم باستطلاع لجمع المعلومات عن قوات العدو ومواقعه، فمثلا الكشاف أحمد بالعيد كان ينقل الرسائل من الرديف إلى منطقة بتيتة ببئر العاتر والبعيدة عن التراب التونسي بحوالي

1 – عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 147 – 148.

2– الشايع بن سالم، **من ذاكرة مجاهد عصامي؛ شهادات حية – مواقف مثيرة – ذكريات**، تحرير وتقديم وتعليق أحمد زغب، ط 01، مطبعة الوادي، الوادي، 2016، ص ص 34 – 35.

07 كم، وينقل كذلك السلاح والذخيرة رفقة شاب تونسي وفرقة من المجاهدين إلى جبل أم الكماكم[1].

بعد خروج القائد الجيلاني بن عمر بفوج من المجاهدين من الرديف إلى الجبال المجاورة لها يوم 16 ديسمبر 1954م، عقدت خلية الرديف اجتماعا قررت من خلاله الاتصال بالعناصر المؤثرة التي لها جاه اجتماعي ووعي سياسي، من أجل التعبئة الثورية للمهاجرين وبث روح اليقظة فيهم وجمع الاشتراكات من العمال الجزائريين، فكان بين الذين لبّوا النداء من الرديف: محمد رحال، أحمد بن العائش، علي أبّاكة، عمارة هزلة، لزهاري بحري، عبد العزيز بوصبيع، المنقشة، لخضر قمودي، عبد الله ميهي، والزين اللموشي[2].

شرع مناضلو الرديف في توسيع ونقل قاعدة النضال الثوري إلى القرى المجاورة، فكانت البداية بأم العرائس، أين تأسست خلية تشكلت من المناضلين صالح جراية، حمد بحري، الطالب خليفة الشامسي، وعبد الله السرباي، وحمّلت الخلية جميع مسؤوليات الجبهة هناك؛ من جمع الاشتراكات[3] ونشر اليقظة ورصد الأخبار وغيرها، ثم تلتها خلية المتلوي التي ضمّت علي مني، عمارة بن مسعود الفرجاني، إبراهيم أحمودة، لخضر بالقط، وبالمناطق الأخرى تمّ تكليف مجموعة من المناضلين على رأس كل خلية؛ عبد الكريم العائبي مسؤول على منطقة توزر، كمال الشريف على نفطة، والمناضلان شعبان الوهراني وأحمد بحمي، وإضافة إلى تعبئة المهاجرين من الرجال والشباب فإن المناضلين قاموا كذلك بتعبئة النساء اللواتي قدمن خدمات جليلة للثورة والمجاهدين[4].

أ- نماذج من أنشطة خلايا التنظيم المدني أثناء قيادة الجيلاني بن عمر:

1 - أحمد بالعيد، المقابلة السابقة.

2 - عبد القادر بريك، **الخطوة الأولى** .....، المصدر السابق، ص 08

3- ينظر **الملحق رقم 31**: نماذج من اشتراكات المهاجرين السوافة للثورة

4- عبد القادر بريك، **الخطوة الأولى** .....، المصدر نفسه، ص 08.

أ01- تأسيس خلايا التنظيم المدني بوادي سوف:

بعد إرساء قواعد التنظيم المدني بالبلاد التونسية، قرّر السعيد عبد الحي ممثل الثورة بتونس، والجيلاني بن عمر القائد العسكري لجيش التحرير بالمنطقة الحدودية، إرسال المسؤول السياسي " الطالب العربي " إلى وادي سوف في أواخر شهر أوت 1955م[1]، لتأسيس خلايا النظام الثوري المدني بالجهة[2]، فكان نزوله بقرية حاسي خليفة باعتبارها بوابة وادي سوف وأقرب نقطة من العمران للحدود التونسية، ولوجود أقاربه الذين يضمنون له السرية والأمان من جهة ثانية، لذا فقد أوكل مهمة قيادة النظام المدني إلى خاله البشير غربي إمام مسجد عمرة الذي تتوفر فيه شروط هذه المسؤولية[3].

وخلال هذه الزيارة حاول الطالب العربي هيكلة هذا التنظيم المدني وفق إسناد المسؤوليات على النحو التالي:

- **الحاج البشير غربي** = المسؤول العام على التنظيم المدني، مقره مسجد عمرة بحاسي خليفة.
- **خطاب عبد الكريم** = نقل الأموال والمراسلات السرية؛ مقره حاسي خليفة.
- **أعمارة غربي ومجموعة البريد** = نقل المراسلات الدورية؛ مقرهم حاسي خليفة
- **محمد العبسي سروطي** = التقارير الاستخبارتية؛ مقره مدينة الوادي.

1- يذكر المجاهد عبد الحميد بسر أن تاريخ وصول الطالب العربي إلى المنطقة هو 07 سبتمبر 1955م، وهذا التاريخ قريب إلى ما أشار إليه المجاهد سعد الرقيق نهاية شهر أوت. عبد الحميد بسر، المصدر نفسه، ص 176.

2 – سعد الرقيق، **مذكرات مجاهد**، مخطوط، ص 08.

3 – من بين الاعتبارات التي أخذها الطالب العربي في عين الاعتبار فيما تعلق باختيار المسؤول الأول للتنظيم المدني ومقره؛ هو موقع حاسي خليفة الاستراتيجي (البعد عن الوادي 30 كم، وعن مقر السلطة العسكرية بالدبيلة 10كم)، وشخصية البشير غربي (الروح الوطنية ووظيفته كإمام له هيبته وتأثيره على أهالي القرية، استغلال القرابة كضمان لاتزامه بالسرية التامة)، ينظر: الشايب بريك ، المقابلة السابقة.

وواصل الطالب العربي جولته عبر أرجاء وادي سوف مجتمعا في سرية بالمناضلين، وداعيا لتكوين الخلايا على مستوى كل قرية، والتي أسفرت عن تأسيس ثمانية خلايا كالتالي:

مقر الخلية		رئيسها	أعضاؤها
01	حاسي خليفة	البشير غربي	العيد شيحي، إبراهيم العايب، غبش السايح، غربي عمارة بن العربي، غربي عمارة بن عثمان، الضيف الشيحي، ونيسي الأمين[1].
02	الوادي	بشير بن موسى	محمد بالحاج، لومي أحمد، الهاشمي ونيسي، محمد السروطي، مصباحي مصطفى[2].
03	عميش	سلطاني شوشان	جديدي محمد الصغير، أحمد التجاني، أحمد حنكة، بن عمر أحمد، بكاري الطيب[3].
04	المقرن	بالقاسم حمي	حمي التجاني، عياشي عمر الطاهر، بتة لعبيدي، بتة عمارة، بن علي خزاني[4].
05	قمار	بني العربي	غوري محمد العيد، شنة عمار، بني محمد علي، دروني رمضان، حماتي لخضر، محمودي العروسي[5].
06	الرقيبة	البشير جاب الله	رضواني الساسي، قريرح بشير، بحة الهادي، العروسي بوضبية ، قديري الطاهر[6].
07	الطريفاوي	حوامدي الجديد	بلول عبد القادر، علية العزوزي، حوامدي الساسي، بلالة لخضر، هويدي عبد القادر[7].
08	الرباح	البشير تونسي	شاقوري معمر، فرجاني العزوزي، الساسي غريبي، عسيلة مصطفى، جاب الله عبد الرزاق [1].

الجدول رقم 72: خلايا التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني بمنطقة وادي سوف.

أ 02- تأمين المهاجرين السوافة لتنقل قادة الثورة من الداخل إلى الخارج:

1- شكلت منطقة حاسي خليفة مقرّ الخلية الأم، وبها مسؤول التنظيم البشير غربي. ينظر:حمد بحري، المقابلة السابقة.

2 - مقابلة شفوية مع المجاهد سعد عون، بمنزله بالوادي، يومي 26 فيفري 2013م.

3 - مقابلة شفوية مع المجاهد العزوزي فرجاني، بمنزله بالرباح، يوم 11 مارس 2013م.

4 - مقابلة شفوية مع المجاهد علي لوبيري، بمنزله ببلدية حاسي خليفة، يوم 22 ديسمبر 2012م.

5- مقابلة شفوية مع المجاهد بني محمد علي، بمنزله بقمار، يوم 11 مارس 2013م.

6 - عمار عوادي، **الحركة الوطنية والنشاط الثوري بوادي سوف 1918 – 1957م**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2011م، ص 51.

7 - مقابلة شفوية مع عبد القادر ميهي ابن البشير (محمد بلحاج)، بمنزله ببلدية الطريفاوي، يوم 07 أفريل 2013م.

لقد شكّلت المنطقة الحدودية الشرقية المعبر الوحيد والآمن للدخول والخروج من وإلى داخل البلاد؛ خاصة الخط الذي يمتد من نقرين إلى بئر العاتر، والمقابل لمناطق تمغزة والرديف وأم العرائس من الجهة الشرقية، التي تتمتع بوجود قاعدة نضالية واسعة من المهاجرين الجزائريين، إضافة لكثرة الفرق العسكرية لجيش التحرير المرابطة على هذا الشريط الحدودي والتي تؤمن مرور قوافل السلاح والمناضلين والبريد الثوري، ومن أبرز القادة الذين استقبلهم المهاجرون وأمّنوا تنقلهم نذكر:

❖ **زيارة مصطفى بن بولعيد إلى الردبف:** سنعتمد في تفاصيل هذه الزيارة على التقرير الذي كتبه المهاجر عبد القادر بريك الذي أدلى فيه بما يلي[2]:

كان لعمار الفرشيشي احتكاك وتواصل مع مناضلي الرديف وكان ضمن جنود فوج الجيلاني بن عمر، الذي خاض معه اشتباكات بجبل زاريف والجبال المجاورة له، وعند إلتقاء القادة ابن عمر وحمه لخضر ولزهر شريط وساعي بابانا بمكان يدعى المشرع، انظم عمار الفرشيشي إلى حمه لخضر الذي تنقل إلى مقر القيادة بالأوراس أين تمّ الاجتماع بالقادة: مصطفى بن بولعيد، البشير شيحاني، عاجل عجول، عباس لغرور، والبشير سيدي حنّي.

أخبر عمار الفرشيشي القائد ابن بولعيد عن نشاط هؤلاء المناضلين بالرديف وعن إقدامهم بتشكيل فوج مسلح بقيادة الجيلاني بن عمر وعن إخلاص هؤلاء في كفاحهم من أجل تحرير الوطن، فطلب ابن بولعيد من الفرشيشي – الذي له معرفة واسعة ودقيقة بمسالك وجبال الجهة – مرافقته لاجتياز الحدود عن طريق الرديف، حتى يلتقي بهؤلاء ليطلع على

1- مقابلة شفوية مع المجاهد العزوزي فرجاني، بمنزله بالرباح، يوم 11 مارس 2013م.

2- عبد القادر بريك، **الخطوة الأولى** .....، المصدر السابق، ص ص 03 – 07.

هاته القيادة التي كونت نفسها بنفسها ويزودها ببعض التوجيهات والنصائح والطرق اللازم إتباعها في الكفاح[1].

وصل ابن بولعيد إلى الرديف في فيفري 1955م ومكث بجانب القرية قرب الجبل بجامع الشيخ عبد القادر وأرسل الفرشيشي الذي اتصل بالمولدي بوغزالة وأخبره أن برفقته مسؤول كبير في الثورة، فتنقل بوغزالة رفقة الزين اللموشي إلى القائد ابن بولعيد، فتعاملا معه بحذر كبير وتحفظ إلى أن تمّ التأكد من شخصه، ثم عقدوا اجتماعا بأحد منازل المهاجرين، وطلب ابن بولعيد من بوغزالة تحديد عدد المجاهدين، فأخبره أن عددهم 70 مجاهدا مقسمين بين ثلاثة: القائد حمة لخضر عمارة معه 16 مجاهدا اتصلوا بالقيادة في الأوراس، والجيلاني بن عمر معه 36 مجاهدا تمركزوا بجبال زاريف والمشرع وما يحيط بهما، وقسم ثالث يقوده لزهر شريط وساعي بابانا ومن معهم من جنود تمركزوا بجبل الأبيض وأم الكماكم وغيرهما من الجبال المجاورة.

ومن التوصيات التي قدمها مصطفى بن بولعيد:

- تقسيم المجاهدين إلى مجموعات صغيرة (خمسة في كل مجموعة) على الجبال، وكل مجموعة تهاجم مركزا من المراكز الفرنسية ولو بطلقة خرطوشة واحدة، ثم تتحرك إلى مكان آخر، والقصد من ذلك هو إثارة العدو وتحيّن خسارته حين يتجمع في أماكن نائية فتوجه له الضربة القاضية.
- أكّد على ضرورة تغطية احتياجات المجاهدين من خلال توفير التمويل الحربي، اللباس، ومستلزمات الطعام كالزيت والخبز والقهوة[2].

1 – عبد القادر بريك، **الخطوة الأولى** .....، المصدر السابق، ص 03.

2– نفسه، ص ص 04 – 05.

وفي ختام لقائه؛ طالب ابن بولعيد بتقديم توضيحات حول مدى استعدادات المهاجرين الجزائريين للتجنيد، وأكّد على أهمية استقلال تونس ولو كان استقلالا ذاتيا، لما له من فوائد تعود على الثورة الجزائرية التي ستستفيد من عمليات نقل السلاح إلى الداخل انطلاقا من الأراضي الليبية مرورا بالأراضي التونسية، إضافة إلى أن تونس ستكون ملاذا آمنا للجرحى والمرضى من المجاهدين.

بات ابن بولعيد تلك الليلة مع الجماعة، وفي الغد على الساعة السادسة صباحا غادروا قرية الرديف متجهين إلى قفصة، ومنها إلى بن قردان عبر الحافلة، أين ألقي عليه القبض هناك[1].

رد فعل المهاجرين من اعتقال مصطفى بن بولعيد:

لما ذاع نبأ اعتقال ابن بولعيد؛ حزن المناضلون حزنا شديدا، ودعوا إلى اجتماع طارئ لخلية الرديف، تقرر من خلاله القيام بعمليات تحقيق في هذا الخبر عبر الأماكن التي مرّ بها القائد، وذلك بالاتصال بالأصدقاء التونسيين المكلفين من الخلية بشراء الأسلحة وجلبها، الذين قدموا كل تفاصيل الحادثة، وأكدوا صحتها وأن ابن بولعيد نقل إلى العاصمة تونس[2].

تنقل المولدي بوغزالة إلى حي القرجومة (جبل الجلود) واتصل بالمهاجرة سالمة – أصلها من قمار – التي صهرها التونسي يعمل حارسا بسجن الجديد الموجود فيه ابن بولعيد، لكن الحراسة المشددة من طرف رجال المضلات الفرنسيين منعت هذا التونسي من الاتصال بابن بولعيد، وباءت محاولة المولدي بوغزالة الاتصال بالقائد وتقديم المساعدة بالفشل[3].

1- عبد القادر بريك، **الخطوة الأولى** .....، المصدر السابق ، ص ص 05 – 06.

2- نفسه ، ص 07.

3- نفسه، ص 07.

❖ **زيارة أحمد بن بلة:** فيما يخص هذه الزيارة؛ سنقدم الشهادة الحية التي أدلى المهاجر السوفي حمد بحري الذي استقبل أحمد بن بلة في منزله بأم العرائس من خلال الحوار الذي أجريناه معه[1]:

سؤال: متى كانت زيارة القائد أحمد بن بلة، وماهي أسبابها وتفاصيلها؟.

جواب المهاجر: في مطلع سنة 1955م (لم يتذكر المجاهد تاريخ الزيارة بالتحديد نظرا لطول الفترة)، وفي فجر يوم من الأيام استيقظت على طرق باب منزلي الكائن بحي نزلة السوافة بمدينة أم العرائس التونسية، وإذا برجلين أمام الباب، هما جندي أعرفه من وادي سوف من جنود جيش التحرير الوطني ومعه شخص لم أكن أعرفه (بن بلة)، فسلما عليّ، وقال الجندي: جئناك في مهمة وإننا مبعوثان من طرف القائد الجيلاني بن عمر، فقلت لهما تفضلا بالدخول بعدما أخليت لهما المنزل، إذ طلبت من زوجتي أن تذهب إلى بيت خالتي المجاور عبر الباب الذي بيننا، وتركتهما يأخذان قسطا من الراحة لأنهما أتيا سيرا على الأقدام من جنوب منطقة تبسة بالحدود الشرقية للوطن، بعدها قدمت لهما فطور الصباح، وطلبت منهما إعلامي بالمهمة التي أقبلا من أجلها، فأخبرني الجندي بأن القائد الجيلاني بن عمر يطلب منك أن تؤمن الطريق لنا لننقل هذا الضيف إلى ليبيا ثم إلى مصر[2].

اتصلت ببعض أعضاء خلية التنظيم المدني التي أنتمي إليها والمكونة من صالح عثماني وصالح جراية، واجتمعنا من أجل التشاور والخروج بحل آمن، وكم كانت دهشتي وفرحتي لما عرفت أن هذا الضيف هو المجاهد أحمد بن بلة حيث تعرف عليه أحد الأعضاء وهو صالح جراية، فاقترحت المجموعة أن ننقل الضيفين عبر الحافلة أو سيارة خاصة، فقلت لهما أن أخي الأزهاري سافر الأسبوع الماضي عبر الحافلة قادما من مدينة قفصة وأخبرني أن الحواجز العسكرية الفرنسية تطلب من الركاب وخاصة الجزائريين منهم

1- مقابلة شفوية مع المهاجر بحري حمد بمنزله يوم 25 جويلية 2016م ببلدية حاسي خليفة ولاية الوادي.

2- المقابلة نفسها.

بطاقات التعريف الوطنية، وإذا أرسلنا ضيفينا عبر الحافلة أو السيارة فحتما سيتم القبض عليهما.

وللخروج بحل أفضل قررنا الاستعانة بأحد الأصدقاء من الثوار التونسيين الذي أبدى استعداده لتأمين الطريق ومرافقة القائد أحمد بن بلة، حيث اتفقنا معه على أن لا يعود إلا إذا سلمهما إلى إخواننا الليبيين، كما تطوع أحد الأخوة التونسيين من عرش أولاد نصر بحمار مصري (أكرمكم الله) ليركبه الجماعة بالتناوب أثناء سيرهم، كما طلب منا القائد بن بلة شراء بذلة تونسية لارتدائها بعد أن أعطانا نقودا، وبعد مكوثه بالبيت لمدة يومين كاملين، انطلقت المجموعة ليلا متجهة نحو ليبيا، وبعد أيام قلائل عاد الصديق التونسي ليطمئننا على سلامة بن بلة ورفيقه، فشكرناه على عمله هذا، وأهدينا له دراجة هوائية حتى تساعده في التنقل بين مسكنه البعيد ومدينة أم العرائس.

وبعد حوالي شهر، أتى إلينا أخ مناضل من ليبيا بزي ليبي بعد أن حُدّد له مكان منزلي بدقة، ليخبرنا بقدوم حمولة أسلحة بعث بها بن بلة إلينا، ليتم توجيهها وتخزينها مؤقتا في جبال مدينة أم العرائس قبل التكفل بإدخالها إلى الداخل[1].

سؤال: ماهي المواضيع التي ناقشتموها مع القائد بن بلة؟

جواب المهاجر: أثناء تناولنا للحديث مع القائد، علم بأنني وزوجتي سُجنا وعُذبنا من طرف مخابرات السلطات الفرنسية بأم العرائس وذلك قبل مجيئه إلينا بأيام، فسأل عن السبب وعمن وشي بنا، فذكرت له القصة التالية:" لقد طلب مني القائد الجيلاني بن عمر المجيء إلى قرية الرديف وأعطاني كيسين من الذخيرة الحية لأنقلهما إلى مناضل جزائري يدعى " أحمد زرمة " بأم العرائس لينقلها بدوره إلى المجاهدين بالجبال الحدودية، وبعد وصولي إلى البيت وأثناء الظهيرة لاحظنا وجود رجلين أحدهما جزائري يدعى ميلود الجامعي، والآخر تونسي يدعي أنه صحفي وبيده آلة تصوير يحومان حول منزلي، فقررنا نقل الذخيرة إلى

1- المهاجر حمد بحري، مقابلة يوم 25 جويلية 2016م.

صاحبها قبل حلول الليل، وما إن حلّ الليل حتى هاجمتنا مخابرات السلطات الفرنسية واعتقلتني وزوجتي، وإذا بالرجل الذي ادعى أنه صحفي يحقق معي ويعذبني ويضربني بقبضة مسدسه إلى أن سالت الدماء من رأسي، كما تم تعذيب زوجتي والتحقيق معها، ولحسن الحظ لم يجدوا في بيتي إلا أعدادا من جريدة البصائر وكتب القرآن الكريم تمت مصادرتها كلها"، وبعد سماع القصة كاملة قال لي بن بلة: " **إذن التهمة ثابتة على هذا الرجل ولا ريب في تواطؤه، لذا لا بد من إعدامه هذه الأيام** "، فقلت له لا نستطع تنفيذ هذه المهمة هذه الأيام لأنه حتما سيعرف العدو أننا نحن من قمنا بهذا وانتقمنا منه، وإن كان ولابد من تنفيذها هذه الأيام فأنا من سيقوم بهذا وأختفي بعدها، فأجاب القائد بن بلة: " لا، **لنؤجل هذا لوقت آخر**".

وبالفعل وبعد مضي حوالي شهرين من مغادرة من بلة لنا، وبعد عملية هجومية قامت بها فرقة من وحدات جيش التحرير على ثكنة عسكرية فرنسية بين قريتي الرديف وأم العرائس، تمّ تطويق هذه الأخيرة وانتظار خروج الخائن من صلاة العشاء ليتم توقيفه ورميه بوابل من الرصاص في الشارع، مع العلم أن القوات الفرنسية لم تأت إلا في الغد على الساعة الثامنة صباحا[1].

سؤال: ماهي التوجيهات التي قدمها لكم بن بلة؟

جواب المهاجر: لقد قلت لابن بلة أنني أريد أن التحق بالجبل وانظم إلى صفوف جيش التحرير الوطني بعد المضايقات التي تعرضت لها من طرف السلطات الاستعمارية، فرفض وقال لنا: " **أنتم لا تعلمون أهمية التنظيم المدني في تعزيز جبهة الكفاح، ولولاكم لما أتيت إلى هنا ولما تمكنت من الوصول إليكم بأمان، فأنتم عيون جيش التحرير الوطني وقلبه النابض، فواصلوا في توعية الجماهير وتجنيد الشباب وتوسيع خلاياكم، وجمع الاشتراكات خاصة من عمال المناجم، ونقل المؤن والأسلحة والذخيرة إلى المجاهدين** ".

1- المهاجر حمد بحري، مقابلة يوم 25 جويلية 2016م.

كما حثّ بن بلة على التنسيق مع الأخوة والمجاهدين التوانسة فيما يخص النضال المشترك من أجل تحرير كامل بلدان المغرب العربي[1].

أ03- استقبال المهاجرين للجرحى من المجاهدين:

يذكر عثمان سعدي الذي أصيب في معركة جبل بورملي قرب الرديف في أوت 1955م، أن الجيلاني بن عمر أمر بنقله مصابا إلى منزل الطالب بشير السوفي بالمتلوي، فكان يعالجه علي مني العامل بالمنجم طيلة 15 يوما، ولم تمّ اكتشاف أمره ارسله إلى توزر أين تكفل طبيب إيطالي بعلاجه بأمر من الجيلاني بن عمر عن طريق رسالة مرسلة إليه[2].

أ04 - ملاحقات الجيش الفرنسي للمناضلي جبهة التحرير بالجنوب التونسي:

بعد استشهاد الجيلاني بن عمر يوم 21 أكتوبر 1955م قامت السلطات الفرنسية المرابطة بالرديف بملاحقة مسؤولي التنظيم المدني للثورة، ومن بين هؤلاء نذكر لخضر بن عمر الذي لاحقته القوات أواخر شهر أكتوبر 1955م، لكن وبفضل يقظة المناضل الجيلاني كحي المكلف بالرصد وكشف تحركات العدو، استطاع الإفلات من قبضة العدو واختبأ في منزل المناضل عبد الرزاق بن علي، إلى أن تمّ إرساله من طرف السعيد عبد الحي مسؤول قيادة الثورة بتونس إلى مدينة " ستراسبورغ " (**Strasbourg**) بفرنسا بتاريخ 19 نوفمبر 1955م، من أجل مهمة الدعوة للثورة في أوساط المهاجرين بجمع المال والتجنيد، حيث استطاع تجنيد أكثر من 85 مناضلا التحقوا بالثورة عن طريق مركز التجنيد بالرديف[3].

وفي أم العرائس ألقت القوات الفرنسية القبض على المناضلين صالح جراية وحمد بحري بتهمة جمع السلاح والمال، وتم نقلهما إلى مركز قفصة العسكري للاستنطاق، ثم إلى

1- المهاجر حمد بحري، مقابلة يوم 25 جويلية 2016م.
2- عثمان سعدي، المصدر السابق، ص ص 53 – 57.
3- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص 187.

مركز التعذيب بتبسة بعد أن ألحق بهما كل من عبد الكريم حويذق وعلي باهي من الرديف، حيث نقل عبد الكريم إلى سجن قسنطينة أين أستشهد من شدة التعذيب بداية سنة 1956م، أما علي باهي فقد نقل إلى سجن "لامبيز" بمدينة باتنة بعد أن شردت أسرته وإلحاق أولاده به، ثم حولوا إلى السجن العسكري بالوادي إلى غاية سنة 1962م[1].

02-01 ب - التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني أثناء قيادة الطالب العربي:

سعى الطالب العربي بعد تعيينه قائدا على منطقة الحدود والجنوب الشرقي إلى توسيع القاعدة النضالية الداعمة للثورة، وذلك بزيادة التعبئة الثورية والتجنيد في أوساط المهاجرين، وذلك بتأسيس خلايا جديدة شملت مناطق جغرافية جديدة، سواء في مختلف مناطق البلاد التونسية ونالوت الليبية، أو في قرى وادي سوف وبعض المناطق الأخرى من الجنوب الجزائري، وفيما يلي أهم مراكز التنظيم المدني بالبلاد التونسية ونالوت الليبية:

المركز	اسم المسؤول		المركز	اسم المسؤول
الرديف	المكي بن علي		مدنين	ميداني داودي
المتلوي	علي مني		قبلي	إبراهيم خوازم
أم العرائس	أحمد وادة		دوز	لخضر شيخة مبروك
توزر	بشير بن عمارة		المرازيق	عبد الغني بن عمر
نفطة	جمال الدين الشريف		قابس الحامة	لخضر الأطرش
رمادة	خليفة حمايدي		قفصة	بودیار عمر
نالوت الليبية	عبد الكريم هالي[2]		المضيلة	باحمي أحمد
بن قردان	عبد الكريم العائبي		تونس	المولدي بوغزالة

الجدول رقم 73: خلايا التنظيم المدني بالبلاد التونسية وبنالوت الليبية[1].

1 - عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 187 - 188.

2- ولد بقمار سنة 1930م، انضم إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1950م، كما واصل دراسته بمعهد ابن باديس بقسنطينة ثم جامع الزيتونة، انخرط في الثورة التحريرية رفقة زميله السعيد عبد الحي، تولى مهمة تسليح الثورة ونقل السلاح من مصر إلى داخل التراب الوطني عبر كل من طرابلس وتونس، أستشهد سنة 1957م. ينظر: التجاني العقون، المرجع السابق، ص ص 13 - 14.

أما في وادي سوف وما جاورها من مدن الجنوب الشرقي فقد زاد وتوسع عدد الخلايا بعدما أن كانت 08 فقط في فترة القائد الجيلاني بن عمر، لتصبح 40 خلية أو مركز للتنظيم المدني توزعت على النحو التالي:

المركز	المسؤول		المركز	المسؤول
حاسي خليفة	البشير غربي مسؤول النظام المدني		الزقم	عبد الرحمان معمري
الوادي	البشير ميهي		الدبيلة	علي بن عمار
حي الصحن بالوادي	محمد سروطي		الجديدة	عمار حامدي
حي تكسبت بالوادي	مصطفى مصباحي		جلمة	إبراهيم مباركي
الوادي وسط	بشير بن موسى		سيدي عون	بشير قريشي
المقرن	بلقاسم حمي		ورماس	الجموعي تركي
الحمادين	مسعود مسعودي		البهيمة	الطاهر تجيني
البياضة جنوب	شوشان سلطاني		أم الزبد	علي بن عمارة
البياضة شمال	أحمد التجاني		الدريميني	الصغير قابوسة
البياضة غرب	ميدة بن عمر أحمد		غمرة	الهادي بحة
الرباح	الساسي غريبي		تغزوت	محي الدين ينبعي
النخلة	حسين حمادي		وادي العلندة	محمد محدة
العقلة	محمد الصغير شاقوري		خبنة عميش	محمد الطيب لقرع
الطريفاوي	العزوزي علية		تقرت	محمد الصالح مسغوني
ليزيرق	بلقاسم دردقة		ورقلة	عبد القادر زوبيدي
خبنة الفرجان	الساسي حوامدي		غدامس	أحمد بوغزالة محمد
قمار	رمضان دروني		جامعة	محمد بسرة
كوينين	عمار بن عمارة		المغير	الطيب بوزقاق
الرقيبة شمال	العروسي بوضبية		تماسين	محمد البشير التجاني
الرقيبة جنوب	البشير التجاني		بوادي الصحراء الشرقية	عمار خوازم

الجدول رقم 74: قادة مراكز التنظيم المدني بوادي سوف وما جاورها[2].

أ- استراتيجية الطالب العربي في تأمين قوافل السلاح:

1- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 217 - 218.

2- المصدر نفسه، ص ص 211 - 216.

كلّف الطالب العربي مسؤولي مراكز التنظيم المدني بالجنوب التونسي بالإشراف على متابعة وضمان حماية قوافل السلاح والذخيرة القادمة من الأراضي الليبية عبر المحاذية لمراكزهم، وذلك عبر 03 مسالك رئيسية؛ المسلك الأول ابتداء من قرية الذهيبة بالحدود التونسية الليبية مرورا بمناطق المرازيق وحامة بني زيد وقبلي وصولا إلى توزر ثم الرديف؛ والمسلك الثاني ابتداء من نالوت الليبية إلى قبلي وصولا إلى توزر ثم الرديف ؛والمسلك الثالث من بن قردان وحامة قابس إلى أم العرائس ثم جبل بوهلال.

ولنجاح هذه المأموريات؛ وضع إلى جانب كل مسؤول جزائري مسؤولا تونسيا من المقاومة اليوسفية مساعدا له، بحكم خبرة هؤلاء بالمسالك الآمنة ولتموين عملاء القوات الفرنسية الرابضة بالجنوب التونسي، لذلك توزعت قوائم المركز والمسؤولين كما يلي:

الرقم	المركز	المسؤول الجزائري	المساعد من المقاومة التونسية
01	نالوت	عبد الكريم هالي	البشير العش + سعد بعر
02	بن قردان	عبد الكريم العائبي	حسن العش + حسن شندول
03	مدنين	الميداني دوادي	البشير قربصيعة + سعد بعر
04	قابس	لخضر لطرش	عبد اللطيف الغرايري + أحميدة الغرايري
05	قبلي	خوازم إبراهيم	أحمد بالهادف
06	دوز	لخضر شيخة	المختار الصابري
07	المرازيق	عبد الغني بن عمر	سالم بن القاضي
08	رمادة	خليفة حمايدي	محمد بن ضيف الله
09	توزر	البشير بن عمارة	العربي شرن
10	نفطة	كمال الشريف	مسعود لغريبي
11	قفصة	عمر بوديار	محمد لغريبي
12	المضيلة	أحمد باحمي	العربي الصامت
13	المتلوي	علي مني	بوحفص بن مسعود بن سالم
14	أم العرائس	أحمد وادة	مبروكي علي بن درغال
15	الرديف	المكي بن علي	محمد جديدي (الشيخ لزرق)

الجدول رقم 75: مراكز تأمين قوافل السلاح من الحدود الليبية إلى مقار القيادة[1].

1- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 224 - 225.

لقد لعبت أحياء السوافة في المراكز المنجمية بقفصة دورا استراتيجيا في تنظيم وتأمين عمليات التسليح، فقد أفاد تقرير المصالح الأمنية الفرنسية بقفصة بتاريخ 24 جوان 1956م إلى أنه تمّ نقل 17 مجاهدا جزائريا بواسطة شاحنة انطلاقا من نزلة السوافة بالرديف إلى الجنوب تحمل 03 أكياس كبيرة من الخراطيش، مما يشير إلى أنهم كانوا في طريقهم لاستلام شحنة أسلحة دون الذخيرة المناسبة[1].

وفي يوم 18 جويلية 1956م ألتحقت فرقة من المجاهدين بنزلة السوافة بأم العرائس بأمر من الطالب العربي السوفي، عدد أفرادها من 30 إلى35 فردا، تعمل أساسا كعنصر جمع واتصال، حيث لم تعد عمليات الاتصال والتخزين تتم في وسط الجبل بل في قرى السوافة القريبة من مناجم الرديف وأم العرائس والمتلوي، وتتولى مجموعة يقودها محمد بن عبد الله اللموشي مسؤولية الاتصال والمرافقة بين الرديف والجبل الأبيض[2]، ونظرا لهذا النشاط فقد تمّ الكشف عن مستودع صغير للأسلحة في نزلة السوافة بأم العرائس بتاريخ 20 جويلية 1956م[3].

وفي شهر جويلية أيضا من نفس السنة تمكّن المكي السوفي من جلب أسلحة إلى الرديف تعتبر من مخلفات الحرب العالمية الثانية (1942 – 1943م)، وقد كانت طرق تهريب الأسلحة القادمة من ليبيا والمراد إدخالها إلى الجزائر تمرّ عبر محورين رئسيين هما:

- من الرديف – عين مراطة – الشبكة السارة – أم الكماكم.
- من تلابت– لوكتيب (بين أم علي وجبل الشمالي)– جبل فوه –الدرمون – أم الكماكم[4].

1- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , Commandement Supérieur des Troupes de Tunisie , Division sud, Folio 553.(Bobine N° S 505).conservée à l'I.S.H.M.N.
2- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , Folio 575.(Bobine N° S 505).
3- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 566.(Bobine N° S 505).
4- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 597.(Bobine N° S 505).

وفي يوم 28 أوت 1956م عقد المندوب التونسي بالرديف اجتماعا بنزلة السوافة، ولم يتم الكشف عن أسماء الأشخاص الذين حضروا، لكنهم كانوا على اتصال مباشر مع المجاهدين الجزائريين، وكانت المقابلة التي جرت ترتكز على تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية[1].

كما أن تلك الأحياء كانت بمثابة مستوصفات صحية لعلاج الجرحى والمرضى من المجاهدين؛ حيث أشار تقرير أمني فرنسي بتاريخ 24 أكتوبر 1956م إلى أن عددا من جرحى معركة جبل مانع روحو بالرديف كانوا يتلقون العلاج بنزلة السوافة بالرديف يوم 16 أكتوبر، حيث تتواجد ممرضات في المنازل التي تعود ملكيتها إلى الزين اللموشي وعبد الله النقريني[2]، كما أنه بتاريخ 30 أكتوبر 1956م نزل عدد كبير من المجاهدين الجزائريين المسلحين للإقامة بنزلة السوافة بالرديف[3].

ب- نماذج من وثائق خلايا التنظيم المدني:

من الوثائق التي وثّقت للتنظيم المدني في مرحلة قيادة الطالب العربي؛ نذكر وثائق خلية أم العرائس المحفوظة بالمكتبة المنزلية لنائب رئيس الخلية المناضل لزهاري عوينات، التي احتوت على مجموعة من الدفاتر (الكراريس):

- **كراس المنح العائلية[4]**: الذي كشف أيضا عن تقسيم المشتركين إلى قسمين ولكل قسم مسؤول؛ قسم أول حدّد مبلغ الاشتراك بـ 1.500 فرنك، والقسم الثاني بمبلغ 1.000 فرنك.

1- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 628.(Bobine N° S 505).
2-S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 647.(Bobine N° S 505)
3-S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 645.(Bobine N° S 505).
4 – ينظر **الملحق رقم 20**: الصفحة الأولى من دفتر المنحة العائلية لخلية أم العرائس بقفصة، بتاريخ 29 جانفي 1957م.

- **كـراس 1956م:** الـذي يوثّـق لمسـاهمات المناضـلين مـن شـهر جـانفي 1956م إلـى شـهر سـبتمبر 1956م، اشـتراكات دوريـة مرتـان كـل شـهر (يومـا 13 و24 مـن كـل شـهر) تراوحت المساهمة الواحدة في الغالب بين مبلغ 250 و500 فرنك، وقد كتب في أعلى كل صفحة عبارة " **قبض المذكور من عند (اسم المسؤول) إلى الجامع** "، هذا ما يوحي ربما إلـى رغبـة هـؤلاء المناضـلين فـي جمـع الاشـتراكات عـن طريـق تمويـه السـلطات الفرنسـية وأعوانها، فتجمـع المبـالغ علـى أسـاس أنهـا للجـامع، لكنهـا فـي الحقيقـة للثـورة[1]، **إضـافة إلـى** أسماء السؤولين والمناضـلين القـائمين بجمـع ودفـع مبـالغ الاشـتراكات خـلال شـهري نـوفمبر وديسمبر من سنة 1956م.

- **دفتر مصاريف الجيش[2]:** خـاص بمصـاريف المؤونـة الغذائيـة واللبـاس وبتكـاليف سـفر المسؤولين، إضافة إلى مصاريف تصليح سيارة الخلية وبنزينها، يوثّق هذا الدفتر إلى أشهر مارس وأفريل وماي من سنة 1957م.

- **الوثائق المتفرقة من اشتراكات وتقارير:** تعليمة من القائد الطالب العربي فيما يخص توصيات حول منح وتنظيم الجراية لبعض عائلات المجاهدين[3].

ج- أزمة الطالب العربي واستشهاده:

واجهت الطالب العربي في تونس أزمتين خطيرتين:

الأزمـة الأولـى: الصراع اليوسفي البورقيبي الذي انعكس سلبا على مستقبل وحدات جيش التحرير بقيادة الطالب العربي، بعدما انحاز هذا الأخير رفقة ممثلي الثورة بتونس

1- هذه الطريقة اعتمدها المناضلون وكمثال على ذلك؛ يذكر المجاهد المولدي بريك أنه خلال جمعه لاشتراكات الثورة، كان يستعمل دفترا في محل جزارته، في ظاهره قوائم المستهلكين للحوم بالديون (لكريدي)، وفي حقيقته قوائم الاشتركات للثورة. مقابلة شفوية مع المجاهد المولدي بريك، بمنزله بحاسي خليفة، يوم 23 أفريل 2013م.

2- ينظر **الملحق رقم 32:** نموذج لمصاريف جيش التحرير الوطني بالحدود التونسية بداية مارس 1957م.

3 - ينظر **الملحق رقم 19:** تعليمة من القائد الطالب العربي فيما يخص توصيات حول منح وتنظيم الجراية لبعض عائلات المجاهدين.**الملحق رقم 31:** نماذج من اشتراكات المهاجرين السوافة للثورة

السعيد عبد الحي وعبد الكريم هالي إلى جماعة صالح بن يوسف، إيمانا منهم بضرورة توحيد الكفاح المغاربي، وازداد الأمر سوءا بانضمام فرقة من المقاومة اليوسفية[1] إلى فصائل جيش التحرير، ولمّا طلب الحبيب بورقيبة من الطالب العربي تسليمه اليوسفيين رفض ذلك[2] فأعطاه مهلة مدتها 03 أشهر إما تسليمهم أو الخروج من التراب التونسي[3].

الأزمة الثانية: قرارات مؤتمر الصومام التي لم ترض الوفد الخارجي وممثلي الثورة بتونس وقادة المنطقة الأولى الأوراس، وبحكم ارتباطه بهؤلاء؛ فقد رفض الطالب العربي أيضا مخرجات المؤتمر الذي تحولت من خلاله المنطقة الأولى إلى ولاية أولى يتولاها محمود الشريف.

التقى محمود الشريف بالطالب العربي أواخر سنة 1956م بأحد منازل حي السوافة بالرديف، وطلب منه الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام وتسليم رجال المقاومة اليوسفية إلى بورقيبة والخروج من التراب التونسي نحو التراب الجزائري، كما التقى بالطالب العربي أيضا والي قفصة الذي طالب باسم بورقيبة تسليم اليوسفيين، لكن الطالب العربي رفض هذه المطالب، كما عقد اجتماع آخر في شهر مارس 1957م في منزل المهاجر نصر عياشي عمر بنزلة السوافة بالرديف، جمع بين الطالب العربي والمولدي بوغزالة ومحمد بالحاج من جهة والعقيد أوعمران والرائد قاسي والكاتب الخاص لمحمود الشريف من جهة أخرى، طلب فيه من الطالب العربي الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام وتقسيم الجيش إلى ثلاثة أقسام، وانتهى اللقاء دون نتائج مرضية للطرفين[4].

1- قدّر عدد هؤلاء بـ 90 يوسفيا، ينظر: عبد الحميد بسر، المرجع السابق، ص 392.

2- الهادي حمد بوغزالة، المصدر السابق، ص 36.

3 - بلقاسم خالدي، **مذكرات شاهد من الثورة**، تحرير وتنسيق طليبة بوراس، سامي، 2021، الوادي، ص 45.

4- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 353 - 357.

ويذكر محمد زروال أن محمود الشريف عند توليه الولاية الأولى كان همّه تحقيق ثلاثة أهداف هي[1]:

1) تزويد المنطقة في الداخل بما تحتاج إليه من أسلحة وعتاد حربي لمواجهة العدو.

2) القضاء على بعض العناصر التي خرجت على سلطة الثورة آنذاك، كما هو حال الطالب العربي الذي كان يقود مائتين وألفا ممن يناصرونه وغيره من بعض العناصر الأخرى التي تنتمي إلى ناحية خنشلة، وعلى رأسها مسعود بن عيسى، فقد كانت تلك العناصر غير معترفة بمؤتمر الصومام أو ببعض نتائجه على الأقل.

3) العمل الجاد على تنفيذ قرارات مؤتمر الصومام نصا وروحا.

لقد وصلت محاولات الخروج بحلّ يرضي جميع الأطراف إلى طريق مسدود، وازداد الحصار على الطالب العربي من بورقيبة ومن لجنة التنسيق والتنفيذ بعدما قطعت عن جيشه جميع الإمدادات من أغذية وألبسة وأسلحة، فقرر الطالب العربي بعد الاجتماع مع نوابه الخروج من التراب التونسي والذهاب إلى جبال الهقار وتمنراست بأقصى الصحراء، وهذا بعد موافقة السلطات الليبية على العبور فوق أراضيها[2]، وابتداء من ربيع 1957م تمت عمليات استنفار قصوى انطلاقا من قصور بني خداش ومطماطة لاعتراض مجموعة الطالب العربي السوفي ومن معه من ثوار الحركة اليوسفية، وقد سبق للسلطات الفرنسية استعمال هذه القصور في مناسبات عديدة لحشد الأهالي للبحث عن المجاهدين اللاجئين إلى القطر الليبي خلال ثورة المرازيق (1943-1945م)، أو خلال الثورة التونسية (1952-1954م)[3].

---

1 – محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج 03، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 54.

2- محمد الصالح نصير، المصدر السابق، ص ص 151 – 155.

3 – عمار السوفي، " **القصور الجبلية في الفترة الاستعمارية ودورها في الحركة الوطنية** "، مجلة الحياة الثقافية، عدد خاص، عالم القصور تراث وتنمية، مجلة شهرية تعنى بالفكر والإبداع، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، أفريل 2010، ص 85.

لقد وقع تتبع الطالب العربي مع حوالي 200 من جنوده ومن أنصاره من اليوسفيين حتى جبال بني خداش، حيث استسلم بعد مشادات مع الجيش التونسي والجيش الفرنسي في المكان المعروف بطابق الغول مع 175 من جنوده يوم 19 جوان 1957م، وفي الأيام اللاحقة ألقي القبض على التونسيين الفارين[1]، وقد نقل الطالب العربي رفقة نوابه المكي بن علي وسالم الشويرف على متن سيارة من طراز " جيب" (**Jeep**)[2]، تم تحويل الطالب العربي إلى قابس ثم صفاقس ومنها إلى العاصمة التونسية، أين زجّ به داخل قبو بوزارة الداخلية التونسية، وانتهى الأمر باتهامه بالتمرد والتآمر على أمن النظام التونسي[3]، لتصدر المحكمة 15 حكما في بالإعدام من بينها 08 حضوريا من ضمنهم الطالب العربي[4]، الذي نفذ فيه حكم الإعدام بعد يوم واحد فقط من اعتقاله (20 جوان)[5].

لقد اختلفت الروايات حول من نفّذ حكم الإعدام في الطالب العربي وبعض نوابه؟! في ظل غياب الوثائق السرية للأمن التونسي التي لم يكشف عنها لحد الساعة؛ والتي من شأنها أن تدعم صحة أحد هذه الروايات حول الوصول إلى الحقيقة، فحسب شهادة الباحث عمار السوفي أن هناك رواية تقول بأن تصفية الطالب العربي تمّت من طرف والي قابس محمد الحبيب الماطري حيث تمت تصفية قادة السوافة وثلاث تونسيين وهم مبروك زغدود وعبدالله الشتوي وعبد الله الغرايري، بينما تقول رواية أخرى أن الطالب العربي ونوابه وقع تسليمهم لجبهة التحرير وتمت مقاضاتهم وإعدامهم، وبسؤاله لأحد السجناء التونسيين الذين

1- عميرة علية الصغير، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، ط 02، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، تونس، 2011، ص 122.

2- مصباح بريك، **مذكرات مجاهد**، مراجعة وتحقيق؛ الجباري عثماني، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2019م، ص 55.

3- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص 419.

4- عميرة علية الصغير، المرجع نفسه، ص 122.

5- مسعود بن علي، المصدر السابق، ص 71.

رافقوا الطالب العربي وهو المقاوم سعد مرزوق نفى قطعيا حضور الطالب العربي لجلسات المحاكمة[1].

وقد غطّت خبر الاعتقال جريدة " لوموند" الفرنسية **(le Monde)** في عددها الصادر بتاريخ 22 جوان 1957م، فذكرت أنه تمّ أسر زعيم المتمردين الطالب العربي، الذي رفض الانضمام إلى لجنة جبهة التحرير الوطني في تونس يوم الثلاثاء في مطماطة (جنوب تونس) من قبل القوات التونسية بعد مطاردة استمرت عدة أيام[2].

وقد اعتبرته الجريدة من الخارجين عن القانون، وأكدّت أن نفوذه كان يمارس على العديد من السوافة الذين يعملون في المناجم التونسية،حيث حشد له عمال المناجم الذين جاءوا من وادي سوف للعمل في استغلال الفوسفات بقفصة كالرديف والمتلوي، وأن فرق جيشه يمتد نفوذها إلى أبعد من تقرت والوادي حيث تعود أصوله من هناك.

وذكرت أنه رغم محاولات السلطات التونسية الحصول على دعمه لجبهة التحرير الوطني؛ إلا أن العربي قد لجأ إلى جنوب الإقليم – على ما يبدو– بهدف الوصول إلى طرابلس عبر الحامة وقابس ومطماطة، وقد تمّ تعزيز القوات التي أرسلتها الحكومة التونسية إلى المنطقة بمدنيين مسلحين بقيادة زعيم الفلاقة التونسي السابق ساسي لسود، ووقعت اشتباكات عنيفة قُتل خلالها عدد من الجنود التونسيين، وأصيب ساسي لسود بجروح طفيفة.

وأضافت الجريدة من أن هناك الآن مخاوف في الأوساط الفرنسية في تونس من أن تقوم السلطات التونسية بإلباس وتسليح رجال من عصابة الطالب العربي وتحت إشراف جبهة التحرير الوطني، من أجل تعزيز القوات (النظامية) لجيش التحرير في الجزائر، ومن خلال اعتقال طالب العربي؛ تؤكد حكومة الباي أيضا الاتفاق الذي توصلت إليه مع العقيد

1 – مراسلة مع الباحث عمار السوفي، عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 04 فيفري 2022م.

2- le Monde, **Le Chef Rebelle Taleb Larbi, Qui Refusa de se Rallier au F.L.N**, N^{O} 3861, Quatorziem Annee, Paris,Samedi 22 juin 1957, p 07

أوعمران، بموجبه تعتبر لجنة جبهة التحرير الوطني في تونس العاصمة الممثل الوحيد للمتمردين الجزائريين[1].

أما باقي المجاهدين فقد سيقوا إلى السجون التونسية أين تعرضوا إلى أفظع أساليب التعذيب من طرف الحراس التونسيين ليطلق سراح أغلبهم بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بوقت قصير، وذلك يوم 28 سبتمبر 1958م، حيث حظي هؤلاء بزيارة وفد الحكومة المؤقتة برئاسة وزير الدفاع كريم بلقاسم ونائبه علي منجلي والصحفي عيسى المسعودي، الذين حاولوا رفع معنويات المجاهدين، وليقوم علي منجلي بتقسيمهم إلى عدة فرق وإعادة إدماجهم من جديد في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود الجزائرية التونسية[2].

د- موقف السلطات الفرنسية من دعم المهاجرين للثورة:

د01 - القيام بمداهمات لأحياء المهاجرين الجزائريين:

في أم العرائس: نظرا للدور الذي لعبه المهاجرون الجزائريون في دعم الثورة، فقد حاولت السلطات الفرنسية القضاء على التنظيم المدني للمهاجرين من أجل عزل المجاهدين في الجبال وإضعافهم عن القاعدة الجماهيرية، ففي يوم التاسع من ذي الحجة 1375هـ الموافق لـ 17 جويلية 1956م داهمت القوات الفرنسية حي السوافة بأم العرائس بحثا عن المناضلين والأسلحة، وفرضت عليه تمشيطا دقيقا ما دفع بالمجاهدين الذين كانوا يتلقون العلاج في حديقة (بها مقهى ومستودع) الطاهر بن علي إلى الانسحاب إلى خارج الحي

1- le Monde, **Le Chef Rebelle Taleb Larbi,** N^{O} 3861,Samedi 22 juin 1957, p 07.

ينظر **الملحق رقم 33:** نص مقال جريدة لوموند الفرنسية حول اعتقال الطالب العربي.

2- العربي بلول، **شاهد على ثورة التحرير**، ط 02، مطبعة سخري، الوادي، 2012م، ص ص 41 - 42.

حفاظا على سلامة سكانه، لكن جنود العدو باغتوهم فوقعت اشتباكات عنيفة استشهد من خلالها المجاهدين العيد بركة وأعمارة موساوي[1].

وقد سيق بباقي الشباب وبعض الشيوخ وامرأتين إلى مركز الشرطة بقفصة للاستنطاق والتعذيب طيلة 21 يوما، لينقل فيما بعد المجاهدان محمد الصالح نصير والمولدي بالصالحة والمناضلون الطيب كينة، الطاهر بن علي، لخضر من أولاد نايل إلى مدينة تبسة يوم الأول من محرم 1376هـ الموافق لـ 07 أوت 1956م، وبعد 04 أيام نقل المجاهدان محمد الصالح نصير والمولدي بالصالحة إلى بئر العاتر لمدة 24 يوما، ثم لينقل المجاهد محمد الصالح نصير فقط إلى العقلة المالحة حيث حدثت المعجزة – كما يقول – لمّا أنقذه الرقيب الأول نويل فافرليار[2] من الموت المحقق بعدما شاهد الطريقة التي قتل بها الضباط مجاهدا آخر من تبسة، حيث حمل على متن طائرة مروحية ورمي به من الأعلى[3]، فقرّر الرقيب إنقاذ السجين والهروب سويا إلى معقل المجاهدين بالرديف يوم 28 أوت 1956م[4].

وقد أفاد تقرير المصالح الأمنية الصادر بقفصة بتاريخ 22 جويلية 1956م أنه وعقب الأحداث التي شهدتها نزلة السوافة بأم العرائس يوم 18 جويلية[5]، يفكر الجزائريون

1 – محمد الصالح نصير، المصدر السابق، ص ص 58 – 62.

2– ولد بفرنسا بتاريخ 11 ماي 1934م، أستدعي للجندية بالجزائر سنة 1956م، فرّ مع أسير الحرب محمد الصالح نصير الذي حرره من القيد ونقل أسلحة، حكم عليه أولا بالإعدام، وفي سنة 1957م حكم عليه مرة ثانية بالإعدام فرحل إلى أمريكا عند شقيقته هناك، في سنة 1960م نشر كتابه القفار عند الفجر الذي صودر ومنع من النشر، دخل سنة 1963م إلى فرنسا خفية، عاد إلى يوغسلافيا سنة 1964م، أعاد سنة 2000م نشر كتابه، عاد إلى الجزائر سنة 2011م لزيارة رفاق السلاح. ينظر: نويل فافرليار، **القفار عند الفجار**، ترجمة علي رزيق، مطبعة الرمال، الوادي، 2019م، ص 217.

3 - محمد الصالح نصير، المصدر السابق، ص ص 63 – 95.

4– نويل فافرليار، المصدر السابق، ص 12.

5– يذكر محمد الصالح نصير تاريخ يوم 17 من الشهر وليس 18 منه.

العاملون في منجم أم العرائس في إجلاء عائلاتهم، وقد يطلبون فصلهم بذرائع اجتماعية مختلفة، لكن الذريعة الحقيقية هي نية الانضمام إلى جيش التحرير الوطني[1].

كما قام وفد من المقاومة التونسية بقيادة رئيس خلية أم العرائس بالاتصال بالمجاهدين الجزائريين الذين جاءوا لتقديم واجب العزاء في استشهاد المجاهدين اللذين قتلا خلال الاشتباك الذي وقع في نزلة السوافة بهدف التنسيق من أجل تفادي تكرار مثل هذا الحادث[2].

في الرديف: لمّا تأكد الطالب العربي من تورط السلطات التونسية في قطع التموين عن جيشه، أرسل دورية بقيادة محمد الناوي للإتيان بمعتمد تمغزة للتحاور معه في أمر المضايقات التونسية، لكن التونسيين اتهموه باختطاف هذا المسؤول وسارعوا إلى الانتقام من الأهالي المهاجرين بحي السوافة الذين تمّ حشدهم جميعا في ملعب كرة القدم دون رحمة ولا شفقة، وقد كلّف الأهالي وفدا من كبار الشيوخ من بينهم والد الجيلاني بن عمر بالذهاب إلى مقر الجيش واتصلوا بالطالب العربي والتمسوا منه إطلاق سراح المعتمد، فوعدهم بأنه سيطلق سراحه في اليوم الموالي، وبذلك قامت السلطات التونسية بإطلاق سراح الأهالي وإخلاء سبيلهم[3].

د02 – تقارير السلطات الفرنسية وقلقها من دعم المهاجرين:

– تقارير "جون بيقورو"(Jean Pigoreau):

ذكر أن المهاجر السوفي يصل إلى بلاد المهجر فقيرا وقليل النضج الفكري، لكنه سرعان ما يفرض نفسه بشجاعة في مراكز متهيجة سياسيا ويصبح متشوقا لتبني أفكار

1- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 590.(Bobine N° S 505).
2- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 580.(Bobine N° S 505).
3– الصادق دقاشي، **صفحات خالدة من جهاد الصادق دقاشي**، تحرير عاشوري قمعون، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2021م، ص ص 75 – 76.

تتقبلها نفسه بسهولة أكبر، أو حتى يتم ملاحظته داخل خلايا جديدة، لذا فإن السوفي يعاني من الآثار الضارة للدعاية التخريبية، ويتبنى أفكارًا قومية وسرعان ما لاحظت روح عداء صماء تجاه الإدارة الفرنسية، وعند عودته إلى بلده سيطور العامل بشكل متكرر أطروحات الفكر الاستقلالي، مما يساهم في تدهور الحالة الذهنية الهادئة والواثقة لبقايا الأهالي[1].

أما مهاجرو قفصة المنجمية فبعد أن كان لهم موقف حذر إلى حد ما من الحياد الإيجابي تجاه المقاومة التونسية، انتقلت في الأشهر الأخيرة إلى موقع الدعم المعنوي والمادي المستمر الذي سهّل بشكل كبير توغلات المجاهدين(المتمردين)[2] المختلفة إلى وادي سوف[3].

وقد زوّدت هذه الكتلة الصديقة (مهاجروا القرى المنجمية) المجاهدين المتمركزين بجبال نقرين وفركان والعاتر، بالرجال والأسلحة والذخيرة والمال والضروريات الأساسية، أكثر بكثير من البدو الرحل في الملحقة الذين ترعى قطعانهم أيضا بالقرب من الجبل.

كما يحافظ المجاهدون الجزائريون من فرق السوافة على روابط مستمرة بين جبال النمامشة والأوراس وقفصة، ويعملون بهدوء ودون مخاطر كبيرة في منطقة الرديف حيث السكان عن طيب خاطر أو غير راغبين، هم ملكهم تماما في المستقبل، ويتم نقل إمداداتهم إلى الخارج للاحتماء في الجبال التي تحت سيطرتهم تقريبا، لأن العمليات العسكرية لم تكن ذات فائدة بهذه الجبال.

وبهذه الطريقة كان يسهل عليهم تنظيم عمليات بمنطقة وادي سوف في ظروف مواتية وبما أنها بوابة الصحراء الكبرى فهؤلاء يعمدون إلى ربط علاقات بأصدقائهم وتطوير

1- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…**, op. cit, p 20.

2 – وجب أن نذكر أن التقارير الفرنسية تصف المجاهدين بالمتردين أو بالعصابة أو بالفلاقة؛ لذا نحن نترجم تلك التسميات إلى مصطلح المجاهدين.

3- Ibid, p 21 .

قدراتهم قدر الامكان وليستعدوا في الوقت الملائم لتوسيع حركة التمرد عبر كامل الصحراء تنفيذا لرغبة قيادتهم العليا[1].

- **تقارير الإدارة الفرنسية بالوادي:**

تقرير سنة 1954م: أشار هذا التقرير إلى أن فرقة المجاهدين (الفرقة المتمردة) التي تشكلت في أكتوبر – نوفمبر في المناطق الداخلية من منطقة وادي سوف هي حركة لصوصية أكثر منها حركة سياسية، ولا يبدو أن هذه الحركة المستوحاة من الخارج قد حظيت بأي دعم معنوي أو مادي من أي حزب أوجهة متطرفة[2].

تقرير سنة 1956م[3]: أكّد هذا التقرير على جملة من الحقائق نوجزها فيما يلي:

خلال الثورة التونسية التحق عدد قليل من السوافة بالفرق التونسية، ولكن بأعداد قليلة إلى حد ما. ولكن اعتبارًا من نوفمبر 1954م، انضم العديد من السوافة إلى المجاهدين الجزائريين، وبالتالي زاد عدد المجندين بسرعة.

في ديسمبر 1954م وفي سنة 1955م، حدثت عدة توغلات من قبل فرق المجاهدين (عصابات المتمردين) إلى وادي سوف، وفي عام 1956م لم تسجل سوى عملية توغل واحدة تمّ اكتشافها دون تأخير، وتمّ تعقب المجاهدين (الفلاقة) ثم القبض عليهم في معركة الدبيديبي يوم 15 جانفي حيث تم القضاء على الفرقة بالكامل.

في وقت لاحق؛ كان عمل المجاهدين (المتمردين) أقل مباشرة واتخذ شكلاً آخر: تعفن المناخ السياسي من خلال الدعاية النشطة، وإرسال مبعوثين لتنظيم عمليات الجمع

1- Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans…**, op. cit, p 21..
2- A.M.M.E, **Rapport Annuel de l'année 1954 - Synthèse Politique,**op. cit, 10 /02 / 1955, p 01.
3- A.M.M.E, **Rapport Annuel de l'année 1956,**L'Administrateur des Services Civils: Chef de la Commune Mixte d'El-Oued, 05 Avril 1957, p 24.

والتجنيد، وإرسال فرق من القتلة، لم تتمكن إلا واحدة منها فقط من تحقيق هدفها باغتيال عميل كبير في منطقة الصحن الماسط[1].

أما فيما يتعلق بالتجنيد؛ فقد كانت سنة 1956م سنة مواتية جدا للمجاهدين (للمتمردين) الذين كانوا قد ترسخت أقدامهم في البلاد التونسية في منطقة الجريد وفي الحوض المنجمي بقفصة، وقد تمّ هذا التجنيد بطريقتين: الدعاية عن طريق مبعوثين خلال فصل الصيف في مناطق البدو الرحل، مما أدى إلى رحيل عدد كبير نسبيا من الربايع وبدو منطقة الدبيلة؛ من ناحية أخرى وفي المنطقة الحدودية قام الفلاقة بالاتصال المباشر مع البدو الرحل من خلال الدوريات[2].

وفي الوقت الحاضر؛ فإن الملحقة آخذة في التعفن تدريجياً بفضل عمل أعوان المجاهدين (المتمردين) وجامعي الاشتراكات الموجودين بالمنطقة، وفي بيئة البدو الرحل في شمال وشمال شرق الصحراء المجاورة للبلاد التونسية، حيث تحظى فرق المجاهدين (العصابات) بالحماية والإيواء والإمداد من قبل السلطات التونسية، وحيث يشكّل عمل المجاهدين (المتمردين) المباشر خطرا كبيرا ودائما[3].

تقرير سنة 1957م[4]: جاء فيه أن عام 1957م كان مواتياً للحركة المتعفنة التي بدأتها جبهة التحرير الوطني، التي لها قواعدها الراسخة في البلاد التونسية، حيث يتم تنظيم تحركات الأسلحة والرجال والمواد والإمدادات من قبل جبهة التحرير الوطني مع التطبيق الشامل لحكومة بورقيبة الذي يحرض التونسيين على محاربة فرنسا من أجل صرف الأنظار عن صعوبات حكومته الحالية، وفي الجوار التونسي يقال أن أعمال المجاهدين (المتمردين) على وادي سوف تكاد تكون معدومة، وفي الوقت الحاضر أصبحت الملحقة تتعفن تدريجياً

1- A.M.M.E, **Rapport Annuel de l'année 1956,**op.cit. p 24.
2 - Loc. cit.
3- Loc. cit.
4- A.M.M.E, **Rapport Annuel de l'année 1957**, **Aperçu politique,** L'Administrateur des Services Civils,la Commune Mixte d'El-Oued, 16 Janvier 1958, p 20.

بفضل أعمال الدعاية المتمردة، وفي البيئة البدوية يشكل وجود المبعوثين المسلحين خطراً أكبر[1].

تقرير سنة 1958م: أكّد على أن الخطر لا يزال في الشرق، فلولا الموقف الإيجابي لتونس لكانت جبهة التحرير الوطني قد هُزمت منذ فترة طويلة، حيث يجد المجاهدون (المتمردون) دائمًا على التراب التونسي مساعدة فعالة تمنحهم دماء جديدة باستمرار، ولا تزال المشكلة التونسية قائمة، ولن يسمح لنا بقطع الإمدادات عن جبهة التحرير الوطني إلا بتغيير موقف حكومة بورقيبة في وقت قصير[2] .

02– 02 –التنظيم المدني في الحاضرة تونس:

أ – تعيين السعيد عبد الحي ممثلا للثورة الجزائرية بالبلاد التونسية:

بعد اجتماع القادة التاريخيين الستة بتاريخ 23 أكتوبر 1954م، وتعيين المناضل محمد بوضياف مسؤولا منسقا بين الوفد الخارجي الذي يضم أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وآيت أحمد وبين قادة المناطق في الداخل، قرّر القادة أن تكون تونس قاعدة خلفية للثورة ومحطة للذاهبين للمشرق العربي والقادمين منه،بحكم أنها كانت بوابة المشرق العربي، وعليه بدأ التفكير في من يمثل الثورة في هذه القاعدة الهامة، ويتصل بالساسة التونسيين والجالية الجزائرية وإعلامها بضرورة المشاركة المادية وإعلام المنظمات الجماهيرية بتونس بأهداف الثورة وإقناعهم بالدعم والمساعدة ماديا وأدبيا وسياسيا، فوقع الاختبار على السعيد عبد الحي، حيث توفرت فيه الشروط المطلوبة[3].

ومن المعلوم أن السعيد عبد الحي عند اندلاع الثورة الجزائرية؛ التقى بمعية صديقه عبد الكريم هالي – زميله في الدراسة وفي النضال– في منطقة الأوراس (المنطقة الأولى)

1- A.M.M.E, **Rapport Annuel de l'année 1957**, **Aperçu politique,** op. cit. p20.
2- A.M.M.E, - Rapport Annuel de l'année 1958, **Aperçu politique,** L'Administrateur des Services Civils, la commune mixte d'El-Oued, 05 Février 1959. p18.
3– محمد بن مبارك غرنوق، **مذكرات**، المصدر السابق، ص ص 12 – 13.

بالقادة مصطفى بن بولعيد، بشير شيحاني،عباس لغرور، والجيلاني بن عمر، خاض العديد من الاشتباكات والمعارك، أظهر من خلالها عبد الحي قوة شخصيته الثورية، مما دفع بقادة المنطقة[1] إلى تعيينه في أوائل سنة 1955م مسؤولا وممثلا عن الثورة الجزائرية في تونس وليكون همزة وصل تربط الداخل بالخارج لتزويد الثورة بالسلاح والرجال والعتاد[2].

أما عبد الكريم هالي، فتم تعيينه أيضا في نفس الفترة مسؤولا خارج التراب الوطني لتمويل الثورة بالسلاح، حيث التحق بتونس ثم طرابلس وشرع حينها بربط الاتصال بقادة الخارج أمثال أحمد بن بلة، محمد خيضر، أحمد توفيق المدني وباقي أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة وبالتنسيق مع عبد الحي ممثل الثورة بتونس، فأنشأ جسرا بريا لقوافل السلاح من طرابلس إلى داخل التراب الوطني مرورا بالتراب التونسي باعتباره المنفذ الوحيد لتموين الثورة من الناحية الجنوبية الشرقية، وقد شارك شخصيا في العديد من المعارك التي دارت في أقصى الجنوب التونسي ضد القوات الفرنسية المرابطة هناك لمنع مرور قوافل السلاح والتموين الموجهة إلى الثورة الجزائرية[3].

وفور وصوله إلى العاصمة تونس أخذ السعيد عبد الحي يتصل بزملائه الطلبة الذين تتوفر فيهم صفات المناضل المخلص، فنجح في ذلك وإلتف حوله جمع من شبان وادي سوف، فساعدوه على تكوين قاعدة للعمل الثوري بنزاهة وصدق وإخلاص، وحكمة في تدبير الخطط وتأليف الكتائب الثورية، ومن ثم بدأ في جمع التبرعات والاشتراكات سرا بواسطة رسائل ترسل للجزائريين الميسورين يحملها هؤلاء الشبان ليلا، حيث الظروف السياسية لم تسمح بالاشهار، فالأمن العام مازال معظمه في يد فرنسا، والحزب الدستوري في نزاع مع

1- تذكر بعض المراجع أن مصطفى بن بولعيد هو من عيّن عبد الحي مسؤولا عن الثورة في تونس (مثلا: عمار حشية ص 170)، لكن محمد زروال يرجح البشير شيحاني بحكم أن مصطفى بن بولعيد كان في سجن الكدية تلك الفترة (محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج 01، دار هومة، الجزائر، 2003،ص 319).

2- سعد العمامرة، **شهداء من بلادي الجزائر**، مطبعة مزوار، الوادي، 2006، ص 72.

3 - سعد العمامرة والجيلاني العوامر، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة، (د. ت)، ص ص 39 - 40.

الأمانة العامة التي يمثلها صالح بن يوسف الذي كان في خلاف سياسي حاد مع رئيس الحزب الحبيب بورقيبة، الخلاف الذي سيكون من أحد الأسباب القاضية على عبد الحي وجماعته واقتصر العمل خلال هذه الفترة على جمع التبرعات والدعاية المنشطة لهمم الجزائريين، وجمعا على حب الثورة وتدعيمها ولا دخل لهم في الشؤون الخاصة بالبلد المضيف، واحترامهم السلط وقانون البلاد، وسار الأمر على هذا المنوال إلى نهاية سنة 1955م، وفي الثلاثي الأول من سنة 1956م أخذ الأمر في التغيير[1].

اتخذ عبد الحي من منطقة جبل الجلود (القرجومة) مقرا لقيادته المؤقتة[2]، هذا ما أكّده ابن المنطقة عمر طليبة الذي ذكر أن دخول الحسّ الثوري إلى جبل الجلود كان عن طريق السعيد عبد الحي؛ «**هذا الرجل البطل المتقد حيوية ونشاطا، الذي عمل بكل جدية على ترسيخ مبادئ وتعاليم الثورة في ذاكرة كل جزائري، إيمانا منه بتعميم فكرة " أن ما أخذ بالقوة لا سترجع إلا بالقوة** "»، فطلب من أعضاء الجالية الجزائرية تكوين خلايا توعية بكل سرية وذلك في بداية 1955م، وألح على السرية التامة لأن الثكنة الفرنسية متواجدة بنهج فليب فيل(نهج سكيكدة حاليا) غير بعيدة من مساكن المهاجرين[3].

ب- تأسيس خلايا جبهة التحرير الوطني بتونس:

ب01- خلية جبل الجلود (القرجومة):

سارع مسؤول الثورة السعيد عبد الحي إلى تأسيس الخلية الثورية الأولى بجبل الجلود التي عيّن على رأسها طليبة أحمد بن مسعود كمسؤول لها الذي كان من رفقاء فرحات حشاد

1- محمد بن مبارك غرنوق، **مذكرات**، المصدر السابق،، ص ص 13-14.

2 - سعد العمامرة، **شهداء من بلادي الجزائر**، المرجع السابق، ص 73.

3- عمر بن أحمد طليبة، **جبل الجلود المغاربية**، المرجع السابق، ص 45.

وصالح بن يوسف في النضال[1]، وضمّت عددا من المناضلين السوافة أمثال البشير مزيو (الباشا) الذي كان بمثابة الأب الاجتماعي للأهالي ومرجعا مهما لهم في حلّ مشاكلهم، بن عبد الله حويذق، ملوكة المولدي(المعروف بلشهب)، بن عون محمد (اللبي)، شنوف إدريس، حويذق محمد الصالح...، وواصل أعضاء الخلية الأولى في تعبئة المزيد من المناضلين إلى أن توسعت شبكة الخلية بالمنطقة وبلغ عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني 250 مناضلا بهذا الحي غالبيتهم من السوافة[2].

واستطاعت خلية جبل الجلود إقامة مستودع سري لجمع وتخزين الأسلحة والذخيرة، كما تمكنت من تجنيد عدد من المناضلين في صفوف جيش التحرير الوطني، رصد منهم الباحث عمر طليبة 22 مجاهدا من أبناء المهاجرين السوافة بالحي، اثنان منهم ارتقيا شهيدين وهما المولدي خميدة (الدرب) ومحمد منصور الذي كان لاعب كرة قدم، إضافة إلى المجاهدين: عسيلة محمد، بوغزالة محمد، محمد علي بان، عبد الرزاق شنوف، محمد ملوكة، عبد الحفيظ الزغدي وآخرون[3].

ومن الأنشطة التي قامت بتنفيذها الخلية هي تصفية بعض عملاء فرنسا، ومن هؤلاء نذكر العميل (التجاني. ن) الذي أرادت السلطات الفرنسية تهريبه إلى فرنسا عن طريق تونس، فكان محل متابعة ومراقبة من طرف مناضلي جبهة التحرير الذين رصدوا جميع تحركاته انطلاقا من وادي سوف وصولا إلى جبل الجلود، وفي انتظار تهريبه وأثناء مكوثه المؤقت عند أخيه (ع . ن) داهمه 03 فدائيون (02 سوافة و01 من التل) ونفذوا فيه حكم الإعدام رميا بوابل من الرصاص[4].

1- مقابلة شفوية مع المهاجر عمر بن مع أحمد طليبة، (من مواليد 1949م بجبل جلود)، بمنزله بحي الشهداء بالوادي، 18 أفريل 2019م.

2- عمر بن أحمد طليبة، **جبل الجلود المغاربية**، المرجع السابق ، ص ص 47 – 54.

3- المرجع نفسه ، ص 55.

4- المهاجر عمر بن مع أحمد طليبة، المقابلة السابقة.

كما نقل المناضلون نشاطات الكشافة الإسلامية الجزائرية إلى أوساط المهاجرين السوافة بتونس، حيث أسسوا أوائل سنة 1957م فرع الجبل الأحمر الذي تكون من أربعة أفواج: فوج الأسد، فوج الخطاف، فوج التمساح، وفوج الغزال، فساهمت في العمل النضالي بتدريب أفرادها وإلحاقهم إلى صفوف جيش التحرير الوطني، وجمع التبرعات المختلفة، وإقامة التجمعات والمخيمات، بالإضافة إلى الوقوف مع التونسيين في حادثة الاعتداء الفرنسي على مدينة بنزرت، ولهذا فحظي هذا الفرع بمساندة العديد من المسؤولين كالقائد الطالب العربي و الشيخ الطاهر بن عيشة وغيرهما[1].

وبعدما توطدت أقدام عبد الحي وجماعته ومشوا شوطا لا بأس به في التنظيم السياسي وإدارة الجبهة، حوّل مركز قيادته إلى منطقة منوبة، حيث تطوع أبناء الشيخ الهاشمي الشريف بمنحه جناحا من قصرهم المعروف بقصر الباي، والذي يشبه القلعة، فكان من هذا القصر يدير جميع شؤونه الاجتماعية والمالية والأخبار والإعلام ومركز التجنيد ومعالجة المرضى، منهم القادمين من مركز القيادة بالأوراس التي منها بدأ الصراع حول من يخلف القائد الراحل ابن بولعيد[2].

ب02- خلايا جبل الأحمر:

بعد تأسيس خلية جبل الجلود عى السعيد عبد الحي إلى تأسيس خلايا أخرى في الأحياء التي تشهد كثافة معتبرة للمهاجرين الجزائريين، وبذلك استطاع تأسيس الخلية الأم الأولى[3]، وبعد مؤتمر الصومام تمّت هيكلة المنطقة وفق التنظيم الجديد، فأصبحت تابعة إلى الناحية 03 من القسم 02، وازدادت التعبئة في أوساط المهجرين إلى أن بلغ عدد الخلايا سنة 1957م عشرة خلايا فرعية إضافة إلى الخلية الأم.

1- عمار عوادي، **كتابات ووثائق من تاريخ وادي سوف**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 56 – 64.

2- محمد بن مبارك غرنوق، **مذكرات**، المصدر السابق، ص 15.

3- المهاجر محرز كواتي، المقابلة السابقة، 24 مارس 2019م.

رقم الخلية	أعضاؤها
الأم	بلقاسم نوار – محمد الصغير طليبة – محمد علي كرام – عبد الرحمان بوجلخة – محمد بن مبارك غرنوق – خليفة بن الهاشمي – ناجي برهاني – القروي بن الصادق – صوالحي محمد بن عبد القادر – الصادق بن محمد شاوي – حطاب بن قدور[1].
01	محمد كواتي – عمار بكي – العاش بوبكر – الصادق عماري – العربي ناعورة – محمد منجورة– محمد مرغني – محمد بلهادي – محمد صدراتي.
02	البشير حمادي – لخضر سعدوني – لخضر عقبة – الطاهر سعدوني – إبراهيم شنقل – علي بن بلقاسم – العزوزي نصبة – التجاني شيخة – الصغير بن العزوزي – الصادق بن لحيمر.
03	عبد الرحمان بوجلخة – رضوان بلقاسم –الطيب لشلح – محمد الصحراوي – عبد الوهاب الصحراوي – عبد الله افصارني – عبد القادر قريو – الحبيب كادي – محمد بدول – محمود الدام – الحبيب مخزومي.
04	لخضر بن علي – عبد القادر بن علي – ميلود بن علي – الصادق بن علي – محمد بن العيد – الساح بن العيد – البشير بن العيد – سعد بن الطيب – محمد بن إدير– محمد بن سعد.
05	الصادق شاوي – أحمد طبشي – التجاني شاوي – بلخير سابيه – عبد القادر براح – حسين بن أحمد – العيد صحراوي – بوبكر رحماني – محمد زقبي – صالح عوادي – أحمد دادة.
06	تجاني بن البشير – تواتي طليبة – التجاني مصباحي – عبد المالك فيه – صالح نصبة – العيد لشلح – العربي كواتي – التجاني شهلول – عشور حبيب – بلقاسم قويضة – عبد المجيد لقميري.
07	مبارك خراط – عبد المجيد خراط – بشير بن محمد – مسعود بن أحمد – صالح بالغي – الطاهر بن سعيد – عمار احسومى – إبراهيم مصابره – صالح مصارحه – الطاهر بوعظام – محمد بن علي.
08	الحاج لخضر بن الطاهر – بوعافو محمد – علي بن الحاج – الطيب خمقاني – بشير بن الطاهر – بايه محرز بن أحمد – لطرش بن العيد – عبد القادر بن إبراهيم – التجاني بن الصياد – محمد بن عبد الله.
09	برهاني ناجي بن محمد – الهادي بن الزين – حمدي اعريبي – حمدي سعدي – الزين بن علي – علي بن موسى – بلقاسم بن بلقاسم – صالح بن بلقاسم – محمد بن بلقاسم – مبروك بن بلقاسم
10	أجغبي العيد – محمد الصالح بن مبروك – أجغبي أحمد – علي أمسلم – ميلود بوهلال – علي قمرة – مصطفى دكان – القروي كزوز – عبد المالك حنيش.

الجدول رقم 76: قائمة لأسماء خلايا ومناضلي جبهة التحرير بالقسم 02 بالجبل الأحمر[2].

1- لمعرفة وظيفة كل عضو داخل الخلية الأم، ينظر**الملحق رقم 34:** قائمة أعضاء الخلية رقم 02 بالجبل الأحمر سنة 1957م.

2- بيانات كراس اليقظة القسم 02 بالجبل الأحمر.

لقد احتوت كراس اليقظة على التقارير الشهرية وعدد الخلايا وأسماء أفرادها ضمن القسم 02 بالجبل الأحمر الذي هو تحت مسؤولية محمد غرنوق بن مبارك، ولا بأس أن نذكر بعد جاء فيه:

- **جدول اليقظة:**

وهو جدول قسّم فيه المناضلون إلى مجموعات؛ كل مجموعة تضم أسماء 06 مناضلين مكلفين بالتواجد في مقر خليتهم لمدة 03 ساعات صباحا ومساء، لتونبهم مجموعة أخرى؛ وهكذا دواليك.

- قوائم بأسماء المشتركين ومبلغ الاشتراك.

- قائمة المقار والنوادي المخصصة لعقد الاجتماعات اليومية بما فيها منازل المواطنين: نادي الكرمة – نادي نوار – نادي خليفة – دار بلخير – دار ناجي البرهاني.

- تعليمات الإدارة: نذكر منها؛ القيام باحصائيات عامة للجزائريين بالحي، رصد أسماء القادمين من فرنسا – البحث عن المؤون للضعفاء – توصيات إلى مسؤولي الخلايا...

- بطاقة معلومات لأهم المناضلين؛ الاسم الكامل للمناضل وولديه – مكان وتاريخ الميلاد– النشاط السياسي والنقابي.

وإضافة إلى ما سبق؛ نذكر النشرات والتعليمات الصادرة عن قيادة جبهة التحرير، والتي تقرأ تعليماتها على مسامع المناضلين[1].

ب03 – في حي قريش[2]:

1 – مجموعة من النشريات الصادرة عن الجبهة موجودة بالمكتبة المنزلية للمناضل محمد غرنوق بن مبارك.

2– ينظر **الملحق رقم 02:** نموذج للبيانات التي يحملها سجل المهاجرين الجزائريين بحي قريش بالحاضرة.

كشف لنا السجل الذي يحمل بيانات المهاجرين الجزائريين بحي قريش بالحاضرة، عن مدى اهتمام خلايا التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني بأوضاع الجالية بهذا الحي، حيث خصص لكل ربّ أسرة جزائري صفحة مستقلة تحمل جميع بياناته المتعلقة بالوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعائلي بما فيها انخراطه النضالي، وقد احتوى هذا السجل على مجموع 163 مناضلا منهم 132 من السوافة، و31من غيرهم[1]، وقد شكّل السوافة في هذا الحي نسبة 80.98 %، أما باقي الجزائريين 19.02%[2].

وفي النشاط الكشفي يذكر المهاجر محمد حميدي أن القائمين على خلية حي قريش كانوا حريصين على تكوين الأطفال من أبناء المهاجرين تكوينا كشفيا من خلال الدروس التي كانوا يتلقونها ذات البعد الديني والوطني والثقافي، ومن خلال الخرجات والزيارات الميدانية إلى الغابات والجبال المجاورة، هذا التكوين الذي يهدف إلى غرس الروح الوطنية في نفوس هذه الأجيال[3].

ومن الدروس التي رصدناها من خلال كراس الكشّاف نذكر: قانون الكشاف، عهد الكشاف، تحية الكشاف، رموز علم الجزائر، شعار الجمعية، إشارات السيمافور[4]، شفرة مفاتح شفرة مورس[5] بالعربية، علامات الطريق، رموز وإشارات كشفية[6].

---

1 –هؤلاء: 12 من خنشلة، 05 من تبسة، 03 من سوق أهراس، 02 من ميلة، 02 من ورقلة، 02 من توات، 01 من عين زيتون قسنطينة، 01 من المسيلة، 01 من باتنة، 01 من بسكرة، 01 من وهران.

2 – استقينا هذه المعلومات من السجل نفسه.

3 – ينظر **الملحق رقم 36:** بطاقة شبل للكشاف محمد حميدي بحي قريش.

4– هو مصطلح كشفي يعني التخاطب عن بعد بواسطة الأعلام . وعند استخدام هذا الأسلوب للتخاطب يلزم حصول كل من المرسل والمستقبل على علمين متشابهين قد صنعا بمواصفات خاصة.

5– هي شفرة حرفية من أجل إرسال المعلومات التلغرافية، باستخدام تتابعات قياسية من عناصر طويلة وقصيرة تعبر عن الحروف والأرقام والعلامات والحروف الخاصة الموجودة في الرسالة.

6– ينظر **الملحق رقم 37:** نموذج لأحد صفحات كراس الكشاف محمد حميدي بحي قريش.

كما كان للسعيد عبد الحي دورا مهّما في ضمان إمداد الثورة بالسلاح، وقد رصدنا في هذا الجانب تقريرا لمصلحة الجيش البري الفرنسي بتاريخ 26 أوت 1956م الذي أكّد على هذا الدور، رغم الصعوبة التي أقرّ بها – التقرير – فيما يخص تحديد حجم الأسلحة التي عبرت الحدود الجزائرية، حيث استعانت السلطات الفرنسية في تحديد بعضها بعد التحقيق الذي أجرته مع المدعو حمزة الذي أعتقل يوم 06 أوت في منطقة بئر بو هايا، وتمكنت بذلك من تقديم الأرقام التالية[1]:

– 150 قطعة سلاح و40 ألف خرطوشة أستلمت من طرف 170 يوسفيا في منطقة تلابت (بفريانة) يومي 24 و 25 جوان.

– 250 قطعة سلاح قادمة من ليبيا ومنقولة على قافلتين منذ شهر جوان 1956م.

– 80 مجندا جزائريا مسلحا قادمين من تونس العاصمة تم نقلهم منذ شهر جويلية إلى جبل الأبيض محملين بأسلحة وعتاد مرسلة من طرف عبد الحي.

وقد أضاف التقرير إلى البيانات السابقة ما حملته القوافل الصغيرة التي تمكنت من المرور عبر منطقة تمغزة أو توزر– نفطة بتواطؤ موظفي الجمارك، أي بإجمالي 500 قطعة سلاح لشهري جوان وجويلية 1956م[2].

وقد أشارت المصالح الأمنية لقفصة إلى أن شاحنة من طراز "دودج" **(Dodge 6x6)** انطلقت من قفصة بتاريخ 22 جويلية 1956م باتجاه العاصمة التونسية، لتعود محملة بالسلاح إلى قفصة يوم 23 جويلية، ثم تغادر قفصة يوم 24 جويلية باتجاه الرديف،

1- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 ,Commandement Supérieur des Troupes de Tunisie , Division sud,Folio 569.(Bobine N° S 505).
2- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 ,op. cit, Folio 569.

وأضافت أن هذه الشاحنة قد استُخدمت في عدة مناسبات لنقل الأسلحة والمجاهدين الجزائريين، بالإضافة إلى سيارة "لاند روفر" (Land Rover) التابعة لهذا التشكيل[1].

ج – أزمة السعيد عبد الحي واستشهاده:

تزامنت أزمة ممثل الثورة في تونس مع بداية الصراع اليوسفي البورقيبي الذي انعكس سلبا على مستقبل السعيد عبد الحي من خلال موقفه المؤيد لزعيم المعارضة صالح بن يوسف، وازدادت شدة مع مخرجات مؤتمر الصومام التي رفضها ممثلو الوفد الخارجي وقادة المنطقة الأولى وممثلي الثورة في تونس، لذلك سنحاول عرض أهم التراكمات الناجمة عن تلك التحالفات والتصادمات والتي نلخصها في العوامل اللآتية:

- دخول السعيد عبد الحي وجماعته (عبد الكريم هالي – أحمد راشدي – أحمد كروشي – إبراهيم السوفي – المولدي بوغزالة) في خلاف مع السلطة التونسية وعلى رأسها الحبيب بورقيبة الذي حاول بسط سلطته ونفوذه على بلاده، مقابل العلاقة المباشرة والمتينة التي ربطت عبد الحي بصالح بن يوسف المستندة على فكرة الكفاح المغاربي الموحد ضمن جيش تحرير المغرب العربي الذي كان يدعو إليه محمد بن الكريم الخطابي بتشجيع من السلطات المصرية[2].

- خلاف عبد الحي مع جماعة الداخل مؤازرة للوفد الخارجي، ومحاولة لجنة التنسيق والتنفيذ من بسط نفوذها في تونس، إذ توالت زيارات ممثليها أمثال عبد الوهاب ومحمد العيفة اللذين أجريا اتصالا ببورقيبة، الأمر الذي ساهم في تذمر السلطة التونسية من عبد الحي والطالب العربي وأتباعهما، وتدعّم بقدوم إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة إلى تونس

1- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio580.(Bobine N° S 505).

2 – محمد عباس، **من وحي التاريخ. خصومات تاريخية. مثقفون في ركاب الثورة**، الأعمال الكاملة لمحمد عباس، ج05، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 611.

في أكتوبر 1956م، واستكمل بإرسال حامد روابحية وآيت حسن إلى تونس يمثلان القيادة الجديدة، هذا ما دفع عبد الحي إلى إلقاء القبض على ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ[1].

- خلافه مع النمامشة (قادة تبسة) الذين طلبوا منه أن يزودهم بالسلاح من دون المسؤولين في الأوراس الغربي وأن يكون تحت قيادتهم[2]، لكن عبد الحي فضّل مؤازرة عباس لغرور الذي كان يحاول الانفراد بقيادة الأوراس بالتحالف مع عاجل عجول، كما رفض عبد الحي إضافة صفة "النمامشة" إلى عنوان المنطقة الأولى (أوراس – النمامشة)[3].

- حادثة فيلا لاكانيا[4] يوم 21 سبتمبر 1956م: وقع اجتماع في هذا القصر من أجل لمّ الشمل بين قادة المنطقة الأولى الأوراس، دعا إليه عباس لغرور وعبد الحي وحضره الوردي قتال، لزهر شريط، الباهي شوشاني، حوحا بلعيد، سالم العدواني، عبد الكريم هالي، علي شكيري، الزين عباد وغيرهم، وقد شاءت الأقدار وأمام الوضع المشحون بالقلق والاضطراب أن يرتكب أحمد راشدي خطأ فادحا بإطلاقه النار الذي تسبب في استشهاد الزين عباد، لتزداد درجة التوتر سوءا[5].

- خلافه مع بن بلة وأحمد مهساس، خاصة وأن بن بلة أكره عبد الكريم هالي على الخروج من القاهرة والالتحاق بالثورة[6].

في يوم 30 سبتمبر 1956م عقدت ندوة للمصالحة بمقر عبد الحي، حضره عباس لغرور والطاهر بن عيشة وأطراف أخرى، أسفرت على مباركة رغبة عبد الحي التخلي عن

1- محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج1، المرجع السابق، ص ص 265 – 319.

2 – المرجع نفسه، ص 264.

3- محمد عباس، **من وحي التاريخ**، المرجع السابق، ص 613.

4 – هي قصر بحي لاكانيا بتونس أهدته عائلة الشريف السوفية (الهاشمي الشريف) إلى الثورة الجزائرية، وقد جعل منه عبد الحي مقرا لقيادة الثورة بتونس بعد أن كان زاوية للطريقة القادرية.

5- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 285 – 296.

6- محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج1، المرجع نفسه، ص 325.

قيادة تونس وتسليمها إلى محمود منتوري وعودته إلى ولاية الأوراس، وفي صبيحة الفاتح من أكتوبر وجد جماعة عبد الحي أنفسهم محاصرين من طرف وحدات من الجيش التونسي والحرس الجمهوري، مطالبين بتسليم أنفسهم دون قيد أو شرط، وقد حاول الشكيري الإفلات من الحصار، إلا أنهقتل أمام مرأى ومسمع رفاقه، وتقدمت عناصر الحرس للقبض على الجماعة بقيادة المحجوب بن علي الذي كان مرفوقا بمهساس عن الوفد الخارجي.

تمّ حبس الجماعة بسجن زندالة بمنوبة، وقد تدخل العقيد عمار بن عودة باسم لجنة التنسيق والتنفيذ للإفراج عن ابن عيشة، أما البقية فقد بقيت بالسجن وتمت محاكمتهم خلال عام 1957م من طرف محكمة ترأسها بن طوبال بعد أن ضمّ إليهم كل من عباس لغرور ولزهر شريط، فكان الإعدام مصيرهم جميعا[1].

ورغم أن الثورة الجزائرية فقدت البعض من قادتها البارزين في ظروف سادتها الخلافات الحادة وغابت عنها الحكمة والتريث في إصدار القرارات القاسية، خاصة لما حدث للسوافة سنة 1957م، هذه النكسة التي عبّر عنها البعض بنكبة السوافة في تونس، إلا أن الثورة كانت أكبر من قادتها الذين استشهدوا من أجلها، واندمج المهاجرون مع الجبهة الجديدة كما يقولون – لجنة التنسيق والتنفيذ –، لأن الهدف الأسمى للجميع هو تحرير الوطن وطرد الاستعمار الغاشم.

1– محمد عباس، **من وحي التاريخ**. المرجع السابق، ص 614.

ثالثا – إسهامات المهاجرين السوافة في معارك جيش التحرير الوطني.

أ- النشاط الثوري تحت قيادة الجيلاني بن عمر (نوفمبر 1954 – أكتوبر 1955م):

أ- 1 – الجيلاني بن عمر قائدا لوحدات جيش التحرير الوطني:

كلّف الطالب العربي في اجتماع 10 نوفمبر 1954م بالاتصال بجبل زاريف[1] واللقاء مع قادة منطقة أم الكماكم حيث يوجد لزهر شريط وعباس لغرور وسيدي حني (البشير الورتان)، بحكم أن الطالب العربي بقي على اتصال وتنسيق دائم مع لزهر شريط وغيره من قادة اللمامشة والشاوية الذين حملوا أيضا السلاح مع المقاومة التونسية، وبعد الاجتماع تمّ الاتفاق على تعيين الجيلاني بن عمر قائدا عسكريا بحكم خبرته العسكرية كمجند سابق في الجيش الفرنسي بمنطقة رمادة ومشاركته في الثورة التونسية، وتعيين الطالب العربي مسؤولا سياسيا مكلفا بالتسليح والتموين الغذائي للجيش[2].

وبعد معركة حاسي خيلفة يوم 17 نوفمبر 1954م، تموقع الجيلاني بن عمر رفقة 27 مجاهدا بجبال الرديف والخنقة، حيث التقى بقادة المعركة حمى لخضر وصالح صوادقية بعد انسحابهما، واتفقوا على الذهاب إلى الجبل الأبيض حيث يتمركز هناك لزهر شريط أين تمّ الاتفاق على تعيين الجيلاني بن عمر قائدا لمنطقة الحدود التونسية[3]، وخلال وصول مصطفى بن بولعيد إلى الرديف يوم 05 فيفري 1955م، وهو في طريقه إلى المشرق العربي[4] مرورا بتونس وليبيا من أجل جلب السلاح والذخيرة الحربية لمنطقة الأوراس، كانت

---

1 – زاريف سلسلة جبلية تنقسم إلى زاريف الواعر و زاريف الساهل، وتعتبر من المواقع الحصينة لجيش التحرير الوطني، تمركز بها قيادة ناحية وادي سوف، تقع جنوب نقرين وتمتد إلى الحدود التونسية. ينظر: علية عشمان بن الطاهر، **معركة العلندايا**، مجلة أول نوفمبر، ع 78، الجزائر، 1986م، ص 50

2 – عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص 142.

3- المصدر نفسه، ص 142.

4- يذكر دومينيك فارال (Dominique Faral) وهو أحد الضباط في قوات المرتزقة التي شاركت أثناء الحرب التحريرية في صفوف القوات الفرنسية بجبال النمامشة؛أن سفر مصطفى بن بولعيد إلى القطر التونسي كان من أجل تنسيق التعاون مع الوطنيين التونسيين في موضوع تسريب الأسلحة والذخيرة إلى الأوراس والنمامشة، لكن ألقي عليه القبض، فهو لم يشر=

الفرصة سانحة لمناضلي الرديف بالاجتماع مع قائد المنطقة الأولى بن بولعيد يوم 08 فيفري 1955م بمنزل المناضل لحلوح بنزلة السوافة بالرديف، بحضور الطالب العربي، المولدي بوغزالة، لخضر بن عمروصالح مياطة، حيث أخبروه بالمجاهدين السوافة (جماعة الجيلاني بن عمر) الذين غادروا صفوف المقاتلين التونسيين بعد رفض تسليم سلاحهم، فاجتمع ابن بولعيد مع الجيلانيبن عمر واثنين من جنوده وطلب منهم أن يدخلوا التراب الجزائري وينتظروه بجبل العنق إلى غاية رجوعه من المشرق[1]، لكن شاءت الأقدار أن يعتقل ابن بولعيد يوم 11 فيفري 1955م بقرية ابن قردان الواقعة على الحدود التونسية الليبية[2].

بعد لقائه بمصطفى بن بولعيد؛ إلتحق الجيلاني بن عمر – رفقة فوجه المكوّن من 27 مجاهدا من بينهم الطالب العربي المسؤول على التموين والتزود بالسلاح – بالجبل الأبيض الذي كان تحت قيادة لزهر شريط[3]، وفي أواخر شهر فيفري 1955م وقع اجتماع آخر بقيادة عمر المستيري وبحضور الجيلاني بن عمر، لزهر شريط، ساعي فرحي، وعمر البوقصي، تمّ الاتفاق على تعيين لزهر شريط قائدا عاما على ناحية تبسة يساعده كل من[4]:

- بن عمر الجيلاني: قائدا لوادي هلال وقساس(السطح).
- عمر البوقصي: قائدا لناحية الشريعة وضواحيها.
- ساعي فرحي: قائدا لناحية بئر العاتر.

= إلى المشرق العربي. ينظر: دومينيك فارال، **معركة جبال النمامشة(1954-1962)؛ مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة**، ترجمة مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص ص 93 – 94.

1- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص 155.

2- مسعود عشماني، **مصطفى بن بولعيد؛ مواقف وأحداث**، ط04، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 160.

3- عبد الحميد بسر، المصدر نفسه، ص 180.

4- محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج 01، المرجع السابق، ص 128.

إن الإستراتيجية التي انتهجها البشير شيحاني بعد سفر بن بولعيد ونيابته له على المنطقة الأولى؛ هو قيامه بجهود حثيثة من أجل جعل أفواج المجاهدين التي تشكلت في الجزء الشرقي من جبال النمامشة بين واد هلال والحدود التونسية من تبسة إلى نقرين تحت سلطته وإعادة توحيدها[1].

اجتماع القلعة ناحية خنشلة يوم 05 مارس 1955م: ومن أجل توحيد الصفوف جرى أول اتصال مباشر بين قيادة الأوراس ومجاهدي الناحية الشرقية بحضور البشير شيحاني،عاجل عجول، عباس لغرور والبشير الورتان (سيدي حني)، إلى جانب ممثلي الناحية الشرقية بقيادة فرحي ساعي، الجيلاني بن عمر، عمر البوقصي[2]، تشكلت من خلال هذا الاجتماع قيادة جديدة سميت " إدارة وادي هلال "، ضمّت عمر المستيري، الجيلاني بن عمر، البشير الورتان، عمر البوقصي، ومحمد بجاوي[3]

اجتماع وادي ميطر جنوب الجبل الأبيض يوم 24 أفريل 1955م: ترأسه القائد البشير شيحاني وبحضور القادة، تمكن من خلاله توحيد صفوف أفواج المجاهدين التي كانت تتجول بين الأراضي التونسية ووادي هلال وتبسة ونقرين[4]، وتقرر فيه هيكلة المنطقة الجنوبية من الناحية الشرقية التي أسفرت على التعيينات الآتية[5]:

- حمه لخضر عمارة السوفي: مسؤولا عن ناحية وادي سوف.

1 – دومينيك فارال، المصدر السابق، ص 99.

2– فريد نصر الله، **التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى (الأوراس) بين 1954 – 1955م**، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، 27 – 28 أكتوبر 2007، ص ص 107 – 108.

3– عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص 144.

4– دومينيك فارال، المصدر نفسه، ص ص 103 – 104.

5 – فريد نصر الله، المرجع السابق، ص ص 108 – 109.

- بن عمر الجيلاني: مسؤولا عن الحدود الشرقية إلى أقصى الجنوب التونسي، حيث كان يشرف على قرابة 400 مجاهد لتسهيل عملية نقل السلاح وتمريره نحو المناطق الداخلية.
- لزهر شريط: مسؤولا عن ناحية أم الكماكم.

وقد ذكر المجاهد عثمان سعدي أن أفواجبن عمر الجيلانيكانت مسؤولة على مراقبة سلسلة الجبال التونسية المرتبطة بسلسلة أوراس النمامشة، تأمينا لخط عبور السلاح الآتي من المشرق العربي، وكانت تسيطر على السلسلة الجبلية التونسية، من جبل معسكر الذي يمتد من مدينة توزر وحتى الحدود الليبية، فجبل العربات، فجبل سيدي عيش وحتى جبل قطّار[1].

اجتماع 15 سبتمبر 1955م بالزاوية (بالقرب من تابردقة): حضره البشير شيحاني،عمار بن بولعيد، عاجل عجول، عباس لغرور، لزهر شريط، الجيلاني بن عمر، فرحي ساعي، عمر البوقصي، والزين عباد المدعو قرقوف، تقرر في هذا الاجتماع ما يلي[2]:

- الدعوة إلى عقد اجتماع شامل تحضره معظم قيادة المنطقة الأولى (الأوراس) وبمشاركة معظم أعيان الناحية الشرقية من أجل إعطاء الثورة دفعا جديدا يتصدى للحصار المفروض وحدات جيش التحرير الوطني بالمنطقة:
- إعادة هيكلة النواحي التابعة للمنطقة الأولى على النحو التالي:

1) البشير ورتان مسؤولا عن ناحية تبسة.
2) حمه بن عثمان مسؤولا عن ناحية تازبنت إلى غاية الونزة.
3) الجيلاني بن عمر مسؤولا عن ناحية نقرين والجنوب التونسي.

1- عثمان سعدي، **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 49.

2- فريد نصر الله، المرجع السابق، ص ص 110 - 111.

4) لزهر شريط مسؤولا عن ناحية الجبل الأبيض وبئر العاتر.
5) عمر البوقصي مسؤولا عن ناحية سدراتة.
6) علي كربادو مسؤولا عن ناحية ششار.
7) التيجاني عثماني مسؤولا عن ناحية خنشلة.
8) الوردي قتال مسؤولا عن ناحية سوق أهراس.
9) شعبان لغرور مسؤولا عن ناحية لخروب وعين فكرون.

أ -2- العمليات العسكرية تحت قيادة الجيلاني بن عمر:

❖ **إستراتجية جيش التحرير في حربه مع الجيش الفرنسي:**

اعتمد قادة جيش التحرير بمنطقة الحدود على أسلوب حرب العصابات الذي اعتمدته الثورة الجزائرية منذ اندلاعها كشكل من أشكال القتال بين مجموعات مسلحة وقوات نظامية، لهذا اعتمد كل من الجيلاني بن عمر ومن بعده الطالب العربي كغيرهم من قادة الثورة على هذا الأسلوب الأنجع في مواجهة ترسانة عسكرية أقوى، وذلك من خلال التقيد بالاستراتيجيات الآتية:

☒ تقسيم وحدات الجيش إلى مجموعات صغيرة، في كل واحدة منها 30 مجاهدا كحد أقصى.

☒ توزيع هذه المجموعات على شكل دائري أو بيضوي ومتباعدة بمسافات متساوية، مع شرط ضمان إمكانية التواصل بسهولة.

☒ اعتماد عنصر المفاجأة كإقامة الكمائن، وتجنب المواجهة المباشرة إلا للضرورة عند الحصار أو الوقوع في كمائن.

☒ تغيير معسكرات الجيش دوريا، وذلك بنقل الفرق إلى اتجاهات مختلفة من أجل تشتيت قوات العدو، وقد لاحظنا في هذا الجانب أن فرق الطالب العربي المتمركزة في

السلسلة الشمالية من الجريد التونسي كانت تغيّر مواقعها بتنقلها إلى الشمال الغربي[1]، كما أن الطالب العربي مع 200 مجاهد كانوا يتنقلون من توزر إلى جبل بوهلال ويقومون بتحركات باتجاه جبل الزيتونة خلال شهر نوفمبر 1956م[2].

لقد ساهم المهاجرون السوافة في نقل شرارة الثورة التحريرية إلى منطقة وادي سوف في وقت مبكر، والتي تمثلت في منطقة حاسي خليفة يوم 17 نوفمبر 1954م، على الرغم من أنّ قيادة الثورة اتخذت قرارا قبيل اندلاعها، بإبقاء بعض المناطق آمنة لتسهيل دخول السلاح كمنطقة وادي سوف[3]، وهذا ما أكده عبد القادر العمودي حيث قال: « **شاركت في عدة اجتماعات تحضيرية قبل اندلاع الثورة بقليل، ومنها اجتماع ضمّني رفقة الأخوين محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، قرّرنا فيه إبعاد منطقة وادي سوف عن العمل المسلح عند اندلاع الثورة، حتى تبقى منطقة عبور للسلاح بحكم موقعها الحدودي، وعراء أرضها بما لا يسمح في اتخاذ أرضها مسرحا لحرب العصابات..**»[4]، فإن المجاهد صالح صوادقية الذي أرسل من منطقة الرديف إلى وادي سوف أكّد أنّ المعركة فرضت على المناضلين بعد اكتشاف أمرهم من طرف السلطات العسكرية عن طريق الوشاية من طرف عملائه،فاضطر المجاهدون لتجنب المواجهة مع العدو حتى تبقى المنطقة آمنة، وأمام ملاحقة العدو لهم اضطروا لخوض المعركة[5].

وبعد تعيين الجيلاني بن عمر مسؤولا عن الحدود الشرقية إلى أقصى الجنوب التونسي؛ خاض العديد من الاشتباكات والمعارك سواء كانت تحت قيادته المباشرة أو تحت قيادة البشير شيحاني على الشريط الحدودي وبجبال منطقة الأوراس نذكر منها:

1-S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 645.(Bobine N° S 505).

2- Loc. cit.

3 – محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)**، مطبعة البساتين، الجزائر، 2007، ص 74.

4 – علي بوصبيع العايش، " **عبد القادر العمودي للشعب** "، المرجع السابق، ص 09.

5– صالح صوادقية، المقابلة السابقة.

اسم المعركة	تاريخها	اسم المعركة	تاريخها
معركة حليق الذيب	ديسمبر 1954م	معركة جبل المغطة	جوان 1955م
معركة جبل لقطاع	فيفري 1955م	معركة فركان	جويلية 1955م
معركة عيد لوصيف	أفريل 1955م	معركة جبل بورملي	أوت1955م
اشتباك بوادي الزرقة	ماي 1955م	معركة أم العرائس	سبتمبر 1955م
معركة أم الكماكم	29 جويلية 1955م	معركة محطة تابديت	سبتمبر 1955م
معركة بئر العاتر	05 جوان 1955م	معركة جبل النقب[1]	20/ 21 / 22 أكتوبر 1955م

الجدول رقم 77: قائمة العمليات العسكرية تحت قيادة الجيلاني بن عمر[2].

وإضافة إلى هذه المعارك المدرجة في الجدول؛ فإن بعض المصادر قد أشارت إلى أسماء معارك أخرى قادها الجيلاني بن عمر لم نستطع تحديد زمن وقوعها وهي: معركتا عين طاهر[3] الأولى والثانية ومعركة جبل سيدي عيش والقعقاع[4]، ومعركة رأس العش التي غنم فيها أسلحة كثيرة تمكن بعدها من تسليح 50 شابا جزائريا[5].

وإضافة إلى هذا الدور العملياتي العسكري؛ فإن الجيلاني بن عمر قد أسندت له مهمة تنظيم عملية شراء الأسلحة التي هي بحوزة التونسيين المتواجدين في المناطق الحدودية، بعد تكليفه من طرف البشير شيحاني في شهر جويلية 1955م، وقد استطاع ابن

1- سميت هذه المعركة أيضا باسم معركة سندس نسبة لواد بالسلسلة الجبلية لزاريف؛ كما سميت معركة زاريف.

2- تمّ إعداد هذا الجدول بناء على بيانات المصادر والمراجع الآتية:

- مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية الوادي، **السجل الذهبي لشهداء الثورة التحريرية بولاية الوادي**، منشورات الجمعية التاريخية أول نوفمبر بولاية الوادي، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، 2021، ص 20.

- عبد القادر بريك، **كراس تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962م**، مخطوط، ص 04.

- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص 175. - عثمان سعدي، المصدر السابق، ص ص 41 – 46.

3- جبل عين طاهر محاذي لمنطقة المتلوي. ينظر: مبروك حمتين، **مذكرات شاهد من الثورة**، تق محمد السعيد عقيب، مطبعة سخري، 2012م، ص 39.

4- عبد الحميد بسر، **الشهيد القائد الطالب العربي قمودي**، المصدر السابق، ص 182.

5- سعد العمامرة والجيلاني العوامر، **شهداء الحرب التحريرية**، المرجع السابق،ص 30.

عمر تنفيذ هذه المهمة بنجاح، حيث دخلت الشحنات الأولى في منتصف جويلية عن طريق جبل العنق نحو الأوراس، ثم تلتها دفعة ثانية خلال الأسبوع الثاني من شهر أوت، ودفعة ثالثة في منتصف شهر سبتمبر 1955م، ومن العوامل التي ساعدت في نجاح هذه المهمة، الدور الذي كان يلعبه السعيد عبد الحي ممثل الثورة بتونس بربط العلاقات مع المناضلين التونسيين، إضافة إلى العلاقات المتينة التي تربط الجيلاني بن عمر والطالب العربي بمناضلي المقاومة التونسية التي جعلت تحركات القوافل في مأمن بفضل الدعم اللوجستي، دون أن ننسى الدور الذي تلعبه الفرق العسكرية المرابطة بجبال المنطقة الأولى الأوراس أمثال عباس لغرور وسيدي حني وغيرهم من أبطال المقاومة[1].

❖ **استشهاد الجيلاني بن عمر:**

أقدم الجيلاني بن عمر يوم 17 أكتوبر 1955م على إعدام مهندسين أوروبيين اثنين يعملان بمنجم الرديف بعد نزوله إلى المنطقة مع صلاة المغرب مصحوبا بفوج من المجاهدين، وكرد فعل قامت القوات الفرنسية بحملة تمشيط واسعة للبحث عنه، استطاعت من خلالها عن طريق الوشاية معرفة مقره بجبل النقبالذي حاصرته يوم 20 أكتوبر 1955م بقوات قوامها 14 ألف عسكري مع الدعم بسلاح الطيران، مقابل 200 من المجاهدين.

اندلعت المعركة يوم 20 أكتوبر 1955م بقيادة الجيلاني بن عمر واستمرت المواجهات إلى اليوم الثاني (21 جوان) أين استطاعت إحدى الطائرات رصد مكان تواجد القائد رفقة كاتبه الخاص عبد الرحمان القبائلي وعبد الله التبسي وحراس القائد، فقامت بقنبلة مكانهم مما أدى إلى استشهادهم جميعا، وتواصلت المعركة إلى اليوم الثالث، حيث أسفرت عن استشهاد 84 مجاهدا و200 قتيلا من قوات العدو[2].

1- عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 185 - 186.

2- المصدر نفسه، ص ص 182 - 183.

ب – النشاط الثوري تحت قيادة الطالب العربي (فيفري 1956 – جوان 1957م):

بعد استشهاد القائد الجيلاني بن عمر يوم 21 أكتوبر 1955م في معركة زاريف، تولى صالح الرشاشي قيادة جيش التحرير الوطني، ودخل في اشتباكات ومعارك مع العدو من بينها معركة عين طاهر الغربية بالحدود التونسية بتاريخ 15 جانفي 1955م، لكنه سقط شهيدا يوم 21 جانفي 1956م بالشعبة المالحة بجبل عين طاهر[1].

ب – 01 – الطالب العربي قائدا لوحدات جيش التحرير الوطني:

بعد استشهاد صالح الرشاشي تنقل الطالب العربي رفقة علي بالشايب الأوراسي وزمرة من المجاهدين إلى مقر قيادة المنطقة الأولى بالأوراس من أجل تقديم تقرير شامل عن وضع منطقة الحدود خاصة بعد استشهاد القائد صالح الرشاشي، وهناك وجدوا مصطفى بن بولعيد بعد فراره من سجن قسنطينة، وبعد دراسة مستفيضة للتقرير والإجابة عن تساؤلات ابن بولعيد ونوابه، تقرر تعيين الطالب العربي قائدا عسكريا وسياسيا على منطقة الحدود الشرقية الجنوبية والصحراء نهاية شهر فيفري 1956م[2].

وعلى إثر تعيينه؛ بادر الطالب العربي إلى تنظيم صفوف المجاهدين الذين التحقوا بقيادته، فشرع في تكوين الفرق والكتائب وتحديد مسؤوليها ومواقعها وضبط نشاطها وتحركاتها تحت قيادة موحدة، وتدعمت هذه المساعي بعقد اجتماعين هامين تحت قيادة عباس لغرور، كان الاجتماع الأول في شهر جوان 1956م بمنطقة عقور الكيفان، والثاني بمنطقة الدرمون في شهر أوت 1956م، وذلك من أجل ضبط استراتيجية تحركات وحدات

1– مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية الوادي، **السجل الذهبي**، المرجع السابق، ص 34.

2– الهادي بوغزالة حمد، **شاهد من الثورة؛ مذكرات**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م.

–ملحقة متحف المجاهد، **الشهيد الطالب العربي قمودي**، المرجع السابق، ص ص 43–45.

الجيش لضمان حماية مرور قوافل السلاح انطلاقا من ليبيا وصولا إلى الداخل عبر الأراضي التونسية[1]، أسفرت تلك المحاولات على التنظيم الآتي:

القائد العام للمنطقة: الطالب العربي قمودي

أعضاء إدارة المنطقة

الكتاب (أمناء السر)	رجال الأمن والحراسة	هيئة الأركان (الجناح العسكري)	هيئة الأركان (الجناح المدني)	جناح الاتصالات والمخابرات	قادة الفصائل العسكرية المقاتلة	
– بن عيسى من تبسة. – عبد العزيز الجريدي من توزر. – المولدي دادة. – محمد علي كرام. – محمد الكبير خالدي	– خميس عمر عياشي. – محمد باحمي. – سالم شويرف. – عبد المالك رزاق لبزة. – عبد الحميد مهني. – علية دركي. – عمار قايد. – خليفة الصحراوي. – العيد بركة. – خليفة بريك	– عبد القادر فقيري. – علي بوغزالة محمد. – خليفة وادة. – لخضر قمودي.	– المكي بن علي. – عبد الكريم العائبي. – عبد الله عزوزة النقريني. – البشير ميهي (محمد بلحاج)	– عبد الكريم خطاب. – أعمارة غربي. – بشير بلال. – مصطفى مصباحي. – محمد العبسي سروطي. – إبراهيم العائب. – المولدي بالصالحة. – الهادي حمد بوغزالة.	– علي بوغزالة محمد. – خليفة وادة. – عبد القادر بريك. – علي طواهرية. – عمار مقى. – التجاني عاد. – المولدي هزلة. – بشير عروة.	– أحمد خنوفة. – علي عاد. – أحمد وادة. – الحبيب جراية. – لخضر فرحات. – الحبيب عزي. – خليفة داسي. – الصادق شاقوري. – عمارة مومن بكوش. – الطاهر غريبي.

الجدول رقم 78:الهيكل التنظيمي لوحدات جيش التحرير الوطني بقيادة الطالب العربي[2].

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لفرق جيش التحرير الوطني، فقد أفاد تقرير الجيش الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1956م إلى أن حوالي 150 مجاهدا بقيادة الطالب العربي السوفي متواجدين بقفصة ويتوزعون على المناطق الآتية:

1– تقرير الأمانة الولائية للمجاهدين بالوادي، **الملتقى الأول لولايات الحدود**، المرجع السابق، ص 12.

2 – عبد الحميد بسر، المصدر السابق، ص ص 205 – 211.

- **جبل مراطة(M'RATA):** حوالي 80 مجاهدا تحت أوامر وقيادة الطالب العربي.
- **جبل زيمرة(Zimra):** من 30 إلى 40 مجاهدا مسؤولون على جلب الأسلحة من ليبيا.
- **جبل زاكوس (Zekous)** يقع بين جبل مراطة وتمغزة: من 30 إلى 40 مجاهدا، ويعتمد الطالب العربي في قيادة المجموعة على الجزائري المدعو البشير، هذه المجموعة التي تتشكل من جزائريين وتونسيين من المرازيق وورغمة[1].

وأضاف تقرير 26 أوت 1956م أن مجموعة المجاهد عبد القادر الكردوس نائب الطالب العربي التي تضم بعض السوافة وتتمركز بين تمغزة والمتلوي (جبل حليمة)، تقوم بجمع الأموال وبشراء الملابس والأسلحة[2].

أما الطاهر بن لخضر لغريبي أحد قادة فصائل الطالب العربي، فإنه قد لوحظ بأنه يقود فصيلة تضم حوالي 80 مجاهدا تتمركز في سلسلة جبل حليمة زذلك بتاريخ 10نوفمبر 1956م، أما زعيمهم الطالب العربيفقد سافر بنفسه إلى الشبيكة بواسطة خدمة الحافلات العادية من توزر ثم ذهب إلى جبل بليجي[3].

ب – 02 – العمليات العسكرية تحت قيادة الطالب العربي:

خاضت وحدات جيش التحرير الوطني بقيادة الطالب العربي العديد من العمليات العسكرية ضد قوات العدو الفرنسي في مناطق الحدود التونسية الجزائرية خلال الفترة مارس 1956م إلى مارس 1957م، نوجزها في الجدول الآتي:

1- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , Commandement Supérieur des Troupes de Tunisie , Division sud,Folio553.(Bobine N° S 505).
2- S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , Commandement Supérieur des Troupes de Tunisie , Division sud, Folio 568.(Bobine N° S 505).
3-S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , op.cit, Folio 646.(Bobine N° S 505).

اسم المعركة	تاريخها		اسم المعركة	تاريخها
معركة خبنة العسكري	15 مارس 1956م		معركة جبل زاريف	13 ديسمبر 1956م
معركة جبل بوهلال[1]	نهاية مارس 1956م		معركة عين طاهر	جانفي 1957م:
معركة جبل عربات	أفريل 1956م		الهجوم على مركز بوعروة	27 جانفي 1957م
معركة شعبة القصب[2] الأولى	جوان 1956م		معركة الخنقة[3]	15 مارس 1957م
معركة شعبة القصب الثانية[4]	جويلية 1956م		معركة العلندانية– زاريف[5]	17 مارس 1957م
معركة جبل الثالجة	سبتمبر 1956م		معركة نخلة المنقوب	18 و19 مارس 1957م
معركة جبل بوهلال	20 أكتوبر 1956م		/	/

الجدول رقم 79: قائمة المعارك التي خاضها المجاهدون أثناء قيادة الطالب العربي[6].

وإضافة إلى العمليات العسكرية؛ فقد حرص الطالب العربي على معاقبة وتصفية العملاء والخونة بوادي سوف، وذلك بإرسال فرقة ضمّت 24 مجاهدا انطلقت من مقر القيادة بجبل عين طاهر على الحدود متجهة نحو قرية نفطة التونسية التي وصلتها بعد مسيرة

1- جبل بوهلال بمنطقة توزر ويمتد باتجاه المتلوي، هو الجبل الوحيد الذي تمرّ عليه قوافل السلاح التي تأتي من ليبيا عن طريق الصحراء التونسية، فتصل إلى قادة جيش الحدود الشرقية الجنوبية الذين بدورهم يرسلونها إلى الداخل،. ينظر: محمد الصالح نصير، المصدر السابق، ص 131.

2- سميت شعبة القصب لكثرة القصب والماء فيها. ينظر: مبروك حمتين، **المصدر السابق**، ص 35.

3- الخنقة: هي غابة كبيرة تقع على امتداد حافة واد يمتد من تمغزة إلى واحات ميداس بتوزر، منها غابة الحاج لمين بن الإمام الشريف(الطريقة القادرية)، وغابة الأعشاش وغابة القايد. ينظر: الهادي بوغزالة حمد، **شاهد من الثورة؛ مذكرات**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م، ص ص 27 – 29.

4- عرفت أيضا بمعركة السبت والأحد لاستمرارها يومين. ينظر: عبد القادر بريك، **كراس تاريخ الثورة الجزائرية**، المصدر السابق، ص 04.

5- العلندانية صحراء رملية تقع ضمن نواحي وادي سوف، أقام فيها العدو عدة مراكز لمراقبة تحركات المجاهدين والسكان على حد سواء، ينظر: علية عثمان بن الطاهر، **معركة العلندانية – زاريف**، مجلة أول نوفمبر، ع 78، ص 50.

6- اعتمدنا في إنجاز هذا الجدول على بيانات المصادر والمراجع الآتية:

– عبد القادر بريك، **كراس تاريخ الثورة الجزائرية**، المصدر السابق،، ص ص 04 – 20. – الصادق دقاشي، المصدر السابق، ص 46.

– العربي بلول، **شاهد على ثورة التحرير**، المصدر السابق، ص ص 34 – 35.

– سعد العمامرة وعلي عون، المرجع السابق، ص ص 73 – 78. – علية عثمان بن الطاهر، **معركة العلندانية – زاريف**، المرجع نفسه، ص ص 50 – 51.

يومين، ومن أجل الدخول إلى وادي سوف انقسم المجاهدون إلى 04 أفواج[1]، كل فوج ضم 06 مجاهدين كما يلي:

- فوج أول بقيادة محمد حلواجي اتجه إلى نزلة أولاد لخضر بالدبيلة لإعدام شيخ الجماعة الموالي للعدو والمسمى الشيخ الطاهر، لكن يقظة حراسه كشفت المجاهدين وتمّ تبادل إطلاق النار الذي أسفر على مقتل أحد حراس العميل[2].
- فوج ثاني بقيادة نصر عياشي عمر تنقل إلى المقرن لإعدام عون العدو والمسمى سالم البرقادي، فلم تجده ووقع اشتباك مع حراسه، مما اضطر المجاهدين للانسحاب.
- فوج ثالث بقيادة مصباح شراحي اتجه إلى حي أولاد حمد بالوادي لإعدام شيخ عرشها المدعو " الأحمر "، الذي وجد في تقرت مستدعيا من طرف الحاكم العسكري هناك، فانسحبت المجموعة.
- فوج رابع بقيادة محمد الناوي تنقل إلى قرية النخلة قاصدا شيخ الجماعة الموالي للعدو والمسمى الأخضر فرجاني الذي لم يجدوه، فقتلوا ابنه، وانسحبوا راجعين[3].

ج – النشاط الثوري للمهاجرين السوافة خلال الفترة 1957 – 1962م:

بعد تفكك جيش الطالب العربي، وسجن بعض جنوده، وتوزيع البقية الآخرين على باقي مراكز جيش التحرير الوطني بتونس، توقفت العمليات العسكرية في منطقة الحدود الشرقية الجنوبية وداخل وادي سوف مؤقتا، كما استغلت فرنسا هذا الفراغ في بناء خط موريس، الذي فصل الداخل عن الخارج[4]، وبما أن هذا الخط امتد إلى غاية قرية نقرين، فإن

1 – علية عثمان، **معركة نخلة المنقوب**، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 78، الجزائر، 1986، ص 58.

2– سعد العمامرة وعلي عون، المرجع السابق، ص 77.

3– سعد الرقيق، المصدر السابق، ص 15.

4– مقابلة مع المجاهد عبد الحميد بسر، بمنزله بالوادي، يوم أول ماي 2013م.

القيادة العامة للثورة قررت شق طريق عبر الصحراء، لفك العزلة عن هذه المناطق، وذلك بفتح جبهات جديدة جنوب هذا الخط، والتحرك على امتداد الحدود الشرقية لوادي سوف، انطلاقا من توزر ونفطة بالقطر التونسي وصولا إلى جبل أحمر خدو، والجبل الأزرق، وبني فرح بالقرب من القنطرة وبسكرة، بل إلى كل تراب المنطقة الثالثة من الولاية الأولى، بمعدل دورية في كل نصف شهر تقريبا[1].

ج 01 – مركز الاتصال والأخبار للصحراء ووادي سوف سنة 1957م:

ومن أجل ذلك؛ اتصل الملازم لخذاري رشيد ممثل المنطقة الثالثة في مدينة قفصة التونسية، بالقائد عبد المجيد بوصبيع المكلف السابق بالكتابة العامة في جيش الطالب العربي خلال شهر ماي 1957م، من أجل تكوين خلية تعيد الحيوية والنشاط للجهة ولربط الاتصال عن طريق الصحراء، وذلك بأمر وتعليمات من قائد المنطقة الثالثة سي الحواس (أحمد بن عبد الرزاق)[2].

واستقر الرأي على فتح مركز في منزل شعبي، في الجهة الغربية لمدينة توزر التونسية بعيدا عن المراقبة، ويسمى هذا المركز " **مركز الاتصال والأخبار للصحراء ووادي سوف** "، وعين على رأسه القائد عبد المجيد بوصبيع بمهمة رسمية مكتوبة وموقعة من طرف العقيد الحواس[3]، وتمثلت هذه المهمة في:

– إرسال الدوريات المحملة بالسلاح والذخيرة إلى المنطقة الثالثة من الولاية الأولى (الولاية السادسة لاحقا)، عبر صحراء توزر، نفطة، خنقة سيدي ناجي، جبل أحمر خدو، وكانت الدورية تتكون من 04 على 05 أفراد في الغالب، وقد تصل إلى 10 أفراد مثلهم في

1– الحبيب جراية، **الأحداث التاريخية بالتسلسل من 1958 إلى 1962م**، مخطوط، ص 02.

2 – عبد المجيد بوصبيع، **شهادة حية**، الندوة الفكرية العاشرة، الجمعية الوطنية الثقافية محمد الأمين العمودي، نوفمبر 1997، ص ص 242 – 243.

3 – المصدر نفسه، ص 242 – 243.

الجمال والبغال المحملة بالذخيرة والسلاح[1]، ومع كل دورية خبير في الصحراء " دليل " يعرف الطريق، وقد قام بهذه المهمة الصعبة العديد من المجاهدين من بينهم: الحبيب جراية، المولدي هزلة، بالقاسم عروة، البشير بلابل، محمد بلابل، الملكي أحمد بن إبراهيم، تعرضوا فيها لعدة اشتباكات خطيرة مع العدو[2].

– الاتصال بوادي سوف عن طريق رجال بريد واتصال جدد، وكذلك العرق الشرقي، قصد رفع معنويات المواطنين وتحسيسهم بأن نظام الثورة مازال موجودا، والمتابعة مستمرة ولو عن بعد، ومن أجل جمع التبرعات والاشتراكات كالمعتاد، وفي بعض الحالات توجيه رسائل تهديد لبعض الخونة، وقد سقط في هذه المهام العديد من الشهداء[3].

– استقبال الدوريات التي تأتي من الولاية السادسة، سواء مسؤولين، جنود اتصال، وثائق، أموال ترسل إلى القيادة العليا بتونس[4].

– شراء الجمال لتشحن عليها الذخيرة والأسلحة من الجنوب التونسي، لإرسالها للولاية السادسة، بمساعدة الجالية السوفية المتواجدة بمدينتي دوز وقبلي التونسيتين، حيث كان لهم الفضل في تسهيل مهمتي الشراء والتنقل حتى إلى مدينة توزر ونفطة[5].

وفي هذه الفترة الممتدة من شهر ماي 1957م إلى شهر سبتمبر 1959م، استطاع هذا المركز أن يرسل الآلاف من قطع السلاح، ومئات الآلاف من الذخائر المتنوعة إلى الولاية السادسة (المنطقة الثالثة من الولاية الأولى سابقا)[6]، كما استطاع أن يرسل العديد

1 – عبد المجيد بوصبيع، المصدر السابق، ص 243.
2 – لقاء مع المجاهد أحمد بالقاسمي، بمنزله بحاسي خليفة، يوم 16 فيفري 2013م.
3 – عبد المجيد بوصبيع، المصدر نفسه، ص 243
4 – المصدر نفسه، ص 244.
5 – نفسه، ص 244.
6 – نفسه، ص 244.

من وحدات جيش التحرير الوطني إلى العرق الشرقي لوادي سوف في شكل دوريات ومجموعات صغيرة، استطاعت أن تحقق عدة انجازات أهمها:

- تحقيق انتصارات على قوات العدو في عدة معارك.
- القيام بعمليات التجنيد والتوعية، وجمع التبرعات والمؤونة.
- جلب السلاح بأكبر كمية ممكنة وفي وقت قصير، تحسبا لإمكان مد الخطوطالمكهربة إلى الجنوب[1].

وبهذا شهدت سنة 1958م نشاطا متزايدا في أعمال دوريات التموين بالسلاح وتوسيع المعركة إلى الجنوب، وتأمين الدوريات العاملة هناك التي تعمل باستمرار وبشكل تناوبي، وفك الحصار على أبناء الجنوب الذين كانوا يعيشون في كابوس نفي خانق، فأعاد لهم هذا النشاط الأمل الكبير في قرب ساعة التحرير والانتصار على العدو الغاشم، في هذه المناطق الصعبة التي يبقى العمل الثوري متواصلا بها ومتصاعدا في قوة حتى التحرر[2].

لكن ومع بداية سنة 1959م بدأت مهمة هذا المركز تواجه بعض الصعوبات والعراقيل، والتي من بينها:

- طلب السلطات التونسية الإطلاع المفصل على برنامج عمل المركز، وعدد أفراد دورياته، وماذا يحملون معهم، وأين يذهبون.
- افتعال بعض الأحداث كقتل مواطنين جزائريين، ونسبتها إلى النظام الجزائري[3].

---

1 – الأمانة الولائية للمجاهدين، " **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية 1958 – 1962م** "، الندوة الولائية لولاية الوادي، 07 أوت 2007م، (د. ص).

2 – المرجع نفسه.

3 – عبد المجيد بوصبيع، المصدر السابق، ص 244.

- تضييق الخناق على دوريات البريد والاتصال القادمة من الجزائر، سواء بالتفتيش أو السجن[1].

ورغم تدخل ومساعدة السيد شريف جمال الدين مسؤول الزاوية القادرية بنفطة ، الذي تدخل لدى السلطة التونسية، مما مكن هذه الدوريات من أداء مهامها على أحسن وجه، إلى غاية شهر سبتمبر من نفس السنة، أين شرعت هذه السلطات في تصفية مراكز جيش التحرير الوطني من الجنوب التونسي، المتواجدة بمدن قفصة، توزر، ونفطة، بحجة أن الاحتجاجات التي قام بها بعض المسؤولين الجزائريين عن تلك المضايقات، تعتبر تطاولا على السيادة التونسية، وهكذا رحلت ما بها من جنود وأسلحة وتموين، وسلمتها إلى قيادة المنطقة الحدودية قطاع رقم واحد بمدينة تالة، الذي كان على رأسه الرائد أحمد بن شريف[2].

وبعد اكتشاف العدو للطرق التي تسلكها الدوريات، والتي أدت إلى نشر قواته وتشديد مراقبة الطرق ونقاط المياه، بقوات مجهزة بأحدث الأسلحة والعربات المصفحة والمدرعات والطائرات الحديثة[3]، بدأت القيادة التفكير في مخرج لهذه المشكلة بالتنسيق بين المجاهد الحبيب جراية، وبين بعض المسؤولين أمثال محمدي السعيد (العقيد ناصر)، أحمد بن شريف، محمود الواعي، لحذاري رشيد، تم الاتفاق على إنشاء وحدة عسكرية بقيادة الحبيب جراية، تتولى قيادة الجيش بالحدود الجنوبية لمنطقة وادي سوف، تضم الجنود أصحاب الخبرة والمعرفة بحرب الصحراء[4]، وتنحصر مهام هذه الوحدة فيما يلي:

- العمل على ضرب وحدات العدو أينما وجدت، وتوسيع دائرة الحرب لتشمل كامل التراب الوطني، وتدمير القوات التي كانت بمعزل من ضربات الثورة.

1 – عبد المجيد بوصبيع، المصدر السابق، ص 244.

2 – المصدر نفسه، ص 244 – 245.

3 – أحمد بالقاسمي ، المقابلة السابقة.

4 – الحبيب جراية، المصدر السابق، ص 04.

- تشتيت إمكانيات العدو المادية والبشرية وتحطيم معنوياته العسكرية والسياسية، وزعزعة أمنه واستقراره في الداخل والخارج، وتكليفه خسائر فادحة[1].
- العمل على جلب أكبر عدد ممكن من القوات الفرنسية المتواجدة على طول الحدود الشمالية واستدراجها نحو الصحراء، أين لا يقوى الجندي الفرنسي على الحياة ومقاومة الثورة فيها.
- التخطيط لتخريب أنابيب البترول العابرة من عين أمناس إلى منطقة الصخيرات بالأراضي التونسية[2].

وبعد تحضير مكثف انطلق هذا المركز في تأدية مهامه يوم 03 مارس 1959م انطلاقا من منطقة الحدود الجزائرية التونسية بتمغزة، حيث قام بالاتصال المباشر مع المواطنين لجمع الشتات وتنظيم الخلايا النضالية وتهيئتها للمزيد من النضال والتضحيات، وكانت أولى عملياته العسكرية الهجوم على مركز بئر العتروس ليلة 15 أفريل 1959م، فاتحا بذلك صفحة جديدة من المعارك على الحدود الشرقية لوادي سوف[3].

ج 02- جيش المنطقة الصحراوية:

في المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959م إلى غاية 18 جانفي 1960م[4]، أعطيت التعليمات لقيادة الأركان، بتأسيس منطقتين محررتين في الجنوب، تمتد إحداهما على الحدود المالية الجزائرية، والثانية

1 – الحبيب جراية، المصدر السابق، ص 04.

2 – الأمانة الولائية للمجاهدين، " **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة** (د. ص). المرجع السابق.

3 – الحبيب جراية، المصدر نفسه، ص 04 – 05.

4 – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البعث، ط1، قسنطينة، الجزائر، 1980، ص 357.

على الحدود الليبية الجزائرية[1]، وبالفعل فقد عُيّن المجاهد فرحات الطيب أحميدة المدعو " زكرياء " على رأس المنطقة الصحراوية التي أصبحت حدودها كالتالي[2]:

- من الشمال: وادي سوف.
- من الجنوب: الهقار.
- من الشرق: الحدود الليبية.
- من الغرب: ورقلة وعين صالح[3].

ولتنظيم هذه المنطقة الشاسعة، قسمت إلى قسمين:

-القسم الشمالي: يمتد من منطقتي عين أم الناس وإليزي إلى وادي سوف.

-القسم الجنوبي:ويمتد من منطقتي جانت وإليزي إلى تمنراست أين حدود مالي والنيجر[4].

- تنظيم جيش المنطقة الصحراوية:

على إثر معارك بئر رومان والتي انتهت بمعركة منطقة حمادة سلامة يوم 04 نوفمبر 1959م، تسللت مجموعة تتكون من 23 مجاهدا إلى داخل الأراضي الليبية، أين تم استقبالها على فترات، من طرف قادة جبهة التحرير الوطني الذين جاءوا إلى طرابلس

1 - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962م**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 145.

2 - الأمانة الولائية للمجاهدين، " **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة**، (د. ص). المرجع السابق.

3 - المرجع نفسه.

4 - الهادي حمد بوغزالة، المصدر السابق، ص 96.

لحضور المؤتمر، على رأسهم الأمين دباغين، أحمد بودة، أحمد بن الشريف، عبد الحفيظ بوصوف، علي منجلي[1].

وتمّ في طرابلس تكوين حوالي 60 مجاهدا تكوينا عسكريا وسياسيا وطبيا وتكنولوجيا، بإشراف مختصين في هذه المجالات، وبعد حوالي شهرين من التدريب المتواصل، خرج الجيش من طرابلس إلى مدينة درج الليبية، أين اتخذوا مركزا هناك كقاعدة خلفية[2]، لينطلقوا بعدها في عملية استطلاعية للصحراء الجزائرية، لتحديد آبار المياه لتخزن المؤن على مسافة 10 إلى 15 كلم منها، كما تحديد مراكز العدو المنتشرة هناك، كمركز مركسن، بئر مسعودة، فورسة، صقف، عين أم الناس، أوهانت، مطار الدبداب الذي يضم أكبر قاعدة للعدو[3].

واستغرقت عمليات التهيئة من شهر جانفي إلى شهر مارس 1961م، تمكن من خلالها جيش التحرير الوطني، تحديد المناطق الإستراتيجية العسكرية منها أو الاقتصادية للعدو، لضربها عند إعطاء الأوامر من القيادة التي تنتظر في فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية[4].

وفي يوم 25 ماي 1961م، استطاع المجاهدون أن يزرعوا الألغام في المنطقة البترولية لعين أمناس، في وادي هجرين ووادي مركسن، استطاعوا أن يدمروا شاحنتين حاملتين لأنابيب البترول، و04 سيارات عسكرية من نوع (6×6)، وحوالي 90 جنديا فرنسيا بين قتيل وجريح[5].

1 – الهادي حمد بوغزالة، المصدر السابق، ص 92 – 94.

2 – مقابلة شفوية مع المجاهد موساوي مسعود من مواليد 1934م، بمسجد خالد بن الوليد بحاسي خليفة، يوم 03 مارس 2013م.

3 – الهادي حمد بوغزالة، المصدر السابق، ص 102.

4 – لقاء مع المجاهد مصباح بريك، بمنزله بحاسي خليفة، يوم 18 فيفري 2013م.

5 – سعد العمامرة وعلي عون، المرجع السابق، ص 125.

وفي شهر جوان 1961م تدعمت وحدات جيش المنطقة الصحراوية بمجموعات أخرى من مجاهدي وادي سوف، توزعت على القطاعين الشمالي والجنوبي (الهقار)، وتم تقسيم الجيش إلى 04 فصائل على النحو التالي:

- الفصيلة الأولى: بقيادة الجيلاني غنبازي، تمركزت ببئر نزار.
- الفصيلة الثانية: بقيادة الهادي حمد بوغزالة، انتقلت إلى قارة الهامل.
- الفصيلة الثالثة: عبد القادر بريك، استقرت بواد الجمال.
- الفصيلة الرابعة: العربي سعدين، توجهت إلى منطقة إنقلزام[1].

وقبل الانتقال إلى العمليات العسكرية وجب أن نذكّر أن خلايا التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني بقيت نشطة حتى بعد تفكك جيش الطالب العربي، وهنا نشير إلى خلية أم العرائس التي واصلت عن طريق أحد أعضائها النشطين الأزهاري عوينات القيام بنشاطاتها الثورية من خلال الدعاية للثورة وجمع الاشتراكات والتبرعات[2] وكتابة التقارير اليومية[3] عن كل الأحداث المستجدة[4].

ج03 – العمليات العسكرية خلال الفترة 1958م – 1962م:

يمكن تقسيم هذه العمليات إلى قسمين حسب اختلاف مجالها الجغرافي:

01 – العمليات العسكرية في الشمال الشرقي من وادي سوف:

1 – الهادي حمد بوغزالة، المصدر السابق، ص 115 – 116.

2– **الملحق رقم 38:** ترخيص من جانب والي قفصة للمناضل الأزهاري عوينات بجمع التبرعات للثورة بمنطقة توزر ابتداء من غرة جانفي 1961م.

3– **الملحق رقم 38:** نموذج من التقارير اليومية التي أعدها المناضل الأزهاري عوينات بخلية أم العرائس.

4– المكتبة المنزلية للمجاهد الأزهاري عوينات (دفتر التقارير اليومية + وثائق متفرقة).

وقعت هذه المعارك في الشمال الشرقي من وادي سوف في المناطق القريبة من الحدود التونسية، وهذا تنفيذا لأوامر وإستراتيجية قيادة الثورة في ضرب مراكز العدو هناك، وكذلك تشتيت قواته من أجل تمرير السلاح إلى جبل أحمر خدو بالمنطقة الثالثة من الولاية الأولى، وكان مركز القيادة لهذه العمليات في مدينة توزر التونسية عن طريق قائد منطقة الجنوب الشرقي عبد المجيد بوصبيع:

اسم المعركة	تاريخها	ملاحظات
حادثة برج قور أجوالي	جانفي 1958م	انطلقت الدورية بقيادة المجاهد زايدي الملكي من مدينة توزر التونسية– عدد من الجرحى في صفوف العدو – تحطيم بعض عتاده[1].
الهجوم على القوس غربي جارش	أوت 1958م	أمر من القائد عبد المجيد بوصبيع، قائد منطقة الجنوب الشرقي– دورية من 06 مجاهدين – قتل قائد العدو برتبة رقيب أول، وعدد من الجرحى[2].
كمين بن قشة	11ديسمبر1958م	قام المجاهدون بقيادة حميدة خنوفة بزرع الألغام في الطريق الرابط بين بن قشة والترعة، نتج عنه انفجار وتحطيم دبابتين.
معركة كريب الشعانبة	05 ماي 1959م	22 مجاهدا بقيادة الحبيب جراية[3]– قوات العدو: 12 شاحنة طائرة كاشفة و 03 مقاتلات – مقتل45 عسكريا من ضمنهم ضابط برتبة ملازم أول – وإسقاط طائرة واحدة وحرق شاحنة[4].
اشتباك بئر الزعبي	فيفري 1962م	دورية من 05 مجاهدين – غنم بندقتين وجهاز لاسلكي – قتل 02 من قوات العدو – جرح مجاهد واحد[5].

الجدول رقم 80: العمليات العسكرية في الشمال الشرقي من وادي سوف خلال الفترة 58 – 1962م:

نلاحظ أن هذه العمليات يغلب عليها طابع حرب العصابات، وذلك للمهمة المنوطة بهذه الفرق المتمثلة في تأمين الحماية لقوافل السلاح في المنطقة الممتدة من جنوب منطقة

1–الأمانة الولائية للمجاهدين، " **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية 1958 – 1962م** "، الندوة الولائية لولاية الوادي، 07 أوت 2007م، مخطوط، (د. ص).

2 – سعد العمامرة وعلي عون، المرجع السابق، ص 59.

3 – الحبيب جراية، المصدر السابق، ص 06.

4 – سعد العمامرة وعلي عون، المرجع نفسه، ص 84 – 85.

5 – نفسه، ص 11.

نقرين بتبسة إلى المناطق الشرقية لوادي سوف، بعدما نجح المحتل مدّ الأسلاك المكهربة الشائكة.

02 –العمليات العسكرية في الجنوب الشرقي من وادي سوف:

اسم المعركة	تاريخها			ملاحظات
هجوم بئر العتروس	15افريل 1959م		معركة صحن الوصيف[1]	أول نوفمبر 1959م
اشتباك بئر الوصيف	30 ماي 1959م		معركة غرافة البنات	02 نوفمبر 1959م
معركة بئر الناظور	24 جوان 1959م		معركة رمل بن دبة	03نوفمبر 1959م
معركة بئر سيار	17 سبتمبر 1959م		معركة حمادة سلامة	04نوفمبر 1959م
معركة الخصائمية	18 سبتمبر 1959م		معركة بئر الحاج	20 و21 و22ديسمبر 1959م
حدث بئر الغرافة	20 سبتمبر 1959م		معركة بئر الشعير	10 جانفي 1960م
الهجوم على بئر الرتمة	22 سبتمبر 1959م		معركة زبارة حليمة	24 فيفري 1961م
معركة بئر تركية	23 أكتوبر 1959م		كمين وادي هجرين ومركسن	25 ماي 1961م
معركة بئر بوطينة	27 أكتوبر 1959م		حادثة قارة الهامل	14 جويلية 1961م
معركة بئر رومان[2]	30 أكتوبر 1959م		/	/

الجدول رقم 81: العمليات العسكرية في الجنوب الشرقي من وادي سوف خلال الفترة 59 – 1961م[3].

ما يلاحظ على هذه العمليات أن بعضها وقع في أزمنة متقاربة، وهذا يمكن تفسيره على أن المجاهدين قد خاضوا عمليات في مناطق العرق الشرقي على الحدود الليبية الجزائرية شرقي وادي سوف، الأمر الذي سهّل على فرق المهاري الفرنسية كشف تحركات المجاهدين وبالتالي المطاردة بسلاح الطيرا الذي كان حاضرا بقوة في هذه المعارك.

1 – يبعد صحن الوصيف بحوالي 25 كلم عن بئر رومان.

2 – يبعد بئر رومان عن بئر بوطينة بمسافة 15 كلم، وعن الوادي بمسافة 200 كلم، وعن قرية الدوار 100 كلم.

3– تم إنجاز هذا الجدول بناء على بيانات المصادر والمراجع التالية:

– الحبيب جراية، المصدر السابق، ص ص 05 – 24.

– الهادي حمد بوغزالة، المصدر السابق، ص ص 79 – 107.

– صالح غمام علي، مذكرات مجاهد، مخطوط، ص ص 02 – 10.

– سعد العمامرة وعلي عون، المرجع السابق، ص ص63 – 103.

وفي ختام هذا الفصل يمكن الخروج بمجموعة من النتائج الجزئية التي نوجزها فيما يلي:

- التأكيد على الدور الذي لعبه الطلبة الزيتونيون في بعث الحركة العلمية فالإصلاحية بالمنطقة، والذي ساهم في نشر بذور الوعي والفكر الإصلاحي الذي فتح ومهّد الطريق لتبني مجتمع وادي سوف مبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- لقد تدعّم ذلك الدور بانقلاب شيخ الطريقة القادرية عبد العزيز الشريف، الذي أعلن إيمانه بمبادئ وأهداف جمعية العلماء وفتح الطريق أمام وفدها لزيارة وادي سوف وتأسيس شعبها التي بلغت 11 شعبة في غضون بضعة أشهر.

- في الميدان السياسي؛ احتضن المهاجرون السوافة النضال الوطني، فأسسوا خلايا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم خلايا التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني، بل أسهموا أيضا في بعث خلايا جديدة في منطقة وادي سوف والجنوب الشرقي.

- في الجانب الثوري؛ قدّم المهاجرون كل التسهيلات والتضحيات والخدمات لوحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود التونسية الجزائرية، فكانوا الشريان النابض لنشاط هذا الجيش الذي زعزع العدو الفرنسي من خلال العدد الهائل من العمليات العسكرية التي حققت الانتصار المعنوي والدبلوماسي والمادي للثورة التحريرية.

الخاتمة

من خلال ما سبق عرضه ومناقشته وتحليله في هذه الدراسة يمكن أن أستخلص العديد من النتائج لعل أبرزها ما يأتي:

- لقد شهدت العلاقات التاريخية بين منطقة وادي سوف وبعض مدن البلاد التونسية أشكالا عديدة من التواصل الحضاري ساهمت فيه مجموعة من العوامل نذكر منها: رابطة الدم والنسب الواحد، التواصل التجاري النشط القائم على المبادلات التجارية وازدهار الأسواق وحركة القوافل التجارية، التواصل الديني الذي عزّزه انتشار الطرق الصوفية في المنطقتين كالشابية والقادرية والرحمانية والتجانية، وسياسة التحالفات العسكرية والولاءات السياسية التي كانت قائمة بين السوافة من جهة وبين السلطات والقبائل التونسية من جهة أخرى.

- ساهم التواصل الحضاري بين سكان البلاد التونسية ومنطقة وادي سوف في هجرة واستقرار بعض العائلات السوفية في تونس قبل سنة 1882م، وهذا تزامنا مع موجة الهجرة الواسعة التي شهدتها الجزائر منذ بداية الاحتلال، هذه الهجرات الأوّلية كانت مقدمات لتدفّق موجات كبيرة من المنطقة باتجاه البلاد التونسية بعد استقرار الفرنسيين بها.

- أما فيما تعلّق بمواقف السلطات الرسمية في كل من تونس والجزائر المستعمرة من تدفق موجات الهجرة الجزائرية إلى تونس قبل فرض الحماية الفرنسية عليها، فقد كانت متباينة بين مؤيد ومعارض، وقد تحكمت المصالح الظرفية في تحديد موقف كل طرف؛ فمحمد باي (1855– 1859م) كان موقفه غامضا تجاه هجرة الجزائريين إلى الإيالة التونسية، فهو من ناحية لا يستطيع تسليم كل من هاجر ولجأ إليه واحتمى به، كما رفض التعاون مع الفرنسيين ضد الجزائريين نظرا لانتمائهم إلى الأمة الإسلامية، بينما تعهد بطرد كل من أبدى استعدادا لإحداث الشغب ضد الجزائر المستعمرة، وبإبعاد القبائل المهاجرة وتوطينها بعيدا عن المناطق الحدودية، وبالمقابل طالب بتطبيق نفس الإجراءات على القبائل التونسية المهاجرة إلى الجزائر، أمّا محمد الصادق باي (1859 – 1882م)؛ فقد تعامل مع هجرة الجزائريين على أساس القيم الإسلامية التي تدعو إلى التضامن والتكافل، فتعهد بإبعاد

الجزائريين عن المناطق الحدودية، واعتذر عن منعهم من الدخول إلى الإيّالة التونسية، لذلك اتهمت السلطات الفرنسية التونسيين سنة 1874م بالدعاية " الذكية والخبيثة " لتشجيع المواطنين الجزائريين على الهجرة ، وأمام إلحاح القنصل الفرنسي بتونس " فالا " (vallat)، أصدر الباي أمرا عليا يوم 16 أفريل 1874م منع فيه دخول الجزائريين إلى البلاد التونسية بصفة غير قانونية، لذلك نجد أن السلطات التونسية تغيرت مواقفها وفقا للضغوطات الاستعمارية.

- أمّا السلطات الاستعمارية فقد تغيّر موقفها من اللامبالاة إلى تقييد الهجرة، ذلك أنها لم تر في بداية الأمر هجرة الجزائريين سوى وسيلة للتّخلّص من الذين يشكّلون خطرا وتهديدا على وجودهم بالجزائر، لكن وأمام التدفق المتزايد للمهاجرين إلى البلاد التونسية وخشية السّلطات الاستعمارية الفرنسية من استغلال هؤلاء المهاجرين للتراب التونسي كمنطلق للاخلال بأمن الجزائر المستعمرة، أبلغت سلطات الباي بضرورة التعاون معها من أجل التصدي لتحركات القبائل الثائرة وحاولت مراقبة وإحصاء هؤلاء المهاجرين بدعوتهم للتسجيل في قوائم القنصلية الفرنسية في تونس باعتبارهم رعايا فرنسيين، ولتوظيف حمايتهم كسلاح دبلوماسي يسمح لها بالضغط على حكومة الباي والتّدخل في الشّؤون الداخلية التونسية.

- لقد شكلّت البلاد التونسية الوجهة المفضلة للمهاجرين السوافة طيلة مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر، بسبب التّواصل الحضاري القائم بين المنطقتين، الذي ساهمت فيه الهجرات القديمة التي كانت بمثابة الجسر الآمن للهجرات المتوالية بعد 1882م.

- لقد تبيّن من خلال الإحصائيات المتعلّقة بتعداد المهاجرين السوافة التّطور المطّرد للهجرة إلى البلاد التونسية بشكل مستمرّ طوال فترة الدراسة، رغم التّغيرات الجوهرية التي شهدتها الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية، وبذلك حافظت البلاد التونسية دائما على مكانتها الأولى كوجهة مفضّلة للمهاجرين السوافة.

- كما ساهمت أيضا دوافع الطرد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة وادي سوف التي تفاقمت نتيجة السّياسة الاستعمارية وعوامل الجذب التي ميّزت البلاد التّونسية في تعزيز وتيرة الهجرة إلى البلاد التونسية.

- وفي هذا السّياق، حاولت التقارير الرسمية والأقلام الفرنسية طمس حقيقة العامل السياسي أو الأمني (الاحتلال) كدافع رئيسي للهجرة، باستثناء الباحثة الفرنسية (**Muriel Cohen)** التي أكدّت أن مغادرة بعض المهاجرين السوافة ارتبطت بمسائل سياسية خاصة أثناء الثورة التحريرية (1954-1962م).

- أمّا فيما تعلّق بمراحل هجرة السوافة إلى البلاد التونسية فيمكن حصرها في خمسة مراحل رئيسية، كما أنّها اتسمت بالديمومة والتطور، واختلفت من حيث وجهاتها، أي بمعنى المناطق التي استقطبتها وكثافتها، وتدرّجت من الهجرة الفردية إلى الجماعية، ومن الهجرة المؤقّتة إلى الهجرة الدّائمة.

- هكذا تمركز المهاجرون السوافة بالبلاد التونسية في ثلاث مناطق رئيسية؛ وهي: تونس العاصمة ومحافظة قفصة، ومنطقة الواحات التونسية، كما استقروا في مناطق أخرى ولكن بأعداد قليلة، وقد تحكمت في هذا التوزيع عوامل عدة من بينها: عوامل الجذب الاقتصادية التي تتمتع بها كل وجهة، الخصائص الجغرافية خاصة قرب المسافة وتوفر خدمات ووسائل المواصلات، الروابط التاريخية كالقرابة الأسرية والانتماء إلى نفس القبيلة.

- لقد أثارت الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية اهتمام السّلطات الاستعمارية الفرنسية هناك، وأعني بذلك مؤسسة الحماية، لأسباب أمنية وسياسية، فعملت على وضع منظومة قانونية لمراقبتهم وإدارتهم وإخضاعهم باعتبارهم رعايا فرنسيين (des sujet français) حسب المادة الثانية من قانون سناتيس كونسيلت (sénatus consulte)([1])، إلاّ أنّ هذا الوضع القانوني للمهاجرين ظل غامضا إلى غاية بداية القرن العشرين، وذلك بسبب اختلاف

1 - Sartor(J E), **de la naturalisation en Algérie (sénatus consulte du 5 juillet 1865) ,Musulmans, Israélites, Européens,** Retaux frères, libraires, éditeurs, Paris, 1865, p.61.

وجهات نظر السلطات الفرنسية في كل من الجزائر والبلاد التونسية حول الخروج بصيغة موحدة ورؤية واضحة تخصّ وضع أولئك المهاجرين، ما جعل الوضع القانوني يشهد تغييرات من فترة لأخرى، فتحوّل المهاجر الجزائري من أحد رعايا الباي التونسي قبل 1830م إلى محمي فرنسي (1830- 1865م)، ثم رعية فرنسية (1865-1946م)، فمسلم جزائري فرنسي(1946-1956م) وأخيرا جزائري الجنسية مع بداية استقلال البلاد التونسية.

- لقد فشلت مساعي سلطات الحماية في إخضاع المهاجرين لأطرها القانونية، وذلك من خلال مقاطعة هؤلاء للتعامل مع السّلطات الفرنسية وعدم امتثالهم لأوامرها، هذا ما جعل سلطات الحماية وحتى السلطات التونسية تطالب بضرورة إعادة النظر في الوضع القانوني للجزائريين في تونس، وهو ما دلّت عليه المراسلات الأربع التي وجّهها المراقب المدني بتونس إلى المقيم العام خلال الفترة 35 – 1937م، حيث كشف فيها عيوب الوضع القانوني، كتجنب الغالبية من المهاجرين الجزائريين المقيمين بشكل دائم أو مؤقت لأجهزة الشرطة والسلطات الإدارية ووكلاء الضرائب، بدلاً من الإبلاغ عن أسمائهم إلى المسؤولين عن التعداد، كما قدّم مقترحات وحلول.

- كما يمكننا أن نشير في نفس هذا السياق أيضا؛ إلى مراسلة الأمين العام للحكومة التونسية إلى المقيم العام بتونس في جوان 1937م التي أكّد فيها أنّه سيطلب من رئيس الإدارة القانونية وضع مشروع نظام أساسي للتنظيم القانوني للمهاجرين يتمّ تقديمه إلى لجنة مختصّة لدراسته، وكذلك مراسلة الحاكم العام للجزائر إلى المقيم العام بتونس في جوان 1937م التي تدلّ على تجاوبه مع مطالب سلطات الحماية المتعلّقة بوضع حدّ لهجرة السوافة المتزايدة باتجاه البلاد التونسية ، وأكّد فيها أيضا أنّه تمّ على الفور إعطاء التعليمات للقائد العسكري لإقليم تقرت بتعليق إصدار تصاريح السفر للعمال من هذه المنطقة المسافرين إلى البلاد التونسية إلى غاية إشعار آخر.

- في هذا السيّاق قسّمت سلطات الحماية الفرنسية في تونس المهاجرين الجزائريين في الحاضرة تونس إلى 07 مجموعات، حسب المناطق التي وفدوا منها (السوافة– القسنطينية – الورقلية – الوهرانية – المزابية – التواتية – مهاجرو مدينة الجزائر (Algérois)) محاولة بذلك ضرب وحدتهم وتفريقهم، أما في المراقبات المدنية الأخرى(**Les Controles Civils**) فقد اكتفت بتعيين شيخ جزائري واحد ممثلا لكل الجزائريين.

- لقد تميّزت علاقات الشيوخ السوافة الأربعة (علي بن سلطان، محمد الفاسي، أحمد الفار، محمد بن القدري) مع الرعية بالتوتر والتصادم في أغلب الفترات، بسبب رفض المهاجرين السوافة الانصياع لسلطة شيوخهم، بل تعدى الأمر إلى حدّ اللجوء إلى المحاكم، وهو ما كشفت عنه احتجاجات وشكاوي المهاجرين التي أكّدت تورّط بعض الشّيوخ في التّلاعب بالأوضاع القانونية للمهاجرين، وذلك بإخفاء الوضع القانوني لبعض المهاجرين إما بعدم تسجيلهم والتصريح بوجودهم بتونس أو منحهم صفة الجنسية التونسية عن طريق التزوير مقابل رشاوي أو المحاباة، ومن جانب آخر أكدّت رفض المهاجرين للتّجنيد العسكري والتهرب من دفع ضرائب الاستيطان.

- أمّا في الجانب الاقتصادي؛ فقد كان للعمال السوافة وزنهم في مختلف المؤسسات الاقتصادية بالبلاد التونسية بسبب تعدادهم الكبير، كما بيّنته مختلف الإحصائيات، لأنّ البلاد التونسية كانت منطقة جذب للعمالة السّوفية التي استحسنها أرباب العمل نتيجة تفانيها في العمل، وتوافق أغلب الوظائف مع مؤهلاتها، كالسلامة الجسدية والقدرة على تحمل المهن ذات الجهد العضلي.

- تأثّر خارطة توزيع المهاجرين السوافة في البلاد التونسية، بمناطق النشاط الاقتصادي التي استقطبتهم باعتبارهم عمالة نشطة، وهذه المناطق هي: مدن الحوض المنجمي بقفصة وتونس العاصمة.

- من الناحية الاجتماعية؛ شهدت أوضاع المهاجرين تحسنا ملحوظا مقارنة بما كان عليه الحال في موطنهم وادي سوف، الذي افتقد لأهمّ مقومات الاستقرار الاجتماعي من مرافق وخدمات وإمكانيات اقتصادية.

- لم يكتف العمال السوافة في تنشيط عجلة الاقتصاد التونسي، بل كانت لهم إسهامات في النضال النقابي التونسي من خلال انخراطهم في مختلف النقابات العمالية، وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشّغل وحضورهم الدائم في الاحتجاجات والإضرابات العمالية المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للطّبقة الشّغيلة.

- لقد حافظ المهاجرون السوافة على تماسكهم الاجتماعي من خلال التماسك الأسري والتّشبث بالعادات والتقاليد السوفية، التي تجلت في مظاهر مختلفة منها: النمط السوفي للمنازل وتأسيس أحياء حملت اسم نزلة السوافة، وكذلك في اللباس والمأكل وإحياء المناسبات الدينية...إلخ.

- أمّا في المجال الثقافي؛ فقد حقّق المهاجرون السوافة بالبلاد التونسية العديد من المكاسب بعدما وجدوا أنفسهم في وسط ثقافي أفضل ممّا هو عليه الحال بمنطقة وادي سوف التي كانت مؤسساتها الثقافية تلقى تضييقا متصاعدا من طرف السلطات الاستعمارية، فتدنت نسبة الأمية في أوساط المجتمع السوفي المهاجر، حيث أصبح غالبية أفراده قادرين على القراءة والكتابة، بسبب تنوّع وتعدّد المؤسّسات التّعليمية والدّينية التّقليدية منها والعصرية(المساجد، الكتاتيب، جامع الزيتونة وفروعه، المدارس الرسمية)، وزيادة نمو الوعي الوطني والفكري والديني والإصلاحي لديهم بعد أن كانوا يعيشون في عزلة تامة بوادي سوف، وهذا ما أهّل هؤلاء إلى المساهمة في الحركة الوطنية التونسية.

- لقد شهدت منطقة وادي سوف منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين نهضة علمية وإصلاحية، يعود الفضل فيها إلى الدور الذي لعبه طلبة جامع الزيتونة العائدين إلى مناطقهم، حيث ساهم هؤلاء في نشر بذور الفكر الإصلاحي ممّا سهّل اعتناق مجتمع وادي

سوف لمبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد تدعّمت الحركة الإصلاحية بانضمام شيخ الطريقة القادرية عبد العزيز الشريف لها، والذي أعلن صراحة عن إيمانه بمبادئ وأهداف جمعية العلماء وفتح الطريق أمام وفودها لزيارة وادي سوف وتأسيس شعبها التي بلغت 11 شعبة في غضون بضعة أشهر من الزيارة.

- أمّا في الميدان السياسي؛ فقد تبنّى المهاجرون السوافة النّضال الوطني، فأسّسوا خلايا تابعة لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، ثمّ خلايا التّنظيم المدني لجبهة التّحرير الوطني بعد اندلاع الثورة في الجزائر، وساهموا أيضا في بعث خلايا ثورية جديدة في منطقة وادي سوف والجنوب الشرقي، كما انتدب البعض منهم لتمثيل الثورة بتونس والإشراف على تأمين مرور قوافل السلاح كالسعيد عبد الحي وعبد الكريم هالي.

- في الجانب الثوري؛ قدّم المهاجرون السوافة مساعدات هامّة لوحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود التونسية الجزائرية، حيث قاد هذه الوحدات خلال الفترة 1954 – 1957م كل من الجيلاني بن عمر ثم الطالب العربي المنحدرين من منطقة وادي سوف.

- وقد ساعدت هذه الحاضنة الشّعبية وحدات جيش التحرير الوطني على القيّام بكثير من العمليات العسكرية ضد المصالح الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، وخاضت كثيرا من المعارك التي بلغ عددها في عهد الجيلاني بن عمر 17 معركة، وفي عهد الطالب العربي 13 معركة، وفي الشمال الشرقي من وادي سوف بقيادة عبد المجيد بوصبيع 05 بين اشتباكات ومعارك، وفي الجنوب الشرقي 19 معركة أغلبها بقيادة الحبيب جراية.

- لقد أدّت قرارات مؤتمر الصومام، خاصة فيما تعلّق بأولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري والعديد من القرارات التنظيمية إلى انقسامات وصراعات خطيرة بين المؤيدين والمعارضين لها، كادت أن تعصف بوحدة الثورة ومستقبلها، فقدت الثورة على إثرها البعض من خيرة قادتها بالمنطقة الأولى الأوراس، حيث أعدم كلّ من عباس لغرور، ولزهر شريط، والطالب العربي والسعيد عبد الحي وعبد الكريم هالي وآخرون سنة

1957م من طرف ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان أكبر المستفيدين من هذه الأحداث الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي ضرب عصفورين بحجرة واحدة، حيث تخلص من أعدائه اليوسفيين؛ ومن قادة الثورة المؤيدين للمقاومة اليوسفية والحاملين لفكرة وحدة الكفاح المغاربي، أما المستفيد الثاني فهم الفرنسيون الذين عملوا على زرع الشقاق بين عناصر جيش وجبهة التحرير الوطني لإضعاف قوة الثورة والقضاء عليها.

- **أفق البحث:**

تزداد نتائج البحث أهمية إذا كشفت أفقا جديدة تمكّن الباحثين الآخرين من إنجاز دراسات في جوانب متشعبة من حقل هذا البحث، وفي هذا السياق مكّنت هذه الدراسة من الكشف على إمكانية إنجاز بحوث أخرى لها ارتباط وثيق بهذه الدراسة يمكن أن تكون ضمن المحاور الآتية:

1) نال المهاجرون السوافة نصيبهم من الدراسة والبحث، على عكس المجموعات الجزائرية مثل: القسنطينية – الورقلية – الوهرانية – التواتية – المزابية – مهاجرو مدينة الجزائر – القبائلية، حيث توجد العديد من الوثائق الأرشيفية التي تساعد الباحثين على دراستها..

2) البحث في سياسة السّلطات الاستعمارية الفرنسية في مراقبة وإدارة المهاجرين الجزائريين بتونس ودور الشيوخ الجزائريين في تونس العاصمة وعلاقتهم بسلطات الحماية والمهاجرين الجزائريين.

3) دراسة نشاط جيش التحرير الوطني بتونس أو نشاط جيش تحرير المغرب العربي بتونس، من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي المحفوظة بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر بمنّوبة.

هذه بعض أفق البحث التي أرى بأنّها جديرة بالبحث وفق دراسة أكاديمية شاملة تسهم في إثراء المكتبات الجامعية ببحوث تاريخية مهمّة.

الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة موقع وحدود إقليم وادي سوف خلال الفترة الاستعمارية.

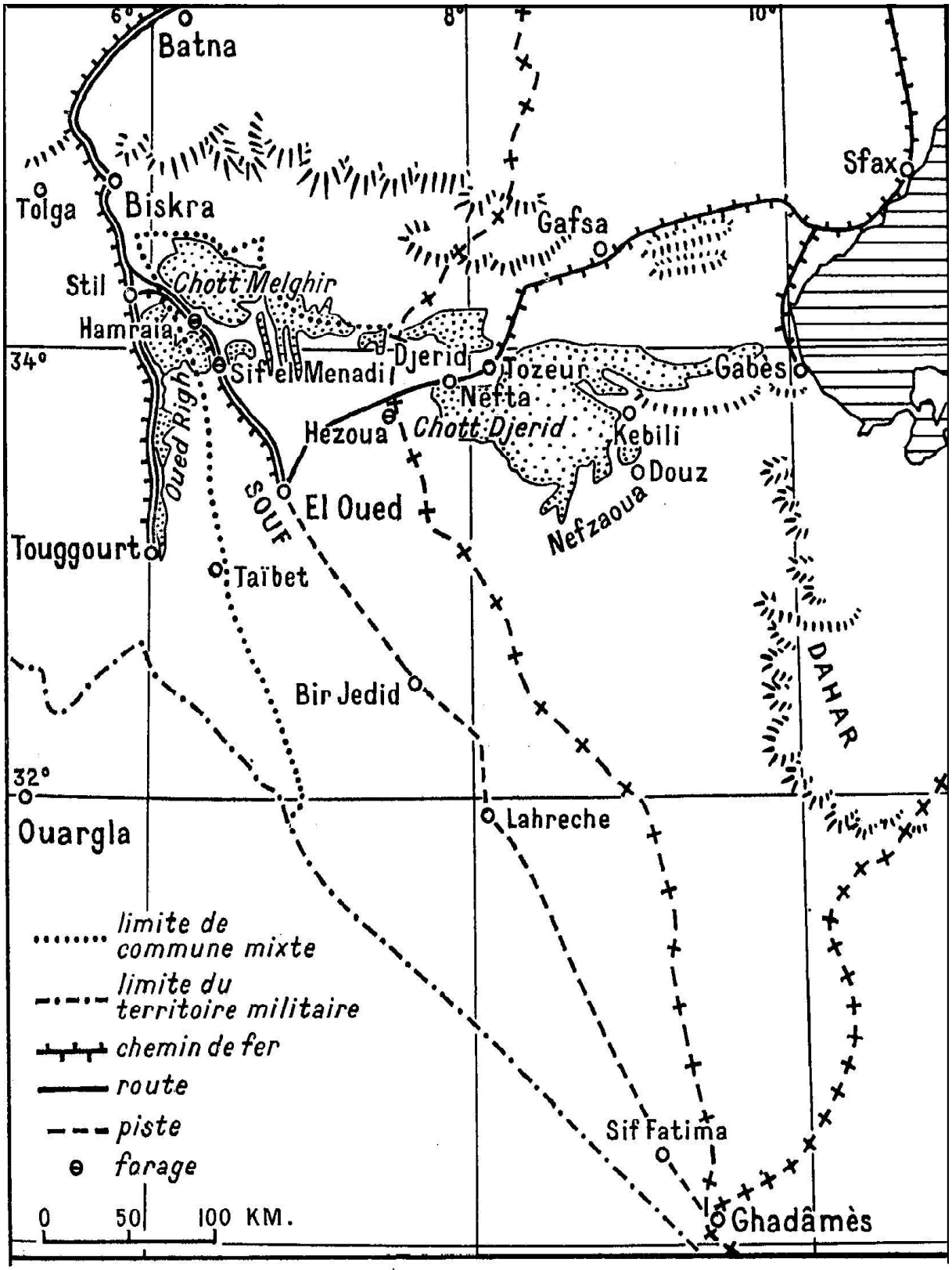

Source : Cl. Bataillon, Le Souf… op.cit. p 08.

الملحق رقم 02: نموذج للبيانات التي يحملها سجل المهاجرين الجزائريين بحي قريش بالحاضرة.

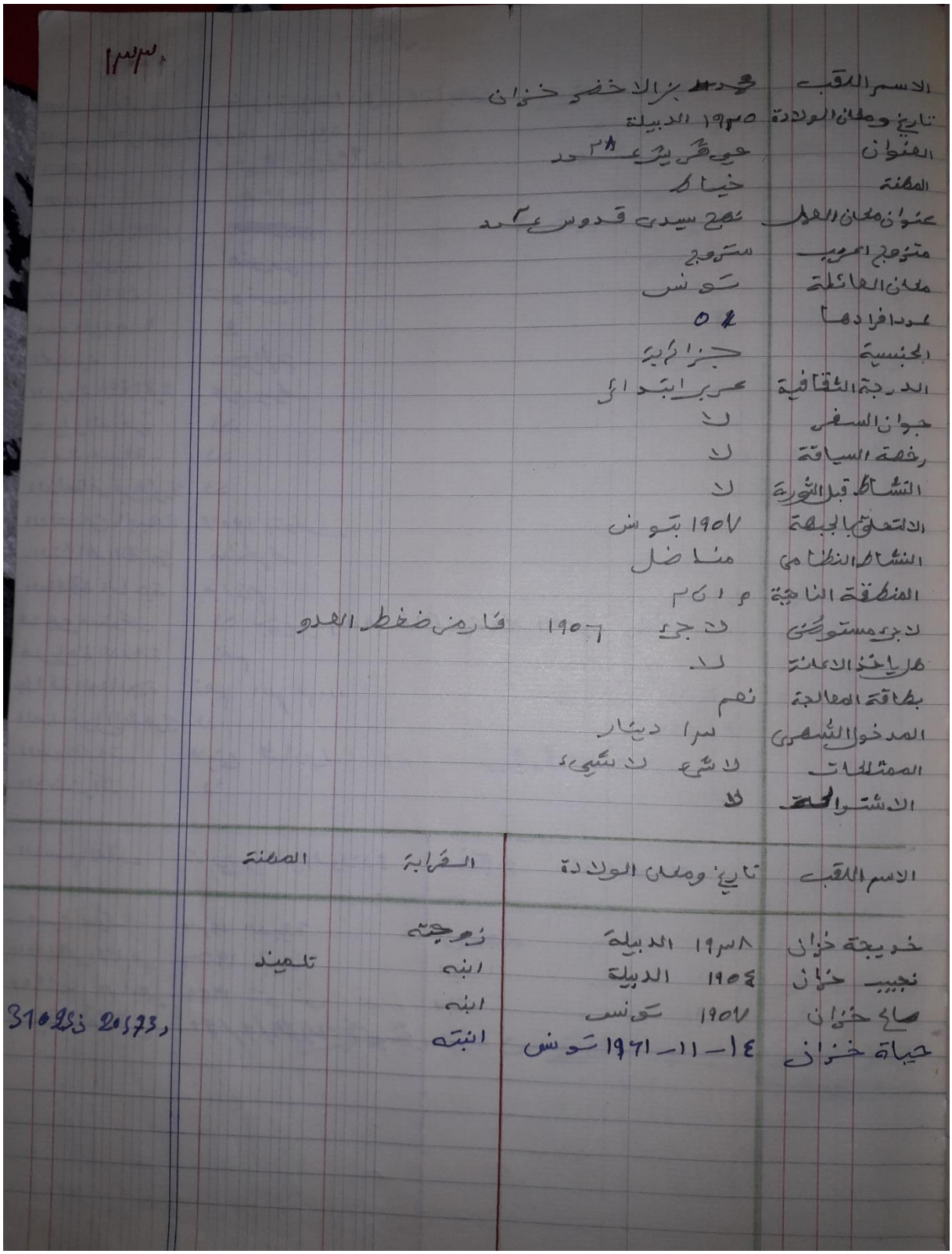

١٣٣	
الاسم اللقب	محمد بن الأخضر خزان
تاريخ ومكان الولادة	١٩٣٥ الدبيلة
العنوان	حي هوشي منه ٢٨ عمارة
المهنة	خياط
عنوان مكان العمل	نهج سيدي قدوس ٣ عمارة
متزوج/ أعزب	متزوج
مكان العائلة	تونس
عدد أفرادها	٥
الجنسية	جزائرية
الدرجة الثقافية	محرر ابتدائي
جواز السفر	لا
رخصة السياقة	لا
النشاط قبل الثورة	لا
الالتحاق بالجبهة	١٩٥٧ بتونس
النشاط النظامي	مناضل
المنطقة الناحية	ولاية ٢
لديه مستودع	لا جيش ١٩٥٦ قارص ضغط العدو
هل يأخذ الإعانة	لا
بطاقة المعالجة	نعم
المدخول الشهري	سرا دينار
الممتلكات	لا شيء لا شيء
الاشتراكية	لا

الاسم اللقب	تاريخ ومكان الولادة	القرابة	المهنة
خويجة خزان	١٩٣٨ الدبيلة	زوجته	
نجيب خزان	١٩٥٤ الدبيلة	ابنه	تلميذ
صالح خزان	١٩٥٧ تونس	ابنه	
حياة خزان	١٤-١١-١٩٦١ تونس	ابنته	

المصدر: سجل المهاجرين؛ الصفحة 133؛ صفحة المناضل محمد بن الأخضر خزان.

الملحق رقم 03: رسالة من كافة أعراش المصاعبة والأعشاش – أكبر قبائل وادي سوف – إلى حاكم ملحقة الوادي تلخص حجم المعاناة التي يعيشها الأهالي، والتي تبرر ضرورة الهجرة إلى خارج المنطقة

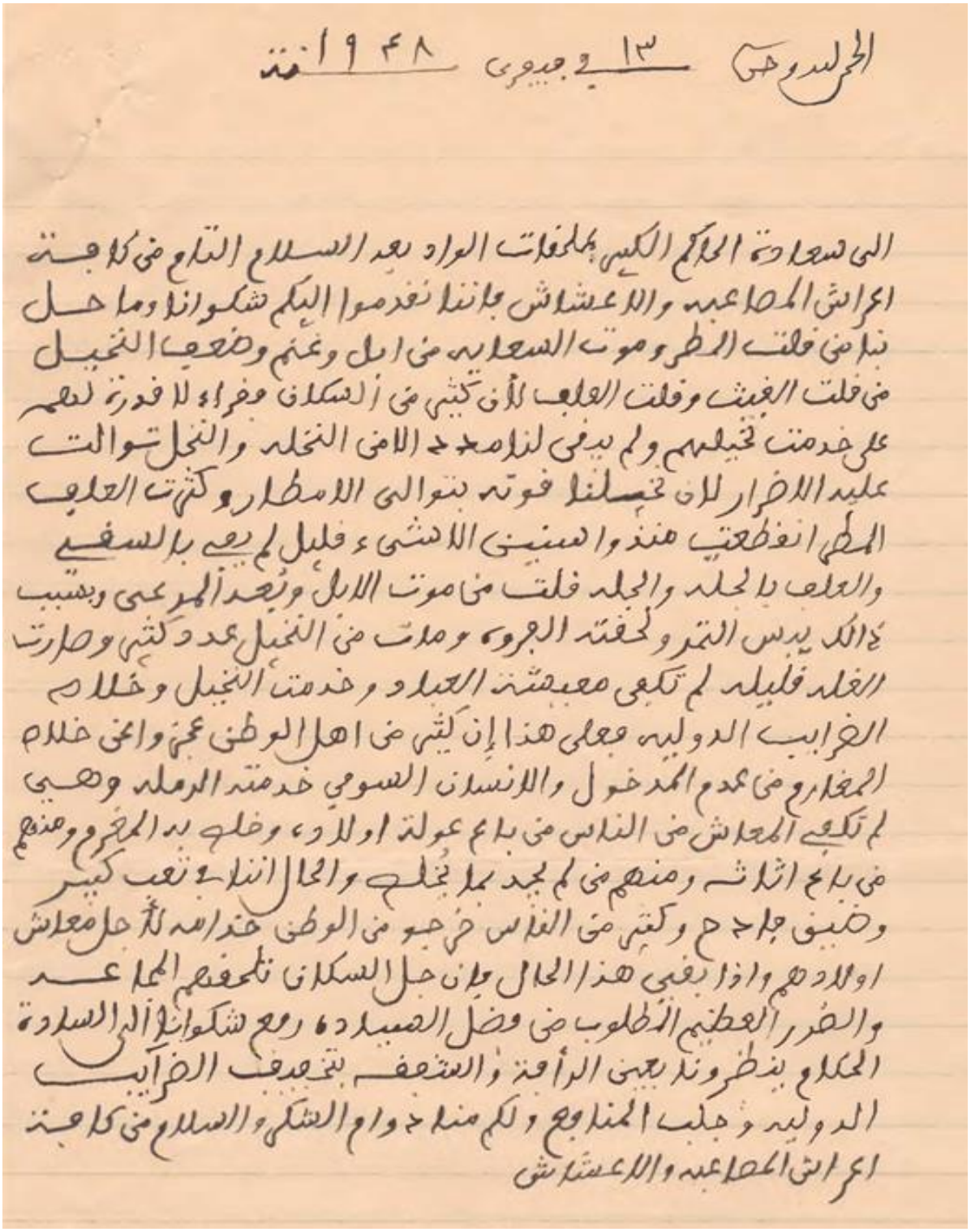

الحمد لله في ١٣ فيفري سنة ١٩٤٨

الى سعادة الحاكم الكبير بالمحلات الوادي بعد السلام التام من كافة اعراش المصاعبة والاعشاش جانا نقدموا اليكم شكوانا وما حل بنا من قلت المطر وموت السعابة من ابل وغنم وضعف النخيل من قلت الغيث وقلت العلف لأن كثير من السكان فقراء لا قدرة لهم على خدمة نخيلهم ولم يبقى لنا مدد الا من النخلة والنخل توالت عليه الاضرار لان تحملنا فوته بتوالي الامطار وكثرت العلف المطر انقطعت منذ واحدى عشر سنين الاشيء قليل لم يعيد بالسقي والعلف بالجلة والجلة قلت من موت الابل وبعد المرعى وبسبب ذالك يبس التمر ولحقته الجروة وملات من النخيل عدد كثير وصارت الغلة قليلة لم تكفي معيشة العباد وخدمة النخيل وخلاص الخرايب الدولية فعلى هذا إن كثير من اهل الوطن عجز وانى خلاص المخازن من عدم المدخول والانسان الصومي خدمته الرملة وهي لم تكفي المعاش من الناس من باع عولة اولاد، وخلص بد المخزن ومنهم من باع اثاثه ومنهم من لم يجد بما يخلص والحال انتا تعب كثير وضيق جاء ح وكثير من الناس خرجو من الوطن خذانه لأجل معاش اولادهم واذا بقي هذا الحال جان جل السكان تلحقهم المجاعة والضرر العظيم المطلوب من فضل السيادة، ومع شكوانا الى السيادة المكلاو ينظرونا بعين الرأفة والعطف بتخفيف الخرايب الدولية وجلب المنافع ولكم منا دوام الشكر والسلام من كافة اعراش المصاعبة والاعشاش

المصدر: أرشيف متحف المجاهد لولاية الوادي، رسالة بتاريخ 13 فيفري 1948م.

الملحق رقم 04: جدول لنماذج من الطلبة السوافة الذين واصلوا تحصيلهم العلمي بالبلاد التونسية.

من استكمل تعليمه في الجريد التونسي فقط				
الاسم الكامل	**ملاحظات**		**الاسم الكامل**	**ملاحظات**
علي بن القيم القماري المتوفي سنة 1842م	نفطة وتوزر، مدرس في قمار وتبسة وسوق أهراس والعاصمة.		أحمد بن القا (1884-1939م)	انخرط في سلك التعليم بقمار
محمد جدير غمام عمارة	زاوية سيدي إبراهيم بنفطة، أسس الجامع الكبير بحاسي خليفة سنة 1876م.		العربي عوينات (1903 – 1974م)	نال شهادة الأهلية في الفقه في زاوية سيدي المولدي بتوزر بعد رحلة علمية دامت 15 سنة.
الشيخ الهاشمي الشريف (1853-1923)	شيخ الطريقة القادرية وقائد انتفاضة 1918م بالوادي		عبد الكريم حويذق (1909-1956م)	درس الفقه بمدينة الرديف التي هاجر إليها سنة 1944م أين تولى الإمامة والتدريس هناك.
الساسي سلمان (1882 – 1970م)	زاوية نفطة. أسس مدرسة قرآنية. استقبل وفد الجمعية خلال زيارته.			
من استكمل تعليمه في الجريد التونسي ثم في جامع الزيتونة				
الاسم الكامل	**ملاحظات**		**الاسم الكامل**	**ملاحظات**
إبراهيم العوامر (1881 – 1934)	بعد عودته تطوع للتعليم القرآني، واشتغل بالمحكمة الشرعية برتبة باش عدل		الصادق زبيدي (1900-1963م)	زاوية سيدي المولدي بتوزر. ارتحل سنة 1924 إلى الزيتونة ونال شهادة التطويع وعاد سنة 1930م.
مسعود عباسي (1893-1954م)	زاوية سيدي المولدي بتوزر ثم جامع الزيتونة		عبد القادر الياجوري (1912-1991)	توزر سنة 1925م. ثم الزيتونة سنة 1926م شهادة الأهلية 1929م، شهادة التحصيل سنة 1934م.
عمار بن الأزعر (1898-1962م)	زاوية سيدي المولدي بتوزر. شهادة التطويع من جامع الزيتونة سنة 1924م. نفي إلى المدينة المنورة سنة 1937م.		الصادق بالي (1920-2002)	نفطة، ثم جامع الزيتونة أين شهادة الأهلية 1945م وشهادة التحصيل 1949م.
العروسي حويتي (1912-1978)	زاوية نفطة. ارتحل الى الزيتونة سنة 1934 وتحصل على شهادة الأهلية سنة 1938م، شهادة التحصيل 1941م، شهادة التحصيل في القراءات سنة 1942م		الطيب الشريف (1925-1967)	زاوية سيدي إبراهيم بنفطة . انتقل سنة 1942م إلى الزيتونة. نال شهادة الأهلية سنة 1946م. حصل على شهادة التحصيل وشهادة العالمية
العربي بن عمار (1924م-	زاوية سيدي إبراهيم بنفطة. كتاب سيدي أبي العظام بالحاضرة. جامع الزيتونة			

من استكمل تعليمه في جامع الزيتونة				
الاسم الكامل	سنة الهجرة	سنة العودة	الشهادة	ملاحظات
محمد الساسي معامير (1880- 1968م)	/	/	/	لم يكمل دراسته نظرا لظروف عائلية قاسية، واصل طلب العلم بطريقة عصامية.
الطاهر العبيدي (1886- 1968)	1904م	/	/	درس 03 سنوات. تزامن دراسته مع الشيخ عبد الحميد بن باديس وارتبط معه بصداقة حميمية
أحمد العبيدي (1888-1988م)	1908م	1918م	شهادة العالمية	تطوع لخدمة الدين والعلم بين منطقتي الوادي وجامعة.
عبد العزيز الشريف (1889-1965م)	1913م	1923م	شهادة التطويع	أعلن انضمامه إلى جمعية العلماء سنة 1937م، سجن 21 شهرا، تم نفيه إلى تونس سنة 1947م
الحسين حمادي (1900-1982)	1918م	1940م	شهادة العالمية	تنقل مدرسا في مناطق الجريد التونسي وعاد سنة 1940م. لكنه نفي سنة 1957م إلى تونس.
محمد العيد آل خليفة (1904-1979م)	1921م	1923م	/	رجع لأسباب عائلية قاهرة سنة 1923م، من الأعضاء البارزين في جمعية العلماء.
حمزة شنوف- بوكوشة (1909-1994م)	1923م	1930م	شهادة التطويع	تنقل بين مدارس ومعاهد جمعية العلماء.
أحمد غولي الزقيمي (1888- 1960م)	1924م	1928م	شهادة التطويع	هاجر إلى قلعة سنان بتونس، أين انضم إلى السلك الديني فكان إماما وخطيبا ومدرسا بمسجد القلعة.
السعيد بالعبيدي (1896-1955م)	/	1935م	شهادة التحصيل	بعد شهادة التحصيل؛ واصل تعليمه العالي ليحصل على إجازة القراءات السبع.
المداني موساوي (1896-1956م)	1931م	/	/	إذن له الشيخان الطاهر العبيدي وإبراهيم بن عامر بالالتحاق بالزيتونة. افتتح مدرسة الأهالي 1946م.
أحمد التجاني (1901 - 1957م)	/	/	شهادة التطويع	اشتغل بالإمامة والتدريس بمسجد الزاوية التجانية بالبياضة. استشهد سنة 1957م.
عبد الرحمان معمري (1904-1957)	1924م	1931م	شهادة التحصيل	انضم للجمعية سنة 1934م. سجن وعذب رفقة مسعود عباسي سنة 1938م بتقرت.
محمد الصالح الشريف (1904-1994م)	/	/	شهادة التطويع	خلف أخاه الشيخ عبد العزيز في مشيخة الطريقة القادرية بعد سجن الأخير سنة 1938م.
محمد الطاهر التليلي (1910-2003م)	1927م	1934م	شهادة التطويع	تنقل بين مدارس الجمعية في القبائل الصغرى، ثم مدرسة النجاح الإصلاحية بقمار.
علي بن سعد (1908- 1974)	1927م	1932م	شهادة التطويع	تنقل بين مدارس الجمعية، أصدر جريدة الليالي الإصلاحية بالعاصمة سنة 1936م.

مصباح حويذق (1902–1973م)	1931م	1938م	/	انتدبته جمعية العلماء مدرسا وإماما بالحراش. سجن من 1955م إلى 1962م.
أبو بكر الحاج عيسى (1912–1987)	1932م	1937م	/	تنقل بين مدارس ومساجد الجمعية. برع في العلوم الدينية واللغوية والإنسانية والفلك...
لزهاري الحرزولي (1902– 1986م)	1933م	1934م	/	أجبر على العودة لمساعدة أبيه في الخياطة صباحا والتدريس مساء في المساجد.
الحفناوي هالي (1911–1965م)	/	/	شهادة التطويع	تنقل بين مدارس الجمعية، وكان له نشاطا صحفيا مميزا لاسيما في جريدة البصائر.
بالقاسم حماني (1917– 1996م)	1935م	/	شهادة التطويع	أرغم على مغادرة الوادي إلى عنابة سنة 1957م بالتهديد والوعيد بإيعاز من الحاكم العسكري.
عمر أبو بكر شكيري (1920 –	1936م	1944م	شهادة التحصيل	التحق بسلك التعليم الحر لجمعية العلماء، وأدار عدة مدارس ابتداء من عام 47 – 1948
محمد العيد الخطراوي (1918– 1957م)	1939م	/	شهادة التحصيل	التحق بمدرسة منعة بأريس (باتنة) التابعة لجمعية العلماء سنة 1947م، ثم سجن سنة 1957م.
العروسي ميلودي (1909–1959)	1939م	1943م	/	عين إماما بمسجد سيدي مسعود خلفا لوالده، سجن بسبب مواقفه الإصلاحية والسياسية.
أحمد بن عبد الله دغمان (1911–1981)	/	/	شهادة التطويع	عمل قاضيا بين مدينتي قمار والوادي.
إبراهيم كلكامي (1913–1957)	/	1943	شهادة التطويع	أنشأ مدرسة حرة بالزقم لها نظام مطابق لبرامج جامع الزيتونة. استشهد سنة 1957م.
محمود قروي (1915–2005)	أواخر الثلاثينات	1946م	شهادة الأهلية	نال شهادة الأهلية سنة 1942م، لم يكمل دراسته بسبب وفاة والده. اشتغل بالتدريس.
محمد بدير (1917–1947)	/	/	شهادة الأهلية	التحق بالمدرسة الصادقية لدراسة العلوم الاجتماعية والعلمية، تنقل بين مدارس جمعية العلماء.
أحمد مفتاح لقماري (1902 – 1986م)	1940م	1942م	/	تولى منصب عدل في المحكمة الشرعية بالوادي أواخر الأربعينيات ومحكمة قمار في الخمسينيات.
عبد العزيز عصامي (1923–2005)	/	/	شهادة التطويع	استدعته جمعية العلماء للتدريس في إحدى مدارسها بالعاصمة. سجن من 1956 إلى غاية 1961م.
معمر حني (1921 – 2014م)	1940م	1949م	شهادة العالِمِيَّة	شهادة العالِمِيَّة في القراءات. رافقه الشيخ العربي التبسي شخصيا لينضم إلى معهد ابن باديس.
محمد التونسي بالعبيدي (1916–2001)	1942م	/	شهادة التحصيل	تحصل على شهادة التحصيل في العلوم وشهادة التحصيل في القراءات السبع.
الطاهر بن عيشة (1925 – 2016م)	1942م	1947م	/	بدأ عمله الصحفي منذ منتصف أربعينات القرن العشرين. كان من نشطاء حزب الشعب الجزائري.
التجاني زغودة	1945م	1950م	شهادة	التحق بجريدة الزهرة التونسية كمحرر ومصحح لغوي.

(1913 – 2006م)			الأهلية	وفي سنة 1955م التحق بصفوف الجبهة.
صالح بن بوكوشة (1921 – 2016م)	1945م	1950م	/	بالفرع الزيتوني بتوزر. رسب في الامتحان الكتابي لشهادة الأهلية سنة 1949م.
الساسي مناني (1929– 1995م)	1945م	1962م	شهادة التحصيل	شهادة الأهلية سنة 1950م، وشهادة التحصيل في العلوم سنة 1955م. مدرس لأبناء المهاجرين.
محمد الإمام الشريف (1929 – 2008م)	1946م	/	شهادة الأهلية	ابن شيخ الزاوية القادرية بالرباح. نفي إلى تونس بعد اكتشاف نضاله السياسي سنة 1957م.
عبد القادر دربال (1932–2005)	1946م	1954م	شهادة التحصيل	تنقل بين مدارس جمعية العلماء عنابة، سطيف ومعسكر.
جاب الله منصوري (1930– 2019م)	1946م	/	شهادة التحصيل	تحصل على شهادة الأهلية سنة 1948م، وعلى شهادة التحصيل في العلوم في ماي1955م.
أبو القاسم سعد الله (1930 – 2013م)	1947م	1954م	شهادة التحصيل	درّس في إحدى مدارس الجمعية خلال (1954–1955م)، واصل الدراسة في القاهرة ثم أمريكا.
عبد الحي سعيد (1927–1957)	1949م	1954م	/	كان عضوا نشطا في اتحاد الطلبة الجزائريين، عين أوائل 1955م ممثلا للجبهة في تونس.
عبد الكريم هالي (1930–1957)	/	/	شهادة العالمية	تخرج سنة 1954م، أنشأ جسرا بريا لقوافل السلاح من طرابلس الى داخل التراب الوطني.
عمار مختار الأخضري (1929– 2000م)	/	/	شهادة التحصيل	بعد العودة إلى الزقم غادر إلى بنغازي ثم الأزهر الشريف، ثم مدرس بدار الحديث بالمدينة المنورة.
الجيلاني كينة (1926–1990)	1955م	1957م	شهادة التحصيل	مارس مهنة التدريس والتحق بجبهة التحرير، فالقي عليه القبض وسجن عدة مرات في جامعة وباتنة.
الصادق دقاشي (1932 – 2021م)	1955م	1956م	/	طالب في الفرع الزيتوني بتوزر. قطع دراسته للالتحاق بالثورة بالرديف.
عبد الله باهي (1935–1992)	/	/	شهادة التحصيل	التحق بالجامعة الخلدونية لإتمام تعليمه العالي أين تحصل على شهادة العالمية. سجن بتونس.

المراجع المعتمدة:

- سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، المرجع السابق.
- علماء وأعلام مدينة قمار؛ على الرابط الالكتروني: https://guemar.org/category
- https://www.facebook.com/achouri.guemaoun

الملحق رقم 05: نموذج لتصريح سفر صادر بوادي سوف بتاريخ 15 جوان 1906م.

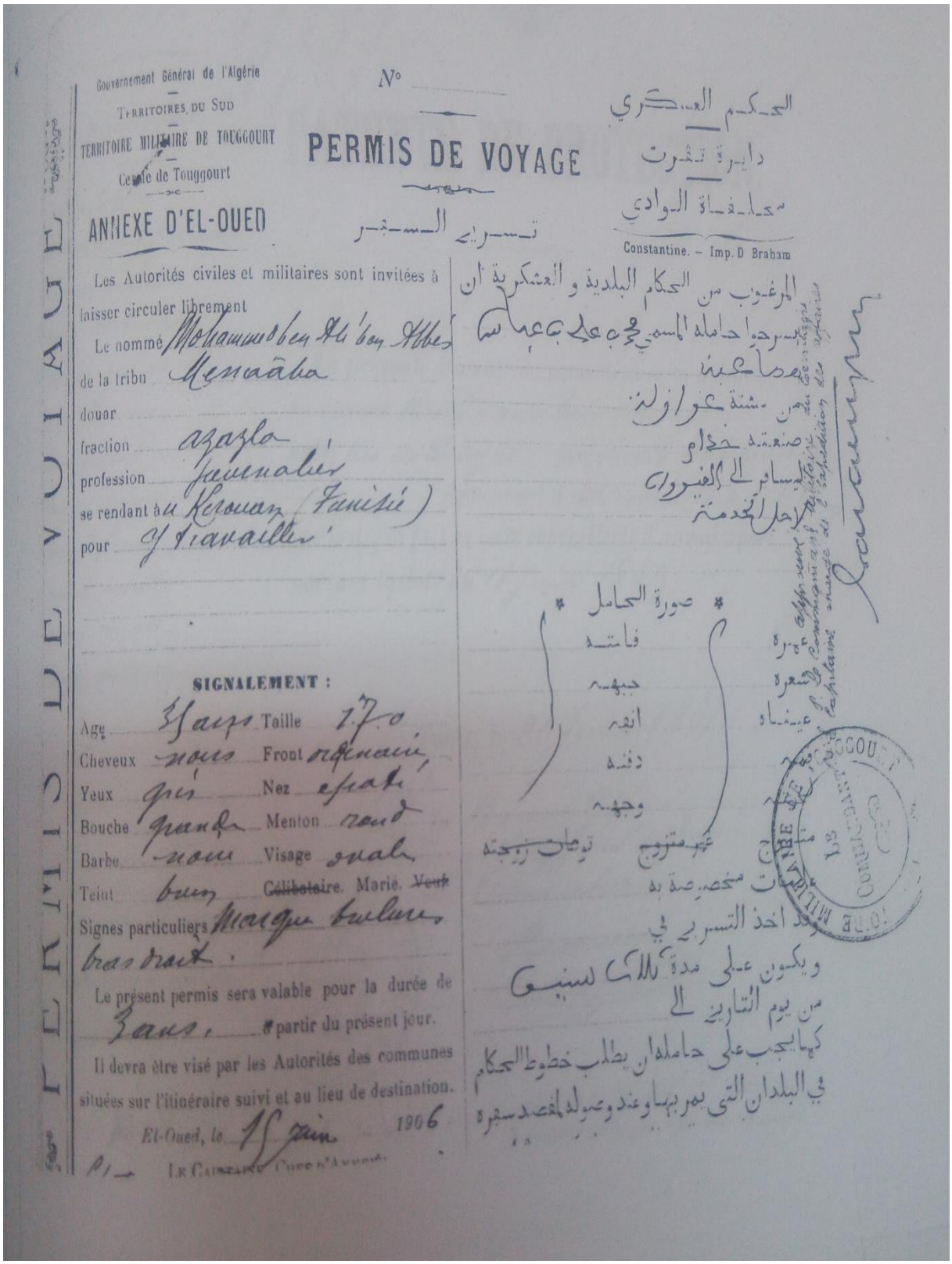

Gouvernement Général de l'Algérie
TERRITOIRES DU SUD
TERRITOIRE MILITAIRE DE TOUGGOURT
Cercle de Touggourt
ANNEXE D'EL-OUED

N°

PERMIS DE VOYAGE

الحكم العسكري
دايرة تقرت
محلة الوادي
تسريح السفر

Constantine. – Imp. D Braham

Les Autorités civiles et militaires sont invitées à laisser circuler librement
Le nommé Mohammed ben Ali ben Abbes
de la tribu Menaâba
douar
fraction azazla
profession Journalier
se rendant à Kerouan (Tunisie)
pour y travailler

المرغوب من الحكام البلدية و العسكرية ان يسرحوا حامله المسمى محمد بن علي بن عباس
من شنة عزازلة
صنعته حداد
المسافر الى القيروان
لاجل الخدمة

SIGNALEMENT :

Age 35 ans Taille 1.70
Cheveux noirs Front ordinaire
Yeux gris Nez epaté
Bouche grande Menton rond
Barbe noire Visage ovale
Teint brun Célibataire. Marié. ~~Veuf~~
Signes particuliers Marque bleue bras droit.

صورة الحامل
قامته
جبهته
انفه
ذقنه
وجهه
غير متزوج تومان زيجته
علامات مخصوصة به

Le présent permis sera valable pour la durée de 3 ans, à partir du présent jour.

وقد اخذ التسريح في
ويكون على مدة ثلاث سنين
من يوم التاريخ الى
كما يجب على حامله ان يطلب خطوط الحكام
في البلدان التي يمر بها وعند وصوله لمقصد سفره

Il devra être visé par les Autorités des communes situées sur l'itinéraire suivi et au lieu de destination.

El-Oued, le 15 Juin 1906

P/ Le Capitaine Chef d'Annexe.

المرجع: عبد الكريم الماجري، الجاليات المغاربية، المرجع السابق، ص 635.

الملحق رقم 06: نموذج لتصريح مرور مؤقت صادر بوادي سوف بتاريخ 21 دسمبر 1955م لصالح عوينات الضيف بن البدي للتنقل من حاسي خليفة إلى أم العراس من أجل نقل التمور عبر قافلة جمال.

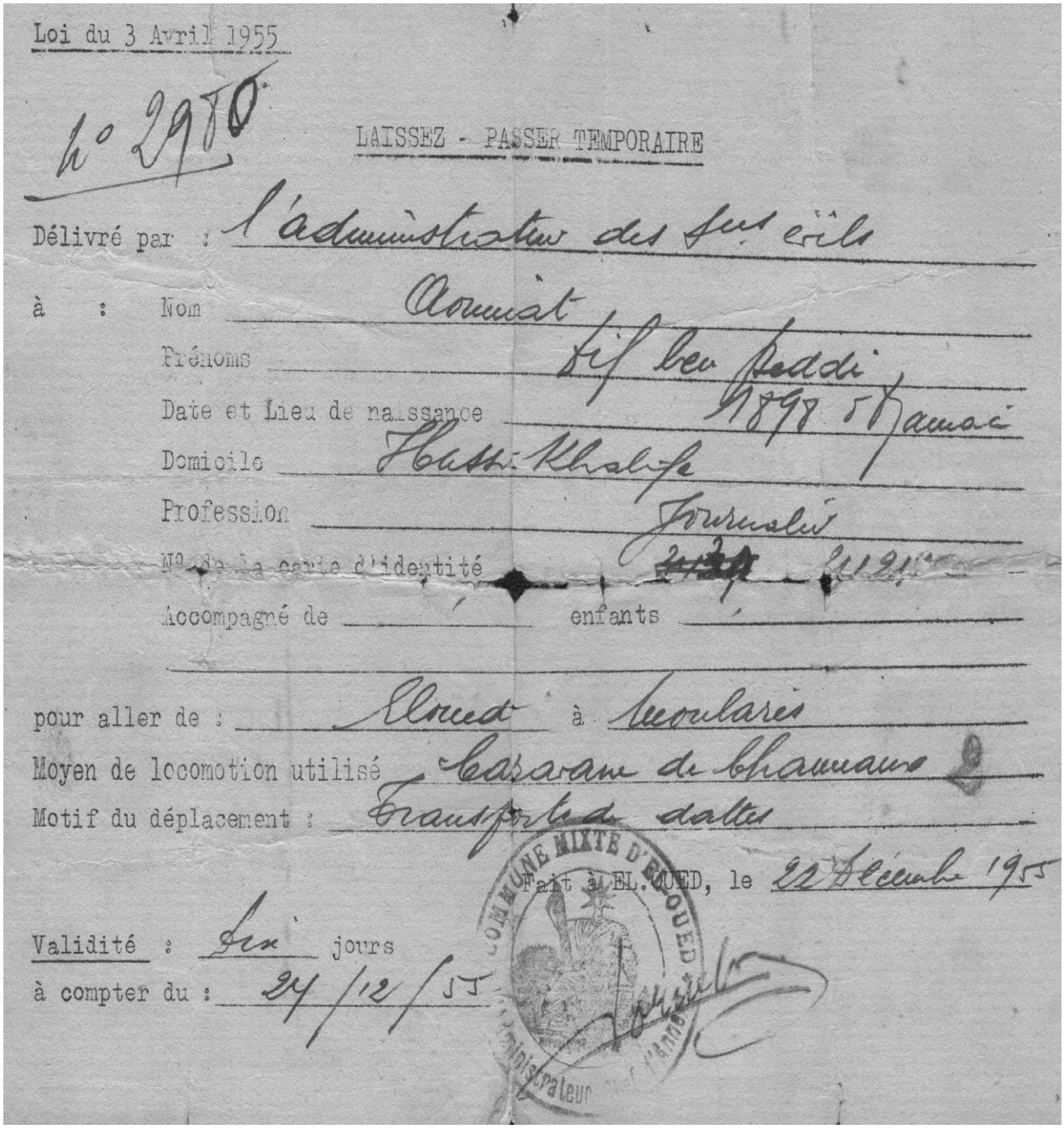

Loi du 3 Avril 1955

N° 2980

LAISSEZ - PASSER TEMPORAIRE

Délivré par : l'administrateur des Sut ciils

à : Nom Aouiat

Prénoms fils ben Beddi

Date et Lieu de naissance 1898 à Djamai

Domicile Hassi Khalifa

Profession Journalier

N° de la carte d'identité [illegible]

Accompagné de _____ enfants _____

pour aller de : Oued à Touggourt

Moyen de locomotion utilisé Caravane de chameaux

Motif du déplacement : Transport de dattes

Fait à EL OUED, le 22 Décembre 195[illegible]

COMMUNE MIXTE D'EL OUED

Validité : Dix jours

à compter du : 24/12/55

Administrateur

المصدر: المكتبة المنزلية للمجاهد عوينات الأزهاري بحاسي خليفة

الملحق رقم 07: خريطة الهجرة العمالية خارج حدود وادي سوف سنة 1953م.

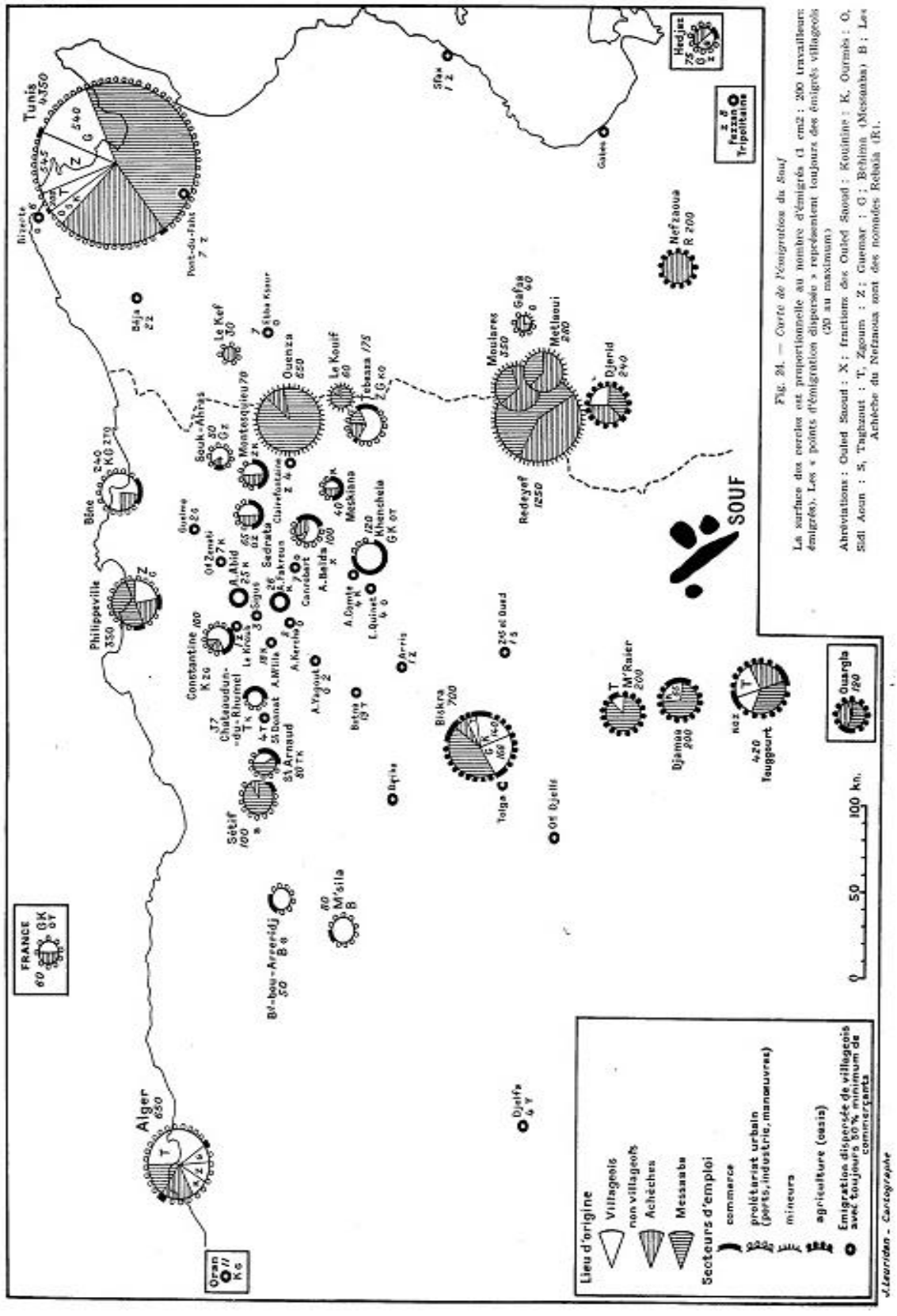

Source : Cl. Bataillon, Le Souf… op.cit. pp 103 – 104.

الملحق رقم 08: خريطة مناطق وادي سوف الطاردة للهجرة.

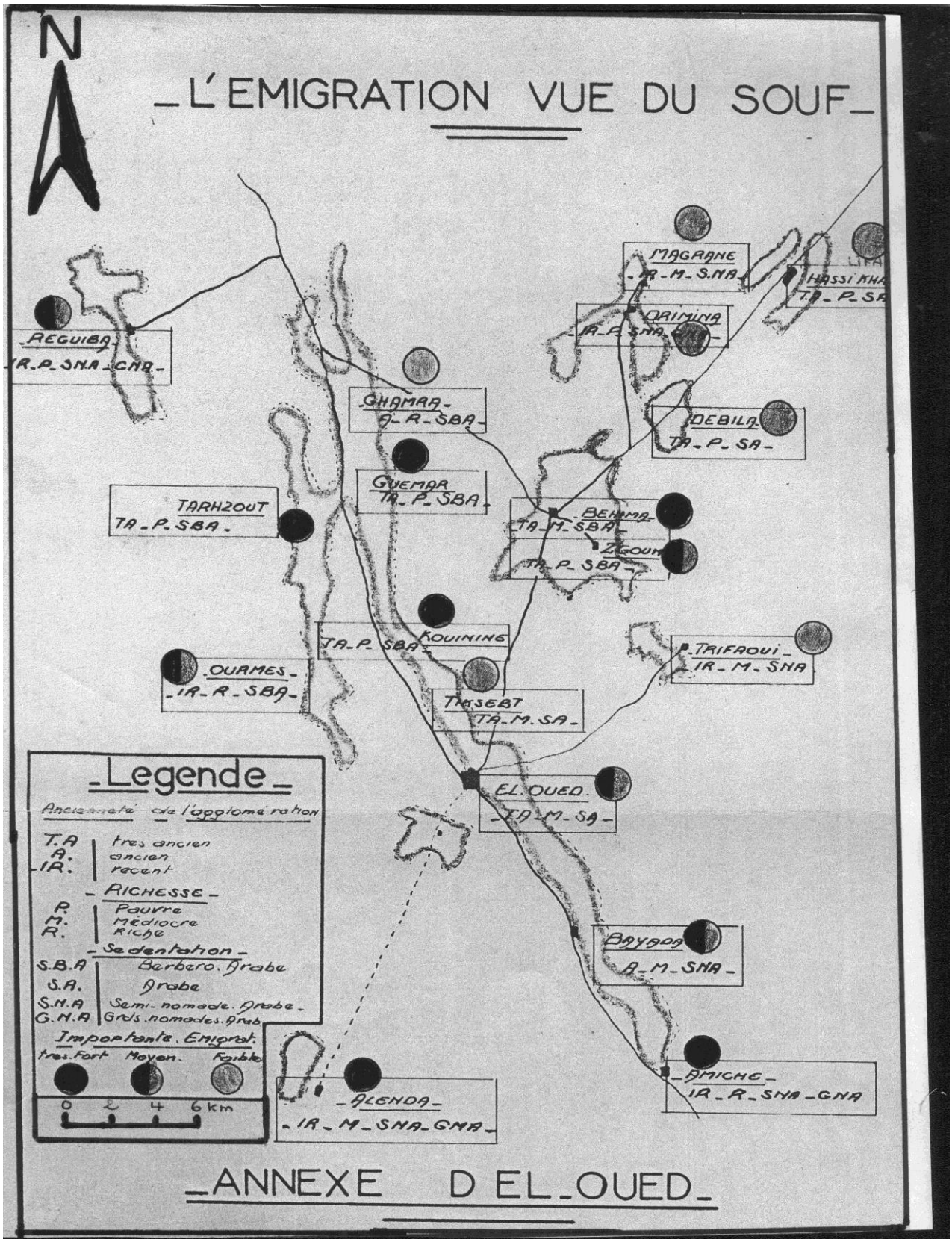

Source : - Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans** …, op cit**.**

الملحق رقم 09: نموذج لتذكرة حماية (certificat de nationalité) صادرة بالقيروان يوم 31 أوت 1906م.

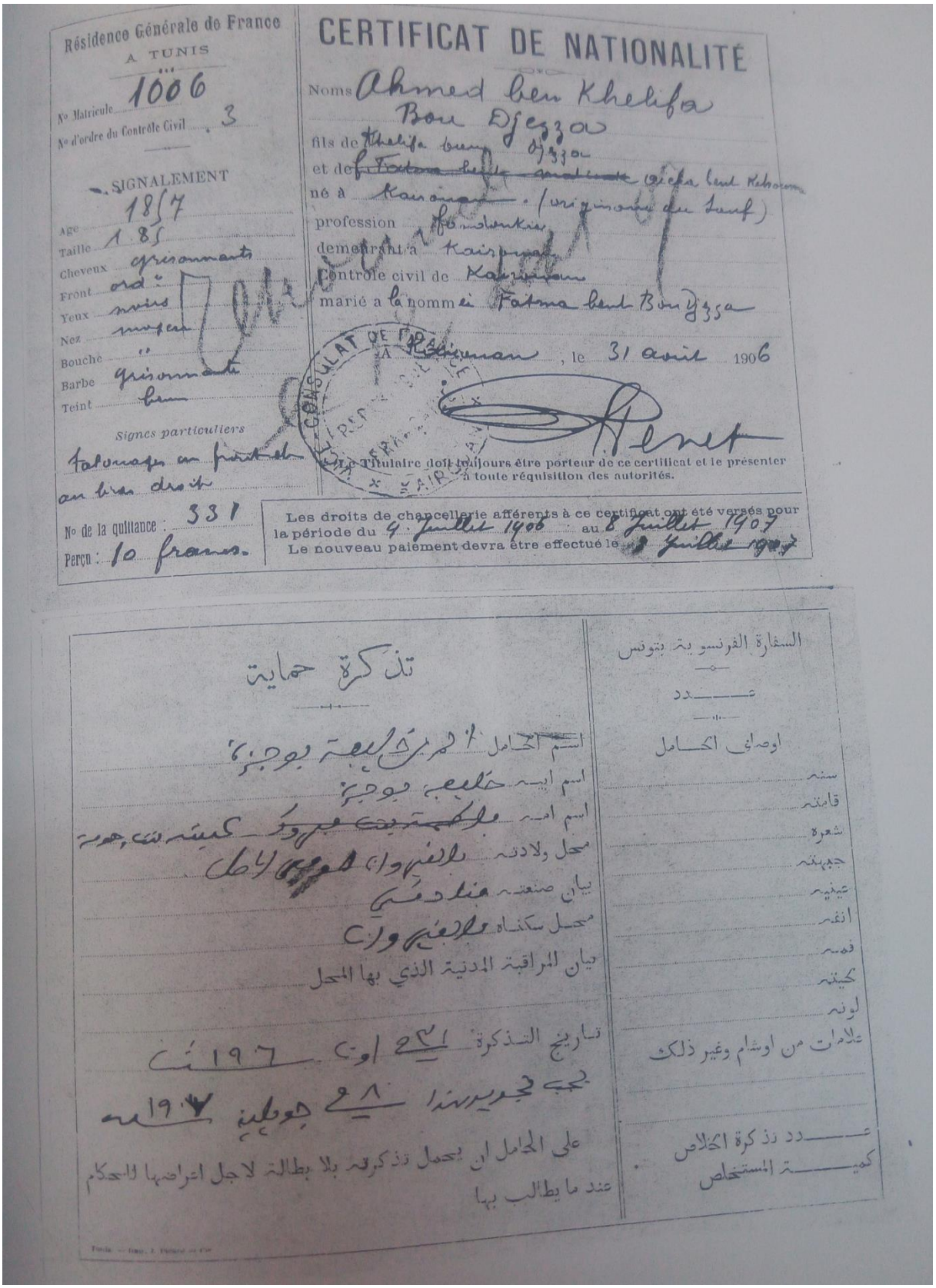

Résidence Générale de France
A TUNIS
N° Matricule 1006
N° d'ordre du Contrôle Civil 3

SIGNALEMENT
Age 18[illegible]7
Taille 1 85
Cheveux grisonnants
Front ord.
Yeux mi-clos
Nez moyen
Bouche "
Barbe grisonnante
Teint brun
Signes particuliers
Tatouages au front et au bras droit

N° de la quittance 331
Perçu : 10 francs.

CERTIFICAT DE NATIONALITÉ

Noms Ahmed ben Khelifa Bou Djezza
fils de Khelifa bou Djezza
et de Fatma bent Mohamed (dite bent Kahoum)
né à Kairouan (originaire du Sud)
profession Fondouktier
demeurant à Kairouan
Contrôle civil de Kairouan
marié à la nommée Fatma bent Bou Djezza

CONSULAT DE FRANCE
A Kairouan, le 31 août 1906

Le Titulaire doit toujours être porteur de ce certificat et le présenter à toute réquisition des autorités.

Les droits de chancellerie afférents à ce certificat ont été versés pour la période du 4 juillet 1906 au 8 juillet 1907
Le nouveau paiement devra être effectué le 8 juillet 1907

السفارة الفرنسوية بتونس

عـــــدد

تذكرة حماية

اوصاف الحامل

اسم الحامل احمد خليفة بوجزة
اسم ابيه خليفة بوجزة
اسم امه فاطمة بنت محمد كهوم
محل ولادته القيروان
بيان صنعته فنادقي
محل سكناه القيروان
بيان المراقبة المدنية الذي بها المحل

سنه
قامته
شعره
جبهته
عينيه
انفه
فمه
لحيته
لونه
علامات من اوشام وغير ذلك

تاريخ التذكرة 31 اوت 1906
بحب تجديدها في 8 جويلية 1907

على الحامل ان يحمل تذكرته بلا بطالة لاجل اعراضها للحكام عند ما يطالب بها

عـــــدد تذكرة الخلاص
كميـــــة المستخلص

المرجع: عبد الكريم الماجري، الجاليات المغاربية، المرجع السابق، ص 670.

الملحق رقم 10: بطاقة تعريف للمهاجر عباسي إبراهيم سنة 1951م (خلال فترة الحماية) أين كتبت صفة فرنسي مسلم جزائري.

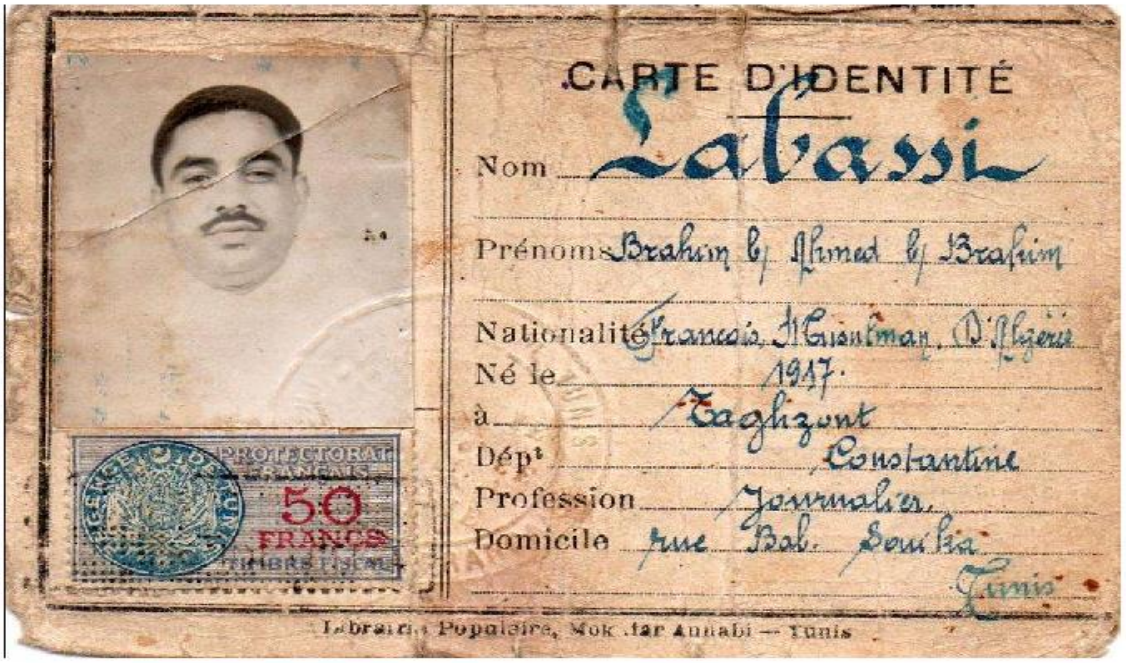
CARTE D'IDENTITÉ

Nom Lafassi

Prénoms Brahim b. Ahmed b. Brahim

Nationalité Français Musulman D'Algérie

Né le 1917.

à Taghzout

Dépt Constantine

Profession Journalier.

Domicile rue Bab. Souika Tunis

PROTECTORAT FRANÇAIS 50 FRANCS TIMBRE FISCAL

Librairie Populaire, Mokhtar Annabi — Tunis

Signalement

Taille 1m65

Cheveux, sourcils Noirs

Front Ordinaire

Yeux Marron

Nez Gros

Bouche Grande

Menton Rond

Visage ovale

Teint Clair

Signes partis

Signature du titulaire

Brahim

Empreinte digitale du pouce droit

N° 96602 C

TUNIS le 12 MARS 1951 194

P.O. Le Directeur des Services de Sécurité

Imprimerie, 130 et 132, Rue Bab-Souika — Tunis

المرجع: عبد القادر عزام عوادي، **هجرة سكان وادي سوف إلى تونس خلال (1912م-1962م)**، المرجع السابق، ص ص 201- 202.

الملحق رقم 11: بطاقة تعريف للمهاجر عباسي إبراهيم سنة 1959م (بعد استقلال تونس) أين تظهر صفة جزائري

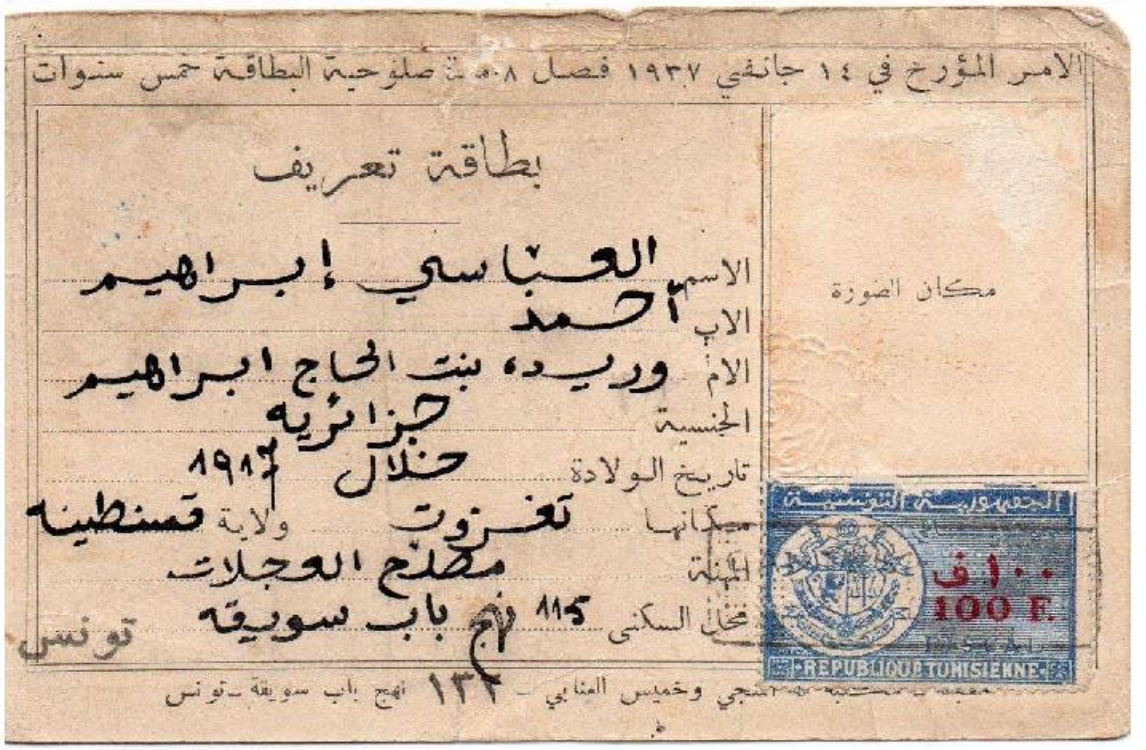
الامر المؤرخ في ١٤ جانفي ١٩٣٧ فصل ٨ ... صلوحية البطاقة خمس سنوات

بطاقة تعريف

مكان الصورة

الاسم العباسي إبراهيم
الاب احمد
الام وريدة بنت الحاج ابراهيم
الجنسية جزائرية
تاريخ الولادة خلال ١٩١٢
مكانها تغزوت ولاية قسنطينه
المهنة مصلح العجلات
محل السكنى ١١٥ نهج باب سويقة تونس

الجمهورية التونسية ١٠٠ ف 100 F. REPUBLIQUE TUNISIENNE

... نهج باب سويقة - تونس ١٣٢

الاوصاف

القامة ١,٦٥ م
الشعر والحاجبان بالشيب
الجبين متوسط
العينان كستنائيتان
الأنف سوي
الفم متوسط
اللحية —
الذقن مستدير
الوجه بيضوي
اللون أسمر
العلامات الخاصة —

امضاء صاحب البطاقة

Brahim

بصمة الابهام الايمن

69797 عددها ت 2

تونس في 3 - اوت 1959

رئيس المنطقة الثانية

الامضاء: حسونه رحيم

المرجع: عبد القادر عزام عوادي، المرجع السابق، ص ص 203 – 204.

الملحق رقم 12 (أ): الصفحة الأولى من رسالة شيخ السوافة علي بن سلطان إلى الوزير المفوض الأمين العام للحكومة التونسية، يشرح فيها ظروفه المالية الصعبة ويطالب بوظيفة وكيل شرعي بدار الشريعة.

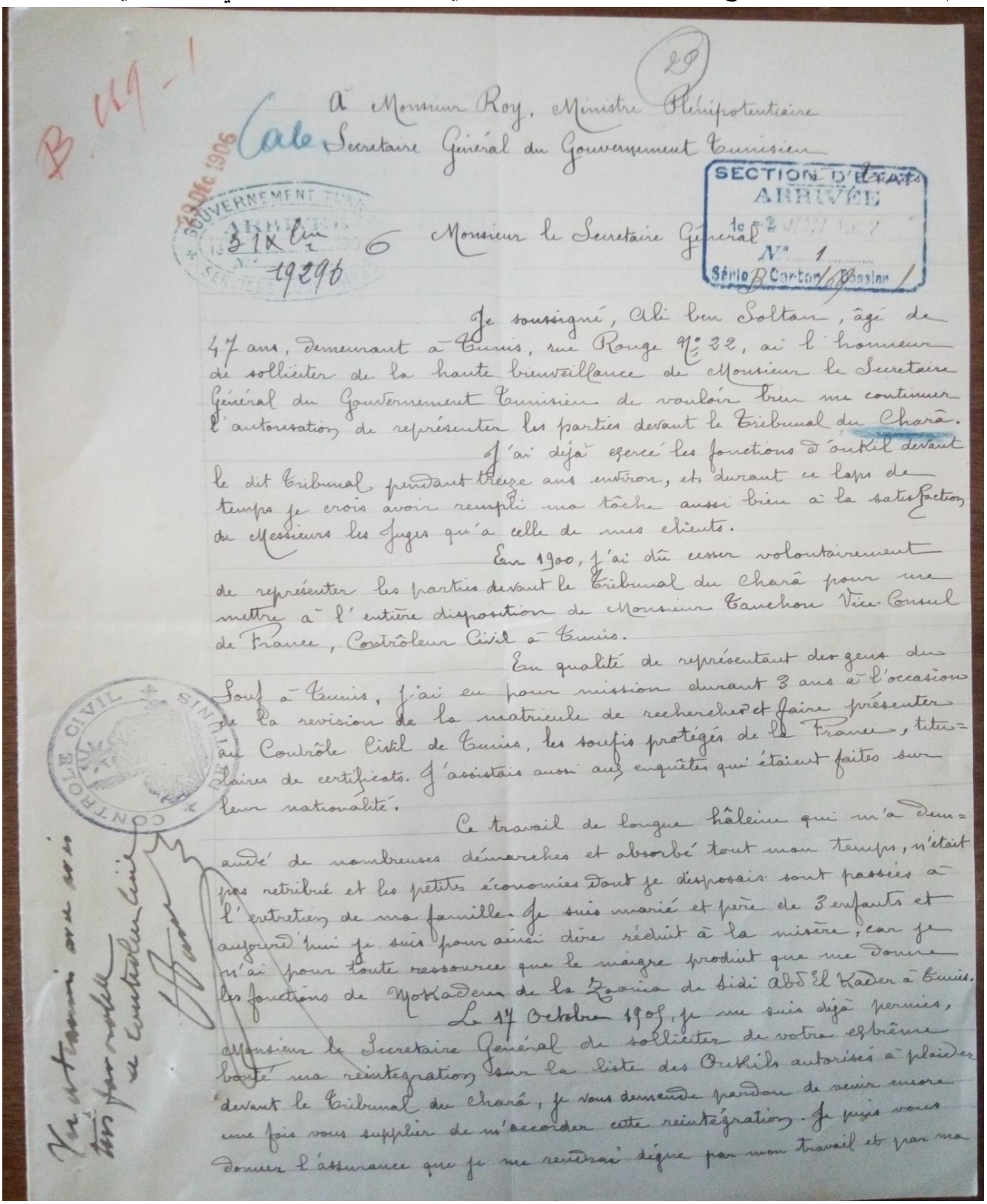

A Monsieur Roy, Ministre Plénipotentiaire
Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien

SECTION D'ETAT
ARRIVÉE
Série B Carton 69 Dossier 1

Monsieur le Secrétaire Général

Je soussigné, Ali ben Soltan, âgé de 47 ans, demeurant à Tunis, rue Rouge N° 22, ai l'honneur de solliciter de la haute bienveillance de Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien de vouloir bien me continuer l'autorisation de représenter les parties devant le Tribunal du Charâ.

J'ai déjà exercé les fonctions d'oukil devant le dit Tribunal pendant treize ans environ, et durant ce laps de temps je crois avoir rempli ma tâche aussi bien à la satisfaction de Messieurs les Juges qu'à celle de mes clients.

En 1900, j'ai dû cesser volontairement de représenter les parties devant le Tribunal du Charâ pour me mettre à l'entière disposition de Monsieur Canchon Vice-Consul de France, Contrôleur Civil à Tunis.

En qualité de représentant des gens du Souf à Tunis, j'ai eu pour mission durant 3 ans à l'occasion de la revision de la matricule de rechercher et faire présenter au Contrôle Civil de Tunis, les soufis protégés de la France, titulaires de certificats. J'assistais aussi aux enquêtes qui étaient faites sur leur nationalité.

Ce travail de longue haleine qui m'a demandé de nombreuses démarches et absorbé tout mon temps, n'était pas retribué et les petites économies dont je disposais sont passées à l'entretien de ma famille. Je suis marié et père de 3 enfants et aujourd'hui je suis pour ainsi dire réduit à la misère, car je n'ai pour toute ressource que le maigre produit que me donne les fonctions de Mokadem de la Zaouia de Sidi Abd El Kader à Tunis.

Le 17 Octobre 1905, je me suis déjà permis, Monsieur le Secrétaire Général de solliciter de votre extrême bonté ma réintégration sur la liste des Oukils autorisés à plaider devant le Tribunal du Charâ, je vous demande pardon de venir encore une fois vous supplier de m'accorder cette réintégration. Je puis vous donner l'assurance que je me rendrai digne par mon travail et par ma

Source : A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 29, Lettre de Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur Roy, Ministre Plénipotentiaire Secrétaire général du Gouvernement Tunisien, Tunis le 28 Décembre 1906.

الملحق رقم 12 (ب): الصفحة الثانية من رسالة شيخ السوافة علي بن سلطان إلى الوزير المفوض الأمين العام للحكومة التونسية، يشرح فيها ظروفه المالية الصعبة ويطالب بوظيفة وكيل شرعي بدار الشريعة.

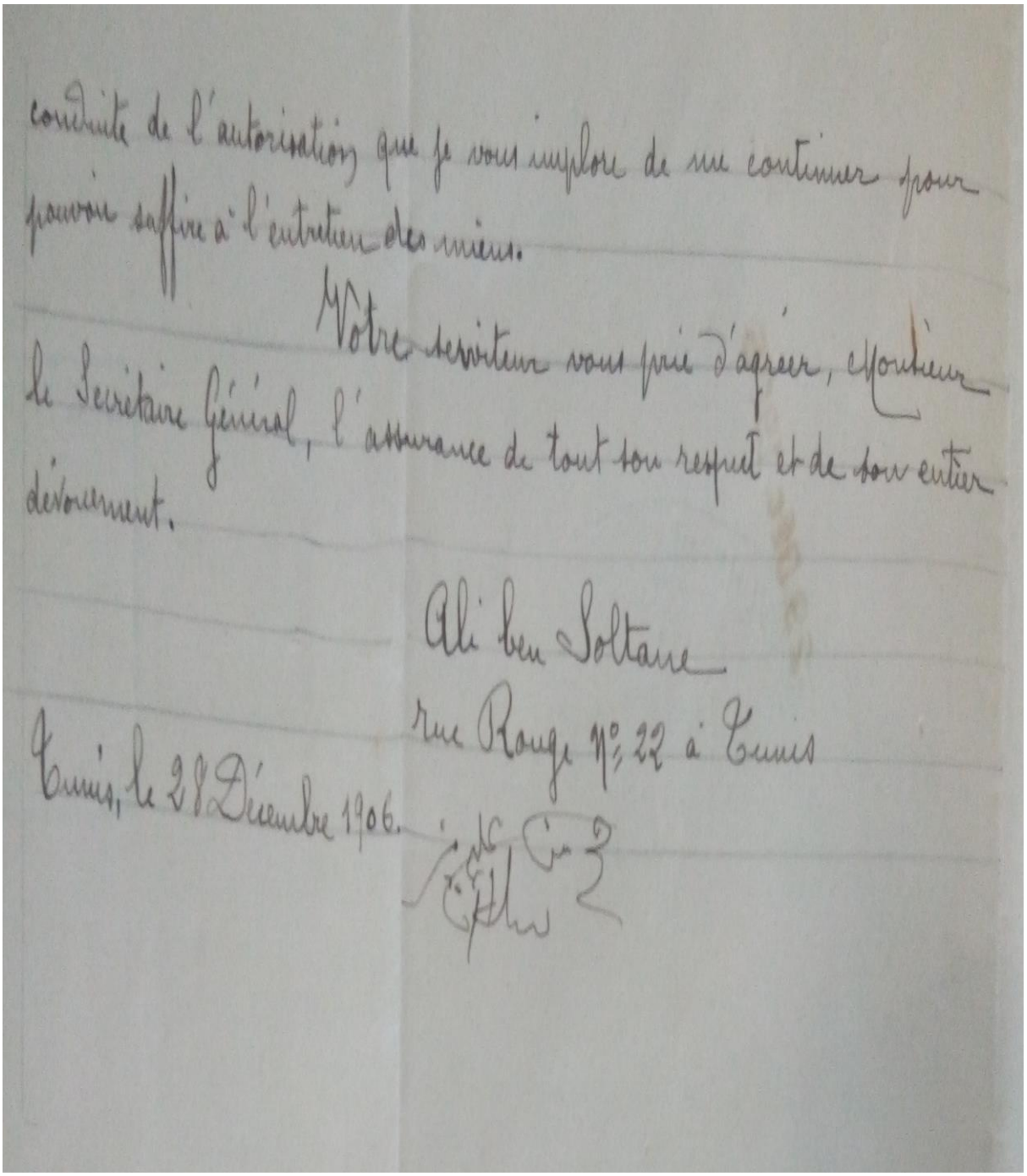

conduite de l'autorisation que je vous implore de me continuer pour pouvoir suffire à l'entretien des miens.

Votre serviteur vous prie d'agréer, Monsieur le Secrétaire Général, l'assurance de tout son respect et de son entier dévouement.

Ali ben Soltane
rue Rouge n° 22 à Tunis

Tunis, le 28 Décembre 1906.

Source : A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 29, Lettre de Ali ben Sultan ben Belgacem à Monsieur Roy, Ministre Plénipotentiaire Secrétaire général du Gouvernement Tunisien, Tunis le 28 Décembre 1906.

الملحق رقم 13 (أ): نموذج من الشكاوي التي رفعت ضد شيخ السوافة علي بن سلطان بتاريخ 18 مارس 1923م.

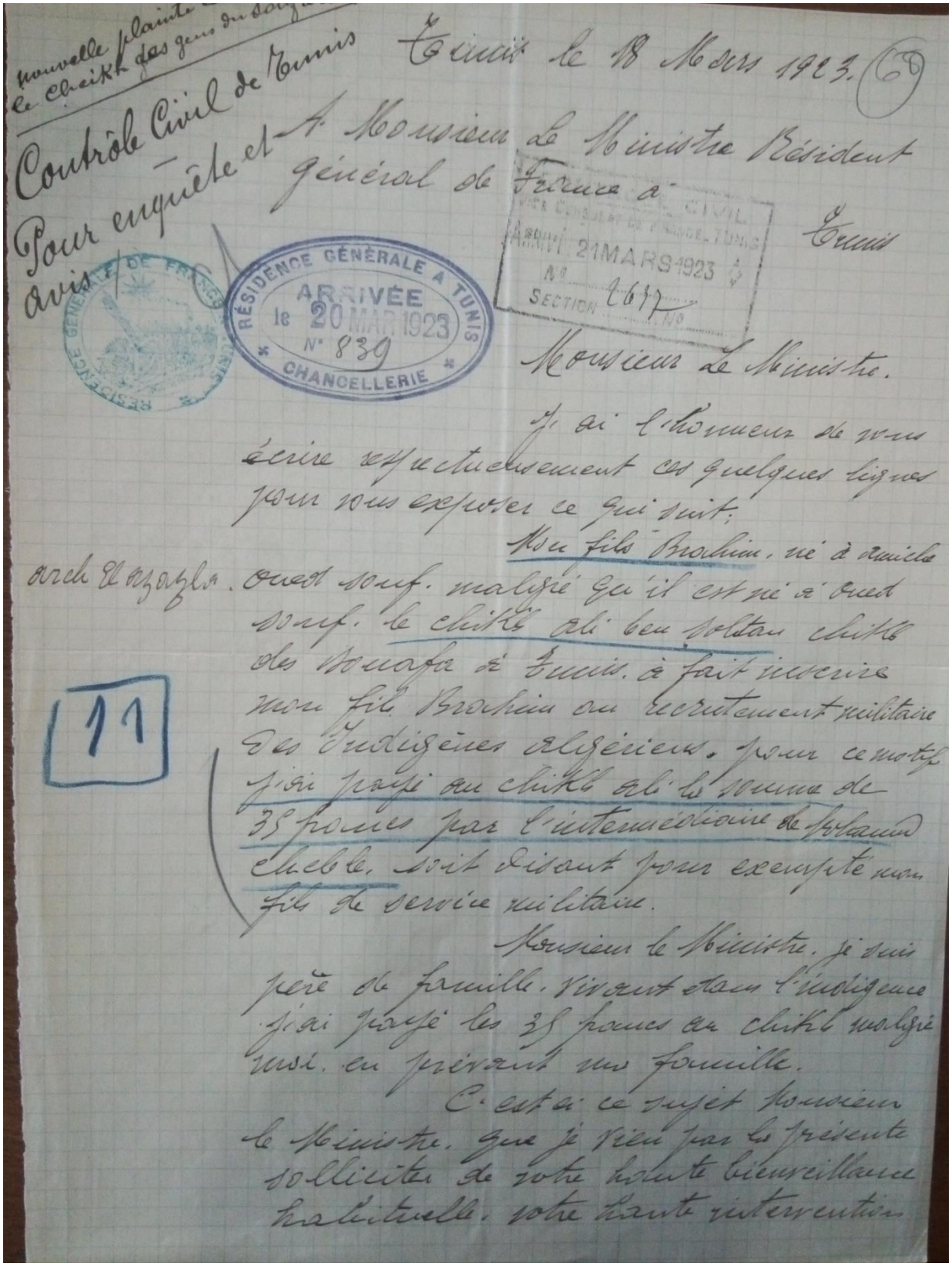

Nouvelle plainte contre le Cheikh des gens du Souafa

Contrôle Civil de Tunis — Tunis le 18 Mars 1923. (68)

Pour enquête et avis — A Monsieur le Ministre Résident général de France à Tunis

CONTRÔLE CIVIL — ARRIVÉ LE 21 MARS 1923 — N° 1617 — SECTION

RÉSIDENCE GÉNÉRALE A TUNIS — ARRIVÉE le 20 MAR 1923 N° 839 — CHANCELLERIE

Monsieur le Ministre.

J'ai l'honneur de vous écrire respectueusement ces quelques lignes pour vous exposer ce qui suit.

Mon fils Brahim, né à Ouled arch El azaiza. ouest souf. malgré qu'il est né à Oued souf. le chikh ali ben Soltan chikh des Souafa à Tunis. a fait inscrire mon fils Brahim au recrutement militaire des Européens algériens. pour ce motif j'ai payé au chikh ali la somme de 35 francs par l'intermédiaire de Soltani Cheikh. soit disant pour exempter mon fils de service militaire.

Monsieur le Ministre. je suis père de famille. vivant dans l'indigence j'ai payé les 35 francs au chikh malgré moi. en privant ma famille.

C'est ce sujet Monsieur le Ministre. que je vien par la présente solliciter de votre haute bienveillance habituelle. votre haute intervention

17

Source : A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 68 , Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Mohamed ben Amara ben Daham Essoufi à M. le Ministre Résident Général, Tunis le 18 Mars 1923.

الملحق رقم 13 (ب): نموذج من الشكاوي التي رفعت ضد شيخ السوافة علي بن سلطان بتاريخ 18 مارس 1923م.

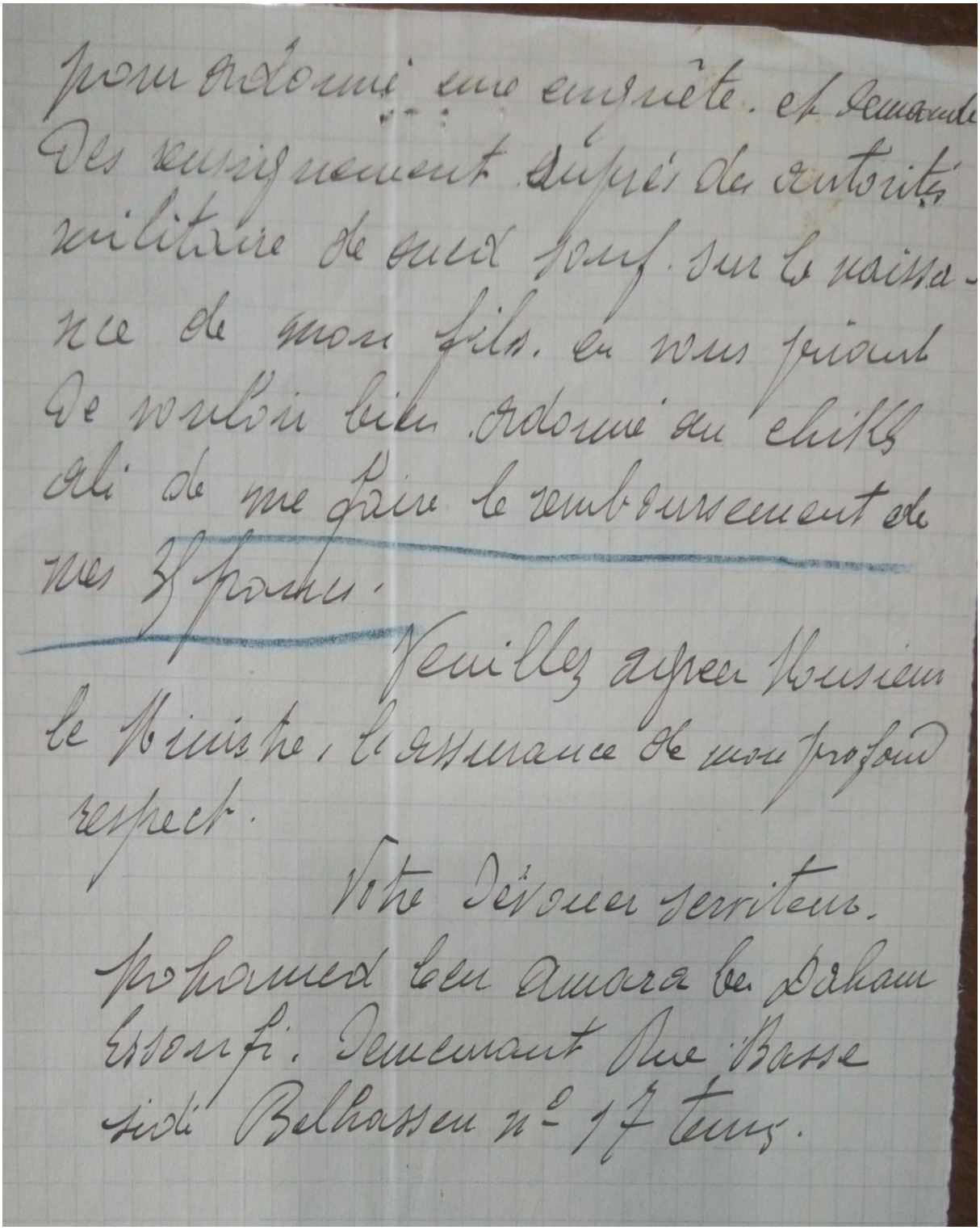

Source : A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 68 , Plainte contre le cheikh des Souafas, Lettre de Mohamed ben Amara ben Daham Essoufi à M. le Ministre Résident Général, Tunis le 18 Mars 1923.

الملحق رقم 14 (أ): الصفحة الأولى من رسالة احتجاج جماعية بتاريخ 22 مارس 1923م تحمل أسماء وإمضاء 184 مهاجرا سوفيا موجهة إلى المراقب المدني بتونس، ضد المهاجرين من عرش المصاعبة، وهذا ما يعكس حدة الانقسام القبلي بين صفوف المهاجرين في فترة العشرينيات وما قبلها.

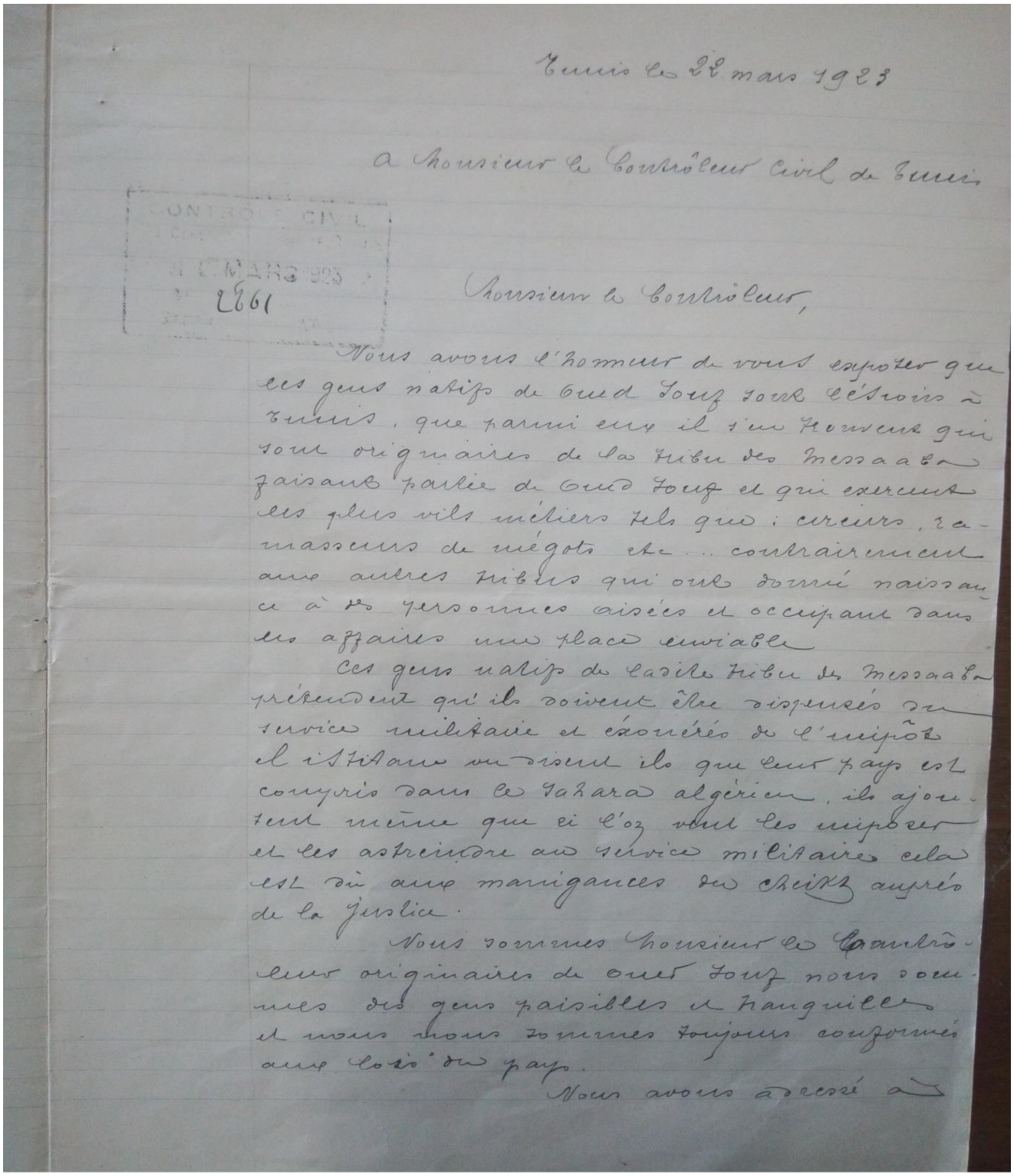

Tunis le 22 mars 1923

A Monsieur le Contrôleur Civil de Tunis

CONTROLE CIVIL
22 MARS 1923
2861

Monsieur le Contrôleur,

Nous avons l'honneur de vous exposer que ces gens natifs de Oued Souf sont établis à Tunis, que parmi eux il y a des hommes qui sont originaires de la Tribu des Messaaba faisant partie de Oued Souf et qui exercent les plus vils métiers tels que : cireurs, ramasseurs de mégots etc... contrairement aux autres tribus qui ont donné naissance à des personnes aisées et occupant dans les affaires une place enviable

Ces gens natifs de cette Tribu de Messaaba prétendent qu'ils doivent être dispensés du service militaire et exonérés de l'impôt et ils ajoutent même que si l'on veut les imposer et les astreindre au service militaire cela est dû aux manigances des Chefs auprès de la justice.

Nous sommes Monsieur le Contrôleur originaires de Oued Souf nous sommes des gens paisibles et tranquilles et nous nous sommes toujours conformés aux lois du pays.

Nous avons adressé à

Source : A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 58, Plainte contre la Tribu des Messaaba, Lettre de les Gens du Souf à M. le Contrôleur Civil, Tunis le 22 Mars 1923.

الملحق رقم 14 (ب): الصفحة الثانية من رسالة احتجاج جماعية بتاريخ 22 مارس 1923م تحمل أسماء وإمضاء 184 مهاجرا سوفيا موجهة إلى المراقب المدني بتونس، ضد المهاجرين من عرش المصاعبة، وهذا ما يعكس حدة الانقسام القبلي بين المهاجرين.

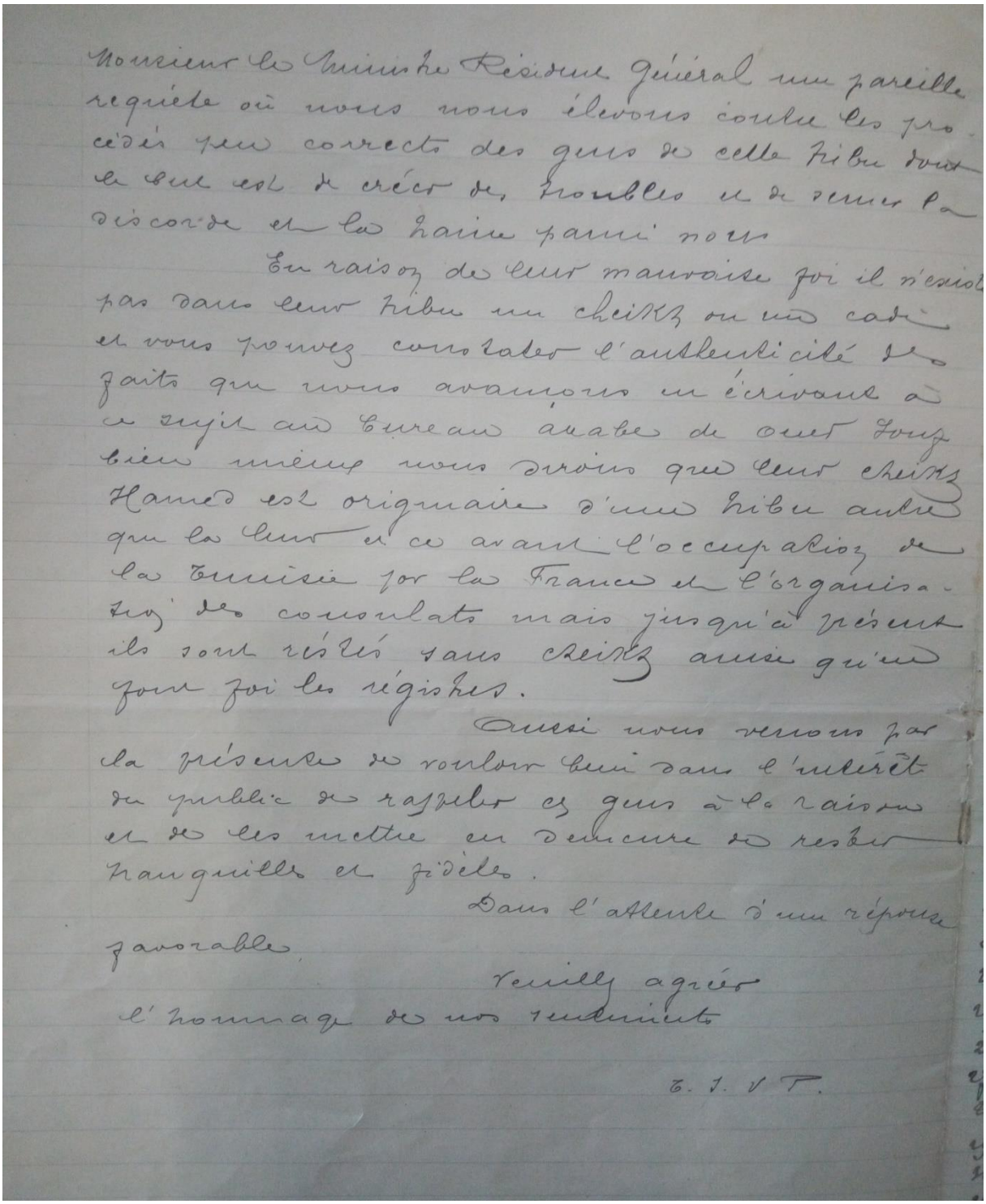

Monsieur le Ministre Résident Général une pareille requête où nous nous élevons contre les procédés peu corrects des gens de cette Tribu dont le but est de créer des troubles et de semer la discorde et la haine parmi nous.

En raison de leur mauvaise foi il n'existe pas dans leur Tribu un cheikh ou un caïd et vous pouvez contrôler l'authenticité des faits que nous avançons en écrivant à ce sujet au Bureau arabe de leur Tribu bien mieux nous devons que leur cheikh Hamed est originaire d'une Tribu autre que la leur et ce avant l'occupation de la Tunisie par la France et l'organisation des consulats mais jusqu'à présent ils sont restés sans cheikh aussi qu'une pour toi les régisses.

Aussi nous venons par la présente de vouloir bien dans l'intérêt du public de rappeler ces gens à la raison et de les mettre en demeure de rester tranquilles et fidèles.

Dans l'attente d'une réponse favorable.

Veuillez agréer l'hommage de nos sentiments

E. I. V. T.

Source : A.N.T, S A C 01 D 20/2, Folio 58, Plainte contre la Tribu des Messaaba, Lettre de les Gens du Souf à M. le Contrôleur Civil, Tunis le 22 Mars 1923.

الملحق رقم 15: قائمة توزيع العمال التونسيين والسوافة على مؤسسات الحبوب خلال أحداث شهر جوان 1937م

OUVRIERS COLTINEURS

EMPLOYEURS	SOUAFFAS	TUNISIENS	OBSERVATIONS
Coopérative Central des Agriculteurs		40	
BELLAICHE Simon et Cie		20	
Société Tunisienne des Céréales		I0	
ZARROUK		5	
OMNIUM		I0	
Jules COHEN		4	
Silos de Mégrine		I2	
Vingt petites entreprises		50	
Société de Prévoyance		45	
Société Générale Marocaine	I0	5	à quai
CAM	20	5	"
LEMANN	I0	3	"
LEDOUX et VALLAT	3	3	"
TRINGALI et ZEITOUN	I2	3	"
Magasins Généraux	20		
Banque de Tunisie	20		
Grande Minoterie à Fèves	I0	4	à quai
Société Anonyme des Entrepôts			
Tunisiens	I8		
BRAMI		3	à quai
Comptoir Général Tunisien	I0	4	"
TOTAUX.....	I33	226	

Tunis, le 2I Juin I937

Source : - A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio 07 : Rapport sur le conflit des ouvriers. Op.cit.

الملحق رقم 16: رسالة الحاكم العام بالجزائر إلى المقيم العام بتونس، يبلغه بأنه أعطى تعليمات للقائد العسكري لإقليم تقرت بمنع إصدار تصاريح السفر للعمال السوافة المسافرين إلى البلاد التونسية.

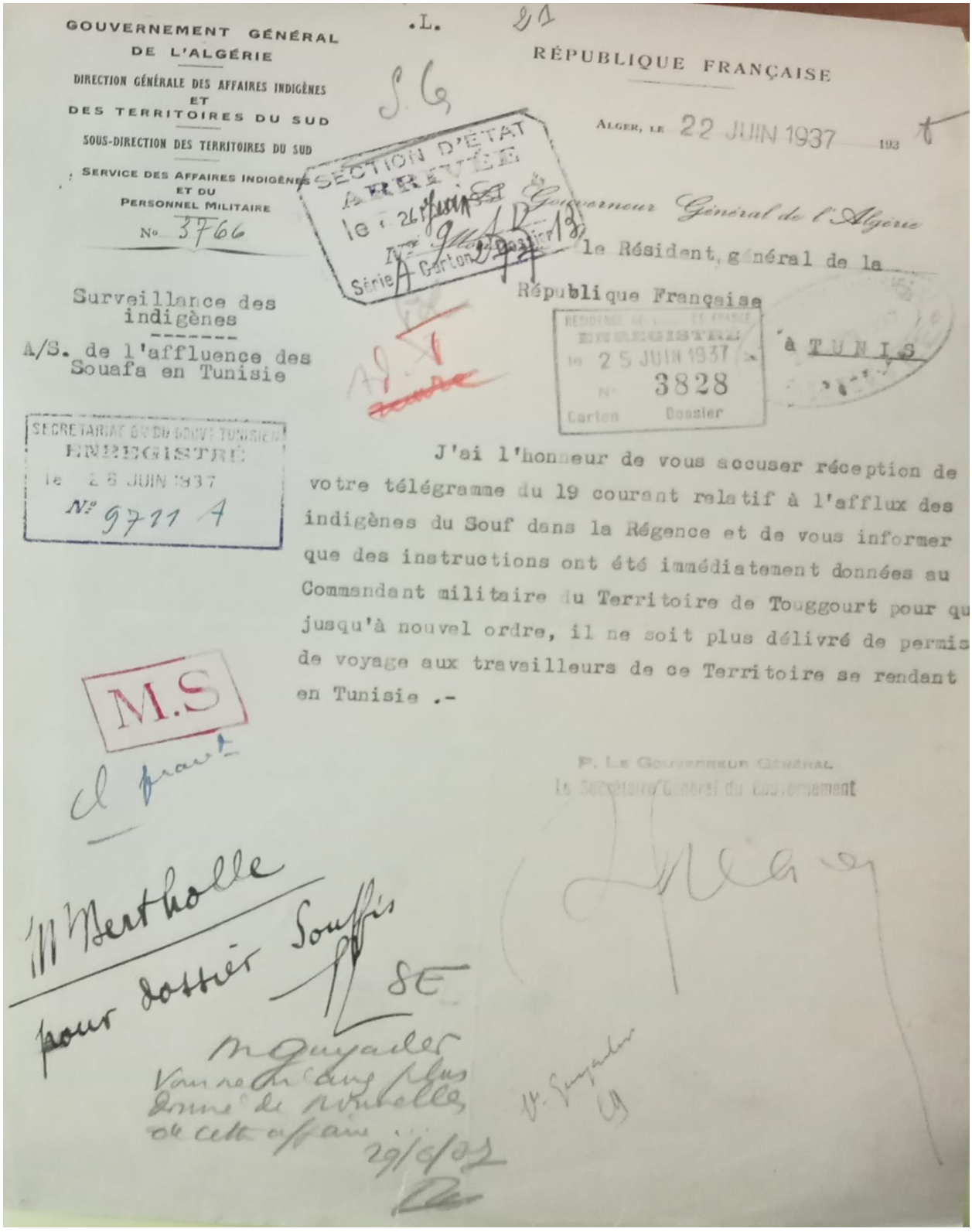

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE
DIRECTION GÉNÉRALE DES AFFAIRES INDIGÈNES
ET
DES TERRITOIRES DU SUD
SOUS-DIRECTION DES TERRITOIRES DU SUD
SERVICE DES AFFAIRES INDIGÈNES
ET DU
PERSONNEL MILITAIRE
No 3766

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

ALGER, LE 22 JUIN 1937 193

SECTION D'ETAT
ARRIVÉE
le : 26 JUIN 1937
Série A Carton 972

Surveillance des indigènes

A/S. de l'affluence des Souafa en Tunisie

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à le Résident général de la République Française

à TUNIS

SECRETARIAT GAL DU GOUVT TUNISIEN
ENREGISTRÉ
le 26 JUIN 1937
N° 9711 A

RÉSIDENCE GÉNÉRALE DE FRANCE
ENREGISTRÉ
le 25 JUIN 1937
N° 3828
Carton Dossier

J'ai l'honneur de vous accuser réception de votre télégramme du 19 courant relatif à l'afflux des indigènes du Souf dans la Régence et de vous informer que des instructions ont été immédiatement données au Commandant militaire du Territoire de Touggourt pour qu jusqu'à nouvel ordre, il ne soit plus délivré de permis de voyage aux travailleurs de ce Territoire se rendant en Tunisie .-

M.S

P. Le Gouverneur Général
Le Secrétaire Général du Gouvernement

M Berthelle
pour dossier Souffis

Source :- A.N.T, S A C 277 D 13, Folio 21, **Lettre de Gouverneur général de l'Algérie à Monsieur le Résident Général de la République française à Tunis**, Tunis le 22 Juin 1937.

الملحق رقم 17(أ): الصفحة الأولى من مراسلة احتجاج من نقابة عملة الحبوب التونسيين إلى الأمين العام للحكومة التونسية بتونس بتاريخ 20 جوان 1937م.

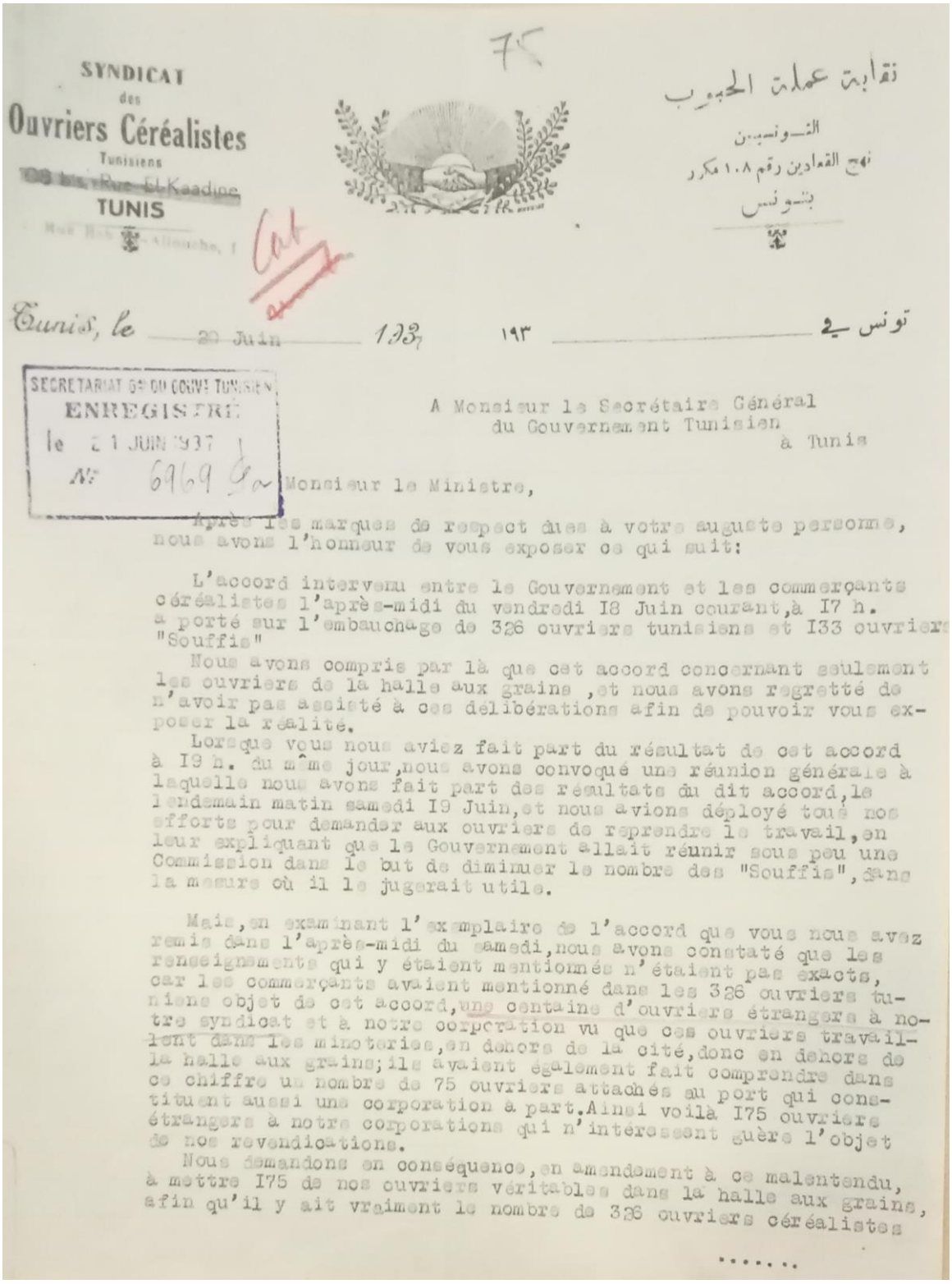

75

SYNDICAT
des
Ouvriers Céréalistes
Tunisiens
[illegible] Rue El Kaadine
TUNIS

نقابة عملة الحبوب
التونسيين
نهج القعادين رقم ١٠٨ مكرر
بتونس

Tunis, le 20 Juin 1937 تونس في ١٩٣٧

SECRETARIAT GAL DU GOUVT TUNISIEN
ENREGISTRE
le 21 JUIN 1937
N° 6969

A Monsieur le Secrétaire Général
du Gouvernement Tunisien
à Tunis

Monsieur le Ministre,

Après les marques de respect dues à votre auguste personne, nous avons l'honneur de vous exposer ce qui suit:

L'accord intervenu entre le Gouvernement et les commerçants céréalistes l'après-midi du vendredi 18 Juin courant, à 17 h. a porté sur l'embauchage de 326 ouvriers tunisiens et 133 ouvriers "Souffis"

Nous avons compris par là que cet accord concernant seulement les ouvriers de la halle aux grains, et nous avons regretté de n'avoir pas assisté à ces délibérations afin de pouvoir vous exposer la réalité.

Lorsque vous nous aviez fait part du résultat de cet accord à 19 h. du même jour, nous avons convoqué une réunion générale à laquelle nous avons fait part des résultats du dit accord, le lendemain matin samedi 19 Juin, et nous avions déployé tous nos efforts pour demander aux ouvriers de reprendre le travail, en leur expliquant que le Gouvernement allait réunir sous peu une Commission dans le but de diminuer le nombre des "Souffis", dans la mesure où il le jugerait utile.

Mais, en examinant l'exemplaire de l'accord que vous nous avez remis dans l'après-midi du samedi, nous avons constaté que les renseignements qui y étaient mentionnés n'étaient pas exacts, car les commerçants avaient mentionné dans les 326 ouvriers tunisiens objet de cet accord, une centaine d'ouvriers étrangers à notre syndicat et à notre corporation vu que ces ouvriers travaillent dans les minoteries, en dehors de la cité, donc en dehors de la halle aux grains; ils avaient également fait comprendre dans ce chiffre un nombre de 75 ouvriers attachés au port qui constituent aussi une corporation à part. Ainsi voilà 175 ouvriers étrangers à notre corporations qui n'intéressent guère l'objet de nos revendications.

Nous demandons en conséquence, en amendement à ce malentendu, à mettre 175 de nos ouvriers véritables dans la halle aux grains, afin qu'il y ait vraiment le nombre de 326 ouvriers céréalistes

.....

Source :- A.N.T, S A C 277 D 13, Folios 75-76, Lettre de Syndicat des Ouvriers Cerealistes Tunisiens à Monsieur la la Secretaire General du Gouvernement Tunisien à Tunis. Tunis le 20 Juin 1937.

الملحق رقم 17(ب): الصفحة الثانية من مراسلة احتجاج من نقابة عملة الحبوب التونسيين إلى الأمين العام للحكومة التونسية بتونس بتاريخ 20 جوان 1937م.

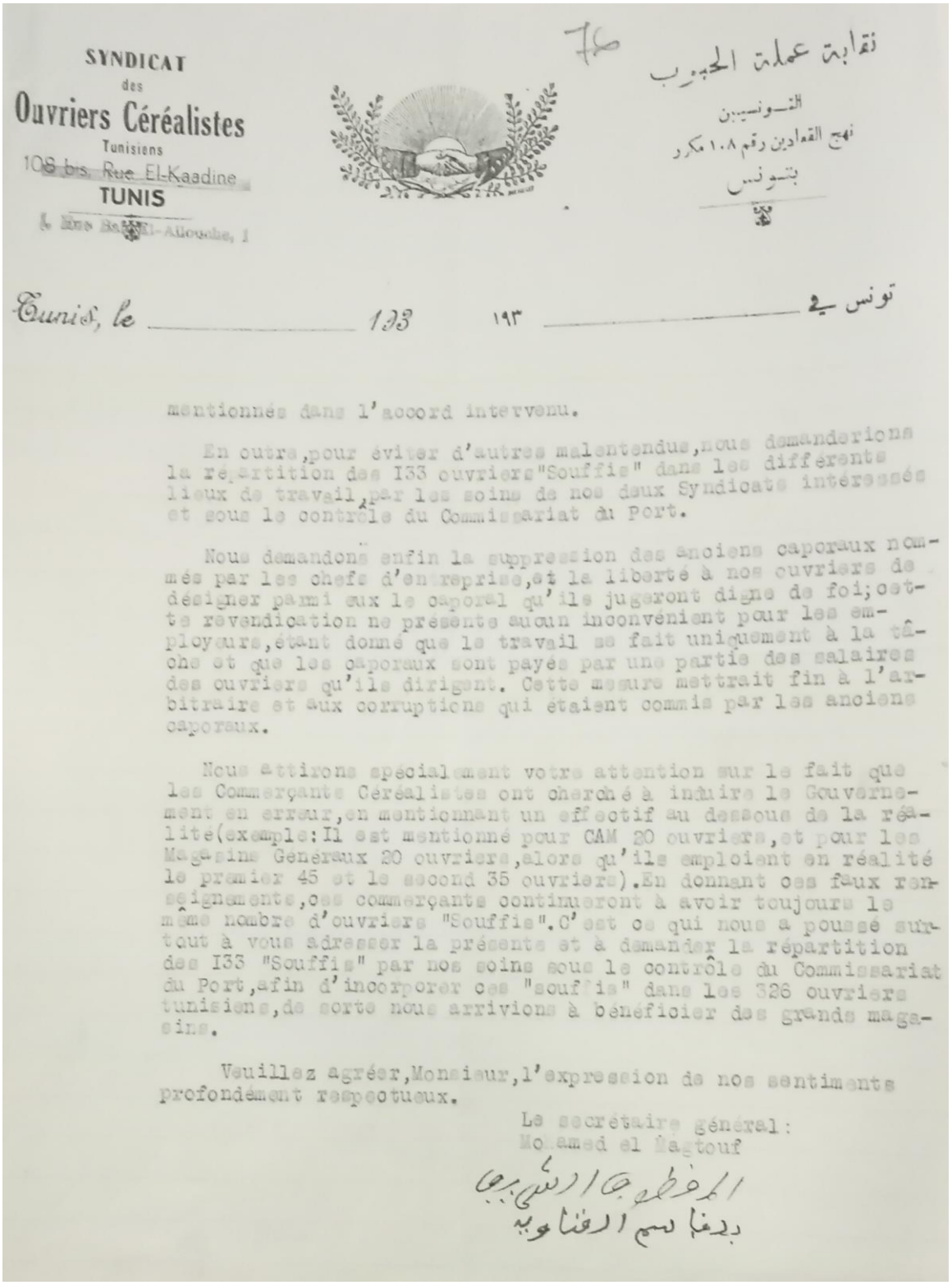

SYNDICAT
des
Ouvriers Céréalistes
Tunisiens
108 bis, Rue El-Kasdine
TUNIS

نقابة عملة الحبوب
التونسيين
نهج القصادين رقم ١٠٨ مكرر
بتونس

Tunis, le _____ 193 ١٩٣ _____ تونس في

mentionnés dans l'accord intervenu.

En outre,pour éviter d'autres malentendus,nous demanderions la repartition des 133 ouvriers"Souffis" dans les differents lieux de travail,par les soins de nos deux Syndicats intéressés et sous le contrôle du Commissariat du Port.

Nous demandons enfin la suppression des anciens caporaux nommés par les chefs d'entreprise,et la liberté à nos ouvriers de désigner parmi eux le caporal qu'ils jugeront digne de foi;cette revendication ne présente aucun inconvénient pour les employeurs,étant donné que le travail se fait uniquement à la tâche et que les caporaux sont payés par une partie des salaires des ouvriers qu'ils dirigent. Cette mesure mettrait fin à l'arbitraire et aux corruptions qui étaient commis par les anciens caporaux.

Nous attirons spécialement votre attention sur le fait que les Commerçants Céréalistes ont cherché à induire le Gouvernement en erreur,en mentionnant un effectif au dessous de la réalité(exemple:Il est mentionné pour CAM 20 ouvriers,et pour les Magasins Généraux 20 ouvriers,alors qu'ils emploient en réalité le premier 45 et le second 35 ouvriers).En donnant ces faux renseignements,ces commerçants continueront à avoir toujours le même nombre d'ouvriers "Souffis".C'est ce qui nous a poussé surtout à vous adresser la présente et à demander la répartition des 133 "Souffis" par nos soins sous le contrôle du Commissariat du Port,afin d'incorporer ces "souffis" dans les 326 ouvriers tunisiens,de sorte nous arrivions à bénéficier des grands magasins.

Veuillez agréer,Monsieur,l'expression de nos sentiments profondément respectueux.

Le secrétaire général:
Mohamed el Hagtouf

Source :- A.N.T, S A C 277 D 13, Folios 75-76, Lettre de Syndicat des Ouvriers Cerealistes Tunisiens à Monsieur la la Secretaire General du Gouvernement Tunisien à Tunis. Tunis le 20 Juin 1937.

الملحق رقم 18: بطاقتا معالجة لكل من المهاجرين: الهاشمي حميده العيد؛ عمار بن المصعبي.

Nom : Hachemi Hamida
Prénoms : Said
Date de naissance : 1909 lieu : El Oued
Nationalité : Algérienne
Profession : Aide Magasinier
Domicile : 47, Rue at Ibn Khaldoun
Raison sociale ou adresse de l'employeur : C.A.T.
47, Rue de Portugal, Tunis
Date d'entrée en Tunisie :
N° de la Carte d'immatriculation : 04650 T3
Date de délivrance : 30/3/59 lieu : Tunis
Fait à ..... le 3 DEC. 1960
Le Secrétaire d'Etat à la Santé Publique et aux Affaires Sociales,

Cette carte est prorogée
jusqu'au 31 DEC. 1962
Tunis, le 25 DEC. 1961
Le Secrétaire d'Etat
à la Santé Publique
et aux Affaires Sociales

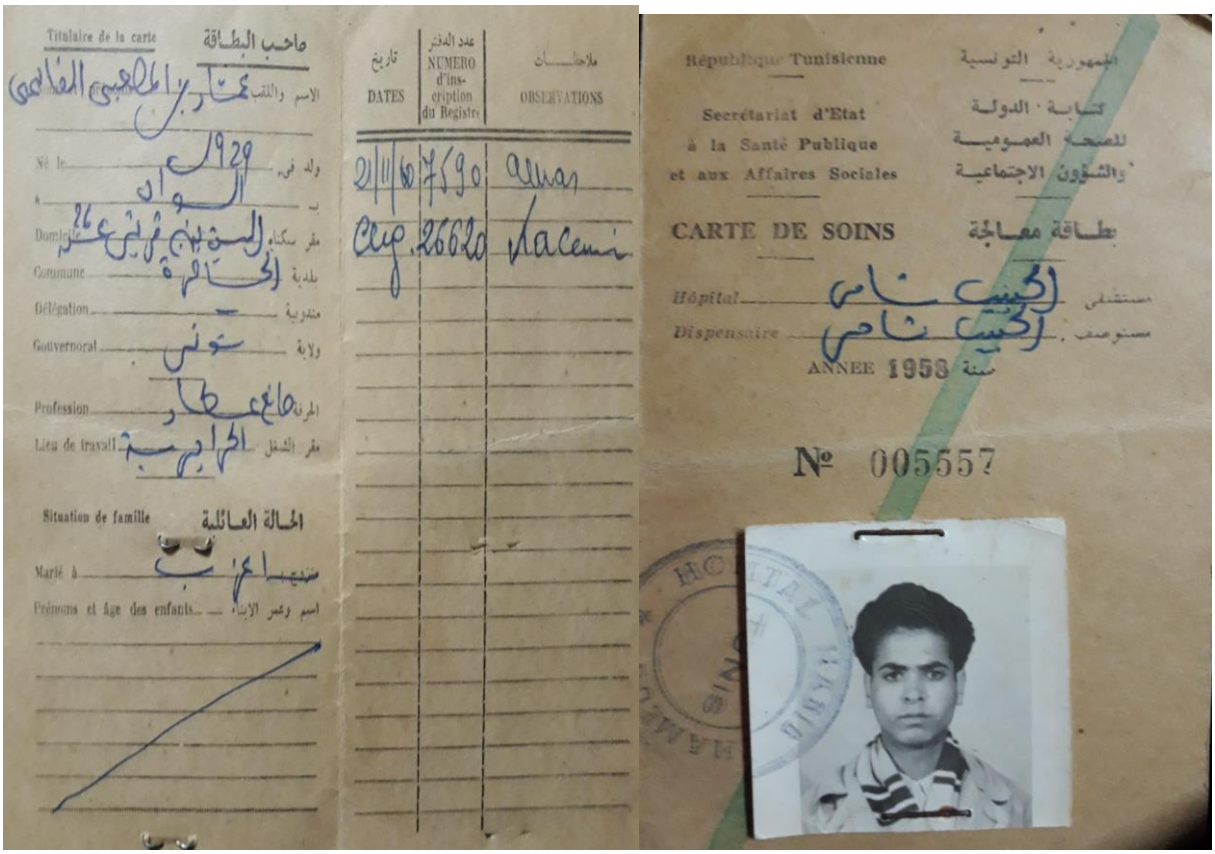

Titulaire de la carte — صاحب البطاقة
الاسم واللقب عمار بن الطاهر الفاضل
Né le 1929 ولد في
à الوادي
Domicile مقر سكناه السيدة فرش عمر
Commune بلدية الخانقة
Délégation متدوبية
Gouvernorat ولاية تونس
Profession المهنة عامل طلاء
Lieu de travail مقر الشغل الحرابة

Situation de famille — الحالة العائلية
Marié à متزوج
Prénoms et âge des enfants اسم وعمر الأبناء

DATES | NUMERO d'inscription du Registre | OBSERVATIONS
21/11/60 7590 Amar
Cap 2662a Hacem

République Tunisienne — الجمهورية التونسية
Secrétariat d'Etat — كتابة الدولة
à la Santé Publique — للصحة العمومية
et aux Affaires Sociales — والشؤون الاجتماعية
CARTE DE SOINS — بطاقة معالجة
Hôpital مستشفى الكبير نامر
Dispensaire مستوصف الكبير نامر
ANNEE 1958 سنة
N° 005557

المصدر: سلمت لنا من طرف الطالبة خماس إكرام بتاريخ 21 جوان 2019م بجامعة الوادي.

الملحق رقم 19: تعليمة من القائد الطالب العربي فيما يخص توصيات حول منح وتنظيم الجراية لبعض عائلات المجاهدين.

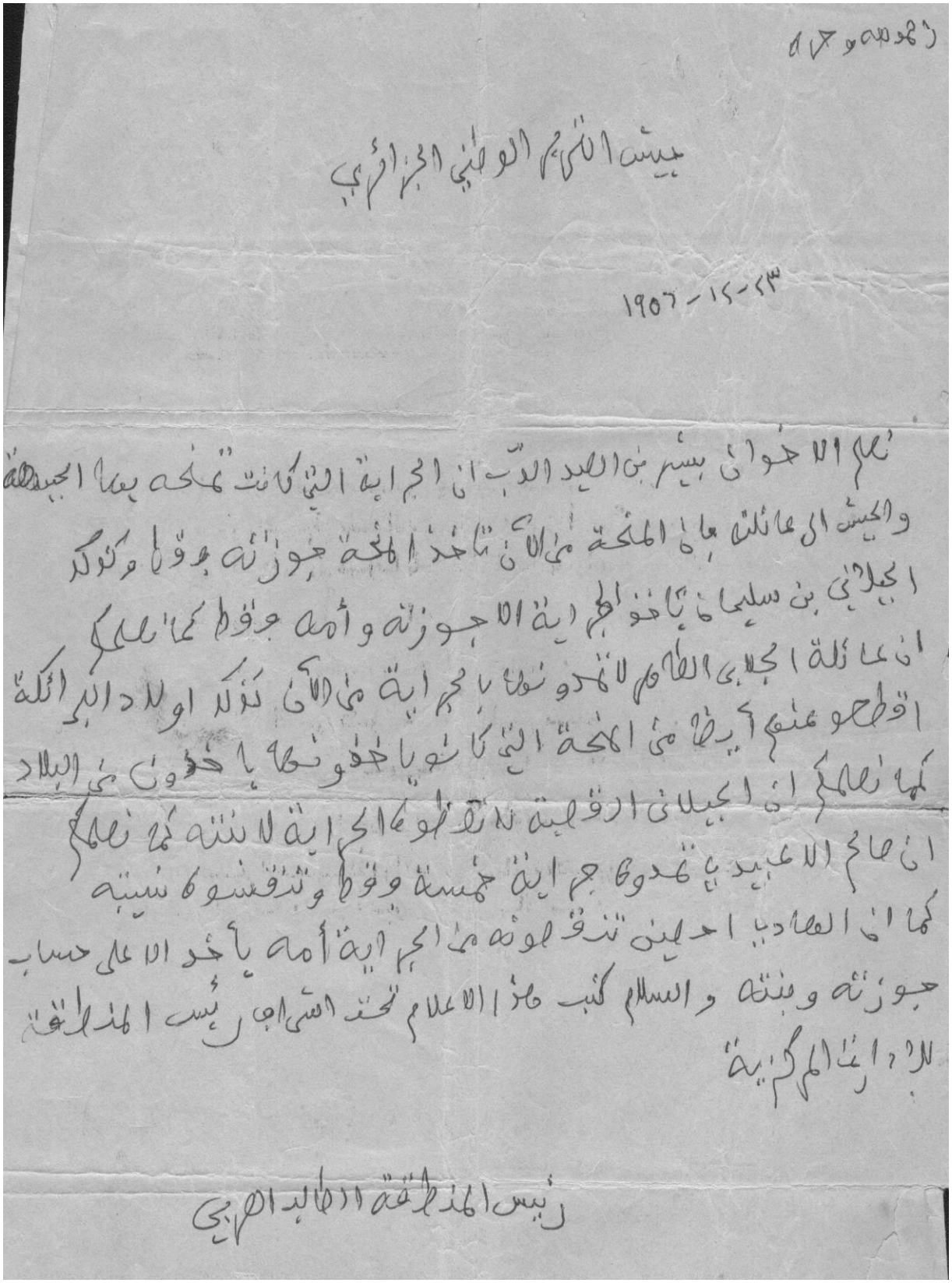

جيش التحرير الوطني الجزائري

١٩٥٦-١٢-٢٣

نعلم الاخوان بشير بن الحبيب الذي ان الجراية التي كانت تمنح بها الجبهة والجيش الى عائلته بها المنحة من الآن تأخذ المنحة جوزته جوط وكذلك الجلاني بن سليمان يأخذ الجراية الا جوزته وأمه جوط كما نعلمكم ان عائلة الجلاي الطاهر لا تعدو نهائيا بالجراية من الآن فذلك اولاد البي الذكة اقطعوا عنهم أيضا من المنحة التي كانوا يأخذونها يا خوان في البلاد كما نعلمكم ان الجيلاني ارقابية لا تأخذوا الجراية لانه ثم نعلمكم ان صالح الاعبيد يأخذ جراية خمسة وقوط وتتقسموا ثنية كما ان العاديا احدين تنقلونه من الجراية أمه يأخذ الا على حساب جوزته وبنته والسلام كتب هذا الاعلام تحت اشراف رئيس المنطقة للادارة المركزية

رئيس المنطقة الطالب العربي

المصدر: المكتبة المنزلية للمجاهد الأزهاري عوينات.

الملحق رقم 20: الصفحة الأولى من دفتر المنحة العائلية لخلية أم العرائس بقفصة، بتاريخ 29 جانفي 1957م.

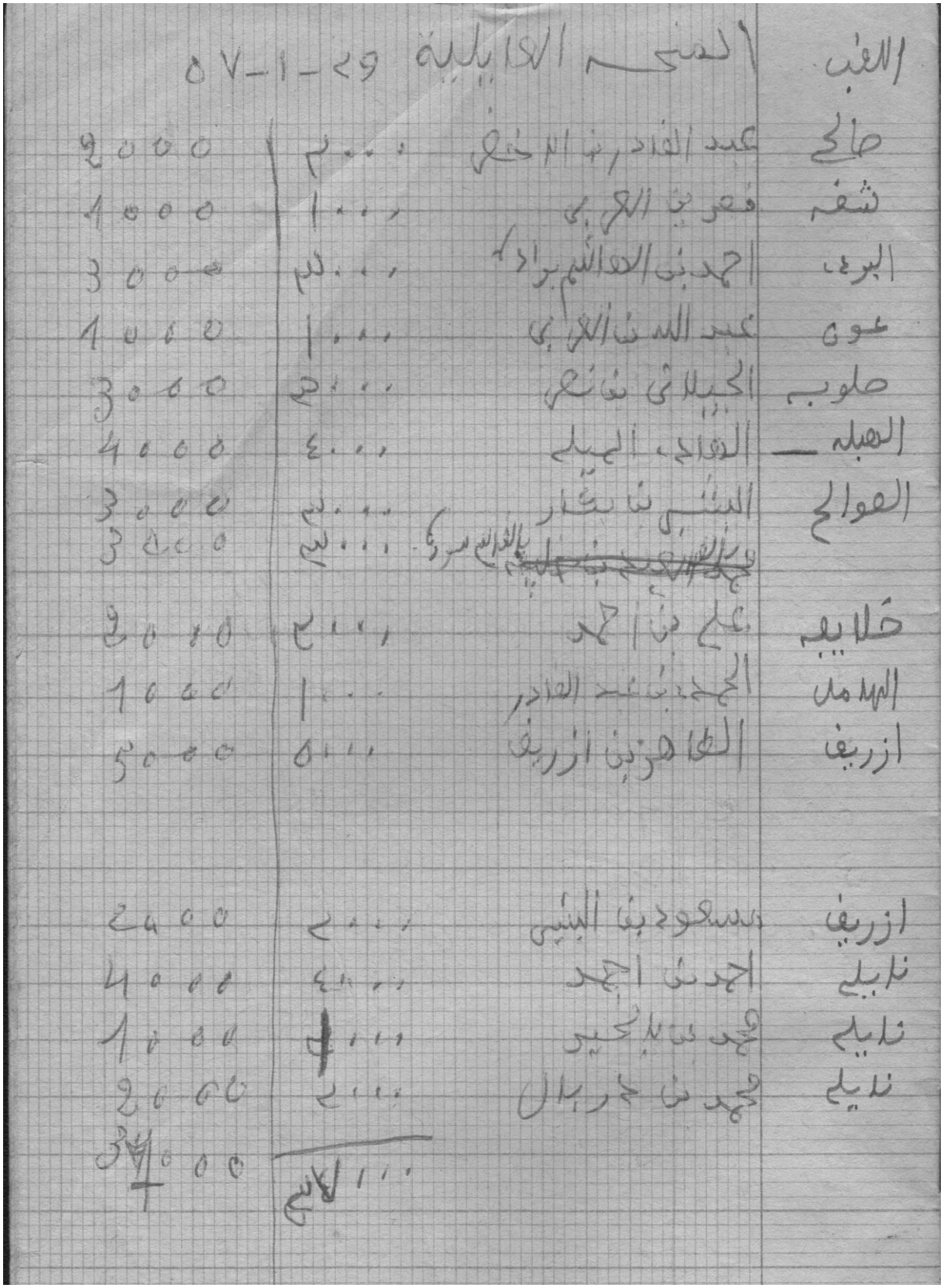

المصدر: دفتر المنحة العائلية بأم العرائس، المكتبة المنزلية للمجاهد عوينات الأزهاري، حاسي خليفة.

الملحق رقم 21: طلب خطي من التلميذ أبي القاسم سعد الله للانخراط في سلك الطلبة الجدد بالجامع

الحمد لله تاريخ 12 سبتمبر 1947

حضرة الكتاب الأخ السيد، الطاهر بن عاشور
شيخ الجامع الأعظم وبروعه السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته. وبعد أطلب من جنابكم
أن تسلكوني في سلك الطلبة الجدد لهذه السنة
الاسم: سعد الله بلقاسم بن أحمد بن علي
البلاد: عمار (عمالة قسنطينة)
وليبعد البلدة والده سعد الله أحمد. وبالمحاضرة
عزوني كردي شاوش إدارة المشيخة
لحاجتك القرآن كله وأجيده. ومن المتون الآجرومية
وابن عاشر. مستعد تمام الاستعداد.
وتجدون داخل الرسالة شهادة شيخ البلدة
وتقبلوا فائق احترامي والسلام
من سعد الله بلقاسم بن أحمد.

المصدر: المكتبة المنزلية للباحث عمار عوادي بتغزوت ولاية الوادي

الملحق رقم 22: إحدى الرسائل التي بعث بها الطالب الزيتوني يوسف الأخضر الزقيمي إلى الجهات الوصية من أجل إعادة غرفة المبيت.

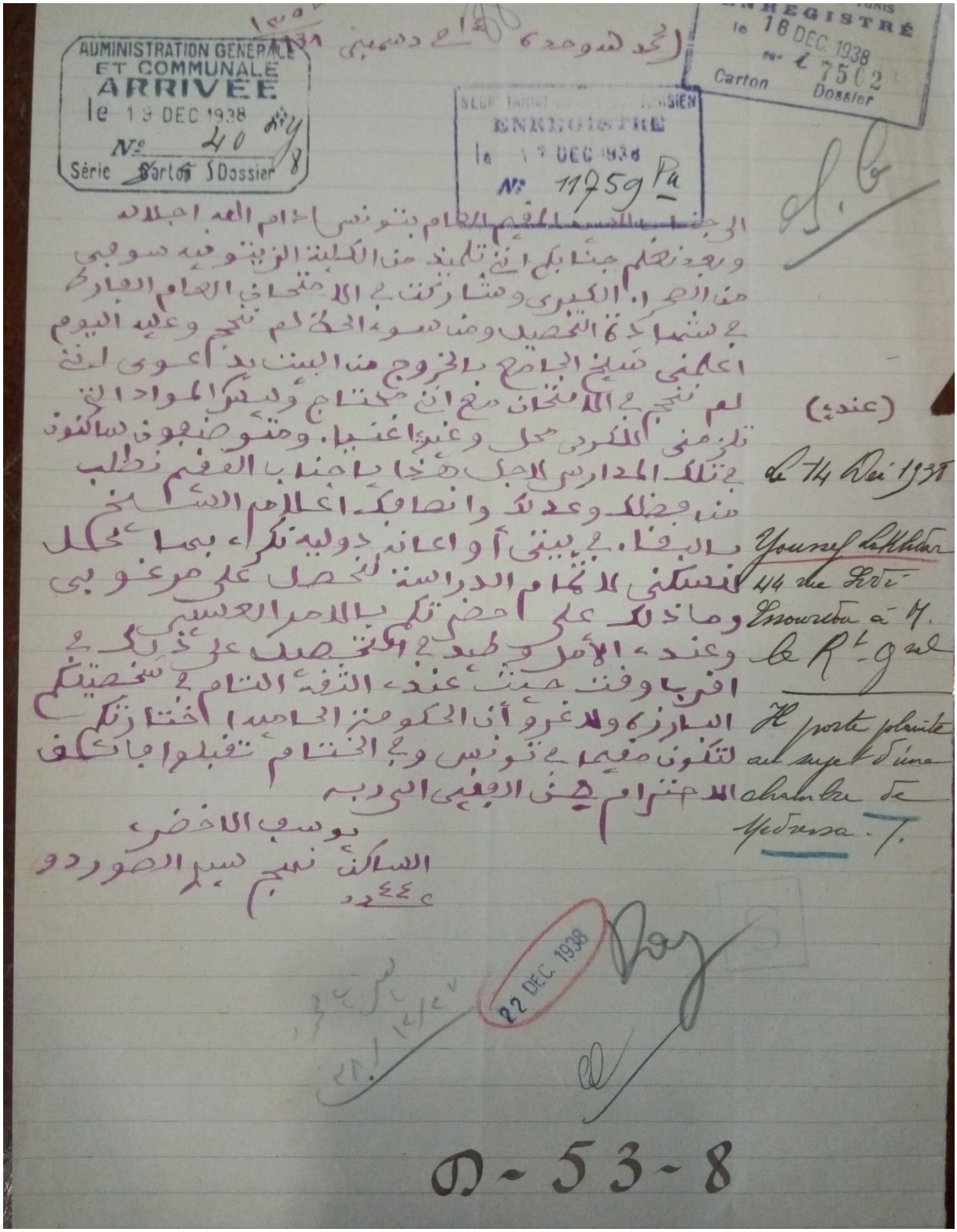

Source : - A.N.T, S D C 53 D 08, Folio 88

رسالة من الطالب الزيتوني يوسف الأخضري الزقيمي إلى السيد المقيم العام بتونس بتاريخ 14 ديسمبر 1938م

الملحق رقم 23: أعضاء الجمعية ومقتطف من النظام الأساسي لجمعية الشباب الزيتوني السوفي.

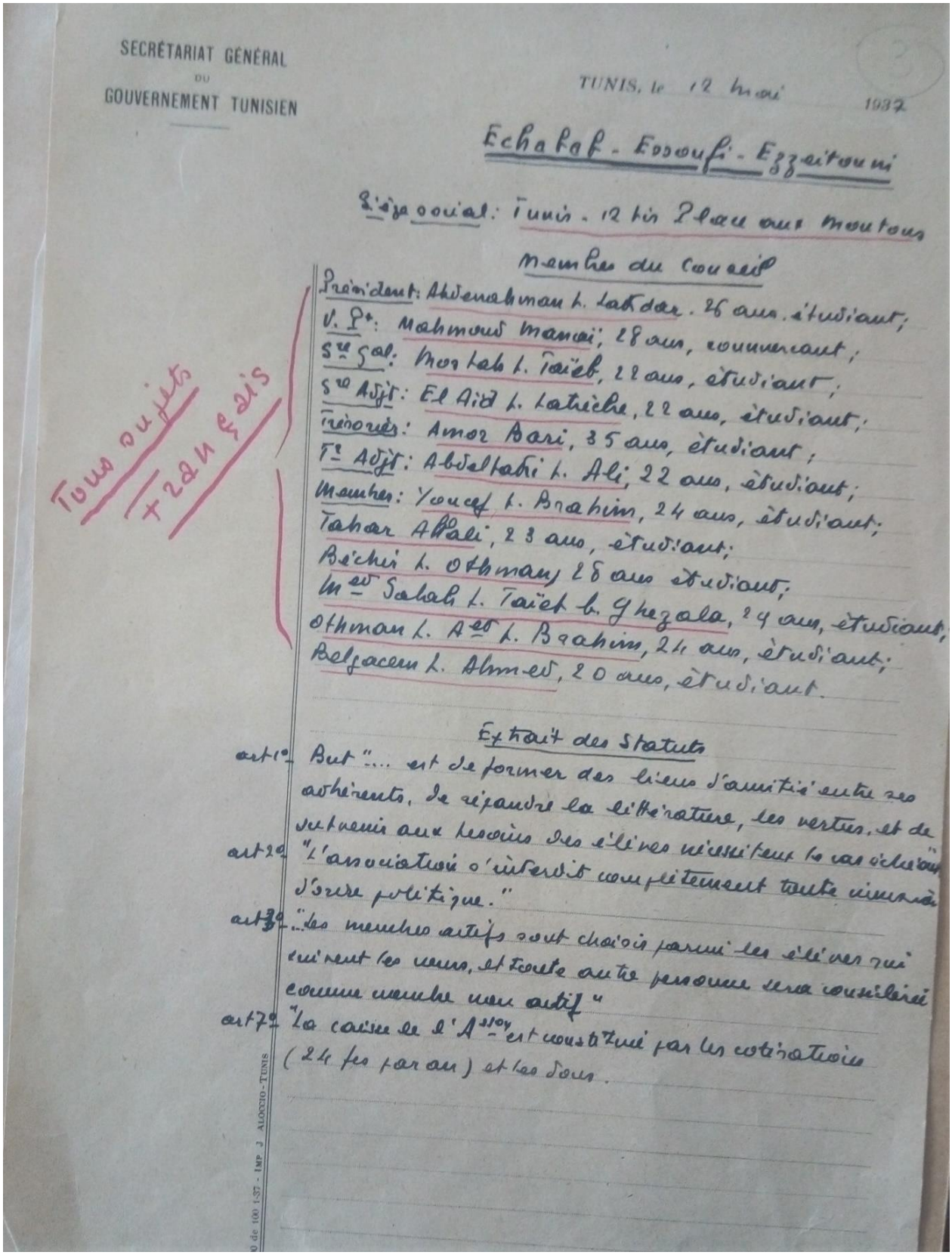

SECRÉTARIAT GÉNÉRAL
DU
GOUVERNEMENT TUNISIEN

TUNIS, le 12 mai 1937

Echabab - Essoufi - Ezzeitouni

Siège social: Tunis - 12 bis Place aux moutons

membres du conseil

Président: Abdennahman b. Lakdar. 26 ans. étudiant;
V. Pt: Mahmoud Manai; 28 ans, commerçant;
Sec Gal: Mostafa b. Taïeb, 22 ans, étudiant;
Sec Adjt: El Aïd b. Latrèche, 22 ans, étudiant;
Trésorier: Amor Bari, 35 ans, étudiant;
Tr Adjt: Abdelkader b. Ali, 22 ans, étudiant;
Membres: Youcef b. Brahim, 24 ans, étudiant;
Tahar Abdali, 23 ans, étudiant;
Béchir b. Othman, 28 ans étudiant;
Mr Salah b. Taïeb b. Ghezala, 24 ans, étudiant;
Othman b. Ar b. Brahim, 24 ans, étudiant;
Belgacem b. Ahmed, 20 ans, étudiant.

Tous ouvriers Tramways

Extrait des statuts

art 1er But "... est de former des liens d'amitié entre ses adhérents, de répandre la littérature, les vertus, et de secourir aux besoins des élèves nécessiteux ou victimes"

art 2e "L'association s'interdit complètement toute immixtion dans l'ordre politique."

art 3e "... les membres actifs sont choisis parmi les élèves qui suivent les cours, et toute autre personne sera considérée comme membre non actif."

art 7e "La caisse de l'Association est constituée par les cotisations (24 fes par an) et les dons.

0 de 100 1-37 - IMP J ALONSO-TUNIS

Source : - A.N.T, S E C 509 D 252, Folio 03, Echabab Essoufi Azzeitouni. Tunis le 12 Mai 1937.

الملحق رقم 24: طلب اعتماد الرابطة الثقافية القمارية مع قائمة الأعضاء المؤسسين.

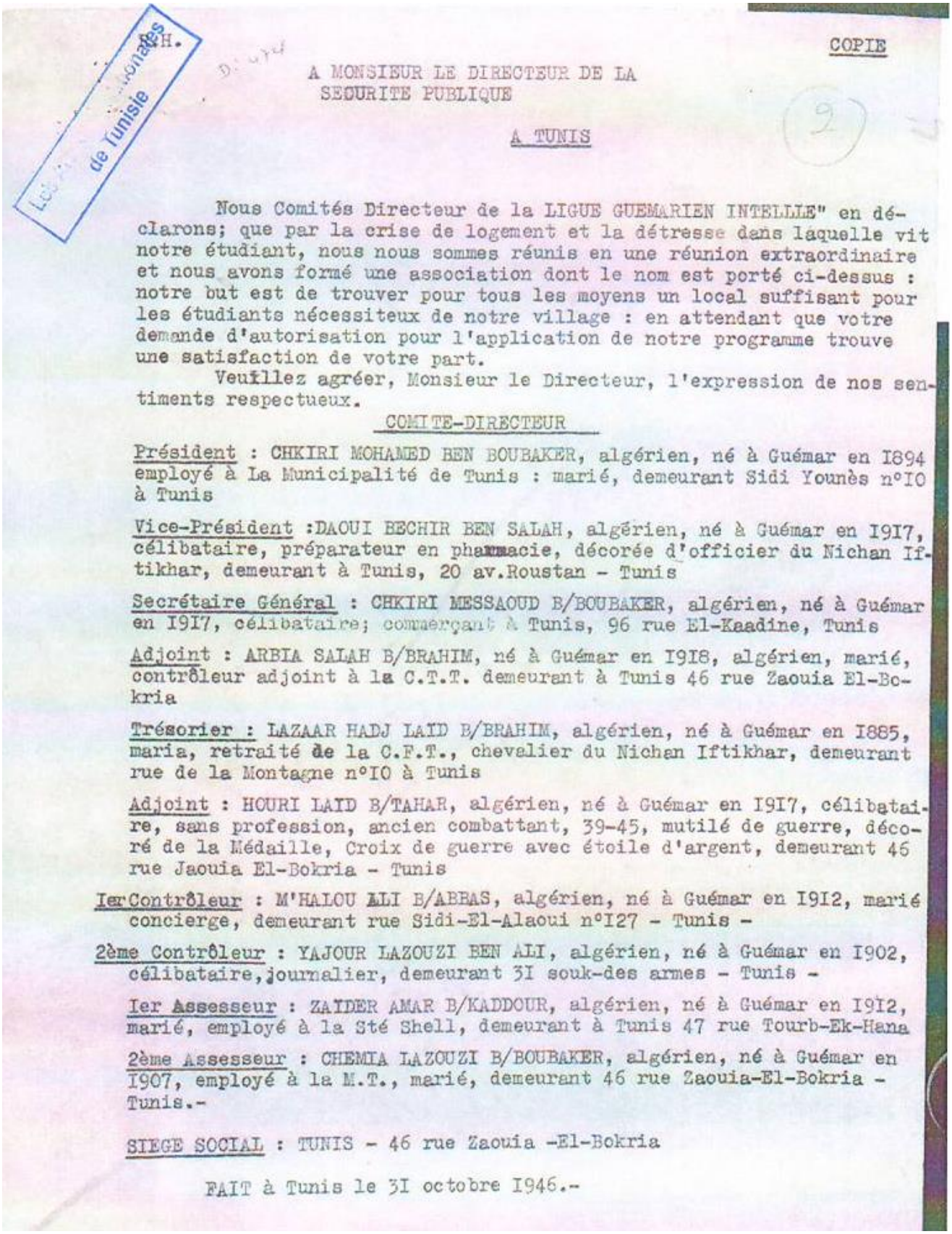

R.H.

COPIE

A MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA
SECURITE PUBLIQUE

A TUNIS

Nous Comités Directeur de la LIGUE GUEMARIEN INTELLLE" en déclarons; que par la crise de logement et la détresse dans laquelle vit notre étudiant, nous nous sommes réunis en une réunion extraordinaire et nous avons formé une association dont le nom est porté ci-dessus : notre but est de trouver pour tous les moyens un local suffisant pour les étudiants nécessiteux de notre village : en attendant que votre demande d'autorisation pour l'application de notre programme trouve une satisfaction de votre part.

Veuillez agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de nos sentiments respectueux.

COMITE-DIRECTEUR

Président : CHKIRI MOHAMED BEN BOUBAKER, algérien, né à Guémar en I894 employé à La Municipalité de Tunis : marié, demeurant Sidi Younès n°I0 à Tunis

Vice-Président :DAOUI BECHIR BEN SALAH, algérien, né à Guémar en I9I7, célibataire, préparateur en pharmacie, décorée d'officier du Nichan Iftikhar, demeurant à Tunis, 20 av.Roustan - Tunis

Secrétaire Général : CHKIRI MESSAOUD B/BOUBAKER, algérien, né à Guémar en I9I7, célibataire; commerçant à Tunis, 96 rue El-Kaadine, Tunis

Adjoint : ARBIA SALAH B/BRAHIM, né à Guémar en I9I8, algérien, marié, contrôleur adjoint à la C.T.T. demeurant à Tunis 46 rue Zaouia El-Bokria

Trésorier : LAZAAR HADJ LAID B/BRAHIM, algérien, né à Guémar en I885, maria, retraité de la C.F.T., chevalier du Nichan Iftikhar, demeurant rue de la Montagne n°I0 à Tunis

Adjoint : HOURI LAID B/TAHAR, algérien, né à Guémar en I9I7, célibataire, sans profession, ancien combattant, 39-45, mutilé de guerre, décoré de la Médaille, Croix de guerre avec étoile d'argent, demeurant 46 rue Jaouia El-Bokria - Tunis

Ier Contrôleur : M'HALOU ALI B/ABBAS, algérien, né à Guémar en I9I2, marié concierge, demeurant rue Sidi-El-Alaoui n°I27 - Tunis -

2ème Contrôleur : YAJOUR LAZOUZI BEN ALI, algérien, né à Guémar en I902, célibataire,journalier, demeurant 3I souk-des armes - Tunis -

Ier Assesseur : ZAIDER AMAR B/KADDOUR, algérien, né à Guémar en I9I2, marié, employé à la Sté Shell, demeurant à Tunis 47 rue Tourb-Ek-Hana

2ème Assesseur : CHEMIA LAZOUZI B/BOUBAKER, algérien, né à Guémar en I907, employé à la M.T., marié, demeurant 46 rue Zaouia-El-Bokria - Tunis.-

SIEGE SOCIAL : TUNIS - 46 rue Zaouia -El-Bokria

FAIT à Tunis le 3I octobre I946.-

Source : - A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 02, Lettre de Comités Directeur de la Ligue Guemarien Intellectuel à Monsieur le Directeur de la Sécurité Publique , Tunis le 31 Octobre 1946.

الملحق رقم 25 (أ): الصفحة الأولى من القانون الأساسي للرابطة الثقافية القمارية

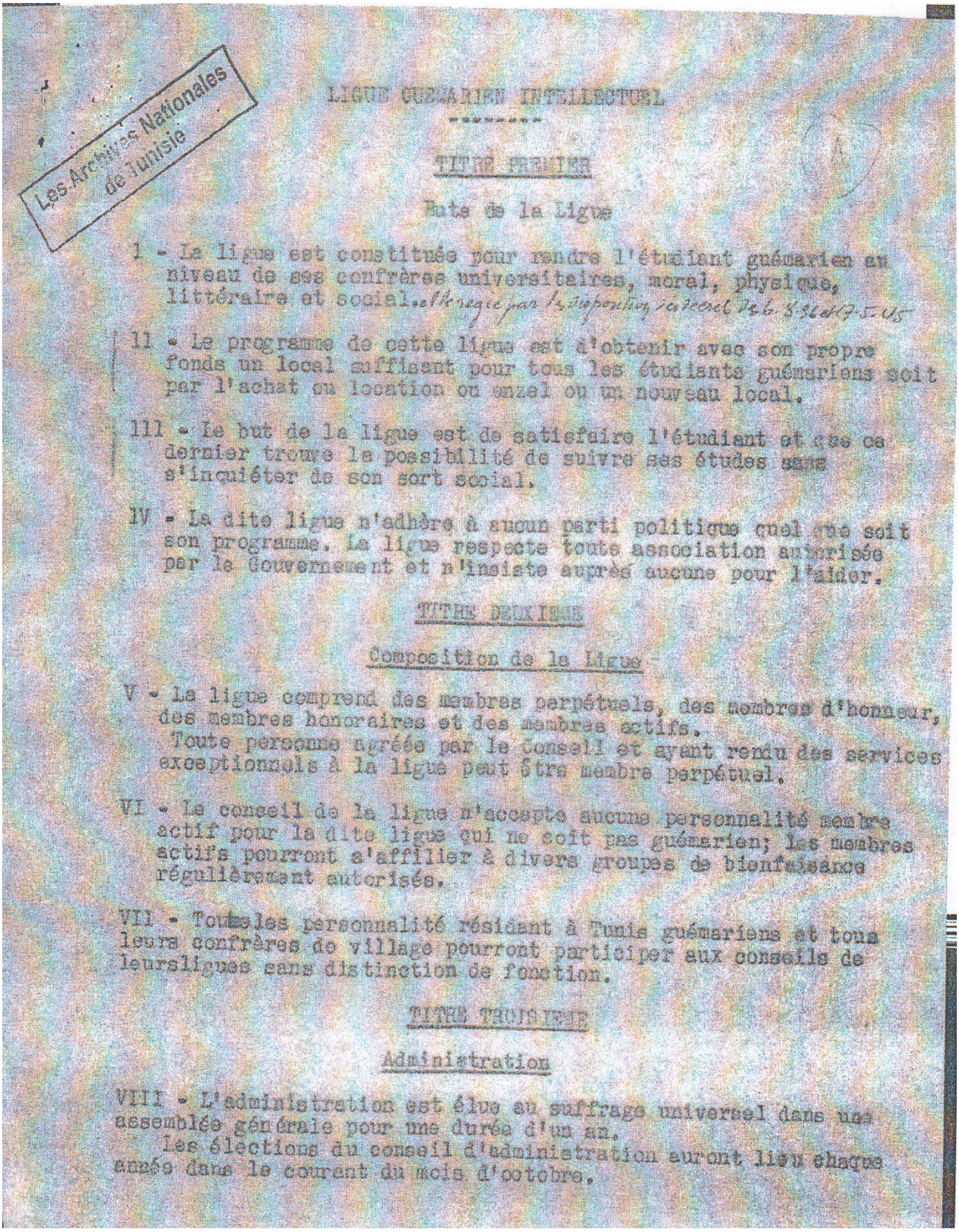

LIGUE GUEMARIEN INTELLECTUEL

TITRE PREMIER

But de la Ligue

I - La ligue est constituée pour rendre l'étudiant guémarien au niveau de ses confrères universitaires, moral, physique, littéraire et social.

II - Le programme de cette ligue est d'obtenir avec son propre fonds un local suffisant pour tous les étudiants guémariens soit par l'achat ou location ou enzel ou un nouveau local.

III - Le but de la ligue est de satisfaire l'étudiant et que ce dernier trouve la possibilité de suivre ses études sans s'inquiéter de son sort social.

IV - La dite ligue n'adhère à aucun parti politique quel que soit son programme. La ligue respecte toute association autorisée par le Gouvernement et n'insiste auprès aucune pour l'aider.

TITRE DEUXIEME

Composition de la Ligue

V - La ligue comprend des membres perpétuels, des membres d'honneur, des membres honoraires et des membres actifs.
Toute personne agréée par le Conseil et ayant rendu des services exceptionnels à la ligue peut être membre perpétuel.

VI - Le conseil de la ligue n'accepte aucune personnalité membre actif pour la dite ligue qui ne soit pas guémarien; les membres actifs pourront s'affilier à divers groupes de bienfaisance régulièrement autorisés.

VII - Toutes les personnalité résidant à Tunis guémariens et tous leurs confrères de village pourront participer aux conseils de leursligues sans distinction de fonction.

TITRE TROISIEME

Administration

VIII - L'administration est élue au suffrage universel dans une assemblée générale pour une durée d'un an.
Les élections du conseil d'administration auront lieu chaque année dans le courant du mois d'octobre.

Source : - A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 01, le Statut de la Ligue Guemarien Intellectuel.

الملحق رقم 25 (ب): الصفحة الثانية من القانون الأساسي للرابطة الثقافية القمارية

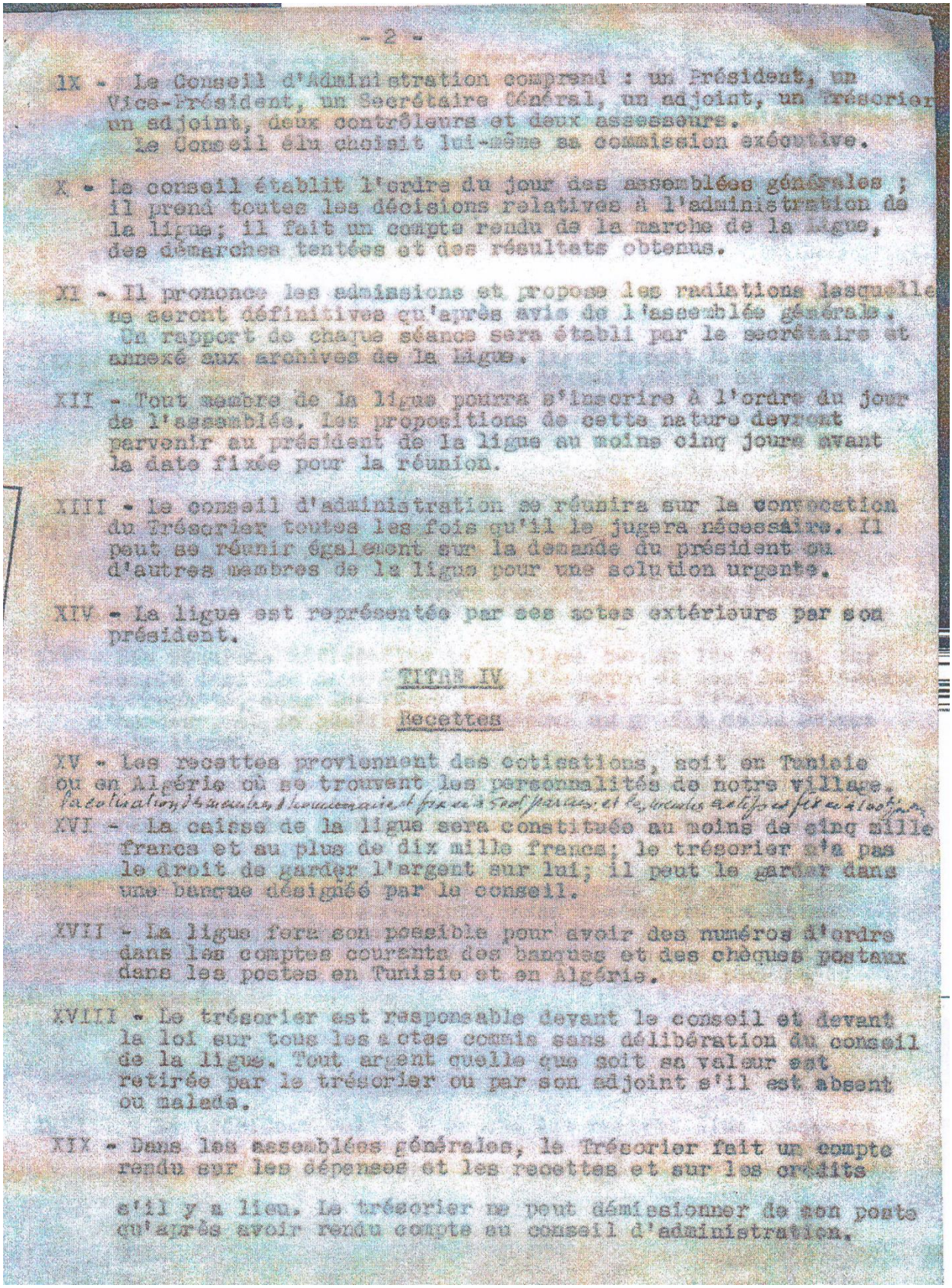

- 2 -

IX - Le Conseil d'Administration comprend : un Président, un Vice-Président, un Secrétaire Général, un adjoint, un Trésorier un adjoint, deux contrôleurs et deux assesseurs.
Le Conseil élu choisit lui-même sa commission exécutive.

X - Le conseil établit l'ordre du jour des assemblées générales ; il prend toutes les décisions relatives à l'administration de la ligue; il fait un compte rendu de la marche de la Ligue, des démarches tentées et des résultats obtenus.

XI - Il prononce les admissions et propose les radiations lesquelles ne seront définitives qu'après avis de l'assemblée générale.
Un rapport de chaque séance sera établi par le secrétaire et annexé aux archives de la Ligue.

XII - Tout membre de la ligue pourra s'inscrire à l'ordre du jour de l'assemblée. les propositions de cette nature devront parvenir au président de la ligue au moins cinq jours avant la date fixée pour la réunion.

XIII - le conseil d'administration se réunira sur la convocation du Trésorier toutes les fois qu'il le jugera nécessaire. Il peut se réunir également sur la demande du président ou d'autres membres de la ligue pour une solution urgente.

XIV - La ligue est représentée par ses actes extérieurs par son président.

TITRE IV

Recettes

XV - Les recettes provenant des cotisations, soit en Tunisie ou en Algérie où se trouvent les personnalités de notre village.
Parcellaires, Bienfaiteurs, Donateurs et fonds de Secours et les Quêtes faites à l'occasion

XVI - La caisse de la ligue sera constituée au moins de cinq mille francs et au plus de dix mille francs; le trésorier n'a pas le droit de garder l'argent sur lui; il peut le garder dans une banque désignée par le conseil.

XVII - La ligue fera son possible pour avoir des numéros d'ordre dans les comptes courants des banques et des chèques postaux dans les postes en Tunisie et en Algérie.

XVIII - Le trésorier est responsable devant le conseil et devant la loi sur tous les actes commis sans délibération du conseil de la ligue. Tout argent quelle que soit sa valeur est retirée par le trésorier ou par son adjoint s'il est absent ou malade.

XIX - Dans les assemblées générales, le Trésorier fait un compte rendu sur les dépenses et les recettes et sur les crédits s'il y a lieu. Le trésorier ne peut démissionner de son poste qu'après avoir rendu compte au conseil d'administration.

Source : - A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 01, le Statut de la Ligue Guemarien Intellectuel.

الملحق رقم 25 (ج): الصفحة الثالثة من القانون الأساسي للرابطة الثقافية القمارية

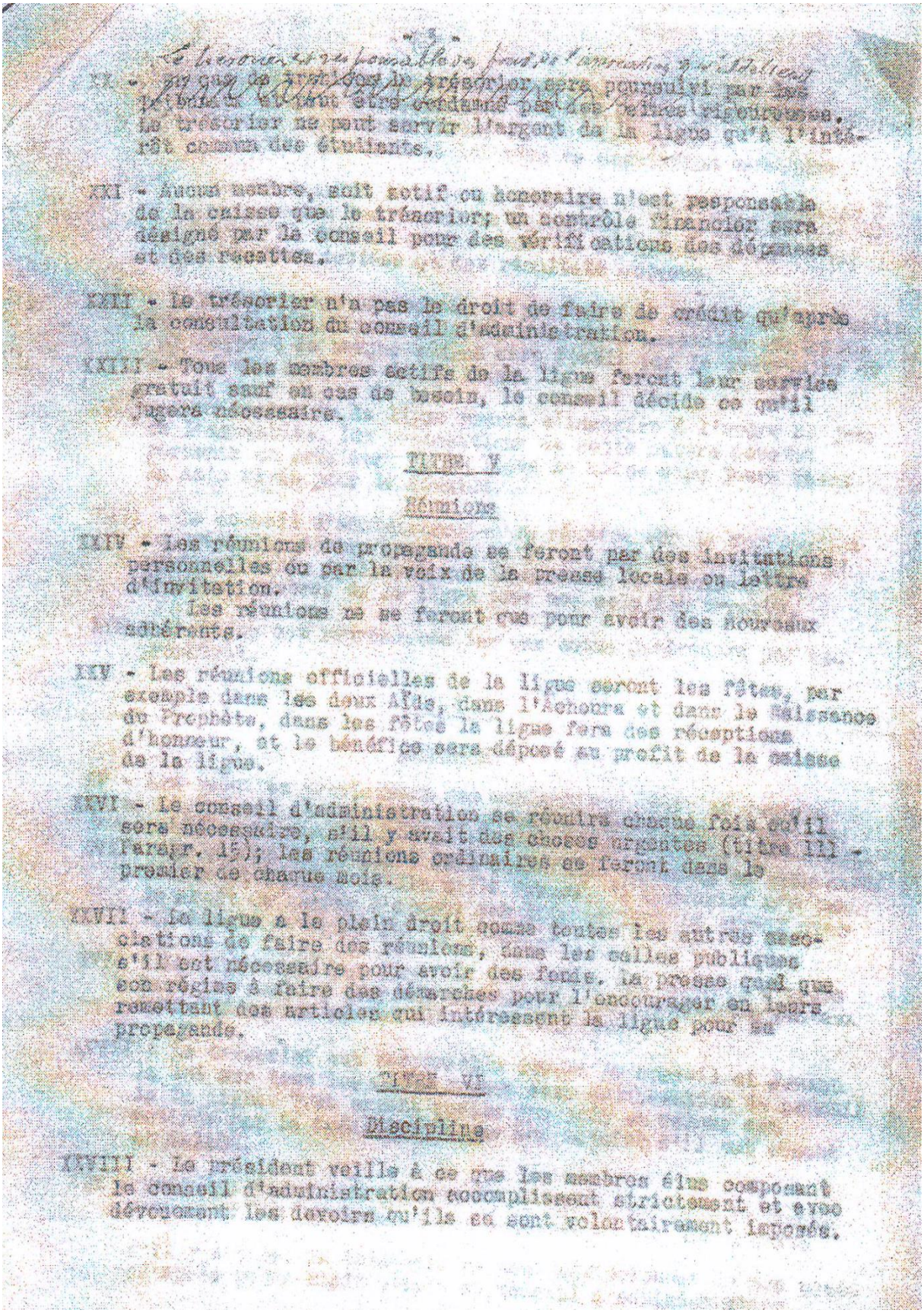

Source : - A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 01, le Statut de la Ligue Guemarien Intellectuel.

الملحق رقم 25 (د): الصفحة الرابعة من القانون الأساسي للرابطة الثقافية القمارية

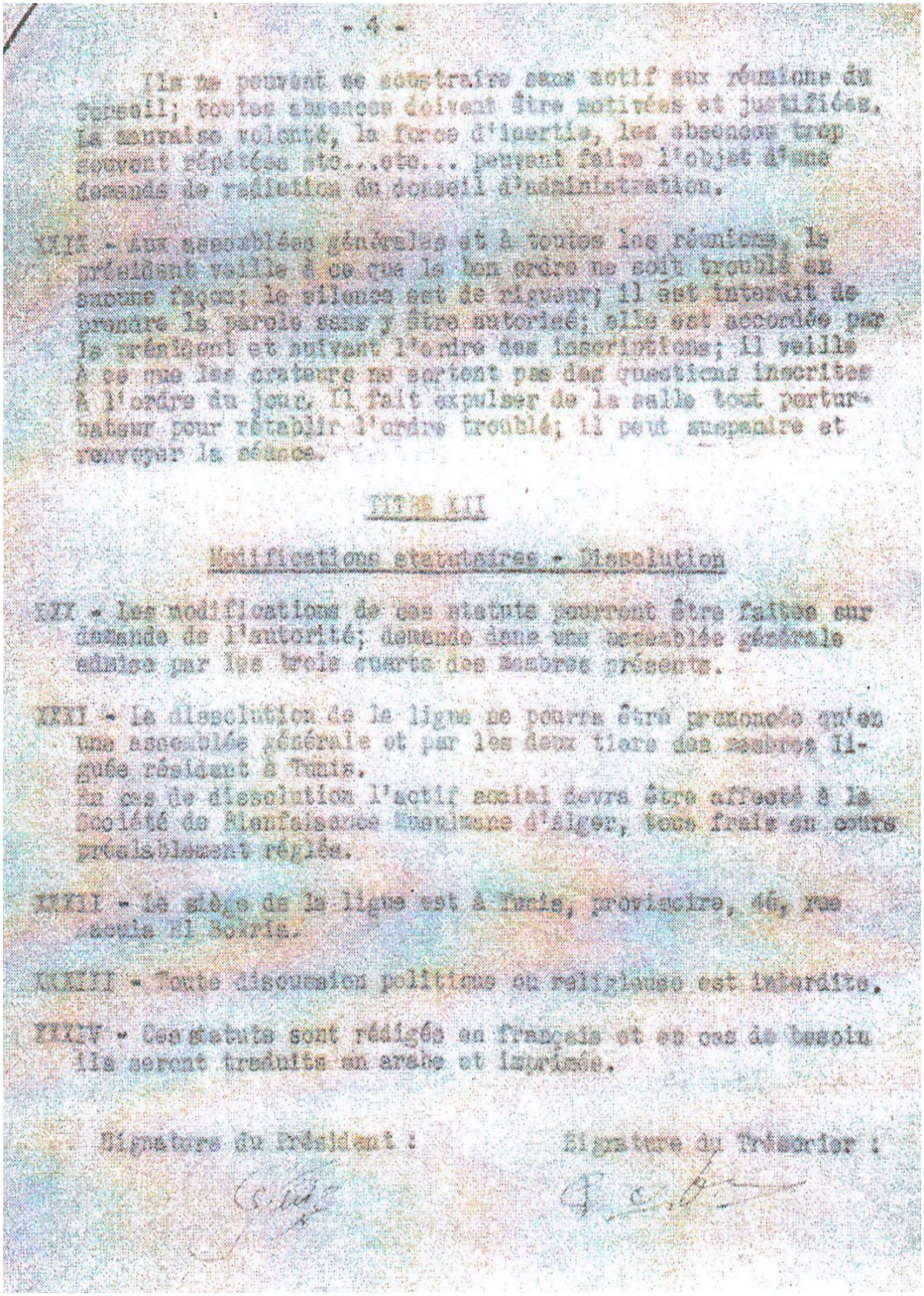

- 4 -

Ils ne peuvent se soustraire aux actif aux réunions du Conseil; toutes absences doivent être motivées et justifiées. La mauvaise volonté, la force d'inertie, les absences trop souvent répétées etc...etc... peuvent faire l'objet d'une demande de radiation du conseil d'administration.

XVIII - Aux assemblées générales et à toutes les réunions, le président veille à ce que le bon ordre ne soit troublé en aucune façon; le silence est de rigueur; il est interdit de prendre la parole sans y être autorisé; elle est accordée par le président et suivant l'ordre des inscriptions; il veille à ce que les orateurs ne sortent pas des questions inscrites à l'ordre du jour. Il fait expulser de la salle tout perturbateur pour rétablir l'ordre troublé; il peut suspendre et renvoyer la séance.

TITRE XII

Notifications statutaires - Dissolution

XIX - Les modifications de ces statuts pourront être faites sur demande de l'autorité; demande dans une assemblée générale admise par les trois quarts des membres présents.

XXI - La dissolution de la ligne ne pourra être prononcée qu'en une assemblée générale et par les deux tiers des membres ligués résidant à Tunis.
En cas de dissolution l'actif social devra être affecté à la Société de Bienfaisance Musulmane d'Alger, tous frais en outre préalablement réglés.

XXII - Le siège de la ligne est à Tunis, provisoire, 46, rue [illegible] Bourin.

XXIII - Toute discussion politique ou religieuse est interdite.

XXIV - Ces statuts sont rédigés en français et en cas de besoin ils seront traduits en arabe et imprimés.

Signature du Président : Signature du Trésorier :

Source : - A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 01, le Statut de la Ligue Guemarien Intellectuel.

الملحق رقم 26: نموذج لبطاقة اشتراك في جمعية الرابطة الثقافية القمارية.

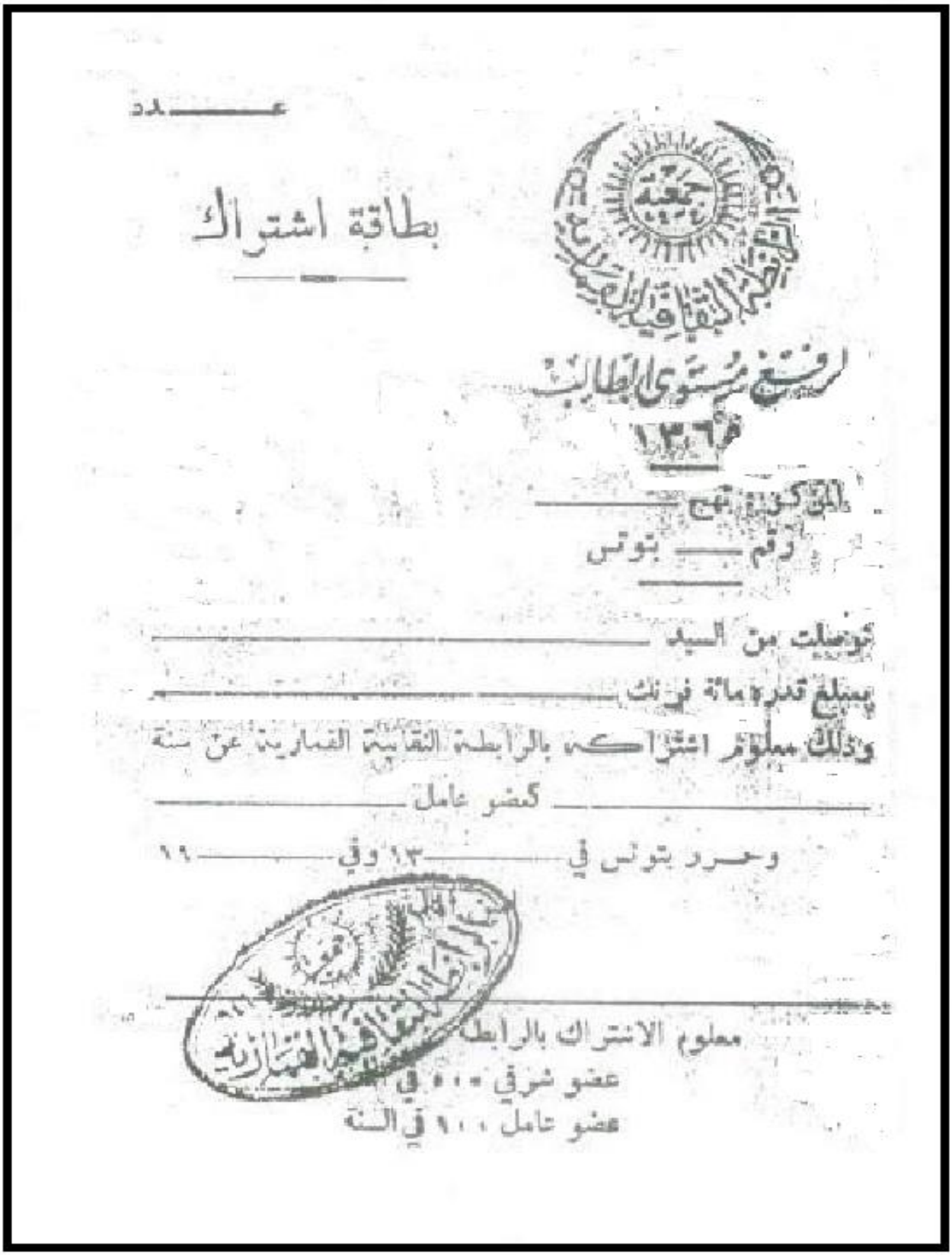
عـــــدد

بطاقة اشتراك

جمعية الرابطة الثقافية القمارية

لرفع مستوى الطالب

١٣٦٩

المكونة بتهج

رقم بتونس

توصلت من السيد

بمبلغ قدره مائة فرنك

وذلك مبلوم اشتراكه بالرابطة الثقافية القمارية عن سنة

كعضو عامل

وحرر بتونس في ١٣ وفي ١٩

الرابطة الثقافية القمارية

معلوم الانتراك بالرابطة

عضو شرفي ٠٠٠ في

عضو عامل ١٠٠ في السنة

المرجع: عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية**، المرجع السابق، ص 264.

الملحق رقم 27: شهادة مدرسية للتلميذ عبد العزيز عوينات بمدرسة توزر

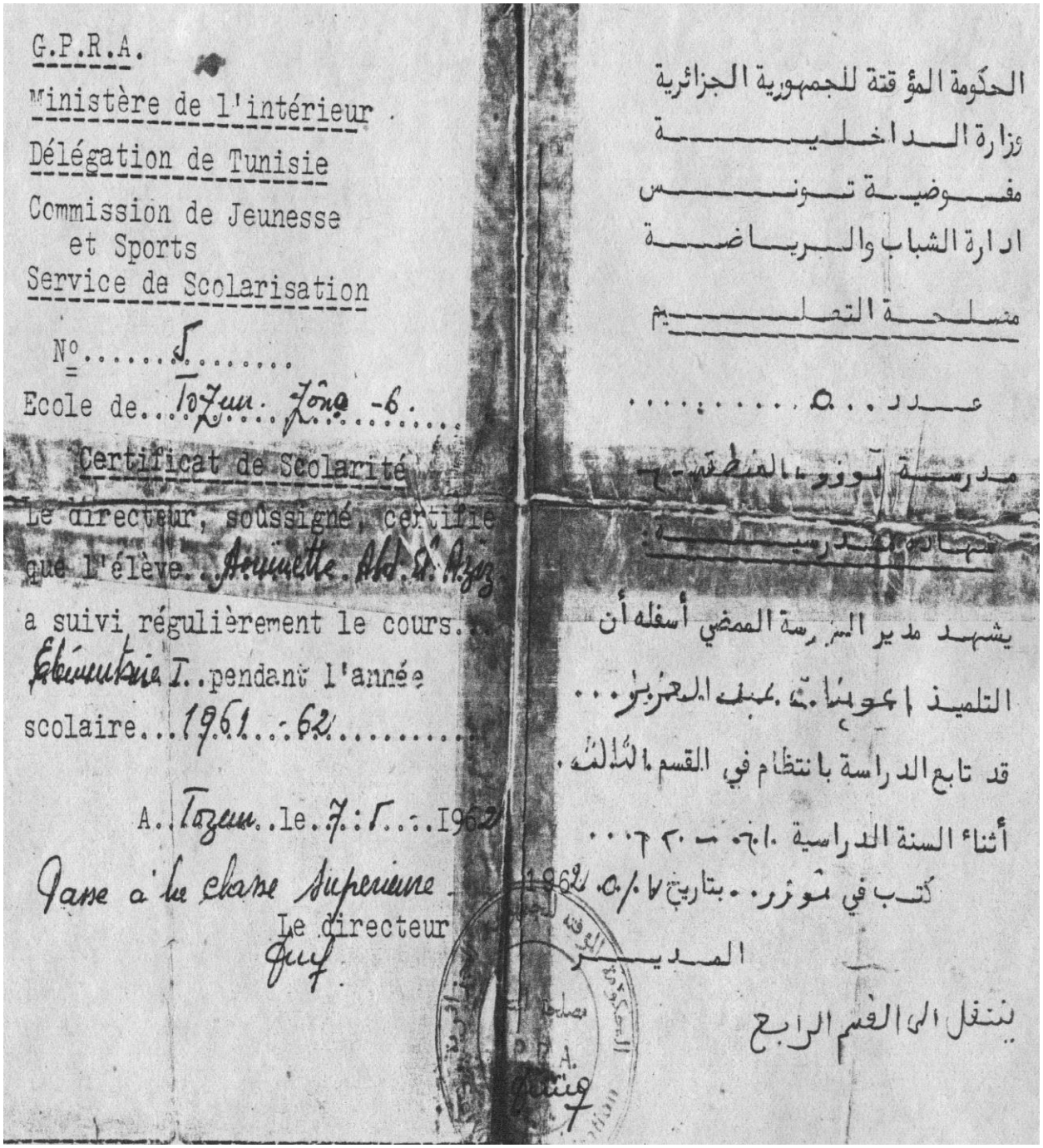

G.P.R.A.
Ministère de l'intérieur
Délégation de Tunisie
Commission de Jeunesse
et Sports
Service de Scolarisation

N°.....5.....
Ecole de...Tozeur. Zone -6.

Certificat de Scolarité

Le directeur, soussigné, certifie que l'élève...Aouinette Abd. El Aziz
a suivi régulièrement le cours...
Elémentaire I..pendant l'année
scolaire...1961..62.....

A..Tozeur..le..7:5...1962

Passe à la classe Supérieure
Le directeur

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وزارة الداخلية
مفوضية تونس
ادارة الشباب والرياضة
مصلحة التعليم

عدد ..5.....

مدرسة توزر المختلطة

شهادة مدرسية

يشهد مدير المدرسة الممضي أسفله أن
التلميذ اعوينات عبد العزيز...
قد تابع الدراسة بانتظام في القسم الثالث
أثناء السنة الدراسية 1961 - 1962
كتب في توزر بتاريخ 7/5/1962
المدير

ينتقل الى القسم الرابع

المصدر: المكتبة المنزلية للمجاهد عوينات الأزهاري بحاسي خليفة

الملحق رقم 28: نموذج من مساهمات الطلبة السوافة الزيتونيين في الصحافة التونسية؛ مقال: البدع في وادي سوف، لطالب زيتوني.

البدع في وادي سوف

نحن في زمان استيقظت فيه كل الامم الا اخواننا اهالي وادي سوف الذين اشربوا في قلوبهم حب البدع والضلالات وكرهوا اتباع الكتاب والسنة ساعب المميزات تراهم يتبعون من يأمرهم بضرب الدفوف وبامور الفساد وهذا الامر مخالف لما جاء به الشرع زيادة على ذلك عندهم البيت يقول بضم ما شهادتكم فيه ايضطر الشيخ لان يقول

رجل طيب وشهادته لا تخلى اما ان تكون كاذبة فاقترف اثما واما ان تكون صادقة ولا فائدة بها سوى التسجيل على الخالق تعالى الله على ذلك علوا كبيرا ومن جنايتهم المواظبة على صلاة الاربعاء السوداء وسيجازون عليها يوم تبيض وجوه وتسود وجوه والحاصل ان اهالي هاته البلدة ماكثون على عادات الجاهلية الاولى حتى عبادة الاوثان فان لهم نخلة بعميش قريبة من قرى الوادي تشد لها الرجال وتنذر لها الاموال وتذبح لها الانعام وهؤلاء يدعون العلم ويقرؤونه للناس بل يقرؤون كتب التفسير فضلوا واضلوا ويحسبون انهم مهتدون اما المساجد فمقسمة على اهل الطرق ومشائخها يتصرفون فيها كيف شاؤوا والله يقول وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا واذا نهاهم طالب العلم الحقيقي شتموه ولطموه واغاظوا له القول بل شتموا الكلية الزيتونية ووصفوا تلامذتها بالالحاد وقالوا امرنا بذلك شيخنا الفلاني وهو اجهل من نعله واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله امرنا بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء اتقولون على الله ما لا تعلمون

وفي الاخر ان لم يكفوا عن سبنا وشتمنا ويبتعدوا عن البدع والظلال القديم لنقيض لهم جنودا من القول لا قبل لهم بها وان عدتم عدنا والسلام على من اتبع الهدى

زيتوني سوفي

المصدر: لسان الشعب، ع 412، س 11، تونس، 22 أكتوبر 1930م، ص ص 02 – 03.

الملحق رقم 29: نموذج من مساهمات الطلبة السوافة الزيتونيين في الصحافة الجزائرية؛ جريدة البصائر.

سنة ٤ — البصائر

حول النهضة الجزائرية

نحن كل الجزائر

الجزائر هي بلادي وبلاد آبائي واجدادي من قبل وهي مستقر رمسي . وهي موطن نشاتي . وهي البلد الذي قضيت فيه السنين الاولى من حياتي . انتقل أبي من الجزائر الى تونس واتخذ من بنزرت مستقرا . وحملني معه صغيرا ، في عهد الطفولة ، فانا جزائري الاصل جزائري المولد . جزائري النشأة . جزائري الطفولة الاولى .

وبالرغم عن طول المسافة ، وبعد الشقة ، فلي حنين الى الجزائر ، ولي عاطفة خاصة لكل ما هو جزائري ، يسرني كل ما يسر الجزائر . ويؤلمني كل ما يؤلمها . ويبكيني كل حادث مكروه يصيبها .

أحادث واغني في بعض الاحيان من الجزائر فاجد بعض الوطاب من المستمعين لا يعرف من الجزائر الا اسمها . فلا يفيدني شيئا ، وأقبل على الجرائد فتصفحها فلا اجد فيها عن الجزائر أكثر من أنها مستعمرة فرنسوية فقدت أو كادت تفقد عروبتها واسلامها . وان اهلها اصبحوا شبه فرنسويين من حيث اللغة والملبس والمعتقد

ولم ازل على هاته الحالة الى ان وافتني انباء الحركة الكبرى التي قام بها العلماء الجزائريون لاحياء الجزائر . وبعثها من مرقدها . واستقرار وطنيتها . وتذكيرها بانها عربية مسلمة ويجب أن تكون كذلك الى الابد . وصادفت هاته الانباء الساره . والحقائق الملموسة ، فرحت فرحا شديدا وقلت الحمد لله الذي وهب للجزائر في هذا الكبر واشرافها على الموت أبناء يؤمنون بالله خلقوا للجزائر ولا يبالون بالموت في سبيل احياء الجزائر عندها قلت بتراكيا أسفه لا تخافين ضيعة فخيرة ابنائك ، ورثة الانبياء قد نفضوا غبار الكسل ، وتسابقوا الى ميدان العمل ، واخلصوا لك الحب والتجري ، وعاهدوا الله أن يرفعوا عنك الضر والبلوى .

لم أعرف هاته الحقائق الا مؤخرا لانني كنت في وسط من أوساط غلاة الطرقيين ، الذين لا يؤمنون بهته الحقائق . ولم أعرفها الا

الخبر اعند ما قرات جريدة — البصائر — الغراء لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الرشيدة أهلا وسهلا

بمناسبة عيد الفطر المبارك قام الشاب الوجيه اللطيف السيد احمد بن محمد حوتي البلي الكاتب العام لجمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين ، بزيارة لجهات الشمال التونسي مبعوثا عن البصائر وقدم بطاقة فيزيت وتعرف لبعض أفاضلها

ومن هناك قصد عاصمة الشمال بنزرت وحل ضيفا على الفاضل السيد السعيد القاسمي

وقد اجتمعنا به ، وتناولنا القضية الجزائرية بالحديث فحدثنا ببيانات ضافية عن الحالة بالجزائر وصور لنا تصويرا دقيقا حالة الجزائر الاقتصادية والسياسية ، والاجتماعية . كما خصنا جزءا من حديثه الحركة النشطة والاعمال الجليلة التي تقوم بها جمعية العلماء الجزائريين ، تحت رئاسة الشيخ الجليل عبد الحميد بن باديس فبارك الله الجزائر في رجال عزها الابرار ، العاملين لانهاضها ، والمضحين لاموالهم وانفسهم في سبيلها ، والدائبين لها والرابطين الصلة بينها الام وابنائها الذين تغربوا عنها . فلتحي الجزائر ، ولتحي بنوها الابرار

زعودة محمد النيجاني بن محمد الصغير القسنطيني

براءة من ضلال الطرقية

جاءتنا بواسطة السيد عمر بوعدان مقال بامضاء السيد محمد الصالح بوديوه بن الشيخ حمو بن الشيخ مزيان صاحب الزوايا الاربع واحد شيوخ الطريقة الرحمانية ببجاية ونواحيها

استعرض ذلك السيد في مقاله خطة جمعية العلماء وما تقدمه للشعب من خدمات جليلة وعطفة الصحف الاخيرة فاشيدة وما تقدمه للشعب من ساطع الآداب وضلال الاعتقاد وأكل لحوم العلماء الاحرار والعبث باموالهم . وقد سمى تلك الصحف باسمائها : البلاغ ، الرشاد ، الوفاق ، النجاح ، لسان حالهم

واعترف فيه بعد الزوايا اليوم عن خدمة العلم وبث الفضيلة وأن جمعية العلماء هي التي احسنت القيام بخدمة العلم وبث الفضيلة

وبناء على ذلك أعلن براءته من الطرقيين المؤذين لرجال جمعية العلماء بثبته الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة

اربعة أيام مؤثمة

في يوم ٦ مارس سنة ١٩٣٩ اردفت وحاب الوادي الادبية واسعشر سمارها برجال العلم والادب الاستاذ البشير الابراهيمي نائب رئيس جمعية العلماء ومؤسس دار الحديث بتلمسان ، اثناء قبله في المحطة الاخ السيد احمد بوشامل باسم « الشهاب » و باسم « البصائر » السيد عبد الحفيظ البلدان

وحين وصوله الى مكتب الزعامة بمدرسة التربية والتعليم حاءت الوفود للسلام عليه والترحيب بمقدمه السعيد علينا وعلى الناس

ومكث عندنا أربعة أيام فسامرنا بما انطوت عليه نفسه الفياضة بالعلم والادب ، ومن الغد لما سمع بمقدمه مراتب جمعية العلماء الاستاذ محمد خير الدين الشرق به .

ومن الغد ذهب الاستاذ البشير إلى ميلة لزيارة مؤرخ الجزائر الشيخ مبارك الذي تعذر عليه مقابلة الاستاذ في قسنطينة ، فزار مدرسة ميلة وجامعها الجديد ، فوجدنا الجامع الذي أسس على تقوى من الله نجمة مفلاكة في ارجاء القرية وبهذا يسهل على المصلين من المصلين على اختلاف طبقاتهم تأدية فريضتهم ، وسماع دروس الوعظ والارشاد الحقة التي تنقصهم في دينهم ودنياهم ، وتزول غشاوة الجهل عن باقي المسلمين .

وكان في رفقة الاستاذ الابراهيمي الاديب السيد محمد بن العابد والسيد عبد الحفيظ البلدان ، وقمنا بميلة ثلاث ساعات والساعات الشمس نحو الغروب وجدنا مرحبين من طرف الاستاذ مبارك ورفاقه الكرام

لا تسأل ايها القاري ما كان من احاديث الاستاذ البشير العلمية وآرائه السديدة نحو الاصلاح الاجتماعي وتمنياته ، بيقا راحت عنا الاتراح ، وجعلتنا نتأسف على فراقه السريع ، ورجوعه في اليوم الرابع الى تلمسان بحفاوة وترديع من الادباء والمصلحين

وصبيحة يوم الاحد ٩ مارس ركب القطار قاصدا بلده ، صاحبته السلامة في الظعن والاقامة

قسنطينة ع . ج

المصدر: البصائر، ع 159، س 04، 31 مارس 1939م، ص 04.

الملحق رقم 30: رسالة مسؤول حركة الانتصار بوادي سوف – أحمد ميلودي – إلى مناضلي الحركة بجامع الزيتونة بتونس حول انعكاسات اكتشاف وحل المنظمة الخاصة على منطقة وادي سوف.

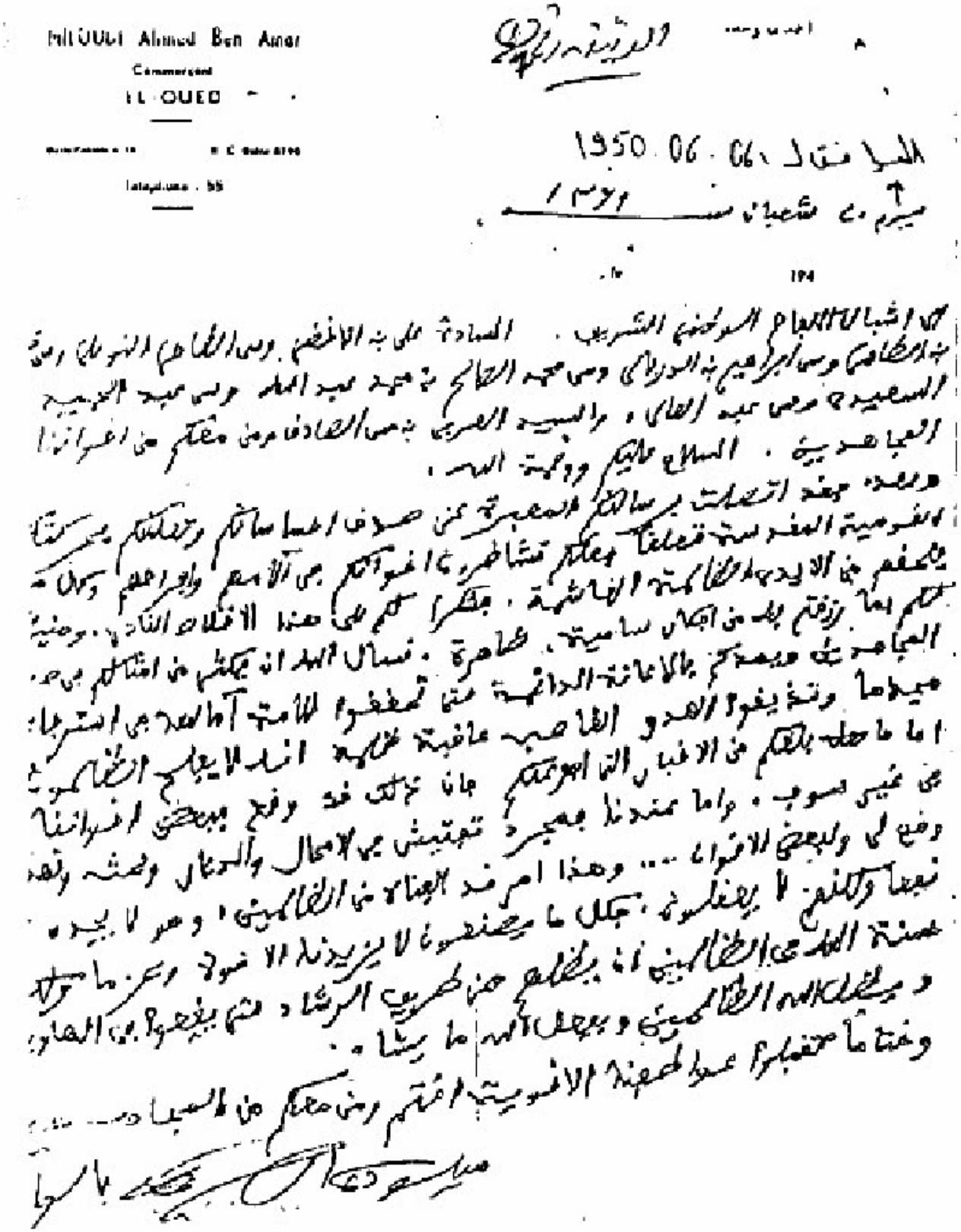

المرجع: علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف**، المرجع السابق، المرجع السابق، ص 385.

الملحق رقم 31: نماذج من اشتراكات المهاجرين السوافة للثورة

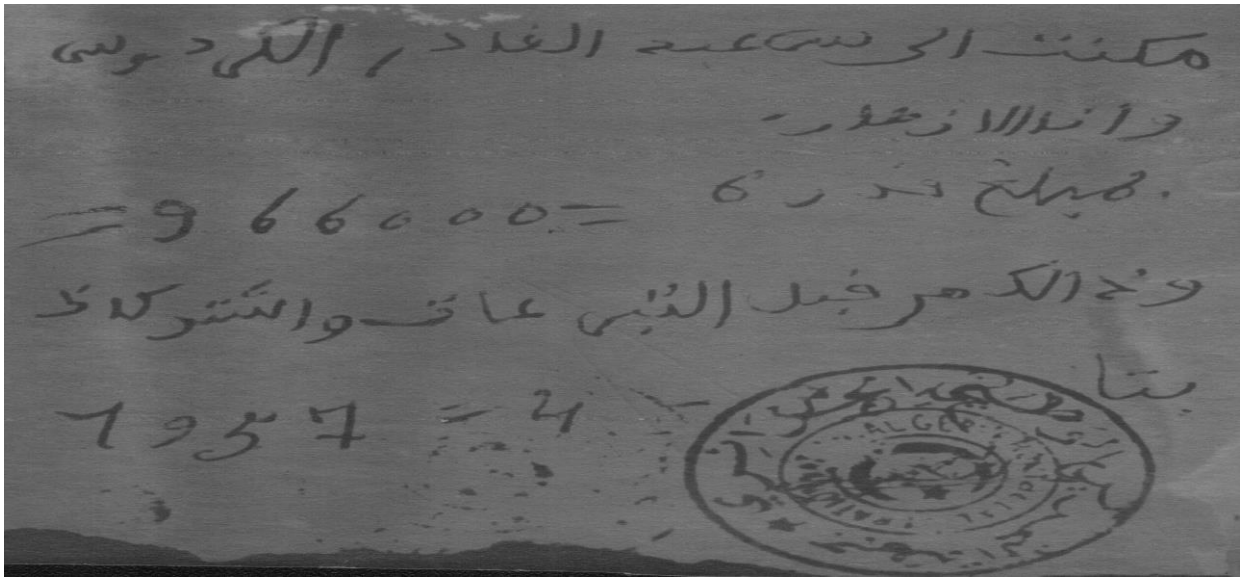

المصدر: المكتبة المنزلية للمجاهد عوينات الأزهاري بحاسي خليفة

المرجع: المهاجر سعد بحري، بمنزله بحاسي خليفة بتاريخ 04 فيفري 2022م.

المرجع: المهاجر محمد الصالح باحدي، بمنزله بالرباح بتاريخ 30 جانفي 2022م

الملحق رقم 32: نموذج لمصاريف جيش التحرير الوطني بالحدود التونسية بداية مارس 1957م.

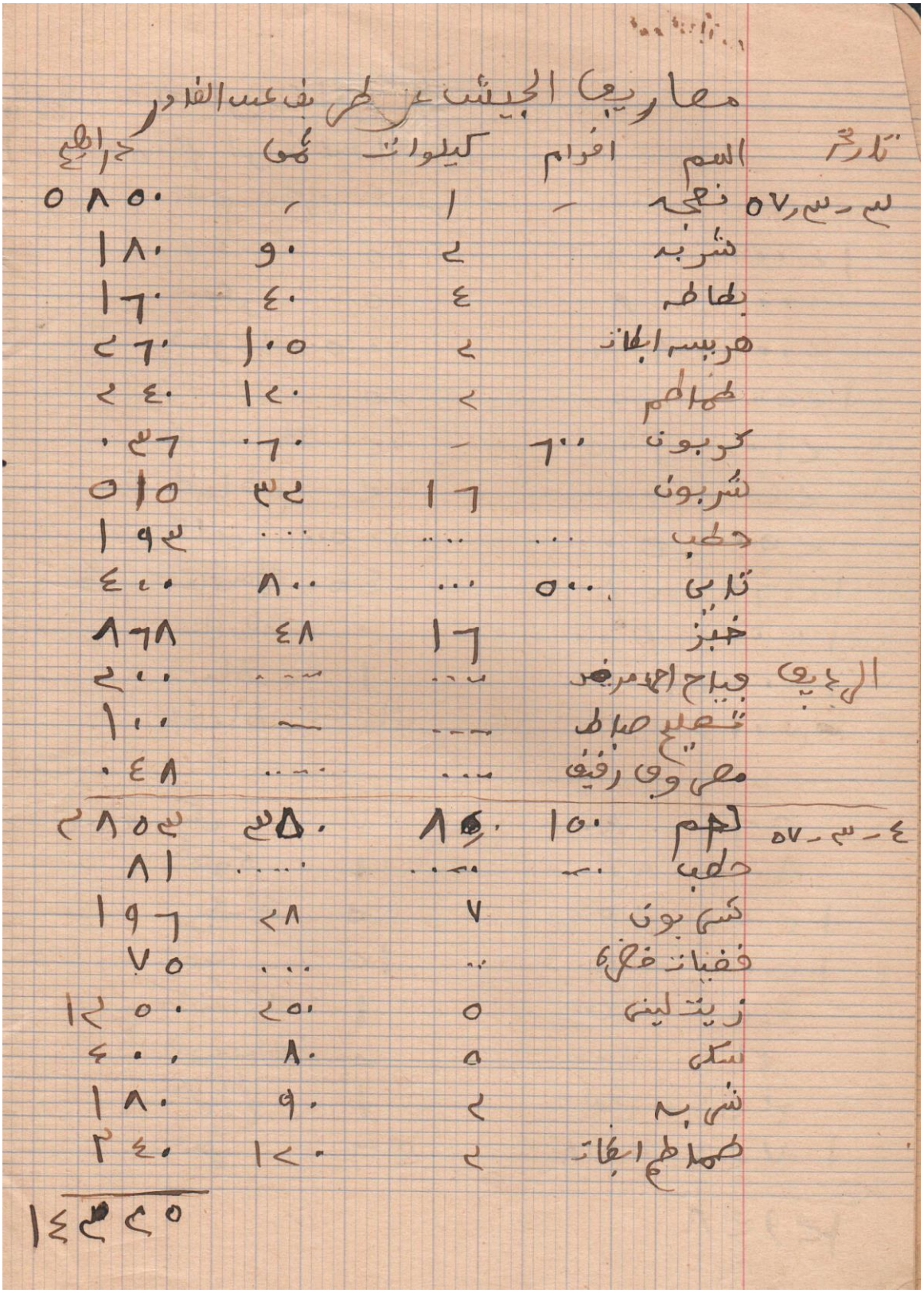

مصاريف الجيش عرطيف عبد القادر

تاريخ	الاسم	أغرام	كيلوات	ثمن	المجموع
ب-س-57	فحمة	-	1	-	0850
	شربة		2	90	180
	بطاطة		4	40	160
	هريسة البلاد		2	100	270
	طماطم		2	120	240
	كربون	700	-	70	267
	شربون		16	32	510
	حطب	...	...	...	192
	تابي	500	...	800	400
	خبز		16	48	768
الريف	جياح احمر فحم		...	---	200
	تحليح صباط		...	---	100
	مصروف رفيف		...	...	048
ع-س-57	لحم	150	150	350	2850
	حطب	---	...	...	81
	كسكسو		7	28	196
	ڤفيات فخار		..	...	75
	زيت لينة		5	250	1250
	سكر		5	80	400
	شربة		2	90	180
	طماطم البلاد		2	120	240
					14240

المصدر: المكتبة المنزلية للمجاهد عوينات الأزهاري بحاسي خليفة

الملحق رقم 33: نص مقال جريدة لوموند الفرنسية حول اعتقال الطالب العربي.

7. — LE MONDE. — 22 juin 1957.

LE CHEF REBELLE TALEB LARBI

QUI REFUSA DE SE RALLIER AU F.L.N.

est fait prisonnier par les troupes tunisiennes

Le chef rebelle Taleb Larbi, qui refusa de se rallier au comité F.L.N. de Tunis, a été fait prisonnier mardi à Matmata (Sud tunisien) par les troupes tunisiennes après une poursuite de plusieurs jours.

Taleb Larbi Soufi avait son P. C. à Gafsa. Les hors-la-loi qui constituaient sa bande opéraient jusqu'à Touggourt et El-Oued, d'où Larbi est originaire.

Le chef rebelle assurait que son influence s'exerçait sur les nombreux Souafa (hommes originaires d'El-Oued) qui sont employés dans les mines de Tunisie, affirmait avoir rallié à lui les mineurs venus du Souf pour travailler dans les exploitations de phosphates de Gafsa, Redeyeff et Metlaoui.

Malgré les tentatives effectuées par les autorités tunisiennes pour obtenir son ralliement au F.L.N., Larbi s'était réfugié dans le sud du territoire avec l'intention, semble-t-il, de gagner la Tripolitaine par El-Hamma, Gabès et Matmata.

Les troupes envoyées dans la région par le gouvernement de Tunis furent renforcées par des civils armés que dirigeait l'ancien chef fellaga tunisien Sassi Lassoued. De vifs accrochages eurent lieu, au cours desquels plusieurs soldats tunisiens devaient être tués. Sassi Lassoued lui-même avait été légèrement blessé.

Dans les milieux français de Tunisie on craint maintenant que des hommes de la bande de Taleb Larbi, habillés et armés par les autorités tunisiennes et encadrés par le F.L.N., n'aillent renforcer en Algérie les troupes « régulières » de l' « Armée de libération ».

En faisant prisonnier Taleb Larbi le gouvernement beylical confirme d'ailleurs l'accord qu'il a passé avec le « colonel » Ouamrane : le comité F.L.N. de Tunis est considéré à Tunis comme le seul représentant des rebelles algériens.

Source :- le Monde, **Le Chef Rebelle Taleb Larbi, Qui Refusa de se Rallier au F.L.N**, N^{O} 3861, Quatorziem Annee, Paris,Samedi 22 juin 1957, p 07

الملحق رقم 34: قائمة أعضاء الخلية رقم 02 بالجبل الأحمر سنة 1957م.

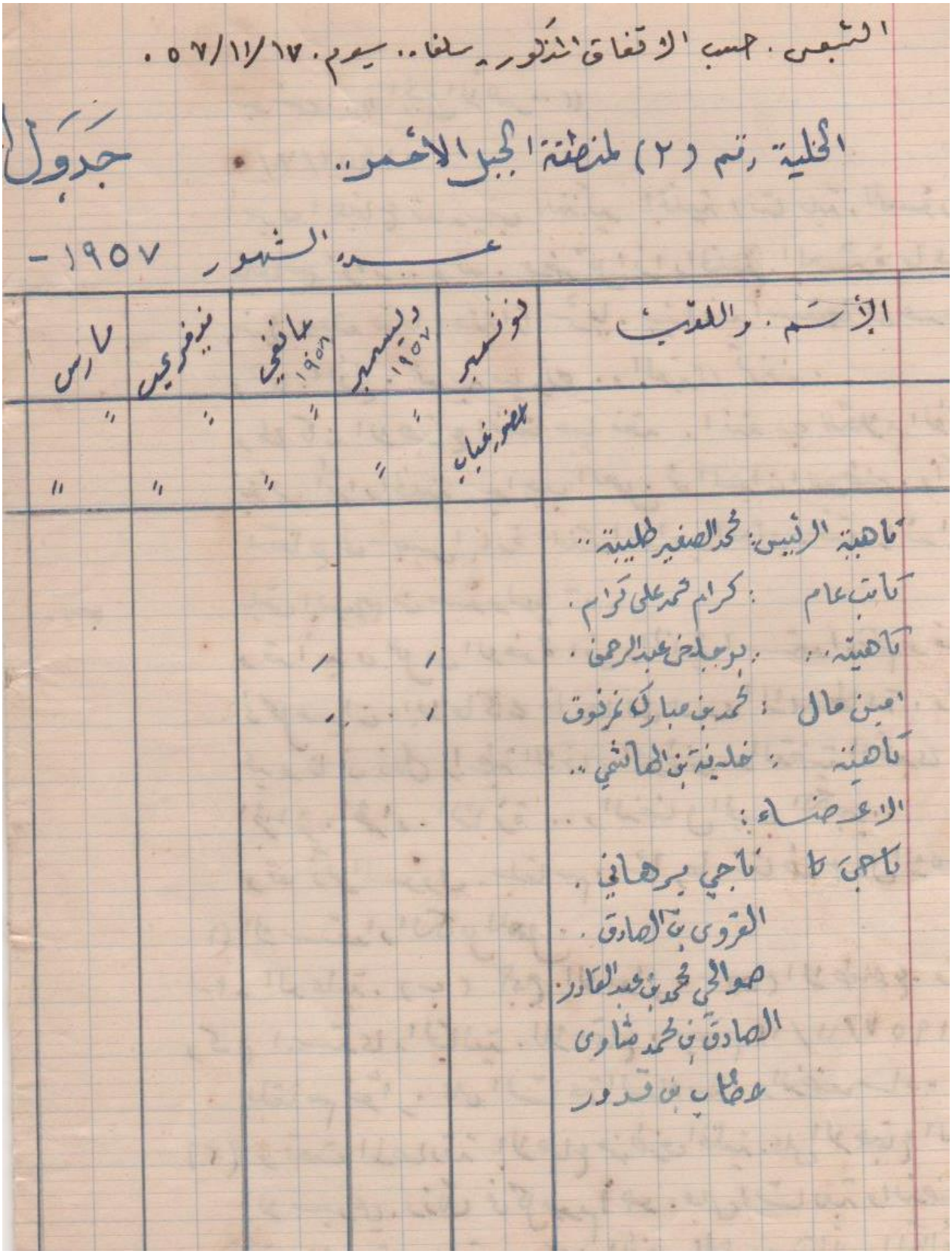

التشعب . حسب الاقتضاء المذكور سلفا .. يوم ١٧/١١/٥٦ .

الخلية رقم (٢) لمنطقة الجبل الأحمر.

جدول

عدد الشهور ١٩٥٧ -

الأسم . واللقب	نوفمبر	ديسمبر ١٩٥٧	جانفي ١٩٥٨	فيفري	آذار
	الفوج غياب	"	"	"	"
ناهية الرئيس: محمد الصغير طلبية ..					
نائب عام : كرام محمد علي كرام .					
ناهية .. : بوجلخ عبد الرحمن .			/		
امين مال : محمد بن مبارك مزفوق			/		
ناحية : خليفة بن الهاشمي ..					
الاعضاء:					
ناحية ١ ناجي برهاني .					
العزوي بن الصادق .					
صوالحي محمد بن عبد القادر .					
الصادق بن محمد شاوي					
عطاب بن قدور					

المصدر: كراس اليقظة القسم 02 بالجبل الأحمر

الملحق رقم 35: محضر إجتماع خلايا القسم 02 الناحية الثالثة بالجبل الأحمر سنة 1959م.

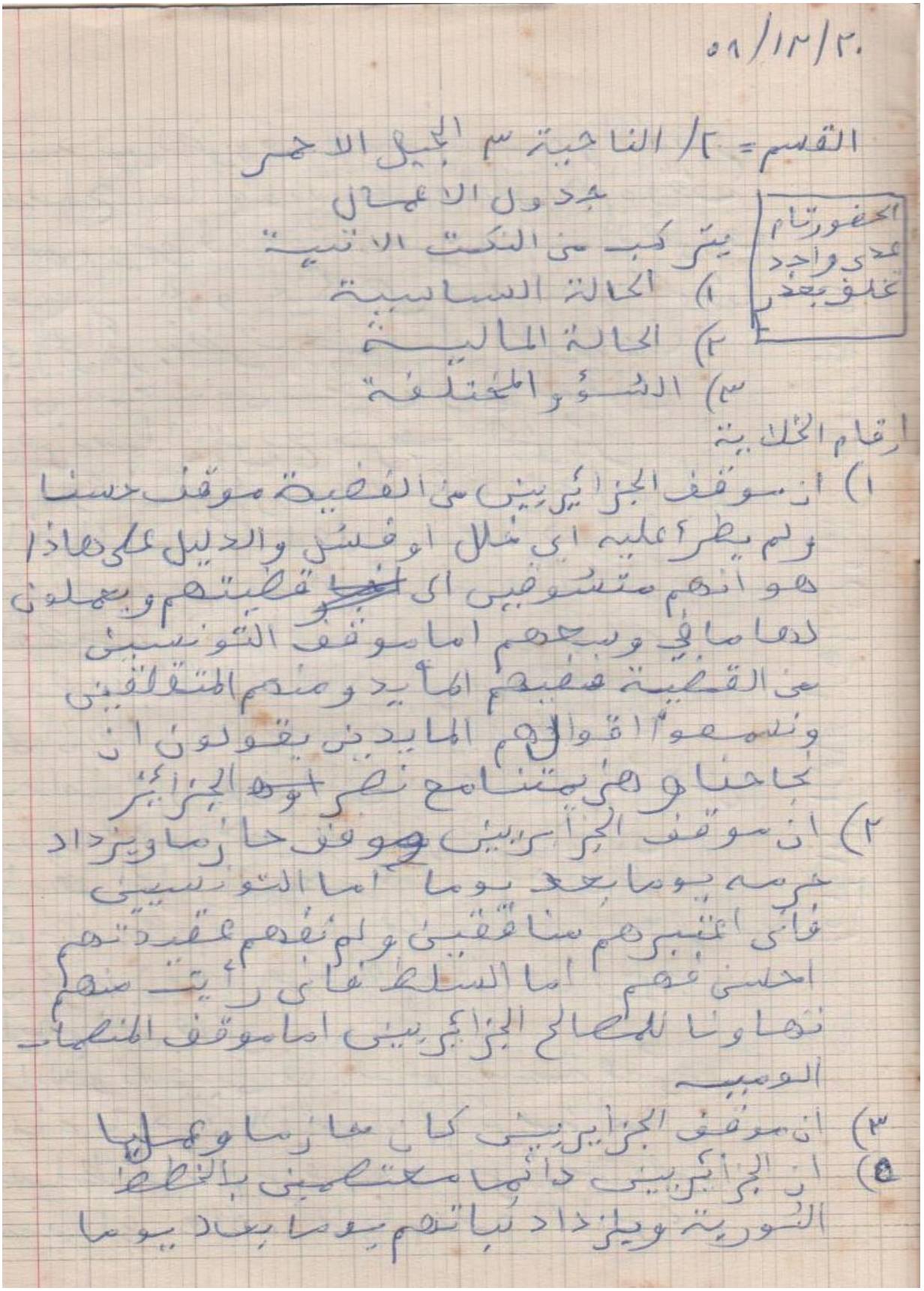

٥٩/١٢/٢٠

القسم = ٢/ الناحية س الجبل الاحمر

جدول الاعمال

الحضور تام عدى واحد غائب بعذر

يتركب من النكت الاتية

١) الحالة السياسية

٢) الحالة المالية

٣) الشؤون المختلفة

ارقام الخلايا

١) ان موقف الجزائريين من القضية موقف حسنا ولم يطرأ عليه اى خلل او فشل والدليل على هذا هو انهم متشوقين الى قضيتهم ويعملون لها ما في وسعهم اما موقف التونسيين من القضية فبعضهم ايد وبعضهم المتفاقين ونسمع اقوالهم المايدين يقولون ان كفاحنا وهي بمتناسق نظر الجزائر

٢) ان موقف الجزائريين موقف حازما ويزداد حزمه يوما بعد يوما اما التونسيين فاني اعتبرهم منافقين ولم نفهم عقيدتهم احسن فهم اما السلط فاني رأيت منهم تهاونا للمصالح الجزائريين اما موقف المنظمات الوطنية

٣) ان موقف الجزائريين كان حازما وعمليا

٤) ان الجزائريين دائما مكتفين بالخطط الثورية ويزدادن ثباتهم يوما بعد يوما

المصدر: كراس اليقظة القسم 02 بالجبل الأحمر

الملحق رقم 36: بطاقة شبل للكشاف محمد حميدي بحي قريش.

سلمت لنا نسخة من طرف المعني بتاريخ 26 فيفري 2020م بحاسي خليفة.

الملحق رقم 37: نموذج لأحد صفحات كراس الكشاف محمد حميدي بحي قريش.

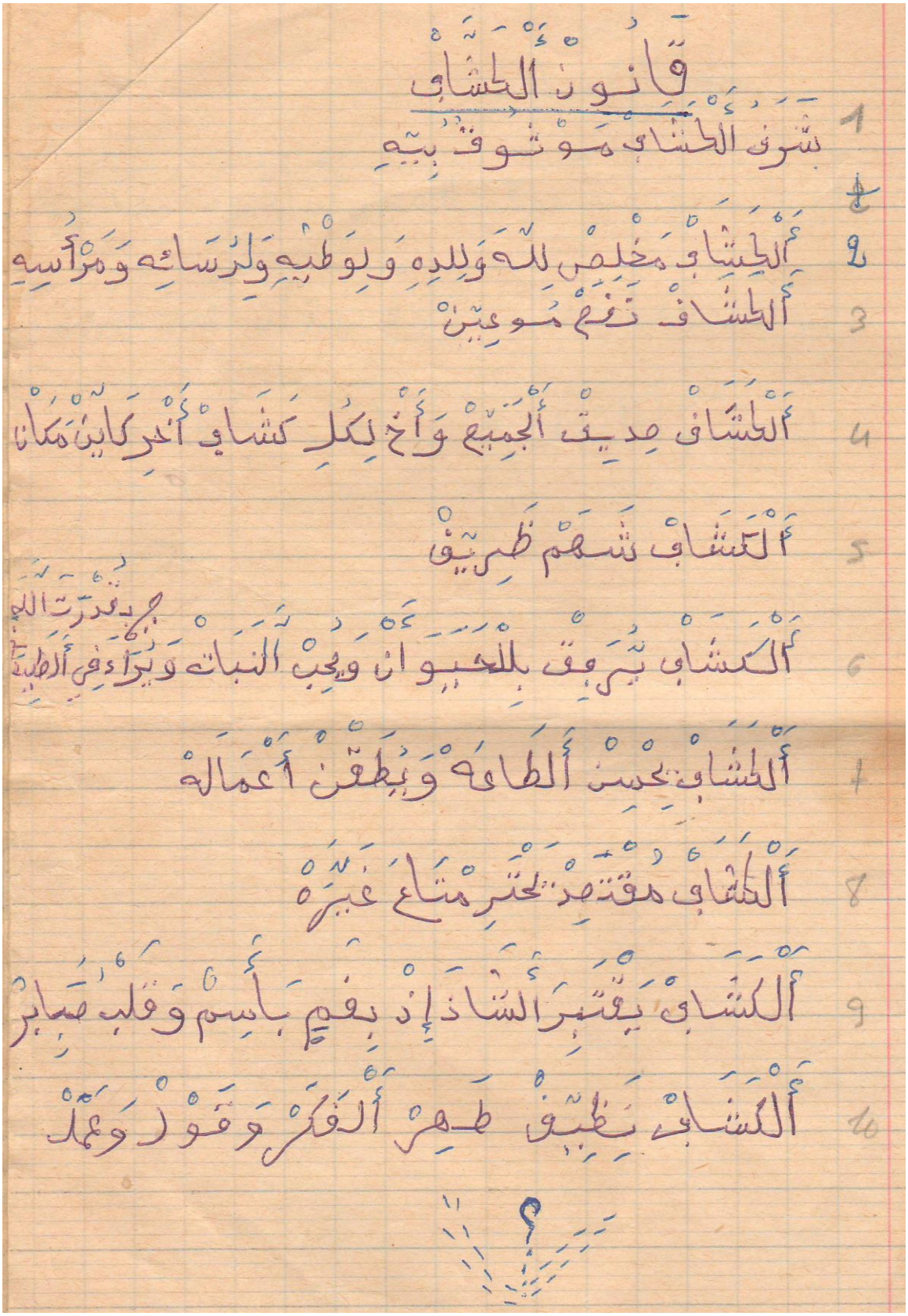

قانون الكشاف

1 شرف الكشاف موثوق به

2 الكشاف مخلص لله ولبلده ولوطنه ولرسائه ومرآسيه

3 الكشاف نفع موعين

4 الكشاف صديق الجميع وأخ لكل كشاف آخر كائنا مكان

5 الكشاف نسمة طريف

6 الكشاف يرفق بالحيوان ويحب النبات ويراعي أطيبة

7 الكشاف يحسن الطاعة ويطيع أعماله

8 الكشاف مقتصد يحترم متاع غيره

9 الكشاف يعتبر الشاذ إذ يفهم باسم وقلب صابر

10 الكشاف يطيع طهر الفكر وقول وعمل

سلمت لنا نسخة من طرف المعني بتاريخ 26 فيفري 2020م بحاسي خليفة.

الملحق رقم 38: ترخيص من جانب والي قفصة للمناضل الأزهاري عوينات بجمع التبرعات للثورة بمنطقة توزر ابتداء من غرة جانفي 1961م.

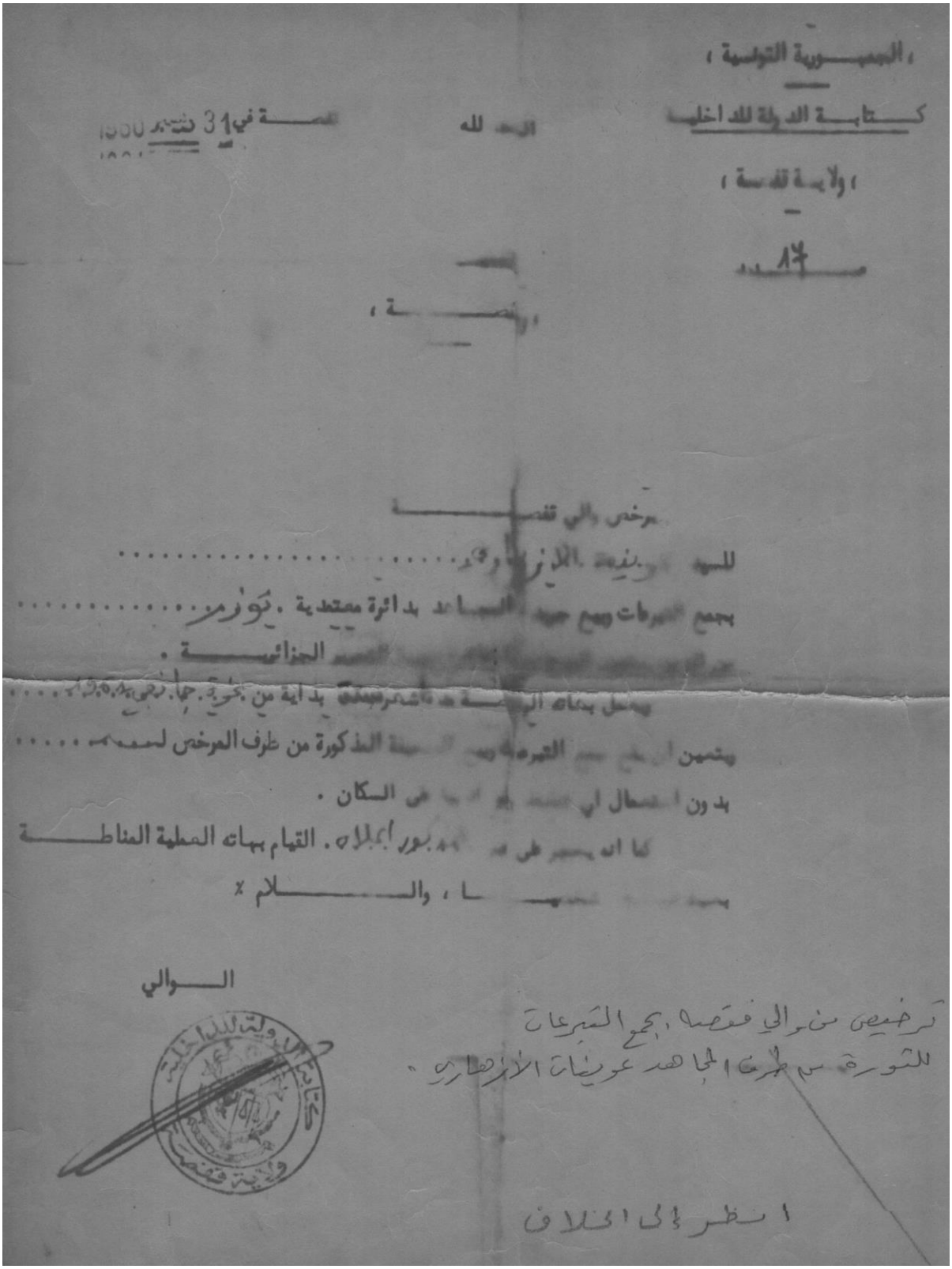

الجمهورية التونسية ،

كتابة الدولة للداخلية

ولاية قفصة ،

عدد 17

قفصة في 31 ديسمبر 1960

الحمد لله

ترخيص والي قفصة

للسيد ..... الأزهاري وعدد .....

بجمع التبرعات وجمع جهد المجاهد بدائرة معتمدية توزر من .....

الجزائية .

يشمل بمهمته الى معتمدية المذكورة بداية من غرة جانفي 1961 .....

يتضمن ترخيص سيارة المذكورة من طرف المرخص لهم .....

بدون استعمال اي سيارة على السكان .

كما انه يعتبر على كل مأمور ابلاغ . القيام بمهامه المعلمة المناطق

بها ، والسلام x

الوالي

كتابة الدولة للداخلية
ولاية قفصة

ترخيص من والي قفصة بجمع التبرعات
للثورة من طرف المجاهد عوينات الأزهاري .

انظر الى الخلف

المصدر: المكتبة المنزلية للمجاهد عوينات الأزهاري بحاسي خليفة

الملحق رقم 39: نموذج من التقارير اليومية التي أعدها المناضل الأزهاري عوينات بخلية أم العرائس.

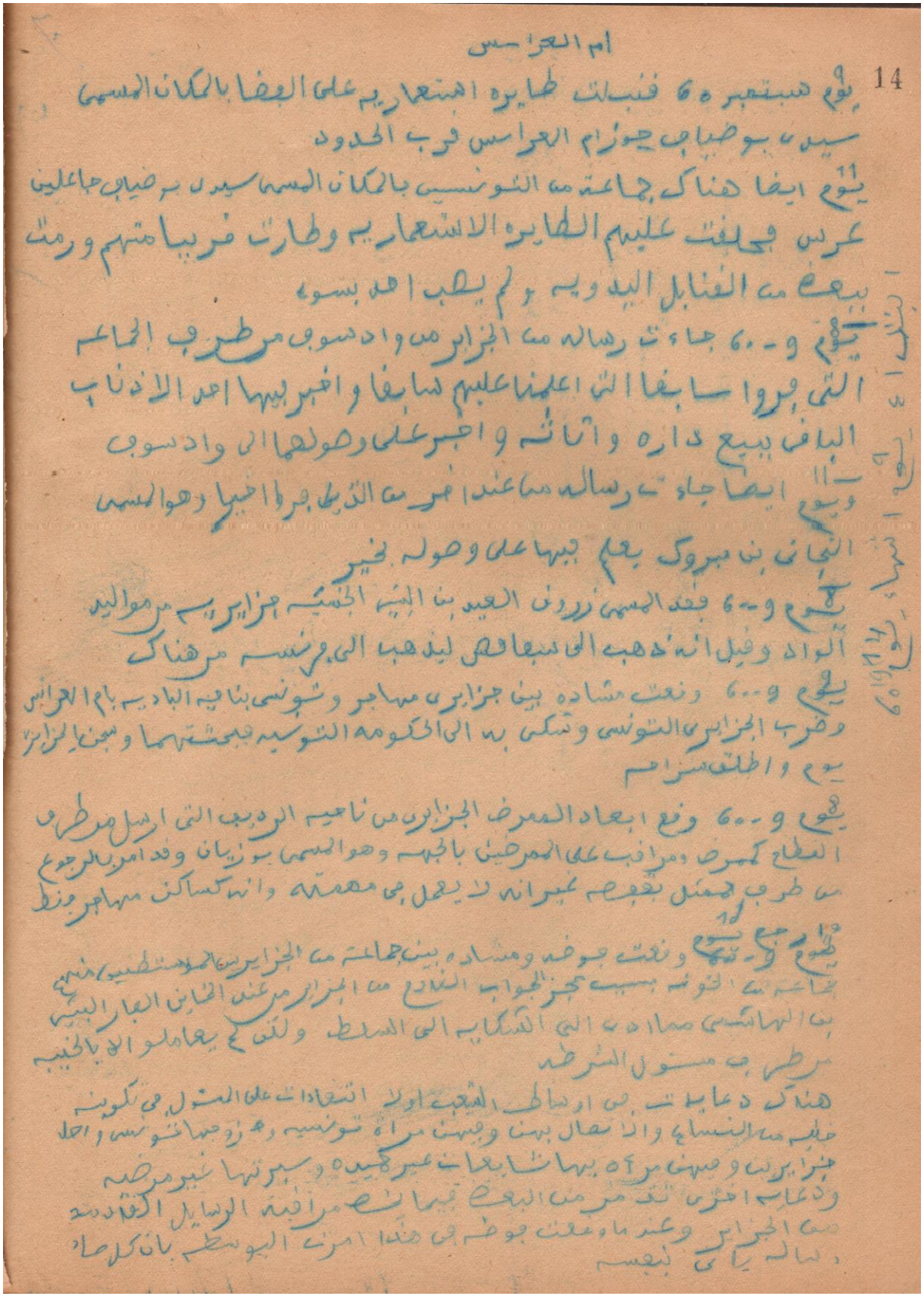

أم العرائس

14

يوم 9 سبتمبر 60 قبلت طائرة استعمارية على الوطا بالمكان المسمى سيدي بوضياف جوار العراس قرب الحدود

يوم 11 ايضا هناك جماعة من التونسيين بالمكان المسمى سيدي بوضياف جاءوا عرس فحلقت عليهم الطائرة الاستعمارية وطارت قريبا منهم ورمت بعض من القنابل اليدوية ولم يصب احد بسوء

يوم 9-60 جاءت رسالة من الجزائر من وادسوف من طرف الجماعة التي قبروا سابقا الى اعلمنا عليهم سابقا واخبرنا بها اعد الاذناب الباقي يبيع داره واثاثه واخبر على وصولها الى وادسوف

يوم 11 ايضا جاءت رسالة ساعتها من الذين قبروا اخيرا وهو المسمى النجاني بن مبروك يعلم فيها على وصوله بخير

يوم 9-60 فقد المسمى زروق العيد بن البشير الجنسية جزائري من مواليد الواد وقيل انه ذهب الى سبعافص ليذهب الى تونس من هناك

يوم 9-60 وقعت مشادة بين جزائري مهاجر وتونسي بناحية البادية بالم العراس وضرب الجزائري التونسي وتشكى به الى الحكومة التونسية فبحثتهما وبعث الجزائري يوم واطلق سراحه

يوم 9-60 وقع ابعاد المعرض الجزائري من ناحية الرديف التي ارسل من طرف القطاع كمعرض ومراقب على المعرضين بالجهة وهو المسمى بوزيان وقد امر بالرجوع من طرف المحل بقبضهم بحيث انه لا يعمل في مهمته وانه كساكن مهاجر وفلاح

يوم 9-60 وقعت جوقة ومشادة بين جماعة من الجزائريين المعسكرين في جماعة التونسية بسبب عجز الجواب الفلاح من الجزائر من عند الخائن البغل البشير بن الهاشمي صاحب الى الشكايات الى السلط ولكن لم يعاملوا الا بالخيبة من طرف مسئول الشرطة

هناك دعايات بين ارسالي الشعب اولا انتقادات على المسئول في تكوين خلية من النساء والاتصال بهن وفيهن مراة تونسية وهي زوجها تونسي واحد جزائريين وفيهن مراة بها شابات غير كميدة وسيرتها غير مرضية ودعاية اخرى انه من بعض قيامات مراقبة الرسائل الواردة من الجزائر وعندما وقعت جوقة في هذا امر البوسطجي بان كل واحد رسالة يأتي بنفسه

المصدر: المكتبة المنزلية للمجاهد عوينات الأزهاري بحاسي خليفة

قائمة

المصادر

والمراجع

أولا – المصادر والمراجع باللغة العربية:

01-المصادر:

أ – القرآن الكريم: سورة النساء؛ الآيتان: 97 و100.

ب – الشهادت الحية:

1) مقابلة شفوية مع محمد العيد طليبة، بمنزله بالوادي، بتاريخ 19 مارس 2012م.
2) مقابلة شفوية مع الشايب بريك (من مواليد سنة 1908م)، بمنزله في بلدية حاسي خليفة، يوم 11 نوفمبر 2012م.
3) مقابلة شفوية مع المجاهد والباحث أحمد منصوري، بمنزله بالزقم، بتاريخ 14 نوفمبر 2012م.
4) مقابلة شفوية مع المجاهد علي لوبيري، بمنزله ببلدية حاسي خليفة، يوم 22 ديسمبر 2012م.
5) مقابلة شفوية مع المجاهد صالح صوادقية، بمنزله بحي صحن بري ببلدية حاسي خليفة، يوم 26 ديسمبر 2012م.
6) مقابلة شفوية مع المجاهد أحمد بالقاسمي، بمنزله بحاسي خليفة، يوم 16 فيفري 2013م.
7) مقابلة شفوية مع المجاهد مصباح بريك (من مواليد خلال 1936م) بمنزله ببلدية حاسي خليفة، ولاية الوادي، يوم 18 فيفري 2013م.
8) مقابلة شفوية مع المجاهد سعد عون، بمنزله بالوادي، يوم 26 فيفري 2013م.
9) مقابلة شفوية مع المجاهد موساوي مسعود من مواليد 1934م، بمسجد خالد بن الوليد بحاسي خليفة، يوم 03 مارس 2013م.
10) مقابلة شفوية مع المجاهد العزوزي فرجاني، بمنزله بالرباح، يوم 11 مارس 2013م.
11) مقابلة شفوية مع المجاهد بني محمد علي، بمنزله بقمار، يوم 11 مارس 2013م.
12) مقابلة شفوية مع السيدة ميلودي الغالية ابنة أحمد ميلودي بعيادتها بالوادي، بتاريخ 24 مارس 2013م.

13) مقابلة شفوية مع عبد القادر ميهي ابن البشير (محمد بلحاج)، بمنزله ببلدية الطريفاوي، يوم 07 أفريل 2013م.

14) مقابلة شفوية مع المجاهد المولدي بريك، بمنزله بحاسي خليفة، يوم 23 أفريل 2013م.

15) مقابلة مع المجاهد عبد الحميد بسر، بمنزله بالوادي، يوم أول ماي 2013م.

16) مقابلة شفوية مع محمد هاني من مواليد سنة 1924م بقمار، يوم 18 جانفي 2016. المهاجر

17) مقابلة شفوية مع حمد بحري (من مواليد 1930م)، بمنزله بحاسي خليفة، يوم 25جويلية 2016م.

18) مقابلة شفوية مع المهاجر مبروك صوالح محمد (من مواليد 1936م)، بغابته بحاسي خليفة، يوم 10 مارس 2018م.

19) مقابلة مع المهاجر الطاهر بكار (من مواليد 1938م) بمنزله بالوادي، 21 مارس 2018م.

20) مقابلة شفوية مع الباحث عبد الكريم الماجري، بمنزله بحي باب الخضراء، تونس، 09 أفريل 2018م.

21) مقابلة شفوية مع المهاجر أحمد بالعيد (من مواليد 1933م)، بمنزله بحي الشهداء، مدينة الوادي، يوم 16 أفريل 2018م.

22) مقابلة شفوية مع بوزيدي السعيد (من مواليد سنة 1934م)، بمنزله، بلدية ورماس، يوم 18 أفريل 2018م.

23) مقابلة شفوية مع العزوزي هبهوبة (من مواليد سنة 1938م)، بمنزله، بلدية الدبيلة، يوم 08 ديسمبر 2018م

24) مقابلة شفوية مع عبد القادر دويم (من مواليد 1940م)، بمنزله، بلدية الرباح، يوم 29 أفريل 2018م.

25) مقابلة شفوية مع المجاهد غمام عون الهادي، من مواليد 1930م بمنزله بحاسي خليفة، يوم 05 ماي 2018م

26) مقابلة شفوية مع أحمد هارون (من مواليد 1937م)، بمنزله ببلدية المقرن، 25 ماي 2018م.

27) مقابلة شفوية مع المهاجرة الزهرة مدلل (من مواليد 1934م بالمتلوي)، بمنزلها بالوادي، يوم 16 نوفمبر 2018م.

28) مقابلة شفوية مع المهاجر ناجي صوالح محمد (من مواليد باب الجديد بالحاضرة سنة 1951م)، بمنزله بمنطقة ديبوزفيل، 20 مارس 2019م.

29) مقابلة مع (أستاذ التاريخ) العيد غزالة بتاريخ 21 مارس 2019م بمدينة تونس.

30) مقابلة شفوية مع المهاجر محرز كواتي (من مواليد 10 أكتوبر 1948م بحومة السوافة بجبل الأحمر)، بمتجره بحومة السوافة، مدينة تونس، يوم 24 مارس 2019م

31) مقابلة شفوية مع المنجي جندوبي من أصول وهرانية (من مواليد سنة 1947م بالجبل الأحمر)، الجبل الأحمر في 24 مارس 2019م.

32) مقابلة شفوية مع المهاجر ناصر الدين مكي (من مواليد 1950م بتونس)، بمدينة تونس، 25 مارس 2019م.

33) مقابلة شفوية مع عبد الكريم الشعلالي (مزدوج الجنسية) من مواليد 1953م بتونس، بمنزله بمنطقة بيرين بالحاضرة. 26 مارس 2019م.

34) مقابلة مع المهاجر الحبيب جراية، بمنزله بمدينة الوادي، 04 أفريل 2019م.

35) مقابلة شفوية مع المهاجر عمر بن أحمد طليبة (من مواليد 1949م بتونس العاصمة)، بمنزله بحي الشهداء بمدينة الوادي، 18 أفريل 2019م.

36) مقابلة شفوية مع الأستاذ حميدي محمد طه(ابن مهاجر)، بمسجد خالد بن الوليد بعد صلاة المغرب، يوم 27 أفريل 2019م.

37) مقابلة مع الطالب مناني بوبكر بجامعة الوادي، بتاريخ أول ديسمبر 2019م.

38) مقابلة شفوية مع المهاجر محمد الصالح باحدي (من مواليد 1928م)، بمنزله بالرباح، يوم 12 مارس 2020م.

39) مقابلة شفوية مع المهاجر العيد لموشي (من مواليد 1926م)، بمنزله بلدية حاسي خليفة، 14 أكتوبر 2020م.

40) مقابلة شفوية مع المهاجر العيد سعداني (من مواليد سنة 1927م)، بمنزله بالدبيلة، يوم 18 نوفمبر 2020م.

41) مقابلة شفوية مع المهاجر محمد خزاني غمام عمارة (من مواليد سنة 1940م)، بمنزله ببلدية حاسي خليفة، ولاية الوادي، 18 نوفمبر 2020م.

42) مقابلة شفوية مع المهاجر بوجمعة عطية (من مواليد 1931م بالرديف) بمنزله بمنطقة واد الترك، بلدية أميه ونسة، ولاية الوادي، 18 أفريل 2021م.

43) مقابلة شفوية مع المهاجر بالعيد الحبيب بن الطاهر (من مواليد 03 جانفي 1955م بالمتلوي)، بمنزله بحي تكسبت الغربية، مدينة الوادي، 20 أفريل 2021م.

44) مقابلة شفوية مع المهاجر مختار العايب (ولد خلال 1953م بالرديف)، بمنطقة الطالب العربي، 27 أفريل 2021م.

45) مقابلة شفوية مع المهاجر مصباح العايب (ولد خلال 1951م بالرديف)، بمنطقة الدريميني بلدية الدبيلة، 29 أفريل 2021م.

46) مقابلة مع المهاجر علي الأسود (من مواليد 23 أكتوبر 1955م بتونس)، الدبيلة، 13 ماي 2021م.

47) مقابلة شفوية مع المهاجرة خديجة الأسود (من مواليد 27 مارس 1951م بتونس)، الدبيلة، 13 ماي 2021م.

48) مقابلات شفوية مع معتوقي عمار (مواليد خلال 1950م)، بمنطقة دوار ماء الحدودية بتاريخ 16 ماي 2021م.

49) مقابلات شفوية مع رقيعة خليفة (مواليد خلال 1946م)، بمنطقة دوار ماء الحدودية بتاريخ 28 أفريل 2021م.

50) مقابلة شفوية مع المهاجر الجموعي بن أحمد بن علي (من مواليد 1936م بمنطقة الذكار بسيدي عون)، السويهلة 26 ماي 2021م.

ج – مذكرات شخصية مطبوعة ومخطوطة:

ج01- مذكرات مطبوعة:

51) أبو القاسم سعد الله، **حياتي**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

52) بلقاسم خالدي، **مذكرات شاهد من الثورة**، تحرير وتنسيق طليبة بوراس، سامي، 2021، الوادي.

53) حسان الجيلاني، **قصة العودة – مذكرات عائد من الرديف إلى وادي سوف في صائفة الاستقلال**، ج01، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

54) دومينيك فارال، **معركة جبال النمامشة(1954-1962)؛ مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة**، ترجمة مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

55) الشايع بن سالم، **من ذاكرة مجاهد عصامي؛ شهادات حية – مواقف مثيرة – ذكريات**، تحرير وتقديم وتعليق أحمد زغب، ط 01، مطبعة الوادي، الوادي، 2016.

56) الصادق دقاشي، **صفحات خالدة من جهاد الصادق دقاشي**، تحرير عاشوري قمعون، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2021م.

57) عثمان سعدي، **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

58) العربي بلول، **شاهد على ثورة التحرير**، ط 02، مطبعة سخري، الوادي، 2012م.

59) عمار حشية، **بيد مجردة... تقريبا**، ط01، مطبعة الرمال، الوادي، 2017.

60) مبروك حمتين، **شاهد من الثورة؛ مذكرات المجاهد مبروك حمتين**، حاوره، بوارس طليبة، تصدير محمد السعيد عقيب، مطبعة سخري، منشورات ملحقة متحف المجاهد بولاية الوادي، 2012.

61) محمد الصالح نصير، **مذكرات مجاهد؛ مسيرة الخوف والأمل**، تقديم محمد السعيد عقيب، منشورات ملحقة متحف المجاهد، الوادي، 2015.

62) مسعود بن علي، **مسيرتي خلال مرحلتي التحرير والبناء**، تصدير عاشوري قمعون، ط01، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2021.

63) مصباح بريك، **مذكرات مجاهد**، مراجعة وتحقيق؛ الجباري عثماني، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2019م.

64) نويل فافرليار، **القفار عند الفجار**، ترجمة علي رزيق، مطبعة الرمال، الوادي، 2019م.

65) الهادي بوغزالة حمد، **شاهد من الثورة؛ مذكرات**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م.

ج02- مذكرات مخطوطة: (لدي نسخ منها)

66) الحبيب جراية، **الأحداث التاريخية بالتسلسل من 1958 إلى 1962م**، مخطوط.

67) سعد الرقيق، **مذكرات مجاهد**، مخطوط،.

68) عبد القادر بريك، **كراس تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962م**، مخطوط.

69) عبد القادر بريك، **الخطوة الأولى في شروع بداية تكوين الثورة بالرديف**، مخطوط.

70) صالح غمام علي، **مذكرات مجاهد**، مخطوط

71) العربي بن عمار، **المؤلف في أسطر**، مخطوط.

72) العربي بن عمار، **عائلة الشيخ العربي بن عمار**، مخطوط.

73) العربي بن عمار، **عروس الجنوب**، مخطوط.

74) العربي بن عمار، **مذكرات حياتي في سطور**، مخطوط.

75) محمد الطاهر التليلي، **هذه حياتي**، مخطوط.

76) محمد بن مبارك غرنوق، **مذكرات**، مخطوط .

د- وثائق ومراسلات شخصية:

77) رسالة من العربي بن عمار إلى تلميذه وصديقه إبراهيم مكاوي بن عمارة، باردو، تونس، 02 مارس 2000م.

78) سجل المهاجرين الجزائريين القاطنين بحي قريش بالحاضرة، متحف المجاهد بالوادي.

79) وثائق المكتبة المنزلية للمجاهد الأزهاري عوينات (كراس 1956م - دفتر التقارير اليومية - وثائق متفرقة).

80) وثائق المكتبة المنزلية للمناضل محمد غرنوق بن مبارك (كراس اليقظة، القسم 02، الناحية 03، منطقة الجبل الأحمر، مجموعة من النشريات الصادرة عن الجبهة).

81) وثيقة (تذكرة سفر) سلمت لنا من طرف زميلنا الأستاذ عثمان زقب، جامعة الوادي، 19 جانفي 2022م.

82) شهداء الكفاح النقابي 04 مارس 1937م، وثيقة صادرة عن الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة، ندوة جهوية لإحياء ذكرى أحداث مناجم قفصة بتاريخ 15 و16 مارس 2010م.

هـ- المصادر المطبوعة:

83) إبراهيم العوامر، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، تع، الجيلاني العوامر، ط 02، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007.

84) أحمد بن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مج 4، ج 7، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.

85) أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مج2، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.

86) أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مج 3، ج 5، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.

87) زكرياء مفدي، **إلياذة الجزائر**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

88) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية؛ رؤية شعبية قومية جديدة 1830 - 1956**، ط 02، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990م، ص 192.

89) عبد الحميد بسر، **الشهيد القائد الطالب العربي قمودي**، مطبعة مزوار، ط01، الوادي، 2014م.

90) محمد العدواني، **تاريخ العدواني**، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

و - الجرائد والمجلات (مصادر):

91) **جريدة البصائر:**

- **السنة الأولى:** العدد 44. - **السنة الثانية:** الأعداد (63 - 64 - 86).

- **السنة الثالثة:** الأعداد (92 - 93- 94 - 95- 96 – 97 - 99 - 102 - 105- 108 - 110 -112- 113 - 116- 121 – 122- 123 - 126).
- **السنة الرابعة:** الأعداد (143 - 148 - 159 -162- 164 - 165 - 167- 168 - 169 - 178 - 179 - 193).

92) **جريدة الشهاب:**

- **المجلد الثامن** الجزء 10.
- **السنة الثالثة** العدد 144
- **السنة الثانية** العدد 49.
- **السنة الرابعة** العددان 151 و155.

93) جريدة المنار الجزائرية: السنة الأولى العدد 17.

94) **جريدة الوزير:**

- **السنة التاسعة:** الأعداد (233 - 238 -241 - 248 – 250 - 252-253- 257 - 261 – 263 – 264).
- **السنة 10** الأعداد (363 - 265 – 266).
- **السنة 13** الأعداد (359 - 360).
- **السنة 14**الأعداد (373 -380- 384 -385- 386 – 387 - 388 -392).
- **السنة 15** الأعداد (396 - 402 – 409 -416).
- **السنة 16** الأعداد (425 - 430 - 435 -442).

95) جريدة لسان الشعب التونسية:

- **السنة الثالثة** العددان (118- 120).
- **السنة الرابعة** الأعداد (122 – 123 – 124 – 125).
- **السنة 11** العددان (412 – 422).

96) **جريدة الرائد التونسي:**

- **السنة 30** العدد 03. - **السنة 34** العدد 05. - **السنة 56** العددان(01- 49).
- **السنة 61** العدد 75. - **السنة 64** العدد 91. - **السنة 76** العدد 34.
- **السنة 79** العددان (64 - 104). - **السنة 99** العدد 08

97) **جريدة الأسبوع:**

- **السنة الخامسة** العدد 187. - **السنة السابعة** العددان (286 – 293).

- **السنة الثامنة** العدد 318.

98) **جريدة صوت العمل:** - **السنة الأولى** العددان (01 -03).

- **السنة الثانية** العدد 06. - **السنة الثالثة** العدد 04.

99) **جريدة الإرادة:** - **السنة الرابعة** العدد 221. - **السنة الخامسة** العدد 277.

100) **جريدة الزمان:**- **السنة السابعة** العددان (371 – 387).

101) **مجلة العصر الجديد:** - **السنة الأولى** العددان (13 – 15).

102) **جريدة صدى الأمة:** - **السنة الأولى** العدد 14.

103) **جريدة الواجهة:** - **السنة الأولى** العدد 20.

104) **جريدة الوطن:** - **السنة الأولى** العدد 25.

105) **جريدة العمل:** - **السنة الرابعة** العدد 54.

106) **مجلة الفكر: السنة الرابعة** العددان (02 – 03). - **السنة الخامسة** العدد 07.

02- المراجع:

أ- الكتب المطبوعة:

107) إبراهيم عبد الله سلقيني، **الهجرة وأحكامها؛ دراسة شرعية لواقع الهجرة العشوائية في العصر الحديث**، ط 02، الملتقى للنشر، تركيا، 2022م،

108) إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837 – 1934)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

109) إبراهيم مياسي، **الصحراء الجزائرية في ضلال وادي سوف؛ دراسة تاريخية**، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 266 - 267.

110) ابن سالم بن الطيب بالهادف، **سوف تاريخ وثقافة**، مطبعة الوليد، الوادي، 2007.

111) ابن منظور، **لسان العرب**، تح؛ عبد الله علي الكبير وآخرون، مج 04، ج 30، ط 01، دار المعارف، القاهرة، 2016.

112) أبو القاسم الزمخشري، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،ج5، ط03، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

113) أبو القاسم سعد الله ، **تجارب في الأدب والرحلة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

114) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج05، طبعة خاصة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

115) أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005.

116) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1900)**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

117) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945م**، ج 03، ط 04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

118) أبو القاسم سعد الله، **النصر للجزائر**، تق: أحمد توفيق المدني، ط 03، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

119) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 04، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

120) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 10، دار البصائر، طبعة خاصة، الجزائر، 2007.

121) أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005.

122) أبو زكريا النووي، **صحيح مسلم بشرح النووي**، ج13،ط 02، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، 1972.

123) أحمد بن الطاهر منصوري، **الدر المرصوف في تاريخ سوف**، ج1، مطبعة الحفيد، الوادي، 2000.

124) أحمد بن الطاهر منصوري، **الدر المرصوف في تاريخ سوف**، ج2، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، 2011.

125) أحمد مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج 01، ط 01، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

126) إدريس رائسي، **القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830–1881)**، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 2016م.

127) الإمام بريك وآخرون، **الشيخ الأمين غمام عمارة سيرته وآثاره 1920 – 1983م**، ط1، مطبعة سخري، الوادي، 2011.

128) أنس بن يعقوب الكتبي، **أعلام من أرض النبوة**، الطبعة الكاملة (ط 01)، منشورات الخزانة الكتبية الحسنية الخاصة، المدينة المنورة، 2016م.

129) التجاني العقون، **شهداء قمار**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2011م.

130) التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية(1881-1939)**، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992.

131) جمعية الطلبة الجزائريين، **ابن باديس في ذكراه الخامسة عشرة**، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1955م.

132) حسان الجيلاني، **جهاد الشيخين الهاشمي الشريف وابنه عبد العزيز الشريف**، ط 01، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، 2017.

133) حسين الرحيلي، **مستقبل التنمية بالحوض المنجمي بعد أو بدون فسفاط**، مؤسسة بن حميدة للطباعة، قابس، تونس، 2021.

134) حفيظ الطبابي، **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية**، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس 2005.

135) حفيظ طبابي، **عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري**، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2015.

136) حفيظ طبابي، **من البداوة إلى المنجم**، ط 01، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012م.

137) سعد العمامرة والجيلاني العوامر، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة، (د. ت).

138) سعد العمامرة، **شهداء من بلادي الجزائر**، مطبعة مزوار، الوادي، 2006.

139) سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، **أعلام من سوف في الفقه والثقافة والأدب**، شركة مزوار للطباعة والنشر والإشهار والتوزيع، الوادي، 2006م.

140) شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى**، تع، محمد مزالي والبشير بن سلامة،مؤسسة تاوالت الثقافية، ليبيا، 2011.

141) الشيباني بن بلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)**، تق، عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، زغوان، تونس، نوفمبر 1995.

142) صفاء خلوصي، **فن التقطيع الشعري والقافية**، ط 05، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1977م.

143) الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ط 01، مطبعة العرب، تونس، 1927م.

144) عبد الباقي مفتاح، **أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية**، الوليد للنشر، الوادي، 2004.

145) عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي**، الجزائر وتونس وليبيا: 1816 – 1871، ط2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985

146) عبد الرحمان بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنّان**، ط01، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002

147) عبد الرحمان شيبان، **من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

148) عبد القادر عزام عوادي، **هجرة سكان وادي سوف إلى تونس خلال (1912م-1962م) – تونس العاصمة أنموذجا**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2014م.

149) العربي بن عمار، **بل الصدى**، ط 01، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2002.

150) العربي بن عمار، **ديوان السراج الوهاج على تشطير البردة والمنهاج وملحقات أخرى**، ط1، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم ، تونس، 2004.

151) علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، مج 02، منشورات الجامعة التونسية، 1986م.

152) علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904- 1934)**، تر، عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة "،شركة أوربيس (ORBIS) للطباعة، تونس، 1999.

153) علي غنابزية، **أدوار الكفاح المسلح في وادي سوف والجنوب الشرقي الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي 1854-1962**، ط01، مطبعة الوادي، إصدار مديرية الثقافة لولاية الوادي، 2016

154) عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

155) عمار عوادي، **الحركة الوطنية والنشاط الثوري بوادي سوف 1918 – 1957م**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2011م.

156) عمار عوادي، **كتابات ووثائق من تاريخ وادي سوف**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

157) عمر بن أحمد طليبه، **جبل الجلود المغاربية**، ط 01، مطبعة مزوار، الوادي، 2014.

158) عميرة علية الصغير، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، ط 02، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، تونس، 2011.

159) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مراجعة؛ أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008.

160) محمد الصالح بن علي، **الشيخ الحسين حمادي حياة علم وكفاح**، ط01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م.

161) محمد الطاهر التليلي، **منظومات في مسائل قرآنية**، تقديم أبي القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

162) محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

163) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962م**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

164) محمد بن الخوجه، **تاريخ معالم التوحيد في القديم وفي الجديد**، المطبعة التونسية، تونس، 1939م.

165) محمد بن عبد الله (ابن العربي)، **أحكام القرآن**، مراجعة وتعليق محمد عبد القادر عطا، ج 01، ط 03، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003

166) محمد رشيد تامة، **حاسي خليفة تاريخا وثقافة واجتماعا**، ط 01، مطبعة سخري، الوادي، 2012م.

167) محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)**، مطبعة البساتين، الجزائر، 2007.

168) محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج 01، دار هومة، الجزائر، 2003.

169) محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج 03، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م.

170) محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900 – 1962**، الدار العربية للكتاب، 1983، تونس.

171) محمد عباس، **ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2003 .

172) محمد عباس، **من وحي التاريخ. خصومات تاريخية. مثقفون في ركاب الثورة**، الأعمال الكاملة لمحمد عباس، ج05، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

173) محمد عمار شعابنية، **قصة الفسفاط في تونس 1885 – 1910**، دار سحر للنشر، تونس، 1996، ص 121.

174) محمد فضيل بن عمر، **تاريخ وأنساب المصاعبة وأولاد أحمد والأعشاش والفرق الهلالية**، تح وتق، الطاهر عمارة الأدغم، ط2، مطبعة الرمال، الوادي، 2016.

175) مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية الوادي، **السجل الذهبي لشهداء الثورة التحريرية بولاية الوادي**، منشورات الجمعية التاريخية أول نوفمبر بولاية الوادي، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، 2021م.

176) مسعود عثماني، **مصطفى بن بولعيد؛ مواقف وأحداث**، ط04، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013.

177) **مصحف التجويد " ورتل القرآن ترتيلا "**، ط 04، دار المعرفة، دمشق، 1999

178) نهاية محمد الصالح الحمداني، **الحركة الوطنية التونسية 1881 – 1920**، ط01، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م.

179) الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي 1881 – 1956م**، ط 01، دار محمد علي الحامي للنشر، صفاقس، 1997م

180) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البعث، ط1، قسنطينة، الجزائر، 1980م.

ب- الأبحاث المخطوطة والتقارير(لدي نسخ منها):

181) تقرير الأمانة الولائية للمجاهدين بالوادي، **الملتقى الأول لولايات الحدود**، ولاية الطارف، (د. ت).

182) الأمانة الولائية للمجاهدين، " **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية 1958 – 1962م** "، الندوة الولائية لولاية الوادي، 07 أوت 2007م، مخطوط، (د. ص).

183) سعد العمامرة وعلي عون، **الحركات الوطنية بمنطقة وادي سوف**، الوادي، 1983.

184) عبد القادر عوادي، **الطريق إلى غوط سلطان**، الوادي، 2003.

185) العربي بن عمار، **تنوير الأفكار بتحقيقات أولي الأبصار**، تونس.

186) محمد المولدي صيشي، **اللجة أم القرى بسوف.**

187) ملحقة متحف المجاهد، **الشهيد الطالب العربي قمودي**، الوادي، 2007.

ج – الرسائل الجامعية:

ج01- الأطروحات وشهادات التعمق في البحث:

188) أحمد بن جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830- 1954)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، يوسف مناصرية، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2011/2010م

189) بشير مديني، **مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية 1830 – 1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوعزة ضرساية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2015/2014.

190) حفيظ طبابي، **الحركة النقابية بمناجم قفصة 1936 – 1956م**، شهادة التعمق في البحث، إشراف؛ علي المحجوبي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1991-1992م

191) خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900 – 1956م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: احميدة عميراوي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008/2007م.

192) سحابات زهيرة، **الحضور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني 1628-1830م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف عسال نور الدين، قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019.

193) عبد الكريم الماجري، **الجاليات المغاربية بتونس (1830 – 1939م)**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر، إشراف، محمد الهادي الشريف، جامعة تونس، 2006-2007.

194) محمد العيد قدع، **الروابط الاجتماعية والثقافية بين إقليمي وادي سوف والجنوب التونسي (1881 – 1962م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(ل م د)، إشراف علي غنابزية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، 2019-2020م.

195) الهادي غيلوفي، **المشايخ في الجنوب التونسي (1881-1956م)**، شهادة الدكتوراه في التاريخ، إعداد الهادي التيمومي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2010/2009م.

ج02- رسائل الماجستير وشهادات الكفاءة في البحث:

196) أحمد بن تيشة، **الصلات الروحية بين الطرق الصوفية في بلاد المغرب أثناء العهد العثماني(الجزائر وتونس أنموذجا)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد مكحلي، قسم العلوم الانسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2015/2014م.

197) الإمام بريك، **الثورة الجزائرية في وادي سوف 1954م – 1962م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف صالح فركوس، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2014م.

198) بشير مديني، **الجالية الجزائرية في تونس: السوافة نموذجا (1876 – 1954)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف إبراهيم مياسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005م.

199) خير الدين شترة، **مساهمات جزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية من مطلع القرن العشرين إلى غاية سنة 1939م**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف احميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، السنة الجامعية 2003/2002م.

200) عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918 – 1947 وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005 – 2006-

201) مبروكة الرحيلي، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في القرى المنجمية خلال الفترة الاستعمارية؛ مثال: قرية الرديف بالجنوب الغربي التونسي 1939 – 1956م**، رسالة ختم الدروس الجامعية، إشراف: عبد الواحد المكني، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة صفاقس، 2006/2005.

202) محمد ضيف الله، **لجنة صوت الطالب الزيتوني (1950 – 1956م)**، شهادة الكفاءة في البحث، إشراف توفيق العيادي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 87/ 1988م.

203) موسى بن موسى، **الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها (1900 – 1939)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2005 – 2006.

204) يوسف الجفالي، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881 إلى 1929م**، شهادة الكفاءة في البحث، إشراف؛ الكراي القسنطيني، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1992/1993م.

د- المجلات والجرائد:

205) إبراهيم مياسي، **جهاد الشيخ عبد العزيز الشريف**، مجلة الثقافة، ع 109، س 20، تصدر عن وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، جويلية – أوت 1995م.

206) إبراهيم مياسي، **ذكريات عن العلامة الطاهر التليلي**، جريدة البصائر، ع 180، س 04، 2004.

207) أبو القاسم سعد الله، "**في طريق إلياذة جزائرية؛ أرض الملاحم**"، الآداب، ع 04، س 02، مجلة شهرية تعنى بشؤون الفكر، دار العلم للملايين، بيروت، أفريل 1954م.

208) الإمام بريك، **إسهامات المهاجرين السوافة في الحياة العلمية والفكرية التونسية؛ الشيخ العربي بن عمار أنموذجا**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 03، مج 07، جامعة الوادي، ديسمبر 2021م.

209) حفيظ طبابي، **القرى الاستعمارية: قرى مناجم قفصة نموذجا**، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 107 – 108، س 29، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جوان 2002.

210) سعد العمامرة، " **المجاهد عبد القادر العمودي، أحد الـ 22 مفجري الثورة التحريرية** "، مجلة القباب، عدد خاص بالثورة، مطبعة مزوار، الوادي، 2005.

211) سليم سعداني، **جواهر الإكليل في ملخص الشيخ الخليل – للشيخ خليفة بن حسن الأقماري**، مجلة الذاكرة، مج 01، ع 01، دورية علمية محكمة تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الجزائري.

212) سمير سمراد، **الشيخ عمار بن الأزعر القماري السوفي**، مجلة الإصلاح، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، س2، ع7، 2008.

213) عاشوري قمعون، " **العلاقات الثقافية بين منطقة سوف وبلاد الجريد التونسية** "، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 42، ع 160، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جويلية 2015، ص 152.

214) عاشوري قمعون، **العلامة الشيخ إبراهيم بن عامر 1875- 1932م**، مجلة المنهل، ع2، السنة 01، ديسمبر 2015.

215) عاشوري قمعون، **دور عائلة الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف في الحركة الوطنية الجزائرية**، مجلة البحوث والدراسات، ع 03، السنة 03، المركز الجامعي، الوادي، جوان 2006.

216) علي بوصبيع العايش، " **دور الجالية الجزائرية بمنطقة الرديف التونسية في تفجير الثورة واحتضان القيادة الجنوبية** "، جريدة الشعب، ع 13609، الجزائر، 19 مارس 2004.

217) علي بوصبيع العايش، " **عبد المالك الجنة طلب الشهادة فأبقته المشيئة** "، جريدة الشعب، ع 13838، الخميس 01 ديسمبر 2005.

218) علي غنابزية، **العلامة الأديب الشيخ حمزة بكوشة**، جريدة البصائر، السلسلة الرابعة، ع87.

219) علية عثمان بن الطاهر، **معركة العلندايـة**، مجلة أول نوفمبر، ع 78، الجزائر، 1986م.

220) علية عثمان، **معركة نخلة المنقوب**، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 78، الجزائر، 1986.

221) عمار السوفي، " **القصور الجبلية في الفترة الاستعمارية ودورها في الحركة الوطنية** "، مجلة الحياة الثقافية، عدد خاص، عالم القصور تراث وتنمية، مجلة شهرية تعنى بالفكر والإبداع، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، أفريل 2010.

222) محمد السعيد عقيب، **جمعية الشباب السوفي الزيتوني**، مجلة البحوث والدراسات، ع 03، جامعة الوادي، جوان 2006.

223) محمد عباس، " **من رواد الحركة الثورية بالوادي** "، جريدة الشروق اليومي، ع 671، الجزائر، 31 جانفي 2003.

هـ- الملتقيات والندوات:

224) إبراهيم مياسي، " **إمداد الجالية الجزائرية بتونس للثورة** "، الملتقى الأول لتاريخ الثورة بتونس، الأمانة الولائية لأبناء الشهداء، الوادي، فيفري 2000.

225) بشير مديني، **الهجرة السوفية نحو تونس**، الملتقى الأول لتاريخ الثورة بتونس، الأمانة الولائية لأبناء الشهداء، الوادي، فيفري 2000.

226) حسان الجيلاني، **الشيخ الطاهر العبيدي حياته وأعماله**، مدونة محاضرات الندوة الفكرية الخامسة محمد الأمين العمودي، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، ماي 1992م.

227) حفيظ طبابي، **إرهاصات الحركة العمالية في مناجم قفصة**، أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات (05 و06 ماي 2000م)، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2001.

228) سعد العمامرة، **معارك جيش التحرير في العمق والحدود**، مدونة محاضرات الندوة الفكرية الخامسة والعشرين محمد الأمين العمودي، الجمعية الوطنية محمد الأمين العمودي، الوادي، ديسمبر 2012.

229) السعيد عقبة، " **جامع الزيتونة ودوره في تكوين النخبة العلمية بزاويتي تماسين وقمار** "، الندوة الدولية بين جامع الزيتونة والزاوية التجانية بتماسين حول الأداء الصوفي والتحديات الراهنة، الزاوية التجانية بتماسين، 12 – 13 نوفمبر 2016.

230) عبد الكريم الماجري، **أهالي وادي سوف بالبلاد التونسية من خلال المصادر الأرشيفية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م.

231) عبد المجيد بوصبيع، **شهادة حية**، الندوة الفكرية العاشرة، الجمعية الوطنية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، نوفمبر 1997.

232) عبد الواحد المكني، **أهالي الجنوب التونسي بالحاضرة خلال الفترة الاستعمارية (الخصائص والإسهامات)**، أعمال الندوة الدولية الثانية عشرة حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956، المنعقدة بتونس أيام 06 و07 و08 ماي 2004، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2005.

233) عثمان زقب، **نماذج من سياسة التقييد والرقابة للإدارة الاستعمارية على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954 (وادي سوف أنموذجا)**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م

234) علي بوصبيع العايش، " **الشيخ عبد العزيز الشريف المصلح الثائر** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية السادسة محمد الأمين العمودي، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، أفريل 1993م.

235) علي عون، " **مساهمة وادي سوف في تفجير ثورة التحرير بالسلاح والعتاد** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية الخامسة محمد الأمين العمودي، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، أفريل 1992.

236) عمار هلال، " **من الشخصيات التي لم ينفض عنها الغبار بعد: الشيخ عبد العزيز بن محمد الشريف** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية السادسة، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، ماي 1993م

237) فريد نصر الله، **التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى (الأوراس) بين 1954 – 1955م**، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، 27 – 28 أكتوبر 2007.

238) محمد السعيد عقيب، **الشيخ الحسين حمادي ونشاطه التعليمي في تونس ووادي سوف**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م.

239) محمد الصالح رمضان، " **الكاتب والشاعر والناقد حمزة بكوشة وآثاره** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية الخامسة عشر، الجمعية الوطنية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، مارس 2002.

240) محمد امحمد الطوير، **ثورة الشيخ غومة المحمودي نموذجاً للتواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري والتونسي والليبي**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الوادي، 11/10 نوفمبر 2013م.

241) محمد بلقاسم خمار، " **الشيخ الياجوري حياة كلها كفاح** "، مدونة محاضرات الندوة الفكرية السابعة محمد الأمين العمودي، الجمعية الثقافية محمد الأمين العمودي، الوادي، أفريل 1994م.

و- المكالمات الهاتفية والمراسلات (فيسبوك):

242) مكالمة هاتفية مع المهاجر **غندير محمد**، من مواليد سنة 1944م بمنطقة الدهماني بالكاف التونسية، تاريخ المكالمة: 2020/10/18م، الساعة 21.

243) مراسلة مع الباحث **جمال حقي**، عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 2019/5/28م الساعة 7:16م.

244) مراسلة مع **محمد عمار شعابنية**، على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 2020/3/4م الساعة 9:55 مساء.

245) مراسلة مع الباحث **عمار السوفي**، عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 04 فيفري 2022م.

246) مراسلة مع الباحث **عبد المجيد الجوادي**، عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ 20 فيفري 2023م.

ز - المواقع الالكترونية:

247) التجاني زغودة، " **الشيخ العلامة محمد الطاهر التليلي القماري كما عرفته** "، متوفر على الرابط الالكتروني: https://binbadis.net، تاريخ الاطلاع، 18 ماي 2019م، الساعة 21.00.

248) موقع قوقل خرائط: https://www.google.com/maps تاريخ الاطلاع: 25 جانفي 2018م.

249) الموقع الالكتروني لشركة فوسفاط قفصة على الرابط: http://www.cpg.com.tn، تاريخ الإطلاع: 25 جانفي 2021م

250) إبراهيم عبد المعطي، **الهجرة في لغة القرآن الكريم**، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، السعودية، تاريخ الاطلاع 25 / 11/ 2021م، متوفر على الرابط: https://tafsir.net

251) الموقع الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل https://www.ugtt.org.tn/، تاريخ الإطلاع: 18 مارس 2022م

252) قائمة المراقبين العامين في تونس على الرابط: تاريخ الاطلاع: 12 مارس 2019م. https://fr-academic.com/dic.nsf/frwiki/

253) تاريخ السكك الحديدية بتونس، متوفر على الرابط: https://www.sncft.com.tn، تاريخ الاطلاع: 18 جانفي 2021م.

254) البشير خلف، **الشيخ المرحوم التجاني زغودة**، موقع مدينة قمار على الرابط الالكتروني: https://guemar.org تاريخ الاطلاع 2022/02/13م.

255) الرابط الالكتروني:. https://islamqa.info تاريخ الاطلاع: 15 / 10 / 2022م.

ثانيا – المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

01 – المصادر الأرشيفية:

أ – الأرشف الوطني التونسي:

- **السلسلة (A) الصندوق 01 الملف 2/14:**

1) A.N.T, S A C 01 D 14/2 (1919 – 1948): **Cheikh el Médina, Cheikhs des Algériens à Tunis ; Organisation :**
Folios = 01 ,03, 07, 12, 14, 17, 19, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 30, 37, 39, 40, 41, 42, 44, 45, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 65, 67, 68, 71, 78, 81, 84, 85, 86, 87, 90, 94, 99, 100, 101, 103, 104, 106, 107, 108.

- **السلسلة (A) الصندوق 01 الملف 1/20:**

2) A.N.T, S A C 01 D 20/1(1892 – 1941) : **Indigénes Algérienes Soufis,Cheikhs Mohamed Ben Elhadj Ahmed El Fassi :**
Folios = 01, 02, 03, 05, 08, 09, 10.

- **السلسلة (A) الصندوق 01 الملف 2/20:**

3) A.N.T, S A C 01 D 20/2 (1897 – 1930) : **Algériens, Cheikhs des Soufis ; Ali ben Soltan Ben Belgacem :**

Folios = 01,02, 03, 07, 10, 12, 13, 16 , 17, 19, 22, 25, 26, 28, 29, 30, 31, 33, 35, 36, 37 , 38, 39, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 58, 59, 60, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 81, 82, 83, 84, 86, 87, 88, 89, 90, 91.

- السلسلة (A) الصندوق 01 الملف 4/20:

4) A.N.T, S A C 1 D 20/4 (1938 – 1952) :**Contrôle Civilde Tunis ; Caidat de la Medina, Cheikhs des Soufis ; Mohamed Ben Gadri :**
Folios = 01, 02, 03, 05, 10, 11, 13, 17, 21, 22, 23, 26, 28, 29, 31, 33, 34, 35.

- السلسلة (A) الصندوق 277 الملفان 04 – 13:

5) A.N.T, S A C 277 D 4 (1898) : **Indigénes Algérienes, libre circulation dans la région frontière des Trouds et des Gheribs :**
Folios = 01, 02, 05, 07, 08, 09, 10, 11, 12 13, 14, 15,16, 17, 18
6) A.N.T, S A C 277 D 13 (1935- 1937) : **Questions Générals ; Status des Algériens domiciles dans la Régence :**
Folios = 05, 19, 21, 33, 34, 46, 75, 76, 80.

- السلسلة (A) الصندوق 278 الملفان 07 – 1/3:

7) A.N.T, S A C 278 D 07 (1898- 1923) : **Correspondance relative à l'entrée des Gens du Souafa en Tunisie et à son installation illégale :**
Folios = 02, 03, 04, 05 **08, 10, 12, 14, 15, 16, 17, 18, 19**
8) A.N.T., S A. C.278. D 3/1(1890 – 1899) : Tunisiens et des **Algériens en Tunisie demandent des Certificat de Nationalité :**
Folios = 04, 05, le 30 mai 1890.

- السلسلة (A) الصندوق 279 الملف 01 – 06 – 10 – 17:

9) A.N.T, S A C 279 D 01(1921 - 1930) : **Recouvrement d'impôts en Tunisie par un garde Champêtre d'Algérie :**
Folios 79, 80, 81, 83, 84,95, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 179, 188, 189, 217.
10) A.N.T., S A C 279 D 06, Folio = 206
11) A.N.T, S A C 279 D 10 (1920-1956) : **des Requêtes formulées par des Tunisiens et des Algériens :**Folios = 12, 13, 16, 22, 23, 24, 76, 77, 78.
12) A.N.T, S A C 279 D 17, **Situation Politique dans la Région Souf,** Folio 01.

-السلسلة (A) الصندوق 100 الملف 1/43:

13) A.N.T, S A C 100 D43/1, Folio = 02.
14) A.N.T., S A, C 208, D 01,1911. **- السلسلة (A)الصندوق 208 الملف 01**

- السلسلة (D) الصندوق 35 الملف 28:

15) A.N.T, S D C 35, D 28 (1942) :**Grande Mosquée, Questions Générales, étudiantes de lagrande mosquée à Tunis :**

Folios = 16, 31, 36, 41, 79, 91, 95, 102, 103, 104.

- السلسلة (D) الصندوق 53 الملف 2/08والملف 6/08

16) A.N.T, S D C 53 D 08/6:**Maderças Questions Générales Logement des Etudiants :** Folio = 05, 08, 09, 11, 25.
17) A.N.T, S D C 53 D 08/2 :**Logement des Etudiants :**
Folios = 06, 30,32, 33, 88, 91, 103, 104, 105, 241.

- السلسلة (D) الصندوق 178 الملفات 5/01 – 3/03 – 34/4 – 11/5 – 13/5:

18) A.N.T, S D C 178 D 01/5, Folio = 18
19) A.N.T, S D C 178 D 03/3 :**Personnages Religieux Algériens, Mohamed Laroussi Chef de la Confrir de Si Ahmed Tidjani à Oued Souf :** Folios = 01, 03, 04, 05, 09, 10.
20) A.N.T, S D C 178 D 4/34, **Personnages religieux.**
21) A.N.T, S D C 178 D5/11, Folios 02, 04.
22) ANT , S D C 178 D 5/13, Folios = 02, 03.

- السلسلة (E) الصندوق 509 الملفات 252 – 474 – 595:

23) A.N.T, S E C 509 D 252 (1937) : **Associations ; Echabab Essoufi Ezzeitouni :**Folios =01, 02, 03, 04, 05.
24) A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 02, Lettre de Comités Directeur de la Ligue Guemarien Intellectuel àMonsieur le Directeur de la Sécurité Publique , Tunis le 31 Octobre 1947.
25) A.N.T, S E C 509 D 474, Folio 03, 04, 06.
26) A.N.T, S E C 509 D 595, Folio 01, 02, 03.

- السلسلة (E) الصندوق 250 الملفان 07 و19:

27) A.N.T, S E C 250 D 07, Folios = 03, 61, 63.
28) A.N.T , S E, C 250, D 19, S/dos. 19/10, Folio = 03, 04, 06, 07.

- السلسلة (E) الصندوق 353 الملف 5/05:

29) A.N.T, S E C 353 D 05/5, Folio = 03.

- السلسلة (E) الصندوق 550 الملفات 16 - 15/30:

30) A.N.T., S E, C 550, D 16 :**Evénement du 07 Novembre 1911 à Tunis :** S/dos.16/6, Folios = 14, 116, 148, 192, 194.
31) A.N.T S E C 550 D 30/15, **Gens à Surveiller; Mohamed ben Ali ben Sultan**, Folios = 01, 02, 03, 04, 05, 07, 08, 09, 10,
32) A.N.T S E C 550 D 30/15, **Gens à Surveiller ;Ahmed El Far,**Folio = 01.
33) A.N.T S E C 550 D 30/15, **Gens à Surveiller ; Othman Troudi,** Folios = 01, 02 .

- السلسلة (F) الصندوق 01 الملف 20:

34) A.N.T, S F C 1 D 20 SD 20/3 :**Algériens, Cheikhs des Soufis ;Ahmed ben Mohamed ben Saad Cheikh des Souafa à Tunis (1923-1937) :**
Folios = 01,03, 04, 08, 09, 12**,** 13, 15, 17.

- السلسلة (H) الصندوق 25 الملف 13:

35) A.N.T, S H C 25 D 13, Folio 07.

- السلسلة (MN) الصندوقان 21 و36:

36) A.N.T, Série MN, C 21 D 01, Folio = 183.
37) A.N.T, SérieMN, C 36 D 02, Folios = 30, 41.

- السلسلة (M2) الصندوق 08:

38) ANT, Série M2, Carton 08, Dossier Administratif de Zohra Bent Khaled Ben Ahmed Soufi Aide –Infirmière à l'hôpital de Charles Nicole.

- السجلان رقم 2145 ورقم 3968:

39)

ب – أرشيف المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر:

40) Bobine 586 : A. Q. O: Série Tunisie 1944-1949, Carton 159 Dossier 01, Folios 129 – 131 - 148 – 149 – 151 – 174 – 175 – 176 – 177 – 178 – 214 – 215 – 231.
41) Bobine 799 : A.Q.O, Série Tunisie 1944 – 1955, Carton 1927(1) Dossier 03, Folio = 547.
42) Bobine R – 46 : A.D de Nantes, Carton 1573 (A) , Dossier 02 , Folios = 99, 100.
43) Bobine R 277 : A.R.G : Carton 1972 Dossier 02 Folios = 191-197.
44) Bobine R 280 : A.R.G: C1974 D2 Folios = 197 - 420.
45) Bobine N° S 505 : S.H.A.T. Serie 2H, dossier 312 , Commandement Supérieur des Troupes de Tunisie , Division sud, Folios 553 - 566- 568 - 569 - 575 – 580 –590 - 597 – 628 – 645- 646 – 647.

ج- الأرشيف الفرنسي (France Archives):

46) A.N.O.M, Série 9H 100 (60^{1}), Tunis le 14 Août 1876.
47) A.N.O.M, Série 9H 100 (60^{1}), 1876.
48) A.N.F, **Décret de naturalisations algériennes du 21 août 1923,** dossier 2305 X 23, sous-série BB/11, document 47, https://www.siv.archives-nationales.culture.gouv.fr.
49) A.N.F, **Décret de naturalisations algériennes du 06 août 1926,** dossier 9251 X 26, sous-série BB/11, document 50, https://www.siv.archives-nationales.culture.gouv.fr.
50) Jean Pigoreau, **Les Souafa des mines de Gafsa,** Administrateur des Services Civils à El - Oued, El – Oued le 06 Avril 1954, p 01, Producteur: (CHEAM),Publication: France Archives, Cote : 20000046/85.

د – أرشيف ملحقة متحف المجاهد بالوادي:

51) A.M.M.E: **Rapport Annuel de l'année 1949**, 1954, 1956, 1957, 1958.
52) A.M.M.E, **Tableau Numérique du recensement général de la population d'Octobre 1948**, le chef de bataillon Ferry chef d'annexe d'E oued, 07 Novembre 1949.
53) A.M.M.E, **Note sur la situation économique de la population Musulmane de la Commune Mixte d'EL. Oued**, Année 1950.
54) A.M.M.E, **Note sur la situation économique de la population Musulmane de la Commune Mixte d'EL. Oued**, Année 1951.
55) A.M.M.E, **Monographie Annexe d'El – Oued,** l'administrateur des Services Civils , 24 Janvier 1953.
56) A.M.M.E: **Calendrier Coutumier Employé dans le Souf et Basé sur les Faits Marqués de l'Année**.
57) A.M.M.E: **Etat concernant les travailleurs sahariens en Métropole**, L'Administrateur, Chargé des Fonctions de Sous – Préfet de l'Arrondissement d'El-Oued, 08 Février 1962.

02 – المراجع بالفرنسية:

أ – الكتب:

58) François Arnoulet, **Résidents généraux de France en Tunisie**... **ces mal-aimés**, Narration éditions, Marseille, 1995,
59) Juliette Bessis, **Les Fondateurs**; index biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie coloniale (1920 -1956), Édition L'Harmattan Paris, 1985.
60) A. De Keppen, **L'industrie minérale de la Tunisie et son role dans l'évolution économique de la Régence ,** Comité Central des Houillères de France, 1914 .
61) André Roger Voisin, **Le Souf monographie**, lu et révisé par Ali Abid, édition EL Walid, El-oued, Algérie, 2004.
62) Cl. Bataillon, **Le Souf ; étude de géographie humaine**, mémoire no 2, Institut de recherches sahariennes, Université d' Alger, 1955.
63) Ernest Mercier, **Histoire de Constantine**, Edité par J. Marle et F. Biron, imprimeurs-éditeurs, imprime Avec le concours de la Société archéologique, Constantine, 1903.
64) Georges Rolland, **État Statistiques des Oasis du Sahara Algérien, Hydrologie du Sahara Algérien**, Imprimerie nationale, Paris, 1894.
65) Henri Duveyrier, **Sahara algérien et tunisien. Journal de route**, publié et annoté par Ch. Maunoir et H. Schirmer. Librairie Maritime et Coloniale, Paris, 1905.

66) J . E. Sartor , **De la Naturalisation en Algérie، (sénatus-consulte du 5 juillet 1865), Musulmans, Israélite, Européens**, Retaux frères, Libraires – Editeurs, Paris, 1865.
67) Jean Ganiage, **Les Origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)**,préface, Khalifa Chater, Berg-édition,Tunis, 2015.
68) Kamel Kateb, **Européens, "indigènes" et Juifs en Algérie (1830-1962)** , Préface de Benjamin STORA, Collection travaux et documents : Cahiers n° 145, Éditions INED (Institut National d'étude démographique), Paris, 2001.
69) Nicolas Puig**, Bédouins sédentarisés et société citadine à Tozeur (Sud-Ouest Tunisien),** Éditions KARTHALA,Paris, 2003.
70) Octave Depont et Xavier Coppolani, **Les confréries religieuses** musulmanes, Alger, 1897.
71) Pierre Bodereau, **La Capsa ancienne: la Gafsa moderne,** Augustin Challamel Éditeur, Paris, 1907.
72) Rager, Jean-Jacques, **Les Musulmans Algériens en France et dans les Pays Islamiques**, Edited by Société d'édition "les belles lettres", Paris, 1950.

ب–التقارير والنشريات الرسمية:

73) Extrait de la décision du premier Vice-Président Délégué du 28 juin 1951 approuvé le 07 juillet 1951, portant Commissionnement du personnel ouvrier permanent de la Municipalité de Tunis (Service = Nettoiement).
74) Ministère des Affaires Étrangères, **Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1912**, Société Anonyme de l'Imprimerie Rapide, Tunis. 1913.
75) Annuaire Statistique de la Tunisie1951-52, Service des Statistiques, Cinquième volume, Imprimerie SAPI, Tunis, 1953, p 130.
76) Cavé, **Les Problèmes Tunisiens Après 1921**, bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française et du Comité du Maroc, année 1924, Paris,
77) Ministère des Affaires Étrangères, **Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913**, Société Anonyme de l'Imprimerie Rapide, Tunis. 1914.
78) Augustin Bernard , **La Main d'Œuvre dans l'Afrique du Nord : Rapport au Comité Algérie –Tunisie -Maroc,** bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française, No 05, Paris, Année 1930.
79) **Bulletin mensuel de l'Office du protectorat françaisen Tunisie**, N° 262, vingt-sixième année, mars 1933, Administration-publicité: 17, Galerie d'Orléans (Palais Royal). Paris.
80) Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie, N°151, cinquième année, 1865, Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1866.
81) Cavé, **Les Problèmes Tunisiens Après 1921**, bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française et du Comité du Maroc, année 1924, Paris.

82) Documents algériens: Synthèse de l'activité algérienne, **Situation Générale d'El Oued** ,N° 21, 15 Décembre 1948.
83) Gaston Cauvet **: Notes sur le Souf et les Souafa** , Bulletin de la société de géographie d'Alger, 1934.
84) Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel,** N° 2394, Année 1918.
85) Gouvernement général de l'Algérie, Commissariat Général du Centenaire, **Les Territoires du Sud de l'Algérie,** Deuxième partie, L'Œuvre accomplie, 1er Janvier 1903 — 31 Décembre 1929, ALGER, 1930.
86) Jean Brunhes, **Les Oasis du Souf et du M'zab, comme types d'établissements humains,** Bulletin de la Société de géographie, Tome V, Masson Et Cie Editeurs, Paris, 1er semestre 1902.
87) Jean Pigoreau, **L'émigration des Musulmans de l'Annexe d'El – Oued**, L'Administrateur des Services Civils, El – Oued, 30 Septembre 1955.
88) Jean-René Vanney, **Note sur l'émigration des Souafa,** Bulletin de Liaison Saharienne, N 38, T 11, Institut de recherches sahariennes, Université d'Alger. Juin 1960.
89) Journal officiel de la République française, N° 193, Quarante-sixième année, **Loi réglementant le régime de l'indigénat en Algérie**, article: 01, 17, Vendredi 17 Juillet 1914.
90) Journal officiel de la République française, N° 307,Cinquante-troisième année, **Relatif à la nationalité française dans la régence de Tunis,** Dimanche 13 Novembre 1921.
91) Ministère des affaires étrangères, Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie, de 1890 à 1925.
92) Roger LEONARD, Maurice CUTTOLI, **Les territoires du Sud de l'Algérie - Compte rendu de l'œuvre**

ج – الجرائد والحوليات:

93) A.R, **Graves Incidents à Gafsa,** Tunis socialiste, Quotidien Du Soir, N° 1214, Dix-Septième Année, Tunis, Vendredi 05 Mars 1937.
94) Achille Robert, **EL GUERBADJI**, Les Clochettes Algériennes et Tunisiennes: Revue Littéraire, N° 15, 02eme Année, directeur de Léon Delevoye, Constantine 12 Avril 1903.
95) Adolphe Calassanti de Motylinski, **Note sur la mission dans le Souf pour y étudier le dialecte berbère de R'adamès**, Journal asiatique, Dixième Série, Tome 02, Paris, 1903.
96) Adrien Berbrugger, **Des frontières de l'Algérie,** Revue africaine : journal des travaux de la Société historique algérienne, 4e Année, N° 24, Octobre 1860.
97) Adrien Berbrugger, **Des Frontières de l'Algérie**, Revue Africaine, 4° Année, N° 24, volume 4, Adolphe Jourdan Libraires- Editeur, Alger, Octobre 1860.

98) Alain Messaoudi, **Une dimension juridique, sociale et politique de la décolonisation: les redéfinitions nationales des Français musulmans en Tunisie autour de 1955-56** , in Processus et enjeux de la décolonisations en Tunisie (1952-1964), (ISHMN), Tunis, 1999,.
99) Alphonse Rousseau, **Annales tunisiennes; ou, Aperçu historique sur la régence de Tunis**,Bastide, libraire – éditeur,Alger, 1864.
100) Boyard, **Les bagarres du Port,** Tunis Socialiste, Quotidien Du Soir, N°4404, Dix-Septième Année, Tunis, Samedi 19 Juin 1937.
101) Damette - Groupe 8, **les Migration dans la Région Minière du Sud**, Revue Tunisienne des Sciences Sociales, Publication du C.E.R.E.S, N° 23, 7éme Année, Décembre 1970, Université de Tunis.
102) Echo des Mines et de la Métallurgie, **Situation de la main-d'œuvre dans les exploitations minières tunisiennes**, Revue Trimensuelle, publiée par un Comité d'Ingénieurs, N° 3002, Paris, 10 Aout 1929.
103) Édouard Gasselin, **les Français à Tunis**, Paris; Journal Quotidien, Paris, lundi 24 octobre 1881.
104) Henri Duveyrier, ***relations* commerciales de la *ville* d'El-Oued (Souf)dans le *Sahara algérien***, Afrique intérieure, Faits commerciaux N°2, Annales du commerce extérieur, Département de l'Agriculture, du Commerce et des Travaux publics, tome II, Paris, 1867
105) Jean CAMEE, **Le conflit sanglant de Métlaoui**, La Défense: Hebdomadaire des Droits et Intérêts des Musulmans Algériens, rédacteur en chef Lamine Lamoudi, 04 ème Année, N° 140, Alger, 12 Mars 1937.
106) Jean Pigoreau, **Les Confréries Religieuses Musulmanes Dans L' Annexe D' El –Oued,** Administrateur des Services Civils d'Algérie, Ancien Eléve de l'Ecole National de la France d'Outre – Mer, El –Oued, le 15 Decembre 1954.
107) Jean Seran, **Les Algériens en Tunisie ; le Soufi,** La Dépêche Tunisienne, 61e Année , N° 20368 ,Tunis, 19 Juillet 1949.
108) Kamel Kateb, **La gestion administrative de l'émigration algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914)**, Population, Revue Bimestrielle de l'Institut national d'études démographiques. Année 52, numéro 2, Paris, 1997.
109) L. CH. Féraud, **Les Ben – Djellab Sultans de Touggourt, notes historiques sur la province de Constantine**, Revue africaine: journal des travaux de la Société historique algérienne, V 26, ALGER, 1882.
110) La Charte Tunisienne, « **Après les Massacres de Metlaoui on Poursuit les Survivants et l'on Décore les Fusilleurs** », NO 33, Tunis, 13 Mars 1937.
111) La Charte Tunisienne, « **au Pays du Destour; les Fusillades Continue ; Cette Fois c'est la CGT Qui en Profite »**, Hebdomadaire d'Idées et de Combat, Organe du Parti Libéral Constitutionnel Tunisien, NO 47, Tunis, 21 Juin 1937.
112) La Charte Tunisienne, , NO 33, 13 Mars 1937.

113) La Dépêche tunisienne ,**Un conflit judiciaire,** N^{O} 3769, Mercredi 07 Novembre 1900.
114) **La Dépêche Tunisienne, Douzième Année, N^{o} 3611, mardi 29 mai 1900,** Et N^{o} 3632, Mercredi 20 juin 1900.
115) **La Dépêche Tunisienne, N^{o} 2131,** Tunis, Lundi 13 Avril 1896.
116) La Dépêche Tunisienne, **Tribunal Correctionnel**, N^{o} 2446, Tunis, Lundi 01 Mars 1897.
117) La Dépêche Tunisienne, **Tribunal Correctionnel**, N^{o} 2571, Tunis, Dimanche 04 juillet 1897.
118) **Le Mobacher** , Journal Officiel, n° 5302 , 62e Année, samedi 19 Novembre, 1910 .
119) le Monde, **Le Chef Rebelle Taleb Larbi, Qui Refusa de se Rallier au F.L.N**, N^{O} 3861, Quatorzième Année, Paris, Samedi 22 juin 1957.
120) L'Echo d'Alger, **Territoires du Sud ; El Oued: à propos du Service Automobile Biskra -le Souf** , 27 année, Mercredi 30 Novembre1938, Alger.
121) M. Prax, **Tunis, commerce avec l'Algérie,** Annales du commerce extérieur, Département de l'Agriculture, du Commerce et des Travaux publics, tome II, Paris, 1867.
122) M.Prax,**Tunis;Descriptionetpopulationdecetteville,**Revue de l'Orient etd eL'Algérie et de colonies, bulletin et actes de la Société orientale, T VI. - Deuxième semestre 1849.
123) M. Prax, **voyage dans les oasis méridionales de l'Algérie,** Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies, bulletin et actes de la Société orientale**,** T 03, Paris, 01/01/1848.
124) M. Prax, l'**Algérie méridionale ou Sahara algérien ;Le Souf,** Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies, bulletin et actes de la Société orientale**,** T 04, Paris, 1848.
125) Marwa Cherif, **M'dhilla: urbanisme d'une ville minière du sud Tunisien** , Al-Sabîl; Revue d'Histoire, d'Archéologie et d'Architecture Maghrébines [En ligne], n°6, Année 2018. http://www.al-sabil.tn.
126) Nico Kielstra, **The decline of tribal organization in the Souf (S.E. Algeria),** Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°45, 3^{e} trimestre, Édisud, Aix-en-Provence, France, 1987.
127) Oscar Mac Carthy,**L'Algérie**, Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies, bulletin et actes de la Société orientale**,** T 03, Paris, 01/01/1848 .
128) Pierre Bardin, **Les Populations Arabes du Contrôle Civil de Gafsa et leurs genres de vie**, Extrait de la Revue IBLA, 2e, 3e, et 4e Trimestre, Imprimerie Bascone & Muscat, Tunis, 1944.
129) Pierre Bardin, **Les Populations Arabes du Contrôle Civil de Gafsa et leurs genres de vie,** Extrait de la Revue IBLA, 2^{e}, 3^{e}, et 4^{e} Trimestre, Imprimerie Bascone & Muscat, Tunis, 1944.

130) Pierre Bardin, **Les Populations Arabes du Contrôle Civil de Gafsa et leurs genres de vie,** Extrait de la Revue IBLA, 2e, 3e, et 4e Trimestre, Imprimerie Bascone & Muscat, Tunis, 1944.
131) Roger Brunet, **Un centre minier de Tunisie : Redeyef,** Annales de Géographie, t 67, n°363, 1958.
132) Roger Brunet, **Européens et prolétariat urbain dans le Sud tunisien, La ville minière de Redeyef**, La Pensée : revue du rationalisme modern, N°67, Centre d'études et de recherches marxistes, (Paris),Mai – Juin 1956.
133) Serge Moati, **Une grève d'inspiration raciste provoque de sanglants incidents à Tunis,** Le Populaire de Paris, Organe Central De Parti Socialiste. N° 5240, 20e Année, Dimanche 20 Juin 1937.
134) Zeïneb Mejri, « **Les indésirables » bédouins dans la région de Tunis entre 1930 et 1956** », Cahiers de la Méditerranée [En ligne], 69 | 2004, mis en ligne le 10 mai 2006, consulté le 13 juin 2023. URL : http://journals.openedition.org/cdlm/755.

د – الدراسات الأكاديمية:

135) Charles Monchicourt, **La Région du Haut-Tell, en Tunisie (le Kef, Téboursouk, Mactar, Thala) : Essai de Monographie Géographique**, Thèse de Doctorat, Faculté des Lettrées de l'Université de Paris, Librairie Armand Colin, Paris, 1918.
136) Jamal Haggui, **Les Algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque colonial (1881-1956**), mémoire de D E A en Histoire contemporaine, sous la direction de Habib Kazdaghli, Université de Manouba, Tunis, 2003 – 2004
137) Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunisie de 1871 à 1962 du communautarisme au nationalisme**, Thèse du Doctorat en histoire Contemporaine, sous la direction de Guy Pervillé et de Habib Kazdaghli Université de Toulouse Le Mirail, France, 2010.
138) Julia A. Clancy-Smith, **Rebel and Saint, Muslim Notables, Populist Protest, Colonial Encounters (Algeria and Tunisia, 1800–1904)**, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, Oxford, 1994.
139) Muriel Cohen, **Des familles invisibles: Politiques publiques et trajectoires résidentielles de l'immigration algérienne (1945-1985),** Thèse pour le doctorat d'Histoire, sous la direction d'Annie Fourcaut, Panthéon Sorbonne UFR d'Histoire , Université Paris 1, soutenue le 7 juin 2013.
140) Noureddine Dougui , **Monographie d'une Grande Entreprise Coloniale, la Compagnie des Phosphates et du Chemin de Fer de Gafsa 1897-1930**, Thèse de Doctorat, T 01, Direction de Mohamed Hadi Cherif, Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université de Tunis, 1991.
141) -Pierre-André Dumont, **Les Algériens dans le contrôle civil de Téboursouk**, Mémoire de fin de stage, Tunis, 1949

142) Plissard, Roger, **La condition des travailleurs de l'industrie minière en Tunisie, 1936-1939**, Essai de monographie régionale, Imprimerie Université de Lille III, 1972.

هـ- المواقع الالكترونية:

143) Acte de naissance de la CGT à Limoges en 1895 ,https://www.cgt.fr
144) Anne-Marie Planel, **Les ressortissants de la protection consulaire française en pays musulman ; Le cas des Algériens de Tunisie sous le Second Empire,** Mélanges de la Casa de Velázquez, Revue semestrielle, T 51-1 ,Ciudad Universitaria, Madrid,2021,[En Ligne], Disponible sur: https://journals.openedition.org/mcv/14661, (Consulté le: 13/05/2021).

145) Christophe Chiclet, L'Info Militante, **Aux origines de la CGT-FO,** Publié samedi 06 novembre 2021, https://www.force-ouvriere.fr. consulte le 14 / 04 / 2022.
146) http://www.mawsouaa.tn/wiki, consulté le 13 avril 2020.
147) https://cgtt.tn/, consulté le 12/05/2019.
148) https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/gourbi/37643 consulté le 10/02/ 2023
149) https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/pegre/ (Consulté le: 18/10/2023).
150) les-accords-matignon-du-7-juin-1936,https://www.gouvernement.fr,Consulté le: 12/05/2023.
151) Loi n° 46-940 du 7 mai 1946, https://mjp.univ-perp.fr/france/loi1946-940.htm. (Consulté le: 20/07/2021).

فهرس

الموضوعات

العنوان	الصفحة
• البسملة • الآية 100 من سورة النساء • الإهداء • الشكر والعرفان • المختصرات	/
المقدمة	01 ـــ 15
الفصل التمهيدي: **الجذور التاريخية للتواصل بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية قبل سنة 1882م (16 – 80)**	
أولا: بعض صور التواصل بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية.	18 ـــ 50
01- التواصل البشري (رابطة الدم والنسب):	18
02-التواصل التجاري:	23
03- التواصل الديني:	33
04- التواصل الاستراتيجي:	46
ثانيا: هجرة السوافة إلى البلاد التونسية قبل سنة 1882م.	51 ـــ 67
01 - الوضع السياسي بالمنطقة:	51
02 – إحصائيات حول هجرة السوافة إلى البلاد التونسية قبل 1882م:	58
ثالثا: مواقف السلطات التونسية والاستعمارية من الهجرة قبل 1882م.	68 ـــ 80
01- موقف السلطات التونسية:	68
02- موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية:	72
الفصل الأول: **هجرة سكان وادي سوف إلى البلاد التونسية (1882 – 1962م) 81 – 181**	
أولا: العوامل المتحكمة في دفع حركة الهجرة نحو البلاد التونسية.	83 ـــ 124
أ – منطقة وادي سوف منطقة طاردة للهجرة:	83
ب – البلاد التونسية منطقة جاذبة للهجرة:	115

ثانيا: مراحل وأشكال وخصائص الهجرة.	125 ـ 157
01- مراحل الهجرة:	125
02- أشكال الهجرة:	127
03: نوعية وفئات المهاجرين:	146
04: وسائل ومسالك الهجرة:	150
ثالثا: التوزيع الجغرافي للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية.	158 ـ 181
01- الكتلة الأولى؛ الحاضرة تونس:	158
02- الكتلة الثانية؛ محافظة قفصة:	164
03- الكتلة الثالثة؛ الواحات التونسية(الجريد + نفزاوة):	175
04- باقي مناطق الاستقرار الأخرى:	178
الفصل الثاني: **الوضع القانوني والتنظيم الإداري للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية**	**182 - 305**
أولا: الوضع القانوني للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية.	184 - 235
أ-الوضع القانوني للمهاجرين قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس:	184
ب-الوضع القانوني للمهاجرين بعد انتصاب الحماية:	190
ثانيا: التنظيم الإداري للمهاجرين.	236 – 280
أ - التنظيم الإداري للمهاجرين في الحاضرة تونس:	236
ب - تنظيم المهاجرين الجزائريين في غير الحاضرة:	268
ثالثا:علاقة الشيوخ السوافة بالرعية وبالسلطة.	280 – 530
01- علاقة الشيوخ السوافة بالرعية:	280
02- المواقف المختلفة من تلك الشكاوي:	294
03- علاقة الشيوخ بالسلطة:	300
الفصل الثالث: **الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية**	**306 - 417**
أولا: الكثافة العمالية للسوافة في البلاد التونسية.	308 – 321
01- إحصائيات جريدة " صدى المناجم والمعادن " سنة 1929م:	308

02–إحصائيات شركة مناجم قفصة سنة 1948م:	311
03 – تقرير الملحقة الإدارية لمنطقة وادي سوف سنة 1952م:	315
04– احصائيات " كلود بطايون " سنة 1953م :	319
ثانيا: الأوضاع الاقتصادية في الحاضرة تونس.	323 – 357
أ – المهن التي مارسها السوافة في الحاضرة:	323
ب – النشاط النقابي للسوافة في الحاضرة تونس:	332
ج – النزاع بين عمال الحبوب الجزائريين والتونسي ينفي شهر جوان 1937م:	336
ثالثا: الأوضاع الاقتصادية في الحوض المنجمي.	358 – 407
01– ظروف العمل المنجمي:	358
02– الحضور العددي للعمال السوافة:	359
03 –تنوع النشاط المهني للسوافة في قرى الحوض المنجمي:	362
رابعا: الأوضاع الاقتصادية في باقي المدن التونسية.	408 – 417
01– الأوضاع الاقتصادية في مدينة الكاف:	408
02– الأوضاع الاقتصادية في مدن الجريد التونسي:	410
03– الأوضاع الاقتصادية في منطقة قبلي والمرازيق:	412
الفصل الرابع: **الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمهاجرين السوافة؛ وإسهاماتهم في الحركة الوطنية التونسية.418 – 544**	
أولا: الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين السوافة.	420 – 458
01 – السكن:	420
02 – الرعاية الصحية:	437
03– ضريبة الأداء الشخصي :	441
04 – القضاء:	445
05– بعض العادات والتقاليد:	449
ثانيا: الأوضاع الثقافية.	459 – 500

01–الحياة العلمية في الحاضرة تونس:	459
02- التعليم في الجنوب الغربي التونسي:	496
ثالثا: إسهاماتهم في الحركة الوطنية التونسية.	499- 544
01– إسهامات المهاجرين السوافة في الحياة السياسية التونسية:	499
02 - اسهامات المهاجرين في الحياة العلمية التونسية:	521
الفصل الخامس: **دور المهاجرين السوافة في الحركة الوطنية وفي الثورة الجزائرية 545 - 674**	
أولا: دور الطلبة الزيتونيين السوافة في الحركة الإصلاحية.	547 – 593
01 - دور الهجرات العلمية في بعث الفكر الإصلاحي بوادي سوف :	547
02 – زيارة وفد جمعية العلماء المسلمين إلى وادي سوف:	562
03– اسهامات الطلبة الزيتونيين في الصحافة الوطنية الإصلاحية:	584
ثانيا:نشاط المهاجرين السوافة في التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني.	594 – 650
01–النشاط السياسي للمهاجرين السوافة قبل اندلاع الثورة التحريرية:	594
02- تأسيس خلايا التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني:	607
ثالثا: إسهامات المهاجرين السوافة في معارك جيش التحرير الوطني.	651 – 674
أ–النشاط الثوري تحت قيادة الجيلاني بن عمر:	651
ب –النشاط الثوري تحت قيادة الطالب العربي :	659
ج – النشاط الثوري للمهاجرين السوافة خلال الفترة 1957– 1962م:	663
الخاتمة	675 - 683
الملاحق	684 - 733
قائمة المصادر والمراجع	734 - 767
فهرس الموضوعات	768 - 772
ملخص الأطروحة	/

ملخص الأطروحة باللغة العربية

تعالج هذه الأطروحة موضوع هجرة سكان وادي سوف إلى االبلاد التونسية خلال الفترة 1882 – 1962م، وللإجابة عن إشكالية الدارسة؛ قسمت بحثي إلى مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة.

تطرقت في الفصل التمهيدي إلى الجذور التاريخية للتواصل بين منطقة وادي سوف والبلاد التونسية قبل سنة 1882م، من خلال إبراز الروابط التاريخية التي جمعت بين السوافة والتونسيين،إضافة إلى موقف السلطات في البلدين تونس والجزائر من هجرة هؤلاء.

أما الفصل الأول، فقد عالجت فيه العوامل التي أدّت إلى حركة الهجرة نحو البلاد التونسية، ومراحل وأشكال وخصائص تلك الهجرة، والتوزيع الجغرافي للمهاجرين السوافة بالبلاد التونسية.

وتناولت في الفصل الثاني الوضع القانوني للمهاجرين السوافة في البلاد التونسية، إضافة إلى التنظيم الإداري لهؤلاء وعلاقة الشيوخ السوافة بالرعية وبالسلطة.

أما الفصل الثالث، فسلطت فيه الضوء على الأوضاع الاقتصادية في الحاضرة تونس، في الحوض المنجمي، وفي باقي المدن التونسية.

وفي الفصل الرابع تطرقت إلى الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمهاجرين السوافة، ودورهم في الحركة الوطنية التونسية.

أما الفصل الخامس والأخير، فتناول الأدوار التي لعبها المهاجرون السوافة بالبلاد التونسية وأثرها على النضال الوطني من أجل التحرّر بكل أبعاده الإصلاحية والسياسية والعسكرية في كل من الجزائر وتونس.

Abstract in English

This thesis deals with the topic of the migration of residents of Wadi Souf to Tunisia during the period 1882-1962, and to answer the question of the study, I divided my research into an introduction, an introductory chapter, five chapters, and a conclusion.

In the introductory chapter, I dealt with the historical roots of communication between Wadi Souf and Tunisia before 1882, by highlighting the historical ties that united the Swafa and the Tunisians, as well as the attitude of the authorities in Tunisia and Algeria towards their migration.

In the first chapter, I dealt with the factors that led to the migration movement towards Tunisia, the stages, forms and characteristics of that migration, and the geographical distribution of the Swafa migrants in Tunisia.

In the second chapter, I dealt with the legal status of the Swafa migrants in Tunisia, the administrative organization of the Swafa migrants, and the relationship of the Swafa sheikhs with the subjects and the authority.

The third chapter sheds light on the economic conditions in Tunis, the mining basin, and other Tunisian cities.

In the fourth chapter, I dealt with the social and cultural conditions of the Swafa migrants and their role in the Tunisian national movement.

The fifth and final chapter deals with the roles played by Swahili immigrants in Tunisia and their impact on the national struggle for liberation in all its reformist, political and military dimensions in both Algeria and Tunisia.